حاشية الشهاب

المسماة

عناية القاضي وكفاية الراضي

للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي

المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

على

تفسير البيضاوي

الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد

المتوفى ٦٩١ هـ

ضبطه وخرج آياته وأحاديثه

الشيخ عبد الرزاق المهدي

الجزء الخامس

المحتوى:

من أول سورة يونس - إلى آخر سورة النحل

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ، أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيـــاً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by **DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon.** No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

دار الكتب العلمية

بيروت ـ لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت

تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)٠٠

صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

سورة يونس عليه السلام مكية

وهي مائة وتسع آيات

﴿الٓرۚ﴾ فخمها ابن كثير ونافع وحفص وأمالها الباقون إجراء لألف الراء مجرى المنقلبة عن الياء ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ إشارة إلى ما تضمنته السورة أو القرآن من الآي، والمراد من الكتاب أحدهما، ووصفه بالحكيم لاشتماله على الحكم أو لأنه كلام

سورة يونس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: **(مكية)** أي قولاً واحداً عند الدانيّ رحمه الله تعالى، وقيل في بعض آياتها أنها مدنية على اختلاف في ذلك أيضاً، والمناسبة أنّ خاتمة السورة قبلها بذكر الرسول ﷺ وابتداء هذه به وقوله: **(مائة وتسع آيات)** قال الداني في كتاب العدد وهي مائة وعشر آيات في الشامي وتسع في غيره، وقوله: **(فخمها)** أي لم يملها لأنّ التفخيم يطلق على ما يقابل الترقيق، وما يقابل الإمالة والممال هنا ألف را لأنه قرئ فيها بالإمالة وتركها على ما تقرّر في علم القراآت، وقوله إجراء لألف الراء مجرى المنقلبة عن الياء بيان لوجه الإمالة. وهو أنّ الألف المنقلبة عن الياء تمال تنبيهاً على أصلها ولما كانت هذه الكلمة اسماً والأسماء لا يكون فيها الألف أصلية إلا نادراً أجروها مجرى ما أصله الياء لكثرته وخفته وعاملوها معاملته فأمالوها ولئلا يتوهم أنها حرف. قوله: **(إشارة إلى ما تضمنته السورة أو القرآن الخ)** جوّز في الإشارة أن تكون لآيات هذه السورة، وأن تكون لآيات القرآن وفي الكتاب أن يراد به السورة وأن يراد القرآن فصارت صوره أربعاً إحداها الإشارة إلى آيات القرآن، والكتاب بمعنى السورة ولا يصح إلا بتخصيص آيات وتأويل بعيد وثانيتها عكسه ولا محذور فيه، والأخريان مرجع إفادتهما إلى كونه حكيماً، وجوّز الإشارة إلى الآيات لكونها في حكم الحاضر وإن لم يسبق ذكرها كما يقال في الصكوك هذا ما اشترى فلان، وأوثر لفظ تلك للتعظيم، وكونه في حكم الغائب من وجه، وخالف فيما ذكر الكشاف فإنه لم يحمل الكتاب على القرآن، ووجه بأنه تركه لأن الظاهر من قولنا هذه الآيات آيات القرآن أنها جميع آياته لإفادة الجمع المضاف إلى المعرفة الاستغراق، وهذا وارد على المصنف رحمه الله لو سلم لكنه قيل إنه ممنوع مع أنه إنما يفيد بطلان صورة واحدة من الثلاث فتأمّل. قوله: **(ووصفه بالحكيم لاشتماله على الحكم)** فيراد بالحكيم ذو الحكمة إمّا

حكيم أو محكم آياته لم ينسخ شيء منها ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ استفهام انكار للتعجب وعجباً خبر كان واسمه ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ وقرىء بالرفع على أنّ الأمر بالعكس أو على أن كان تامّة وأن أوحينا بدل من عجب واللام للدلالة على أنهم جعلوه أعجوبة لهم يوجهون نحوه

على أنه للنسبة كلابن وتامر أو يشبه الكتاب بإنسان ناطق بالحكمة على طريق الاستعارة بالكتابة، وإثبات الحكمة قرينة لها تخييلية، والحكمة، وهي الحق والصواب صفة لله لكنه لاشتماله عليها أو لمشابهته للناطق بها وصف بها. قوله: **(أو لأنه كلام حكيم)** فالمعنى حكيم قائلة فالتجوّز في الإسناد كليله قائم، ونهاره صائم. قوله: **(أو محكم آياته لم ينسخ شيء منها)** أي بكتاب آخر لمنافاته لما سيأتي، وهو عطف بحسب المعنى على ما قبله لأنه في قوّة لأنه مشتمل ففعيل بمعنى مفعل على ما فيه، وهذا بناء على أنّ المراد بالكتاب السورة وأنه لا منسوخ فيها، والمحكم يقع في مقابلة المتشابه، وفي مقابلة المنسوخ، وكونه إشارة إلى الكتب المتقدّمة من التوراة والإنجيل، والزبور كما قيل بعيد، ولذا تركه المصنف رحمه الله. قوله: **(استفهام إنكار للتعجب)** في الكشاف الهمزة لإنكار التعجب والتعجيب منه أي لإنكار تعجب الكفار من الإيحاء كما سيذكره والتعجيب السامعين من تعجبهم لوقوعه في غير محله فإن كان مراد المصنف رحمه الله ما ذكره الزمخشريّ فلام للتعجب صلة الإنكار وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون صفة أي إنكار كائن للتعجب أي لبيان أنه مما يتعجب منه إذ التعجب لا يجري عليه تعالى والجزم بأنه تعريض للزمخشريّ ومخالفة له دعوى من غير دليل، وتقديم خبر كان لأنه مصبّ الإنكار. قوله: **(وقرئ بالرفع)** أي برفع عجب على أنه اسم كان وهو نكرة و **﴿أن أوحينا﴾** المعرفة خبره ومن ذهب إلى أنه لا ينبغي الحمل عليه جعل كان تامّة و **﴿أن أوحينا﴾** بدل منه بدل كل من كل أو اشتمال أو بتقدير حرف جرّ أي لأنّ أوحينا أو من أن أوحينا. وهو أظهر من البدلية، وقول المصنف رحمه الله على أنّ الأمر بالعكس أي عكس المعروف في كلام العرب، وهو الإخبار عن المعرفة بالنكرة فيكون هذا ذهاباً إلى جوازه مطلقاً أو في باب النواسخ مطلقاً أو إذا كانت مدخولة للنفي أو ما هو في حكمه كالاستفهام الإنكاريّ على ما فصله النحرير في شرح التلخيص، ويحتمل أن يريد بالعكس القلب إمّا على قبوله مطلقاً أو إذا تضمن لطيفة فإن وجدت قبل إلا عدل عنه إلى الوجوه الأخر فإن قلت هنا وجه أظهر، وهو أنّ للناس خبر كان وعليه اقتصر في اللوامح فلم تركوه قلت تركوه لأنه ركيك معنى لأنه يفيد إنكار صدوره من الناس لا مطلقاً، وفيه ركاكة ظاهرة فتأمّل. قوله: **(واللام للدلالة على أنهم الخ)** يعني ليس متعلقاً به على طريق المفعولية كقوله:

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها

لأنّ معمول المصدر لا يتقدّم عله بل هي للبيان كما في هيت لك وسقيا لك فمتعلقها مقدّر، ومنهم من جوّزه بناء على التسمح في الظرف أو لأنه بمعنى المعجب والمصدر إذا كان

إنكارهم واستهزاءهم ﴿إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ من أفناء رجالهم دون عظيم من عظمائهم قيل كانوا يقولون العجب أنّ الله تعالى لم يجد رسولاً يرسله إلى الناس إلا يتيم أبي طالب، وهو من فرط حماقتهم وقصور نظرهم على الأمور العاجلة، وجهلهم بحقيقة الوحي والنبوّة هذا وأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يقصر عن عظمائهم فيما يعتبرونه إلا في المال، وخفة الحال أعون شيء في هذا الباب ولذلك كان أكثر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبله كذلك، وقيل تعجبوا من أنه بعث بشراً رسولاً كما سبق ذكره في سورة الأنعام ﴿أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ أن هي

بمعنى مفعول أو فاعل يجوز تقديم معموله عليه كما ذكره النحاة، وجوّز أيضاً تعلقه بكان، وإن كانت ناقصة بناء على جوازه. قوله: **(من أفناء رجالهم)** أفناء بفتح الهمزة وسكون الفاء، والنون والمدّ وهذه العبارة وإن استعملت في خمول النسب فليس بمراد لأنّ نسبه فيهم، وشرفه نار على علم بل المراد أنه ممن لم يشتهر بالجاه، والمال اللذين اعتقدوا أنهما سبب العز والإجلال لجهلهم، وجاهليتهم لأنه قد يستعمل لعدم التعيين مطلقاً أو التعيين كقول أبي تمام:

من مبلغ أفناء يعرب كلها إني بنيت الجار قبل المنزل

يقال هو من أفناء الناس إذا لم يعلم ممن هو قاله الجوهريّ، وقال الأزهريّ عن ابن الأعرابيّ أعفاء الناس وأفناؤهم أخلاطهم الواحد عفو وفنو، وعن أبي حاتم عن أمّ الهيثم هؤلاء من أفناء الناس، ولا يقال في الواحد هو من أفناء الناس وفسروه بقوم تراع من هاهنا ومن هاهنا، ولم تعرف أمّ الهيثم الإفناء واحداً والمراد بالخلط إبهام النسب وليس بمراد هنا، ومراد أبي تمام التعميم ومنهم من اعترض على المصنف رحمه الله ومتابعته الزمخشريّ في هذه العبارة، واختار أنّ المراد برجل أنه مشهور بينهم بالجلالة، والعفة والصدق كما قال: **﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾** [سورة التوبة، الآية: ١٢٨] فإنه محل الإنكار وهو أنسب بالمقام وهو غير ظاهر لأنه وإن كان أعظم مما ذكر لكن السياق يقتضي بيان كفرهم، وتذليلهم وتحقيرهم لمن أعزه الله، وعظمه وما ذكره يناسب القسم الثاني لا الأوّل فقط خلط تفسيراً بآخر لأنّ تعجبهم يحتمل أن يكون لكونه ليس له مال وجاه كقوله تعالى: **﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾** [سورة الزخرف، الآية: ٣١] أو لكونه من البشر كقوله تعالى: **﴿لو شاء ربنا لأنزل ملائكة﴾** [سورة فصلت، الآية: ١٤] أو لكونه أنذرهم بالبعث الذي أنكروه والمصنف رحمه الله لم يلتفت إلى هذا لبعده عن السياق، وقولهم يتيم أبي طالب لأنه كان معه في صغره، ولم يعرفوا أنّ أنفس الدرّ يتيمه، وقيل للحسن رحمه الله لم جعله الله يتيماً فقال لئلا يكون لمخلوق عليه منة فإنّ الله هو الذي آواه وأدّبه ورباه، وقوله: **(وجهلهم بحقيقة الوحي)** لأنه سبحانه يعلم حيث يجعل رسالاته وما عدّوه سيئاً ليس بشيء يلتفت إلى مثله، وقوله: **(هذا)** أي الأمر هذا أو خذ هذا، وقوله خفة الحال قد أجاد في التعبير عن قلة المال به لأنه أخف إذ ليس له معه ما يشغله عما أريد منه مع عدم احتياجه إليه، ولذا قيل لبعض المشايخ هل

المفسرة أو المخففة من الثقيلة فتكون في موضع مفعول أوحينا ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾ عمم الانذار، إذ قلما من أحد ليس فيه ما ينبغي أن ينذر منه، وخصص البشارة بالمؤمنين إذ ليس للكفار ما يصح أن يبشروا به حقيقة ﴿أَنَّ لَهُمْ﴾ بأنّ لهم ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ سابقة ومنزلة رفيعة سميت قدماً لأنّ السبق بها كما سميت النعمة يداً لأنها تعطى باليد وإضافتها

يقال للنبيّ ﷺ زاهد فقال: ما قدر الدنيا عنده حتى يزهد فيها وقد أرسل الله إليه ملك الجبال في بدء الوحي، وقال: إن شئت جعلتها لك ذهباً وجواهر فلم يطلب ذلك وإنما يطلب الغنى من لا يقدر عليه وقوله وقيل الخ هو التفسير الثاني كما عرفته. قوله: **(أن هي المفسرة الخ)** أي لمفعوله الإيحاء المقدّر وشرطها موجود وهو أن يتقدّم عليها ما فيه معنى القول دون حروفه كالإيحاء نحو كتبت إليه أن قم وقوله أو المخففة من الثقيلة على أنّ اسمها ضمير الشأن وفي وقوع الجملة الأمرية الإنشائية خبر الضمير الشأن دون تأويل وتقدير قول اختلاف فذهب صاحب الكشف إلى أنه لا يحتاج إلى ذلك لأنّ المقصود منها التفسير وخالفه النحرير وغيره في ذلك، وذهبوا إلى أنه لا فرق بين خبره وخبر غيره، ولم يذكر احتمال كونها مصدرية حقيقة في الوضع لمنع كثير من النحاة وصلها بالأمر والنهي، وذكره أبو حيان هنا بناء على جوازه مع أنه نقل عنه في المغني أنّ مذهبه المنع بناء على أنه يفوت معنى الأمر إذا سبك بالمصدر، واعترض بأنه يفوت معنى المضيّ، والحالية والاستقبال المقصود أيضاً مع الاتفاق على جوازه، وقد يقال إنّ بينهما فرقاً فإنّ المصدر يدلّ على الزمان التزاماً فقد تنصب عليه قرينة فلا يفوت معناه بالكلية بخلاف الأمر فإنه لا دلالة للمصدر عليه أصلاً، وقد مرّ ما ذهب إليه بعض المدققين من أنّ المصدر كما يجعل ويسبك من جوهر الكلمة فيجوز أخذه من الهيئة، وما يتبعها فيقدّر في هذا، ونحوه أوحياً إليه الأمر بالإنذار كما قدّر في لا تزني خير عدم الزنا خير، ومنهم من ذكر هذا بحثاً من عنده مع أنّ هذا مشترك في الالتزام، والجواب مع أنّ المفتوحة المشددّة لأنها مصدرية أيضاً، وقوله فتكون الخ تفريع على الوجه الثاني، وعلى الأوّل مفعوله مقدّر وهذه الجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب كما مرّ. قوله: **(عمم الإنذار الخ)** أي حيث قال الناس دون المؤمنين، والكافرين، ولا مانع من الاستغراق العرفي أي كل أحد ممن يقدر على تبليغه إذ تبليغ جميع أهل عصره غير ممكن له، وإليه يشير قول المصنف رحمه الله إذ قلما من أحد الخ فلا وجه للاعتراض بأنّ الاستغراق المفهوم من كلامه غير صحيح لأنّ تبليغ الإنذار إلى كل من في عصره ليس في وسعه ولا حاجة إلى دفعه بأنه لم يرد الاستغراق، وإنما قصد المبالغة، وأمّا تبشير الكافرين إن آمنوا فراجع إلى تبشير المؤمنين، وقيل إنّ في المؤمنين عموم الخبر به، وهو شموله للثقلين، واعترض على قوله في المغني أنّ أبا حيان منع وصل أن المصدرية بالأمر بأنه جوّزه هنا، وفي سورة النحل. قوله: **(سابقة ومنزلة رفيعة الخ)** في الكشاف أي سابقة، وفضلاً ومنزلة رفيعة سميت قدماً لما كان السعي، والسبق بالقدم سميت المسعاة الجميلة قدماً كما سميت النعمة يداً لأنها تعطى باليد وباعا لأنّ صاحبها يبوع بها فقيل

إلى الصدق لتحققها والتنبيه على أنهم إنما ينالونها بصدق القول والنية ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا﴾ يعنون الكتاب وما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ وقرأ ابن كثير والكوفيون لساحر على أنّ الإشارة إلى الرسول ﷺ وفيه اعتراف بأنهم صادفوا من الرسول أموراً خارقة للعادة معجزة إياهم عن المعارضة، وقرىء ما هذا إلا سحر مبين ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ

لفلان قدم في الخير والسابقة هنا مصدر بوزن فاعلة بمعنى السبق، والسبق كالتقدّم بمعنى فضلهم على غيرهم لما خصوا به من سائر الأمم فالقدم مجاز مرسل عن السبق لكونها سببه وآلته، والسبق مجاز عن الفضل والتقدّم المعنوي إلى المنازل الرفيعة فهو مجاز بمرتبتين، وقيل المراد تقدّمهم على غيرهم في دخول الجنة لقوله ﷺ: **«نحن الآخرون السابقون يوم القيامة»**(١) وقيل تقدّمهم في البعث، وقيل سابقة اسم فاعل أي سعادة سابقة في اللوح أو شفاعة سابقة، وفي الكشاف وجه آخر، وهو أنّ قدم صدق بمعنى مقام صدق كمقعد صدق بإطلاق الحال، وإرادة الحال، وليس هذا معنى قوله منزلة رفيعة كما توهم حتى يلزم جمع المعاني المجازية، وظاهره أنّ القدم يطلق على السبق مطلقاً كما تطلق اليد على النعمة، والعين على الجاسوس، والرأس على الرئيس، وقال صاحب الانتصاف لم يسموا سابقة السوء قدما إمّا لكون المجاز لا يطرد أو لأنه غلب في العرف عليه. قوله: **(وإضافتها إلى الصدق)** أصل الصدق في الأقوال قال الراغب: ويستعمل في الأفعال فيقال صدق في القتال إذا وافاه حقه، وكذا في ضدّه يقال كذب فيه فيعبر به عن كلّ فعل فاضل ظاهراً، وباطناً، ويضاف إليه كمقعد صدق، ومدخل صدق، ومخرج صدق، وقدم صدق، ولسان صدق في قوله، واجعل لي لسان صدق سأل أن يجعله الله صالحاً بحيث إذا أثنى عليه لم يكن كذباً كما قال:

إذا نحن أثنينا عليك بصالح ... فأنت كما تثني وفوق الذي نثني

فإضافته من إضافة الموصوف إلى صفته، وأصله قدم صدق أي محققة مقرّرة لما عرفت من معناه، وفيه مبالغة لجعلها عين الصدق، ثم جعل الصدق كأنه صاحبها، وهذا من منطوقه، وقوله والتنبيه الخ أي تنبيه على أنهم إنما نالوا تلك السابقة بصدقهم ظاهراً وباطناً، واعترض عليه بأنه إنما يحصل هذا إذا كانت الإضافة من إضافة المسبب إلى السبب إلا أن يكون في التنبيه إشارة إلى احتمالها لها، ويدفع بأنه لا حاجة إلى ما ذكر لأنّ الصدق إنما تجوّز به عن توفية الأمور الفاضلة حقها للزوم الصدق لها حتى كأنها لا توجد بدونه ويكفي مثله في ذلك التنبيه، وهذا كما أنّ أبا لهب يشعر بأنه جهنميّ. قوله: **(يعنون الكتاب الخ)** يعني الإشارة إلى

---

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٦٦٢٤ ـ ٧٠٣٦ ـ ٢٣٨ ـ ٨٧٦ ـ ٢٩٥٦ ـ ٦٨٨٧ ـ ٧٤٩٥ ـ ٣٤٨٦ ومسلم ٨٥٥ ـ ٨٥٦ والنسائي ٣/ ٨٧ ـ ٨٥ وابن ماجه ١٠٨٣ كلهم من حديث أبي هريرة، ولفظ البخاري: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد كل أمةٍ أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم. فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فغداً لليهود، وبعد غدٍ للنصارى».

ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ التي هي أصول الممكنات ﴿فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ يقدّر أمر الكائنات على ما اقتضته حكمته وسبقت به كلمته، ويهيىء بتحريكه أسبابها وينزلها منه، والتدبير النظر في أدبار الأمور لتجيء محمودة العاقبة ﴿**ما من شفيع إلا من بعد إذنه**﴾ تقرير لعظمته، وعز جلاله وردّ على من زعم أنّ آلهتهم تشفع عند الله لهم،

الكتاب السابق ذكره، وعلى قراءة لساحر الإشارة إلى رجل، وقوله وفيه اعتراف الخ لأنّ السحر خارق للعادة، وقال النحرير لأنّ قولهم إنّ هذا لسحر المراد به الحاصل بالمصدر وهم كاذبون في ذلك عند أنفسهم أيضاً، وبهذا الاعتبار يكون دليل عجزهم لأنّ التعجب أوّلاً ثم التكلم بما هو معلوم الانتفاء قطعاً حتى عند نفس المعارض دأب العاجز المفحم، وما قيل عليه أنه لا دخل لتعجبهم فيه فالأولى تركه ليس بشيء. قوله: **(التي هي أصول الممكنات)** إنما فسر به بياناً لحكمة تقديمها، وكونها أصولاً لأنّ السماء جارية مجرى الفاعل، والأرض مجرى القابل، وبإيصال الكواكب اختلاف الفصول، ويكون ما فيها على ما قرّره الحكماء وقد تقدّم تفصيله وقوله تعالى: ﴿**في ستة أيام**﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٥٤] قيل هي مدّة مساوية لأيام الدنيا، وقيل هي بالمعنى اللغويّ، وهو مطلق الوقت وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنها من أيام الآخرة التي هي كألف سنة مما تعدّون قيل، والأوّل أنسب بالمقام لما فيه من الدلالة على القدرة الباهرة بخلق هذه الأجرام العظيمة في مثل تلك المدّة اليسيرة، ولأنه تعريف لنا بما نعرفه، وقوله استوى إمّا بمعنى استوى أمره، وتمّ أو استولى فيرجع إلى صفة القدرة، وقيل إنه صفة غير الثمانية لا يعلم ما هي، وقيل إنه مما اشتبه فيتوقف فيه كما فصل في محله، والعرش تقدّم أنه الجسم المحيط بجميع الكائنات أو الملك أو شيء غير ذلك. قوله: **(يقدّر أمر الكائنات على ما اقتضته حكمته الخ)** يعني تعريف الأمر للعهد، والمراد أمر الكائنات، وتدبيرها بمعنى تقديرها جارية على مقتضى الحكمة، وأمّا ما سيذكره فهو معناه اللغويّ، وقوله وسبقت به كلمته أي قضاؤه كما في قوله: ﴿**وتمت كلمة ربك**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١١٥] وجملة يدبر استئنافية لبيان حكمة استوائه على العرش وتقرير لعظمته، وقوله ويهيئ بتحريكه أي بسبب تحريك العرش، وفلك الأفلاك أسباب ذلك لأنّ بحركته تحريك غيره ولذا اقتصر عليه. قوله: **(والتدبير النظر الخ)** وجه لاشتقاقه، وبيان لحقيقته، وقوله تقرير لعظمته لأنها علمت من خلق المخلوقات العظام فقرّر ذلك بأنه لعز جلاله لا يجسر أحد على الشفاعة عنده بغير إذن فالتقدير لا شفاعة لشفيع، وهو تعليم للعباد أنهم إذا فعلوا شيئاً يتأنون وإلا فهو سبحانه وتعالى قادر على خلقها دفعة في آن واحد، وعدل عن قول الزمخشريّ يدبر يقضي، ويقدّر على حسب مقتضى الحكمة، ويفعل ما يفعل المتحريّ للصواب الناظر في أدبار الأمور وعواقبها لئلا يلقاه ما يكره آخراً انتهى لأنه كما قيل خطأ لفظاً، ومعنى فإنه لا يجوز إطلاق التحرّي على الله، ولا يمثل فعل الله به، ولأنه مبنيّ على رأيه، وهي قاعدة فاسدة عند أهل السنة. قوله: **(وردّ على من زعم أنّ آلهتهم تشفع الخ)** قيل هذا الردّ غير تامّ لأنهم لما ادعوا شفاعتها قد يدعون الإذن

وفيه إثبات الشفاعة لمن أذن له ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي الموصوف بتلك الصفات المقتضية للألوهية والربوبية ﴿رَبُّكُمْ﴾ لا غير إذ لا يشاركه أحد في شيء من ذلك ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾ وحدوه بالعبادة ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ تتفكرون أدنى تفكر فينبهكم على أنه المستحق للربوبية والعبادة لا ما تعبدونه ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ بالموت أو النشور لا إلى غيره فاستعدّوا للقائه ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مصدر مؤكد لنفسه لأن قوله إليه مرجعكم وعد من الله ﴿حَقًّا﴾ مصدر آخر

لها فكيف يتمّ هذا الردّ، ولا دلالة فيها على أنهم لا يؤذن لهم وما قيل إنها دعوى غير مسلمة واحتمالها غير مجد لا فائدة فيه إلا أن يقال مراده أنّ الأصنام لا تدرك ولا تنطق فكونها ليس من شأنها أن يؤذن لها بديهيّ، وأمّا إثبات الشفاعة لمن أذن له فمعلوم من الكلام لأنه لو كان المراد نفي الشفيع مطلقاً قيل لا شفيع والمراد الشفاعة المقبولة، وهي شفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والأخبار. قوله: **(أي الموصوف بتلك الصفات الخ)** يعني الإشارة إلى الذات الموصوفة بتلك الصفات المقتضية لاستحقاق ما أخبر به عنه وإذا كان وجه ثبوت ذلك له ما ذكر مما لا يوجد في غيره اقتضى انحصاره فيه وأنه لا ربّ غيره ولا معبود سواه فاتضح معنى قوله لا غير، وقوله: فاعبدوه وحدوه لكن قوله للألوهية يقتضي أنّ الجلالة الكريمة خبر لا صفة فلذا قيل الأظهر تأخيرها لأنّ ما ذكر تفسير لاسم الإشارة. قوله: **(لا غير)** أي لا ربّ غيره، وقيل إنه وقع في النسخ بدون ضمير فيقتضي قصر الموصوف على الصفة قصراً إضافياً فلا يلائم تعليله، وأمّا كون انتفاء السبب الخاص لا يقتضي انتفاء سبب آخر للربوبية فليس بشيء لأنّ ما ذكر من لوازم الألوهية فهي لا توجد بدونه، والقصر من تعريف الطرفين ومن فحواه لأنّ تلك المقتضيات لا توجد في غيره، وقيل إنه حمله على القصر مع انتفاء أداته لئلا يلزم التكرار فإن ما قبله دالّ على ثبوت الربوبية مع عدم المنكر لها فتأمّل. قوله: **(وحدوه بالعبادة)** قد أشرنا إلى أنّ التخصيص من ترتيب الأمر بالعبادة على اختصاص الربوبية، وأيضاً أصل العبادة ثابت لهم فيحمل الأمر به على ما ذكر ليفيد وفيه نظر. قوله: **(تتفكرون أدنى تفكر الخ)** يريد أنه كالمعلوم الذي لا يفتقر إلى فكر تامّ، ونظر كامل بل إلى مجرّد التفات وأخطار بالبال، وهذا بيان لإيثار تذكرون على تفكرون وإن كان هو المراد ولذا فسر به وجعل المتذكر هو ما سبق من استحقاقه لما ذكر والمنبه عليه ذلك، وخطؤهم فيما هم عليه المشار إليه بقوله لا ما تعبدنه فلا فرق بين كلامه، وكلام الكشاف كما توهم. قوله: **(بالموت أو النشور)** وفي نسخة والبعث وفي أخرى والنشور والحصر المذكور مستفاد من تقديم إليه وقيل عليه إنه لا يناسب ما سيأتي من أنّ قوله: **﴿يبدؤوا الخلق﴾** الخ كالتعليل لقوله: **﴿إليه مرجعكم﴾** فالحق ما وقع في النسخة الأخرى والبعث بالواو وفيه نظر يعلم مما سيأتي. قوله: **(مصدر مؤكد لنفسه الخ)** المصدر إذا أكد مضمون جملة تدلّ على معناه فإن كانت نصاً فيه لا تحتمل غيره فهو يسمى في اصطلاح النحاة مؤكداً لنفسه نحو له عليّ ألف اعترافاً، وإن احتمله وغيره نحو زيد قائم حقاً فهو مؤكد لغيره ولا بدّ له من عامل محذوف فيهما، وتفصيله ووجه التسمية مفصل

مؤكد لغيره، وهو ما دلّ عليه وعد الله ﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ بعد بدئه وإهلاكه ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ﴾ أي بعدله أو بعدالتهم، وقيامهم على العدل في أمورهم أو بإيمانهم لأنه العدل القويم كما أنّ الشرك ظلم عظيم وهو الأوجه لمقابلة قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ فإن معناه ليجزي الذين كفروا بشراب من حميم وعذاب أليم بسبب كفرهم لكنه غير النظم للمبالغة في استحقاقهم للعقاب، والتنبيه على أنّ المقصود بالذات من الابداء، والإعادة هو الإثابة، والعقاب واقع بالعرض وأنه تعالى يتولى إثابة المؤمنين بما يليق بلطفه وكرمه، ولذلك لم يعينه، وأمّا عقاب الكفرة فكأنه داء ساقه إليهم سوء اعتقادهم وشؤم أفعالهم والآية كالتعليل لقوله: **﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾** [سورة يونس، الآية: ٤] فإنه لما كان المقصود من الابداء والاعادة

في النحو. قوله: **(مصدر آخر مؤكد لغيره)** قد عرفت معنى المؤكد لنفسه، وغيره وهنا لما كان الوعد يحتمل الحقية والتخلف كان مؤكداً لغيره مما تضمنته جملة المصدر وعامله المقدر، وقيل انتصاب حقاً بوعد على تقدير في لشبهه بالظرف كقوله:

أفي الحق إني هائم بك مغرم

وما ذهب إليه المصنف رحمه الله أظهر. قوله: **(بعد بدئه وإهلاكه الخ)** يعني أنّ معنى قوله يبدؤوا الخلق ثم يعيده إعادته بعد بدئه وإهلاكه لأنه بيان للموعود به، والموعود به الإعادة وإنما ذكر البدء، والإهلاك لتوقف الإعادة عليهما إذ معناها وجود ثان لما وجد أوّلاً بعد فنائه فتدبر. قوله: **(أي بعدله أو بعدالتهم الخ)** يعني أنّ الألف، واللام عوض عن الضمير المضاف إليه، وهو إمّا ضمير الله أو ضمير المؤمنين فالمعنى بعدله أو بعدالتهم ويرجح الثاني بأنه أوفق بما يقابله من قوله بكفرهم فيعلل جزاء المؤمنين بإيمانهم، وهو المقصود من القسط لأنّ الكفر ظلم عظيم، وأيضاً لا وجه لتخصيص العدل بجزاء المؤمنين بل جزاء الكافرين أولى به لما اشتهر أنّ الثواب بفضله، والعقاب بعدله، وقوله وقيامهم على العدل تفسير لعدالتهم بالقيام على العدل في الأعمال الظاهرة فيدخل فيه الإيمان وعلى ما بعده يخص بالإيمان، ورجحوه لما مرّ. قوله: **(فإنّ معناه الخ)** المبالغة في استحقاق العقاب بجعله حقاً مقرّراً لهم كما تفيده اللام، ولم يجعل علة وجعل الثواب علة إشارة إلى أنه المقصود، وأمّا العقاب فهو بكسبهم وليس مقصوداً له تعالى بالذات بل بالعرض، ولذا قال تعالى: **﴿سبقت رحمتي غضبي﴾**، وقوله من الإبداء والإعادة يقتضي تعلق ليجزي بهما على التنازع، وقيل الأظهر تعلقه ببعيده فقط وقوله وأنه تعالى يتولى الخ، يعني لم يذكر الجزاء إشارة إلى أنه أمر عظيم لا تحيط به العبارة خصوصاً وقد جعل ذاته الكريمة هي الجازية فإنّ العظيم لا يتولى بنفسه إلا الأمر العظيم، وإليه أشار بقوله يتولى ففي كلامه إدماج لمعنى آخر.

قوله: **(والآية كالتعليل لقوله إليه مرجعكم الخ)** جرياً على ما اطرد في استعمال الجملة

مجازاة الله المكلفين على أعمالهم كان مرجع الجميع إليه لا محالة ويؤيده قراءة من قرأ أنه يبدأ بالفتح أي لأنه ويجوز أن يكون منصوباً أو مرفوعاً بما نصب وعد الله أو بما نصب حقاً ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾ أي ذات ضياء وهو مصدر كقيام أو جمع ضوء كسياط وسوط، والياء فيه منقلبة عن الواو، وعن ابن كثير ضئاء بهمزتين في كلّ القرآن عل القلب بتقديم اللام على العين ﴿وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ أي ذا نور أو سمي نوراً للمبالغة، وهو أعمّ من الضوء كما عرفت، وقيل ما بالذات ضوء وما بالعرض نور وقد نبه سبحانه وتعالى بذلك على أنه خلق الشمس نيرة في ذاتها، والقمر نيراً بعرض مقابلة الشمس، والاكتساب منها

المصدّرة بأنّ كتوبوا إنه غفور رحيم وكونها تعليلاً أو كالتعليل لإخفاء فيه وإنما الكلام في المعلل هل هو كون المرجع إليه أو كونه لا مرجع إلا إليه فالظاهر هو الثاني كما أشار إليه النحرير في شرحه والمعنى مرجعكم إلى الله لا إلى غيره، وإنما أرجعكم إليه ليجازيكم بما يليق بكم واستفادة الحصر من المعلل ظاهرة ومن العلة لأنّ البدء والإعادة معلومة الانتفاء عن غيره عقلاً فلا حاجة إلى أن يعتبر في الكلام ما يدلّ على الحصر حتى يتكلف له ما تكلفه من تعسف بما لا يليق ذكره. قوله: **(ويؤيده قراءة من قرأ أنه الخ)** أي بالفتح بتقدير لام التعليل فهو صريح فيما ذكر وجوّز فيه أن يكون منصوباً بوعد مفعولاً له أو مرفوعاً بحقاً فاعلاً له وكلامه يحتمل أن يكون وعد وحق هما العاملان في المصدرين المذكورين وأن يكونا فعلين آخرين مقدّرين بدلالة ما قبلهما عليهما فإن كان المراد الأوّل فالمصدران ليسا للتأكيد ويكون هذا إعراباً آخر لأنّ فاعل العامل في المصدر المؤكد لا بدّ أن يكون عائداً على ما تقدّمه مما أكده فالمعنى وعد الرجوع إليه، وحق الوعد، وإن كان الثاني فهو ظاهر ثم إنّ التعليل المذكور لا يناسب كون المراد بالمرجع الموت فإمّا أن يكون هذا إشارة إلى أنّ تفسيره الثاني هو المرضيّ عنده أو يكون الصحيح نسخة العطف بالواو كما مرّ التنبيه عليه. قوله: **(ذات ضياء وهو مصدر الخ)** يعني هو على تقدير مضاف أو جعلها نفس الضياء مبالغة كما أشار إليه في نوراً، وانقلاب الواو ياء لانكسار ما قبلها وأمّا همزة فعلى القلب المكاني فلما وقعت الواو أو الياء المنقلبة عنها متطرفة بعد مدّة قلبت همزة ابتداء أو بعد قلبها ألفاً كما هو معروف في التصريف، وكونه جمعاً بعيد، ولأنّ تقابله بنور ألا يقتضيه كما قيل، وخالفه أبو عليّ في الحجة فقال كونه جمعاً كحوض، وحياض أقيس من جعله مصدراً كقيام فهما قولان، وإنما كان أقدر لأنّ المصدر يجري على فعله في الصحة، والاعتلال انتهى، وقوله في كلّ القرآن هذه رواية، وقد قال بعض القرّاء أنها لم تصح، وقيل إنما قرأ بها هنا، وفي سورة الأنبياء القصص. قوله: **(أو سمي نوراً للمبالغة الخ)** معناه ظاهر لكنه في نسخة أو فيكون فيه وجهان، وفي نسخة بالواو والأولى أظهر، وقوله، وهو أعمّ من الضوء كما عرفت أي في أوّل سورة البقرة بناء على أنه ما قوي من النور، والنور شامل للقوي والضعيف، وعلى القول الثاني هما متباينان فما كان بالذات كالشمس، والنار فهو ضوء، وما كان بالعرض فهو نور ولذا غاير بينهما في النظم، وإليه أشار

﴿وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾ الضمير لكلّ واحد أي قدّر مسير كلّ واحد منهما منازل أو قدّره ذا منازل أو للقمر، وتخصيصه بالذكر لسرعة سيره ومعاينة منازله وإناطة أحكام الشرع به ولذلك علله بقوله ﴿لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ حساب الأوقات من الأشهر والأيام في معاملاتكم وتصرّفاتكم ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ إلا متلبساً بالحق مراعياً فيه مقتضى الحكمة البالغة ﴿نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فإنهم المنتفعون بالتأمّل فيها، وقرأ ابن كثير والبصريان وحفص يفصل بالياء ﴿إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ من أنواع الكائنات ﴿ٱلْـَٔايَٰتٍ﴾ على وجود الصانع، ووحدته، وكمال علمه وقدرته ﴿لِقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ العواقب فإنه يحملهم على التفكر والتدبر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ لا يتوقعونه لانكارهم البعث، وذهولهم بالمحسوسات عما وراءها ﴿وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ من

بقوله نبه الخ، وكونه بمقابلة الشمس، والاكتساب منها لا يؤخذ من النظم، وإنما هو من دليل آخر، وذكره تتميماً للفائدة، وقوله خلق يشعر بأن جعل بمعنى خلق فضياء ونوراً حال، وقد مرّ التفصيل في الضوء، والنور بما لا مزيد عليه، وأنه إذا كان أبلغ فلم قيل الله نور السموات والأرض، ولم يقل ضياؤها، والجواب عنه، وقد ذكر في وجهه هنا أنّ المقصود تشبيه هداه الذي نصبه للناس بالنور الموجود في الليل، وأثناء الظلام، والمعنى أنه جعل هداه كالنور في الظلام فيهدي قوماً ويضلّ آخرون، ولو جعله كالضياء مثل الشمس التي لا يبقى معها ظلام لم يضلّ أحد، وليس كذلك فتأمّل. قوله: **(قدّر مسير كلّ واحد منهما الخ)** يعني الضمير لهما بتأويل كلّ واحد منهما أو للقمر، وخص بما ذكر لسرعة سيره لأنّ ما تقطعه الشمس في سنة يقطعه هو في شهر ولأنّ منازله معلومة محسوسة، وأحكام الشرع منوطة به في الأكثر فلا يضرّ ما قيل إنّ العنين يؤجل سنة شمسية، وقوله حساب الأوقات بالنصب إشارة إلى عطفه على عدد لا على السنين بالجرّ، وهو القراءة وتقدير مضاف، وهو سير يقتضي أنّ منازل منصوب على الظرفية أو الحالية، وقيل أصله قدّر له منازل فهو مفعول به، وقوله ولذلك أي لكونه مخصوصاً بالقمر لأنّ علم ذلك إنما هو به، وليست الإشارة إلى كون الأحكام منوطة به حتى يمنع، وليس ذكر الأيام في تفسير الحساب بناء على عود الضمير للشمس كما توهم. قوله: **(إلا متلبساً بالحق)** يعني أنّ الباء للملابسة، وهو حال، والحق خلاف الباطل، وهو الصواب أي لم يخلقه باطلاً وعبثاً، وقوله مراعياً تفسير له أي أودع خواص وقوى منتظمة بمصالح العالم السفليّ، وقوله على وجود الصانع إشارة إلى أنّ الآيات بمعنى الدلائل، وقيل هي آيات القرآن، وتفصيلها نزولها مفصلة منجمة مبينة لما يلزم، وقوله فإنهم المنتفعون حمله على العلماء، وخصهم لما ذكر ولم يجعله بمعنى العقلاء، وذوي العلم لعمومه كما قيل لأنّ هذا أبلغ كقوله: **﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾** [سورة النازعات، الآية: ٤٥] وقوله: **﴿إنّ في اختلاف الليل والنهار﴾** [سورة يونس، الآية: ٦] مرّ تفسيره في سورة آل عمران. قوله: **(لا يتوقعونه لإنكارهم البعث الخ)** قالوا الرجاء يطلق بمعنى توقع الخير، وهو الأصل كالأمل، ويطلق على

الآخرة لغفلتهم عنها ﴿وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا﴾ وسكنوا إليها مقصرين هممهم على لذائذها وزخارفها أو سكنوا فيها سكون من لا يزعج عنها ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ﴾ لا يتفكرون فيها لانهماكهم فيما يضادّها، والعطف أمّا التغاير الوصفين، والتنبيه على أنّ الوعيد على الجمع بين الذهول عن الآيات رأساً والانهماك في الشهوات بحيث لا تخطر الآخرة ببالهم أصلاً، وأمّا لتغاير الفريقين، والمراد بالأوّلين من أنكر البعث، ولم ير إلا الحياة الدنيا وبالآخرين

الخوف، وتوقع الشرّ، ويطلق على مطلق التوقع، وهو في الأوّل حقيقة، وفي الآخرين مجاز، وجوّز الزمخشريّ فيه هنا الوجوه الثلاثة، واقتصر المصنف رحمه الله على معنى التوقع لأنه أنسب بالمقام، وقيل لعدم احتياجه إلى تقدير مضاف كحسن أو سوء، وقال الإمام حمل الرجاء على الخوف بعيد لأنّ تفسير الضدّ بالضدّ غير جائز يعني في غير الاستعارة التهكمية، والتهكم غير مراد هنا كما يشعر به قوله تفسير دون استعارة فمن ردّه بذلك لم يصب مع أنّ الإمام رحمه الله لا يسلم له ما قاله فإنه ورد في استعمالهم، وذكره الإمام الراغب والمرزوقيّ، وأنشدوا شاهداً له قول أبي ذؤيب:

إذا لسعته النحل لم يرج لسعها وخالفها في بيت نوب عوامل

قال الراغب وجهه أنّ الرجاء والخوف متلازمان، واعترض على المصنف رحمه الله بأنّ تفسيره لا ينتظم مع تعليل قرينه فالمراد لا يخافونه لاعتمادهم على شفعائهم فإنّ قوله لغفلتهم لا يتمشى مع الإنكار، وليس بوارد لأنه يعني أنهم غفلوا وذهلوا عن الأدلة وما يرشدهم إلى العلم بها حتى أنكروا، والتفسير بذلك إيماء إلى ظهورها حتى كأنها حاضرة عندهم وإنما عرض لهم ذهول وغفلة فتدبر وقوله من الآخرة أي بدلاً عنها لأنّ مجرّد الرضا بها مع عدم ترك الآخرة ليس بذم، وهو تفسير له بما وقع في النظم في قوله أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة، وجملة رضوا معطوفة على الصلة أو حالية بتقدير يرقد. قوله: **(وسكنوا إليها الخ)** حقيقة الطمأنينة سكون بعد انزعاج كما قاله الراغب رحمه الله فالاطمئنان إمّا بمعنى السكون بسبب زينتها وزخارفها فالباء سببية أو ظرفية بمعنى سكنوا فيها سكوناً خاصاً، وهو سكون من لا يرحل ولا ينزعج لزعمهم أنه لا حياة غيرها وقوله مقصرين كان حقه أن يقول قاصرين لأنّ أقصر معناه كف مع القدرة لا بمعنى الاقتصار الذي عناه. قوله: **(لا يتفكرون فيها لانهماكهم الخ)** لما كان الغافلون، والذين لا يرجون عبارة عما هو متحد الذات أشار إلى أنه من عطف الصفة على الصفة تنبيهاً على أنهم جامعون بينهما وأنّ كلّ واحدة منهما متميزة مستقلة صالحة لأن تكون منشأ للذم والوعيد كما في الكشاف، وهو أولى مما ذكره المصنف رحمه الله فإنه يفهم من ظاهره أنّ كلاً منهما غير موجب للوعيد بالاستقلال بل الموجب له المجموع، وهؤلاء هم المنكرون للبعث على هذا الوجه، ولما صح أن تكون الثانية سبباً للأولى قال في الكشاف، ولا يخطرونه ببالهم لغفلتهم فوكل الترتيب إلى ذهن الذكيّ، وفي كلام المصنف رحمه الله أيضاً إشارة إليه. قوله: **(وإمّا لتغاير الفريقين الخ)** أي هما فريقان من الكفرة متغايران فلذا عطفاً

من ألهاه حبّ العاجل عن التأمّل في الآجل، والاعداد له ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ بما واظبوا عليه وتمرّنوا به من المعاصي ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ بسبب إيمانهم إلى سلوك السبيل المؤدّي إلى الجنة أو لادراك الحقائق كما قال عليه الصلاة والسلام: «**من عمل بما علم ورّثه الله علم ما لم يعلم**» أو لما يريدونه في الجنة ومفهوم الترتيب، وإن دلّ على أنّ سبب الهداية هو الإيمان والعمل الصالح لكن دلّ منطوق قوله بإيمانهم على استقلال الإيمان بالسببية، وأنّ العمل الصالح

فالأوّل المشركون المنكرون للآخرة، والثاني أهل الكتاب مثلاً الذين ألهاهم حبّ الدنيا والرياسة عن الإيمان والاستعداد للآخرة، وقوله بما واظبوا أي داوموا واستمرّوا والاستمرار التجدّدي من المضارع لا سيما إذا اقترن بكان فإنه كالصريح فيه، والتمرّن التدرّب والاعتياد. قوله: (**بسبب إيمانهم الخ**) قدّر متعلق الهداية ما ذكر، وقدّره تارة بإلى وتارة باللام لتعدّيه بهما كما أنه يتعدّى بنفسه، والتقدير الأوّل والأخير يدلّ عليه قوله بعده: ﴿**تجري من تحتهم**﴾ الخ لأنه بيان له يعني أنّ عملهم، وإيمانهم يكون نوراً بين أيديهم يقودهم إلى الجنة أو أنهم بذلك تنجلي بصيرتهم وينكشف لهم حقائق الأمور أو لما يريدونه من النعيم أو غيره في الجنة. قوله: (**«من عمل بما علم»[1] الخ**) هذا يقتضي أنّ العمل هو المورّث لما ذكر لا مجموع الإيمان والعمل حتى ينافي ما سيذكره كما توهم. قوله: (**ومفهوم الترتيب وإن دلّ على أنّ السبب الهداية الخ**) هذا ردّ لما في الكشاف من أنّ الآية دلت على أنّ الإيمان المعتبر في الهداية إلى الجنة هو المقيد بالعمل الصالح لا المطلق لأنه جعل الصلة مجموع الأمرين كأنه قال إنّ الذين جمعوا بين الإيمان، والعمل الصالح يهديهم ربهم، ثم قال بإيمانهم أي المقرون بالعمل فرأى بعضهم وتبعه المصنف رحمه الله أنه مبنيّ على الاعتزال، وخلود غير الصالح في النار ولا دلالة فيها على ما ذكره لأنه جعل سبب الهداية إلى الجنة مطلق الإيمان وأمّا أن إضافته إلى ضمير الصالحين تقتضي أخذ الصلاح قيداً في التسبب فممنوع فإنّ الضمير يعود على الذوات بقطع النظر عن الصفات، وأيضاً فإنّ كون الصلة علة للخبر في نحو الذي يؤمن يدخل الجنة بطريق المفهوم فلا يعارض السبب الصريح المنطوق، وليس كل خبر عن الموصول يلزم فيه ذلك نحو الذي كان معنا أمس فعل كذا كما فصل في المعاني، وقد ردّ هذا بأنّ الجمع بين العمل الصالح والإيمان ظاهر في أنهما السبب والتصريح بسببية الإيمان المضاف إلى الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالتنصيص على أنه ذلك الإيمان المقرون بما معه لا المطلق لكنه ذكر لأصالته وزيادة شرفه فلا استدراك، ولا دلالة على استقلاله، ثم إنّ النزاع إنما هو في سبب الهداية إلى

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٠/ ١٥ من حديث أنس. وضعفه أبو نعيم حيث قال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه السلام فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ فوضع هذا الإسناد عليه لسهولة وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.

كالتتمة والرديف له ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ استئناف أو خبر ثان أو حال من الضمير المنصوب على المعنى الأخير، وقوله: ﴿فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ خبر أو حال أخرى منه أو من الأنهار أو متعلق بتجري أو بيهدي ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا﴾ أي دعاؤهم ﴿سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ اللهم إنا نسبحك تسبيحاً ﴿وَتَحِيَّتُهُمْ﴾ ما يحيي به بعضهم بعضاً أو تحية الملائكة إياهم ﴿فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾ وآخر دعائهم ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أي أن يقولوا ذلك ولعلّ

طريق الجنة لا إلى الاستقامة على سلوك السبيل المؤدّي إلى الثواب وأنّ من لا يكون مهتدياً إلى الجنة لا يدخل الجنة مطلقاً، ومنعه مكابرة فتدبر. قوله: **﴿تجري من تحتهم الأنهار﴾** أي من تحت منازلهم أو بين أيديهم، وقوله استئناف أي نحويّ أو بيانيّ فلا محل له من الإعراب، وقوله على المعنى الأخير لعدم المقارنة في الأوّلين وإن صح أن يكون حالاً منتظرة لكنه خلاف الظاهر، وقوله خبر أي ثالث، وقوله أو حال أخرى منه أي من مفعول يهديهم فتكون حالاً مترادفة أو من الأنهار فهي متداخلة، وقوله أو بيهدي أي على الأخير. قوله: **(أي دعاؤهم الخ)** الدعوى مشهورة في الادّعاء لكنها وردت بمعنى الدعاء أيضاً، وهو المراد هنا بقرينة ما بعده لأنه من جنس الدعاء وتكون أيضاً بمعنى العبادة وقد جوّز إرادته هنا، وإن كانت الجنة ليست دار تكليف أي لا عبادة لهم غير هذا القول والمراد نفي التكليف كقوله: **﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية﴾** [سورة الأنفال، الآية: ٣٥] والأوّل أظهر فلذا اختاره المصنف والثاني أدق أو المراد أنه عبادة لهم تلذذاً لا تكليفاً. قوله: **(اللهمّ إنا نسبحك الخ)** أشار به إلى أنّ سبحان مصدر بمعنى التسبيح، وعامله محذوف، وقدّرها اسمية وقدّم اللهمّ مع أنه مؤخر بناء على أنّ النداء يقدّم على الدعاء لكنه استعمل مع سبحانك كذلك أمّا جعلها اسمية فلأنه أبلغ بقرينة أنّ الجمل التي بعدها كذلك، وأمّا التأخير فلأنّ التنزيه تخلية عن جميع النقائص، وفي النداء ربما يتوهم ترك الأدب. قوله: **(ما يحيي به بعضهم بعضاً الخ)** اختلف في إضافة هذا المصدر وهو تحية فقيل إنه مضاف لفاعله أي تحيتهم بتقدير مضاف أي تحية بعضهم بعضاً آخراً والبعض المقدّر مفعول والفاعل محذوف وكلام المصنف رحمه الله يحتملهما، وأمّا على كون المحيي الملائكة عليهم الصلاة والسلام فهو مضاف للمفعول لا غير وكذا إذا كان المحيي هو الله سبحانه وتعالى كما في الكشاف، وستأتي الإشارة إليه في كلام المصنف رحمه الله، وقيل يجوز أن يكون مما أضيف فيه المصدر لفاعله ومفعوله معاً إذا كان المعنى يحيي بعضهم بعضاً كما قيل في قوله تعالى: **﴿وكنا لحكمهم شاهدين﴾** [سورة الأنبياء، الآية: ٧٨] حيث أضيف لداود وسليمان عليهما الصلاة والسلام وغيرهما وهما حاكمان ومعهما المحكوم عليهم قيل وهذا مبني على أنه هل يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أم لا فإن قلنا نعم جاز ذلك لأنّ إضافة المصدر لفاعله حقيقة ولمفعوله مجاز، ومن منع ذلك أجاب بأنّ أقل الجمع اثنان فلذلك قال لحكمهم، وقد مرّ أنّ الخلاف في ذلك إذا كان المجاز لغوياً وأمّا إذا كان عقلياً فلا خلاف في جوازه ونظيره ما قيل في حب الهرّة من الإيمان أنّ المراد أن تحب الهرّة أو تحبك الهرّة

المعنى أنهم إذا دخلوا الجنة وعاينوا عظمة الله وكبرياءه مجدوه ونعتوه بنعوت الجلال، ثم حياهم الملائكة بالسلامة من الآفات، والفوز بأصناف الكرامات أو الله تعالى فحمدوه، وأثنوا عليه بصفات الاكرام، وأن هي المخففة من الثقيلة، وقد قرىء بها وبنصب الحمد ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ﴾ ولو يسرعه إليهم ﴿ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾ وضع موضع تعجيله لهم بالخير اشعاراً بسرعة إجابته لهم في الخير حتى كأنّ استعجالهم به تعجيل لهم أو بأنّ المراد شرّ استعجلوه كقوله تعالى: ﴿**فامطر علينا حجارة من السماء**﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٣٢] وتقدير الكلام، ولو يعجل الله للناس الشرّ تعجيله للخير حين استعجلوه استعجالاً كاستعجالهم بالخير فحذف منه ما حذف لدلالة الباقي عليه ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ لأميتوا وأهلكوا، وقرأ ابن عامر ويعقوب لقضي على البناء للفاعل، وهو الله تعالى وقرىء

وقيل المراد حبّ الهرّة مطلقاً سواء كان منها أو لها، وقيل لم يقصد بالإضافة إلى الفاعل والمفعول النظر إلى ذلك بل قطع النظر عنه، ومعناه التحية الكائنة فيما بينهم والضمير على كلّ حال للمؤمنين وعلى كل حال لا يخفى ما فيه، ولما رآه السفاقسيّ مشكلاً قال إنه مصدر مضان للمجموع لا على سبيل العمل فكان كما قيل:

ولن يصلح العطار ما أفسد الدهر

قوله: (**أي أن يقولوا ذلك الخ**) فسره بالمصدر لأنّ المبتدأ آخر المضاف إلى المصدر فيكون بعضاً منه فلا يقال إنه لا ضرورة لتأويله بالمصدر، والدعاء مقول لهم لا قول. قوله: (**ولعلّ المعنى أنهم الخ**) يعني أنّ لدعائهم أوّلاً وآخراً فأوّله سبحانك اللهمّ، وآخره الحمد لله ربّ العالمين وذلك أنهم إذا دخلوا الجنة ترقوا في معرفته تعالى، ومعرفة كنه ذاته غير ممكن فالغاية القصوى معرفة صفاته وهي إمّا سلبية وتسمى بصفات الجلال وإمّا غيرها وتسمى بصفات الإكرام وبه فسر قوله تعالى: ﴿**تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام**﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٧٨] والأولى متقدّمة على الثانية فلذا قدّم قوله سبحانك، وأخر النداء أيضاً مع تقدّمه في نحوه إشارة إلى ترقيهم في معرفة صفات الجلال، ثم قيل الحمد لله إشارة إلى ترقيهم في صفات الإكرام، وقوله أو الله تعالى إشارة إلى الوجه الآخر، وهو أن يكون تحية مضافاً للمفعول والفاعل هو الله كما صرّح به الزمخشريّ فيما تقدّم وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿**سلام قولاً من ربّ رحيم**﴾ [سورة يس، الآية: ٥٨]. قوله: (**وأن هي المخففة من الثقيلة الخ**) واسمها ضمير الشان محذوف، والجملة الاسمية خبرها وأن ومعمولاها خبر المبتدأ وليست مفسرة لفقد شرطها ولا زائدة كما قيل وقراءة مجاهد وقتادة ويعقوب وغيرهم بتشديدها ونصب الحمد تدلّ على ذلك وعدّى يسرع بنفسه حملاً له على يعجل. قوله: (**وضع موضع تعجيله الخ**) قال سيبويه التقدير لو يعجل الله للناس الشرّ تعجيلاً مثل تعجيلهم الخير، ثم حذف تعجيلاً وأقيمت صفته مقامه ثم حذفت الصفة وأقيم ما أضيفت إليه مقامها كاسأل القرية انتهى، وفي الكشاف وضع استعجالهم

لقضينا ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ عطف على فعل محذوف دلّت عليه الشرطية كأنه قيل ولكن لا نعجل، ولا نقضي فنذرهم إمهالاً لهم واستدراجاً ﴿وَإِذَا مَسَّ

بالخير موضع تعجيله لهم الخير إشعاراً بسرعة إجابته لهم، وإسعافه بطلبتهم حتى كان استعجالهم بالخير تعجيل لهم والمراد أهل مكة، وقولهم فأمطر علينا حجارة من السماء، وفي الانتصاف هذا من تنبيهاته الحسنة الدالة على دقة نظره إذ لا يكاد يوضع مصدر مؤكد مقارناً لغير فعله في الكتاب العزيز بدون هذه الفائدة الجليلة والنحاة يقولون فيه أجري المصدر على فعل مقدّر دلّ عليه المذكور، ولا يزيدون عليه وإذا راجع الفطن قريحته وناجى فكرته علم أنه إنما قرن بغير فعله لفائدة ففي قوله: **﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾** [سورة نوح، الآية: ١٧] التنبيه على نفوذ القدرة في المقدور وسرعة إمضاء حكمها حتى كان إنبات الله لهم نفس نباتهم أي إذا وجد الإنبات وجد النبات حتماً حتى كان أحدهما عين الآخر فقرن به، وقال المدقق في الكشف أنه إشعار بسرعة إجابته لهم حتى كأنّ استعجالهم بالخير عين تعجيله لا يتأخر عنه، وهذا كما قيل في قوله فانفجرت أنه دالّ على سرعة الامتثال كأنّ الانفجار ترتب على نفس الأمر فما قيل أنّ مدلول عجل غير مدلول استعجل لأنّ عجل يدلّ على الوقوع، واستعجل على طلب التعجيل وذلك واقع من الله، وهذا مضاف إليهم فلا يصح ما ذكر بل لا بدّ أن يقدر تعجيلاً مثل استعجالهم أي ولو يعجل الله للناس الشرّ إذا استعجلوه استعجالهم بالخير من قلة التدبر وكذا دفعه بأنّ استفعل ليس للطلب بل هو كاستقرّ بمعنى أقرّ، وقد علم من كلام المصنف رحمه الله تعالى دفع ما توهموه لأنه لا بدّ فيه من تقدير ولكن طيه لدلالة المذكور عليه حتى كأنه مذكور بذكره إفادة النكتة المذكورة ولذا عدّه في البيان من إيجاز الحذف وشبهه المدقق بالفاء الفصيحة حتى أنه لو سمى المصدر الفصيح حسن ذلك وقد أطال بعضهم هنا بغير طائل مما رأينا تركه خيراً منه فقول المصنف رحمه الله تعالى وضع أي حلّ محله بعد حذفه، وقوله في الخير لأنه مشبه به فهو ثابت بخلاف تعجيل الشرّ فإنه في حيز لو منفيّ وقوله: **(المراد شرّ استعجلوه)** يؤخذ مما سيقدره وبقية كلامه ظاهر إلا أنه قيل لو طرح قوله تعجيله للخير من البين كان أولى، وقوله لأميتوا وهلكوا لأنّ معنى قضى إليه أجله أنهى إليه مدّته التي قدّر فيها موته فهلك، وعلى قراءة قضينا الضمير فيه لله أيضاً وفيه التفات. قوله: **(عطف على فعل محذوف الخ)** يعني أنه لا يصح عطفه على شرط لو ولا على جوابها لانتفائه، وهذا مقصود إثباته لا نفيه فلذا ذهبوا فيه إلى طرق منها أنه معطوف على مجموع الشرطية لأنها في معنى لا يعجل لهم، وفي قوّته فكأنه قيل لا نعجل بل نذرهم، ومنها أنه معطوف على مقدّر تدلّ عليه الشرطية أي ولكن نمهلهم أو لا تعجل كما قدّره المصنف رحمه الله، وقيل الجملة مستأنفة والتقدير فنحن نذرهم، وقيل إنّ الفاء جواب شرط مقدّر، والمعنى، ولو يعجل الله ما استعجلوه لأبادهم، ولكن يمهلهم ليزيدوا في طغيانهم ثم يستأصلهم وإذا كان كذلك فنحن نذر هؤلاء الذين لا يرجون لقاءنا من أهل مكة في طغيانهم يعمهون، ثم نقطع دابرهم، وقيل هذه

﴿ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا﴾ لازالته مخلصاً فيه ﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ ملقى لجنبه أي مضطجعاً ﴿أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ وفائدة الترديد تعميم الدعاء لجميع الأحوال أو لأصناف المضارّ ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ﴾ يعني مضى على طريقته، واستمرّ على كفره أو مرّ عن موقف الدعاء لا يرجع إليه ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ﴾ كأنه لم يدعنا فخفف، وحذف ضمير الشأن كما قال:

الآية متصلة بقوله إنّ الذين لا يرجون لقاءنا دالة على استحقاقهم العذاب وأنه تعالى إنما يمهلهم استدراجاً وأتى بالناس بدل ضميرهم تفظيعاً للأمر ثم قيل فنذر الذين لا يرجون لقاءنا مصرحاً باسمهم، وذكر المؤمنين إنما وقع في البين تتميماً ومقابلة فليس بأجنبيّ، ولا حاجة إلى جعله جواب شرط مقدّر، وأمّا جعل لو بمعنى أن وتفريع ما بعده عليه فركيك إذا تأمّلت وإن ظنّ أنه وجه وجيه. قوله: **(دعانا لإزالته مخلصاً فيه الخ)** لجنبه في محل نصب على الحال ولذا عطف عليه الحال الصريحة والتقدير دعانا مضطجعاً لجنبه أو ملقي لجنبه واللام على ظاهرها، وقيل أنها بمعنى على ولا حاجة إليه وقد يعبر بعلى بدله وهي تفيد استعلاءه عليه، واللام تفيد اختصاصه به لاستقراره عليه، واختلف في ذي الحال فقيل الإنسان والعامل فيها مس، واستضعف بأمرين.

أحدهما: تأخرها عن محلها بغير داع.

والثاني: أنّ المعنى على أنه يدعو كثيراً في كل أحواله لا على أنّ الضرّ يصيبه في كل أحواله كما صرّح به في غير هذه الآية.

وقيل إنه لا بأس به فإنه يلزم من مسه الضرّ في هذه الأحوال دعاؤه في تلك الأحوال أيضاً لأنّ القيد في الشرط قيد في الجواب فإذا قلت إذا جاء زيد فقيراً أحسنا إليه فالمعنى أحسنا إليه في حال فقره، وقيل ذو الحال فاعل دعانا وهو ظاهر ثم هل المراد بالإنسان الجنس، والأحوال بالنسبة إلى المجموع أي منهم من يدعو على هذه الحال ومنهم من يدعو على تلك أو المراد شخص معين وأنّ هذه أحواله، والمراد الكافر ذهب إلى كل منها بعض المفسرين ولا حاجة إلى جعل إذا هنا للمضيّ، وصرفها عن أصلها كما قيل وقوله ملقى قدّر له متعلقاً خاصاً ليظهر به معنى اللام. قوله: **(وفائدة الترديد تعميم الدعاء لجميع الأحوال)** أي سواء كان بالنسبة لشخص واحد أو للنوع كما مرّ، وأمّا شموله لأصناف المضار أي الأمراض فلأنها إمّا خفيفة لا تمنعه القيام أو متوسطة تمنعه القيام دون القعود أو شديدة تمنع منهما فهذه الأحوال مبينة لمضاره من السياق ولا خفاء في ذلك يحتاج إلى التوجيه كما توهم. قوله: **(مضى على طريقته واستمرّ على كفره)** فيه إشارة إلى أنّ المراد بالإنسان نوع منه، وهو الكافر لا الجنس فالمرور على هذا مجاز عن الاستمرار على ما كان عليه، وعلى الثاني باق على حقيقته وهو كناية عن عدم الدعاء وعدّى بعلى في الأوّل لتضمنه معنى المضيّ وعن في الثاني لتضمنه معنى المجاوزة. قوله: **(كأنه لم يدعنا الخ)** بالتشديد بياناً لأصله لقوله فخفف والتمثيل لتخفيفه

ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان

﴿إِنَّ ضُرٍّ مَّسَّهُ﴾ إلى كشف ضرّ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثل ذلك التزيين ﴿زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ من الانهماك في الشهوات والأعراض عن العبادات ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ يا أهل مكة ﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾ حين ظلموا بالتكذيب، واستعمال القوى والجوارح لا على ما ينبغي ﴿وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالحجج الدالة على صدقهم، وهو حال من الواو

وإضمار ضمير الشأن بدليل رفع ثدياه وهذا بناء على أنها إذا خففت لا يبطل عملها فيقدّر لها ما يقتضيه الكلام، وقال الفاضل اليمني: أنه يبطل عملها، وأصل البيت كان ثدييه فلما خفف بطل عملها فلا حاجة إلى تقدير. قوله:

(ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان)

وفي بعض النسخ مشرق الصدر ولم يعز هذا البيت لقائله والنحر موضع القلادة من الصدر والأصل حقتان فحذفت تاؤه في التثنية على خلاف القياس كما قالوا، وهذا يدل على أنه لا يقال حق بمعنى حقة كما يستعمله الناس، وكان مخففة بطل عملها فالجملة بعدها لا محلّ لها فانظر من أي أنواع الجمل هذه أو اسمها محذوف في محل رفع وضمير ثدياه للنحر والثدي معروف، وقيل ليس البيت كالآية لأنها اعتبر فيها ضمير الشأن لأنّ حق هذه الحروف الدخول على المبتدأ والخبر، ولو بعد التخفيف فإنه لا يبطل إلا العمل وعلى هذا لا حاجة إلى ضمير الشأن في البيت والتمثيل به لمجرّد بطلان العمل وهذا مخالف لما صرّحوا به فإنّ ابن مالك رحمه الله تعالى صرّح في التسهيل بأنها عاملة بعد التخفيف دائماً، وقال في المفصل يجوز إعمالها وإلغاؤها مطلقاً فأوّله ابن يعيش بأنّ المراد بإلغائها عملها في ضمير الشأن وهو بعيد ومن ذهب إلى الأوّل قدّر ضمير الشأن في البيت كما صرحوا به، وأمّا التفصيل الذي ذكره فلم نره لغيره، وبطلان عملها يخرجها عن مقتضاها على القول به وفي شرح الشواهد لابن هشام رحمه الله أنّ هذا البيت أورده سيبويه رحمه الله تعالى هكذا:

ووجه مشرق النحر كان ثدياه حقان

وعليه فالضمير للوجه أو للنحر وهو بتقدير مضاف أي ثديا صاحبه أو الإضافة لأدنى ملابسة، وقد روي أوّله وصدر، وأصل كان كأنه والضمير للوجه أو الصدر أو للشأن والجملة الاسمية خبره فلا يتعين تقدير ضمير الشأن كما قالوه هنا وروي كان ثدييه على أعمالها في اسم مذكور فحقان الخبر، وقوله إلى كشف ضرّ الخ إشارة إلى تقدير مضاف لأنّ المدعو إليه كشفه لا هو، وقيل إلى بمعنى اللام فلا تقدير فيه.

قوله: **(مثل ذلك التزيين الخ)** تفسير معنى لا إشارة إلى أنّ الكاف اسمية، والإشارة إلى مصدر الفعل المذكور بعده لا إلى شيء آخر مشبه به، وقد مرّ تحقيقه في سورة البقرة في قوله: **﴿وكذلك جعلناكم أمّة وسطاً﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] والتزيين مرّ تحقيقه وتحقيق فاعله في سورة الأنعام. قوله: **(حين ظلموا بالتكذيب واستعمال القوى الخ)** جعلها ظرفاً بمعنى حين لا

باضمار قد أو عطف على ظلموا ﴿وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟﴾ وما استقام لهم أن يؤمنوا لفساد استعدادهم، وخذلان الله لهم، وعلمه بأنهم يموتون على كفرهم واللام لتأكيد النفي ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثل ذلك الجزاء وهو اهلاكهم بسبب تكذيبهم للرسل واصرارهم عليه بحيث تحقق أنه لا فائدة في إمهالهم ﴿نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ نجزي كلّ مجرم أو نجزيكم فوضع

شرطية بتقدير جواب، وهو أهلكناهم بقرينة ما قبله لعدم الحاجة إليه. قوله: **(أو عطف على ظلموا)** وكذا قوله: **﴿وما كانوا ليؤمنوا﴾** وجوّز الزمخشريّ كونه اعتراضاً بين الفعل ومصدره التشبيهي، وقال النحرير لأنّ معنى ظلموا وما بعده إحداث التكذيب، ومعنى هذا الإصرار عليه بحيث لا فائدة في إمهالهم، وحاصل المعنى أن السبب في إمهالهم هذان الأمران، وهذا ظاهر على تقدير العطف، وأمّا على تقدير الاعتراض فلأنه مفيد لتقرير ما تخلل هو بينه، وهو إفادة السببية وهذا دفع لما توهم من أنه لا يصلح سبباً لإهلاكهم، والعطف يقتضيه والضمير في كانوا عائد على القرون وجوّز مقاتل رحمه الله أن يكون ضمير أهل مكة فهو التفات من الخطاب إلى الغيبة، والمعنى ما كنتم لتؤمنوا وكذلك نعت لمصدر محذوف أي مثل ذلك الجزاء نجزي وقرئ يجزي بياء الغيبة التفاتاً من التكلم في أهلكنا إليها. قوله: **(وما استقام لهم أن يؤمنوا لفساد استعدادهم الخ)** قيل عليه أنّ علمه تعالى ليس علة لعدم إيمانهم لأنّ العلم تابع للمعلوم لا بالعكس وقال بعض فضلاء عصرنا كون العلم علة لكفرهم وعدم إيمانهم باطل لا يشتبه على مؤمن فضلاً عن عالم فاضل لأنّ كون علم العالم الديان علة للكفر، والعصيان مقالة أهل الزيغ والطغيان وحاشى مثل المصنف رحمه الله أن يقع فيه لكن ظاهر عطف قوله وعلمه الخ على قوله لفساد استعدادهم يوهم ذلك فيجب أن يؤوّل كلامه، ويصرف عن ظاهره بأن يجعل المراد موتهم على الكفر المعلوم منه تعالى أو يجعل العلم علة للحكم بأنهم يموتون على الكفر، ويكون حاصل المعنى، ولقد أهلكنا القرون السابقة لما كذبوا وعلمت أنهم لا يؤمنون وإن أهلكناهم فتكون العلة هي المعلوم أعني عدم إيمانهم فيما سيأتي ولكن إنما علم ذلك لكون علم الله تعالى محيطاً بالمستقبل فتوسيط العلم لإثبات المعلوم لا لإفادة علية العلم فافهم، وقال آخر من فضلاء العصر أقول معنى كون العلم تابعاً للمعلوم أنّ علمه تعالى في الأزل بالمعلوم المعين الحادث تابع لماهيته بمعنى أن خصوصيته العلم وامتيازه عن سائر العلوم إنما هو باعتبار أنه علم بهذه الماهية، وأمّا وجود الماهية وفعليتها فيما لا يزال فتابع لعلمه الأزليّ التابع لماهيته بمعنى أنه تعالى لما علمها في الأزل على هذه الخصوصية لزم أن تتحقق، وتوجد فيما لا يزال على هذه الخصوصية فنفس موتهم على الكفر، وعدم إيمانهم متبوع لعلمه الأزليّ، ووقوعه تابع له فخذ هذا التحقيق ينفعك في مواضع شتى وهذا مما لا شبهة فيه وهو مذهب أهل السنة رحمهم الله تعالى وقد صرّح به النحرير في أوّل سورة الأنعام حيث قال: علم الله بأنهم يتركون الإيمان، ويؤثرون الكفر صار سبباً لامتناعهم عن الإيمان باختيارهم عند المعتزلة، وأما عند أهل السنة فقد صار ذلك سبباً لعدم إيمانهم بحيث لا سبيل إليه أصلاً وبهذا يندفع ما قال الإمام

المظهر موضع الضمير للدلالة على كمال جرمهم، وأنهم أعلام فيه ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ استخلفناكم فيها بعد القرون التي أهلكناها استخلاف من يختبر ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ أتعملون خيراً أو شرّاً فنعاملكم على مقتضى أعمالكم، وكيف معمول تعملون فإنّ معنى الاستفهام يحجب أن يعمل فيه ما قبله وفائدته الدلالة على أنّ المعتبر في

الرازي إنّ هذا يدل على أنّ سبق القضاء بالخسران، والخذلان هو الذي حملهم على الامتناع عن الإيمان وذلك عين مذهب أهل السنة انتهى، وبهذا علمت ما في هذا المقام من الخبط، وقد زاد في الطنبور نغمة من قال في رده إنّ المصنف رحمه الله لم يرد الاستدلال بالعلم على المعلوم حتى يلزم جعل المعلوم تابعاً للعلم، ويرد عليه أنّ الأمر بالعكس بل أراد به الإشارة إلى أنّ وقوع إهلاكه تعالى القرون مشروط بعلمه بموتهم على الكفر، وإن كان نفس الموت على الكفر سبباً لنفس الإهلاك، وهو كناية عن نفس موتهم على الكفر لأنّ علم الله تعالى يتعلق بالأشياء على ما هي عليه، والنكتة في تلك الإشارة ما ذكرنا من الاشتراط فتدبر ما ذكرناه، ولا تقع في هوّة التقليد كما وقعوا واحداً بعد واحد، وقد سبق طرف من هذا فيما سبق، وكون اللام لتأكيد النفي مرّ تفسيره. قوله: **(نجزي كل مجرم أو نجزيكم الخ)** يعني المجرمين إمّا عامّ شامل لهم، ولمن قبلهم من القرون أو خاص بالمخاطبين وذكر القوم إشارة إلى أنه عذاب استئصال والتشبيه على الثاني على ظاهره أي يجزيكم مثل جزاء من قبلكم وعلى الأوّل هو عبارة عن عظم هذا الجزاء والتشبيه فيه على منوال ﴿**وكذلك جعلناكم أمّة وسطا**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] ولم يلتفت إلى جعل القوم المجرمين عبارة عن القرون لأنه غير مناسب للسياق، والدلالة المذكورة من تخصيصهم بالوصف المذكور وهي ظاهرة. قوله: **(استخلفناكم فيها بعد القرون)** إشارة إلى أنه معطوف على قوله، ولقد أهلكنا لا على ما قبله، وقوله استخلاف من يختبر هو معنى قوله لننظر وإشارة إلى أنه على طريق التمثيل لأنّ المعنى كاستخلاف إذ حقيقة الاختبار لا تصح في حقه تعالى. قوله: **(أتعملون خيراً أو شرّاً الخ)** كذا وقع في الكشاف فقيل عليه القاعدة النحوية أنّ ما بعد كيف إن كان فعلاً كان حالاً نحو كيف ضرب وإن كان اسماً كان خبراً نحو كيف زيد، وهذا يخالفه فكأنه جعله مجازاً عن أيّ شيء لدلالة المقام عليه، ويحتمل أنه بيان لحاصل المعنى، وفيه أنّ ما ذكره ليس على إطلاقه فإنها في كيف كنت خبر أيضاً، وفي كيف ظننت زيداً مفعول به، والتحقيق أنّ معناها السؤال عن الأحوال والصفات لا عن الذوات، وغيرها فالسؤال هنا عن حالهم وأعمالهم ولا معنى للسؤال عن العمل إلا عن كونه حسناً أو قبيحاً وخيراً أو شرّاً فليست مجازاً بل هي على حقيقتها فهي إمّا مفعول به أو مفعول مطلق قال في المغني وعندي أنها تأتي مفعولاً مطلقاً وأنّ منه كيف فعل ربك إذ المعنى أيّ فعل فعل ربك ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل انتهى. قوله: **(وكيف معمول تعملون فإنّ معنى الاستفهام يحجب الخ)** أي ليس معمولاً لننظر لأنّ الاستفهام له الصدارة فيحجب أي يمنع ما قبله من العمل فيه ولذا لزم تقديمه على عامله هنا، وهو من التعليق على كل حال إمّا

الجزاء جهات الأفعال وكيفياتها لا هي من حيث ذاتها، ولذلك يحسن الفعل تارة ويقبح أخرى ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ يعني المشركين ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾ بكتاب آخر نقرؤه ليس فيه ما نستبعده من البعث، والثواب والعقاب بعد الموت أو ما نكرهه من معايب آلهتنا ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾ بأن تجعل مكان الآية المشتملة على ذلك

لأنّ النظر بمعنى العلم أو لكونه طريقاً له فيعامل معاملة أفعال القلوب في جريان التعليق فيه، وفي قوله معمول تعملون إشارة مّا إلى ما تقدّم، وفي قوله سابقاً يختبر إشارة إلى أنّ المراد من النظر هنا الاختبار والمراد منه العلم لأنّ الاختبار طريقه فهو راجع إلى ما في الكشاف فإن قلت إذا كان بمعنى العلم يلزم أن لا يكون الله عالماً بأعمالهم قبل استخلافهم قلت المراد أنه تعالى يعامل العباد معاملة من يطلب العلم بأعمالهم ليجازيهم بحسنها كقوله: **﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾** [سورة هود، الآية: ٧] ويمكن أن يقال المراد بالعلم المعلوم كما مرّ في نظائره فحينئذ يكون هذا مجازاً مرئياً على استعارة، وعلى الأوّل استعارة تمثيلية مرتبة على استعارة تصريحية تبعية وليس الذهاب إلى هذا من المصنف رحمه الله، والزمخشريّ لأنّ النظر تقليب الحدقة والله تعالى لا يتصف به فلا يلزم تبعيته له في نفي الرؤية كما هو مذهب بعض القدرية القائلين بأنه تعالى لا يرى، ولا يرى كما توهم ولا في جعل رؤية الله بمعنى علمه فإنّ الرؤية إدراك عين المرئيّ كما أنّ السمع إدراك المسموع، وهي حالة مغايرة للعلم فينا، وأمّا في الله تعالى فهل هي مغايرة لعلمه بالمرئيات، والمسموعات كما ذهب إليه الأشاعرة أو ليست مغايرة له بل رؤية الله، وسمعه عبارة عن علمه كما ذهب إليه المعتزلة كما ذهب إليه بعض شرّاح الكشاف بل لأنّ المعنى يقتضيه فإذا قلت أكرمتك لأرى ما تصنع فالمعنى لأختبرك، وأعلم ما صنعك فأجازيك عليه، ومن حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على أنه حمل البصر على الانتظار، والتربص الذي هو أحد معانيه وقال إنّ معمول تعملون ضمير كيف لا هو نفسه فقد خبط وتعسف لعدم تدبر كلام المصنف رحمه الله ولم يعرف أنّ كيف لا يصح أن يرجع إليها ضمير كما صرّح به السيرافيّ في شرح الكتاب، ولولا خوف الملل لذكرت كلامه برمته، وكشفت لك الغطاء عما فيه من المفاسد فكن على بصيرة من ربك. قوله: **(وفائدته الدلالة)** أي لم يقل لننظر عملكم، وعدل عنه إلى ما ذكر لهذه النكتة وهي أنّ النظر إلى كيفية الأعمال لا إليها نفسها، وهما بالنظر إلى معناه الأصليّ فإنّ المجاز مشعر به، وملوح إليه في الجملة فتدبر، وقوله يحسن الفعل تارة، ويقبح كالخمر يشرب للهو ولإساغة الغصة عند عدم غيرها. قوله: **(يعني المشركين الخ)** هذا بيان للواقع، ولأنّ من لا يرجو اللقاء وينكر البعث فهو مشرك، وقوله: **(بكتاب آخر)** إشارة إلى أنّ المراد بالقرآن معناه اللغويّ، وقوله: **(أو ما نكرهه)** أو فيه لمنع الخلو. قوله: **(أو بدّله بأن تجعل مكان الآية المشتملة على ذلك آية أخرى الخ)** التبديل يطلق على تبديل ذات بذات أخرى كبدّلت الدنانير دراهم، وعلى صفة بأخرى كبدّلت الخاتم حلقة فالظاهر أنّ المراد بقوله أئت بقرآن غير هذا القسم الأوّل، وقوله أو بدله الثاني لأنّ تبديل بعض

آية أخرى ولعلهم سألوا ذلك كي يسعفهم إليه فيلزموه ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ﴾ ما يصح لي ﴿أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ﴾ من قبل نفسي، وهو مصدر استعمل ظرفاً، وإنما اكتفى بالجواب عن التبديل لاستلزام امتناعه امتناع الاتيان بقرآن آخر ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ تعليل لما يكون فإنّ المتبع لغيره في أمر لم يستبدّ بالتصرّف فيه بوجه وجواب للنقض بنسخ بعض الآيات ببعض وردّ لما عرّضوا له بهذا السؤال من أنّ القرآن كلامه واختراعه، ولذلك قيد

الشيء ليس تبديلاً لذاته بل قريب من تبديل الصفة، والصورة. قوله: **(ولعلمهم سألوه الخ)** الإسعاف المساعدة بالإجابة إلى ما طلبوه فيلزموه بأنه ليس من عند الله بل هو افتراء منه فلذا بدله وغيره كما يريد وليس المراد أنه لو أجابهم آمنوا، وقوله ما يصح إشارة إلى أن كان تامّة بمعنى وجد ونفي الوجود قد يراد ظاهره، وقد يراد به نفي الصحة فإنّ وجود ما ليس بصحيح كلاً وجود. قوله: **(وهو مصدر استعمل ظرفاً)** أي هو مصدر على تفعال بكسر التاء ولم يجيء مصدر بكسرها غير تلقاء وتبيان وإن وقع في الأسماء غيرهما، وقرئ شاذاً بفتح التاء، وهو القياس في المصادر الدالة على التكرار كالتطواف، والتحوال، وقد يستعمل تلقاء بمعنى المقابل، وأمام فينتصب انتصاب الظروف المكانية، ويجوز جرّه بمن أيضاً فإنها لا تخرج الظرف عن ظرفيته، ولذا اختصت الظروف الغير المتصرّفة كعند بدخولها عليها فهو هنا كذلك بمعنى من جهتي ومن عندي استعمل في الظرفية المجازية إذ معنى الملاقاة غير مراد هنا فما قيل إن أراد أنه يستعمل ظرفاً ولو في موضع آخر فمسلم كتوجهت تلقاءه أي جانبه، وإن أراد أنه هنا ظرف فممنوع لدخول من عليه لا صحة له. قوله: **(وإنما اكتفى بالجواب عن التبديل)** يعني أنهم اقترحوا عليه أحد أمرين الإتيان بقرآن آخر والتبديل فأجاب عن التبديل فقط بحسب الظاهر لأنّ الإتيان بقرآن آخر غير مقدور عليه فلم يحتج إلى الجواب عنه لأنه إذا لم يكن له التبديل لم يكن له الإتيان بقرآن آخر بطريق الأولى فهو جواب عن الأمرين بحسب المآل، والحقيقة، وهم يعلمون أنّ الإتيان بمثله غير مقدور ولكن اقترحوه لما مرّ ولا يصح أن يكون مرادهم الإتيان به من الله تعالى بالوحي أيضاً لأنه لا يناسب قوله إن اتبع إلا ما يوحي إليّ إني أخاف إن عصيت ربي، وأمّا كون عصيانه بالاقتراح على الله فإنه لا يليق به فخلاف الظاهر الناطق به السياق، وفي قوله من تلقاء نفسي إشعار بأنه يكون من الله وهو كذلك كما وقع في نسخ بعض الآيات كما سيشير إليه، وأمّا الاعتراض بأنّ قوله من تلقاء نفسي يشعر بأنه مقدور له، ولكن لا يفعله بغير إذنه تعالى والتبديل بالمعنى الأوّل أي تبديل القرآن بغيره غير مقدور له فليس بوارد لأنّ التبديل المقصود به تبديل البعض بدليل وقوعه في مقابلة الأوّل، والسكوت عن الأوّل لا يشعر بإمكانه بل يشعر بخلافه فتدبر. قوله: **(تعليل لما يكون الخ)** أي مستأنف لبيان وجه ما ذكره والمستبدّ المستقلّ وقوله: **(وجواب للنقض الخ)** أي أنه جواب لنقض مقدّر، وهو أنه كيف هذا وقد وقع مثله بالنسخ لبعض الآيات، واعترض عليه بأنّ قوله من تلقاء نفسي يحصل به جواب النقض فلا حاجة لدفعه بهذا بل الجواب حاصل بالأوّل، وهذا تعميم بعد

التبديل في الجواب وسماه عصياناً فقال: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾ أي بالتبديل ﴿عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ وفي إيماء بأنهم استوجبوا العذاب بهذا الاقتراح ﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ غير ذلك ﴿مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ ولا أعلمكم به على لساني وعن ابن كثير ولأدراكم بلام التأكيد أي لو شاء الله ما تلوته عليكم ولأعلمكم به على لسان غيري، والمعنى أنه الحق الذي لا محيص عنه لو لم أرسل به لأرسل به غيري وقرىء «ولا أدرأكم» «ولا أدرأتكم» بالهمز فيهما على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة أو على أنه من الدره بمعنى الدفع أي ولا جعلتكم بتلاوته خصماء تدرؤونني بالجدال، والمعنى أنّ الأمر بمشيئة الله تعالى لا بمشيئتي حتى أجعله على نحو ما تشتهونه، ثم قرّر ذلك بقوله: ﴿فَقَدۡ لَبِثۡتُ فِيكُمۡ عُمُرٗا﴾ مقدار عمر أربعين سنة ﴿مِّن قَبۡلِهِۦٓ﴾ من قبل القرآن لا أتلوه، ولا أعلمه

التخصيص فيشمل النسخ وغيره، وفيه بحث، وقوله: **(ولذلك الخ)** أي قيده بقوله من تلقاء نفسي ردّاً لتعريضهم بأنه من عنده، وسماه عصياناً لأنّ تبديل ما هو من عند الله معصية، وقوله: **(وفيه إيماء الخ)** لأنّ اقتراح ما يوجب العذاب يستوجبه أيضاً، وإن لم يكن كفعله ولذا جعله إيماء. قوله: **(لو شاء الله غير ذلك)** مقتضى الظاهر أن يقال لو شاء الله أن لا أتلوه ما تلوته لأنّ مفعول المشيئة المحذوف بعد لو عين ما وقع في الجواب على ما قرّره أهل المعاني فقيل المراد بقوله غير ذلك عدم تلاوته فهو تفسير بالمعنى، وقد تقدّم ما فيه فتذكره. قوله: **(ولا أعلمكم به على لساني)** دريت بمعنى علمت يقال: دريت بكذا، وأدريتك بكذا وأدريتك كذا فيتعدّى بنفسه، وبالباء وكذا العلم لكونه بمعناه قد يتعدّى بالباء فيقال علمت به كما استعمله المصنف رحمه الله، وأعلمته بكذا وفي الدرّ المصون أنه إذا تعدّى بالباء يضمن معنى الإحاطة، وفي القاموس أنه إذا تعدّى بالباء يكون بمعنى الشعور، وفيه نظر. قوله: **(بلام التأكيد)** المراد بلام التأكيد اللام التي تقع في جواب لو، وليست لام الابتداء لأنها لا تدخل على الماضي، وأمّا دخولها في المعطوف على الجواب دونه، وإن كان خلاف الظاهر فهو جائز لنكتة، وهي هنا إنّ إعلامهم به على غير لسانه أشدّ انتفاء وأقوى قيل، ولا هذه مذكرة ومؤكدة للنفي زائدة لأنّ لا تقع في جواب لو لأنه يقال لو قام زيد ما قام عمرو دون لا قام، فيه نظر لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وقوله، والمعنى أي على هذه القراءة.

قوله: **(على لغة من يقلب الألف المبدلة الخ)** هذه قراءة الحسن وابن عباس رضي الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة فقيل إنها مبدلة من ألف منقلبة عن ياء وهي لغة عقيل كما حكاه قطرب فيقولون في أعطاك أعطأك، وقيل لغة بلحرث، وقيل الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال في البيت لبأت وهذا على كونها غير أصلية وقد قرئ بالألف أيضاً. قوله: **(أو من الدرء الخ)** فالهمزة أصلية من الدرء، وهو الدفع والمنع، ويقال أدرأته أي جعلته دارئاً ودافعاً والمعنى ما ذكره المصنف رحمه الله وقرئ أنذرتكم من الإنذار. قوله: **(مقدار عمر)** عمر يشبه بظرف

فإنه إشارة إلى أنّ القرآن معجز خارق للعادة فإنّ من عاش بين ظهرانيهم أربعين سنة لم يمارس فيها علماً، ولم يشاهد عالماً ولم ينشىء قريضاً ولا خطبة، ثم قرأ عليهم كتاباً بدت فصاحته فصاحة كلّ منطيق، وعلا عن كلّ منثور ومنظوم، واحتوى على قواعد علمي الأصول والفروع، وأعرب عن أقاصيص الأوّلين وأحاديث الآخرين على ما هي عليه علم أنه معلم به من الله تعالى ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أي أفلا تستعملون عقولكم بالتدبر والتفكر فيه لتعلموا أنه ليس إلا من الله ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ تفاد مما أضافوه إليه كناية أو تظليم للمشركين بافترائهم على الله تعالى في قولهم إنه لذو شريك، وذو ولد ﴿أَوْ

الزمان فينتصب انتصابه أي مدّة، وقيل هو على حذف مضاف أي مقدار عمر، وإليه ذهب المصنف رحمه الله تعالى وهو بضم الميم وقرأ الأعمش بسكونها للتخفيف وقوله مقدار عمر بالتنوين فأربعين منصوب بدل أو عطف بيان لمقدار ويجوز إضافته، والأربعون سنّ به تمام الرجولية والعقل، ولذا أكثر بعث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يكون بعدها وكذا كان نبينا ﷺ، وقوله من قبل القرآن إشارة إلى أنّ الضمير عائد عليه على معنى النزول وقيل على وقت النزول، وقبل التلاوة وقوله لا أتلوه ولا أعلمه بيان للقبلية المذكورة. قوله: **(فإنه إشارة إلى أنّ القرآن الخ)** تعليل للتقرير قيل عليه إنّ كلامه لا يخلو من تشويش ولو جعل قوله فإنّ من عاش تعليلاً لقوله ثم قرر الخ بدل قوله فإنه إشارة الخ وأتى بمعنى قوله القرآن معجز آخراً بأن يقول علم أنه معلم من الله وأنّ ما قرأ عليهم معجز خارق للعادة انتظم غاية الانتظام، وقوله بين ظهرانيهم بفتح النون أي بينهم، وفي وسطهم، والقريض الشعر من القرض، وهو القطع، والبذ بالمعجمة الغلبة والمنطيق بكسر الميم البليغ والأحاديث جمع حديث على خلاف القياس أو جمع أحدوثة، وأعرب بمعنى أظهر، وبين والأقاصيص القصص، وقوله على ما هي عليه أي على النهج التي وقعت عليه مطابقاً للواقع وقوله معلم به من التعليم أو الإعلام. قوله: **(أفلا تستعملون عقولكم الخ)** العقل قوّة للنفس، ونور روحانيّ به تدرك العلوم، وعقل يكون بمعنى علم وأدرك، والمصنف رحمه الله جعله مأخوذاً من العقل المذكور والمراد به استعماله لأنه مما يعلم بالعقل، ويدرك بالفكر. قوله تعالى: **﴿فمن أظلم ممن افترى﴾** قد مرّ مراراً أنّ نفي الأظلمية كناية عن نفي المساوي أيضاً، وقوله تفاد تفاعل من الفداء جعل مجازاً عن المحاماة، والاحتراز والاتقاء والاجتناب قال الشاعر:

تفادي الأسود القلب منه تفاديا

وقوله مما أضافوه إليه كناية أي مما نسبوه إليه من كونه افتراء منه لأنه المقصود من قولهم: **﴿ائت بقرآن﴾** الخ كما مرّ. وقول: **﴿أو تظليم﴾** الخ أي نسبتهم إلى الظلم، والحكم به عليهم فعلى الأوّل القصد إلى نفي ما ذكروه بأنه لا أحد أظلم ممن أسند إلى الله ما لم يقله وكذب بآياته، وعلى الثاني يتضمن ذلك مع زيادة لأنّ نسبته إلى الافتراء تكذيب بآيات الله

كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِهِۦ ﴾ فكفر بها ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ لأنه جماد لا يقدر على نفع، ولا ضرّ والمعبود ينبغي أن يكون مثيباً، ومعاقباً حتى تعود عبادته بجلب نفع أو دفع ضرّ ﴿وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ الأوثان ﴿شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ تشفع لنا فيما يهمنا من أمور الدنيا وفي الآخرة إن يكن بعث، وكأنهم كانوا شاكين فيه وهذا من فرط جهالتهم حيث تركوا عبادة الموجد الضارّ النافع إلى عبادة ما يعلم قطعاً أنه لا يضرّ، ولا ينفع على توهم أنه ربما يشفع لهم عنده ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ ﴾ أتخبرونه ﴿بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ وهو أنّ له شريكاً، وفيه تقريع وتهكم بهم أو هؤلاء شفعاؤنا عند الله، وما لا يعلمه العالم بجميع المعلومات لا يكون له تحقق ما ﴿فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ حال

والأوّل أنسب بالمقام وعلى الثاني تعلقه به لأنهم إنما سألوه ﷺ تبديله لما فيه من ذمّ آلهتهم الذين افتروا في جعلها آلهة، وقيل إنه توطئة لما بعده. قوله: **(فكفر بها)** يعني أنّ المراد الكفر بكونها من عند الله لا تكذيب ما تضمنته، وقوله: **(لأنه جماد الخ)** المقصود من هذا الوصف نفي المعبودية عن الأوثان إمّا لأنها جمادات لا تقدر على النفع، والضرّ ومن شأن المعبود القدرة على ذلك وأمّا لأنهم إن عبدوها لا تنفعهم، وإن تركوا عبادتها لا تضرّهم ومن شأن المعبود أن يثيب عابده، ويعاقب من لم يعبده، والفرق بينهما إطلاق النفع، والضرّ في الأوّل وتقييده بالعبادة وتركها في الثاني كذا في شرح الكشاف، وكلام المصنف رحمه الله صريح في الأوّل وأو للتنويع. قوله: **(وكأنهم كانوا شاكين الخ)** أي شاكين في البعث كما أشار إليه بقوله إن يكن بعث لأنّ المتبادر من الشفاعة عند الله أنه في الآخرة، وهو مستلزم للبعث، وقوله لا يرجون لقاءنا يقتضي خلافه من إنكارهم له فإذا كانوا شاكين متردّدين كانوا تارة لا يرجون اللقاء، وأخرى يرجونه ويعدّونهم شفعاء لهم فيه، وأورد عليه أنه مخالف لقوله تعالى: **﴿لا يرجون لقاءنا﴾** [سورة يونس، الآية: ٧] على ما فسره المصنف رحمه الله والفرض لا يستلزم التردّد والشك يعني هذا القول منهم على سبيل الفرض والتقدير أي إن كان بعث كما زعمتم فهؤلاء يشفعون لنا فلا تنافي بين الآيتين والمراد بالشك مطلق التردّد لا ما تساوى طرفاه، ولذا قال فيما سيأتي على توهم أنه الخ. قوله: **(وهذا من فرط جهالتهم الخ)** أي ما ذكر في قوله ويعبدون من دون الله الخ، وتركهم عبادة الله من قوله من دون الله لأنّ معناه يعبدون غير الله مما لا يضرّ ولا ينفع والموجد بالجيم بمعنى الخالق فإن قلت الشفاعة نفع ولو كانت متوهمة فكيف هذا مع قوله قطعاً الخ قلت مراده بقوله يعلم قطعاً علمهم في الدنيا بعدم نفعها وضرّها فإنه محقق وإنكارهم مكابرة لا يعتدّ بها أو المراد علم غيرها بذلك مطلقاً فتأمل. قوله: **(أتخبرونه)** قيل فسره به مع ظهوره لأنه يرد بمعنى الإعلام وهو غير مناسب للمقام، وقوله وفيه تقريع وتهكم هو الواقع في أكثر النسخ يعني المقصود من ذكر أنباء الله بما لا تحقق له، ولم يتعلق به علمه التهكم والهزؤ بهم، وإلا فلا أنباء، وقوله العالم بجميع المعلومات إشارة إلى ما

من العائد المحذوف مؤكدة للنفي منبهة على أنّ ما تعبدون من دون الله إمّا سماويّ وإمّا أرضيّ، ولا شيء من الموجودات فيهما إلا وهو حادث مقهور مثلهم لا يليق أن يشرك به ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عن إشراكهم، وعن الشركاء الذين يشركونهم به، وقرأ حمزة والكسائيّ هنا وفي الموضعين في أوّل النحل، والروم بالتاء ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ موجودين على الفطرة أو متفقين على الحق، وذلك في عهد آدم عليه السلام إلى أن قتل قابيل هابيل أو بعد الطوفان أو على الضلال في فترة من الرسل ﴿فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ باتباع الهوى والأباطيل أو ببعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام فتبعتهم طائفة وأصرّت أخرى ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ بتأخير الحكم بينهم أو العذاب الفاصل بينهم إلى يوم

يلزم من نفي علمه بذلك وهو عدم تحققه. قوله: **(من العائد المحذوف)** وهو مفعول يعلم إذ التقدير يعلمه وهذه الحال مؤكده لنفي الشريك المدلول عليه بما قبله، وهو جار على التفسيرين ووجه التأكيد إنه جرى في العرف أن يقال عند تأكيد النفي للشيء ليس هذا في السماء، ولا في الأرض لاعتقاد العامة أنّ كل ما يوجد إما في السماء، وأما في الأرض كما هو رأي المتكلمين في كلّ ما سوى الله إذ هو المعبود المنزه عن الحلول، وهذا إذا أريد بالسماء، والأرض جهتا العلو والسفل، وقيل الكلام إلزامي لاعتقاد المخاطبين أنّ الأمر كذلك، وعلى كلام المصنف رحمه الله تعالى فيه دليل على نفي مدّعاهم لأنّ ما فيهما مخلوق مقهور فكيف يكون شريكاً لخالقه، والمعبود السماوي الكواكب، والأرضيّ الأصنام، والهياكل وقوله: **(عن إشراكهم)** إشارة إلى أنّ ما مصدرية، وما بعده إشارة إلى أنها موصولة، والعائد محذوف. قوله: **(موجودين على الفطرة الخ)** أي فطرة الإسلام، والتوحيد التي خلق عليها كل أحد كما في الحديث[1] فالمراد كونهم على جبلة واحدة قبل أن يظهر خلافه، وهو في ابتداء النشأة بقطع النظر عما عرض لهم فالمراد كونهم على جبلة واحدة قبل أن يظهر خلافه، وهو في ابتداء النشأة بقطع النظر عما عرض لهم أو المراد اتفاقهم على الحق في عهد آدم عليه الصلاة والسلام، قبل اختلاف أولاده أو المراد اتفاقهم على التوحيد، والحق في زمن نوح عليه الصلاة والسلام بعد أن لم يبق على الأرض من الكافرين ديار وفي هذه الوجوه الاتفاق في الحق أو المراد اتحادهم في الضلال والباطل في الفترة، وهذا أضعفها لبعده ولأنه باعتبار الأكثر لأنّ منهم من كان على الحق أو على الضلال معطوف على الحق. قوله: **(باتباع الهوى والأباطيل الخ)** هذا ناظر إلى كون الاتفاق في الحق، وقوله أو ببعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام الخ ناظر إلى كونه في الضلال. قوله: **(بتأخير الحكم بينهم الخ)** يعني أنّ الناس لما اختلفوا،

---

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٦٥٩٩ ومسلم ٢٦٥٨ ـ ٢٢ ـ ٢٤ وأحمد ٢/ ٢٧٥ ـ ٣١٥ وابن حبان ١٣٠ والبغوي في «شرح السنة» ٨٤ كلهم من حديث أبي هريرة ولفظه: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتجون إبلكم هذه هل تحسون فيها من جدعاء».

القيامة، فإنه يوم الفصل والجزاء ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ عاجلاً ﴿فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ باهلاك المبطل، وإبقاء المحق ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ أي من الآيات التي اقترحوها ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ هو المختص بعلمه فلعله يعلم في إنزال الآيات المقترحة مفاسد تصرف عن انزالها ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ لنزول ما اقترحوه ﴿إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ لما يفعل الله بكم بجحودكم ما نزل عليه من الآيات العظام، واقتراحكم غيره ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ صحة وسعة ﴿مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ﴾ كقحط ومرض ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾ بالطعن فيها والاحتيال في دفعها قيل قحط أهل مكة سبع سنين حتى كادوا يهلكون، ثم رحمهم الله بالحيا فطفقوا يقدحون في آيات الله، ويكيدون رسوله ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾ منكم قد دبر عقابكم قبل أن تدبروا كيدكم وإنما دلّ على سرعتهم المفضل عليها كلمة

وافترقوا إلى محق ومبطل، والله قادر على أن يحكم بينهم وينزل عليهم آيات ملجئة إلى اتباع الحق أو أن يهلك المبطل ويظهر المحق لكن الحكمة، والقضاء الأزلي اقتضيا تأخيره إلى يوم الفصل والجزاء. قوله: **(أي من الآيات التي اقترحوها الخ)** كآية موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام طلبوا ذلك تعنتاً وعناداً وإلا فقد أتى بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة تعلو على جميع الآيات، وتفوق سائر المعجزات لا سيما إعجاز القرآن الباقي على وجه الدهر إلى يوم القيامة، وفسر في الكشاف قوله يقولون بقالوا إشارة إلى أنه لحكاية الحال الماضية ولم يتبعه المصنف رحمه الله لعدم تعينه. قوله: **(تصرف عن إنزالها)** يعني أنّ الصارف عن الإنزال للآيات المقترحة أمر مغيب، واعترض عليه بأنه أمر متعين، وهو عنادهم فالمراد إنما الغيب لله لا أعلم متى ينزل بكم العذاب المستأصل لشأفتكم لعنادكم، وإن كنت عالماً بأنه لا بدّ من نزوله وأجيب بأنا لا نسلم أنّ عنادهم هو الصارف فقد يجاب المعاند، وقوله تعالى وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون إن دلّ على بقائهم على العناد، وإن جاءت لم يدل على أنّ العناد هو الصارف. قوله: **(لنزول ما اقترحوه)** وقع في نسخة ما اقترحتموه كما في الكشاف، وهو بيان لمتعلق الانتظار، وقيل إنه تهكم بهم لأنه لم يقع، وفيه تأمل، وقوله لما يفعل الله بكم كالقحط الذي دام عليهم، ونصره عليهم، وقتلهم في مواطن كثيرة، وضمير غيره راجع لما. قوله تعالى: **(﴿وإذا أذقنا﴾ الآية الخ)** قيل المراد بالناس كفار مكة لما ذكر في سبب نزولها من قحطهم، وطلبهم أن يدعو لهم بالخصب فيؤمنوا، وقيل إنه عامّ لجميع الكفار دون العصاة لأنّ في الآية ما ينافيه، وقوله صحة وسعة تمثيل، ولم يرد به الحصر وفسر مكرهم بالطعن، وقيل هو إضافة ذلك للأصنام والكواكب والحيا بالمدّ والقصر المطر، والمراد به هنا الخصب، وقوله منكم بيان لأنّ أسرع أفعل تفضيل وذكر للمفضل عليه، وأسرع مأخوذ من سرع الثلاثيّ كما حكاه الفارسيّ، وقيل هو من أسرع المزيد وفيه خلاف فمنهم من منعه مطلقاً، ومنهم من أجازه مطلقاً، وقيل إن كانت همزته للتعدية امتنع وإلا جاز ومثله بناء التعجب، وقوله قد دبر الخ

المفاجأة الواقعة جواباً لا ذا الشرطية، والمكر إخفاء الكيد، وهو من الله تعالى إمّا الاستدراج أو الجزاء على المكر ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ تحقيق للانتقام، وتنبيه على أنّ ما دبروا في إخفائه لم يخف على الحفظة فضلاً أن يخفى على الله تعالى، وعن يعقوب يمكرون بالياء ليوافق ما قبله ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ يحملكم على السير ويمكنكم منه

تفسير لسرعته والتدبير مجاز عن التقدير أي تقديره لذلك قبل ذلك. قوله: **(على سرعتهم المفضل عليها الخ)** في الكشاف ما وصفهم بسرعة المكر فكيف صح قوله أسرع مكراً، وأجاب بأنه دل عليه كلمة المفاجأة لأنّ المعنى فاجأوا وقوع المكر منهم وسارعوا إليه، وظاهر كلامه أنّ صحة استعمال أسرع الدال على المشاركة في السرعة متوقف على دلالة الكلام عليه وأنّ وجهه ما ذكر، وكان المصنف رحمه الله لم يصرّح بالصحة إشارة إلى أنه ليس بلازم لكن دلالة الكلام عليه أوضح وأظهر، وهو كذلك وإذا الأولى شرطية، والثانية فجائية رابطة لجواب الشرط والكلام في كونها ظرف زمان أو مكان، وفي العامل فيها وفي الشرطية مبسوط في محله. قوله: **(والمكر إخفاء الكيد)** الكيد المضرة، والمكر إيصال المضرة، وإطلاقه على الله مجاز، ولا يستعمل إلا مشاكلة، وقد سبق ما فيه، وقوله وهو من الله الخ يعني إطلاقه عليه إمّا استعارة بتشبيه الاستدراج به أو مجاز مرسل أو مشاكلة فإنها لا تنافيه كما في شرح المفتاح. قوله: **(تحقيق للانتقام)** كما مرّ من أنه إذا ذكر علم الله أو إثباته بكتابة ونحوها لما فعله العباد فهو عبارة عن المجازاة، وقوله لم يخف الخ. تجهيل لهم في مكرهم، وإخفائهم ذلك على من لا يخفى عليه خافية. قوله: **(بالياء ليوافق ما قبله)** هذه قراءة الحسن ومجاهد ونافع في رواية عنه جرياً على ما سبق من قوله منهم ولهم، والباقون بالخطاب مبالغة في الإعلام بمكرهم والتفاتاً لقوله قل الله إذ التقدير قل لهم فناسب الخطاب، وفي قوله إنّ رسلنا التفات أيضاً إذ لو جرى على قوله قل الله لقيل إنّ رسله فلا إشكال فيه كما قيل من حيث إنه لا وجه لأمر الرسول ﷺ بأن يقول لهم إنّ رسلنا إذ الضمير لله لا له، وأجيب بتقدير مضاف أي رسل ربنا أو الإضافة لأدنى ملابسة كما قيل، وقد أجاب بأنه حكاية ما قال الله أو على كون المراد أداء المعنى لا بهذه العبارة، وهذا على تقدير أن يكون هذا الكلام داخلاً في حيز القول، وليس بمتعين لجواز جعل قول الله ذلك تحقيقاً للقول المأمور به وفي قوله على الحفظة إشارة إلى أنّ المراد برسلنا رسل الملائكة، ولو قال الكتبة كان أظهر فتأمّل. قوله تعالى: **(﴿هو الذي يسيركم﴾ الآية)** قال الإمام لما قال تعالى: ﴿وإذا أذقنا الناس رحمة﴾ [سورة يونس، الآية: ٢١] الخ وهو كلام كليّ ضرب لهم مثلاً بهذا ليتضح ويظهر ما هم عليه، وقوله يحملكم على السير، ويمكنكم في الكشاف فإن قلت كيف جعل الكون في الفلك غاية للتسيير في البحر يعني وهو مقدّم عليه فلا يكون غاية له إذ التسيير في البحر إنما هو بالكون في الفلك قلت لم يجعل الكون في الفلك غاية للتسيير في البحر، ولكن مضمون الجملة الشرطية الواقعة بعد حتى بما في حيزها كأنه قيل

﴿فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ في السفن ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ بمن فيها عدل عن الخطاب إلى الغيبة للمبالغة كأنه يذكره لغيرهم ليتعجب من حالهم، وينكر عليهم ﴿بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ لينة الهبوب ﴿وَفَرِحُوا۟ بِهَا﴾ بتلك الريح ﴿جَآءَتْهَا﴾ جواب إذا والضمير للفلك أو

يسيركم حتى إذا وقعت هذه الحادثة وكان كيت وكيت من مجيء الريح العاصف، وتراكم الأمواج، والظنّ للهلاك، والدعاء بالإنجاء قال أبو حيان رحمه الله: وهو كلام حسن ولما رآه محتاجاً للتأويل أوّله بالحمل على السير والتمكين منه المتقدّم على الكون في الفلك ليتضح جعله غاية له فهذا هو الداعي لتفسير المصنف رحمه الله بما ذكر، ولم يحتج لما في الكشاف لأنه قيل إنّ التحقيق أنّ الغاية إن فسرت بما ينتهي إليه الشيء بالذات فالغاية ليست إلا الشرط وإن فسرت بما ينتهي إليه الشيء مطلقاً سواء كان بالذات أو بالواسطة كان الغاية مجموع الشرط، والجزاء وقيل المسير في البحر هو الله إذ هو المحدث لتلك الحركات في السفينة بالريح، ولا دخل للعبد فيه بل في مقدّماته وأما سير البرّ فمن أفعال العبد الاختيارية، وتسيير الله فيه إعطاء الآلات والأدوات فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولذا فسره المصنف رحمه الله بالحمل عليه بأن أحوجه للمعاش، والحركة ومكنه منها فهو معنى مجازيّ شامل لهما، وأمّا ادعاء اتحاد السير فيهما والاستدلال به على أنّ أفعال العباد مخلوقة لله فتكلف وقال ابن عطية رحمه الله ركوب البحر للجهاد والحج جائز، وكذا ركوبه لضرورة المعاش، ولغيره وعند هيجان الريح مكروه.

تنبيه: في بعض التفاسير حكى الفخر خلافاً في راكب السفينة هل هو متحرّك بحركتها أو ساكن وظاهر الآية الأول لتسويته بين البرّ والبحر وسير البرّ يعمّ الركوب والمشي، ثم نقل عن السلف المنع فيه لغير ضرورة، وعند هيجان ريحه.

(قلت) الأوجه أن لا خلاف فإنه ساكن بالذات سائر بالواسطة، وقرأ ابن عامر ينشركم بالنون، والشين المعجمة، والراء المهملة من النشر ضدّ الطيّ أي يفرّقكم ويبثكم، وقال الحسن ينشركم من النشر بمعنى الإحياء، وقرأ بعض الشاميين ينشركم بالتشديد للتكثير من النشر، وقرأ الباقون يسيركم من التسيير، والتضعيف فيه للتعدية تقول سار الرجل وسيرته، وقال الفارسي: إنّ سار متعد كسير لأنّ العرب تقول سرت الرجل وسيرته بمعنى كقول الهذلي:

فلا تجزعن من سنة أنت سرتها فأوّل راض سنة من يسيرها

ولم يرتضه النحاة، وأولوا البيت بما فصله المعرب. قوله: **(في الفلك)** مفرده وجمعه واحد والحركات فيه بينها تغاير اعتباريّ، وقوله بمن فيها إشارة إلى أنّ الخطاب الأوّل عامّ وهذا خاص بمن فيها وهو التفات للمبالغة في تقبيح حالهم كأنه أعرض عن خطابهم وحكى لغيرهم سوء صنيعهم وباء بهم للتعدية وفي بريح وبها للسببية فلذا تعلق الحرفان بمتعلق واحد لاختلاف معناهما، ويجوز أن تكون الباء الثانية للحال أي جرين بهم ملتبسة بريح طيبة فيتعلق

للريح الطيبة بمعنى تلقتها ﴿رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ ذات عصف شديدة الهبوب ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ يجيء الموج منه ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ أهلكوا وسدّت عليهم مسالك الخلاص كمن أحاط به العدوّ ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ من غير إشراك لتراجع الفطرة، وزوال المعارض من شدّة الخوف، وهو بدل من ظنوا بدل اشتمال لأنّ دعاءهم من لوازم

بمحذوف كما في البحر، وقيل بريح متعلق بجرين بعد تعديته بالباء وقد تجعل الأولى للملابسة، وفرحوا عطف على جرين وهو عطف على كنتم، وقد تجعل حالاً وفسر طيبة بلين هبوبها يعني وموافقتها لهم بمقتضى المقام، وقوله: **(والضمير للفلك)** قدّمه لكونه أظهر، وإن كان الثاني أقرب، وقوله بمعنى تلقتها تأويل له على الوجه الثاني وهو ظاهر. قوله: **(ذات عصف شديدة الهبوب)** أي هو من باب النسب كلابن وتامر وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كما صرحوا به فلذا لم يقل عاصفة مع أنّ الريح مؤنثة لا تذكر بدون تأويل، وقوله شديدة الهبوب تفسير لمعنى العاصف لأنه من العصف، وهو الكسر أو النبات المتكسر لأنّ الريح الشديدة تفعل به ذلك فكان كتامر من التمر، ومن لم يدر هذا قال لو حذف قوله ذات عصف كان أولى، وجعله من باب تامر لا وجه له لأنّ الريح تذكر وتؤنث فلذا لم يقل عاصفة أو لاختصاص العصوف به فهو كحائض، وكيف يتأتى ما ذكره وتفسيره بشديدة الهبوب ينافيه، وقوله يجيء الموج منه تخصيص له لأنه ليس على ظاهره. قوله: **(اهلكوا وسدّت عليهم مسالك الخلاص الخ)** يشير إلى أنه استعارة تبعية شبه إتيان الموج من كل مكان الذي أشرف بهم على الهلاك، وسدّ عليهم مسالك الخلاص، والنجاة بإحاطة العدوّ، وأخذه بأطراف خصمه، وهذا أوفق بالنظم من قوله في الكشاف جعل إحاطة العدوّ بالحيّ مثلاً في الهلاك، وليس هذا كقوله: **﴿والله محيط بالكافرين﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٩] وهذا لا ينافي قوله تعالى وظنوا، وقيل إنه يريد أنّ الإحاطة استعارة لسدّ مسالك الخلاص تشبيهاً له بإحاطة العدوّ بإنسان ثم كني بتلك الاستعارة عن الهلاك لكونه من روادفها ولوازمها فقوله أهلكوا بيان للمعنى المراد بطريق الكناية. وقوله: **(وسدّت الخ)** بيان للمعنى الأصلي له، وأنه استعارة لا حقيقة وجعل كناية عن نفس الهلاك لا القرب منه كما قيل لأنه مقطوع لا مظنون، وإنما المظنون هو الهلاك نفسه ومن جعله كناية عن القرب منه جعل الظنّ بمعنى اليقين، ولك أن تجعله كناية عن الهلاك مع كون الظنّ بمعنى اليقين بناء على تحقق قوعه في اعتقادهم، وفيه بحث. قوله: **(من غير إشراك لتراجع الفطرة)** أي لرجوعهم إلى الفطرة التي جبل عليها كل أحد من التوحيد، وأنه لا متصرّف إلا الله المركوز في طبائع العالم وصيغة التفاعل للمبالغة، وقوله من شدّة الخوف تعليل للتراجع والزوال المذكور وما ذكره المصنف رحمه الله تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، وعن الحسن رحمه الله ليس المراد إخلاص الإيمان بل علمهم بأنه لا ينجيهم إلا الله جار مجرى الإيمان الاضطراريّ فتأمّل. قوله: **(وهو بدل من ظنوا بدل اشتمال الخ)** جعله أبو البقاء رحمه الله جواب ما اشتمل عليه المعنى من معنى الشرط أي لما ظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله،

ظنهم ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ على إرادة القول أو مفعول دعوا لأنه من جملة القول ﴿فَلَمَّا أَنجَاهُمْ﴾ إجابة لدعائهم ﴿إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ فاجؤوا الفساد فيها وسارعوا إلى ما كانوا عليه ﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ مبطلين فيه وهو احتراز عن تخريب المسلمين ديار الكفرة، وإحراق زروعهم وقلع أشجارهم فإنها إفساد بحق ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم﴾ فإنّ وباله عليكم أو أنه على أمثالكم، وأبناء جنسكم ﴿مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ منفعة الحياة الدنيا لا تبقى، ويبقى عقابها ورفعه على أنه خبر بغيكم وعلى أنفسكم صلته أو خبر

وجعله المصنف رحمه الله كالزمخشريّ بدل اشتمال لأنّ دعاءهم من لوازم ظنهم الهلاك فبينهما ملابسة تصحح البدلية، وجعله أبو حيان رحمه الله جواب سؤال مقدّر كأنه قيل فماذا كان حالهم إذ ذاك ومخلصين حال وله متعلق به والدين مفعوله، وقيل إنه لم يجعله استئنافاً جواب ماذا صنعوا ولا جواب الشرط وجاءتها حال كقوله: **﴿فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين﴾** [سورة العنكبوت، الآية: ٦٥] لأنّ البدل أدخل في اتصال الكلام والدلالة على كونه المقصود مع إفادته ما يستفاد من الاستئناف مع الاستغناء عن تقدير السؤال والاحتياج إلى الجواب يقتضي صرف ما يصلح له إليه لا إلى الحال الفضلة المفتقرة إلى تقدير قد مع أنّ عطف وظنوا على جاءتها يأبى الحالية والفرح بالريح الطيبة لا يكون حال مجيء العاصف، والمعنى على تحقق المجيء لا على تقديره ليجعل حالاً مقدرة، وفيه نظر لأنّ تقدير السؤال ليس تقديراً حقيقياً بل أمر اعتباري مع ما فيه من الإيجاز، وليس بأبعد مما تكلف للبدلية وما عدّه مانعاً من الحالية مشترك بينه وبين كونه جواب إذا لأنه يقتضي أنهما في زمان واحد فما كان جوابها فهو الجواب فتدبر. قوله: **(﴿لئن أنجيتنا﴾ الخ)** اللام موطئة لقسم مقدّر، ولنكوننّ جوابه والقسم وجوابه في محل نصب بقول مقدّر عند البصريين، وذلك القول حال أي قائلين لئن أنجيتنا الخ ويجوز أن يجري الدعاء مجرى القول لأنه من أنواعه فتحكي به الجملة، وهو مذهب الكوفيين، وقوله إجابة لدعائهم مأخوذ من الفاء. قوله: **(فاجؤوا الفساد فيها الخ)** يعني أنّ إذا فجائية واقعة في جواب لما، والبغي بمعنى الفساد والإتلاف، وهو الذي يتعدّى بفي وهو يكون بحق وبغير حق فلذا قيد بقوله بغير الحق، ويكون بمعنى الظلم، ويتعدّى بعلى ولا يتصوّر فيه أن يكون بحق فلو حمل عليه كان بغير الحق للتأكيد، وإلى الأوّل ذهب المصنف رحمه الله. قوله: **(فإن وباله عليكم الخ)** يعني أنّ البغي في الواقع على الغير فجعله على أنفسهم لأنّ وباله عائد عليهم فهو إمّا بتقدير مضاف على متعلقة به أو بإطلاق البغي الذي هو سبب للوبال عليه فعلى متعلقة به أو على الاستعارة بتشبيه بغيه على غيره، وإيقاعه بإيقاعه على نفسه في ترتب الضرر فيهما كقوله: **﴿ومن أساء فعليها﴾** [سورة فصلت، الآية: ٤٦] أو المراد بالأنفس أمثالهم استعارة أو أبناء جنسهم لأنهم كنفس واحدة، وهو استعارة أيضاً، وليس المراد تقدير أمثال لأنه مفسر له. قوله: **(منفعة الحياة الدنيا لا تبقى الخ)** تفسير للمراد من متاع الحياة الدنيا فإنّ المتاع يطلق على ما لا بقاء له كما مر. قوله: **(ورفعه على أنه خبر بغيكم الخ)** متاع

مبتدأ محذوف تقديره ذلك متاع الحياة الدنيا وعلى أنفسكم خبر بغيكم ونصبه حفص على أنه مصدر مؤكد أي تتمتعون متاع الحياة الدنيا أو مفعول البغي لأنه بمعنى الطلب فيكون الجارّ من صلته والخبر محذوف تقديره بغيكم متاع الحياة الدنيا محذور أو ضلال أو مفعول

قرئ بالرفع، والنصب فالرفع إمّا على أنه خبر بغيكم وعلى أنفسكم متعلق به أو على أنفسكم خبر ومتاع خبر ثان أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أو ذلك متاع الحياة الدنيا. قوله: **(ونصبه حفص على أنه مصدر مؤكد الخ)** قراءة النصب خرّجت على أوجه منها أنه منصوب على الظرفية نحو مقدم الحاج أي زمن متاع الحياة الدنيا، ومنها أنه مصدر واقع موقع الحال أي متمتعين، والعامل عليهما الاستقرار الذي في الخبر، ولا يجوز أن يكون منصوباً بالمصدر لأنه لا يجوز الفصل بين المصدر، ومعموله بالخبر وأيضاً لا يخبر عن المصدر إلا بعد تمام صلاته ومعمولاته ومنها أنه مصدر مؤكد لفعل مقدّر أي يتمتعون متاع الحياة الدنيا أو مفعول به لفعل مقدّر أي يبغون متاع الحياة ولا يجوز أن ينتصب بالمصدر لما تقدّم، ومنها أنه مفعول لأجله والعامل فيه مقدّر أو الاستقرار ويجوز نصبه بالبغي، وجعل عليكم متعلقاً به لا خبراً لما مرّ، والخبر محذوف نحو مذموم أو منهيّ عنه أو ضلال فقوله مصدر مؤكد أي لفعل محذوف، وقوله: **(والخبر محذوف)** إشارة إلى أنه لا يجوز على هذا جعل على أنفسكم خبراً لأنه لا يجوز الفصل بين المصدر، ومعموله بالخبر، ولا يخبر عنه قبل تقدّم متعلقاته كما مرّ وقوله محذور هو الخبر المقدّر، وقوله: **(أو مفعول فعل الخ)** أي مفعول به ليبغون مقدّراً، وفي كلامه شيء لأنّ البغي له معان الطلب، وهو أصله ويتعدّى بنفسه، والإتلاف والإفساد، ويتعدّى بفي والظلم، ويتعدّى بعلى كما ذكره العلامة الشارح فإذا كان بمعنى الطلب كيف يوصل بعلى، وأيضاً البغي المذكور بمعنى الإفساد فتنتفي المناسبة ويفوت الانتظام فتأمل، وفي جعل البغي عليهم إشارة إلى ما وقع في الحديث «أسرع الخير ثواباً صلة الرحم وأعجل الشرّ عقاباً البغي[1] واليمين الفاجرة» وروي «ثنتان يعجلهما الله في الدنيا البغي وعقوق الوالدين»[2]. وعن ابن عباس رضي الله عنهما لو بغى جبل على جبل لدك الباغي.

---

(١) أخرجه ابن ماجه ٤٢١٢ من حديث عائشة بهذا اللفظ وفي الزوائد: في إسناده صالح بن موسى، وهو ضعيف. وله شاهد من حديث أبي بكرة: «إن أعجل الطاعة ثواباً صل الرحم، . . .» أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق»، ص ٤٥ وعبد الرزاق ٢٠٢٣١.

وأورده الهيثمي في المجمع ٨/ ١٥١ ـ ١٥٢ وقال: رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن موسى بن أبي عثمان الأنطاكي ولم أعرفه، وباقي رجال الإسناد ثقات. وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة عند الطبراني في «الأوسط» ١/ ١٥٥/ ٢ وقال الشيخ شعيب في الإحسان ٤٤٠: الحديث صحيح.

(٢) هو بعض حديث أخرجه أبو داود ٤٩٠٢ والترمذي ٢٥١١ وابن ماجه ٤٢١١ وأحمد ٥/ ٣٦ ـ ٣٨ والطيالسي ٨٨٠ وابن حبان ٤٥٥ ـ ٤٥٦ والحاكم ٢/ ١٦٢ ـ ٣٥٦ والبغوي ٣٤٣٨ والبيهقي في «السنن» ١٠/ ٢٣٤ كلهم من حديث أبي بكرة بلفظ: «ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا، مع ما يدخر له في الآخرة، من البغي وقطيعة الرحم».

فعل دل عليه البغي، وعلى أنفسكم خبره ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ﴾ في القيامة ﴿فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالجزاء عليه ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ حالها العجيبة في سرعة تقضيها، وذهاب نعيمها بعد اقبالها واغترار الناس بها ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ السَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ فاشتبك بسببه حتى خالط بعضه بعضاً ﴿مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَٰمُ﴾ من الزروع والبقول، والحشيش ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ حسنها وبهجتها ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾ بأصناف النبات وأشكالها وألوانها المختلفة كعروس أخذت من ألوان الثياب، والزين وتزينت بها، وازينت أصله تزينت فأدغم وقد قرىء على الأصل، وأزينت على أفعلت من غير إعلال كأغيلت، والمعنى صارت ذات زينة وازيانت كابياضت ﴿وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ﴾ متمكنون

(وقد قلت) في عقده:

إن يعد ذو بغي عليك فحله ... وأرقب زماناً لانتقام باغي

واحذر من البغي الوخيم فلو بغى ... جبل على جبل لدك الباغي

وكان المأمون رحمه الله تعالى يتمثل بهذين البيتين لأخيه رحمه الله:

يا صاحب البغي إنّ البغي مصرعة ... فأربع فخير فعال المرء أعدله

فلو بغى جبل يوماً على جبل ... لاندك منه أعاليه وأسفله

وعن محمد بن كعب رحمه الله ثلاث من كنّ فيه كنّ عليه البغي، والنكث والمكر، وقوله بالجزاء تقدّم وجهه. قوله: **(حالها العجيبة الخ)** تفسير للمثل فإنه في الأصل ما يشبه مضربه بمورده، ويستعار للأمر العجيب المستغرب كما مرّ تحقيقه، وهذا تشبيه مركب شبه فيه هيئة اجتماعية من الحياة وسرعة انقضائها بأخرى من خضرة الزروع ونضارتها وانعدامها عقيبها بالأمر الإلهي، وقد مرّ تحقيقه في سورة البقرة وقول الزمخشريّ أنه روعي الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام فلا يبالي بأيّ أجزائه يلي الكاف فإنه ليس المقصود تشبيهه كالماء هنا ظاهر، وسيصرّح به المصنف أيضاً، وقوله: **﴿أخذت الأرض زخرفها﴾** استعارة وقعت في طرف المشبه به فالمشبه به مركب من أمور حقيقية وأمور مجازية كما قال الطيبي رحمه الله. قوله: **(فاشتبك بسببه حتى خالط الخ)** أي بسبب الماء كثر النبات حتى التف بعضه ببعض ومنهم من جعل الباء على أصلها وهو المصاحبة، والاختلاط بالماء نفسه فإنه كالغذاء للنبات فيجري فيه ويخالطه. قوله: **(من الزروع والبقول)** الذي يأكل الناس، والحشيش الذي يأكله الحيوان، وهو بيان للنبات. قوله: **(وازينت بأصناف النبات الخ)** يعني أنّ فيه استعارة مكنية إذ شبهت الأرض بالعروس وحذف المشبه به وأقيم المشبه مقامه وتخييلية وهي أخذها الزخرف، وقوله وازينت ترشيح للاستعارة وقيل الزخرف الذهب استعير للنضارة والمنظر السار وزين بكسر الزاي المعجمة، وفتح الياء جمع زينة. قوله: **(وازينت أصله تزينت)** فأدغمت التاء في الزاي، وسكنت فاجتلب همزة وصل للتوصل إلى الابتداء بالساكن بدليل أنه قرئ تزينت بأصله من غير

من حصدها، ورفع غلتها ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ ضرب زرعها ما يجتاحه ﴿لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا﴾ فجعلنا زرعها ﴿حَصِيدًا﴾ شبيهاً بما حصد من أصله ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾ أي كأن لم يغن زرعها أي لم يلبث، والمضاف محذوف في الموضعين للمبالغة، وقرىء بالياء على الأصل

تغيير، وقوله وأزينت على أفعلت كأكرمت وكان قياسه أن يعلّ فتقلب ياؤه ألفاً فيقال أزانت لأنه المطرد في باب الأفعال المعتلّ العين لكنه ورد على خلافه كأغيلت المرأة بالغين المعجمة إذا سقت ولدها الغيل، وهو لبن الحامل، ويقال أغالت على القياس ومعنى الأفعال الصيرورة أي صارت ذات زينة كأحصد صار إلى الحصاد أو صيرت نفسها ذات زينة وقرأ أبو عثمان النهدي، وغيره أزيأنت بهمزة وصل بعدها زاي ساكنة، وياء مفتوحة، وهمزة مفتوحة ونون مشدّدة وتاء تأنيث وأصله ازيانت بوزن احمارّت بألف صريحة فكرهوا اجتماع ساكنين فقلبوا الألف همزة مفتوحة كما قرئ الضألين بالهمز.

وكقوله:

إذا ما الهوادي بالغبيط احمأرّت

وقرأ عوف بن جميل ازيانت بألف من غير إبدال، وقرئ ازاينت أيضاً فقول المصنف رحمه الله وازيانت بألف أو همزة. قوله: (**ضرب زرعها ما يجتاحه**) أمر الله ما قدّره، والمراد ما ذكره فهو حقيقة، ولا حاجة إلى جعله كناية عما ذكر ويجتاح بتقديم الجيم على الحاء بمعنى يهلك، وقوله شبيهاً بما حصد من أصله الظاهر أنه تشبيه لذكر الطرفين لأنّ المحذوف في قوّة المذكور شبه الزرع الهالك بما قطع، وحصد من أصله، والجامع بينهما الذهاب من محله فيهما، ويصح أن يكون استعارة مصرّحة، وأصله جعلنا زرعها هالكاً فشبه الهالك بالحصيد وأقيم اسم المشبه به مقامه، ولا ينافيه تقدير المضاف كما توهم لأنه لم يشبه الزرع بالحصد بل الهالك بالحصيد، وهذا أقرب مما ذهب إليه السكاكي من أن فيه استعارة بالكناية إذ شبهت الأرض المزخرفة، والمزينة بالنبات الناضر المونق الذي ورد عليه ما يذبله، ويفنيه، وأثبت له الحصد تخييلاً ولا يخفى بعده فإن أردت تحقيقه فانظر شروح المفتاح، وقوله كأن لم يغن زرعها لو قال بدله نباتها كان أولى لكنه راعى مناسبة الحصيد، وقوله لم يلبث باللام، والباء الموحدة والثاء المثلثة أي لم يمكث، ويقيم وهو تفسير له لأنّ غني بالمكان معناه أقام، وسكن وعاش فيه، ومنه المغني للمنزل، ووقع في بعض النسخ ينبت من النبات والأولى أظهر وأولى، وقوله والمضاف محذوف في الموضعين، وبعد حذفه انقلب الضمير المجرور منصوباً في الأوّل، ومرفوعاً مستتراً في الثاني بل في المواضع لأنّ قادرون عليها بمعنى قادرون على زرعها أو حصدها نعم المبالغة مخصوصة بهما، ولذا خصهما ووجهها أنّ الأرض نفسها كأنها قلعت وكأنها لم تكن لتغيرها بتغير ما فيها، وقوله على الأصل أي بإرجاع الضمير مذكراً باعتبار الزرع، ولذا قيل إنه يجوز عود الضمير على الزرع المفهوم من الكلام والسياق وقيل الضمير

﴿بِٱلْأَمْسِ﴾ فيما قبله، وهو مثل في الوقت القريب، والممثل به مضمون الحكاية، وهو زوال خضرة النبات فجأة، وذهابه حطاماً بعد ما كان غضاً والتف، وزين الأرض حتى طمع فيه أهله وظنوا أنه قد سلم من الجوائح لا الماء، وأن وليه حرف التشبيه لأنه من التشبيه المركب ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فإنهم المنتفعون به ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ دار السلامة من التقضي والآفة أو دار الله، وتخصيص هذا الاسم للتنبيه على ذلك أو دار يسلم الله، والملائكة فيها على من يدخلها، والمراد الجنة ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ بالتوفيق ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ وهو طريقها وذلك الإسلام والتدرّع بلباس التقوى وفي تعميم الدعوة وتخصيص الهداية بالمشيئة دليل على إنّ الأمر غير الإرادة، وأنّ المصرّ على الضلال

للزخرف وقيل للحصيد ويجوز أن يجعل التجوّز في الإسناد. قوله: **(فيما قبله وهو مثل في الوقت القريب الخ)** أي فيما قبل أمرنا، وفي نسخة قبيله بالتصغير، وأمس يراد به اليوم الذي قبل يومك، ويراد به ما مضى من الزمان مطلقاً كقول زهير:

واعلم علم اليوم والأمس قبله

والأوّل مبني لتضمنه معنى الألف، واللام والثاني معرب، ويضاف وتدخله أل، وخص الوقت القريب بهذا لتعينه، وتعين الحادث فيه وتيقن زواله وإلا فكل ما طرأ عليه العدم كان كأن لم يكن. قوله: **(والممثل به مضمون الحكاية الخ)** قد مر بيان أنه تشبيه، وأنه محتو على استعارات، ولطائف من نكت البلاغة كما قرّرنا، والجوائح مع جائحة وهي الآفة وفي نسخة الطوائح، وهي جمع مطيحة على خلاف القياس من الإطاحة بمعنى الإذهاب، والإهلاك. قوله: **(دار السلامة من التقضي الخ)** دار السلام الجنة ووجه التسمية ما ذكر لأنّ السلام إما مصدر بمعنى السلامة فيكون معناه داراً فيها السلامة من الآفات ومن التقضي أي الانقضاء والزوال لخلودهم فيها أو السلام الله فالإضافة إليه لأنه لا ملك لغيره فيها ظاهراً وباطناً وللتشريف، وللتنبيه على أنّ من فيها سالم مما مر للنظر إلى معنى السلامة في أصله، ويدل على قصده تخصيصه بذلك دون غيره من الأسماء أو السلام بمعنى التسليم من قولهم سلام عليكم لأنه شعارهم فيها أو لتسليم الله والملائكة عليهم الصلاة والسلام عليهم تكريماً لهم. قوله: **(بالتوفيق)** في شرح المواقف التوفيق عند الأشعريّ، وأكثر الأئمة خلق القدرة على الطاعة، وقال إمام الحرمين خلق الطاعة، والهداية عندهم خلق الاهتداء وهو الإيمان، فقوله بالتوفيق إن كان تفسيراً للهداية فالمعنى يوفقه لطريقها أي الجنة بالطاعة الشاملة للإيمان، وإن كان المراد مع التوفيق فظاهر، والتدرّع لبس الدرع فإنّ الاتقاء عن المعاصي يحميه ويصون نفسه، وضمه إلى الإسلام لأنّ الطريق الموصل إلى الاستقامة إنما يكون بذلك، وفيه إشارة إلى أنّ الطريق هو الإسلام والعمل بمنزلة درع يصونه في سفره. قوله: **(وفي تعميم الدعوة وتخصيص الهداية الخ)** الآية تدل على ما ذكر وعلى أنّ الهداية غير الدعوة إلى الإيمان،

لم يرد الله رشده ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ﴾ المثوبة الحسنى ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ وما يزيد على المثوبة تفضلاً لقوله **﴿ويزيدهم من فضله﴾** [سورة النساء، الآية: ١٧٣] وقيل الحسنى مثل حسناتهم والزيادة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف وأكثر، وقيل الزيادة مغفرة من الله ورضوان، وقيل الحسنى الجنة، والزيادة هي اللقاء ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ﴾ ولا يغشاها ﴿قَتَرٌ﴾ غبرة فيها سواد ﴿وَلَا ذِلَّةٌ﴾ هوان والمعنى لا يرهقهم ما يرهق أهل النار أو لا يرهقهم ما يوجب ذلك من حزن وسوء حال ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ دائمون لا زوال فيها ولا انقراض لنعيمها بخلاف الدنيا وزخارفها ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ عطف

والطاعة والأمر مأخوذ من قوله يدعو لأنّ الدعاء يكون بالأمر، والإرادة مأخوذة من قوله يشاء لأنّ المشيئة مساوية للإرادة على المشهور، وهو ردّ على المعتزلة لأنّ الأمر عندهم بمعنى الإرادة فلذا عمم الدعوة لجميع الخلق بدليل حذف مفعوله، وخص الهداية بالمشيئة لتقييدها بها فالكل مأمور، ولا يريد من الكل الاهتداء لأنّ ظاهر قوله يهدي من يشاء أنه يهدي من يشاء رشده، واهتداءه فلو شاء اهتداء الكل كان هادياً للكل، وليس كذلك فلزم المعتزلة شيئان أحدهما أنّ المراد بالهداية التوفيق والألطاف والأمر مغاير للألطاف والتوفيق وهو كذلك لأنّ الكافر مأمور وليس بموفق. الثاني أنّ من يشاء هو من علم أنّ اللطف ينفع فيه لأنّ مشيئته تابعة للحكمة فمن علم أنه لا ينفع فيه اللطف لم يوفقه، ولم يلطف به إذ التوفيق لمن علم الله أنه لا ينفعه عبث، والحكمة منافية للعبث فهو يهدي من ينفعه اللطف، وإن أراد اهتداء الكل، وقوله المثوبة الحسنى توجيه لتأنيث الحسنى، والمراد بالإحسان العمل بفعل المأمور به، واجتناب المنهيات. قوله: **(وما يزيد على المنوبة الخ)** فالزيادة مصدر بمعنى الزائد مطلقاً، وفيما بعده تضعيف الحسنات والمثوبة الثواب، وفسر في الأصول بالمنفعة الخالصة الدائمة المقرونة بالتعظيم فلذا قال العلامة رحمه الله: إنّ قوله للذين أحسنوا الحسنى أيدل على حصول المنفعة، وقوله وزيادة يدل على التعظيم، وقوله ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة يدل على خلوصها، وقوله أصحاب الجنة هم فيها خالدون إشارة إلى كونها دائمة آمنة من الانقطاع. قوله: **(وقيل الحسنى الجنة والزيادة هي اللقاء)** هذا هو التفسير المأثور عن الصحابة كأبي بكر رضي الله عنه وأبي موسى وحذيفة وعبادة والحسن وعكرمة وعطاء ومقاتل والضحاك والسديّ رحمهم الله، وفي صحيح مسلم، ومسند أحمد، وغيره عن النبيّ ﷺ قال: **«إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد إنّ لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه قالوا: ألم يبيض وجوهنا وينجنا من النار ويدخلنا الجنة قال: فيكشف الحجاب فوالله ما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه»**[1] زاد مسلم ثم

---

(١) أخرجه مسلم ١٨١ والترمذي ٢٥٥٢ ـ ٣١٠٥ وابن ماجه ١٨٧ وأحمد ٤/ ٣٣٣ ـ والطبري ١٧٦٢٦ والطبراني في «الكبير» ٧٣١٤ ـ ٧٣١٥ والبغوي ٤٣٩٣ والبيهقي في «البعث والنشور» ٤٤٦ كلهم من حديث صهيب.

على قوله: ﴿**للذين أحسنوا الحسنى**﴾ على مذهب من يجوّز في الدار زيد، والحجرة عمرو أو الذين مبتدأ أو الخبر جزاء سيئة على تقدير وجزاء الذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها أي أن يجازي سيئة بسيئة مثلها لا يزاد عليها، وفيه تنبيه على أنّ الزيادة هي الفضل أو

تلا للذين أحسنوا الحسنى، وزيادة الآية، ولهذا اعترض على المصنف رحمه الله بأنه تبع الزمخشريّ في تضعيف هذا القول، وقوله: (**إنه حديث مرفوع**) بالقاف أي مفتري، ولا ينبغي أن يصدر من مثله فإنه حديث متفق على صحته فحرّف، وأساء الأدب. قوله: (**لا يغشاها الخ**) أي المراد بنفيه إمّا ظاهره بأن لا يعرض لهم كما يعرض لأهل النار أو المراد نفي ما يعرض لهم عند ذلك من سوء الحال وهذا أمدح، ولذا أشير في الأوّل إلى أنّ المقصود منه تذكير حال أهل النار فإن تذكيره لهم مسرة كما أنّ تذكير حال هؤلاء لأولئك عليهم حسرة، وقوله ولا انقراض لنعيمها هو مما يلزم خلودهم فيها. قوله: (**عطف على قوله ﴿للذين أحسنوا الحسنى﴾ الخ**) يعني الذين معطوف على الذين المجرور الذي هو مع جاره خبر (**وجزاء سيئة**) معطوف على الحسنى الذي هو مبتدأ، وهذه هي المسألة المشهورة عند النحاة بعطف معمولي عاملين، وفيها مذاهب المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه، والجواز مطلقاً وهو قول الفراء والتفصيل بين أن يتقدّم المجرور نحو في الدار زيد، والحجرة عمرو فيجوز أولاً فيمتنع والمانعون يخرّجونه على إضمار الجارّ ويجعلونه مطرداً فيه كقوله:

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

وهو مراد المصنف رحمه الله، ولشهرة المسألة اعتمد على تفصيلها المعلوم، فلا يرد عليه ما قيل إنّ ظاهره يدل على الاختلاف في جواز هذا المثال نفسه، وليس كذلك فإنه مسموع عن العرب، وإنما الاختلاف في تخريجه على العطف أو تقدير الجارّ. قوله: (**أو الذين مبتدأ والخبر جزاء سيئة الخ**) وقدر المضاف ليصح الحمل إذ الخبر مفرد مغاير له، وعليه فالباء في بمثلها متعلقة بجزاء، ويجوز أن يكون جزاء سيئة بمثلها جملة من مبتدأ وخبر هي خبر المبتدأ كما سيصرح به المصنف رحمه الله، فلا حاجة إلى تقدير المضاف لكن العائد محذوف أي جزاء سيئة منهم بمثلها على حدّ السمن منوان بدرهم أي منه، وقد جوّز فيه أن يكون لهم هو الخبر بقرينة للذين أحسنوا أي لهم جزاء سيئة بمثلها فلا حاجة إلى تقدير عائد، وقوله أن يجازي إشارة إلى أنه مصدر المبنيّ للمفعول لا اسم للعوض كما في الوجه الأوّل، والمقدّر مصدر أيضاً أو بمعنى العوض أو بمعنى أثره وقوله: (**بسيئة مثلها**) قدر له موصوفاً مخصوصاً بقرينة المقام، ومماثلتها لها في القدر والجنس وقوله: (**لا يزاد عليها**) إشارة إلى أنّ المثلية كناية عن عدم الزيادة بمقتضى العدل وأما النقص فكرم، وهذا يؤخذ من مقابلته بالزيادة وقيل الذين مبتدأ خبره مالهم من الله من عاصم، وما بينهما اعتراض. قوله: (**وفيه تنبيه على أنّ الزيادة هي الفضل أو التضعيف**) تبع فيه الزمخشريّ، وقد علمت أنه مخالف للمأثور والقول المنصوص في

التضعيف أو كأنما أغشيت وجوههم أو أولئك أصحاب النار وما بينهما اعتراض فجزاء سيئة مبتدأ خبره محذوف أي فجزاء سيئة بمثلها واقع أو مثلها على زيادة الباء أو تقدير مقدّر بمثلها ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ قرىء بالياء ﴿مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ ما من أحد يعصمهم من سخط الله أو من جهة الله ومن عنده كما يكون للمؤمنين ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ﴾ أغطيت ﴿وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ لفرط سوادها، وظلمتها ومظلماً حال من الليل، والعامل فيه أغشيت لأنه العامل في قطعاً وهو موصوف بالجارّ والمجرور والعامل في الموصوف عامل في

تفسيرها، والمراد بالفضل أن يفضل على العمل، ويزيد عليه كما مرّ. قوله: **(أو كأنما أغشيت الخ)** عطف على جزاء سيئة أي خبر الذين جزاء سيئة أو قوله كأنما أغشيت أو أولئك أصحاب النار، وما بينهما من الجمل الثلاث أو الأربع اعتراض بناء على جواز تعدّد الاعتراض، وفيه خلاف للنحاة ولذا رجح ما يخالفه، وقوله فجزاء سيئة مبتدأ أي على هذين الوجهين، وعلى حذف الخبر الباء متعلقة بجزاء، وإذا كان مثلها خبراً فالباء إمّا زائدة أو غير زائدة متعلقها خاص أي مقدّر بمثلها أو عام أي حاصل بمثلها، وما قيل إنه لا معنى له حاصل وهم ظاهر نعم الأوّل أفيد، ولفظ مقدر بالجرّ فيه لطف إيهام، ويجوز رفعه على الحكاية لأنه خبر وقوله، وقرئ بالياء لكون الفاعل ظاهراً، وتأنيثه غير حقيقي وتأويله بأن يذل، وقيل لأنها مجاز عن سبب الذلة كما مر. قوله: **(ما من أحد يعصمهم)** أي يحميهم ويمنعهم، ومن في من عاصم زائدة لتعميم النفي، وأمّا في من الله فعلى تقدير المضاف، وهو سخط متعلقة بعاصم وقدّمت عليه لأنّ من مزيدة، والمعمول ظرف، وعلى كون المعنى من جهة الله، وعنده هو صفة عاصم قدم فصار حالاً أو متعلق بالظرف أي لهم. قوله: **(أغطيت)** بالغين المعجمة، والطاء المهملة، والياء المفتوحة، وتاء التأنيث يقال أغطى الليل كذا إذا ألبسه ظلمته كغطاه بالتشديد، وقوله لفرط سوادها وظلمتها هو وجه الشبه. قوله: **(والعامل فيه أغشيت لأنه العامل في قطعاً الخ)** تبع فيه الزمخشريّ، واعترض عليه بأنّ من الليل ليس صلة أغشيت حتى يكون عاملاً في المجرور بل هو صفة فعامله الاستقرار، والصفة من الليل، وذو الحال هو الليل فلا عمل لأغشيت فيه، وقد يقال من للتبيين والتقدير كائنة، وكائنة عامل في الليل، وهو مبنيّ على أنّ العامل في عامل الشيء عامل فيه، وهو فاسد، وقيل إنه جرى على ظاهر كلام النحاة من أنّ الصفة، والخبر والحال وغيرها هو الظرف لا عامله المقدّر كحاصل، وإلا فالعامل في الحقيقة فيه هو المقدّر انتهى، وذكر قريباً منه النحرير، وقال إنه لا غبار عليه، وليس بشيء **(أقول)** ما قاله المعربون، والشراح لا وجه له، والوجه ما قاله أبو حيان رحمه الله تعالى من أنّ الزمخشريّ أخطأ اللهم إلا أن يقال مراده أنّ مثله لا يحتاج لمتعلق مقدّر أو نقول مراده أنه متعلق بأغشيت مقدر لأن عامل الظرف المستقرّ كما يكون عاماً يكون خاصاً كما في زيد على الفرس أي راكب أو يركب لأنه كما يكون اسماً يكون فعلاً، وقول المعرب أنّ المصنف رحمه

الصفة أو معنى الفعل في من الليل، وقرأ ابن كثير والكسائي ويعقوب قطعاً بالسكون فعلى هذا يصح أن يكون مظلماً صفة له أو حالاً منه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ مما يحتج به الوعيدية، والجواب أنّ الآية في الكفار لاشتمال السيئات على الكفر والشرك، ولأنّ الذين أحسنوا يتناول أصحاب الكبيرة من أهل القبلة فلا يتناولهم قسميه ﴿وَيَوْمَ

الله أراد أنّ الموصوف، وهو قطعاً معمولاً لأغشيت، وهي صاحب الحال والعامل في الحال هو العامل في ذي الحال فجاء من ذلك أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها بهذه الطريقة لا يسمن، ولا يغني من جوع فأعرفه، وقيل الوجه أن من تبعيضية أي بعض الليل وهو بدل من قطعاً ومظلماً حال من البعض لا من الليل فيكون العامل في ذي الحال أغشيت، ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف، وأجيب بأنه ذهب إلى أنّ أغشيت له اتصال بقوله من الليل من قبل أنّ الصفة والموصوف متحدان لا سيما والقطع بعض من الليل فجاز أن يكون عاملاً في الصفة بذلك الاعتبار فكأنه قيل أغشيت الليل مظلماً، وهذا كما جوّز في نحو ونزعنا ما في صدوركم من غلّ إخواناً أن يكون حالاً من الضمير مع الاختلاف باعتبار اتحاده بالمضاف فكأنه قيل نزعنا ما فيهم، وكما جوّز في ملة إبراهيم حنيفاً وهذا ما ذهب إليه المصنف رحمه الله يعني أنّ العامل يكفي في اتحاده الاتحاد الحقيقي أو الاعتباري كما في المسألة المذكورة، وهذا سرّ هذا الموضع لا ما طوّله كثيرون لا سيما من حمله على التجريد فإنه مما لا وجه له، ولا فرق في كون من الليل معمول الفعل بين أن يكون من للتبيين على أنّ المراد بالليل زمان كون الشمس تحت الأفق أو للتبعيض على أنّ المراد به جميع ذلك الزمان، ولا حاجة لما هنا من التطويلات فإنها كلها لا محصل لها. قوله: **(أو معنى الفعل في من الليل)** عطف على أغشيت يعني متعلقه المقدّر، وإنما قال معنى الفعل ليشمل الوصف، والفعل، وهذا هو الوجه السالم عن التكلف وهو عالم في محل المجرور كما تقدّم، والقطع بكسر فسكون اسم مفرد معناه طائفة من الليل أو ظلمة آخر الليل أو اسم جنس لقطعة وعلى هذه الوجوه تفرد صفته، وحاله وأمّا كونه حالاً من الجمع، وهو قطع بكسر ثم فتح جمع قطعة كما في القراءة الأولى لتأويله بكثير كما قاله أبو البقاء فتكلف، وقال العلامة الليل له معنيان زمان تخفى فيه الشمس قليلاً أو كثيراً كما يقال دخل الليل، والآن ليل، وما بين غروب الشمس إلى طلوعها أو قربها من الطلوع، وعليه من هنا تبعيضية أو بيانية فاحفظه. قوله: **(مما يحتج به الوعيدية)** باعتبار ظاهره أي جعل الذين كسبوا السيئات خالدين في النار، والوعيدية هم القائلون بخلود أصحاب الكبائر، وحاصل دفعه أنّ السيئات شاملة للشرك، والكفر والمعاصي، وقد قامت الأدلة على أنه لا خلود لأصحاب المعاصي فخصصت الآية بمن عداهم لا أنّ اللام في السيئات للاستغراق حتى يكون المراد من عمل جميع ذلك كما توهم، وأيضاً هم داخلون في الذين أحسنوا لأنّ المراد به من أحسن بالإيمان فلا يدخل في قسيمه لتنافي حكميهما، وكلام المصنف رحمه الله

نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾ يعني الفريقين جميعاً ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ ﴾ الزموا مكانكم حتى تنظروا ما يفعل بكم ﴿أَنتُمْ ﴾ تأكيد للضمير المنتقل إليه من عامله ﴿وَشُرَكَاؤُكُمْ ﴾ عطف عليه، وقرىء بالنصب على المفعول معه ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ ففرقنا بينهم وقطعنا الوصل التي

صريح في تعميم الحكم لغير المشركين لا تخصيصه بهم كما توهم، وبه سقط ما قيل إنّ فيه بحثاً إلا أن يقال المطلق ينصرف إلى الكامل. قوله: (**﴿ويوم نحشرهم جميعاً﴾ الخ**) يوم منصوب بفعل مقدر كذكرهم وخوّفهم ونحوه والمراد بالفريقين فريقاً الكفار من المشركين وأهل الكتاب، وجوّز بعضهم تخصيصه بالمشركين. قوله: (**الزموا مكانكم حتى تنظروا ما يفعل بكم**) هذا يحتمل وجهين أنّ مكانكم اسم فعل لألزموا، وأن يكون ظرفاً متعلقاً بفعل حذف فسدّ مسدّه، وكلام المصنف رحمه الله كالصريح فيه، وعلى كل حال فهو كناية عن معنى انتظروا والمراد من أمرهم بالانتظار الوعيد، والتهديد، واعترض على الأوّل بأنه لو كان اسم فعل لألزموا كان متعدياً مثله وليس بمتعد، ولذا قدره النحاة بأثبت، وأجيب بأنه مسبوق به وهو تفسير معنى لا إعراب، وقيل الزم يكون لازماً ومتعدّياً كما في الصحاح فألزم هنا لازم لا متعد فلا يرد ما ذكر، وقيل إنّ مرادهم إنه ظرف أقيم مقام عامله فهو معرب لا اسم فعل مبنيّ على الفتح كما هو قول أبي عليّ الفارسيّ، وهذا كله تكلف وغفلة لما في شرح التسهيل أنه بمعنى أثبت فيكون لازماً، وذكر الكوفيون أنه يكون متعدياً وسمعوا من العرب مكانك زيداً أي انتظره وقال الدماميني رحمه الله في شرح التسهيل لا أدري ما الداعي إلى جعل هذا الظرف اسم فاعل إمّا لازماً وإمّا متعدّياً وهلا جعلوه ظرفاً على بابه ولم يخرجوه عن أصله أي أثبت مكانك أو انتظر مكانك وإنما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك الاسم، وذلك الفعل نحو صه وعليك وإليك، وأمّا إذا أمكن فلا كوراءك وأمامك وفيه بحث. قوله: (**تأكيد للضمير المنتقل إليه من عامله**) أي المنتقل إلى الظرف، وهذا ظاهر في أنه باق على ظرفيته وإن احتمل الثاني أيضاً بأن يكون بياناً لأصله قبل النقل وجعل أنتم مبتدأ خبره محذوف أي مهانون أو مخزيون خلاف الظاهر مع ما فيه من تفكيك النظم ولأنه يأباه قراءة وشركاءكم بالنصب لأنه يصير مثل كل رجل وضيعته ومثله لا يصح فيه لعدم تقدم ما يكون عاملاً فيه. قوله: (**ففرقنا بينهم الخ**) زيل بمعنى فرق، وليس المراد التفريق الجسماني لأنه لا يناسب ما بعده، ولذا عطف عليه قوله، وقطعنا الوصل للتفسير، وفيه إشارة إلى أنّ بين منصوب على الظرفية لا مفعول به كما توهم، والوصل جمع وصلة، وهي الإيصال المعنوي الذي كان بينهم في الدنيا وزيل فرق وميز قيل وزنه فعل وهو يائيّ لقولهم في مفاعلته زايل قال:

لعمري لموت لا عقوبة بعده ... لذي البثّ أشفى من هوى لا يزايل

أي لا يفارق وأما زاول فبمعنى حاول، وقيل إنه واويّ ووزنه فيعل كبيطر ولولاه لقيل زول إذ لا داعي للقلب فيه والقول الأوّل أصح لأنّ مصدره التزييل لا الزيولة مع أنّ فعل أكثر

كانت بينهم ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ مجاز عن براءة ما عبدوه من عبادتهم فإنهم إنما عبدوا في الحقيقة أهواءهم، لأنها الآمرة بالاشراك لا ما أشركوا به وقيل ينطق الله الأصنام فتشافههم بذلك مكان الشفاعة التي يتوقعون منها، وقيل: المراد بالشركاء الملائكة والمسيح وقيل: الشياطين ﴿فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ فإنه العالم بكنه الحال ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ إن هي المخففة من المثقلة واللام هي الفارقة ﴿هُنَالِكَ﴾ في ذلك المقام ﴿تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ تختبر ما قدّمت من عمل فتعاين نفعه وضرّه، وقرأ حمزة والكسائيّ تتلو من التلاوة أي تقرأ ذكر ما قدّمت، أو من التلوّ أي تتبع عملها، فيقودها إلى الجنة أو إلى النار، وقرىء نبلو بالنون ونصب كل وإبدال ما منه والمعنى نختبرها أي نفعل بها فعل المختبر لحالها المتعرّف لسعادتها وشقاوتها بتعرف ما أسلفت من أعمالها ويجوز أن يراد به نصيب بالبلاء أي بالعذاب كل نفس عاصية بسبب ما أسلفت من الشرّ، فتكون ما منصوبة بنزع الخافض ﴿وَرُدُّوٓا إِلَى ٱللَّهِ﴾ إلى جزائه إياهم بما أسلفوا ﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ ربهم

من فيعل وبدليل زايل وقد قرئ به. قوله: **(مجاز عن براءة ما عبدوه من عبادتهم)** قيل إنّ المراد بالشركاء على هذا الأوثان وهي لا تنطق فلذا جعل مجازاً وفيه إنها جمادات لا تتبرأ أيضاً إلا أن يكون هذا على تقدير أن يخلق الله فيها إدراكاً ونطقاً وهو لا يناسب قوله بعده وقيل لأنّ الظاهر ترك الواو لا جعله قولاً آخر فالظاهر أنه عامّ لما عبدوه شامل لمن له عقل ونطق وحمله على التبري، وأنه بمعنى ما أمرناكم وما حملناكم على ذلك لأنهم عبدوهم في الواقع فكيف يصح نفيه وجعله الإهواء آمرة مجاز عن معنى داعية له، وقوله فتشافههم بذلك أي تكلمهم، وفي نسخة تشاقهم بالقاف بدل الفاء أي تخاصمهم، وفيه إشارة إلى أنّ الحال على عكس ما ظنوا. قوله: **(وقيل الشياطين)** قيل عليه، وعلى ما قبله أنّ الأوّل لا يناسب قوله مكانكم أنتم وشركاؤكم، وهذا لا يصح مع قوله فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم إن كنا عن عبادتكم لغافلين ولذا مرضه المصنف رحمه الله إشارة إلى أنّ عهدته على قائله، وقد أجيب عن الثاني بأنه يجوز أن يكون كذباً منهم بناء على جواز وقوعه يوم القيامة، وقد مرّ تفصيله.

قوله: **(واللام هي الفارقة)** أي بين النافية والمخففة، وقوله في ذلك المقام أي مقام الحشر، وهو المقام الدحض والمكان الدهش وهو بيان لأنه باق على أصله وهو الظرفية لا أنه ظرف زمان على سبيل الاستعارة، وإن وقع كذلك في مواضع لأنّ بقاءه على أصله أولى. قوله: **(تختبر ما قدّمت من عمل الخ)** فالابتلاء على هذا مجاز بإطلاق السبب وإرادة المسبب وهو الانكشاف والظهور وإليه أشار بقوله فتعاين نفعه وضرّه، وعلى القراءة بالتاء من التلاوة بمعنى القراءة، وهو إمّا كناية عن ظهوره أيضاً أو قراءة صحف الأعمال أو من التلو لأنه يتجسم ويظهر لها فتتبعه أو هو تمثيل، وقرأ عاصم رحمه الله في رواية عنه نبلو بالنون، والباء الموحدة، وفاعله ضميره تعالى وكل مفعوله فإن كان بمعنى نختبر فهو استعارة تمثيلية كما أشار

ومتولي أمرهم على الحقيقة لا ما اتخذوه مولى، وقرىء الحق بالنصب على المدح أو المصدر المؤكد ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾ وضاع عنهم ﴿مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ من أنّ آلهتهم تشفع لهم، أو ما كانوا يدّعون أنها آلهة ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ أي منهما جميعاً فإنّ الأرزاق تحصل بأسباب سماوية، وموادّ أرضية، أو من كل واحد منهما توسعة عليكم، وقيل: من لبيان من على حذف المضاف أي من أهل السماء والأرض ﴿أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ أم من يستطيع خلقهما، وتسويتها أو من يحفظهما من الآفات مع كثرتها، وسرعة انفعالهما من أدنى شيء ﴿وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ومن يحيي ويميت، أو من ينشىء الحيوان من النطفة والنطفة منه ﴿وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ ومن يلي تدبير

إليه أي نعاملها معاملة المختبر، وما أسلفت بدل من كل بدل اشتمال أو منصوب بنزع الخافض، وحذف الباء السببية أي بما أسلفت، وكذا إن كان نبلو من البلا فالمعنى نعذبها بما أسلفت، وما موصولة أو مصدرية وقوله نختبرها إشارة إلى أنّ المبدل منه ليس مطروحاً بالكلية، وقوله وإبدال معطوف على نصب لا على المقروء وليست الواو واو مع كما توهم، وقوله إلى جزائه يشير إلى أنّ الردّ معنويّ وإن أريد موضع جزائه فهو حسيّ، وقال الإمام ردّوا إلى الله جعلوا ملجئين إلى الإقرار بألوهيته. قوله: **(ربهم ومتولي أمرهم الخ)** في شرح الكشاف المولى مشترك بين معنى السيد والمالك ومعنى متولي الأمور فإن كان بمعنى الأوّل ناسب تفسير الحق بالصادق في ربوبيته لأنه تعريض للمشركين بدليل عطف قوله **﴿وضلّ عنهم ما كانوا يفترون﴾**، وإن كان الثاني فالحق بمعنى العدل لأنه المناسب لمتولي الأمور، والمصنف رحمه الله جمع بينهما، وفسر الحق بالمتحقق الصادق الحقية، وقوله على المدح، والمراد به الله تعالى لأنه من أسمائه وعلى الثاني هو ما يقابل الباطل وضمن ضاع معنى غاب فلذا عداه بعن. قوله: **(فإنّ الأرزاق تحصل بأسباب سماوية الخ)** الأسباب السماوية المطر، وحرارة الشمس المنضجة وغير ذلك، والموادّ الأرضية ظاهرة إشارة إلى أنّ الأوّل بمنزلة الفاعل، والثاني بمنزلة القابل، وقوله أو من كل واحد منهما أي بالاستقلال كالأمطار أو العيون والمن والأغذية الأرضية، وقوله توسعة عليكم تعليل للمعنى الثاني وفيه مخالفة للكشاف. قوله: **(وقيل من لبيان من)** هي على الأوّل لابتداء الغاية، وعلى هذا لا بدّ من تقدير مضاف، وجوّز فيها التبعيض حينئذ، والمراد غير الله لأنه لإنكار رازق سواه فلا يتوهم أنه غير مناسب لأنّ الله ليس من أهل السماء، والأرض لكنه لا يناسب قوله فسيقولون الله، ولذا مرضه المصنف رحمه الله فتأمل. قوله تعالى: **(﴿أمّن يملك السمع والأبصار﴾)** أم منقطعة بمعنى بل والإضراب انتقاليّ لا إبطاليّ، وقوله يستطيع حقيقة الملك معروفة ويلزمها الاستطاعة لأنّ المالك لشيء يستطيع التصرف فيه، والحفظ والحماية، ولذلك تجوّز به عن كل منهما، وقد فسر أيضاً بالتصرّف إذهاباً وإبقاء. قوله: **(ومن يحيي ويميت الخ)** فالإحياء، والإماتة إخراج أحد الضدّين

أمر العالم، وهو تعميم بعد تخصيص ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ إذ لا يقدرون من المكابرة، والعناد في ذلك لفرط وضوحه ﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أنفسكم عقابه باشراككم إياه ما لا يشاركه في شيء من ذلك ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾ أي المتولي لهذه الأمور المستحق للعبادة، هو ربكم الثابت ربوبيته، لأنه الذي أنشأكم وأحياكم، ورزقكم ودبر أموركم ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ استفهام إنكار أي ليس بعد الحق إلا الضلال، فمن تخطى الحق الذي هو عبادة الله تعالى وقع في الضلال ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ عن الحق إلى الضلال ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ أي كما حقت الربوبية لله أو أنّ الحق بعده الضلال، أو أنهم مصروفون عن الحق كذلك حقت كلمة الله وحكمه ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾ تمرّدوا في كفرهم، وخرجوا عن حدّ الاستصلاح ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بدل من الكلمة أو تعليل لحقيتها، والمراد بها العدة

من الآخر لمعنى يحصل منه فهو من قولهم الخارج كذا أي الحاصل، وعلى التفسير الآخر فالإخراج على ظاهره كإخراج الطائر من البيضة فتدبر، وقوله وهو تعميم بعد تخصيص إشارة إلى أنّ الكل منه، وإليه وأنه لا يمكنكم علم تفاصيله، وقوله إذ لا يقدرون من المكابرة الظاهر على المكابرة وهو كثير ما يتسمح في الصلات وقوله أنفسكم عقابه لا يخفى أنّ التقوي لا تتعدّى إلا إلى مفعول واحد. فالأولى إسقاط أنفسكم إلا أن يقال إنه إشارة إلى أنه افتعال من الوقاية فهو بتقدير مضاف بعد حذفه ارتفع المضاف إليه، وهو معنى قوله في الكشاف تقون أنفسكم. قوله: **(المتولي لهذه الأمور المستحق للعبادة هو ربكم الخ)** أي الإشارة إلى المتصف بالصفات السابقة أي من هذه قدرته، وفسر الحق بالثابت ربوبيته لأنّ الحقية والثبوت يعتبران باعتبار الوصف الذي تضمنه الموصوف به، والله صفة اسم الإشارة وربكم خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف وقوله لأنه الذي أنشأكم إشارة إلى أنّ الإشارة للمتصف بتلك الصفات فيفيد تعليل مضمون الخبر بها وقوله فأنى تصرفون أي كيف تعدلون عن عبادته وأنتم مقرّون بأنه هو الحق. قوله: **(استفهام إنكار الخ)** لأنّ ما استفهامية وذا اسم إشارة أو ماذا ركب، وجعل اسم استفهام كما قرّره النحاة والاستفهام الإنكاري لنفي الوجود أي لا يوجد بعد الحق شيء يتبع إلا الضلال فمن تخطى الحق، وهو عبادة الله وحده لا بدّ وأن يقع في الضلال وهو عبادة غيره على الانفراد أو الإشراك لأنّ عبادة الله مع الإشراك لا يعتدّ بها. قوله تعالى: **(﴿كذلك حقت كلمة ربك﴾)** الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف، والإشارة قيل للمصدر المفهوم من تصرفون أي مثل صرفهم عن الحق بعد الإقرار به، وقيل إلى الحقّ إمّا السابق أو المذكور بعده، وقوله كما حقت الربوبية لله إشارة إلى أنّ الإشارة إلى ما تضمنه قوله فماذا بعد الحق إلا الضلال أي مثل تحقق ذلك تحقق حكمه أو الإشارة إلى مصدر تصرفون كما مرّ، وكلمة الله بمعنى حكمه وقضائه، وذكر في الكشاف وجهين في المشبه به، وفسر الكلمة بالعلم، والحكم والعدة العذاب وترك المصنف رحمه الله تفسيره بالعلم فالوجوه ستة، وأنهم لا يؤمنون إمّا بدل إن فسرت الكلمة بالحكم، وهو بدل كل من كل أو اشتمال بناء على أنّ الحكم المعنى

بالعذاب ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ جعل الإعادة كالإبداء في الالزام بها لظهور برهانها، وإن لم يساعدوا عليها، ولذلك أمر الرسول ﷺ أن ينوب عنهم في الجواب فقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ لأنّ لجاجهم لا يدعهم أن يعترفوا بها ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ تصرفون عن قصد السبيل ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ بنصب الحجج

المصدري أو المحكوم به أو تعليل إن فسرت بالعدة بالعذاب، واللام حينئذ مقدّرة قبله أي لأنهم لا يؤمنون، وفسر الفسق بالتمرد والخروج عن حدّ الاستصلاح لأنه المناسب لكونهم مختوماً على قلوبهم محكوماً عليهم بعدم الإيمان. قوله: **(والمراد بها العدة بالعذاب)** أي على التعليل المراد بالكلمة ذلك كقوله: **﴿أفمن حقت عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار﴾** [سورة الزمر، الآية: ١٩] قيل وفي هذا الوجه شيء وهو أنّ الذين فسقوا مظهر وضع موضع ضمير المخاطبين للإشعار بالعلية، والفسق هنا فسر بالتمرد في الكفر فصار محصل الكلام إنّ كلمة العذاب حقت عليهم لتمردهم في كفرهم ولأنهم لا يؤمنون وهو تكرار لا طائل تحته، وأجيب بأنه تصريح بما علم ضمناً من الذين فسقوا، ودلالة على شرف الإيمان بأنّ عذاب المتمرّدين في الكفر بسبب انتفاء الإيمان، ومنهم من أجاب بأنّ الذين فسقوا دلّ على كفرهم فيما مضى، ولا يؤمنون على إصرارهم على الكفر فالتعليل الأوّل للعدة بالعذاب، والثاني تعليل لوعدهم به فلا تكرار، ويؤخذ من كلام المصنف رحمه الله أنّ تمردهم في الكفر عبارة عن خروجهم عن حدّ الإصلاح الذي أوجب لهم الوعيد، وخروجهم عن حدّه لأنهم مصرّون على الكفر مطبوع على قلوبهم فالتمرّد والخروج عن الحدّ مأخوذ من نفي الإيمان في المستقبل فتدبر. قوله: **(جعل الإعادة كالإبداء في الإلزام بها الخ)** دفع لسؤال، وهو إنّ مثل هذا الاحتجاج إنما يتأتى على من اعترف بأنّ من خواص الإلهية إبداءه ثم إعادته ليلزم من نفيه عن الشركاء نفي الإلهية عنها وهم غير مقرّين بذلك فأجاب بأنه أمر مسلم عند العقلاء للأدلة القائمة عليه عقلاً، وسمعاً ومنكره مكابر معاند لا التفات إليه. قوله: **(ولذلك أمر الرسول ﷺ الخ)** أي ولعدم مساعدتهم أمر الرسول ﷺ بالجواب عنهم، وقيل عليه إنه جعله جواباً عن ذلك السؤال، وليس كذلك لأنّ السؤال عن الشركاء وهذا الكلام في الله بل هو استدلال على الهيته تعالى، وأنه الذي يستحق العبادة بأنه المبدئ المعيد بعد الاستدلال على نفي الهبة الشركاء نعم إن حمل التركيب على الحصر كان الجواب والاستدلال صحيحاً يعني إن اعتبر إفادته الحصر كما قرّر في الله يبسط الرزق فيصير الله يبدأ، ويعيد لا غيره من الشركاء فينتظم الجواب، وهذا في غاية الظهور لدلالة الفحوى عليه لأنك إذا قلت من يهب الألوف زيد أم عمرو فقيل زيد يهب الألوف أفاد الحصر بلا شبهة، وهذا أمر آخر لا يلزم فيه ملاحظة التقديم والتأخير كما قيل لأنّ قوله هل من شركائكم من يبدؤ الخلق الخ. ومعناه هل المبدئ المعيد الله أم الشركاء ألا ترى إلى قوله: **﴿قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق قل الله يهدي﴾** [سورة يونس، الآية: ٣٥] الخ فتدبره، وقوله: لأنّ لجاجهم أي عنادهم وضمير بها للإعادة والقصد استقامة الطريق فلذا

وارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام، والتوفيق للنظر والتدبر، وهدى كما يعدى بإلى لتضمنه معنى الانتهاء يعدّى باللام للدلالة على أنّ المنتهي غاية الهداية، وأنها لم تتوجه نحوه على سبيل الاتفاق، ولذلك عدى بها ما أسنده إلى الله ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ أم الذي لا يهتدي إلا أن يهدي من قولهم هدى بنفسه إذا اهتدى، أو لا يهدي غيره إلا أن يهد به الله، وهذا حال أشراف شركائهم كالملائكة، والمسيح وعزير، وقرأ ابن كثير وورش عن نافع وابن عامر يهدّي بفتح الهاء

قيل إنّ قصد السبيل تجريد. قوله: **(بنصب الحجج وإرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام الخ)** لما كان قوله قل الله يهدي دالاً على اختصاص الهداية به كما مرّ مع وجودها في بعض شركائهم كعيسى عليه الصلاة والسلام، فسرها بما يختص به تعالى فإنّ ما ذكر من خواص الألوهية اللازم من نفيها نفيها فتأمل. قوله: **(وهدى كما يعدّى بإلى الخ)** يعني أنّ هدى يتعدّى إلى اثنين ثانيهما بواسطة، وهي إلى أو اللام، وأمّا تعدّيه لهما بنفسه فقيل إنه لغة كاستعماله قاصراً بمعنى أهتدي فيكون فيه أربع لغات، وقيل إنه على الحذف والإيصال على الصحيح ومفعوله الأوّل محذوف هنا في المواضع الثلاثة، والتقدير هل من شركائكم من يهدي غيره قل الله يهدي من يشاء أفمن يهدي غيره، وقد تعدّى للثاني بالحرفين هنا لما سيأتي، وقول الزمخشري إنّ هدى الأوّل قاصر بمعنى اهتدى لا يناسب مقابلته بقوله يهدي للحق مع أنّ المبرد قال هدى بمعنى اهتدى لا يعرف وإن لم يسلموه له. قوله: **(للدلالة على أنّ المنتهى غاية الهداية)** يعني أنه جمع بين صلتيه تفنناً وإشارة إلى معنى الانتهاء فإنه ينتهي إليه، وباللام إلى أنه علة غائية له، وأنّ ما هداه إليه ليس على سبيل الاتفاق بل على قصده من الفعل، وجعله ثمرة له، وقيل اللام للاختصاص وقوله وأنها أي الهداية وما وقع في بعض النسخ، وإنما بأداة الحصر من تحريف النساخ، وقوله ولذلك عدى بها أي باللام في قوله قل الله يهدي للحق، وأمّا قوله أفمن يهدي إلى الحق فالمقصود به التعميم وإن كان في الواقع هو الله. قوله: **(أم الذي لا يهتدي)** بني أوّل كلامه على قراءة يهدي بوزن يرمي، وهي قراءة حمزة والكسائيّ وسيذكر بقية القراآت كما ستراه وذكر لها معنيين أحدهما أن يكون هدى لازماً بمعنى اهتدى كما قاله الفراء، وقد تقدّم قول المبرد أنه لا يعرف لكنهم قالوا الصحيح ما قاله الفراء وعليه اعتمد المصنف رحمه الله وكفى به سنداً، والمعنى أم من يهدي إلى الحق أحق بالاتباع أم الذي لا يهدي بنفسه إلا أن يهتدي اهتداء حصل له من هداية غيره، وهو الله بخلقه الهداية، وهذا هو المعنى الأوّل وحاصله نفي تسوية من يهدي غيره بمن لا يهتدي في نفسه إلا إذا طلب الهداية وحصلها من غيره فيهدي لازم بمعنى يهتدي والمعنى الثاني أن يكون متعدّياً فيهما، والمعنى أم من لا يهدي غيره إلا أن يهديه الله فضمير يهديه إن رجع لمن فالمعنى لا يهدي ذلك الهادي غيره إلا إن هدى الله الهادي لهدايته أو في نفسه، وإن رجع لغير فالمعنى لا يهدي إلا إذا قدّر وأراد الله هداية ذلك الغير. قوله: **(وهذا حال أشراف شركائهم كالملائكة والمسيح)** الإشارة إمّا

وتشديد الدال ويعقوب وحفص بالكسر والتشديد، والأصل يهتدي فأدغم وفتحت الهاء بحركة التاء أو كسرت لالتقاء الساكنين، وروى أبو بكر يهدي باتباع الياء الهاء، وقرأ أبو عمرو بالادغام المجرّد، ولم يبال بالتقاء الساكنين، لأنّ المدغم في حكم المتحرك، وعن نافع برواية قالون مثله وقرىء إلا أن يهدي للمبالغة ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بما يقتضي صريح العقل بطلانه ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ﴾ فيما يعتقدون ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾ مستنداً إلى خيالات فارغة

إلى الانتفاء في الوجهين، وهو الظاهر لأنّ الاهتداء، وهداية الغير مختص بذوي العلم أو إلى الثاني لأنّ هداية الغير لا تتصوّر في الأوثان أصلاً بخلاف الاهتداء من الغير، وفيه نظر لأنّ الاهتداء قبول الهداية، ولا يتصوّر في الأوثان فإن كان على زعمهم، وادّعائهم فهو جار فيهما فتأمّل ثم إنّ المعرب أفاد هنا أنّ الآية واردة على الأفصح، وهو الفصل بين أم وما عطف عليه بالخبر فإنّ قولك أزيد قائم أم عمرو وقوله تعالى: **﴿أذلك خير أم جنة الخلد﴾** [سورة الفرقان، الآية: ١٥] أفصح من قولك أزيد أم عمرو قائم كقوله تعالى: **﴿أقريب أم بعيد ما توعدون﴾**، وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى. قوله: **(بفتح الهاء وتشديد الدال)** مع فتح الياء أيضاً وأصلها يهتدي فنقلت فتحة التاء إلى الهاء، ثم قلبت دالاً لقرب مخرجهما وأدغمت فيها وقرأها أبو عمرو، وقالون عن نافع كذلك لكنه اختلس فتحة الهاء ولم يكملها تنبيهاً على أنّ الحركة فيها عارضة ليست أصلية. قوله: **(ويعقوب وحفص بالكسر والتشديد)** أي بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال لأنه لم ينقل الحركة فالتقى ساكنان فكسر أوّلهما للتخلص من التقاء الساكنين. قوله: **(وروى أبو بكر)** أي شعبة يهدّي باتباع الياء الهاء أي بكسرهما مع تشديد الدال، وكان سيبويه رحمه الله يرى جواز كسر حروف المضارعة لغة إلا الياء فلا يجوّز ذلك فيها لثقل الكسرة عليها، وهذه القراءة حجة عليه. قوله: **(وقرأ أبو عمرو بالإدغام المجرّد)** عن نقل الحركة إلى ما قبلها أو تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين وهذه رواية عنه، وروي عنه أيضاً اختلاس الكسرة، والقراءة الأولى استشكلها جماعة من حيث الجمع بين الساكنين فلذا قال المبرد: من رام هذا لا بد أن يحرك حركة خفيفة قال النحاس إذ بدونه لا يمكن النطق بها، وأنكره المعرب كما أشار إليه بأنه رواية التيسير، وأنه قرئ به في يخصمون، ويخطف أبصارهم، وقوله وقرئ إلا أن يهدّي أي مجهولاً مشدّداً من التفعيل للمبالغة أي دلالة على المبالغة في الهداية، واعلم أنّ من أرباب الحواشي من اعترض على قول المصنف رحمه الله وقرأ أبو عمرو بالإدغام الخ بأنّ مقتضاه أنّ أبا عمرو، ونافعاً قرآ بإسكان الهاء مع الإدغام، وهذا لم يقرأ به أحد ومن ذكر إنما قرؤوا بالاختلاس، وكأنه جعل الاختلاس سكوناً وهو بعيد إلى آخر ما فصله وهذا من قصور الاطلاع فإن ما ذكر ثابت من بعض الطرق كما فصله في لطائف الإشارات، وكذا ابن الجزري في الطيبة وهذا الاستثناء قيل إنه منقطع، وقيل إنه متصل. قوله: **(فما لكم كيف تحكمون بما يقتضي صريح العقل بطلانه)** ما لكم مبتدأ وخبر والاستفهام للإنكار والتعجب أي أيّ شيء لكم في اتخاذ هؤلاء العاجزين عن هداية أنفسهم

وأقيسة فاسدة كقياس الغائب على الشاهد والخالق على المخلوق بأدنى مشاركة موهومة، والمراد بالأكثر الجميع، أو من ينتمي منهم إلى تمييز ونظر، ولا يرضى بالتقليد الصرف ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ من العلم والاعتقاد الحق ﴿شَيْـًٔا﴾ من الإغناء ويجوز أن يكون مفعولاً به، ومن الحق حالاً منه، وفيه دليل على أنّ تحصيل العلم في الأصول واجب، والاكتفاء بالتقليد والظنّ غير جائز ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ وعيد على أتباعهم للظن، وإعراضهم عن البرهان ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ افتراء من الخلق ﴿وَلَٰكِن

فضلاً عن هداية غيرهم، وقد قال بعض النحاة إنّ مثله لا يتم بدون حال بعده نحو فما لهم عن التذكرة معرضين، وهنا لا حال بعده لأنّ الجملة استفهامية لا تقع حالاً فهي استفهام آخر أي كيف تحكمون بالباطل الذي يأباه العقل من اتخاذ الشركاء لله، ولذا ذكر فيه عجب بعد عجب. قوله: **(مستنداً إلى خيالات فارغة)** أي لا وجه لها، ولا فائدة فيها وأقيستهم الفاسدة كقياس الغائب على الشاهد أي الحاضر المحسوس كقياس أحوال الخالق على أحوال المخلوق، وهذا القياس باطل كما برهن عليه في أوائل شرح المواقف، وتنكير ظناً للنوعية كما أشار إليه. قوله: **(والمراد بالأكثر الجميع الخ)** يعني أنّ الأكثر يستعمل بمعنى الجميع كما يرد القليل بمعنى العدم قال المرزوقي في قوله:

قليل التشكي في المصيبات حافظ من اليوم أعقاب الأحاديث في غد

نفي أنواع التشكي كلها وعليه قوله تعالى: **﴿فقليلاً ما يؤمنون﴾** [سورة البقرة، الآية: ٨٨] وحمل النقيض على النقيض حسن وطريقة مسلوكة والمراد ما اتبعوه من العقائد أو إقرارهم بالله قال الزمخشريّ: وما يتبع أكثرهم في إقرارهم بالله إلا ظناً لأنه قول غير مستند إلى برهان عندهم أنّ الظنّ في معرفة الله لا يغني من الحق وهو العلم شيئاً، وقيل وما يتبع أكثرهم في قولهم للأصنام إنها آلهة، وإنها شفعاء عند الله إلا الظنّ، والمراد بالأكثر الجميع يعني أنّ المراد بأكثرهم على الأوّل أكثر الناس فهو على حقيقته، وعلى الثاني أكثر المشركين فالأكثر بمعنى الجميع كذا قرّره الشرّاح، وقيل ضمير أكثرهم للمشركين في الوجهين لأنهم الذين سبق ذكرهم فتأمل. قوله: **(من الإغناء ويجوز أن يكون مفعولاً به)** هو على الأوّل مفعول مطلق بمعنى إغناء مّا ومن الحق حال على هذا، وعلى غيره متعلق بيغني. قوله: **(وفيه دليل على أنّ تحصيل العلم في الأصول واجب)** يعني لما ذكر أنّ الظن لا غناء فيه، والمراد في الاعتقاديات دون العمليات لقيام الدليل على صحة التقليد والاكتفاء بالظنّ فيها كما تقرر في أصول الفقه، وهذا على القول بأنّ إيمان المقلد غير صحيح فإن قلت تفسيره السابق يدل على أنّ الظنّ الباطل ما استند إلى خيالات وأوهام فارغة لا مطلق الظنّ فكيف يدل على ما ذكر قلت المفسر هو الظنّ الأوّل، وأما الظن في قوله إنّ الظن الخ فمطلق الظن الشامل للصحيح والفاسد فكأنه قيل ما يتبع أكثرهم إلا ظناً فاسداً، والحال أن الظن مطلقاً غير نافع فكيف الظنّ الفاسد قوله وعيد الخ

تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ مطابقاً لما تقدّمه من الكتب الالٰهية المشهود على صدقها، ولا يكون كذباً كيف وهو لكونه معجزاً دونها عيار عليها شاهد على صحتها، ونصبه بأنه خبر لكان

لأنّ ما يفعلون فعلهم المعهود سابقاً، وعلمه عبارة عن مجازاته كما قرّرناه مراراً. قوله: **(افتراء من الخلق)** افتراء تفسير أي يفتري، ومن الخلق تفسير دون الله لأنه بمعنى غيره وغير الخالق الخلق وجعل أن يفتري بمعنى افتراء أي مفتري، وفيه بحث لم يتعرض له أحد من أرباب الحواشي وهو إنّ أن والفعل المؤوّل بالمصدر معرفة باتفاق النحاة فلا يخبر به عن النكرة **(قلت)** هذا مما توقفت فيه حتى رأيت ابن جني قال في الخاطريات: إنه يكون نكرة وأنّه عرضه على أبي عليّ رحمه الله فارتضاه ولذا جعله بعضهم بياناً لحاصل المعنى إذ معنى ما كان ما صح واللام فيه مقدّرة، وأصله ما كان هذا القرآن لأن يفتري كقوله: ﴿**وما كان المؤمنون لينفروا كافة**﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢٢] وأن يفتري خبر كان، ومن دون الله خبر ثان بيان للأوّل أي صادراً من غير الله كما زعموا أنه افتراه، وهذا الإعراب ذهب إليه بعض المعربين ولم يرتضه في الدرّ المصون لكن بلاغة المعنى تقتضيه، والخلاف مبني على أنّ لام الجحود تعاقب أن المصدرية فإذا أتى باللام حذفت أن وإذا أتى بأن حذفت اللام، وقال أبو حيان أيضاً الصحيح خلافه فما قيل في ردّه إنه ليس على حذف اللام لتأكيد النفي بل أن يفتري في معنى مصدر بمعنى المفعول كما أشار إليه بقوله، وكان محالاً أن يكون مثله في علوّ أمره، وإعجازه مفتري لكن ما ذكر من قوله ما صح، وما استقام وكان محالاً ربما يشعر بأنه على حذف اللام، إذ مجرّد توسيط كان لا يفيد ذلك، والتعبير بالمصدر لا تعلق له بتأكيد لا ربما يشعر بأنه على حذف اللام، إذ مجرّد توسيط كان لا يفيد ذلك، والتعبير بالمصدر لا تعلق له بتأكيد معنى النفي انتهى غفلة عن مراده مع أنه رجع إلى ما قاله آخراً فلا وجه له، ثم إن نفي كان قد يستعمل لنفي الصحة، وبمعنى لا ينبغي، وأصله ما وجد، وهي كان التامّة فيجوز أن يكون المعنى ما كان لهذا القرآن افتراء أي ما صح أن ينسب إليه، وما أشار إليه أوّلاً ذهب إليه ابن هشام رحمه الله في أواخر المغني، وقال شارحه أنه لا حاجة إليه لجواز أن يكون كان تامّة، وأن يفتري بدل اشتمال من القرآن، وقيل عليه أنه لا يحسن قطعاً لأنّ قولك، وما وجد القرآن يوهم من أوّل الأمر نفي وجوده، ولا بدّ من الملابسة بين المبدل، والمبدل منه في بدل الاشتمال فيلزم أن يبتني الكلام على الملابسة بين القرآن العظيم، والافتراء وفي التزام كلّ من الأمرين ترك أدب لا يلتزمه المنصف فالوجه ما ذكره ابن هشام وليس بسديد ابتداء لأنه ليس معنى الملابسة أن يعرف بالاتصاف به كما توهم وما ذكره من الإيهام لا عبرة به مع الدافع القوي له وهو قوله بعده ولكن تصديق الخ وما ارتضاه من كلام ابن هشام ليس كما زعم لا لما ذكره الشارح بل لما أشرنا إليه فتدبر. قوله: **(مطابقاً لما تقدّمه من الكتب الإلهية الخ)** أي معنى تصديقه لها مطابقته إياها وهي مسلمة الصدق عند أهل الكتاب فيكون هذا كذلك هذا مراد المصنف رحمه الله، وأورد عليه أنّ اللازم منه صدق ما طابقه منها لا كونه كلام الله وغير

مقدّر أو علة لفعل محذوف تقديره، ولكن أنزله الله تصديق الذي، وقرىء بالرفع على تقدير، ولكن هو تصديق ﴿وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وتفصيل ما حقق، وأثبت من العقائد والشرائع ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ منتفياً عنه الريب، وهو خبر ثالث داخل في حكم الاستدراك، ويجوز أن يكون حالاً من الكتاب، فإنه مفعول في المعنى وأن يكون استئنافاً ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ خبر

مفتري، ولا يلزم صدقه عند غير أهل الكتاب أيضاً واعتبار إعجازه إنما يدلّ على صدق ما وافقه منها دون ما عداه فلا بدّ من ضم مقدّمة أخرى، وهي أنه ظهر عن يد أمّيّ لم يمارس الكتب ولا أهلها، ولم يسافر إلى غير وطنه حتى يتوهم تعلمه من غيره أو يحمل تصديقه لها على إخباره بنزولها من عند الله كانا أنزلنا التوراة فإنه يدلّ بعد إعجازه على أنها من عند الله ولا يحمل على مطابقته لها في المعنى لما مرّ ثم إنه تراءى من كلامه أنه جعل التصديق أوّلاً بمعنى المطابقة وثانياً بمعنى الدلالة على الصدق وأسلوب تحريره لا يخلو عن خلل، وقيل المراد بتصديقه إياها أنّ بعثته مصدّقة للإخبار بها في تلك الكتب إلى هنا ما قاله، ولا يخفى أنّ الصدق مطابقة الواقع والتصديق بيان أنه صدق، وهو إما مضاف لفاعله أو مفعوله والظاهر الأوّل لأنه المناسب لردّ دعوى افترائه بأنها بينت وأظهرت صدقه لا هو أظهر صدقها كما يلوح إليه قوله المشهود على صدقها وتصديقها له بأنّ ما فيه من أمر البعث، والعقائد الحقة مطابق لما فيها، وهي مسلمة عند أهل الكتاب وما عداهم إن اعترف فبها وإلا فلا عبرة به، ثم إنه ترقى عن هذا إلى أنه إذا تطابق مدلولهما، ولزم من صدق أحدهما صدق الآخر، ومن صدق بعضه صدق كله إذ لا قائل بالتفريق بينهما لزم أن يكون هو المصدّق لا هي لأنه معجز فيكون مثبتاً لنفسه، ولغيره، ولذا سمي القرآن نوراً لأنه الظاهر بنفسه المظهر لغيره فلا خفاء في كلامه ولا خفاء في اتساق نظامه لمن تدبر فإن جعل مضافاً للمفعول يكون مبالغة في نفي الافتراء عنه لأنّ ما يثبت به صدق غيره فهو أولى بالصدق، وإنما كان مصدّقاً لها لأنه دالّ على نزولها من عند الله كقوله إنا أنزلنا التوراة، ولاشتماله على قصص الأوّلين الموافقة لما في التوراة، والإنجيل، وهو معجز دونها فهو الصالح لأن يكون حجة وبرهاناً لغيره لا بالعكس، وقوله عيار عليها أي شاهد مبين لأنّ العيار ما يقاس به غيره ويسوّي وعيار الدراهم والدنانير ما فيها من الفضة، والذهب الخالصين. قوله: **(ونصبه بأنه خبر لكان مقدر)** في إعرابه على قراءة النصب وجوه أمّا العطف على خبر كان أو خبر لكان مقدّرة أو مفعول لأجله لفعل مقدّر أي أنزل لتصديقها وجعل العلة ذلك هنا، وإن أنزل لأمور أخر، لأنه المناسب لمقام رد دعوى افترائه مع أنّ العلة ليس ذلك بل هو مع بيان الشرائع والعقائد ومنها إثبات نبوّته وهو الداعي لنزوله أو هو مصدر فعل مقدر أي يصدّق، وقرئ برفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وهي قراءة عيسى بن عمرو الثقفيّ ومعنى لا ريب مر تحقيقه في سورة البقرة.

قوله: **(وهو خبر ثالث داخل في حكم الاستدراك الخ)** أي لكان المقدرة بعد لكن أو المبتدأ المقدّر والأوّل تصديق والثاني تفصيل وهذا هو الثالث وفصل لأنه جملة مؤكدة لما قبلها

آخر تقديره كائناً من ربّ العالمين أو متعلق بتصديق، أو بتفصيل ولا ريب فيه اعتراض أو بالفعل المعلل بهما، ويجوز أن يكون حالاً من الكتاب، أو من الضمير في فيه ومساق الآية بعد المنع عن اتباع الظنّ لبيان ما يجب اتباعه، والبرهان عليه ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بل أيقولون ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾ محمد ﷺ، ومعنى الهمزة فيه الانكار ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ في البلاغة وحسن النظم وقوّة المعنى على وجه الافتراء، فإنكم مثلى في العربية والفصاحة، وأشدّ تمرّناً في النظم والعبارة ﴿وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم﴾ ومع ذلك، فاستعينوا بمن أمكنكم أن تستعينوا به ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ سوى الله تعالى فإنه وحده قادر على ذلك ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾

واكتفى ببيان الوجه الأوّل عن الثاني، وقوله ويجوز أن يكون حالاً لم يذكره الزمخشريّ وإن كان في كلامه إشارة إليه على ما قيل ومعنى كونه لا ريب فيه أنه لا ينبغي لعاقل أن يرتاب فيه لوضوح برهانه كما مرّ تحقيقه في البقرة فلا ينافي قوله: ﴿**وإن كنتم في ريب**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣] وقوله فإنه مفعول في المعنى بيان لوجه مجيء الحال من المضاف على ما عرف في النحو وأن يكون استئنافاً نحوياً لا محلّ له من الإعراب أو بيانياً جواباً للسؤال عن حال الكتاب والأوّل أظهر. قوله: (**خبر آخر تقديره كائناً الخ**) أي خبر لكان المقدرة أو المبتدأ كما مرّ وإذا كان متعلقاً بالتصديق أو التفصيل وفي الكشاف بتصديق وتفصيل فجملة لا ريب فيه معترضة لئلا يفصل الأجنبيّ بين الفعل ومتعلقه، وكذا إذا تعلق بالمعلل، ولذا قيل لو أخره عنه لكان أولى، وكذا على الحالية، والمعلل أنزله الله أي أنزله الله من رب العالمين أي من عنده فأقيم الظاهر مقام الضمير وقوله أو من الضمير في فيه أي المجرور لا المستتر وقوله ومساق الآية يعني قوله، وما كان هذا القرآن الخ والمنع من الظنّ من قوله، وما يتبع أكثرهم وما يجب اتباعه القرآن والشريعة المذكور في هذه الآية، والبرهان عليه كونه من عند الله ثابتاً ما فيه بتصديق الكتب السالفة. قوله: (**بل أيقولون افتراه محمد ﷺ ومعنى الهمزة فيه الإنكار**) يعني أم منقطعة مقدّرة ببل والهمزة عند سيبويه رحمه الله والجمهور وبل انتقالية والهمزة للإنكار وجوز الزمخشريّ أن تكون للتقرير لإلزام الحجة قال والمعنيان متقاربان، والمعنى على الإنكار ما كان ينبغي ذلك وضمير افترى للنبيّ ﷺ لأنه معلوم من السياق، وقيل إنها متصلة ومعاد لها مقدّر أي أتقرون به أم تقولون افتراه وقيل أم استفهامية بمعنى الهمزة، وقيل عاطفه بمعنى الواو والصحيح الأوّل. قوله: (**في البلاغة وحسن النظم**) أي الانتظام وارتباط بعضه ببعض، وقوة المعنى جزالته وما فيه من الحكم ونحو ذلك وقوله على وجه الافتراء لأنهم ادّعوا افتراءه فقال لهم إن كان افتراء فافتروا مثله، وليس المراد الاحتراز عن الإتيان به من جهة الوحي فإنه لا يتحدّى به وليس في الوسع، وقوله: فإنكم مثلي تعليل للتحدّي والطلب وفي العربية أي ذلك الجنس وأهل اللسان والتمرّن الاعتياد والعبارة بمعنى التعبير ويجوز أن يريد بالنظم الشعر وبالعبارة النثر أي لكم تمرّن في أنواعه مما لم يصدر مني ولم أتمرّن عليه مثلكم. قوله: (**ومع ذلك فاستعينوا بمن أمكنكم الخ**) ذلك إشارة إلى المذكور أي مع كونكم مثلي فيما ذكر والفاء

أنه اختلقه ﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾ بل سارعوا إلى التكذيب ﴿بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ بالقرآن أوّل ما سمعوه قبل أن يتدبروا آياته ويحيطوا بالعلم بشأنه، أو بما جهلوه، ولم يحيطوا به علماً من ذكر البعث والجزاء وسائر ما يخالف دينهم.

﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ ولم يقفوا بعد على تأويله، ولم تبلغ أذهانهم معانيه، أو ولم يأتهم بعد تأويل ما فيه من الأخبار بالغيوب، حتى يتبين لهم أنه صدق أم كذب، والمعنى إن القرآن معجز من جهة اللفظ والمعنى ثم إنهم فاجؤوا تكذيبه قبل أن يتدبروا نظمه

في قوله فاستعينوا إشارة إلى أن دعوتهم لأجله وأنّ دعوتهم كناية أو مجاز عن الاستعانة بهم وفاء فأتوا جواب شرط مقدّر دلّ عليه إن كنتم صادقين أي إن كان الأمر كما زعمتم، وقوله من دون الله يصح تعلقه بادعوا فمن ابتدائية وبقوله من استطعتم فهي بيانية كما أشار إليه في الكشاف، والثاني أولى لأنّ إطلاق ما استطعتم بحيث يعم الخالق والمخلوق ليس على ما ينبغي وقول المصنف رحمه الله سوى الله ظاهر، وجعله استثناء منقطعاً تكلف لا داعي له. قوله: **(بل سارعوا إلى التكذيب الخ)** المسارعة إلى التكذيب مأخوذة من قوله لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله فإنّ التصديق والتكذيب بالشيء ينبغي أن يكون بعد العلم به والإحاطة بكنهه ومعرفة مآله ومرجعه وإلا كان مسارعة إليه في غير أوانه، ولذا رأيت بخط بعض الفضلاء المتأخرين إن بل هذه ينبغي أن تسمى فصيحة لأنّ المعنى فما أجابوا أو ما قدروا بل كذبوا، وقرئ بسورة مثله بالإضافة فيكون كقوله فأتوا بسورة من مثله على الاحتمالين. قوله: **(بالقرآن أوّل ما سمعوه الخ)** بدل من قوله بما لم يحيطوا الخ أي المراد بما لم يحيطوا بعلمه القرآن قبل أن يتدبروه ويقفوا على شأنه وإعجازه، وقوله أو بما جهلوه عطف عليه أي المراد به ما كذبوه من القرآن المذكور فيه البعث ونحوه مما يخالف اعتقادهم الفاسد. قوله: **(ولم يقفوا بعد على تأويله الخ)** لما هذه نافية جازمة تختص بالمضارع كلم إلا أنها تفارقها من خمسة وجوه استمرار منفيها إلى الحال كقوله:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق

ومنفيّ لم يحتمل الاستمرار وعدمه ولا يقترن بأداة شرط ومنفيها يكون قريباً من الحال ومتوقع الثبوت ويجوز حذفه كثيراً على ما فصل في كتب العربية، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله بعد أي بعد ما مضى وإلى الآن فلم يفسرها بلم وحدها بل من ما ضمّ إليها مما يشير إلى معناها فمن قال وضع لم موضع لما مع ما عرف من الفرق بينهما غفل أو تغافل، وقوله ولم تبلغ أذهانهم معانيه أشار به إلى أنّ للتأويل معنيين أحدهما معاني الكلام الوضعية، والعقلية، وبيان ذلك يسمى تأويلاً، وهو نوع من التفسير، والثاني وقوع مدلوله، وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذكر بعضهم أنّ هذا هو حقيقة معناه اللغوي فإن كان تأويله معناه الأوّل فإتيانه معرفته، والوقوف عليه مجازاً باستعماله في لازم معناه، وإن كان تأويله وقوع مدلوله الذي أخبر

ويتفحصوا معناه، ومعنى التوقع في لما أنه قد ظهر لهم بالآخرة إعجازه لما كرّر عليهم التحدّي فرازوا قواهم في معارضته، فتضاءلت دونها، أو لما شاهدوا وقوع ما أخبر به طبقاً لاخباره مراراً، فلم يقلعوا عن التكذيب تمرّداً وعناداً ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾

بغيبه فإتيانه مجاز عن تبيينه وانكشافه، وقوله والمعنى أي معنى لما يأتهم تأويله على الوجهين وإعجاز المعنى إخباره عن المغيبات فإنّ البشر لا يقدر عليه، وهذا بيان لأنّ إعجازه لهم بكلا الأمرين. قوله: **(ومعنى التوقع الخ)** التوقع الانتظار، وأصل معناه طلب وقوع الفعل مع تكلف، واضطراب، وقد تقدّم أنّ لما تدلّ على أن نفيها متوقع منتظر، وهو أحد الفروق بينها وبين لم وقد ذكر له في الكشاف ثلاثة وجوه أحدها أنّ المراد بالتأويل بيان المعنى، وأنه متوقع منهم الوقوف عليه، وعلى الإعجاز يتكرّر التحدّي عليهم وامتحانهم به حتى يظهروا العجز ويقروا به، وهو معنى قول المصنف رحمه الله قد ظهر لهم بالآخرة الخ، والثاني أن الموصوفين بهذا كانوا شاكين فيه فلذا أتى بلما لأنّ زوال شكهم متوقع، ولم يذكره المصنف رحمه الله تعالى، وصاحب الكشاف، وإن ذكره أيضاً أشار إلى ضعفه، والثالث أنّ المراد بالتأويل ما يؤول إليه من وقوع ما فيه من المغيبات فإنه منتظر الوقوع لتيقننا بأنّ ما أخبر الله عنه سيقع وهو ما أشار إليه بقوله أو لما الخ، وقوله فرازوا بالراء المهملة والزاي المعجمة بمعنى جرّبوا وامتحنوا وتضاءلت بالمد بمعنى صغرت وضعفت، وقوله: لما كرر بكسر اللام التعليلة أو بفتحها بمعنى حين ظرف ظهر وكذا لما شاهدوا، والإقلاع الكف يقال أقلع عنه إذا كف. قوله: **(فلم يقلعوا عن التكذيب تمرداً وعناداً)** قليل عدم الإقلاع يستفاد من استمرار الذم لا من كلمة التوقع ففي كلامه تسامح، ومع ذلك ففيه أنّ النحاة صرّحوا بأنّ منفيّ لما مستمرّ النفي إلى الحال دون لم فإذا استمرّ نفيه إلى الآن لم يجز يأتي تأويله إلى حين الأخبار فلا يصح قوله، ومعنى التوقع الخ والظاهر أنّ الآية الأولى إنكار لتكذيبهم النظم، والثانية لتكذيبهم بما فيه من الأخبار قبل أن يحيطوا بعلمه، ويأتيهم تأويله إلى نزول الآية الكريمة انتهى. وقد سبق هذا القائل شرّاح الكشاف، وأشاروا إلى أنه مأخوذ من مجموع الكلام، والسياق مع ما فيه من التكلف قال النحرير والذي يلوح من كلامه أنه تعالى نبه أوّلاً على تكذيبهم بعد بيان المرجع، والمآل والعلم بحقيقة الحال بقوله: **﴿أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله﴾** فإنه يدل على أنهم لم يرجعوا عن تكذيبهم بل أصرّوا بغياً وحسداً وعناداً، ثم أضرب عن ذلك إلى الإخبار عنهم بما هو أشنع في نظر العقل من وجه وهو المسارعة إلى التكذيب قبل العلم وإتيان التأويل إذ فيه اتصاف برذيلة الجهل وقلة الإنصاف، وعدم التثبت وإن كان التكذيب بعد العلم أشنع من جهة أنّ الجاهل ربما يعذر لكن العناد في نظر العرب ليس كاستقباح الجهل والتقليد لمن هو دونهم أو مثلهم بل ربما استحسنوه حتى قيل:

فعاند من تطيق له عنادا

أنبياءهم ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فيه وعيد لهم بمثل ما عوقب به من قبلهم ﴿وَمِنْهُم﴾ ومن المكذبين ﴿مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ من يصدّق به في نفسه، ويعلم أنه حق ولكن يعاند، أو من سيؤمن به ويتوب عن كفره ﴿وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ في نفسه لفرط غباوته وقلة تدبره، أو فيما يستقبل بل يموت على الكفر ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ بالمعاندين أو المصرّين ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ﴾ وإن أصرّوا على تكذيبك بعد إلزام الحجة ﴿فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ فتبرّأ منهم فقد أعذرت والمعنى لي جزاء عملي، ولكم جزاء عملكم حقاً كان أو باطلاً ﴿أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ لا تؤاخذون بعملي، ولا أؤاخذ بعملكم ولما فيه من إيهام الاعراض عنهم، وتخلية سبيلهم قيل: إنه منسوخ بآية السيف ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ إذا قرأت القرآن وعلمت الشرائع، ولكن لا يقبلون

ولو سلم فضمه إلى تكذيب العناد أشنع لا محالة ففي الجملة قد ثبت أنهم كذبوا قبل العلم جهلاً وتقليداً وبعده حسداً فاستمرّ تكذيبهم في الحالين بدليل عدم انقطاع الذمّ عنهم انتهى ولا يخفى حاله وهذا من مشكلات هذا الكتاب والكشاف، ولقد أطال شراحه بما قلت إفادته وملت زيادته فتدبره. قوله: **(فيه وعيد لهم الخ)** هو يفهم من قوله كذلك وعاقبة الظالمين، وقوله من يصدّق به في نفسه يعني المضارع إمّا للحال والإيمان لغويّ بمعنى التصديق القلبي، ولا ينافيه تكذيب اللسان أو مستقبل والمراد الإيمان العرفي باللسان، والجنان قيل والمفسدون على الأوّل المعاندون، وعلى الثاني المصرون، وقيل بل المراد بهم على الأوّل المعاندون والمصرون، وعلى الثاني المصرون فقط فتأمّل قال الزجاج كيف في موضع نصب خبر كان وقد يتصرّف فيها فتوضع موضع المصدر وهو كيفية ويخلع عنها معنى الاستفهام بالكلية وهي هنا تحتمل ذلك، وكذا قول البخاريّ كيف كان بدء الوحي، وفي تفصيل، وكلام في الدرّ المصون فإن أردته فراجعه. قوله: **(وإن أصرّوا على تكذيبك الخ)** أوّله به لأنّ أصل التكذيب حاصل فلا يصح فيه الاستقبال الذي هو مقتضى الشرط وأيضاً جوابه، وهو قل لي عملي ولكم عملكم الذي هو عبارة عن التبري والتخلية إنما يناسب الإصرار على التكذيب، واليأس من إجابتهم، ولذا لم يحملوه على المضيّ، وأنّ المعنى إن كانوا قد كذبوا. قوله: **(فقد أعذرت الخ)** أي بالغت في العذر كما يقال أعذر من أنذر، وقوله حقاً كان أو باطلاً أي كل منهما ولذا لم يثنه، وقوله لا تؤاخذون أي تعاقبون ووقع في نسخة تؤخذون والأصح الأولى، وقوله ولما فيه متعلق بقيل قدم عليه وأشار بقوله قيل إلى ضعفه فإنّ مدلول الآية اختصاص كل واحد بأفعاله وثمراتها من الثواب، والعقاب ولم ترفعه آية السيف بل هو باق، وقوله ولما فيه من إيهام الإعراض فيه تسمح، وتقديره قيل إنّ المراد به مجاز الإعراض والتخلية، وهو منسوخ فلا وجه لما قيل إن كان الكلام نظراً إلى معناه الإيهامي فإن كان المعنى الإيهامي يقبل النسخ تمّ، وإلا فالنسخ ليس على معناه العرفيّ. قوله تعالى: **(﴿ومنهم من يستمعون﴾ الخ)** من مبتدأ خبره مقدم عليه، وأعاد ضمير الجمع لمن مراعاة لمعناها، وقد

كالأصمّ الذي لا يسمع أصلاً ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ تقدر على إسماعهم ﴿وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ ولو انضمّ إلى صممهم عدم تعقلهم، وفيه تنبيه على أنّ حقيقة استماع الكلام فهم المعنى المقصود منه، ولذلك لا توصف به البهائم، وهو لا يتأتى إلا باستعمال العقل السليم في تدبره، وعقولهم لما كانت مؤفة بمعارضة الوهم، ومشايعة الألف والتقليد تعذر افهامهم الحكم، والمعاني الدقيقة، فلم ينتفعوا بسرد الألفاظ عليهم غير ما ينتفع به البهائم من كلام الناعق ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ يعاينون دلائل نبوّتك ولكن لا يصدّقونك ﴿أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾ تقدر على هدايتهم ﴿وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ وإن انضمّ إلى عدم البصر عدم البصيرة، فإنّ المقصود من الأبصار هو الاعتبار والاستبصار، والعمدة في ذلك البصيرة، ولذلك يحدس الأعمى المستبصر، ويتفطن لما لا يدركه البصير الأحمق والآية كالتعليل للأمر بالتبرّي، والاعراض عنهم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ بسلب حواسهم

يراعى لفظها كقوله: ﴿**ومنهم من ينظر إليك**﴾ [سورة يونس، الآية: ٤٣] وقد يجمع بينهما مع تقديم كل منهما، وفيه تفصيل في النحو قد قدمنا طرفاً منه، والمعنى أنّ من المكذبين من يصغي إلى القرآن أو إلى كلامك، وتصل الألفاظ لآذانهم ولكن لا يقبلونها كالأصمّ لا يسمع شيئاً سيما إذا لم يعقل فإنه وإن وصل لصماخه لا يسمع لعدم تعقله المعنى المراد منه إذ المقصود من الاستماع فهم المعاني، وإن كانوا كالصمّ الذين لا يعقلون مع كونهم عقلاء لأنّ عقولهم مؤفة أي أصابتها آفة ومرض بمعارضة الوهم للعقل، ومتابعة الألف والتقليد فيتعذر عليهم فهم معاني القرآن والأحكام الدقيقة، وإدراك الحكم الأنيقة فلا يتوهم أنّ صدر الآية أثبت لهم الاستماع وعجزها نفاه عنهم والمقدّمة الاستدراكية مطوية مفهومة من المقام وبها يتم الانتظام وهي تنبيه على أنّ الغرض من استماع الحق قبوله، وقوله كالأصم إشارة إلى أنه تمثيل في معرض الاستدلال على ذلك الاستدراك لأنّ انتفاء الاستماع كناية عن انتفاء القبول، وتقديم المسند إليه في قوله أفأنت تسمع الصمّ عند السكاكيّ للتقوية، وجعله العلامة للتخصيص فتقديم الفاعل المعنويّ، وإيلاؤه همزة الإنكار دلالة على أنه ﷺ قصد إسماعهم، وهو منتف عنه أي أنت لا تقدر عليه بل الله هو القادر وسرد الألفاظ سوقها متتابعة من سرد الدرع، ونسجه والناعق الصائح الزاجر كالراعي. قوله: (**حقيقة استماع الكلام الخ**) قيل بل هو حقيقة السماع ألا ترى أنه تعالى أثبت لهم الاستماع ونفي السماع وفيه نظر والمعاني الدقيقة ما اشتمل عليه القرآن، وقوله أفأنت تهدي العمي تقدر الخ حمله على نفي القدرة لأنه الثابت لله تعالى والمراد بالهداية الموصلة لا مطلق الدلالة لأنه ثابت له ﷺ وقوله، وإن انضمّ الخ حمل النفي في قوله لا يبصرون على نفي البصيرة لمناسبة المقام وليكون تأسيساً. قوله: (**فإنّ المقصود من الأبصار هو الاعتبار والاستبصار**) جواب سؤال مقدّر، وهو أنه أثبت لهم النظر والأبصار باعتبار الواقع ونفاه ثانياً لعدم الغرض منه الذي جعله كالعدم لا يقال الأصل في كلمة لو الوصلية أن يكون الحكم على تقدير تحقق مدخولها ثابتاً كما أنه ثابت على تقدير عدمه إلا أنه على تقدير عدمه

وعقولهم ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بإفسادها، وتفويت منافعها عليهم وفيه دليل على أنّ للعبد كسباً، وأنه ليس بمسلوب الاختيار بالكلية كما زعمت المجبرة، ويجوز أن يكون وعيداً لهم بمعنى أنّ ما يحيق بهم يوم القيامة من العذاب عدل من الله لا يظلمهم به، ولكنهم ظلموا أنفسهم باقتراف أسبابه ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ يستقصرون مدّة لبثهم في الدنيا أو في القبور لهول ما يرون، والجملة التشبيهية في موقع الحال أي نحشرهم مشبهين بمن لم يلبث إلا ساعة، أو صفة ليوم والعائد محذوف تقديره

أولى، والأمر هنا بالعكس لأنا نقول اتصال الوصل بالإثبات جار على المعروف فإنّ تقديره تسمعهم ولو كانوا لا يعقلون يقتضي إسماعهم مع العقل بطريق الأولى والاستفهام إثبات بحسب الظاهر فإن نظر إلى الإنكار وأنه نفي بحسب المعنى اعتبر أنه داخل على المجموع بعد ارتباطه هكذا ينبغي تحقيق هذا المقام وقد قيل النفي منسحب على المعطوف عليه فقط لا عليهما حتى يرد الإشكال، ولا محصل له سوى تعقيد كلماته. قوله: (**بسلب حواسهم وعقولهم**) أي إن سلبها والظلم على ظاهره وفسره الزمخشريّ بينقصهم شيئاً فقيل ضمن معنى النقص فنصب مفعولين إن كان نقص كذلك كما في قوله: لا ينقصوكم شيئاً وبه صرّح الحلبي وقيل إنه تفسير لا تضمين فإنه متعد بمن كقوله: لا يظلم منه شيئاً فالناس منصوب بنزع الخافض وشيئاً مفعول به وقد صرّح الراغب بكونه معنى للظلم، ومنهم من أعرب شيئاً مفعولاً مطلقاً أي شيئاً من الظلم، وعدل عما في الكشاف لابتنائه على مذهبه قيل، وهو جواب لسؤال نشأ من الآية السابقة وضمير بإفسادها وما بعده للحواس. قوله: (**وفيه دليل على أنّ للعبد كسباً الخ**) المجبرة هم أهل الجبر الذين يقولون إنّ العبد لا كسب له ووجه الدلالة أنه ذكر أنه يظلم نفسه بالتصرّف وصرف الحواس لما لا يليق وهو عين الكسب، وقوله ويجوز أن يكون وعيداً يعني بحمل الآية على أنّ الله لا يظلم الناس في تعذيبهم بل يعدل فلا شك أنه وعيد وشيئاً على هذا مفعول مطلق فيكون ذلك في الآخرة وفي الوجه الأوّل يختص بأمور الدنيا. قوله: (**لهول ما يرون**) كذا في الكشاف قيل والوجه هو الأوّل لأنّ حال المؤمنين كحال الكافرين في أنهم لا يعرفون مقدار لبثهم في القبور بعد الموت إلى الحشر فوجب أن يحمل على أمر يختص بالكفار، وهو أنهم لما ضيعوا أعمارهم في طلب الدنيا والحرص على لذاتها لم ينتفعوا بعمرهم، وكان وجود ذلك العمر كالعدم عندهم فلذلك استقلوه والمؤمنون لانتفاعهم بعمرهم لا يستقلونه، وأمّا قوله لهول ما يرون فهو تعليل مشترك لأنّ الكفار لما شاهدوا من أهوال الآخرة استقلوا مدّة لبثهم في الدنيا أو في القبور لأنّ الإنسان إذا عظم حزنه نسي الأمور الماضية، وقيل إذا شاهدوا ذلك الهول هان عليهم غيره، وودّوا طول مكثهم في القبور أو في الدنيا لئلا يروا ذلك فيعدّونها قصيرة فتأمّل. قوله: (**والجملة التشبيهية في موقع الحال الخ**) أي من مفعول نحشرهم، وكان مخففة كأنّ أو مركب من الكاف وأن والظاهر الأوّل، وأصله كأنهم أناس لم يلبثوا فيما مضى إلا ساعة، وعلى كلّ حال فالتشبيه ليس مراداً به ظاهره فإنّ

كأن لم يلبثوا قبله، أو لمصدر محذوف أي حشراً كأن لم يلبثوا قبله ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ يعرف بعضهم بعضاً كأنهم لم يتفارقوا إلا قليلاً، وهذا أوّل ما نشروا، ثم ينقطع التعارف لشدّة الأمر عليهم، وهي حال أخرى مقدّرة أو بيان لقوله: ﴿كأن لم يلبثوا﴾ [سورة يونس، الآية: ٤٥] أو متعلق الظرف، والتقدير يتعارفون يوم نحشرهم ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾

التشبيه كثيراً ما يذكر ويراد به معان أخر تترتب عليه كما صرّح به في شرح المفتاح فالمراد إمّا التأسف على عدم انتفاعهم بأعمارهم أو تمني أن يطول مكثهم قبل ذلك حتى لا يشاهدوا ما رأوه من الأهوال، ومن غفل عن هذا قال: إنّ الظاهر أنها للظنّ فإنّ تشبيههم بعدم لبثهم إلا ساعة كلام خال عن الفائدة وهو من آفة الفهم فتدبر. قوله: **(أو صفة ليوم الخ)** تبع فيه بعض المعربين وردّه أبو حيان بأنّ الجمل نكرات، ولا تنعت المعرفة بالنكرة، وأيضاً هو من صفة المحشورين لا من وصف اليوم فيحتاج إلى تقدير رابط، وتكلف قبله أي كأن لم يلبثوا قبله، ومثله لا يجوز حذفه وكذا إذا قدر صفة مصدر محذوف، وعنده أنّ الجمل التي تضاف إليها أسماء الزمان ليست بنكرات على الإطلاق لأنه إن قدّر حلها إلى معرفة كان ما أضيف إليها معرفة وإن قدّر حلها إلى نكرة كان نكرة، وهاهنا يوم نحشرهم بمعنى يوم حشرنا والمراد به يوم القيامة، وهو يوم معين ولا يخفى أنه جوّز تنكيرها أيضاً، والذين قالوا بتنكيره هنا لم يقولوا إنه دائماً نكرة حتى يرد عليهم ما ذكروه فيجوز أن يكون يوم بمعنى وقت، والمعنى وقت حشرهم يشبهون فيه من لم يلبث غير ساعة من نهار ويؤيده قوله وهذا أوّل ما نشروا فإنه يدلّ على أنّ اليوم يراد به ذلك الوقت ففي كلامه ما يدفع الاعتراض، وإن لم يتنبهوا له ومنعه من حذف العائد غير مسلم، ونهاية ما ذكره أنه وجه ضعيف، وهم لم يرجحوه. قوله: **(يعرف بعضهم بعضاً كأنهم لم يتفارقوا)** أي لم يقع بينهم مفارقة بالموت إلا زماناً قليلاً، وقوله: وهذا أوّل ما نشروا أوّل منصوب على الظرفية لا أفعل تفضيل وهو بيان للواقع، وقيل إنه لدفع المنافاة بينه وبين قوله: ﴿فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ١٠١] وقوله: ﴿ولا يسأل حميم حميماً﴾ [سورة المعارج، الآية: ١٠] بالحمل على زمانين وفيه نظر وقيل المثبت تعارف تقريع وتوبيخ والمنفي تعارف تواصل ومنفعة. قوله: **(وهي حال أخرى مقدّرة أو بيان الخ)** ولا داعي لجعلها مقدّرة لأنّ الظاهر عدم تأخر التعارف عن الحشر بزمان طويل حتى يحتاج إلى جعلها مقدّرة، وتقرير البيان كما في الكشاف، وشرحه أنه لو طال العهد لم يبق التعارف لأنّ طول العهد منس ومفض إلى التناكر لكن التعارف باق فطول العهد منتف، وهو معنى كأن لم يلبثوا إلا ساعة أي في القبور فالمراد بالبيان الإثبات والاستدلال ولا ينافيه كونه مثبتاً بعدم اللبث أيضاً وأمّا كونه لا يتأتى إلا إذا أريد قصر المدّة حقيقة لا استقصارها لما يرى من الهول فقد دفع بأنّ التعارف بخلق الله لا دخل لقصر المدّة وطولها فيه وكون يتعارفون بياناً من حيث دلالته على وجه الشبه لا أنه مبنيّ على استقصار مدّة لبثهم وفيه تأمّل وقوله أو متعلق الظرف أي عامل في الظرف وهو يوم فيعطف على ما سبق. قوله: **(للشهادة على خسرانهم)** أي

للشهادة على خسرانهم والتعجب منه، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في يتعارفون على إرادة القول ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ لطرق استعمال ما منحوا من المعاون في تحصيل المعارف، فاستكسبوا بها جهالات أدّت بهم إلى الردى والعذاب الدائم ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ نبصرنك ﴿بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ من العذاب في حياتك كما أراه يوم بدر ﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ قبل أن نريك ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ فنريكه في الآخرة، وهو جواب نتوفينك، وجواب نرينك محذوف مثل فذاك ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ مجاز عليه ذكر الشهادة، وأراد نتيجتها ومقتضاها، ولذلك رتبها على الرجوع بثمّ، أو مؤدّ شهادته على أفعالهم يوم القيامة ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ﴾ من الأمم الماضية ﴿رَّسُولٌ﴾ يبعث إليهم ليدعوهم إلى الحق ﴿فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ﴾ بالبينات فكذبوه ﴿قُضِىَ

لإثباتها من الله فالجملة مستأنفة، وهي إنشائية للتعجب بقرينة المقام، والمراد بيان أنها مما يتعجب منه وإلا فالله لا يتعجب لتعاليه عنه فمآله إلى التعجب من العباد، وقوله ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في يتعارفون فيه تسمح لأنّ الحال القول المقدّر وجوّز فيه كونه حالاً من ضمير نحشرهم إن كان يتعارفون حالاً أيضاً لئلا يفصل بينها وبين صاحبها بأجنبيّ، وما منحوا ما أعطوا من العقل والحواس والمعاون جمع معونة، وهو ما يستعان به من الآلات واستكسبوا أي طلبوا الكسب أو بالغوا فيه وقوله نبصرنك إشارة إلى أنّ رأى هنا بصرية لا علمية. قوله: **(كما أراه يوم بدر)** تنظير أو تمثيل، وهو إشارة إلى أنّ هذا الشق من الترديد هو الواقع. قوله: **(وهو جواب نتوفينك وجواب نرينك محذوف مثل فذاك)** أي فذاك واقع أو فالأمر ذاك فيكون جملة جوابية وليس مفرداً حتى يعترض عليه بأنه لا يقع جواباً ويتكلف له بأنّ اسم الإشارة يسدّ مسدّ الجملة، وقيل لا حاجة إلى التقدير فإنّ قوله فإلينا مرجعهم يصلح جواباً للشرط وما عطف عليه، والمعنى أنّ عذابهم في الآخرة مقرّر عذبوا في الدنيا أو لا، ودفع بأنّ الرجوع لا يترتب على إراءة ما يعدهم وما بيناه من المعنى لا يندفع بما ذكر، ولا حاجة إلى أنه اتفاقيّ من غير ملازمة بينهما كما قيل. قوله: **(ذكر الشهادة وأراد نتيجتها الخ)** يعني أنّ شهادة الله على الخلق بكونه رقيباً عليهم وحافظاً لما هم عليه أمر دائم في الدارين وثم تقتضي حدوثه فلذا جعلت مجازاً عن لازمها لأنّ اطلاعه تعالى على أفعالهم القبيحة مستلزم للجزاء والعقاب، وثم للترتيب والتراخي، وقيل إنه تراخ رتبيّ حينئذ أو ذكريّ، ولم يلتفت إليهما المصنف رحمه الله لقلة الربط فيهما وكماله فيما ذكر ولأنّ شهادة الله عليهما لا تتعلق بالشرط فتعطف على جزائه وعطفها على مجموع الشرطية خلاف الظاهر أو المراد به إظهار الشهادة يوم القيامة فثمّ على ظاهرها، وقيل المراد من أدائها وإظهارها إنطاق الجوارح فإن قلت المجازاة متقدّمة على إراءة العذاب أو معها، وقد فسر الرجوع بإراءة العذاب كما تقدّم فكيف يعطف ما يراد به المجازاة على ما يراد به إراءة العذاب الذي هو نفس المجازاة بثم قلت قوله فنريكه ليس تفسيراً للرجوع بل بيان للمقصود منه المتفرّع عليه بقرينة ما ذكر هنا فلا حاجة إلى جعله تفسيراً حتى يتكلف لتوجيهه. قوله: **(بالبينات فكذبوه الخ)** يشير إلى أنّ في الكلام مقدّراً به ينتظم الكلام لقوله

بَيْنَهُم﴾ بين الرسول ومكذبيه ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ بالعدل فأنجى الرسول، وأهلك المكذبون ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ وقيل: معناه لكلّ أمّة يوم القيامة رسول تنسب إليه، فإذا جاء رسولهم الموقف ليشهد عليهم بالكفر، والإيمان قضي بينهم بانجاء المؤمنين، وعقاب الكفار لقوله: ﴿**وجيء بالنبيين والشهداء وقضي بينهم**﴾ [سورة الزمر، الآية: ٦٩] ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ استبعاداً له واستهزاء به ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ خطاب منهم للنبيّ ﷺ والمؤمنين ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ فكيف أملك لكم، فأستعجل في جلب العذاب إليكم ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ أن أملكه أو ولكن ما شاء الله من ذلك كائن ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ مضروب لهلاكهم ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ

قضى بينهم، وقد يقدّر أيضاً فكذبته طائفة وآمنت به أخرى قضى بينهم بإنجاء الرسول ﷺ ومن آمن به وإهلاك ما عداهم وما ذكره المصنف رحمه الله أخصر وقد قيل في تفسيره لهذه الآية ما يخالف كلامه في تفسير قوله تعالى: ﴿**وما كان الناس إلا أمّة واحدة**﴾ [سورة يونس، الآية: ١٩] في هذه السورة وهو مما يدفع بأدنى تأمّل، وقوله فأنجى وأهلك إشارة إلى أنه إخبار عن حال ماضية. قوله: (**وقيل معناه لكلّ أمّة يوم القيامة الخ**) فعلى هذا الاستقبال على ظاهره ولا يحتاج إلى تقدير كما في الوجه الأوّل وقد رجح بأنّ قوله ويقولون متى هذا الوعد تقوية، وأمّا حديث التأكيد والتأسيس فما لا يلتفت إليه وقوله وقضى أي وشهدوا وقضى. قوله: (**ويقولون متى هذا الوعد استبعاداً له واستهزاء به**) في الكشاف أنه استعجال لما وعدوا من العذاب استبعاداً له والمصنف رحمه الله أسقط الاستعجال وقد قال النحرير رحمه الله أنّ معنى الاستفهام في متى الاستعجال بمعنى طلب العجل، وهو الذي يقال له الاستبطاء بمعنى عدّ الأمر بطيئاً، ثم القصد من هذا الاستعجال هو استبعاد الموعود وأنه مما لا يكون ووسط الاستبطاء جرياً على قضية المناسبة كما لا يخفى إذ الاستفهام للاستبعاد ابتداء إنما يكون بأين وأنى ونحو ذلك دون متى ففي كلام المصنف رحمه الله على هذا نظر لكن ما قاله غير مسلم فإنه لا مانع من استعماله ابتداء في الاستبعاد إذ المقام يقتضيه والمجاز لا حجر فيه مع ظهور العلاقة هنا.

قوله: (**فكيف أملك لكم الخ**) قالوا إنه بيان لوجه ارتباط الجواب بالسؤال فإنّ الاستفهام للاستعجال والاستبعاد كما مرّ لأنّ من لا يملك ذلك لنفسه لا يملكه لغيره بالطريق الأولى وذكر النفع للتعميم إذ المعنى لا أملك لنفسي شيئاً، وقيل: إنه استطراديّ لئلا يتوهم اختصاصه بالضرّ. قوله: (**إلا ما شاء الله**) في الكشاف إنه استثناء منقطع أي ولكن ما شاء الله كائن فكيف أملك لكم الضرّ وجلب العذاب، وقيل عليه إنه لم عدل عن الاتصال وهو الأصل، ولا مانع منه هنا إذ يجوز أن يكون التقدير إلا ما شاء الله من النفع والضرّ فإني أملكه والعجب أنه قدّر ما شاء الله من ذلك والإشارة إلى النفع والضرّ وهو بيان لما شاء الله فيكون المستثنى من جنس المستثنى منه فكيف يكون منقطعاً ورد بأنه وإن كان من جنس المستثنى منه ولكن ليس المعنى على إخراجه من حكمه، ولهذا جعل الحكم أنه كائن دون أني أملكه ويؤيده أنه ورد في آيات

فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ لا يتأخرون ولا يتقدّمون، فلا تستعجلوا فسيحين وقتكم، وينجز وعدكم ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ ﴾ الذي تستعجلون به ﴿بَيَـٰتًا ﴾ وقت بيان واشتغال بالنوم ﴿أَوْ نَهَارًا ﴾ حين كنتم مشتغلين بطلب معاشكم ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾

أخر غير مقيد لكن فيه أنّ الملك بمعنى الاستطاعة وهو مستطيع لما شاءه الله فيكون متصلاً داخلاً في الحكم أيضاً نعم إن أبقى الملك على ظاهره تعين الانقطاع ولذا جوّز المصنف رحمه الله الوجهين، وقدّم الاتصال لأنه الأصل، وقد خبط بعضهم في شرح كلامه بما لا حاجة لنا بإيراده. قوله: **(لا يتأخرون ولا يتقدّمون الخ)** يعني أنّ الاستفعال بمعنى التفعل، وسبق في الأعراف أنه يجوز بقاؤه على أصله وأنّ المعنى لا يطلبون التقدّم والتأخر، وقالوا إن لا يستقدمون استئناف أو معطوف على القيد والمقيد لا على قوله لا يستأخرون حتى يرد عليه أنه لا يتصوّر التقدّم بعد مجيء المدّة فلا فائدة في نفيه، وقد ردّ بأنّ الفائدة فيه المبالغة في انتفاء التأخير لأنه لما نظمه في سلكه أشعر بأنه بلغ في الاستحالة إلى مرتبة التقدم فهو مستحيل كالتقدّم للتقدير الإلٰهيّ، وإن أمكن في نفسه وهو السرّ في إيراده بصيغة الاستفعال أي بلغ في الاستحالة إلى أنه لا يطلب إذ المحال لا يطلب، وقيل معنى إذا جاء إذا قارب المجيء نحو إذا جاء الشتاء فتأهب له **(قلت)** وأشار الزمخشريّ إلى جواب آخر وهو أن لا يتأخر ولا يتقدّم كناية عن كونه له حدّ معين وأجل مضروب لا يتعدّاه بقطع النظر عن التقدّم والتأخر كقول الحماسيّ:

وقف الهوى بي حيث أنت فليس لي ... متأخر عنه ولا متقدّم

قال المرزوقيّ: يقول حبسني الهوى في موضع يستقرّ فيه فالزمه ولا أفارقه وأنا معك مقيم وطائع لا أعدل عنك ولا أميل إلى سواك، وقوله فسيحين بالحاء المهملة أي يجيء حينه وزمانه وفي نسخة فسيجيء، وهما بمعنى وينجز وعدكم بالبناء للمجهول. قوله: **(تعالى أرأيتم إن أتاكم عذابه)** أرأيت يستعمل بمعنى الاستفهام عن الرؤية البصرية أو العلمية وهو أصل وضعه، ثم استعملوه بمعنى أخبرني والرؤية فيه تجوز أن تكون بصرية وعلمية، وقد أشار في مواضع من الكشاف إلى كلّ منهما فالتقدير أأبصرت حاله العجيبة أو أعرفتها فاخبرني عنها ولذا لم يستعمل في غير الأمر العجيب، ولما كانت رؤية الشيء سبباً لمعرفته ومعرفته سبباً للأخبار عنه أطلق السبب القريب أو البعيد وأريد مسببه وهل هو بطريق التجوّز كما ذهب إليه كثيرا أو التضمين كما ذهب إليه أبو حيان رحمه الله، والكاف وما معها حرف خطاب وهل الجملة مستأنفة لا محلّ لها أو في محلّ نصب على أنها مفعول أرأيت معلق عنها أم لا فيه اختلاف لأهل العربية مفصل في محله. قوله: **(وقت بيات واشتغال بالنوم)** يعني لم يقل ليلاً ونهاراً ليظهر التقابل لأنّ المراد الإشعار بالنوم، والغفلة وكونه الوقت الذي يبيت فيه العدوّ ويتوقع فيه ويغتنم فرصة غفلته وليس في مفهوم الليل هذا المعنى، ولم يشتهر شهرة النهار بالاشتغال بالمصالح والمعاش حتى يحسن الاكتفاء بدلالة الالتزام كما في النهار أو النهار كله محل الغفلة لأنه إمّا زمان اشتغال بمعاش أو غذاء أو زمان قيلولة كما في قوله بياتاً أو هم قائلون بخلاف

أيّ شيء من العذاب يستعجلونه وكله مكروه لا يلائم الاستعجال، وهو متعلق بأرأيتم، لأنه

الليل فإنّ محلّ الغفلة فيه ما قارب وسطه، وهو وقت البيات فلذا خص بالذكر دون النهار، والبيات بمعنى التبييت كالسلام بمعنى التسليم لا بمعنى البيتوتة. قوله: **(أيّ شيء من العذاب يستعجلونه)** ماذا جملتها أنها اسم استفهام مركب بمعنى أيّ شيء أو استفهامية وذا موصولة بمعنى الذي أي ما الذي يستعجلونه، وإذا كانت مركبة هنا كما أشار إليه المصنف رحمه الله بتفسيره بأيّ شيء فهي إمّا مفعول يستعجل قدّم لصدارته أو مبتدأ، فالعائدة مقدّر كما إذا كان موصولاً أي يستعجله وإليه ذهب المصنف رحمه الله، ومن قال إنّ منه هو الرابط مع تفسير الضمير بالعذاب جنح إلى أن المستعجل من العذاب فهو شامل للمبتدأ فيقوم مقام رابطه لأنّ عموم الخبر في الاسم الظاهر يكون رابطاً ففي الضمير أولى فمن قال إنّ تقدير المصنف رحمه الله لضمير يستعجلونه مع تفسيره بأيّ شيء لا وجه له، وإنه مما يتعجب منه جعل منه عائداً مع عدم صحته رواية ودراية والله أعلم.

تنبيه: قال المعرب الرؤية بمعنى العلم باقية على أصلها لأنها داخل على جملة الاستفهام، وهي ماذا وجواب الشرط محذوف قدّره الزمخشريّ تندموا على الاستعجال وردّه أبو حيان بأنه إنما يقدّر ما تقدّمه لفظاً أو تقديراً نحو أنت ظالم إن فعلت أي إن فعلت فأنت ظالم والذي يسوغ تقديره فأخبروني ماذا يستعجل وفي ردّه نظر لأنه ليس نظير ما ذكر لأنّ الشرط هنا معتمد عليه، وهو في الأصل اعتراض بين أرأيتم ومعمولها وحذف جوابه لدلالة معنى الجملة عليه لا لدلالة لفظ ما تقدّم عليه لأنّ في قوله أخبروني ماذا يستعجل دلالة لا تخفى على ندمهم إذا حلّ بهم، وجوّز كون ماذا يستعجل جواباً للشرط كقولك إن أتيتك ما تطعمني ثم تتعلق الجملة بأرأيتم وردّه بأنّ جواب الشرط إذا كان استفهاماً فلا بدّ من الفاء، ولا تحذف إلا ضرورة، وأمّا تعلق الجملة بأرأيتم فإن عنى ماذا يستعجل فلا يصح لأنه جعلها جواباً للشرط وإن عنى بها جملة الشرط فقد فسر أرأيتم بأخبروني، وهو يطلب متعلقاً مفعولاً ولا تقع جملة الشرط موقعه **(قلت)** جوابه أنه جواب الشرط عنده معنى لا إعراباً والجواب محذوف، ولذا جعل الجملة الاستفهامية وهي ماذا باقية على تعلق أرأيتم بها والتقدير أرأيتم ماذا يستعجل المجرمون من عذابه إن أتاكم فماذا تستعجلون والتمثيل مطابق لأنّ ما تطعمني ليس هو نفس الجواب حتى يلزم فيه الفاء بل هو دالّ عليه والنية التقديم كما في قوله:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

وجوّز أيضاً أن يكون قوله أثم إذا ما وقع جواب الشرط وماذا يستعجل اعتراض والمعنى إن أتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم الإيمان وردّ بأنّ أثمّ استفهام فإذا كان جواباً للشرط فلا بدّ من الفاء كما تقدّم وأيضاً الجملة الاستفهامية معطوفة فلا يصح أن تكون جواباً فالجملة الاستفهامية أي أرأيتم بمعنى أخبروني تحتاج إلى مفعول ولا تقع جملة الشرط موقعه، وأجيب بما مرّ من أنّ الجواب معنى لا إعراباً ولم نقل إنّ جملة الشرط واقعة موقع مفعول

بمعنى أخبروني والمجرمون وضع موضع الضمير للدلالة على أنهم لجرمهم ينبغي أن يفزعوا من مجيء الوعيد لا أن يستعجلوه، وجواب الشرط محذوف، وهو تندموا على الاستعجال، أو تعرفوا خطأه ويجوز أن يكون الجواب ماذا كقولك أن أتيتك ماذا تعطيني،

أخبروني بل قدّم أوّلاً أن أرأيتم معلق بالاستفهام غايته أنّ الشرط يكون اعتراضاً بين أرأيتم ومعمولها وهو الجملة الاستفهامية انتهى **(قلت)** بما ذكره يندفع الاشكال إلا أنه خلاف الظاهر. قوله: **(وكله مكروه لا يلائم الاستعجال)** هذا لا ينافي ما مرّ من أنّ الاستعجال مقصود به الاستبعاد والاستهزاء دون ظاهره لما قاله الطيبيّ من أنّ هذا وارد في الجواب على الأسلوب الحكيم لأنهم ما أرادوا بالسؤال إلا استبعاد أنّ الموعود منه تعالى وأنه افتراء فطلبوا منه تعيين وقته تهكماً وسخرية فقال في جوابهم هذا التهكم لا يتمّ إذا كنت مقرّاً بأني مثلكم وأني لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضرّاً فكيف أدّعي ما ليس لي به حق، ثم شرع في الجواب الصحيح، ولم يلتفت إلى تهكمهم واستبعادهم وفي الكشاف، ويجوز أن يكون معناه التعجب كأنه قيل أيّ شيء هول شديد يستعجلون منه، وقيل عليه أنّ ماذا يستعجل متعلق بأرأيتم وهو استخبار فكيف يكون ماذا للتعجب ولعلّ الاستخبار أيضاً ليس مجرى على حقيقته وردّ بأنّ مراده أنّ التنكير للتهويل والتعجب فلا يأباه ما ذكر، وإنما يأباه كون قصد المتكلم بهذا الاستفهام هنا هو التعجب **(وعندي)** أنّ السؤال والجواب ليس بمتوجه وأن ظنه كذلك بعض المتأخرين أمّا السؤال فلأنّ التعجب لا ينافي ما ذكر فإنه يستفاد من المقام لأنّ هذا الاستعمال إنما يكون في الاستخبار عن الحال العجيبة، وأما كون ذلك مأخوذاً من التنكير فليس بشيء لأنّ التنكير في التفسير لا المفسر فأخذه منه تعسف لا وجه له. قوله: **(وهو متعلق بأرأيتم لأنه بمعنى أخبروني)** قد قدّمنا لك توجيه كونه بمعنى أخبرني والمراد بالتعلق التعلق المعنويّ الأعم من كونه معموله أو استئنافاً جواباً لسؤال لأنه بيان له وقوله للدلالة على أنهم لجرمهم الخ يعني وضع الظاهر موضع الضمير لهذه النكتة، وما قيل إنّ وعدهم بالعذاب إنما هو لجرمهم فلا حاجة لذكره وإنما النكتة فيه إظهار تحقيرهم وذمّهم كلام واه غنيّ عن الردّ. قوله: **(وجواب الشرط محذوف وهو تندموا الخ)** قيل عليه أن الجواب إنما يقدّر مما تقدّمه لفظاً أو تقديراً فالذي يسوغ أن يقدّر ههنا فأخبروني ما يستعجل المجرمون لأنه بمعنى أرأيتم الخ، وأجيب بأنه كذلك لأنّ المقصود من قوله أرأيتم الخ تنديمهم أو تجهيلهم، ولو قدر كما ذكره المعترض لصح أيضاً والمآل واحد ثم إنّ تقدير الجواب من غير جنس المذكور إذا قامت قرينة عليه ليس بعزيز. قوله: **(ويجوز أن يكون الجواب ماذا)** قيل إنّ هذا لا يصح لأنّ جواب الشرط إذا كان استفهاماً فلا بد فيه من الفاء تقول إن زارنا فلان فأيّ رجل هو، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة النظم وقد صرّح في المفصل بأنّ الجملة إذا كانت انشائية لا بدّ من الفاء معها والاستفهام وإن لم يرد به حقيقته لم يخرج عن الإنشائية والمثال المذكور ليس من كلام العرب ثم إنّ تعلقها بأرأيتم وكونها في قوّة معموله يمنع صحة كونها جواباً وما ذكر من كون الجملة الاستفهامية لا تقع

وتكون الجملة متعلقة بأرأيتم، أو بقوله ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ بمعنى أن أتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم الإيمان، وماذا يستعجل اعتراض ودخول حرف الاستفهام على ثم لانكار التأخير ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ على إرادة القول أي قيل لهم: إذا آمنوا بعد

جواباً بدون الفاء صرّح الرضيّ بأنه جائز في كثير من الكلام الفصيح ولو سلم فيقدر فيه القول، وحذفه كثير مطرد وقيل مراده أنّ جواب الشرط محذوف وأنّ هذا دليله فتسمح في تسميته جواباً وما ذكر بعده يأباه، وأمّا تعلقها بأرأيتم فإنما هو إذا لم يقدّر جواباً فلا يرد ما ذكره، وقد أورد على هذا الوجه أيضاً أنّ استعجال العذاب قبل إتيانه فكيف يكون مرتباً عليه وجزاء وأجيب بأنه حكاية عن حال ماضية أي ماذا كنتم تستعجلون كما صرّح به في قوله تعالى ﴿**وقد كنتم به تستعجلون**﴾ والقرآن يفسر بعضه بعضاً لكن مجرّده لا يجوّز أن يكون جواباً لأنّ الاستعجال الماضي لا يترتب على اتيان العذاب فلا بدّ من تقدير تعلموا أي تعلموا ماذا الخ، وقيل إن أتاكم بمعنى إن قارب اتيانه أو المراد أن أتاكم أمارات عذابه، وقيل إنكار الاستعجال بمعنى نفيه رأساً فيصح كونه جواباً واعترض على قوله وتكون الجملة أي الشرطية بتمامها متعلقة بأرأيتم بأنه لا يصح تعلقها به إذا خلت عن حرف الاستفهام كما صرّحوا به، وتقدير الاستفهام قبل إن الشرطية تكلف، وهذا إلا محصل له لأنّ مراد المعترض إنّ أرأيت بمعنى أخبرني والجملة الشرطية لا يصح أن تكون مفعولاً له لأنه يتعدّى بعن، ولا تدخل على الجملة إلا أنها إذا اقترنت بالاستفهام، وقلنا يجواز تعليقها وفيه كلام في العربية جازه ويدفع بأنه أراد بالتعلق التعلق المعنوي لأنّ المعنى أخبروني عن صنيعكم إن كان الخ. قوله: (**أو قوله أثم إذا ما وقع الخ**) معطوف على قوله ماذا أي والشرطية أيضاً متعلقة بأرأيتم كما مرّ وقد تبع في هذا الزمخشريّ، وهو في غاية البعد لأنّ ثم حرف عطف لم يسمع تصدير الجواب به، والجملة المصدّرة بالاستفهام لا تقع جواباً بدون الفاء كما مرّ وأمّا الجواب عنه بأنه أجرى ثم مجرى الفاء فكما أنّ الفاء في الأصل للعطف والترتيب، وقد ربطت الجزاء فكذلك هذه فخالف لاجماع النحاة وقياسه على الفاء غير جليّ، ولذا قيل مراده أنه يدلّ على جواب الشرط والتقدير إن أتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعه وقوله أثم إذا معطوف عليه للتأكيد نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ولا يخفى تكلفه فإنّ عطف التأكيد بثم مع حذف المؤكد مما لا ينبغي ارتكابه، ولو قيل المراد إنّ آمنتم هو الجواب وأثم إذا ما وقع معترض فالاعتراض بالواو والفاء وأمّا بثمّ فلم يذهب إليه أحد وقرىء ثم بفتح الثاء بمعنى هنالك وأمّا تفسير ثم المضمومة به فخطا أو تفسير معنى كما في الدرّ المصون، وقد تقدّم عن المعرب ما يدفع هذا كله فإنّ المراد بكونه جواباً أنه جواب معنى لا لفظاً، والجواب مقدّر هذا قائم مقامه ولا يخفى بعده فاعرفه. قوله تعالى: (**أثم إذا وقع**) اختلف في إذا هذه هل هي شرطية أو لمجرّد الظرف بمعنى حين فعلى الأول يكون تكريراً للشرط وهو على كلّ حال مؤكد لمعناه، وقول المصنف في تقرير المعنى آمنتم به بعد وقوعه، وكذا قوله لانكار التأخير تصريح بمعنى ثم ولو على تقدير الجزائية لأنّ الجزاء متعقب

وقوع العذاب الآن أمنتم به، وعن نافع الآن بحذف الهمزة والقاء حركتها على اللام ﴿وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ تكذيباً واستهزاء ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ عطف على قيد المقدّر ﴿ذُوقُوا عَذَابَ ٱلْخُلْدِ﴾ المؤلم على الدوام ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ من الكفر والمعاصي ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ ويستخبرونك ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾ أحق ما تقول من الوعد، أو ادّعاء النبوّة تقوله بجدّ أم باطل تهزل به قاله حييّ بن أخطب لما قدم مكة والأظهر أنّ الاستفهام فيه على أصله

ومترتب على الشرط فلا ينافي استعارتها للربط وبالجملة فهذا المحلّ من مشكلات الكشاف فلا علينا بالتطويل فيه فإنه كما قيل:

ولن يصلح العطار ما أفسد الدهر

وقوله بمعنى الخ بيان للوجه الأخير وإشارة إلى أنّ الجواب في الحقيقة آمنتم. قوله: **(أي قيل لهم الخ)** فالآن في محلّ نصب على أنه ظرف لآمنتم مقدّر لا للمذكور لأنّ الاستفهام له صدر الكلام وقرىء بدون همزة الاستفهام فيجوز تعلقه به وتقدير القول ليس بضروريّ بل لكونه أظهر وأقوى معنى وقوله: تكذيباً واستهزاء فسره به لما مرّ أنه استهزاء واستبعاد ولو تحققوه لم يستعجلوا وقوعه، وقيل فسر به ليرتبط بما قبله وفيه نظر، وقال الطيبيّ قوله أمنتم بحسب الظاهر يقتضي أن يقال بعده، وقد كنتم به تكذبون لا تستعجلون فوضع موضعه لأنّ المراد به الاستعجال السابق، وهو للتكذيب والاستهزاء استحضاراً لمقالتهم فهو أبلغ من تكذبون، وقيل الاستعجال كناية عن التكذيب، وفائدة هذه الحال استحضارها والكلام على الآن وتعريفه مبسوط في النحو والألف واللام لازمة لوضعه فاستعماله بدونها بأن يقال آن خطأ إلا أنه ملازم للظرفية كما ذكره ابن مالك في التوضيح. قوله: **(المؤلم على الدوام)** إشارة إلى أنّ إضافة العذاب للخلد للدلالة على دوام ألمه وقوله من الكفر والمعاصي إشارة إلى أنهم يعذبون على المعاصي أيضاً لأنهم مكلفون بالفروع وبالاتباع للأوامر والنواهي لكن هل العذاب عليها دائماً تبعاً للكفر أو ينتهي كعذاب غيرهم من العصاة الظاهر الثاني، وبه جمع بين النصوص الدالة على تخفيف عذاب الكفار وما يعارضها بأنّ المخفف عذاب المعاصي، والذي لا يخفف عذاب الكفر. قوله: **(أحق ما تقول من الوعد أو ادعاه النبوّة)** رجح الأوّل لأنه الأنسب بالسياق، وقيل لأنه لا يتأتى إثبات النبوّة لمنكريها بالقسم وأجيب بأنه ليس المراد إثباتها بل كون تلك الدعوى جدّاً لا هزلاً أو أنه بالنسبة لمن يقنع بالاثبات بمثله ولا يخفى أنّ ما ادّعاه لا يثبت عند الزاعمين أنه افتراء قبل وقوعه بمجرّد القسم أيضاً فلا يصلح هذا مرجحاً، والقسم لم يذكر للالزام بل تأكيداً لما أنكروه والوعد هو نزول العذاب لا وجه آخر كما قيل. قوله: **(تقوله بجد أم باطل تهزل به الخ)** استخبارهم عن حقيته، وعدمها منه يقتضي علمه بذلك وأنه لم يصدر عنه خطأ وحينئذ يلزم كونه حقاً أنه صدر عنه قصداً وجداً وكونه على خلافه عدمه فلذا وصفه بما ذكر بياناً للواقع وأيده بسبب النزول فاندفع ما قيل عليه أنه تفسير للحق لا

لقوله: ﴿**ويستنبؤونك**﴾ وقيل: إنه للانكار. ويؤيده أنه قرىء الحق هو فإنّ فيه تعريضاً بأنه باطل، وأحق مبتدأ والضمير مرتفع به سادّ مسدّ الخبر أو خبر مقدّم، والجملة في موضع النصب بيستنبؤونك ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ إنّ العذاب لكائن، أو ما أدّعيه لنابت وقيل

تفريع عليه إذ لم يقل فتقوله، والقول بجد لا يقتضي كون المقول ثابتاً متحققاً في نفس الأمر، والسؤال إنما هو عنه بدليل قوله قل الخ. وحمله على أنه لحق في اعتقادي خلاف الظاهر. قوله: **(وإلا ظهر أنّ الاستفهام فيه على أصله لقوله ويستنبؤونك وقيل إنه للإنكار)** ضعفه لأنه إذا كان للإنكار لا يناسب طلب الخبر الذي هو معنى يستنبؤونك، وقيل لما كان زعمهم الجزم ببطلانه كان الظاهر أنه ليس على حقيقته والاستنباء تهكم منهم واستهزاء فلا دلالة فيه لما ذكره، ولا يدفع بأنه إنما يتوجه أن لو كان المستنبىء من هؤلاء المكذبين ولو كان من غيرهم فلا والمراد حي أو هو وأتباعه وليس بشيء لأنّ حيبا من يهود المدينة ومن رؤساء المكذبين وأمّا جوابه بأنّ المراد بكونه على حقيقته أنه ليس للانكار فلا ينافي الاستهزاء فما لا ينبغي ذكره. قوله: **(ويؤيده أنه قرىء الحق هو الخ)** أي بالتعريف مع الاستفهام أي هذه القراءة تؤيد أنّ المراد الانكار لما فيها من التعريض لبطلانه المقتضي لإنكاره فإنه قصر للمسند على المسند إليه المشهور والمعنى أنّ الحق ما تقول أم خلافه فلا حاجة إلى ما في الكشاف من جعله من قصر المسند إليه على المسند المخالف لما عليه علماء المعاني وارجاعه لكلام الكشاف كما توهمه بعضهم مما لا داعي إليه. قوله: **(وأحق مبتدأ والضمير مرتفع به)** لأنه بمعنى ثابت فهو حينئذ صفة وقعت بعد الاستفهام فتعمل ويكتفي بمرفوعها عن الخبر إذا كان اسماً ظاهراً أو في حكمه كالضمير المنفصل وإذا كان خبراً مقدّماً فتقديمه ليلي الهمزة المسؤول عنه لا للتخصيص حتى يفيد التعريض كما في قراءة الأعمش بالتعريف مع أنه غير متعين لذلك فلذا لم يجعلها دالة على ما مرّ. قوله: **(والجملة في موضع النصب بيستنبؤونك)** أي على وجهي الإعراب فيها ثم إنّ استنبأ المشهور فيها أنها تتعدّى إلى مفعولين أحدهما بدون واسطة، والآخر بواسطة عن والمفعول الأوّل هنا هو الكاف، والثاني فقامت مقامه الجملة لأنّ المعنى يسألونك عن جواب هذا السؤال إذ الاستفهام لا يسأل عنه، ولما رأى الزمخشريّ أنّ الجملة هنا لا تصلح أن تكون مفعولاً ثانياً معنى لما عرفت ولفظاً لأنها لا يصح دخول عن عليها جعل الاستنباء مضمناً معنى القول أي يقولون لك هذا، والجملة في محلّ نصب مفعول للقول، وهو كلام لا غبار عليه، ومن غير في وجوه الحسان قال بعد ما أخطأ في قوله إنّ هذه الجملة بتقدير عن أنّ مراد الزمخشريّ أنّ المفعول الثاني مقدّر وإنّ هذه الجملة لا تصح أن تكون مفعولاً لأنّ الاستفهام يمنع من ذلك ولم يعرف أنه يراد بها لفظها على الحكاية ولا يمنع أحد من النحاة قلت هل قام زيد فهو خبط غريب منه. قوله: **(إنّ العذاب لكائن)** هذا على التفسير الأوّل في أحق هو وما بعده على الآخر، وقيل كلا الضميرين أي ضمير هو وأنه وهو غير ملائم للسياق ولذا مرضه.

كلا الضميرين للقرآن، وإي بمعنى نعم وهو من لوازم القسم، ولذلك يوصل بواوه في التصديق فيقال: إي والله ولا يقال أي وحده ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ بفائتين العذاب ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ﴾ بالشرك أو التعدّي على الغير ﴿مَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ من خزائنها وأموالها ﴿لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ لجعلته فدية لها من العذاب من قولهم: افتداه بمعنى فداه ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ لأنهم بهتوا بما عاينوا مما لم يحتسبوه من فظاعة الأمر، وهوله فلم يقدروا أن ينطقوا، وقيل: أسرّوا الندامة أخلصوها لأنّ اخفاءها إخلاصها، أو لأنه يقال: سرّ الشيء لخالصته من حيث إنها تخفى، ويضنّ بها وقيل: أظهروها من قولهم: سرّ الشيء وأسرّه إذا أظهره ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ليس تكريراً لأنّ الأوّل قضاء بين الأنبياء،

قوله: **(وأي بمعنى نعم الخ)** أي هي جواب وتصديق كنعم ولا تستعمل إلا مع القسم بخلاف نعم فإنها تستعمل به، وبدونه ولذلك سمع من كلامهم وصلها بواو القسم إذا لم يذكر المقسم به فيقولون أيو ويوصلون به هاء السكت أيضاً فيقولون أيوه، وهذه شائعة الآن في لسان العوام كذا قرّره الزمخشريّ لكن ردّه أبو حيان بأنه يجوز استعمالها مع القسم وبدونه، والأوّل هو الأكثر، وما ذكره من السماع ليس بحجة لأنّ اللغة فسدت بمخالطة غير العرب فلم يبق السماع حجة وحذف المجرور بواو القسم والاكتفاء بها لم يسمع من موثوق به، وهو مخالف للقياس. قوله: **(بفائتين العذاب)** من الفوت بالمثناة من قولهم فاته الأمر إذا ذهب عنه جعله من أعجزه الشيء إذا فاته ويصح جعله من أعجزه بمعنى وجده عاجزاً أي ما أنتم بواجدي العذاب أو من يوقعه بكم عاجزاً عن ادراككم وإيقاعه بكم والفائت على الأوّل هو الكفار لا العذاب. قوله: **(بالشرك أو التعدّي على الغير)** المراد بالشرك مطلق الكفر هنا وهو أحد استعماليه يعني الظلم إمّا لنفسه، وهو بالكفر وخصه لأنه أعظمه ولأنّ الكلام في حق الكفار، ومنهم من عممه لسائر المعاصي أو لغيره بالتعدّي عليه، وقوله من خزائنها وأموالها الإضافة فيه لأدنى ملابسة. قوله: **(من قولهم افتداه بمعنى فداه)** يعني أنّ افتدى هنا متعدّ بمعنى فداه أي أعطاه الفداء، وهو ما يتخلص به فمفعوله محذوف أي افتدت نفسها بما في الأرض وقد يكون لازماً مطاوع فدى المتعدّي يقال فداه فافتدى، وقد جوّز هذا أيضاً هنا، ولم يلتفت إلى هذا الشيخان لعدم مناسبته للسياق إذ المتبادر منه أنّ غيره فداه لأنّ معناه قبلت الفدية والقابل غير الفعل وفيه نظر لأنه قد يتحد القابل والفاعل إذ أفدى نفسه نعم المتبادر الأوّل. قوله: **(لأنهم بهتوا بما عاينوا الخ)** لما كانت الندامة والندم من الأمور الباطنة وهي لا تكون الأسرا فوصفها بالأسرار مما لا يظهر له وجه، وأيضاً أسرار الندامة يدلّ على التجلد وليس بمراد وجه بأنّ الندامة، وإن كانت من الأسرار القلبية لكن آثارها تبدو وتظهر في الجوارح كالبكا وعض اليد ونحو ذلك فالمراد بتخصيص كونها في القلب نفي ما عدا ذلك لشدّة حيرتهم وبهتهم من شدّة ما نزل بهم أو المراد أخلصوها لأنها سرية فإذا وصفت بذلك أفاد تأكيدها وقوّتها، وإخلاصها لأنّ أعمال القلب من شأنها الاخلاص، ولذا يقال للخالص من الشيء أنه سرّه لأنه من شأنه أن يخفي ويصان ويضن

ومكذبيهم والثاني مجازاة المشركين على الشرك، أو الحكومة بين الظالمين والمظلومين، والضمير إنما يتناولهم لدلالة الظلم عليهم ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تقرير لقدرته تعالى على الإثابة والعقاب ﴿أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ ما وعده من الثواب والعقاب، كائن لا خلف فيه ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لأنهم لا يعلمون لقصور عقولهم إلا ظاهراً من الحياة الدنيا ﴿هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ في الدنيا فهو يقدر عليهما في العقبى، لأنّ القادر لذاته لا تزول قدرته والمادّة القابلة بالذات للحياة والموت قابلة لهما أبداً ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالموت أو النشور ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي قد جاءكم كتاب جامع للحكمة العملية الكاشفة عن محاسن الأعمال ومقابحها،

به، وقيل أسرّ من الأضداد أي من الألفاظ المشتركة بين معنيين متضادّين لأنه يكون بمعنى أخفى وأظهر، وقوله لخالصته الخالصة ما خلص من كلّ شيء وضمير أنها وبها للخالصة لا للندامة، وفي الكشاف وقيل أسرّ رؤساؤهم الندامة من سفلتهم الذين أضلوهم حياء منهم وخوفاً من توبيخهم ولم يذكره المصنف رحمه الله لأنّ هول الموقف أشدّ من أن يتفكر معه في أمثال ذلك وإن أمكن توجيهه ولأنّ ضمير أسرّوا عامّ لا قرينة على تخصيصه وأشرّ بالشين المعجمة بمعنى أظهر مشهور وإنما الكلام في كون أسر يرد بمعناه، وفيه كلام في شرح المعلقات. قوله: **(ليس تكريراً)** يعني لقوله فإذا جاء رسولهم قضى بينهم السابق لأنّ الأوّل بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأممهم وهذا مجازاة للمشركين على شركهم وبيان لأنهم لا يزادون على استحقاقهم أو هذا قضاء آخر بين الظالمين السابقين في قوله، ولو أنّ لكل نفس ظلمت والمظلومين الذين ظلموهم وإن لم يجر لهم ذكر هنا لكن الظلم يدلّ بمفهومه عليهم فقوله، والضمير أي ضمير بينهم، وقوله يتناولهم أي المظلومين أو الظالمين والمظلومين معاً، وهذا أيضاً إذا لم يكن القضاء السابق في الدنيا كما مرّ.

قوله: **(تقرير لقدرته تعالى على الإثابة والعقاب الخ)** يعني أنّ هذا تذييل لما سبق، وتأكيد واستدلال على ما سبق ذكره بأن من يملك جميع الكائنات وله التصرّف فيها قادر على ما ذكر، وعلى انجاز ما وعد لأنه لا يخلف ما وعد رسوله به من نصره وعقاب من لم يتبعه فلا يرد على المصنف رحمه الله أنه وعيد والخلف فيه جائز كما تقرّر عندهم فالتعبير بالوعد في الآية ليس تغليباً كما يتوهم، وهذا يعرفه من يتدبر الأمور لا من يغتر بالحياة، ويدري ظاهرها فيظنّ أنها باقية وذكر القدر على الأمانة استطراديّ لا دخل له في الاستدلال على النشر وقوله لأنّ القادر لذاته بيان لما تقرّر من أنّ القادر بالذات لا يزول بغيره، والقدرة صفة ذاتية عندنا، وعين الذات عند بعضهم كما هو معلوم في الأصول. قوله: **(﴿يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة﴾ الخ)** الخطاب عامّ، وقيل لقريش ومن ربكم متعلق بجاء أو وصفة موعظة ومن للابتداء والموعظة والشفاء للمؤمنين والهداية بمعنى الدلالة مطلقاً عامّة وبمعنى الموصلة خاصة أيضاً. قوله: **(أي قد جاءكم كتاب جامع للحكمة العملية الخ)** يعني أنّ المراد القرآن وأنّ قوله موعظة إشارة

والمرغبة في المحاسن، والزاجرة عن المقابح، والحكمة النظرية التي هي شفاء لما في الصدور من الشكوك، وسوء الاعتقاد، وهدى إلى الحق واليقين، ورحمة للمؤمنين حيث أنزل عليهم فنجوا به من ظلمات الضلال إلى نور الإيمان، وتبدّلت مقاعدهم من طبقات النيران بمصاعد من درجات الجنان، والتنكير فيها للتعظيم ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ بإنزال القرآن والباء متعلقة بفعل يفسره قوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ فإنّ اسم الاشارة بمنزلة الضمير

للعمليات لأنّ الوعظ ترغيب وترهيب فيحث على محاسن الأعمال ويزجر عن قبائح الأفعال وما بعده إشارة إلى الكمال العلمي بالعقائد الحقة ويتقنها بتصفية الباطن لها حتى تشرق بنور الهداية وتصعد من درجات اليقين إلى أعلى عليين وفيه إشارة إلى أنّ للنفس الإنسانية مراتب كمال من تمسك بالقرآن فاز بها إحداها تهذيب الظاهر عن فعل ما لا ينبغي وإليه الإشارة بالموعظة لأنها الزجر عن المعاصي، وثانيها تهذيب الباطن عن العقائد الفاسدة والملكات الرديئة، وهو شفاء ما في الصدور وثالثها تحلي النفس بالعقائد الحقة والأخلاق الفاضلة ولا يحصل ذلك إلا بالهدى، ورابعها تجلي أنوار الرحمة الإلٰهية وتختص بالنفوس الكاملة وقد وردت الآية مرتبة على هذا الترتيب الأنيق وبتلك الكمالات تحصل مناسبة بين المؤثر والمتأثر ليستعدّ بها لفيض إحسانه فلذا لم يحصل له ذلك ابتداء بل في آخر أحواله، وذهاب ظلمة الهيولى التي يتضح بها نور الهداية، وقال الإمام الموعظة إشارة إلى تطهر ظواهر الخلق عما لا ينبغي، وهو الشريعة والشفاء تطهر الأرواح عن العقائد الفاسدة والأخلاق الذميمة وهو الطريقة والهدى ظهور الحق في قلوب الصدّيقين، وهو الحقيقة والرحمة إشارة إلى بلوغ الكمال والإشراق حتى يكمل غيره ويفيض عليه وهي النبوّة والخلافة فهذه درجات ستة لا يمكن فيها تقديم ولا تأخير وإليه الإشارة في الحديث: «**كان خلقه القرآن**» فتدبر، والمحاسن والمقابح جمع حسن وقبح على غير قياس، وقوله وهدى مرفوع على كتاب وكذا قوله ورحمة والوصف بهذه، وجعلها عينه للمبالغة، وقوله والتنكير فيها أي في هذه المذكورات لا في رحمة فقط كما قيل. قوله: (**بإنزال القرآن**) الباء للسببية متعلق بفضل الله ورحمته أي ذلك بسبب نزول وهدايتكم به أو هو بدل منه مفسر له أي المراد بفضل الله ورحمته ذلك ويناسب الثاني قول مجاهد رحمه الله الفضل والرحمة القرآن والأوّل تفسيرهما بالجنة، والنجاة من النار والتوفيق والعصمة إلى غير ذلك من التفاسير. قوله: (**والباء متعلقة بفعل يفسره قوله فبذلك فليرحوا**) يعني فليفرحوا من قوله فبذلك فليفرحوا، وقيل جعل المجموع مفسراً لأنه لولا ذكر المتعلق لم يكن مفسراً بل عاملاً فيه فالمفسر في زيداً ضربته ضربته بتمامه إذ لولا الضمير لكان عاملاً. قوله: (**فإنّ اسم الإشارة بمنزلة الضمير الخ**) يعني أنه من باب الاشتغال وشرطه اشتغال العامل بضمير المعمول واسم الإشارة يقوم مقام الضمير فاشتغاله به بمنزلة الاشتغال بضميره وذلك إشارة إليهما باعتبار ما ذكره في قوله عوان بين ذلك وهو مشهور في اسم الإشارة، وهذا من غريب العربية فإنّ المعروف في الاشتغال اشتغاله بالضمير وكونه باسم الإشارة لم يذكره النحاة.

تقديره بفضل الله وبرحمته، فليعتنوا أو فليفرحوا، فبذلك فليفرحوا وفائدة ذلك التكرير التأكيد والبيان بعد الإجمال، وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح، أو بفعل دل عليه قد جاءتكم، وذلك إشارة إلى مصدره أي فبمجيئها فليفرحوا، والفاء بمعنى الشرط كأنه قيل: إن فرحوا بشيء فبهما فليفرحوا، أو للرّبط بما قبلها، والدلالة على أنّ مجيء الكتاب الجامع بين هذه الصفات موجب للفرح وتكريرها للتأكيد كقوله:

قوله: **(تقديره بفضل الله وبرحمته فليعتنوا الخ)** يعني المقدر إما من لفظه أو من معناه كما في زيداً ضربت غلامه أي أهنت زيداً وهذا مما يجوز إذا دلت عليه القرينة وقد صرّح به النحاة والقرينة قائمة هنا لأن ما يسر به يكون مما يعتني ويهتم بشأنه وتقديم المعمول لاعتناء مؤيد لذلك فقول أبي حيان رحمه الله إنّ هذا إضمار لا دليل عليه مما لا وجه له، وهذا أحسن مما قيل إنّ الاعتناء من تقديم المعمول. قوله: **(وفائدة ذلك التكرير التأكيد والبيان الخ)** إن كان هذا راجعاً للتقديرين فالتكرير، والتأكيد في الأوّل لأنه لازم له فكأنه مذكور ففي تقديره تكرير وتأكيد معنوي أيضاً، وأمّا الثاني فظاهر بدليل أنّ ما ذكر بعده غير مختص بالتقدير الثاني، والبيان بعد الإجمال حيث حذف متعلق الأوّل فحصل الإبهام والإجمال لاحتمال غيره. قوله: **(وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح)** الإيجاب من الأمر لأنه الأصل فيه وتكريره ينفي احتمال الإباحة وغيرها والاختصاص من تقديمه على العامل المقدّر لأنه يقدر على طبق المذكور والظاهر أنّ مراده أن التقديم أفاد الاختصاص فلما كرر أوجب اختصاصه ونفي احتمال أن تقديمه لغير ذلك ثم إنه قيل عليه اللازم من التقديم اختصاص الفرح بهما فهو إمّا مقلوب أو بناء على أنّ الباء يجوز دخولها على كل من المقصور والمقصور عليه حقيقة، أو بتضمينه معنى الامتياز كما مر تحقيقه، وقوله أو بفعل دل عليه قد جاءتكم أي مقدر بعد قل لا بعد جاءتكم المذكور لأن قل تمنع منه فلا يكون من الحذف على شريطة التفسير أي جاءتكم موعظة وشفاء وهدى ورحمة بفضل الله وبرحمته فالمراد بالرحمة الأولى غير الثانية. قوله: **(وذلك إشارة إلى مصدره)** أي مصدر جاء وهو المجيء لأنه مصدر ميميّ وضمير مجيئها راجع إلى المذكورات التي هي فاعل جاء. قوله: **(والفاء بمعنى الشرط)** يعني إنها داخلة في جواب شرط مقدر أو أنها رابطة لما بعدها بما قبلها لدلالتها على تسبب ما بعدها عما قبلها والوجهان في الفاء على التقادير السابقة في متعلق الباء وإن أشعر قوله في الأول فبهما أنّ الأول مبني على الأول منهما والثاني مبني على تقدير جاءت لقوله والدلالة على أنّ مجيء الكتاب الخ لأنه تمثيل يعلم منه حال غيره إذ لا داعي للتخصيص، وقوله وتكريرها للتأكيد يعني إن الفاء الثانية زائدة لتأكيد الأولى وهذا جار على جميع ما سبق من التقادير والجارّ والمجرور متعلق به، وقيل الزائدة هي الأولى لأنّ جواب الشرط في الحقيقة فليفرحوا وبذلك مقدّم من تأخير، وزيدت فيه الفاء للتحسين ولذلك جوز أن يكون بدلاً من قوله بفضل الله وبرحمته فلا يكون من الحذف والتفسير في شيء، وقد وقع في نسخة الفاء الأولى وفي نسخة لم يقع لفظ الأولى فيحتمل القولين

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وعن يعقوب: فلتفرحوا بالتاء على الأصل المرفوض وقد روي مرفوعاً ويؤيده أنه قرىء فافرحوا ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ من حطام الدنيا فإنها إلى الزوال قريب وهو ضمير

وليست الثانية عاطفة كما قيل في: ﴿فإياي فاعبدون﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٥٦] لأنّ المحذوف متعلق بفضل الله لا متعلق بهذا ولا ضرورة تدعو التكثير المحذوفات من غير داع في النظم الكريم فاعرفه. قوله: **(وإذا هلكت إلى آخر البيت)** وهو قوله:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وهو من شعر للنمر بن تولب والخطاب لزوجته وكانت لأمته إذ نزل به ضيوف فعقر لهم أربعة قلائص فقال لها ذلك والمعنى لا تجزعي لما أتلفه من نفيس مالي فإني أحصل لك أمثاله، ولكن اجزعي إن مت وهلكت فإنك لا تجدين مثلي من الرجال يخلف عليك، والشاهد فيه زيادة الفاء في قوله فعند ذلك أو في فاجزعي. قوله: **(وعن يعقوب فلتفرحوا بالتاء على الأصل المرفوض)** أي وروي أنه قرأ فلتفرحوا بلام الأمر وتاء الخطاب على أصل أمر المخاطب المتروك فيه فإنّ أصل صيغة الأمر باللام فحذفت مع تاء المضارعة واجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى الابتداء بالساكن فإذا أتي بأمر المخاطب فقد استعمل الأصل المتروك فيه وهذا أحد قولين للنحاة فيه وقيل إنها صيغة أصلية وفي حواشي الكشاف عن المصنف إنّ هذه القراءة إنما قرىء بها لأنها أدل على الأمر بالفرح، وأشدّ تصريحاً به إيذاناً بأن الفرح بفضل الله ورحمته مما ينبغي التوصية مشافهة به، وبهذا الاعتبار انقلب ما ليس فصيحاً فصيحاً كما في قوله: ﴿**لم يكن له كفؤاً أحد**﴾ [سورة الاخلاص، الآية: ٤] كما سيأتي بيانه وقال ابن جني وقراءة فلتفرحوا بالتاء خرّجت على أصلها وذلك أنّ أصل أمر المخاطب اللام كما قرّرناه ولم يفعلوا ذلك بأمر الغائب لأنه لم يكثر كثرته، ولذا لم يؤمر باسم الفعل كصه والذي حسنه هنا أنّ النفس تقبل الفرح فذهب به إلى قوة الخطاب فلا يقال فلتحزنوا إلا إذا أريد صغارهم وإرغامهم ومنه أخذ العلامة ما ذكره، وهذا من دقائق المعاني التي ينبغي أن يتنبه لها. قوله: **(وقد روي مرفوعاً الخ)** يعني أنّ هذه القراءة وإن كانت شاذة إلا أنها وردت في حديث صحيح[1] رواه أبو داود عن أبيّ بن كعب مرفوعاً إلى النبيّ ﷺ، ولذا قال في الكشاف أنها قراءة رسول الله ﷺ وأيدها بقراءة فافرحوا لأنها أمر للمخاطب على الأصل، وقد قرأ بها الحسن، وجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم ومن الغريب قوله في شرح اللب لما كان النبيّ ﷺ مبعوثاً إلى الحاضر، والغائب جمع بين اللام، والتاء وكأنه يعني أن الأمر لما كان لجملة المؤمنين حاضرهم، وغائبهم غلب الحاضرون في الخطاب على الغائبين، وأتي باللام رعاية لأمر الغائبين، وهي نكتة بديعة إلا أنه أمر محتمل، وقرىء فلتفرحوا بكسر اللام. قوله: **(فإنها إلى الزوال)** أي صائرة إلى الزوال،

---

(١) أخرجه أبو داود ٣٩٨٠ ـ ٣٩٨١ من حديث أبي بن كعب أن النبيَّ قرأ: ﴿**بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون**﴾ قال أبو داود: بالتاء. وإسناده صحيح.

ذلك، وقرأ ابن عامر تجمعون على معنى، فبذلك فليفرح المؤمنون، فهو خير مما تجمعونه أيها المخاطبون ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ﴾ جعل الرزق منزلاً، لأنه مقدّر في السماء محصل بأسباب منها، وما في موضع النصب بأنزل، أو بأرأيتم فإنه بمعنى أخبروني ولكم دل على أنّ المراد منه ما حل، ولذلك وبخ على التبعيض فقال: ﴿فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ مثل هذه أنعام وحرث حجر ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا،

ومن قدره شرفة فقد وهم لأنه يتعدّى بعلى وقوله وهو ضمير ذلك أي راجع إلى لفظ ذلك باعتبار مدلوله وهو مفرد فروعي لفظه، وإن كان عبارة عن الفضل والرحمة، ويجوز إرجاع الضمير إليهما ابتداء بتأويل المذكور أو جعلهما في حكم شيء واحد. قوله: **(وقرأ ابن عامر تجمعون)** بالخطاب لمن خوطب بقوله يا أيها الناس سواء كان عاماً أو لكفار قريش، وعلى قراءة فلتفرحوا أو افرحوا فهو خطاب للمؤمنين، وأمّا على قراءة الغيبة فيجوز أن يكون لهم أيضاً التفاتاً ولم يذكره المصنف رحمه الله لأنّ الجمع أنسب بغيرهم، وإن صح وصفهم به في الجملة، وما في قوله مما تجمعون تحتمل الموصولية والمصدرية. قوله: **(جعل الرزق منزلاً لأنه الخ)** يعني أنّ الرزق ليس كله منزلاً منها فالإسناد مجازي بأن أسند إليه ذلك لأنّ سببه منها أو أنزل مجاز بإطلاق المسبب على السبب فهو بمعنى قدّر، وقريب منه تفسيره بخلق كما في قوله: **﴿وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج﴾** [سورة الزمر، الآية: ٦] وقيل إنه على طريق الاستعارة المكنية، والتخييلية وهو بعيد كما أن جعل الرزق مجازاً عن سببه أو تقدير لفظ سبب لا ينبغي لأنّ المستخبر عنه ليس سبب الرزق بل هو نفسه. قوله: **(وما في موضع النصب بإنزل الخ)** هي على الأوّل استفهامية وعلى الثاني موصولة، والعائد محذوف أي أنزله، وهي مفعول أوّل، والثاني جملة الله أذن لكم على أن قل مكرر للتوكيد فلا يكون مانعاً من العمل فيه، والعائد على المفعول الأوّل مقدّر أي أذن لكم فيه، وإذا كانت استفهامية فهي مفعول أنزل مقدم لصدارته، ومعلق لا رأيتم إن قلنا بالتعليق فيه ومن بيانية والجارّ والمجرور حال. قوله: **(ولكم دل على أنّ المراد منه ما حل ولذلك وبخ على التبعيض)** لأنه بمعنى ما قدّر لانتفاعكم والمقدر لانتفاعهم هو الحلال فيكون الرزق المذكور هنا قسماً منه، وهو شامل للحلال، والحرام فلا دلالة فيها للمعتزلة على أنّ الحرام ليس برزق فهو ردّ على الزمخشريّ، والتبعيض التفريق بين بعض وبعض في الحلّ والحرمة من عند أنفسهم كالبحائر والسوائب، ونحو ذلك. قوله: **(مثل هذه أنعام وحرث حجر الخ)** هذا إشارة إلى آيات أخر وتفسير للقرآن به، وهذه إشارة إلى ما جعلوه لآلهتهم من الأنعام، وحجر بمعنى ممنوعة، وما في البطون أجنة البحائر، وقد مر تفسيره في محله، وقوله فتقولون ذلك الإشارة إلى ما مرّ من قوله هذه أنعام الخ وذلك مقول القول، وبحكمه أي الله متعلق بتقولون لا خبر ذلك. قوله: **(ويجوز أن تكون المنفصلة متصلة بأرأيتم الخ)** في أم هذه وجهان أحدهما أنها متصل عاطفة تقديرها أخبروني الله أذن لكم في التحليل والتحريم أو تكذبون في نسبة ذلك إليه فجملة الله أذن لكم مفعول لا رأيتم، والثاني

ومحرّم على أزواجنا ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ في التحريم والتحليل فتقولون ذلك بحكمه ﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ في نسبة ذلك إليه، ويجوز أن تكون المنفصلة متصلة بأرأيتم، وقل مكرّر للتأكيد وأن يكون الاستفهام للانكار وأم منقطعة ومعنى الهمزة فيها تقرير لافترائهم على الله ﴿وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ أيّ شيء ظنهم ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ أيحسبون أن لا يجازوا عليه، وهو منصوب بالظنّ ويدل عليه أنه قرىء بلفظ الماضي، لأنه كائن وفي إبهام الوعيد تهديد عظيم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ حيث أنعم عليهم بالعقل، وهداهم بإرسال الرسل وإنزال الكتب ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ هذه النعمة ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ﴾

أنها منقطعة بمعنى بل والهمزة والاستفهام في الله أذن لكم للانكار فأنكر عليهم الأذن فيه، ثم قال بل أتفترون تقريراً للافتراء، والأوّل هو الظاهر الذي رجحوه، ولهذا قدمه المصنف رحمه الله فقوله ويجوز أن تكون المنفصلة أي الجملة، والقضية المنفصلة، وهي مجموع قوله الله أذن لكم أم على الله تفترون فسماها منفصلة إما على اصطلاح أهل الميزان أو بالمعنى اللغوي لانفصالها عن أرأيتم، وتوسط قل، وإنما عبر به لمطابقة قوله متصلة، وعلى هذا فما موصولة واتصال الجملة بأرأيتم لأنها مفعول ثان له كما مر. قوله: **(وإن يكون الاستفهام للإنكار الخ)** يعني إنكار الإذن في التحريم، والتحليل، والإضراب عنه لتقرير افترائهم، وعلى الأوّل الاستفهام للاستخبار، ولا ينافيه تحقق العلم بانتفاء الأذن، وثبوت الافتراء لأنّ الاستخبار لا يقصد به حقيقته بل المراد منه التقرير، والوعيد وإلزام الحجة.

تنبيه: قوله تعالى: **﴿آلله أذن لكم﴾** مر في الأنعام جعل الزمخشري له من قبيل التقديم للتخصيص ورده بأنه لا يجوز تقديم الفاعل كما تقرّر في النحو وإن جوزه الزمخشريّ تبعاً لعبد القاهر وقال السكاكي ليس المراد أن الإذن منكر من الله دون غيره فلا بدّ من حمله على الابتداء، وتقوية الحكم الإنكاري يعني أن إنكاره مطلق لا من الله فقط كما لو اعتبر التقديم فلا يصح من جهة المعنى أيضاً، وقيل: إن صاحب الكشاف أراد بالإنكار نفي التحقق لا نفي الابتغاء كما ظنه السكاكي فالمعنى على التقديم أن الإذن الموجود لم يصدر منه تعالى بل من شياطينهم لا أنه ينتفي ابتغاؤه من الله دون غيره كما زعمه، وقد مر ما فيه مفصلاً في سورة الأنعام. قوله: **(أي شيء ظنهم)** يعني ما استفهامية، وقوله: وهو منصوب أي بالظرفية، وناصبه الظنّ لا يفترون لعدم صحته معنى ولا بمقدّر لأنّ التقدير خلاف الظاهر، وقوله: ويدل عليه أي القراءة بالماضي تدل على تعلقه بالظن لأن الظاهر عمل الفعل فيه وقيل لأن أكثر أحوال القيامة يعبر عنها بالماضي في القرآن وقوله لأنه كائن تعليل للتعبير عنه بالماضي لأنه كائن لا محالة فكأنه وقع لتحققه وما في هذه القراءة بمعنى الظن في محل نصب على المصدرية، والمعنى ما ظنهم في شأن يوم القيامة وما يكون فيه لهم كما يدل عليه جعله تهديداً، ووعيداً لكنه يرد عليه ما قيل أن اعتبار الظنّ في يوم القيامة مع انكشاف الأمور فيه مستبشع فالظاهر اعتباره في الدنيا، وإن الظن بمعنى المظنون، ويوم منصوب به لوقوعه فيه

ولا تكون في أمر، وأصله الهمز من شأنت شأنه إذا قصدت قصده والضمير في ﴿وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ﴾ له لأنّ تلاوة القرآن معظم شأن الرسول أو لأن القراءة تكون لشأن، فيكون التقدير من أجله مفعول تتلو ﴿مِن قُرْءَانٍ﴾ على أن من تبعيضية أو مزيدة لتأكيد النفي، أو للقرآن واضماره قبل الذكر، ثم بيانه تفخيم له أو لله ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ تعميم للخطاب بعد تخصيصه بمن هو رأسهم، ولذلك ذكر حيث خص ما فيه فخامة، وذكر حيث عم ما يتناول الجليل والحقير ﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾ رقباء مطلعين عليه ﴿إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ تخوضون فيه، وتندفعون ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ﴾ ولا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه، وقرأ الكسائي بكسر الزاي هنا وفي سبأ ﴿من مثقال ذرة﴾ موازن نملة صغيرة أو هباء ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي

فيكون المضيّ على بابه لا أنه عبر به لذلك، وقول المصنف رحمه الله لأنه كائن يحتمله بخلاف ما في الكشاف، وأمّا ما قيل إن المجاز هنا لا يستقيم لأنه صار نصاً في الاستقبال لعمله في الظرف المستقبل، وهو يوم القيامة فليس بوارد لأنّ يوم القيامة يقدر لتحققه ماضياً كما في أتى أمر الله. قوله: **(ولا تكون في أمر الخ)** يشير إلى أن ما نافية، وأنّ الشأن بمعنى الأمر الذي يعتني به، ويقصد من قولهم شأنه بالهمز كسأله إذا قصده والأصل فيه الهمز، وقد تبدل ألفاً، وقوله من شأنت أي مأخوذ من قولهم شأنت. قوله: **(والضمير في وما تتلوا منه الخ)** أي الضمير المجرور بمن عائد على الشأن، ومن للتبعيض لأنّ التلاوة بعض شؤونه، وقوله لأنّ تلاوة القرآن الخ توجيه، وتعليل، وفيه إشارة إلى وجه تخصيصه من بين الشؤون، وقوله: أو لأن القراءة توجيه بوجه آخر بجعل منه للأجل، وقوله: ومفعول تتلو أي على الوجهين، وقوله: من تبعيضية إذا كانت الأولى للأجل حتى لا يتعلق حرفان بمعنى بمتعلق واحد. قوله: **(أو للقرآن)** أي ضمير منه، وقوله من قرآن بيان للضمير ومن تبعيضية، والقرآن عام للمقروء كلاً وبعضاً وهو حقيقة لا مجاز بإطلاق الكل على الجزء إذ لا داعي له. قوله: **(أو لله)** فمن ابتدائية، ومن الثانية تبعيضية. قوله: **(تعميم للخطاب الخ)** يعني خص الخطاب الأول برأس النوع الإنساني، وهو النبيّ عليه أفضل الصلاة والسلام، وعبر عن عمله بالشأن لأنّ عمل العظيم عظيم، ولما عمم الخطاب عبر بالعمل العام الشامل للجليل، والحقير، وليس المراد بما فيه فخامة تلاوة القرآن كما توهم، وقيل: الخطاب الأول عام للأمة أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿**يا أيها النبي إذا طلقتم النساء**﴾ [سورة الطلاق، الآية: ١] قيل واختلاف هذه الأفعال بالمضي، والاستقبال إشارة إلى أنّ القصد إلى استمرارها فالمعنى ما كان وما يكون وإلا كنا ونكون فتأمله وقوله مطلعين عليه إشارة إلى أن المقصود من الاطلاع عليهم الاطلاع على عملهم، وقوله: تخوضون يقال: أخاض في الحديث، وخاض فيه واندفع كلها مجاز مشهور وفي الشروع فيه، والتلبس به. قوله: **(ولا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه)** يشير إلى أن عزب بمعنى بعد، وغاب، وخفي فالمراد لا يبعد، ولا يغيب عن الله شيء، والمراد منه لا يبعد، ويغيب عن علمه بتقدير مضاف أو هو كناية عن ذلك. قوله: **(موازن نملة صغيرة)** إشارة إلى أن

﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ أي في الوجود والامكان فإنّ العامة لا تعرف ممكناً غيرهما ليس فيهما ولا متعلقاً بهما وتقديم الأرض، لأنّ الكلام في حال أهلها، والمقصود منه البرهان على إحاطة علمه بها ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ كلام برأسه مقرّر لما قبله ولا نافية وأصغر اسمها، وفي كتاب خبرها وقرأ حمزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر، ومن عطف على لفظ مثقال ذرة وجعل الفتح بدل الكسر، لامتناع الصرف أو على محله مع

من زائدة وأن المثقال اسم لما يوازن الشيء، ويكون في ثقله، والذرة بمعنييها عبارة عن أقل شيء، والهباء بالمدّ ما في الهواء من دقيق الغبار. قوله: **(أي في الوجود والإمكان)** يعني أنّ الأرض، والسماء عبارة عن جميع الموجودات، والممكنات لأنّ العامة لا تعرف غيرهما، وقوله ولا متعلقاً بهما كالأعراض والعرش، والكرسي تتوهمه العامة في السماء أيضاً فلا يقال إنّ العامة تعرفهما، وليسا فيهما وقوله في الأرض، ولا في السماء يشمل نفس السماء والأرض أيضاً. قوله: **(وتقديم الأرض لأنّ الكلام في حال أهلها الخ)** يعني أنها قدّمت في كثير من المواضع، وقد وقعت السموات في سورة سبأ في نظير هذه الآية مقدّمة وهي قوله تعالى: **﴿عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض﴾** فأشار إلى أنّ حقها ذلك ولكنه لما ذكر قبله شهادته على شؤون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم ناسب تقديم الأرض هنا لأنّ السياق لأحوال أهلها وإنما ذكرت السماء لئلا يتوهم اختصاص إحاطة علمه بشيء دون شيء وقوله المقصود منه البرهان على إحاطة علمه بها أي بحال أهل الأرض أي المقصود من هذه الآية إحاطة علمه بحال أهل الأرض بأنّ من لا يغيب عن علمه شيء كيف لا يعرف حال أهل الأرض وما هم عليه مع نبيه ﷺ، ولم يذكر ما في الكشاف من أنّ العطف بالواو لا يقتضي ترتيباً لأنه لا بدّ في التقديم من نكتة، وإن كانت الواو لا تقتضيه ولأنه عكازة أعمى. قوله: **(كلام برأسه مقرّر لما قبله)** أي جملة مستقلة، وليس معطوفاً على ما قبله حتى يكون الاستثناء منقطعاً أو على خلاف الظاهر ولا إن كانت نافية للجنس فاصغر اسمها منصوب لا مبنيّ على الفتح لشبهه بالمضاف، وكذا أكبر لتقدير عمله وفي إعراب السمين إن لا نافية للجنس وأصغر وأكبر اسمها فهما مبنيان معها على الفتح، وهو سبق قلم فإنه شبيه بالمضاف لعمله في الجار والمجرور فلا وجه لبنائه إلا أنه مذهب البغداديين وهو قول ضعيف. قوله: **(بالرفع على الابتداء والخبر)** أو على أن لا عاملة عمل ليس أما الأول فلأنه يجوز الغاؤها إذا تكررت وأما قولهم إنّ الشبيه بالمضاف يجب نصبه فالمراد المنع من البناء لا منع الرفع والالغاء كما توهمه بعضهم فأتي بما لا طائل تحته ونقل عن سيبويه رحمه الله كلاماً لا يدل على مدعاه، ولولا خوف الاطالة نقلته لك. قوله: **(ومن عطف على لفظ مثقال ذرة الخ)** أي سواء كان مفتوحاً بأن يجيء بالفتح لأنه لا ينصرف ويعطف على لفظ مثقال أو ذرّة أو مرفوعاً عطفاً على محله لأنه فاعل ومن زائد وحينئذ ورد عليه إشكال، وهو أنه يصير التقدير ولا يعزب عنه أصغر من ذلك، ولا أكبر إلا في كتاب فيعزب عنه ومعناه غير صحيح، وقد دفع بوجوه منها ما ذكره المصنف رحمه الله وهو أنه إنما يصير المعنى كذلك إذا كان الاستثناء متصلاً

الجارّ جعل الاستثناء منقطعاً، والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ الذين يتولونه بالطاعة، ويتولاهم بالكرامة ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ من لحوق مكروه ﴿وَلَا هُمْ

فإذ قدر منقطعاً صح لأنه يصير تقديره لكن لا أصغر ولا أكبر إلا هو في كتاب مبين ودفع أيضاً بأنه على حدّ قوله لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى وقوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

فالمعنى لا يبعد عن علمه شيء لا الصغير ولا الكبير إلا ما في اللوح أو في علمه فإن عد ذلك من العزوب فهو عازب عن علمه، وظاهر أنه ليس من العزوب قطعنا فلا يعزب عن علمه شيء قطعاً، وفي الآية أقوال أخر ضعيفة كجعل إلا عاطفة بمعنى الواو، وكون الكلام على التقديم والتأخير وأنه متعلق بما قبل قوله وما يعزب، وجعله مستثنى من مقدر لا من المنفي المذكور أي ليس شيء إلا في كتاب ونحوه وكلها ظاهرة قوّة وضعفاً إلا ما نقله الإمام عن بعض المحققين من أن العزوب عبارة عن مطلق البعد والمخلوقات قسمان قسم أوجده الله تعالى من غير واسطة كالأرض والسماء، والملائكة عليهم الصلاة والسلام وقسم أوجده بواسطة القسم الأول مثل الحوادث في العالم وقد تتباعد سلسلة العلية والمعلولية عن مرتبة وجود واجب الوجود فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء إلا وهو في كتاب مبين كتبه الله وأثبت فيه صور تلك المعلومات، فهو استثناء مفرّغ من أعمّ الأحوال واثبات العزوب بمعنى البعد عنه في سلسلة الإيجاد لا محذور فيه وهذا وجه دقيق إلا أنه أشبه بتدقيقات الحكماء لبعده عن أسلوب العربية، وقيل معنى معزب يبين وينفصل أي لا يصدر عن ربك شيء من خلقه إلا وهو في اللوح وتلخيصه إنّ كلّ شيء مكتوب فيه ذكره الكواشي، وقريب منه قوله في المغني إن معنى يعزب ليس يخفى بل يخرج إلى الوجود فمعناه لا يخرج إلى الوجود عنه مثقال ذرّة إلا وهو في كتاب ولا منافاة كما قيل بين قوله هنا، وقوله في سورة سبأ في قوله تعالى: **﴿لا يعزب عنه مثقال ذرّة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين﴾** [سورة سبأ، الآية: ٣] لا يجوز عطف المرفوع على مثقال والمفتوح على ذرّة لأنّ الاستثناء يمنعه اللهمّ إلا إذا جعل الضمير في عنه للغيب وجعل المثبت في اللوح خارجاً لظهوره على المطالعين فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء إلا مسطوراً في اللوح لأنّ مراده الاستثناء المتصل الذي هو الظاهر فيكون كما في الكشاف هنا، ومن ههنا ظهر جواب آخر، وهو أنّ المراد بالبعد عن الله البعد والخروج عن غيبه أي لا يخرج عن غيبه إلا ما كان في اللوح فيعزب عن الغيب إلى الظهور لاطلاع الملائكة عليهم الصلاة والسلام وغيرهم عليه فيفيد إحاطة علمه بالغيب والشهادة، ويظهر منه وجه لتقديم الأرض وهذا معنى حسن من الله به عليّ. قوله: **(والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ)** لم يفسره بالعلم كما في سورة الأنعام لئلا يتكرّر مع قوله عن ربك على ما فسره به أو لاقتضاء المعنى له فتأمّل. قوله: **(الذين يتولونه بالطاعة ويتولاهم بالكرامة)** الوليّ ضدّ العدوّ فهو المحبّ ومحبة العباد طاعتهم ومحبته لهم

﴿يَحْزَنُونَ﴾ لفوات مأمول، والآية كمجمل فسره قوله ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ وقيل: الذين آمنوا وكانوا يتقون بيان لتوليهم إياه ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وهو ما بشر

إكرامه كما في شرح الكشاف ولذا قال القائل رحمه الله تعالى:

تعصي الإلٰه وأنت تظهر حبه هذا لعمري في القياس بديع
لو كان حبك صادقاً لأطعته إنّ المحبّ لمن يحبّ مطيع

وعلى الأوّل يكون فعيل بمعنى فاعل، وعلى الثاني بمعنى مفعول فهو مشترك فتفسير المصنف رحمه الله له بهما إمّا بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه، وإمّا باستعماله في أحدهما وإرادة الآخر لأنه لازم له كما قيل ما جزاء من يحبّ إلا أن يحبّ مع أنه يجوز أن يكون بمعنى الفاعل أو المفعول فيهما، وقيل الولاية من الأمور النسبية فاعتبر الولاية من جانب العبد بالطاعة ومن جانب الله بالكرامة فلا حاجة إلى ما قيل إنّ الواو في كلام المصنف بمعنى أو. قوله: **(من لحوق مكروه الخ)** قال الراغب الخوف توقع المكروه وضدّه الأمن، والحزن من الحزن بالفتح، وهو خشونة في النفس لما يحصل من الغمّ ويضادّه الفرح ولما كان الفرح بحصول المأمول وما يسر كان الحزن بفواته كما قال:

ومن سرّه أن لا يرى ما يسوءه فلا يتخذ شيئاً يخاف له فقدا

ولذا فسره المصنف رحمه الله بما ذكر وهما متقاربان فإذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا، ولذا قابله في البيت به، وقيل لحوق المكروه في المستقبل كما صرّحوا به ولا اختصاص لسبب الحزن بفوات المأمول بل قد يحصل من لحوق مكروه في المستقبل فوات مأمول في الماضي ولا يخفى ما فيه، والمراد بانتفاء الخوف، والحزن أمنهم كذلك في الآخرة بعد تحقق مالهم من القرب، والسعادة، وإلا فالخوف والحزن يعرض لهم قبل ذلك سواء كان سببه دنيوياً أو أخروياً. قوله: **(وقيل ﴿الذين آمنوا﴾ الخ)** هو على الأوّل تفسير لما أجمل من أولياء الله الذين لا خوف ولا حزن لهم بأنهم المتقون المبشرون، وهذا جار على وجوه الإعراب، وهذا مختار الزمخشري حيث قال أولياء الله الذين يتولونه بالطاعة ويتولاهم بالكرامة وقد فسر ذلك في قوله الذين آمنوا وكانوا يتقون فهو توليهم إياه لهم البشرى في الحياة الدنيا، وفي الآخرة فهو توليه إياهم فإن قلت إذا كانا صفتين لأولياء الله، ولما تضمنه من المعنيين يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ولهم البشرى جملة لا توصف به المعرفة قلت المفسر لا يلزم أن يكون صفة فإذا قدّر مبتدأ وجعلا خبرين له كانا مفسرين غير وصفين فإن قلت فكان الظاهر عطف لهم البشرى كما قيل قلت المفسر شيء واحد وإن تضمن معنيين قصد تفسيرهما فالظاهر ترك العطف لاتحادهما فتأمّل، وقد وقع تفسير الأولياء بالذين يذكر الله برؤيتهم يعني يظهر عليهم آثار العبادة وعن ابن عباس رضي الله عنهما ذوو الاخبات، والسكينة وقيل هم المتحابون في الله وعن النبي ﷺ: **«إنّ من عباد الله عباداً ما هم بأنبياء، ولا شهداء تغبطهم**

به المتقين في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ وما يريهم من الرؤيا الصالحة وما يسنح لهم من المكاشفات، وبشرى الملائكة عند النزع ﴿وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾ بتلقي الملائكة إياهم مسلمين

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والشهداء يوم القيامة لمكانهم من الله قالوا: يا رسول الله خبرنا من هم وما أعمالهم فلعلنا نحبهم قال هم قوم تحابوا في الله على غير أرحام بينهم ولا أموال يتعاطونها فوالله إن وجوههم لنور وأنهم لعلى منابر من نور لا يخافون إذا خاف الناس ولا يحزنون إذا حزن الناس»[1] ثم قرأ الآية، وهذا تفضيل لهم بجهة من الجهات فلا يلزم تفضيلهم على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأنه قد يكون في المفضول ما ليس في الفاضل كذا في شروح الكشاف وتابعهم غيرهم وفيه أنه يقتضي تسليم أنّ هذه الصفات ليست في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وليس كذلك إذ جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مع من آمن بهم جرى بينهم هذا التحابّ ألا ترى أهل الصفة رضي الله عنهم متصفين بذلك وهم محبون للنبيّ ﷺ، وهو يحبهم أيضاً فلا وجه لما ذكر فالجواب أنّ الغبطة هنا بمعنى أنه يعجبه ذلك لأنه لا يغبط إلا على ما يحمد ويحسن ويعجب من غبط فهو كناية عن ذلك فإنّ النبيّ ﷺ وإن اتصف بذلك لكن مقام الدعوة واشتغاله بمحبة الله أجلّ من أن يظهر تحابه كيف لا «ولا يتم الإيمان حتى يكون النبيّ ﷺ أحب إليه من نفسه وأهله وماله» فلا تكن من الغافلين[2]. قوله: **(وهو ما بشر به المتقين الخ)** فسر بشرى الدنيا بما ذكره، وإطلاق البشرى على أوّلها ظاهر وعلى ثانيها لأنّ الرؤيا المصالحة سماها النبي ﷺ: **«المبشرات»**[3] والمكاشفات التي تظهر لصفاء باطن صاحبها مما يسرّ في المستقبل تبشير له أو لمريده أيضاً كما يعرفه أهله وكذا بشرى الملائكة عليهم الصلاة والسلام عند النزع أي نزع الروح بالموت فإنهم يبشرونه ويرى مقامه اللهمّ يسر لنا ذلك

---

(١) أخرجه البزار ٣٥٩٣ والطبري في «التفسير» ١١/ ١٣٢ وابن حبان ٥٧٣ وذكره المنذري في «الترغيب والترهيب» ٤/ ٢٠ كلهم من حديث أبي هريرة قال الهيثمي في المجمع ١٠/ ٢٧٧ رواه البزار، وفيه من لم أعرفهم اهـ وإسناد ابن حبان صححه الشيخ شعيب. وورد عن ابن عمر عند الحاكم في المستدرك ٤/ ١٧٠ ـ ١٧١ وصححه، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد ٥/ ٣٤٣ من حديث أبي مالك الأشعري وأخرجه الهيثمي في المجمع ١٠/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧ وقال: رواه أحمد والطبراني بنحوه، ورجاله وثقوا. وأورده المنذري ٤/ ٢٠ من حديث أبي أمامة وقال الهيثمي في المجمع ١٠/ ٢٧٧ إسناده جيد.

(٢) يشير المصنف إلى ما أخرجه البخاري ١٥ ومسلم ٤٤ والنسائي ٨/ ١١٥ وابن ماجه ٦٧ وأحمد ٣/ ١٧٧ ٢٧٥ ـ ٢٠٧ ـ ٢٧٨ وابن حبان ١٧٩ والبغوي ٢٢ كلهم من حديث أنس بن مالك ولفظ البخاري: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين».

(٣) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٤٧٩ وأبو داود ٨٧٦ والنسائي ٢/ ١٨٨ ـ ٢١٧ ـ ٢١٨ وأحمد ١/ ٢١٩ وابن حبان ١٨٩٦ وابن أبي شيبة ١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩ والبغوي ٦٢٦ والبيهقي في «السنن» ٢/ ٨٧ ـ ٨٨ كلهم من حديث ابن عباس ولفظه: «أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترىٰ له...».

مبشرين بالفوز والكرامة بيان لتوليه لهم، ومحلّ الذين آمنوا النصب، أو الرفع على المدح، أو على وصف الأولياء أو على الابتداء، وخبره لهم البشرى ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ أي لا تغيير لأقواله، ولا اخلاف لمواعيده ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارة إلى كونهم مبشرين في الدارين ﴿هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ هذه الجملة، والتي قبلها اعتراض لتحقيق المبشر به، وتعظيم شأنه، وليس من شرطه أن يقع بعده كلام يتصل بما قبله ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ اشراكهم وتكذيبهم، وتهديدهم وقرأ نافع يحزنك من أحزنه، وكلاهما بمعنى ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ استئناف بمعنى التعليل، ويدلّ عليه القراءة بالفتح كأنه قيل: لا تحزن بقولهم ولا تبال بهم لأنّ الغلبة لله جميعاً لا يملك غيره شيئاً منها، فهو يقهرهم، وينصرك عليهم ﴿هُوَ السَّمِيعُ﴾

بكرمك ورحمتك، وقوله بيان لتوليه لهم هذا من تتمة القيل أي لهم البشرى الخ بيان لهذا كما أنّ ذاك بيان لذاك فإن قلت لم لم يقل لا يخافون ولا يحزنون مع أنه أخصر وأظهر وأنسب للمشاكلة بينهما قلت لأنّ خوفهم من الله مقرّر فإنه لا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون وغيرهم لا يخاف عليهم ذلك ولا يحزنون لأنهم قد بشروا بما يسرّهم عقبه وهذه نكتة لم أر من ذكرها. قوله: **(ومحلّ الذين آمنوا الخ)** وجوه الإعراب ظاهرة لكن في جعله صفة فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وقد أباه النحاة ممن جوّزه الحفيد رحمه الله، وجوّز فيه البدلية أيضاً والمواعيد جمع ميعاد بمعنى الوعد لأنه هو الذي لا يقع فيه الخلف، وقوله إلى كونهم مبشرين أو إلى البشرى بمعنى التبشير وقيل إلى النعيم الذي وقعت به البشرى. قوله: **(هذه الجملة والتي قبلها اعتراض)** أمّا الأولى وهي لا تبديل لكلمات الله فلأنّ معناها لا إخلاف لوعده فتؤكد البشارة لأنها في معناه، وأمّا الثانية وهي قوله ذلك هو الفوز العظيم فلأنّ معناها أنّ بشارة الدارين السارّة، فوز عظيم، وهذا بناء على جواز تعدّد الاعتراض وعلى أنه يجوز أن يكون في آخر الكلام، ولذا قيل لو جعلت الأولى معترضة، والثانية تذييلية كان أحسن بناء على أنّ ما في آخر الكلام يسمى تذييلاً لا اعتراضاً وهو مجرّد اصطلاح، وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله بقوله وليس من شرطه الخ ومراده الاتصال بحسب الإعراب، وفيه أنّ قوله ولا يحزنك يصح جعله معطوفاً على الجملة قبله أي إنّ أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون فلا يحزنك قولهم وقوله إشراكهم الخ، وكذا ما ضاهاه مما وقع وما سيقع. قوله: **(استئناف بمعنى التعليل)** أي ابتداء كلام سبق للتعليل أو هو جواب سؤال مقدّر تقديره لم لا يحزنه فقيل لأنّ الغلبة لله فلا يقهر، ويغلب أولياؤه، وأمّا كونه بدلاً من قولهم كما قاله ابن قتيبة رحمه الله فردّه الزمخشريّ بأنه مخالف للظاهر لأنّ هذا القول لا يحزنه بل يسرّه وأمّا أنه على سبيل الفرض للإلهاب والتهييج، وأنهم قد يقولونه تعريضاً بأنه لا عزة للمؤمنين فبعيد وقراءة الفتح قراءة أبي حيوة. قوله: **(كأنه قيل الخ)** يشير إلى أنه كناية على نهج لا أرينك هاهنا أو مجاز لأنّ القول مما لا ينهي كما إذا قلت لا يأكلك الأسد فمعناه لا تقرب منه فالمعنى لا تحزن بقولهم فأسند إلى سببه أو جعل من قبيل ما مرّ وكذا كلّ ما نهى فيه عن فعل غيره، وقوله فهو يقهرهم الخ

لأقوالهم ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بعزماتهم فيكافئهم عليها ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ من الملائكة والثقلين وإذا كان هؤلاء الذين هم أشرف الممكنات عبيداً لا يصلح أحد منهم للربوبية، فما لا يعقل منها أحق أن لا يكون له ندّاً أو شريكاً، وكالدليل على قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ﴾ أي شركاء على الحقيقة وإن كانوا يسمونها شركاء، ويجوز أن يكون شركاء مفعول يدعون، ومفعول يتبع محذوف دلّ عليه ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ أي ما يتبعون يقينا، وإنما يتبعون ظنهم أنهم شركاء ويجوز أن تكون ما استفهامية منصوبة بيتبع أو موصولة معطوف على من، وقرىء تدعون بالتاء الخطابية، والمعنى أيّ شيء يتبع الذين تدعونهم شركاء من الملائكة، والنبيين أي أنهم لا يتبعون إلا الله، ولا يعبدون غيره فما لكم لا تتبعونهم فيه لقوله: **﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾** [سورة الإسراء، الآية: ٥٧] فيكون الزاماً بعد برهان، وما بعده مصروف عن خطابهم لبيان سندهم، ومنشأ رأيهم ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ يكذبون فيما

يعني أنّ المقصود من إثبات جميع العزة لله إثباتها لأوليائه ويلزمه ما ذكر، وقوله: لأقوالهم فسره به ليرتبط بما قبله وقوله فيكافئهم إشارة إلى أنّ اطلاع الله على الفعل عبارة عن مجازاته به كما مرّ. قوله: **(من الملائكة والثقلين)** لأنّ من للعقلاء، والتغليب غير مناسب هنا ووجه التخصيص ما ذكره، وهو جار على الوجوه وقوله أشرف الممكنات عبيداً كونهم عبيداً مأخوذ من لام الملك. قوله: **(أي شركاء على الحقيقة الخ)** هذا ردّ على من توهم أنّ شركاء لا يصح أن يكون مفعول يتبعون لأنه يدلّ على نفي اتباعهم الشركاء مع أنهم اتبعوهم لأنّ المعنى أنهم، وإن اتبعوا شركاء فليسوا في الحقيقة شركاء فالمراد سلب الصفة بحسب الحقيقة، ونفس الأمر وإن سموهم شركاء لجهلهم، وقوله ويجوز أن يكون شركاء مفعول يدعون معطوف على معنى ما قبله لأنه في قوّة يصح أن يكون مفعول يتبع، وقوله ومفعول يتبع محذوف تقديره يتبعون حقاً يقيناً كما سيشير إليه وقد يجعل آلهة أو شركاء كما قدّره بعضهم ميلاً إلى أعمال الثاني في التنازع، وقيل عليه أنه لا يصح كونه منه لأنّ مفعول الأوّل مقيد دون الثاني فلا يتحد المعمول حتى يكون من هذا الباب إذ هو مشروط فيه وأجيب بأنّ التقييد عارض بعد الأعمال بقرينة عامل فلا ينافيه وفيه نظر. قوله: **(وإنما يتبعون ظنهم أنهم شركاء)** إشارة إلى معمول الظنّ المقدّر وقيل إنه يجوز تنزيله منزلة اللازم. قوله: **(ويجوز أن تكون ما استفهامية منصوبة بيتبع)** وشركاء مفعول يدعون أي أيّ شيء يتبع المشركون أي ما يتبعونه ليس بشيء ويجوز توجيهه بحيث يتحد مع قراءة الخطاب في المعنى. قوله: **(أو موصولة معطوفة على من)** أي وله ما يتبعه المشركون خلقاً وملكاً فكيف يكون شريكاً له فصدر الآية باق على ما مرّ من الاستدلال وعدم صلاحية ما عبدوه مطلقاً لذلك ويجوز أن تكون ما حينئذ مبتدأ خبره محذوف كباطل ونحوه أو قوله إن يتبعون والعائد محذوف أي في عبادته أو اتباعه. قوله: **(وقرئ تدعون بالتاء الخطابية)** وهذه قراءة السلميّ وعزيت لعليّ كرّم الله وجهه أيضاً، وقوله والمعنى أي على هذه

ينسبون إلى الله أو يحزرون ويقدرون أنها شركاء تقديراً باطلاً ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ تنبيه على كمال قدرته وعظم نعمته المتوحد هو بهما ليدلهم على تفرده باستحقاق العبادة، وإنما قال مبصراً، ولم يقل لتبصروا فيه تفرقة بين الظرف المجرّد، والظرف الذي هو سبب ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماع تدبر واعتبار ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ أي تبناه ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ تنزيه له عن التبني، فإنه لا يصح إلا ممن يتصوّر له الولد، وتعجيب من كلمتهم الحمقاء ﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ﴾ علة لتنزيهه، فإنّ اتخاذ الولد مسبب عن الحاجة ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تقرير لغناه ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن

القراءة ردّ لما قيل إنها غير متجهة وما استفهامية والعائد للذين محذوف، وشركاء حال منه أي تدعونهم حال كونهم شركاء في زعمكم والذين عبارة عن الملائكة والمسيح وعزير عليهم الصلاة والسلام وقوله فيه أي في اتباعهم لله فيكون إلزاماً بأن ما يعبدونه يعبد الله فكيف يعبد، وقوله: بعد برهان أي من قوله إلا أنّ الله الخ وما بعده قوله إن يتبعون إلا الظنّ مصروف عن الخطاب إلى الغيبة. قوله: **(يكذبون فيما الخ)** أصل معنى الخرص الحزر بتقديم الزاي المعجمة على الراء المهملة أي التخمين والتقدير، ويستعمل بمعنى الكذب لغلبته في مثله وكلاهما صحيح هنا وحزر سمع من باب ضرب ونصر. قوله: **(تنبيه على كمال قدرته الخ)** أي كمال القدرة من خلق ما لا يقدر عليه غيره من الليل والنهار والنعمة براحة الليل والأبصار، وقوله: المتوحد يشير إلى إفادة تعريف الطرفين للقصر وأنه قصر تعيين يترتب عليه حصر العبادة فيه لأنّ من لا يقدر ولا ينعم لا تليق عبادته. قوله: **(وإنما قال مبصراً الخ)** أي لم يقل لتبصروا فيه ليوافق ما قبله تفرقة بين الظرفين إذ الظرف الأوّل ليس سبباً للسكون والدعة بخلاف الثاني لأنّ الضوء شرطه الأبصار فلذا أسند إليه مجازاً، ولم يسند إلى الليل، وقيل مبصراً للنسب كلابن وتامر أي ذا أبصار وجعله ابن عطية رحمه الله من باب المجاز كقوله:

ما ليل المحب بنائم ومن لم يفرق بينهما لم يصب

وأراد بالسبب ما يتوقف عليه في الجملة لا المؤثر ولا حاجة إلى جعله من حذف الاحتباك وأصله جعل الليل مظلماً لتسكنوا فيه، والنهار مبصراً لتتحرّكوا فيه. قوله: **(أي تبناه)** لعلّ هذا قول بعضهم وإلا فما ذكروه من الأدلة يقتضي أنهم يقولون بالتوليد حقيقة، وقوله تعالى اتخذ صريح فيما فسر به هنا. قوله: **(تنزيه له عن التبني الخ)** أصل معنى سبحان الله التنزيه عما لا يليق به جلّ وعلا ويستعمل للتعجب مجازاً فلذا قيل إنّ الواو هنا وفي الكشاف بمعنى أو لأنه لا يجمع بين الحقيقة، والمجاز وقيل: إنه كناية قالوا وعلى أصلها، وهذا بناء على صحة إرادة المعنى الحقيقيّ في الكناية، وفيه خلاف لهم وقيل لا يلزم أن يكون استفادة معنى التعجب منه باستعمال اللفظ فيه بل هو من المعاني الثواني، وقوله تعجيب في نسخة تعجب وقوله من كلمتهم الحمقاء مجاز كذكر حكيم أي الأحمق قائلها. قوله: **(فإنّ اتخاذ الولد مسبب عن الحاجة)** وهو الغني عن كلّ شيء وتسببه عنها إمّا لأنّ طلبه ليتقوّى به أو لبقاء نوعه

﴿سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾ نفي لمعارض ما أقامه من البرهان مبالغة في تجهيلهم، وتحقيقاً لبطلان قولهم وبهذا متعلق بسلطان أو نعت له، أو بعندكم كأنه قيل: إن عندكم في هذا من سلطان ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ توبيخ وتقريع على اختلاقهم وجهلهم، وفيه دليل على أن كلّ قول لا دليل عليه فهو جهالة، وأنّ العقائد لا بدّ لها من قاطع، وأن التقليد فيها غير سائغ ﴿قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ باتخاذ الولد وإضافة الشريك إليه ﴿لَا يُفْلِحُونَ﴾ لا ينجون من النار، ولا يفوزون بالجنة ﴿مَتَٰعٌ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ خبر مبتدأ محذوف أي افتراؤهم متاع في الدنيا يقيمون به رياستهم في الكفر أو حياتهم، أو تقلبهم متاع، أو مبتدأ خبره محذوف أي لهم تمتع في الدنيا ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ بالموت فيلقون الشقاء المؤبد ﴿ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلْعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ بسبب كفرهم ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ خبره مع قومه ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم﴾ عظم عليكم وشق ﴿مَّقَامِى﴾ نفسي كقولك فعلت كذا لمكان فلان، أو كوني وإقامتي بينكم مدّة مديدة، أو قيامي على

وقوله: تقرير لغناه لأنّ المالك لجميع الكائنات هو الغنيّ، وما عداه فقير وهو علة أخرى لأنّ التبني ينافي المالكية. قوله: **(نفي لمعارض ما أقامه من البرهان الخ)** المعارض في اللغة المنافي، وفي الاصطلاح ما نافاه الدليل المتأخر من أحد الخصمين والمراد هنا إمّا الأوّل وهو ظاهر أو الثاني لأنّ السلطان هنا الحجة التي فرضت أي ليس بعد هذا حجة تسمع والمعارض الدليل مطلقاً صحيحاً كان أو باطلاً والمراد تجهيلهم وأنه لا مستند لهم سوى تقليداً لأوائل واتباع جاهل لجاهل، وقوله متعلق بسلطان لأنه بمعنى الحجة وإذا كان صفة تعلق بمحذوف، ومن زائدة، وإذا تعلق بعندكم لما فيه من معنى الاستقرار يكون سلطان فاعل الظرف لاعتماده فلا يلزم الفصل بين العامل المعنويّ، ومتعلقه بأجنبيّ كما قيل. قوله: **(على أنّ كلّ قول لا دليل عليه الخ)** يؤخذ من قوله إن عندكم الخ. وقوله وأنّ العقائد الخ من قوله أتقولون على الله الخ، وهو ردّ لمن تمسك بالآية على نفي القياس، والعمل بخبر الآحاد لأنه في الفروع والآية مخصوصة بالأصول لما قام من الأدلة على تخصيصها وإن عمّ ظاهرها. قوله: **(افتراؤهم متاع)** فافتراؤهم هو المبتدأ المقدّر بقرينة ما قبله أو تقلبهم أي تقلبهم في الدنيا وأحوالهم، وقال السمين رفع متاع من وجهين على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنفة جواب سؤال مقدّر أي كيف لا يفلحون، ولهم ما لهم فقيل ذلك متاع، وقوله بما كانوا الباء سببية، وما مصدرية وفي الدنيا متعلق بمتاع أو نعت له، وقوله فيلقون الشقاء المؤبد مأخوذ من كونه في مقابلة المتاع القليل. قوله: **(﴿واتل عليهم نبأ نوح﴾ الخ)** إذ بدل من النبأ أو معمولة له لا لأتل لفساد المعنى، ولام لقومه للتبليغ أو التعليل وقوله خبره مع قومه بالرفع والنصب تفسير لنبأ نوح عليه الصلاة والسلام، وقوله: عظم عليكم وشق تفسير لكبر كما مرّ تحقيقه في قوله وإن كانت لكبيرة. قوله: **(نفسي الخ)** يعني المقام إمّا اسم مكان وهو كناية إيمائية عبارة عنه نفسه كما يقال المجلس السامي، ولا وجه لقوله في الكشاف، وفلان ثقيل الظلّ أو مصدر ميميّ بمعنى

الدعوة ﴿وَتَذْكِيرِي﴾ إياكم ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ وثقت به ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ فاعزموا عليه ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ أي مع شركائكم، ويؤيده القراءة بالرفع عطفاً على الضمير المتصل، وجاز من غير أن يؤكد للفصل وقيل: إنه معطوف على أمركم بحذف المضاف أي وأمر شركائكم، وقيل إنه منصوب بفعل محذوف تقديره وادعوا شركاءكم، وقد قرىء به. وعن نافع فاجمعوا من الجمع، والمعنى أمرهم بالعزم، أو الاجتماع على قصده والسعي في إهلاكه على أيّ وجه يمكنهم ثقة بالله، وقلة مبالاة بهم ﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ﴾ في قصدي

الإقامة يقال قمت بالبلد وأقمت بمعنى، وأقحم في بيانه لفظ كوني للتوضيح أي إقامتي بين أظهركم مدّة مديدة أو المراد قيامه بدعوتهم، وقريب منه قيامه لتذكيرهم ووعظهم لأنّ الواعظ كان يقوم لأنه أظهر وأعون على الاستماع فجعل القيام كناية أو مجازاً عن ذلك أو هو عبارة عن بيان ذلك وتقرّره، وقوله فعلى الله توكلت جواب لأنه عبارة عن عدم مبالاته والتفاته إلى استثقالهم أو هو قائم مقامه، وقيل الجواب فأجمعوا وقوله فعلى الله توكلت اعتراض لأنه يكون بالفاء فاعلم فعلم المرء ينفعه الأوّل فأجمعوا معطوف على ما قبله وبما قرّرناه لا يرد ما قيل إنه متوكل على الله دائماً فلا يصح جعله جواباً لكن فيه عطف الإنشاء على الخبر، وقيل المراد استمراره على التوكل فلا يرد ما ذكره وقيل جواب الشرط محذوف أي فافعلوا ما شئتم. قوله: **(فاعزموا عليه الخ)** القراءة بقطع الهمزة من أجمعوا فقيل إنه يقال أجمع في المعاني وجمع في الأعيان يقال أجمعت أمري، وجمعت الجيش، وهو الأكثر وأجمع متعدّ بنفسه وقيل بحرف جرّ يحذف اتساعاً يقال أجمعت على الأمر إذا عزمت وهنا حذف اتساعاً كذا قال أبو البقاء رحمه الله تعالى وكلام المصنف رحمه الله مائل إليه واستشهد للقول الأوّل بقول الحرث بن حلزة:

أجمعوا أمرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت له ضوضاء

وقال السدوسيّ أجمعت الأمر أفصح من أجمعت عليه، وقال أبو الهيثم أجمع أمره جعله مجموعاً بعد ما كان متفرّقاً وتفرقته أن يقول مرّة أفعل كذا ومرّة أفعل كذا فإذا عزم فقد جمع ما تفرّق من عزمه ثم صار بمعنى العزم حتى وصل بعلى، وأصله التعدية بنفسه ومنه الإجماع والمراد بالأمر هنا مكرهم وكيدهم. قوله: **(أي مع شركائكم)** هذا توجيه لقراءة النصب، وقد قرئ بوجوه ثلاثة فالنصب خرّج على وجوه منها ما ذكره المصنف رحمه الله وهو أنه مفعول معه من الفاعل لأنهم عازمون لا معزوم عليهم ويؤيد هذا التخريج، وأنهم عازمون قراءة الرفع بالعطف على الفاعل وهو الضمير المتصل لوجود الفاصل وقيل إنه مبتدأ محذوف الخبر أي وشركاؤكم مجمعون ونحوه. قوله: **(وقيل إنه معطوف على أمركم بحذف المضاف الخ)** توجيه آخر للنصب مبنيّ على أنّ أجمع متعلق بالمعاني فلذا احتاج للتقدير والشركاء إن كان المراد بهم من على دينهم فظاهر وإن أريد بهم الأصنام فتهكم بهم أو الكلام من الإسناد إلى المفعول المجازيّ كاسأل القرية. قوله: **(وقيل إنه منصوب بفعل محذوف تقديره وادعوا شركاءكم)** أي

﴿عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾ مستوراً واجعلوه ظاهراً مكشوفاً من غمه إذا ستره، أو ثم لا يكن حالكم عليكم عما إذا أهلكتموني، وتخلصتم من ثقل مقامي وتذكيري ﴿ثُمَّ اقْضُوا﴾ أدّوا ﴿إِلَيَّ﴾ ذلك الأمر الذي تريدون بي وقرىء: ثم أفضوا إليّ بالفاء أي انتهوا إليّ بشرّكم، أو ابرزوا إليّ من أفضي إذا خرج إلى الفضاء ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾ ولا تمهلوني ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ أعرضتم عن تذكيري ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ يوجب توليكم لثقله عليكم، واتهامكم إياي لأجله، أو يفوتني لتوليكم ﴿إِنْ أَجْرِيَ﴾ ما ثوابي على الدعوة والتذكير ﴿إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ لا تعلق له بكم يثيبني به آمنتم، أو توليتم ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ المنقادين لحكمه لا أخالف أمره، ولا أرجو غيره ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فأصرّوا على تكذيبه بعدما ألزمهم الحجة، وبين أن توليهم

هو منصوب بمقدّر كما في قوله علفتها تبناً، وماء بارداً وعلى قراءة نافع عطف شركاءكم عليه لأنه يقال جمعت شركائي كما يقال جمعت أمري وقيل المعنى ذوي أمركم وكلام المصنف رحمه الله تعالى يميل إليه وفيه نظر وقوله والمعنى أي على الوجوه السابقة وأمرهم بلفظ الماضي أي أنّ نوحاً عليه الصلاة والسلام أمرهم ويصح أن يكون اسماً أيضاً وقوله بالعزم على قراءة العامّة أو الاجتماع على قراءة نافع، وقوله على أيّ وجه أعمّ من المكر والكيد وثقة علة لأمرهم وقلة مبالاة معطوف عليه، وفي قصدي مصدر مضاف إلى المفعول. قوله: **(واجعلوه ظاهراً مكشوفاً)** هذا كما مرّ من أنّ الأمر لا يصح كونه منهياً فهو إمّا كناية عن نهيهم عن تعاطي ما يجعله غمة أو أمرهم بإظهاره، وعليكم على الأوّل متعلق بغمة وعلى الثاني بمقدّر أي كائناً والمراد من الغمّ ما يورثه والأمر بمعنى الشأن وهو الإهلاك أو قصده. قوله: **(أدّوا إليّ الخ)** فالقضاء من قولهم قضى دينه إذا أدّاه فالهلاك مشبه بالدين على طريق الاستعارة المكينة، والقضاء تخييل أو قضى بمعنى حكم ونفذ والتقدير احكموا بما تؤدّوه إليّ ففيه تضمين واستعارة مكنية أيضاً ومفعول اقضوا محذوف عليهما كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: **(وقرئ ﴿ثم اقضوا﴾ الخ)** الباء في بشركم للمعية أو التعدية وأفضى إليه بكذا معناه أوصله إليه وأصله أخرجه إلى الفضاء كأبرزه أخرجه إلى البراز بالفتح وهو المكان الواسع، ومنه مبارزة الخصمين. قوله: **(﴿فإن توليتم﴾ الخ)** شرط مرتب على الجزاء قبله أي إن بقيتم على إعراضكم عن تذكيري بعد أمري لكم وعدم مبالاتي بما أنتم عليه فلا ضير عليّ، وقيل الأوّل مقام التوكل، وهذا مقام التسليم والمبالاة بشيء إمّا للخوف أو الرجاء وإليهما الإشارة بالجملتين وجواب الشرط محذوف أقيم ما ذكر مقامه أي فلا باعث لكم على التولي ولا موجب له أو ما ذكر علة للجواب أقيم مقامه، وقوله واتهامكم بالجرّ عطف على ثقله، والواو بمعنى أو. قوله: **(المنقادين لحكمه)** إشارة إلى أنّ المراد بالإسلام الاستسلام والانقياد لا ما يساوق الإيمان كما فسره به الزمخشريّ، وقيده بالذين لا يأخذون على تعليم الدين شيئاً والداعي له قوله: **﴿إن أجري إلا على الله﴾** إلا أنه تكلف، ولذا عدل عنه المصنف رحمه الله،

ليس إلا لعنادهم، وتمرّدهم لا جرم حقت عليهم كلمة العذاب ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ من الغرق ﴿وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ وكانوا ثمانين ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ﴾ من الهالكين به ﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بالطوفان ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ تعظيم لما جرى عليهم، وتحذير لمن كذب الرسول ﷺ، وتسلية له ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا﴾ أرسلنا ﴿مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ من بعد نوح ﴿رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ﴾ كلّ رسول إلى قومه ﴿فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ بالمعجزات الواضحة المثبتة لدعواهم ﴿فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟﴾ فما استقام لهم أن يؤمنوا لشدّة شكيمتهم في الكفر، وخذلان الله إياهم ﴿بِمَا

وقوله لا أخالف أمره مطلقاً أو هذا الأمر وهو تفسير للانقياد وقوله فأصرّوا على تكذيبه فسره به لأنّ السياق دال على تقدّم تكذيبهم له كما يدلّ عليه قوله إن كان كبر الخ ولأنّ إهلاكهم المعقب إنما كان بعدما استمرّ من تصدّيهم وطول عنادهم وإصرارهم وإلزامهم الحجة بقوله إن كان كبر الخ وقوله وبين أنّ توليهم أي بقوله فإن توليتم الخ وقوله لا جرم توطئة لتفريع قوله فنجيناه لا إشارة إلى أنّ الفاء فصيحة أي فحقت عليهم كلمة العذاب فنجيناه وقوله من الغرق بدلالة المقام وقيل من أيدي الكفار، وقوله وكانوا ثمانين أي من الناس غير الحيوانات وقوله من الهالكين به أي بالغرق ومن للبدل أي جعل الثمانون خليفة عمن هلك بالطوفان لأنه المذكور قبله وبعده. قوله: **(تعظيم لما جرى عليهم)** لأنّ الأمر بالنظر إليه يدل على شناعته قال الراغب: النظر يكون بالبصر والبصيرة، والثاني أكثر عند الخاصة فالمراد اعتبر بما أخبرك الله به لأنه لا يمكن أن ينظر إليه هو ولا من أنذره، والمراد بالمنذرين المكذبين والتعبير به إشارة إلى إصرارهم عليه حيث لم يفد الإنذار فيهم وقد جرت العادة أن لا يهلك قوم بالاستئصال إلا بعد الإنذار لأنّ من أنذر فقد أعذر، وقوله لمن كذب الرسول أي رسولنا عليه أفضل الصلاة والسلام، والتسلية له ظاهرة، وقوله كلّ رسول إلى قومه هذا يستفاد من إضافة القوم إلى ضميرهم، وليس من مقابلة الجمع بالجمع المفضي لانقسام الآحاد على الآحاد وفيه إشارة إلى أنّ عموم الرسالة مخصوص بنبينا ﷺ[1] واختلف في نوح عليه الصلاة والسلام هل بعث إلى أهل الأرض كافة أو إلى صقع واحد منها وعليه ينبني النظر في الغرق هل عمّ جميع أهل الأرض أو كان لبعضهم وهم أهل دعوته كما صرّح به في الآيات، والأحاديث قال ابن عطية رحمه الله وهو الراجح عند المحققين، وعلى الأوّل لا ينافي اختصاص عموم الرسالة بنبينا ﷺ لأنها لمن بعده إلى يوم القيامة. قوله تعالى: **(﴿فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل﴾ الآية)** ضمير كانوا وكذبوا القوم الرسل، والمعنى أنّ حالهم بعد بعثه الرسل كحالهم قبلها في كونهم

---

(١) يشير المصنف إلى ما أخرجه مسلم ٥٢٣ ـ ٥ والترمذي ٤/ ١٢٣ وأحمد ٢/ ٤١١ ـ ٤١٢ وابن ماجه ٥٦٧ والبغوي ٣٦١٧ والبيهقي ٢/ ٤٣٣ ـ ٩/ ٥ كلهم من حديث أبي هريرة ولفظه: «فضلت على الأنبياء بستٍّ: أعيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون».

كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ﴾ أي بسبب تعوّدهم تكذيب الحق، وتمرّنهم عليه قبل بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام ﴿ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ بخذلانهم، لانهماكهم في الضلال، واتباع المألوف، وفي أمثال ذلك دليل على أنّ الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى، وكسب العبد، وقد

أهل جاهلية وقيل ضمير كانوا لقوم الرسل وكذبوا لقوم نوح عليه الصلاة والسلام أي ما كان قوم الرسل ليؤمنوا بما كذب به قوم نوح عليه الصلاة والسلام أي بمثله، ويجوز أن يكون عائداً إلى نوح نفسه أي ما كان قوم الرسل بعد نوح ليؤمنوا بنوح إذ لو آمنوا به آمنوا بأنبيائهم، ومن قبل متعلق بكذبوا أي من قبل بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وقيل الضمائر كلها لقوم الرسل بمعنى آخر وهو أنهم بارزوا رسلهم بالتكذيب كلما جاء رسول لجوا في التكذيب، والكفر فلم يكونوا ليؤمنوا بما سبق به تكذيبهم من قبل لجهم في الكفر وتماديهم، وقيل ما مصدرية والمعنى كذبوا رسلهم فكان عقابهم من الله أنهم لم يكونوا ليؤمنوا بتكذيبهم من قبل أي من سببه وجرائه وأيده بقوله كذلك نطبع الخ، والظاهر أن ما موصولة لعود الضمير عليها، وأما كون ما المصدرية اسماً فقول ضعيف للأخفش وابن السراج، وقوله لشدّة شكيمتهم الشكيم والشكيمة حديدة اللجام المعترضة في فم الفرس وفلان شديد الشكيمة على التمثيل أي أبيّ لا ينقاد فالمراد لعنادهم ولجاجهم وفي شرح الكشاف للجاربردي الشكيمة الحديدة الخ وفلان شديد الشكيمة أي شديد النفس وفلان ذو شكيمة أي لا ينقاد اهـ.

قوله: **(فما استقام لهم أن يؤمنوا الخ)** كان المنفية المقترنة بلام الجحود تدلّ على المبالغة في النفي تقديراً، وبذلك نفي الصحة والاستقامة، وقد يراد به لا ينبغي ولا يليق أو لا يجوز، وقد يستعمل نفيها مطلقاً لذلك وصرح به الإمام البغوي في غير هذا المحل لا يقال لعله إنما حمل على نفي الاستقامة لأنّ أصل المعنى نفي كون إيمانهم المستقبل في الماضي، ومآله إلى نفي القابلية والاستعداد لأنه قيل إنه مدفوع بجعل صيغة المضارع للحال، ويحمل على زمان إخباره تعالى لنبيه ﷺ فالمعنى ما حصل لهم أن يؤمنوا حال مجيء البينات فيكون زمان عدمه بعد زمان اعتبار عدم الإيمان. قوله: **(أي بسبب تعوّدهم تكذيب الحق وتمرّنهم عليه قبل بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام)** يحتمل أنه بيان لحاصل المعنى وأنّ الباء سببية لا صلة يؤمنوا كما هو الظاهر وما مصدرية ولما كان يأباه عود الضمير عليها جعله عائداً إلى الحق المفهوم من السياق، والمقام ولما كان فيه أنّ الكفر هو تكذيب الحق الذي جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام فلا تتضح السببية أو له بأنّ المراد بالتكذيب ما ركز في طباعهم وتعوّدوه قبل بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام من تكذيب كلّ حق سمعوه وهذا سبب للسبب وهو شدّة شكيمتهم ولذا قدّمه، ولا يخفى ما فيه من التكلف فالأظهر ما قدّمناه وقيل ما موصولة والباء للسببية أو الملابسة أي بالشيء الذي كذبوا به وهو العناد، وقد مرّ ما قيل إنّ ضمير به لنوح عليه الصلاة والسلام، وقوله كذلك نطبع أي مثل هذا الطبع كما مرّ تحقيقه. قوله: **(وفي أمثال ذلك دليل الخ)** المراد بأمثال ذلك ما وقع فيه ذكر الطبع والختم والتغشية، وما أحال عليه هو ما

مرّ تحقيق ذلك ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم﴾ من بعد هؤلاء الرسل ﴿مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بالآيات التسع ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا﴾ عن اتباعهما ﴿وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ معتادين الاجرام، فلذلك تهاونوا برسالة ربهم، واجترؤوا على ردّها ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا﴾ فعرفوه بتظاهر المعجزات الباهرة المزيلة للشك ﴿قَالُوٓا﴾ من فرط تمرّدهم ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ظاهر أنه سحر، وفائق في فنه واضح فيما بين أخوانه ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا

ذكره في أوائل سورة البقرة وقوله الأفعال أي أفعال العباد القبيحة، أو مطلق الأفعال التي للعباد إذ لا قائل بالفصل وكونها واقعة بقدرة الله لإسنادها إليه وقبحها عائد إلى الاتصاف بها لا إلى إيجادها، وخلقها كما برهن عليه في الكلام وكسب العبد لها ظاهر إذ طبع الله على قلبه عبارة عن منعه عن قبول الحق والإيمان، وهو عين الكفر فقوله بخذلانهم بيان لسبب فعل الله بهم ذلك، وخلقه فيهم وليس تفسيراً للطبع بالخذلان حتى ينافي الدلالة المذكورة، فإنّ المعتزلة يفسرونه بذلك حيث وقع تطبيقاً له على مذهبهم فلا غبار عليه كما توهم، وفي الكشاف الطبع جار مجرى الكناية عن عنادهم ولجاجهم لأنّ من عاند وثبت على اللجاج خذله الله ومنعه التوفيق واللطف، فلا يزال كذلك حتى يتراكم الرين والطبع على قلبه وهذا تأويل للآية ليوافق مذهبه، وهل هو كناية أو ليس بكناية لكنه جار مجراها يعرف بتدقيق النظر في كلام شرّاحه، والآيات التسع هي العصا واليد البيضاء والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمس وفلق البحر. قوله: **(معتادين الإجرام)** بفتح الهمزة وكسرها جمع ومفرد أي الذنوب العظيمة أو فعل الذنب العظيم لأنّ الجرم ما عظم منه، وهذه الجملة معترضة تذييلية وجوّز فيها الحالية فيفيد اعتيادهم ذلك وتمرّنهم عليه لأنّ معناها أنه شأنهم ودأبهم كما يعرفه من له ممارسة بعلم البلاغة، وكذا كونها علة لما قبلها وهو ردّهم واستكبارهم يؤخذ من ذلك كما أشار إليه المصنف رحمه الله، والحمل على العطف الساذج لا يناسب البلاغة لا لتقدّم الإجرام على البعث لأنّ المراد استمرارهم وتعاونهم عليه كما فسر به. قوله: **﴿فلما جاءهم الحق﴾** جعل الحق كشخص جاءهم من الله على طريق الكناية والتخييل وهذا يدلّ على غاية ظهوره بحيث لا يخفى على ذي بصر وبصيرة فلهذا فسروه بعرفانهم ذلك، وكذا وضع الحق موضع الضمير إشارة إلى ظهور حقيته عند كلّ أحد، وأيضاً قد صرّح به في محلّ آخر بقوله وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم فلا يرد قوله في الفرائد لا دلالة في النظم على معرفتهم له، وقولهم إنه يدلّ على أنهم بهتوا لما بهرهم منه، وهذا غير وارد على المصنف رحمه الله لأنه لم يفسره به، وإنما ذكر أنهم عرفوه بما قارنه من الآيات كما يدلّ عليه تفريعه بالفاء وهو معنى ما في الكشاف أيضاً، والمعجزات من قوله من عندنا فتدبر. قوله: **(ظاهر أنه سحر وفائق في فنه واضح فيما بين إخوانه)** يشير إلى أنّ مبين من أبان بمعنى ظهر واتضح لا بمعنى أظهر وأوضح كما هو أحد معنييه، ولا وجه لما قيل إنّ قوله ظاهر بيان لأنّ الإشارة لنوعه وقوله وفائق في فنه بيان لأنّ الإشارة لفرد كامل كما يدلّ عليه ما بعده بل المراد أنّ ظهوره إمّا ظهور كونه سحراً في نفسه أو

جَآءَكُمْ ﴾ إنه لسحر فحذف المحكي المقول لدلالة ما قبله عليه، ولا يجوز أن يكون ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ لأنهم بتوا القول بل هو استئناف بانكار ما قالوه اللهم إلا أن يكون الاستفهام فيه التقرير، والمحكي مفهوم قولهم، ويجوز أن يكون معنى أتقولون للحق أتعيبونه من قولهم فلان يخاف القالة كقوله: ﴿سمعنا فتى يذكرهم﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٦٠] فيستغنى عن المفعول ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴾ من تمام كلام موسى للدلالة على أنه ليس بسحر، فإنه لو كان سحراً لاضمحلّ، ولم يبطل سحر السحرة، ولأن العالم بأنه لا يفلح الساحر لا يسحر، أو من تمام قولهم إن جعل أسحر هذا محكياً كأنهم قالوا: أجئتنا بالسحر تطلب به لفلاح، ولا يفلح الساحرون ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا ﴾ لتصرفنا واللفت، والفتل إخوان ﴿عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا ﴾ من عبادة الأصنام ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ الملك فيها سمي بها

ظهوره بالنسبة إلى غيره من أنواع السحر فتأمل وقوله وفائق في نسخة أو بدل الواو. قوله: **(أنه لسحر الخ)** يعني أنّ القول على ظاهره ومقوله محذوف بقرينة ما قبله لا قوله أسحر لما سيأتي وقوله بتوا القول من البت بموحدة ومثناة أي قطعوا القول بأنه سحر فكيف يستفهمون عنه، وقوله أسحر الخ من قول موسى ﷺ لا من قولهم، وهي جملة مستأنفة للإنكار، ثم أجاب بجواب مرّضه لأنه خلاف الظاهر، وهو أنّ الاستفهام مقصودهم به تقريره أي حمله على الإقرار بأنه سحر لا السؤال حتى ينافي البت والقطع، وقوله والمحكي أي في أحد الموضعين فإمّا أن يكون المقول الثاني والأوّل حكاية بالمعنى أو بالعكس، وإنما ذكر هذا لأنّ القصة واحدة فالصادر فيها بحسب الظاهر إحدى المقالتين، وقوله اللهمّ هو بمعنى يا الله لا بمعنى يا الله آمنا بخير لأنه ينافي ما بعده من الشرّ، والميم المشدّدة المبنية على الفتح عوض عن يا فلا تجامعها إلا شذوذاً، وله ثلاث استعمالات النداء، والاستثناء والجواب كنعم للاستظهار وتقوية هو ضعيف عند المتكلم إشارة إلى أنه محتاج لمعونة من الله، وقد ورد في الحديث وكلام فصحاء العرب فليس بمولد كما توهم قاله المطرزي في شرح المقامات فهو هنا إشارة إلى ضعف الجواب كأنه ينادي الله لأنّ يسدّد مقاله لضعفه، وأمّا إذا كان تقولون بمعنى تعيبون لأنّ القول والذكر قد يطلق ويراد به ذلك فلا مفعول له، وقوله يخاف القالة الخ القالة مصدر كالقول إلا أنه يختص بالسرّ في قول لأهل اللغة وفي كلامه الآتي إشارة إلى جواب آخر، وهو أنه مقول قولهم والاستفهام ليس له بل مصروف إلى قيده وهو الجملة أعني، ولا يفلح الساحرون والمعنى أجئتنا بسحر تطلب به الفلاح والحال أنه لا يفلح الساحر أو هم يستعجبون من فلاحه، وهو ساحر فتدبر، وقوله يبطل مضارع الإبطال وهو إقناعيّ، وإلا فيجوز أن يكون سحراً يبطل غيره من السحر، وقوله: ولأنّ العالم عطف على فإنه لأنّ الفاء تعليلية، وقوله فيستغنى عن المفعول أي المفعول المعهود من كلام موسى ﷺ على الوجهين. قوله: **(واللفت والفتل إخوان)** أي بينهما مناسبة معنوية، واشتقاقية لأنّ لفته بمعنى صرفه ولواه وكذا فتله وليس أحدهما مقلوباً من الآخر كما قاله الأزهريّ رحمه الله، وقوله من عبادة الأصنام الظاهر عبادة

لاتصاف الملوك بالكبر، أو التكبر على الناس باستتباعهم ﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ بمصدّقين فيما جئتما به ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَحِرٍ﴾ وقرأ حمزة والكسائيّ: «بكلّ سحار» ﴿عَلِيمٍ﴾ حاذق فيه ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ﴾ أي الذي جئتم به هو السحر لا ما سماه فرعون وقومه سحراً

غير الله لأنهم عبدوا فرعون لعنه الله. قوله: **(الملك فيها سمي بها الخ)** يعني المراد بها ذلك لأنها لازمة له فأريد من اللفظ لازم معناه أو المراد الملوك لأنها عادتهم رؤساؤهم مستتبعون لغيرهم فالكبرياء بمعنى التكبر أي عدّ نفسه كبيراً لهم، والفرق بينهما أنّ في الأوّل ملاحظة استحقار غيره، وهو التكبر المذموم بخلاف الثاني وقيل سمي بها لأنها أكبر ما يطلب من أمور الدنيا وفي الأرض متعلق به أو بتكون أو مستقرّ حال أو متعلق بلكما والأرض قيل المراد بها مصر، وقوله حاذق فيه فسره به لأنّ المراد علمه بصفة السحر وحذقه فيها، وقراءة حمزة والكسائيّ سحار لا ساحر كما في بعض النسخ فهو من تحريف الناسخ، وأسقط قوله في الكشاف هنا كما قال القبطيّ لموسى ﷺ إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض لأنه لا حاجة إليه لا لما قيل إنه سهو صوابه كما قال الإسرائيليّ. قوله تعالى: **(﴿قال لهم موسى ألقوا ما أنتم ملقون﴾)** لا يخفى ما في الإبهام من التحقير والإشعار بعدم المبالاة وسيأتي في الشعراء أنه ليس المراد الأمر بالسحر، وما فعلوه لأنه كفر، ولا يليق منه الرضا به بل علم أنهم ملقون فأمرهم بالتقدّم ليظهر إبطاله وسيجيء تفصيله. قوله: **(لا ما سماه فرعون وقومه الخ)** يعني أنّ تعريف المسند لإفادة القصر إفراداً وكذا على قراءة عبد الله بالتنكير يستفاد القصر من التعريض لوقوعه في مقابلة قوله **﴿إن هذا لسحر مبين﴾** فالمعنى على القصر في التعريف والتنكير، وكلام المصنف رحمه الله يحتمله ثم إنه قيل إنّ هذا التعريف للعهد لما تقدّمه في قوله إنّ هذا لسحر وهو منقول عن الفرّاء رحمه الله وردّ بأنّ شرط كونه للعهد اتحاد المتقدّم والمتأخر كما في أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول، وهذا ليس كذلك فإنّ السحر المتقدّم ما جاء به موسى ﷺ، وهذا ما جاؤوا به وردّ بمنع اشتراط ذلك بل اتحاد الجنس كاف في الجملة ولا يشترط الاتحاد ذاتاً كما قالوا في قوله تعالى: **﴿والسلام عليّ﴾** [سورة مريم، الآية: ٣٣] إنّ اللام للعهد مع أنّ السلام الواقع على عيسى ﷺ غير الواقع على يحيى عليه الصلاة والسلام ذاتاً كذا قالوا، وفيه بحث من وجهين الأوّل أنّ الظاهر اشتراط ذلك وما ذكره لا يدلّ على ما قاله لأنّ السلام متحد فيهما وتعدّد من وقع له لا يجعله متعدّداً كما أنّ زيداً لا يتعدّد باعتبار تعدّد الأماكن والمحالّ وإنما يتمّ ما ذكره أن لو صح رأيت رجلاً وأكرمت الرجل إذا كان الأوّل زيداً والثاني عمراً، ويكون العهد باعتبار الاتحاد في الجنسية كما أنّ أنواع السحر وأعمالها مختلفة خصوصاً والأوّل سحر ادّعائيّ، وهذا حقيقيّ فالاعتراض وارد على الفرّاء رحمه الله الثاني أنّ القصر إنما يكون إذا كان التعريف للجنس، وأمّا تعريف العهد فلا يفيد القصر فكيف قرّر هذا من ادّعى أن القصر من التعريف ثم ذكر أنه للعهد نعم هنا أمر آخر، وهو أنّ النكرة المذكورة

وقرأ أبو عمرو السحر على أنّ ما استفهامية مرفوعة بالابتداء، وجئتم به خبرها والسحر بدل منه، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أهو السحر، أو مبتدأ خبره محذوف أي السحر هو، ويجوز أن ينتصب ما بفعل يفسره ما بعده تقديره أيّ شيء أتبتم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ سيمحقه، أو سيظهر بطلانه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ لا يثبته ولا يقوّيه، وفيه دليل على أنّ السحر إفساد وتمويه لا حقيقة له ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ﴾ ويثبته ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ بأوامره وقضاياه وقرىء بكلمته ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ذلك ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ﴾ أي في مبدأ أمره

أوّلاً إذا لم يرد بها معين ثم عرّفت لا تنافي الجنسية لأنّ النكرة تساوي تعريف الجنس فحينئذ يكون تعريف العهد لا ينافي القصر وإن كان كلامهم يخالفه ظاهراً فليحرّر هذا فأني لم أر من تعرّض له وقوله أي الذي جئتم به إشارة إلى أنّ ما على القراءة المشهورة موصولة، والسحر خبره، وقد جوّز أن تكون استفهامية في محلّ رفع بحذف الخبر. قوله: **(وقرأ أبو عمرو السحر الخ)** ما ذكره غير متحتم لجواز كونها موصولة على هذه القراءة أيضاً مبتدأ والجملة الاسمية أي أهو السحر أو السحر هو خبره، وقوله ويجوز أن ينتصب عطف على قوله مرفوعة بالابتداء، فقوله السحر على وجهيه الأخيرين. قوله: **(سيمحقه أو سيظهر بطلانه)** الباطل الفاسد والذي فني وضدّ الأوّل الحق وضدّ الثاني الثابت قال إلا كلّ شيء ما خلا الله باطل والسحر ما ظهر للعيون من آلاته ونفس عمله فإن كان الأوّل فإبطاله بالمعنى الثاني وإن كان الثاني فالظاهر فيه المعنى الأوّل كما في قوله تعالى: **﴿ليحق الحق ويبطل الباطل﴾** [سورة الأنفال، الآية: ٨] ويصح فيه المعنى الثاني وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله ببيان معنييه. قوله: **(لا يثبته ولا يقوّيه)** لما كان تذييلاً لتعليل ما قبله وتأكيده فسره بتفسيرين ناظرين إلى ما قبله فلا يثبته بل يزيله ويمحقه، ولا يقويه بل يظهر بطلانه لأنّ ما لا يكون مؤيداً من الله فهو باطل، وأيضاً الفاسد لا يمكن أن يكون صالحاً بحسب الظاهر فلذا فسر إصلاحه بإدامته، وتقويته بالتأييد الإلهي، وقول الزمخشريّ لا يثبته، ولا يديمه، ولكن يسلط عليه الدمار أي الفساد والهلاك قيل زاده وإن لم يلزم من عدم الإصلاح الإفساد لوقوعه في مقابلة قوله ويحق الله الحق فكأنه قال ويبطل الباطل وردّ بأنّ نفي إثباته لا يكون إلا بالدمار، وما ذكره المصنف رحمه الله أظهر، وقوله لا حقيقة له تفسير للتمويه لأنّ التمويهات تلبيسات الأوهام من قولهم موّهت الإناء إذا طليته بالذهب والفضة وتحته نحاس أو حديد لأنّ الوهم يكسو الباطل لباس الحق ويروّجه، وقوله إنّ السحر إفساد، وتمويه لا حقيقة له فيه بحث لأنّ من السحر ما هو حق، ومنه ما هو تخيل باطل، ويسمى شعبذة وشعوذة فلعله أراد أنّ منه نوعاً باطلاً، وقد فصله الرازي في سورة البقرة وسيأتي في تفسير المعوذتين بيانه إن شاء الله تعالى. قوله: **(ويثبته)** أي يوجده ويحققه بأوامره وقضاياه أي بتشريعه وأحكامه، وقراءة كلمته على أنّ المراد الجنس فتطابق القراءة الأخرى، ويحتمل أن يراد قوله كن قيل أو الكلمات الأمور والشؤون والكلمة الأمر واحد الأمور ولا مانع منه كما قيل، وقوله في مبدأ أمره أي مبدأ بعثته ﷺ وقيده به لأنه آمن به بعده غير الذراري من قومه،

﴿إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ إلا أولاد من أولاد قومه بني إسرائيل دعاهم، فلم يجيبوه خوفاً من فرعون إلا طائفة من شبانهم، وقيل: الضمير لفرعون والذرية طائفة من شبانهم آمنوا به، أو مؤمن آل فرعون وامرأته آسية، وخازنه وزوجته وماشطته ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ أي مع خوف منهم، والضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في ضمير العظماء، أو على أنّ المراد بفرعون آله كما يقال ربيعة ومضر، أو للذرية أو للقوم ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ أن

وأمّا عقب الإلقاء فما آمن به إلا بعض ذريتهم. قوله: **(إلا أولاد من أولاد قومه)** هذا بيان لمحصل المعنى لا بيان لتقدير مضاف لأنّ من تبعيضية، وهم بعض من الذراري لا من القوم إذ لو لم يقدر وجعلت من ابتدائية صح ويكفي لإفادة التبعيض التنوين وأشار إلى أنّ المراد بالذراري الشبان لا الأطفال، وقوله وقيل الضمير لفرعون أي الضمير في قومه، وهو معطوف على قوله إلا الأولاد فإنه في معنى الضمير لموسى ﷺ، ورجح الأوّل بأنّ موسى عليه الصلاة والسلام هو المحدّث منه وبأنه كان المناسب على هذا على خوف منه بدون إظهار فرعون، ورجح ابن عطية رحمه الله الثاني بأنّ المعروف في القصص أنّ بني إسرائيل كانوا في قهر فرعون، وكانوا بشروا بأنّ خلاصهم على يد مولود يكون نبياً صفته كذا وكذا فلما ظهر موسى ﷺ اتبعوه ولم يعرف أن أحداً منهم خالفه فالظاهر الثاني، والكلام في قوم فرعون لأنهم القائلون أنه ساحر والقصة على هذا بعد معجزة العصا فالفاء ليست للتعقيب بل للترتيب والسببية وأجيب بأنّ المراد ما أظهر إيمانه وأعلن به إلا ذرية من بني إسرائيل دون غيرهم فإنهم أخفوه وإن لم يكفروا. قوله: **(أو مؤمن آل فرعون الخ)** إشارة إلى أنّ تلك الآية تفسير لها مؤيدة لهذا وزوجته أي زوجة الخازن وقوله: وماشطته أي ماشطة فرعون لأنه كان له ضفائر عين امرأة لتسريحها، وهو معطوف على طائفة، وداخل في القيل الثاني ولفظ الذرية فيه نبوّ عن هذا الوجه. قوله: **(أي مع خوف منهم)** يشير إلى أنّ على بمعنى مع كقوله: **﴿وآتي المال على حبه﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٧٧] وقوله وجمعه على ما هو المعتاد الخ اعترض عليه بأنه ليس من كلام العرب الجمع في غير ضمير المتكلم كنحن كما ذكره الرضي وردّ بأنّ الثعالبي والفارسي نقلاه في الغائب أيضاً وبأنه لا يناسب تعظيم فرعون فإن كان على زعمه وزعم قومه فإنما يحسن في كلام ذكر أنه محكيّ عنهم، وقيل إنه ورد على عادتهم في محاوراتهم في مجرّد جمع ضمير العظماء وإن لم يقصد التعظيم فتأمل. قوله: **(أو على أن المراد بفرعون آله كما يقال ربيعة ومضر)** قيل عليه إن هذا إنما عرف في القبيلة وأبيها إذ يطلق اسم الأب عليهم، وفرعون ليس من هذا القبيل، وقد قال القرافي رحمه الله إنه صار علماً للقبيلة منقولاً من اسم الجدّ فإن لم يسمع نقله لم يطلق على الذرية ألا تراهم لا يقولون فلان من هاشم، ولا من عبد المطلب بل من بني هاشم وبني عبد المطلب فعلى هذا يكون فرعون كربيعة ولم يسمع فيه ذلك إلا أن يراد أن فرعون، ونحوه من الملوك إذا ذكر خطر بالبال أتباعه معه فعاد الضمير على ما في الذهن، وتمثيله بما ذكر لأنه نظيره في الجملة والمراد بآل فرعون فرعون وآله على التغليب

يعذبهم فرعون وهو بدل منه أو مفعول الخوف وافراده بالضمير للدلالة على أنّ الخوف من الملا كان بسببه ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ لغالب فيها ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ في الكبر والعتوّ حتى ادّعى الربوبية، واسترق أسباط الأنبياء ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ لما رأى تخوّف المؤمنين به ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ﴾ فثقوا به واعتمدوا عليه ﴿إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ مستسلمين لقضاء الله مخلصين له، وليس هذا من تعليق الحكم بشرطين، فإنّ المعلق

فكما أطلق فرعون على الآل في النظم أطلق الآل على فرعون في تفسيره، وقيل إنه على حذف مضاف أي آل فرعون وملئهم كاسأل القرية وقيل عليه إنّ القرية لا تسأل فالقرينة قائمة على المضاف بخلاف فرعون فإنه يخاف فلا قرينة على التقدير هنا فلا يجوز مثله، وقيل إنّ القرينة جمع ضمير ملئهم والقرينة كما تكون عقلية تكون لفظية مع أنّ سؤال القرية للنبيّ على خرق العادة جائز أيضاً، ولا يخفى أنّ الخارق للعادة خلاف الظاهر، وأنّ ضمير الجمع يحتمل رجوعه لغيره كالذرية فلم يتعين حتى يكون قرينة وأمّا أن المحذوف لا يعود عليه الضمير فإن أراد مطلقاً فغير صحيح، وإن أراد إذا حذف لقرينة فممنوع لأنه في قوّة المذكور، وهو كثير في كلام العرب، وقريب منه ما قيل إنه حذف منه المعطوف، وأصله خوف من فرعون وقومه، والضمير عائد لذلك لكنه قيل إنه ضعيف غير مطرد، وعوده على الذرية على جميع التقادير، وعوده على القوم أي قوم موسى عليه الصلاة والسلام أو قوم فرعون، والجمع حينئذ باعتبار معناه. قوله تعالى: (**﴿أن يفتنهم﴾**) أصل الفتن إدخال الذهب النار ليعلم خالصه من غيره، ثم استعمل في إدخال الناس النار كقوله: **﴿على النار يفتنون﴾** [سورة الذاريات، الآية: ١٣] وسمى ما يحصل منه العذاب فتنة، ويستعمل في الاختبار نحو فتناك فتوناً، واستعمل بمعنى البلاء والشدة وهو المراد هنا أي أن يبتليهم ويعذبهم. قوله: (**وهو بدل منه**) أي من فرعون بدل اشتمال أي على خوف من فرعون فتنته أو مفعول الخوف لأنه مصدر منكر يجوز إعماله، وقيل إنه على تقدير اللام وهو مما يطرد الحذف فيه، ولا يلزم فيه أن يستوفي شروط المفعول له كما قيل. قوله: (**وإفراده بالضمير**) أي بالإبدال منه وإرجاع الضمير إليه لأنه شرط في بدل الاشتمال ويحتمل أن يريد أنه بدل منه وما عطف عليه وأفرد الضمير لما ذكره وإن كان الخوف والبدلية من المجموع ففي تعبيره على كل حال تساهل لا يخفى، وقوله كان بسببه لأنهم مؤتمرون بأمره ثم إنه قيل أن قوله وإفراده بالضمير جار فيما إذا كان المراد بفرعون آله بأن يرجع إليه وحده على طريق الاستخدام، وإنه ردّ على الزمخشري إذ منعه، ولا يخفى ما فيه من التكلف وفسر العلو بالغلبة والقهر، وهو مجاز معروف، وقوله في الكبر أي التكبر والعتوّ أي التجبر إشارة إلى أنّ الإسراف مجاز عن تجاوز الحدّ لا التبذير وبين مجاوزة الحدّ فيهما بما ذكر على اللف والنشر المرتب، وقوله فثقوا به الخ قيل لو قدّم الجارّ والمجرور ليفيد الحصر كما في الآية كان أحسن وليس كما ظنّ لأنه غفلة عن مراده وليس هذا بتفسير بل بيان لما تعلق به الشرط وتوطئة له، والملاحظ فيه التوكل فقط كما سنبينه. قوله: (**وليس هذا من تعليق الحكم بشرطين**) يعني

بالإيمان وجوب التوكل، فإنه المقتضى له والمشروط بالإسلام حصوله، فإنه لا يوجد مع التخليط، ونظيره إن دعاك زيد، فأجبه إن قدرت ﴿فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ لأنهم كانوا مؤمنين مخلصين، ولذلك أجيبت دعوتهم ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾ موضع فتنة ﴿لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ أي لا تسلطهم علينا فيفتنونا ﴿وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ من كيدهم، ومن شؤم مشاهدتهم وفي تقديم التوكل على الدعاء تنبيه على أن الداعي ينبغي له أن يتوكل أوّلاً لتجاب دعوته ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا﴾ أي اتخذا مباءة ﴿لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾

أنه من تعليق شيئين بشرطين لأنه علق وجوب التوكل بالإيمان، وعلق نفس التوكل بالإسلام وهو الإخلاص لله والانقياد لقضائه كالمثال الذي ذكره فإنّ وجوب الإجابة معلق على الدعوة ونفس الإجابة معلقة على القدرة، وعلى هذا حمل كلام الكشاف بعض شراحه، وقال إنه يفيد مبالغة في ترتب الجزاء على الشرط نحو إن دخلت الدار فأنت طالق إن كنت تزوّجتني، وسيأتي تفصيله، وخالف من قال إنّ مراده أنه من باب التعليق بشرطين المقتضي لتقدّم الشرط الثاني على الأوّل في الوجود حتى لو قال إن كلمت زيداً فأنت طالق إن دخلت الدار لم تطلق ما لم تدخل قبل الكلام لأنّ الشرط الثاني شرط للأوّل فيلزم تقدّمه عليه، وقرّره بأنّ هنا ثلاثة أشياء الإيمان، والتوكل والإسلام، والمراد بالإيمان التصديق وبالتوكل إسناد الأمور إليه وبالإسلام تسليم النفس إليه، وقطع الأسباب فعلق التوكل بالتصديق بعد تعليقه بالإسلام لأنّ الجزاء معلق بالشرط الأوّل وتفسير للجزاء الثاني كأنه قيل إن كنتم مصدّقين الله، وآياته فخصوه بإسناد جميع الأمور إليه وذلك لا يتحصل إلا بعد أن تكونوا مخلصين لله مستسلمين بأنفسكم له ليس للشيطان فيكم نصيب وإلا فاتركوا أمر التوكل لأنه ليس لكل أحد الخوض فيه. قوله: **(فإنّ المعلق بالإيمان وجوب التوكل الخ)** الوجوب مأخوذ من الأمر وتقديم المتعلق لأنه إذا كان إسناد الأمور إلى الغير لازماً، وقد أسندت إليه تعالى دون غيره اقتضى وجوب ذلك ولو جاز التوكل على غيره لم يكن واجباً، وقد علق التوكل المقصور على الأوّل، وجعل الثاني معلقاً بقوله توكلوا وحده كما أشار إليه بتأخير المتعلق، ولا حاجة إلى اعتبار القصر فيه لأنّ الإخلاص يغني عنه كما أشار إليه بقوله فإنه لا يوجد مع التخليط أي عدم الإخلاص لأن من لم يخلص لله لم يتوكل عليه لأن من توكل عليه كفاه فأمعن فيه النظر فإنه من غوامض الكتاب. قوله: **(لأنهم كانوا مؤمنين مخلصين)** هذا يؤخذ من التوكل وقصره على الله ومن التعبير بالماضي دون توكل والدعوة ربنا لا تجعلنا فتنة الخ وقيل إنه مبني على أن دعاء الكافر في أمر الدين غير مقبول، ولا دلالة له على الإخلاص، وفيه نظر وقوله موضع فتنة أي موضع عذاب لهم بأنّ تسلطهم علينا فيعذبونا، وقيل الفتنة بمعنى المفتون وهو المراد بموضع الفتنة مجازاً وقوله أي لا تسلطهم الخ تفسير له وقوله من كيدهم إشارة إلى أنّ النجاة بمعنى الخلاص وأنه إما مما يتهمون به أو من أنفسهم، وقوله وفي تقديم التوكل الخ، ولا ينافيه أنه قدم لكونه بياناً لامتثال أمر موسى ﷺ لهم بالتوكل فإن النكات لا تتزاحم. قوله: **(أي اتخذا مباءة)** بالمدّ أي

يسكنون فيها أو يرجعون إليها للعبادة ﴿وَٱجْعَلُوا۟﴾ أنتما وقومكما ﴿بُيُوتَكُمْ﴾ تلك البيوت ﴿قِبْلَةً﴾ مصلى وقيل مساجد متوجهة نحو القبلة يعني الكعبة، وكان موسى ﷺ يصلي إليها ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فيها أمروا بذلك أوّل أمرهم لئلا يظهر عليهم الكفرة فيؤذوهم، ويفتنوهم عن دينهم ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالنصرة في الدنيا والجنة في العقبى، وإنما ثنى الضمير أوّلاً لأنّ التبوّأ للقوم، واتخاذ المعابد مما يتعاطاه رؤوس القوم بتشاور ثم جمع لأن جعل البيوت مساجد، والصلاة مما ينبغي أن يفعله كل أحد، ثم وحد لأنّ البشارة في

منزلاً من تبوأ المكان اتخذه مباءة كتوطنه اتخذه وطناً وتبوّأ قيل إنه يتعدّى لواحد فيقال: تبوأ القوم بيوتاً فإذا دخلت اللام الفاعل فقيل تبوّأت للقوم بيوتاً تعدّى لما كان فاعلاً باللام فيتعدّى لاثنين كما هنا وقال أبو علي رحمه الله هو متعدّ بنفسه لاثنين، واللام زائدة كما في ردف لكم وفعل، وتفعل قد يكون بمعنى وكلام المصنف رحمه الله صريح في الأوّل وأن تحتمل المصدرية والتفسيرية.

قوله: **(يسكنون فيها أو يرجعون إليها)** لم يذكر الأوّل في الكشاف، واتخاذها مسكناً لا يقتضي بناءها ولا ينافيه، وقوله أنتما وقومكما إشارة إلى توجيه الجمع بين التثنية والجمع لأنّ الاتخاذ والتشريع مخصوص بهما فلذا ثنى أوّلاً، وأمّا العبادة فلا تختص فلذا جمع الضمير ليشمل القوم كما سيشير إليه، وبين أنه من تغليب المخاطب على غيره أيضاً. قوله: **(تلك البيوت)** إشارة إلى أنّ الاضافة للعهد، وقوله مصلى الخ يعني تلك البيوت المتخذة إن كانت للسكنى فمعنى اتخاذها أن تكون محلاً للصلاة فيها فالقبلة مجاز عن المصلي، وإن كانت للصلاة فمعنى القبلة المساجد مجازاً أيضاً بعلاقة اللزوم أو الكلية والجزئية، وهذا لف ونشر ناظر إلى قوله يسكنون أو يرجعون. قوله: **(وكان موسى ﷺ يصلي إليها)** هذا لا يوافق ما مر في البقرة في تفسير قوله تعالى وما بعضهم بتابع قبلة بعض من أنّ اليهود تستقبل الصخرة والنصارى مطلع الشمس وهو المنصوص عليه في الحديث الصحيح[1] وجعل البيوت قبلة ينافيه ما في الحديث[2] جعلت إلى الأرض مسجداً وطهوراً من أنّ الأمم السالفة كانوا لا يصلون إلا في كنائسهم، وأجيب عن هذا بأنّ محله إذا لم يضطروا فإذا اضطروا جازت لهم الصلاة في بيوتهم كما رخص لنا صلاة الخوف فإنّ فرعون لعنه الله خرّب مساجدهم، ومنعهم من الصلاة فأوحى الله إليهم أن صلوا في بيوتكم كما رواه ابن عباس رضي الله عنهما وذكره البزيزي في تفسيره، وقوله وكان موسى يصلي إليها هذا قول خلاف المشهور وأغرب منه ما قاله العلائي رحمه الله من أنّ جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانت قبلتهم الكعبة. قوله: **(أمروا بذلك الخ)** بناء على أنّ المراد بالبيوت المساكن أمّا لو أريد المساجد فلا يصح هذا التوجيه، وقوله

---

(١) انظر تفسير المحيط ١/ ٦٠٦ والنسفي ١/ ٨٢ والطبري ٢/ ٢٧.
(٢) تقدم.

الأصل وظيفة صاحب الشريعة ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً﴾ ما يتزين به من الملابس، والمراكب ونحوهما ﴿وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وأنواعاً من المال ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾ دعاء عليهم بلفظ الأمر بما علم من ممارسة أحوالهم أنه لا يكون غيره كقولك لعن الله إبليس وقيل اللام للعاقبة وهي متعلقة بآتيت، ويحتمل أن تكون للعلة لأنّ إيتاء النعم على الكفر استدراج، وتثبيت على الضلال ولأنهم لما جعلوها سبباً للضلال فكأنهم أوتوها ليضلوا فيكون ربنا تكريراً للأوّل تأكيداً وتنبيهاً على أن المقصود عرض

وإنما ثنى الضمير الخ توجيه لاختلاف الضمائر، وقوله لأنّ البشارة الخ، وأيضاً تبشير العظيم أسرّ، وأوقع في النفس وقوله وأنواعاً من المال حمله عليه لأنّ المال اسم جنس شامل للقليل، والكثير فإذا جمع دل على قصد الأنواع المتعدّدة وذكر المال بعد الزينة من ذكر العام بعد الخاص للشمول أو تحمل على ما عداه بقرينة المقابلة وقوله تعالى: ﴿ليضلوا﴾ قرىء بفتح الياء وضمها. قوله: (**دعاء عليهم بلفظ الأمر**) ذكروا فيه ثلاثة أوجه لأنّ اللام لام الأمر، والفعل مجزوم والأمر للدعاء أو لام التعليل أو لام العاقبة والصيرورة والفعل منصوب وقدم الدعاء على غيره إشارة لترجيحه كما في الكشاف، وقد قال في الانتصاف أنه اعتزال أدق من دبيب النمل يكاد الاطلاع عليه أن يكون كشفاً لأنّ الظاهر أنّ اللام للتعليل ومعناه إخبار موسى عليه الصلاة والسلام بأنه تعالى إنما أمرهم بالزينة والأموال، وما يتبعهما استدراجاً ليزدادوا إثماً وضلالة كقوله تعالى: ﴿**إنما نملي لهم ليزدادوا إثما**﴾ والزمخشري لاستحالة ذلك عنده أعمل الحيلة في تأويلها وقال في الفرائد لولا التعليل لم يتجه قوله إنك آتيت فرعون وملأه زينة ولم ينتظم، وقد أورد عليه أيضاً أنه ينافي غرض البعثة وهو الدعوة إلى الإيمان والهدى ودفع هذا كله بأنه لم يجنح إلى ما قصده الزمخشريّ لأنه ليس من منطوقه ولكل امرىء ما نوى وبأنّ المصنف رحمه الله أشار إلى دفع الأخير بأنه لما مارسهم وعلم أنه كائن لا محال دعا به كما يدعو الوالد على ولده إذا ليس من رشده بأن يدوم على الشقاوة والضلال وأمّا انتظام الكلام فهو أنّ موسى عليه الصلاة والسلام ذكر قوله إنك آتيت الخ تمهيداً للتخلص إلى الدعاء عليهم أي أنك أوليتهم هذه النعم ليعبدونك ويشكروك فما زادهم ذلك إلا كفراً وطغياناً فليضلوا عن سبيلك ولو دعا ابتداء لم يحسن فلذا قدم الشكاية من سوء حالهم ثم دعا عليهم فلم ينكر ذلك منه. قوله: (**وقيل اللام للعاقبة الخ**) قيل عليه أنّ موسى ﷺ لا يعلم عاقبتهم، ودفع بأنه أخبر عنها بالوحي واعترض بأنه مخل بالتكليف لأنه كيف يطلب منهم ما أعلمه الله بأنه لا يقع، ولو قيل إنه لما رأى أحوالهم علم أنّ أمرهم يؤول إلى ذلك لممارسته وتفرسه لم يرد شيء من ذلك. قوله: (**ويحتمل أن تكون للعلة الخ**) والمراد من التعليل إنه إنما أنعم عليهم مع كفرهم لاستدراجهم بذلك فالاستدراج سبب وعلة لضلالهم أو لاضلالهم والظاهر أنه حقيقة على هذا وأنه مقصود لله تعالى، ولا يلزم ما قاله المعتزلة من أنه إذا كان مراد الله يلزم أن يكونوا مطيعين بضلالهم بناء على أنّ الإرادة أمر أو مستلزمة لأنه تبين بطلانه في الكلام السابق فلا حاجة إلى

ضلالاتهم وكفرانهم تقدمة لقوله ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ أي أهلكها والطمس المحق وقرىء واطمس بالضم ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ أي وأقسها واطبع عليها حتى لا تنشرح للإيمان ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ جواب للدّعاء أو دعاء بلفظ النهي أو عطف على

جعل المعنى لئلا كما قدّره بعضهم أو التعليل مجازيّ، كما أشار إليه بقوله ولأنهم الخ فلما ضلوا بسبب الدنيا جعل ايتاؤها كأنه لذلك فيكون في اللام استعارة تبعية، والفرق بين هذا وبين العاقبة أن قلنا بأنه معنى مجازي أيضاً أن في هذا ذكر ما هو سبب لكن لم يكن ايتاؤه لكونه سبباً وفي لام العاقبة لم يذكر سبب أصلاً وهي كاستعارة أحد الضدّين للآخر فاعتبر الفرق فإنه محل اشتباه حتى وهم فيه كثير وقوله فيكون ربنا تكريراً الخ يعني في الاحتمالين الأخيرين للام وهو اعتذار عن توسطه بين العلة ومعلولها، وليس من مواقع الاعتراض ولذا عيب قول النابغة:

لعل زياد إلا أبالك غافل

فتكريره للتأكيد، وللإشارة إلى أنه المقصود وإن ورد في معرض العلة لأنّ ما قبله بث لسوء حالهم توطئة لما بعده كما مرّ. قوله تعالى: (**﴿ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم﴾**) في الفصول العمادية قال شيخ الإسلام خواهر زاده الرضا بكفر الغير إنما يكون كفراً إذا كان يستجيز الكفر أو يستحسنه أمّا إذا لم يكن ذلك ولكن أحب الموت، أو القتل على الكفر لمن كان مؤذياً حتى ينتقم الله منه فهذا لا يكون كفراً، ومن تأمل قوله تعالى: **﴿ربنا اطمس﴾** الآية يظهر له صحة ما ادعينا، وعلى هذا لو دعا على ظالم بنحو أماتك الله على الكفر، أو سلب عنك الإيمان لا ضرر عليه فيه لأنه لا يستجيزه ولا يستحسنه، ولكن تمناه لينتقم الله منه، وقال صاحب الذخيرة: قد عثرنا على رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أن الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل ففيه اختلاف لكن الأوّل هو المنقول عن الماتريدي أما رضاه بكفر نفسه فكفر بلا شبهة وظاهر قولهم على ما نقل في الشكف أن من جاءه كافر ليسلم فقال اصبر حتى أتوضأ أو أخره يكفر لرضاه بكفره في زمان قليل يؤيد ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله قلت لكن يدل على خلافه ما روي في الحديث الصحيح في فتح مكة أنّ ابن أبي سرح أتى به عثمان رضي الله عنه إلى النبيّ ﷺ وقال: «يا رسول الله بايعه فكف ﷺ يده عن بيعته ونظر إليه ثلاث مرات»[1] وهو معروف في السير فهذا يدل على أنّ التوقف مطلقاً ليس كما قالوه كفراً فليتأمل، وقوله جواب للدّعاء وهو اشدد لا اطمس فهو منصوب والدعاء بلفظ النهي ظاهر وهو مجزوم وإذا عطف على ليضلوا فهو منصوب أو مجزوم على الوجهين السابقين. قوله: (**أي أهلكها الخ**) أصل الطمس محو الأثر والتغيير ويستعمل بمعنى الإهلاك والإزالة أيضاً وفعله من

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك ٣/ ٤٥ من حديث سعد بن أبي وقاص وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

ليضلوا وما بينهما ما دعاء معترض ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ يعني موسى وهارون لأنه كان يؤمن ﴿فَٱسْتَقِيمَا﴾ فاثبتا على ما أنتما عليه من الدعوة وإلزام الحجة ولا تستعجلا فإن ما طلبتما كائن ولكن في وقته روي أنه مكث فيهم بعد الدعاء أربعين سنة ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ طريق الجهلة في الاستعجال أو عدم الوثوق والاطمئنان بوعد الله وعن ابن عامر برواية ابن ذكوان ولا تتبعان بالنون الخفيفة وكسرها للالتقاء الساكنين، ولا تتبعان من تبع، ولا تتبعان أيضاً ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾ أي جوّزناهم في البحر حتى بلغوا

باب ضرب ودخل ويتعدّى ولا يتعدّى، وقوله المحق هو المحو كما في بعض النسخ وأقسها في كلام المصنف ضبط بفتح الهمزة من الأفعال. قوله: **(لأنه كان يؤمن)** بالتشديد أي يقول آمين وآمين بمعنى استجب فهو دعاء وضمير لأنه لهارون وهذا دفع لأنّ الداعي هو موسى عليه الصلاة والسلام فكيف قيل دعوتكما وإن كان التخصيص بالذكر لا يقتضي أن غيره لم يدع، وفسر الاستقامة بالثبات على الدعوة بعد دعائه باهلاكهم فيقتضي أن لا يستعجلا بالإجابة إذ لو وقعت لم يؤمرا بدعوتهم فلذا قال ولا تستعجلا فلا حاجة إلى القول بأنه مفهوم من رواية خارجة، وقوله أنه أي موسى عليه الصلاة والسلام أو فرعون قيل وهو أولى. قوله: **(وعن ابن عامر برواية ابن ذكوان ولا تتبعان بالنون الخفيفة الخ)** قرأ العامة بتشديد التاء والنون وقرىء بتخفيف النون مكسورة مع تشديد التاء وتخفيفها فإمّا قراءة العامة فلا فيها للنهي، ولذلك أكد الفعل وأمّا كونها نافية فضعيف لأنّ المنفي لا يؤكد على الصحيح، وأمّا قراءة التخفيف فلا إن كانت نافية فالنون علامة الرفع والجملة حالية أي استقيما غير متبعين إلا أنه قيل إنّ المضارع المنفي بلا كالمثبت لا يقترن بالواو إلا أن يقدّر المبتدأ أو دفع بأن ابن الحاجب رحمه الله جوّز فيها الاقتران بالواو وعدمه كما نقل في شرح الكشاف فلا إشكال وقيل إنه مرفوع والجملة مستأنفة للإخبار بأنهما لا يتبعان سبيل الجهلة، وأمّا أنّ لا ناهية والنون نون التأكيد الخفيفة كسرت لالتقاء الساكنين، فالكسائي وسيبويه لا يجيزانه لأنهما يمنعان وقوع الخفيفة بعد الألف سواء كانت ألف التثنية أو الألف الفاصلة بين نون الإناث ونون التوكيد نحو هل تضربنان يا نسوة وأيضاً النون الخفيفة إذا لقيها ساكن لزم حذفها عند الجمهور، ولا يجوز تحريكها لكن يونس والفرّاء أجازا ذلك وفيه عنه روايتان إبقاؤها ساكنة لأنّ الألف لخفتها بمنزلة فتحة، وكسرها على أصل التقاء الساكنين وعلى قولهما تتخرّج هذه القراءة وقيل إنها نون التأكيد المشدّدة خففت وقيل الفعل مرفوع على أنه خبر أريد به النهي فهو معطوف على الأمر. قوله: **(ولا تتبعان من تبع)** أي وعنه ولا تتبعان بتخفيف التاء الثانية وسكونها وبالنون المشدّدة من الثلاثيّ وعنه أيضاً تتبعان كالأولى إلا أنّ النون ساكنة على إحدى الروايتين عن يونس في تسكين نون التأكيد الخفيفة بعد الألف على الأصل واغتفار التقاء الساكنين إذا كان الأوّل ألفاً كما في محياي واتبعه وتبعه قيل هما بمعنى أي مشى خلفه وكذا اتبعه وقيل بينهما فرق واتبعه من

الشط حافظين لهم، وقرىء جوّزنا، وهو من فعل المرادف لفاعل كضعف، وضاعف ﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾ فأدركهم يقال تبعته حتى أتبعته ﴿فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ باغين وعادين، أو للبغي والعدو، وقرىء وعدواً ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ﴾ لحقه ﴿قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ﴾ أي بأنه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ وقرأ حمزة والكسائيّ إنه بالكسر على إضمار القول، أو الاستئناف بدلاً وتفسيراً لآمنت، فنكب عن الإيمان أوان القبول

الأفعال بمعنى حاذاه وعليه قول المصنف رحمه الله تبعته حتى أتبعته ولذا فسر بأدركه ومعنى تبعته حتى أتبعته مشيت من بعده حتى لحقته أي وصلت له كما ستراه. قوله: **(جوّزناهم في البحر)** فسر القراءة المشهورة بالأخرى توطئة لذكرها، ومعنى أجاز وجاوزا وجوّزوا حد وهو قطعه وخلفه وهو يتعدّى بالباء إلى المفعول الأوّل الذي كان فاعلاً في الأصل وإلى الثاني بنفسه كما قرىء وجوّزنا ببني إسرائيل البحر وليس من جوّز بمعنى أنفذ وأدخل لأنه لا يتعدّى بالباء إلى المفعول الأوّل بل بقي إلى المفعول الثاني فتقول جوّزته فيه، وفعل بمعنى فاعل وليس التضعيف فيه للتعدية. قوله: **(ياغين وعادين الخ)** يعني أنهما مصدران وقعا حالين بتأويل اسم الفاعل أو مفعولاً لأجله، وقوله وقرىء وعدواً أي بضم العين والدال وتشديد الواو وادراك الفرق ولحوقه بمعنى وقوعه فيه وتلبسه بأوائله، وقيل إنه بمعنى قارب ادراكه كجاء الشتاء فتأهب لأنّ حقيقة اللحوق تمنعه عما قاله، ولذا حمل على القول النفسي حتى جعل دليلاً لإثبات الكلام النفسي وفيه نظر لاحتماله غيره فلا يصح الاستدلال به لما ذكر. قوله: **(بأنه)** قدّر الجار لأنّ الإيمان والكفر متعدّيان بالباء وهو في محلّ جرّ أو نصب على القولين المشهورين، وأمّا جعله متعدّياً بنفسه لأنه في أصل وضعه كذلك فمخالف للاستعمال المشهور فيه. قوله: **(على إضمار القول الخ)** أي وقال إنه الخ أو هو مستأنف لبيان إيمانه أو بدل من آمنت لأنّ الجملة الاسمية يجوز إبدالها من الفعلية وجعله استئنافاً على البدلية باعتبار المحكي لا الحكاية لأنّ الكلام في الأوّل والجملة الأولى في كلامه مستأنفة والمبدل من المستأنف مستأنف وقوله فنكب عن الإيمان كنصر وفرح بمعنى عدل وأوان القبول حال صحته واختياره وحين لا يقبل حال يأسه واحتضاره، فلا يقبل ذلك فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا كما يدلّ عليه صريح الآية وأمّا ما وقع في الفصوص من صحة إيمانه وأنّ قوله آمنت به بنو إسرائيل إيمان بموسى عليه الصلاة والسلام فخالف للنص والإجماع وإن ذهب إلى ظاهره الجلال الدواني رحمه الله وله رسالة فيه طالعتها وكنت أتعجب منها حتى رأيت في تاريخ حلب للفاضل الحلبي إنها ليست له وإنما هي لرجل يسمى محمد بن هلال النحوي وقد ردّها القزويني وشنع عليه، وقال: إنما مثاله رجل خامل الذكر لما قدم مكة بال في زمزم ليشتهر بين الناس كما في المثل خالف تعرف وفي فتاوى ابن حجر رحمه الله إنّ بعض فقهائنا كفر من ذهب إلى إيمان فرعون والجلال شافعي المذهب وله حاشية على الأنوار طالعتها وردّها شيخنا الرملي، ولذا قيل إنّ المراد بفرعون في كلامه النفس الإمارة وهذا كله مما لا حاجة إليه، واعلم أنه ورد أنّ

وبالغ فيه حين لا يقبل ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ أتؤمن الآن وقد أيست من نفسك، ولم يبق لك اختيار ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ قبل ذلك مدّة عمرك ﴿وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ الضالين المضلين عن الإيمان ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ نبعدك مما وقع فيه قومك من قعر البحر، ونجعلك طافياً، أو

فرعون لعنه الله لما قال آمنت الخ أخذ جبريل عليه الصلاة والسلام من حال البحر أي طينه فدسه في فيه لخشية أن تدركه رحمه الله تعالى فقال في الكشاف أنه لا أصل له وفيه جهالتان إحداهما أنّ الإيمان يصح بالقلب كإيمان الأخرس فحال البحر لا يمنعه والأخرى أنّ من كره إيمان الكافر وأحبّ بقاءه على الكفر فهو كافر لأنّ الرضا بالكفر كفر ورد بأنّ الرواية[1] المذكورة صحيحة أسندها الترمذيّ وغيره، وإنما فعل جبريل عليه الصلاة والسلام ما فعل غضباً عليه لما صدر منه وخوفاً أنه إذا كرره ربما قبل منه على سبيل خرق العادة لسعة بحر الرحمة الذي يستغرق كل شيء وأمّا الرضا بالكفر فقد قدّمنا أنه ليس بكفر مطلقاً بل إذا استحسن وإنما الكفر رضاه بكفر نفسه كما في التأويلات لعلم الهدى، وقيل إنه صحيح لكن الرضا بكفر نفسه إنما يكون، وهو كافر فلا معنى لعدّه كفراً والكفر حاصل قبله ومرّت مسألة من جاء ليسلم فاستمهل، وما فيها، وقيل عليه أنّ كون الرضا بكفر نفسه دون غيره كفراً منقولة في الفتاوى فلا وجه لانكارها وهي لا تقتضي سبق الكفر لأنه لو عزم على أن يكفر غداً كفر لرضاه بذلك وفيه أنه لم ينكرها وإنما قال إن كونها كفراً ظاهري ولا ينبغي عدّها مما يكفر به لأنه إمّا رضا بكفر سابق أو في الحال أو في المستقبل فإن رضي بكفره السابق فكما قال وإن رضي بكفر في الحال فإن كان غير الرضا صار ماضياً عنده وإن كان نفس الرضا فهو إنشاء كفر لا رضا به، وكذا ما في المستقبل فتأمّل. قوله: **(وبالغ فيه)** لأنه أتى بثلاث جمل، ولذ قيل إنه ينافي حال اليأس، وقوله آمنت إنشاء لا أخبار عن إيمان ماض كما قيل، وقوله أتؤمن الآن قدّر الفعل مقدّماً لأنّ الاستفهام أولى به، وأشار إلى أنه لا حاجة لتقديره مؤخراً ليفيد التخصيص لأن لفظ الآن مخصص دالّ على أنه لا إيمان له قبله فما قيل إنه لو أخره كان أولى لا وجه له والقائل هو الله وقيل جبريل عليه الصلاة والسلام، وقوله الضالين المضلين عن الإيمان لأنّ وصف الكافر المتصف بالكفر الذي هو أعظم من كلّ جرم بالفساد ونحوه يقتضي صرفه إلى المبالغة في كفره فلذا فسره بالضالّ بكفره المضلّ لغيره بحمله عليه. قوله: **(نبعدك مما وقع فيه قومك الخ)** ننجي على القراءة المشهورة تفعيل من النجاة وهي الخلاص مما يكره وبعد اغراقه لا نجاة له فهو إمّا مجاز عن يخرجك من قعر البحر إلى الساحل والتعبير به تهكم واستهزاء وطفا على الماء علا عليه ولم يرسب، أو هو من النجوة والنجوة المكان المرتفع قيل وسمي به لكونه ناجياً من السيل يقال نجيته إذا تركته بنجوة أو ألقيته عليها، وقوله ليراك بنو إسرائيل لأنّ منهم

---

(١) أخرجه الترمذي ٣١٠٧ ـ ٣١٠٨ كلاهما من حديث ابن عباس والحاكم ٣/ ٣٤٠. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

نلقيك على فجوة من الأرض ليراك بنو إسرائيل، وقرأ يعقوب ننجيك من أنجى، وقرىء ننحيك بالحاء أن نلقيك بناحية الساحل ﴿بِبَدَنِكَ﴾ في موضع الحال أي ببدنك عارياً عن الروح، أو كاملاً سوياً، أو عرياناً من غير لباس، أو بدرعك وكانت له درع من ذهب يعرف بها، وقرىء بأبدانك أي بأجزاء البدن كلها كقولهم: هوى بإجرامه، أو بدروعك كأنه كان مظاهراً بينها ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ لمن وراءك علامة، وهم بنو إسرائيل إذ كان في

من تردّد في هلاكه كما سيأتي. قوله: **(وقرأ يعقوب ننجيك الخ)** وهذه القراءة من الأفعال وهي بمعنى التفعيل بمعنييه السابقين، وأمّا القراءة بالحاء المهملة فمعناها نجعلك في ناحية كما ذكره وهي قرءة ابن السميفع لكن في النشر ومما لا يوثق بنقله قراءة ابن السميفع وأبي السماك ننحيك بالحاء، ولمن خلقك بفتح اللام والقاف انتهى. قوله: **(في موضع الحال أي ببدنك عارياً عن الروح الخ)** وهو مبنيّ على التجريد وجوّز أن يكون بدل بعض والباء زائدة فيه ولوحظ فيه للتخصيص بالذكر كونه عارياً إمّا عن الروح أو اللباس، أو كونه تامّاً وجعل حالاً بهذين الاعتبارين فليس تأكيداً مثل تكلم بفيه كما قاله أبو حيان: أو المراد بالبدن الدرع لأنه اسم للدرع القصير الكمين والباء للمصاحبة كما في دخل عليه بثياب السفر، وفي الضوء الفرق بين الباء ومع أنّ مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وأصله نطرحك بعد الغرق بجانب البحر ثم سلك طريق التهكم فقيل ننجي ولمزيد التصوير أوقع ببدنك حالاً من ضمير ننجيك. قوله: **(وكانت له درع الخ)** قيل إنها كانت مرصعة بالجواهر وقيل كانت من حديد لها سلاسل من الذهب، وقوله يعرف بها لبيان حكمة ذكرها، وقيل ببدنك بصورتك لأنه كان أشقر أزرق العين طويل اللحية قصير القامة ليس له مثابة في بني إسرائيل. قوله: **(وقرىء بابدانك الخ)** أي قرىء بالجمع بجعل كلّ عضو بمنزل البدن فأطلق الكلّ على الجزء مجازاً كقولهم هوى بإجرامه فإنه بمعنى جرمه وجسمه فأطلق الجمع لما ذكر وليس بمعنى ذنوبه كما توهم وهو إشارة إلى بيت من قصيدة ليزيد بن عبد ربه، وقيل هي ليزيد بن عبد الحكم الثقفيّ أوردها ابن الشجري في أماليه أولها:

تكاشرني كرهاً كأنك ناصح وعينك تبدي أنّ صدرك لي دوي

ومنها:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

وهو محلّ الاستشهاد ومنها:

فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي

وقوله أو بدرعك إشارة إلى التفسير الآخر ومظاهراً من قولهم ظاهر وطابق وطارق إذا لبس ثوباً على ثوب أو درعاً على درع، وقوله في البيت طحت بمعنى هلكت والنيق بكسر النون ما ارتفع من الجبل وكذا القلة. قوله: **(لمن وراءك علامة الخ)** والمراد بمن خلفه من بقي

نفوسهم من عظمته ما خيل إليه أنه لا يهلك حتى كذبوا موسى عليه السلام حين أخبرهم بغرقه إلى أن عاينوه مطرحاً على ممرّهم من الساحل، أو لمن يأتي بعدك من القرون إذا سمعوا مآل أمرك ممن شاهدك عبرة، ونكالاً عن الطغيان، أو حجة تدلهم على أنّ الإنسان على ما كان عليه من عظم الشأن، وكبرياء الملك مملوك مقهور بعيد عن مظانّ الربوبية، وقرىء لمن خلقك أي لخالقك آية أي كسائر الآيات فإنّ إفراده إياك بالإلقاء إلى الساحل دليل على أنه تعمد منه لكشف تزويرك، وإماطة الشبهة في أمرك وذلك دليل على كمال قدرته، وعلمه وإرادته، وهذا الوجه أيضاً محتمل على المشهور ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ﴾ لا يتفكرون فيها، ولا يعتبرون بها ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا﴾ أنزلنا ﴿بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ منزلاً صالحاً مرضياً، وهو الشأم ومصر ﴿وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ من اللذائذ ﴿فَمَا

بعده من بني إسرائيل، وقوله: إذ كان تعليل لجعله آية واحتياجهم إلى العلامة وأنه لا يهلك بمعنى من أنه أو هو بدل من الضمير في خيل، ومطرحاً بتشديد الطاء بمعنى ملقى والممرّ محلّ المرور، أو لمن يأتي عطف على قوله لمن وراءك وهذا أنسب بقوله وإنّ كثيراً من الناس الآية وخلفك على الأوّل ظرف مكان وعلى الثاني ظرف زمان، وقوله أو حجة عطف على عبرة وعلى ما كان عليه حال من ضمير مملوك وتزويره دعواه الألوهية وقوله محتمل على المشهور على القراءة بالفاء.

تنبيه: استشكل قصة فرعون بأنّ إيمانه إن كان قبل رؤية ملائكة الموت وحال اليأس فباب التوبة مفتوح فلم لم يقبل إيمانه وإن كان بعده فلا ينفعه ما ذكر من النطق والجواب، وهو مخالف للإجماع وأجيب عنه بوجوه أحدها أنه كان دون ظهور أمر عظيم فلذا لم يقبل إيمانه، الثاني أنه كان بعد موته كسؤال الملكين، الثالث أنه في حال حياته لكنه علم عدم إخلاصه في اعتقاده، ولذا قال جبريل عليه الصلاة والسلام خشيت أن تدركه الرحمة، والمتكلم بقوله الآن جبريل وقيل ميكائيل لأنه ملك البحار وعندي أنّ هذا كله تكلف، وأنه إنما لم يقبل إيمانه لأنّ شرط صحته وقبوله إجابة دعوة رسول زمانه ﷺ وقد عصاه ولم يجبه وبه صرّح في الكتاب الكريم في قوله عز وجلّ: **﴿فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذاً وبيلا﴾** [سورة المزمل، الآية: ١٦] وهو غير مناف للحديث[1]. قوله: **(منزلاً صالحاً مرضياً الخ)** فمبوّأ اسم مكان منصوب على الظرفية ويحتمل المصدرية بتقدير مضاف أي مكان مبوّإ وبدونه وبوّأ متعدّ لواحد إذا فسر بأنزل وقد يتعدّى لاثنين فيكون مبوّأ مفعولاً ثانياً، والصدق ضدّ الكذب قال العلامة: من عادة العرب إذا مدحت شيئاً أن تضيفه إلى الصدق تقول رجل صدق وقدم صدق وقال تعالى: **﴿مدخل صدق ومخرج صدق﴾** إذا كان عاملاً في صفة صالحاً للغرض المطلوب منه كأنهم

---

(١) هو المتقدم.

﴿ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ فما اختلفوا في أمر دينهم الأمر بعد ما قرؤوا التوراة، وعلموا أحكامها، أو في أمر محمد ﷺ إلا من بعد ما علموا صدقه بنعوته، وتظاهر معجزاته ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ فيميز المحق من المبطل بالإنجاء والإهلاك ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ من القصص على سبيل الفرض والتقدير ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ فإنه محقق عندهم ثابت في كتبهم على نحو ما ألقينا إليك، والمراد تحقيق ذلك، والاستشهاد بما في الكتب المتقدّمة، وأنّ القرآن مصدّق لما فيها أو وصف أهل الكتاب بالرسوخ في العلم بصحة ما أنزل إليه، أو تهييج الرسول ﷺ وزيادة تثبيته لا إمكان وقوع الشك له ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**لا**

لاحظوا أنّ كلّ ما يظنّ به فهو صادق ولذا فسره بقوله صالحاً مرضياً وفي بني إسرائيل هنا قولان للمفسرين قيل هم الذين في زمان موسى ﷺ فالمبوّأ على هذا المراد به الشأم ومصر، وهو الذي اختاره المصنف رحمه الله وقدّمه وقيل الشأم وبيت المقدس بناء على أنهم لم يعودوا إلى مصر بعد ذلك وفيه كلام قد مرّ وقيل هم الذين على عهد نبينا عليه الصلاة والسلام فالمبوّأ أطراف المدينة إلى جهة الشأم، وإلى هذا التفسير أشار بقوله أو في أمر محمد ﷺ فكان عليه أن يشير إلى تفسير المبوّإ عليه أيضاً ولا بدّ أن يراد ببني إسرائيل ما يشمل ذرّيتهم لأنّ بني إسرائيل ما دخلوا الشام في حياة موسى ﷺ وإنما دخله أبناؤهم، وقوله من اللذائذ وقد تفسر بالحلال وقوله فما اختلفوا في أمر دينهم بناء على أنّ بني إسرائيل من في عصر موسى ﷺ وما بعده على القول الآخر وقوله بنعوته المذكورة في التوراة وتظاهر معجزاته قوّتها وكثرتها. قوله: **(من القصص)** خصه لأنّ المراد دون الأحكام لأنها لنسخها شريعتهم تحالفها فلا يتصوّر سؤالهم عنها، وقوله على سبيل الغرض والتقدير دفع لتوهم وهو أنه ﷺ لا يتصوّر منه لانكشاف الغطاء له، وقد دفع بمراتب لأنّ الخطاب ليس له بل لكلّ من يتصوّر منه الشك كما في قوله: **﴿ولو ترى إذ المجرمون﴾** [سورة السجدة، الآية: ١٢] وقولهم إذا عز أخوك فهن، ولو سلم أنه له فهو على سبيل الفرض والتقدير، ولذا عبر بأن التي تستعمل غالباً فيما لا تحقق له حتى تستعمل في المستحيل عقلاً وعادة كقوله: **﴿إن كان للرحمٰن ولد وإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض﴾** [سورة الأنعام، الآية: ٣٥] وصدق الشرطية لا يتوقف على وقوعها، ولما ورد بعد ذلك أنه ما الفائدة حينئذ أشار إلى جوابه بقوله، والمراد الخ يعني أنّ الفائدة فيه الاستدلال على حقيته وبيان أنّ القرآن مصدّق لها بمطابقته لها مع إعجازه، وقوله والاستشهاد تفسير للتحقيق معطوف عليه، وأنّ القرآن عطف على ذلك فمحصله دفع الشك إن طرأ لأحد غيره بالبرهان. قوله: **(أو وصف أهل الكتاب)** هذه فائدة ثانية محصلها توبيخ أهل الكتاب لعلمهم بما أوحي إليك وأنه حق، وقوله أو تهييج الرسول ﷺ فائدة ثالثة محصلها تهييج الرسول وتحريضه ليزداد يقيناً كما قال الخليل ﷺ ولكن ليطمئن قلبي وأيد هذا بما روي عنه ﷺ أنه قال حين نزول الآية: «**لا**

أشك ولا أسأل» وقيل: الخطاب للنبيّ ﷺ والمراد أمّته، أو لكل من يسمع أي إنّ كنت أيها السامع في شك مما نزلنا على لسان نبينا إليك، وفيه تنبيه على أنّ كل من خالجته شبهة في الدين ينبغي أن يسارع إلى حلها بالرجوع إلى أهل العلم ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ واضحاً لا مدخل للمرية فيه، بالآيات القاطعة ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ بالتزلزل عما أنت عليه من الجزم واليقين ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ أيضاً من باب التهييج، والثبيت وقطع الأطماع عنه كقوله: **﴿فلا تكونن ظهيراً للكافرين﴾** [سورة القصص، الآية: ٨٦] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ ثبتت عليهم ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بأنهم يموتون على الكفر يخلدون في العذاب ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إذ لا يكذب كلامه، ولا ينتقض قضاؤه ﴿وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ فإنّ السبب الأصليّ لإيمانهم، وهو تعلق إرادة الله تعالى به مفقود ﴿حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ وحينئذ لا

أشك ولا أسأل»[1] وهو مما أخرجه عبد الرزاق وابن جرير عن قتادة رضي الله عنه.

قوله: **(وقيل الخطاب الخ)** عطف بحسب المعنى على قوله على سبيل الغرض لأنّ مبني الأوّل على أنه المراد بالخطاب كما مرّ وهذا على أنه غير مراد على حدّ قولهم:

إياك أعني واسمعي يا جاره

وأشار بقوله من يسمع إلى توجيه الأفراد فيه، وفي قوله على لسان نبينا إليك إشارة إلى دفع ما يقال إنّ الخطاب إذا لم يكن له كيف يتأتى قوله تعالى **﴿مما أنزلنا إليك﴾** فأجاب عنه بما ذكر حتى يكون كقوله تعالى: **﴿وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً﴾** [سورة النساء، الآية: ١٧٤] وقيل أن نافية، وقوله فاسأل جواب شرط مقدّر أي فإذا أردت أن تزداد يقيناً فاسأل، وتركه المصنف رحمه الله لأنه خلاف الظاهر. قوله: **(وفي تنبيه)** أي على جميع الوجوه ومنهم من خصه بالأخير والمسارعة من الفاء الجزائية بناء على أنها تفيد التعقيب. قوله: **(واضحاً لا مدخل للمرية فيه)** وقع في بعض النسخ ووضوحه مأخوذ من إسناد المجيء الذي هو من صفات الأجسام المحسوسة إليه ففيه مكنية وتخييلية، وظهوره باتضاح براهينه حتى لا يشك فيه فاتضح تفريع ما بعده بالفاء عليه، والامتراء الشك والتردّد، وهو أخف من التكذيب فلذا ذكر أوّلاً وعقب بالآخر وقوله فلا تكونن من الممترين بالتزلزل قيل النهي عن كل شيء إن كان لمن تلبس به فمعناه تركه وإن كان لغيره فمعناه الثبات على عدمه وأن لا يصدر منه في المستقبل كما هنا فلذا قال إنه للتهييج والتثبيت وقوله أيضاً أي كما في الذي قبله وتنظيره بالآية ظاهر. قوله: **(كلمت ربك بأنهم يموتون على الكفر ويخلدون في العذاب الخ)** فسر كلمة ربك في الكشاف بقول الله الذي كتبه في اللوح، وأخبر به الملائكة أنهم يموتون كفاراً فلا يكون غيره وتلك كتابة

---

(١) ضعيف. أخرجه الطبراني ١٧٩٠٧ و ١٧٩٠٨ عن قتادة مرسلاً. فهو ضعيف لارساله.

ينفعهم، كما لا ينفع فرعون ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ فهلا كانت قرية من القرى التي أهلكناها آمنت قبل معاينة العذاب، ولم تؤخر إليها كما أخر فرعون.

﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ بأن يقبله الله منها، ويكشف العذاب عنها ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ لكن

معلوم لا كتابة مقدّر، ومراد تعالى الله عن ذلك واقتصر المصنف رحمه الله على ما ذكر منه لأنه مبنيّ على مذهبه لأنه جعله كتابة معلوم لا مقدّر عند أهل السنة هو معلوم لله ومقدّر ومراد فعلمه تعالى موافق لتقديره وإرادته، ولا يجوز تخلفهما ولذا أقحم الباء في قوله بأنهم أي تقديره وقضاؤه به، وقيل ذكرها إشارة إلى ملاحظة معنى التكلم فيها، وهذه الآية مما استدلّ بها للقضاء والقدر، وقضاؤه تعالى عند الأشاعرة عبارة عن إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره إيجاده إياها على تقدير معين في ذواتها وأفعالها، وعند الفلاسفة قضاؤه عبارة عن علمه بما ينبغي أن يكون عليه الوجود من أحسن نظام، وأكمل انتظام ويسمونه العناية وهي مبدأ فيضان الموجودات على الوجه الأكمل، وقدره عبارة عن خروجه إلى الوجود بأسبابه على الوجه الذي تقرّر في القضاء، والمعتزلة ينكرونهما في الأفعال الاختيارية التي للعباد ويثبتون علمه تعالى بهذه الأفعال، ولا يسندون وجودها إلى ذلك العلم بل إلى اختيار العباد وقدرتهم وإليه يشير كلام الزمخشريّ وأدلة الفرق وما فيها وما عليها مبسوطة في الكلام بما يضيق عن بسطه هذا المقام فلذا تركناه، وقوله ولا ينتقض قضاؤه إشارة إلى أنّ المراد من تمام الكلمة إبرام القضاء كما أشرنا إليه، وقوله وهو تعلق إرادة الله إذ لا يكون شيء بدون إرادته كما هو مذهب أهل السنة فما لم يشأ لم يكن وهذا ردّ لكلامهم، ولما وقع في الكشاف، وعند رؤية العذاب يرتفع التكليف فلا ينفعهم إيمانهم فنفي الإيمان لفقد سببه ليس مطلقاً بل نفي له في وقت القبول لقوله حتى يروا العذاب الأليم فتأمل. قوله: **(فهلا كانت قرية من القرى التي أهلكناها الخ)** أشار إلى أنّ لولا هنا تحضيضية فيها معنى التوبيخ كهلاّ كما يقرأ بها في قراءة أبيّ وعبد الله فهلا كانت، وقال السفاقسي إنها هنا للتوبيخ على ترك الإيمان ولما فيها من معنى النفي الذي يقتضي أنه لم تؤمن قرية من القرى أصلاً خصت بأنّ المراد من القرى التي أهلكت بالاستئصال ولم تؤمن قبل نزول العذاب واختلف في كل هذه فذهب السمين وغيره إلى أنها تامّة وآمنت صفتها ونفعها معطوف على الصفة، وذهب العلامة في شرح الكشاف إلى أنها ليست تامّة وإلا لكان التحضيض على الوجود بل ناقصة وآمنت خبرها، ولذا قدّره في الكشاف بواحدة من القرى الهالكة لامتناع أن يكون اسم كان نكرة محضة لكن التقييد بالهلاك مستدرك وإلا لكان استثناء قوم يونس منقطعاً لعدم دخولهم في القرى الهالكة، وكذا التقييد بأحد الوصفين من الوحدة، وكونها من القرى لأنّ أحدهما كاف والأصل عدم التقدير فلا يتجاوز قدر الضرورة انتهى، ولذا أسقطه المصنف رحمه الله تعالى، وقيل: إنه ذكر إشارة إلى بقاء القرية على حقيقتها ورد بأنّ كونها من القرى يغني عنه مع أنه ذكر أن المراد بها أهلها فلا يتأتى ما ذكر، وقيد بقوله قبل معاينة العذاب إذ لو أطلق يبق لقوله إلا قوم يونس وجه، ثم إنه أورد عليه

قوم يونس عليه السلام ﴿لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾ أوّل ما رأوا أمارة العذاب ولم يؤخروه إلى حلوله ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ ويجوز أن تكون الجمل في معنى النفي لتضمن حرف التحضيض معناه، فيكون الاستثناء متصلاً، لأنّ المراد من القرى أهاليها كأنه قال: ما آمن أهل قرية من القرى العاصية فنفعهم إيمانهم، إلا قوم يونس، ويؤيده قراءة الرفع على البدل ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ إلى آجالهم روي أن يونس عليه السلام بعث إلى نينوى من الموصل، فكذبوه وأصرّوا عليه، فوعدهم بالعذاب إلى ثلاث. وقيل: إلى ثلاثين وقيل:

أن التحضيض على الصفة فلا غبار فيه، وفيه بعد تأمل قيل والظاهر أن يقول أشرفنا بها على الهلاك ليمكن جعل الاستثناء متصلاً، وقوله كما أخر فرعون إشارة إلى وجه ارتباط هذه الآية بما قبلها. قوله: **(لكن قوم يونس)** بيان لأنّ الاستثناء منقطع وإليه ذهب سيبويه والكسائي وأكثر النحاة لعدم اندارجه فيما قبله أن أبقيت القرية على ظهره وكذا إن قدر وصفها بكونها من الهالكين فلذا نصب المستثنى، وقوله أوّل ما رأوا الخ سيأتي بيانه.

تنبيه: في بعض التفاسير يجوز في يونس ويوسف تثليث النون والسين مهموزاً وغير مهموز وهي لغات فيهما المتواتر منها الضم. قوله: **(ويجوز أن تكون الجملة في معنى النفي الخ)** أصل معنى التحضيض يشعر بالأمر حتى جعلوه في حكمه، وعلى كون الاستثناء متصلاً لا بدّ أن يلاحظ فيه معنى النفي وإلا فسد المعنى لما يلزمه من كون الإيمان من المستثنين غير مطلوب، ولذا فسر بما آمنت وكون المواد بالقرى أهاليها لقوله: **﴿آمنت ونفعها أيمانها﴾** [سورة يونس، الآية: ٩٨] ولو اعتبر التحضيض لم يصح الاتصال لأنّ التحضيض طلب للإيمان، وهو مطلوب فيه وقيل عليه بل يصح الاتصال على تقديره أيضاً لأن أهل القرى محضوضون على الإيمان النافع وليس قوم يونس محضوضين عليه لأنهم آمنوا، وقيل المعنى ما آمن من أهل قرية من القرى الهالكة فنفعهم إيمانهم إلا قوم يونس فجعل مدار الوجهين على توصيف القرى تارة بالهالكة، وأخرى بالعاصية وخصه الزمخشري بالهالكة وجوّز الوجهين وعلله بأنّ المراد بالقرى أهاليها فأورد عليه أنّ التعليل ليس في محله لعدم توقف صحة الاستثناء عليه مع أنه لا يناسب الاتصال لأنّ قوم يونس ليسوا من الهالكين ودفع بأنّ المراد المشرفين على الهلاك في الاتصال مع بقائه على ظاهره في الانفصال، ولا يخفى ما فيه من التعسف، واعلم أن الإيمان بعد مشاهدة ما وعدوا به إيمان يأس غير نافع وعادة الله إهلاكهم من غير إمهال فإن كان قوم يونس شاهدوه فهذا خصوصية ليونس وإليه ذهب كثير من المفسرين لقوله كشفنا وإلا فلا. قوله: **(ويؤيده قراءة الرفع على البدل)** لأنّ البدل لا يكون إلا في غير الموجب وهو بدل من قرية المراد بها أهلها وقد خرّجت هذه أيضاً على أن إلا بمعنى غير وهي صفة وظهر إعرابها فيما بعدها. قوله: **(إلى آجالهم)** بالفتح والمدّ جمع أجل وما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما من تفسيره بقوله **﴿إلى يوم القيامة﴾** [سورة الأحقاف، الآية: ٥] لا صحة له وتوجيهه بأنهم إحياء

إلى أربعين، فلما دنا الموعد أغامت السماء غيماً أسود ذا دخان شديد، فهبط حتى غشى مدينتهم، فهابوا فطلبوا يونس، فلم يجدوه فأيقنوا صدقه، فلبسوا المسوح وبرزوا إلى الصعيد بأنفسهم ونسائهم وصبيانهم ودوابهم، وفرقوا بين كل والدة وولدها، فحنّ بعضها إلى بعض وعلت الأصوات والعجيج، وأخلصوا التوبة وأظهروا الإيمان، وتضرّعوا إلى الله تعالى فرحمهم، وكشف عنهم وكان يوم عاشوراء يوم الجمعة ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ بحيث لا يشذ منهم أحد ﴿جَمِيعًا﴾ مجتمعين على الأيمان لا يختلفون فيه وهو دليل على القدرية في أنه تعالى لم يشأ إيمانهم أجمعين، وأن من شاء إيمانه يؤمن لا

سترهم الله عن الناس مما لا وجه له، ونينوى بالكسر من بلاد الموصل قريبة منها والموصل بفتح الميم وكسر الصاد بلدة مشهورة والمسوح جمع مسح بوزن ملح، وهو اللباس أي لبسوا الألبسة الخلقة تذللاً، والتفريق بين الأولاد والوالدات ليبكوا ويضجوا وكذا إخراج الحيوانات للعجيج ورفع الصوت فيكون وسيلة لرحمة الله، وأغامت بمعنى أطلعت الغيم، وقوله فحنّ تعليل للتفريق والعجيج الصياح. قوله: **(بحيث لا يشذ)** بالشين المعجمة والذال المعجمة، ويجوز ضم شينه وكسرها من الشذوذ أي ينفرد ويخرج ومن للعموم لكنها في غير النفي ليست نصاً فيه فلذا أكد بكلهم للتنصيص عليه وكذا جميعاً ولا يمكن حمله على الاجتماع في زمان معين كما حمل عليه في غير هذا الموضع. قوله: **(وهو دليل على القدرية في أنه تعالى لم يشأ أيمانهم أجمعين)** المراد بالقدرية المعتزلة لقبهم أهل السنة به لاسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم وانكارهم القدر فيها وكما يصح نسبة مثبت القدر إليه يصح نسبة نافيه أيضاً إليه ولا مشاحة في الاصطلاح يعني أن الآية حجة عليهم في قولهم إرادة الله تتعلق بإيمان الكافر لكنها تخلف عنها المراد، ووجه الحجة أن لو تدل على أنه لو أراد إيمان من في الأرض لآمنوا وأن المشيئة والإرادة لا محالة تستلزم المراد وهم لما رأوها بحسب ظاهرها مبطلة لمذهبهم قيدوا المشيئة والإرادة بمشيئة القسر والإلجاء وهذا دأبهم في كل ما ورد عليهم من ذلك فالإرادة عندهم مطلقاً يجوز تخلفها عن المراد وما لا يتخلف نوع منها، وهو مشيئة القسر والالجاء لأنه تعالى قادر على الجائهم إلى ما أراد فإذا فعل ذلك لزم عدم التخلف وردّه المصنف رحمه الله بأنه خلاف الظاهر، ولا قرينة في الكلام عليه بل ما بعده صريح في ردّه. قوله تعالى: **﴿أفأنت تكره الناس﴾** هذه الهمزة لصدارتها مقدّمة من تأخير على الأصح لأنّ هذه الجملة متفرعة على ما قبلها وليس القصد إلى إنكار تفرعها، وأنت جوز فيه أن يكون مبتدأ وفاعل مقدّر يفسره ما بعده لاقتضاء الاستفهام للفعل، والمراد بالناس من طبع عليهم أو الجميع مبالغة. قوله: **(وترتيب الاكراه على المشيئة بالفاء الخ)** هذا مبتدأ خبره قوله للدلالة الخ، وإيلاؤها معطوف على ترتيب وهو مصدر مضاف للمفعول، وفاعله حرف الاستفهام لا العكس لعدم دخول هذا الإيلاء في الاستحالة المذكورة حينئذ كذا قيل وفيه نظر، وقوله وتقديم الضمير أي تقديم الفاعل المعنوي على الفعل للتخصيص أي تخصيص إنكار الإكراه بالنبي ﷺ بأن يقدّم الإنكار في الاعتبار على

محالة، والتقييد بمشيئة الالجاء خلاف الظاهر ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ بما لم يشأ الله منهم ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ وترتيب الإكراه على المشيئة بالفاء وإيلاؤها حرف الاستفهام للانكار، وتقديم الضمير على الفعل للدّلالة على أنّ خلاف المشيئة مستحيل، فلا يمكنه تحصيله بالاكراه عليه فضلاً عن الحث، والتحريض عليه إذ روي أنه كان حريصاً على إيمان قومه شديد الاهتمام به فنزلت ولذلك قرّره بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ﴾ بالله ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ إلا بإرادته وإلطافه وتوفيقه، فلا تجهد نفسك في هداها فأنه إلى الله ﴿وَيَجْعَلُ

اعتبار الاختصاص اللازم من التقديم دون عكسه حتى يفيد إنكار الاختصاص، وكلا الاستعمالين واقع في الكلام البليغ بحسب اقتضاء المقام فيفيد ثبوت الاكراه لله تعالى أو لغيره، وفي شرح المفتاح للشريف قدس سره المقصود من قوله تعالى: **﴿أفأنت تكره الناس﴾** إنكار صدور الفعل من المخاطب لا إنكار كونه هو الفاعل مع تقرر أصل الفعل فالتقديم لتقوية حكم الإنكار لا للتخصيص كما ذهب إليه الزمخشري، وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل لذلك لأنه لم يصرح بالتخصيص الذي ذكره الزمخشري لكن ظاهره أنه موافق له. قوله: **(للدلالة على أن خلاف المشيئة مستحيل الخ)** أي خلاف مشيئة الله تعالى وهو إيمان من لم تتعلق مشيئته بإيمانه بأن تعلقت بخلافه قيل ومراده بتقديم الضمير ما ذهب إليه السكاكي من التكلم به مقدّماً دون أن يكون مزالاً عن أصله، وهو أفتكره الناس أنت بدليل عدم تصريحه بالتخصيص فالمراد إنه لتقوّي الحكم، والانكار لانكار التقوّي فله دخل في الدلالة على الاستحالة أي استحالة ما أراد الله خلافه، ولذا قرّره بقوله وما كان لنفس الخ**(قلت)** مراد المصنف رحمه الله أن ترتب الانكار كما ذكره محصله لو شاء الله إيمانهم وقع فكيف تكرههم أنت على الإيمان الذي لم يرده فانكاره عليه الاكراه يقتضي أنه لا يكون بالاكراه فضلاً عن غيره ولما فسر الزمخشري المشيئة بمشيئة الالجاء والقسر على مذهبه لزم إثبات الإكراه لله، وحيث نفاه عنه لزم من مجموع الأمرين الحصر فلك أن تقول المفيد للحصر ذلك لا التقديم وحده فلا يكون كلامه مخالف للسكاكي، والمصنف رحمه الله لما لم يفسره بذلك لم يذكر التخصيص فجعله لتقوية الانكار، والدلالة على أنه مستحيل فتدبره فإنه دقيق جدّاً وقوله إذ روي يعني المراد هذا المعنى إذ روي الخ. قوله: **(ولذلك قرّره بقوله وما كان لنفس الخ)** أي لدلالته على ما ذكر كان هذا تقريراً له لأنه يدل على أنه لا يكون من ذلك إلا ما يريد على ما فسره به والأذن في اللغة الاطلاق في الفعل ورفع الحجر عنه، ويلزمه تسهيل ذلك، وارادته فلذا فسره الزمخشري بالتسهيل، والمصنف رحمه الله تعالى بالإرادة، وذكر معه معناه الحقيقي إشارة إلى إرادته مع لوازمه فلا يرد أنه جمع بين الحقيقة والمجاز مع أنّ المصنف رحمه الله شافعي يجوّزه، ولما كان إيمان العبد بإرادته أيضاً لكسبه وهو مكلف به ضم إليه قوله، وتوفيقه فالحصر إضافي ثم ما كان إن كان بمعنى ما وجد منه ذلك احتاج إلى تقييد النفس بمن علم الله أنها تؤمن كما في الكشاف، وأن كان بمعنى ما صح لا يحتاج إليه، ولذا تركه المصنف رحمه

ٱلرِّجْسَ ﴾ العذاب أو الخذلان فإنه سببه، وقرىء بالزاي وقرأ أبو بكر ونجعل بالنون ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ لا يستعملون عقولهم بالنظر في الحجج والآيات، أو لا يعقلون دلائله، وأحكامه لما على قلوبهم من الطبع، ويؤيد الأوّل قوله: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ ﴾ تفكروا ﴿مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ من عجائب صنعه ليدلكم على وحدته، وكمال قدرته، وماذا إن جعلت استفهامية علقت انظروا عن العمل ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْـَٔايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ في علم الله وحكمه، وما نافية أو استفهامية في موضع النصب ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ

الله تعالى، وإنما فسره الزمخشريّ بما ذكر من التسهيل ومنح الألطاف لأنّ اللطف عنده خلق القدرة على الفعل حتى يخلق العبد لنفسه ضرراً لاعتزاله. قوله: **(العذاب أو الخذلان فإنه سببه)** أصل الرجس القذر ثم نقل إلى العذاب لاشتراكهما في الاستكراه والتنفر ثم أطلق على سببه فهو مجاز في المرتبة الثانية فقول المصنف رحمه الله تعالى فإنه سببه راجع إلى التفسير الثاني الذي اقتصر عليه في الكشاف، ومنهم من فسره بالكفر كما في قوله: ﴿**فزادتهم رجساً إلى رجسهم**﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢٥] لمقابلة الإيمان فتدل على خلق الكفر وهو مخالف لمذهب المعتزلة ولذا لم يفسره الزمخشري به واقتصر على الخذلان وقال الإمام الرجس عبارة عن الفاسد المستقذر فحمله على كفرهم وجهلهم أولى من حمله على عذاب الله، وقيل عليه إنّ كلمة على تأباه وإنه يغني عنه قوله على الذين لا يعقلون وليس بشيء لأنه بمعنى يقدره عليهم، وحديث الإغناء لا يجدي مع أنه يفسر بما يجعله تأسيساً، وهو ظاهر، وقوله وقرىء بالزاي أي المعجمة، وهو بمعناه والزاي قال في النشر: يقال زاء بالمدّ وزاي بياء بعد الألف وزيّ بالتشديد وفي أدب الكاتب حروف المعجم تمدّ وتقصر، وإذا قصرت كتبت بالألف إلا الزاي فإنها تكتب بياء بعد الألف وهو مخالف لما في النشر. قوله: **(لا يستعملون عقولهم الخ)** يعني إما أنه منزل منزلة اللازم أوله مفعول مقدّر، وأيضاً بينهما فرق معنوي كما صرح به، وهو أنه على الأوّل لم يسلبوا قوّة النظر لكنهم لم يوفقوا لذلك، وعلى الثاني بخلافه ويؤيد الأوّل أمرهم بالتفكر فإنهم لو سلبوا ذلك لم يؤمروا به وإنما قال يؤيد دون يدل لأنّ الطبع لا ينافي التكليف، وقيل وجه التأييد أنّ الأمر بالتفكر يناسب من لم يستعمل عقله لا من استعمله ولم يعقل دلائله ولم يجعله دليلاً لاحتمال أن يراد به الأمر بتكرير النظر وتدقيقه رجاء أن يهتدوا ولا يخفى ما فيه. قوله: **(من عجائب صنعه الخ)** أي المراد بنظرها نظر استدلال على ما ذكر، وماذا يجوز أن يكون كلمة استفهام مبتدأ وفي السموات خبره أي أيّ شيء في السموات ويجوز أن يكون ما مبتدأ وذا بمعنى الذي، وفي السموات صلته وهو خبر المبتدأ وعلى التقديرين فالمبتدأ وخبره في محل نصب بإسقاط الخافض لأنّ الفعل قبله معلق بالاستفهام، ويجوز على ضعف أن يكون ماذا كله موصولاً بمعنى الذي وهو في محل نصب بانظروا وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله إن جعلت استفهامية ووجه ضعفه ما قيل إنه لا يخلو أن يكون النظر بمعنى البصر فيعدى بإلى وإمّا أن يكون قلبياً فيعدى بفي. قوله: **(وما نافية أو استفهامية في**

أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ مثل وقائعهم، ونزول بأس الله بهم إذ لا يستحقون غيره من قولهم أيام العرب لوقائعها ﴿قُلْ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴾ لذلك أو فانتظروا هلاكي، إني معكم من المنتظرين هلاككم ﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ عطف على محذوف دل عليه إلا مثل أيام الذين خلوا كأنه قيل نهلك الأمم، ثم ننجي رسلنا، ومن آمن بهم على حكاية الحال الماضية ﴿كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كذلك الانجاء، أو إنجاء كذلك ننجي محمداً وصحبه حين نهلك المشركين وحقاً علينا اعتراض ونصبه بفعله المقدّر، وقيل: بدل من كذلك ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ خطاب لأهل مكة ﴿إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن

موضع النصب) واقعة موقع المصدر أو مفعول به، وعلى الوجهين الأوّلين فمفعول تغني محذوف إن لم ينزل منزلة اللازم، والنذر جمع نذير بمعنى إنذار أو منذر، وعلى المصدرية جمع لإرادة الأنواع، ويجوز في النذر أن يكون مصدراً بمعنى الإنذار كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في سورة القمر وأيام العرب استعملت مجازاً مشهوراً في الوقائع من التعبير بالزمان عما وقع فيه كما يقال المغرب للصلاة الواقعة فيه، وقوله لذلك اللام للتقوية فيقدر معمول الفعل بدونها وعلى الأوّل متعلق الانتظارين واحد بالذات، وعلى الثاني مختلف بالذات متحد الجنس وقدره في الثاني بدون اللام إشارة إلى جواز الأمرين وليناسب المقدر الثاني. قوله: **(عطف على محذوف الخ)** أي تهلك الكافرين ثم ننجي، وعبر بالمضارع ولم يقل نجينا لحكاية الحال. قوله: **(كذلك الانجاء أو انجاء كذلك)** في نسخة أو الانجاء كذلك معرّفاً باللام قيل وهو لا يلائم ما بعده يعني أنّ الإشارة إلى الانجاء وهو إمّا صفة لمصدر محذوف أي ننجيكم انجاء كذلك الإنجاء الذي كان لمن قبلكم وهو الوجه الثاني وعلى تنكيره فهو ظاهر، أو الكاف في محل نصب بمعنى مثل لسدّها مسدّ المفعول المطلق وهو الوجه الأوّل ولذا لم يقدر له موصوفاً وأمّا على النسخة الأخرى فلا يتضح كلامه وقيل إنه يريد أن كذلك إمّا وصف أو موصوف وعلى الأوّل كذلك في موقع الحال من الإنجاء الذي تضمنه ننجي بتأويل نفعل الانجاء حال كونه مثل ذلك الإنجاء وعلى الثاني هو في موضع مصدر محذوف أقيم مقامه وقد يجعل في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف أي الأمر كذلك ولا يخفى أنه لا وجه له فالظاهر على هذه الرواية أنه إمّا مصدر أو خبر مبتدأ محذوف لكنهم قدّروه الأمر كذلك، والمصنف رحمه الله تعالى قدّره الإنجاء كذلك فتأمل. قوله: **(وحقاً علينا اعتراض الخ)** أي بين العامل ومعموله اهتماماً بالانجاء وبياناً لأنه كائن لا محالة إذ جعله كالحق الواجب عليه وقيل بدل من كذلك أي من الكاف التي هي بمعنى مثل، وقيل كذلك منصوب بننجي الأوّل، وحقاً بالثاني وكون الجملة المعترضة تحذف مما استفيد من هذا المحل، ولا ضير فيه إذا بقي شيء من متعلقاتها. قوله: **(إن كنتم في شك من ديني وصحته الخ)** في الكشاف إن كنتم في شك من ديني وصحته وسداده فهذا ديني فاسمعوا وصفه واعرضوه على عقولكم وانظروا فيه بعين الإنصاف لتعلموا أنه دين لا مدخل فيه للشك وهو أني لا أعبد الحجارة التي تعبدونها من دون من هو إلٰهكم

دِينِي ﴾ وصحته ﴿فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾ فهذا خلاصة ديني اعتقاداً وعملاً، فاعرضوها على العقل الصرف، وانظروا فيها بعين الانصاف لتعلموا صحتها، وهو أني لا أعبد ما تخلقونه، وتعبدونه ولكن أعبد خالقكم الذي هو يوجدكم ويتوفاكم، وإنما خص التوفي بالذكر للتهديد ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بما

وخالقكم، ولكن أعبد الله الخ فقيل إنه ذكر فيه وجهين أحدهما الشك في نفس الدين من أي الأديان هو وهذا إذا قلنا إنهم لا يعرفون دينه كما كانوا يقولون إنه صباً فقوله وصحته وسداده بيان للدّين لكنه مستدرك لأنّ الكلام في حقيقة دينه لا في صحته وإلا لم يطابق الجواب إذ ليس فيه ما يدل على صحته الثاني الشك في الثبات عليه أن قلنا إنهم عرفوه لكن طمعوا في تركه له، وعلى كلا الوجهين لا يكون الجزاء مرتبطاً بالشرط بحسب الظاهر لأن شكهم في دينه ليس سبباً لعدم عبادته الأوثان وعبادة الله فلا بدّ من تأويله بالأخبار أي إن كنتم تشكون في ديني فأنا أخبركم بأني لا أعبد الخ، وجزاء الشرط قد يكون مفهوم بالجملة الجزائية نحو إن تكرمني أكرمك وقد يكون الأخبار بمفهومه نحو إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس أي إكرامك إياي سبب لإخباري بإكرامي إياك قبل كما قاله ابن الحاجب رحمه الله في قوله: وما بكم من نعمة فمن الله فإنّ استقرار النعمة ليس سبباً لحصولها من الله بل الأمر بالعكس، وإنما هو سبب للأخبار بحصولها منه تعالى فكذا هذه الآية، وقوله لكنه مستدرك لا وجه له لأنهم كما لا يعرفون دينه لم يعرفوا صحته أيضاً والجواب صالح لهما كما سنقرّره، وأمّا جعله سبباً للأخبار فيهما ففيه أنه على الوجه الأوّل مسلم وأمّا على الثاني فليس كذلك لأنه بمعنى أني ثابت عليه لا أرجع عنه أبداً، وهو غير محتاج إلى جعل المسبب الأخبار كما في الوجه الأوّل كما أشار إليه الشارح المدقق ورجح الأوّل. قوله: (**فهذا خلاصة ديني اعتقاداً وعملاً الخ**) العمل مأخوذ من العبادة والاعتقاد من قوله الله الذي يتوفاكم أي الإله الحق المميت المحيي وكون الاعتقاد من قوله وأمرت أن أكون من المسلمين بإدخاله في الجزاء مخالف لسياقه، ولا حاجة إليه وقوله فاعرضوها الخ إشارة إلى ارتباط الجزاء بالشرط بناء على أنّ الشك في صحته وما هو وهو أحد الوجهين المذكورين في الكشاف، وإشارة إلى أن ارتباطه به بالنظر إلى محصله وتأويله بما ذكر وهو أنّ عبادتي لاله هذا شأنه، وعبادتكم لحجارة لا تضر ولا تنفع فانظروا في ذلك لتعرفوا صحة ديني وحقيقته وفساد ما أنتم عليه فلا حاجة على طريق المصنف رحمه الله تعالى لجعله من جعل المسبب الأخبار والأعلام كما جنح إليه الزمخشري لأنّ الجزاء عنده الأمر بعرض ما ذكر على عقولهم والتفكر فيه، وقوله تخلقونه أي تصنعونه وعبر به زيادة في تحميقهم وضمير، وهو أني عائد على خلاصة لاكتسابه التذكير من المضاف وتعبدونه معطوف على تخلقونه. قوله: (**وإنما خص التوفي بالذكر الخ**) أي ذكر هذه الصفة دون غيرها من صفات الأفعال لأنه لا شيء أشد عليهم من الموت فذكر لتخويفهم، وقيل المراد أعبد الله الذي خلقكم ثم يتوفاكم ثم يعيدكم فذكر الوسط ليدل على الطرفين اللذين كثر اقترانهما به في القرآن. قوله: (**بما دل**

دل عليه العقل، ونطق به الوحي وحذف الجار من أن يجوز أن يكون من المطرّد مع أنّ وأن وأن يكون من غيره كقوله:

أمرتك لخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ عطف على أن أكون غير أنّ صلة أن محكية بصيغة الأمر ولا فرق بينهما في الأرض، لأنّ المقصود وصلها بما يتضمن معنى المصدر لتدلّ معه عليه، وصيغ الأفعال كلها كذلك سواء الخبر منها والطلب والمعنى، وأمرت بالاستقامة في

عليه العقل الخ) فقوله أمرت بمعنى وجب عليّ ذلك بالعقل والسمع أراد بالعقل التابع لما سمع من الشرع فلا يرد عليه أنه تبع فيه الزمخشري في قوله إنه أمر بالوحي والعقل فإنه نزغة اعتزالية لقوله بالحسن والقبح العقليين فهو كلمة حق أريد بها باطل فاعرفه. قوله: **(وحذف الجار الخ)** تبع فيه الزمخشريّ ومراده أنّ الباء الجارة حذفت فإن نظر إلى مدخولها يكون حذفاً مطرداً لأنّ الجار يطرد حذفه مع أن وإن قطع النظر عنه يكون مما سمع لأنه سمع في بعض الأفعال عن العرب حذف الجار، ومنها أمر ونصح فاندفع ما ورد عليه أن تفسير المطرد بحذف حروف الجرّ مع إنّ وأن يقتضي اطراده قطعاً فكيف يكون من غيره مع وجود شرط الاطراد. قوله:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

هو من قصيدة الأعشى طرود، وقيل لعمرو بن معد يكرب، وقيل لخفاف بن ندبة، وقيل للعباس بن مرداس ومطلعها:

يا دار أسما بين السفح والرحب أقوت وعفى عليها ذاهب الحقب

ومنها:

واليوم قد قمت تهجوني وتشتمني فاذهب فما بك والأيام من عجب

وقد جمع فيه بين تعديته بنفسه وتعديته بالباء، والنسب بالنون، والسين المهملة وروي بالشين المعجمة ومعناه العقار الثابت.

قوله: **(عطف على أن أكون الخ)** دفع لما قيل إن أن في أن أكون مصدرية بلا كلام لعملها النصب، وهذه معطوفة عليها لكن لا يصح أن تكون مفسرة لعطفها على الموصولة ولأنه يلزم دخول الباء المقدّرة عليها، ولا مصدرية لوقوع الأمر بعدها فاختار في دفع ذلك أنها موصولة لنقله عن سيبويه رحمه الله وأنه يجوز وصلها بالأمر ولا فرق في صلة الموصول الحرفيّ بين الطلب، وبين الخبر لأنه إنما منع في الموصول الاسمي لأنه وضع للتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، والجمل الطلبية لا تكون صفة والمقصود من هذه أن يذكر بعدها ما يدلّ على المصدر الذي تؤوّل به، وهو يحصل بكلّ فعل، وإمّا أن تأويله يزيل معنى الأمر المقصود منه فقد مرّ دفعه بأنه يؤوّل بالأمر بالإقامة إذ كما يؤخذ المصدر من المادّة قد يؤخذ من الصيغة مع أنه لا حاجة إليه هنا لدلالة قوله أمرت عليه وقد يجعل قول المصنف رحمه الله

الدين، والاستداد فيه بأداء الفرائض، والانتهاء عن القبائح، أو في الصلاة باستقبال القبلة ﴿حَنِيفًا﴾ حال من الدين أو الوجه ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا

تعالى وأمرت بالاستقامة إشارة إلى هذا، وقيل إن ها فعلاً مقدّراً أي وأوحي إلي أن أقم وأنه يجوز فيه أن تكون أن مصدرية ومفسرة لأنّ في المقدّر معنى القول دون حروفه، ورجح بأنه يزول فيه قلق العطف ويكون الخطاب في وجهك في محله ورد بأنّ الجملة المفسرة لا يجوز حذفها، وأمّا صحة وقوع المصدرية فاعلاً ومفعولاً فليس بلازم ولا قلق في هذا العطف، وأمر الخطاب سهل لأنه لملاحظة المحكي والأمر المذكور معه وقوله وصيغ الأفعال كلها كذلك أي دالة على المصدر. قوله: **(والمعنى وأمرت بالاستقامة في الدين)** في شرح الكشاف إقامة الوجه للدين كناية عن توجيه النفس بالكلية إلى عبادته تعالى والإعراض عما سواه فإنّ من أراد أن ينظر إلى شيء نظر استقصاء يقيم وجهه في مقابلته بحيث لا يلتفت يميناً ولا شمالاً إذ لو التفت بطلت المقابلة فلذا كني به عن صرف العمل بالكلية إلى الدين فالوجه المراد به الذات والمراد اصرف ذاتك وكليتك للدين فاللام صلة وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله والاستداد الخ وعلى الوجه الثاني الوجه على ظاهره وإقامته توجيهه للقبلة فاللام للتعليل والتفسير الأوّل هو الوجه وما قيل إنه كني به عن صرف العقل بالكلية إلى طلب الدين تكلف.

تنبيه: قوله تعالى: **﴿وأمرت أن أكون﴾** الآية قالوا إنه يحتمل أن يكون من الحذف المطرد أي حذف الجارّ مع أنّ وأن أو من غيره كأمرتك الخير وتعقبه في التقريب بأنه على الأوّل مطرد قطعاً فكيف يعطف عليه غيره إلا أن يريد أنه نوع من الحذف قد يطرد وقد لا يطرد وعلى الثاني يقدّر معه لام التعليل أي لأن أكون وعطف أن أقم مشكل لأنّ أن إمّا مصدرية أو تفسيرية والثاني يأباه عطفها على الموصولة لأنّ صلتها تحتمل الصدق، والكذب بخلاف التفسيرية التي سماها الزمخشريّ عبارة إلا أن سيبويه جوّز وصلها بالأمر والنهي لدلالتها على المصدر ولذا شبهها بأنت الذي تفعل ووجه الشبه أنه نظر فيها إلى معنى المصدر الدالّ عليه الخبر والإنشاء وقال في الفرائد يجوز أن يقدّر وأوحى إليّ أن أقم وفيه فائدة معنوية وهي أنّ المعطوف مفسر كأعجبني زيد وحسنه. قوله: **(حال من الدين أو الوجه)** حنيفاً معناه مائلاً عن الأديان الباطلة كما مرّ فإن كان حالاً من الوجه فهي حال مؤكدة لأن إقامة الوجه تضمنت التوجه إلى الحق والإعراض عن الباطل وإن كان حالاً من الدين فهي حال منفكة كذا قيل، وفيه نظر ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في أقم. قوله: **(ولا تكوننّ من المشركين)** تأكيد لقوله فلا أعبد الخ. وهو تهييج وحث له على عبادة الله تعالى ومنع لغيره، وقال الإمام أنه محمول على أمره بأنه لا يلتفت لما سواه حتى يكون فائدة زائدة لأنّ ذلك شرك خفيّ عند العارفين، وقوله من دون الله إشارة إلى آخر درجات العارفين لأنّ ما سواه ممكن لا ينفع ولا يضرّ، وكلّ شيء هالك إلا وجهه فلا حكم إلا له ولا رجوع إلا إليه في الدارين وما سواه معزول عن التصرّفات فإن أضيف إليه شيء من ذلك وضع في غير موضعه وليس طلب الشبع من الأكل والريّ من

يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ بنفسه إن دعوته، أو خذلته ﴿فَإِن فَعَلْتَ ﴾ فإن دعوته ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ جزاء للشرط، وجواب لسؤال مقدّر عن تبعة الدعاء ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ ﴾ وإن يصبك به ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥ ﴾ يدفعه ﴿إِلَّا هُوَ ﴾ إلا الله ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ ﴾ لا دافع ﴿لِفَضْلِهِۦ ﴾ الذي أرادك به، ولعله ذكر الارادة مع الخير، والمس مع الضرّ مع تلازم الأمرين للتنبيه على أنّ الخير مراد بالذات، وأنّ الضرّ إنما مسهم لا بالقصد الأوّل، ووضع الفضل موضع الضمير للدلالة على أنه متفضل بما يريد بهم من الخير لا استحقاق لهم عليه، ولم يستثن لأنّ مراد الله لا يمكن ردّه ﴿يُصِيبُ بِهِۦ ﴾ بالخير ﴿مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ

الشرب قادحاً في الإخلاص لأنه طلب انتفاع مما خلقه الله له. قوله: **(بنفسه إن دعوته أو خذلته)** قيده بنفسه لأنّ ذلك من الله لا منه بالذات، وهو لف ونشر مرتب وخذلته هنا بمعنى تركته، ودعوته بمعنى طلبت منه ما تريد بدليل المقابلة. قوله: **(فإن دعوته)** يشير إلى أنّ لفظ الفعل كناية بمنزلة اسم الإشارة فكما إذا ذكرت أشياء متعدّدة قبل ذلك فذلك إشارة إليها كذلك ربما تذكر أفعال ثم يكنى عنها بلفظ الفعل كما مرّ تحقيقه في قوله: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤] وقوله وإن يصبك فسره بالإصابة لأنه لازم معناه، وسترى تحقيقه وفسر الكشف والردّ بالدفع إشارة إلى أنّ تغاير التعبير للتفنن. قوله: **(جزاء للشرط وجواب لسؤال مقدّر عن تبعة الدعاء)** تبع بوزن صرد وتبعة مؤنثة أي ما يتبعه بعده وهذه عبارة النحاة وفسرت بأنّ المراد أنها تدلّ على أنّ ما بعدها مسبب عن شرط محقق أو مقدّر وجواب عن كلام محقق أو مقدّر فاندفع ما قيل إنّ جزاء الشرط محصور في أشياء ليس هذا منها وما يتوهم من أنّ الجواب جملة فإنك لا ما بعد إذن لا وجه له فتأمّل، وقوله عن تبعة الدعاء أي تتبع دعوة ما دون الله. قوله: **(ولعله ذكر الإرادة مع الخير والمس مع الضرّ الخ)** عدل عما في الكشاف من أنه ذكر في كلّ من الفقرتين المتقابلتين ما يدلّ على إرادة مثله في الأخرى لاقتضاء المقام تأكيد كلّ من الترغيب والترهيب لكنه قصد الإيجاز والاختصار للإشارة إلى أنهما متلازمان لأنّ ما يريده يصيبه، وما يصيبه لا يكون إلا بإرادته لكنه صرّح في كلّ منهما بأحد الأمرين إشارة إلى أنّ الخير مقصود بالذات لله تعالى والضرّ إنما وقع جزاء لهم على أعمالهم وليس مقصوداً بالذات فلذا لم يعبر فيه بالإرادة وهذا أحسن مما جنح إليه الزمخشريّ، وهو نوع من البديع يسمى احتباكاً، ويمكن ملاحظته فيه أيضاً بأنه يجعل نكتة للطيّ، وعدم التصريح لكنه لا حاجة إلى التقدير وكونه بالذات ظاهر كما قال المصنف رحمه الله تعالى في تفسير قوله بيدك الخير ذكر الخير وحده لأنه المقضي بالذات والشرّ مقضي بالعرض إذ لا يوجد شرّ جزئيّ ما لم يتضمن خيراً كلياً. قوله: **(ووضع الفضل موضع الضمير الخ)** أي لم يقل لا دافع له أو لا رادّ له على أن ما يصدر من الخير محض كرم وتفضل إذ لا يجب على الله شيء عندنا فلا يستحق العباد بأفعالهم، وطاعتهم على الله شيئاً، وهو رد لقول الزمخشري، والمراد بالمشيئة مشيئة المصلحة فإنه دسيسة اعتزالية. قوله: **(ولم يستثن لأنّ مراد الله لا يمكن ردّه)** أي لم يقل

وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ فتعرّضوا لرحمته بالطاعة، ولا تيأسوا من غفرانه بالمعصية ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ رسوله أو القرآن، ولم يبق لكم عذر ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾ بالإيمان والمتابعة ﴿فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ﴾ لأنّ نفعه لها ﴿وَمَن ضَلَّ ﴾ بالكفر ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ لأنّ وبال الضلال عليها ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ بحفيظ موكول إليّ أمركم، وإنما أنا بشير ونذير ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ ﴾ بالامتثال والتبليغ ﴿وَٱصْبِرْ ﴾ على دعوتهم، وتحمل أذيتهم ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ﴾ بالنصرة أو بالأمر بالقتال ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ إذ لا يمكن الخطأ في حكمه لاطلاعه على السرائر اطلاعه على الظواهر عن النبيّ ﷺ: «**من قرأ سورة يونس أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من صدّق بيونس، وكذب به وبعدد من غرق مع فرعون**».

فلا رادّ لفضله إلا هو كما قال فلا كاشف له إلا هو لأنه قد فرض فيه أن تعلق الخيرية واقع بإرادة الله تعالى فصحة الاستثناء تكون بإرادة ضدّه في ذلك الوقت وهو محال بخلاف مس الضرّ فإنّ إرادة كشفه لا تستلزم المحال وهو تعلق الإرادتين بالضدّين في وقت واحد لأنه مبنيّ على أنه لا يجوز تخلف المراد عن الإرادة لا على أن إرادته قديمة لا تتغير بخلاف المس فإنه صفة فعل يوقعه ويرفعه بخلاف الإرادة فإنها صفة ذات كما توهم إذ المراد تعلقها. قوله: **(يصيب به بالخير)** أرجع الضمير للخير لقربه حينئذ ولو جعل لما ذكر صح، ولكن هذا أظهر وأنسب بما بعده، وقوله فتعرّضوا الخ إشارة إلى أنّ المقصود من ذكر المغفرة والرحمة هنا ما ذكر وقوله رسوله الخ فالحق مبالغة على الأول لأنّ المراد أن ما بلغه، ونفسه حق. قوله: **(فمن اهتدى بالإيمان والمتابعة)** المراد بالمتابعة متابعة الرسول ﷺ والقرآن وفسر من ضلّ بالكفر ووقع في نسخة بهما وهو المراد والكفر بهما أن لا يتبعهما، ولا يمتثل أمرهما إذ الكفر مستلزم لذلك، وما قيل إن ذكر المتابعة يشعر بأنّ الاهتداء لا يحصل بمجرّد الإيمان وحده بل مع الامتثال فيما يتعلق بالأعمال وأنه يأباه اقتصاره في تفسير الضلال على الكفر إلا أن يحمل على الاكتفاء من قلة التدبر، وفسر الوكيل بالحفيظ لأنه أحد ما يراد به، وقوله اطلاعه على الظواهر منصوب على المصدرية أي كاطلاعه. قوله: **(عن النبيّ ﷺ الخ)**[1] هذا الحديث موضوع نص عليه ابن الجوزيّ في الموضوعات.

تم تعليقنا على سورة يونس والحمد لله على إحسانه وأفضل صلاة وسلام على أفضل مخلوقاته وعلى آله وصحبه.

---

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة المشهور وقد نص الحفاظ على وضعه ومنهم العراقي كما في تخريج البيضاوي. وابن الجوزي فيما ذكر المصنف.

سورة هود مكية وهي مائة وثلاث وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ﴾ مبتدأ أو خبر أو كتاب خبر مبتدأ محذوف ﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ نظمت نظماً محكماً لا يعتريه اختلال من جهة اللفظ، والمعنى أو منعت من الفساد والنسخ، فإنّ المراد آيات السورة، وليس فيها منسوخ أو أحكمت بالحجج والدلائل، أو جعلت حكيمة منقول من حكم بالضمّ إذا صار حكيماً لأنها مشتملة على أمّهات الحكم النظرية والعملية

سورة هود

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الداني رحمه الله تعالى في كتاب العدد هي مائة وإحدى وعشرون آية في المدنيّ الأخير واثنان في المدني الأوّل وثلاث في الكوفي، واعلم أنه لما ختم سورة يونس بنفي الشرك واتباع الوحي افتتح هذه ببيان الوحي والتحذير من الشرك وهي مكية عند الجمهور، وقيل إلا قوله فلعلك تارك الآية. قوله: **(مبتدأ الخ)** فالر اسم السورة أو القرآن وكذا إن جعل خبر مبتدأ مقدّر أي هو أو هذا وقد تقدّم تفصيله في أوّل سورة البقرة. قوله: **(نظمت نظماً محكماً الخ)** فسره بقوله لا يعتريه اختلال أي لا يطرأ عليه ما يخلّ بلفظه ومعناه، وعبر بالمستقبل لأنّ الماضي والحال مفروغ عنه، وذكر فيه وجوهاً أربعة أوّلها أن يكون مستعاراً من أحكام البناء، واتقانه فلا يكون فيه تناقض أو تخالف للواقع والحكمة أو ما يخلّ بالفصاحة والبلاغة الثاني أن يكون من الأحكام، وهو المنع من الفساد، وفسره بالنسخ لبعضه من غيره أو لكله كالكتب السالفة فعطفه عليه تفسيريّ فلذا بينه بقوله فإن الخ. فهو من أحكمه بمعنى منعه ومنه حكمة الدابة لحديدة في فمها تمنعها الجماح، ومنه أحكمت السفيه إذا منعته من السفاهة كما قال جرير:

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم إني أخاف عليكم أن أغضبا

قيل فكان ما فيه من بيان المبدأ والمعاد بمنزلة دابة منعتها حكمتها من الجماح فهي تمثيلية أو مكنية، وهو ركيك فإنّ تشبيهه بالدابة مستهجن لا داعي له وبعد تفسيره بالنسخ لا يرد عليه ما قيل إنه يوهم قبوله للفساد وهو لا يليق بالقرآن ولم يجوّز في هذا أن يراد بالكتاب القرآن والمراد عدم نسخة كله أو بعضه بكتاب آخر لأنه خلاف الظاهر وإن صح، والثالث من المنع أيضاً لمنعه من الشبه بالأدلة الظاهرة، والرابع من حكمته أي جعلته حكيماً أو ذا حكمة والمراد حكيم قائلها كما في الذكر الحكيم فهو مجاز في الطرف أو الإسناد وقوله من حكم بالضم إشارة إلى أنّ الهمزة فيه للنقل من الثلاثيّ بخلاف ما قبله، وذلك لاشتماله على أصول

﴿ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ بالفرائد من العقائد والأحكام والمواعظ والأخبار، أو بجعلها سوراً، أو بالانزال نجماً نجماً أو فصل فيها، ولخص ما يحتاج إليه، وقرىء: ثم فصلت أي فرقت بين الحق والباطل، وأحكمت آياته ثم فصلت على البناء للمتكلم، وثم للتفاوت في الحكم، أو للتراخي في الأخبار ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ صفة أخرى لكتاب أو خبر بعد خبر

العقائد والأعمال الصالحة، والنصائح والحكم وأمّهات بمعنى أصول، وقواعد يتولد منها غيرها. قوله: **(بالفرائد من العقائد)** قال الراغب الفصل إبانة أحد الشيئين عن الآخر حتى يكون بينهما فرجة ومنه المفاصل وفصل عن المكان فارقه ومنه فصلت العير وفي الكشاف فصلت كما تفصل القلائد بالفرائد من دلائل التوحيد والأحكام والمواعظ والقصص أو جعلت فصولاً سورة سورة وآية آية أو فرّقت في التنزيل فلم تنزل جملة واحدة ليسهل حفظها أو فصل فيها ما يحتاج إليه العباد أي بين ولخص وعن عكرمة والضحاك ثم فصلت أي فرّقت بين الحق والباطل يعني أنه إمّا استعارة من العقد المفصل بفرائده أي كباره التي تجعل بين اللآلئ التي تغاير حجمه أو لونه فشبهت الآيات بعقد فيه لآلئ وغيرها لتغاير النفائس التي اشتملت عليها إلى قصص وأحكام، ومواعظ وغيرها، وقوله من دلائل الخ متعلق بقوله فصلت لا بيان للفرائد حتى يقال إنّ الصواب ما وقع في بعض النسخ فوائد بالواو والتقدير فصلت لأنواع من دلائل التوحيد الخ، وهي في حواشي المصنف رحمه الله تعالى بالراء أو أنها جعلت فصلاً فصلاً من السور أو الآيات أو فرّقت في النزول أو هو من الإسناد المجازي والمراد فصل ما فيها، وبين فهذه أربعة وجوه في التفصيل أيضاً والتلخيص بمعنى التبيين لا بمعنى الاختصار كما بين في اللغة، وعلى هذا ينزل كلام المصنف رحمه الله تعالى إلا أنه على إرادة التفصيل بجعلها سور المراد بالكتاب القرآن وبالآيات آياته، وإن قيل إنه يصح أن يراد السورة على أن المعنى جعلت معاني آيات هذه السورة في سور، ولا يخفى أنه تكلف ما لا حاجة إليه، وقوله وقرئ ثم فصلت أي بفتحتين خفيفتين وهي قراءة ابن كثير، ومعناه فرقت كما ذكره المصنف رحمه الله وقيل معناه انفصلت وصدرت كما في قوله ولما فصلت العير وسيأتي بيانه. قوله: **(وثمّ للتفاوت في الحكم أو للتراخي في الأخبار)** لما كان التفصيل والأحكام صفتين لشيء واحد لا تنفك إحداهما عن الأخرى لم يكن بينهما ترتب وتراخ فلذا جعلوه إمّا لتراخي الرتبة، وهو المراد بقوله في الحكم أو للتراخي بين الإخبارين وقد أورد عليه أنه إذا أريد بتفصيلها إنزالها نجماً نجماً تكون ثم على حقيقتها فمع تحقق الحقيقة لا وجه للحمل على المجاز وبأن الأخبار لا تراخي فيه إلا أن يراد بالتراخي الترتيب مجازاً أو يقال بوجود التراخي باعتبار ابتداء الجزء الأول وانتهاء الثاني ولا يخفى عليك أنّ الآيات نزلت محكمة مفصلة فليست ثم للترتيب على كلّ حال كما صرّح به العلامة في شرحه، وليس النظر إلى فعل الأحكام والتفصيل، وأمّا التراخي بين الإخبارين فلما مرّ في أوائل سورة البقرة في ذلك الكتاب من أنّ الكلام إذا انقضى فهو في حكم البعيد ففيه ترتيب اعتباري وهو المراد كما أشار إليه الشارح المدقق إذا عرفت هذا فاعلم أنه قال في

أو صلة لأحكمت أو فصلت، وهو تقرير لأحكامها، وتفصيلها على أكمل ما ينبغي باعتبار ما ظهر أمره، وما خفي ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ لأن لا تعبدوا وقيل أن مفسرة، لأنّ في

الكشف إن أريد بالأحكام أحد الأولين وبالتفصيل أحد الطرفين فالتراخي رتبيّ لأنّ الأحكام بالمعنى الأوّل راجع إلى اللفظ والتفصيل إلى المعنى والمعنى الثاني وإن كان معنوياً لكن التفصيل إكمال لما فيه من الإجمال، وإن أريد أحد الأوسطين فالتراخي على الحقيقة لأنّ الأحكام بالنظر إلى كلّ آية في نفسها، وجعلها فصولاً بالنظر إلى بعضها مع بعض أو لأنّ كل آية مشتملة على جمل من الألفاظ المرصعة، وهذا تراخ وجوديّ، ولما كان الكلام من السيالات كان زمانياً أيضاً، ولكن المصنف رحمه الله آثر التراخي في الحكم مطلقاً حملاً على التراخي في الأخبار في هذين الوجهين ليطابق اللفظ الوضع وليظهر وجه العدول عن الفاء إلى ثم وإن أريد الثالث وبالتفصيل أحد الطرفين فرتبي وإلا فإخباريّ، والأحسن أن يراد بالإحكام الأوّل وبالتفصيل أحد الطرفين وعليه تنطبق المطابقة بين حكيم وخبير، وأحكمت وفصلت، وهي ثابتة على الوجوه الثلاثة في من لدن لكن جعلها صلة للفعلين أرجح، وذلك لتعلق أن لا تعبدوا بهما على الوجهين، وأفاد سلمه الله أنّ أصل الكلام أحكم آياته حكيم ثم أحكمها حكيم على نحو:

ليبك يزيد ضارع لخصومة

ثم من لدن حكيم كما يقال من جناب فلان لما في الكناية من المبالغة وإفادة التعظيم البليغ، وهو إشارة إلى الوجوه الستة عشر الحاصلة من ضرب معاني الأحكام الأربعة في معاني التفصيل الأربعة وهذا وإن احتاج إلى البسط والإيضاح لكن الجدوى فيه قليلة فعليك باستخراجه بنظرك الصائب. قوله: **(صفة أخرى لكتاب أو خبر بعد خبر الخ)** أي هو صفة للنكرة أو خبر ثان للمبتدأ الملفوظ أو المقدّر على الوجهين أو هو معمول لأحد الفعلين على التنازع مع تعلقه بهما معنى ولذا قال تقرير لأحكامها وتفصيلها، وقوله على أكمل ما ينبغي أخذه من كون ذلك فعل الله الحكيم الخبير مع الجمع بين صيغتي المبالغة، ولا يحتاج إلى جعل الحكيم بمعنى المحكم كما قيل لأنه يكفي فيه أن يكون صائغها ذا حكمة بالغة، وقوله باعتبار ما ظهر أمره وما خفي أخذه من أن الحكيم ما يفعل على وفق الحكمة والصواب، وهو أمر ظاهر، والخبير من له خبرة بما لا يطلع عليه غيره من الخفيات فهو لف ونشر، وجعله الزمخشريّ في النظم أيضاً من اللف والنشر على أن تقديره أحكم آياته حكيم، وفصلها خبير وله وجه وجيه لكن المصنف رحمه الله لم ينظر إليه، ومعنى كونه تقريراً أنه كالدليل المحقق له. قوله: **(ألا تعبدوا الخ)** ذكروا فيه أنه يجوز أن يكون متصلاً بما قبله وحينئذ في أن وجهان أحدهما أن تكون مصدرية، وكذا أن استغفروا لأنّ أن المصدرية توصل بالأمر كما مرّ تحقيقه، وكذا توصل بالنهي فلا نافية، وهو منصوب أو ناهية وهو مجزوم، وهو على تقدير اللام ومحله

تفصيل الآيات معنى القول، ويجوز أن يكون كلاماً مبتدأ للاغراء على التوحيد، أو الأمر بالتبري من عبادة الغير كأنه قيل ترك عبادة غير الله بمعنى ألزموه، أو اتركوها تركاً ﴿إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ﴾ من الله ﴿نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ بالعقاب على الشرك، والثواب على التوحيد ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟

نصب أو جر على المذهبين وليس هذا مفعولاً له حتى يتكلم في شروطه وثانيهما أن تكون مفسرة لما في تفصيل الآيات من معنى القول دون حروفه، وقدّره الزمخشريّ بأمرين أحدهما فصل، وقال لا تعبدوا والآخر أمر أن لا تعبدوا فحذف في الأوّل أن لأنه قدّر صريح القول، ولم يحذفها في الثاني لأنه قدّر ما في معناه قيل، وأن المفسرة في تقدير القول، ومعناه ولذا لا تأتي بعد صريحه، وإنما تأتي بعد ما هو في معناه ليكون قرينة على إرادته منها وبهذا سقط ما يتوهم من أنهم اشترطوا عدم صريح القول وتقديره في تقريرهم مناف له فتأمّل. قوله: **(ويجوز أن يكون كلاماً مبتدأ للإغراء الخ)** هذا هو الوجه الثاني، ومعنى كونه مبتدأ أنه منقطع وغير متصل بما قبله اتصالاً لفظياً كما في الوجهين السابقين، وهذا على وجهين قصد الإغراء على التوحيد أو قصد التبرّي عن عبادة الغير لأنه في تأويل ترك عبادة غير الله فإن قدّر ألزموا ترك عبادة غيره على أنه مفعول به فهو إغراء، وإن قدّر اتركوا ترك عبادة غيره فهو مفعول مطلق للتبرّي عن عبادة الغير، وفي الكشاف، ويجوز أن يكون كلاماً مبتدأ منقطعاً عما قبله على لسان النبيّ ﷺ إغراء منه على اختصاص الله بالعبادة ويدل عليه قوله إنني لكم منه نذير وبشير كأنه قال ترك عبادة غير الله إنني لكم منه نذير كقوله تعالى: **﴿فضرب الرقاب﴾** [سورة محمد، الآية: ٤] وقيل عليه أنّ في كلامه اضطراباً حيث دلّ أوّله على الوجه الأوّل، وآخره على الوجه الثاني، وقد وجه بأنّ مراده بقوله كقوله تعالى: **﴿فضرب الرقاب﴾** [سورة محمد، الآية: ٤] إفادة معنى الإغراء لا اشتراك الصورتين في النصب على المصدرية، ومنع جواز حمل الآية عليه بأنه ليس وزان ألا تعبدوا إلا الله وزان ترك عبادة غير الله في استقامة تقدير اتركوا عبادة غير الله تركاً إذ لو قلت اتركوا عبادة غير الله أن لا تعبدوا أي عدم العبادة لم يكن شيئاً لأنّ أن لا يحسن موقعه كما لا يحسن اضربوا أن لا تضربوا أي اضربوا الضرب، وسرّه أنّ أن علم للاستقبال فلو أريد استقبال غير زمان الأمر لم يكن مفعولاً مطلقاً وإن أريد ذلك الاستقبال ضاع للاكتفاء بالأوّل اهـ والأمر كما قال وهذا توجيه لما يقتضيه النحو من أنّ أن المصدرية والفعل لا يقع موقع المفعول المطلق، وكون ذلك لا يجوز أو لا يحسن مما لا شبهة فيه فمن قال الأمر فيه سهل بأن تجعل أن المصدرية للتأكيد لم يتدبر كلامه، ثم إنّ المصنف رحمه الله تعالى أطلق كونه للإغراء من غير تقييد له بكونه على لسان النبيّ ﷺ كما في الكشاف لأنه غير متعين لاحتمال أن يكون ما قبله أيضاً مفعولاً له بتقدير قل في أوّل الكلام، وكونه خلاف الظاهر لا ينافي كونه وجهاً مرجوحاً. قوله: **(إنني لكم منه من الله)** أي فالضمير لله، والتقدير إنني لكم من جهة الله نذير وبشير وهو في الأصل صفة فلما قدّم صار حالاً، وقيل إنه يعود على الكتاب أي نذير من مخالفته، وبشير لمن آمن به وقدّم الإنذار لأنه أهمّ، وعطف أن استغفروا على ألا

رَبَّكُمْ ﴾ عطف على ألا تعبدوا ﴿ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ﴾ ثم توصلوا إلى مطلوبكم بالتوبة، فإنّ المعرض عن طريق الحق لا بدّ له من الرجوع، وقيل استغفروا من الشرك، ثم توبوا إلى الله بالطاعة ويجوز أن يكون ثم لتفاوت ما بين الأمرين ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا ﴾ يعشكم في أمن

تعبدوا سواء كان نهياً أو نفياً. قوله: **(توصلوا إلى مطلوبكم بالتوبة)** لما كان الاستغفار بمعنى التوبة في العرف كان توسط كلمة ثم بينهما محتاجاً إلى التوجيه فقيل لا نسلم أن الاستغفار هو التوبة بل الاستغفار ترك المعصية والتوبة الرجوع إلى الطاعة، ولئن سلم أنهما بمعنى فثم للتراخي في الرتبة، والمراد بالتوبة الإخلاص فيها والاستمرار عليها والمصنف رحمه الله تعالى حمل الاستغفار على التوبة وجعل التوبة عبارة عن التوصل إلى مطالبهم بالرجوع إلى الله فثم على ظاهرها ولا حاجة إلى جعلها بمعنى الواو والعطف تفسيريّ كما نقل عن الفرّاء وقيل الاستغفار طلب الغفر وستر الذنب من الله والعفو عنه ومعنى التوبة الندم عليه مع العزم على عدم العود فليسا بمتحدين ولا بمتلازمين نعم قد يستعمل الأوّل في العرف بمعنى الثاني، وفائدة عطف الثاني على الأوّل التوصل به إلى ذلك المطلوب والجزم بحصوله كما قال ثم توصلوا الخ بياناً لحاصل المعنى لا أنّ توبوا عبارة عن معنى توصلوا كما توهم، ولا يخفى ما في العبارة من النبوّ عما ذكره فتأمّل. قوله: **(فإنّ المعرض عن طريق الحق)** أي من أعرض عن طريق الحق بالكفر والعصيان لا بدّ له من الرجوع إليها ليصل إلى مطلوبه، وهذا على طريق التمثيل في النظم بجعل التوبة بمعناها الأصلي وهو الرجوع فالرجوع إلى الله المراد به لازم معناه، وهو طلب الوصول إلى المطلوب والإعراض عن الحق إن كان بالشرك فتوقفه على ما ذكر ظاهر، وكذا إن أريد الأعمّ وأمّا إن أريد المعصية فالمراد الجزم بحصول مطلوبه فإنّ العفو يجوز من غير توبة فتأمّل. قوله: **(وقيل استغفروا من الشرك الخ)** أي اطلبوا غفره وستره بالإيمان ثم توبوا إلى الله ارجعوا إلى الله بالطاعة فعلى هذا كلمة ثم على ظاهرها من التراخي، وقيل إنّ تراخيه رتبيّ لأنّ التحلية أفضل من التخلية وإنما مرّضه لأنّ قوله ألا تعبدوا إلا الله يفيد ما أفاده، وقوله ويجوز أن يكون ثم لتفاوت ما بين الأمرين فإن بين التوبة وهي الانقطاع إلى الله بالكلية وبين طلب المغفرة بوناً بعيداً، وقيل إنّ هذا بطريق الكناية فإنّ التفاوت والتباين من روادف التراخي وفيه نظر. قوله تعالى **(﴿يمتعكم متاعاً﴾)** انتصابه على أنه مفعول مطلق من غير لفظه كقوله: **﴿أنبتكم من الأرض نباتاً﴾** [سورة نوح، الآية: ١٧] ويجوز أن يكون مفعولاً به لأنه اسم لما يتمتع به وقيل إنه منصوب بنزع الخافض أي يمتعكم بمتاع وأنّ في الكشاف إشارة إليه، وقوله يعشكم في أمن ودعة بفتح الدال بمعنى الراحة يعني أن من أخلص الله في القول والعمل عاش في أمن من العذاب وواحة مما يخشاه، وأمّا ما يلقاه من بلاء الدنيا فلا ينافي ذلك لما فيه من رفع الدرجات، وزيادة الحسنات فلا ينافي هذا كون الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر، ولا كون أشدّ الناس بلاء الأمثل فالأمثل لأنّ المراد أمنه من غير الله، ومن يتوكل على الله فهو حسبه وراحته طيب عيشه برجاء الله والتقرّب إليه حتى يعدّ المحنة منحة، والتمتع يجيء

ودعة ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى﴾ هو آخر أعماركم المقدّرة أو لا يهلككم بعذاب الاستئصال والأرزاق والآجال، وإن كانت معلقة بالأعمال لكنها مسماة بالاضافة إلى كلّ أحد، فلا تتغير ﴿وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ﴾ ويعط كلّ ذي فضل في دينه جزاء فضله في الدنيا والآخرة، وهو وعد للموحد التائب بخير الدارين ﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ وإن تتولوا ﴿فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ﴾ يوم القيامة، وقيل: يوم الشدائد وقد ابتلوا بالقحط حتى أكلوا الجيف،

بمعنى الانتفاع وبمعنى تطويل العمر ويناسبه ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى الأوّل للأوّل والثاني للثاني.

قوله: **(هو آخر أعماركم المقدّرة الخ)** التقدير التعيين ببيان المقدار، وهو المراد بالتسمية كما مرّ في الأنعام، وقوله أولاً يهلككم معطوف على يعشكم فيكون على هذا الخطاب لجميع الأمّة بقطع النظر عن كل فرد فرد والأجل المسمى آخر أيام الدنيا والاستئصال إهلاكهم جميعاً من أصلهم كما وقع لبعض الأمم. قوله: **(والأرزاق والآجال وإن كانت متعلقة بالأعمال الخ)** إن أراد تعليقها بها في الأحاديث كما ورد صلة الرحم تزيد في العمر[1]، وكذا ما ورد بزيادة الرزق مما هو مشهور في الأحاديث الصحيحة فالمراد الجمع بين تلك الأحاديث، وما في الآية من جعله مسمى معيناً لا يقبل التغيير بالزيادة والنقص ومحصله إنّ الله لما علم صدور تلك الأعمال وعدمه كان الأجل مسمى في علم الله بالنسبة إلى كل أحد فلا منافاة بينهما وإن أراد في الآية فلأنّ قوله يمتعكم الخ بمعنى أنه يحييهم حياة هنيئة، ولا يكون ذلك إلا بالرزق، وهو جواب الأمر فقد علق فيه ذلك على تلك الأعمال مع أنه ذكر أنه مسمى فأجاب بأنه عالم بصدورها، وعدمه فلا ينافي ذلك تسميتها وتعيينها فلا وجه لما قيل إنه ليس في الآية تعليق الآجال بالأعمال بل تعليق حسن العيش وأنّ ذلك لم يعلم من الآية بل من الحديث[2]. قوله: **(ويعط كل ذي فضل في دينه جزاء فضله الخ)** يعني الفضل الأوّل بمعنى الزيادة في أمور الدين، وقريب منه ما في الكشاف أنه الفضل في العمل فليس الثاني عينه فلذا قدّر بجزاء فضله وثوابه يعني من له زيادة في الدين له زيادة في الجزاء والثواب لأنّ الأجر يزيد بزيادة العمل وقوله في الدنيا والآخرة وفي نسخة أو الآخرة وهي للتنويع بدليل قوله خير الدارين يعني أنه ينعم عليه في الدنيا والآخرة فلا يختص إحسانه بإحدى الدارين وضمير فضله على ما ذكره المصنف رحمه الله لكلّ، وقد جوّز أن يعود إلى الرب فالمراد الثواب، ولذا لم يفسره المصنف رحمه الله تعالى به كما في الكشاف، وقد قيل إنّ في الآية لفاً، ونشراً وإنّ التمتع الحسن مرتب على

---

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٥٩٨٦ ومسلم ٢٥٥٧ وأحمد ٣/ ١٥٦ وابن حبان ٤٣٨ والبغوي في «شرح السنة» ٣٤٢٩ والبيهقي في «السنن» ٧/ ٢٧ كلهم من حديث أنس بن مالك ولفظه «من أحب أن يسأله في أجله، ويبسط له في رزقه، فليصل رحمه».

(٢) هو المتقدم.

وقرىء وإن تولوا من ولي ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ رجوعكم في ذلك اليوم وهو شاذ عن القياس ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على تعذيبهم أشدّ عذاب، وكأنه تقرير لكبر اليوم ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾ يثنونها عن الحق وينحرفون عنه، أو يعطفونها على الكفر، وعداوة النبيّ ﷺ أو يولون ظهورهم، وقرىء يثنوني بالياء والتاء من أثنوني وهو بناء المبالغة وتثنونّ وأصله تثنونن من الثنّ، وهو الكلأ الضعيف أراد به ضعف قلوبهم، أو مطاوعة صدورهم

الاستغفار، وإيتاء الفضل مرتب على التوبة والوعد ظاهر وكونه للموحد الثابت من قوله يمتعكم إلى أجل لأنه يقتضي ثباتهم على ذلك إلى الموت. قوله: **(وإن تتولوا الخ)** يعني أنه مضارع مبدوء بتاء الخطاب لأنّ ما بعده يقتضيه وحذفت منه إحدى التاءين والتولي الإعراض أي إنّ استمرّوا على الإعراض، ولم يرجعوا إلى الله واليوم الكبير يوم القيامة لكبر ما فيه، ولذا وصف بالثقل أيضاً أو المراد به زمان ابتلاهم الله فيه في الدنيا وقراءة تولوا قراءة عيسى بن عمرو اليماني من الشواذ وقيل إن تولوا ماض غائب والتقدير فقل لهم إني الخ لأنّ التولي صدر منهم واستمرّ وهو خلاف الظاهر فلذا لم يلتفت إليه المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(رجوعكم الخ)** يعني أنه مصدر ميميّ وكان قياسه فتح الجيم لأنه من باب ضرب فقياسه ذلك كما علم في علم الصرف وقوله فيقدر على تعذيبهم أشدّ الخ لأنه وصف بالقدرة العظيمة فيقدر على كل عظيم وكبر اليوم لكبر ما فيه وعظمه فلهذا كان هذا تقريراً، وتأكيداً له. قوله: **(يثنونها عن الحق وينحرفون عنه الخ)** في هذه اللفظة ثلاث عشرة قراءة المشهور منها، وهي قراءة الجمهور يثنون بالياء المفتوحة مضارع ثناه يثنيه، وأصله يثنيون فأعلّ الإعلال المعروف في نحو يرمون، وثناه معناه طواه وحرفه وفسر المصنف رحمه الله تعالى هذه القراءة بوجوه الأوّل أنه كناية أو مجاز عن الاعراض عن الحق فمتعلقه محذوف أي يثنونها عن الحق لأنّ من أقبل على شيء واجهه بصدره ومن أعرض حرفه عنه أو المراد أنهم يضمرون الكفر وعداوة النبيّ ﷺ فثنى الصدر مجاز عن الإخفاء لأنّ ما يجعل داخل الصدر فهو خفيّ، ومتعلقه على الكفر ومغايرته لما قبله في المعنى والمتعلق ظاهرة لا مجرّد التعدّي بعن وعلى كما قيل وقوله أو يولون ظهورهم تفسير ثالث وهو حقيقة على هذا لأنّ من ولى أحداً ظهره ثنى عنه صدره، والمعنى أنهم إذا رأوا النبيّ ﷺ فعلوا ذلك فهو تفسير للمعنى الحقيقيّ بلازمه لأنه أوضح. قوله: **(وقرئ يثنوني بالياء والتاء من اثنوني)** كاخلولي فوزنه يفعوعل وهو من أبنية المزيد الموضوعة للمبالغة لأنه يقال حلاّ فإذا أريد المبالغة قيل احلولي وهو لازم فصدورهم فاعله ومعناه ينطوي أو ينحرف انطواء وانحرافاً بليغاً، وهو على المعاني السالفة في قراءة الجمهور والقراءة بالتاء لتأنيث الجمع وبالياء التحتية لأنّ تأنيثه غير حقيقيّ، وهذه القراءة قراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومجاهد وغيرهما، وقوله من اثنوني أي أنه مضارع ماضيه هذا فهو مأخوذ منه بزيادة حرف المضارعة. قوله: **(وتثنون وأصله تثنونن من الثنّ وهو الكلأ الضعيف)** أي قرئ تثنونّ بتاء مثناة ثم ثاء مثلثة ساكنة ثم نون مفتوحة تتلوها واو مكسورة بعدها نون مشدّدة وهذه

للثني وتثنئنّ من اثنأنّ كابيأض بالهمزة وتثنوى ﴿لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ﴾ من الله سرّهم، فلا يطلع

القراءة نسبت لابن عباس رضي الله تعالى عنهما وعروة وغيرهما، وأصله تثنونن على وزن تفعوعل من الثنّ بكسر الثاء وتشديد النون وهو ماهش، وضعف من الكلأ قال:

تكفي اللقوح أكلة من ثن

وصدور مرفوع على أنه فاعله ومعناه إمّا أنّ قلوبهم ضعيفة سخيفة كالنبت الضعيف فالصدور مجاز عما فيها من القلوب أو أنه مطاوع ثناه لأنه يقال ثناه فانثنى واثنونن كما صرّح به ابن مالك رحمه الله تعالى في التسهيل فقال وافعوعل للمبالغة، وقد يوافق استفعل ومطاوع فعل ومثلوه بهذا الفعل فالمعنى أن صدورهم قبلت الثني فتكون بمعنى انحرفت ومعناه يرجع إلى قراءة الجمهور ومن الخطأ الغريب ما قيل الكلأ بوزن جبل العشب رطبه ويابسه، وفي القاموس الثنّ بالكسر يبيس الحشيش إذا كثر وركب بعضه بعضاً، وعلى هذا فقول المصنف رحمه الله تعالى أو مطاوعة صدورهم للثني لا يلائمه إذ الظاهر أنّ المطاوعة في الرطب أكثر واليبيس ينكسر في الأكثر إذا قصد تثنيه لأنه ظنّ أنهما وجه واحد، ولم يتنبه لأنه وجه آخر مصرّح به في كتب النحو ثم بعد إرخاء العنان فاعتماده على القاموس وترك ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وهو أنه ضعيف النبات وهشه وإن لم يكن يابساً مع أنه هو الذي صرّح به إمام اللغة ابن جني في كتاب المحتسب وأغرب منه ما قيل إنه أراد بركوب بعضه لبعض انعطاف بعضه على بعض بالانحناء كما هو شأن الكلأ إذا شرع في اليبس وذلك هو المطاوعة وهو مراد المصنف رحمه الله تعالى لا أنّ فيه ثنيا بعد اليبس، والملاءمة ظاهرة. قوله: **(وتثنئنّ من اثنأن كابيأض بالهمزة)** أي وقرئ بذلك كتطمئنّ، وفيه وجهان أحدهما أنّ أصله اثنأنّ كاحمأرّ وأبياض ففرّ من التقاء الساكنين بقلب الألف همزة مكسورة، وقيل أصله تثنونّ بواو مكسورة فاستثقلت الكسرة على الواو فقلبت همزة كما قيل في وشاح أشاح فعلى الأوّل يكون من الافعيلال وعلى هذا هو من باب افعوعل، ورجح الأوّل باطراده، ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(وتثنوى)** كارعوى قرأ بها ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وقيل إنها غلط في النقل لأنه لا معنى للواو في هذا الفعل إذ لا يقال تنوته فانثوى كرعوته فارعوى، ووزن ارعوى من غريب الأوزان، وفيه كلام في المطوّلات، وبقية القرآآت مفصلة في الدرّ المصون، ومن غريب القرآآت هنا أنه قرئ مثنون بالضم واستشكلها ابن جني رحمه الله تعالى بأنه لا يقال أثنيته بمعنى ثنيته، ولم يسمع في غير هذه القراءة. قوله: **(من الله سرّهم)** وفي نسخة بسرّهم ذكروا في متعلق هذه اللام وجهين الأوّل أنه متعلق بيثنون وعليه جماعة من المفسرين وهو الظاهر والثاني أنه متعلق بمحذوف أي ويريدون ليستخفوا لأنّ ثني الصدر والإعراض إظهار للنفاق فلا يصح تعليقه بذلك لأنه لا يصلح سبباً له فلذا قدّر له، ويريدون على أنها معطوفة على ما قبلها لا أنها حالية وإن كان أظهر بحسب المعنى، ولذا قيل لا وجه لتقدير الواو ويشهد له ما نقل عن الزمخشريّ إنّ المعنى يظهرون النفاق، ويريدون مع ذلك أن يستخفوا، ومن لم يدر وجهه

رسوله والمؤمنين عليه قيل: إنها نزلت في طائفة من المشركين قالوا: إذا أرخينا ستورنا واستغشينا ثيابنا وطوينا صدورنا على عداوة محمد كيف يعلم، وقيل: نزلت في المنافقين، وفيه نظر إذ الآية مكية، والنفاق حدث بالمدينة ﴿أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾ ألا حين يأوون

اعترض عليه والمصنف رحمه الله تعالى رأى أنه لا حاجة إلى التقدير إذ يصح تعلقه بما قبله لكنه قيل إنه على المعنيين الأوّلين ليثنون ظاهر فإنّ انحرافهم عن الحق بقلوبهم، وعطف صدورهم على الكفر وعداوة النبيّ ﷺ، وعدم إظهارهم ذلك يجوز أن يكون للاستخفاء من الله لجهلهم بما لا يجوز على الله تعالى، وأمّا على المعنى الثالث فالظاهر أنه لا بدّ من التقدير إلا أن يعاد ضمير منه إلى الرسول ﷺ، وهذا الذي ذكره في الوجهين الأولين من كلام المصنف رحمه الله تعالى لتقديره متعلقاً له فليس خلاف الظاهر كما توهم، وقال أبو حيان الضمير في منه لله، وسبب النزول يقتضي عوده للرسول ﷺ لأنها نزلت في بعض الكفار الذين كانوا إذا لقيهم النبيّ ﷺ تطأمنوا وثنوا صدورهم كالمستتر وردّوا إليه ظهورهم، وغشوا وجوههم بثيابهم تباعداً منه، وكراهة للقائه، وهم يظنون أنه يخفى عليه ﷺ[1] فنزلت فعلى هذا ليستخفوا متعلق بيثنون قيل فغاية ما يوجه به كلام المصنف رحمه الله في عدم التقدير أنه لما جعل سبب النزول ما ذكر جاز تعلق اللام بيثنون وصح التعليل، وهو قريب مما قاله أبو حيان رحمه الله تعالى إلا أنه جعل الضمير للرسول ﷺ وعلى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى يجوز أن يكون له ولله، وإنما خصه بالله بناء على ظاهر قوله: ﴿**يعلم ما يسرّون وما يعلنون**﴾ لكنه ترك لما ذكره من المعاني الثلاثة ليثنون واختيار لمعنى آخر، وهذا ليس بشيء بل هو على المعاني المذكورة لكنه في الوجه الأخير يكون الضمير للرسول ﷺ، وليس في كلامه ما ينافيه فتدبر. قوله: (**قيل إنها نزلت الخ**) قال السيوطيّ الثابت في صحيح البخاريّ أنها نزلت في ناس من المسلمين كانوا يستحيون أن يتخلوا أو يجامعوا فيفضوا بفروجهم إلى السماء[2] فعلى هذا ثنى الصدور على ظاهره لا مجاز ولا كناية فهو أصح نقلاً مؤيداً ببقائه على حقيقته وكون قيل لتمريضه لا فائدة فيه كالاعتذار بجواز تعدّد سبب النزول كما ذهب إليه بعضهم. قوله: (**وفيه نظر إذ الآية مكية والنفاق حدث بالمدينة**) قد أجيب عنه بأنّ القائل به لم يرد بالنفاق ظاهره بل ما كان يصدر من بعض المشركين الذين كان لهم مداراة تشبه النفاق، وأيضاً أنه كان بمكة منافقون «كالأخنس»[3] فإنه كان يظهر الإيمان ويضمر الكفر ولا فرق بين فعله وفعل منافقي المدينة حتى لا يسمى منافقاً نعم النفاق كان بمكة لكن لم يكن في مكة طائفة ممتازون عن سائر المشركين، وأمّا حديث أنّ النفاق كان بالمدينة والإشكال بأنّ السورة مكية فغير مسلم بل ظهوره إنما كان فيها،

---

(١) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٥٣٧ عن الكلبي وهو ضعيف جداً.

(٢) أخرجه البخاري ٤٦٨١ ـ ٤٦٨٢ ـ ٤٦٨٣ عن ابن عباس.

(٣) هو الأخنس بن شريق، انظر الواحدي في أسباب النزول ٥٣٧.

إلى فراشهم، ويتغطون بثيابهم ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ في قلوبهم ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ بأفواههم يستوي في علمه سرّهم وعلنهم، فكيف يخفى عليه ما عسى يظهرونه ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ بالأسرار ذات الصدور أو بالقلوب وأحوالها ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ غذاؤها ومعاشها لتكفله إياه تفضلاً ورحمة وإنما أتى بلفظ الوجوب تحقيقاً لوصوله

والامتياز إلى ثلاث طوائف وقع بها، وقد صرّح به في الكشاف في قوله ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا، ولو سلم فلا إشكال بل يكون على أسلوب قوله كما أنزلنا على المقتسمين إذا فسر باليهود فإنه إخبار عما سيقع، وجعله كالواقع لتحققه وهو من الإعجاز فكذا ما نحن فيه هكذا حقق في الكشف. قوله: **(إلا حين يأوون إلى فراشهم ويتغطون بثيابهم)** أي يلتحفون بما يلتحف به النائم كما ذكره في الرواية السابقة، وقوله يستوي في علمه الخ إشارة إلى أن ذكر علم العلانية بعد علم السرّ لبيان أنهما في علم الله سواء، وإلا لم يكن في ذكره مؤخراً فائدة، وقوله ما عسى يظهرونه عسى مقحمة، وقد تقدّم بيان هذا كله، وحين ناصبه تريدون مضمراً كما مرّ، وقدّره أبو البقاء يستخفون، وقيل ناصبه يعلم، ولا يلزم منه تقييد علم الله لأنّ من يعلم هذا يعلم غيره بالطريق الأولى، وما في ما يسرّون مصدرية أو موصولة عائدها محذوف. قوله: **(بالأسرار ذات الصدور الخ)** يعني المراد بذات الصدور إمّا الأسرار أو القلوب، وأحوالها بجعلها لاختصاصها بالصدور كأنها صاحبة للصدور مالكة لها، وليست الذات مقحمة كما في ذات غد ولا من إضافة المسمى إلى اسمه كما توهم. قوله: **(غذاؤها ومعاشها الخ)** المراد بالدابة معناها اللغوي، وهو كلّ ما دبّ على الأرض باتفاق المفسرين هنا لا المعنى العرفيّ، واحتج بهذه الآية أهل السنة على أنّ الحرام رزق، وإلا فمن لم يأكل طول عمره إلا من الحرام لا يصل إليه رزقه ثم إن الآية تحتمل أن يراد بها أنّ الله تعالى يسوق إلى كلّ حيوان رزقه فيأكله فورد النقض بحيوان هلك قبل أن يرزق شيئاً، ودفع بأنّ المراد كلّ حيوان يحتاج إلى الرزق يرزقه الله وما ذكر ليس كذلك لكن ينتقض بحيوان لم يرزق، ومات جوعاً، ودفع بأنّ المراد كلّ حيوان جاءه رزق فمنّ الله كما نقل عن مجاهد لكن لا يبقى فيها استدلال لما استدلّ عليه أهل السنة بها، ولا يبقى المحذور المذكور فتدبر. قوله: **(وإنما أتى بلفظ الوجوب الخ)** يعني أنّ على تستعمل للوجوب، ولا وجوب على الله عند أهل الحق على ما بين في الكلام فأجاب المصنف بأنه لتحققه بمقتضى وعده كان كالواجب الذي لا يتخلف فينبغي لمن عرف ذلك التوكل على الله فكلمة على المستعملة للوجوب مستعارة استعارة تبعية لما يشبهه، ويكون من المجاز بمرتبتين، ولا يمنع من التوكل مباشرة الأسباب مع العلم بأنه المسبب لها، وفي الكشاف أنه لما ضمنه الله، وتكفل به صار واجباً في المرتبة الثانية فلا منافاة كما في نذور العباد فإنها تصير واجبة بالنذر بعدما كانت تبرّعاً، وقال الإمام الرزق واجب بحسب الوعد، والفضل والإحسان، ومعناه أن الرزق باق على تفضله لكنه لما وعده، وهو لا يخلّ بما وعد صوّر بصورة الوجوب لفائدتين إحداهما التحقيق لوصوله، والثانية حمل العباد

وحملاً على التوكل فيه ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ أماكنها في الحياة والممات أو الأصلاب والأرحام، أو مساكنها من الأرض حين وجدت بالفعل ومودعها من الموادّ والمقارّ حين كانت بعد بالقوّة ﴿كُلٌّ﴾ كل واحد من الدواب وأحوالها ﴿فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ مذكور في اللوح المحفوظ، وكأنه أريد بالآية بيان كونه عالماً بالمعلومات كلها وبما بعدها بيان كونه قادراً على الممكنات بأسرها تقريراً للتوحيد ولما سبق من الوعد والوعيد ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ أي خلقهما، وما فيهما كما مرّ بيانه في الأعراف، أو ما في

على التوكل فيه، وقوله كل في كتاب مبين كالتتميم لمعنى وجوب تكفل الرزق كمن أقرّ بشيء في ذمّته، ثم كتب عليه صكاً. قوله: **(أماكنها في الحياة والممات الخ)** جعل المستقرّ والمستودع اسم مكان لأنه الظاهر، وجوز فيهما أن يكونا مصدرين، وأن يكون المستودع اسم مفعول لتعدّي فعله، ولا يجوز في مستقرّها لأنّ فعله لازم، وقوله في الحياة، والممات لف ونشر مرتب، وهو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما مستقرّها مأواها في الأرض، ومستودعها المحل الذي تدفن فيه وسمي مستودعاً لأنها توضع فيه بلا اختيار، وقوله والأصلاب، والأرحام يجوز جرّه ونصبه، وهو لف ونشر أيضاً، وجعل الأرحام مستودعاً للنطف ظاهر لأنها توضع فيه من قبل شخص آخر بخلاف الأصلاب وقيل إنه نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما عكسه فهو لف، ونشر مشوش، وكلام المصنف رحمه الله يحتمله، وقوله أو مساكنها من الأرض الخ هذا ما في الكشاف، واقتصر عليه لعمومه لجميع الحيوانات بخلاف الأوّلين لكنه لا يخلو من بعد، ولذا أخره المصنف رحمه الله. قوله: **(كل واحد من الدواب وأحوالها)** يعني أنّ المضاف إليه كل محذوف، وهو كل ما ذكر أي كل دابة ورزقها، ومستقرّها ومستودعها في كتاب مبين ومن للتبعيض أي كل فرد فرد منها لا للتبيين بمعنى كل هو هذا، وكأنه تعالى ذكر بعض أحوالها، ثم عممه لغيرها أي كل ما ذكر وغيره. قوله: **(مذكور في اللوح المحفوظ)** تفسير للكتاب وبيان للمتعلق، وقوله بيان كونه عالماً الخ يعني لما ذكر أنه يعلم ما يسرّون وما يعلنون أردفه بما يدل على عموم علمه وأراد بما بعدها قوله، وهو الذي خلق السموات والأرض الخ وتقريره للتوحيد لأنّ من شمله علمه، وقدرته هو الذي يكون إلهاً لا غيره مما لا يعلم، ولا يقدر على ضرّ ونفع، وتقريره للوعيد لأنّ العالم القادر يخشى منه ومن جزائه، ويجوز أن تكون الآية تقريراً لقوله ما يسرون، وما يعلنون، وما بعدها تقرير لقوله، وهو على كل شيء قدير. قوله: **(أي خلقهما وما فيهما كما مرّ الخ)** الظاهر أنه إشارة إلى تقدير ذلك لأنّ الثابت أنه خلقهما، وما فيهما في تلك المدّة فإمّا أن يقدر أو يجعل السموات مجازاً بمعنى العلويات فيشملها، وما فيها ويجعل الأرض بمعنى السفليات فيشملها، وما فيها من غير تقدير، وما قيل إنّ المراد بالعلويات نفس السموات، والأرض سهو، وإنما احتاج إلى التجوّز أو التقدير وإن كان خلقها في تلك المدة لا ينافي خلق غيرها لاقتضاء المقام

جهتي العلو والسفل وجمع السموات دون الأرض لاختلاف العلويات بالأصل، والذات دون السفليات ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ قبل خلقهما لم يكن حائل بينهما لا أنه كان موضوعاً على متن الماء واستدل به على إمكان الخلاء، وأن الماء أوّل حادث بعد العرش من أجرام هذا العالم وقيل كان الماء على متن الريح والله أعلم بذلك ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ متعلق بخلق أي خلق ذلك، كخلق من خلق ليعاملكم معاملة المبتلي لأحوالكم كيف تعملون، فإنّ جملة ذلك أسباب وموادّ لوجودكم، ومعاشكم وما يحتاج إليه أعمالكم

للتعرّض لها. قوله: **(وجمع السموات دون الأرض الخ)** قد مرّ تفصيل هذا وأن المراد أنها سبع طباق متفاصلة بينها مسافة كما ورد في الأثر، وأنّ قوله، ومن الأرض مثلهن المراد به الأقاليم السبعة وأنّ حقيقة كل سماء غير الأخرى وأنه قيل إن الأرض مثل السماء في العدد، وفي أن بينها مسافة، وفيها مخلوقات فيكتفي حينئذ في التوجيه باختلاف الأصل. قوله: **(قبل خلقهما لم يكن حائل بينهما الخ)** كونه قبل خلقهما مأخوذ من كان لأنّ المعنى المستفاد منها بالنسبة للحكم لا للتكلم، وهو خلق السموات والأرض، وهذا ظاهر سواء كانت الجملة معطوفة أو حالية بتقدير قد إنما الكلام في قوله لا إنه كان موضوعاً على متن الماء فإن الاستعلاء صادق بالمماسة، وعدمها ولا دليل على ما ذكره في الآية، وقيل مبني هذا النفي على كون الظاهر ذلك فإن كون العرش منطبقاً على الماء أوّلاً ثم رفعه عنه محتاج إلى دليل، وهو منتف، ولا يخفى ما فيه فإن عدم الدليل لا يكون دليلاً للعدم كما بين في محله إلا أن يكون ذلك بعناية لما نقل عن السلف أنه كان على الماء، وهو الآن على ما كان عليه ولأنه الأنسب بمقام بيان القدرة الباهرة وعلى كل حال فلا يخلو عن القيل، والقال. قوله: **(واستدلّ به على إمكان الخلاء)** قيل أراد الإمكان الوقوعي لأنّ المستفاد من الآية أنه خلق السموات والأرض ولم يكن إذ ذاك غير العرش، والماء وعليه منع ظاهر، والخلاء هو الفراغ الكائن بين الجسمين اللذين لا يتماسان، وليس بينهما ما يماسهما، وقوله وأن الماء أوّل حادث بعد العرش، وبيانه أن كونه على الماء يحتمل المماسة، وعدمها، ولذا قال إمكان الخلاء دون وجوده ولما كان معنى كونه عليه أنه موضوع فوقه لا مماسه، وخلق السموات والأرض بعدهما اقتضى أن الماء مخلوق قبلهما، وأنه أوّل حادث بعده، وهو من فجوى الخطاب، وقوله لا إنه كان موضوعاً الخ لأنّ سياقه لبيان قدرته يقتضيه فسقط ما قيل إنه ما المانع من إرادته فتأمل، وقوله وقيل كان الماء على متن الريح فلا يكون الماء أوّل بل هو الريح وحده أو مع الماء، ولو ترك المصنف رحمه الله هذا كله كان أولى. قوله: **(متعلق بخلق الخ)** أي اللام للتعليل متعلقة بالفعل المذكور، وأفعاله تعالى غير معللة بالأغراض على المشهور لكنها يترتب عليها حكم، ومصالح تنزل منزلة العلل، ويستعمل فيها حرف التعليل على طريق التشبيه، والمجاز. قوله: **(أي خلق ذلك كخلق من خلق الخ)** يشير إلى أن الابتلاء، والاختبار لا يصح وصفه تعالى به لأنه إنما يكون لمن لا يعرف عواقب الأمور فالمراد ليس حقيقته بل هو تمثيل، واستعارة شبه معاملة الله تعالى مع

ودلائل وأمارات تستدلون بها، وتستنبطون منها، أو إنما جاز تعليق فعل البلوى لما فيه من

عباده في خلق المنافع لهم وتكليفهم شكره وإثابتهم إن شكروا وعقوبتهم إن كفروا بمعاملة المختبر مع المختبر ليعلم حاله، ويجازيه فاستعير له الابتلاء على سبيل التمثيل فوضع ليبلوكم موضع ليعاملكم، ويصح أن يكون مجازاً مرسلاً لتلازم العلم، والاختبار إلا أنه على جعل الابتلاء بمعنى العلم يصير التقدير خلق ذلك ليعلم الأحسن من غيره، وهذا أيضاً غير ظاهر لأن علمه قديم ذاتي ليس متفرعاً على غيره فيؤوّل بأنه بمعنى ليظهر تعلق علمه الأزلي بذلك، وأمّا على أنه تمثيل، وأن المراد يعاملكم معاملة المختبر كما قرّرناه فلا تكلف فيه وهو مع بلاغته مصادف محزه فمن قال هنا إنّ ليبلوكم وضع موضع ليعلم لم يصب والقرينة هنا عقلية وكون خلق الأرض وما فيها للابتلاء ظاهر وأمّا خلق السموات فذكر تتميماً، واستطراداً مع أنها مقرّ الملائكة الحفظة، وقبلة الدعاء ومهبط الوحي، إلى غير ذلك مما له دخل في الابتلاء في الجملة، وقيل إنّ ذكرها لأنها خلقت لتكون أمكنة للكواكب، والملائكة العاملين في السموات والأرض لأجل الإنسان. قوله: **(وإنما جاز تعليق فعل البلوى الخ)** في الكشاف فإن قلت كيف جاز تعليق فعل البلوى قلت لما في فعل الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له كما تقول انظر أيهم أحسن وجهاً، واسمع أيهم أحسن صوتاً لأنّ النظر والاستماع من طرق العلم، وقيل عليه إنه ينافي قوله في سورة الملك إنه سمي علم الواقع منهم باختبارهم بلوى، وهي الخبرة استعارة من فعل المختبر فإن قلت من أين تعلق قوله أيكم أحسن عملاً بفعل البلوى قلت من حيث إنه تضمن معنى العلم فكأنه قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملاً، وإذا قلت علمته أزيد أحسن عملاً أم هو كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه كما تقول علمته هو أحسن عملاً فإن قلت أتسمي هذا تعليقاً قلت لا إنما التعليق أن يوقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعاً كقولك علمت أيهما فعل كذا، وعلمت أزيد منطلق ألا ترى أنه لا فصل بعد سبق أحد المفعولين بين أن يقع ما بعده مصدراً بحرف الاستفهام، وغير مصدر به، ولو كان تعليقاً لافترقت الحالتان كما افترقتا في قولك علمت أزيد منطلق، وعلمت زيداً منطلقاً انتهى فقيل إنه مضطرب حيث جوزه هنا، ومنعه ثمة، وللشراح فيه كلام فمنهم من سلم، ومنهم من فرق بينهما فقيل إن التعليق لا يختص بالفعل القلبي بل يجري فيه، وفيما يلابسه ويقاربه بالفعل القلبي، وما جرى مجراه إمّا متعدّ إلى واحد أو اثنين فالأوّل يجوز تعليقه سواء تعدّى بنفسه كعرف أو بحرف كتفكر لأنّ معموله لا يكون إلا مفرداً، وبالتعليق بطل عمله في المفرد الذي هو مقتضاه، وتعلق بالجملة ولا معنى للتعليق إلا إبطال العمل لفظاً لا محلاً وإن تعدّى لاثنين فإمّا أن يجوز وقوع الثاني جملة كباب علم أولاً فإن جاز علق عن المفعولين نحو علمت لزيد قائم لا عن الثاني لأنه يكون جملة بدون تعليق فلا وجه لعدّه منه إذ لا فرق بين وجود أداة التعليق، وعدمها فالتعليق لا يبطل عمل الفعل أصلاً كما في علمت زيداً أبوه قائم، وعلمت زيداً لأبوه قائم فإنّ عمله في محل الجملة لا فرق فيه بين وجود حرف التعليق، وعدمه وإن لم

. . . . . .

يجز وورد فيه كلمة تعليق كان منه نحو يسألونك ماذا ينفقون فإن المسؤول عنه لا يكون إلا مفرداً وهنا احتمالان أن يكون فعل البلوى عاملاً في قوله أيكم أحسن عملاً، وفعل البلوى يقتضي أن يكون مختبر ومختبر به، والمختبر به لا يكون إلا مفرداً لأنه مفعول بواسطة الباء كقوله: ﴿ولنبلونكم بشيء﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٥٥] والتعليق أبطل مقتضاه، وإن تضمن الفعل معنى العلم فيكون العلم عاملاً فيه، وهو مفعوله الثاني، ولا يقع التعليق فيه فقد ظهر أن تعليق الفعل في الآية إنما هو على تقدير أعمال فعل البلوى، وعدم تعليقه على تقدير أعمال العلم فلا منافاة قطعاً، وقيل التعليق هنا بمعنى تعليق فعل القلب على ما فيه استفهام، وهو بهذا المعنى خاص بفعل القلب من غير تخصيص بالسبعة المتعدّية إلى مفعولين، وهو في الاستفهام خاصة دون ما فيه لام الابتداء ونحوها صرّح به ابن الحاجب فلا ينافي ما في سورة الملك من أنه ليس بتعليق لأنّ مفعوليه مذكوران فإنما نفى التعليق بالمعنى المشهور، وأمّا الحمل على الإضمار هنا، والتضمين ثمة للعلم، وأنه حمل في كل منهما على وجه للتفنن فلا وجه له بعد تصريح الزمخشري بأنه استعارة، وحاصله أنّ التعليق له معنيان مصطلح، ويعدى بعن، وهو المنفيّ ثمة ولغويّ، ويعدى بالباء، وعلى وتعليقه أن يرتبط به معنى وإعراباً سواء كان لفظاً أو محلاً، وهو المثبت ورد حمل أحدهما على الإضمار، والآخر على التضمين لأنّ عبارته تأباه وأمّا قوله تضمن معنى العلم فالمراد أنه يدل عليه فهو كأنه في ضمنه بدليل أوّل كلامه فلا ينافيه كما توهم فقد علمت أنّ في التوفيق في الكلامين ثلاثة طرق لهم، ولكن الفضل للمتقدّم.

(والتحقيق) عندي أنه هنا جعل قوله ليبلوكم أيكم أحسن عملاً بجملته استعارة تمثيلية فتكون مفرداته مستعملة في معناها الحقيقي معطاة ما تستحقه، وفعل البلوى يعلق عن المفعول الثاني لأنه لا يكون جملة إذ هو يتعدى له بالباء، وحرف الجرّ لا يدخل على الجمل وإنما جرى فيه التعليق لأنه مناسب لفعل القلوب معنى كما صرّح به ابن مالك في التسهيل، وغيره، وفي سورة الملك جعله مستعاراً لمعنى العلم والفعل إذا تجوّز به عن معنى فعل آخر عمل عمله، وجرى عليه حكمه، وعلم لا يعلق عن المفعول الثاني فكذا ما هو بمعناه فسلك في كل من الموضعين مسلكاً تفنناً، وهو كثيراً ما يفعل ذلك في كتابه فإن قلت هل لاختياره أحد المسلكين هنا والآخر ثمة وجه أم هو اتفاقي قلت له وجه وهو أنه لما ذكر قبله خلق السموات والأرض وما فيهما من النعم والمنافع ناسب أن يذكر بعده حال العباد في الشكر وعدمه بمقالة اختبارهم للعلم بذلك، ولما ذكر ثمة قبله خلق الموت والحياة ناسب أن يعقب بإظهار ما هم عليه وعاقبة أمرهم، وحسن الظنّ به يقتضي أنه قصده، وما قيل إنه في غاية السقوط لأنّ القول بتعليق فعل البلوى من غير اعتبار معنى العلم فيه مجرّد اصطلاح ومخالفة لقول المصنف رحمه الله لما فيه من معنى العلم على أن صلوحه لأن يعمل في تلك الجملة مجرّداً عن معنى العلم ممنوع، ولو سلم فمضمونها ليس بمختبر به فكيف يكون معلقاً بهذا الاعتبار لأنّ المختبر به

معنى العلم من حيث إنه طريق إليه كالنظر والاستماع، وإنما ذكر صيغة التفضيل، والاختبار الشامل لفرق المكلفين باعتبار الحسن، والقبيح للتحريض على أحاسن المحاسن، والتحضيض على الترقي دائماً في مراتب العلم والعمل، فإن المراد بالعمل ما يعم عمل

خلق السموات والأرض دونه كلام ناشىء من قلة التدبر والتتبع، وكيف يكون مجرّد اصطلاح وقد قال في التسهيل يشارك أفعال القلوب ما وافقهنّ معنى أو قاربهنّ لا ما لم يقاربهن خلافاً ليونس، وأمّ قوله لما فيه من معنى العلم فالمراد أنه طريق للعلم كالنظر والسؤال كما صرّح به لا أنه مستعمل في معناه، وأمّا منعه في التعليقات فغير مسموع، وأمّا أنه غير مختبر به فعلى طرف الثمام لأنهم اختبروا بما في السموات والأرض من المنافع فظهر حسن العمل من غيره فما يترتب على المختبر به مختبر عنه، وجعله مختبراً به باعتبار ترتبه عليه، ثم إن قال إن المفهوم من كلام الكشاف في سورة الملك اختصاص التعليق بأفعال القلوب المتعدية لاثنين، وقال فيما نقل عنه إنّ من شرط التعليق عند النحاة أن لا يذكر شيء من المفعولين كقولك علمت أيهم أخوك، وعلمت لزيد منطلق فلو قلت علمت القوم أيهم أفضل لا يكون تعليقاً، ولذا لم يكن ليبلوكم منه أيضاً فقد نص على أنه يختص بالأفعال السبعة وبالمفعولين دون الثاني وحده فيشكل بأن الرضي صرّح بخلافه فيهما، ولذا قال في إيضاح المفصل أن تخصيصه بهذه الأفعال ظاهره غير مستقيم، وغاية ما يقال في توجيهه أن جواز تعليق المتعدي إلى واحد مختلف فيه، ومختاره المنع، وما يتعدّى إلى اثنين بالتضمين فيرجع إلى الأفعال السبعة، وأما التعليق عن المفعول الثاني فقد زيفه في الملك بما لا مزيد عليه، والحق حقيق بأن يتبع انتهى **(قلت)** هذا كله ناشىء من قلة التتبع فإنه قال في شرح التسهيل زعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظنّ حتى يضمن معناهما ويعمل عملهما، واختلف في التعليق عن المفعول الثاني وحده فقال جماعة من المغاربة نعم يعلق عنه نحو علمت زيداً أبو من هو، وكلام التسهيل صريح فيه وخالفهم جماعة من النحاة لما مرّ فإن قلت ما الراجح من هذين الرأيين قلت رأي من ذهب إلى أنه من باب التعليق بدليل قوله تعالى: ﴿**سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة**﴾ انتهى، وهذا ليس بشيء لأنّ ما ذكره لا يصلح أن يكون دليلاً لأن سأل لا يعمل في الجمل فلا يقاس عليه ما نحن فيه فحينئذ لا مخالفة بين كلام الزمخشري، وكلام الرضي نعم ما ذكره الزمخشري لا محيد عنه لمن تدبر. قوله: **(كالنظر والاستماع)** قال أبو حيان: لا أعلم أن أحداً ذكر أن استمع تعلق، وإنما ذكروا من غير أفعال القلوب سل وانظر، ورأى البصرية على اختلاف فيها **(قلت)** كلام التسهيل صريح في خلافه لأنه قال، ومثل ذلك ما وافقهنّ أو قاربهنّ يعني من كل ما هو طريق للعلم، وكذا قول الرضي وكذا جميع أفعال الحواس، وكفى بالزمخشري سنداً قوياً. قوله: **(وإنما ذكر صيغة التفضيل)** الدالة على الاختصاص بالمختبرين الأحسنين أعمالاً مع أنّ اختبار الأعمال شامل لفرق المكلفين وللقبيح، والحسن والأحسن كما عممه في قوله ليبلوكم أي أيها الناس فلا يخص المتقين ومآله إلى

القلب والجوارح، ولذلك قال النبي ﷺ: «**أيكم أحسن عقلاً وأورع عن محارم الله وأسرع في طاعة الله**» والمعنى أيكم أكمل علماً وعملاً ﴿وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ أي ما البعث أو القول به، أو القرآن المتضمن لذكره إلا كالسحر في الخديعة، والبطلان وقرأ حمزة والكسائي إلا ساحر على أن الإشارة إلى القائل، وقرىء أنكم بالفتح على تضمين قلت معنى ذكرت، أو أن تكون أنّ بمعنى علّ

سؤالين تخصيص الابتلاء بالمؤمنين، وتخصيص الأحسن بالذكر فأجاب بأنه قصد بذلك الحث والتحريض على محاسن الأعمال لدلالته على أن الأصل المقصود بالاختبار ذلك الفريق ليجازيهم أكمل الجزاء فكأنه قيل المقصود أن يظهر فضيلتكم لا فضلكم فإنه مفروغ عنه، وليس بتخصيص للخطاب كما توهم لأنّ إظهار حال غيرهم مقصود أيضاً لكن لا بالذات، وأحاسن جمع أحسن، ومحاسن جمع حسن على خلاف القياس. قوله: (**فإن المراد بالعمل ما يعم عمل القلب الخ**) عمم العمل لما يشمل العلم والاعتقاد، واستدل عليه بالحديث الوارد في تفسير: «**أيكم أحسن عملاً بأحسن عقلاً وأورع**»[1] الخ. وهو حديث مسند لابن عمر رضي الله عنه أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه، والحاكم بسنده لكنه قيل إنه واه لأنّ التقوى، وأحسنية العمل تدل على كمال العقل، وصحة العقيدة، وفي الكشف أنه ذكر الزمخشري أنّ المراد بالأحسن عمل المتقي، وما في الحديث تأييد له، ويحتمل أن يكون وجهاً ثالثاً ويجوز أن يكون أحسن دالاً على الزيادة المطلقة، وأن يكون من باب أيّ الفريقين أحسن مقاماً كما قيل. قوله: (**أي ما البعث أو القول به الخ**) إشارة إلى وجه مطابقة جوابهم لقول الرسول ﷺ: «**إنكم مبعوثون بوجهين**» أحدهما أنه إشارة إلى قول الرسول عليه الصلاة والسلام، وذكره البعث والتركيب من التشبيه البليغ أي ما قلته كالسحر في بطلانه، والثاني أنه إشارة إلى القرآن كأنه قال لو تلوت عليهم من القرآن ما فيه إثبات البعث لقالوا هذا المتلوّ سحر، والمراد إنكار البعث بطريق الكناية الإيمائية لأنّ إنكار البعث إنكار للقرآن، وقيل الأولى طرح الوجه الأوّل إذ لا لطف في تشبيهه بالسحر ولعله زاد قوله، والبطلان لذلك، وفيه أنه لا خصوصية له ترجحه من بين الأباطيل، وهو كلام ساقط لأنه أيّ خصوصية أقوى من وقوعه في جواب ذكر البعث لهم، وقد أوضح وجه الشبه بقوله في الحديقة حيث كان ذكره يمنع الناس عن لذة الدنيا الدنية، ويصرفهم إلى الانقياد، ودخولهم تحت الطاعة، وقوله على أنّ الإشارة إلى القائل هذا بناء على الظاهر، وإلا فقد جوّز على القراءة الأولى أن تكون الإشارة إليه أيضاً بجعله نفس السحر مبالغة، وجوز في هذا كون الإشارة إلى القرآن، وجعله ساحراً مبالغة أيضاً كقولهم شعر شاعر. قوله: (**على تضمين قلت معنى ذكرت الخ**) أراد بالتضمين المصطلح أي ولئن قلت ذاكراً أنكم مبعوثون فهو مفعول للذكر لا للقول، ولذا فتحت ولم يجعله بمعنى الذكر مجازاً،

---

(١) ضعيف جداً. أخرجه الطبري ١٨٠٠٣ من حديث ابن عمر. وفيه داود بن المحبر متهم بالوضع.

أي، ولئن قلت علكم مبعوثون بمعنى توقعوا بعثكم ولا تبتوا بانكاره لعدّوه من قبيل ما لا حقيقة له مبالغة في انكاره ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾ الموعود ﴿إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾ إلى جماعة من الأوقات قليلة ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ استهزاء ﴿مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾ ما يمنعه من الوقوع ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ كيوم بدر ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ليس العذاب مدفوعاً عنهم، ويوم منصوب بخبر ليس مقدّم عليه، وهو دليل على جواز تقديم خبرها عليها ﴿وَحَاقَ بِهِم﴾ وأحاط بهم وضع الماضي موضع المستقبل تحقيقاً، ومبالغة في التهديد ﴿مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ أي

وإن قيل إنه أظهر لأنّ الذكر والقول مترادفان فلا معنى للتجوز حينئذ، ولما كان معنى القول باقياً في التضمين جاء الخطاب على مقتضاه فما قيل إنه لا وجه له لا وجه له. قوله: **(له أو أن تكون أنّ بمعنى علّ)** على لغة في لعل بمعناها وذكرها لأنها أخف ولأنه ورد استعمالهما في محل واحد إذ قالوا أئت السوق علك أن تشتري لحماً وأنك تشتري لحماً كما في الكشاف فلا يقال الأولى أن يقول لعلّ مع أنه أمر سهل من أن يذكر. قوله: **(بمعنى توقعوا بعثكم الخ)** لما كان النبي ﷺ قاطعاً بالبعث ورد أنه كيف يقول لعلكم مبعوثون، وأيضاً القراءة المشهورة صريحة في القطع والبت وهذه صريحة في خلافه فيتنافيان فأجابوا عنه بأنّ لعلّ هنا لتوقع المخاطب لا على سبيل الأخبار فإنهم لا يتوقعون البعث فليس الأمر كذلك بل على سبيل الأمر، ولذا قال بمعنى توقعوا بعثكم، وقد جوّزوا أن يكون هذا من الكلام المنصف، والاستدراج فربما يتنبهون إذا تفكروا ويقطعون بالبعث ومن العجب ما قيل على المصنف رحمه الله تعالى إن ظاهر عبارته أن عل اسم فعل كعليكم، وهو يحتاج إلى نقل فكأنه لم ينظر شيئاً من شروح الكشاف، والسكوت في بعض الأماكن أبلغ من النطق. قوله: **(وتبتوا)** أي تقطعوا من البت، وقوله لعدوه تفسيراً لقوله تعالى ليقولنّ فلذا أدخل عليه اللام الواقعة في النظم في جواب القسم المقدّر، وباء بانكاره صلة البت أي لا تقطعوا بسلبه وانتفائه، وقوله ما لا حقيقة له تفسير للسحر فإنهم أرادوا به الشعوذة، وما لا حقيقة له منه لا مطلق السحر فإن منه ما له حقيقة كما قدّمناه، وبهذا يندفع ما يرد على تفسيره بمثله. قوله: **(الموعود)** في العذاب هنا قولان فقيل هو عذاب الآخر، وقيل عذاب الدنيا، وهو إمّا عذاب بدر أو قتل المستهزئين وهم خمسة نفر ماتوا قبل بدر قال جبريل عليه الصلاة والسلام: أمرت أن أكفئهم أي أقتلهم كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقول المصنف رحمه الله تعالى الموعود شامل لهذه الأقوال، وقوله جماعة من الأوقات فالأمّة بمعنى الطائفة مطلقاً وإن غلب في العقلاء، وقوله قليلة مأخوذ من قوله معدودة لأنّ الشيء القليل يسهل عدّه وسيأتي تحقيقه في سورة الكهف. قوله: **(استهزاء)** يعني أنّ قولهم ما يمنعه من الوقوع للاستعجال، وهو كناية عن الاستهزاء والتكذيب لأنهم لو صدقوا به لم يستعجلوه، وقوله كيوم بدر إشارة إلى ما مرّ. قوله: **(ويوم منصوب بخبر ليس مقدّم عليه وهو دليل الخ)** أي متعلق بمصروفاً واستدل به البصريون على جواز تقديم خبرها لأنّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم عامله بطريق الأولى، وإلا لزم مزية الفرع

العذاب الذي كانوا به يستعجلون، فوضع يستهزؤون موضع يستعجلون لأن استعجالهم كان استهزاء ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ ولئن أعطيناه نعمة بحيث يجد لذتها ﴿ثُمَّ نَزَعْنَـٰهَا مِنْهُ﴾ ثم سلبنا تلك النعمة منه ﴿إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ﴾ قطوع رجاءه من فضل الله تعالى لقلة صبره، وعدم ثقته به ﴿كَفُورٌ﴾ مبالغ في كفران ما سلف له من النعمة ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَـٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ﴾ كصحة بعد سقم وغنى بعد عدم، وفي اختلاف الفعلين نكتة لا تخفى

على أصله، وقال الشاطبيّ رحمه الله تعالى في شرح الألفية: هذه القاعدة منازع فيها فإنها لا تطرد ألا ترى أنك تقول أما زيداً فاضرب وقال تعالى: **﴿فأمّا اليتيم فلا تقهر﴾** [سورة الضحى، الآية: ٩] فقد تقدّم هنا معمول الفعل، والفعل لا يلي أما والحجازيون يقولون ما اليوم زيد ذاهباً، ولا يجوز تقديم خبرها بالاتفاق، والكوفيون أجازوا هذا طعامك رجل يأكل، وزيداً ضربني فأكرمت فقدّموا معمول يأكل، وهو نعت لرجل لا يتقدّم على المنعوت ومعمول أكرمت، وهو معطوف على ضربني، والمعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه، ولا النعت على المنعوت، وفي الكشاف ما يخالفه في قوله تعالى: **﴿وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾** انتهى. وقيل المعمول هنا ظرف يبنى الأمر فيه على التسامح فيه، مع أنه قيل إنه متعلق بفعل محذوف دلّ عليه ما بعده، وتقديره ألا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم، وقيل تقديره يلازمهم يوم يأتيهم الخ. وقيل يوم مبتدأ لا متعلق بمصروفاً، وبني على الفتح لاضافته للجملة، وفي بناء الظرف إذا أضيف لجملة صدرها فعل مضارع معرب خلاف للنحاة سيأتي فهذا الجواب غير مسلم، وهذا الخلاف بينهم في تقديم الخبر على ليس لا على اسمها فإنه جائز بلا خلاف، والكلام فيه وفي أدلته مفصل في كتب النحو، وقوله وضع الماضي الخ لأنّ مقتضى الظاهر المناسب لما قبله ويحيق، وكان الظاهر أيضاً أن يقال ما كانوا به يستعجلون لكنه وضع موضعه لما ذكر. قوله: **(ولئن أعطيناه نعمة بحيث يجد لذتها)** لما كان الذوق اختبار طعم المطعوم ملائماً كان أولاً وكانت الرحمة النعمة مطلقاً مطعوماً أو غيره كان الذوق عاماً من هذا الوجه، ولما أريد ما يلائم، ويستلذ منه كان خاصاً من وجه فلذا فسره بما ذكر، وجعله مجازاً عنه، وقوله منا بيان لأنها بمحض الفضل، والأنعام لا الاستيجاب، وقوله منه إما بمعنى من أجل شؤمه فمن تعليلية أو صلة للنزع، وقوله لقلة صبره في الكشاف لعدم صبره لأنه لا يخلو من صبر ما أو المراد بالقلة العدم، وهو المناسب لما بعده، وقوله بعد عدم بالضم أي فقر. قوله: **(وفي اختلاف الفعلين نكتة لا تخفى)** المراد بالفعلين أذقنا ومسته أي لم يقل مسسناه بالإسناد إلى ضمير المتكلم كما في أذقنا للدلالة على أن مس الضر ليس مقصود بالذات إنما وقع بالعرض بخلاف إذاقة النعماء كما أشار إليه المصنف في غير هذا المحل، وعلى هذا ينبغي أن يفسر قوله، ثم نزعناها منه بمن أجل شؤمه، وسوء صنيعه وقبيح فعله ليكون قوله منا، ومنه مشيراً إلى هذا المعنى، ومنطبقاً عليه كما قال تعالى: **﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾** [سورة النساء، الآية: ٧٩] وقيل المراد بالفعلين تحوّل النعمة إلى

﴿لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّيٓ﴾ أي المصائب التي ساءتني ﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ﴾ بطر بالنعم مغترّ بها ﴿فَخُورٌ﴾ على الناس مشغول عن الشكر والقيام بحقها، وفي لفظ الاذاقة، والمس تنبيه على أنّ ما يجده الإنسان في الدنيا من النعم والمحن كالأنموذج لما يجده في الآخرة، وأنه يقع في الكفران، والبطر بأدنى شيء لأنّ الذوق إدراك الطعم، والمس مبدأ الوصول ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ على الضرّاء إيماناً بالله تعالى، واستسلاماً لقضائه ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ شكراً لآلائه سابقها ولاحقها ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ لذنوبهم ﴿وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ أقله الجنة،

الشدّة وعكسه لا الفعل الاصطلاحيّ يعني أنّ اختلافهما في التعبير حيث بدأ في الأوّل باعطاء النعمة، وإذاقة الرحمة، ولم يبدأ في الثاني بإذاقة الضرّ على نمطه تنبيهاً على سبق رحمة الله على غضبه، وقيل المراد أذقنا ومست، واختلافهما تخصيص الأوّل بالنعماء، والثاني بالضراء، والنكتة تغليب جانب الرحمة، ولا يخفى أنّ ذكره بعيداً يأباه. قوله: **(أي المصائب التي ساءتني)** المصائب جميع مصيبة، وكان القياس فيه مصاوب لكنهم شبهوا الأصلي بالزائد، وقول الخليل إنه الخطأ الواضح مراده هذا لكنه تسمح في تعبيره، وقوله ساءتني يشير إلى أنّ السيئة هنا من المساءة ضدّ المسرّة لا بمعنى الخطيئة، ومعنى ساءتني فعلت بي ما أكره. قوله: **(بطر بالنعمة مغترّ بها)** فرح كحذر بمعنى فاعل حول للمبالغة والفرح أكثر ما يرد في القرآن للذم فإذا قصد المدح قيد كقوله: **﴿فرحين بما آتاهم الله من فضله﴾** [سورة آل عمران، الآية: ١٧٠]. قوله: **(تنبيه على أنّ ما يجده الإنسان في الدنيا الخ)** وجه التنبيه ظاهر لأنّ المس أوّل الوصول، والذوق ما يخبر به الطعوم فمحن الدنيا لسرعة تقضيها للمؤمن كلا شيء ولغيره أنموذج لما بعده، ولذا قد يقصد بذلك المبالغة لاشعاره بأنه مقدّمة لغيره، والتنبيه الأوّل محصله الإشارة إلى أنها أنموذج ما بعدها، وقوله وأنه يقع معطوف على أنّ ما يجده، وهذا تنبيه على عدم صبر الإنسان، وأنه يتحوّل بأدنى شيء من الخير والشر وليس ابتناء الثاني على أنّ المراد أدنى ما يطلق عليه اسم الذوق، والمس والأوّل على خلافه، وأنه محمول على أصل وضعه كما توهم. قوله: **(كالأنموذج)** قيل عليه أنه قال في القاموس: النموذج بفتح النون معرب، والأنموذج لحن قلت هذا لم تعرّبه العرب قديماً، وما ذكره في القاموس تبع فيه الصاغاني، وليس كما قال ففي المصباح المنير الأنموذج بضم الهمزة، والنموذج بفتح النون معرب، وأنكر الصاغاني أنموذج لأنّ المعرّب لا يزاد فيه انتهى، وما ذكره الصاغاني ليس بصحيح ألا تراهم قالوا في تعريب هليله اهليلج كما أوضحناه في شفاء الغليل نعم هو أفصح كما في شعر البحتري:

أو أبلق يلقي العيون إذ أبدا ... من كل شيء معجب بنموذج

قوله: **(إيماناً بالله تعالى واستسلاماً لقضائه)** لما تضمن اليأس عدم الصبر، والكفران عدم الشكر كان المستثنى من ذلك ضدّه ممن اتصف بالصبر والشكر فلما قيل إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات كان بمنزلة إلا الذين صبروا وشكروا، وذلك من صفات المؤمن فكنى بهما

والاستثناء من الإنسان لأنّ المراد به الجنس، فإذا كان محلى باللام أفاد الاستغراق، ومن حمله على الكافر لسبق ذكرهم جعل الاستثناء منقطعاً ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ تترك تبليغ بعض ما يوحى إليك، وهو ما يخالف رأي المشركين مخافة ردّهم واستهزائهم به، ولا يلزم من توقع الشيء لوجود ما يدعو إليه وقوعه لجواز أن يكون ما يصرف عنه، وهو عصمة الرسل من الخيانة في الوحي، والتقية في التبليغ ﴿وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ وعارض

عنه فلذا فسره في الكشاف بقوله إلا الذين آمنوا فإنّ عادتهم أن نالتهم رحمة أن يشكروا وإن زالت عنهم نعمة أن يصبروا فلهذا حسنت الكناية به عن الإيمان وأمّا دلالة صبروا على أنّ العمل الصالح شكر لأنه ورد في الأثر الإيمان نصفان نصف صبر، ونصف شكر، ودلالة عملوا الخ على أنّ الصبر إيمان لأنهما أخوان في الاستعمال فغير مطابق لما نحن فيه إلا أن يراد وجه آخر كأنه قيل إلا المؤمن الصالح الصابر الشاكر، وهو وجه لكن القول ما قالت حذام لأنّ الكناية تفيد ذلك مع ما فيها من الحسن، والمبالغة كذا أفاده المدقق في شرحه، وكلام المصنف رحمه الله تعالى لا يخالفه فما قيل إنّ المسلم يثق بالله أن يعيد نعمه إن زالت، ولا يغتر بالنعم بل يشكر لعلمه أنها من فضله بخلاف الكافر، وهذا باعتبار الأغلب، وأنه من شأنهم فلا يضر تخلفه في بعض الأفراد كما توهم، ثم قال إنّ قوله إيماناً، وشكراً إشارة إلى أن تعبير جار الله له بالإيمان ليس كما ينبغي غير مسلم، ووصفه الأجر بالكبير لأنه مخلد مع ما معه مما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ولذا قال أقله الجنة ورضوان من الله أكبر، واختاره على عظيم لرعاية الفاصلة. قوله: **(والاستثناء من الإنسان الخ)** إشارة إلى أنّ اللام للجنس، والاستغراق من شعبه فيحمل عله حيث لا عهد ومن حمله على الكافر جعله للعهد لسبق ذكره فيكون الاستثناء منقطعاً. قوله: **(فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك)** لما كان الترجي يقتضي التوقع، وتوقع ترك التبلغ لما أمر بتبليغه أو التواني للتقية، ونحوها مما لا يليق بمقام النبوّة قيل في الجواب عنه لا نسلم أن لعلّ هنا للترجي بل هي للتبعيد فإنها تستعمل لذلك كما تقول العرب لعلك تفعل كذا لمن لا يقدر عليه فالمعنى لا تترك، وقيل إنها للاستفهام الانكاري كما في الحديث: **«لعلنا أعجلناك»**[1] وإن سلم فهو لتوقع الكفار فإنه قد يكون لتوقع المتكلم، وهو الأصل لأنّ معاني الانشاآت قائمة به، وقد يكون لتوقع المخاطب أو غيره ممن له تعلق، وملابسة بمعناه كما هنا فالمعنى أنك بلغ بك الجهد في تبليغهم أنهم يتوقعون منك ترك التبليغ لبعضه، ولو سلم أنّ المتوقع منه هو النبيّ ﷺ فلا يلزم من توقع الشيء وقوعه، ولا ترجح وقوعه لوجود ما يمنع منه وعلى هذا اقتصر المصنف رحمه الله

---

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٨٠ ومسلم ٣٤٥ ـ ٨٣ وابن ماجه ٦٠٦ وأحمد ٣/ ٢١ وابن حبان ١١٧١ وابن أبي شيبة ١/ ٨٩ والطيالسي ١/ ٥٩ والبيهقي ١/ ١٦٥ في «السنن» كلهم من حديث أبي سعيد الخدري.

لك أحياناً ضيق صدرك بأن تتلوه عليهم مخافة ﴿أَن يَقُولُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ﴾ ينفقه في الاستتباع كالملوك ﴿أَوْ جَآءَ مَعَهُ مَلَكٌ﴾ يصدّقه، وقيل: الضمير في به مبهم يفسره أن يقولوا ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ ليس عليك إلا الانذار بما أوحي إليك، ولا عليك ردّوا، أو اقترحوا فما بالك يضيق به صدرك ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ فتوكل عليه فإنه عالم بحالهم وفاعل بهم جزاء أقوالهم وأفعالهم ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ أم منقطعة والهاء لما

تعالى، وتوقع ما لا يقع منه المقصود تحريضه على تركه، وتهييج داعيته كما أشار إليه في الكشاف وسيأتي جواب آخر عن هذا، وقوله تترك الخ إشارة إلى أنّ المراد باسم الفاعل المستقبل ولذلك عمل، وأنّ المراد ترك تبليغهم لا مطلق التبليغ، وما يخالف كالطعن في آلهتهم، والخيانة في الوحي كتمه والتقية الترك للخوف، والترك في بعض الأحيان لداع ليس بخيانة لأنه لا يوجب الفوت فيرتفع الوثوق به ويفوت مقصود البعثة، وقوله أن يكون ما يصرف الخ. كان تامّة وفي بعض النسخ أقوى فهي ناقصة. قوله تعالى: (﴿وضائق به صدرك﴾) قيل: هو معطوف على تارك سواء كان جملة أو مفرداً ورد بأنّ هذا واقع لا متوقع قالوا وحالية، وفيه نظر لأنّ ضيق صدره من الموحى به أن حمل على ظاهره ليس بمتوقع أيضاً وإنما يضيق صدره لما يعرض في تبليغه من الشدائد، وهذا بناء على ما فسروه فإن قلت إذا كان المعنى كأني بك ستترك بعض ما أوحي إليك وشق عليك أذني ووحيي أيضاً، وهو أن يرخص لك فيه كما أمر الواحد بمقاومة عشرة، ثم أمروا بمقاومة الواحد لاثنين، وغير ذلك من التخفيفات لم يكن فيه محذور أصلاً قلت يأباه قوله أن يقولوا الخ نعم لو أريد ترك الجدال بالقرآن إلى الجلاد، والضرب والطعان لأنّ هذه السورة مكية نازلة قبل الأمر بالقتال صح فتأمّله، وعدل عن ضيق الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل ليدلّ على أنه مما يعرض له لأنّ الله تعالى شرح صدره، وكذا كلّ صفة مشبهة إذا قصد بها الحدوث تحوّل إلى فاعل فيقولون في سيد سائد وفي جواد جائد وفي سمين سامن قال:

بمنزلة أمّا اليتيم فسامن وأمّا كرام الناس باد شحومها

وظاهر كلام أبي حيان أنه مقيس وقيل إنه لمشابهة تارك ومنه يعلم أنّ المشاكلة قد تكون حقيقة وقول المصنف رحمه الله تعالى، وعارض لك أحياناً إشارة إلى دلالته على الحدوث، ومنه تعلم أنّ المشاكلة غير مناسبة للمقام. قوله: (**بأن تتلوه عليهم مخافة أن يقولوا الخ**) بأن متعلق بعارض أي عارض بسبب تلاوته وهو تفسير لقوله به فالضمير للقرآن، وهو ما يوحى، وأن يقولوا في محلّ نصب أو جرّ على الخلاف في أنّ وأن وما معهما بعد حذف المضاف أو حرف الجرّ، وقيل تقديره لئلا يقولوا أو بأن يقولوا أو كراهة أن يقولوا وقال أبو البقاء رحمه الله تعالى: لأن يقولوا أي لأن قالوا فهو بمعنى الماضي قيل ولا حاجة إليه، وكيف يدّعي ذلك، ومعه ما هو نص في الاستقبال يعني أن (**قلت**) بل إليه حاجة، وهو أنه روي في سبب النزول

يوحى ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ في البيان وحسن النظم تحدّاهم أوّلاً بعشر سور، ثم لما عجزوا فيها سهل الأمر عليهم، وتحدّاهم بسورة وتوحيد المثل باعتبار كلّ واحد

أنهم قالوا اجعل لنا جبال مكة ذهباً أو ائتنا بملائكة يشهدون بنبوّتك إن كنت رسولاً، وروي أن كلا قالته طائفة، وقيل القائل ابن أمية، ولذا قيل إن تقدير كراهة أولى من تقدير مخافة لوقوع القول إلا أن يراد مخافة تكريره، وعلى الجمع يحتاج الإنزال إلى التأويل **(قلت)** الظاهر أنّ التقدير أن يقولوا مثل قولهم لولا الخ، وحينئذ لا يرد شيء، ولا تخرج أن المصدرية عن مقتضاها، وقوله وقيل الخ معطوف على ما قبله بحسب المعنى لأنه في قوّة أن يقول الضمير للقرآن يعني لما يوحى الدالّ عليه، وقوله ولا عليك أي لا بأس عليك، واسم لاسمع حذفه في مثله، وقوله يضيق به صدرك جمل حالية، وهي المستفهم عنها في الحقيقة وقوله فتوكل الخ تفريع عليه لأنه بمعنى قائم بكلّ أمر وحافظ له. قوله: **(أم منقطعة والهاء لما يوحى)** ذكروا فيها وجهين أحدهما أنها منقطعة فتقدّر ببل، والهمزة الإنكارية أي بل أيقولون وقيل إنها متصلة، والتقدير أيكتفون بما أوحينا إليك أم يقولون إنه ليس من عند الله، والأوّل أظهر، ولذا اقتصر عليه المصنف. قوله: **(في البيان وحسن النظم تحدّاهم أوّلاً الخ)** دفع لسؤال، وهو أنه قد سبق التحدّي بسور من مثله في البقرة، ويونس فما وجه التحدّي بعد ذلك بعشر سور مطلقاً أو ما تقدّم إلى هنا كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأن نوزع فيه بأنّ بعضها مدنيّ وهذه مكية، ولا معنى للتحدّي بعشر لمن عجز عن التحدّي بواحد بأنّ هذا التحدي وقع أوّلاً فلما عجزوا تحداهم بسورة مما مرّ وإن كان سابقاً في التلاوة متأخر في النزول، واعترض بأنّ هذا يقتضي تقدّم هذه السورة على سورة البقرة ويونس، وقد أنكره المبرّد، وقال الأمر بالعكس، ووجهه بأنّ ما وقع أولاً هو التحدّي بسورة مثله في البلاغة والاشتمال على ما اشتمل عليه من الأخبار عن المغيبات والأحكام، وأخواتها فلما عجزوا عن ذلك أمرهم بأن يأتوا بعشر سور مثله في النظم، وإن لم تشتمل على ما اشتمل عليه، وقيل عليه أنه لا يطرد في كلّ سورة من القرآن وأنّ تقدّم السورة على السورة لا يقتضي تقدّم جميع آياتها فيجوز تأخر تلك الآية عن هذه، وأمّا تكرّرها في البقرة ويونس فلا بأس فيه.

(قلت) أمّا قوله غير مطرد فلا وجه له لأنّ مراده اشتماله على شيء من الأنواع التسعة ولا يخلو شيء من القرآن عنها، وأمّا ادّعاء تأخر نزول تلك الآية فخلاف الظاهر، ومثله لا يقال بالرأي فالحق ما قاله المبرّد من أنه تحدّاهم أوّلاً بسورة مثله في البلاغة، والاشتمال على ما اشتمل عليه فلما عجزوا عن ذلك أمرهم بالإتيان بعشر سور مثله في النظم من غير حجر في المعنى، ويشهد له توصيفها بمفتريات وأمّا ما قيل إنّ التحدّي بسورة وقع بعد إقامة البرهان على التوحيد، وإبطال الشرك فتعين أن يكون لإثبات النبوّة بإظهار معجزة، وهي السورة الفذة، ولذا قال المحققون القرآن هو الكلام المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه والتحدّي بعشر وقع بعد تعنتهم، واستهزائهم، واقتراحهم آيات غير القرآن لزعمهم أنه مفتري فمقامه يناسبه التكثير

﴿مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ مختلفات من عند أنفسكم إن صح أني اختلقته من عند نفسي، فإنكم عرب فصحاء مثلي تقدرون على مثل ما أقدر عليه بل أنتم أقدر لتعلمكم القصص والأشعار، وتعوّدكم القريض والنظم ﴿وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى المعاونة على المعارضة ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ إنه مفتري ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ بإتيان ما دعوتم إليه وجمع الضمير إمّا لتعظيم الرسول ﷺ أو لأنّ المؤمنين كانوا أيضاً يتحدّونهم، وكان أمر الرسول ﷺ متناولاً لهم من حيث إنه يجب اتباعه عليهم في كلّ أمر إلا ما خصه الدليل وللتنبيه على أنّ

لأنه أمر مفتري عندهم فلا يعسر لإتيان بكثير مثله فمع قلة جدواه لا وجه لما أسسه عليه كما في الكشف. قوله: **(وتوحيد المثل باعتبار كلّ واحد)** أي كان الظاهر مطابقته لموصوفه في الجمعية لكنه أفرد بتأويله بكلّ واحد منها مثله إذ هو المقصود لا مماثلة المجموع، وقيل مثل، وإن كان مفرداً يجوز فيه المطابقة، وعدمها لأنه يوصف به الواحد، وغيره نظراً إلى أنه مصدر في الأصل كقوله تعالى: **﴿أنؤمن لبشرين مثلنا﴾** وقد يطابق كقوله: **﴿حور عين كأمثال﴾** [سورة الواقعة، الآية: ٢٢] وقيل إنه هنا صفة لمفرد مقدّر أي قدر عشر سور مثله، وقيل إنه وصف لمجموع العشر لأنها كلام، وشيء واحد، وأيضاً عشر ليس بصيغة جمع فيعطي حكم المفرد كنخل منقعر. قوله: **(مفتريات مختلقات الخ)** قال الإمام استدل بهذه الآية على أن إعجاز القرآن بفصاحته لا باشتماله على المغيبات، وكثرة العلوم إذ لو كان كذلك لم يكن لقوله مفتريات معنى أمّا إذا كان بالفصاحة فالفصيح يكون صدقاً وكذباً، وقيل عليه إنّ الملازمة ممنوعة لأنّ معنى قوله مفتريات من عند أنفسكم كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لا كذباً وردّ بأن معنى الافتراء الكذب، والاختلاق اختراع الكذب لا مطلق الاختراع كما ظنه لكن ما ذكره إنما يدلّ على صحة كون وجه الإعجاز ذلك، ولا يمنع احتمال كونه الأسلوب الغريب، وعدم اشتماله على التناقض، وقوله من عند أنفسكم قيده به لأنّ المعنى عليه إذ هم عرب عرباء فصحاء فالمطلوب الإتيان به من عندهم لا من عند غيرهم، وكذا ما بعده. قوله: **(لتعلمكم القصص والأشعار الخ)** ذكره توطئة لما بعده ولا منافاة فيه لما قبله كما توهم، والنظم عطف تفسيري للقريض إن لم يرد به ترتب المعاني الأول في النفس كما وقع في كلام عبد القاهر بهذا المعنى، وقوله فصحاء مثلي المثلية أمّا في عدم القدرة على طبقة الإعجاز أو تنزل منه ﷺ فلا يرد أنه أفصح العرب بالاتفاق كما قيل. قوله تعالى: **(﴿وادعوا من استطعتم﴾)** قدّم تفسيره باستعينوا بمن أمكنكم أن تستعينوا به، وقوله من دون الله متعلق بادعوا كما مرّ وفائدة ذكره الإشارة إلى أنه لا يقدر على مثله إلا الله، وقد مرّ تحقيقه. قوله: **(وجمع الضمير الخ)** يعني أن الأمر بقل للنبيّ ﷺ فمقتضاه أن يقال لك لكنه جمع للتعظيم بناء على أنّ ذلك لا يختص بضمير المتكلم كما قاله الرضي أو الضمير للنبيّ ﷺ، والمؤمنين لأنهم كانوا يتحدّون أيضاً، وأمر النبيّ ﷺ شامل لهم لأنهم مأمورون بما أمر به ما لم يعلم أنه من خصائصه، وفي هذه المسألة اختلاف عند الشافعية كما صرّح به في جمع الجوامع لكن الأصح عندهم إن أمره بشيء

التحدّي مما يوجب رسوخ إيمانهم، وقوّة يقينهم فلا يغفلون عنه ولذلك رتب عليه قوله ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ ملتبساً بما لا يعلمه إلا الله، ولا يقدر عليه سواه ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ

لا يتناول أمّته والمصنف رحمه الله تعالى ذهب هنا إلى القول المرجوح عندهم، ومحلّ الخلاف ما لم يكن المأمور به يقتضي المشاركة كالقتال فما قيل إنّ قوله وكان أمر الرسول ﷺ الخ تعليل لقوله: كانوا يتحدونهم، وهو مخالف لمذهبه غير وارد وهاهنا بحث، وهو أنه ذكر في الكشاف تأييداً لهذا الوجه قوله تعالى في موضع آخر فإن لم يستجيبوا لك فاعترض عليه بعض علماء العصر بأنه لا يصلح لتأييده بل لتأييد كون المراد الرسول ﷺ وجمع للتعظيم، وأجاب بأنه تأييد له بالنسبة للوجه الثالث إذ محصله أنّ الضمير للمتحدّي لا للمشركين، ولا يخفى بعده، ولو قيل إنه تأييد له لأنه خوطب النبيّ ﷺ في محلّ آخر بالكاف، ولو كان الجمع للتعظيم جمع هناك أيضاً فتأمّل. قوله: **(وللتنبيه على أنّ التحدّي الخ)** الظاهر أنه معطوف على قوله لتعظيم الرسول ﷺ، والوجوه ثلاثة إمّا أن يكون ضمير الجمع للرسول ﷺ وحده جمع للتعظيم أو له وجمع مجازاً أيضاً تنزيلاً لفعله منزلة فعلهم جميعاً لأنهم معه على حدّ بنو فلان قتلوا قتيلاً، وجعل فعله كفعلهم إشارة لما ذكره، وعطفه بالواو لاشتراكه مع الأوّل في أنه مجاز، وأنه يكون للنبيّ ﷺ وحده فيهما بخلاف الثاني فإنه للنبيّ ﷺ، والمؤمنين فالجمع على حقيقته، وقيل إنه عطف على قوله لأنّ المؤمنين، والفرق بينهما أنّ مبني الأوّل على كونهم متحدّين حقيقة معه ﷺ، ومبني الثاني على كونهم حاضرين عند تحدّيه غير غافلين عنه فكأنهم متحدّون أيضاً، وإنما عطف بالواو دون أو مع تباين مبناهما لاتحادهما في كون الخطاب للمؤمنين فهما مبايناً للأوّل لكون الخطاب فيه للنبيّ ﷺ وحده، وقيل إنه معطوف على لهم، والمعنى لأنّ المؤمنين الخ يعني في الخطاب تنبيه لهم على أنّ التحدّي يوجب ما ذكر فوجب أن لا يغفلوا عنه، ويشتغلوا به، وقيل إنه معطوف على قوله من حيث الخ يعني أمر قل يتناولهم لدليلين أحدهما ما تقرّر أنه يجب اتباعه عليهم، والثاني أنّ في تناول هذا الأمر تنبيهاً على أنّ التحدّي الخ فهذا دليل مخصوص يتناول هذا الأمر بخصوصه بخلاف الأوّل لعمومه في كلّ أمر سوى ما خصه الدليل، وقيل عليه أن التنبيه المذكور يصلح أن يكون باعثاً لا يراد الخطاب في لكم جميعاً بعدما أورد مفرداً، ولا يصلح أن يكون دليلاً يثبت به تناول الأمر الوارد بلفظ المفرد كما ثبت بما قبله، وهذا مبنيّ على أنّ المراد بالتحدّي تحدّي النبيّ ﷺ أو جنسه، وأنّ المراد بقوله فلا تغفلون عنه أنهم يفعلونه أو يراقبونه فعلى أن المراد الجنس وفعلهم له يكون مندرجاً في العلية، ويصلح دليلاً، ولا ورود لاعتراضه ويظهر وجه عطفه بالواو أيضاً فتدبر. قوله: **(ولذلك رتب عليه قوله الخ)** أي لكونه يزيدهم رسوخاً في الإيمان بالله وكتبه، ورسله عليهم الصلاة والسلام رتب عليه ما يدلّ على ذلك. قوله: **(إنما أنزل بعلم الله ملتبساً بما لا يعلمه الخ)** جعل ما كافة، وفي أنزل ضمير ما أوحى، وبعلم الله حال أي ملتبساً بعلمه، وإنما هذه تفيد الحصر كالمكسورة على الصحيح فالمعنى ما أنزل إلا ملتبساً بعلمه لا يعلمه غيره، وهو

﴿إِلَّا هُوَ﴾ واعلموا أن لا إله إلا الله لأنه العالم القادر بما لا يعلم، ولا يقدر عليه غيره، ولظهور عجز آلهتهم. ولتنصيص هذا الكلام الثابت صدقه باعجازه عليه، وفيه تهديد وإقناط من أن يجيرهم من بأس الله آلهتهم ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ثابتون على الإسلام راسخون فيه مخلصون إذا تحقق عندكم إعجازه مطلقاً، ويجوز أن يكون الكلّ خطاباً للمشركين والضمير في لم يستجيبوا لمن استطعتم أي: فإن لم يستجيبوا لكم إلى المظاهرة لعجزهم، وقد عرفتم من أنفسكم القصور عن المعارضة، فاعلموا أنه نظم لا يعلمه إلا الله وأنه منزل

معنى قول المصنف رحمه الله لأنه إذا التبس بعلمه لا يعلمه إلا هو، والمراد بما لا يعلمه غيره، ولا يقدر عليه سواه الكيفيات، والمزايا التي بها الإعجاز والتحدّي، ومن ضم إليه المغيبات لأنها لا يعلمها سواه فلبيان الواقع لا لأنّ به التحدّي لكنه لا ينافيه، وضمّ المصنف رحمه الله إليه قوله، ولا يقدر عليه سواه مع أنّ المذكور في النظم العلم دون القدرة قيل لأنّ نفي العلم بالشيء يستلزم نفي القدرة لأنه لا يقدر أحد على ما لا يعلم فتأمّل. قوله: **(لا يعلمه إلا الله)** قال صاحبنا الفاضل المحشي الذي يظهر من هذه العبارة أن يكون كلا جانبي الحصر بعد الباء فلا يكون محمولاً على استفادة الحصر من أنما المفتوحة كما ذكره العلامة في سورة الكهف بل هو مستفاد من الإضافة كما في قوله فلا يظهر على غيبه أحداً أي على غيبه المخصوص بعلمه كما أفصح عنه خاتمة المفسرين هنا اهـ. قوله: **(لأنه العالم القادر بما لا يعلم ولا يقدر الخ)** دليل للحصر المفيد العلم لهم لأنه علم ما لا يعلمه غيره وقدر على ما لا يقدر عليه سواه فقوله بما لا يعلم ناظر إلى العلم، ولا يقدر إلى القادر وعطفه عليه على حدّ قولهم متقلداً سيفاً، ورمحاً أي والقادر على ما لا يقدر الخ. فلا يرد أنّ قادراً لا يتعدّى إلى قوله بما لم يعلم. قوله: **(ولظهور عجز آلهتهم الخ)** هذا مخصوص بالمشركين دون من آمن من أهل الكتاب فلهذا صرّح به، وإن دخل فيما قبله فلا يقال إنه لا حاجة لذكره فالمؤكد لإيمانهم قوله فاعلموا إنما أنزل بعلم الله، وقوله، ولتنصيص الخ عليه متعلق بتنصيص، والمراد بهذا الكلام القرآن لا قوله لا إله إلا الله حتى يقال إعجاز بعض آية لم يقل به أحد، وهذا دليل آخر على الوحدانية مركب من السمعيّ، والعقلي لكنه قيل عليه لا يتوجه به تفريعه على عدم الاستجابة، وهو المقصود فتأمّل، والتهديد وما بعده مبنيّ على تفسيره بما مرّ. قوله: **(ثابتون على الإسلام الخ)** هذا بناء على أنّ الخطاب للمسلمين، وقوله مطلقاً بالنسبة إليهم، وإلى من دعوهم لمعاونتهم، وإلى غيرهم من المسلمين لأنهم وإن لم يباشروا المعارضة علم من عجز من هو في مرتبتهم أو عرفوه بما فهموه من أمارات إعجازه. قوله: **(ويجوز أن يكون الكلّ خطاباً)** أي في لكم للمشركين، والضمير الغائب في يستجيبوا لمن دعوهم فيعود على من في من استطعتم، ويكون ذلك من مقوله داخلاً في حيز قل، وعلى الأوّل هو من قول الله للحكم يعجزهم كقوله: **﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢٤] وقوله، وقد عرفتم الخ جزم به، ولم يقل وعرفتم عطفاً على لم يستجيبوا لدلالة استعانتهم المفروضة على ثبوت

من عنده وأنّ ما دعاكم إليه من التوحيد حق، فهل أنتم داخلون في الإسلام بعد قيام الحجة القاطعة، وفي مثل هذا الاستفهام إيجاب بليغ لما فيه من معنى الطلب، والتنبيه على قيام الموجب وزوال العذر ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ بإحسانه وبرّه ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ نوصل إليهم جزاء أعمالهم في الدنيا من الصحة والرياسة وسعة الرزق، وكثرة الأولاد وقرىء يوف بالياء أي يوف الله ويوف على البناء للمفعول، ونوف بالتخفيف

عجزهم. قوله: **(أنه نظم لا يعلمه إلا الله الخ)** أي لا يحيط بما فيه من البطون والمزايا إلا هو، وما دعاهم إليه من التوحيد يعلم لثبوت نبوّته ﷺ بالمعجزة، وقوله وفي مثل هذا الاستفهام أي الاستفهام بهل فإنها لطلب التصديق، وترتبه بالفاء على ما قبله يقتضي وجوبه من غير مهلة بشهادة التعبير بمسلمون دون تسلمون، والتنبيه المذكور من الفاء في قوله فهل، وظاهر كلامه يشير إلى ترجيحه كما في الكشاف لأنّ الكلام بحسبه ملتئم موافق لما قبله لأنّ ضمير الجمع في الآية المتقدّمة للكفار، والضمير في هذه الآية ضمير الجمع فليكن للكفار أيضاً ولأنّ الكفار أقرب المذكورين فرجوع الضمير إليهم أولى، ولأنّ الحمل على المؤمنين يحتاج إلى تأويل العلم، والإسلام بالدوام، والخلوص بخلافه على هذا، ويمكن جعله راجعاً إليهما بأن يكون المراد إيجاب الدوام، والخلوص، وزوال العذر عن تركه، وقوله بإحسانه الضمير راجع لمن أي من يريد بإحسانه الدنيا أو الرياء، ولم يخلصه لوجه الله، وإنما قدّر ذلك لاقتضاء السياق، ولأنه لو أريد ظاهره لم يكن بين الشرط، والجزاء ارتباط لأنه ليس كلّ من تلذذ بالدنيا كذلك. قوله: **(نوصل إليهم جزاء أعمالهم)** يعني أنّ في الكلام مضافاً مقدّراً أو الأعمال عبارة عن الجزاء مجازاً والأوّل أولى ووفى يتعدّى بنفسه فتعديه بإلى إمّا لتضمنه معنى نوصل أو لكونه مجازاً عنه، والظاهر من كلامه الثاني لأنه لو أراد الأوّل قال نوصله إليهم، وافياً كما في الكشاف، وقوله من الصحة الخ إشارة إلى ما سيأتي من احتمال من للوجوه الآتية، وقوله والرياسة هو ناظر إلى كونه في المرائين كما فسره الزمخشريّ بقوله فعلت ليقال كذا وكذا، وقد قيل فليس مخالفاً له كما قيل، وقوله ونوفي بالتخفيف أي من باب الأفعال بإثبات الياء إمّا على لغة من يجزم المنقوص بحذف الحركة المقدّرة كما في قوله:

ألـم يـأتـيـك والأنـبـاء تـنـمـي

أو على ما سمع في كلام العرب إذا كان الشرط ماضياً من عدم جزم الجزاء إمّا لأنها لما لم تعمل في الشرط القريب ضعفت عن العمل في الجزاء فتعمل في محله دون لفظه، ونقل عن عبد القاهر أنها لا تعمل فيه أصلاً لضعفها، والذي نقله المعرب أنّ للنحاة فيه مذهبين منهم من قال إنه في نية التقديم، ومنهم من قال إنه على تقدير الفاء، ويمكن أن يردّ ذلك إلى هذا، وليس مخصوصاً بما إذا كان الشرط كان على الصحيح وأمّا قراءة الجزم فظاهرة وما نقل عن الفرّاء من أنّ كان زائدة فيها كأنه أراد أنها غير لازمة في المعنى فقدّر إقحامها ليكون الشرط

والرفع، لأنّ الشرط ماض كقوله:

وإن أتـاه خـلـيـل يـوم مـسـغـبـة يـقـول لا غـائـب مـالـي ولا حـرم

﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ لا ينقصون شيئاً من أجورهم والآية في أهل الرياء، وقيل: في المنافقين، وقيل: في الكفرة وبرّهم ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ مطلقاً لمقابلة ما عملوا لأنهم استوفوا ما يقتضيه صور أعمالهم الحسنة، وبقيت لهم أوزار العزائم

مضارعاً في المعنى فيقتضي جواباً مجزوماً فلا يرد عليه أنه غير صحيح للزوم أن يقال يرد بالجزم وفي الأحكام أنّ هذه الآية تدلّ على أنّ ما سبيله أن لا يفعل الأعلى وجه القربة لا يجوز أخذ الأجرة عليه لأنّ الأجرة من حظوظ الدنيا فمتى أخذ عليه الأجرة خرج من أن يكون قربة بمقتضى الكتاب، والسنة. قوله: **(كقوله:**

وإن أتـاه خـلـيـل يـوم مـسـغـبـة يـقـول لا غـائـب مـالـي ولا حـرم)

هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح ممدوحه هرم بن سنان، وهي من القصائد المشهورة فلذا لم أورد منها شيئاً لشهرتها، والخليل هنا من الخلة، وهي الفقر أي فقير، والمسغبة المجاعة، والمراد زمان الشدّة والقحط، وحرم بفتح الحاء، وكسر الراء من الحرمان بمعنى ممنوع أي لا يعتذر إليه بعذر كما لي غائب أو لا أعط بل يسارع إلى البذل لكرمه. قوله: **(لا ينقصون شيئاً من أجورهم)** ينقصون مجهول، وشيئاً تمييز وضمير فيها ظاهره أنه للدنيا لكن قيل الأظهر أن يكون للأعمال لئلا يكون تكراراً بلا فائدة وردّ بأنّ فيه فائدة لإفادته أنّ البخس ليس إلا في الدنيا فلو لم يذكر توهم أنه مطلق لأنّ المعنى هم غير مظلومين في إيفاء جزاء أعمالهم في الدنيا دون تأخيره إلى دار القرار، والمصنف رحمه الله تعالى لم يتعرّض فلا يرد عليه شيء كما قيل مع أنه يكون للتأكيد، ولا ضرر فيه. قوله: **(والآية الخ)** وإذا كانت في الكفرة وبرهم أي إحسانهم فهي على العموم لأنهم يعجل لهم ثواب أعمالهم في الدنيا على المشهور، وقيل إنه يخفف به عنهم عذاب الآخرة، ويشهد له قصة أبي طالب فلا وجه لما قيل إنّ الظاهر إنها في منكري البعث أو المرائين من مقريهم إذ لا يتمشى على القولين لكن حصرهم في الكينونة في النار يقتضي أنها في الكفار، ومنافقيهم لا في أهل الرياء إلا أن يقال المعنى ليس يحق لهم إلا النار، وجائز أن يعفى عما استحقوه، ويكون المراد من سوقها كذلك التغليظ في الوعيد، والحاصل أنه تعالى ذكر بطلان أعمال هؤلاء، والأعمال الباطلة إمّا أعمال الكفار أو أعمال أهل الرياء إذ غيرهم لا يبطل عمله فلذا اختلف فيه المفسرون، ورجح العلامة الأوّل لأنّ السياق في الكفرة، ولأن قوله ليس لهم في الآخرة إلا لنار لا يليق على إطلاقه إلا بهم، وعلى تفسيره بأهل الرياء لا بدّ من تقييده فيقال ليس لهم في الآخرة بسبب أعمالهم الريائية إلا النار كما في شرح الكشاف، والأصل عدم التقييد، وهو معنى قول المصنف رحمه الله تعالى في مقابلة ما عملوا أو يؤوّل بما مرّ لكن لا حاجة إليه في كلام

السيئة ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا﴾ لأنه لم يبق لهم ثواب في الآخرة، أو لم يكن لأنهم لم يريدوا به وجه الله، والعمدة في اقتضاء ثوابها هو الإخلاص، ويجوز تعليق الظرف بصنعوا على أن الضمير للدنيا ﴿وَبَٰطِلٌ﴾ في نفسه ﴿مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ لأنه لم يعمل على ما ينبغي، وكأنّ كل واحدة من الجملتين علة لما قبلها، وقرىء باطلاً على أنه مفعول يعملون

المصنف رحمه الله تعالى إلا أن يقال إنه يؤول إليه فمراده بيانه تأمّل، وقوله الحسنة بالرفع صفة صور، وأوزار العزائم جمع عزيمة، وهي نيته بما فعل من الرياء، وغيره. قوله: **(لأنه لم يبق لهم ثواب في الآخرة)** لم يقل لم يبق لهم ثواب في الآخرة على أنه تفسير لحبط العمل لأنه ليس معنى الحبط إذ معناه إبطالها بعد تحققها، وليس بمراد بل المراد أنهم لا يجازون في الآخرة إمّا لجزائهم عليها في الدنيا أو لأنها لا تستحق شيئاً من الجزاء، وهذا المعنى معنى مجازيّ للحبط عليها فلا وجه لما قيل حق التعبير ترك التعليل إلى التفسير، وقوله أو لم يكن الترديد مبنيّ على أنّ المرائين من المؤمنين لهم ثواب في الآخرة بأعمالهم إلا أنهم لما استوفوا ما يقتضيه صورها في الدنيا لم يبق لهم ثواب في الآخرة، ويجوز أن لا يعتبر في حق ثواب الآخرة لأن العمدة في اقتضائه الإخلاص فتأمّله. قوله: **(ويجوز تعليق الظرف الخ)** وإذا تعلق بحبط فالضمير للآخرة، وقوله في نفسه قيده به ليفيد ذكره بعد الحبط فالمراد بالبطلان الفساد لعدم شرط الصحبة، وإلا فإن أريد به عدم بقائه لعدم بقاء الأعراض فجميع الأعمال كذلك، وإن أريد عدم الانتفاع رجع إلى الحبط، وقوله لأنه لم يعمل على ما ينبغي فلذا كان في نفسه باطلاً، وهو توطئة لما بعده. قوله: **(وكأنّ كلّ واحدة من الجملتين علة لما قبلها)** فيكون المعنى ليس لهم في الآخرة إلا النار لحبوط أعمالهم، وعدم ترتب الثواب عليها لبطلانها، وكونها ليس على ما ينبغي فإن قيل حبط ما صنعوا، وبطلان ما عملوا يقتضي أن لا ينتفعوا به لا أن يكون لهم النار فكيف تصح العلية قلنا إذا بطل عمل الجوارح لم يبق لهم إلا أوزار العزائم السيئة كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى فلهم النار في مقابلته فإذا عرفت بهذا وجه تعليل الحبوط لما قبله، وعلمت أنّ علة الحبوط لكونه لم يكن كما ينبغي، وهو معنى بطلانه كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى ندفع ما قيل إنه لقائل أن يقول ما قبلها مركب من أمرين ثبوت النار لهم ونفي الثواب عنهم، وحبوط ما عملوا ليس بعلة للأوّل لأنّ علته أوزار العزائم كما أشار إليه، ولا للثاني لأنّ الحبوط نفس نفي الثواب فلا يكون علة لنفسه. قوله: **(وقرئ باطلاً على أنه الخ)** وهذه القراءة شاذة ونسبت لعاصم، وقد خرّجت على ثلاثة أوجه الأوّل أنّ ما زائدة، وباطلاً منصوب بيعملون، وفيه تقديم معمول خبر كان، وفيه كتقديم الخبر خلاف، والأصح الجواز، والثاني، وهو الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى أنّ ما إبهامية، وباطلاً منصوب بيعملون أيضاً، وما صفة للنكرة، والمعنى باطلاً أيّ باطل، وهي كما في قوله:

وحديث ما على قصره ولا مر ما جدع قصير أنفه

وقيل إنها زائدة للتوكيد وقد تقدّم تفصيله في قوله تعالى: ﴿**مثلاً ما بعوضة**﴾ [سورة

وما إبهامية أو في معنى المصدر كقوله: ولا خارجاً من فيّ زور كلام وبطل على الفعل ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ برهان من الله يدله على الحق، والصواب فيما يأتيه ويذره

البقرة، الآية: ٢٦] والثالث أن يكون باطلاً مصدراً بوزن فاعل كما في البيت المذكور، وهو منصوب بفعل مقدّر، وما اسم موصول فاعله، وإليه أشار بقوله أو في معنى المصدر الخ. قوله: **(ولا خارجاً الخ)** وهذا من شعر للفرزدق، وقد حلف أن لا يقول الشعر، ولا يذمّ أحداً وتزهد وأقبل على قراءة القرآن، وقال:

ألم ترني عاهدت ربي وأنني ... لبين رتاج قائماً ومقام
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ... ولا خارجاً من فيّ زور كلام

أضمر الفعل كأنه قال، ولا يخرج خارجاً، وجعل خارجاً موضع خروجاً، وعطف الفعل المضمر، وهو ولا يخرج على لا أشتم، ولا أشتم جواب للقسم أي حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلماً، ولا يخرج من فيّ زور كلام خروجاً، والرتاج باب الكعبة، وكان حلف عنده. قوله: **(وبطل على الفعل)** أي، وقرئ بطل على صيغة الفعل الماضي المعطوف على حبط، وهي من الشواذ. قوله تعالى: **(﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾)** فيه وجهان أحدهما أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره أفمن كان على هذه الأشياء كغيره كذا قرّره أبو البقاء، وأحسن منه أفمن كان كذا كمن يريد الحياة الدنيا، وزينتها، وحذف معادل الهمزة، ومثله كثير والهمزة للتقرير، والثاني وهو الذي نحاه الزمخشريّ أنه معطوف على مقدّر تقديره أمن كان يريد الحياة الدنيا فمن كان على بينة سواء أو يعقبونهم في المنزلة، ويقاربونهم لما بينهما من التفاوت البعيد، وهو أحد المذهبين في مثله والاستفهام على هذا إنكاريّ، وهو الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى كما ستراه، وهو مبتدأ محذوف الخبر على كلا الوجهين، وليس خبراً عن مبتدأ محذوف كما توهم، وعلى ما في الكشاف قيل لا بدّ من تقدير فعل ليستقيم المعنى أي أتذكر أولئك فتذكر أو يقال فيقال، والهمزة لإنكار هذا التعقيب، وإليه أشار بقوله أن يعقب ويقارب، وليس بشيء، والتحقيق قول الشارح المدقق إنّ التقدير أمن كان يريد الحياة الدنيا على أنها موصولة فمن كان على بينة من ربه، والخبر محذوف لدلالة الفاء أي يعقبونهم أو يقربونهم، والاستفهام للإنكار فيفيد أنه لا تقارب بينهم فضلاً عن التماثل فلذلك صار أبلغ من نحو قوله: **﴿أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون﴾** [سورة السجدة، الآية: ١٨] وأمّا كونها عطفاً على قوله من كان يريد الحياة الدنيا فلا وجه له لأنه يصير من عطف الجملة، ولا يدلّ على إنكار التماثل، ولا معنى لتقدير الاستفهام في الأوّل فإنّ الشرط، والجزاء لا إنكار عليه، ومن لم يقف على ما أرادوه قال على قول المصنف رحمه الله تعالى، والهمزة لإنكار أن يعقب الخ اعتبار كونهم عقيب المذكورين سابقاً حتى يتوجه الإنكار إليه ليس له كبير حسن عند من له ذوق صحيح فتدبر. قوله: **(برهان من الله يدله على الحق والصواب)** يعني المراد بالبينة الدليل الشامل للعقليّ، والنقليّ، والهاء للمبالغة أو النقل، وهي، وإن قيل إنها من بان بمعنى تبين، واتضح

والهمزة لانكاره أن يعقب من هذا شأنه هؤلاء المقصرين هممهم، وأفكارهم على الدنيا وأن يقارب بينهم في المنزلة، وهو الذين أغنى عن ذكر الخبر، وتقديره أفمن كان على بينة كمن كان يريد الحياة الدنيا وهو حكم يعمّ كلّ مؤمن مخلص، وقيل: المراد به النبيّ ﷺ وقيل: مؤمنو أهل الكتاب ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ ويتبع ذلك البرهان الذي هو دليل العقل ﴿شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ شاهد من الله يشهد بصحته، وهو القرآن ﴿وَمِن قَبْلِهِ﴾ ومن قبل القرآن ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ يعني التوراة، فإنها أيضاً تتلوه في التصديق، أو البينة هو القرآن ويتلوه من التلاوة، والشاهد جبريل، أو لسان الرسول ﷺ على أن الضمير له، أو من التلو والشاهد ملك يحفظه والضمير في يتلوه إمّا لمن، أو للبينة باعتبار المعنى، ومن قبله كتاب موسى جملة مبتدأة،

لكنه اعتبر فيها دلالة الغير، والبيان له، وأخذه بغضهم من صيغة المبالغة كما قيل في ظهرانة بمعنى المظهر، وقوله فيما يأتيه، ويذره هذا أحسن من تخصيصه بالإسلام كما في الكشاف لكنه هو المناسب لما بعده. قوله: **(والهمزة لإنكار أن يعقب من هذا شأنه الخ)** يعني أن يكون هؤلاء في مرتبة بعد مرتبتهم فكيف يماثلونهم كما عرفت، ومن فاعل يعقب وهؤلاء مفعوله، وقوله المقصرين هممهم، وأفكارهم على الدنيا قيل في هذه العبارة تقصير لأنّ قصر لا يتعدّى بعلى، واعتذر بأنه ضمن معنى القاصرين أو برفع هممهم على الابتداء وجعل على الدنيا خبره أي قاصرة عليها، وأن يقارب معطوف على أن يعقب، وهو مبنيّ للمجهول، وبينهم قائم مقام فاعله يشير إلى تفسير المنكر بالمقاربة لتقاربهما. قوله: **(وهو الذي أغنى عن ذكر الخبر)** الضمير لإنكار التعقيب، والمقاربة لأنه بمعنى المداناة في المماثلة فيدلّ على الخبر المحذوف، وقوله وتقديره بالرفع على الابتداء، وخبره أفمن الخ، وهذا التقدير لازم لأنّ المبتدأ لا بدّ له من الخبر إلا في مواضع ذكرها النحاة ليس هذا منها، ويكفي لما ذكره من الإغناء كونه غير مذكور فلا يرد أنه إذا أغنى عنه فلا حاجة إليه لا لفظاً ولا معنى حتى يجاب بأنه مجرور معطوف على قوله ذكر فيكون مستغنى عنه أيضاً، وأنه بيان لمحصل المعنى ولا اختلال في عبارته كما توهم، وهو في غاية الظهور.

قوله: **(وهو)** أي كونه على بينة حكم يعمّ كلّ مؤمن مخلص هذا بناء على الوجوه السابقة، ولا يختص بكونه للمرائين أو المنافقين، وقوله وقيل المراد به أي بمن كان على بينة، وهو معطوف على ما قبله بحسب المعنى، ومرضه لأنّ قوله أولئك لا يلائمه إلا أن يحمل على التعظيم ولأنّ السياق للفرق بين الفريقين لا بينهم، وبين النبيّ ﷺ وقوله، وقيل الخ قيل إنه بناء على الوجه الثالث فيما تقدّم، وقوله الذي هو دليل العقل خصه به لاقتضاء تفسير الشاهد بدليل السمع. قوله: **(شاهد من الله)** إشارة إلى أنّ الضمير السابق المجرور، وهذا لله لا للقرآن كما في الكشاف لأنه خلاف الظاهر، وقوله ومن قيل القرآن إشارة إلى أنّ الضمير عائد على الشاهد بمعنى القرآن لقربه، وقوله فإنها أيضاً تتلوه في التصديق فلا ينافي تقدّم نزولها زماناً فتأمّل. قوله: **(أو البينة هو القرآن)** وفي نسخة وقيل البينة هو القرآن فيكون المراد بها البرهان السمعي،

وقرىء كتاب بالنصب عطفاً على الضمير في يتلوه أي يتلو القرآن شاهد ممن كان على بينة دالة على أنه حق كقوله: ﴿**وشهد شاهد من بني إسرائيل**﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١٠] ويقرأ من قبل القرآن التوراة ﴿إِمَامًا﴾ كتاباً مؤتماً به في الدين ﴿وَرَحْمَةً﴾ على المنزل عليهم لأنه الوصلة إلى الفوز بخير الدارين ﴿أُولَٰئِكَ﴾ إشارة إلى من كان على بينة ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ بالقرآن ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ من أهل مكة، ومن تحزب معهم على رسول الله ﷺ

وهو معطوف على قوله الذي هو دليل العقل بحسب المعنى، وهذا لم يذكره الزمخشريّ، والتقدير البينة برهان عقلي من الله أو القرآن، وقوله ويتلوه من التلاوة أي على هذا الوجه، وعلى ما قبله بمعنى يتبع كما مرّ والشاهد على هذا إمّا جبريل عليه الصلاة والسلام أو لسان النبيّ ﷺ لأنّ أهل اللغة ذكروا من معاني الشاهد الملك واللسان، وقوله على أنّ الضمير له أي ضمير منه للرسول ﷺ على الوجه الأخير ومن للتبعيض، وعلى الأوّل الله، ومن ابتدائية، وقوله أو من التلوّ بضم التاء واللام، وتشديد الواو أو بفتح فسكون، ثم واو مخففة مصدر تلاه يتلوه بمعنى تبعه أي يتبع من كان على بينة أو البينة نفسها، وذكرت لأنّ تأنيثها غير حقيقيّ أو لكونها بمعنى البرهان، وضمير منه لله ومن ابتدائية، وقوله ملك يحفظه أي يصون صحفه لا أنّ حفظه بالتلاوة لأنّ ابن حجر قال لم يتل القرآن أحد من الملائكة غير جبريل عليه السلام. قوله: **(وقرئ كتاب بالنصب)** لأنه معطوف على مفعول يتلوه، وقيل إنه منصوب بفعل مقدّر أي يتلو كتاب موسى ﷺ ولم يذكره لأنّ الأصل عدم التقدير، وإماماً ورحمة حالان من كتاب موسى، وقوله أي يتلو الخ تفسير له على قراءة النصب وضمير منه لمن ومن تبعيضية، ومن كان على بينة من آمن بمحمد ﷺ، من أهل الكتاب، والشاهد علماؤهم، وقوله ويقرأ بيان لمعنى يتلو على هذا، وأنه من التلاوة، وشهادتهم على أنه حق لا مفتري، وفي الكشف والمراد به أهل الكتاب ممن كان يعلم أنّ نبينا ﷺ على الحق وأن كتابه هو الحق لما كانوا يجدونه في التوراة أي، ويتلو القرآن شاهد من هؤلاء، وهو عبد اللّه بن سلام رضي الله عنه ولهذا جعله نظير قوله، وشهد شاهد الآية لأنه فسره به أيضاً، وهو يتلو من قبل القرآن كتاب موسى ﷺ، والحاصل أنّ من كان على بينة مؤمنو أهل الكتاب بدليل نفي المقاربة بينهم، وبين من تبعهم، وخص من بينهم تالي الكتابين، وشاهدهم بالذكر فمن تبعيضية لا تجريدية كما توهم دلالة على فضله وتنبيهاً على أنهم تابعوه في الحق، وأيد ذلك باعترافهم فبلغوا رتبة الشاهد وفي قوله يتلوه استحضار للحال ودلالة على استمرار التلاوة وهو في غاية المطابقة للمقام فتأمّله وقوله كتاباً مؤتماً به في الدين أي مقتدي لأنّ الإمام يطلق على الكتاب، ولذا يسمى المصحف العثماني بالإمام، وقوله لأنه بيان لإطلاق الرحمة عليه. قوله: **(بالقرآن)** وفي نسخة أي بالقرآن بيان لمرجع الضمير وقيل إنه لكتاب موسى عليه الصلاة والسلام لأنه أقرب، ولا يناسب ما بعده من إيعاد من كفر من الأحزاب بالقرآن لا بالتوراة، ولكونه توطئة لما بعده لم يكن خالياً عن الفائدة، وقيل إنه للنبيّ ﷺ، وقوله تحزب أي تجمع على حرب النبيّ ﷺ

﴿فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ يردها لا محالة ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ من الموعد أو القرآن، وقرىء مرية بالضم وهما الشك ﴿إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لقلة نظرهم واختلال فكرهم ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ كان أسند إليه ما لم ينزله أو نفى عنه ما أنزله ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ في الموقف بأن يحبسوا وتعرض أعمالهم ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ من الملائكة والنبيين أو من جوارحهم، وهو جمع شاهد كأصحاب أو شهيد، كإشراف جمع شريف﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تهويل عظيم مما يحيق بهم حينئذ لظلمهم بالكذب على الله ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن

كما في يوم أحد، وغيره. قوله: **(يردها لا محالة)** يعني أنّ موعد اسم مكان الوعد، وهم وعدوا بورود النار أي دخولها فهو مجاز المراد به ذلك كما قال حسان رضي الله عنه:

أوردتموها حياض الموت ضاحية فالنار موردها والموت ساقيها

وقوله لا محالة لأنه لا يخلف الميعاد، ولترتبه على الكفر المستلزم لدخولها، وهو توطئة لقوله فلا تك في مرية مأخوذ منه، وكسر ميم المرية بمعنى الشك لغة أهل الحجاز الفصيحة المشهورة، والضم لغة أسد وتميم وبها قرأ السلميّ، وأبو رجاء والسدوسيّ. قوله: **(من الموعد)** أي من كون النار موعدهم، وليس بأظهر كما قيل، والخطاب إن كان عامّاً لمن يصلح له فالمراد تحريضهم على النظر الصحيح المزيل له، وإن كان للنبيّ ﷺ فهو بيان لأنه ليس محلاً للريب تعريضاً بمن ارتاب فيه، ولا يلزم من نهيه عنه وقوعه، ولا توقعه منه. قوله تعالى: **(﴿ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً﴾)** المراد نفي أن يكون أحد أظلم منه أو مساوياً له في الظلم كما مرّ، وقوله كان أسند إليه ما لم ينزل كالمحرف الذي نسبوه إلى الله أو نفى عنه كاليهود المنكرين للقرآن ولما في كتابهم كنعت النبيّ ﷺ وآية الرجم، ويحتمل أن يريد أنه من الكلام المنصف أي لا أحد أظلم مني إن كنت أقول لما ليس بكلام الله أنه كلامه كما زعمتم أو منكم إن كنتم نفيتم أن يكون كلامه مع تحقق أنه كلام الله، وفيه وعيد، وتهويل للأمر قيل، ولا يبعد أن تكون الآية للدلالة على أنّ القرآن ليس بمفتري فإنّ من يعلم حال من يفتري على الله كيف يرتكبه كما مرّ في سورة يونس في قوله تعالى: **﴿ولا يفلح الساحر﴾** [سورة طه، الآية: ٦٩] وقيل أراد به هذا، وما مرّ فيكون تفسيراً للآية بوجهين. قوله: **(في الموقف)** بيان لمحل العرض، وقوله بأن يحبسوا وتعرض أعمالهم تفسير له بأنّ المراد من عرضهم عرض أعمالهم ففيه مضاف مقدّر أو هو كناية عن ذلك، وقيل إنه مجاز والعرض على الله من قراءة صحف الأعمال، وبيان ما ارتكبوه ليطلع عليه أهل الموقف ويوبخوا بسوء صنيعهم، وإن كان تعالى عالماً بالسر والعلانية، وقيل إنها تعرض على الملائكة، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والمؤمنين فالعرض على الله إمّا مجاز أو حقيقة، وإسناده أي كونه على الله مجاز وفيه نظر والإشهاد جمع شاهد كصاحب، وأصحاب بناء على جواز جمع فاعل على أفعال أو جمع شهيد بمعناه كشريف وأشراف، ومعناه الحاضر، وفي الإشارة بقوله هؤلاء تحقير لهم وقوله

سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ عن دينه ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ ويصفونها بالانحراف عن الحق والصواب، أو يبغون أهلها أن يعوجوا بالردّة ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ والحال أنهم كافرون بالآخرة، وتكريرهم لتأكيد كفرهم، واختصاصهم به ﴿أُولَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ أي ما كانوا معجزين الله أن يعاقبهم في الدنيا ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ يمنعونهم من العقاب، ولكنه أخر عقابهم إلى هذا اليوم ليكون أشدّ وأدوم ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ استئناف وقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب يضعف بالتشديد ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ ﴾

تهويل عظيم أي للعنة كلّ من يراهم، وقوله لظلمهم بالكذب على الله بيان لارتباطه بما قبله، وقوله عن دينه إشارة إلى أن السبيل كالطريق المستقيم الدين مجازاً. قوله: **(ويصفونها بالانحراف)** الانحراف تفسير للعوج، وهو ظاهر، ويقال بغيتك الشيء طلبته لك فتفسيره بوصفهم لها بالعوج بيان لأنه مجاز عن ذلك لأنّ من طلب شيئاً لآخر كأنه سبب لاتصافه به، ووصفه له فهو من إطلاق السبب على المسبب أو هو على حذف مضاف أي يبغون أهلها العوج أي الانحراف عن الدين بالردّة وحاصله أنهم يصفونها بالعوج وهي مستقيمة أو يبغون أهلها أن يعوجوا بارتدادهم للكفر وقيل يطلبونها على عوج، وعلى اختلاف معاني عوجاً اختلف إعرابه على أنه حال أي معوجين أو مفعول به أي يبغون لها العوج. قوله: **(والحال أنهم كافرون الخ)** إشارة إلى أن الجملة حالية، وقوله وتكريرهم أي لفظ هم لتأكيد كفرهم، واختصاصهم به كذا قال الزمخشريّ فقيل إنّ التأكيد من تكريرهم والاختصاص من تقديم هم على كافرون، وقيل التخصيص من تقديم بالآخرة، والمعنى أنّ غيرهم، وإن كفروا بها لكنهم دون هؤلاء، وهؤلاء هم المخصوصون بالكفر الذي لا غاية بعده ورد بأنّ تقديم بالآخرة لا يدلّ على ما ذكره بل على حصر كفرهم في الآخرة، وأنّ كلا الأمرين مستفاد من هم لأنه بمنزلة الفصل وإن لم يستوف شرائطه فيفيد الاختصاص، وضرباً من التأكيد كما قرّروه، وأمّا تقديم بالآخرة فلم يريدوه والاختصاص ادّعائيّ ومبالغة في كفرهم كان كفر غيرهم ليس بكفر في جنبه، وقيل إنه بناء على أنّ مثل زيد هو عارف يفيد الحصر، والظاهر أنه يفيد تقوّي الحكم لا غير، واختصاصهم بالجر معطوف على تأكيد وجوّز عطفه على كفرهم بناء على أنه مستفاد من تقديم الضمير الأوّل فتأمّل. قوله: **(في الدنيا)** جعل الأرض كناية عن الدنيا، ومن زائدة لاستغراق النفي، وقيل إنها تبعيضية، وجوّز في ما أن تكون موصولة. قوله: **(ليكون أشدّ وأدوم)** قيل عذاب الدنيا لا يمنع عذاب الآخرة فلكم من معذب في الدارين فالأولى أن يقول لحكمة لا يعلمها إلا الله **(قلت)** كونه أشدّ، وأدوم مما لا شبهة فيه، وكونه كذلك لا ينافي تعذيب بعضهم في الدنيا كما وقع لبعضهم من الخسف ونحوه. قوله تعالى: **(﴿يضاعف لهم العذاب﴾)** فإن قيل ما وجه مضاعفة العذاب، وقد نص الله على أن من جاء بالسيئة لا يجزي إلا مثلها، وهم لا يظلمون قيل معناه مضاعفة عذاب الكفر بالتعذيب على ما فعلوا من المعاصي، والتعامي عن الآيات، ونحو ذلك من تضاعف كفرهم، وبغيهم، وصدهم عن سبيل

لتصامّهم عن الحق، وبغضهم له ﴿وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ لتعاميهم عن آيات الله، وكأنه العلة لمضاعفة العذاب، وقيل: هو بيان لما نفاه من ولاية الآلهة بقوله: **﴿وما كان لهم من دون الله من أولياء﴾** [سورة هود، الآية: ٢٠] فإنّ ما لا يسمع ولا يبصر لا يصلح للولاية وقوله: **﴿يضاعف لهم العذاب﴾** اعتراض ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ باشتراء عبادة الآلهة بعبادة

الله، ويدلّ عليه نسبته إلى الموصوفين بما ذكر من الصفات وقوله استئناف أي جملة مستأنفة بين بها ذلك، وقيل إنها من كلام الإشهاد، وهي جملة دعائية. قوله: **(لتصامّهم عن الحق وبغضهم الخ)** قيل إنه تعالى نفى استطاعتهم لسماع الحق وأبصاره وهم يسمعون ويبصرون فبطل القول بإثبات استطاعة العبد لأفعاله، وقدرته عليها لأنه لما ثبت أنّ بعض أفعال العبد غير مقدور عليه لم يكن الجميع كذلك، وهذا كما يرد على المعتزلة يرد على أهل السنة لأنهم أثبتوا للعبد استطاعة غير مؤثرة فلذا قيل إنّ المراد أنهم يستثقلون استماع الحق إلى الغاية، ويستكرهونه كذلك فكأنهم لا يستطيعونه وهذا شائع في كلّ لسان كقولهم هذا كلام لا أستطيع أن أسمعه إذا استكرهوه ولا يراد نفي القدرة بل فرط الاستكراه فهذه استعارة تصريحية تبعية لأنها تشبيه حالهم بحال آخر لهم لا استعارة تمثيلية فإنها تشبيه حال شيء بحال آخر فحاصله أنه شبه استكراههم، ونفرتهم عن الشيء بعدم الاستطاعة عليه، ووجه الشبه الامتناع من كلّ منهما لكن فيه أنّ قوله أنّ الاستعارة التمثيلية لا تكون إلا في تشبيه حال شيء بحال آخر لا يظهر له وجه لأنّ اللازم فيها إنما هو التركيب، وملاحظة الهيئتين، وإن كانتا لذات واحدة فلو قلت في أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى أنه شبه حال تردّده بين إقدام، وإحجام بحالته إذا قدم رجلاً، وأخر أخرى لم يكن منه مانع، وقيل في تقرير الاستعارة التبعية أنه شبه تصامّهم عن الحق وبغضهم له بعدم استطاعة السمع فأطلق على المشبه اسم المشبه به، وأورد عليه أنه لا يلائم قول المصنف لتصامّهم ولتعاميهم، ولو تعين أن اللام للتعليل فلا ضير فيه أيضاً لأنّ تحقيق المعنى الحقيقيّ المناسب للمجازي قد يعلل به إطلاقه عليه، والتجوّز به فالمعنى لوقوع التصامّ والتعامي، وفرط الأعراض، والبغض أطلق عليهم عدم الاستطاعة، وأمّا حمله على نفي استطاعة النافع من ذلك فيذهب به رونق الكلام والمبالغة التي فيه، وأمّا القول بأنه تشبيه، وأنّ كلام الكشاف مبنيّ عليه فليس بشيء يحتاج إلى الردّ. قوله: **(وكأنه العلة لمضاعفة العذاب)** فكأنه قيل ما بالهم استوجبوا مضاعفة العذاب فقيل لأنهم كرهوا الحق وأعرضوا عنه غاية الإعراض، وبهذا التقرير اندفع ما ذكره الطيبيّ رحمه الله معترضاً به على التعليل، وأنه لا ينتظم. قوله: **(وقيل هو بيان لما نفاه من ولاية الآلهة الخ)** فالمراد بقوله ما كان لهم الخ بيان عدم نصرة آلهتهم ونفعها لهم، وقوله ما كانوا يستطيعون السمع الخ. في حق آلهتهم وهو بيان وتقرير له وما بينهما اعتراض حينئذ فالضمائر للأصنام لا للكفار، وعلى الأوّل الأولياء مطلق الناصرين الشامل للآلهة، وغيرهم، وعلى هذا يخص الآلهة، ونفي استطاعة السمع، والأبصار حقيقة على هذا دون الأوّل، ومرض هذا لمخالفته السياق، واستلزامه تفكيك الضمائر، وقيل

الله تعالى ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ من الآلهة وشفاعتها أو خسروا بما بدلوا وضاع عنهم ما حصلوا، فلم يبق معهم سوى الحسرة والندامة ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ لا أحد أبين، وأكثر خسراناً منهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ اطمأنوا إليه وخشعوا له من الخبت، وهو الأرض المطمئنة ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ

إنه لا ينتظم الكلام معه بدون تقدير ما كنا في غنية عنه. قوله: **(باشتراء عبادة الآلهة بعبادة الله تعالى)** كأنه أراد أنّ خسران أنفسهم بخسران مالها من عبادة الله إذا استبدلوها بذلك، وفي البحر أنه على حذف مضاف أي سعادة أنفسهم وراحتها فإن أنفسهم باقية معذبة، وقيل إبقاؤه على ظاهره أولى لأنّ بقاء العذاب كالإبقاء، وفي الكشاف إنّ خسرانهم في تجارتهم لا خسران أعظم منه لأنهم خسروا أنفسهم يعني أنّ المقصود من خلقهم عبادة الله فقد تركوا أنفسهم لعبادة الأوثان فهذا في الحقيقة خسران في النفس، وهو أعظم خسارة ففي الكلام استعارة مرشحة كقوله:

إذا كان رأس المال عمرك فاحترس عليه من الإنفاق في غير واجب

قوله: **(من الآلهة وشفاعتها)** قيل عطف شفاعتها من قبيل أعجبني زيد، وكرمه لأنّ المفتري الشفاعة لا الآلهة ورد بأنه ليس منه إذ دعوى الآلهة افتراء، ودعوى الشفاعة كذلك، ولا حاجة إلى تقدير مضاف أي من آلهية الآلهة كما قيل، وأورد عليه أنه يقتضي أنّ الغائب عنهم آلهية الآلهة لا نفسها وليس بمقصود كما مرّ في سورة الأنعام نظيره فتأمّل. قوله: **(أو خسروا بما بدّلوا وضاع عنهم ما حصلوا فلم يبق معهم سوى الحسرة والندامة)** لفظ بدّلوا بالدال المهملة من التبديل أو بالذال المعجمة من البذل، وهو العطاء، والثانية قيل إنها الصحيحة رواية، ودراية، والباء عليها بمعنى في أي خسروا فيما بذلوا، وهو عبادة الله، وما حصلوا، وهو عبادة الآلهة، وافتراؤهم قولهم أنها حق، ولا وجه للقول بأنّ ما حصلوا هو آلهتهم كذا قيل، ولا محصل له، والظاهر أنّ تفسيره هذا على وجه يغاير ما قبله، وعلى ما ذكره ليس بينهما كبير فرق فالصواب أن يقال إنه بالدال المهملة، وأنّ الباء سببية يعني أنهم خسروا بسبب تبديلهم الهداية بالضلالة، والآخرة بالدنيا، وضاع عنهم ما حصلوه بذلك التبديل من متاع الحياة الدنيا والرياسة فيكون هذا الوجه أعمّ من الأوّل، وفي النظم دلالة عليه إذ أضاف الخسران إلى أنفسهم دون تعيين لما خسروه لكن الافتراء بظاهره مناسب لتفسيره الأوّل فتأمّل. قوله تعالى: **(﴿لا جرم أنهم في الآخرة﴾ الخ)** لم يفسره المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للزمخشريّ، وسيأتي تفسيره في الحواميم، وقوله لا أحد أبين، وأكثر خسراناً منهم وضع أفعل التفضيل للزيادة على المفضل في الكمّ، والكيفية، والظاهر أنه لا يمتنع الجمع بينهما فإن أراد بقوله أبين أعظم لأنّ الظهور لازم للكبير، والعظيم فهو تفسير له بلازم معناه يكون معنى حقيقياً له، وإن أراد به ظاهره يكون معنى مجازياً فتفسير المصنف رحمه الله تعالى له بهما إمّا بناء على مذهبه من جواز الجمع بين الحقيقة، والمجاز تتميماً للفائدة السابقة، وقيل إنّ الواو بمعنى أو أو هو من عموم المجاز ولم يبق معنى يشملهما على القاعدة فيه، والزمخشريّ اقتصر على الأوّل، وترك لثاني

هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ دائمون ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ الكافر والمؤمن ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾ يجوز أن يراد به تشبيه الكافر بالأعمى لتعاميه عن آيات الله، وبالأصم لتصامّه عن استماع كلام الله تعالى، وتأبيه عن تدبر معانيه، وتشبيه المؤمن بالسميع والبصير لأنّ أمره بالضدّ، فيكون كل واحد منهما مشبهاً باثنين باعتبار وصفين أو تشبيه الكافر بالجامع بين

فقيل لئلا يكون تكراراً مع قوله خسروا أنفسهم بناء على تفسيره المتقدّم قيل، والمصنف رحمه الله تعالى ردّد التفسير بينهما لأنه لم يفسره بما فسره به جار الله فيحتمل أن يكون معنى خسران أنفسهم أنّ ضرره عائد إليهم لا إلى الله ولا إلى غيره ثم إنّ الحصر مستفاد من تعريف المسند بلام الجنس سواء جعل هم ضمير فصل فيفيد تأكيد الاختصاص أو مبتدأ ما بعده خبره، والجملة خبران فيفيد تأكيد الحكم **(قلت)** وهنا وجه آخر، وهو أن حذف المفضل يفيد العموم فيكون المعنى أنهم أخسر من كلّ أحد، وهو بمنطوقه يفيد الأخسرية فيهم، وهذا أنسب بظاهر عبارة المصنف رحمه الله تعالى، وقوله اطمأنوا إليه، وخشعوا له الخ يعني أن الإخبات أصله نزول الخبت، وهو المنخفض من الأرض فأطلق على الخشوع، واطمئنان النفس تشبيهاً للمعقول بالمحسوس، ثم صار حقيقة فيه، ومنه الخبيث بالتاء المثناة للدنيء، وقيل إنّ التاء بدل من الثاء المثلثة، وقوله في أصحاب الجنة هم فيها خالدون ليس لحصر الخلود في هؤلاء فإنّ العصاة يخلدون فيها إلا أن يراد بنفي الخلود عنهم نقصه من أوّله كما سيأتي نظيره. قوله تعالى: **(﴿مثل الفريقين كالأعمى﴾ الخ)** ذكر في هذا التشبيه احتمالين تبعاً للكشاف لكن بينهما مخالفة ستراها مع ما فيها فقوله يجوز أن يراد تشبيه الكافر الخ. فيه تسامح لأنّ المشبه حال الكافر، وحال المؤمن لا الكافر، والمؤمن لكن لما وجد أحدهما مستلزماً للآخر عبر به عنه، وقيل يحتمل أنه حمله على تشبيه الذوات، وإقحام لفظ المثل تنبيهاً على ما فيه دليل تركه من المشبه به في النظم، وحاصل هذا الوجه أنه شبه كلّ من الفريقين باثنين باعتبار وصفين ففيه أربع تشبيهات، ولذلك قيل إنه نظير قول امرئ القيس:

كأنّ قلوب الطير رطباً ويابساً لدي وكرها العناب والحشف البالي

كما في الكشاف لأنّ حاصله تأويل الفريقين بفريق من الناس كافر، وفريق مؤمن فمثل الفريقين بمنزلة قلوب الطير رطبها، ويابسها كالأعمى، والبصير بمنزلة العناب، والحشف، وكذا الأصمّ، والبصير، ولا يخفى ما فيه من التكلف مع أنّ في البيت تشبيه كلّ من الرطب، واليابس بشيء واحد، وفي الآية كلّ من الكافر والمؤمن باثنين، ولذا قيل البيت أشبه بالوجه الثاني من هذا، وليس هذا بوارد لأنّ مراد العلامة أنه تشبيه متعدّد بمتعدّد مع قطع النظر عن التضام، والعدة فلا فرق بين البيت، والآية إلا من جهة أنّ في البيت تشبيه شيء بشيئين، وفي الآية تشبيه كلّ واحد من شيئين بشيئين فلا مخالفة بين كلام المصنف رحمه الله تعالى، والزمخشريّ كما توهم، وقوله لتعاميه هذه اللام كاللام السابقة في كلامه، وتأبيه بمعنى امتناعه تفعل من الآباء. قوله: **(أو تشبيه الكافر بالجامع الخ)** فعلى هذا فيه تشبيهان لا أربعة لأنه شبه

العمى والصمم والمؤمن بالجامع بين ضدّيهما والعاطف لعطف الصفة على الصفة كقوله:

الصابح فالغانم فالآيب

وهذا من باب اللف والطباق ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾ هل يستوي الفريقان ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ أي تمثيلاً، أو صفة أو حالاً ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ بضرر الأمثال، والتأمّل فيها ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ﴾ بأني لكم وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة بالكسر على إرادة القول

حال هؤلاء الكفرة الموصوفين بالتصامّ، والتعامي بحال من خلق أصمّ أعمى لعدم انتفاعه بحاستيه فيما يتعلق بسعادة الدارين، وحال هؤلاء المؤمنين لانتفاعهم بهما وامتناعهم مما وقع فيه أولئك بحال قوى حاسة السمع، والبصر لانتفاعه بالنظر لأنوار الهداية، واستماعه لما يلذ وينتفع به السمع من البشارة، والإنذار فهو تشبيه مركب من جانب المشبه به لا المشبه كما ينبني عليه لفظ المثل، وهذا من بديع التشبيه، وظرائفه الرائقة، وهذا الوجه آثره الطيبي رحمه الله تعالى، والحق معه، ولا نظر لقول صاحب الكشاف أنّ فيه بعد الآن الأعمى قد يهتدي بما سمع من الدلالة، والأصمّ قد يهتدي بما يرى من الإشارة فمن كان أعمى أصمّ لا يقبل الهداية بوجه من الوجوه فهذا أبلغ، وأقوى في التشنيع كما أشار إليه في الكشاف. قوله: **(والعاطف لعطف الصفة على الصفة)** يعني على الاحتمال الثاني فالذات واحدة لكن نزل تغاير الصفات منزلة تغاير الذوات فعطف بالفاء كما في البيت المذكور وفي الوجه الأوّل هو من عطف الموصوف على الموصوف واللف في الفريقين لأنه في قوّة الكافرين، والمؤمنين فيكون تقديرياً أو ما دلّ عليه قوله، ومن أظلم ممن افترى الخ. وقوله إنّ الذين آمنوا الخ فهو تحقيقيّ، وقدّم ما للكافرين لتقدّمه هنا، ولأنّ السياق لبيان حالهم والنشر في قوله كالأعمى الخ. والطباق هو الجمع بين الضدّين، وهما الأعمى، والبصير والأصم، والسميع. قوله: **(الصابح فالغانم الخ)** أصل هذا أنه لما قال الحرث بن همام بن مرّة بن ذهل بن شيبان يتوعد ابن زيابة التيميّ:

أنا ابن زيابة أن تلقني ... لا تلقني في النعم العازب
وتلقني يشدّ بي أجرد ... مستقدم البركة كالراكب

فأجابه ابن زيابة بقوله:

يا لهف زيابة للحرث الصا ... بح فالغانم فالآيب
والله لو لاقيته خاليا ... لآب سيفانا مع الغالب
أنا ابن زيابة أن تدعني ... آتك والظنّ على الكاذب

قوله: يا لهف الخ أي يا حسرة أبي لأجل هذا الرجل، والصابح المغرّ في وقت الصباح، والآيب الراجع وقد تقدّم تفصيله في سورة البقرة، والشاهد فيه عطف صفات موصوف واحد بالفاء. قوله: **(تمثيلاً أو صفة أو حالاً)** مرّ في البقرة أنّ المثل كالمثل في الأصل بمعنى النظير ثم استعير لقول شبه مضربه بمورده، ولا يكون إلا لما فيه غرابة فلذا استعير في المرتبة الثانية

﴿نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ أبين لكم موجبات العذاب، ووجه الخلاص ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ بدل من أني لكم أو مفعول مبين ويجوز أن تكون أن مفسرة متعلقة بأرسلنا، أو بنذير ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ مؤلم وهو في الحقيقة صفة المعذب لكن يوصف به العذاب، وزمانه على طريقة جدّ جدّه، ونهاره صائم للمبالغة ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا

لأنّ الأولى صارت حقيقة عرفية للقصة أو الحال أو الصفة العجيبة كقوله: **﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٧] أي حالهم العجيبة الشأن، وقوله وله المثل الأعلى أي الصفة العجيبة فلذا فسره المصنف رحمه الله تعالى بهذه المعاني الثلاثة فتأمّل، ونصبه على كلّ منها على التمييز المحول عن الفاعل، وقوله على إرادة القول، وتقديره قائلاً أني لكم الخ. أو فقال وقدّر في قراءة الفتح الجارّ، والمعنى ملتبساً بالإنذار أي بتبليغه وقوله. قوله: **(بدل من أني لكم أو مفعول الخ)** البدلية على قراءة الفتح، وأمّا على الكسر فيجوز أن تكون مصدرية معمولة لأرسلنا بتقدير بأن أي أرسلنا بنهيهم عن الإشراك قائلاً أني لكم نذير مبين أو مفسرة بحاليها من تعلقها بأرسلنا أو بنذير، وعلى الإبدال فإن مصدرية، ولا ناهية والقول مقدّر بعد أن والتقدير أرسلناه يقول إني لكم نذير بقول لا تعبدوا، وهو بدل بعض أو كلّ على المبالغة، وادّعاء أنّ الإنذار كأنه هو فإن لم يقدّر القول فهو بدل اشتمال كذا حققه الشارح المدقق، وقيل عليه أنه على تقدير القول بدل اشتمال أيضاً إذ لا علاقة بينهما بجزئية أو كلية حتى يجعل بدل بعض أو كلّ، وهو غفلة عن أنه على تقدير القول يكون قوله أني أخاف المعلل به النهي من جملة المقول، وهو إنذار خاص فيكون بعضاً له أو كلاً على الادّعاء فليس في كلامه شيء سوى غبار سوء الفهم فتدبر.

قوله: **(ويجوز أن تكون الخ)** أي أرسلناه بشيء أو نذير بشيء هو لا تعبدوا الخ لكن الانذار فيه غير ظاهر ويجوز أيضاً أن يكون تفسيراً لمفعول مبين كما أنه يجوز أن يكون مفعولاً له أي مبيناً النهي عن الشرك. قوله: **(مؤلم وهو في الحقيقة صفة المعذب)** بالكسر أي الله لأنه الموجد للألم، وإن كان يوصف به العذاب أيضاً، وهو حقيقة عرفية ومثله يعدّ فاعلاً في اللغة فيقال آلمه العذاب من غير تجوّز، وذكر وصف العذاب هنا استطراديّ كما في الكشاف لوقوعه في غير هذه الآية، وقد جوّز أن يكون مراده أنه يصح هنا أن يكون صفة للعذاب لكنه جرّ على الجوار، وهو في الوجهين على الإسناد المجازي بجعل اليوم أو العذاب معذباً مبالغة لكنه في الأوّل نزل الظرف منزلة الشخص نفسه لكثرة وقوع الفعل فيه فجعل كأنه وقع منه، وفي الثاني جعل وصف الشيء لقوّة تلبسه به كأنه عينه فأسند إليه ما يسند إلى الفاعل على ما حقق في علم المعاني. قوله تعالى: **(﴿فقال الملأ﴾ الخ)** الملأ القوم الأشراف من قولهم فلأن ملىء بكذا إذا كان قادراً عليه لأنهم ملؤوا بكفاية الأمور، وتدبيرها أو لأنهم متمالئون أي متظاهرون متعاونون أو لأنهم يملؤون القلوب مهابة والعيون جمالاً، والأكف نوالاً أو لأنهم مملؤون بالآراء الصائبة

نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا ﴾ لا مزية لك علينا تخصك بالنبوّة ووجوب الطاعة ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ أخساؤنا جمع أرذل، فإنه بالغلبة صار مثل الاسم كالأكبر، أو أرذل جمع رذل ﴿بَادِيَ ٱلرَّأْيِ ﴾ ظاهر الرأي من غير تعمق من البدوّ، أو أوّل الرأي من

والأحلام الراجحة على أنه من الملء لازماً ومتعدياً. قوله: **(لا مزية لك علينا الخ)** ذكر الزمخشري فيه وجهين أحدهما أنّ المثلية التي ذكروها في المزية، والفضيلة على التنزل، والفرض، ولذ ذكروا أنه بشر تعريضاً بأنه يماثلهم في البشرية وإلا فهم أحق منه بالمزية لجهلهم وظنهم أنها بالجاه والمال يعني هب أنك مثلنا في المزية فلم اختصصت بالنبوّة من بيننا، والثاني أنهم أرادوا أنه مثلهم في البشرية، ولو كان نبياً كان ملكاً لأنّ النبيّ أفضل من غيره من البشر، والملك كذلك، واقتصر المصنف رحمه الله تعالى على الأوّل وإن كان لفظ البشر ظاهراً في الثاني لأنه تفوح منه رائحة الاعتزال كما في شروحه، وإن نوزعوا فيه، وقوله تخصك بالنبوّة أدخل الباء على المقصور، وهو أحد استعماليه كما مرّ تحقيقه. قوله: **(﴿وما نراك اتبعك﴾ إن كانت رأى علمية فجملة اتبعك مفعول ثان، وإن كانت بصرية فهي حال بتقدير قد.** قوله: **(جمع أرذل فإنه بالغلبة الخ)** الأرذل، والرذل الدنيء المستحقر، ولما كان أفعل التفضيل إذا جمع جمع جمع سلامة في الأقيس الأغلب كالأخسرون ولا يكسر أفعل إلا إذا كان اسماً أو صفة لغير تفضيل كأحمر وقد كسر هنا قالوا إنه كسر لأنه غلبت فيه الاسمية، ولذا جعل في القاموس الرذل، والأرذل بمعنى، وهو الخسيس كما فسره به المصنف رحمه الله تعالى أو هو جمع رذل، وفي الكشاف أنه جمع أرذل اسم تفضيل مضافاً للتوضيح لأنهم يزعمون مشاركتهم في ذلك، وأنه كقوله في الحديث: **«أحاسنكم أخلاقاً»**[1] ولم يذكره المصنف رحمه الله تعالى لأنه على خلاف القياس لكن كونه جمع رذل أيضاً مخالف للقياس، ولذا قيل إنه جمع أرذل جمع رذل فهو جمع الجمع، وقد وقع في بعض النسخ أرذل بضم الذال، وفتح الهمزة جمع رذل فيكون جمع جمع، وهو الأصح رواية ودراية، وكأنّ الأخرى من تحريف النساخ. قوله: **(ظاهر الرأي من غير تعمق من البدوّ الخ)** قرأه أبو عمرو بالهمزة، والباقون بالياء فأمّا الأوّل

---

(١) هو بعض حديث أخرجه أحمد ٤/ ١٩٣ ـ ١٩٤ وابن حبان ٤٨٢ وابن أبي شيبة ٨/ ٥١٥ والبغوي في «شرح السنة» ٣٣٩٥ وأبو نعيم في «الحلية» ٣/ ٩٧ ـ ٥/ ١٨٨ والهيثمي في المجمع ٨/ ٢١ وقال رجاله رجال الصحيح، وكذا قال المنذري في: «الترغيب والترهيب» ٣/ ٢٦١.

وله شاهد آخر، أخرجه الترمذي ٢٠١٨ من حديث جابر وسنده حسن وآخر أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٠٤٢٣ من حديث ابن مسعود وله شواهد كثيرة يرتقي بها إلى الصحيح. وهو بلفظ: «إن أحبكم إلى الله وأقربكم في أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إلى الله وأبعدكم مني الثرثارون المتفيهقون المتشدقون».

الثرثار: هو الكثير الكلام، المتفيهقون: هم الذي يتوسعون في الكلام ويفتحون به أفواههم وهو الامتلاء والاتساع. والمتشدقون: المتوسعون في الكلام من غير احتياط واحتراز.

البدء والياء مبدلة من الهمزة لانكسار ما قبلها، وقرأ أبو عمرو بالهمزة، وانتصابه بالظرف على حذف المضاف أي وقت حدوث بادي الرأي والعامل فيه اتبعك وإنما استرذلوهم لذلك أو لفقرهم، فإنهم لما لم يعلموا إلا ظاهراً من الحياة الدنيا كان الاحظ بها أشرف عندهم، والمحروم منها أرذل.

﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ﴾ لك ولمتبعيك ﴿عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ يؤهلكم للنبوّة، واستحقاق

فمعناه أوّل الرأي بمعنى أنه صدر من غير روية، وتأمّل أوّل وهلة وأمّا الثاني فيحتمل أنّ أصله ما تقدّم، ويحتمل أن يكون من بدا يبدو كعلا يعلو علوّاً، والمعنى ظاهر الرأي دون باطنه، ولو تؤمل لعرف باطنه وهو في المعنى كالأوّل، وعلى كليهما هو منصوب على الظرفية، والعامل فيه قيل نراك أي ما نراك في أوّل رأينا أو فيما يظهر منه، وقيل اتبعك، ومعناه في أوّل رأيهم أو ظاهره وليسوا معك في الباطن أو اتبعوك من غير تأمّل وتثبت، وقيل العامل فيه أراذلنا، والمعنى أنهم أراذل في أوّل النظر، وظاهره لأنّ رذالتهم مكشوفة لا تحتاج إلى تأمّل وفيه وجوه أخر مفصلة في الدرّ المصون. قوله: **(وانتصابه بالظرف على حذف المضاف الخ)** قد علمت أنه إذا كان ظرفاً ما ناصبه لكنه قيل إنّ نصبه على الظرفية يحتاج إلى الاعتذار عنه فإنه فاعل ليس بظرف في الأصل فقال مكيّ إنما جاز في فاعل أن يكون ظرفاً كما جاز في فعيل كقريب، وملىء لإضافته إلى الرأي، وهو كثيراً ما يضاف إليه المصدر الذي يجوز نصبه على الظرفية نحو أمّا جهد رأيك فإنك منطلق، وقال الزمخشريّ: أصله وقت حدوث أوّل رأيهم أو وقت حدوث ظاهر رأيهم فحذف ذلك، وأقيم المضاف إليه مقامه، وقيل إنّ بادي مصدر على فاعل منصوب على المفعولية المطلقة، والعامل فيه ما تقدّم وفيه وجوه أخر ذكرها المعرب، وقيل على تقدير المصنف، والزمخشري أنّ تقدير الوقت ليكون نائباً عن الظرف فينتصب على الظرفية، وأمّا تقدير الحدوث فلا داعي له على تفسيري بادي أمّا إذا كان بمعنى أوّل فلأنّ وقت أوّله هو وقت حدوثه، وأمّا إذا كان بمعنى ظاهر فوقت ظاهر الرأي، وإن اتسع وقت لاتباعهم، وقد عرفت مما مرّ أنّ اسم الفاعل لا ينوب عن الظرف وينتصب، والمصدر ينوب عنه كثيراً فأشاروا بذكره إلى أنه متضمن معنى الحدوث في معنييه فلذا جاز فيه ذلك، وليس مرادهم أنه محذوف، وما ذكروه هنا من أنّ الصفات لا ينوب منها عن الظرف إلا فعيل من فوائدهم الغريبة، وعليهم الاعتماد فيه لكنه غير مسلم لأنّ فاعلاً وقع ظرفاً كثيراً كفعيل فإنّ من أمثلته خارج الدار، وباطن الأمر وظاهره، وهو كثير في كلامهم فإن قلت ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى يشكل بأنّ ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى منه نحو ما قام إلا زيداً القوم أو مستثنى أو تابعاً لأحدهما كما فصله المعرب، وغيره فلذا تكلفوا لاعرابه وجوهاً قلت قالوا إنه يغتفر ذلك في الظرف لأنه يتسع فيه ما لا يتسع في غيره، والرأي جوّزوا فيه هنا أن يكون من رؤية العين أو من الفكرة والتأمّل. قوله: **(وإنما استرذلوهم لذلك)** أي عدّوهم أراذل

المتابعة ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾ إياك في دعوى النبوّة، وإياهم في دعوى العلم بصدقك، فغلب المخاطب على الغائبين ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ﴾ أخبروني ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ حجة شاهدة بصحة دعواي ﴿وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾ بإيتاء البينة أو النبوّة ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ فخفيت عليكم، فلم تهدكم وتوحيد الضمير، لأنّ البينة في نفسها هي الرحمة، ولأنّ خفاءها يوجب خفاء النبوّة، أو على تقدير فعميت بعد البينة، وحذفها للاختصار، أو لأنه لكلّ واحدة منهما وقرأ حمزة والكسائيّ وحفص فعميت أي أخفيت، وقرىء فعماها على

لسرعة اتباعهم وزعمهم أنّ ذلك وقع منهم من غير تأمّل أو لفقرهم لأنهم لا يعرفون إلا الشرف الظاهر من أمور الدنيا، وهذا هو الوجه وألاحظ الأكثر حظاً وقوله: لك ولمتبعيك أدخل نوحاً عليه الصلاة والسلام معهم لأنّ الخطاب أوّلاً معه فيكون تأكيداً لنفي الأفضلية عنه لسبقه في قوله ما نراك وهو تغليب، وقيل الخطاب لاتباعه فقط فيكون التفاتاً ويؤهلكم بمعنى يجعلكم أهلاً لذلك وإياك وإياهم بدل من مفعول نظنكم في النظم، وقوله فغلب أي في الموضعين وقوله أخبروني تقدّم تحقيقه، وأنّ الرؤية فيه يجوز أن تكون بصرية، وقلبية وقد جوّزهما الزمخشريّ لأنّ كلاً منهما سبب للأخبار، وأرأيتم متعلق بأنلزمكموها، وقيل بطلب البينة يعني على أن يكون من التنازع هنا، وأعمل الثاني فلا وجه لما قيل إنّ هذا بحسب الأصل، وأمّا هنا فهو متعلق بأنلزمكموها لأنّ القائل بهذا يجعلها جملة مستأنفة أو مفعولاً ثانياً كما صرّحوا به، وجواب إن كنت محذوف أي فاخبروني، وفسر البينة بالحجة، والبرهان كما مرّ، وقوله بايتاء البينة أي السابقة، والمراد البينة: المؤتاة فهو من إضافة الصفة للموصوف كما ستراه في توجيه توحيد الضمير، والحجة المعجزة الدالة على نبوّته ﷺ. قوله: **(فخفيت عليكم فلم تهدكم الخ)** يعني أنّ عماء الدليل بمعنى خفائه مجازاً فيقال حجة عمياء كما يقال مبصرة للواضحة وهو استعارة تبعية شبه خفاء الدليل بالعمى فإنّ كلا منهما يمنع الوصول إلى المقاصد ويجوز أن يكون استعارة تمثيلية بأنّ شبه الذي لا يهتدي بالحجة لخفائها عليه بمن سلك مفازة لا يعرف طرقها، واتبع دليلاً أعمى فيها، والظاهر من عبارة المصنف الأوّل، وأمّا ادعاء القلب، وأنّ أصله عميتم عنها فيأباه ذكر على دون عن مع أنه ليس بحسن هنا. قوله: **(وتوحيد الضمير لأنّ البينة الخ)** لما ذكر البينة والرحمة كان الظاهر فعميتا فوجهوه بأنّ الرحمة هنا هي البينة على تفسيره الأوّل بإيتاء البينة أي البينة المؤتاة كما مرّ أو هو تفسير لقوله: ﴿وآتاني رحمة﴾ لكنه عبر بالمصدر أو الضمير للبينة أي المعجزة، والرحمة النبوّة وخفاؤها أي البينة يستلزم خفاء المدّعي فلذا اكتفى به وجملة، وآتاني رحمة على هذا معترضة أو الضمير للرحمة، وفي الكلام مقدّر أي خفيت الرحمة بعد خفاء البينة، وما يدلّ عليها وحذف هذا للاختصار، وقيل: إنه معترض في المعنى دون تقدير، وكلام المصنف رحمه الله تعالى ظاهر في الأوّل أو الضمير لهما بتأويل كلّ واحدة منهما، وفي الكشاف وجه آخر وهو أن يقدّر عميت بعد لفظ البينة وحذف للاختصار، وعدل عنه المصنف رحمه الله تعالى لأنه رآه مع أنه تقدير جملة، وهذا مفرد تقديراً

أنّ الفعل لله ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ أنلزمكم على الاهتداء بها ﴿وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ لا تختارونها، ولا تتأمّلون فيها وحيث اجتمع ضميران، وليس أحدهما مرفوعاً، وقدّم الأعرف منهما جاز في الثاني الفصل والوصل ﴿وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ على التبليغ وهو وإن لم يذكر فمعلوم مما ذكر ﴿مَالًا﴾ جعلاً ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ فإنه المأمول منه ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ جواب لهم حين سألوا طردهم ﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ فيخاصمون طاردهم عنده، أو أنهم يلاقونه ويفوزون بقربه، فكيف أطردهم ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾

قبل الدليل، ولم يقدر في الوجه الأوّل لعدم الاحتياج إليه على أنّ كلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل له أيضاً، وحمله عليه بعض فضلاء العصر وقوله على أنّ الفعل لله، أي في القراءتين، وقد قرىء بالتصريح به فهو يدلّ على هذا. قوله: **(أنلزمكم على الاهتداء)** إشارة إلى أن نلزمكم بمعنى نقسركم ونكرهكم، لأنّ المراد إلزام الجبر بالقتل ونحوه لا إلزام الايجاب لأنه واقع، قيل. وذكر الاهتداء لأنه ليس في وسعه فلا يرد عليه، أنّ المكره يصح إيمانه ويقبل عندنا إيمانه، فيجاب بأنه لم يكن في دينهم، وقيل: المعنى لو أمكنني الإلزام مع الكراهة فعلته، وروي عن قتادة. قوله: **(وحيث اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً وقدّم الأعرف)** وهو ضمير المخاطب، لأنه أعرف من الغائب كما بين في النحو، وهذا أحد مذهبين في هذه المسألة، وقيل: إنه يلزم الاتصال كما في هذه الآية، ونسب لسيبويه، ولو قدّم الغائب وجب الانفصال، فيقال: أنلزمها إياكم على الصحيح، وأجاز بعضهم الاتصال، واستشهد بقول عثمان رضي الله عنه: أراهمني حيث قدّم ضمير الغائب على ضمير المتكلم الأعرف واتصلا، وكان الواجب أراهم أياي. قوله: **(على التبليغ)** في الكشاف إنه راجع إلى قوله لهم **﴿أني لكم نذير مبين ألا تعبدوا إلا الله﴾** وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى أحسن مما ذكر، وما قيل: إن ما ذكره الزمخشريّ مراده به ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، بعينه لا خصوص ذلك القول، وأنّ قوله راجع إليه، بمعنى متعلق به معنى خلاف الظاهر، والجعل بضم فسكون، ما يعطى في مقابلة العمل كالأجر المذكور في محلّ آخر. قوله: **(فإنه المأمول منه)** الضمير أن الله فيفيد الحصر ويطابق النظم، أي ما أجر التبليغ، أو ما مطلق الأجر إلا منه، وليس الضمير الأوّل للأجر، والثاني لله لفساد المعنى عليه، إذ معناه أن الأجر هو المأمول من الله لا غير الأجر، وهو لا يطابق المفسر فتدبر. وقوله: حين سألوا طردهم، أي قالوا له اطردهم عنك لنؤمن بك استكافاً عن مجالستهم. قوله: **(فيخاصمون طاردهم عنده)** يعني فيعاقبه على ما فعل، فهذه الجملة علة لعدم طردهم، أو المعنى لا أطردهم فإنهم من أهل الزلفى عند الله، المقرّبين الفائزين عند الله وهذا هو الشرف لا ما عرفتم، وترك معنى آخر في الكشاف، وهو أني لا أطردهم لأنّ إيمانهم ليس عن يقين وتفكر كما زعمتم، لأني لا أعلم السرائر فليس عليّ إلا اتباع الظاهر، وسيلقون ربهم فينكشف حالهم عنده من كونهم على ما زعمتم أو على خلافه، وكان المصنف رحمه الله تعالى تركه لأنّ ما بعده لا يلائمه، أو لأنه مبنيّ على أنّ سؤال الطرد

بلقاء ربكم أو بأقدارهم، أو في التماس طردهم، أو تتسفهون عليهم بأن تدعوهم أراذل ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾ يدفع انتقامه ﴿إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ وهم بتلك الصفة والمثابة ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ لتعرفوا أن التماس طردهم، وتوقيف الإيمان عليه ليس بصواب ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ خزائن رزقه، وأمواله حتى جحدتم فضلي ﴿وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ عطف على عندي خزائن الله أي ولا أقول أنا أعلم الغيب حتى تكذبوني استبعاداً، أو حتى أعلم

لعدم إخلاصهم في الإيمان لا لفقرهم، وهو مرجوح عنده. وقوله: ويفوزون بقربه مستفاد من المقام، وإلا فملاقاة الله تكون للفائز وغيره. قوله: **(بلقاء ربكم أو بأقدارهم)** وقريب منه قوله في الكشاف: أنهم خير منكم، فالجهل بمعنى عدم العلم المذموم، وهذا مناسب للوجه الثاني في قوله أوانهم الخ. وقوله: أو في التماس طردهم، لم يذكر ما جهلوه في هذا الوجه لتنزيله منزلة اللازم وهو الظاهر، وقيل: إنّ مفعوله مقدّر عليه أيضاً، أي تجهلون المحذور في التماس ذلك، وهو خلاف الظاهر لكنه مناسب للوجه الأوّل، وقوله: أو تتسفهون الخ فيكون الجهل بمعنى آخر، وهو الجناية على الغير، وفعل ما يشق عليه قولاً أو فعلاً، وهو معنى شائع كقوله:

ألا لا يجلهن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

قوله: **(يدفع انتقامه)** يعني النصرة هنا مجاز عن لازم، معناها وهو دفع الضرر إذ معناها الحقيقي غير صحيح هنا والمثابة الخصال المجتمعة فيهم وتوقيف الإيمان، أي جعل إيمانهم موقوفاً على طردهم ومعلقاً به لأنهم قالوا له إن طردتهم آمناً بك كما مرّ. قوله: **(خزائن رزقه وأمواله حتى جحدتم فضلي)** هذ شروع في دفع الشبه التي أوردوها تفصيلاً، بعدما دفعها إجمالاً، بقوله: أرأيتم الخ. فكأنه يقول: عدم اتباعي لنفيكم الفضل عني، إن كان فضل المال والجاه فأنا لم أدّعه، ولم أقل لكم إنّ خزائن رزق الله وماله عندي، حتى أنكم تنازعوني في ذلك وتنكروه، وإنما وجوب اتباعي لأني رسول الله، المبعوث بالمعجزات الشاهدة لما ادّعيته. قوله: **(عطف على عندي خزائن الله الخ)** لما كان نفي القول يقتضي نفي المقول فالعطف على مقول القول المنفي منفيّ أيضاً ذكر معه النفي المزيد لتأكيد النفي السابق، والتذكير به، ودفعاً لاحتمال أنه لا يقول إلا هذا المجموع، فلا ينافي أن يقول أحدهما، فالمعنى لا أقول أنّ عندي خزائن الله، وأن عندي علم الغيب، حتى تكذبوني لاستبعاد ذلك، وما ذكرت من دعوى النبوّة إنما هو بوحي وإعلام من الله مؤيد بالبينة فلا يرد ما قيل: إنّ كلمة لا تنافي عطفه على لا أقول بتقدير أقول بعدلاً. قوله: **(أي ولا أقول أنا أعلم الغيب)** كذا في الكشاف بإبراز ضمير أنا فقيل: إنّ أنا تأكيد للمستتر في أقول، لا من باب التقوّى أو التخصيص، وفي هذا التأكيد إظهار فائد تكرار، لا لأنك إذا أكدت لإزالة احتمال المعية، فقد أذنت أنك في الكلام محق على اليقين منه بعيد عن السهو والتجوّز ولو قلت إنه زاده ليظهر عطفه على الاسمية، ويدفع احتمال عطفه على الفعلية لأنه الظاهر كان أوضح. قوله: **(حتى تكذبوني استبعاداً)** لما قلته من دعوى

أنّ هؤلاء اتبعوني بادىء الرأي من غير بصيرة، ولا عقد قلب، وعلى الثاني يجوز عطفه على أقول ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ﴾ حتى تقولوا: ما أنت إلا بشر مثلنا ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ﴾ ولا أقول في شأن من استرذلتموهم لفقرهم ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ فإنّ ما أعدّ الله لهم في الآخرة خير مما آتاكم في الدنيا ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ ﴿إِنِّىٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ إن قلت شيئاً من ذلك والازدراء به افتعال من زري عليه إذا عابه قلبت تاؤه دالاً

النبوّة والإنذار بالعذاب، فإنه بإعلام الله ووحيه، والغيب ما لم يوح به، ولم يقم عليه دليل، وليس هذا كذلك، وقيل: إنه غير ملائم للمقام، والظاهر أنه ﷺ حين ادّعى النبوّة سألوه عن المغيبات وقالوا له: إن كنت صادقاً فأخبرنا عنها فقال: أنا أدّعي النبوّة بآية من ربي، ولا أعلم الغيب إلا بإعلامه، ولا يلزم أن يذكر ذلك في النظم، كما أنّ سؤال طردهم كذلك، ولا يخفى عليك أنه لا قرينة تدلّ على ما ذكره، وأمّا طردهم فإنّ استحقارهم لهم قرينة على ذلك، وقد صرّح به السلف رحمهم الله، ومثله لا يقال من قبل الرأي. قوله: **(أو حتى أعلم أنّ هؤلاء اتبعوني بادىء الرأي من غير بصيرة ولا عقد قلب)** قيل: ظاهره أنّ المراد أنهم آمنوا نفاقاً فعلى هذا يكون المراد من قولهم بادي الرأي بادي رأي من يراهم، ولم يذكر هذا الاحتمال، ويجوز أن يكون المراد عقداً جازماً ثابتاً كأنّ ما سواه ليس بعقد، وردّ بأنّ المراد بالبصيرة وعقد القلب اليقين، والاعتقاد الجازم، وهو شامل للوجهين في بادىء الرأي لا مغاير لهما، كما توهمه هذا القائل، ولا يخفى أنّ هذا صيد من المقلي، فإنه الوجه الثاني الذي ذكره بقوله ويجوز الخ وما ذكره أوّلاً بناء على الظاهر من عقد القلب، فإنّ ربط القلب بالشيء اعتقاد له، وعدمه هو النفاق، ولا شك أنه لم يسبق له ذكر. قوله: **(وعلى الثاني يجوز عطفه على أقول)** كما يجوز عطفه على المقول، وأمّا على التفسير الأوّل فيتعين الثاني، وفيه نظر. قوله: **(حتى تقولوا ما أنت إلا بشر مثلنا)** لا يخفى أنّ هذا مبنيّ على الوجه الثاني المذكور في الكشاف في تفسير قوله: **﴿ما نراك إلا بشراً مثلنا﴾** [سورة هود، الآية: ٢٧] وقد مرّ أنّ المصنف رحمه الله تعالى لم يعرّج عليه، ولم يرتضه لابتنائه على الاعتزال، ومنه تعلم ما في الكشف من النزاع في الابتناء، فإنه إنما فسره به لاقتضاء النظم له وتوصيفه هنا بالبشرية صريح فيه، إلا أن يقال قوله سابقاً لا مزية لك علينا، شامل للوجهين، فإنّ المزية المقتضية لوجوب طاعته، بأن يحوز كمالات جنسهم، أو بأن يكون من جنس آخر أفضل منهم، ولا مانع من ذلك في كلامه، فهذا يعين إرادته فيما مر، وأما جعل هذا كلاماً آخر وليس ردّاً لما قالوه سابقاً فلا وجه له. قوله: **(في شأن من استرذلتموهم)** إشارة إلى أنّ اللام ليست للتبليغ بل للأجل، وإلا لقيل لن يؤتيكم، وأنّ الإسناد للأعين مجاز كما سيأتي، وأنّ العائد محذوف، وأنّ الازدراء وقع، والتعبير بالمضارع للاستمرار أو لحكاية الحال، وقوله: فإن ما أعدّ الله الخ ولا يبعد أن يراد به خير الدنيا والآخرة، إذ المال غاد ورائح، وقد أورثهم الله أرضهم وديارهم بعد غرقهم، وقوله: إن قلت تفسير لإذا لأنها جواب وجزاء كما مرّ، وقوله: لتجانس الراء في الجهر فإنّ التاء مهموسة.

لا لتجانس الراء في الجهر وإسناده إلى الأعين للمبالغة، والتنبيه على أنهم استرذلوهم بادي الرؤية من غير روية بما عاينوا من رثاثة حالهم، وقلة منالهم دون تأمّل في معانيهم وكمالاتهم ﴿قَالُواْ يَـٰنُوحُ قَدْ جَـٰدَلْتَنَا﴾ خاصمتنا ﴿فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ فأطلته أو أتيت بأنواعه ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ من العذاب ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ في الدعوى والوعيد، فإن مناظرتان لا تؤثر فينا ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ﴾ عاجلاً أو آجلاً ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ بدفع العذاب أو الهرب منه ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ شرط ودليل جواب، والجملة دليل جواب قوله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ وتقدير الكلام

قوله: **(واسناده إلى الأعين للمبالغة والتنبيه على أنهم استرذلوهم)** المبالغة من اسناده للحاسة التي لا يتصور منها تعييب أحد فكان من لا يدرك ذلك يدركه، وأمّا التنبيه على أنه بمجرّد الرؤية فظاهر من جعل الازدراء لمجرّد تعلق البصر من غير تفكر وتأمّل، وقوله: بادي الرؤية من غير روية مطابق لقوله: **﴿ما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي﴾** [سورة هود، الآية: ٢٧] أحسن مطابقة مع ما بين الرؤية والروية من التجنيس، وفيه إشارة إلى أنّ الرأي يجوز أن يكون بمعنى الرؤية كما مرّ، وبما عاينوا الخ. كالتفسير لقوله بادىء الرأي من غير روية، وقوله: وقلة منالهم أي ما يصلح حالهم من المال من النوال، وهو الصلاح للحال، قال: عجزت وليس ذلك بالنوال لا من النوال بمعنى العطاء، وقوله: في معانيهم وكمالاتهم، أي في المعاني التي كملوا بها كالإيمان والتسليم للحق والمسارعة إليه، فإن كانت الرواية، معايب من العيب فالمعنى التأمّل في أحوالهم الناقصة والكاملة، فيفرقون بين ذلك لتمييزهم بين ما يعابون به من غيره. قوله: **(فأطلته أو أتيت بأنواعه)** فالمراد بقوله جادلتنا شرعت في جدالنا فأطلته، أو أتيت بنوع من أنواع الجدال فأعقبته بأنواع فالفاء على ظاهرها، وفيه إشارة إلى أنه لا حاجة إلى تأويل جادلتنا بأردت جدالنا كقوله تعالى: **﴿إذا قرأت: القرآن فاستعذ﴾** [سورة النحل، الآية: ٩٨] كما في الكشاف. وقال المدقق: إنه عبارة عن تماديه في الجدال، يعني مجموع ما ذكر كناية عن التمادي والاستمرار، والحامل له عليه عطف فأكثرت بالفاء. قوله: **(في الدعوى والوعيد)** أي في دعوى النبوّة والوعيد بنزول العذاب، قيل لا حاجة إلى الأوّل، إذ المعنى إن صدقت في حكمك بلحوق العذاب إن لم نؤمن بك، وما في ما تعدنا مصدري أو موصولة، والعائد مقدّر أي تعدناه. قوله: **(بدفع العذاب أو الهرب)** أعجزه بمعنى صيره عاجزاً، والعجز إمّا بالدفع أو بعدم وجود المعذب، وكلاهما محال هنا. قوله: **(شرط ودليل جواب الخ)** الشرط هو قوله إن أردت أن أنصح لكم، دليل الجواب هو قوله: ولا ينفعكم نصحي، ومجموع قوله: **(ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم)** دليل على جواب الشرط الآخر، وهو قوله: **﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾** وفي الكشاف قوله: **(﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾)** جزاؤه ما دلّ عليه قوله: لا ينفعكم نصحي، وهذا الدالّ في حكم ما دلّ عليه، فوصل بشرط كما وصل الجزاء بالشرط في قولك: إن أحسنت إليّ أحسنت إليك، أن أمكنني، يعني أنّ ما تقدّم جزاء حكماً لا

. . . . . .

لفظاً، فقيد بشرط آخر، كما قيد صريح الجزاء، لأنّ التقييد من مقتضيات معنى الجزاء لا لفظه، وحينئذ جاز أن يكون قيداً للجزاء المجرّد، فيتعلق الشرط الأوّل بالجزاء معلقاً على الثاني، ويحتمل العكس، فليس ما ذكر بناء على قواعد الشافعية على ما توهم، ثم إن كان أحد الشرطين لا ينفك عنه الجزاء أو الشرط الأوّل، فهو لتحقيق المرام وتأكيده، كما فيما نحن فيه، وقول القائل: إن دخلت الدار، فأنت طالق إن كنت زوجتي، وإلا فهو لتقييد الجزاء على أحد الوجهين والذي حققه النحاة، كما في شرح التسهيل لابن عقيل رحمه الله: أنه إذا توالى شرطان فأكثر كقولك إن جئتني، إن وعدتك أحسنت إليك، فأحسنت إليك جواب إن جئتني، واستغنى به عن جواب إن وعدتك، وزعم ابن مالك أنّ الشرط الثاني مقيد للأوّل بمنزلة الحال، وكأنه قال: إن جئتني في حال وعدي لك، والصحيح في هذه المسألة أنّ الجواب للأوّل، وجواب الثاني محذوف لدلالة الشرط الأوّل وجوابه عليه، فإن قلت إن دخلت الدار إن كلمت زيداً إن جاء إليك فأنت حرّ، فأنت حرّ جواب إن دخلت، وإن دخلت وجوابه دليل جواب إن كلمت، وإن كلمت وجوابه دليل جواب إن جاء، والدليل على الجواب جواب في المعنى، والجواب متأخر فالشرط الثالث مقدّم، وكذا الثاني، وكأنه قيل: إن جاء فإن كلمت، فإن دخلت فأنت حرّ فلا يعتق إلا إذا وقعت هكذا مجيء ثم كلام ثم دخول، وهو مذهب الشافعيّ رحمه الله، وذكر الجصاص أنّ فيها خلافاً بين محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وليس مذهب الشافعيّ فقط والسماع يشهد له قال:

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا ... منا معاً قد عزز إنها كرم

وعليه فصحاء المولدين، وقال بعض الفقهاء: الجواب للأخير، والشرط الأخير وجوابه جواب الثاني، والشرط الثاني وجوابه جواب الأوّل، وعلى هذا لا يعتق حتى يوجد هكذا دخول ثم كلام ثم مجيء، وقال بعضهم: إذا اجتمعت حصل العتق من غير ترتيب، وهذا إذا كان التوالي بلا عاطف، فإن عطف بأو فالجواب لأحدهما دون تعيين، نحو إن جئتني أو إن أكرمت زيداً أحسنت إليك، وإن كان بالواو فالجواب لهما، وإن كان بالفاء فالجواب للثاني، وهو وجوابه جواب الأوّل، فتخرج الفاء عن العطف، وهذا مقرّر في كتب الفقه والنحو ولا كلام فيه، وإنما الكلام في كون هذه الآية من ذلك القبيل، فجعلها المصنف رحمه الله تعالى كغيره منه فعليه لا فرق بين تقدّم الجواب وتأخره عنه، واستشكله ابن هشام في المغني بأنه لم يتوال فيها شرطان بعدهما جواب، وكلام النحاة فيه، والبيت السابق فيما كان ذلك، وإنما تقدّم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للأوّل، فينبغي أن يقدّر إلى جنبه، ويكون تقديره أن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم، وأمّا أن يقدّر الجواب بعدهما ثم يقدّر بعد ذلك مقدّماً إلى جانب الشرط الأوّل فلا وجه له فعليه يختلف حكم المسألة والتوسط والتأخر، وله رسالة في هذه المسألة مستقلة. والسؤال الذي أورده يرد على

إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي. ولذلك نقول: لو قال الرجل أنت طالق إن دخلت الدار إن كلمت زيداً فدخلت ثم كلمت لم تطلق، وهو جواب لما أوهموا من أنّ جداله كلام بلا طائل، وهو دليل على أنّ إرادة الله تعالى يصح

المصنف رحمه الله تعالى، لكنه مدفوع، أمّا إن قلنا بجواز تقدّم الجواب كما هو مذهب الكوفيين فظاهر، وإن لم نقل به أيضاً فالمقدّر في قوّة المذكور، والكثير في توالي شرطين بدون عاطف تأخره سماعاً فيقدّر كذلك، ويجري عليه حكمه فتأمّل، فليكن ما نحن فيه مما اختلف فيه الفقهاء على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وحاصله كما قال العلامة: إن قوله: (**﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾**) شرط جوابه محذوف يدلّ عليه لا ينفعكم نصحي، وهذا الدالّ في حكم المدلول عليه وهو الجزاء، أي هذا الدال هو الذي يقدّر جزاء، حتى يكون التقدير إن كان الله يريد أن يغويكم لا ينفعكم نصحي، لكن هذا الجزاء ليس مطلقاً بل مقيداً بشرط، وهو إن أردت أن أنصح لكم، فحاصل التقدير إن كان الله يريد أن يغويكم لا ينفعكم نصحي، إن أردت الخ. والحاصل أنّ المصنف رحمه الله تعالى جعل قوله لا ينفعكم دليل الجواب على امتناع تقدّمه، وهو الأصح والجملة كلها جواب الثاني، فيكون الكلام متضمناً لشرطين مختلفين، أحدهما جواب للآخر، وجعل المتأخر في الذكر متقدّماً في المعنى، بناء على أنه إذا اعترض شرط على شرط، ولا عاطف كان الثاني في نية التقديم، وهي المسألة المختلف فيها بين الفقهاء، وجعل جار الله لا ينفعكم دليل جواب إن كان الله، وجعل إن أردت قيداً للجواب على ما قيل إنه مراده، فهي عنده شرطية واحدة مقيدة، فليس نظير المسألة المذكورة، وفائدة التقييد عنده ظاهرة، فلا وجه لما قيل إنه لا فائدة فيه على ما ذهب إليه.

قوله: (**ولذلك نقول الخ**) قال الإمام هذا الشرط المؤخر في اللفظ مقدّم في الوجود، فإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار، كان المفهوم منه أنّ ذلك الطلاق من لوازم الدخول، فإذا قال بعده إن أكلت الخبز كان المعنى على أنّ تعلق ذلك الجزاء بذلك الشرط الأوّل، مشروط بحصول هذا الشرط الثاني، والشرط مقدّم على المشروط في الوجود، فعلى هذا إن حصل الشرط الثاني تعلق الجزاء بذلك الشرط الأوّل، وإن لم يحصل الثاني لم يتعلق الجزاء بذلك الشرط الأوّل. قوله: (**وهو جواب لما أوهموا الخ**) الإيهام مأخوذ من قوله أكثرت جدالنا، فأجابهم بما حاصله إنّ كلامي نصح وإرشاد، لا أنه كلام بلا فائدة، يكون المقصود منه مجرّد الجدال، وإنما لم يفد لأنّ الله سبحانه وتعالى أراد إضلالكم ليهلككم، وقوله: إن أردت أن أنصح لكم، أن أبقى على الاستقبال لا ينافي كونه نصحهم في الماضي، وقيل: إنه مجاراة لهم لاستظهار الحجة لأنهم زعموا أنه ليس بنصح إذ لو كان نصحاً قبل منه. قوله: (**وهو دليل على أنّ إرادة الله تعالى الخ**) هو ردّ لمذهب المعتزلة، ولقول الزمخشري إنّ الإغواء قبيح لا يصح أن يصدر عنه تعالى، ولا يريده وإن وقع نحوه بدون الإرادة منه، لكنه قيل عليه

تعلقها بالإغواء، وأنّ خلاف مراده محال، وقيل: أن يغويكم أن يهلككم من غوى الفصيل، غوى إذا بشم فهلك ﴿هُوَ رَبُّكُمْ﴾ هو خالقكم والمتصرف فيكم وفق إرادته ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فيجازيكم على أعمالكم.

﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾ وباله وقرىء أجرامي على الجمع ﴿وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ﴾ من إجرامكم في إسناد الافتراء إليّ ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن

إنّ الشرطية لا تدلّ على وقوع الشرط، ولا جوازه فلا يتم الاستدلال به ولا يحتاج إلى التأويل الآتي، ودفع بأن المقام ينبو عنه لعدم الفائدة في مجرّد فرض ذلك، فإن أرادوا إرجاعه إلى قياس استثنائيّ، فإمّا أن يستثني عين المقدم فهو المطلوب، أو نقيض التالي فخلاف الواقع لعدم حصول النفع. قوله: **(وأنّ خلاف مراده محال)** أي بالغير لا بالذات، وإلا لم تصدق الشرطية الدالة على لزوم الجواب للشرط، قيل ولو قال: بدل هذا وأنّ مراده لا يتخلف عن إرادته، كان أظهر لقولهم إيمان الكافر مراده تعالى، وخلاف مراده نفع النصح لهم، وإن كان صريح النظم أنّ الإغواء مراده، لأنّ عدم نفعه لازم للإغواء، وإرادة الملزوم إرادة للازمه. قوله: **(وقيل إن يغويكم أن يهلككم الخ)** هذا من تفاسير المعتزلة للجواب عن مخالفة الآية لمذهبهم، فتارة قالوا المراد هذا، وتارة قالوا سمي ترك إلجاء الكافر وتخليته، وشأنه إغواء، وكلاهما مخالف للظاهر المعروف في الاستعمال، وغوى بكسر الغين وفتح الواو كرضي رضا كما في القاموس، والبشم كالتخمة من كثرة شرب اللبن، والفصيل ولد الناقة، ومنهم من جوّز أن يكون إن نافية، فتدلّ على مدّعي المعتزلة، ولا ينبغي حمل كلام الله عليه لبعده. قوله: **(خالقكم والمتصرّف فيكم وفق إرادته)** أي على وفق إرادته فهو منصوب بنزع الخافض، ووفقها ما يوافقها، والرب بمعنى الخالق والمربي، والتصرّف المذكور لازم لمعناه، فلذا فسر بما ذكر، ولم يرد أنّ الإغواء من تصرّفاته الموافقة لإرادته، حتى يتوهم أنه جبريل إنه علم عدم استعدادهم، واختيارهم استواء الطريقين على وفق الإرادة التي لا يتخلف عنها شيء، كما زعمت المعتزلة، وقوله فيجازيكم قد مرّ تحقيقه. قوله: **(﴿قل إن افتريته فعليّ إجرامي﴾ وباله)** يعني أنه على تقدير مضاف، أو على التجوّز به عن مسببه، والافتراء المفروض هنا ماض، والشرط يخلص للاستقبال، فينبغي أن يقدّر فيه ما يكون مستقبلاً، فلذا قيل تقديره إن علمتم أني افتريته، لكن الجزاء لا يترتب على علمهم بل على الافتراء نفسه، ودفع بأنّ العلم يستدعي تحققه لا محالة، فصح لترتب عليه بهذا الاعتبار وفيه نظر، وقوله: وقرئ إجرامي أي بفتح الهمزة جمع جرم. قوله: **(من إجرامكم في إسناد الافتراء إليّ)** فيه إشارة إلى أنّ أصله إن افتريته فعليّ عقوبة افترائي، ولكنه فرض محال وأنا بريء من افترائكم، أي نسبتكم إياي إلى الافتراء، وعدل عنه إدماجاً لكونهم مجرمين، وأنّ المسألة معكوسة، والظاهر أن هذا من تتمة قصة نوح عليه الصلاة والسلام وفي شأنه وعليه الجمهور، وعن مقاتل إنه في شأن النبي ﷺ، ولا يخفى

يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ أقنطه الله تعالى من إيمانهم ونهاه أن يغتمّ بما فعلوه من التكذيب والإيذاء ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ملتبساً بأعيننا عبر بكثرة آلة الحس الذي يحفظ به الشيء، ويراعى عن الاختلال، والزيغ عن المبالغة في الحفظ والرعاية على طريقة التمثيل ﴿وَوَحْيِنَا ﴾ إليك كيف تصنعها ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ﴾ ولا تراجعني فيهم، ولا تدعني باستدفاع العذاب عنهم ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ محكوم عليهم بالإغراق فلا سبيل إلى كفه ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ ﴾ حكاية حال ماضية ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ

بعده، وإن قيل إنه أنسب، وجعل ما مصدرية لما في الموصولة من تكلف حذف العائد المجرور، وهو المناسب لقوله: إجرامي قبله. قوله تعالى: (﴿إلا من قد آمن﴾) هذا استثناء متصل والمراد إلا من استمرّ على الإيمان، لأنّ للدوام حكم الحدوث، ولذا لو حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لابسه فلم ينزعه في الحال حنث عندنا، وقيل المراد إلا من قد استعدّ للإيمان، وتوقع منه، ولا يراد ظاهره، وإلا كان المعنى إلا من قد آمن، فإنه يؤمن، وأورد عليه أنه مع بعده يقتضي أنّ من القوم من آمن بعد ذلك، وهو ينافي تفنيطه من إيمانهم، ولو قيل: إنّ الاستثناء منقطع، وإنّ المعنى لا يؤمن أحد بعد ذلك غير هؤلاء، لكان معنى بليغاً فتدبره، وتبتئس افتعال من البؤس، وهو حزن في استكانة، ويقال: ابتأس إذا بلغه ما يكرهه، فلذا فسره بقوله ونهاه الخ. والإقناط من قوله لن يؤمن، لأنّ لن لتأكيد النفي. قوله: (**ملتبساً بأعيننا الخ**) يشير إلى أنّ الجارّ والمجرور حال من الفاعل، وأنّ الباء للملابسة، أي محفوظاً، قيل: والملابسة للعين كناية عن الحفظ، والأعين للمبالغة فيه، كما أنّ بسط اليد كناية عن الجود، وبسط اليدين كناية عن المبالغة فيه، وقيل الأعين هنا بمعنى الرقباء، وإنه تجريد على حدّ قوله:

وفي الرحمن للضعفاء كافي

لأنه تعالى هو الرقيب، وردّ بأنّ العين هنا بمعنى الجارحة، وهي جرت مجرى التمثيل، وليس من التجريد في شيء، وليس المعنى على الرقباء هنا، وكأنّ التوهم نشأ من قوله في تفسيره في سورة المؤمنين، كأنّ مع الله حفاظاً يكلؤنه بعيونهم، وهذا عليه لا له، لأنه إنما نبه به على فائدة جمع الأعين، وليس فيه أنّ الحافظ هو الله بنفسه، أو بمن نصبه لذلك، وقد صرّح به في الطور، والاستعارة فيه من الجارحة، والجمع للمبالغة، وقال في الطور إنه لذكر ضمير الجمع معه هناك فهو وجه آخر، ولا منافاة بين الوجوه، وأمّا ما قيل إنّ كلامه يقتضي أنه مجاز مرسل لاستعمال الجارحة في لازمها، وهو الحفظ فلا وجه له، لأنه بيان لوجه الشبه والمناسبة بينهما، وقوله: بكثرة آلة الحس أي تعدّدها لأنه جمع قلة، أو لأنه لما أضيف أفاد الكثرة لانسلاخ معنى القلة بها عنه. قوله: (**كيف تصنعها**) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لم يدر كيف يصنعها، فأوحى الله إليه أن تصنعها مثل جؤجؤ الطائر، أي صدره، وقوله: ولا تراجعني إشارة إلى أنّ النهي عن المخاطبة مبالغة في النهي عن المراجعة في أمرهم بخطاب أو

مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ﴾ استهزؤوا به لعمله السفينة، فإنه كان يعملها في برّية بعيدة من الماء أو أن عزته وكانوا يضحكون منه، ويقولون له: صرت نجارا بعدما كنت نبياً ﴿قَالَ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴾ إذا أخذكم الغرق في الدنيا، والحرق في الآخرة، وقيل: المراد بالسخرية الاستجهال ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ﴾ يعني به إياهم، بالعذاب الغرق ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ ﴾ وينزل أو يحلّ عليه حلول الدين الذي لا انفكاك عنه ﴿عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ دائم وهو عذاب النار ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا ﴾ غاية لقوله ويصنع الفلك وما بينهما

غيره، وقوله محكوم الخ لأنه المحقق في الحال، لأنّ الإغراق لم يقع، فهو أبلغ لدفع الاستشفاع بعد النهي. قوله: **(وكلما مرّ عليه ملأ)** كل منصوب على الظرفية، وما مصدرية وقتية، أي كلّ وقت مرور، والعامل فيه جوابه، وسخروا صفة ملأ أو بدل اشتمال، لأنّ مرورهم للسخرية. قوله: **(استهزؤوا به لعمله السفينة)** يقال سخر منه وبه وهزأ به، ومنه وإسناد الاستهزاء إلى نوح عليه الصلاة والسلام حقيقة، وكذا إلى عمله، وقيل إنه مجاز لأنه سبب الاستهزاء، وقوله: فإنه كان يعملها، بيان لسبب الاستهزاء، قيل: إنهم قالوا له ما تصنع يا نوح قال بيتاً يمشي على الماء، فتضاحكوا وسخروا منه، والاستهزاء منهم حقيقة، وفي نسخر منكم مشاكلة، لأنه لا يليق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقيل: إنه لجزائهم من جنس صنيعهم فلا يقبح، ولذا فسر بعضهم السخرية بالاستجهال، كما ذكره المصنف وهو مجاز لأنه سبب للسخرية، فأطلقت السخرية وأريد سببها لكنه لا يناسب قوله كما تسخرون، أو هو على هذا مشاكلة، وقوله وقيل: معطوف على ما قبله بحسب المعنى، وسوف تعلمون أي تعرفون، ولذا تعدّى لواحد وهو من الموصولة، وقيل إنها على أصلها والمفعول الثاني محذوف، وقيل: من استفهامية والجملة معلق عنها، وهي سادّة مسدّ المفعول، أو المفعولين على الوجهين. قوله: **(وينزل أو يحلّ عليه حلول الدين)** منصوب على أنه مصدر تشبيهيّ، وهو بيان لأنه على التفسير الثاني فيه استعارة تبعية ومكنية، شبه حكم الله بغرقهم بالدين اللازم أداؤه، وهو على الأوّل حقيقة، والإسناد مجازيّ، أي ينزل عليهم من السماء ما بغرقهم ويعذبهم به، والعذاب على الأوّل دنيويّ، وعلى الآخر أخرويّ، ويحتمل أنه في الأوّل أخرويّ أيضاً، فيكون مجازاً، وقوله دائم إشارة إلى أنّ الإقامة استعيرت للدوام. قوله: **(غاية لقوله ويصنع الفلك الخ)** أي هي جارة متعلقة به، وإذا لمجرّد الظرفية، وإذا كانت حتى ابتدائية فهي غاية أيضاً كما مرّ في الأنعام، وقوله: وما بينهما حال، كأنه جعل قالوا جواب كلما، وسخروا متعلق بملا، وإلا فلو كان سخروا جواباً كانت جملة قال استئنافية، والحمل على التغليب بعيد، واعترض بأنه على الثاني لا مدخل لقوله: ﴿**فسوف تعلمون**﴾ فالمراد ما بينهما حال مع ما يتعلق به، لأنّ المجموع حال، وهو ناشئ من قلة التدبر لأنّ ما بعد قال بأسره من مقول القول، الذي وقع جواباً، فالكلّ جملة واحدة بمنزلة الكبرى، وقوله: أو حتى هي التي يبتدأ الخ، يعني أنّ إذا شرطية، وحتى ابتدائية داخلة على الشرط، وجوابه، والجملة لا محلّ لها من الإعراب. قوله تعالى:

حال من الضمير فيه، أو حتى هي التي يبتدأ بعدها الكلام ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ نبع الماء منه وارتفع كالقدر تفور، والتنور تنور الخبز، ابتدىء منه النبوع على خرق العادة، وكان في الكوفة في موضع مسجدها، أو في الهند، أو بعين وردة من أرض الجزيرة، وقيل التنور وجه الأرض، أو أشرف موضع فيها ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا﴾ في السفينة ﴿مِن كُلٍّ﴾ من كل نوع من الحيوانات المنتفع بها ﴿زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ ذكراً وأنثى هذا على قراءة حفص، والباقون أضافوا على معنى احمل اثنين من كلّ زوجين، أي من كلّ صنف ذكر وصنف أنثى ﴿وَأَهْلَكَ﴾ عطف على زوجين أو اثنين، والمراد امرأته وبنوه ونساؤهم ﴿إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾ بأنه من المغرقين، يريد ابنه كنعان وأمّه واعلة فإنهما كانا كافرين ﴿وَمَنْ ءَامَنَ﴾

(﴿حتى إذا جاء أمرنا﴾) هو واحد الأوامر، أي الأمر بركوب السفينة، أو واحد الأمور وهو الشأن، وهو نزول العذاب بهم، وقلنا على الاحتمال الأوّل استئناف، وعلى الثاني جواب إذا. قوله: (**نبع الماء منه وارتفع كالقدر الخ**) إشارة إلى أنه استعارة، شبه خروج الماء بفوران القدر، مع ما في إخراج الماء من التنور الذي هو محلّ النار من الغرابة، والتنور كالفرن ما يوقد فيه النار للخبز، وهو معروف قيل إنه كان تنوراً لآدم يخبز فيه، وهو من حجارة وكان عنده، وقيل: غير ذلك كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، واختلف فيه وفي مادّته، فقيل: إنه عربيّ ووزنه تفعول من النور، وأصله تنوور، فقلبت الواو الأولى همزة لانضمامها، ثم حذفت تخفيفاً، ثم شدّدت النون عوضاً عما حذف، وهذا القول نقل عن ثعلب، وقال أبو علي الفارسيّ وزنه فعول، وقيل: على هذا إنه أعجميّ ولا اشتقاق له، ومادّته تنر، وليس في كلام العرب نون قبل راء، ونرجس معرب أيضاً، والمشهور أنه مما اتفق فيه لغة العرب والعجم كالصابون، وقوله: في موضع مسجدها على يمين الداخلي مما يلي باب كندة، ذكره في سورة المؤمنين، وقوله: بعين وردة بمنع الصرف لأنه علم لها، وقوله: من أرض الجزيرة، يعني الجزيرة العمرية، وسيأتي في المؤمنين إنه بالشأم، فحمل على اختلاف الرواية، وقوله: أشرف أي أعلى من الشرف، وهو مرتفع الأرض، وقوله: في السفينة يشير إلى أنه أنث ضمير الفلك لأنه بمعنى السفينة. قوله: (**من كلّ نوع الخ**) يشير إلى أنّ التنوين عوض عن المضاف، أو هو بيان للمعنى المراد، وفي الكشاف ما يقتضي أنه حمل الوحوش والهوام وغيرها، وقراءة العامّة بإضافة كلّ لزوجين، وقرأها حفص بالتنوين، فعلى الأوّل اثنين مفعول احمل، ومن كلّ زوجين حال، وقيل من زائدة واثنين نعت مؤكد لزوجين بناء على جواز زيادتها في الموجب، وعلى قراءة حفص زوجين مفعول، واثنين نعت مؤكد له، ومن كلّ حال أو متعلق باحمل، وقوله ذكراً وأنثى تفسير لزوجين، والزوج هنا الواحد المزدوج بآخر من جنسه، لا مجموع الذكر والأنثى، وإلا لزم أن يحمل من كلّ صنف أربعة أصناف، وهو أحد معنييه كما بيناه في شرح الدرّة، وزوجين على الأوّل بمعنى فردين، وعلى الثاني بمعنى صنفين، وقوله عطف على زوجين أي على القراءة الأولى، وعلى اثنين على الأخرى. قوله: (**والمراد امرأته**) أي المسلمة

والمؤمنين من غيرهم ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ قيل كانوا تسعة وسبعين زوجته المسلمة وبنوه الثلاثة سام وحام ويافث، ونساؤهم، واثنان وسبعون رجلاً وامرأة من غيرهم.

روي أنه عليه الصلاة والسلام اتخذ السفينة في سنتين من الساج، وكان طولها ثلثمائة ذراع، وعرضها خمسين، وسمكها ثلاثين، وجعل لها ثلاثة بطون، فحمل في أسفلها الدواب والوحش، وفي أوسطها الأنس، وفي أعلاها الطير ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾ أي صيروا فيها وجعل ذلك ركوباً، لأنه في الماء كالمركوب في الأرض ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ متصل باركبوا حال من الواو، أي اركبوا فيها مسمين الله، أو قائلين باسم الله وقت إجرائها وإرسائها، أو مكانهما على أنّ المجرى والمرسى للوقت، أو المكان أو المصدر، والمضاف محذوف، كقولهم: آتيك خفوق النجم، وانتصابهما بما قدّرناه حالاً، ويجوز

لا الكافرة المغرقة، وبنوه أي منها ونساؤهم فأهله سبعة، وكنعان قيل كان اسمه يام وهذا لقبه عند أهل الكتاب، وواعلة بوزن فاعلة بالعين المهملة زوجته الكافرة، وضمير أمّه لكنعان، وهذا يدلّ على أنّ الأنبياء غير نبينا ﷺ يحلّ لهم نكاح الكافرة، بخلاف نبينا ﷺ لقوله تعالى: **﴿يا أيها النبيّ أنا أحللنا لك﴾** [سورة الأحزاب، الآية: ٥٠] الآية. قوله: **(قيل كانوا تسعة وسبعين)** فالكلّ مع نوح عليه الصلاة والسلام ثمانون وهي الرواية الصحيحة وقيل: سبعة ويردّه عطف من آمن إلا أن يكون الأهل، بمعنى الزوجة فإنه ثبت بهذا المعنى، وهو خلاف الظاهر، وقوله: في سنتين، وقيل في أكثر من ذلك، والساج شجر عظيم يكثر بالهند، وقيل إنه ورد في التوراة إنها من الصنوبر، وقوله: وكان طولها الخ. وفيه أقوال، والأقوال متفقة على أنّ سمكها ثلاثون، والمراد بالذراع ذراع ابن آدم إلى المنكب كما ذكره القرطبيّ رحمه الله تعالى، وقوله وجعل لها ثلاثة بطون الخ، وقيل الطبقة السفلى للوحش، والوسطى للطعام، والعليا له ولمن آمن. قوله: **(﴿وقال اركبوا فيها﴾)** أي قال نوح عليه الصلاة والسلام بدليل قوله: **﴿إنّ ربي لغفور رحيم﴾** وقيل الضمير لله، وضمير الجمع لمن معه، وفيها متعلق باركبوا وتعديته بفي لأنه ضمن معنى ادخلوا وقيل تقديره اركبوا الماء فيها، وقيل: في زائدة للتوكيد، والمصنف رحمه الله تعالى اختار أنّ تعديته بها لأنه مجاز عن معنى الصيرورة، ولم يجعله تضميناً لأنّ الركوب ليس بحقيقيّ، فيلزم جمع التضمين والتجوّز وما ذكره أقرب، وقوله: جعل ذلك ركوباً يشير إلى أنّ فيه استعارة تبعية، لتشبيه الصيرورة فيها بالركوب، وقيل: الاستعارة مكنية. قوله: **(متصل باركبوا حال من الواو)** بيان لوجه اتصاله به، والباء للملابسة وملابسة اسم الله بذكره ولذا فسره بقوله: مسمين الله، أو الحال محذوفة وهذا معمولها سادّ مسدّها فلذا سموه حالاً، أي قائلين باسم الله، ومجراها ومرساها معمول الاستقرار الذي تعلق به الجارّ والمجرور على الأوّل، ومعمول قائلين وهي حال مقدّرة أو مقارنة، بناء على أنّ الركوب المأمور به ليس أحداثه بل الاستمرار عليه. قوله: **(وقت إجرائها وإرسائها الخ)** جوّزوا فيه أن يكون اسم زمان أو مكان، أو مصدراً ميمياً، وعلى الأخير يقدر مضاف محذوف وهو وقت، ولما حذف سدّ

رفعهما ببسم الله، على أن المراد بهما المصدر، أو جملة من مبتدأ وخبر، أي اجراؤها بسم الله، على أنّ بسم الله خبر أو صلة، والخبر محذوف، وهي إما جملة مقتضية لا تعلق لها بما قبلها، أو حال مقدّرة من الواو أو الهاء، وروي أنه كان إذا أراد أن تجري قال بسم الله

هذا مسدّه وانتصب وهو كثير في المصادر، وتمثيله بخفوق أي الطلوع أو الغروب أحسن من تمثيل الزمخشريّ بمقدم الحاج، لاحتماله غير المصدرية، وقوله بما قدّرناه يعني متعلق الجارّ والمجرور، أو قائلين ولا يجوز نصبه باركبوا إذ ليس المعنى على اركبوا في وقت الإجراء والإرساء، أو في مكانهما، وإنما المعنى متبركين أو قائلين فيهما. قوله: **(ويجوز رفعهما الخ)** أي رفع المصدرين بالظرف لاعتماده على ذي الحال، وهو ضمير اركبوا فهي حال مقدّرة على ما مرّ، وأمّا كونها من ضمير فيها فلا قرينة في كلامه عليه، ومن زعم أنه مراده وأنه حمله على الصلاح فما أفسده أكثر مما أصلحه، وقوله: أو جملة عطف على ما قبله بحسب المعنى، والخبر المحذوف تقديره متحقق ونحوه، وقوله: جملة مقتضية على صيغة المفعول، أي مستأنفة منقطعة عما قبلها لاختلافها في الخبرية أو الإنشائية، فقوله: لا تعلق لها بما قبلها تفسير له، وأصل الاقتضاب في اللغة الاقتطاع، ويطلق في اصطلاح المعاني على الانتقال من الغزل إلى المدح من غير تخلص. قوله: **(أو حال مقدّرة من الواو أو الهاء)** المراد بالهاء ضمير فيها العائد على السفينة، وقد اعترض عليه بأمرين، الأوّل أنّ الحال إنما تكون مقدّرة إذا كانت مفردة كمجراة، أمّا إذا كانت جملة فلا، لأنّ الجملة معناه اركبوا وباسم الله إجراؤها، وهذا واقع، وردّ بأنا لا نسلم أنه واقع حال الركوب وإنما يكون كذلك لو لم تكن حالاً مقدّرة، وهذا ناشئ من عدم الوقوف على مراده، لأنهم ذكروا أنّ الفرق بين الحال إذا كانت مفردة، وجملة أنّ الثانية تقتضي تحققه في نفسه وتلبسه بها، وربما أشعرت بوقوعها قبل العامل، واستمرارها معه كما إذا قلت جاءني وهو راكب فإنه يقتضي تلبسه بالركوب واستمراره عليه، وهذا يتمادى كونها منتظرة، ولا أقلّ من أنه لا يحسن الحمل عليه حيث تيسر الإفراد، وأمّا الجواب عنه بأنّ الجملة في تأويل المفرد لعدم الواو ككلمته فوه إلى فيّ، والمعنى اركبوا فيها مجراة ولا شك أنّ إجراءها لم يكن عند الركوب فهي مقدّرة، فمع أنه لا يدفع ذلك على ما قرّرناه قد مرّ في سورة الأعراف ما يدلّ على عدم صحته، الثاني أنه لا عائد على ذي الحال هنا إذا كان حالاً من الواو، وتقديره فإجراؤها معكم أو بكم كائن باسم الله تكلف، وأمّا كون الاسمية لا بدّ فيها من الواو فغير مسلم كما مرّ، وما قاله الرضي من أنّ الجملة الاسمية قد تخلو من الرابطين، عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب، فضعيف في العربية لا ينبغي التخريج عليه.

تنبيه: قال الفاضل المحشي الحال المقدّرة لا تكون جملة، ومثله لا يقال بالرأي، وكان وجهه أن الحال المفردة صفة لصاحبها معنى، والجملة الحالية قد يكتفي فيها بالمقارنة، نحو سرت والشمس طالعة، ويتصيد منها صفة، كالسببية، وفيه بحث، فإنّ الجملة الحالية منها المقارنة، ومنها ما هو بتأويل مفرد مأخوذ من مجموعها، نحو كلمته فوه إلى فيّ، أي مشافهاً،

فجرت، وإذا أراد أن ترسو قال: بسم الله فرست. ويجوز أن يكون الاسم مقحماً، كقوله:

ثم اسم السلام عليكما

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم برواية حفص مجراها بالفتح، من جرى وقرىء مرساها أيضاً من رسا، وكلاهما يحتمل الثلاثة، ومجريها ومرسيها بلفظ الفاعل صفتين لله ﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أي لولا مغفرته لفرطاتكم ورحمته إياكم لما نجاكم ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾ متصل بمحذوف دلّ عليه اركبوا، أي فركبوا مسمين وهي تجري وهم فيها ﴿فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ في موج من الطوفان، وهو ما يرتفع من الماء عند اضطرابه، كل موجه منها كجبل في

ومنها ما هو من جزئها كبعضكم لبعض عدوّ، أي متعادين، ومنه ما نحن فيه، فردّها مطلقاً غير مسلم. قوله: **(ويجوز أن يكون الاسم مقحماً)** أي زائداً وفي الكشاف ويراد بالله إجراؤها وإرساؤها أي بقدرته وأمره، أي على إرادة ذلك أو تقديره، وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز الإقحام على تقدير مسمين أو قائلين، إذ لا يظهر معناه، وهذا على تقدير المصدر، وأمّا على تقدير الزمان والمكان فيكون من قبيل نهاره صائم، وطريقه سائر، وهذا التقدير يجوز تنزيله على كلام واحد، وعلى كلامين. قوله: **(ثم اسم السلام عليكما)** إشارة إلى زيادة لفظ اسم في شعر لبيد العامري، وهو قوله:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

وقد مرّ تفصيله في أوّل الفاتحة. قوله: **(مجراها بالفتح من جرى الخ)** أي من الثلاثيّ والثلاثة الزمان والمكان والمصدرية، وقراءة مرساها بالفتح شاذة، وقوله: صفتين لله، قيل: عليه إنّ اسم الفاعل بمعنى المستقبل إضافته لفظية فهو نكرة، لا يصح توصيف المعرفة به فهو بدل، والقول بأنّ المراد الصفة المعنوية لا النعت النحويّ، فلا ينافي البدلية بعيد. قوله: **(أي لولا مغفرته لفرطاتكم الخ)** بيان لارتباطه بما قبله، أي لولا مغفرته ورحمته ما نجاكم إيمانكم من الغرق، فهي جملة مستأنفة بيان للموجب له، وليس علة لأركبوا لعدم المناسبة له كما قيل، وفيه أنه قال العلامة إنه علل به، يعني بالنظر لما فيه من الإشارة إلى النجاة، فكأنه قيل اركبوا لينجيكم الله. قوله: **(متصل بمحذوف الخ)** في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها أنها مستأنفة، والثاني أنها حالية من الضمير المستتر في باسم الله، أي جريانها استقرّ باسم الله حال كونها جارية، والثالث أنها حال من شيء محذوف دلّ عليه السياق، أي فركبوا فيها جارية، والفاء المقدّرة للعطف، وبهم متعلق بتجري أو بمحذوف أي ملتبسة بهم، والرسوّ الاستقرار، يقال رسا يرسو وأرسيته، والمضارع لحكاية الحال الماضية، وقوله: وهم فيها مستفاد من قوله بهم، ولم يجعلوها من الضمير المستتر في الحال الأولى، على أنها حال متداخلة لأنه يلزم أن يكون الجريان في وقت الركوب، وهو وقت تقدير التسمية فتأمّل، والطوفان له معان منها الماء إذا طفا حتى غرّق البلاد وهو المراد، واضطرابه شدّة حركته. قوله: **(كلّ موجة منها كجبل الخ)** يعني ليس المراد تشبيه الموجة الواحدة بالجبال، والموج واحده موجة، والجبال متفاوتة، كما

تراكمها وارتفاعها، وما قيل: من أن الماء طبق ما بين السماء والأرض، وكانت السفينة تجري في جوفه ليس بثابت، والمشهور أنه علا شوامخ الجبال خمسة عشر ذراعاً وإن صح فلعلّ ذاك قبل التطبيق ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ كنعان وقرىء ابنها وابنه بحذف الألف، على أن الضمير لامرأته وكان ربيبه، وقيل: كان لغير رشدة لقوله تعالى: ﴿فخانتاهما﴾ [سورة التحريم، الآية: ١٠] وهو خطأ إذ الأنبياء عصمت من ذلك، والمراد بالخيانة الخيانة في الدين، وقرىء ابناه على الندبة ولكونها حكاية سوّغ حذف الحرف ﴿وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾ عزل فيه نفسه عن أبيه، أو عن دينه، مفعل للمكان من عزله عنه إذا أبعده ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب

أنّ الأمواج كذلك. قوله: **(وما قيل من أنّ الماء الخ)** جواب عما يقال إنه روي أنه طبق ما بين السماء والأرض، وأنّ السفينة كانت تجري في داخله كالسمك فلا يتحرّك، ولا يجري ولا يكون له موج، بأنه ليس بصحيح رواية، وهو مما يأباه العقل، ولو سلم فهذا كان في ابتداء ظهوره بدليل قول ابنه سآوي إلى جبل فإنه يدلّ على أنه كان تدريجياً. قوله: **(علا شوامخ الجبال)** من إضافة الصفة للموصوف وهذا مما تبع فيه المصنف الزمخشريّ وليس له وجه. قوله تعالى: **(﴿ونادى نوح ابنه﴾)** قال السفاقسيّ والسمين الجمهور على كسر تنوين نوح عليه الصلاة والسلام لالتقاء الساكنين، وقراءة وكيع بضمه اتباعاً لحركة الإعراب، وقال أبو حاتم إنها لغة ضعيفة، وهاء ابنه توصل بواو في الفصيح، وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما بسكون الهاء فلا التفات إلى ما قيل إنه ضرورة وهي لغة عقيل، وقيل الإزد، وقرأ عليّ رضي الله تعالى عنه ابنها ولذا قيل إنه كان ربيبه والربيب ابن امرأة الرجل من غيره، لأنّ الإضافة إلى الأمّ مع ذكر الأب خلاف الظاهر، وإن جوّزوه، ووجه بأنه نسب إليها لكونه كافراً مثلها، وقرأ محمد ابن علي وعروة والزبير ابنه بهاء مفتوحة دون ألف اكتفاء بالفتحة عنها، وهو ضعيف في العربية، حتى خصه بعضهم بالضرورة، وهذا النداء كان قبل ركوب السفينة، والواو لا تدلّ على الترتيب، وقوله: على أنّ الضمير لامرأته أي على القراءتين، وقوله: رشدة بكسر الراء المهملة وسكون الشين المعجمة وفتح الدال وتاء تأنيث، يقال للولد هو لرشدة إذا كان من نكاح لا من زنا وسفاح، وضدّه لزينة بالكسر وقوله: إذ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عصمت أضاف العصمة لهم، وإن كانت في الحقيقة للزوجات، لأنه عار عليهم ونقيصة مبرّؤون عنها.

قوله: **(على الندبة)** عبر في الكشاف تبعاً لابن جني في المحتسب بالترثي تفعل من رثيت، وهي بمعنى الندبة في عبارة المتقدّمين، وقوله: ولكونها الخ دفع لاستشكالهم بأنّ النحاة صرّحوا بأنّ حرف النداء لا يحذف في الندبة، فأجاب بأنه حكاية والذي منعوه في الندبة نفسها إلا في حكايتها، وما وقع في تفسير ابن عطية من أبناء بفتح همزة القطع التي للنداء ردّ بأنه لا ينادي المندوب بالهمزة، وأنّ الرواية بالوصل فيها، والنداء بالهمزة لم يقع في القرآن. قوله: **(عزل فيه نفسه)** يعني أنّ المعزل بالكسر هنا اسم مكان العزلة، وقد يكون زماناً، وأمّا المصدر فبالفتح ولم يقرأ به أحد، وإذا كان اعتزاله في الدين فهو بمعنى مخالفته مجازاً، يقال:

مَّعَنَا ﴾ في السفينة، والجمهور كسروا الياء ليدلّ على ياء الإضافة المحذوفة في جميع القرآن غير ابن كثير فإنه وقف عليها في لقمان في الموضع الأول باتفاق الرواة، وفي الثالث في رواية قنبل وعاصم فإنه فتح ههنا اقتصاراً على الفتح من الألف المبدلة من ياء الإضافة، واختلفت الرواية عنه في سائر المواضع، وقد أدغم الباء في الميم أبو عمرو والكسائيّ وحفص لتقاربهما ﴿وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ في الدين والانعزال ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ أن يغرقني ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ إلا الراحم وهو الله تعالى، أو الإمكان من رحمهم الله وهم المؤمنون، ردّ بذلك أن يكون اليوم معتصم من جبل، ونحوه يعصم اللائذيه إلا معتصم المؤمنين، وهو السفينة، وقيل: لا عاصم بمعنى لا ذا عصمة، كقوله: في عيشة راضية، وقيل: الاستثناء منقطع أي لكن من رحمه الله يعصمه

هو بمعزل عن الأمر إذا لم يفعله. قوله: **(كسروا الياء ليدلّ على ياء الاضافة المحذوفة في جميع القرآن)** أي هنا وفي يوسف وثلاثة مواضع في لقمان، وفي الصافات، وقوله: وقف عليها أي سكنها، وعاصم عطف على ابن كثير، وقوله: اقتصاراً على الفتح من الألف المبدلة من ياء الإضافة، وقيل: إنّ حذفها لالتقاء الساكنين ويؤيد الأوّل أنه قرأ بها حيث لا ساكن بعدها. قوله: **(وحفص الخ)** وروي عنه الاظهار في النشر أيضاً، وكلاهما صحيح. قوله: **(أن يغرقني)** من الأفعال، ويجوز أن يكون من التفعيل، فالعصمة عبارة عن حفظه عن الغرق. قوله: **(إلا الراحم وهو الله الخ)** ذكروا فيه وجوهاً الأوّل لا عاصم إلا الراحم، وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر، لأنّ الأصل لا عاصم من أمر الله إلا الله، وفي العدول إلى الموصول زيادة تفخيم وتحقيق لرحمته، وأنّ رحمته هي المعتصم لا الجبل، وهو أقوى الوجوه، الثاني لا ذا عصمة أي لا معصوم إلا المرحوم، قيل: وفيه أنّ فاعلاً بمعنى النسبة قليل، فإن أريد في نفسه فممنوع، وإن أريد بالنسبة إلى الوصف فلا يضرّ، الثالث الانقطاع على أن لا عاصم على الحقيقة، أي ولكن من رحمه الله فهو المعصوم، وأورد عليه أنّ مثل هذا المنقطع قليل، لأنه في الحقيقة جملة منقطعة تخالف الأولى، لا في النفي والاثبات فقط، والأكثر فيه مثل ما جاءني القوم إلا حماراً، الرابع لا معصوم إلا الراحم على معنى لكن الراحم يعصم من أراد، وهذا غير مصرّح به في الكشاف، ولكنه يظهر من تجويزه أن يكون من رحم هو الراحم، ولا عاصم بمعنى لا معصوم، الخامس إضمار المكان أي لا عاصم إلا مكان من رحمه الله، وهو السفينة، وهو وجه حسن فيه مقابل لقوله: يعصمني، وهو المرجح بعد الأوّل، والعاصم على هذا حقيقة، لكن إسناده إلى المكان مجازي، وقيل إنه مجاز مرسل عن مكان الاعتصام بناء على إسناد الفعل إلى المكان إسناداً مجازياً والمعنى لا مكان اعتصام إلا مكان من رحمه الله، وإنه أرجح من الكلّ، لأنه ورد جواباً عن قوله ساوى إلى جبل، الخ السادس لا معصوم إلا مكان من رحمه الله، وأريد به عصمة من فيه على الكناية، فإنّ السفينة إذا عصمت عصم من فيها، وهذا وجه أبداه صاحب الكشف من عنده، السابع أنّ الاستثناء مفرّغ، والمعنى لا عاصم

﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ﴾ بين نوح وابنه أو بين ابنه والجبل ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ فصار من المهلكين بالماء ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ نوديا بما ينادى به أولو العلم. وأمراً بما يؤمرون به تمثيلاً لكمال قدرته، وانقيادهما لما يشاء تكوينه فيهما بالأمر المطاع، الذي يأمر المنقاد لحكمه المبادر إلى امتثال أمره، مهابة من عظمته وخشية من أليم عقابه،

اليوم أحداً أو لأحد إلا من رحمه الله، أو لمن رحمه الله وعده بعضهم أقربها، وعلى ما ذكرنا ينزل كلام المصنف رحمه الله تعالى في الاقتصار على بعضها، وقوله: وهم المؤمنون تفسيران لا للمكان لأنه السفينة، وقوله ردّ بذلك الخ إشارة إلى الترجيح السابق، وقوله: اللائذ به جمع لائذ مضاف للضمير، أي اللائذين به، وقوله لاذا عصمة ذو العصمة يشمل العاصم والمعصوم، والمراد هنا المعصوم فهو مصدر عصم المبنى للمفعول، فإن قيل على أنّ التقدير لا عاصم إلا مكان من رحمه الله، يكون المعنى لا عاصم من أمر الله إلا المكان، فيقتضي أن المكان يعصم ويمنع من أمر الله وقضائه، وهو غير صحيح لأنه لا رادّ لأمره ولا معقب لحكمه، قلت أجيب بأنّ المراد بأمر الله بلاؤه وهو الطوفان، وبهذا الاعتبار صح الاستثناء فتأمّل. قوله: **(بين نوح عليه الصلاة والسلام وابنه)** فلم يصل إلى السفينة لينجو، أو بينه وبين الجبل فلم يتيسر له الصعود فلم ينج أيضاً لزعمه أنّ الماء لا يصل إليه وتفريع فكان الخ على هذا لا ينافي قوله: لا عاصم لأنّ المراد فكان من غير مهلة أو هو بناء على ظنه. قوله: **(نوديا بما ينادى به أولو العلم الخ)** هذه الآية حوت من البلاغة أمراً عجيباً ترقص الرؤوس له طرباً، قال في الكشاف: نداء الأرض والسماء بما ينادى به الحيوان المميز على لفظ التخصيص، والإقبال عليهما بالخطاب من بين سائر المخلوقات، وهو قوله: **(يا أرض ويا سماء)** ثم أمرهما بما يؤمر به أهل التمييز والعقل، من قوله: **(أبلعي ماءك وأقلعي)** من الدلالة على الاقتدار العظيم، فإنّ السموات والأرض وهذه الأجرام العظام منقادة لتكوينه فيها ما يشاء غير ممتنعة عليه، كأنها عقلاء مميزون، قد عرفوا عظمته وجلالته وثوابه وعقابه وقدرته على كل مقدور، وتبينوا تحتم طاعته عليهم وانقيادهم له وهم يهابونه ويفزعون من التوقف دون الامتثال له، والنزول على مشيئته على الفور من غير ريث الخ. قيل: عنى أنه شبه الأرض والسماء بالعقلاء المميزين على الاستعارة المكنية، والنداء استعارة تخييلية وهي قرينتها، ثم رشحت بالأمر والبلغ لاختصاصه بالحيوان، لأنه إدخال الطعام في الحلق بالقوّة الجاذبة، فهو ترشيح على ترشيح، وأمّا الاقلاع فلا تجريد فيه ولا ترشيح، لاشتراكه بين الحيوان وغيره، يقال: أقلعت السماء إذا لم تمطر، وخالفه غيره فقال: إنه تجريد لاشتهاره في السماء والمطر، قال: وإنما اختير الترشيح في جانب الأرض، والتجريد في السماء، لأنّ إذهاب الماء كان مطلوباً أوّلياً وليس للسماء فيه سوى الامساك، فقيل: أقلعي والأرض هي التي تقبل الاذهاب المطلوب، وقيل: إنه وهم لأنّ تفسيرهم له بالامساك ينافيه فتأمّل. قوله: **(تمثيلاً لكمال قدرته الخ)** قيل مراده ما مرّ من الاستعارة المكنية والتخييلية، مع ما يصحبه من لطائف البلاغة، وهو تمثيل

والبلع النشف، والاقلاع الامساك ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ نقص ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ وانجز ما وعد من إهلاك الكافرين وإنجاء المؤمنين ﴿وَٱسْتَوَتْ﴾ واستقرّت السفينة ﴿عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ جبل

لغويّ، أو اصطلاحيّ باعتبار أنه يلزمه استعارة أخرى تمثيلية، لكنها ليست من صريح النظم بل تابعة له، وقيل: إنه يعني أنّ في النظم استعارة تمثيلية شبهت الهيئة المنتزعة من كمال قدرته على رد ما انفجر من الأرض إلى بطنها، وقطع طوفان السماء، وتكوّن ما أراده فيها كما أراد بالهيئة المنتزعة من الآمر المطاع الذي يأمر المنقاد لحكمه الخ. فعلى هذا يكون استعارة واحدة بخلاف ما في المفتاح، وعلى الوجه الأوّل لا مخالفة بين كلام الشيخين وكلام السكاكيّ، كما ارتضاه الشارح إلا في أمر يسير سيأتي بيانه، وقيل: إنه يخالفه فإنّ السكاكيّ حمل النظم على استعارات حسنة، وترشيحاتها ومجازات بليغة، وعلاقاتها مع فخامة لفظها ووجازة نظمها، فجعل القول مجازاً عن الإرادة بعلاقة تسببها له، والقرينة خطاب الجماد، كأنه قيل أريد أن يرتدّ ما انفجر من الأرض وينقطع طوفان السماء، وجعل الخطاب بيا أرض ويا سماء وأرادا على نهج المكنية تشبيهاً لهما بالمأمور المنقاد، وأثبت لهما ما هو من خواص المشبه به أعني النداء، وجعل البلع استعارة لغور الماء فيها للذهاب إلى مقر خفيّ، والماء استعارة مكنيه تشبيهاً له بالمطعوم المتغذي به، والقرينة ابلعي باعتبار أصله، وإن كان عنده استعارة تصريحية على حد ينقضون عهد الله، ورجح استعارة البلع للنشف على ما اختاره كما سيأتي، وجعل أمر البلع ترشيحاً للمكنية التي في المنادى لزيادته على القرينة، كما تقرّر عندهم، وجعل إضافة الماء إلى الأرض مجازاً لغوياً لاتصال الماء بها، كاتصال المال بالمالك، والخطاب ترشيح له، قيل: والظاهر أنه تجوّز عقلي في النسبة، والخطاب ترشيح للمكنية في المنادى، وقد مرّ تحقيقنا لهذا المبحث في مالك يوم الدين، والخلاف فيه بين الفاضلين، واستظهروا أنه من إضافة الغذاء إلى المغذي في النفع والتقوّى وصيرورته جزءاً منه، ولا نظر إلى المالكية، ومن أراد بسط الكلام في هذا فلينظر شروح المفتاح، وقوله: الذي يأمر المنقاد لحكمه يعني فيأتمر ويبادر للامتثال، وتركه لظهوره، وهذه المبادرة من السياق لا من دلالة الأمر على الفور كما قيل. قوله: **(والبلع النشف والاقلاع الامساك)** النشف من نشف الثوب، العرق كسمع وبصر إذا شربه، قال المدقق: هذا أولى من جعل السكاكي البلع مستعار الغور الماء في الأرض لدلالته على جذب الأرض ما عليها، كالبلع بالنسبة إلى الحيوان، ولأنّ النشف فعل الأرض، والغور فعل الماء، فللّه درّه ما أكثر اطلاعه على حقائق المعاني، وأمّا ما قيل: إنّ البلع ترشيح والاقلاع تجريد بناء على قول الزمخشريّ، أقلع المطر فوهم لأنّ تفسير الامساك يرشد لخلافه فتأمّل. قوله: **(وغيض الماء نقص)** من غاضه إذا نقصه وجميع معانيه راجعة إليه، وقوله الجوهري: غاض الماء إذا قل ونضب، وغيض الماء فعل به ذلك لا يخالفه وهو إخبار عن حصول المأمور به من السماء والأرض معاً، أي فامتثلا ما أمرا به ونقص الماء، ولا يخص غيض الماء بطوفان السماء كما توهم، وفيه كلام طويل في الكشف. قوله: **(واستقرّت)** يقال استوى على السرير إذا استقرّ

بالموصل، وقيل بالشام، وقيل بآمل روي أنه ركب السفينة عاشر رجب، ونزل عنها عاشر المحرّم فصام ذلك اليوم فصار ذلك سنة ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ هلاكاً لهم، يقال بعد بعداً وبعد إذا بعد بعداً بعيداً بحيث لا يرجى عوده، ثم استعير للهلاك وخص بدعاء السوء، والآية في غاية الفصاحة لفخامة لفظه وحسن نظمها، والدلال على كنه الحال مع الإيجاز الخالي عن الإخلال، وإيراد الأخبار على البناء للمفعول، للدلالة على تعظيم الفاعل وأنه متعين في نفسه مستغني عن ذكره، إذ لا يذهب الوهم إلى غيره للعلم بأنّ مثل هذه الأفعال لا يقدر عليه سوى الواحد القهار ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ وأراد نداءه بدليل عطف قوله: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ فإنه النداء ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ وإن كل وعد تعده حق لا يتطرّق

عليه، وآمل بالمدّ وضمّ الميم بلدة. قوله: **(هلاكاً لهم الخ)** يعني أنّ البعد ضدّ القرب، وهو باعتبار المكان، وهو في المحسوس، وقد يقال: في المعقول نحو ضلوا ضلالاً بعيداً، وأنّ استعماله في الموت والهلاك استعارة لكن كلام أهل اللغة يخالفه لاختلاف فعليهما، فإنه يقال: في الأوّل بعد يبعد ككرم يكرم بعد بضم فسكون، وفي الثاني بعدا يبعد كفرح يفرح فرحاً، كما قيل فالواقع في قول المصنف بكسر العين في الماضي وفتحها في المصدر، وقيل بالعكس، والظاهر أنه فيهما بالضم، لأنّ الواقع في النظم مصدر المضموم فهو يقتضي أن يكون من البعد المكاني، وأنهما من مادّة واحدة، وهو الذي حمل المصنف رحمه الله تعالى على التجوّز وقوله: إذا بعد بضم العين، وبعدا كقربا ووصف البعد بكونه بعيداً للمبالغة كجدّ جدّه، وقوله لا يرجى عوده بيان لشدّة بعده وبيان لاطلاق البعد على الموت، وقد أوضح هذا المعنى التهامي في قوله في مرثيته المشهورة:

أشكو بعادك لي وأنت بموضع ... لولا الردى لسمعت فيه سراري
والشرق نحو الغرب أقرب شقة ... من بعد تلك الخمسة الأشباري

وقوله: وخص بدعاء السوء يعني بعدا مصدر يستعمل للدعاء، كسقيا ورعيا لكنه مخصوص بالسوء كجدعاً وتعساً، والمراد بالظلم مطلقه أو تكذيب الرسل عليهم الصلاة والسلام لأنهم به ظلموا أنفسهم. قوله: **(والآية في غاية الفصاحة الخ)** ما اشتملت عليه من الفصاحة والنكات مفصل في شرح المفتاح، والمراد بالفصاحة البلاغة، وفخامة لفظها مجاز عن بلاغتها، وكنه الحال حقيقته من إرادة ما ذكر. قوله: **(وإيراد الأخبار على البناء للمفعول الخ)** يعني أنّ الفاعل قد يترك ويبنى للمجهول لتعينه، لأنّ تلك الصفات لا تليق بغيره حقيقة، أو ادّعاء وقد صرّح الشعراء بهذا المعنى وتشبثوا به كما قال أبو نواس:

وإن جرت الألفاظ يوماً بمدحة ... لغيرك إنساناً فأنت الذي نعني

قوله: **(وأراد نداءه)** أوّله به ليصح التفريع عليه كما بينه، وقيل: إنه تفصيل للمجمل لأنّ الإجمال يعقبه التفصيل، وقيل: إنّ المعقب ما بعد قوله: ربّ، وهو إنما ذكر للتوطئة لما

إليه الخلف، وقد وعدت أن تنجي أهلي فما حاله، أو فما له لم ينج، ويجوز أن يكون هذا النداء قبل غرقه ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ لأنك أعلمهم وأعدلهم، أو لأنك أكثر حكمة من ذوي الحكم على أنّ المحاكم من الحكمة كالدارع من الدرع ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ لقطع الولاية بين المؤمن والكافر، وأشار إليه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ فإنه

بعده، وإنّ تأويل المصنف رحمه الله تعالى ليس بحسن لأنّ فعل كل فاعل مختار لا بدّ أن يعقب إرادته، فليس في ذكره حينئذ كبير فائدة وفيه نظر. قوله: **(وإنّ كل وعد تعده حق الخ)** يعني أنّ كل وعد لك حق وقد وعدت بانجاء أهلي وهو من جملتهم، وهو في قوّة قياس، ومراده استعلام الحكمة في عدم انجائه مع ما ذكر إن كان ذلك بعد غرقه، أو الاستكشاف عن حاله إن كان قبله، وإليهما أشار بقوله: فما حاله أو فما له لم ينج لكنه كان ينبغي أن يقدّم قوله ويجوز الخ على ذلك. قوله: **(ويجوز أن يكون هذا النداء قبل غرقه)** فإنّ الواو لا تقتضي الترتيب، قال الزمخشريّ: وذكر المسألة دليل على أن النداء كان قبل غرقه حين تأبيه عن ركوب السفينة وخوفه عليه، وأمّا جواز أنه لم يعرف غرقه، وأنه تعالى يجوز أن ينجيه بسبب آخر لمقتضى وعده فخلاف الظاهر. قوله: **(لأنك أعلمهم وأعدلهم الخ)** يشير إلى أنّ المعنى على التعليل، وإلى أنه إذا بنى أفعل من الشيء الممتنع من التفضيل والزيادة، يعتبر فيما يناسب معناه معنى الممتنع، وقال الإمام ابن عبد السلام في أماليه إنّ هذا ونحوه من أرحم الراحمين وأحسن الخالقين مشكل، لأنّ أفعل لا يضاف إلا إلى جنسه، وهنا ليس كذلك لأنّ الخلق من الله بمعنى الإيجاد، ومن غيره بمعنى الكسب، وهما متباينان، والرحمة من الله إن حملت على الإرادة صح المعنى لأنه يسير أعظم إرادة من سائر المريدين، وإن جعلت من مجاز التشبيه وهو أنّ معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعنى أيضاً لأنّ ذلك مشترك بينه وبين عباده، وإن أريد إيجاد فعل الرحمة كان مشكلاً إذ لا موجد سواه، وأجاب الآمدي رحمه الله تعالى بأنه بمعنى أعظم من يدعي بهذا الاسم، قال: وهذا مشكل لأنه جعل التفاضل في غير ما وضع اللفظ بإزائه، وهو يناسب مذهب المعتزلة فتأمّل. قوله: **(أو لأنك أكثر حكمة من ذوي الحكم الخ)** يعني على أن يبني من الحكمة حاكم للنسبة، وقيل: عليه إنّ الباب ليس بقياسي وإنه لم يسمع حاكم بمعنى حكيم، ولأنه لا يبني منه أفعل إذ ليس جارياً إلى الفعل، فلا يقال ألبن وأتمر، إذ لا فعل بهذا المعنى، والجواب بأنه كثر في كلامهم، أو يجوز أن يكون وجهاً مرجوحاً، وبأنه من قبيل أحنك الشابين لا يخلو عن تعسف، وتعقب بأنّ للحكمة فعلاً ثلاثياً، وهو حكم كما مرّ في أوّل السورة، وأفعل من الثلاثيّ مقيس، وأيضاً سمع احتنك الجراد، وألبن وأتمر، فغايته أن يكون من غير الثلاثيّ، ولا يخفى ما فيه، ومنهم من فسره على هذا بأعلمهم بالحكمة، كقولهم: آبل من أبل، بمعنى أعلم وأحذق بأمر الإبل. قوله تعالى: **(﴿إنه ليس من أهلك﴾ الخ)** قيل إنه اشتبه عليه الأمر لظنه أنّ المستثنى امرأته وحدها، وقوله: ولا تكن مع الكافرين، لا يدلّ على تحقق كفره لاحتمال أن يراد لا تكن في خلالهم، ولبعد هذا اعتذر عنه المصنف

تعليل لنفي كونه من أهله، وأصله إنه ذو عمل فاسد، فجعل ذاته ذات العمل للمبالغة كقول الخنساء تصف ناقة:

ترتع ما غفلت حتى إذا ذكرت فإنما هي إقبال وإدبار

ثم يدل الفاسد بغير الصالح تصريحاً بالمناقضة بين وصفيهما وانتفاء ما أوجب النجاة لمن نجا من أهله عنه، وقرأ الكسائيّ ويعقوب إنه عمل غير أي عمل عملاً غير صالح ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ ما لا تعلم أصواب هو أم ليس كذلك، وإنما سمي نداءه سؤالاً

رحمه الله تعالى، بأنّ حب الولد شغله عن تأمّل حاله فعوتب على ترك التأمّل فيه، ومثله ليس بمعصية، والمراد ليس من أهلك الذين وعدهم الله بالنجاة، وقوله: لقطع الولاية يعني أنه لا يكون بين مسلم وكافر ولاية، ولذا لم يتوارثا، وقرابة الدين أقرب من قرابة النسب، كما قال أبو نواس:

كانت مودّة سلمان له نسبا ولم يكن بين نوح وابنه رحم

قوله: **(فإنه تعليل الخ)** أي هذه الجملة تفيد أنّ مضمونها تعليل لما قبلها، لأنها مستأنفة في جواب لم لم يكن من أهلي، وأصله إنه ذو عمل فاسد لأنه العلة في الحقيقة، فعدل عنه مع أنه أخصر وحذف ذو للمبالغة بجعله عين عمله لمداومته عليه، ولا يقدّر المضاف لأنه يفوّت المبالغة المقصودة منه. قوله: **(كقول الخنساء)** هي امرأة من فصحاء الجاهلية، والخنس انخفاض الأنف، وتوصف به الظباء، فلذا سميت به، ولها ديوان معروف، وهذا من قصيدة لها رثت بها صخراً أخاها وهي مشهورة **(ومنها)**:

وما عجول على بوّ تحنّ له لها حنينان إعلان وإسرار
ترتع ما غفلت حتى إذا ذكرت فإنما هي إقبال وإدبار
يوماً بأوجع مني حين فارقني صخر وللعيش أحلاء وإمرار

(ومنها):

وإن صخر التأتمّ الهداة به كأنه علم في رأسه نار

فقوله تصف ناقة لأنها مثلت حالها بناقة ذبح ولدها فهي تحنّ له، فإذا ذهلت عنه رعت، وإذا ذكرته اضطربت، فهي بين إقبال وإدبار، أي بين إقبال على الحنين، وإدبار عنه، والشاهد في قوله: هي إقبال وإدبار، والعجول التي فقدت عجلها، والبوّ جلد يحشى تبناً لترأمه وتدرّ وترتع من رتع في المرعى إذا مشى فيه للرعي. قوله: **(ثم بدّل الخ)** معطوف على مضمون ما قبله، أي علل ثم بدل، ولمن متعلق بالنجاه أو أوجب، ومن في من أهله بيانية أو تبعيضية، والمراد بالمناقضة مجرّد المنافاة لأنّ بينهما واسطة وهي البطالة، وقوله: وقرىء إنه عمل أي بالفعل الماضي، وغير صالح مفعوله، وأصله عملاً غير صالح فحذف، وأقيمت صفته مقامه. قوله: **(ما لا تعلم أصواب هو أم ليس كذلك الخ)** أي أصواب فتسأل عنه أم لا فتتركه، وهو شامل لوجهي السؤال، والنهي إنما هو عن سؤال ما لا حاجة له إليه إمّا لأنه لا يهم، أو لأنه

لتضمن ذكر الوعد بنجاة أهله استنجازه في شأن ولده، أو استفسار المانع للانجاز في حقه، وإنما سماه جهلاً وزجر عنه بقوله: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ لأنّ استثناء من سبق عليه القول من أهله قد دله على الحال، وأغناه عن السؤال، لكن أشغله حب الولد عنه حتى اشتبه عليه الأمر.

وقرأ ابن كثير بفتح اللام والنون الشديدة وكذلك نافع وابن عامر غير أنهما كسرا النون على أنّ أصله تسألنني، فحذفت نون الوقاية لاجتماع النونات، وكسرت الشديدة للياء، ثم حذفت اكتفاء بالكسرة، وعن نافع برواية رويس إثباتها في الوصل ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ﴾ فيما يستقبل ﴿مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ﴾ ما لا علم لي بصحته ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي﴾ وإن لم تغفر لي ما فرط مني من السؤال ﴿وَتَرْحَمْنِيٓ﴾ بالتوبة والتفضل عليّ ﴿أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ أعمالاً ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾ انزل من السفينة مسلماً من المكاره من

قامت القرائن على حاله، كما هنا لا عن السؤال للاسترشاد والاشتنجاز أي طلب الإنجاز للوعد، وهو إذا كان النداء قبل الغرق، والاستفسار عن المانع عن نجاته إذ كان بعده، قيل: والأوّل هو الظاهر من اللفظ، وعلى الثاني يكون من الحذف والإيصال وأصله عما ليس الخ، لأنّ السؤال الاستفساري يتعدّى بعن، والطلبيّ بنفسه، كما هو مشهور عندهم، وأمّا القول بأنّ ما عبارة عن السؤال فلا حاجة إلى الحذف والايصال، فليس بشيء لأنه يحتاج إلى التقدير في قوله: إذ لا معنى لنفي العلم عن سؤاله، وإنما هو عن المسؤول، فلا وهم فيه كما توهم. قوله: **(وإنما سماه جهلاً الخ)** يشير إلى أنه ليس بجهل، وإنما هو غفلة عما مرّ من الاستثناء، أو ظنه شمول الوعد لجميع أهله، ولا يخفى بعده، وقوله: أشغل بالألف في النسخ، وقد أنكره بعض أهل اللغة، لكنها لغة قليلة أو رديئة، وكتب بعض العمال في رقعة للصاحب أن رأي مولانا أن يأمر بإشغالي ببعض أشغاله، فوقع له من كتب إشغالي لا يصلح لاشغالي، ومتعلق العلم والجهل حال ابنه، واستحقاقه لما حلّ به، وما ليس له به علم كون المسؤول خطأ أو صواباً وأن تكون بمعنى كراهة أن تكون أو لئلا تكون كما مرّ نظيره، وقال: الماتريدي إنّ نوحاً عليه الصلاة والسلام ظنّ ابنه على دينه لأنه كان يخفي كفره منه، وإلا لم يسأل نجاته وقد نهى عن مثله، قيل: وهو الأظهر. قوله: **(بفتح اللام والنون)** أي ويفتح النون بدليل ما بعده، وقوله: للياء أي لأجل أن تدل الكسرة على الياء المحذوفة، أو لمناسبتها والإثبات أمره ظاهر، وقوله: فيما يستقبل لأنّ السؤال وقع منه، وقيل: إنه لدفع أن يكون ردّاً لقوله ابني وإنكاره السؤال، وأمّا في الحال فغير متصوّر وقوعه منه فتأمل، وقوله: بصحته إشارة إلى تقدير مضاف، ودخل فيه ما علم فساده وما شك في صحته وفساده. قوله: **(انزل من السفينة)** وقال الإمام من الجبل إلى الأرض، وقوله مسلماً بصيغة المفعول إشارة إلى أنّ الباء للملابسة، وأنّ الجارّ والمجرور حال، والسلام إمّا بمعنى السلامة مما يكره، أو بمعنى التسليم والتحية من الله، أو من الملائكة عليهم الصلاة والسلام، الذين من قبله، وقوله: من جهتنا، بيان لقوله:

جهتنا، أو مسلماً عليك ﴿وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ﴾ ومباركاً عليك أو زيادات في نسلك حتى تصير آدماً ثانياً، وقرىء اهبط بالضمّ، وبركة على التوحيد، وهو الخير النامي ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ وعلى أمم هم الذين معك سموا أمماً لتحزبهم، أو لتشعب الأمم منهم، أو وعلى أمم ناشئة ممن معك، والمراد بهم المؤمنون لقوله: ﴿وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ﴾ أي وممن معك أمم

منا وأن من فيه ابتدائية، ولو أخره كان أحسن، وهو متعلق بمسلماً لا بالمكاره كما جوّزه بعضهم. قوله: **(ومباركاً عليك)** أي مدعوا لك بالبركة، بأن يقال بارك الله فيك، وهو مناسب لكون السلام بمعنى التسليم فيكون كقوله: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، وهذه الآية من الاحتباك لأنه حذف من الثاني ما ذكر في الأوّل، وذكر فيه ما حذف من الأوّل، والتقدير بسلام منا عليك وبركات منا عليك، وقوله آدماً صرفه لأنه نكره، ونوح عليه الصلاة والسلام يسمى آدم الثاني والأصغر، لأنّ الناس كلهم من نسله عليه الصلاة والسلام، لأنه لم يبق بعد الطوفان غير بنيه وأزواجهم على ما اختاره في الصافات، وأنّ جميع الناس من نسله، كما قال: **﴿وجعلنا ذريته هم الباقين﴾** [سورة الصافات، الآية: ٧٧] وهو لا ينافي الوجه الثاني في من هنا والحاصل أنّ العلماء قد اختلفوا في الناس بعد الطوفان هل هم جميعاً من نسل نوح عليه الصلاة والسلام، ولذا سموه آدم الثاني وآدم الأصغر، كما اختلفوا فيمن كان معه في السفينة وعددهم، فقيل: إنه مات من كان معه في السفينة من غير أولاده ولم يبق لهم نسل، فحينئذ لا يصح أن يكون الأمم نشؤوا ممن معه إلا أن يخصوا بأولاده، لكن الأكثر على أنّ لهم نسلاً فلا يكون نوح عليه الصلاة والسلام أبا البشر بعد آدم عليه الصلاة والسلام، وكلام المصنف رحمه الله تعالى ينظر إلى القولين. قوله: **(وهو الخير النامي)** الضمير للبركة وذكره باعتبار الخير، قال الراغب: البرك صدر البعير، وبرك البعير ألقى بركه، واعتبر فيه اللزوم، ولذا سمي محتبس الماء بركة، ولما فيه من الاشعار باللزوم وكونه غير محسوس اختص تبارك بالاستعمال في الله كما سيأتي، ثم إن في قوله تعالى: **﴿وعلى أمم ممن معك﴾** لطيفة، وهو أنه قد تكرّر فيه حرف واحد من غير فاصل ثماني مرّات، مع غاية الخفة فيه ولم تتكرر الراء مثله في قوله:

وقبر حرب بمكان قفر ... وليس قرب قبر حرب قبر

مع ما ترى فيه من غاية الثقل وعسر النطق، وهذا آية من جملة إعجازه فاعرفه. قوله: **(هم الذين معك)** فمن على هذا للبيان قيل عليه إنه لا حاجة إلى لفظ الأمم بل إلى هذا بأسره فلو ترك أو قيل على من معك كان أظهر وأخصر، وقوله لتحزبهم أي لكونهم مجتمعين، وقوله لتشعب الأمم، فإطلاق الأمم عليهم مجاز، وعلى الوجه الآخر، من ابتدائية، وقوله: والمراد بهم أي بالأمم الناشئة على الوجه الثاني، ورجح الزمخشريّ هذا الوجه، بحسن التقابل بين وعلى أمم وأمم سنمتعهم وبسلامته عن التجوّز، وإطلاق الأمم على جماعة قليلة لكنه يقتضي أن لا يسلم ويبارك على من معه، فقيل استغنى بالتسليم عليه عن التسليم على من معه، لأنّ النبيّ ﷺ زعيم أمّته، أو أنه يعلم بالطريق الأولى. قوله: **(أي وممن معك أمم الخ)** جوّز في

سنمتعهم في الدنيا ﴿ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة، والمراد بهم الكفار من ذرية من معه، وقيل: هم قوم هود وصالح ولوط وشعيب، والعذاب ما نزل بهم ﴿تِلْكَ﴾ إشارة إلى قصة نوح ومحلها الرفع بالابتداء وخبرها ﴿مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ أي بعضها ﴿نُوحِيهَآ إِلَيْكَ﴾ خبر ثان والضمير لها أي موحاة إليك، أو حال من الإنباء، أو هو الخبر، ومن أنباء متعلق به، أو حال من الهاء ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ خبر آخر أي مجهولة عندك، وعند قومك من قبل إيحائنا إليك، أو حال من الهاء في نوحيها، أو الكاف في إليك، أي جاهلاً أنت وقومك بها، وفي ذكرهم تنبيه على أنه لم يتعلمها إذ لم يخالط غيرهم وأنهم مع كثرتهم لم يسمعوها فكيف بواحد منهم ﴿فَٱصْبِرْ﴾ على مشاق الرسالة وأذية القوم كما صبر نوح ﴿إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ﴾ في الدنيا بالظفر وفي الآخرة بالفوز ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ عن

هذه الواو الحالية والعطف، وظاهره أنّ أمم مبتدأ، وجملة سنمتعهم صفته المسوّغة للابتداء بالنكرة، والخبر مقدّر وهو ممن معك بدلالة ما قبله، وكذا في الكشاف، لكنه قيل عليه إنه إنما يناسب الوجه الثاني في من دون الأوّل، وجعله في المقدر، بمعنى آخر لا يخلو من تكلف، ويحتمل أن يكون التقدير وأمم ممن معك سنمتعهم بحذف الصفة، وجعل الجملة المذكورة خبراً ، وجوّز أبو حيان كون أمم مبتدأ من غير تقدير صفة على أنّ الجملة خبره لأنّ العطف والتفصيل مسوّغ عنده، وفسر الأمم الثانية بالكفار لقرينة ذكر العذاب، وقوله: والعذاب ما نزل بهم، أي في الدنيا لا عذاب الآخرة. قوله: **(إشارة إلى قصة نوح عليه الصلاة والسلام)** بيان لأنّ التأنيث للنبأ باعتبار القصة، وأنّ الإشارة بالبعيد لتقضيها، وقوله: أي بعضها إشارة إلى أنّ من تبعيضية لأنها بعض المغيبات، وكونها من علم الغيب مع اشتهارها، باعتبار التفصيل لأنه غير معلوم، وقيل: إنه بالنسبة إلى غير أهل الكتاب لا عامّ، لأنها نسيت لقدم العهد كما قيل، وقوله: والضمير لها وهو الرابط لجملة الخبر.

قوله: **(موحاة إليك)** أوّله باسم المفعول لأنّ الجملة الخبرية تؤوّل بالمفرد، ولبيان أنه لحكاية الحال الماضية، والمقصود من ذكر كونها موحاة سواء كان خبراً أو حالاً، إلجاء قومه للتصديق بنبوّته ﷺ، وتحذيرهم مما نزل بهم فلا يتوهم أنه لا فائدة فيه، وفائدة تقديم من أنباء الغيب إذا تعلق بنوحيها نفى أن يكون علم ذلك بكهانة، أو تعلم من الغير، فلا وجه لما قيل إنه لا فائدة فيه كما سيشير إليه. قوله: **(أي مجهولة عندك الخ)** إشارة إلى أنّ هذا إشارة إلى الإيحاء المعلوم مما مرّ، وقوله: جاهلاً تفسير له على وجهي الحالية وأنه بيان لهيئة الموحي أو الموحى إليه. قوله: **(تنبيه على أنه لم يتعلمها الخ)** يعني أنه إذا لم يعلمها وهو نبيّ يوحى إليه، فغيره بالطريق الأولى، فلا حاجة لذكرهم معه، فأجاب بأنه من باب الترقي، كما تقول هذا الأمر لا يعلمه زيد، ولا أهل بلده لأنهم مع كثرتهم لا يعلمونه، فكيف يعلمه واحد منهم، وقد علم أنه لم يخالط غيرهم، وقوله: على مشاق الرسالة الخ إشارة إلى أنه فذلكة لما قبله، وبيان

الشرك والمعاصي ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ عطف على قوله نوحاً إلى قومه، وهوداً عطف بيان ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ وحده ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ وقرىء بالجرّ حملاً على المجرور وحده ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ على الله باتخاذ الأوثان شركاء وجعلها شفعاء ﴿يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ خاطب كل رسول به قومه إزاحة للتهمة، وتمحيضاً للنصيحة، فإنها لا تنجع ما دامت مشوبة بالمطامع ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أفلا تستعملون عقولكم فتعرفوا المحق من المبطل والصواب من الخطأ ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ اطلبوا مغفرة الله بالإيمان، ثم توسلوا إليها بالتوبة وأيضاً التبري من

للحكمة في إيجابها من إرشادهم وتهديدهم. قوله: **(عطف على قوله نوحاً إلى قومه)** أي أنه من العطف على معمولي عامل واحد، وليس من المسألة المختلف فيها فعطف المنصوب على المنصوب، والجارّ والمجرور على الجار والمجرور، وقدّم لعود الضمير إليه وقيل إنه على إضمار أرسلنا لطول الفصل، فهو من عطف جملة على أخرى، وهوداً عطف بيان لأخاهم، وقيل إنه بدل منه، وأخاهم بمعنى واحداً منهم، كما يقولون يا أخا العرب. قوله: **(وقرئ بالجرّ حملاً على المجرور وحده)** أي بجعله صفة له، جار على لفظه، والرفع باعتبار محل الجارّ والمجرور لا فاعل للظرف لاعتماده على النفي، ووقع في النسخ المصححة بعد قوله: اعبدوا الله وحده، وفي نسخة وحدوه بالأمر تفسير له بقرينة ما بعده، ومن قوله: **﴿ما لكم من إله غيره﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٨٥] وقيل إنه يريد أنّ معنى اعبدوا الله أفردوه بالعبادة، ووحدوه بالألوهية بمعونة المقام لأنهم كانوا مشركين يعبدون الأصنام، فالمقصود إفراده بالعبادة لا أصلها، مع أنه لا اعتداد بالعبادة مع الإشراك، فالأمر بالعبادة يستلزم إفراده بها. قوله: **(باتخاذ الأوثان شركاء وجعلها شفعاء)** يعني قولهم إنها شركاء لأنّ اتخاذها نفسه ليس افتراء، فجعله افتراء مبالغة، وأشار بعطف قوله وجعلها شفعاء أنهم في الواقع إنما تقرّبوا بها إلى الله كما نطق به التنزيل في غير هذا الموضع، لكن الشرع عدّه شركاً، فلا يرد عليه ما قيل ليت شعري من أين علم اتخاذهم إياها شفعاء، فالأولى الاقتصار على اتخاذها شركاء. قوله: **(وتمحيضاً)** بالضاد المعجمة أو الصاد المهملة، فإنّ كلاً منهما بمعنى الإخلاص، وقوله: لا تنجع كتنفع لفظاً، ومعنى ومشوبة بالباء الموحدة، أي مخلوطة ممتزجة، وقوله: أفلا تستعملون عقولكم إشارة إلى أنه نزل منزلة اللازم، واستعمال العقل التفكر والتدبر ليعرف ماله وما عليه، وقوله خاطب كلّ رسول الخ إشارة إلى ما ورد من أمثاله في القرآن، وليس تفسيراً لما نحن فيه. قوله: **(اطلبوا مغفرة الله بالإيمان الخ)** يعني أنّ طلب المغفرة عبارة عن الإيمان بالله وحده، لأنه من لوازمه لتوقف المغفرة عليه، إذ لا معنى لطلب المغفرة مع الكفر، والتوبة لا تكون بدونه أيضاً وعطف التوبة حينئذ بثم إن أريد بها التوبة عن الشرك، بدليل المقام لا يظهر لأنها نفسه، فلذا أوّلت بأنها مجاز عن التوسل بها إلى المغفرة، والتوسل بالإيمان إلى مغفرة الله متأخر عنه، ولا يصح أن يكون المراد التوبة عما صدر منهم غير الشرك، لأنّ الإيمان يجب ما قبله، وأورد

الغير إنما يكون بعد الإيمان بالله والرغبة فيما عنده ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ كثير الدرّ ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ ويضاعف قوّتكم، وإنما رغبهم بكثرة المطر وزيادة القوّة لأنهم كانوا أصحاب زروع وعمارات، وقيل: حبس الله عنهم القطر وأعقم أرحام نسائهم ثلاث سنين، فوعدهم هود عليه السلام على الإيمان والتوبة بكثرة الإمطار، وتضاعف القوّة والتناسل ﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا﴾ ولا تعرضوا عما أدعوكم إليه ﴿مُجْرِمِينَ﴾ مصرّين على إجرامكم ﴿قَالُوا يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ بحجة تدل على صحة دعواك، وهو لفرط عنادهم وعدم اعتدادهم بما جاءهم من المعجزات ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا﴾ بتاركي

عليه أنّ التوسل بالتوبة عن الشرك لا ينفك عن طلب المغفرة بالإيمان والتوحيد، لأنه من لوازمه فلا يكون بعده، فإن قيل: المراد بطلب المغفرة بالإيمان طلبها قبل الإيمان لا معه، قيل: فيرتفع الإشكال حينئذ من غير احتياج إلى التأويل بالتوسل لأنّ معناه حينئذ اطلبوا الإيمان ثم آمنوا، وهو غير محتاج إلى التأويل ويدفع بأنّ المراد الأوّل فالاستغفار الإيمان والتوبة عن الشرك الرجوع إلى صراط الله المستقيم ودينه بامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وهو متراخ عن الإيمان باعتبار الانتهاء، وجوّز في قوله: توسلوا أن يكون بياناً لحاصل المعنى لأنّ الرجوع إلى شيء الوصول إليه، وأن يكون إشارة إلى أنه مستعمل فيه مجازاً، كما مرّ في أوّل السورة والأوّل أولى. قوله: **(وأيضاً التبري من الغير إنما يكون بعد الإيمان الخ)** في الكشاف قيل: استغفروا ربكم آمنوا به، ثم توبوا إليه من عبادة غيره، لأنّ التوبة لا تصح إلا بعد الإيمان، فعلى هذا الاستغفار كناية عن الإيمان لأنه من روادفه، والتصديق بالله لا يستدعي الكفر بغيره لغة، فلذا قيل: ثم توبوا، وإنما قال قيل: إشارة إلى أنّ الوجه ما مرّ في أوّل السورة، لأنّ قوله: **﴿اعبدوا الله﴾** دلّ على اختصاصه تعالى بالعبادة كما مرّ، فلو حمل استغفروا على هذا لم يفد فائدة زائدة سوى ما علق عليه من قوله تعالى: **﴿يرسل السماء عليكم مدراراً﴾** الخ وقد كان يمكن تعليقه بالأوّل، والحمل على غير الظاهر، مع قلة الفائدة مما يجب الاحتراز عنه في كلام الله المعجز، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو بعينه ما في الكشاف، لأنّ التبرؤ عن الغير لا يصح حمله على ظاهره إذ لم يتبرؤوا من نبيهم ولا من المؤمنين فمن ظنه كذلك، وقال: إنما يرد على الزمخشريّ لا يرد عليه، وجوّز أن يكون هذا وقع في مجلس آخر غير متصل بالأوّل فقد ارتكب شططاً، ثم إنه قيل: إنّ التبرؤ عن الغير هو التبرؤ التفصيلي ليظهر التراخي، وعبر عن التوبة بالتبرؤ لأنّ الرجوع إلى الله يلزمه ترك التوجه إلى غيره، وإلا لم يكن رجوعاً إليه فتأمّله، وقوله كثير الدر أي الأمطار، وقوله: **﴿قوّة إلى قوّتكم﴾** أي مضمومة إليها، وقيل: إلى بمعنى مع وإذا انضمت القوّة إلى أخرى فقد ضوعفت، ولذا فسره به. قوله: **(رغبهم بكثرة المطر الخ)** المراد بزيادة القوّة قوّة الجسم وأصحاب زروع وعمارات، أي أبنية وهو لف ونشر مرتب، فالزروع ناظر للأمطار، والعمارات للقوّة، وقوله: وتضاعف القوّة بالتناسل لأنهم يحصل لهم قوّة بأولادهم، أو لأنه ناشئ عن قوّة البدن، وقوله: مصرين،

عبادتهم ﴿عَن قَوْلِكَ﴾ صادرين عن قولك حال من الضمير في تاركي ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ

وقيل: المعنى مجرمين بالتولي وهو تكلف. قوله: **(صادرين عن قولك الخ)** في الكشاف كأنه قيل: وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك، فقيل عليه إنّ هذه كالتي في قوله: **﴿فأزلهما الشيطان عنهما﴾** [سورة البقرة، الآية: ٣٦] للسببية أي وما نحن بتاركي آلهتنا بسبب قولك، وحقيقته ما يصدر ترك لآلهتنا عن قولك، فهو ظرف لغو متعلق بتاركي، والمصنف رحمه الله تعالى جعله مستقرّاً حالاً، وقدره صادرين عن قولك، وهو إما من صدر صدوراً بمعنى وقع ووجد، أو من صدر صدراً بمعنى رجع، والأوّل باطل لأنهم ليسوا موجودين عن قوله، وكذا الثاني لأنّ الرجوع عن القول لا يتصوّر إلا إذا كانوا قائلين له ولم يكونوا كذلك أصلاً، فالصواب مصدرين الترك عن قولك **(قلت)** هذا كما ورد في الحديث[1]، وكلام العرب لا يصدر إلا عن رأيه وهو من الصدر بمعنى الرجوع عن الماء القابل للورد، فإنّ الورد والصدر يجعل كناية عن العمل والتصرّف، لأنهم أرباب سفر وبادية، وذلك جلّ أمرهم، ولذا قال معاوية رضي الله تعالى عنه طرقتني أخبار ليس فيها إصدار وإيراد وقال:

ما أمس الزمان حاجاً إلى من يتولى الإيراد والإصدارا

أي يتصرف في الأمور بصائب رأيه، وكما قال بعض البلغاء: إنّ أمير المؤمنين نطق بلسانك وأعطى وأخذ بيدك، وأورد وأصدر عن رأيك، ولما كان الصدر مستلزماً للورد اكتفوا به، فقالوا لا يصدر عن رأيه، فالمعنى ما نحن بتاركي آلهتنا عاملين بقولك، وهو تقدير للمتعلق بقرينة عن، والمقدّر كناية لا تضمين، ولذا قال: في الكشف لم يحمله على التضمين كما في قوله: فأزلهما الشيطان عنها لأنّ المضمن هو المقصود، والترك هاهنا هو مصب الفائدة، ومن لم يدر هذا قال: صادرين بمعنى معرضين وهو صريح في التضمين لكنه جعل المضمن حالاً، والمضمن فيه أصلاً مع رجحان العكس لأنّ المضمن هو المقصود غالباً لكون الترك هاهنا مصب الإفادة فنبه بذلك على أنه قد يختار خلافه لعارض، وقصد به الرد على ما في الكشف تبعاً لغيره. قوله: **(حال من الضمير في تاركي)** وإذا وقع في الكلام المنفيّ قيد فالنفي منصب عليهما أو على القيد فقط، وهو الأكثر أو على المقيد فلا يكون النفيّ للقيد وهو قليل، وهنا قد انتفى القيد والمقيد معاً لأنهم لا يتركون آلهتهم ولا يعلمون بقوله، وقيل إنه قيد للنفي والمعنى انتفى تركنا عبادة آلهتنا معرضين عن قولك فلا يلزم محذور، وبتفسير صادرين بمعرضين اندفع ما أورده العلامة ولو أبدل صادرين بمعرضين لئلا يرد عليه شيء ويظهر كونه جواباً لقوله لا تتولوا أي معرضين عن قولك المجرّد عن حجة لكان أظهر وأولى، وقد علمت أنه غفلة عن المراد. قوله تعالى: **(﴿وما نحن لك بمؤمنين﴾)** في الكشاف، وما يصح من أمثالنا أن يصدّقوا

---

(١) أخرجه الطبري ١٨٢٨٠ عن عبد الرحمن بن زيد. مرسلاً وابن زيد ضعيف إن وصل الحديث فكيف إذا أرسله فالخبر ضعيف.

بِمُؤْمِنِينَ﴾ إقناط له من الإجابة والتصديق ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَىٰكَ﴾ ما نقول إلا قولنا اعتراك أي أصابك من عراه يعروه إذا أصابه ﴿بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ بجنون لسبك إياها، وصدّك عنها ومن ذلك تهذي وتتكلم بالخرافات، والجملة مقول القول وإلا لغو لأنّ الاستثناء مفرّغ ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ أجاب عن مقالتهم الحمقاء بأن أشهد الله تعالى على براءته من آلهتهم وفراغه من اضرارهم تأكيداً لذلك وتثبيتاً له وأمرهم بأن يشهدوا عليه استهانة بهم، وأن يجتمعوا على الكيد في إهلاكه من غير أنظار حتى إذا اجتهدوا فيه ورأوا أنهم عجزوا عن آخرهم، وهم الأقوياء الأشدّاء أن يضرّوه لم يبق لهم شبهة أنّ آلهتهم التي هي جماد لا يضر ولا ينفع لا تتمكن

مثلك فيما يدعوهم إليه إقناطاً له من الإجابة لأنهم أنكروا الدليل على نبوّته ﷺ، ثم قالوا مؤكدين لذلك إنا بمجرّد قولك لا نترك آلهتنا، ثم كرروا ما دلّ عليه الكلام السابق من عدم إيمانهم بالجملة الاسمية مع زيادة الباء، وتقديم المسند إليه المفيد للتقوّى دلالة على أنهم لا يرجى منهم ذلك بوجه من الوجوه فدلّ على اليأس والإقناط. قوله: **(ما نقول إلا قولنا اعتراك الخ)** يعني أنه استثناء مفرّغ وأصله أن نقول قولاً إلا قولنا هذا فحذف المستثنى منه وحذف القول المستثنى، وأقيم مقوله مقامه أو اعتراك هو المستثنى لأنه أريد به لفظه وذكر لفظ قولنا لبيان أنّ المراد به لفظه، وليس مما استثنى فيه الجملة وهو بيان لسبب ما صدر عن هود عليه الصلاة والسلام بعد ما ذكروا عدم التفاتهم لقوله، واعتراك بمعنى أصابك من عراه يعروه، وأصله من اعتراه بمعنى قصد عراه وهو محله وناحيته، ومعناه خبله وأفسد عقله وباء بسوء للتعدية. قوله: **(بجنون الخ)** يعني أنه المراد بالسوء، وقوله من ذلك أي ولأجل ذلك، والهذيان معروف، والخرافات جمع خرافة بتخفيف الراء وقد مرّ تفسيرها وأنّ الزمخشريّ نقل فيها التشديد، وهي الغريب من القول الذي لا حقيقة له وهي منقولة من علم رجل إلى هذا المعنى، وقوله والجملة مقول القول أي القول المقدّر قبل إلا أو بعدها على ما مرّ من الوجهين فيه يريد أن انتصابه بالقول لا بإلا وفي نسخة بدل مقول القول مفعول القول، وهما بمعنى. قوله: **(وإلا لغو لأنّ الاستثناء مفرّغ)** المراد بلغويتها عدم عملها لا زيادتها لأنّ المفرّغ بحسب ما قبله من العوامل، وهذا مبنيّ على أنّ العامل في غير المفرّغ إلا على اختلاف فيه مفصل في النحو، ومقالتهم الحمقاء من الإسناد المجازي أي الأحمق قائلها، وأني بريء تنازع فيه الفعلان وقوله فكيدون ظاهر تقرير المصنف رحمه الله تعالى أنّ الخطاب لقومه، ويفهم منه حال آلهتهم بالطريق الأولى، وقال الزمخشريّ: أنتم وآلهتكم، وهو أولى وجميعاً حال من ضمير كيدوني وقوله من آلهتهم إشارة إلى أنّ ما موصولة والعائد محذوف وهو المناسب لكونه جواباً لقولهم اعتراك لعدم مبالاته بها وبإضرارها كما أشار إليه بقوله وفراغه الخ. والمراد فراغ ذهنه وخلوّه عن تصوّره لأنّ عدم ذلك مفروغ عنه ضروريّ، ومن دونه متعلق بتشركون يعني تشركون به ما لم يجعله شريكاً كقوله: **﴿ما لم ينزل به سلطاناً﴾** وقوله: **﴿ما لم يأذن به الله﴾** [سورة الشورى،

من إضراره انتقاماً منه، وهذا من جملة معجزاته فإنّ مواجهة الواحد الجمّ الغفير من الجبابرة الفتاك العطاش إلى إراقة دمه بهذا الكلام ليس إلا لثقته بالله، وتثبطهم عن إضراره ليس إلا بعصمته إياه، ولذلك عقبه بقوله: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ تقريراً له، والمعنى أنكم وإن بذلتم غاية وسعكم لن تضروني فإني متوكل على الله واثق بكلاءته، وهو مالكي ومالككم لا يحيق بي ما لم يرده ولا تقدرون على ما لم يقدّره، ثم برهن عليه بقوله: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ أي إلا وهو مالك لها قادر عليها يصرّفها على

الآية: ٢١] لا حال إذ لا فائدة في التقييد به وقوله تأكيداً لذلك أي للبراءة وتذكيره لتأويله بأن والفعل أو بالمذكور ونحوه وإفادته التأكيد لأنّ شهد الله ونحوه كالقسم في إفادة التأكيد والتحقيق وقوله وأمرهم معطوف على أشهد أي بأن أشهد وأمر وفيه إشارة إلى التنازع، وقوله وأن يجتمعوا في نسخة وأن يجمعوا وهو معطوف على بأن أشهد وهو ظاهر في أنّ الخطاب للقوم كما مرّ، قيل: وهو أظهر مما سلكه الزمخشريّ لأنه سلك في نفي قدرة الآلهة على ضره طريقاً برهانياً فلا يناسبه الطلب منها وحتى إذا الخ غاية للاجتماع، وأن يضروه متعلق بعجزوا ولا يضر صفة جماد ولا تتمكن خبر أنّ، وفي نسخة بالواو فالخبر لا تضر وهو معطوف عليه. قوله: **(وهذا من جملة معجزاته الخ)** كون تثبيطهم بمعنى تأخيرهم وتعويقهم معجزة إنما هو بملاحظة كونه بعصمة الله إذ كان واحداً أغضب كثيرين حرّاصاً على قتله فأمسك الله عنه أيديهم وكفهم وإلا فمجرّد التأخير ليس كذلك **(فإن قلت)** كيف عطف اشهدوا وهو إنشاء على الخبر **(قلت)** أمّا من جوزه فلا يشكل عليه، وأمّا من منعه فيقدّر له قولاً أي وأقول اشهدوا وإشهاد الله يحتمل الإنشاء أيضاً وإن كان في صورة الخبر وإنما غاير بين الشهادتين لاختلافهما فإنّ الأوّل إشهاد حقيقة مقصود بذكره التأكيد، والثاني المقصود به الاستهزاء والإهانة كما يقول الزجل لخصمه إذا لم يبال به أشهد عليّ أني قائل لك كذا، وقول المصنف رحمه الله تعالى أمرهم بناء على ظاهر الحال أي أتى بصيغة الأمر لهم فلما لم يكن حقيقة عبر عنه بالأمر لأنه يرد كثيراً للاستهانة والتهديد وإن احتمل أن يكون إشهاده لهم حقيقة لإقامة الحجة عليهم، وعدل عن الخبر فيها تمييزاً بين الخطابين فهو خبر في المعنى، وقوله العطاش إلى إراقة دمه استعارة بمعنى الحرّاص كما يحرص العطشان على الماء، والإراقة ترشيح وقوله ولذلك أي لما مرّ وكونه معصوماً من الله قرّره بإظهار التوكل على من كفاه ضرّهم، وقوله عقبه أي عقب هذا الكلام، وقوله تقريراً له أي لثقته وذكره لما مرّ وكونه تقريراً له لا ينافي كونه يفيد التعليل لنفي ضرهم بطريق برهانيّ كما يشير إليه قوله لن يضروني فإني متوكل على الله لأنّ بيان علة الشيء تقوّيه، وتقرّره وفي قوله: ﴿ربي وربكم تدرّج﴾ إلى تعكيس أمر التخويف وقوله لم يقدره من التقدير. قوله: **(ثم برهن عليه)** أي على المعنى، وهو عدم قدرتهم على ضره مع توكله ولقوله ربي وربكم دخل في البرهان والناصية مقدّم الرأس، وتطلق على الشعر النابت فيها وناصيته بيده أي هو منقاد له والأخذ بالناصية عبارة عن القدرة، والتسليط مجازاً وقد يكون كناية والمصنف

ما يريد بها، والأخذ بالنواصي تمثيل لذلك ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ أي إنه على الحق والعدل لا يضيع عنده معتصم، ولا يفوته ظالم ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ فإن تتولوا ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾ فقد أدّيت ما عليّ من الإبلاغ وإلزام لحجة فلا تفريط مني ولا عذر لكم فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ استئناف بالوعيد لهم بأنّ الله يهلكهم ويستخلف قوماً آخرين في ديارهم وأموالهم أو عطف على الجواب بالفاء ويؤيده القراءة بالجزم على الموضع فكأنه قيل وإن تتولوا يعذرني ربي ويستخلف ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ﴾

رحمه الله تعالى ذهب إلى الأوّل لأنه أنسب هنا. قوله: **(أنه على الحق والعدل الخ)** يعني أنّ قوله على صراط مستقيم تمثيل واستعارة لأنه مطلع على أمور العباد مجاز لهم بالثواب والعقاب كاف لمن اعتصم كمن وقف على الجادّة فحفظها، ودفع ضرر السابلة بها وهو كقوله: ﴿**إنّ ربك لبالمرصاد**﴾ [سورة الفجر، الآية: ١٤] وقيل معناه إنّ مصيركم إليه للجزاء وفصل القضاء والحق والعدل مأخوذ من الاستقامة وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إلى اندراجه في البرهان، وفي قوله إنّ ربي دون أن يقول وربكم نكتة غير الاختصار، وهي الإشارة إلى أنّ اللطف والإعانة مخصوصة به دونهم. قوله: **(فإن تتولوا)** جعله مضارعاً لاقتضاء أبلغتكم له ولا يحسن فيه ادّعاء الالتفات، ولذا من جعله ماضياً قدّر فقل أبلغتكم لكنه لا حاجة إليه، والمراد إن استمرّوا على التولي لوقوعه منهم ويجوز أن يبقى على ظاهره بحمله على التولي الواقع بعد ما حجهم. قوله: **(فقد أدّيت ما عليّ من الإبلاغ وإلزام الحجة الخ)** لما كان إبلاغه واقعاً قبل توليهم والجزاء يكون مستقبلاً بالنظر إلى زمان الشرط أشار إلى تأويله بقوله فلا تفريط أو أنه مراد به لازم معناه المستقبل باعتبار ظهوره أو أنه جواب باعتبار الإخبار لأنه كما يقصد ترتب المعنى يقصد ترتب الإخبار كما في وما بكم من نعمة فمن الله، ومنهم من جعل الجواب محذوفاً وهذا دليله والتقدير لم أعاتبكم لأنكم محجوجون، وقوله ولا عذر لكم بعض الجواب، وجعله بعضهم جواباً آخر والواو بمعنى أو، وقوله فقد أبلغتكم إشارة إلى أنه أقيم فيه السبب مقام المسبب، ويصح جعله تعليلاً لما قبله. قوله: **(استئناف بالوعيد)** يحتمل أنه يريد الاستئناف النحوي بناء على جواز تصديره بالواو لا البياني بأن يكون جواب سؤال، وهو ما يفعل بهم كما قيل لأنه لا يقترن بالواو ومنهم من فسر الاستئناف بالعطف على مجموع الشرط، والجزاء وهو خلاف الظاهر من العبارة يكون مترتباً على قوله إنّ ربي على صراط مستقيم، والمعنى أنه على العدل فلذا انتقم منكم وأهلككم فلا يرد أنّ المعنى لا يساعد عليه كما توهم، وقوله يهلكهم لأنّ استخلاف غيرهم على ديارهم يستلزم ذلك، وقوله ويؤيده القراءة بالجزم على الموضع أي موضع الجملة الجزائية مع الفاء، وعلى القراءة بالرفع يصح عطفه أيضاً على الجواب لكن على ما بعد الفاء لأنه الجواب في الحقيقة والفاء رابطة له فما قيل إنه يشعر بجواز عطفه على الجواب على عدم القراءة بالجزم، وليس بذاك سهو وقوله يعذرني بالجزم بيان لمعنى الجزاء على ما مرّ ومعناه يقبل عذري، ودخول الفاء على المضارع هنا لأنه تابع يتسمح

بتوليكم ﴿شَيْـًٔا﴾ من الضرر ومن جزم يستخلف أسقط النون منه ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ رقيب فلا تخفى عليه أعمالكم ولا يغفل عن مجازاتكم، أو حافظ مستول عليه فلا يمكن أن يضرّه شيء ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ عذابنا أو أمرنا بالعذاب ﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ وكانوا أربعة آلاف ﴿وَنَجَّيْنَـٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ تكرير لبيان ما نجاهم منه، وهو السموم كانت تدخل أنوف الكفرة وتخرج من أدبارهم فتقطع أعضاءهم، والمراد به تنجيتهم من عذاب الآخرة أيضاً والتعريض بأن المهلكين كما عذبوا في الدنيا بالسموم فهم معذبون

فيه وقيل تقديره فقد يستخلف الخ. قوله: **(شيئاً من الضرر)** إشارة إلى أنه مفعول مطلق لأنه لا يتعدّى لاثنين، ولا حاجة لتأويله بما يتعدّى لهما كتنقصون، وقوله أسقط النون منه أي من تضرون لأنه معطوف على المجزوم، وقوله بتوليكم وقيل بذهابكم وهلاككم لا ينقص من ملكه شيء، وقوله فلا تخفى الخ إشارة إلى أن مراقبته كناية عن مجازاته كما مرّ أو حفيظ بمعنى حافظ والحافظ بمعنى الحاكم المستولي، ومن شأنه أنه لا يقدر على ضرّه سواه وقوله عذابنا على أنّ الأمر بمعنى الشأن واحد الأمور أو المأمور به، والتفسير الآخر على أنه واحد الأوامر والإسناد على الثاني مجازيّ، والأمر بالعذاب إما أمر الملائكة فهو حقيقيّ، أو هو مجاز عن الوقوع على طريق التمثيل. قوله: **(﴿نجينا هوداً﴾)** صرح بالنجاة للمؤمنين مع التعريض بعذاب الكافرين بياناً لأنه الأهم، وأنّ ذلك لا يبالي به أو مفروغ منه وقوله برحمة يعني أنه بمحض الفضل إذ له تعالى تعذيب المطيع، وترك قول الزمخشريّ بسبب الإيمان لما فيه من رائحة الاعتزال، ولما إن كانت لمجرّد الحين فظاهر وإلا فوجه الترتب على النزول قيل إنه لأنّ الإنجاء يعتمد نزوله، وفيه نظر، والظاهر أن يقال ترتبه عليه باعتبار ما تضمنه من تعذيب الكفار فيكون صرح بالإنجاء اهتماماً، ورتب باعتبار الآخر إشارة إلى أنه مقصود منه. قوله: **(وكانوا أربعة آلاف)** هذا فيه مخالفة لما تقدّم من أنه كان وحده، ولذا عدّ مواجهته وحده للجم الغفير معجزة له ﷺ كما مرّ فحينئذ يجوز أن يكون هؤلاء معه حين المحاجة ودعوى انفراده عنهم إذ ذاك لا بدّ لها من دليل، ولا مانع من جعل هذا باعتبار حالين وزمانين فتأمّل. قوله: **(تكرير لبيان ما نجاهم منه)** حاصله أنه لا تكرير فيه لأن الأوّل إخبار بأن نجاتهم برحمة الله، وفضله والثاني بيان لما نجوا منه وأنه أمر شديد عظيم لا سهل فهو للامتنان عليهم وتحريض لهم على الإيمان، وليس من قبيل أعجبني زيد وكرمه كما قيل أو هما متغايران فالأوّل إنجاء من عذاب الدنيا، والثاني من عذاب الآخرة فرجح الأوّل بملاءمته لمقتضى المقام، وقوله لبيان اللام للتعليل لأصله تكرير وقد أورد على الثاني أن إنجاءهم منه ليس في وقت نزول العذاب في الدنيا، ولا مسبباً عنه إلا أن يجاب بأنه عطف على المقيد والقيد كما قيل في قوله: ﴿**لا تستأخرون عنه ساعة ولا تستقدمون**﴾ [سورة سبأ، الآية: ٣٠] وقد مرّ تحقيقه، ولا يخفى ما فيه من التكلف من غير داع لأنّ الموافق للتعبير بالماضي المفيد لتحققه حتى كأنه وقع أن يجعل باعتبار ذلك واقعاً في وقت النزول تجوزاً، والمعنى حكمنا بذلك لهم وتبين لهم ما يكون لهم

في الآخرة بالعذاب الغليظ ﴿وَتِلْكَ عَادٌ﴾ أنت اسم الإشارة باعتبار القبيلة، أو لأنّ الإشارة إلى قبورهم وآثارهم ﴿جَحَدُواْ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ﴾ كفروا بها ﴿وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ﴾ لأنهم عصوا رسولهم ومن عصى رسولاً فكأنما عصى الكل لأنهم أمروا بطاعة كل رسول ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ يعني كبراءهم الطاغين وعنيد من عند عنداً وعنوداً، وعنداً إذا طغى والمعنى عصوا من دعاهم إلى الإيمان وما ينجيهم وأطاعوا من دعاهم إلى الكفر، وما يرديهم ﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أي جعلت اللعنة تابعة لهم في الدارين تكبهم في العذاب ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ جحدوه أو كفروا نعمه أو كفروا به فحذف الجار ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ﴾ دعاء عليهم بالهلاك، والمراد به الدلالة على أنهم كانوا مستوجبين لما نزل عليهم بسبب ما حكي عنهم وإنما كرر ألا وأعاد ذكرهم تفظيعاً لأمرهم، وجئا على الاعتبار بحالهم ﴿قَوْمِ هُودٍ﴾

لأن الدنيا أنموذج الآخرة مع أن في كلام المصنف إشارة إلى أن المعنى نجيناهم في الدنيا كما سننجيهم في الآخرة فتأمل، والمراد بالغلظ تضاعفه. قوله: **(أنت اسم الإشارة باعتبار القبيلة)** فالإشارة إلى ما في الذهن وصيغة البعيد لتحقيرهم أو لتنزيلهم منزلة البعيد لعدمهم، وإذا كانت لمصارعهم وقبورهم فالإشارة للبعيد المحسوس والإسناد مجازي أو هو من مجاز الحذف أي تلك قبور عاد أو أصحاب تلك عاد. قوله: **(كفروا بها)** هذه الجملة كالتفسير لما قبلها وأشار بتفسيره إلى أن جحد متعد بنفسه، وقد عدى بالباء حملاً له على الكفر لأنه المراد أو بتضمينه معناه كما أن كفر جرى مجرى جحد فتعدى بنفسه في قوله كفروا ربهم وقيل كفر كشكر يتعدّى بنفسه، وبالحرف وظاهر كلام القاموس إن جحد كذلك أي كفروا بالله، وأنكروا آياته التي في الأنفس والآفاق الدالة على وجوده فكأنهم كانوا منكرين للصانع لا مشركين. قوله: **(ومن عصى رسولاً فكأنما عصى الكل الخ)** هذا بالنسبة إلى التوحيد لأن الكل متفقون عليه فعصيان واحد عصيان للجميع فيه، أو لأنّ القوم أمرهم كل رسول بطاعة الرسل إن أدركوهم والإيمان بهم لا نفرق بين أحد من رسله فالضمير في لأنهم للقوم، وأمروا مبني للمجهول ويجوز أن يكون الضمير للكل وأمروا على صيغة المعلوم أي كل نبي أمر قومه بذلك، وقوله من عند بتثليث النون، وعنوداً مصدر بضم العين وأصل معنى عند اعتزل في جانب لأن العند الجانب ومنه عند الظرفية. قوله: **(أي جعلت اللعنة تابعة لهم في الدارين الخ)** يعني أنّ الكلام على التمثيل بجعل اللعنة كشخص تبع آخر ليدفعه في هوّة قدّامه فالمتبعون قدّامهم الجبارون أهل النار، وخلفهم اللعنة والثبور وضمير اتبعوا إما لعاد مطلقاً أو للمتبعين للجبارين منهم فتعلم لعنة غيرهم بالطريق الأولى، وتكبهم تلقيهم على وجوههم. قوله: **(جحدوه الخ)** كأنه إشارة إلى ما مرّ من أن تعديته بنفسه لإجرائه مجرى جحداً، وهو من كفران النعمة وهو متعد بنفسه ففي الكلام مضاف مقدر أو هو على الحذف والإيصال. قوله: **(دعاء عليهم بالهلاك الخ)** قد مرّ تحقيق البعد ودلالته على الهلاك، وأنه حقيقة أو مجاز قيل ويجوز أن يكون دعاء باللعن كما في القاموس البعد والبعاد اللعن، ولا وجه لما قيل إنه من المزيد، وقوله والمراد الخ يعني أنهم

عطف بيان لعاد، وفائدته تمييزهم عن عاد الثانية عاد ارم، والإيماء إلى أنّ استحقاقهم للبعد بما جرى بينهم وبين هود ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ هو كوّنكم منها لا غيره، فإنه خلق آدم، ومواد النطف التي خلق نسله منها من التراب ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ عمركم فيها واستبقاكم من العمر، أو أقدركم على عمارتها

كانوا قبل أن يهلكوا مستأهلين لهذا ومثله كثير في كلام العرب كقوله:

لا يبعدن قومي الذين هم سمّ العداة وآفة الجزر

واللام للبيان كما في قولهم سقياً له لا للاستحقاق كما قيل: والذي حمله عليه قوله كانوا مستوجبين وقد علمت أن معناه أنه تأويل للدّعاء فإنه لا معنى له بعد الوقوع فلذا أولوه بأن المراد منه أنهم مستوجبون لذلك، وقوله تفظيعاً لأمرهم ناظر إلى إعادة ذكرهم وقوله، وحثاً نظار لتكرير ألا. قوله: **(وفائدته تمييزهم عن عاد الثانية الخ)** يعني أنه إشارة إلى أن عادا كانوا فريقين عادا الأولى وعادا الثانية فيكون إفادة لذلك لا لدفع اللبس هنا حتى يرد عليه ما قيل إنه ضعيف لأنه لا لبس في أن عادا هذه ليست إلا قوم هود عليه الصلاة والسلام للتصريح باسمه وتكريره في القصة، وقيل المراد تأكيد تمييزهم، وقيل: ذكر للفواصل أو ليفيد مزيد تأكيد بالتنصيص عليهم، وارم سيأتي تفسيرها. قوله: **(هو كوّنكم منها لا غيره الخ)** قالوا إنه أخذ الحصر من تقديم الفاعل المعنوي مثل أنا قضيت حاجتك واعتبره الزمخشريّ في هذا وفي قوله استعمركم فيها أيضاً والمصنف رحمه الله سكت عنه اكتفاء ببيان هذا عنه لا أنه عطف بعد اعتبار التقديم فلا ينسحب على ما بعده لأن الأول أنسب بالمقام، وقد يقال الحصر مستفاد من السياق لأنه لما حصر الإلٰهية فيه اقتضى حصر الخالقية أيضاً فبيان ما خلقوا منه بعد بيان أنه الخالق الأكبر لا غيره يقتضي هذا وبيان إنشائهم من الأرض والتراب بأن المراد خلقهم منها بالذات أو بالواسطة أو أنهم خلقوا من النطف والنطف من الغذاء الحاصل من الأرض، وقد مرّ في الأنعام أنّ المعنى ابتدأ خلقكم منها فإنها المادّة الأولى، وآدم الذي هو أصل البشر ﷺ خلق منها أو خلق أباكم فحذف المضاف. قوله: **(عمركم فيها واستبقاكم الخ)** العمارة قال الراغب: نقيض الخراب يقال عمر أرضه يعمرها عمارة فهي معمورة وأعمرته الأرض واستعمرته فوضت إليه العمارة، وقال: استعمركم فيها والعمر مدّة عمارة البدن بالحياة والروح، وهو دون البقاء ولذا وصف به الله دون هذا، والعمر والعمر واحد وخص بالقسم المفتوح ويقال عمرت المكان وعمرت به بمعنى أقمت والعمرى في العطية أن تجعل له شيئاً مدّة عمرك أو عمره كالرقبى، وتخصيص لفظه تنبيه على أن ذلك شيء معار انتهى فقوله عمركم بالتشديد من العمر، وأما العمارة ففعلها مخفف يشير إلى أنه يجوز أخذه من العمر وهو مدّة الحياة. قوله: **(أو أقدركم على عمارتها وأمركم بها)** هذا هو الوجه الثاني على أنه من العمارة، ومعناه أنه جعلكم قادرين على ذلك وأمركم بها فالسين للطلب على حقيقتها ولذا عطفه عليه، وذكر القدرة توطئة له وعلى الأوّل لا طلب فيه كما أنه على تفسيره بجعلكم عمارها الاستفعال فيه بمعنى الأفعال.

وأمركم بها، وقيل: هو من العمرى بمعنى أعمركم فيها دياركم، ويرثها منكم بعد انصرام أعماركم، أو جعلكم معمرين دياركم تسكنونها مدّة عمركم، ثم تتركونها لغيركم.

﴿فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ﴾ قريب الرحمة ﴿مُّجِيبٌ﴾ لداعيه ﴿قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدْ

قوله: **(وقيل هو من العمرى)** بضم فسكون مقصور وقد تقدّم تفسيرها وهل هي هبة أو عارية تفصيله في الفروع واستدل الكسائيّ رحمه الله تعالى بهذه الآية على أن عمارة الأرض واجبة لطلبها منهم وقسمها في الكشاف إلى واجب كالقناطر اللازمة والمسجد الجامع ومندوب كالمساجد ومباح كالمنازل وحرام كما يبنى من مال حرام وقد كان هؤلاء أعمارهم طويلة إلى الألف مع ظلمهم فسأل الله نبيّ لهم عن سبب تعميرهم فقال الله إنهم عمروا بلادي فعاش فيها عبادي يعني لأنهم عمروا البلاد بحفر الأنهار وغرس الأشجار فطولت لهم الأعمار كما قال الشاعر:

ليس الفتى بفتى لا يستضاء به ولا يكون له في الأرض آثار

وقال آخر:

إنّ آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار

وقوله ويرثها منكم أي يرثها من بعدكم الله لأنه خير الوارثين. قوله: **(أو جعلكم معمرين دياركم الخ)** هذا على كونه من العمري أيضاً وهو ما في الكشاف حيث قال الثاني أن يكون بمعنى جعلكم معمرين دياركم فيها لأنّ الرجل إذا ورث داره من بعده فكأنما أعمره إياها ليسكنها عمره، ثم يتركها لغيره، وقد قيل عليه إن ما في الكشاف أن معنى استعمركم جعلكم معمرين بوزن اسم الفاعل من أعمره، وقوله المصنف تسكنونها مدّة عمركم يقتضي أن معمرين على صيغة المفعول فإن أردت حمل كلامه على ما في الكشاف جعلت الأعمار مفهوماً من قوله، ثم تتركونها لغيركم لأن تركها للغير وتوريثها إياه بمنزلة الأعمار لذلك الغير حيث يسكنها هو أيضاً مدّة عمره، ثم يتركها لغيره، ولك أن تقول مراد المصنف رحمه الله أنها لهم عمرى إما للموروث عنه فلأنّ الله جعلها له مدّة عمره، وإما للوارث فلأنّ الله أو مورّثه جعلها له كذلك، فلا حاجة إلى جعل العمرى مخصوصة بقوله ثم تتركونها حتى يكون ما قبله توطئة، أو زائداً على المراد، ولا يرد عليه ما قيل: إنّ الأولى أن يقول أو جعلكم معمرين دياركم تتركونها بعد انقضاء أعماركم لغيركم يسكنها مدّة عمره في تحقيق كونه معمر إبل الاعتبار فيه للمعمر له مدّة عمره، ولا يرد على هذا القائل أنه توهم أنّ معمرين في كلام المصنف رحمه الله بزنة اسم الفاعل، وهو بزنة المفعول كما قيل، مع أنه لا مانع منه، وحاصله أن الوجوه ثلاثة: إما أن يكون استعمركم من العمر أو التعمير أو العمرى. قوله: **(قريب الرحمة الخ)** لقوله تعالى: **﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٥٦] والقرآن يفسر بعضه بعضاً وقد جعل قوله قريب ناظراً لقوله توبوا، ومجيب لاستغفروا، أي ارجعوا إلى الله فإنه قريب منكم أقرب

كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ﴾ لما نرى فيك من مخايل الرشد والسداد، أن تكون لنا سيداً أو مستشاراً في الأمور أو أن توافقنا في الدين، فلما سمعنا هذا القول منك انقطع رجاؤنا عنك ﴿أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ على حكاية الحال الماضية ﴿وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾ من التوحيد والتبرىء من الأوثان ﴿مُرِيبٍ﴾ موقع في الريبة من أرابه، أو ذي ريبة على الإسناد المجازي من أراب في الأمر ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ بيان وبصيرة، وحرف الشك باعتبار المخاطبين ﴿وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾ نبوّة ﴿فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ

من حبل الوريد، واسألوه المغفرة فإنه مجيب للسائلين، وهو وجه حسن، وكلام المصنف رحمه الله غير بعيد منه، ومخايل جمع مخيل وهي الإمارة والسداد بالفتح الصلاح. قوله: **(أن تكون لنا سيداً أو مستشاراً)** أن تكون بدل من الضمير المستتر في مرجوّا بدل اشتمال أو مفعول فعل مقدر أي نرجو أن تكون والمقصود تفسيره، وقوله: انقطع رجاؤنا مستفاد من قوله قبل هذا، وقوله على حكاية الحال أي في بعيد لانتهائنا لأنه على حاله. قوله: **(موقع في الريبة)** يعني أنه اسم فاعل من أرابه المتعدي، بمعنى أوقعه في الريبة، أو من أراب اللازم بمعنى صار ذا ريب وشك، وذو الريب وصاحبه من قام به لا نفس الشك، فالإسناد مجازي للمبالغة كجد جدّه، وأما على الاحتمال الأوّل، فالظاهر أنه مجازي أيضاً، لأن الموقع في الريب بمعنى القلق والاضطراب هو الله لا الشك فعده حقيقة، أما بناء على أنه فاعل في اللغة، وإما لما قيل إنهم غير موحدين معتقدين أن الموقع في القلق هو الله لا الشك نفسه، وهو ظاهر كلام الكشاف، وقد صرح في آخر سبا بأنّ كليهما مجاز لأن المريب إنما يكون من الأعيان لا من المعاني، وإما أنّ القوم جهلة لا يفرقون بين عين ومعنى، فمما لا يلتفت إليه لأنّ ما ذكر في الحكاية لا المحكى وكذا ما قيل: إنّ معنى كون الشك موقعاً في الريبة أن شك بعض جماعة يوقع الريبة لآخرين، فإن الطباع مجبولة على التقليد أو باعتبار أن أصل الشك قد يوجب استمراره وهو من ضيق العطن، وقلة الفطن وهذا كله مبني على أن بين كلامي الشيخين في المحلين فرقاً وليس بمسلم قال في الكشف قوله على الاسناد المجازي متعلق بالوجهين لأنه قال في آخر سبا بعد ما ذكر الوجهين وكلاهما مجاز إلا أن بينهما فرقاً وهو أن المريب من الأوّل منقول ممن يصح أن يكون مريباً من الأعيان إلى المعنى والمريب من الثاني منقول من صاحب الشك إلى الشك كما تقول شعر شاعر فعلى الأوّل هو من باب الإسناد إلى السبب لأن وجود الشك سبب لتشكيك المشكك، ولولاه لما صدر عنه التشكيك انتهى، وهذا هو الحق عندي. قوله: **(بيان وبصيرة)** تقدّم تفسير البينة بالحجة والبرهان، وفسرها هنا بما ذكر لمناسب المقام لأن أصل معنى البينة كما قال الراغب: الدلالة الواضحة حسية أو عقلية والبيان الكشف عن الشيء بنطق أو غيره فالمناسب لقوله فمن ينصرني تفسيره بما ذكروا والمعنى إن كان عندي بصيرة ودلالة على الحق وخالفت من يدفع عني ما أستحقه من الله. قوله: **(وحرف الشك**

ٱللَّهِ﴾ فمن يمنعني من عذابه ﴿إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ في تبليغ رسالته، والمنع عن الإشراك به ﴿فَمَا تَزِيدُونَنِي﴾ إذن باستتباعكم إياي ﴿غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ غير أن تخسروني بإبطال ما منحني الله به، والتعرّض لعذابه أو فما تزيدونني بما تقولون لي غير أن أنسبكم إلى الخسران ﴿وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ انتصبت آية على الحال، وعاملها معنى الإشارة ولكم حال

باعتبار المخاطبين) حرف الشك هو أن واصل وضعها أنها لشك المتكلم، وهو غير شاك في كونه على بينة لكنه من الكلام المنصف والاستدراج ولذا أتى به على زعمهم وما عندهم من الشك في أمره، وقوله يمنعني من عذابه يعني أن النصرة هنا مستعملة في لازم معناها وهو المنع والدفع، وفي الكلام مضاف مقدر أو النصر مضمن معنى المنع ولذا تعدّى بمن، وقوله: في تبليغ رسالته أي تركه والمنع عن الاشراك به. قوله: **(فما تزيدونني إذن باستتابعكم إياي)** كذا في الكشاف فقال العلامة، وتبعه غيره إن أذن ظرف حذف منه المضاف إليه، وعوض منه التنوين وأشار لرده الشارح المدقق فقال قوله إذن حينئذ دل بإذن على أن الكلام جواب وجزاء وبحينئذ على التعقيب المستفاد من الفاء لا أنه تأكيد يدل على أن إذن تختص بالظرفية، وقد خبط فيه أرباب الحواشي هنا خبط عشواء لعدم النظر إلى معزاه فإنه أراد أن حذف المضاف، وتعويض التنوين عنه إنما هو في إذ لا في إذا، وقد جوزه في إذا بعض النحاة في بعض الآيات فرده أبو حيان بأنه لم يقله أحد من النحاة ونسبه إلى الوهم لكن في الدر المصون أنه ذهب إليه بعض أجلة المفسرين وفي كلام العرب ما يشهد له فعلى المشهور في العربية لا يصح ما ذكر مع أنّ المعنى ليس عليه إذ هو إشارة إلى أنّ قوله فما تزيدونني غير تخسير جواب للشرط المذكور لا إن جوابه محذوف يدل عليه قوله فمن ينصرني، وقوله: حينئذ بيان لتعقيبه له المصحح للجوابية فإذن بمعناها المشهور حرف جواب، وجواز وقد وجد رسمه بالنون في النسخ ولو كان كذلك تعين كتابته بالألف. قوله: **(غير أن تخسروني بابطال الخ)** يعني أنّ التخسير معناه جعله خاسراً وفاعل التخسير قومه ومفعوله هو والمعنى تجعلوني خاسراً لأني باتباعكم أكون مضيعاً لما منحني الله من الحق، وهو خسران مبين أو فاعل الخسران صالح والمفعول هم، ومعنى تخسيره لهم نسبتهم إلى الخسران فإن التفعيل يكون للنسبة كفسقته إذا نسبته للفسق، والمعنى ما يزيدني استتباعي غير أني أقول لكم إنكم في ضلال وخسران لا إن أتبعكم فيكون إقناطاً لهم من اتباعه، وما قيل: إن الأولى أن يقال غير أن أنسب إلى الخسران لأن المفروض متابعته باختياره لا باختيارهم حتى يلاموا فلا إصابة فيه في اللفظ، ولا في المعنى، وقيل: إن المعنى غير تخسيري إياكم كما ازددتم تكذيباً إياي ازدادت خسارتكم فكان سببها، وقوله: منحني الله به أي باستتباعكم أو ضمن منح معنى خص فتعلقت به. قوله: **(انتصبت آية على الحال وعاملها الخ)** جعل عاملها الاشارة لأنّ المبتدأ لا يعمل فيها، ولذا منعها بعض النحاة فيما ليس من هذا القبيل لأنّ اسم الإشارة فيه معنى الفعل، ولذا يسمى عاملاً

منها تقدّمت عليها لتنكيرها ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ ترع نباتها وتشرب ماءها ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾ عاجل لا يتراخى عن مسكم لها بالسوء إلا يسيرا، وهو ثلاثة أيام ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ﴾ عيشوا في منازلكم أو في داركم الدنيا ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾ الأربعاء والخميس والجمعة ثم تهلكون ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ أي غير مكذوب فيه فاتسع فيه باجرائه مجرى المفعول به كقوله:

ويوم شهدناه سليماً وعامرا

أو غير مكذوب على المجاز، وكأنّ الواعد قال له: أفي بك فإن وفى به صدقه وإلا كذبه، أو وعد غير كذب، على أنه مصدر كالمجلود والمعقول ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ أي ونجيناهم من خزي يومئذ وهو

معنوياً، وأما ما يلزمه من اختلاف عامل الحال، وعامل صاحبها، فقد فصل في غير هذا المحل، وهذه حال مؤسسة وهو ظاهر، وجوز فيها أن تكون مؤكدة، كهذا أبوك، عطوفاً لدلالة ناقة الله على كونها آية، وأن يكون العامل معنى التنبيه أيضاً. قوله: **(ولكم حال منها تقدّمت عليها لتنكيرها)** قيل: عليه أنّ مجيء الحال من الحال لم يقل به أحد من النحاة لأن الحال تبين هيئة الفاعل أو المفعول، وليست الحال شيئاً منهما، وأجيب عنه بأنها مفعول للإشارة في المعنى لأنها مشار إليها ولا يرد عليه أن المشار إليه الناقة لا الآية لأن المراد من الآية الناقة وقول الزمخشري: بعدما جعلها حالاً من آية أنها متعلقة بها أراد التعلق المعنوي لا النحوي، فلا يرد عليه ما قيل عليه إنه تناقض لأنها إذا تعلقت بها تكون ظرفاً لغواً لا حالاً، وقيل: لكم حال من ناقة الله، وآية حال من الضمير فيه، فهي متداخلة وهي نافعة لهم ومختصة بهم هي ومنافعها فلا يرد عليه أنه لا اختصاص لذات الناقة بالمخاطبين، وإنما المختص بهم كونها آية لهم، وقيل لكم حال من الضمير في آية لأنها بمعنى معلمة، والأظهر كون لكم بيان من هي آية له كما ذكر في الأعراف، وقد مر فيها أيضاً تجويز كون ناقة الله بدلاً أو عطف بيان من اسم الإشارة، ولكم خبره، وآية حال من الضمير المستتر فيه. قوله: **(ترع نباتها وتشرب ماءها)** بالجزم بدل من تأكل مفسر له، وذكر الشرب لدلالة المقام ففيه اكتفاء أو جعل الأكل مجازاً عن التغذي مطلقاً، والقول بأن المجاز يحتاج إلى قرينة مشترك الإلزام لأن التقدير كذلك. قوله: **(ولا تمسوها بسوء)** مر تحقيقه في الأعراف، وأن النهي عن المس الذي هو مقدمة الاصابة بالسوء مبالغة كما في قوله: **﴿ولا تقربوا مال اليتيم﴾** [سورة الأنعام، الآية: ١٥٢] وقد مر الكلام عليه ثمة، وقوله: عاجل إشارة إلى أنه بمعنى السرعة لأنّ القرب كثر استعماله في المكان، وقوله: عيشوا تفسير له لأنّ التمتع والاستمتاع انتفاع ممتد الوقت، والمراد بالدار المنزل أو الدنيا لأنها تطلق عليهما، وقوله: ثم تهلكون لأنّ بيان مدّة الحياة يستلزم بيان الهلاك بعدها والعقر قطع عضو يؤثر في النفس، والعاقر لها برضاهم شخص اسمه قدار كهمام بالدال

هلاكهم بالصيحة، أو ذلهم وفضيحتهم يوم القيامة، وعن نافع يومئذ بالفتح على اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه ههنا، وفي المعارج في قوله: من عذاب يومئذ ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ القادر على كل شيء والغالب عليه ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ قد سبق تفسير ذلك في سورة الأعراف ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا

المهملة. قوله: **(أي غير مكذوب فيه الخ)** يعني أنّ المكذوب وصف الإنسان لا الوعد، لأنه يقال: كذب زيد عمراً في مقالته، فزيد كاذب وعمرو مكذب، والمقال مكذوب فيه فدفعه بثلاثة أوجه إنه على الحذف والايصال كمشترك لما حذف الحرف صار المجرور مفعولاً على التوسع، لأن الضمير لا يجوز نصبه على الظرفية، والجار لا يعمل بعد حذفه كما تقرّر في النحو، أو جعل الوعد مكذوباً على طريق الاستعارة المكنية والتخييلية، وهو معنى قول المصنف رحمه الله على المجاز، وقيل: معناه أن مكذوب بمعنى باطل ومتخلف مجازاً، أو مكذوب مصدر على وزن مفعول كمفتول ومجلود بمعنى قتل وجلد، فإنه سمع منهم ذلك وإن كان نادراً، وقوله:

ويـوم شـهـدنـاه سـلـيـمـاً وعـامـرا

تمامه:

قليل سوى الطعن النهال نوافله

فشهد بمعنى حضر متعدّ لواحد، وهو سليماً وعامراً وهما اسما قبيلتين صرفا باعتبار الحيّ، وسليم مصغر فشهدناه أصله فشهدنا فيه، وقليل صفة يوم المجرور بعد واو رب، ونوافله فاعله جمع نافلة وهي العطية لغير عوض، ونهال جمع ناهل بمعنى عطشان، ويكون بمعنى مرتو فهو من الأضداد، أو هو جمع نهل اسم جمع لناهل كطلب وطالب، ويروى الدراك أي المتابعة، أي ليس في ذلك اليوم عطايا سوى الطعان فهو كقوله:

تـحـيـة بـيـنـهـم ضـرب وجـيـع

قوله (أي ونجيناهم من خزي الخ) يعني المعمول لا يعطف على عامله، فهو متعلق بمحذوف هو المعطوف، ولا يكون تكراراً للوجهين السابقين، وقيل: الواو زائدة، وفسر الخزي بالهلاك لأنه ورد بمعناه، وإن كان المعنى الآخر هو المشهور.

قوله: **(أو ذلهم وفضيحتهم الخ)** اعترض عليه أبو حيان رحمه الله بأنه لم يتقدّم للقيامة ذكر، والمذكور جاء أمرنا الخ فالتقدير يوم إذ جاء أمرنا وهو الوجه الأوّل، فيتعين والدفع بأن القرينة قد تكون غير لفظية كما هنا فيه نظر، وقيل: القرينة قوله: **﴿عذاب يوم غليظ﴾** السابق فإن المراد به القيامة. قوله: **(على اكتساب المضاف)** وهو يوم البناء من إذ فإنه أحد ما يكتسب بالإضافة كما بين في النحو، وقوله: القادر على كل شيء العموم من صيغة المبالغة، وحذف المتعلق والتخصيص لعدم الاعتداد بقدرة غيره وغلبته، أو المراد في ذلك اليوم فيقدر على

كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ نونه أبو بكر ههنا، وفي النجم والكسائيّ في جميع القرآن وابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو في قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ ذهاباً إلى الحيّ أو الأب الأكبر ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ يعني الملائكة قيل: كانوا تسعة وقيل: ثلاثة جبريل وميكائيل وإسرافيل، ﴿بِالْبُشْرَىٰ﴾ ببشارة الولد، وقيل بهلاك قوم لوط ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ سلمنا عليك سلاماً، ويجوز نصبه بقالوا على معنى ذكروا سلاماً ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾ أي أمركم سلام، أو جوابي سلام، أو وعليكم سلام رفعه إجابة بأحسن من تحيتهم، وقرأ حمزة والكسائيّ سلم، وكذلك في الذاريات، وهما لغتان كحرم وحرام، وقيل: المراد به الصلح ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ فما أبطأ مجيئه به، أو فما أبطأ في المجيء به، أو فما تأخر عنه،

انجاء بعض وإهلاك آخرين، وسبق تفسير ذلك في قصة صالح ثمة. قوله: **(نونه أبو بكر ههنا الخ)** وقع في نسخة قبل هذا قرأ حمزة وحفص ثمود هنا وفي الفرقان والعنكبوت بفتح الدال من غير تنوين، ونونه الكسائي بخفض الدال في قوله تعالى: **﴿ألا بعداً لثمود﴾** ذهاباً إلى الحيّ، قالوا وهو الموافق لما في كتب القرآت لا ما في الأخرى، وهي قوله: نونه أبو بكر أي شعبة في ألا أن ثمود، ألا بعداً لثمود، لا في وإلى ثمود أخاهم، ونونه في النجم أيضاً، أي لا في العنكبوت والفرقان، وقوله: والكسائي في جميع القرآن أي في المواضع الثلاثة في هذه السورة، وفي السور الثلاث أيضاً، وقوله: وابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو، في قوله: ألا بعدا لثمود لا في الموضعين الآخرين منها، ولا في باقي السور. قوله: **(ذهاباً إلى الحيّ)** لأنّ أسماء القبائل يجوز فيها الصرف وعدمه نظراً إلى الحيّ والقبيلة، كما هو معروف في النحو، وقوله أو الأب الأكبر يعني أن يكون المراد به الأب الأوّل، وهو مصروف فيقدر مضاف كنسل وأولاد ونحوه، أو المراد به صرف نظر الأوّل وضعه فتأمّل، وقوله: كانوا تسعة، وقيل: أحد عشر، وقيل: اثني عشر. قوله: **(ببشارة الولد وقيل الخ)** في الكشاف الظاهر الأوّل، قال في الكشف لأنه الظاهر من الاطلاق، ولقوله: **﴿وبشروه بغلام عليم﴾** [سورة الذاريات، الآية: ٢٨] وإن كان يحتمل أن ثمة بشارتين، وأن يحمل في كل موضع على واحدة منهما، والتبشير بهلاك الكافرين، لأنه أجلّ نعمة على المؤمنين، ومرضه المصنف رحمه الله تعالى لما سمعته. قوله: **(سلمنا عليك سلاماً الخ)** أي إنه منصوب بفعل محذوف، والجملة مقول القول، أو هو منصوب بنفس القول لما فيه من معنى الذكر، ووجه كون الجواب أحسن أنه جملة اسمية دالة على الدوام والثبات، فهي أبلغ، والسلام معناه السلامة مما يضر، وهو أمان لهم، وإليه يشير قوله أمركم. قوله: **(وقرأ حمزة الكسائي سلم)** بدون ألف مع كسر السين وسكون اللام وهو بمعنى التسليم، وفسر بالصلح ولا يناسب المقام إلا أن يكون عبارة عن التحية أيضاً لأنها كانت كلمة أمان، كما في الكشف، وقيل: إنهم لما امتنعوا من تناول طعامه وخاف منهم قاله: أي أنا مسالم لا محارب لأنهم كانوا لا يأكلون طعام من بينهم وبينه حرب، وهذا يدل على أن قوله هذا بعد تقديم الطعام، وقوله تعالى: **﴿فما لبث﴾** الخ صريح في خلافه، وهذه القراءة في

والجار في أن مقدر أو محذوف، والحنيذ المشويّ بالرضف، وقيل الذي يقطر، ودكه من حنذت الفرس إذا عرّقته بالجلال لقوله: ﴿**بعجل سمين**﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٢٦] ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ﴾ لا يمدّون إليه أيديهم ﴿نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ أنكر ذلك منهم وخاف أن يريدوا به مكروهاً، ونكر وأنكر واستنكر بمعنى، والإيجاس الادراك وقيل: الإضمار ﴿قَالُوا﴾ له لما أحسوا منه أثر الخوف ﴿لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾ إنا

سلام الثاني، كما يدل عليه كلام المصنف رحمه الله، ووقع في الكشاف فيهما، فلا تكون قراءة حمزة الكسائيّ بل غيرهما لأنهما لم يقرآ بها، فيهما لمخالفته للمنقول في علم القرآآت، وعلى قراءة الرفع إما مبتدأ محذوف الخبر أي عليكم سلام، أو خبر محذوف المبتدأ أي أمركم سلام، قيل: والأول أوجه لأنه يكون داخلاً في جملة إكرامهم، وأما تقدير أمركم فمحمول على أنّ معناه سلمني منكم وسلمكم مني لأنه كلمة أمان. قوله: **(فما أبطأ مجيئه)** يعني لبث هنا بمعنى أبطأ وتأخر، وأن جاء فاعله أو فاعله ضمير إبراهيم، وأن جاء مقدر بحرف جرّ متعلق به، أي ما أبطأ في أن جاء أو عن أن جاء، وحذف الجار قبل أنّ، وأن مطرد على القولين المشهورين في محله، والباء في بعجل للتعدية أو الملابسة، لكن في قوله مقدّر أو محذوف، نظر، لأنه إذا كان محذوفاً كان مقدّراً فلا فرق بينهما، وقيل في توجيهه إنه إشارة إلى القولين في محله بعد الحذف، هل هو الجرّ فيكون مقدّراً لأنّ المقدّر في قوة المذكور فيبقى عمله، والمحذوف يكون متروكاً فلا يبقى أثره فيكون في محل نصب، وقيل: إنه راجع إلى في فقط، وأنه على ملاحظ معناها إمّا أن يكون في محل جرّ بحذفها، أو منصوباً على الظرفية بعد تقديرها، ولا يخفى ما فيه من التكلف، مع أن نصب المصدر المؤوّل من أن، والفعل على الظرفية، كالصريح في نحو آتيك خفوق النجم غير مسلم عند النحاة، والرضف براء مهملة مفتوحة وضاد ساكنة معجمة، وفاء حجارة تحمى ويلقى عليها اللحم ليشوى بها، والودك بفتح حروفه المهملة الدسم، والجلال بكسر الجيم جمع جل بضمها وتفتح، وهو ما يدثر به الخيل وتصان، وعلى الأخير بمعنى سمين تشبيهاً لودكه بالجلال عليه، أو ما يسيل منها بعرق الدابة المجللة للعرق، وعرّقته هيأته للعرق بالدثار. قوله: **(لا يمدّون إليه أيديهم)** رأى أن كانت بصرية فجملة لا تصل حال، وإن كانت علمية فمفعول ثان، وتفسير عدم الوصول بعدم المدّ على جعله كناية عنه، لأنه لازم له فلما كان الوصول ممكناً فسره بما ذكر، ويلزمه عدم الأكل، فما قيل إنه لو جعله كناية عن لا يأكلون كان أولى لا وجه له، وقيل: روي أنهم كانوا ينكتون اللحم بقداح في أيديهم، فلذا قيل لا تصل الخ، فليس كناية عن عدم الوصول كما ذكره المصنف رحمه الله، وفيه نظر. قوله: **(أنكر ذلك منهم وخاف الخ)** يعني لظنه أنهم بشر وكان بمعزل عن الناس، والضيف إذا هم بفتك لا يأكل من الطعام في عادتهم، ونكر كالمزيد في المعنى، وقيل: بينهما فرق لكن الكثير في الاستعمال هو المزيد، ولما فسر الإيجاس بالادراك أو الإضمار ورد أنه لا يطلع عليه، فكيف قالوا له لا تخف دفعه بأنهم رأوا عليه أثر

ملائكة مرسلة إليهم بالعذاب، وإنما لم نمدّ إليه أيدينا لأنا لا نأكل ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ﴾ وراء الستر تسمع محاورتهم، أو على رؤوسهم للخدمة ﴿فَضَحِكَتْ﴾ سروراً بزوال الخيفة أو بهلاك أهل الفساد، أو بإصابة رأيها فإنها كانت تقول لإبراهيم اضمم إليك لوطاً فإني أعلم أن العذاب ينزل بهؤلاء القوم، وقيل: **(فضحكت)** فحاضت. قال الشاعر:

وعهدي بسلمى ضاحكاً في لبابة ولم تعد حقا ثديها أن تحلما

الخوف كما يظهر ذلك في الوجه ونحوه، ويجوز أن يعلمهم الله به، وأمّا قوله في آية أخرى: **﴿إنا منكم وجلون﴾** [سورة الحجر، الآية: ٥٢] فلا ينافي هذا لأنّ هذا كان في أوّل الأمر، وذاك بعده لاختلاف الأحوال والأطوار فقوله في الحجر: **﴿إنا منكم وجلون﴾** [سورة الحجر، الآية: ٥٢] لا ينافي قول المصنف رحمه الله هنا أحسوا منه أثر الخوف، حتى يقال: إنه غفلة منه لجواز أن يشاهدوا منه أثر الخوف، فيقولون: لا تخف فلا يطمئن لقولهم، ويقول بل أنا خائف لأنّ أحوالكم ليست كسائر الضيفان. قوله: **(إنا ملائكة مرسلة إليهم العذاب الخ)** يعني أن علمه بملكيتهم من خبرهم هذا لما خافهم لظنّ أنهم بشر طرقوه بشر قالوا له إنا ملائكة، ولذا لم نأكل من طعامك، ولما لم يكف هذا لدفع الخوف لاحتمال أنهم ملائكة أرسلوا بما يخشاه فيه أو قومه ذكروا له ما أرسلوا له، وهو الموافق لما ذكره في غير هذه السورة، والزمخشري رجح أنه عرفهم قبل ذلك، وإنما خشي نزولهم لما يكره، لأن ظاهر النظم يدل عليه، لكن قيل: عليه تقديمه الطعام وتهيئته ينافيه، وأجيب بأنه عرفهم لكن بعد ذلك، ولا يخفى أنه خلاف الظاهر وأن السياق هنا وفي الحجر يدل على ما ذكره فتأمّلة، فإنه يمكن التوفيق بين ذلك، وقوله: **(وامرأته قائمة)** جملة حالية أو مستأنفة للإخبار، وهي بنت عمه سارة بنت هاران. قوله: **(وراء الستر تسمع محاورتهم)** بالحاء المهملة أي تكالمهم، قيل: ومدار الوجهين على أن تستر النساء كان لازماً أو لا، والظاهر الثاني لتأخر نزول آية الحجاب. قوله: **(فضحكت سروراً الخ)** الضحك إما حقيقة، أو المراد التبسم وطلاقة الوجه، وطلبها لوطاً عليه السلام لأنه كان أخاها، وقيل ابن أخيه، قيل وأو ليست لمنع الجمع، وإنما هي للإشارة إلى صلاحية كل منها للعلية. قوله: **(فضحكت فحاضت)** قيل: يبعده قوله: **(أألد وأنا عجوز)** ولو كان الحيض قبل البشارة لم تنكر الحمل والولاد، لأنّ الحيض معيارها، ودفع بأن الحيض في غير أوانه مؤكد للتعجب أيضاً، ولأنه يجوز أن تظن أن دمها ليس بحيض بل استحاضة، فلذا تعجبت، وقوله:

وعهدي بسلمى ضاحكاً في لبابة ولم تعد حقاً ثديها أن تحلما

معناه إنه قريب العهد بها طفلة يصف صغر سنها، فعهدي مبتدأ وخبره محذوف أي قريب، وقوله: ضاحكاً لم يؤنثه لاختصاصه بالنساء كحائض وطامث، ولبابة بباءين موحدتين في النسخ، ولم يضبطوه لكن منهم من فسره بثوب يغطي به، ومنهم من فسره بجماعة النساء، وقيل: إنه اسم موضع، ولم يعد أي يجاوز، وحقاً تثنية حق وبه يشبه الثدي في الصغر،

ومنه ضكت السمرة إذا سال صمغها وقرىء بفتح الحاء ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ نصبه ابن عامر وحمزة وحفص بفعل يفسره ما دل عليه الكلام، وتقديره ووهبناها من وراء إسحاق يعقوب، وقيل: إنه معطوف على موضع بإسحاق، أو على لفظ إسحاق وفتحته للجر فإنه غير مصروف، وردّ للفصل بينه وبين ما عطف عليه بالظرف، وقرأ الباقون بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره الظرف أي ويعقوب مولود من بعده، وقيل: الوراء

وتحلماً أصله تتحلما أي يظهر حلمته وتكبر، وهي رأس الثدي، وفي نسخة تحلباً بالباء كأنّ معناه خروج لبنهما. قوله: **(وقرئ بفتح الحاء)** قرأها محمد بن زياد الأعرابي، وقيل: إنه معروف في اللغة، وقيل: إنه مخصوص بضحك بمعنى حاض. قوله: **(نصبه ابن عامر وحمزة وحفص بفعل يفسره ما دل عليه الكلام)** هذه القراءة بفتح الباء فتحتمل النصب والجرّ بالفتحة لعدم صرفه، فاختلف القائلون بالنصب فقيل: إنه معطوف على بإسحق، على توهم نصبه لأنه في معنى ووهبنا له إسحق فيكون كقوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

فهو من عطف التوهم كما توهم الشاعر وجود الباء، فهذا عكسه لكن هذا غير مقيس، وقيل: إنه منصوب بفعل مقدر، أي وهبنا يعقوب، ورجحه الفارسي رحمه الله، إلا أنه قيل عليه إنه على هذا غير داخل تحت البشارة، ودفع بأن ذكر هبة الولد قبل وجوده بشارة معنى، وقيل هو منصوب عطفاً على محل بإسحق لأنه في محل نصب، والفرق بينه وبين عطف التوهم ظاهر، وذكر المصنف رحمه الله وجهين، وترك الأول المذكور في الكشاف إشارة إلى أنه شاذ لا ينبغي التخريج عليه مع وجود غيره. قوله: **(أو على لفظ إسحق وفتحته للجرّ فإنه غير مصروف)** للعلمية والعجمة وعلى هذا هو داخل في البشارة، وقوله: وردّ الخ، في الدر المصون إن هذا ردّ للوجهين المحكيين بقيل، وسياق المصنف رحمه الله ظاهر فيه، ولذا فسره به المحشي رحمه الله، لكنه قيل عليه إنه ردّ للثاني فقط، يعني يردّه الفصل بين المعطوف وهو يعقوب والمعطوف عليه وهو إسحق بالظرف، وهو من وراء إسحق لوجود الفصل بينهما، لكن لا من حيث إنه فصل بين المتعاطفين، بل للفصل بين العاطف النائب مناب العامل، وهو حرف الجرّ هنا فكما لا يجوز الفصل بينه وبين مجروره لا يجوز الفصل بين المجرور وما قام مقام الجار، فلا بدّ من تقديم المجرور أو إعادة الجار، وهذا المحذور في الجرّ لا في العطف على المحل وفيه نظر، وأورد على العطف على المحل إنه إنما يتأتى إذا جاز ظهور المحل في فصيح الكلام كقوله:

ولسنا بالجبال ولا الحديدا

وبشر لا يسقط باؤه من المبشر به في فصيح الكلام، وقوله: ما عطف عليه بالبناء للفاعل، يعني الواو فلا يرد أن الفصل بينه وبين المعطوف عليه غير ممتنع. قوله: **(وقرأ الباقون بالرفع الخ)** وخرّجت قراءة الرفع على وجوه، على أنه مبتدأ خبره الظرف ومتعلقه مولود، أو

ولد الولد ولعله سمي به لأنه بعد الولد، وعلى هذا تكون إضافته إلى إسحاق ليس من حيث إنّ يعقوب عليه الصلاة والسلام وراءه، بل من حيث إنه وراء إبراهيم من جهته وفيه نظر، والاسمان يحتمل وقوعهما في البشارة كيحيى، ويحتمل وقوعهما في الحكاية بعد أن ولدا فسميا به، وتوجيه البشارة إليها للدلالة على أنّ الولد المبشر به يكون منها، ولأنها كانت عقيمة حريصة على الولد ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ يا عجبي وأصله في الشرّ فأطلق على كل أمر فظيع، وقرىء بالياء على الأصل ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾ ابنة تسعين أو تسع وتسعين ﴿وَهَٰذَا

موجود كما قدّره، وقدّره غيره كائن والجملة حالية أو مستأنفة، وقيل إنه فاعل للظرف وهذا على مذهب الأخفش كما قاله المعرب، وقيل: إنه على مذهب الجمهور لاعتماده على ذي الحال، وهو وهم لأنّ الجار والمجرور إذا كان حالاً لا يجوز اقترانه بالواو فتأمّل، وقيل: إنه مرفوع بيحدث مقدراً. قوله: **(وقيل الوراء ولد الولد الخ)** قال الراغب رحمه الله: يقال وراء زيد كذا لمن خلفه، نحو قوله: **﴿ومن وراء إسحق يعقوب﴾** فمن فسره بهذا أراد أنه يخلفه ويكون من جهته وإلا لم يكن وراءه فهو مجاز ظاهر فلا يرد عليه قول الإمام إنه تعسف لا دلالة للفظ عليه، وهو معنى قول المصنف رحمه الله وفيه نظر، وإن أراد أن الوراء مطلقاً بمعنى ولد الولد فاللغة تأباه، فحصل معناه أنه ولد ولد إبراهيم من جهة إسحق لا من جهة إسماعيل عليهم الصلاة والسلام وتبشيرها به إشارة إلى أنها تعيش حتى ترى ولد ولدها. قوله: **(ليس من حيث أنّ يعقوب عليه الصلاة والسلام وراءه)** يعني على هذا التفسير لأنه ليس ولد ولد إسحق، بل ولد ولد إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، وقوله: وفيه نظر عندي أنه راجع إلى هذا، يعني أنه وراء إسحق لأنه خلفه وولده، وكونه ولد الولد إنما يؤخذ من إضافته إليه فتأمّل. قوله: **(والاسمان يحتمل وقوعهما في البشارة)** كما في قوله: **﴿نبشرك بغلام اسمه يحيى﴾** [سورة مريم، الآية: ٧] وهو الأظهر، ويحتمل أنها بشرت بولد وولد ولد من غير تسمية، ثم سميا بعد الولادة، وقوله: وتوجيه البشارة إليها دون أن يبشر بذلك إبراهيم عليه الصلاة والسلام كما وقع في آية أخرى، وكونه منها يعني بالواسطة، وحينئذ يحتاج عدم إضافته إليها لنكتة، وقوله: ولأنها كانت عقيمة حريصة الخ، وكان لإبراهيم ولده إسماعيل عليهما الصلاة والسلام. قوله: **(يا عجبي الخ)** يعني المراد بها هنا التعجب، لا معنى الويل لأنه لا يناسب المقام، ويدل عليه الاستفهام، وقوله: **﴿إنّ هذا الشيء عجيب﴾** وهذه الكلمة جارية على الألسنة في مثله، وقوله فأطلق على كل أمر فظيع الفظيع بمعنى الشنيع، يعني أنه إذا استعمل مطلقاً من غير تقييد وقرينة دل على الشناعة والفظاعة بخلاف ما نحن فيه، أو إذا أطلق في الاستعمال الأصلي فلا يرد عليه، أن الأولى أن يقال أصله للدعاء بالويل، ونحوه في جزع التفجع لشدّة مكروه يدهم النفس، ثم استعمل في التعجب، ولا حاجة إلى ما قيل إن فيه تشنيعاً للمواقعة في سن الهرم، وقوله: وقرئ بالياء على الأصل في نسخة إيذاناً على الأصل بتضمينه معنى الدلالة، فالألف بدل من الياء، ولذا أمالوها، وبهذا يلغز فيقال: ما ألف هي ضمير مفرد متكلم، وقيل: إنها

بَعْلِي﴾ زوجي، وأصله القائم بالأمر ﴿شَيْخًا﴾ ابن مائة أو مائة وعشرين ونصبه على الحال، والعامل فيها معنى اسم الإشارة، وقرىء بالرفع على أنه خبر محذوف أي هو شيخ أو خبر بعد خبر أو هو الخبر، وبعلى بدل ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ يعني الولد من هرمين، وهو استعجاب من حيث العادة دون القدرة، ولذلك ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ منكرين عليها فإن خوارق العادات باعتبار أهل بيت النبوّة، ومهبط المعجزات وتخصيصهم بمزيد النعم والكرامات ليس ببدع، ولا حقيق بأن يستغربه عاقل فضلاً عمن نشأت وشابت في ملاحظة الآيات، وأهل البيت نصب على المدح أو النداء

للندبة، ولذا لحقتها الهاء، وكونها ابنة تسعين رواية ابن إسحق رحمه الله، والأخرى رواية مجاهد رحمه الله. قوله: **(وأصله القائم بالأمر)** فأطلق على الزوج لأنه يقوم بأمر الزوجة، وهذا مخالف لكلام الراغب فإنه قال: البعل هو الذكر من الزوجين، وجمعه بعولة كفحل وفحولة، ولما تصوّروا من الرجل استعلاءه على المرأة وقيامه عليها، شبه كل مستعل وقائم به فتأمّل. قوله: **(ونصبه على الحال الخ)** قيل: مثل هذه الحال من غوامض العربية إذ لا تجوز إلا حيث يعرف الخبر، ففي قولك: هذا زيد قائماً لا يقال إلا لمن يعرفه فيفيده قيامه، ولو لم يكن كذلك لزم أن لا يكون زيد عند عدم القيام، وليس بصحيح، فهنا بعليته معروفة والمقصود بيان شيخوخته، وإلا لزم أن لا يكون بعلها قبل الشيخوخة، ولذا ذهب الكوفيون إلى أن هذا يعمل عمل كان وشيخاً خبره، وسموه تقريباً، وفيه نظر لأنه إنما يتوجه إذا لم تكن الحال لازمة غير منفكة، إما في نحو هذا أبوك عطوفاً فلا يلزم المحذور، والحال هاهنا مبينة هيئة الفاعل أو المفعول، لأنّ العامل فيها ما في معنى هذا من معنى الإشارة أو التنبيه، وبذلك التأويل يتحد عامل الحال وذيها، وقوله: وبعلي بدل، وجوّز كونه عطف بيان، وكون شيخ تابعاً لبعلي أيضاً، وقوله: خبر محذوف بالإضافة. قوله: **(يعني الولد من الهرمين)** بكسر الراء وهو الضعيف لكبر سنه جدّاً، فالإشارة إلى ما ذكر وهو ولادة الولد والبشارة به، وقوله: من حيث للتعليل، وفي قوله: ولذلك قالوا فيه صنعة من البديع سماها في شرح المفتاح التجاذب، لأنه جعل قالوا الواقع في النظم كأنه من كلامه بطريق الاقتباس والتقدير، ولذلك ورد قولهم قالوا: لكنه طواه. قوله: **(منكرين عليها)** يريد أنه إنكار لتعجبها من حيث العادة لا من حيث القدرة، لأنّ بيت النبوّة ومهبط الوحي محل الخوارق، فلا ينبغي تعجب من نشأ فيه مما خالف العادة، ولو صدر من غيرهم لم ينكر، وقوله فإنّ خوارق الخ، بيان لوجه إنكارهم، وقوله: ليس ببدع بكسر الباء وسكون الدال والعين المهملتين، أي ليس بمستغرب مستبدع، وقوله: ولا حقيق الخ عطف تفسير له، وتذكير خبر الخوارق لإرادة الجنس، وقوله: بأن يستغربه عاقل مستفاد من المقام، وتخصيصهم بمزيد النعم من قوله رحمة الله وجملة رحمة الله الخ، دعائية أو خبرية، وملاحظة الآيات مشاهدتها. قوله: **(وأهل البيت نصب على المدح الخ)** قال المعرب: في نصبه وجهان أحدهما أنه منادى، والثاني أنه منصوب على المدح، وقيل على الاختصاص

لقصد التخصيص كقولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ﴿إِنَّهُۥ حَمِيدٌ﴾ فاعل ما يستوجب به الحمد ﴿مَّجِيدٌ﴾ كثير الخير والإحسان ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ﴾ أي ما أوجس من الخيفة، واطمأنّ قلبه بعرفانهم ﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ بدل الروع ﴿يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ يجادل رسلنا في شأنهم، ومجادلته إياهم قوله إن فيها لوطا، وهو إما جواب لما جيء به مضارعاً على حكاية الحال، أو لأنه في سياق الجواب بمعنى الماضي كجواب لو أو دليل جوابه

وبين النصبين فرق، وهو أنّ المنصوب على المدح لفظ يتضمن لوصفه المدح، كما أنّ ما للذم، كذلك وفي الاختصاص يقصد المدح أو الذم، لكنه ليس بحسب اللفظ كقوله:

بنا تميماً يكشف الضباب

كذا نقل عن سيبويه وفيه نظر، ومعنى نصبه على المدح أنّ نصبه بتقدير امدح ونحوه، فهو مفعول به، أو هو منصوب على الاختصاص فيفيد المدح أيضاً وباب الاختصاص منقول من النداء فجعله منه باعتبار الأصل، ولم يجعله نداء أصلياً كما في الكشاف لفوات معنى المدح المناسب للمقام، ولأنّ مثل هذا التركيب شاع استعماله لقصد الاختصاص وباب الاختصاص وأحكامه مفصلة في كتب النحو فانظره. قوله: **(فاعل ما يستوجب به الحمد)** فحميد فعيل بمعنى مفعول أي مستوجب للحمد مستحق له لما وهبه من جلائل النعم فلا يبعد أن يعطي الولد بعد الكبر، وهو تذييل حسن لبيان أنّ مقتضى حالها أن تحمد مستوجب الحمد المحسن إليها بما أحسن وتمجده إذ شرفها بما شرّف. قوله: **(كثير الخير والإحسان)** هذا أحد معانيه من مجدت الإبل رعت حتى شبعت ويكون بمعنى الشرف وهو قريب منه، وقوله أي ما أوجس من الخيفة لأنّ الروع هو الخوف الواقع في القلب، وأما الروع بالضم فهو النفس لأنها محل الروع ففرق بين الحال والمحل، وفي الحديث: **«إن روح القدس نفث في روعي»**[1] واطمأن قلبه بيان لذهاب الروع، وقوله بعرفانهم أي اطمئنانه بسبب عرفان أنهم ملائكة أتوا لما ذكر، وقوله بدل الروع أي إنه تبدل خوفه بالسرور والبشارة. قوله: **(يجادل رسلنا الخ)** يعني أنّ مجادلة الرسل نزلت منزلة مجادلة الله فهو مجاز في الإسناد، وحمله عليه للتصريح به في سورة العنكبوت، وأنّ المجادلة وإن كان المراد بها السؤال لا يناسب نسبتها إلى الله، ومجادلته فسروها بقوله أنّ فيها لوطاً عليه الصلاة والسلام، وهو من المؤمنين فكيف يحل بهم ذلك وللقصة تفصيل في الكشاف اقتصر منها المصنف رحمه الله على المتيقن الواقع في النظم، وعدّ هذا مجادلة لأنّ مآله كيف يهلك قرية فيها من هو مؤمن غير مستحق للعذاب، ولذا أجابوه بقولهم لننجينه الخ. قوله: **(وهو إما جواب لما)** دفع لأنّ لما لما مضى فذكر المضارع بعدها ما وجهه فوجهه بأنه

---

(١) صحيح بشواهده. أخرجه أبو نعيم ١/ ٢٦ من حديث أبي أمامة، وفيه عفير بن معدان واهٍ، وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ٢/ ٤ وابن ماجه ٢١٤٤ من حديث جابر، وورد من حديث حذيفة انظر المجمع ٤/ ٧١ فالحديث صحيح لشواهده كما قال الأرناؤوط في ذاد المعاد ١/ ٧٩.

المحذوف مثل اجترأ على خطابنا أو شرع في جدالنا أو متعلق به أقيم مقامه مثل أخذ أو أقبل يجادلنا ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ﴾ غير عجول على الانتقام من المسيء إليه ﴿أَوَّٰهٌ﴾ كثير التأوّه من الذنوب، والتأسف على الناس ﴿مُّنِيبٌ﴾ راجع إلى الله والمقصود من ذلك بيان الحامل له على المجادلة، وهو رقة قلبه وفرط ترحمه ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ على إرادة القول أي قالت الملائكة يا إبراهيم ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ﴾ الجدال ﴿إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ قدره بمقتضى قضائه

ماض عبر عنه بالمضارع لحكاية الحال، وأصله جادلنا أو أنّ لما كلو تقلب المضارع ماضياً كما أن إن تقلب الماضي مستقبلاً، وقوله أو لأنه ضميره ليجادلنا، أو الجواب محذوف كما قدّره وهذه جملة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً تدل عليه، وقوله أو دليل عطف على قوله جواب لما. قوله: **(أو متعلق به أقيم مقامه)** وفي نسخة مقام مقامه الخ وهذا الوجه آثره الزجاج ولكنه جعله مع حكاية الحال وجهاً واحداً لأنه قال إنّ الكلام إذا أريد به حكاية حال ماضية قدّر فيه أخذ أو أقبل لأنك إذا قلت قام زيد دل على فعل ماض، وإذا قلت أخذ زيد دل على حالة ممتدّة بذكر أخذ أو أقبل وعلى ما ذكره المصنف رحمه الله تبعاً للكشاف هما وجهان وتحقيقه كما في الكشف أنه إذا أريد بما ذكر استمرار الماضي فهو كما ذكره الزجاج، وإن أريد التصوير المجرّد فلا يكون وجهاً آخر ويجادلنا على هذا حال من فاعل الجواب المحذوف. قوله: **(غير عجول على الانتقام من المسيء إليه)** وصفه بما ذكر من الصفات بياناً لأنه كان رقيق القلب شفوقاً فلذا أحب ترك نزول العذاب عليهم رجاء لرجوعهم، ولما كان الحلم لا يتصور في إساءة الغير قيده بقوله إليه ولا يضره كون السياق في إساءة قوم لوط عليه الصلاة والسلام كما توهم حتى قيل الأولى تركه لأنّ هذه الصفات عبارة عن الشفقة ورقة القلب كما ذكره المصنف رحمه الله، ورجاء توبتهم لا ينافيه إخبار الملائكة عليهم الصلاة والسلام بتحتم تعذيبهم لأنه كان قبل بيان ذلك لكن كون ذلك لكون لوط فيهم أولى، وقوله من الذنوب ذكره لبيان حقيقة الحال، وقوله راجع إلى الله أي في كل ما يحبه ويرضاه ولذا سأله دفع العذاب ودلالة الكلام على ما ذكر أما حليم وأوّاه فظاهر، وأما منيب فإن كان بمعنى رجوعه إلى الله في دفع العذاب فكذلك، وإلا فلأنّ شأن التائب ذلك. قوله: **(على إرادة القول)** وتقديره ليرتبط، وقيل إن المراد اعتبار معناه دون تقديره في النظم لا وجه له. قوله تعالى: **(﴿إنه قد جاء أمر ربك﴾)** أي قدره المقضي، ومجيء القدر المقدر عليهم لا يقتضي وقوعه، وقيل أراد به المشارفة أي شارف المجيء وإلا لم يجىء بعد وفسر الأمر بما ذكر، ولم يفسره بالعذاب أو بالأمر به كما فسره في قوله ولما جاء أمرنا نجينا هوداً لئلا يتكرر مع قوله آتيهم عذاب غير مردود كذا قيل، وأورد عليه أنه مشترك الإلزام لأنّ مجيء القدر بالعذاب يغني عنه أيضاً والتكرار مدفوع بأنه توطئة لذكر كونه غير مردود، وعلى ما ذكرناه، وكذا على جعله للمشارفة لا يتأتى هذا لأنه إذا قيل شارفهم العذاب، ثم وقع بهم لم يكن مكرراً وقوله وهو أعلم بحالهم من استحقاقهم محقة العذاب وعدم توبتهم. قوله: **(قدره بمقتضى قضائه الخ)** قال المصنف رحمه الله في شرح

الأزلي بعذابهم وهو أعلم بحالهم ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ مصروف بجدال ولا دعاء ولا غير ذلك ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ ساءه مجيئهم لأنهم جاؤوه في صورة غلمان فظن أنهم أناس فخاف عليهم أن يقصدهم قومه فيعجز عن مدافعتهم ﴿وَضَاقَ بِهِمْ

المصابيح القضاء الإرادة الأزلية والعناية الإلهية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، والقدر تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها يعني أنّ لصفة الإرادة الإلهية تعلقاً قديماً بوجود الأشياء في وقتها المخصوص فيما لا يزال، وتعلقاً حادثاً بها في وقت وجودها بالفعل، والقضاء هو التعلق القديم، ولذا وصف المصنف رحمه الله بالأزلي، والقدر التعلق الحادث لا إنّ القضاء هو نفس الإرادة كما يوهمه ظاهر كلامه والكلام على تحقيقه في الكلام. قوله تعالى: (**﴿ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم﴾**) يقال ساءه سوءاً ومساءة فعل به ما يكره فاستاء والسوء بالضم الاسم منه، والضمير فيه للوط عليه الصلاة والسلام أي أحدث له مجيئهم المساءة ومجيئهم هو الفاعل في الأصل، قيل: الباء للمفعول كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وهو فاعل حقيقة لغوية كما بين في كتب المعاني فإن حمل على أن مراده أنّ باء بهم للسببية والسبب لا يلزم أن يكون فاعلاً فليس مما ذكر في شيء، ووقع في بعض النسخ وقرأ نافع وابن عامر والكسائي سيىء وسيئت بإشمام السين الضم، وفي العنكبوت والملك والباقون باختلاس حركة السين، اهـ وقيل: عليه إنّ فيه نقصاً وتصحيفاً أما النقص فلأنه لا بدّ أن يكون الأصل هنا وفي العنكبوت، والملك إذ ليس في هذه السورة سيئت، وأما التصحيف فلأن الصحيح المطابق لكتب القرآآت بإخلاص كسر السين فقوله باختلاس تصحيف أي تحريف (**قلت**) أما الثاني فوار وأما الأوّل فليس بشيء لأنّ المراد أنه قرئ في هذه المواضع مع قطع النظر عن خصوص لفظه فوكله إلى القارئ لظهوره، واعلم أنه وقع في البحر لأبي حيان وفي المغني لابن هشام رحمه الله، وتبعه بعض المفسرين كلام مختل أفردناه بتعليقة حاصلة أن أن زيدت في قصة لوط عليه الصلاة والسلام دون قصة إبراهيم ﷺ لأنّ الإساءة وقعت في الأولى بلا مهلة دون الثانية، ونقل مثله عن الشلوبين فرده أبو حيان رحمه الله تعالى بأنّ الزائد لا يفيد غير التوكيد، وما ذكروه لا يعرفه النحاة وفي قوله الإساءة لحن لأنّ الواقع في التنزيل ثلاثي، ورده ابن هشام بأنه ليس في الكشاف ما ذكر من الفرق لا في العنكبوت، ولا هنا وهذا كله لا وجه له وسيأتي تفصيله. قوله: (**وضاق بمكانهم صدره الخ**) ذرعاً تمييز وهو في الأصل مصدر ذرع البعير بيديه يذرع في سيره إذا سار ما خطوه من الذرع، ثم توسع فيه فوضع موضع الطاقة والجهد فقيل ضاق ذرعه أي طاقته، وقد وقع الذراع موقعه في قوله:

إليك إليك ضاق به ذراعاً

وذلك أن اليد كما تجعل مجازاً عن القوة فالذراع الذي هو من المرفق كذلك. فقيل: إنه

ذَرْعًا ﴾ وضاق بمكانهم صدره، وهو كناية عن شدّة الانقباض للعجز عن مدافعة المكروه والاحتيال فيه ﴿وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴾ شديد من عصبه إذا شدّه ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ ﴾ يسرعون إليه كأنهم يدفعون دفعاً لطلب الفاحشة من أضيافه ﴿وَمِن قَبْلُ ﴾ ومن قبل ذلك الوقت ﴿كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ الفواحش فتمرنوا بها ولم يستحيوا منها حتى جاؤوا يهرعون لها مجاهرين ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ فدى بهن أضيافه كرماً وحمية، والمعنى هؤلاء بناتي فتزوّجوهنّ، وكانوا يطلبونهنّ قبل فلا يجيبهم لخبثهم وعدم كفاءتهم لا لحرمة

كناية عن ضيق الصدر، وإليه ذهب المصنف رحمه الله وقوله بمكانهم إشارة إلى أن ضيق صدره ليس بصنع منهم، وإنما هو لمكانهم أي لأمرهم وحالهم لخوفه عليهم كما قال في العنكبوت صار شأنهم وتدبير أمرهم ذرعه أي طاقته فأشار هنا إلى أنه المراد هنا، وأن الذرع كما يجعل كناية عن الصدر والقلب يجعل كناية عن الطاقة. قوله: **(وهو كناية عن شدّة الانقباض)** أي الذرع عبارة عن الصدر وضيقه عبارة عما ذكر فهو كناية متفرعة على كناية أخرى مشهورة، وقيل إنه مجاز لأن الحقيقة غير مرادة هنا، والاحتيال فيه أي في المدافعة وذكره لتأويله بالدفع أو هو للمكروه وهو مجرور معطوف على المدافعة. قوله: **(شديد)** لأنه لكثرة شدّه كأنه عصب بعضه ببعض والتف به، ويهرعون جملة حالية والعامة على قراءته مبنياً للمفعول، والإهراع الإسراع، وقال الهروي: هرع وأهرع استحث وقرأه جماعة يهرعون بفتح الياء مبنياً للفاعل من هرع وأصله من الهرع، وهو الدم الشديد السيلان كأنّ بعضه يدفع بعضاً فالمعنى على القراءتين يسوقون أي يسوق بعضهم بعضاً أو يساقون بمعنى يسوقهم كبيرهم فتفسيره بيسرعون بيان للمراد منه عليهما، وقوله: كأنهم يدفعون على المجهول إشارة إلى أنه استعارة، وقوله لطلب الفاحشة أي لأجل إرادتها تعليل للمجيء لا للإسراع أو الدفع ولا مانع من عوده لهما. قوله: **(فتمرّنوا بها لم الخ)** يعني أن المراد من ذكر عملهم السيئات قبل ذلك أنهم اعتادوا ذلك فلم يستحيوا فلذلك أسرعوا لطلب الفاحشة من ضيوفه مظهرين لذلك فالجملة معترضة لتأكيد ما قبلها، وقيل: إنه بيان لوجه ضيق صدره لما عرف من عادتهم. قوله: **(فدى بهنّ أضيافه الخ)** هذا على الوجوه الثلاثة الأول وبقوله فتزوجوهن اندفع ما قيل كيف يعرضهنّ عليهم، وهو تحريض على الزنا وكيف ذلك مع نزاهة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وبناتهم، وبقوله وكانوا يطلبونهن أنه لا طائل في العرض على من لا يقبل، وأما قولهم ما لنا في بناتك من حق فمرادهم دفعهم به عما أراد فلا ينافي الطلب السابق. قوله: **(لا لحرمة المسلمات على الكفار الخ)** فلا حاجة إلى أن يقال بشرط الإسلام أو أنه كان جائزاً في شريعتهم ونسخ في شريعتنا، وقد اختلف في جوازه في شريعتنا هل كان في بدء الإسلام، ثم نسخ أم لا وذهب الزمخشري إلى أنه كان جائزاً، ثم نسخ وأدلته مفصلة في المفصلات وقال الزمخشريّ: بالأوّل لأنّ النبي ﷺ زوّج ابنتيه من عتبة بن أبي لهب وأبي العاص بن وائل قبل الوحي وهما كافران، وقال الطيبي: الصواب أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس، وفي جامع الأصول

المسلمات على الكفار فإنه شرع طارىء، أو مبالغة في تناهي خبث ما يرومونه حتى إنّ ذاك أهون منه، أو إظهار الشدّة امتعاضه من ذلك كي ير قواله، وقيل: المراد بالبنات نساؤهم فإنّ كل نبيّ أبو أمته من حيث الشفقة والتربية، وفي حرف ابن مسعود أزواجه أمهاتهم وهو

هو أبو العاص بن الربيع فقوله ابن وائل خطأ رواية وزوجته زينب رضي الله عنها، وهي أكبر بناته ﷺ فلما أسر زوجها يوم بدر وفدى نفسه أخذ عليه رسول الله ﷺ عهداً أن يعيدها إليه إذا عاد لمكة ففعل فهاجرت إلى المدينة فلما أسلم أبو العاص وهاجر ردّها ﷺ إليه بغير تجديد نكاح لأنه لم يفرّق بينهما إلى أن ماتت بالمدينة سنة ثمان وفيه خلاف، وكلام كثير في شرح التقريب للعراقي. قوله: **(أو مبالغة في تناهي خبث ما يرومونه الخ)** عطف على قوله كرما وهذا هو الوجه الذي أشار إليه الزمخشري بقوله ويجوز أن يكون عرض البنات عليهم مبالغة في تواضعه لهم، وإظهار الشدّة امتعاضه مما أوردوا عليه طمعاً في أن يستحيوا منه ويرقوا له إذا سمعوا ذلك فيتركوا له ضيوفه مع ظهور الأمر، واستقرار العلم عنده وعندهم أن لا مناكحة بينه وبينهم، ومن ثمّ قالوا لقد علمت مستشهدين بعلمه مالنا في بناتك من حق لأنك لا ترى مناكحتنا، وما هو إلا عرض سابري، قال صاحب الفرائد، وهو بعيد عن الصواب لوجهين أحدهما أنّ منكوحته كانت كافرة فكيف يقول لا ترى مناكحتنا، وثانيهما أنه تحريض على الزنا إذا لم تجز المناكحة فالوجه هو الأوّل، وردّ بأنّ قوله لا ترى مناكحتنا عام أريد به خاص أي لا ترى جواز نكاحنا للمسلمات لا عكسه كما هو عندنا، ومراده الدفع لعلمه بعد القبول فلا تحريض فيه على الزنا وهو معنى عرض السابري، وأما كونه ﷺ لم يكن له إلا بنتان، ولذا قال: في الكشف أنه كان له ربيبتان فعرضهما عليهم إذ البنتان لا تكفي جمعاً كثيراً فأمر سهل لأنّ إطلاق الجمع على الاثنين كثير جدّاً، واعلم أنّ عرض السابري وهو الثوب الرقيق نسبة إلى سابور، وهو معرّب مغير صيغته وهو الدرع الأنيق صنعتها مثل للعرض الذي لا يبالغ فيه لأنّ الشيء النفيس يرغب فيه بأدنى عرض أو يقصد به العرض له من غير إرادة البذل، وإنما يكون لتطييب نفس أو نحوه، وما قيل إنه بكسر العين وسكون الراء أي عرضك عرض رقيق والمقصود تحقيره، والاستهانة به فخلاف الرواية والدراية وقوله لشدّة امتعاضه من المعض، وهو الغضب لما يشق عليه ويكرهه منه. قوله: **(المراد بالبنات نساؤهم)** فالإشارة لتنزيلهم منزلة الحاضر عنده، والإضافة لما ذكره من الملابسة لأنّ كل نبيّ أب لأمته كما يشهد له قراءة ابن مسعود رضي الله عنه في تلك الآية بزيادة وهو أب لهم. قوله: **(أنظف فعلاً)** ناظر إلى الوجوه كلها، وإشارة إلى ما في اللواطة من الأذى والخبث الذي هو سبب الحرمة، وقوله وأقل فحشاً أي قبحاً ناظر إلى الوجه الثاني، وهو ما إذا لم يكن بطريق التزوج فإنه فيه فحش أيضاً إشارة إلى أن المراد بالطهارة الطهارة المعنوية وهو التنزه عن الفحش، والإثم كما أن الطيب بمعنى الحل وليس ذلك موجوداً في كل من الجانبين لكنه جعل الأقل فحشاً بالنسبة إلى الأكثر كأنه سالم منه وفضل على الآخر على فرض اتصافه بذلك كما أنّ الميتة والمغصوب لا حل فيهما،

أب لهم ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ أنظف فعلاً أو أقل فحشاً، كقولك الميتة أطيب من المغصوب وأحل منه وقرىء أطهر بالنصب على الحال على أنّ هنّ خبر بناتي كقولك: هذا أخي هو لا فصل فإنه لا يقع بين الحال وصاحبها ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ بترك الفواحش أو بإيثارهنّ عليهم ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ ولا تفضحوني من الخزي أو ولا تخجلوني من الخزاية بمعنى الحياء ﴿فِي ضَيْفِيَ﴾

ولكنه جعل الميتة لعدم تعلق حق الغير أحلّ منه فالصيغة مجار فيه فتأمله فإنه دقيق جدّاً وهذا استعمال لأفعل قريب من نمط الخل أحلى من العسل.

قوله: **(وقرئ أطهر بالنصب على الحال على أن هنّ خبر بناتي الخ)** هؤلاء بناتي جملة برأسها، وهنّ أطهر لكم جملة أخرى ويجوز أن يكون هؤلاء مبتدأ وبناتي بدل أو عطف بيان أو مبتدأ ثان وأطهر إما خبر لهؤلاء، وإما لبناتي والجملة خبر الأوّل وقرأ الحسن وزيد بن عليّ وسعيد بن جبير وعيسى بن عمرو السدوسي أطهر بالنصب وخرّجت على الحال فقيل هؤلاء مبتدأ وبناتي هن جملة في محل خبره، وأطهر حال عاملها إما التنبيه أو الإشارة أو هنّ ضمير فصل بين الحال وصاحبها بناء على أنه وقع بين الحال وصاحبها شذوذاً، كقولهم: أكثر أكلي التفاحة هي نضيجة ومنعه سيبويه رحمه الله ونقل عن أبي عمرو أنه خطأ من قرأها وقال إنه احتبى في لحنه وروي تربع في لحنه يعني أنه أخطأ خطأ فاحشاً يجعله كأنه تمكن في الخطأ كالمحتبي أي العاقد للحبوة أو المتربع فهو استعارة تصريحية، أو تمثيلية أو مكنية وتخييلية بجعل اللحن كالمكان له الذي استقرّ فيه، ومن أباه خروجه على أن لكم خبرهنّ فلزمه تقديم الحال على عاملها المعنوي، وخرج المثال المذكور على إضمار كان وخرجه غيره على الوجه الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(على أن هنّ خبر بناتي)** أي وهؤلاء إما مبتدأ خبره هذه الجملة أو منصوب بفعل محذوف أي خذ هؤلاء، ومثاله ظاهر في الأوّل، وقيل: هؤلاء مبتدأ وبناتي بدل منه أو عطف بيان وهن خبره وقس عليه المثال، وما قيل إنه لا طائل فيه معنى يدفع بأن المقصود بالإفادة الحال كقولك هذا أبوك عطوفاً. قوله: **(لا فصل)** لما عرفت أنه لا يتوسط بين الحال وصاحبها، وإنما يكون بين المسند والمسند إليه كما بينه النحاة، وفي المغني أنّ الأخفش رحمه الله تعالى أجازه كجاء زيد هو ضاحكاً وجعل منه هذه الآية ولحن أبو عمرو من قرأها، وقد خرجت على أن هؤلاء بناتي جملة وهن إما تأكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ، ولكم الخبر وعليهما فأطهر حال قال: وفيهما نظر أما الأوّل فلأن بناتي جامد لا يتحمل ضميراً عند البصريين، وأما الثاني فلأنّ الحال لا تتقدّم على عاملها الظرفي عند أكثرهم وأجيب عنهما بأنها مؤوّلة بمولود أتى أو على مذهب الكوفيين فتأمل. قوله: **(بترك الفواحش أو بإيثارهن عليهم)** الثاني ناظر إلى الوجه الأوّل في هؤلاء بناتي والأوّل للوجوه كلها، ولا تخزون نهي مجزوم بحذف النون والياء محذوفة اكتفاء بالكسرة وقرئ بإثباتها على الأصل، وخزي لحقه انكسار إما من نفسه، وهو الحياء المفرط ومصدره الخزاية ورجل خزيان وامرأة خزيي وجمعه خزايا، وأما من غيره وهو الاستخفاف والتفضيح ومصدره الخزي كذا قال الراغب وإليه

في شأنهم فإن إخزاء ضيف الرجل اخزاؤه ﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ يهدي إلى الحق، ويرعوي عن القبيح ﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ من حاجة ﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ﴾ وهو إتيان الذاكران ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾ لو قويت بنفسي على دفعكم ﴿أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ إلى قويّ أتمنع به عنكم شبهه بركن الجبل في شدّته، وعن النبيّ ﷺ: «**رحم الله أخي لوطا كان يأوي إلى ركن شديد**» وقرىء أو آوى بالنصب بإضمار أن كأنه قال: لو أنّ لي بكم قوّة أو أويا وجواب لو محذوف تقديره لدفعتكم روي أنه أغلق بابه دون أضيافه

أشار المصنف رحمه الله. قوله: **(يهدي إلى الحق ويرعوي عن القبيح)** يرعوي بمعنى ينكف يعني ليس فيكم من يكف الغير ولا يكف نفسه إن كانت النسخة يهدي فإن كانت يهتدي فالمعنى ليس منكم من يفعل الحسن، ويترك القبيح وهي المصححة في النسخ وهذا الاستفهام للتعجب وحمله على الحقيقة لا يناسب المقام. قوله: **(من حاجة)** الحق يطلق على خلاف الباطل وعلى أخذ الحقوق فهو إن كان بالمعنى الأوّل فالمراد به النكاح أي مالنا في بناتك نكاح حق لأنك لا ترى مناكحتنا أو النكاح الحق عندنا نكاح الذكران، وإن كان الثاني فالمراد به قضاء الشهوة وهو الذي عناه المصنف رحمه الله تعالى بقوله حاجة ويجوز أن يكونوا قالوه على وجه الطنز والخلاعة، ولم يرتض المصنف رحمه الله بالوجه الأوّل لبعده لا لأنه لا يناسب المعنى كما توهم لأنّ مناسبته للمعاني إلا خروجه لذكره، ولذا تعرّض له الزمخشريّ، وقوله وهو إتيان الذكران ومنهم الضيفان. قوله: **(لو أنّ لي بكم قوّة)** أي لو ثبت أنّ لي قوة ملتبسة بكم بالمقاومة على دفعكم وفسره بقوّته في نفسه، وإن كان مطلقاً لدلالة مقابله لأنّ استناده واعتماده على الركن ليدفع به، وقوله: «رحم الله أخي لوطاً ﷺ»[1] أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه والمرادة بالأخوّة إخوّة النبوّة وهو استغراب له لأنه لا أشدّ من ركنه:

إذا كان غير الله للمرء عدّة ... أتته الرزايا من وجوه الفوائد

وقوله شبهه الخ إشارة إلى أنه استعارة شبه المعين بركن الجبل يعني جانبه. قوله: **(وقرئ أو آوى بالنصب الخ)** لو هنا شرطية جوابها محذوف أي لدفعتكم، وليست للتمني ولا مانع منه، وقراءة النصب في آوى على أنه معطوف على قوّة كقوله:

للبس عباءة وتقرّ عيني

وأويا بضم الهمزة وكسر الواو وتشديد الياء مصدر أوى وأصله على وزن فعول فأعلّ، ونقل فيه كسر الهمزة وقد يعطف في قراءة الرفع على قوّة أيضاً بأن يكون أن آوى فلما حذفت

---

(١) أخرجه البخاري ٣٣٧٢ ـ ٤٥٣٧ ـ ٤٦٩٤ ومسلم ١٥١ ـ ٢٣٨ وابن ماجه ٤٢٠٦ وأحمد ٢/ ٣٢٦ والطبري في جامع البيان ٥٩٧٤ ـ ١٩٤٠٠ والبغوي ٦٣ في شرح السنة كلهم من حديث أبي هريرة.

وأخذ يجادلهم من وراء الباب فتسوّروا الجدار فلما رأت الملائكة ما على لوط من الكرب ﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ﴾ لن يصلوا إلى إضرارك بإضرارنا فهوّن عليك، ودعنا وإياهم فخلاهم أن يدخلوا فضرب جبريل عليه السلام بجناحه وجوههم فطمس أعينهم وأعماهم فخرجوا يقولون النجاء النجاء فإن في بيت لوط سحرة ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ بالقطع من الإسراء، وقرأ ابن كثير ونافع بالوصل حيث وقع في القرآن من السرى ﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ بطائفة منه ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ ولا يتخلف أو لا ينظر إلى ورائه، والنهي

أي ارتفع، وقيل: أو بمعنى بل ولم يجعل بمعنى إلى لأنه غير مناسب معنى لأنه على التنزل من قوّة نفسه إلى نصرة الغير. قوله: **(فتسوّروا الجدار)** أي علوه ونزلوا منه، والكرب الحزن والخوف وجعل قوله قالوا في النظم مقدراً في كلامه للاقتباس كما مرّ وقوله لن يصلوا إلى إضرارك الخ فسره به لأنه مقتضى المقام، وقوله: فضرب جبريل عليه السلام بجناحه أي فعاد إلى صورته الملكية فضرب الخ[1] فالفاء فصيحة، وقيل إنه مسح بيده وجوههم فعموا من غير عود إلى صورته الأصلية، وقوله: وأعماهم عطف تفسيري، وقوله: النجاء النجاء أي انجوا بأنفسكم وهو مصدر منصوب بفعل مضمر وتكراره للتأكيد، وهو ممدود ومقصور. قوله: **(بالقطع من الإسراء)** وقراءة نافع وابن كثير بهمزة الوصل والباقين بالقطع فإنه يقال سرى وأسرى وهما بمعنى واحد وهو قول أبي عبيد، وقيل أسرى لأوّل الليل وسرى لآخره، وهو قول الليث وسار قيل إنه مخصوص بالنهار، وليس مقلوب سرى والسرى بضم السين مصدر سري، وباء بأهلك للملابسة أو التعدية، وفسر القطع بطائفة من الليل، وقيل من ظلمته وقيل في آخره. قوله: **(ولا يتخلف أو لا ينظر إلى ورائه)** بالمعنى الثاني هو المشهور الحقيقي، وأمّا الأوّل فلأنه يقال لفته عن الأمر إذا صرفته عنه فالتفت أي انصرف، والتخلف انصراف عن المسير قال تعالى: **﴿أجئتنا لتلفتنا عن آلهتنا﴾** أي تصرفنا كذا قاله الراغب: وفي الأساس إنه معنى مجازي. قوله: **(والنهي في اللفظ لأحد الخ)** هذا منقول عن المبرد يعني أنّ معناه لا تدع أحداً منهم يلتفت كقولك لخادمك لا يقم أحد النهي لأحد، وهو في الحقيقة للخادم أن لا يدع أحداً يقوم فالمعنى لا تدع أحداً يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفت، وبهذا تمت المناسبة بينه وبين المعطوف عليه لأنه لأمره، وهذا لنهيه، وهو دفع لما أورده أبو عبيد من أنه يلزم أنهم نهوا عن الالتفات إلا أمر أنه فإنها لم تنه عنه وهو لا يستقيم، ولو كانت نافية والفعل مرفوعاً استقام قيل وفيه إنّ المحذور وارد على هذا هو أو ما يقرب منه، وفيه نظر فإنه لا محذور هنا حتى يحتاج إلى دفعه فتأمّل، ومن لم يقف على هذا قال لو قال والنهي للوط ﷺ ومن معه كان أولى **(وهاهنا لطيفة)** وهو أنّ المتأخرين من أهل البديع اخترعوا نوعاً من البديع سموه تسمية النوع، وهو أن يؤتى بشيء من البديع ويذكر اسمه على سبيل التورية كقوله في البديعية في الاستخدام:

---

(١) أخرجه الحاكم ٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥ عن ابن عباس وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

في اللفظ لأحد، وفي المعنى للوط ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ استثناء من قوله فأسر بأهلك، ويدلّ عليه أنه قرىء فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك وهذا إنما يصح على تأويل الالتفات بالتخلف فإنه إن فسر بالنظر إلى الوراء في الذهاب ناقض ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالرفع على البدل من أحد ولا يجوز حمل القراءتين على الروايتين في أنه خلفها مع قومها أو أخرجها فلما سمعت صوت العذاب التفتت، وقالت: يا قوماه فأدركها حجر فقتلها لأنّ القواطع لا يصح حملها على المعاني المتناقضة والأولى جعل الاستثناء في القراءتين من قوله: ولا يلتفت مثله في قوله تعالى: **﴿ما فعلوه إلا قليل﴾** [سورة النساء، الآية: ٦٦] ولا

واستخدموا العين مني فهي جارية وكم سمحت بها في يوم بينهم

وتبجحوا باختراعه **(وأنا بمنّ الله أقول)** أنه وقع في القرآن في هذه الآية لأنّ قوله فأسر بأهلك بقطع من الليل، ولا يلتفت منكم أحد وقع فيه ضمير منكم للأهل فهو التفات فقوله لا يلتفت من تسمية النوع، وهذا من بديع النكات ثم إني وجدت منه قوله تعالى: **﴿ومن وجد في رحله فهو جزاؤه﴾** [سورة يوسف، الآية: ٧٥] وفي سورة يوسف فإنّ فهو جزاؤه جزاء من الشرطية، وقد ذكر أنه جزاء ومنه قوله تعالى: **﴿أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها﴾** [سورة الرعد، الآية: ١٧] إلى قوله: **﴿كذلك يضرب الله الأمثال﴾** [سورة الرعد، الآية: ١٧].

قوله: **(استثناء من قوله فأسر بأهلك ويدل عليه الخ)** هذا ردّ لقول الزمخشري في توجيه قراءتي الرفع والنصب بأنه استثناها من قوله فأسر بأهلك، والدليل عليه قراءة عبد الله فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك، ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء، وإن كان الفصيح هو البدل أعني قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها من أحد، وفي إخراجها مع أهله روايتان روي أخرجها معهم وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلا هي فلما سمعت عدّة العذاب التفتت، وقالت يا قوماه فأدركها حجر فقتلها، وروي أنه أمر بأن يخلفها مع قومها فإنّ هواها إليهم فلم يسر بها واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين، اهـ ورده ابن الحاجب بأنه باطل لأنّ القراءتين ثابتتان قطعاً فيمتنع حملهما على وجهين أحدهما باطل قطعاً، والقصة واحدة فهو إمّا أن يسري بها أو لا فإن كان قد سرى بها فليس مستثنى إلا من قوله ولا يلتفت، وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله فأسر بأهلك فقد ثبت إن أحد التأويلين باطل قطعاً فلا يصار إليه في إحدى القراءتين الثابتتين فالأولى أن يكون إلا امرأتك في الرفع، والنصب مثل ما فعلوه إلا قليل منهم، ولا يبعد أن يكون بعض القرّاء على الوجه الأقوى، وأكثرهم على وجه مرجوح بل جوّز بعضم أن يتفق القرّاء على القراءة بغير الأقوى، وأجاب عنه بعض فضلاء المغرب بأنه يمكن حمله على أنه لا تخالف بين الروايتين بأن يكون ما سرى بها، وخلفها لكنها سرت بنفسها وتبعتهم فعلى تقدير صحة هذا لا تدخل في المخاطبين بقوله، ولا يلتفت منكم لكن ابن مالك نقل هذا في توضيحه، وقال: إنه تكلف ولا شبهة فيه، وإن استحسنه المعربون وغيرهم وارتضاه أبو شامة وقال إن فيه اختصاراً وأصله فإن خرجت معكم، وتبعتكم من غير أن تكون

يبعد أن يكون أكثر القراء على غير الأفصح ولا يلزم من ذلك أمرها بالالتفات بل عدم نهيها عنه استصلاحاً، ولذلك علله على طريقة الاستئناف بقوله: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾ ولا

أنت سريت بها فإنه أهلك عن الالتفات غيرها فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها نكانت قراءة النصب دالة على مجموع المعنى المراد، وارتضاه الشارح المدقق في الكشف، وتممه بدفع ما يرد على الكشاف من أنه يلزم من قوله واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين الشك في كلام لا ريب فيه من رب العالمين بأنّ معناه أنّ اختلاف القراءتين جالب، وسبب لاختلاف الروايتين كما تقول السلاح للغزو أي أداة وصالح، ونحوهما ولم يرد أنّ اختلاف القراءتين قد حصل، ولا شك أنّ كلّ رواية تناسب قراءة وهذا ما أمكنني في تصحيحه، وأورد عليه أنه مع بعده فيه أنه تنقلب حينئذ الرواية دراية لاتحادهما من ظاهر القراءة وأيضاً فيه التزام استلزام اختلاف الروايتين أمراً محذوراً هو الجمع بين متنافيين، وكلاهما غير وارد فتأمّل، وقال في المغني الذي أجزم به أنّ قراءة الأكثرين ليست مرجوحة، وأنّ الاستثناء على القراءتين من أسر بدليل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوط، ولا يلتفت في سورة الحجر والمراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته كما في قوله لنوح ﷺ إنه ليس من أهلك ووجه الرفع أنه مبتدأ أو الجملة بعده خبره كقوله: **﴿لست عليهم بمسيطراً لا من تولى وكفر فيعذبه﴾** [سورة الغاشية، الآية: ٢٣] إلا أنه جعل النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية، ولم يجعل المستثنى جملة، وهو أولى ليكون الرفع على اللغتين لضعف اللغة التميمية والمعنى أسر بالمؤمنين لكن امرأتك مصيبها ما أصابهم، وهو وجه حسن وذهب الرضي إلى أنّ الاستثناء متصل ولا تناقض قال: لما تقرّر أن الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة ولما كان أكثر القرّار على النصب هنا تكلف الزمخشريّ له ما مرّ فاعترض عليه ابن الحاجب بما قرّرناه، والجواب أن الإسراء وإن كان مطلقاً في الظاهر إلا أنه مقيد في المعنى بعدم الالتفات فمآله أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها إسراء مع الالتفات فاستثن على هذا إن شئت من أسر أو لا يلتفت، ولا تناقض، وهذا كما تقول امش ولا تتبختر أي امش مشياً لا تتبختر فيه فكأنه قيل ولا يلتفت منكم أحد في الإسراء وكذا امش ولا تتبختر في المشي فحذف الجارّ والمجرور للعلم به، وقد ذكر مثله بعينه الفاضل اليمني، وفي شرح المغني أنه كثير إما يأخذ كلام الرضي بعبارته كما يعرفه من تتبع كلامه وقد أورد عليه السيد قدّس سرّه في حواشيه أنّ الاستثناء إذا رجع إلى القيد كان المعنى فأسر بجميع أهلك إسراء لا التفات فيه إلا من امرأتك فيكون الإسراء بها داخلاً في المأمور به وإذا رجع إلى المقيد لم يكن الإسراء داخلاً في المأمور به فيكون المحذور باقياً بحاله ولا دفع له إلا بأنّ تناول العامّ إياها ليس قطعياً لجواز أن يكون مخصوصاً فلا يلزم من رجوع الاستثناء إلى قوله فلا يلتفت كونه مأموراً بالإسراء بها، وحينئذ يوجه الاستثناء بما ذكر من أنها تبعتهم أو أسري بها مع كونه غير مأمور بذلك إذ لا يلزم من عدم الأمر به النهي عنه فتأمّل اهـ **(وفيه بحث)** لأنّ قوله وإذا رجع إلى المقيد الخ إن أراد به

يحسن جعل الاستثناء منقطعاً على قراءة الرفع ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ﴾ كأنه علة الأمر

أنه لا يكون داخلاً في المأمور به مطلقاً فليس بصحيح لتقيده بالقيد المذكور وإن أراد لا يدخل في المأمور به المقيد فلا ضرر فيه لأنه إذا أمر بالإسراء مع التفاتهم، وأخرجت المرأة من مجموع الإسراء فالالتفات لا ينافي ذلك الأمر بالإسراء بها من غير التفات فتأمّله فإنه غير وارد مع أنّ احتمال التخصيص من غير دليل لا وجه له ومراده بالتقييد إنه ذكر شيآن متعاطفان فالظاهر أنّ المراد الجمع بينهما لا إنّ الجملة حالية فلا يرد عليه أنّ الحمل على التقييد مع أنّ الواو للنسق ممنوع وكذا جعلها للحال مع لا الناهية وأيضاً القراءة بإسقاطها تدل على عدم اعتبار ذلك التقييد فتأمّل فقول المصنف رحمه الله تعالى استثناء من قوله فأسر أي على سبيل الجواز لا القطع لما سيأتي، وقوله ويدل عليه الخ فإنه متعين في هذه وهو تأسيس للاستثناء من الأبعد مع وجود الأقرب، وقوله ناقض ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو هذا هو الصحيح، وما وقع في نسخة ونافع سهو فإنه لم يقرأ إلا بالنصب والمناقضة للزوم كون المرأة مسرى بها وغير مسري، وهو إشارة إلى اعتراض ابن الحاجب، وقد مرّ الكلام فيه وقوله لا يجوز حمل القراءتين الخ ردّ للزمخشريّ كما مرّ وقوله ولا يبعد جواب عن سؤال مرّ دفعه، وغير الأفصح هو النصب في كلام غير موجب، وقوله ولا يلزم الخ أي لا يلزم من استثنائها من لا يلتفت أمرها بالالتفات، وهو ردّ لقول جار الله وأمر أن لا يلتفت أحد منهم إلا هي وقد أجاب عنه في الكشف بأنه نقل للرواية لا تفسير للفظ القرآن، وإنما الكائن منه استثناؤها عن النهي وقوله استصلاحاً تعليل للنهي أي نهيها وغيرها ممن ينهي لطلب صلاحه بعدم الهلاك، وقوله: ولذلك علله إفادته للتعليل مر بيانها مراراً وذلك إشارة إلى عدم النهي لا لأمرها بالالتفات فإنه لا يصلح له وقوله علله أي علل استثناء امرأته. قوله: **(ولا يحسن جعل الاستثناء منقطعاً على قراءة الرفع)** قيل إنه إشارة إلى الردّ على من دفع المنافاة بجعل الاستثناء منقطعاً بتقدير لكن امرأتك يجري لها كيت وكيت إذ لا يبقى حينئذ ارتباط لقوله إنه مصيبها ما أصابهم، وأمّا على تقدير الاتصال فيكون تعليلاً له على طريقة الاستئناف، وهو سهو لما قرّرناه ولما ستراه، واعترض على المصنف رحمه الله تعالى بأنه لا مانع من جعله منقطعاً على لغة تميم كما مرّ عن أبي شامة أو على غيرها كما في المغني، وأمّا قول أبي حيان في رده بأنه إذا لم يقصد إخراجها عن المنهيين عن الالتفات، وكان المعنى لكن امرأتك يجري عليها كذا وكذا كان من الاستثناء الذي لا يتوجه إليه العامل، ويجب نصبه بالإجماع، وإنما الخلاف في المنقطع الذي يمكن توجه العامل إليه فقد ردّ بأنّ ابن مالك قال في التوضيح حق المستثنى بالأمن كلام تامّ موجب مفرداً كان أو مكملاً معنى بما بعده كقوله تعالى: **﴿إنما لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدّرنا إنها لمن الغابرين﴾** [سورة الحجر، الآية: ٦٠] النصب ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا إلا النصب، وقد غفلوا عن ورود مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر محذوفه فالأوّل كقول أبي قتادة رضي الله عنه أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم قالا بمعنى لكن وما بعده مبتدأ وخبر، ومن

بالإسراء ﴿أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ جواب لاستعجال لوط واستبطائه العذاب ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ عذابنا أو أمرنا به ويؤيده الأصل وجعل التعذيب مسبباً عنه بقوله: ﴿جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ فإنه جواب لما وكان حقه جعلوا عاليها أي الملائكة المأمورون به فأسند إلى نفسه من حيث إنه المَسبب تعظيماً للأمر فإنه روي أنّ جبريل عليه السلام أدخل جناحه تحت مدائنهم، ورفعها إلى السماء حتى سمع أهل السماء نباح الكلاب، وصياح الديكة ثم قلبها عليهم ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾ على المدن أو على شذاذها ﴿حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ من طين متحجر لقوله

الثاني لا تدري نفس بأيّ أرض تموت إلا الله أي لكن الله يعلم اهـ، وما نحن فيه من هذا القبيل، وقد ردّ كلام أبي حيان رحمه الله تعالى أيضاً بأن ما ذكره النحاة في نحو قولهم ما زاد المال إلا ما نقص، وهو مسألة أخرى. قوله: **(كأنه علة الأمر بالإسراء)** هذا يناسب تفسيره بالسرى في أوّل الليل روي أنه سألهم عن وقت هلاكهم فقالوا موعده الصبح فقال أريد أسرع من ذلك فقالوا له أليس الصبح بقريب، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله جواب لاستعجال لوط عليه الصلاة والسلام، ويحتمل أنه ذكر ليتعجل في السير. قوله: **(عذابنا أو أمرنا به)** على الأوّل الأمر واحد الأمور وعلى الثاني واحد الأوامر، ونسبة المجيء إلى الأمر بالمعنيين مجازية والمراد لما حان وقوعه، ولا حاجة إلى تقدير الوقت مع دلالة لما عليه وقيل إنه يقدر على الثاني أي جاء وقت أمرنا لأنّ الأمر نفسه ورد قبله والمأمور به قوله: **﴿جعلنا عاليها سافلها﴾** وأمّا ادّعاء تكرار الأمر بأن يقال افعلوا الآن فنحن في غنى عنه. قوله: **(ويؤيده الأصل)** يعني يؤيد أنّ المراد بالأمر ضدّ النهي أنه الأصل فيه لأنه مصدر أمره، وأمّا كونه بمعنى العذاب فيخرجه عن المصدرية الأصلية، وعن معناه المشهور والأصل يستعمل في كلامهم بمعنى الكثير الأغلب فلا يرد عليه أنه يقتضي أنه في المعنى الآخر ليس بحقيقة وجعل التعذيب معطوف على الأصل فإنه نفس إيقاع العذاب فلا يحسن جعله مسبباً عنه بل العكس أولى إلا أن يؤوّل المجيء بإرادته، وقوله فإنه جواب لما تعليل للسببية وقوله وكان حقه الخ كلام آخر. قوله: **(فأسند إلى نفسه من حيث إنه المسبب)** بكسر الباء اسم فاعل أي موجد الأسباب وخالقها فالإسناد إليه مجاز باعتبار اللغة وإن كان هو الفاعل الحقيقي وكونه مسبباً شامل لكونه أمراً أيضاً، وبين نكتة الإسناد إليه بأنّ تعظيم ذلك الأمر، وتهويله لأنّ ما يتولاه العظيم من الأمور فهو عظيم، ويقوي هذا ضمير العظمة أيضاً. قوله: **(فإنه روي الخ)**[1] تعليل لقوله، وكان حقه الخ والديكة بكسر الدال المهملة وفتح الياء جمع ديك، وفسر الضمير المؤنث بالمدن لأنها معلومة من السياق، وقوله أو على شذاذها بضم الشين المعجمة والذالين المعجمتين المشدّدة أولاهما جمع شاذ وهو المنفرد، والمراد من كان خارج المدن منهم لأنه روي أنّ رجلاً منهم كان في الحرم فبقي حجره معلقاً بالهواء حتى خرج منه فوقع عليه، وأهلكه

---

(١) هو المتقدم.

حجارة من طين وأصله سنككل فعرب، وقيل: إنه من أسجله إذا أرسله أو أدرّ عطيته والمعنى من مثل الشيء المرسل أو من مثل العطية في الإدرار أو من السجلّ أي مما كتب الله أن يعذبهم به وقيل أصله من سجين أي من جهنم فأبدلت لامه نوناً ﴿مَّنضُودٍ﴾ نضد معدّاً لعذابهم أو نضد في الارسال يتتابع بعضه بعضاً كقطار الأمطار أو نضد بعضه على بعض، وألصق به ﴿مُّسَوَّمَةً﴾ معلمة للعذاب، وقيل معلمة ببياض وحمرة أو بسيما تتميز به عن حجارة الأرض، أو باسم من يرمي بها ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ في خزائنه ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ فإنهم بظلمهم حقيق بأن تمطر عليهم، وفيه وعيد لكل ظالم وعنه عليه الصلاة

وتأنيث الضمير لأنه بمعنى الطائفة الشاذة يريد أن الأمطار إمّا على المدن أو على من خرج منها منهم. قوله: **(من طين متحجر)** أي يابس مكتنز كالحجارة لقوله في الآية حجارة من طين، والقرآن يفسر بعضه بعضاً ويتعين إرجاع بعضه لبعض في قصة واحدة، وهو معرّب فارسيته سنككل أي حجارة ووقع في بعض النسخ سنكيل فإن لم يكن غير قبل التعريب فهو تحريف. قوله: **(وقيل إنه من أسجله إذا أرسله الخ)** إن كان المراد بالإرسال مطلق الإنزال والإطلاق فلا يحتاج إلى من في النظم ولا في مثل في عبارة المصنف رحمه الله تعالى وإن كان المراد به صب الماء، والمطر كما فسر به الراغب كقوله: **﴿وأرسلنا السماء﴾** [سورة الأنعام، الآية: ٦٠] أو إدلاء الدلو في البئر كما في بعض التفاسير فهو ظاهر، والمعنى حجارة كائنة من مثل ذلك، وهو مراد المصنف رحمه الله تعالى وعلى كونه بمعنى العطية فهو تهكم كبشرناهم بعذاب، وقوله السجلّ بتشديد اللام، وهو الصك ومعنى كونه من السجلّ أنه كتب عليهم العذاب، وقيل إنه كتب عليه أسماؤهم. قوله: **(وقيل أصله من سجين أي من جهنم فأبدلت لامه نوناً)** كذا وقع في النسخ، وكان الظاهر أبدلت نونه لاماً وادّعاء القلب فيه ركيك فلذا قيل إنّ نوناً منصوب بنزع الخافض، وأصله أبدلت لامه من النون، وهو من عناية القاضي، ووقع في نسخة على الأصل وسجين جهنم، وقيل إنه واد فيها. قوله: **(نضد معدّاً لعذابهم)** أي وضع بعضه على بعض معداً ومهيأ لعذابهم، والمراد الكثرة أو تتابع كالخرز المنظوم أو الصق حتى صار كالحجارة، وقوله معلمة بزنة المفعول من الإعلام وهو وضع العلامة قال السدّي: كان عليها مثال ختم كالطين المختوم، وقوله: وقيل معلمة ببياض وحمرة منقول عن الحسن رحمه الله تعالى والسيما مقصور العلامة وذكر ضميره وكان الظاهر تأنيثه لتأويله بشيء يتميز به، ومنضود نعت سجيل وجوّز كونه وصف حجارة وهو تكلف، وقوله: في خزائنه أي فيما غيبه عنا. قوله: **(حقيق بأن تمطر عليهم)** أفرد حقيقاً لكونه على وزن فعيل أو لأنّ أن تمطر فاعله والباء زائدة فيه، وقوله: وفيه وعيد لكلّ ظالم لاشتراكهم في سبب نزول العذاب فهي عامّة، وعلى ما ذكر في الحديث[1] خاص بهذه الأمة وعلى الوجه الأخير خاص بقوم لوط عليه الصلاة والسلام

---

(١) لم أره مسنداً. ولا يصح.

والسلام أنه سأل جبريل عليه السلام فقال يعني ظالمي أمّتك ما من ظالم منهم إلا وهو بعرض حجر يسقط عليه من ساعة إلى ساعة، وقيل: الضمير للقرى أي هي قريبة من ظالمي مكة يمرّون بها في أسفارهم إلى الشام، وتذكير البعيد على تأويل الحجر أو المكان ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ أراد أولاد مدين بن إبراهيم عليه السلام أو أهل مدين، وهو بلد بناه فسمي باسمه ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ أمرهم بالتوحيد أوّلاً فإنه ملاك الأمر، ثم نهاهم عما اعتادوه من البخس المنافي للعدل المخلّ بحكمة التعاوض ﴿إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ﴾ بسعة تغنيكم عن البخس أو بنعمة حقها إن تتفضلوا على الناس شكراً عليها لا أن تنقصوا حقوقهم، أو بسعة فلا تزيلوها بما أنتم عليه، وهو في الجملة علة النهي ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ لا يشذ منه أحد منكم، وقيل عذاب مهلك من قوله، وأحيط بثمره، والمراد عذاب يوم القيامة أو

فالوجوه ثلاثة، وقوله يعني الضمير لله، وقوله وهو بعرض حجر بضم العين المهملة وسكون الراء المهملة والضاد المعجمة أي مستعدّ ومعرّض له من قولهم هو عرضة للوائم، وقوله وقيل الضمير للقرى أي هي وعلى ما قبله هو للحجارة يعني أنّ القرى بمنظر منهم فليعتبروا بها والحديث المذكور قال العراقي رحمه الله تعالى: ذكره الثعلبي ولم أقف له على إسناد. قوله: **(وتذكير البعيد على تأويل الحجر أو المكان)** هذا ناظر إلى الوجهين في مرجع الضمير فإن كان للحجارة فتذكيره لأنها بمعنى الحجر، المراد به الجنس، وإن كان للقرى فبتأويل مكان بعيد. قوله: **(أراد أولاد مدين)** يعني أنّ مدين إمّا اسم القوم المرسل إليهم شعيب عليه الصلاة والسلام سموا باسم أبيهم كمضر وتميم أو اسم مدينة فيقدر مضاف أي أهل مدين على الوجه الثاني دون الأوّل، وإن احتمل تقديره وهو أولاده. قوله: **(أمرهم بالتوحيد أوّلاً الخ)** وهكذا جرت القصص بالأمر بالتوحيد أوّلاً ثم النهي عما عرف فيهم والتوحيد من قوله اعبدوا الله كما مرّ فإن عبادته تستلزم توحيده، إذ لا يعتدّ بها مع الشرك، أو من قوله حالكم من إله غيره وكان قومه مشركين، وقوله ما لكم من إله غيره تعليل للأمر بالعبادة، وقوله عما اعتادوه يعني ليس تهيأ قبل الوقوع، فإنّ النهي عن الشيء لا يقتضي وجوده، والتعاوض تفاعل من العوض، وحكمة التعارض إيصال الحقوق لأصحابها.

قوله: **(بسعة تغنيكم عن البخس)** السعة بكسر السين وفتحها اتساع الرزق والغنى، والبخس النقص والهضم فالمراد بالخير الغنى الذي لا يحتاج معه إلى تنقيص الحقوق أو النعمة التي ينبغي شكرها، ومن جملة الشكر التفضل على الغير وأجل شكر النعم الإحسان فبخس الحقوق تعكيس لمقتضى النعم، وقوله وهو في الجملة أي على الوجوه الثلاثة والخير له معنيان والثالث كالأول لكن المقصود منه يختلف. قوله: **(لا يشذ منه أحد)** أي لا يخرج منه ويسلم لأنّ إحاطة اليوم تكون بإحاطة ما فيه، وشموله أو هو استعارة للإهلاك كما مرّ وسيأتي. قوله:

عذاب الاستئصال، وتوصيف اليوم بالإحاطة، وهي صفة العذاب لاشتماله عليه ﴿وَيَٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ صرّح بالأمر بالإيفاء بعد النهي عن ضدّه مبالغة وتنبيهاً على أنه لا

(وتوصيف اليوم بالإحاطة وهي صفة العذاب الخ) يعني أنّ المراد في الحقيقة إحاطة العذاب، وشموله فهو صفة له ولذا جعله بعضهم صفة عذاب لكنه جرّ للمجاورة فوصف به اليوم لاشتماله عليه بوقوعه فيه فهو مجاز في الإسناد كنهاره صائم، وفي الكشاف إنّ وصف اليوم بالإحاطة أبلغ من وصف العذاب بها لأنّ اليوم زمان يشتمل على الحوادث فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه، قال العلامة: يعني أنّ اليوم زمان جميع الحوادث فيوم العذاب زمان جميع أنواع العذاب الواقعة فيه فإذا كان محيطاً بالمعذب فقد اجتمع أنواع العذاب له كما جمع الشاعر الأوصاف:

في قبة ضربت على ابن الحشرج

فوقوع العذاب في اليوم كوجود الأوصاف في القبة وجعله اليوم محيطاً بالمعذب كضرب القبة على الممدوح فكما أنّ هذا كناية عن ثبوت الأوصاف له كذلك ذاك كناية عن ثبوت أنواع العذاب للمعذب، وأمّا وصف العذاب بالإحاطة فهو استعارة الإحاطة لاشتماله على المعذب فكما أنّ المحيط لا يفوته شيء من أجزاء المحاط لا يفوت العذاب شيء من أجزاء المعذب فهذه استعارة تفيد أن العذاب لكل المعذب، وتلك كناية تفيد أنّ كل العذاب له فهي أبلغ والمصنف رحمه الله تعالى كلامه مخالف له، ولك أن تتكلف تنزيله عليه. قوله: **(صرّح بالأمر بالإيفاء الخ)** يعني أنّ النهي عن النقصان أمر بالإيفاء فما الداعي لذكره ووجهه أنه لا يتحقق الانتهاء المطلوب دون الإيفاء فيكون مطلوباً تبعاً، وهذا مسلم على المذاهب جعل النهي عن الشيء عين الأمر بالضدّ أو مستلزماً له ضمناً، أو التزاماً وذلك لأن خلافهم في مقتضى اللفظ لا أنّ التحريم أو الوجوب ينفك عن مقابلة الضدّ وذكر في الكشاف لذكره فوائد كالنعي بما كانوا عليه من القبيح مبالغة في الكف، ثم الأمر بالضدّ مبالغة في الترغيب وإشعاراً بأنه مطلوب أصالة، وتبعاً مع الإشعار بتبعية الكف عكساً وتقييده بالقسط قصراً على ما هو الواجب، ثم إدماج إنّ المطلوب من الإيفاء القسط، ولهذا قد يكون الفضل محرّماً في الربويات، وما قيل إنّ النهي عن نقص حجم المكيال وصفحات الميزان والأمر بإيفاء المكيال، والميزان حقهما بأن لا ينقص في الكيل أو الوزن وهذا الأمر بعد مساواة المكيال، والميزان للمعهود فلا تكرار كيف، ولو كان تكريراً للتأكيد والمبالغة لم يكن موضع الواو لكمال الاتصال بين الجملتين فليس بوارد، أمّا الأوّل فلأنّ المكيال والميزان شاع فيما يكال ويوزن به حتى صار كالحقيقة مع أنّ اللفظ واحد فيهما فحمله في أحد الموضعين على أحد معنيين متغايرين خلاف الظاهر، وأمّا التكرار الذي هرب منه ففي ضمنه من الفوائد ما جعله أقوى من التأسيس، وأمّا العطف فيه فلأنه لاختلاف المقاصد فيهما جعلا كالمتغايرين فحسن العطف وقد صرّح به أهل المعاني في

يكفيهم الكف عن تعمدهم التطفيف بل يلزمهم السعي في الإيفاء، ولو بزيادة لا يتأتى دونها ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ بالعدل والتسوية من غير زيادة ولا نقصان فإنّ الازدياد إيفاء، وهو مندوب غير مأمور به وقد يكون محظوراً ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ تعميم بعد تخصيص فإنه أعم من أن يكون في المقدار أو في غيره وكذا قوله: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ فإن العثو يعم تنقيص الحقوق، وغيره من أنواع الفساد، وقيل: المراد بالبخس المكس كأخذ العشور في المعاملات، والعثو السرقة وقطع الطريق والغارة، وفائدة الحال إخراج ما يقصد به الإصلاح كما فعله الخضر عليه السلام، وقيل معناه: **﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾** [سورة البقرة، الآية: ٦٠] أمر دينكم ومصالح آخرتكم ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ ما أبقاه لكم من الحلال بعد التنزه عما حرم عليكم ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مما تجمعون بالتطفيف ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بشرط أن تؤمنوا فإنّ خيريتها باستتباع الثواب مع النجاة، وذلك مشروط بالإيمان أو إن كنتم مصدّقين لي في قولي لكم، وقيل: البقية الطاعة كقوله: **﴿والباقيات الصالحات﴾** [سورة

قوله تعالى: **﴿يسومونكم سوء العذاب ويذبحون أبناءكم﴾** [سورة البقرة، الآية: ٥٠]. قوله: **(مبالغة)** أي في الترغيب، والزيادة التي لا يتأتى الإيفاء بدونها لازمة لأنّ ما لا يتم الواجب إلا به واجب فلا ينافي قوله من غير زيادة ولا نقصان، وقوله فإنّ الازدياد إيفاء أي زيادة على الوفاء المأمور به، وكان عليه أن يعبر بما هو أظهر منه، وقوله وقد يكون محظوراً أي ممنوعاً كما في الربويات. قوله: **(تعميم بعد تخصيص)** أي بعد ما ذكر المكيل والموزون أتى بهذا تذييلاً، وتتميماً له لشموله الجودة والرداءة وغير المكيل والموزون، وقوله فإنّ العثو يعمّ تنقيص الحقوق وغيره بالنصب على تنقيص لأنه مطلق الفساد، وفعله من باب رمي وسعي ورضي. قوله: **(وقيل المراد الخ)** عطف على قوله تعميم بعد تخصيص فإنه حينئذ لا يكون كذلك، وقوله: كأخذ العشور أي المخالف للشرع، وكذا أخذ السمسار ما لا يرضى به، وقوله والعثو بالرفع عطف على قوله المراد داخل تحت القيل أو مجرور معطوف على البخس، قيل: وجعله واوياً وجار الله جعله يائياً، وكتب اللغة تساعده **(قلت)** ليس كما قال: فإنه واويّ، ويائيّ قال الراغب: في مفرداته العثي والعيث يتقاربان كالجذب والجبذ إلا أن العيث أكثر في الفساد الذي يحس، ويقال عثى يعثي عثياً وعثا يعثو عثواً انتهى، والغارة النهب. قوله: **(وفائدة الحال)** يعني فائدة قوله مفسدين على الوجهين فهي حال مؤسسة، وما فعله الخضر عليه الصلاة والسلام قتل الغلام وخرق السفينة. قوله: **(وقيل معناه)** عطف بحسب المعنى على قوله، وفائدة لأنه مبنيّ على اتحاد العثو والإفساد، وتأويله بما مرّ وهذا مبنيّ على تغايرهما فإنّ العثو في الأرض، والأموال والإفساد للدين والآخرة، ومآله إلى تعليل النهي أي لا تفسدوا في الأرض فإنه مفسد لدينكم، وآخرتكم وتفسير البقية والخيرية بما ذكره لمقتضى المقام. قوله: **(فإنّ خيريتها باستتباع الثواب مع النجاة)** عن النار والخلود فيها يعني أنه لا بقية باجتنابهم ما نهوا عنه إن لم يؤمنوا لعدم سلامتهم من العذاب فلا يرد أنّ الكفرة يسلمون بانتهائهم عن تبعة ما نهوا عنه،

الكهف، الآية: ٤٦] وقرىء تقية الله بالتاء، وهي تقواه التي تكف عن المعاصي ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ أحفظكم عن القبائح أو أحفظ عليكم أعمالكم فأجازيكم عليها، وإنما أنا ناصح مبلغ وقد أعذرت حين أنذرت أو لست بحافظ عليكم نعم الله لو لم تتركوا سوء صنيعكم ﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ من الأصنام أجابوا به أمرهم بالتوحيد على الاستهزاء والتهكم بصلواته والإشعار بأنّ مثله لا يدعو إليه داع عقليّ، وإنما دعاك إليه خطرات ووساوس من جنس ما تواظب عليه، وكان شعيب كثير الصلاة فلذلك جمعوا وخصوا الصلاة بالذكر وقرأ حمزة والكسائي، وحفص على الإفراد والمعنى أصلواتك تأمرك بتكليف أن نترك فحذف المضاف لأنّ الرجل لا يؤمر بفعل غيره ﴿أَوْ أَن

ولذا حمل الإيمان على التصديق بما قاله لكنه يقتضي انتفاء الثواب على ما فعله من اعتقد أنه لا ثواب له فيه، وجزاء الشرط مقدّر يدل عليه ما قبله على الصحيح، وإذا فسرت البقية بالأعمال فاشتراط الإيمان فيها ظاهر وقراءة تقية بالتاء المثناة الفوقية قراءة الحسن رحمه الله تعالى. قوله: **(أحفظكم عن القبائح الخ)** المقصود بيان أنه بالغ في نصحهم، وقوله لست بحافظ يناسب المعنى الثالث في أراكم بخير. قوله: **(أجابوا به أمرهم)** هو مصدر مضاف للمفعول، وهذا هو الصحيح المناسب لقوله، وهو جواب النهي، وفي نسخة أجابوا به بعد أمرهم، وهي بمعناها لأنّ الجواب بعد كلام يكون له أيضاً. قوله: **(على الاستهزاء والتهكم الخ)** الصلاة، وإن جاز أن يكون أمرها على طريق المجاز لكنهم قصدوا الحقيقة تهكماً، وأنه لا يأمر بمثله العقلاء وأمّا في مثله في غير هذا فيجوز أن يكون إسناداً مجازياً لأنها سبب لترك المنهيات فكأنها محصلة لها أو على الاستعارة المكنية كأنها شخص آمرناه. قوله: **(والإشعار بأنّ مثله لا يدعو إليه داع عقليّ)** عطف على التهكم لبيان وجه التهكم، وقوله: من جنس قيل إنه بتقدير مضاف أي جنس داعي ما يواظب عليه لأنّ الوساوس ليست من جنسها، وقيل إنه أطلق الوسوسة على أثرها لخفائها، وظهوره وهو كثير شائع والمواظبة مأخوذة من جمع الصلاة، والإضافة إليه، ثم الإخبار بالمضارع ليدل على العموم بحسب الأزمان كذا في شرح الكشاف، وجعل المصنف المواظبة وكثرة الصلاة مستفادة من الخارج، وجعله نكتة للجمع والتخصيص بالذكر. قوله: **(بتكليف أن نترك فحذف المضاف الخ)** أي حذف المضاف، وهو تكليف وأصله تكليفك أن نترك فلما حذف دخل الجارّ على أن وحذفه قبلها مطرد فلذا لم يذكره، والمعنى أنّ صلاته كأنها تقول له كلفهم تركها، والتكليف فعله فقد أمرته بفعله لا بفعل غيره لأنه لا يقدر عليه حتى يؤمر به والترك فعل الكفار، وقوله بفعل غيره إشارة إلى أنّ المراد بالترك كف النفس، وهو فعل لا عدم فإنه لا يدخل تحت التكليف، فما قيل إنه من حذف الجارّ مع مجروره، وهو تكلف لا وجه له، وكذا قوله في الانتصاف إنه رمز خفيّ إلى الاعتزال لأنّ التكاليف كلها بما خلقه الله، وفعله فهو مكلف بفعل غيره لأنّ التقدير ليس بناء على القاعدة المذكورة بل لأنّ عرف التخاطب في مثله يقتضي ذلك كما اعترف هو به، وقيل: إنه قد لا يقدّر المضاف لنكتة،

نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا﴾ عطف على ما أي، وأن نترك فعلنا ما نشاء في أموالنا وقرىء بالتاء فيهما على أنّ العطف على أن نترك، وهو جواب النهي عن التطفيف والأمر بالإيفاء وقيل: كان ينهاهم عن تقطيع الدراهم والدنانير فأرادوا به ذلك ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ تهكموا به وقصدوا وصفه بضدّ ذلك، أو عللوا إنكار ما سمعوا منه، واستبعاده بأنه موسوم بالحلم والرشد المانعين عن المبادرة إلى أمثال ذلك ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ إشارة إلى ما آتاه الله من العلم والنبوّة ﴿وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ إشارة إلى ما آتاه الله من المال الحلال، وجواب الشرط محذوف تقديره فهل يسع لي مع هذا الإنعام الجامع

وهو المبالغة بادعاء أنه مأمور بأفعالهم فتأمّل. قوله: **(عطف على ما)** سواء كانت موصولة أو مصدرية ولم يجعله على قراءة النون معطوفاً على أن نترك لاستحالة المعنى إذ يصير معناه تأمرك بفعلنا في أموالنا ما نشاء، وهم منهيون عنه لا مأمورون بخلافه على قراءة التاء، وقوله وأن نترك إشارة إلى أنّ أو بمعنى الواو لأنها للتنويع واختيرت على الواو لتقابل الفعل، والترك في الجملة وقوله وقرئ بالتاء فيهما أي في نفعل ونشاء، وإذا عطف على أن نترك لا يحتاج إلى تقدير مضاف لأنه فعله والعطف في الحقيقة على المضاف المحذوف لكن لما كان غير مذكور، وهذا قائم مقامه جعل العطف عليه كما سيأتي نظيره، وقوله وهو جواب النهي أي قوله أن نفعل على القراءتين جواب معنويّ عن النهي السابق: في قوله ولا تنقصوا الخ، وقوله وقيل الخ أي هو قص أطرافها والقطع منها كما وقع في زماننا هذا ولم يرضه لعدم مناسبة السياق، وما يدل عليه والحاصل أنّ فيها ثلاث قراآت بالنون في الجميع، وبتاء في الأخيرين وبنون وتاء فيهما وما عدا الأولى شاذ ففي الأوّل هو معطوف على مفعول نترك، وهو ما موصولة أو مصدرية والتقدير أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا، أو نترك أن نفعل في أموالنا تطفيفاً ونحوه ولا يصح أن يعطف على غيره وعلى قراءة التاء معطوف على مفعول نترك أو تأمر، ومن قرأ بنون وتاء فهو معطوف على مفعول تأمر. قوله: **(تهكموا به)** فيكون المراد ضدّ معناه على طريقة الاستعارة التهكمية أو المراد به ظاهره، وهو علة للإنكار السابق المأخوذ من الاستفهام بأنه كان موصوفاً عندهم بالحلم، والرشد المانع من صدور مثل ذلك كما مرّ في قصة صالح عليه الصلاة والسلام من قولهم له: **﴿قد كنت فينا مرجوّاً قبل هذا﴾** [سورة هود، الآية: ٦٢] بدليل أنه عقيب بمثل ما عقب به ذلك من قوله: **﴿أرأيتم إن كنت على بينة﴾** الخ ولذا رجح هذا الوجه على الأوّل وإن كان الأوّل أنسب بما قبله لأنه تهكم أيضاً. قوله: **(إشارة إلى ما آتاه الله من العلم الخ)** قد مرّ تفسير البينة بالحجة والبرهان والنبوّة أيضاً، وحملها هنا على العلم والنبوّة والمراد بالعلم علمه بالله وتوحيده وفسرت بالحجة الواضحة واليقين، وفسر الرزق الحسن بالمال الحلال، وجوّز الزمخشريّ أن يراد به النبوّة والحكمة لتفسيره البينة بما مرّ والفرق بينهما أمر يسير، وقوله المال الحلال المكتسب بلا بخس، وتطفيف كما في الكشاف وهو مناسب للمقام. قوله: **(وجواب الشرط محذوف الخ)** قال أبو حيان: الذي قاله النحاة في

للسعادات الروحانية والجسمانية أن أخون في وحيه، وأخالفه في أمره ونهيه، وهو اعتذار عما أنكروا عليه من تغيير المألوف، والنهي عن دين الآباء والضمير في منه لله أي من عنده وبإعانته بلا كدّ مني في تحصيله ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ أي وما أريد أن آتي ما أنهاكم عنه لأستبدّ به دونكم فلو كان صواباً لآثرته، ولم أعرض عنه فضلاً عن أن أنهي عنه يقال خالفت زيداً إلى كذا إذا قصدته، وهو مول عنه، وخالفته عنه إذا كان الأمر بالعكس ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ ما أريد إلا أن أصلحكم بأمري بالمعروف ونهي عن المنكر ما دمت أستطيع الإصلاح فلو وجدت الصلاح فيما أنتم عليه لما نهيتكم عنه ولهذه الأجوبة الثلاثة على هذا النسق شأن وهو التنبيه على أنّ العاقل يجب أن يراعى في كل ما يأتيه، ويذره أحد حقوق ثلاثة أهمها وأعلاها حق الله تعالى، وثانيها حق النفس، وثالثها حق الناس، وكلّ ذلك يقتضي أن آمركم بما أمرتكم به، وأنهاكم عما نهيتكم عنه،

أمثاله أنه يقدر الجملة الاستفهامية على أنها مفعول ثان لأرأيتم المضمنة معنى أخبروني المتعدّية لمفعولين، والغالب في الثاني أن يكون جملة استفهامية نحو أرأيتك ما صنعت، وجواب الشرط ما يدلّ عليه الجملة السابقة مع متعلقها، والتقدير إن كنت على بينة من ربي فأخبروني هل يسع الخ ولزوم هذا التقدير محل كلام. قوله: **(مع هذا الأنعام الجامع للسعادات الروحانية)** وهي العلم والجسمانية الرزق الحلال، والخيانة في الوحي عدم تبليغه، وقوله وأخالفه في بعض النسخ فأخالفه بدخول الفاء على السبب، وقوله وبإعانته تفسير لكونه من عنده إذ كل رزق منه. قوله: **(وما أريد أن آتي ما أنهاكم عنه الخ)** أي لا يقع مني إرادة لما نهيتكم عنه ولا استقلال به كما هو شأن بعض الناس في المنع من بعض الأمور فالمراد نفي المعلل والعلة، ولذا ظهر تفريع ما بعده عليه، وما ذكره من الفرق بين خالفته إليه وعنه معنى بديع أفاده الزمخشريّ، وضمير قصدته وعنه راجع لكذا وضمير هو لزيد. قوله: **(ما أريد إلا أن أصلحكم الخ)** يشير إلى أنّ أن هنا نافية وما مصدرية ظرفية في محلّ نصب متعلقة بالإصلاح، وهو أحد الوجوه في إعرابها وأظهرها، وقوله ولهذه الأجوبة الثلاثة أي أجوبة شعيب عليه السلام يعني من قوله أرأيتم إلى هنا لأنها جواب عما أنكروه وكونها أجوبة يقتضي أن يعطف قوله إن أريد الخ، لكنه ترك عطفه لكونه مؤكداً لما قبله، ومقرّراً له لأنه لو أراد الاستئثار بما نهى عنه لم يكن مريداً للإصلاح، وكونه مؤكداً لا ينافي تضمنه لجواب آخر، والأوّل هو قوله إن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقاً حسناً، فإنه بيان لحق الله عليه من شكر نعمته والاجتهاد في خدمته والثاني قوله ما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه فإنه بيان لحق نفسه من كفها عما ينبغي أن ينتهي عنه غيره، والثالث قوله إن أريد إلا الإصلاح الخ فإنّ حق الغير عليه إصلاحه وإرشاده، ووجه ترتيبها ظاهر وقوله، وكلّ ذلك يقتضي الخ قيل لا بدّ فيه من تقدير القول أي فقال شعيب عليه الصلاة والسلام الخ لأنّ مقتضى الظاهر أن يقال يأمرهم، وقيل لا حاجة إليه لأنّ الأجوبة، وما تضمنته صادرة من شعيب عليه الصلاة والسلام فلذا جرى على مقتضاه، ولك أن تقول إنه

وما مصدرية واقعة موقع الظرف وقيل: خبرية بدل من الإصلاح أي المقدار الذي استطعته، أو إصلاح ما استطعته فحذف المضاف ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ وما توفيقي لإصابة الحق والصواب إلا بهدايته ومعونته ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ فإنه القادر المتمكن من كل شيء، وما عداه عاجز في حدّ ذاته بل معدوم ساقط عن درجة الاعتبار، وفيه إشارة إلى محض التوحيد الذي هو أقصى مراتب العلم بالمبدأ ﴿وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ إشارة إلى معرفة المعاد، وهو أيضاً يفيد

التفات لعوده إلى أمر شعيب عليه الصلاة والسلام، واقتضاء الأوّل والأخير ظاهر، وأمّا اقتضاء حق النفس له فلأنّ إصلاح الغير وإرشاده فيه نفع نفسه أيضاً لما فيه من الثواب فتأمّل. قوله: **(وما مصدرية واقعة موقع الظرف الخ)** إمّا بجعل المصدر ظرفاً أو تقدير حين قبله وسدّه مسدّه، وعبارة المصنف رحمه الله تعالى تحتملهما، وهذا هو الوجه، وأمّا إذا كان بدلاً سواء قدر المضاف أو لا فهو بدل بعض، أو كل لأنّ المتبادر من الإصلاح ما يقدر عليه، وقيل إنه بدل اشتمال، وعلى هذا والأوّل يقدر ضمير أي منه لأنه لا بدّ منه، وأراد بالخبرية الموصولة، وهم يطلقون ذلك عليها وحذف المضاف على الثاني لأنه على الأوّل بمعنى مقدار من الإصلاح وترك كونها مفعولاً به للمصدر المذكور في الكشاف لضعف أعمال المصدر المعرّف عند النحاة، والمراد بالمقدار مقدار من الإصلاح فهو بدل بعض. قوله: **(وما توفيقي لإصابة الحق والصواب إلا بهدايته الخ)** المصدر هنا من المبنيّ للمفعول أي، وما كوني موفقاً أي وما جنس توفيقي أو وما كل فرد منه لأنّ المصدر المضاف من صيغ العموم والمآل واحد لأنّ انحصار الجنس يقتضي انحصار أفراده لكنه على الأوّل بطريق المفهوم وعلى الثاني بطريق المنطوق فلا وجه لردّ الأوّل، وتقدير بهدايته ومعونته قيل إنه لدفع ما يرد عليه من أنّ فاعل التوفيق هو الله تعالى، وأهل العربية يستقبحون نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنها تدخل على الآلة فلا يحسن ضربي بزيد، وإنما يقال من زيد فالاستعمال الفصيح، وما توفيقي إلا من الله، وبتقدير المضاف الذي ذكره يتوجه دخول الباء، ويندفع الإشكال، وأيضاً التوفيق وهو كون فعل العبد موافقاً لما يحبه الله ويرضاه لا يكون إلا بدلالة الله عليه، ومجرّد الدلالة لا يجدي بدون المعونة منه. قوله: **(فإنه القادر المتمكن الخ)** تعليل للقصر المستفاد من تقديم المتعلق، وقوله في حدّ ذاته إشارة إلى أنّ قدرة العبد لسكونها بإيجاد الله كلا قدرة لأنه لو شاء لم يوجدها، ثم ترقى عن ذلك إلى أنه معدوم سدّ الاحتمال أن عجزه عن الاستقلال لا عن أصل الفعل لأنّ الوجود الإمكاني مع وجود الواجب عدم كما قال تعالى: **﴿كلّ شيء هالك إلا وجهه﴾** [سورة القصص، الآية: ٨٨] ولذا قال بعض العارفين لما سمع كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما كان عليه فافهم وقوله أقصى مراتب العلم بالمبدأ إشارة إلى أنّ من عرف نفسه بالعجز والفناء عرف خالقه بالقدرة والبقاء ولولا ذكر المعاد بعده صح حمل المبدأ على الله لأنّ الحكماء يطلقون عليه المبدأ الفياض فتدبر كلامه هنا فإنه دقيق، ولا حاجة إلى ما قيل المراد بالتوحيد في كلامه توحيد الأفعال بأن يعلم أنه لا فاعل لشيء سواه لأنّ التوحيد الحقيقي علم الذات، وجميع

الحصر بتقديم الصلة على الله وفي هذه الكلمات طلب التوفيق لإصابة الحق فيما يأتيه، ويذره من الله تعالى، والاستعانة به في مجامع أمره، والإقبال عليه بشراشره وحسم أطماع الكفار، وإظهار الفراغ عنهم وعدم المبالاة بمعاداتهم، وتهديدهم بالرجوع إلى الله للجزاء ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ لا يكسبنكم ﴿شِقَاقِىٓ﴾ معاداتي ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾ من الغرق ﴿أَوْ قَوْمَ هُودٍ﴾ من الريح ﴿أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ﴾ من الرجفة وأن بصلتها ثاني مفعولي جرم فإنه يعدّى إلى واحد وإلى اثنين ككسب، وعن ابن كثير يجرمنكم بالضم، وهو منقول

الصفات الثبوتية، والسلبية، وتوحيد الأفعال يكون بعده. قوله: **(وهو أيضاً يفيد الحصر)** أي الحصر بتقديم متعلقه كما أفاده ما قبله أو معنى قوله أيضاً كما يفيد معرفة المعاد يفيد الحصر وقوله على الله وقع هنا نسخ مختلفة ففي أخرى على ضمير الله، وفي أخرى على أنيب وفي أخرى على الفعل فقيل إنها على الأوليين يعلق الجارّ فيها بالحصر، وعلى الآخريين بتقديم، وفي الأوّل خفاء والباس. قوله: **(وفي هذه الكلمات طلب التوفيق الخ)** أي في قوله، وما توفيقي إلا بالله إلى هذه المعاني أمّا طلب التوفيق فمن قوله إلا بالله لأنها إنشائية للطلب كالحمد لله أو لأنها إخبار عن نعمة التوفيق، وشكر لها والاعتراف والشكر استجلاب للمزيد، وقوله فيما يأتيه ويذره مأخوذ من عموم التوفيق أو إطلاقه المقتضى له، والاستعانة عطف على طلب، ويصح أخذه من تفويض التوفيق إليه، ومن التوكل ومجامع أمره ما يجمعها، والمراد جميعها، وقوله والإقبال معطوف عليه أيضاً مأخوذ من التوكل عليه، وشراشره بمعنى كليته، وأصله الجسد والنفس أو الأثقال، وقال كراع رحمه الله تعالى: ألقى عليه شراشره أي نفسه وقيل بل هي محبة نفسه الواحد شرشر قال:

وكائن ترى من رشده في كريهة ومن غيه تلقى عليه الشراشر

انتهى وقال الجوهريّ واحده شرشرة وقوله وحسم أطماع الكفار وما بعده معطوف عليه أيضاً وهذا من قوله عليه توكلت كقول نوح عليه الصلاة والسلام: **﴿فأجمعوا أمركم﴾** [سورة يونس، الآية: ٧١] وهذا على الوجهين في **﴿إنك لأنت الحليم الرشيد﴾** أمّا على الثاني فظاهر، وأمّا على الأوّل فلأنهم تهكموا به ليرتدع فقال حسماً لما عنوه إن اعتمادي على الله لا أطلب تحقيق رجاء غيره، ولا ارتدع بتقريعه، وإظهار الفراغ، وعدم المبالاة من التوكل أيضاً لأنه الكافي المعين، وقد جعل هذا وجهاً للتهديد أيضاً، ووجه المصنف رحمه الله تعالى لتهديد بأنه من الرجوع إلى الله فإنه يكنى به عن الجزاء، وهو وإن كان هنا مخصوصاً به لكنه لا فرق فيه بينه، وبين غيره وإنما خص لاقتضاء المقام له، وقوله شقاقي مصدر مضاف للمفعول أي معاداتكم إياي. قوله: **(وأن بصلتها ثاني مفعولي جرم الخ)** وشقاقي فاعله، وعلى قراءة الضم من الأفعال، وهمزته لنقله من التعدية إلى واحد إلى اثنين، ونهى الشقاق مجازاً وكناية عن نهيهم عنه، وفيه مبالغة لأنه إذا نهى، وهو لا يعقل علم نهي المتشاقين بالطريق الأولى. قوله:

من المتعديّ إلى مفعول، والأوّل أفصح فإن أجرم أقل دوراناً على ألسنة الفصحاء، وقرىء مثل بالفتح لإضافته إلى المبنيّ كقوله:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال

﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ زماناً أو مكاناً إن لم تعتبروا بمن قبلهم فاعتبروا بهم أو ليسوا ببعيد منكم في الكفر والمساوي فلا يبعد عنكم ما أصابهم، وإفراد البعيد لأنّ

(والأوّل أفصح) أي جرم أفصح من أجرم، وقوله فإن أجرم أقل دوراناً الخ. إشارة إلى أنّ الفصاحة هنا ليست بمصطلح أهل البيان بل بمعنى كثرة الاستعمال وأهل اللغة حيث ذكروه إنما يريدون هذا المعنى قال في الكشاف والمراد بالفصاحة أنه على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور، وهم له أكثر استعمالاً فلا يتوهم اشتمال القرآن على لفظ غير فصحيح. قوله: **(وقرئ مثل بالفتح لإضافته إلى المبنيّ)** لأنّ مثل، وغير مع ما وأن المخففة، والمشدّدة جوّزوا بناءهما على الفتح كالظروف المضافة للمبنيّ كما بين في النحو، وقيل إنه منصوب صفة مصدر محذوف أي إصابة مثل إصابة قوم نوح عليه الصلاة والسلام، وفاعل يصيب ضمير مستتر يعود على العذاب المفهوم من السياق، وهو تكلف وعلى الأوّل مثل هو الفاعل. قوله: **(لم يمنع الخ)** هذا من قصيدة لبعض العرب اختلف فيه فقيل هو أبو قيس بن رفاعة الأنصاريّ، وقيل إنه رجل من كنانة وقيل إنه للشماخ ومنها:

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها قصرت إلى وجناء شملال

تعطيك مشياً وارقالاً ودأدأة إذا تسربلت الآكام بالآل

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال

وضمير منها راجع لوجناء، وهي الناقة، وإلا وقال جمع وقل وهي الحجارة أو شجرة المقل أو ثمره، والمراد أنّ سماعها صوت الحمامة على بعد لشدّة حسها يفزعها فيمنعها من الشرب أو يطربها فيلهيها عنه لأنّ الإبل شديدة الحنين إلى الأصوات المغرّدة، وقيل إنّ فيه قلباً أي لم يمنعها من الشرب، وكذا في غصون ذات أو قال في بعض معانيه، والشاهد في غير فإنه مبنيّ على الفتح. قوله: **(زماناً أو مكاناً الخ)** أي المراد بالبعد المنفيّ الزماني أو المكاني أي لا يمنعكم من الاعتبار قدم عهد، ولا بعد مكان فإنهم بمرأى، ومسمع منكم أو البعد معنويّ أي ليس ما اتصفوا به بعيداً من صفاتكم فاحذروا أي يحلّ بكم ما حلّ بهم من العذاب كما قال بعض المتأخرين:

فإن لم تكونوا قوم لوط بعينهم فما قوم لوط منكم ببعيد

وجعل زماناً، ومكاناً تمييزاً، ولم يجعله كما في الكشاف في تقدير بزمان أو مكان بعيد فقيل هرباً من الأخبار بالزمان عن الجثة الذي أورد عليه أنه إذا أفاد جاز الإخبار كما صرّحوا به، وهو مقيس هنا فليس ببعيد قال في الألفية:

المراد، وما إهلاكهم أو وما هم بشيء بعيد، ولا يبعد أن يسوّي في أمثاله بين المذكر والمؤنث لأنها على زنة المصادر كالصهيل والشهيق ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ عما أنتم عليه ﴿إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ﴾ عظيم الرحمة للتائبين ﴿وَدُودٌ﴾ فاعل بهم من اللطف والإحسان ما يفعل البليغ المودّة بمن يودّه وهو وعد على التوبة بعد الوعيد على الإصرار ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ﴾ ما نفهم ﴿كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ كوجوب التوحيد، وحرمة البخس وما ذكرت دليلاً عليهما، وذلك لقصور عقولهم وعدم تفكرهم، وقيل: قالوا ذلك استهانة بكلامه، أو لأنهم لم يلقوا إليه أذهانهم لشدّة نفرتهم عنه ﴿وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾ لا قوّة لك فتمتنع منا إن أردنا بك سوءاً، أو مهيناً لا عز لك، وقيل أعمى بلغة حمير، وهو مع

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

قوله: **(وإفراد البعيد الخ)** يعني أنّ الأخبار ببعيد غير مطابق له لا لفظاً ولا معنى أمّا لفظاً فلأنه اسم جمع وهو جميعه مؤنث على ما اختاره الزمخشريّ لأنّ قوم إذا صغر يقال فيه قويمة ومعناه الجمع فالقياس ببعيدة أو ببعداء وقال الجوهريّ والقوم يذكر ويؤنث لأنّ أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين تذكر وتؤنث مثل رهط ونفر، وقوم قال تعالى: **﴿وكذب به قومك﴾** [سورة الأنعام، الآية: ٦٦] فذكر، وقال تعالى: **﴿كذبت قوم نوح﴾** [سورة الشعراء، الآية: ١٠٥] فأنث وإن صغرت لم تدخل فيها الهاء، وقلت نفير وقويم ورهيط وإنما يلحق التأنيث فعله وتدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل إبل وغنم لأنّ التأنيث لازم له وبين الكلامين بون بعيد وعليه فلا حاجة له إلى التأويل هنا من تقدير في الأوّل كإهلاك أو في الثاني كشيء أو مكان أو زمان أو أنّ فعيل المصدر يستوي فيه المذكر، والمؤنث فأجرى هذا مجراه. قوله: **(عظيم الرحمة للتائبين الخ)** العظيم مأخوذ من صيغة المبالغة، ولم يفسره بكثير الرحمة باعتبار المرحومين أو أنواع الرحمة لأنّ هذا أبلغ إذ عظم الرحمة لكل أحد منهم مستلزم للكثرة، وقوله فاعل بهم الخ إشارة إلى أنه مجاز باعتبار غايته لأنّ المودّة بمعنى الميل القلبيّ لا يصح وصفه تعالى بها، ويجوز أن يكون كناية عند من لم يشترط إمكان المعنى الأصلي، ولا يناسب تفسيره بمودود، وإن كان حقيقة لعدم المبالغة فيه، وقيل رحيم ناظر إلى الاستغفار لأنه لكرمه يرحم من يطلب منه المغفرة، وودود ناظر إلى التوبة ترغيباً بأنه يودّ من يرجع إليه، وهو وجه حسن، والوعيد على الإصرار يعلم من تعذيب قوم لوط.

قوله: **(ما نفهم)** لأنّ الفقه هو العلم في الأصل، وقولهم كثيراً فراراً من المكابرة، ولا يصح أن يراد به الكل، وإن ورد في اللغة لأنّ قوله مما تقول يأباه، وقوله وما ذكرت دليلاً كقوله: **﴿ما لكم من إله غيره﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٨٥] وقوله إني أخاف الخ. أي لم يفهموا دعواه، ولا دليلها وقوله لقصور عقولهم أي نفيهم لذلك لغباوتهم أو لاستهانتهم كما يقول الرجل لمن لا يعبأ به لا أدري ما تقول، وترك ما في الكشاف من أنه كناية عن عدم القبول لأنّ

عدم مناسبته يردّه التقييد بالظرف، ومنع بعض المعتزلة استنباء الأعمى قياساً على القضاء والشهادة، والفرق بين ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ﴾ قومك وعزتهم عندنا لكونهم على ملتنا لا لخوف من شوكتهم فإنّ الرهط من الثلاثة إلى العشرة، وقيل إلى التسعة ﴿لَرَجَمْنَاكَ﴾ لقتلناك برمي الأحجار أو بأصعب وجه ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ فتمنعنا عزتك عن الرجم وهذا ديدن السفيه المحجوج يقابل الحجج والآيات بالسبّ، والتهديد في إيلاء ضميره حرف النفي تنبيه على أنّ الكلام فيه لا في ثبوت العزة، وأنّ المانع لهم عن إيذائه عزة قومه ولذلك ﴿قَالَ

قوله كثيراً يأباه، وجعلهم كلامه هذياناً لأنه يرجع للاستهانة أو أنه كان ألثغ لأنه لم يصح عنده لأنّ جعله خطيب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ينافيه ظاهراً، وقوله فتمتنع منصوب في جواب النفي وفي نسخة فتمنع فمفعوله محذوف يدلّ عليه قوله بعده إن أردنا بك سواء ومهيناً بفتح الميم بمعنى ذليلاً فقوله لأعز لك صفة كاشفة، والمراد بالقوّة المنفية قوّة الجسم، وما بعدها الذلّ. قوله: **(وقيل أعمى بلغة حمير)** يعني أنّ الضعيف في لغة أهل اليمن كالضرير بمعنى أعمى، وهو كناية كما يقال له بصبر على الاستعارة تمليحاً ووجه عدم مناسبته أنّ التقييد بقوله فينا يصير لغواً لأنّ من كان أعمى يكون أعمى فيهم، وفي غيرهم، وأمّا إرادة لازمه، وهو الضعف بين من يبصره، ويعاديه فلا يخفى تكلفه. قوله: **(ومنع بعض المعتزلة استنباء الأعمى)** قال الإمام رحمه الله تعالى: جوّز بعض أصحابنا العمى على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكنه هنا لا يحسن الحمل عليه لما مرّ، وأمّا المعتزلة فاختلفوا فيه فمنهم من قال: إنه لا يجوز لكونه منفر العدم احترازه عن النجاسات، ولأنه يخلّ بالقضاء، والشهادة فهذا أولى، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى، ولأنه يأباه مقام الدعوة، والاستنابة فيه غير ظاهرة، وقوله والفرق بين لأنّ القاضي يحتاج إلى تمييز الخصمين، والنبيّ ﷺ لا يحتاج لتمييز من يدعوه، وفيه نظر مع أنه معصوم فلا يخطىء كالقاضي الأعمى، والذي صححوه أنه ليس فيهم أعمى، ولم يذكروا تفصيلاً بين الأصلي، والعارض، وقد ورد في روايات عمى شعيب عليه الصلاة والسلام، وسيأتي في القصص. قوله: **(قومك وعزتهم)** بيان للمعنى، ويحتمل أنه إشارة إلى تقدير مضاف وقوله لكونهم على ملتنا تأويل للعزة، والشوكة القوّة، وقوله فإن الرهط الخ تعليل لعدم الخوف إذ القليل غير غالب في الأكثر، وقوله أو بأصعب وجه فيكون الرجم كناية عن نكاية القتل، وقوله: **﴿وما أنت علينا بعزيز﴾** صيغة المبالغة، وأفعل التفضيل على التفسير الآتي يقتضي أنّ له عزة عندهم فقوله فتمنعنا عزتك يعني به عزتك المؤثرة عندنا بجعل الاضافة للعهد أو لفهمه من السياق فلا ينافي ما مرّ فلا يرد عليه أنه لا يناسب السياق تفسيره بما ذكر أو يقال إنّ ذاك يشعر بثبوت عزة له بقومه، وهذا ينفيها عنه في ذاته على زعمهم وهو الظاهر لمن تأمّل ما سيأتي أو أنها عندهم غير معتد بها فتأمّل. قوله: **(وفي إيلاء ضميره حرف النفي الخ)** إشارة إلى أنّ التقديم يفيد التخصيص، وأنه قصر قلب أو قصر إفراد، والظاهر الأوّل، وقد تبع فيه صاحب الكشاف، وقال صاحب الإيضاح: فيه نظر لأنا لا نسلم إفادة التقديم الحصر إذا لم

يَٰقَوۡمِ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾.

﴿وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيّٗا ﴾ وجعلتموه كالمنسيّ المنبوذ وراء الظهر بإشراككم به والإهانة برسوله فلا تبقون عليّ لله وتبقون عليّ لرهطي، وهو يحتمل الإنكار والتوبيخ والردّ والتكذيب، وظهر يا منسوب إلى الظهر والكسر من تغييرات النسب ﴿إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ﴾ فلا يخفى عليه شيء منها فيجازي عليها ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ ﴾ سبق مثله في سورة الأنعام، والفاء في فسوف

يكن الخبر فعلياً، والتمسك بجوابه للقوم، وهو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله، ولذلك الخ. ليس بشيء لجواز أن يكون فهمه ﷺ من قولهم: **(ولولا رهطك لرجمناك)** ويشهد له تقدير لولا عزتهم، وأجاب عنه في الكشف بأنه كما يقاربه في إفادة التقوّى على ما سلمه يقاربه في إفادة الحصر لذلك الدليل بعينه، وقولهم: **(ولولا رهطك)** كفى به دليلاً لأنّ حق الكلام أن يفيد التخصيص لا أصل العزة، وفهمه من ذلك لا ينافي كونه جواباً لهذا الكلام بل يؤكده، وقد صرّح جار الله بإفادة هذا التركيب الاحتمالين في قوله تعالى كلا إنها كلمة هو قائلها فقال هو قائلها لا محالة أو هو قائلها وحده، وأفاد سلمه الله إنّ قوله ولولا رهطك لرجمناك، وقوله وما أنت علينا بعزيز من باب الطرد، والعكس عناداً منهم فلا بدّ من دلالتي المنطوق، والمفهوم في كل من اللفظين واستقلاله فيهما اهـ، وقوله ولذلك من التجاذب السابق، وما ذكره هنا في المنفى فلا يقتضي تعينه في المثبت فتأمّل، وراجع شروح المفتاح والتلخيص إن أردت تحقيقه. قوله تعالى: **﴿أعز عليكم من الله﴾** إما أن يقدر في الكلام مضاف أي من نبيّ الله عليه الصلاة والسلام لأنّ الكلام فيه، وفي قومه فلا يطابقه الجواب إلا بهذا التقدير أو يبقى على ظاهره لأنّ التهاون برسول الله ﷺ تهاون بالله في الحقيقة فحين عز عليهم رهطه دونه كانوا أعز عندهم من الله. قوله: **(وجعلتموه كالمنسيّ الخ)** أصل معنى الظهريّ المرمي وراء الظهر لكنهم غيروه كما قالوا امسي بالكسر ودهريّ بالضم في تغييرات النسب، ثم توسعوا فيه فاستعملوه للمنسي المتروك، وقوله كالمنسيّ المنبوذ وراء الظهر يشير إلى أنه استعارة تصريحية شبه اشراكهم بالله، وإهانة رسول الله ﷺ بالنسيان، والرمي وراء الظهر، ويصح فيه أن يكون استعارة تمثيلية لا تشبيهاً لذكر الطرفين كما توهم لتوهم إنّ المشبه هو الله، وذكر الطرفين مانع من الاستعارة على الصحيح، ومن الغريب ما قيل إنّ الضمير للعصيان، والظهري بمعنى المعين، وقوله فلا تبقون عليّ أي لا تشفقون عليّ يقال أبقى عليه إذا رحمه، وقوله وهو يحتمل أي هذا الكلام أو الاستفهام يحتمل أن يكون لانكار ما قالوه من قولهم: **(ولولا رهطك)** لتركهم الحق، وترك رجمه رعاية لرهطه دون الله أو التوبيخ على ذلك والردّ، والتكذيب لأنهم لا يقدرون على قتله. قوله: **(سبق مثله في سورة الأنعام)** أي مثل هذا مع مخالفة أشار إليها هنا، ومرّ هناك أنّ المكانة مصدر مكن مكانة أي تمكن أبلغ تمكن، وبمعنى المكان لكنه استعير للحال استعارة محسوس لمعقول كما استعير هنا، وحيث من المكان

تعلمون ثمة للتصريح بأنّ الإصرار والتمكن فيما هم عليه سبب لذلك، وحذفها ههنا لأنه جواب سائل قال: فماذا يكون بعد ذلك فهو أبلغ في التهويل ﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ عطف على من يأتيه لا لأنه قسيم له كقولك: ستعلم الكاذب والصادق، بل لأنهم لما أوعدوه وكذبوه، قال: سوف تعلمون من المعذب، والكاذب مني ومنكم، وقيل: كان قياسه ومن

للزمان، والمعنى اعملوا على غاية تمكنكم واستطاعتكم أو على جهتكم، وحالكم التي أنتم عليها، وحاصله اثبتوا على كفركم، وعداوتكم إني عامل على مكانتي التي كنت عليها من النبات على الإسلام والمصابرة، ومفعول عامل محذوف أي ما كنت عليه بقرينة ما بعده أو هو منزل منزلة اللازم، وعلى مكانتكم حال بمعنى قارّين وثابتين، وقد مرّ الكلام عليه في محله، وسيأتي في الزمر أيضاً. قوله: **(والفاء في فسوف تعلمون ثمة)** أي في سورة الأنعام ذكرت الفاء لأنّ قوله فسوف تعلمون وعيد بالعذاب، وهو ناشىء ومتفرع على اصرارهم على ما هم عليه، والتمكن منه عليه الصلاة والسلام أو منهم في ذلك فلذا ذكر معه الفاء الدالة على ذلك صريحاً، وقوله لذلك أي للجزاء المفاد بقوله سوف تعلمون. قوله: **(وحذفها ههنا لأنه جواب سائل)** والسؤال المقدّر يدلّ على ما دلت عليه الفاء مع الاختصار لفظاً وتكثير المعنى مع قلة اللفظ، والاستئناف يقصد إليه البلغاء لجهات لطيفة ومحاسن عديدة كما ذكره السكاكيّ رحمه الله، وأما اختيار إحدى الطريقين ثمة، والأخرى هنا وإن كان مثله لا يسأل عنه لأنه دوريّ فلأن أوّل الذكرين يقتضي التصريح فيناسب في الثاني خلافه، وكونه أبلغ في التهويل للإشعار بأنه مما يسأل عنه ويعتني به. قوله: **(لا لأنه قسيم له كقولك ستعلم الكاذب والصادق الخ)** يعني أنّ ما قبله وهو قوله: **﴿اعملوا على مكانتكم إني عامل﴾** وقوله بعده ارتقبوا إني معكم رقيب ذكر فيه حال الفريقين فكان الظاهر أن يجري هذا مجراه فيقال سوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ومن هو صادق ناج فأشار إلى دفعه بأنه لم يقصد هنا إلى ذكر الفريقين حتى يعطف فيه عطف القسيم على قسميه، وإنما القصد هنا إلى الردّ عليهم في العزم على تعذيبه بقولهم لرجمناك، والتصميم على تكذيبه بقولهم أصلواتك تأمرك الخ. فقيل سيظهر لكم من المعذب أنتم أم نحن ومن الكاذب في دعواه أنا أم أنتم فقد أدرج فيه حال الفريقين أيضاً كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله مني، ومنكم لكن على سبيل الاجمال وحذف المتعلق وهو مني ومنكم، وذهب صاحب الانتصاف إلى توجيه آخر، وهو أنه اقتصر فيه على أحد الفريقين، وأنّ الأمرين جميعاً للكفار فقوله من يأتيه عذاب يخزيه فيه ذكر جزائهم، ومن هو كاذب ذكر جرمهم الذي هو الكذب، وهو من عطف الصفة، والموصوف واحد كقولك ستعلم من يهان، ومن يعاقب فيكون في ذكر كذبهم تعريض لصدقه، وهو أوقع من التصريح، ولذلك لم يذكر عاقبة شعيب عليه الصلاة والسلام استغناء بذكر عاقبتهم، وقد مرّ مثله كقوله في هذه السورة: **﴿ فسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ويحلّ عليه عذاب مقيم﴾** فلم يذكر القسم الآخر وله نظائر أخر، والفرق بين مسلكه، ومسلك المصنف رحمه الله تعالى أنه في مسلكه اقتصر على أحد الفريقين

هو صادق لينصرف الأوّل إليهم والثاني إليه لكنهم لما كانوا يدعونه كاذباً قال: ومن هو كاذب على زعمهم ﴿وَٱرْتَقِبُوٓاْ﴾ وانتظروا ما أقول لكم ﴿إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ منتظر فعيل بمعنى الراقب كالصريم أو المراقب كالعشير أو المرتقب كالرّفيع ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ إنما ذكره بالواو كما في قصة عاد إذ لم يسبقه ذكر وعد يجري

صريحاً، ولوّح إلى الآخر، وعلى طريقة المصنف رحمه الله تعالى هما مذكوران، والكلام شامل لهما، وهو أحسن لما قيل عليه إنه فرق بين ما هنا لاقتضاء سباقه، وسياقه لذكرهما، وما نظر به ليس كذلك، والمسلك الثالث أنهما مذكوران تفصيلاً، وهو مختار الزمخشريّ كما ستراه ففي الآية ثلاث طرق، وكلّ ما ذكر في القرآن بالفاء إلا هذه. قوله: **(وقيل كان قياسه ومن هو صادق الخ)** هذا ما في الكشاف من أن اعملوا على مكانتكم إني عامل ذكر فيه الكاذب والصادق، وكذا في هذا لأنّ المراد من قوله من هو كاذب الصادق لكن جرى في ذكره على ما اعتادوه في تسميته كاذباً تجهيلاً لهم، وليس المراد ستعلمون أنه كاذب في زعمكم حتى يرد عليه ما توهم من أنّ كذبه في زعمهم واقع معلوم لهم الآن فلا معنى لتعليق علمه على المستقبل بل المعنى ستعلمون حالكم، وحال الصادق الذي سميتموه كاذباً، وقوله من يأتيه، ومن هو كاذب جوّز فيه أن تكون من موصولة، وأن تكون استفهامية، وكلام المصنف أنسب بالأوّل، وكذا كلام الكشاف فإنّ قوله ومن هو كاذب على زعمهم في جريه على الاستفهام تأمّل. قوله: **(وانتظروا ما أقول لكم الخ)** وهو حلول ما أوعدهم به، وظهور صدقه فالمنتظر من الطرفين أمر واحد وقيل المعنى انتظروا العذاب إني منتظر للنصرة والرحمة، وذكر لفعيل ثلاثة معان كما في الكشاف لكن كونه بمعنى مرتقب أنسب بقوله ارتقبوا، وإن كان مجيء فعيل بمعنى اسم الفاعل المزيد غير كثير كالصريم بمعنى صارح من الصرم بمعنى القطع، والعشير بمعنى معاشر، والرفيع بمعنى المرتفع. قوله: **(﴿ولما جاء أمرنا نجينا شعيبا﴾ الخ)** أخبر بتنجية المؤمنين دون هلاك الكافرين لأنه مفروغ منه، وإنما المقصود تنجية هؤلاء لجواز أن يلحقهم ما لحق أولئك بشؤمهم، وقوله إنما ذكره بالواو جواب عن السؤال أنّ في قصة عاد ومدين، ولما جاء أمرنا، وفي قصة ثمود ولوط فلما جاء فما الحكمة فيه بأنه ذكر في هاتين القصتين الوعد وقوله فلما جاء أمرنا مرتب عليه فجيء بالفاء وأمّا في الآخريين فذكر مجيء العذاب على أنه قصة بنفسه وما قبله قصة أخرى لكنهما متعلقان بقوم فهما مشتركان من وجه مفترقان من آخر، وهو مقام الواو كذا قرّر في الكشاف وشروحه، وقيل في كلام شعيب ﷺ ذكر الوعد أيضاً، وهو قوله يا قوم اعملوا على مكانتكم إلى قوله رقيب غاية الأمر أنه لم يذكر بلفظ الوعد ومثله لا يكفي للدفع كما توهم، وما قيل في جوابه إنّ ما ذكر محمول على العذاب الدنيويّ أو أنه ذكر الفاء في الموضعين لقرب عذاب قوم صالح ولوط للوعد المذكور من غير فصل بعيد فلا يخفى ما فيه، وقوله يجري مجرى السبب لأنّ الوعيد لاقتضائه وقوع الموعود به كالسبب لا سبب لأنّ السبب كفرهم ونحوه وقوله وأخذت الذين ظلموا الصيحة قد سبق في الأعراف

مجرى السبب له بخلاف قصتي صالح، ولوط فإنه ذكر بعد الوعد، وذلك قوله: ﴿**وعد غير مكذوب**﴾ [سورة هود، الآية: ٦٥] وقوله: ﴿**إنّ موعدهم الصبح**﴾ [سورة هود، الآية: ٨١] فلذلك جاء بفاء السببية ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ قيل صاح بهم جبريل عليه السلام فهلكوا ﴿فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَـٰرِهِمْ جَـٰثِمِينَ﴾ ميتين وأصل الجثوم اللزوم في المكان ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾ كأن لم يقيموا فيها ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ شبههم بهم لأنّ عذابهم كان أيضاً بالصيحة غير أنّ صيحتهم كانت من تحتهم، وصيحة مدين كانت من فوقهم، وقرىء بعدت بالضمّ على الأصل فإنّ الكسر تغيير لتخصيص معنى البعد بما يكون بسبب الهلاك، والبعد مصدر لهما والبعد مصدر المكسور ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ بالتوراة أو المعجزات

فأخذتهم الرجفة أي الزلزلة، وأنها كانت من مباديها فلا منافاة بينهما ﴿**فأصبحوا في ديارهم جاثمين**﴾ أي صاروا جاثمين أو دخلوا في الصباح حالة كونهم جاثمين وكأن لم الخ خبر بعد خبر أو حال بعد حال وألا بعد ادعاء عليهم بعد هلاكهم بياناً لاستحقاقهم له كما مرّ، ولمدين مرّ تفسيره فتذكره. قوله: (**ميتين الخ**) أصل معنى الجثوم من جثم الطائر إذا لصق بالأرض بطنه، ولذا خص الجثمان بشخص الإنسان قاعداً ثم توسعوا فيه فاستعملوه بمعنى الاقامة واستعير من هذا للميت لأنه لا يبرح مكانه فلذ فسره به المصنف رحمه الله تعالى، وأشار إلى حقيقته، ويغنوا بمعنى يقيموا، ومنه المغني لمنزل الإقامة. قوله: (**شبههم بهم**) فيه تسمح أي شبه هلاكهم بهلاكهم لاتحاد نوعه، وقوله غير أنّ صيحتهم الخ. هذا هو المرويّ عن ابن عباس رضي الله عنهما كما نقله القرطبيّ رحمه الله، وما مرّ في الأعراف من أنه أتتهم صيحة من السماء فرواية أخرى ذكرها هناك فلا تعارض بين كلاميه كما قيل. قوله: (**وقرىء بعدت بالضم الخ**) العامّة على كسر العين من بعد يبعد بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع بمعنى هلك قال:

يقولون لا تبعدوهم يدفنونه ولا بعد إلا ما توارى الصفائح

أرادت العرب الفرق بين المعنيين بتغيير البناء فقالوا بعد بالضم في ضدّ القرب، وبعد بالكسر في ضدّ السلامة، والمصدر البعد بفتح العين، وقرأ السلمي وأبو حيوة بعدت بالضم أخذاه من ضدّ القرب لأنهم إذا هلكوا فقد بعدوا كما قال الشاعر:

من كان بينك في التراب وبينه شبر فذا في غاية البعد

وقال النحاس المعروف: الفرق بينهما وقل ابن الأنباريّ: من العرب من يسوّي بين الهلاك، والبعد الذي هو ضدّ القرب، وبهذا علمت اختلاف أهل اللغة فيه وبه يوفق بين كلام المصنف هنا، وقوله في قصة نوح عليه الصلاة والسلام أنه استعير للهلاك، وما سيأتي في سورة المؤمنين. قوله: (**بالتوراة أو المعجزات**) فالمراد بالآيات آيات الكتاب أو المعجزات، وقد اعترض على الوجه الأوّل بأنّ التوراة أنزلت بعد هلاك فرعون، وملئه كما سيصرّح به في

﴿وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ وهو المعجزات القاهرة أو العصا وافرادها بالذكر لأنها أبهرها، ويجوز أن يراد بهما واحد أي ولقد أرسلناه بالجامع بين كونه آياتنا، وسلطاناً له على نبوّته واضحاً في نفسه، أو موضحاً إياها فإن أبان جاء لازماً ومتعدّياً، والفرق بينهما أنّ الآية تعمّ الإمارة، والدليل القاطع، والسلطان يخص بالقاطع، والمبين يخص بما فيه جلاء ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ فاتبعوا أمره بالكفر بموسى، أو فما اتبعوا موسى الهادي إلى الحق المؤيد بالمعجزات القاهرة الباهرة، واتبعوا طريقة فرعون المنهمك في الضلال والطغيان الداعي إلى ما لا يخفى فساده على من له أدنى مسكة من العقل لفرط جهالتهم، وعدم استبصارهم ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ مرشد أو ذي رشد وإنما هو غيّ محض،

سورة المؤمنين فكيف يستقيم أنه أرسل موسى عليه الصلاة والسلام بالتوراة إلى فرعون، وملئه بل أراد بها الآيات التسع العصا، واليد البيضاء، والطوفان والجراد، والقمل والضفادع، والدم ونقص من الثمرات، والأنفس، ومنهم من أبدل النقص من الثمرات، والأنفس بأظلال الغمام، وفلق البحر، وتبعه بعض المتأخرين، والكل مأخوذ من كلام أبي حيان في تفسيره، وقيل في دفعه أنه يمكن تصحيحه أما أوّلاً فبما صرّحوا به من جواز ارجاع الضمير، وتعلق الجارّ والمجرور، ونحوه بالمطلق الذي في ضمن المقيد فقوله إلى فرعون يجوز أن يتعلق بالارسال المطلق لا المقيد بكونه بالتوراة، وأمّا ثانياً فلأنّ موسى عليه الصلاة والسلام كما أرسل إلى الفرعنة أرسل إلى بني إسرائيل فيجب أن يحمل ملأ فرعون على ما يشملهم فيجيء الكلام على التوزيع على معنى أرسلناه إلى فرعون بسلطان مبين، وإلى ملئه بالتوراة فيكون لفاً ونشراً غير مرتب **(قلت)** هذا عذر أقبح من الذنب، ومثل هذه التعسفات مما ينزه عنه ساحة التنزيل، وشمول الملا لبني إسرائيل مما لا يمكن هنا مع الإضافة إليه، وجعلهم من أهل النار، ولو جعل قوله إلى فرعون متعلقاً بسلطان مبين لفظاً أو معنى على تقدير، وسلطان مرسل به إلى فرعون لم يبعد مع المناسبة بينه وبين السلطان فتأمّل. قوله: **(وهو المعجزات الظاهرة)** أمّا على التفسير الأوّل فهو ظاهر، وأمّا على الثاني فالعطف لأنها صفات متغايرة، وقيل إنه تجريد نحو مررت بالرجل الكريم، والنسمة المباركة كأنه جرد من الآيات الحجة، وجعلها غيرها، وعطفها عليها أو هي هي، وكلام المصنف رحمه الله تعالى على الأوّل لقوله ويجوز أن يراد بهما واحد الخ، وقوله وافرادها أي العصا لأنها مؤنث سماعيّ، وأبهرها بمعنى أعجبها، وقوله ويجوز الخ. جار على الوجهين، وقوله وسلطاناً له أي دليلاً، وأبان اللازم بمعنى تبين، والمتعدّي بمعنى بين وأظهر وقوله: والفرق بينهما أي بين الآيات والسلطان وفي نسخة بينها أي بين الآيات والسلطان، والمبين كما يدلّ عليه ما بعده، وعلى الأوّل ذكره للتتميم استطراداً ويخص بالبناء للفاعل لا مجهول كما قيل. قوله: **(فاتبعوا أمره بالكفر الخ)** بالكفر متعلق بالأمر بمعناه المشهور، وقوله أو فما اتبعوا الخ يؤخذ من السياق لأنه بعد ما ذكر ارسال موسى إليهم، ولم يتعرّض له بل خص اتباع فرعون علم أنهم لم يتبعوه، ولا ينبغي تخصيص هذا بالوجه الثاني،

وضلال صريح ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ إلى النار كما كان يقدمهم في الدنيا إلى الضلال يقال قدم بمعنى تقدّم ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ ذكره بلفظ الماضي مبالغة في تحقيقه، ونزل النار لهم منزلة الماء فسمي إتيانها مورداً، ثم قال: ﴿وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ أي بئس المورد الذي وردوه فإنه يراد لتبريد الأكباد، وتسكين العطش والنار بالضدّ، والآية كالدليل على قوله، وما أمر فرعون برشيد فإنّ من هذه عاقبته لم يكن في أمره رشد، أو تفسير له على أنّ المراد الرشد ما يكون مأمون العاقبة حميدها ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أي

وهو ما إذا كان الأمر واحد الأمور، وهو الشأن والطريقة، والمسكة بالضم ما يتمسك به ويقال ماله مسكة من كذا أي قليل، وهو المراد هنا، وما ذكره بيان للواقع لا من حاق النظم. قوله: **(مرشد أو ذي رشد)** يعني وصف الأمر بمعنييه بكونه رشيداً لأنه فعيل بمعنى مفعل أو للنسب، والمراد ذو رشد للملابسة بينه وبينه أو بيان لأنه مجاز لأنّ الرشيد صاحبه لا هو، وليس هذا الغاء لمعنى الأمر فإنه لا قرينة معينة له وسيأتي له تفسير آخر. قوله: **(يقال قدم بمعنى تقدّم)** يعني كنصر ينصر يقال قدمه يقدمه إذا تقدّمه، وقوله ونزل لهم النار منزل الماء الخ. يعني أنّ النار استعارة مكنية تهكمية للضدّ وهو الماء، وإثبات الورود لها تخييل، ومورد في كلام المصنف رحمه الله تعالى مصدر ميميّ بمعنى الورود لكن قوله فسمي اتيانها مورداً يقتضي أنّ الايراد مستعاراً استعارة تبعية لسوقهم إلى النار فيكون التخييل مستعملاً في معنى مجازي على حدّ قوله ينقضون عهد الله، والمذكور في الكشاف أنه شبه فرعون بالفارط، وهو الذي يتقدّم القوم للماء ففيه استعارة مكنية، وجعل أتباعه واردة، وإثبات الورود لهم تخييل، ويجوز جعل المجموع تمثيلاً. قوله: **(أي بئس المورد الذي وردوه الخ)** الورد يكون مصدراً بمعنى الورود، ويكون صفة بمعنى المورود أي النصيب من الماء كالذبح، ويطلق على الوارد، وعلى هذا لا بدّ من مضاف محذوف تقديره بئس مكان الورد المورود للزوم تصادق فاعل بئس، ومخصوصها فالمورود هو المخصوص بالذمّ، وقيل المورود صفة الورد والمخصوص بالذمّ محذوف تقديره بئس الورد المورود النار، وقيل التقدير بئس النوم المورود بهم هم، والورود اسم جمع بمعنى الواردين، والمورود صفة لهم، والمخصوص بالذمّ الضمير المحذوف فهو ذم للواردين لا لمحلهم، وهذا بناء على جواز تذكيره كما مرّ فلا يرد عليه شيء وظاهر قول المصنف رحمه الله تعالى بئس المورد الذي وردوه أن جعل الورد نصيب الماء، والذي نعت للمورد، وأن اختلف فيه النحاة فالمخصوص بالذمّ محذوف، وهو النار ويجوز أن يكون هو المورود، وإن كان ظاهره أنه نعته، وإلا لقال مورود أو المورود الذي وردوه، وكلامه يحتمل الوجوه السابقة، وقوله والنار بالضدّ إشارة إلى أنه استعارة تهكمية. قوله: **(والآية كالدليل على قوله وما أمر فرعون)** المراد بالآية قوله يقدم قومه الخ، وجعله دليلاً على التفسير السابق لرشيد أي ليس برشيد لأنه أهلك نفسه، ومن اتبعه فالجملة مستأنفة جواباً بالسؤال تقديره لم لم يكن رشيداً، ويجوز أن يكون المعنى ما أمره بصالح محمود العاقبة فالرشد على الأوّل حقيقة لأنه

يلعنون في الدنيا والآخرة ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ بئس العون المعان أو العطاء المعطى، وأصل الرفد ما يضاف إلى غيره ليعمده والمخصوص بالذمّ محذوف أي رفدهم، وهو اللعنة في الدارين ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي ذلك النبأ ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ﴾ المهلكة ﴿نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ﴾ مقصوص عليك ﴿مِنْهَا قَآئِمٌ﴾ من تلك القرى باق كالزرع القائم ﴿وَحَصِيدٌ﴾ ومنها عافي الأثر كالزرع المحصود، والجملة مستأنفة، وقيل: حال من الهاء في نقصه، وليس بصحيح

مقابل الغيّ، ولذا قال إنما هو عيّ محض، وضلال صريح، وعلى هذا مجاز عن العاقبة الحميدة لأنّ الرشد يستعمل لكل ما يحمد، ويرتضي كما في الكشاف فالمعنى أنّ أمر فرعون مذموم سيىء الخاتمة فجاء قوله يقدم قومه الخ. مفسراً له، وقوله ما يكون أي الأمر الذي يكون كذلك، وما موصولة، ويجوز كونها مصدرية، وقوله على أنّ المراد الرشد، وفي نسخة بالرشد، وكلاهما بمعنى. قوله: **(أي يلعنون في الدنيا والآخرة)** إشارة إلى أنّ يوم القيامة معطوف على محل في هذه لا ابتداء كلام أي، ويوم القيامة بئس رفدهم فاللعنة واحدة كما قيل لأنّ معمول بئس لا يتقدمها. قوله: **(بئس العون المعان الخ)** الرفد يكون بمعنى العون، وبمعنى العطية، وإليهما أشار المصنف رحمه الله تعالى، وأصله ما يضاف إلى غيره أي يستند إليه ليعمده أي يقيمه من قولهم عمده، وأعمده إذا أقامه بعماد، وهو والعمود بمعنى، وسميت اللعنة عوناً إما لأنّ الثانية منضمة إلى الأولى كالعون لها فهي استعارة أو على طريق التهكم لأنها خذلان عظيم، وكذا جعلها عطاء وجعل العون معاناً والرفد مرفوداً على الإسناد المجازيّ كجدّ جدّه، وقيل إنّ لعنة الدنيا مدد للعنة الآخرة حقيقة، وفيه نظر. قوله تعالى: **﴿ذلك من أنباء القرى﴾** الآية يجوز أن يكون نقصه خبراً ومن أنباء حال، والعكس أو خبر بعد خبر، وضمير ظلمناهم لأهل القرى لأنّ معه مضافاً مقدّراً أي أهل القرى وقيل القرى على ظاهرها، وإسناد الأنباء إليها مجاز، وضمير منها لها، وضمير ظلمناهم للأهل المفهوم منها، وعلى الأوّل الضمائر منها ما يعود للمضاف، ومنها ما يعود للمضاف إليه، وقيل القرى مجاز عن أهلها، وضمير منها لها باعتبار الحقيقة وظلمناهم باعتبار المجاز فهو استخدام ورجح هذا على جعلها حقيقة وضمير ظلمناهم لأهلها استخداماً لأنّ القرى لم يسبق ذكر هلاكها في غير قوم لوط على الصلاة والسلام مع أنّ الغرض ذكر هلاكهم لاهلاكها، وقوله مقصوص إشارة إلى أنه خبر، وأنه غير منظور فيه إلى الحال أو الاستقبال إذ لا فائدة فيه، ويحتمل من أنباء أن يكون حالاً من مفعول نقصه كما مرّ. قوله: **(كالزرع القائم)** إشارة إلى أنه استعارة بقرينة مقابلته بحصيد والمراد باق، وقوله عافي الأثر من عفا أثره إذا اندرس وفنى، وأعاد منها إشارة إلى أنه مبتدأ خبره محذوف مقدّر قبله لكونه نكرة لا معطوف على الأوّل لفساد المعنى، وليس منها مبتدأ وقائم وحصيد خبر لأنّ المعنى على الاخبار عن بعض منها بأنه كذا، وبعض كذا لا الاخبار عن القائم والحصيد بأنه بعض منها لعدم الفائدة ونظيره تقدّم في قوله: **﴿ومن الناس من يقول﴾** [سورة البقرة، الآية: ٨٠] في البقرة وقد تقدّم ردّه هناك فتذكره. قوله: **(والجملة مستأنفة)** لا

إذ لا واو ولا ضمير ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ بإهلاكنا إياهم ﴿وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بأن عرّضوها له بارتكاب ما يوجبه ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ﴾ فما نفعتهم ولا قدرت أن تدفع عنهم بل ضرّتهم ﴿ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ حين جاءهم عذابه ونقمته ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ هلاك أو تخسير ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومثل ذلك الأخذ ﴿أَخْذُ رَبِّكَ﴾ وقرىء أخذ ربك بالفعل، وعلى هذا يكون محل الكاف النصب على المصدر ﴿إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ﴾

محل لها وهو استئناف نحويّ للتحريض على النظر فيها، والاعتبار بها أو بياني كأنه سأل لما ذكرت ما حالها، وقال أبو البقاء رحمه الله تعالى: إنها حال من مفعول نقصه وردّه المصنف رحمه الله تعالى بخلوها من الواو، والضمير، ووجه بأنّ المقصود من الضمير الربط، وهو حاصل لارتباطه بمتعلق ذي الحال، وهو القرى فالمعنى نقص عليك بعض أنباء القرى وهي على هذه الحال تشاهدون فعل الله بها قال أبو حيان رحمه الله تعالى: والحل أبلغ في التخويف، وضرب المثل للحاضرين، وقال الطيبيّ رحمه الله تعالى: يجوز أن يكون حالاً من القرى قال في الكشف جعل الجملة حالاً من ضمير نقصه فاسد لفظاً، ومعنى ومن القرى كذلك قيل وقد نبه على اندفاع الفساد اللفظي وأمّا الفساد المعنوي فلم يبينه حتى يتكلم عليه، وقد علمت أنه أبلغ في التخويف **(أقول)** أراد بالفساد اللفظي في الأوّل ما مرّ، وفي الثاني مجيء الحال من المضاف إليه في غير الصور المعهودة، وأراد بالفساد المعنوي أنه يقتضي أنه ليس من المقصوص بل هو حال حالة عليها، وليس بمراد ولا يسوغ جعل ما بعده ابتداء المقصوص، وفيه فساد لفظيّ أيضاً، وأمّا الاكتفاء في الربط بما ذكر فمع خفائه فهو مذهب تفرّد به الأخفش ولم يذكره في الحال، وإنما ذكره في خبر المبتدأ كما مرّ تحقيقه في البقرة في قوله تعالى: ﴿**والمطلقات يتربصن**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢٨] وما ذكره عن أبي حيان رحمه الله تعالى لا يجدي مع ما قررناه نفعاً، ومن لم يتفطن لهذا قال أراد بالفساد اللفظي في الأوّل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وفي الثاني ضعف وقوع الجملة الاسمية حالاً بالضمير وحده وأراد بالمعنوي تخصيص كونها مقصودة بتلك الحالة فإنّ المقصوصية ثابتة لها، وللنبا وقت عدم قيام بعضها أيضاً ويوجه كلام أبي البقاء بأن يقال مراده أنّ الجارّ والمجرور حال، والمرفوع فاعل لاعتماده، وقوله بأن عرّضوها له أي للهلاك.

قوله: **(فما نفعتهم، ولا قدرت أن تدفع عنهم)** يشير إلى أن ما نافية لا استفهامية وأنّ تعلق عن به لما فيه من معنى الدفع فمن في من شيء زائدة، ومجرورها مفعول مطلق أو مفعول به للدفع، وفسر أمر الله بعذابه كما مرّ، والنقمة بالكسر، والفتح المكافأة بالعقوبة، وقوله هلاك أو تخسير كان الظاهر إهلاك، وتخسير أو هلاك، وخسارة، والأوّلى أولى لأنّ تب بمعنى هلك، وتبب غيره بمعنى أهلكه، وكأنه أشار بهما إلى جواز جعله مصدر المبنيّ للفاعل أو المفعول. قوله: **(ومثل ذلك الأخذ الخ)** كلامه محتمل لأن يكون المشار إليه الأخذ المذكور بعده كما مرّ تحقيقه في قوله: ﴿**وكذلك جعلناكم أمّة وسطاً**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] في

أي أهلها وقرىء إذ لأنّ المعنى على المضيّ ﴿وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ حال من القرى وهي في الحقيقة لأهلها لكنها لما أقيمت مقامه أجريت عليها، وفائدتها الإشعار بأنهم أخذوا بظلمهم، وإنذار كلّ ظالم ظلم نفسه، أو غيره من وخامة العاقبة ﴿إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ وجيع غير مرجوّ الخلاص منه وهو مبالغة في التهديد والتحذير ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾ أي فيما نزل بالأمم الهالكة، أو فيما قصه الله تعالى من قصصهم ﴿لَآيَةً﴾ لعبرة ﴿لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ يعتبر به عظة لعلمه بأن ما حاق به أنموذج مما أعدّ الله للمجرمين في الآخرة، أو ينزجر به عن موجباته لعلمه بأنه من إله مختار يعذب من يشاء، ويرحم من يشاء فإنّ من أنكر الآخرة، وأحال فناء هذا العالم لم يقل بالفاعل المختار، وجعل تلك الوقائع لأسباب فلكية اتفقت في تلك الأيام لا لذنوب المهلكين بها ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى يوم القيامة، وعذاب الآخرة دلّ عليه ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ أي يجمع له الناس، والتغيير للدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم، وأنه من شأنه لا محالة وأنّ الناس لا ينفكون عنه فهو أبلغ من قوله يوم يجمعكم ليوم

البقرة وأن يكون لأخذ القرى السابقة وكذلك خبر سواء كانت الكاف اسمية أو حرفية وكلامه صريح في الثاني وعلى قراءة الفعل فهي سادة مسد المصدر النوعي، ولا مانع من تقدّمه على فعله، وقوله أي أهلها شامل للمجاز في القرى، والإسناد وتقدير المضاف كما مرّ وقوله لأنّ المعنى على المضيّ بالنسبة إلى القرى المأخوذة والاستقبال بالنظر للموعود بأخذه. قوله: **(حال من القرى)** والظلم صفة أهلها فوصفت به مجازاً ولذا أنث الضمير، وظالمة وأمّا جعله حالاً من المضاف المقدّر، وتأنيثه مكتسب من المضاف إليه فتكلف وقوله، وفائدتها أي فائدة هذه الإشارة إلى سبب أخذهم لإفادة المشتق عليه الاشتقاق، والإنذار لجعل الظلم مستوجباً للهلاك فينبغي أن يحذره من له عقل، ومن وخامة العاقبة متعلق بالإنذار، وقوله ظلم نفسه أو غيره لإطلاق الظلم، ووجيع تفسير لأليم، وغير مرجوّ الخلاص لشديد، وقوله لعبرة لأنّ الآية العلامة الدالة، ويلزمها هنا العبرة. قوله: **(يعتبر به عظة الخ)** يعني أنّ من يقرّ بالآخرة، وما فيها إذا رأى ما وقع في الدنيا من العذاب الأليم اعتبر به لأنه عصا من عصبة، وقليل من كثير، وقوله أو ينزجر معطوف على يعتبر أن ينكف، ويترك ما يوجبه كالكفر، والظلم، وقوله لعلمه الخ لأنّ الكلام في العالم بالآخرة، ويلزمه العلم بربها، وقوله فإنّ الخ. بيان لوجه ذكر قوله لمن خاف عذاب الآخرة لأنّ نحو الدهريّ لا يعتبر، ولا ينزجر لظنه الفاسد بأنها لأسباب فلكية، واقترانات نجومية لا لما اتصفوا به، وأقام من خاف عذاب الآخرة مقام من صدّق بها للزومه له، ولأنّ الاعتبار إنما ينشأ من الخوف، وترتب تلك الحوادث على مجيء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ودعائهم، ونحو مشاهد صدق على بطلان ما ذكر مع أنه مفروغ عنه. قوله: **(إشارة إلى يوم القيامة وعذاب الآخرة)** أي إلى المجموع لأنه المراد من اليوم لا إلى كلّ واحد لأنّ عذاب الآخرة مذكور فلا يناسبه قوله دلّ الخ. وقوله يجمع إشارة إلى أنّ لفظ مجموع أريد به المستقبل لعلمه. قوله: **(والتغيير للدلالة الخ)** أي العدول عن يجمع إلى

الجمع، ومعنى الجمع له الجمع لما فيه من المحاسبة والمجازاة ﴿وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ أي مشهود فيه أهل السموات والأرضين فاتسع فيه بإجراء الظرف مجرى المفعول به كقوله:

في محفل من نواصي الناس مشهود

أي كثير شاهدوه، ولو جعل اليوم مشهوداً في نفسه لبطل الغرض من تعظيم اليوم، وتمييزه فإنّ سائر الأيام كذلك ﴿وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ﴾ أي اليوم ﴿إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ﴾ إلا لانتهاء مدّة معدودة متناهية على حذف المضاف، وإرادة مدّة التأجيل كلها بالأجل لا منتهاها فإنه غير

مجموع، ومخالفة الظاهر للدلالة على بيان معنى الجمع له إمّا باعتبار أنّ أصل الاسم الدلالة على الثبوت، ودلالة اسم الفاعل، والمفعول على الحدوث عارضة بخلاف الفعل أو لأنه يتبادر منه الحال حتى قيل إنه حقيقة فيه، والحال يقتضي الوقوع فأريد به الثبوت والتحقق، والتعبير بأنهم مجموعون له كما تقيده اللام يقتضي عدم الانفكاك عنه لإثبات المجموعية له على وجه الثبات فهو أبلغ من التعبير بالفعل، والجمع لما فيه من الجزاء فجعل الجمع له يقتضي عدم انفكاكه عنه، ويؤيد النكتة المذكورة. قوله: **(مشهود فيه أهل السموات والأرضين فاتسع فيه الخ)** أي أصله مشهود فيه فحذف الجار، وجعل الضمير مفعولاً توسعاً فأقيم مقام الفاعل واستتر، وليس المراد أنّ اليوم نفسه مشهود لأنّ سائر الأيام كذلك بل مشهود فيه جميع الخلائق، والاعتراض على الفرق بين المشهود والمشهود فيه بأنّ سائر الأيام مشهود فيها كما أنها مشهودة فاسد لأنه لا يقال يوم مشهود فيه إلا ليوم شهد فيه الخلائق من كل فج لأمر له شأن، وخطب يهمهم كيوم عرفة، ويومي العيد، والجمعة، ولا يلزم أن يكون كل يوم كذلك، وبه يندفع أيضاً ما قيل الشهود الحضور، واجتماع الناس حضورهم فمشهود بعد مجموع مكرر، وإليه يشير قول المصنف رحمه الله تعالى أهل السموات والأرضين، وقوله في معنى البيت كثير شاهدوه. قوله: **(كقوله الخ)** هذا من شعر لام قيس الضبية، وذكر الضمير باعتبار الشخص ومن يقول الشعر، ومثله كثير والشعر هو هذا:

من للخصوم إذا جدّ الضجاج بهم ... بعد ابن سعد ومن للضمر القود
ومشهد قد كفيت الغائبين به ... في محفل من نواصي الناس مشهود
فرجته بلسان غير ملتبس ... عند الحفاظ وقلب غير مردود
إذا قناة امرئ أزري بها خور ... هز ابن سعد قناة صلبة العود

ومشهد مجرور معطوف على الخصوم أي، ومن لمشهد وناد كنت تكفي في مهماته عمن غاب، ونواصي الناس ورواه في الحماسة نواصي الخيل فسرت برؤوس الفرسان كما يعبر عنهم بالذؤابة، والرأس لعلوّهم، وقوله ولو جعل اليوم مشهوداً مرّ تفسيره، وقوله أي اليوم لم يفسره بالجزاء كما سيأتي لأنّ ما بعده من نفي المتكلم هناك قرينة عليه، وليس هنا قرينة، وفيه نظر لأنّ تلك قرينة قريبة أيضاً، ولذا فسر به هنا أيضاً، وهو المناسب. قوله: **(إلا الانتهاء مدّة معدودة متناهية)** يعني العد هنا كناية عن التناهي كما يجعل كناية عن القلة، والأجل يطلق على

معدود ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ أي الجزاء أو اليوم لقوله أن تأتيهم الساعة على أنّ يوم بمعنى حين أو الله عز وجلّ كقوله: **﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢١٠] ونحوه، وقرأ ابن عامر وعاصم، وحمزة يأت بحذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ لا تتكلم بما ينفع، وينجي من جواب أو شفاعة، وهو الناصب للظرف ويحتمل نصبه اكتفاء بإضمار اذكر أو بالانتهاء المحذوف ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ إلا بإذن الله كقوله: **﴿لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمٰن﴾** [سورة النبأ، الآية: ٣٨] وهذا في موقف وقوله: **﴿هذا يوم لا ينطقون ولا**

المدّة المعينة لشيء كلها، وعلى نهايتها ومنع المصنف رحمه الله تعالى من إرادة الثاني هنا لأنه لا يوصف بالعد، وأمّا أنه تجوّز إن قلنا بأنّ الكناية لا يشترط فيها إمكان المعنى الأصلي فعدول عن الظاهر من غير داع إليه وتقدير المضاف أسهل منه، وإرادة بالجرّ على العطف على حذف، وفي نسخة وأراد بصيغة الفعل، ولام لأجل للتوقيت. قوله: **(أي الجزاء أو اليوم الخ)** يعني الضمير للجزاء لدلالة الكلام أو لليوم لنسبة الإتيان إلى الزمان في القرآن، وليس المراد باليوم المذكور هنا لأنّ الجملة المضاف إليها الظرف لا يعود منها ضمير إليه كما قرّره النحاة بل السابق، وفي ناصب هذا الظرف وجوه أظهرها أنه تكلم، والمعنى لا تكلم نفس يوم يأتي ذلك اليوم، وقوله: **﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢١٠] بيان له بورود نظيره وإن كان مؤولاً بإتيان حكم ونحوه ويشهد له أيضاً قراءة يؤخره بالياء. قوله: **(على أن يوم بمعنى حين)** أي هنا لئلا يلزم عند تغاير اليومين أن يكون للزمان زمان لأنّ إتيان الزمان وجوده وأن يتعين الشيء بنفسه لأنّ تعين المضاف بالمضاف إليه وتعين الفعل بفاعله، وهو اليوم فإذا فسر بالحين سواء كان مطلق الوقت الشامل له، ولغيره أو جزأه الأوّل أو غيره، والكل يجعل ظرفاً للجزء حقيقة عرفية كالساعة في اليوم فلا يرد ما ذكر، ولا محذور في تخصيص نفي التكلم بجزئه لاختلاف الأحوال في الموقف أو لأنّ جزء ذلك اليوم هو زمان الموقف كله. قوله: **(وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة يأت بحذف الياء الخ)** كان الأصل إثباتها لأنها لام الكلمة، ولا جازم والمعهود حذفها في الفواصل، والقوافي لأنها محل الوقف لكنه سمع من العرب لا أدر ولا أبال، وهي لغة لهذيل، وقوله اجتزاء أي اكتفاء بالكسرة الدالة عليها من قوله يجزيه كذا أي يكفيه، والقول بأنه اتباع لرسم المصحف لا ينبغي لأنه يوهم أنّ القراءة تكون بدون نقل متواتر، لكنها رسمت في المصاحف العثمانية بالوجهين على القراءتين، واللغتين وللقراء هنا ثلاثة وجوه حذفها مطلقاً، وإثباتها مطلقاً، وحذفها في الوقف دون الوصل، وقراءة ابن عامر وحمزة بالحذف مطلقاً. قوله: **(وهو الناصب للظرف)** يعني يوم، وهذا أظهر الوجوه، ولذا قدّمه، والانتهاء المحذوف هو الذي قدّره في قوله لأجل، وقول الزمخشريّ ينتهي لأجل تصوير للمعنى لا تقدير فعل لا حاجة إليه، وعلى تقدير اذكر يكون مفعولاً به لتصرّفه، وجملة تكلم حال من ضمير اليوم، وأما جعله نعتاً له فيقتضي أنّ إضافته لا تفيد تعريفاً، وهو ممنوع. قوله: **(إلا بإذن الله كقوله الخ)** استشهد بها لأنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً، وقوله وهذا في موقف الخ.

يؤذن لهم فيعتذرون﴾ [سورة المرسلات، الآية: ٣٥] في موقف آخر أو المأذون فيه هي الجوابات الحقة، والممنوع عنه هي الأعذار الباطلة ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ﴾ وجبت له النار بمقتضى الوعيد ﴿وَسَعِيدٌ﴾ وجبت له الجنة بموجب الوعد، والضمير لأهل الموقف وإن لم يذكر لأنه معلوم مدلول عليه بقوله لا تكلم نفس أو للناس ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ الزفير إخراج النفس، والشهيق ردّه واستعمالهما في أوّل النهيق وآخره، والمراد بهما الدلالة على شدّة كربهم وغمهم، وتشبيه حالهم بمن استولت الحرارة على قلبه وانحصر فيه روحه أو تشبيه صراخهم بأصواب الحمير، وقرىء شقوا بالضم، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ ليس لارتباط دوامهم في النار بدوامهما فإنّ النصوص دالة

دفع لما يتوهم من تعارض الآيات كقوله: **﴿هذا يوم لا ينطقون﴾** [سورة المرسلات، الآية: ٣٥] وكذا قوله: **﴿يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها﴾** [سورة النحل، الآية: ١١١] وقوله والممنوع عنه الخ قيل عليه كيف يتأتى هذا مع قوله تعالى حكاية عنهم يوم القيامة **﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾** [سورة الأنعام، الآية: ٢٣] فلا بدّ من اعتبار تعدّد الوقت وردّ بأنّ هذا ليس من قبيل الإعذار إنما هو إسناد الذنب إلى كبرائهم، وأنهم أضلوهم، وليس بشيء لأنّ المراد به ما يقابل الكلام الحق، وليس هذا منه، وقد مرّ الاختلاف في جواز الكذب يوم القيامة وقد أجيب أيضاً بأنّ مراده دفع التعارض بين الآيتين اللتين تلاهما المصنف لا مطلق ما يعارض ذلك ودفع التعارض أيضاً بأنّ النفس عامّة لكونها نكرة في سياق النفي، وهذه في شأن المؤمن، وقوله لا ينطقون في شأن الكافر. قوله تعالى: **(﴿فمنهم شقيّ﴾ الآية)** اعلم أنّ في الآية صيغة الجمع مع التفريق، والتقسيم أمّا الجمع ففي قوله يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه فإنّ النفس عامّة لكونها نكرة في سياق النفي كما يقرّر، والتفريق في قوله تعالى: **﴿فمنهم شقيّ وسعيد﴾**، وأمّا التقسيم ففي قوله فأمّا الذين شقوا الخ كما في قول الشريف القيرواني:

لمختلفي الحاجات جمع ببابه ... فهذا له فنّ وهذا له فنّ

فللخامل العليا وللمعدم الغنى ... وللمذنب العتبي وللخائب الأمن

قوله: **(الزفير إخراج النفس الخ)** ليس المراد أنه إخراج النفس مطلقاً بل إخراجه مع صوت ممدود، وأصله من الزفر وهو الحمل الثقيل، ولما كان صاحبه يعلو نفسه غالباً أطلق عليه، وقوله واستعمالهما الخ ظاهره أنه لا يستعمل إلا في هذين مع أنّ المعنيين مذكوران في كتب اللغة فلعلّ هذا غلب في الاستعمال ثم إنّ أوّل النهيق يحصل بإخراج النفس، وآخره بإدخاله، وكني به عن الغمّ، والكرب لأنه يعلو معه النفس غالباً. قوله: **(وتشبيه حالهم بمن استولت الحرارة على قلبه الخ)** يجوز فيه الرفع عطفاً على الدلالة والجرّ عطفاً على شدّة، والفرق بين الوجهين أنه على الأوّل استعارة تمثيلية، وعلى الثاني استعارة تصريحية وقوله، وقرئ شقوا بالضم الجمهور على فتح الشين لأنه من شقي، وهو فعل قاصر، وقرأ الحسن رحمه الله تعالى بضمهما فاستعمله متعدياً لأنه يقال شقاه الله كما يقال أشقاه الله، وقرأ الإخوان

على تأبيد دوامهم، وانقطاع دوامهما بل التعبير عن التأبيد والمبالغة بما كانت العرب يعبرون به عنه على سبيل التمثيل، ولو كان للارتباط لم يلزم أيضاً من زوال السموات والأرض زوال عذابهم، ولا من دوامهما دوامه إلا من قبيل المفهوم لأنّ دوامهما كالملزوم لدوامه، وقد عرفت أنّ المفهوم لا يقاوم المنطوق، وقيل: المراد سموات الآخرة وأرضها ويدلّ عليهما قوله تعالى: ﴿**يوم تبدّل الأرض غير الأرض والسموات**﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٤٨] وأنّ أهل الآخرة لا بدّ لهم من مظلّ ومقلّ، وفيه نظر لأنه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده ودوامه، ومن عرفه فإنما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي له

أيضاً سعدوا بضم السين والباقون بفتحها فالأولى من قولهم سعده الله أي أسعده، وحكى الفرّاء عن هذيل أنهم يقولون سعده الله بمعنى أسعده، وقال الجوهريّ: سعد الرجل بالكسر فهو سعيد كسلم فهو سليم، وسعد بالضم فهو مسعود قال القشيريّ: ورد سعده الله فهو مسعود، وأسعده فهو مسعد، وقيل يقال سعده فأسعده فهو مسعود واستغنوا باسم مفعول الثلاثيّ، وقال الكسائيّ أنهما لغتان بمعنى، وكذا قال أبو عمرو رحمه الله تعالى وقيل من قرأ سعدوا حمله على مسعود وهو شاذ قليل، وقيل أصله مسعود فيه، وقيل مسعود مأخوذ من أسعده بحذف الزوائد ولا يقال سعده وسيأتي هذا، وإنما ذكرناه هنا لاتحاد الكلام فيهما فلذا آثرت تلقي الركبان فيه. قوله: **(ليس لارتباط دوامهم الخ)** يعني أنّ الخلود لا يتناهى، ودوام السموات متناه، وكلاهما بالنص الثابت فلو علق الأوّل بالثاني لزم بطلان أحد الأمرين فدفع بأمور منها أنه تمثيل للدوام كما يقال مارساً ثبير فيشبه طول مكثه بالدوام في مطلق الامتداد، وقيل إنه كناية، وقوله على سبيل التمثيل أراد ضرب المثل، والمثل قد يكون حقيقة، وقد يكون مجازاً فإن ما ذكره، وأشباهه كناية عن الدوام، وبه صرّح النحرير في المختصر، وفيه نظر لأنه لا سموات، ولا أرضين في ذلك اليوم فضلاً عن دوامهما فكيف يكون كناية على القول المشهور فالظاهر أنّ كلام المصنف رحمه الله تعالى على ظاهره. قوله: **(ولو كان للارتباط الخ)** لا يخفى أنه لا مجال للارتباط لأنّ طيّ السماء كطيّ السجلّ قبل دخولهم النار إلا أن يراد ما يشمل عذاب القبر لكن هذا أمر فرضيّ لا يضره ما ذكر، وحاصله أنّ المربوط مدة دوام العذاب بدوامهما فلا يلزم من العدم العدم إلا بطريق المفهوم، وهذا لا يعارض النص الدالّ على خلودهم، وأيضاً لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم لجواز كونه لازماً أعمّ فكيف ما هو كاللازم. قوله: **(وقيل المراد سموات الخ)** يعني المراد بالأرض المقل، وبالسماء المظل، ولا بدّ في الجنة منهما فالمراد بالسماء والأرض سماء الآخرة، وأرضها لا هذه المعهودة عندنا، وقوله ويدلّ عليهما أي على السموات، والأرض الأخروية، وفي نسخة عليه أي تحقق السموات والأرض الأخروية أو هو راجع للمراد أو لما ذكر، والدليل الأوّل نقليّ، والثاني عقليّ، والمظل أي ما يعلو عليهم كالظلة، وهو العرش. قوله: **(وفيه نظر لأنه تشبيه بما لا يعرف الخ)** قيل إنه يعني أنّ في الكلام تشبيهاً ضمنياً لدوامهم بدوامهما، وإن كان بحسب

التشبيه ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ استثناء من الخلود في النار لأنّ بعضهم وهم فساق الموحدين يخرجون منها، وذلك كاف في صحة الاستثناء لأنّ زوال الحكم عن الكل يكفيه زواله عن

الإعراب ظرفاً لخالدين، ولا بدّ أن يكون المشبه به أعرف ليفيد التشبيه، ويحصل الغرض منه، وهذا ليس كذلك، وقوله فإنما يعرفه الخ أي بالوحي، وكلام الرسل عليهم الصلاة والسلام لا بخصوص الدليل الدال على دوام الثواب والعقاب، وما قيل في الجواب عنه بأنه إذا أريد ما يظلهم، وما يقلهم سقط هذا لأنه معلوم لكل عاقل، وأما الدوام فليس مستفاداً من دليل دوام الثواب، والعقاب بل مما يدلّ على دوام الجنة، والنار سواء عرف أنهما دار الثواب، والعقاب وأنّ أهلهما السعداء والأشقياء أولاً على أنه ليس من تشبيه ما يعرف بما لا يعرف بل الأمر بالعكس قيل عليه أنّ قوله لأنه معلوم لكل عاقل غير صحيح فإنه لا يعترف به إلا المؤمنون بالآخرة، وقوله الدوام مستفاد مما يدل على دوام الجنة، والنار لا يدفع ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أنّ المشبه به ليس أعرف من المشبه لا عند المتدين لأنه يعرفهما من قبل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وليس فيه ما يوجب أعرفية دوام سموات الآخرة، وأرضها وليس مراده أنّ دوامهما مستفاد من خصوص الدليل الدالّ على دوام الثواب والعقاب بعينه فإنه لا يهم ليمنع، ولا عند غير المتدين فإنه لا يعرف ذلك، ولا يعترف به وقوله إنه ليس من تشبيه ما يعرف الخ يدفع بأنّ مراده التشبيه الضمني لا ما ذكره من تشبيه تلك الدار بهذه الدار، وقيل عليه مراده أنّ كل عاقل من المعترفين بالآخرة يعرف وجود هذا القدر لا منهم ولا من غيرهم وأنّ فساد ما ذكره من تعريف الشيء بما لا يعرف لا مما ذكره المجيب، ولزوم الأعرفية في التشبيه الصريح دون الضمني ولو سلم فهو فساد آخر غير ما ذكره المجيب **(أقول)** كل هذا تعسف، وخروج عن السنن والحق ما ذكره المجيب إذا نظرت بعين الإنصاف لأنّ هذا التشبيه لا بدّ من أن يؤخذ من المعترف بالخلود في الآخرة، ويلزمه الاعتراف بها، والمعترف بدوامه فيها لا بدّ من أن يعترف أنّ له مقلاً، ومظلاً ودوامه يستلزم دوام جنس ذلك، ولا شك أنّ ثبوت الحيز أعرف من ثبوت ما تحيز فيه بديهة فليس المشبه فيه سواء كان ضمنياً أو صريحاً أعرف من المشبه به قطعاً أمّا الأوّل فلأنه شبه قراره في تلك الدار بقرار حيزه هو من حيث هو حيز دوامه، وقراره أقرب إلى الذهن من دوام ما فيه، وأمّا الصريح فظاهر لأنه شبه مظل الآخرة، ومقلها بسماء الدنيا، وأرضها فأطلق عليهما اسمهما فلا وجه للاعتراض، ولا للجواب مع التأمّل الصادق، ثم إنّ كون المشبه به أعرف في كل تشبيه غير مسلم عند الناظر في المعاني بقي هنا وجه آخر لو حمل عليه هذا لكان أحسن، وأظهر كما في تفسير ابن كثير، وهو أن يراد الجنس الشامل لما في الدنيا، والآخرة وهو بمعنى مقل ومظل في كلّ دار الدنيا، ودار الآخرة، ثم إنّ قول ابن جرير أن هذا جار على ما تعارفه العرب إذا أرادوا التأبيد أن يقولوا ما اختلف الليل والنهار ومثله كثير يعرفه الخاص، والعامّ بدفع ما أوردوه، واحتاجوا للجواب عنه، وفيه وجوه أخر في الدرر والغرر للرضي. قوله: **(استثناء من الخلود في النار الخ)** ذكر في هذا

البعض، وهو المراد بالاستثناء الثاني فإنهم مفارقون عن الجنة أيام عذابهم فإنّ التأبيد من مبدأ معين ينتقض باعتبار الابتداء كما ينتقض باعتبار الانتهاء وهؤلاء وإن شقوا بعصيانهم فقد سعدوا بإيمانهم، ولا يقال فعلى هذا لم يكن قوله: ﴿**فمنهم شقيّ وسعيد**﴾ [سورة هود، الآية: ١٠٥] تقسيماً صحيحاً لأنّ من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسميه لأنّ ذلك الشرط حيث التقسيم لانفصال حقيقيّ أو مانع من الجمع، وههنا المراد أنّ أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين، وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة، وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين في شخص باعتبارين أو لأنّ أهل النار ينقلون منها إلى الزمهرير وغيره من العذاب أحياناً، وكذلك أهل الجنة ينعمون بما هو أعلى من الجنة كالاتصال بجناب القدس، والفوز برضوان الله ولقائه، أو من أصل الحكم والمستثنى زمان توقفهم في

الاستثناء أربعة عشر وجهاً ومم هو، وهل ما على ظاهرها أو بمعنى من أحدها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أنه استثناء متصل من قوله خالدين، وما بمعنى من لكونها للوصف كقوله: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى**﴾ [سورة النساء، الآية: ٣] الخ وأنّ عصاة المسلمين داخلون في المستثنى منه والاستثناء لإخراجهم، وزوال الحكم، وهو الخلود يكفي فيه زواله عن البعض، وأنهم المرادون بالاستثناء الثاني أنّ مدّة مكثهم في النار نقصت من مدّة خلودهم في الجنة فلا وجه لمن تمسك بها لخروج الكفار من النار، ولا وجه لذكره هنا. قوله: (**فإنّ التأبيد من مبدأ معين الخ**) دفع لأنّ الاستثناء باعتبار الآخر لا الأوّل بأنه يصح أن يكون من أوّله، ومن آخره فإنك إذا قلت إذا مكثت يوم الخميس في البستان إلا ثلاث ساعات جاز أن يكون ذلك الزمان الواقع فيه عدم المكث من أوّله ومن آخره، وأورد عليه أنّ الخلود إنما هو بعد الدخول فكيف ينتقض بما سبق على الدخول كيف، وقد تقدّم قوله في الجنة فلذا استصوب حمل الأوّل على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، والثاني على ما لأهل الجنة من غير نعيمها مما هو أكبر منه، ولذا عقب بقوله عطاء غير مجذوذ، وهو كالقرينة على أنه أريد به خلاف ظاهره فلا يختل النظم باختلاف الاستثناءين، والمبدأ المعين هنا دخول أهل النار في النار، ودخول أهل الجنة في الجنة وهو معلوم من السياق، والمقام فلا يرد على المصنف رحمه الله تعالى أنه ليس هنا مبدأ معين أو هو من قوله يوم يأتي. قوله: (**وهؤلاء وإن شقوا الخ**) إشارة إلى أنهم داخلون في الفريقين باعتبار الصفتين فصح إرادتهما بالاستثناءين فلا يقال الثاني في السعداء، وهم ليسوا منهم، ولا يخفى ما فيه من مخالفة الظاهر. قوله: (**ولا يقال فعلى هذا لم يكن الخ**) جواب عما ورد من أنّ العصاة دخلوا في القسمين، والاستثناء فيهما راجع إليهم باعتبار الابتداء، والانتهاء على ما ذكرت فكيف يصح هذا التقسيم مع عدم التمانع فدفعه بأنّ التقسيم لمنع الخلوّ فقط، وأنّ أهل الموقف لا يخلون من القسمين، وليس لمنع الجمع، والانفصال الحقيقي حتى يرد ما ذكر، وتقابل الحكمين لا يدل على تقابل القسمين نعم هو الظاهر منه. قوله: (**أو لأنّ أهل النار**) معطوف على قوله لأنّ بعضهم، وهذا ما اختاره

الموقف للحساب لأنّ ظاهره يقتضي أن يكونوا في النار حين يأتي اليوم أو مدّة لبثهم في الدنيا والبرزخ إن كان الحكم مطلقاً غير مقيد باليوم وعلى هذا التأويل يحتمل أن يكون

الزمخشريّ من أن الاستثناء من الخلود في عذاب النار، ومن الخلود في نعيم الجنة بناء على مذهبه من تخليد العصاة، وهو في أهل النار ظاهر لأنهم ينقلون من حرّ النار إلى برد الزمهرير وردّ بأنّ النار عبارة عن دار العقاب كما غلبت الجنة على دار الثواب، وقال بعض المفسرين: ليس في هذا نقل عن أحد من المفسرين، ومثله لا يقال من قبل الرأي، وأجيب عنه بأنا لا ننكر استعمال النار فيها تغليباً أمّا دعوى الغلبة حتى يهجر الأصل فلا ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**ناراً تلظى**﴾ [سورة الليل، الآية: ١٤] ناراً ﴿**وقودها الناس والحجارة**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤] وكم وكم وأمّا رضوان الله تعالى عن أهل الجنة، وهم فيها فيأبى الاستثناء كيف، وقوله خالدين فيها لا يدل بظاهره على أنهم ينعمون فيها فضلاً عن انفرادهم بتنعمهم بها إلا أن تخص الجنة بجنة الثواب وهو تخصيص من غير دليل، وأورد عليه أن عدم هجر الأصل علم من الوصف بالتلظي، والوقود في الآيتين والتقابل في النار هنا يعضد أنه هجر فلا يرد ما ذكر نقضاً. قوله: **(أو من أصل الحكم الخ)** عطف على قول في الخلود في أوّل كلامه المراد بأصل الحكم قوله في النار، والأصلية مقابلة للفرعية التي للمستثنى منه في الأوّل، وهو الحال أعني خالدين أوّ لأنّ الخلود فرع الدخول، والاستثناء في هذا الوجه مفرّغ من أعمّ الأوقات المحذوف، وما على أصلها لما لا يعقل، وهو الزمان، والمعنى فأمّا الذين شقوا ففي النار في كل زمان بعد إتيان ذلك اليوم إلا زماناً شاء الله فيه عدم كونهم فيها، وهو زمان موقف الحساب، وأورد عليه أنّ عصاة المؤمنين الداخلين النار إمّا سعداء فيلزم أن يخلدوا في الجنة فيما سوى الزمان المستثنى، وليس كذلك أو أشقياء فيلزم أن يخلدوا في النار، وهو خلاف مذهب أهل السنة، وأيضاً تأخيره عن الحال على هذا لا يتضح إذ لا تعلق للاستثناء به، وقد يدفع بأنّ القائل بهذا يخص الأشقياء بالكفار، وبالسعداء بالأتقياء، ويكون العصاة مسكوتاً عنهم هنا فلا يرد عليه شيء إن كان من أهل السنة فإن كان من المعتزلة فقد وافق سنن طبعه، وسيأتي جواب آخر للمعترض، وأمر التقديم سهل. قوله: **(أو مدّة لبثهم في الدنيا والبرزخ الخ)** معطوف على قوله زمان توقفهم أي المستثنى المفرّغ من أعمّ الأوقات هذه المدّة إن لم يقيد الحكم بقوله يوم يأتي، وهو يوم الجزاء فإنه متعلق بتكلم، والحكم المذكور متفرّع عليه فيتقيد به معنى، وعلى هذا يقطع النظر عنه فالمعنى هم في النار جميع أزمان وجودهم إلا زماناً شاء الله لبثهم في الدنيا، والبرزخ، والمراد مع زمان الموقف لأنهم ليسوا في زمانه في النار إلا أن يراد بالنار العذاب فظاهر مطلقاً لكنهم معذبون في البرزخ أيضاً إلا أن يقال لا يعتدّ به لأنه عذاب غير تامّ لعدم تمام حياتهم فيه وما على هذا أيضاً عبارة عن الزمان فهي لغير العقلاء، وأورد عليه ما أورد على ما قبله، وأجيب بأنه إنما يرد لو كان المستثنى في الاستثناء الثاني هو ذلك الزمان المستثنى في الاستثناء الأوّل، وهو غير مسلم فليكن المستثنى منه زمان لبثهم في النار مع ذلك

الاستثناء من الخلود على ما عرفت، وقيل: هو من قوله لهم فيها زفير وشهيق، وقيل إلا ههنا بمعنى سوى كقولك عليّ ألف إلا الألفان القديمان والمعنى سوى ما شاء ربك من الزيادة التي لا آخر لها على مدة بقاء السموات، والأرض ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ من غير اعتراض ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ غير مقطوع، وهو تصريح بأنّ الثواب لا ينقطع، وتنبيه على أنّ المراد من الاستثناء في الثواب ليس الانقطاع، ولأجله فرق بين الثواب والعقاب في التأبيد،

الزمان المستثنى في الآية الأولى فإن المستثنى ليس فيه ما يدل على زمان معين حتى لا يمكن الزيادة عليه، وفيه بحث.

قوله: **(وعلى هذا يحتمل التأويل أن يكون الاستثناء من الخلود الخ)** الإشارة إلى كونه مستثنى من أصل الحكم يعني إذا كان مستثنى من أصل الحكم صح استثناؤه أيضاً من الخلود لأنّ من لم يكن في النار لم يكن في حال خلودها، وحاصله أنّ الاستثناء على هذا يرجع لجميع ما قبله فإنّ الاستثناء يجوز كونه من أمور متعدّدة كما صرّح به النحاة، ولا يرد عليه أنّ الخلود يقتضي سبق الدخول كما مرّ. قوله: **(وقيل هو من قوله لهم فيها زفير وشهيق)** وأورد على هذا في الكشف أنّ المقابل لا يجري فيه هذا، ولا يرد لأنّ المراد ذكر ما تحتمله الآية والاطراد ليس بلازم. قوله: **(وقيل إلا هنا بمعنى سوى الخ)** يعني أنه استثناء منقطع كما في المثال، وهذا القول اختاره الفرّاء، ويحتمل أن يريد أن إلا هنا بمعنى غير صفة لما قبلها والمعنى يخلدون فيها مقدار مدّة السموات، والأرض سوى ما شاء الله مما لا يتناهى قال في الكشف بعد نقله وهو ضعيف، ويلزم عليه حمل السموات والأرض على هذين الجسمين المعروفين من غير نظر إلى معنى التأبيد، وهو فاسد ثم إنه اختار أنّ الوجه أن يكون من باب **﴿حتى يلج الجمل في سمّ الخياط﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٤٠] **﴿ولا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾** [سورة الدخان، الآية: ٥٦] وهو منقول عن الزجاج رحمه الله تعالى وارتضاه الطيبي رحمه الله تعالى فيكون المراد بالأشقياء الكفار وبالسعداء أهل التوحيد، والمعنى أنهم خالدون فيها إلا وقت مشيئة الله عدم خلودهم، وقد ثبت بالنصوص القاطعة أن لا وجود لذلك فيقدّر الخلود ولا يتوهم جواز التعارض بين هذه، وبين النصوص الدالة على عدم الخلود لأنّ المحتمل لا يعارض القطعي وقيل إلا بمعنى الواو العاطفة، وهو قول مردود عند النحاة. قوله: **(وهو تصريح بأنّ الثواب لا ينقطع)** أي قوله عطاء غير مجذوذ لبيان أنّ ثواب أهل الجنة، وهو إمّا نفس الدخول أو ما هو كاللازم البين له لا ينقطع فيعلم منه أنّ الاستثناء ليس للدلالة على الانقطاع كما في العقاب بل للدلالة على ترادف نعم ورضوان من الله أو لبيان النقص من جانب المبدأ، ولهذا فرق في النظم بين التأبيد بما تممه إذ قال في الأوّل **﴿إنّ ربك فعال لما يريد﴾** للدلالة على أنه ينعم من يعذبه، ويبقى غيره كما يشار ويختار، وفي الثاني عطاء غير مجذوذ

وقرأ حمزة والكسائيّ وحفص سعدوا على البناء للمفعول من سعده الله بمعنى أسعده، وعطاء نصب على المصدر المؤكد أي أعطوا عطاء أو الحال من الجنة ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ شك بعدما أنزل عليك من مآل أمر الناس ﴿مِمَّا يَعْبُدُ هَٰؤُلَاءِ﴾ من عبادة هؤلاء المشركين في أنها ضلال مؤدّ إلى مثل ما حلّ بمن قبلهم ممن قصصت عليك سوء عقابة عبادتهم أو من حال ما يعبدونه في أنه يضرّ ولا ينفع ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾ استئناف معناه تعليل النهي عن المرية أي هم وآباؤهم سواء في الشرك أي ما يعبدون عبادة إلا كعبادة آبائهم أو ما يعبدون شيئاً إلا مثل ما عبدوه من الأوثان، وقد بلغك ما لحق آباءهم من ذلك فسيلحقهم مثله لأنّ التماثل في الأسباب يقتضي التماثل في المسببات، ومعنى كما يعبد كما كان يعبد فحذف لدلالة قبل عليه ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ حظهم من العذاب

بياناً لأنّ إحسانه لا ينقطع. قوله: **(ولأجله فرق)** أي لأجل القيد الدالّ على عدم انقطاع ثواب أهل الجنة فرق أهل السنة بين ثوابهم، وعقابهم بالتأبيد في الأوّل دون الثاني لدلالته على أنّ العقاب على ما مرّ قبل دخولهم الجنة فلا يتأبد، وقوله من سعده قد مرّ تفصيله، وقوله نصب على المصدر فيكون بمعنى الإعطاء أو على حد **﴿أنبتكم من الأرض نباتاً﴾** [سورة نوح، الآية: ١٧] وقوله أو الحال بالجرّ عطف على المصدر، وما نقله ابن عطية رحمه الله تعالى من أنه على طريق الاستثناء الذي ندبه الشارع في نحو: **﴿لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله﴾** [سورة الفتح، الآية: ٢٧] فهو في محلّ الشرط وليس متصلاً ولا منقطعاً تكلف لا حاجة إليه.

تنبيه: وقع لبعضهم هنا أنّ النار ينقطع عذابها بالكلية بخلاف نعيم أهل الجنة وأورد فيه حديثاً عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه ﷺ قال: **«يأتي على جهنم يوم ما فيها من ابن آدم أحد تصفق أبوابها كأنها أبواب الموحدين»**[1] وقال ابن الجوزي رحمه الله تعالى إنه موضوع، وأشار لنحو منه الزمخشريّ إلا أنه تكلم في عبد اللّه بن عمرو رضي الله عنهما كلاماً لا ينبغي ذكره **(وأقول)** إنّ قوله كأنها أبواب الموحدين بيان لأنّ المراد بأبوابها ما يخص عصاة الموحدين فلا ينافي ما عليه الإجماع ولا عبرة بمن خالفه. قوله: **(شك بعدما أنزل عليك ما مآل أمره الناس)** الشك تفسير للمريّة كما مرّ، وقوله بعدما أنزل مأخوذ من تعقيب الفاء، ومآل الأمر إمّا حال الأشقياء العذاب الأليم، والسعداء النعيم المقيم، ومن لبيان ما أنزل. قوله تعالى: **(﴿مما يعبد هؤلاء﴾)** من فيه إمّا بمعنى في أو ابتدائية، وما مصدرية أو موصولة، وإليهما أشار المصنف رحمه الله تعالى، وعلى الثاني يقدّر مضاف أي حال هؤلاء لأنه لا معنى للمرية في أنفسهم، وقوله يضرّ، ولا ينفع في نسخة لا يضرّ، ولا ينفع. قوله: **(استئناف)** أي بيانيّ جواب لم نهى عن الشك فقيل لأنهم كانوا كآبائهم في الشرك فسيحلّ بهم

---

(١) لا أصل له في المرفوع، وإنما ورد عن أبي هريرة وغيره موقوفاً ولا يصح. وقد أدرجه ابن الجوزي في الموضوعات.

كآبائهم أو من الرزق فيكون عذراً لتأخر العذاب عنهم مع قيام ما يوجبه ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ حال من النصيب لتقييد التوفية فإنك تقول وفيته حقه، وتريد به وفاء بعضه ولو مجازاً ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ فآمن به قوم وكفر به قوم كما اختلف هؤلاء في القرآن ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ يعني كلمة الإنظار إلى يوم القيامة ﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ بإنزال ما يستحقه المبطل ليتميز به عن المحق ﴿وَإِنَّهُمْ﴾ وإن كفار قومك ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ﴾ من القرآن ﴿مُرِيبٍ﴾ موقع في الريبة ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ وإنّ كل المختلفين المؤمنين منهم، والكافرين والتنوين بدل من المضاف إليه، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الأعمال اعتباراً للأصل ﴿لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ اللام الأولى موطئة للقسم، والثانية للتأكيد أو

ما حلّ بهم، وأشار إلى أنّ ما إن كانت مصدرية فالاستثناء من مصدر مقدر، وإن كانت موصولة فمن مفعول محذوف، وما عبارة عن الأوثان، ومن ذلك بمعنى من أجل ذلك متعلق بلحق، والمراد بالأسباب الأسباب العادية، وتقدير كان لأنّ مقتضى الظاهر كما عبد لقوله من قبل وعدل عنه مع أنه أخصر، وأظهر للدلالة على أنه كان عادة مستمرة لهم. قوله: **(حظهم من العذاب)** وفيه تهكم لأنّ الحظ، والنصيب ما يطلب فإذا كان الرزق فعلى ظاهره، وقوله فيكون عذراً أي إنما أخر ما استوجبوه لأنّ لهم رزقاً مقدراً ما لم يتم لا يهلكون، ومع ما فيه من بيان سببه فيه كرم، وفضل منه حيث لم يقطع رزقهم مع ما هم عليه من عبادة غيره، وعليه فالحال مؤسسة كما قيل، وفيه نظر، وقوله ولو مجاز اتبع فيه الزمخشريّ، ولو أسقط ولو لكان أولى لئلا يرد عليه ما أورد من أن التوفية الإتمام لما وقع مفعولاً كلاً أو بعضاً فهي على كل حال مؤكدة كوليتم مدبرين، وفائدتها دفع توهم التجوز، ولا يرد عليه أنه إذا لم تكن القرينة قائمة لم يبق احتمال للمجاز مع أنه اشتهر في معنى الإعطاء مطلقاً، وكفى بالشهرة قرينة فتأمل. قوله تعالى: **(﴿ولقد آتينا موسى الكتاب فاختلف فيه﴾)** يحتمل عود الضمير إلى موسى، وإلى الكتاب، والظاهر الثاني من كلام المصنف رحمه الله لقوله كما اختلف هؤلاء في القرآن، وقوله لقضى بينهم أي بين قوم موسى عليه الصلاة والسلام أو قومك كما في الكشاف ويحتمل التعميم لهما لكن قوله، وإن كلاً ظاهر في التعميم بعد التخصيص، وقوله بإنزال ما يستحقه المبطل أي عذاب الاستئصال فلا ينافيه ما نزل باليهود، ولا بالمشركين في بدر ونحوه، وقوله ليتميز به إشارة إلى ما في معنى القضاء من الفصل، والتمييز، واعلم أنهم اختلفوا في الكلمة التي سبقت فقال ابن جرير رحمه الله هي تأخيره العذاب إلى الأجل المعلوم أي القيامة، وعليه اعتمد المصنف فقول الفاضل المحشي الأظهر أن لا يقيده بيوم القيامة ليشمل ما في الدنيا غفلة عما ذكر، ولو فسرها بقوله: **﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾** [سورة الإسراء، الآية: ١٥] كما قاله ابن كثير اتجه ما قاله. قوله: **(وإنّ كفار قومك)** أي أكثرهم، وإلا فمنهم من تيقنه، وقوله موقع في الريبة، ويجوز أن يكون من أراب صار ذا ريبة كما مرّ تحقيقه، وسيأتي في سورة سبأ. قوله: **(وإن كل المختلفين الخ)** قدر المضاف إليه المحذوف جمعاً لعود ضمير

بالعكس، وما مزيدة بينهما للفصل وقرأ ابن عامر وعاصم، وحمزة لما بالتشديد على أنّ أصله لمن ما فقلبت النون ميماً للإدغام فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت أولاهنّ، والمعنى

الجمع إليه فليس التقدير كل واحد، وكل إذا نوّنت تنوينها عوض عن المضاف إليه المعلوم من الكلام عند قوم من النحاة، وقيل إنه تنوين تمكين لكنه لا يمنع تقدير المضاف إليه أيضاً، وقوله بالتخفيف مع الأعمال هو أحد المذهبين، والآخر أنّ المكسورة إذا خففت بطل عملها، والآية حجة عليه، واعتبار الأصل في العمل لشبه الفعل فلا يبطل مقتضاه بزوال صورة الشبه اللفظي، وكون اللام الأولى موطئة للقسم أحد ما قيل هنا، وهو منقول عن الفارسيّ رحمه الله تعالى، وتبعه الزمخشريّ، والمصنف رحمهما الله تعالى، وهو مخالف لما اشتهر عن النحاة من أنها الداخلة على شرط مقدّم على جواب قسم تقدّم لفظاً أو تقديراً لتؤذن بأنّ الجواب له نحو والله لئن أكرمتني لأكرمنك، وليس ما دخلت عليه جواب القسم بل ما يأتي بعدها، وليس هذا بمتفق عليه فإنّ أبا علي في الحجة جعلها هنا موطئة فاللام الموطئة لا يجب دخولها على الشرط، وإنما هي ما دلت على أنّ ما بعدها صالح لأن يكون جواباً للقسم وقال الأزهري أنه مذهب الأخفش كما في الكشف، ومن لم يرتض بالمخالفة فيه قال إنها لام التأكيد الداخلة على خبر أن لا الفارقة لأنها الداخلة في خبر أن المخففة إذا أهملت لتفرق بينها، وبين النافية، وهي عاملة هنا، واحتمال إهمالها، ونصب كلا بفعل مقدّر أي، وأن أرى كلا خلاف الظاهر وإن ذكره ابن الحاجب ولام ليوفينهم لام جواب القسم وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو موصوفة واقعة على من يعقل، والقسم وجوابه صلة أو صفة والمعنى، وإن كلا للذي أو لخلق موفى جزاء عمله، ورجح هذا كثير من المفسرين. قوله: **(والثانية للتأكيد أو بالعكس الخ)** أراد بقوله للتأكيد أنها جواب القسم وعبر به لأنها تفيد التأكيد، وليتأتّى قوله بالعكس فإنه إذا كانت الثانية موطئة كانت الأولى مؤكدة لا جوابية، وهي لام الابتداء، واعترض عليه بأنّ لام ليوفينهم لا يمكن أن تكون إلا لام جواب القسم لا موطئة على ما لا يخفى على من عرف معناها، والجواب عنه بأنّ الموطئة إذا لم يشترط دخولها عى شرط قبله قسم كما مرّ كان معنى التوطئة دلالتها على أنّ في الكلام قسماً مقدّراً مدخولها جوابه ليس بشيء لأنه اصطلاح جديد فيه إطلاق الموطئة على لام الجواب، ولم يقل به أحد فلا يندفع بمثله الاعتراض. قوله: **(بالتشديد على أنّ أصله لمن ما الخ)** في مغني اللبيب أنه ضعيف لأنّ حذف هذه الميم استثقالاً لم يثبت، وقال ابن الحاجب: إنها لما الجازمة التي بمعنى لم، والفعل المجزوم بها محذوف تقديره لما يهملوا، والأحسن لما يوفوا أعمالهم إلى الآن، وسيوفونها لقوّة دليله وقربه، ومن هنا جوّز فيها فتح الميم على أنها موصولة، وما زائدة وكسرها على أنها الجارة، وما موصولة أو موصوفة أي لمن الذين والله ليوفينهم قاله الفراء، وجماعة وعلى الوجهين الإعلال ما ذكر، وكلام المصنف رحمه الله محمول على الثاني رواية ودراية، وحمله على الأوّل تكلف إذ حمل قوله لمن الذين على فتح الميم، وجعل الذين بدل من قبل الصلة، وهو سخيف إن سلم

لمن الذين يوفينهم ربك جزاء أعمالهم، وقرىء لما بالتنوين أي جميعاً كقوله ﴿أكلاً لما﴾ [سورة الفجر، الآية: ١٩] وإن كل لما على أنّ إن نافية، ولما بمعنى إلا وقد قرىء به ﴿إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فلا يفوت عنه شيء منه، وإن خفي ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ لما بين أمر المختلفين في التوحيد والنبوّة، وأطنب في شرح الوعد والوعيد أمر رسوله ﷺ بالاستقامة مثل ما أمر بها، وهي شاملة للاستقامة في العقائد كالتوسط بين التشبيه، والتعطيل بحيث يبقى العقل مصوناً من الطرفين والأعمال من تبليغ الوحي، وبيان الشرائع كما أنزل، والقيام بوظائف العبادات من غير تفريط، وإفراط مفوّت للحقوق، ونحوها

صحته، وقوله في التقدير لمن الذين يوفينهم بإسقاط اللام القسمية إشارة إلى أنّ الصلة في الحقيقة جواب القسم لأنّ القسم إنشاء لا يصلح للوصل به، ولو أبرزها كان أظهر. قوله: **(وقرئ لما بالتنوين أي جميعاً الخ)** قال ابن جني على أنه مصدر كما في قوله تعالى: ﴿أكلاً لما﴾ [سورة الفجر، الآية: ١٩] أي أكلاً جامعاً لإجزاء المأكول، وكذا تقدير هذا ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ أي توفية جامعة لأعمالهم جميعاً، ومحصلة لأعمالهم تحصيلاً كقولك قياماً لأقومنّ، والمصنف رحمه الله كالزمخشريّ ذهب إلى أنها للتوكيد بمعنى جميعاً، وقول أبي البقاء رحمة الله إنها حال من مفعول ليوفينهم ضعفه المعرب. قوله: **(وإن كل لما)** أي بالكسر وتشديد الميم على أنّ إن نافية، ولما بمعنى إلا وأخر هذا القول لما فيه لأنّ أبا عبيد أنكر مجيء لما بمعنى إلا وقالوا إنها لغة لهذيل لكنها لم تسمع إلا بعد القسم، وفيه كلام في الدرّ المصون، وقوله وإن كل الخ معطوف على نائب فاعل قرئ قبله. قوله: **(فاستقم كما أمرت)** المراد منه دم على الاستقامة أنت، ومن معك وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه، وقوله كما أمرت يقتضي سبق أمره عليه الصلاة والسلام بوحي آخر، ولو غير متلوّ وقد وقع في سوة الشورى فاستقم كما أمرت، ولا تتبع أهواءهم. قوله: **(لما بين أمر المختلفين في التوحيد الخ)** بيان لترتب هذه الآية وارتباطها بما قبلها، وما ذكره معلوم مما مرّ بالتأمّل فيه، وقوله مثل ما أمر بها أي بوحي آخر، وفي نسخة أمروا بها، والأولى أولى، وقوله وهي أي الاستقامة، والتوسط بين التشبيه، والتعطيل أي للصفات هو مذهب أهل الحق، والأعمال بالجرّ عطف على العقائد، والقيام معطوف على تبليغ، وكذا ونحوها والتفريط التقصير، والإفراد الزيادة، ومفوت صفة لهما، والمراد بالحقوق حقوق نفسه، وحقوق غيره وتفويت التفريط ظاهر، وتفويت الإفراط لأنه يؤدّي إلى الملل والترك، وقوله وهي في غاية العسر أي الاستقامة يعسر على كل أحد التزامها في جميع الأمور كما قال الإمام: إنها كلمة جامعة لكل ما يتعلق بالعلم والعمل، ولا شك أنّ البقاء على الاستقامة الحقيقية مشكل جدّاً، والاستقامة في جميع أبواب العبودية أوّلها معرفة الله كما يليق بجلاله، وكذا سائر المقامات، وسائر الأخلاق على هذا فالقوّة الغضبية، والشهوانية لكل منهما طرفاً إفراط، وتفريط مذمومان، والفاضل هو المتوسط بينهما بحيث لا يميل إلى أحد الجانبين، والوقوف عليه صعب، والعمل به أصعب،

وهي في غاية العسر، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**شيبتني سورة هود**» أي تاب من

وقس على هذا سائرها كالشجاعة والسخاء والعفة، وهو لا يحصل إلا بالافتقار إلى الله، ونفي الحول، والقوّة بالكلية، ولذا قيل لا يطيق هذا إلا من أيد بالمشاهدات القوية، والأنوار السنية، والآثار الصادقة، ثم عصم بالتشبث بالحق، ولولا أنّ ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً. قوله: (**ولذلك قال عليه الصلاة والسلام شيبتني سورة هود**)[1] هذا الحديث أخرجه الترمذيّ رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما وحسنه قال قال أبو بكر رضي الله عنه يا رسول الله قد شبت فقال عليه الصلاة والسلام: «**شيبتني هود والواقعة والمرسلات وعمّ يتساءلون وإذا الشمس كوّرت**»[2] اهـ قال الطيبي: صح هود في الحديث غير منصرف لأنه اسم السورة لا النبيّ ﷺ ففيه العلمية، والعجمة والتأنيث فهو كماه وجور اسمي بلدتين، وإضافة سورة إلى هود ليس كإضافة إنسان إلى زيد بل السورة لها اسمان هود، وسورة هود وفي هذا الاسم الثاني هود اسم النبيّ ﷺ أضيفت إليه لذكر تفصيل قصته فيها فليس من القبيل المذكور على أنّ استقباح ذلك إذا لم يكن له فائدة كما في المثال المذكور فإن أفاد حسن، وهنا هو لدفع الاشتراك فاعرفه، وقد مرّ تحقيقه، وفي الكشاف عن ابن عباس رضي الله عنهما ما نزلت على رسول الله ﷺ في جميع القرآن آية كانت أشدّ ولا أشق عليه من هذه الآية وعن بعض الصلحاء أنه رأى رسول الله ﷺ في المنام فقال له روي عنك يا رسول الله أنك قلت شيبتني هود فقال: نعم فقال ما الذي شيبك منها أقصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهلاك الأمم قال: لا، ولكن قوله فاستقم كما أمرت، وقد روي هذا الحديث من طرق اختلف فيها ما ضم إليها كما في الجامع الصغير، وفي الكشف التخصيص لهود بهذه الآية غير لائح إذ ليس في الأخوات ذكر الاستقامة، وفي قوت القلوب أنه لما كان القريب الحبيب شيبه ذكر البعد، وأهله ولعل الأظهر أنه شيبه ذكر أهوال القيامة لذكرها في كلها فكأنه شاهد منها يوماً يجعل الولدان شيباً، وأورد عليه أنّ ما وقع لبعض الصلحاء في الرؤية يكون وجهاً للتخصيص «فإنّ الشيطان لا يتمثل به ﷺ»[3] ومعنى شيبتني ليس إلا أن يكون لها دخل في الشيب لا أن تكون مستقلة فيه فلا ممانعة (**قلت**) لم يقع في طرقه المروية في حديث الاقتصار على هود بل ذكر أخواتها معها على اختلاف فيها، وحينئذ يشكل أنه ليس في تلك السور الأمر المذكور مع أنه وقع في غيرها من الحواميم كما مرّ فلا يصح نسبة ذلك إليها كما لا يتضح اقتصار المصنف رحمه الله كغيره على ذكرها (**وقد لاح لي**) بحمد الله دفع هذا الإشكال ببركته ﷺ فاعلم أنك إذا أجدت التأمّل استبان كما بينه المدقق

---

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٩٧ والحاكم ٢/ ٣٤٣ كلاهما عن ابن عباس مرفوعاً. قال الترمذي: حسن غريب وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفيه زيادة ﴿**والمرسلات**﴾.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه ابن ماجه ٣٩٠٤ وابن حبان ٦٠٥٣ والطبراني ٢٢/ ٣٠١ كلهم من حديث عون بن أبي جحيفة ولفظه: «من رآني في المنام، فكأنما رآني في اليقظة، فإن الشيطان لا يتشبه بي». قال البوصيري: إسناده حسن اهـ وله شواهد كثيرة.

الشرك، والكفر وآمن معك وهو عطف على المستكن في استقم وإن لم يؤكد بمنفصل

في الكشف أنّ مبني هذه السورة الكريمة على إرشاده تعالى كبرياؤه نبيه ﷺ إلى كيفية الدعوة من مفتتحها إلى مختتمها، وإلى ما يعتري من تصدّي لهذه المرتبة السنية من الشدائد، واحتماله لما يترتب عليها في الدارين من الفوائد لا على تسليته ﷺ فإنه لا يطابق المقام فانظر إلى الخاتمة الجامعة أعني قوله وإليه يرجع الأمر كله فاعبده، وتوكل عليه تقض من ذلك العجب فلما كانت هذه السورة جامعة لإرشاده من أوّل أمره إلى آخره، وهذه الآية فذلكة لها فحين إذ نزلت هذه السورة هاله ما فيها من الشدائد، وخاف من عدم القيام بأعبائها حتى إذا ألقى الله في يوم الجزاء ربما مسه نصب من السؤال عنها فذكر القيامة في تلك السور يخوّفه هولها لاحتمال تفريطه فيما أرشده الله له في هذه، وهذا لا ينافي عصمته، وقربه لكونه إلا علم بالله، وإلا خوف منه فالخوف منها يذكره بما تضمنته هذه السورة فكأنها هي المشيبة له ﷺ من بينها، ولذا بدئ بها في جميع الروايات ولما كانت تلك الآية فذلكة لها كانت هي المشيبة في الحقيقة فلا منافاة بين نسبة التشييب لتلك السورة، ولا لهذه السورة وحدها كما فعله المصنف رحمه الله، ولا لتلك الآية كما وقع في رؤية ذلك العبد الصالح فالحمد لله على التوفيق لما ألهم من هذا التحقيق، وقوله كما أمرت الكاف فيه إمّا للتشبيه أو بمعنى على كما في قولهم كن كما أنت عليه أي على ما أنت عليه، وقال أبو حيان في تذكرته إن قلت كيف جاء هذا التشبيه للاستقامة بالأمر قلت هو على حذف مضاف تقديره مثل مطلوب الأمر أي مدلوله فإن قلت الاستقامة المأمور بها هي مطلوب الأمر فكيف يكون مثلاً لها قلت مطلوب الأمر كليّ والمأمور جزئي فحصلت المغايرة، وصح التشبيه كقولك صل ركعتين كما أمرت اهـ، وفيه تأمّل فتدبر. قوله تعالى: (﴿**ومن تاب معك**﴾) قال أبو البقاء رحمه الله أنه منصوب على أنه مفعول معه، والمعنى استقم مصاحباً لمن تاب قيل، وفيه نبوّ عن ظاهر اللفظ يعني التصريح بالمعية لكنه في المعنى أتمّ، ولذا اختاره وقال غيره أنه مرفوع معطوف على الضمير المستتر في الأمر، وأغنى الفصل بالجارّ، والمجرور عن تأكيده بضمير منفصل لحصول الغرض به فهو من عطف المفردات، وقد تقدّم في البقرة في قوله: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥] أنّ كثيراً من النحاة اختاروا في مثله أنه مرفوع بفعل محذوف أي، وليسكن زوجك فالتقدير هنا، وليستقم من الخ لأنّ الأمر لا يرفع الظاهر فهو من عطف الجمل، والمصنف رحمه الله ذهب إلى الأوّل لعدم احتياجه إلى التقدير، وما ذكروا من المحذور مدفوع بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وهو تغليب لحكم الخطاب على الغيبة في لفظ الأمر لكن التغليب فيه محتاج إلى دقة نظر وقيل من مبتدأ محذوف الخبر أي فليستقم، ولو قيل معك خبر لم يبعد. قوله: (**أي تاب من الشرك والكفر وآمن معك**) لما فسر التوبة بالتوبة عن الكفر ذكر لازمها ورديفها، وهو الإيمان ليتعلق به المصاحبة إذ المعنى حينئذ على ذكر مصاحبتهم له في الإيمان مطلقاً من غير نظر إلى ما تقدّمه، وغيره، وقد قيل في توجيه المعية أيضاً يكفي الاشتراك،

لقيام الفاصل مقامه ﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾ ولا تخرجوا عما حدّ لكم ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فهو مجازيكم عليه وهو في معنى التعليل للأمر، والنهي وفي الآية دليل على وجوب اتباع النصوص من غير تصرّف وانحراف بنحو قياس واستحسان ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ولا تميلوا إليهم أدنى ميل فإنّ الركون هو الميل اليسير كالتزيي بزيهم، وتعظيم ذكرهم ﴿فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ بركونكم إليهم، وإذا كان الركون إلى من وجد منه ما يسمى ظلماً كذلك فما ظنك بالركون إلى الظالمين أي الموسومين بالظلم، ثم بالميل إليهم كل الميل، ثم بالظلم نفسه، والانهماك فيه، ولعل الآية أبلغ ما يتصوّر في النهي عن الظلم والتهديد عليه، وخطاب الرسول ﷺ ومن معه من المؤمنين بها للتثبيت على الاستقامة التي هي

والمعية في التوبة مع قطع النظر عن المتوب عنه، «**وقد كان ﷺ يستغفر الله في كل يوم أكثر من سبعين مرّة**»[1]. قوله: **(ولا تخرجوا عما حدّ لكم)** أي ما بين وشرع من حدود الله فإنّ الطغيان الخروج عن الحدّ. قوله: **(وهو في معنى التعليل للأمر والنهي)** فكأنه قيل استقيموا، ولا تطغوا لأنّ الله ناظر لأعمالكم مجازيكم عليها، والله ينظر إلى قلوبكم لا إلى صوركم، وقيل إنه تتميم لقوله فاستقم أي حق الاستقامة فإنه بصير لا يخفى عليه سرّكم، وعلانيتكم وما سلكه المصنف رحمه الله أحسن، وأتمّ فائدة. قوله: **(وفي الآية دليل على وجوب اتباع النصوص الخ)** ليس فيه إنكار للقياس، والاستحسان كما توهم فإنّ المصنف رحمه الله ليس من مذهبه إنكاره، وإنما أراد أنه لا يجوز ذلك مع وجود النصوص الصريحة التي لا احتمال فيها لغير ظاهرها لأنه أمره باتباع أوامره، وعدم تجاوزها إلى غيرها على طريق التشهي، وأعمال العقل الصرف كما نراه من بعض المؤوّلين للنصوص زاعمين أنّ لها معاني غير ما دلت عليه. قوله: **(ولا تميلوا إليهم)** لأنّ الركون إذا تعدّى بإلى كان بمعنى الميل، ومنه الركن المستند إليه غيره لكنه ليس مطلق الميل بل الميل اليسير وأدنى الميل مفسر بما ذكره، وقوله بركونكم الباء فيه للسببية، وهو مأخوذ من الفاء الواقعة في جواب النهي لأنها تفيد تسببه عن المنهي عنه، وقوله ما يسمى ظلماً إشارة إلى أنّ العدول عن الظالمين إلى هذا لدلالة الفعل على الحدوث دون الثبوت الدال عليه الوصف باعتبار أصل وضعه، وقوله الموسومين بالظلم أي المعروفين به، وإنما يكون ذلك بكثرته ودوامه منهم، وما ذكره من المراتب إشارة إلى ما في الآية من المبالغة، ولذا قال الحسن رضي الله عنه جمع الدّين بين لاءين يشير إلى هذا كما نقل عنه جمع الزهد بين لاءين في قوله تعالى: ﴿**لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم**﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٣] ولذا قال إنها أبلغ آية في معناها. قوله: **(وخطاب الرسول ﷺ ومن معه من المؤمنين بها للتثبيت الخ)** يعني أنه أمرهم أوّلاً بالاستقامة الجامعة، ثم نهاهم عن الطغيان، وتجاوز

---

(١) أخرجه البخاري ٦٣٠٧ من حديث أبي هريرة ولفظه: «والله إني لأستغفر الله وأتوب في اليوم أكثر من سبعين مرة».

العدل فإن الزوال عنها بالميل إلى أحد طرفي إفراط وتفريط فإنه ظلم على نفسه، أو غيره بل ظلم في نفسه، وقرىء تركنوا فتمسكم بكسر التاء على لغة تميم، وتركنوا على البناء للمفعول من أركنه ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ من أنصار يمنعون العذاب عنكم، والواو للحال ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ أي ثم لا ينصركم الله إذ سبق في حكمه أن يعذبكم، ولا يبقى عليكم وثم لاستبعاد نصره إياهم، وقد أوعدهم بالعذاب عليه وأوجبه لهم، ويجوز أن يكون منزلاً منزلة الفاء لمعنى الاستبعاد فإنه لما بين إنّ الله معذبهم، وأنّ

الحدود المأمور بها، والميل إلى من تجاوزها للتثبيت عليه، وإلا فقد تضمن معنى هذا النهي ما سبق من الأمر فلا يكون تكراراً فإن كان المراد بالأمر الأوّل الثبات، والدوام كما مرّ يكون هذا تأكيداً له، وقوله فإنه أي الزوال تكرير لأنّ السابقة للتأكيد على حدّ قوله فلا تحسبنهم فقوله ظلم خبر أنّ الأولى، ويحتمل أنه خبر الثانية، وقوله بالميل خبر الأولى، وهو أظهر، وقوله في نفسه أي بقطع النظر عن كونه على نفسه أو غيره لأنه وضع الشيء في غير محله مطلقاً. قوله: **(وقرئ تركنوا فتمسكم الخ)** أي بكسر حرف المضارعة على لغة تركنوا، وعلى البناء للمفعول من أركنه جعله مائلاً أي لا يملكم إليهم أغراضكم الفاسدة. قوله: **(من أنصار يمنعون العذاب عنكم)** فسره به لأنّ الوليّ له معان منها الناصر، وفسره الزمخشريّ بنفي القدرة على المنع، وهو أبلغ ولا يرد على المصنف رحمه الله تعالى أنه يفهم من نفي المنع عن غير الله إثباته له بخلاف نفي القدرة الذي في الكشاف لأنّ قوله ثم لا تنصرون يدفعه فعلى ما ذكره يكون الكلام أفيد وأحسن مقابلة، وقد أشار إليه المصنف بقوله، ثم لا ينصركم الله فخص النصرة المنفية فيه بالله لأنّ انتفاء نصرة غيره علمت مما قبله وقوله، ولا يبقى عليكم أي لا يرحمكم من أبقى عليه إذا رحمه وعدّى بعلى لما فيه من معنى الشفقة. قوله: **(وثم لاستبعاد نصره إياهم الخ)** قال الزمخشريّ: معناها الاستبعاد لأنّ النصرة من الله مستبعدة مع استيجابهم العذاب، واقتضاء حكمته له، واعترض عليه بأنّ أثر الحرف إنما هو في مدخوله، ومدخول ثم عدم النصرة، وليس بمستبعد وإنما المستبعد نصرة الله لهم فالظاهر أنها للتراخي في الرتبة لأنّ عدم نصرة الله أشدّ وأفظع من عدم نصرة غيره، وأجيب عنه بأنه لا يبعد أن يقال فيه مضاف مقدّر، والمعنى لاستبعاد ترك نصره إياهم مع الإيعاد بالعذاب، والإيجاب، وظاهر أنّ للحرف مدخلاً في بعد ترك النصر عما قبله ولا يخفى بعده، وتكلفه فالظاهر ما قيل إنّ ثم كما تكون لاستبعاد ما دخلت عليه تكون لاستبعاد ما تضمنه، وإن لم يتصل به، والمعنى على أنه فكيف ينصرهم، وما ذكره المعترض أقرب من هذا.

قوله: **(ويجوز أن يكون منزلاً منزلة الفاء)** أي أنه على الأوّل المقام مقام الواو، وعدل عنها لما ذكر وعلى هذا كان الظاهر أن يؤتى بالفاء التفريعية المقارنة للنتائج إذ المعنى أنّ الله أوجب عليكم عذابه ولا مانع لكم منه فاذن أنتم لا تنصرون فعدل عنه إلى العطف بثم

غيره لا يقدر على نصرهم أنتج ذلك أنهم لا ينصرون أصلاً ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ غدوة وعشية وانتصابه على الظرف لأنه مضاف إليه ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ وساعات منه قريبة من النهار فإنه من أزلفه إذا قرّبه، وهو جمع زلفة، وصلاة الغداة صلاة الصبح لأنها أقرب الصلاة من أوّل النهار وصلاة العشية العشر، وقيل الظهر والعصر لأنّ ما بعد الزوال عشيّ، وصلاة الزلف المغرب والعشاء، وقرىء زلفا بضمتين وضمة وسكون كبسر وبسر

الاستبعادية على الوجه السابق واستبعاد الوقوع يقتضي النفي والعدم الحاصل الآن فهو مناسب لمعنى تسبب النفي فاندفع ما قيل عليه إنّ الداخل على النتائج هي الفاء السببية لا الاستبعادية فتأمّل، والفرق بين الوجهين أنّ المنفيّ على الوجه الأوّل نصرة الله لهم، وعلى هذا مطلق النصرة كما أشار إليه بقوله لا ينصرون أصلاً. قوله: **(غدوة وعشي الخ)** النهار من طلوع الشمس إلى غروبها أو من طلوع الفجر إلى الغروب، وسيأتي وجه ذلك وقوله لأنه مضاف إليه أي إلى الظرف فيكتسب الظرفية منه، وينتصب انتصابه كما يقال أتيت أوّل النهار وآخره، وهو ظرف لأقم، ويضعف كونه للصلاة. قوله: **(وساعات منه قريبة من النهار الخ)** اعلم أنّ العامّة قرؤوا زلفاً بضم الزاي وفتح اللام جمع زلفة كظلمة، وظلم، وقرىء بضمهما إما على أنه جمع زلفة أيضاً، ولكن ضمت عينه اتباعاً لفائه أو على أنه اسم مفرد كعنق أو جمع زليف بمعنى زلفة كرغيف ورغف، وقرأ مجاهد وابن محيصن باسكان اللام إمّا بالتخفيف فيكون فيها ما تقدّم أو على أنّ السكون على أصله فهو كبسرة وبسر من غير اتباع، وقرىء زلفى كحبلى بمعنى قريبة أو على إبدال الألف من التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف، ونصبه إما على الظرفية بعطفه على طرفي النهار لأنّ المراد به الساعات أو على عطفه على الصلاة فهو مفعول به، والزلفة عند ثعلب أوّل ساعات الليل، وقال الأخفش: مطلق ساعات الليل، وأصل معناه القرب يقال ازدلف أي اقترب، ومن الليل صفة زلفاً، وقوله وهو جمع زلفة أي على قراءة الجمهور بضم الزاي، وفتح اللام، وقوله قريبة من النهار إشارة إلى حذف صلته، ومن في من الليل تبعيضية، وقوله فإنه تعليل لتفسيره بما ذكره. قوله: **(وصلاة الغداة صلاة الصبح لأنها الخ)** شروع في تفسير الصلاة في الطرفين، والزلف بعدما بين أن طرفيه أوّله، وآخره الداخلان فيه فإن كانا غير داخلين فيه ملاصقين لأوّله وآخره فاطلاق الطرف مجاز لمجاورته له فالمراد بما وقع في طرفه الثاني صلاة العصر ولما لم يقع في طرفه الأوّل صلاة حملت على الصبح لقربها منه فيكون ما وقع في الطرفين ليس على وتيرة واحدة، وهو قول قتاد والضحاك، وعليه كلام المصنف رحمه الله وقال ابن عباس رضي الله عنهما صلاة الطرفين الصبح والمغرب فهما على وتيرة واحدة، وقال أبو حيان رحمه الله: طرف الشيء لا بدّ أن يكون منه فالذي يظهر أنها الصبح والعصر فجعل أوّل النهار الفجر. قوله: **(وقيل الظهر والعصر لأنّ ما بعد الزوال عشيّ الخ)** هذا قول مجاهد رحمه الله فالمراد بما في طرفه الثاني صلاة الظهر، والعصر لأنّ ما بعد الزوال عشيّ، وطرفا النهار الغدوّ والعشيّ قيل، ومرضه المصنف رحمه الله لأنه لا يلزم من اطلاق العشيّ

في بسرة وزلفى بمعنى زلفة كقربى وقربة ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ يكفرنها وفي الحديث إنّ الصلاة إلى الصلاة كفارة ما بينهما ما اجتنبت الكبائر، وفي سبب النزول أنّ

على ما بعد الزوال أن يكون الظهر في طرف النهار فإنّ الأمر بالإقامة في ظرفيه لا في الغداة، والعشي وردّ بأنه لما فسر طرفي النهار بالغدوّ والعشيّ دخل الظهر في العشيّ بلا شبهة إذ معنى طرفي النهار حينئذ قسماه فالسؤال إنما هو على تفسيره لا على دخول الظهر في الثاني، وارتضى بعضهم تفسير طرفي النهار بالصبح والمغرب كما رجحه الطبريّ، وزلف الليل بالعشاء، والتهجد فإنه كان واجباً عليه ﷺ فهو كقوله: **﴿ومن الليل فتهجد به﴾** [سورة الإسراء، الآية: ٧٩] أو الوتر على ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله أو مجموع العشاء، والوتر والتهجد كما يقتضيه جمع زلفا، وفسرها المصنف رحمه الله بالمغرب والعشاء فإن قلت زلف جمع فكيف يطلق على صلاتين قلت كل ركعة منهما قربة، وصلاة فيصدق عليهما أنها قرب وصلوات، وقوله كبسر وبسر يعني أنه جمع زلفة، وقياسه الفتح، ولكن ضم للاتباع وتسكينه للتخفيف، وقد مرّ تفصيله، وقوله وزلفى أي قرىء زلفى بألف، وقد قدّمناه. قوله وفي الحديث: **«إنّ الصلاة إلى الصلاة كفارة ما بينهما الخ»**[1] هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: **«الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهنّ ما اجتنبت الكبائر»** واستشكله القرطبي رحمه الله، وقال إنّ حديث مسلم يقتضيه تخصيصه بالصغائر فيحمل المطلق عليه لكن في شرح الأحكام أنه يرد عليه اشكال قويّ، وهو أنّ الصغائر مكفرة باجتناب الكبائر بالنص يعني قوله تعالى: **﴿أن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾**، وإذا كان كذلك فما الذي تكفره الصلوات الخمس، وأجاب عنه البلقيني رحمه الله بأنه غير وارد لأنّ المراد أن تجتنبوا في جميع العمر، ومعناه الموافاة على هذه الحالة من وقت التكليف أو الإيمان إلى الموت، والذي في الحديث أنّ الصلوات الخمس تكفر ما بينها أي في يومها إذا اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم فلا تعارض بين الآية، والحديث قال ابن حجر رحمه الله تعالى، وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص منه سهل، وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس فمن لم يفعلها لم يعدّ مجتنباً للكبائر لأنّ تركها من الكبائر فيتوقف التكفير على فعلها فتأمل فيه، وقوله يكفرنها فسره به لأنها تذهب المؤاخذة عليها لأنفسها لأنها أعراض وجدت، وانعدمت وحمل الحسنات على الصلوات المفروضة بقرينة سبب النزول فالتعريف للعهد، وقيل المراد مطلق الفرائض لرواية الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهنّ، والأحاديث في المكفرات كثيرة، وقد صنف فيها بعض المتأخرين تصنيفاً جمع فيه

---

(١) أخرجه مسلم ٢٣٣ والترمذي ٢١٤ وابن ماجه ١٠٨٦ وأحمد ٢/٢٢٩ ـ ٣٥٩ ـ ٤٠٠ ـ ٤٨٤ وابن حبان ١٧٣٣ والبغوي في «شرح السنة» ٣٤٥ والبيهقي في «السنن» ٢/٤٦٦ كلهم من حديث أبي هريرة.

رجلاً أتى النبي ﷺ فقال إني قد أصبت من امرأة غير أني لم آتها فنزلت ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى قوله فاستقم، وما بعده وقيل إلى القرآن ﴿ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ عظة للمتعظين ﴿وَٱصْبِرْ﴾ على الطاعات وعن المعاصي ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ عدول عن المضمر ليكون كالبرهان على المقصود، ودليلاً على أن الصلاة والصبر إحسان وإيماء بأنه لا يعتدّ بهما دون الإخلاص ﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾ فهلا كان ﴿مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ﴾ من الرأي والعقل أو

بين الروايات، ووفق بينها ولولا خوف الاطالة أوردت لك زبدة ما قاله فعليك بالنظر في الكتب المفصلة في علم الحديث. قوله: **(وفي سبب النزول أنّ رجلاً أتى النبيّ ﷺ الخ)** رواه الشيخان وهو أنّ: **«رجلاً أتى النبيّ ﷺ فقال إني أصبت من امرأة غير أني لم آتها»**[1] يريد أنه قبلها وهو مرويّ عن ابن مسعود رضي الله عنه، والحاكم والبيهقيّ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، والرجل هو أبو اليسر بفتح الياء والسين المهملة، ثم راء مهملة واسمه عمرو بن غزية بفتح الغين المعجمة، وكسر الزاي المعجمة وتشديد الياء، وهو أنصاريّ صحابيّ رضي الله عنه، وقيل اسمه كعب بن مالك، وقيل كعب بن عمرو. قوله: **(إشارة إلى قوله فاستقم وما بعده)** بتأويل المذكور، وقيل إلى الصلاة لقربها أي إقامتها في هذه الأوقات سبب عظة وتذكرة، وقيل إلى ما في هذه السورة من الأوامر، والنواهي، وقوله للذاكرين خصهم لأنهم المنتفعون بها. قوله: **(عدول عن المضمر الخ)** أي لم يقل أجرهم ونحوه، والأوامر بأفعال الخير أفردت للنبيّ ﷺ، وإن كانت عامّة في المعنى، وفي المنهيات جمعت للأمة، وهو من البلاغة القرآنية، وقوله كالبرهان أي اللميّ أي سبب عدم إضاعة أجرهم الإحسان، وقوله كالبرهان لأنه لم يورد بصورة الدليل أو لأنه لا علية، ولا سببية لشيء عندنا في الحقيقية، وما عدّ منه فهو من الأسباب العادية ووجه الإيماء بأنه لا يعتدّ بهما دون الإخلاص أنّ إحسان ذلك إخلاص. لقوله ﷺ: **«الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه»**[2]. قوله: **(فهلا كان الخ)** يشير إلى أنّ لولا هنا للتحضيض، ودخلها معنى التندّم، والتفجع عليهم مجازاً، وحكي عن الخليل رحمه الله تعالى أنّ كل لولا في القرآن فمعناها هلا إلا التي في الصافات قال الزمخشريّ: وهذه الرواية تصح عنه لوقوعها في غيرها في مواضع. قوله: **(من الرأي والعقل)** فالبقية بمعنى الباقية، والتأنيث لمعنى الخصلة أو القطعة، وقوله أو أولو فضل فالبقية

---

(١) أخرجه البخاري ٥٢٦ و ٤٦٨٧ ومسلم ٢٧٦٣ ـ ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٤١ والترمذي ٣١١٤ والنسائي ٢٦٨ في «التفسير» وابن ماجه ١٣٩٨ وأحمد ١/ ٣٨٥ ـ ٤٣٠ والبيهقي في «السنن» ٨/ ٢٤١ كلهم من حديث ابن مسعود.

(٢) هو جزء من حديث مطول أخرجه مسلم (٨) وأبو داود ٤٦٩٥ والترمذي ٢٦١٠ والنسائي ٨/ ٩٧ وابن ماجه ٦٣ والطيالسي ص ٢١ وأحمد ١/ ٥٢ ـ ٥٣ وابن حبان ١٦٨ وابن أبي شيبة ١١/ ٤٤ ـ ٤٥ كلهم من حديث عمر بن الخطاب وصدره «بينا رسول الله ﷺ ذات يوم جالساً، إذا جاء رجل شديد سواد اللحية، شديد بياض الثياب...».

أولو فضل، وإنما سمي بقية لأنّ الرجل يستبقي أفضل ما يخرجه، ومنه يقال فلان من بقية القوم أي من خيارهم، ويجوز أن يكون مصدراً كالتقية أو ذوو إبقاء على أنفسهم، وصيانة لها من العذاب، ويؤيده أنه قرىء بقية، وهي المرة من مصدر بقاء يبقيه إذا راقبه ﴿يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ لكن قليلاً منهم أنجيناهم لأنهم كانوا

بمعنى الفضيلة أو التاء للنقل إلى الاسمية كالذبيحة وأولو بمعنى ذوو جمع ذو من غير لفظه، ولا واحد له ويرسم بواو زائدة بعد الهمزة للفرق بينه، وبين إلى الجارّة، وقوله وإنما سمي أي الفضل أطلق عليه بقية استعارة من البقية التي يصطفيها المرء لنفسه، ويدّخرها مما ينفقه فإنه يفعل ذلك بأنفسها، ولذا قيل في الزوايا خبايا، وفي الرجال بقايا، وقوله أفضل ما يخرجه بخاء معجمة، وجيم كما في بعض النسخ، والحواشي والمراد ما ينفقه، ويصرفه لأنّ الخرج يستعمل بهذا المعنى، وفي بعضها يجرحه بجيم وحاء مهملة أي يكتسبه، وارتضى هذه بعضهم والأولى أظهر. قوله: **(ويجوز أن يكون مصدراً كالتقية الخ)** لأنه فعيل وفعيل يكون مصدراً، وقيل إنه اسم مصدر وهو بمعنى الابقاء أي ذوو إبقاء لأنفسهم بمعنى صيانتها عن سخط الله، ويؤيد المصدرية أنه قرىء بقية بزنة المرّة، وهو مصدر بقاء يبقيه كرماه يرميه بمعنى انتظره، وراقبه كما قاله الراغب رحمه الله تعالى وفي الحديث: «**بقينا رسول الله ﷺ**» أي انتظرناه وأما الذي من البقاء ضد الفناء ففعله بقي يبقى كرضي يرضى، والمعنى على هذه القراءة أصحاب مراقبة لخشية الله، وانتقامه. قوله: **(ينهون عن الفساد في الأرض)** الظاهر أنّ كان تامة، وأولو بقية فاعلها، وجملة ينهون صفته ومن القرون حال مقدّمة عليه ومن تبعيضية، ومن قبلكم حال من القرون، والمعنى هلا وجد أولو بقية ناهون حال كونهم من قبلكم لا ناقصة، وخبرها ينهون لأنه يقتضي انفكاك النهي عن أولي البقية، وهو فاسد لأنهم لا يكونون إلا ناهين إلا أن يجعل من قبيل:

ولا ترى الضب بها ينجحر

كذا قيل وقوله لأنهم كانوا كذلك أي ناهين عن الفساد يقتضي أنه جعلها ناقصة لا تامة كما ذكره، وسيأتي ما فيه. قوله: **(لكن قليلاً منهم أنجيناهم الخ)** جعله سيبويه رحمه الله كقوله في سورة يونس: ﴿**فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا**﴾ [سورة يونس، الآية: ٩٨] وقال السيرافي في شرحه لا يجوز فيه البدل وفي لو فعلت ذلك لكان أصلح لك وهذه الأشياء تجري مجرى الأمر وفعل الشرط، ولا يجوز في شيء من ذلك البدل لو قلت ليقم القوم إلا زيد لم يجز كان قام إلا زيد، وليس فيه الاستثناء الذي هو إخراج جزء من جملة هو منها لأنّ القصد إلى قوم أطبقوا على الكفر، ولم يكن فيهم مؤمنون فقبح فعلهم، ثم ذكر قوماً مؤمنين باينوا طريقتهم فمدحهم، ويجوز الرفع في قوم يونس على أن إلا بمعنى غير صفة، وكان الزجاج يجيز رفعه على البدل على لغة أهل الحجاز بتقدير فهلا كان قوم نبيّ آمنوا

. . . . . .

إلا قوم يونس عليه الصلاة والسلام وعلى لغة تميم، وإن لم يكن من جنسه، ولعله جوّزه لأنّ المعنى ما آمنت قرية إلا قوم يونس عليه الصلاة والسلام، ولما كان التحضيض إذا دخل على ماض مشتملاً على التنديم، والنفي كان له اعتباران التحضيض والنفي فإن اعتبر التحضيض لا يكون الاستثناء متصلاً بل منقطعاً لأنّ المتصل يسلب ما للمستثنى منه عن المستثنى أو يثبت له ما ليس له ففي جاءني القوم إلا زيداً المعنى أنه ما جاءني، وفي ما جاءني أحد إلا زيداً المعنى أنه جاءني، والتحضيض معناه لم ما نهوا ولا يجوز أن يقال إلا قليلاً فإنهم لا يقال لهم لم ما نهوا لفساد المعنى لأنّ القليل ناهون لأنّ معنى هذه كما في الآية الأخرى أنجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب هذا محصل كلامهم في منع الاتصال، وأورد عليه أنّ صحة السلب أو الاثبات بحسب اللفظ لازم في الخبر، وأما الطلب فيكون بحسب المعنى فإنك إذا قلت اضرب القوم إلا زيداً ليس المعنى على أنه ليس اضرب بل على أنّ القوم مأمور بضربهم إلا زيداً فإنه غير مأمور به فكذا هنا يجوز أن يقال أولو بقية محضوضون على النهي إلا قليلاً فإنهم ليسوا محضوضين عليه لأنهم نهوا فالاستثناء متصل قطعاً كما ذهب إليه بعض السلف فإن اعتبر معنى النفي كان متصلاً وهو ظاهر لأنه يفيد أنّ القليل الناجين ناهون، وحينئذ يجوز فيه الرفع على البدل، وهو الأفصح، والنصب على الاستثناء، وقد يدفع ما أورده بأنّ مقتضى الاستثناء أنهم غير محضوضين، وذلك إما لكونهم نهوا أو لكونهم لا يحضون عليه لعدم توقعه منهم فأما أن يكونوا جعلوا احتمال الفساد فساداً أو ادعوا أنه هو المفهوم من السياق، ثم إنّ المدقق قال إنّ تقدير الزمخشريّ يشعر بأنّ ينهون خبر كان، ومن القرون خبر آخر أو حال قدّمت لأنّ تحضيض أولي البقية على النهي على ذلك التقدير حتى لو جعل صفة ومن القرون خبراً كان المعنى على تنديم أولي القرون على أن لم يكن فيهم أولو بقية ناهون وإذا جعل خبراً لا يكون معنى الاستثناء ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلاً بل المعنى ما كان منهم أولو بقية ناهين إلا قليلاً فإنهم نهوا، وهو فاسد والانقطاع على ما آثره أيضاً يفسد لما يلزمه من أن يكون أولو البقية غير ناهين لأنّ في التحضيض، والتنديم دلالة على نفيه عنهم فالوجه أن يؤوّل بأنّ المقصود من ذكر الاسم التمهيد للخبر فكأنه قيل لولا كان من القرون من قبلكم ناهون إلا قليلاً وفي كلامه إشارة إلى أنه لا يختلف نفي الناهين، وأولو البقية، وإنما عدل عن هذا مبالغة لأنّ أصحاب فضلهم، وبقاياهم إذا حضضوا على النهي، وندّموا على تركه فهم أولى بالتحضيض، والتنديم، وفيه دلالة على أنّ أولي البقية لا يكونون إلا ناهين فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم فهو كقولك:

ولا ترى الضبّ بها ينجحر

وقولك: ما كان شجعانهم يحمون الحقائق في الذمّ تريد أنه لا شجاع ولا حماية وهذا هو الوجه الكريم الذي توجه إليه نظر الحكيم وهو المطابق لبلاغة القرآن العظيم اهـ ومن هذا

كذلك، ولا يصح اتصاله إلا إذا جعل استثناء من النفي اللازم للتحضيض ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ﴾ ما أنعموا فيه من الشهوات، واهتموا بتحصيل أسبابها وأعرضوا عما وراء ذلك ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ كافرين كأنه أراد أن يبين ما كان السبب لاستئصال الأمم السالفة، وهو فشوّ الظلم فيهم، واتباعهم للهوى وترك النهي عن المنكرات مع الكفر وقوله: واتبع معطوف على مضمر دلّ عليه الكلام إذ المعنى فلم ينهوا عن الفساد، واتبع الذين ظلموا، وكانوا مجرمين عطف على اتبع أو اعتراض، وقرىء وأتبع أي وأتبعوا جزاء

عرفت وجه جعل كان ناقصة لا تامّة لأنه ليس التحضيض على وجودهم فيهم، وليس المنفيّ ذلك أيضاً بل هو على النهي فإن قلت هو صفة، والتحضيض والنفي متوجه إليها فيكون مطابقاً للمرام فقد زدت في الطنبور نغمة من غير طرب، ومثله نصب. قوله: **(لكن قليلاً منهم أنجيناهم الخ)** قدّر الانجاء بعده لمقتضى قوله ممن أنجينا، وقدّره الزمخشريّ نهوا لتلازمهما، ولا فرق بينهما وهو نظر إلى ما قبله، والمصنف لما بعده لظهوره في الانقطاع. قوله: **(ولا يصح اتصاله الخ)** لفساد المعنى كما سمعته مع ماله وما عليه، وقوله إلا إذا جعل استثناء من النفي قيل المعنى ما وجد منهم أولو بقية ينهون إلا قليلاً ممن أنجيناهم، وهم أتباع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو ما كانوا ينهون إلا قليلاً منهم والثاني فاسد، وقد أوّله في الشكف بما مرّ، وحمل كان على التامة مغن عن هذه التكلفات، ومصحح للمراد اهـ، وقد عرفت أنه لا يسمن ولا يغني من جوع، وأنه ناشىء من قلة التدبر ومن بيانية أو تبعيضية. قوله: **(ما أنعموا فيه من الشهوات الخ)** أي ما صاروا منعمين فيه لأنّ حقيقة الترف التنعم، وتفسيره بطغوا فيه من أترفته النعم إذا أطغته ففي إما سببية أو ظرفية مجازية خلاف المشهور وإن صح هنا لكنّ الأوّل أولى، وأشمل وجعل اتباعه كناية عن الاهتمام به، وترك غيره لأنه دأب التابع للأمر. قوله: **(وكانوا مجرمين كافرين)** فسره به لأنّ الكفر أعظم الإجرام، ولأنه الذي يحصل به الفائدة مع ما قبله، وفشو الظلم شيوعه مأخوذ من إسناد الظلم إلى الجميع، واتباع الهوى هو اتباع ما أترفوا فيه، وترك النهي عن المنكرات مأخوذ من مقابلتهم للناهين، والكفر من الأجرام لتفسيره به. قوله: **(واتبع معطوف على مضمر دلّ عليه الكلام إذ المعنى فلم ينهوا عن الفساد واتبع الخ)** المضمر بمعنى المقدّر، وهو ما أشار إليه بقوله لم ينهوا فعليه يكون بياناً لحال من ترك النهي بعد ذكر الناهين، وعدل عن تقديره نهوا كما في الكشاف، وإن لم يرد عليه ما ورد عليه كما توهم لأنه نشأ من جعله خبراً على الانقطاع، والمنصف رحمه الله لم يقدّره بل قدر أنجيناهم كما سمعته، ولا وجه لما قيل إنه على تقديره لا يرتبط الكلام بما قبله، ولذا عدل عنه لأنه على تقديره المعنى لكن قليلاً نهوا عنه فهم نهوا، وغيرهم انهمك في هواه، وترك ما سواه فلذا عذبوا وأيّ ارتباط أحسن من هذا، أو إنما اختاره لأنه أكثر فائدة وأحسن مقابلة، والذي ورد على الكشاف أنه قدر نهوا خبر لكن فلا يصح عطفه عليه لخلوّه من الربط ودفع بما فصل في شروحه، وليس لنا به حاجة لترك المصنف رحمه الله له. قوله: **(وكانوا مجرمين عطف على**

ما أترفوا فتكون الواو للحال، ويجوز أن يفسر به المشهورة ويعضده تقدّم الإنجاء ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾ بشرك ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ فيما بينهم لا يضمون إلى شركهم فساداً وتباغياً وذلك لفرط رحمته، ومسامحته في حقوقه ومن ذلك قدّم الفقهاء عند

على اتبع الخ) مع المغايرة بينهما، وليس العطف تفسيرياً والمعنى، وكانوا مجرمين بذلك الاتباع كما في الكشاف لتكلفه، ولذا ترك عطفه على أترفوا المذكور فيه، وجعله اعتراضاً بناء على أنه يكون في آخر الكلام عند أهل المعاني. قوله: **(وقرىء وأتبع الخ)** هي قراءة أبي عمرو رحمه الله في رواية وأبي جعفر أي بضم الهمزة المقطوعة وسكون التاء وكسر الباء على البناء للمفعول من الأتباع، ولا بدّ حينئذ من تقدير مضاف أي أتبعوا جزاء ما أترفوا فيه وما موصولة بمعنى الذي وهو الظاهر لعود الضمير في فيه إليه، ويجوز أن تكون مصدرية أي جزاء أترافهم فالضمير للظلم المعلوم منه، وقوله فتكون الواو للحال إذا جعل حالاً يكون المعنى إلا قليلاً أنجيناهم، وقد هلك سائرهم، وقد كانوا مجرمين، ولا يحسن جعله قيداً للإنجاء إلا من حيث إنه يجري مجرى العلة لا هلاك السائر فيكون اعتراضاً أو حالاً من الذين ظلموا والأوّل حال من مفعول أنجينا المقدّر أما لو جعل عطفاً على مقدّر فحسن، ولا يخفى أنه يجوز كون الواو عاطفة على لم ينهوا المقدر، وإذا فسرت به المشهورة فقيل فاعل اتبع ما أترفوا، والكلام على القلب ثم الواو وللعطف أو للحال أيضاً. قوله: **(ويعضده تقدّم الانجاء)** لأنّ تقدّم الانجاء للناهين يناسب أن يبين هلاك الذين لم ينهوا كأنه قيل، وأنجينا القليل، واتبع الذين ظلموا جزاءهم فهلكوا فيحسن التقابل حينئذ لكون وصول الجزاء إلى الكثير في مقابلة انجاء القليل، ولا يفتقر إلى تقدير معطوف عليه حينئذ لأنّ الواو حالية. قوله: **(بشرك)** فسر الظلم به لوروده بهذا المعنى في القرآن، ولاقتضاء المقام، ولذا ترك ابقاءه على ظاهره المذكور في الكشاف، والباء للسببية. قوله: **(لا يضمون إلى شركهم)** لتفسير الظلم به والتباغي تفاعل من البغي، وقوله وذلك إشارة إلى ما ذكر من عدم اهلاكهم بكفرهم، وقوله ومن ذلك أي من أجل مسامحة الله في حقوقه قال الفقهاء إنه إذا اجتمع حق الله وحق العبد في شيء قدّم حق العبد على حق الله، وهو مبين في الفقه، وقوله وقبل معطوف على قدم، وهو ظاهر. قوله: **(قدم الفقهاء)** أي لأجل أنّ الله مسامح في حقه كالشرك هنا إذ لم يعجل عقوبته، ولم يسامح في حقوق العباد كظلم بعضهم لبعض قدم الفقهاء الخ. والمراد أنهم قدّموها في الجملة عليه ما لم يمنع منه مانع فلا يرد عليه أنهم قالوا إذا اجتمع حق الله كالزكاة ودين الناس على حيّ غير محجور عليه يقدّم حق الله لقوله ﷺ: **«دين الله أحق أن يقضى»**[1] وهو متفق عليه، وإن كان

---

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٨٥٢ ـ ٦٦٩٩ ـ ٧٣١٥ وأحمد ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ والطيالسي ٢٦٢١ وابن حبان ٣٩٩٣ والطبراني ١٢/ ١٢٤٤٣ والبغوي ١٨٥٥ والبيهقي ٥/ ١٧٩ كلهم من حديث ابن عباس بنحوه. بأتم منه.

تزاحم الحقوق حقوق العباد، وقيل: الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ مسلمين كلهم، وهو دليل ظاهر على أنّ الأمر غير الإرادة وأنه تعالى لم يرد الإيمان من كلّ أحد، وأنّ ما أراده يجب وقوعه ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل لا تكاد تجد اثنين يتفقان مطلقاً ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ إلا ناساً هداهم الله من فضله فاتفقوا على ما هو أصول دين الحق والعمدة فيه ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ إن كان الضمير للناس فالإشارة إلى الاختلاف، واللام للعاقبة أو إليه

محجوراً قدّم دين إلا دميّ على حقه تعالى ما دام حياً، وكذا إذا اجتمعا في تركة ميت كما بين في أوّل الفرائض. قوله تعالى: (**﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمّة واحدة﴾**) قيل إنّ الآية ترجع إلى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدّم، وهو مركب من مقدّمتين طويت الثانية منهما، وقوله: وأنّ ما أراده يجب وقوعه هو مفهوم المقدّمة المذكورة، وأنه تعالى لم يرد الإيمان من كل أحد نتيجة القياس، وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه، وقوله على أنّ الأمر غير الإرادة لازم النتيجة بعد ضم مقدّمة أخرى هي أنّ الكل مأمور بالإيمان، وكل منهما ناع على المعتزلة المخالفين في ذلك، ولما رأوها ظاهرة في ردّ ما قالوه جعلوا الارادة قسمين الجائي قسرية، وغيرها فحملوا المنفية على الأولى فتدبره. قوله: (**مسلمين كلهم**) يعني أنّ الوحدة المراد بها وحدة في الدين بمقتضى المقام وقوله، ولو شئنا لآتينا كلّ نفس هداها، وقوله مسلمين كلهم تفسير للأمّة الواحدة بدل أو عطف بيان وكلهم تأكيد للضمير المستتر فيه، وليس المراد بالإسلام ما يخص هذه الأمّة. قوله: (**وهو دليل ظاهر على أنّ الأمر غير الارادة**) أما الأوّل فلأنه أمر الكلّ بالإسلام، وقال هنا أنه لم يرده، ولو أراده لوقع، والمعتزلة يقولون إنّ الأمر هو الإرادة بعينها عند بعضهم، وإنّ الارادة تتخلف عن المراد فأوّلوا هذه الارادة بإرادة القسر كما في الكشاف، وأما الآخران فظاهران، وهذه الآية لا تخالف قوله، وما كان الناس إلا أمّة واحدة لما مرّ في تفسيرهما، ولأنه ليس المراد هنا لجعل كل فرق منهم فتأمّل. قوله: (**بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل**) حمل الاختلاف على ما يشمل اختلاف العقائد، والفروع وغيرهما من أمور الدين لعدم ما يدل على الخصوص في النظم فالاستثناء منقطع حيث لم يخرج من رحمه الله من المختلفين لاختلافهم في غير العقائد فلو قال لكن ناساً هداهم الله من فضله اتفقوا كان أظهر في مراده، ولو حمل الاختلاف على ما يخص الأصول كان الاستثناء متصلاً، وقوله مطلقاً يأبى حمله عليه فمن قال لا وجه للانقطاع لم يقف على الداعي له، وقوله: على ما هو أصول دين الحق حمله عليه لأنّ اختلاف الفروع للمجتهدين لا يمنع الرحمة بل هو رحمة. قوله: (**إن كان الضمير للناس فالإشارة إلى الاختلاف**) في المشار إليه أقوال كثيرة أظهرها أنه للاختلاف الدالّ عليه مختلفين فالضمير حينئذ للناس أي لثمرة الاختلاف من كون فريق في الجنة، وفريق في السعير خلقهم، واللام لام العاقبة، والصيرورة لأنّ حكمة خلقهم ليس هذا لقوله تعالى: ﴿**وما خلقت الجنّ والانس إلا ليعبدون**﴾ [سورة الذاريات، الآية:

وإلى الرحمة وإن كان لمن فإلى الرحمة ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ وعيد أو قوله للملائكة ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ أي من عصاتهما ﴿أَجْمَعِينَ﴾ أو منهما أجمعين لا من

٥٦] ولأنه لو خلقهم له لم يعذبهم عليه أو الاشارة له وللرحمة المفهومة من رحم لتأويلها بأن، والفعل أو كونها بمعنى الخير، وتكون الاشارة لاثنين كما في قوله: ﴿عوان بين﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦٨] ذلك والمراد لاختلاف الجميع، ورحمة بعضهم خلقهم، وهذا معزوّ إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وإن كان الضمير لمن فالإشارة للرحمة بالتأويل السابق.

قوله: (وعيد) وفي نسخة وعيده فيكون بياناً لأنها مجاز عن الوعيد وإن قيل إنه يجوز أنه حقيقة بإرادة الكلمة الملقاة للملائكة عليهم الصلاة والسلام، والكلمة بمعناها اللغويّ، وهو الكلام. قوله: (من عصاتهما أجمعين أو منهما أجمعين لا من أحدهما) إشارة إلى دفع ما يسأل عنه في هذه الآية، وآية السجدة: ﴿ولكن حق القول مني لأملأنّ جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ [سورة السجدة، الآية: ١٣] كما قال بعض المتأخرين إنّ ظاهرها يقتضي دخول جميع الفريقين جهنم، وخلافه متفق عليه قال وأجاب عنه بعض المفسرين بأنّ ذلك لا يقتضي دخول الكل بل بقدر ما تملأ به جهنم كما إذا قلت ملأت الكيس من الدراهم لا يقتضي دخول جميع الدراهم في الكيس، ولا يخفى ما فيه فإنه نظير أن تقول ملأت الكيس من جميع الدراهم، وهو يقتضي دخول جميع الدراهم فيه، والسؤال عليه كما في الآية باق بحاله، والحق في الجواب أن يقال المراد بلفظ أجمعين تعميم الأصناف، وذلك لا يقتضي دخول جميع الأفراد كما إذا قلت ملأت الجراب من جميع أصناف الطعام فإنه لا يقتضي ذلك إلا أن يكون فيه شيء من كل صنف من الأصناف لا أن يكون فيه جميع أفراد الطعام كقولك امتلأ المجلس من جميع أصناف الناس لا يقتضي أن يكون في المجلس جميع أفراد الناس بل يكون فيه من كل صنف فرد، وهو ظاهر، وعلى هذا تظهر فائدة لفظ أجمعين إذ فيه ردّ على اليهود، وغيرهم ممن زعم أنه لا يدخل النار اهـ، وإنما أوردت هذا مع طول ذيله لتعلم، وجازة كلام المصنف رحمه الله تعالى، ودقته إذ جمع سؤاله، وجوابه في كلمتين، وقد اعتنى بهذا البحث فضلاء العجم حتى إنّ بعضهم كتب عليه ما لو أوردته لقضيت منه العجب، وحاصل كلام المصنف رحمه الله تعالى أنّ المراد بالجنة، والناس أمّا عصاتهما على أنّ التعريف للعهد، والقرينة عقلية لما علم من الشرع أنّ العذاب مخصوص بهم، وأنّ الوعيد ليس إلا لهم، ولا حاجة إلى تقدير مضاف كما قيل فأجمعين حينئذ ظاهر فإن لم يحمل على العهد، وأبقى على إطلاقه ففائدة التأكيد بيان أنّ ملء جهنم من الصنفين لا من أحدهما فقط، ويكون الداخلوها منهما مسكوتاً عنه موكولاً إلى علمه تعالى، وما ذكره المجيب وجه آخر لكن دخول كل صنف غير معلوم، وكذا المراد بالصنف، وهو إما مجاز في اللفظ أو بالنقص وعلى كل حال فأجمعين لا يلائمه وأمّا قول النحاة أنّ أجمعين لا يجوز أن يكون تأكيداً للمثنى فهو إذا كان مثنى حقيقة لا إذا كان كل فرد منه جمعاً فإنه حينئذ تأكيد للجمع في الحقيقة فلا يرد عليه ما ذكر كما قيل، ولذا قيل إنه لتأكيد

أحدهما ﴿وَكُلًّا﴾ وكل نبا ﴿نَّقُصُّ عَلَيْكَ﴾ ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ﴾ نخبرك به ﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ بيان لكلا، أو بدل منه، وفائدته التنبيه على المقصود من الاقتصاص، وهو زيادة يقينه وطمأنينة قلبه، وثبات نفسه على أداء الرسالة واحتمال أذى الكفار أو مفعول وكلا منصوب على المصدر بمعنى كل نوع من أنواع الاقتصاص نقص عليك ما نثبت به فؤادك من أنباء الرسل ﴿وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ﴾ السورة أو الأنباء المقتصة عليك ﴿ٱلْحَقُّ﴾ ما هو حق ﴿وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارة إلى سائر فوائده العامة ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ على حالكم ﴿إِنَّا عَٰمِلُونَ﴾ على حالنا ﴿وَٱنتَظِرُوٓا۟﴾ بنا الدوائر ﴿إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ أن ينزل بكم نحو ما نزل على أمثالكم ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خاصة لا يخفى عليه خافية مما فيهما ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ فيرجع لا محالة أمرهم، وأمرك إليه، وقرأ نافع

النوعين لئلا يختص الحكم بأحدهما، ولا يلزم دخول جميع العصاة فيها إذ ما من عام إلا وقد خص فهو مقيد بقيد مقدّر، وهو مما قدّر الله أن يدخلها فتأمّل. قوله: **(وكل نبا)** إشارة إلى أنّ التنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف وقوله تخبرك به تفسير له، وإشارة إلى أنّ كلا مفعول به، ومن أنباء الرسل صفة للمضاف إليه المحذوف لا لكلا لأنها لا توصف في الفصيح كما في إيضاح المفصل، ومن تبعيضية، وقيل بيانية. قوله: **(بيان لكلا)** أي عطف بيان فالمعنى هو ما نثبت الخ. أو بدل كل أو بعض، وقوله أو مفعول أي ما مفعول به لنقص وكلا منصوب حينئذ على المصدرية أي كل نوع من أنواع الاقتصاص أي اقتصاصاً متنوّعاً، وجعله عطف بيان تبعاً للزمخشريّ في عدم اشتراط توافقهما تعريفاً وتنكيراً فلا يرد عليه الاعتراض به حتى يتكلف له ويقال مراده أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو ما نثبت والجملة مفسرة فالبيان البيان المعنوي لا النحوي. قوله: **(ما هو حق)** أوله بما ذكر ليتناسب المعطوف، والمعطوف عليه، وقيل جعلها اسماً موصولاً لا حرف تعريف ليحصل الانتظام بينه وبين معطوفيه، وفيه نظر، ولا بدّ من بيان وجه يفسره بما ذكره ونكتة للاختلاف تعريفاً وتنكيراً فالظاهر أن يقال إنما عرفه لأنّ المراد منه ما يختص بالنبيّ ﷺ من ارشاده وتسليته بما هو معروف معهود عنده فلذا عرف بحرف التعريف، وأمّا الموعظة والتذكر فأمر عامّ لم ينظر فيه لخصوصية ففرق بين الوصفين للفرق بين موصوفاتهما، وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه، ويشهد له تخصيصه بهذه السورة لأنّ مبناها على إرشاده كما مرّ فما قيل أنّ تخصيصها للتشريف لأنه جاءه في غيرها فيه نظر، وقوله على حالكم قد مرّ تحقيقه في تفسير المكانة، وقوله الدوائر أي وقوع الدوائر، وهي ما يخاف ويكره كقوله: ﴿**نخشى أن تصيبنا دائرة**﴾ [سورة المائدة، الآية: ٥٢]. قوله: **(خاصة لا يخفى عليه خافية)** هو بيان لمعنى اللام والاختصاص المستفاد منها ومن التقديم، وكونه لا يخفى عليه خافية من عموم المصدر المضاف فإنه من طرق العموم فأفاد أنه يعلم كل غيب، وأنه لا يعلم ذلك سواه، وقيل إنه إذا علم غيباً علم ما سواه إذ لأفارق، وقوله مما فيهما قيل إنه إشارة إلى أنّ الاضافة على معنى في. قوله: **(فيرجع لا محالة الخ)** فهي كلمة جامعة دخل

وحفص يرجع على البناء للمفعول ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ فإنه كافيك، وفي تقديم الأمر بالعبادة على التوكل تنبيه على أنه إنما ينفع العابد ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ أنت وهم فيجازي كلاً ما يستحقه قرأ نافع وابن عامر وحفص بالتاء هنا، وفي آخر النمل عن رسول الله ﷺ: «**من قرأ سورة هود أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من صدّق بنوح ومن كذب به وهود وصالح وشعيب ولوط وإبراهيم وموسى وكان يوم القيامة من السعداء إن شاء الله تعالى**».

فيها تسليته ﷺ وتهديد الكفار بالانتقام منهم دخولاً أولياً. قوله: (**وفي تقديم الأمر بالعبادة على التوكل تنبيه على أنه**) أي التوكل إنما ينفع العابد لأنّ تقدّمه في الذكر يشعر بتقدّمه في الرتبة أو الوقوع. قوله: (**أنت وهم**) قيل هو ظاهر في بيان إنّ الآية من قبيل التغليب فيكون تفسيره مبنياً على قراءة تعملون بتاء الخطاب الفوقية فلا يناسبه قوله، وقرأ نافع، وابن عامر وحفص الخ الموجود في بعض النسخ، ولذا قيل إنّ الأصح إسقاطه، وليس بشيء لأنه فسره على القراءة المختارة ثم ذكر أنها قرنت بالوجهين فأيّ محذور في التصريح بما علم ضمناً. قوله: (**من قرأ سورة هود الخ**)[1] قد مرّ أنّ هود ممنوع من الصرف في اسم السورة، وأنّ الرواية عليه وهذا الحديث رواه ابن مردويه، والواحدي عن أبيّ رضي الله عنه، وهو موضوع كما ذكره ابن الجوزي في موضوعاته (**إلى هنا انتهى**) ما أردنا تعليقه على سورة هود بمن من بيده الكرم والجود يسر الله تعالى اتمام ما أردناه، ووفقنا لفهم معاني كلامه على ما يحبه ويرضاه، وأفضل صلاة وسلام على أفضل أنبيائه وعلى آله وأصحابه وأحبائه ما مشت الأقلام على الطروس لخدمة كتابه وسمع صريرها طرباً بلذيذ خطابه آمين.

---

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة المشهور وقد نص الحفاظ على وضعه ومنهم العراقي كما في تخريج البيضاوي وابن الجوزي فيما ذكر المصنف.

سورة يوسف عليه السلام

مكية وآياتها مائة وإحدى عشرة

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ تلك إشارة إلى آيات السورة، وهي المرادة بالكتاب أي تلك الآيات آيات السورة الظاهر أمرها في الإعجاز أو الواضحة معانيها أو المبينة لمن تدبرها أنها من عند الله أو لليهود ما سألوا إذ روي أنّ علماءهم قالوا الكبراء المشركين سلوا محمداً لم انتقل آل يعقوب من الشأم إلى مصر وعن قصة يوسف عليه السلام فنزلت: ﴿إِنَّآ

سورة يوسف عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: **(مكية)** وقيل إلا ثلاث آيات من أوّلها، ولما ختمت السورة التي قبلها بقوله: **﴿وكلا نقص عليك من أنباء الرسل﴾** ذكرت هذه بعدها لأنها من أنبائهم، وقد ذكر أوّلاً ما لقي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من قومهم، وذكر في هذه ما لقي يوسف من اخوته ليعلم ما قاسوه من أذى الأجانب والأقارب فبينهما أتمّ المناسبة، والمقصود تسلية النبيّ ﷺ بما لاقاه من أذى القريب والبعيد. قوله: **(مائة وإحدى عشرة)** قال الداني بالاتفاق. قوله: **(تلك إشارة إلى آيات السورة وهي المرادة بالكتاب)** لم يتعرّض للمراد بالر اعتماداً على ما فصله في أوّل البقرة مع ما فيه من الإشارة إلى أنها حروف مسرودة على نمط التعديد لأنها لو كانت أسماء للسورة لصرّح بأنها المشار إليها وحينئذ فالاشارة إلى ما بعده لتنزيله لكونه مترقباً منزلة المتقدّم أو جعل حضوره في الذهن بمنزلة الوجود الخارجي كما في قوله: **﴿هذا فراق بيني وبينك﴾** [سورة الكهف، الآية: ٧٨] والاشارة إلى ما في اللوح بعيد، والاشارة بما يشار به للبعيد أمّا على الثاني فلأنه لما لم يكن محسوساً نزل منزلة البعيد لبعده عن حيز الاشارة أو لعظمه، وبعد مرتبته، وعلى غيره لذلك أو لأنه لما وصل من المرسل إلى المرسل إليه صار كالمتباعد، وقد مرّ تفصيله:

والحر تكفيه الاشارة

وقوله وهي المرادة بالكتاب أي المراد به السورة لأنه بمعنى المكتوب فيطلق عليها، ولم يذكر أنّ المراد بها القرآن كما في سورة الرعد اكتفاء بالظاهر، ولايهامه أنها جميع آياته، وليس القصد إليه مبالغة، والقرينة لا تدفع الايهام ولا ينافيه تلك آيات القرآن في النمل لأنّ القرآن يطلق على بعضه كما صرّح به المصنف رحمه الله تعالى فالاعتراض به غفلة عنه، ثم إن فائدة الأخبار حينئذ تقييدها بالصفة المذكورة بعدها، وهي المبين كما أشار له بقوله الظاهر الخ فتأمّل. قوله: **(الظاهر أمرها في الاعجاز)** بشير إلى أنّ المبين من أبان، وهو يكون لازماً بمعنى

أَنزَلْنَٰهُ ﴾ أي الكتاب ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ سمى البعض قرآناً لأنه في الأصل اسم جنس يقع على الكل، والبعض وصار علماً للكل بالغلبة ونصبه على الحال، وهو في نفسه إمّا توطئة للحال التي هي عربياً أو حال لأنه مصدر بمعنى مفعول، وعربياً صفة له أو حال من الضمير فيه أو حال بعد حال وفي كل ذلك خلاف ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ علة لإنزاله بهذه الصفة أي أنزلناه مجموعاً أو مقر وأبلغتكم كي تفهموه وتحيطوا بمعانيه، وتستعملوا فيه عقولكم فتعلموا أنّ

ظهر، ومتعدياً بمعنى أظهر فعلى أخذه من الأوّل المراد الظاهر أمرها واعجازها فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع، واستتر وعلى الثاني المفعول لمبين مقدّر، وهو أنها من عند الله أو ما سأله عنه اليهود، وقيل إنه على الأوّل من الاسناد المجازي، ولا تقدير فيه لما يلزمه من حذف الفاعل وهو وهم لأن مثله لا يعد حذفاً لوجود ما قام مقامه، وعلى الثاني الاسناد المجازي، وتبيينها أنها من عند الله لأنها تحمل من تدبرها على ذلك أفلا يتدبرون القرآن فالوجوه أربعة، ووجه ترتبها أنّ المقصود اعجازه فلذا قدّم الأوّل من وجهي اللزوم والتعدّي وإن دلّ الآخر عليه بالأخبار عن الغيب، وقوله في الاعجاز قيل إنه أصاب حيث لم يضف الاعجاز إلى العرب كما في الكشاف، ولا يخفى أنّ المتحدّي هم، والاعجاز بالنسبة إليهم فلا محذور في الاضافة. قوله: **(أي الكتاب)** السابق ذكره وقيل خبر يوسف عليه الصلاة والسلام، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى أظهر، وقوله سمي البعض قرآناً أي أطلق على البعض، وهو هذه السورة القرآن الذي هو عبارة عن مجموع السور بحسب الظاهر المتبادر لأنّ القرآن اسم جنس يشمل القليل، والكثير فكما يطلق على الكل يطلق على البعض لكنه غلب على الكل عند الاطلاق معرفاً لتبادره منه، وهل وصل بالغلبة إلى حدّ العلمية أو لا ذهب المصنف رحمه الله تعالى إلى الأوّل فيلزمه الألف، واللام ومع ذلك لم يهجر المعنى الأوّل، وما وقع في كتب الأصل من أنه وضع تارة للكل خاصة، وتارة لما يعمّ الكل والبعض أعني الكلام المنقول في المصحف تواتراً ففيه نظر لأنّ الغلبة ليس لها وضع ثان، وإنما هي تخصيص لبعض أفراد الموضوع له، ولذا لزمته اللام أو الإضافة إلا أن يدعي أنّ فيها وضعاً تقديرياً. قوله: **(ونصبه على الحال الخ)** محصله أنه إمّا حال بعده حال أو قرآناً بمعنى مقروء فيه ضمير مستتر، وعربياً حال من الضمير المستتر فهي متداخلة أو قرآناً حال، وعربياً صفته، وحينئذ فهي إما موطئة أو غير موطئة لأنها إن أبقيت على جمودها من غير تأويل بالمشتق موطئة لأنّ المقصود بالحالية وصفها إذ هي لا تبين هيئة، وإن أوّلت به فغير موطئة لأنّ معنى التوطئة أنها تبين أنّ ما بعدها هو المقصود بالحالية لا أنها حال موصوفة لعدم دلالتها على الهيئة، ولذا عرف النحاة الحال الموطئة بأنها الجامدة الموصوفة نحو: ﴿**فتمثل لها بشراً سوياً**﴾ [سورة مريم، الآية: ١٧] ومعنى قوله في نفسه بقطع النظر عما بعده، وعن تأويله بالمشتق، وقوله بمعنى مفعول أي مقروء ومجموع وقيل قرآناً بدل من الضمير وعربياً صفته. قوله: **(علة لانزاله بهذه الصفة الخ)** أي حكمة له بمنزلة العلة لأنّ أفعاله لا تعلل بالأغراض أو مستعملاً استعمال العلة

اقتصاصه كذلك ممن لم يتعلم القصص معجز لا يتصوّر إلا بالإيحاء ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ أحسن الاقتصاص لأنه اقتص على أبدع الأساليب أو أحسن ما يقص لاشتماله على العجائب والحكم والآيات والعبر فعل بمعنى مفعول كالنقض والسلب، واشتقاقه من قص أثره إذا تبعه ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ﴾ بإيحائنا إليك ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ يعني السورة، ويجوز أن يجعل هذا مفعول نقص على أنّ أحسن نصب على المصدر ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ عن هذه القصة لم تخطر ببالك، ولم تقرع سمعك قط وهو تعليل لكونه موحى

لأنّ لعل تستعمل بمعنى لام التعليل على طريق الاستعارة التبعية كما مرّ في البقرة، وجعلها للرجاء من جانبهم لا يناسب المقام، وإن كان جائزاً كما قيل، وقوله مجموعاً أو مقروء بيان لمحصل المعنى، ويتحمل أن يكون إشارة إلى ترجيح جعله قرآناً حالاً غير موطئة، وقوله كي تفهموه، وتحيطوا بمعانيه مناسب لتفسير المبين الثاني، والرابع وتستعملوا فيه عقولكم ملائم للثالث، ولكنه لا يختص بشيء منها حتى يكون تأكيداً وقوله اقتصاصه أي الكتاب كذلك معجزة من معجزاته ﷺ لاخباره بالمغيبات. قوله: **(أحسن الاقتصاص الخ)** فيه وجهان أحدهما أن يكون مفعولاً به لنقص إن كان القصص مصدراً بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق أو صف مشبهة على فعل كقبض، ونقض بمعنى مقبوض ومنقوض أي نقص عليك أحسن الأشياء المقصوصة، والثاني أن يكون منصوباً على المصدر لاضافته إلى المصدر أو لكونه في الأصل صفة مصدر أي قصصاً أحسن القصص، ومفعوله محذوف أي نقص ما سيذكر أحسن قصص أو هذا القرآن، وإلى الوجهين أشار المصنف رحمه الله تعالى لكنه ترك احتمال كونه مصدراً بمعنى مفعول قيل، وقوله أحسن ما يقص إشارة إلى أنّ اللام حينئذ موصولة ليصح وقوعه مضافاً إليه فتأمّل. قوله: **(لاشتماله على العجائب الخ)** يعني أنه أحسن في بابه لأنه ليس أحسن من قصة النبيّ ﷺ لكنه أحسن في سمته لاشتماله على سير الملوك والمماليك، ومكر النساء، والصبر على أذى الأقارب والعفو بعد الاقتدار، وغير ذلك مما يعرفه من وقف على معاني السورة، وأصل معنى القص اتباع الأثر، ومنه قص الحديث لأنه يذكره ويتبع ما وقع فيه ومعانيه دائرة عليه ومثله التلاوة أصلها الاتباع وقوله بايحائنا إشارة إلى أنّ ما مصدرية، والباء سببية. قوله: **(ويجوز أن يجعل هذا مفعول نقص الخ)** أي كما يجوز جعله مفعول أوحينا على أنّ مفعول نقص أحسن القصص أو محذوف بناء على المذهبين في التنازع إذ هذا منه إذا لم يكن أحسن القصص مفعولاً واختار أعمال الثاني ترجيحاً للقول به، ولأنّ تعلق الوحي به أظهر من تعلق القصص باعتبار ما اشتمل عليه، ويجوز تنزيل أحد الفعلين منزلة اللازم. قوله: **(لم تخطر ببالك الخ)** أسقط تفسير الزمخشريّ له بقوله من الجاهلين به لأنه وإن كان مراداً وقد عبر الله بالغافلين توقير النبي ﷺ بل لم يسمه غافلاً بل نسب الغفلة إلى من هو بين أظهرهم فما بال مثله يترك الأدب، والتبرّك بأخلاق الله لكن لكل جواد كبوة، وليس لنا حاجة إلى ذكر ما اعتذر

وإن هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾ بدل من أحسن القصص إن جعل مفعولاً بدل الاشتمال، أو منصوب باضماراً ذكر، ويوسف عبريّ، ولو كان عربياً

به فإنه يكفيك من شرّ سماعه. قوله: **(وهو تعليل لكونه موحى)** أي أوحي إليك لأنه لم يخطر ببالك، ولم يطرق سمعك الكريم تفصيله لكن الأكثر فيما يرد للتعليل ترك العطف. قوله: **(بدل من أحسن القصص الخ)** فهو بدل اشتمال لاشتمال المظرف على المظروف، ولم يجوّز البدلية على المصدرية لأنّ المقصوص هو الواقع في ذلك الوقت لا الاقتصاص على النبيّ ﷺ وهو ظاهر فالمانع فيه عدم صحة المعنى، وقيل المانع بحسب العربي لأنّ أحسن الاقتصاص مصدر فلو كان بدلاً، وهو المقصود بالنسبة لكان مصدراً أيضاً، وهو غير جائز لعدم صحة تأويله بالفعل، وأورد على التعليل الأوّل أنه وإن لم يشتمل الوقت على الاقتصاص فهو مشتمل على المقصوص فلم لم تجز البدلية لهذه الملابسة وردّ بأنّ مطلق الملابسة لا يصحح الابدال، وإلا لصح إبدال كل شيء بل المراد بالملابسة أن يكون البدل صفة للمبدل منه كأعجبني زيد حسنه أو يحصل بحسبه صفة له كسلب زيد ثوبه، وأعجبني عمر، وسلطانه لحصول صفة المالكية، والملابسة والوقت لا ملابسة فيه للاقتصاص بهذا المعنى اهـ، والذي حرّره النحاة بعد الخلاف في أنّ المشتمل الأوّل أو الثاني أو العامل أنه لا يكتفي بهذا القدر بل التحقيق ما قاله نجم الأئمة الرضي أنّ الاشتمال ليس كاشتمال الظرف على المظروف بل لكونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الأوّل متشوّقة إلى الثاني منتظرة له فيجيء الثاني مبيناً لما أحمل فيه فإن لم يكن كذلك يكن بدل غلط فالوجه أن يقال في عدم صحته أنّ النفس إنما تتشوّق لذكر وقت الشيء لا لذكر وقت لازمه فلذا لم يصح جعله بدلاً من الاقتصاص لأنّ الملابسة بينه وبين وقته، وهذا ليس وقتاً له فلو أبدل منه فسد المعنى، وأمّا توجيهه بأنه لو أبدل لكان مصدراً فليس بصحيح أيضاً لأنّ المصدر كما يكون ظرفاً نحو أتيتك طلوع الشمس يكون الظرف أيضاً مصدراً ومفعولاً مطلقاً لسدّه مسدّ المصدر كما في قوله:

ألم تغتمض عيناك ليل أرمدا

فإنهم صرّحوا كما في التسهيل وشروحه أنّ ليلة مفعول مطلق أي اغتماض ليلة أرمد فما ذكره من حديث الفعل من الأوهام الفارغة نعم إذا ناب عن المصدر ففي كونه بدل اشتماله شبهة، وهو شيء آخر غير ما ذكر. قوله: **(وبقي هنا بحث)** في كلام الرضي لعل النوبة تفضي إليه. قوله: **(بدل الاشتمال)** زاد في الكشاف لأنّ الوقت مشتمل على القصص، وهو المقصوص فإذا قص وقته فقد قص فقيل إنه جواب سؤال وهو أنه إذا كان بدلاً من المفعول به يكون الوقت مقصوصاً، ولا معنى له فأجاب بأنّ المراد لازمه وهو اقتصاص قول يوسف عليه الصلاة والسلام فإنّ اقتصاص وقت القول ملزوم لاقتصاص القول لكنه أورد عليه أن يكون بدل بعض أو كل لا اشتمال وليس كما قال وإنما يلزم ما ذكر لو كان الوقت بمعنى القول وهو إمّا

لصرف، وقرىء بفتح السين، وكسرها على التلعب به لا على أنه مضارع بني للمفعول أو الفاعل من آسف لأنّ المشهورة شهدت بعجمته ﴿لِأَبِيهِ﴾ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام. وعنه عليه الصلاة والسلام: «**الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**» ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ أصله يا أبي فعوّض عن الياء تاء التأنيث لتناسبهما في الزيادة، ولذلك قلبها هاء في الوقف ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب، وكسرها

عين المقصوص أو بعضه أمّا لو بقي على معناه وجعل مقصوصاً باعتبار ما فيه فلا يرد ما ذكره فتأمّل، وقوله منصوب بناء على تصرّفه، وذكر الوقت كناية عن ذكر ما حدث فيه وقيل إنه منصوب يقال يا بنيّ. قوله: **(ويوسف عبريّ الخ)** أي أنه علم أعجميّ إذ العجمة ما عدا العربية ولو لم يكن عبرانياً انصرف لأنه ليس فيه غير العلمية، وليس فيه وزن الفعل للقراءة المشهورة، وهي ضم الياء والسين فإنها تأباه إذ ليس لنا فعل مضارع مضموم الأوّل، والثالث ومثله يونس، والتلعب كثرة التغيير فيه شبه بالكرة ونحوها مما يلعب به فتتداوله الأيدي ولذا قالوا:

أعجمي فالعب به ما شئتا

وقوله من آسف بالمدّ أصله أأسف فأبدلت المدّة الثانية ألفاً يعني أنه يكون من الأفعال لضم الياء، وهذا على تسليم عربيته لشبهة أنه يتأسف عليه لقوله يا أسفا على يوسف، وفي الصحاح يقفر بضم الياء علم ينصرف لأنه قد زال عنه شبه الفعل اهـ، وهو مذهب سيبويه، وخالفه الأخفش فيه فمنع صرفه لعروض الضم للاتباع كذا قال النحاة: فإن قلت فما بالهم لم يجروا هذا الخلاف في يونس، ويوسف، وهو مثل يعفر قلت قالوا إنه لم يجر فيهما لتحقق منع صرفهما للعلمية، والعجمة، ولو كان عربياً لجرى فيه الخلاف فكلام المصنف رحمه الله على مذهب سيبويه رحمه الله تعالى ويوسف ويونس مثلثا السين، والنون وبها قرىء شذوذاً. قوله: **(وعنه عليه الصلاة والسلام)**[1] هو حديث صحيح رواه البخاري، والكريم مرفوع مبتدأ أو ابن الأوّل مرفوع صفته، والثاني والثالث مجروران صفة الكريم، وكذا يوسف مرفوع خبره، وابن الأوّل صفته، والثاني والثالث مجروران صفة للاسمين المجرورين بالفتح لمنع الصرف، والمراد بالكرم كرم النسب لتوالي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في نسبه. قوله: **(أصله يا أبي فعوض عن الياء تاء التأنيث الخ)** هذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: التاء للتأنيث، وياء الاضافة مقدّرة بعدها، ويأباه فتحها، وعدم سماع أبتي في السعة، وقوله لتناسبهما في الزيادة أي في كون كل منهما من حروف الزوائد وفي كون كل منهما يضم إلى الاسم في آخره وقيل إنّ الياء أبدلت تاء لأنها تدل على المبالغة، والتعظيم في نحو علامة والأب والأمّ مظنة

---

(١) أخرجه البخاري ٣٣٥٣ ـ ٣٣٧٤ ـ ٣٣٨٣ ـ ٣٤٩٠ ـ ٤٦٨٨ ـ ٤٦٨٩ ومسلم ٢٣٧٨ والترمذي ٣١١٦ وأحمد ٢/ ٣٣٢ ـ ٤١٦ ـ ٤٣١ كلهم من حديث أبي هريرة، بألفاظ متعددة.

لأنها عوض حرف يناسبها، وفتحها ابن عامر في كل القرآن لأنها حركة أصلها، أو لأنه كان يا أبتا فحذف الألف وبقي الفتحة، وإنما جاز يا أبتا ولم يجز يا أبتي لأنه جمع بين العوض، والمعوّض وقرىء بالضم إجراء لها مجرى الأسماء المؤنثة بالتاء من غير اعتبار التعويض، وإنما لم تسكن كأصلها لأنها حرف صحيح منزل منزلة الاسم فيجب تحريكها ككاف الخطاب ﴿إِنِّي رَأَيْتُ﴾ من الرؤيا لا من الرؤية لقوله: **﴿لا تقصص رؤياك﴾** وقوله

التعظيم، وقوله ولذلك قلبها هاء الخ دليل لكونها تاء تأنيث لا للعوضية لأنّ دليلها ما ذكرناه، وخطىء في نسبة الوقف بالهاء إلى أبي عمر ولأنّ الواقف بها ابن كثير وابن عامر والباقون وقفوا بالتاء وقوله، وكسرها لأنها عوض حرف يناسبها مبتدأ وخبر أي كسر التاء لأنها عوض عن الياء التي هي أخت الكسرة فحرّكت بحركة تناسب أصلها لا لتدل على الياء حتى يكون كالجمع بين عوضين أو بين العوض والمعوّض، وجعل الزمخشري هذه الكسرة كسرة الياء زحلقت إلى التاء لما فتح ما قبلها للزوم فتح ما قبل تاء التأنيث. قوله: **(وفتحها ابن عامر في كل القرآن الخ)** أي لأنّ أصلها، وهو الياء إذا حرّك حرك بالفتح، وإن اختلف في أصلها هل هو البناء على السكون لأنه الأصل في كل مبني أو الفتح لأنه أصل ما كان على حرف واحد وكلام المصنف رحمه الله يحتملهما، وقوله أو لأنه يعني أصلها أي أصل هذه الكلمة يا أبتا بأن قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت، وأبقيت فتحتها دليلاً عليها، وكون أصلها هذا ضعيف عند النحاة لأنّ يا أبتا ليس بفصيح حتى قيل إنه يختص بالضرورة مثل يا أبتي كقوله:

يـا أبـتـا عـلـك أو عـسـاكـا

وقيل لأنّ الألف خفيفة لا تحذف، وكونها ألف ندبة أو زائدة ضعيف، وقوله جمع بين العوض، والمعوّض بخلاف يا أبتا فإنه جمع بين عوضين وقوله، وقرىء بالضم هي ضعيفة رواية ودراية لأنّ ضم المنادي المضاف شاذ، وقوله وإنما لم تسكن أي التاء مع أنّ الياء المعوّض عنها تسكن لأنّ الياء حرف معتل تنقل حركته في الجملة، ولذا لم يسكن من الضمائر غير الياء، وقوله منزل منزلة الاسم لأنها عوض عن اسم، وليست اسماً، وجعلها الزمخشريّ اسما مسامحة فأشار المصنف به إلى مراد من سماها اسماً، ومن قال به جعلها بدلاً من الياء لا عوضاً، والاسم إذا كان على حرف واحد وأبدل لا يخرج عن الاسمية. قوله: **(من الرؤيا لا من الرؤية لقوله ﴿لا تقصص رؤياك﴾ الخ)** يعني كلاهما مصدر لرأي لكن فرق بين كونها بصرية بجعل مصدرها رؤية، وحلمية بجعله رؤيا والدليل على أنّ الفعل هنا فعل الحلمية تصريحه بمصدره فيما سيأتي، وهذا بناء على المشهور من أنّ الرؤيا لا تكون إلا مصدراً لحلمية، ولذا خطىء المتنبي في قوله:

ورؤياك أحلى في العيون من الغمض

هذا تأويل رؤياي من قبل ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ روي عن جابر رضي الله تعالى عنه أنّ يهودياً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال أخبرني يا محمد عن النجوم التي رآهنّ يوسف فسكت فنزل جبريل عليه السلام فأخبره بذلك فقال: **«إذا أخبرتك فهل تسلم قال: نعم، قال: جريان والطارق والذيال، وقابس وعمودان والفليق والمصبح، والضروح والفرغ ووثاب وذو الكتفين رآها يوسف والشمس والقمر نزلن من السماء وسجدن له»** فقال اليهودي: أي

وذهب السهيلي وبعض علماء اللغة إلى أنّ الرؤيا سمعت من العرب بمعنى الرؤية ليلاً أو مطلقاً، وكلام المصنف رحمه الله تعالى مخالف له، وترك ما في الكشاف، وغيره من أنه لو كان حقيقة، وهو أمر خارق للعادة لشاع وعدّ معجزة ليعقوب عليه الصلاة والسلام أو ارهاصاً ليوسف عليه الصلاة والسلام لجواز أن يكون ليلاً والناس غافلون في زمن يسير والصحيح أنها منام، والبحث في مثله لا طائل تحته. قوله: **(روي عن جابر رضي الله تعالى عنه الخ)**[1] هذا الحديث أخرجه جماعة كابن أبي حاتم، والحاكم، وجماعة من المفسرين واختلف في صحته فقال أبو زرعة، وابن الجوزي أنه منكر موضوع، وقال الحاكم: إنه صحيح على شرط مسلم، وذكروا أنّ اسم اليهودي سنان، وتعيين هذه الكواكب وضبط أسمائها لم يتعرّضوا له هنا، ولم أره في كلام من يوثق به، وجريان بفتح الجيم، وكسر الزاء المهملة، وتشديد الياء منقول من اسم طوق القميص والطارق معلوم ما يطلع ليلاً، والذيال من ذوات الأذناب وقابس بقاف وموحد وسين مقتبس النار وعمودان تثنية عمود، والفليق نجم منفرد، والمصبح وما يطلع قبيل الفجر، والفرغ بفاء وراء مهملة ساكنة وغين معجمة نجم عند الدلو ووثاب بتشديد المثلثة سريع الحركة، وذو الكتفين تثنية كتف نجم كبير، وهذه نجوم غير مرصودة خصت بالرؤيا لغيتهم عنه، وكان بين رؤياه ومسير إخوته إليه أربعون سنة، وقيل ثلاثون سنة، وفي الكشاف أخر الشمس والقمر ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص بياناً لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كما أخر جبريل وميكائيل عن الملائكة ثم عطفهما عليها لذلك، ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع أي رأيت الكواكب مع الشمس والقمر، وتركه المصنف رحمه الله لأنه قيل عليه إنّ أحد عشر كوكباً يتناول الشمس، والقمر فليس من القبيل المذكور وإنّ النحاة اتفقوا على أنّ عمراً في نحو ضربت زيداً وعمراً لا يصح أن يكون مفعولاً معه لظهور العطف الذي هو الأصل من غير مانع منه، وأجيب بأنّ التناول غير لازم لأنّ إفادته

---

(١) باطل. أخرجه البزار ٢٢٢٠ «كشف» والطبري ١٨٧٩٢ وابن حبان في «المجروحين» ١/ ٢٥٠ والعقيلي ١/ ٢٥٩ ـ ٣١٦ والبيهقي في «الدلائل» ٦/ ٢٧٧ وابن الجوزي في «الموضوعات» ١/ ١٤٦ من حديث جابر. ومداره على الحكم بن ظُهير، وهو متروك. وقال ابن حبان: لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ. والحكم يروي الموضوعات. ووافقه ابن الجوزي، وقال: واضعه يريد شين الإسلام بمثل هذا اهـ وضعفه ابن كثير ٢/ ٥٧٧ والصواب أنه باطل لا أصل له، وهو من الاسرائيليات.

والله إنها لأسماؤها ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ استئناف لبيان حالهم التي رآهم عليها فلا تكرير، وإنما أجريت مجرى العقلاء لوصفها بصفاتهم ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ﴾ تصغير ابن صغره للشفقة أو لصغر السنّ لأنه كان ابن ثنتي عشرة سنة، وقرأ حفص هنا وفي الصافات بفتح الياء ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ فيحتالوا لإهلاكك حيلة فهم يعقوب عليه السلام من رؤياه أنّ الله يصطفيه لرسالته، ويفوقه على إخوته فخاف عليه حسدهم، ويغيهم والرؤيا

المبالغة من العطف الدال على المغايرة، والتنبيه على أنهما من جنس أشرف، وقد كان يمكنه أن يقول ثلاثة عشر كوكباً فلما عطف دلّ على فرط اختصاص واهتمام بشأنهما لزيادة الفائدة لاخراجهما عن ذلك الجنس، وجعلهما متغايرين بالعطف، والعدول عن مقتضى الظاهر كما في المستشهد به، وإن كان الوجه مختلفاً، وفي بعض الحواشي، وتخصيصهما بالذكر، وعدم الادراج في عموم الكواكب لاختصاصهما بالشرف، وتأخيرهما لأنّ سجودهما أبلغ وأعلى كعباً فهو من باب لا يعرفه فلان ولا أهل بلده، وقيل إنه رشح معنى الاختصاص بالمبالغة في التغاير كأنهما جنسان لا فاضل بينهما ولا مفضول، وهو وجه حسن أيضاً وإنما لم يرد على أسلوب غيره لأنّ ذكر العدد لأمر مقصود يفوت بتركه لأنه به تطابق الرؤيا، والتعبير، وأمّا أمر المعية فغير مسلم، ولو سلم فواو العطف تدل على المعية، وهو أصل معناها ولذا صرّح به في قوله: **﴿وأنّ لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه﴾** [سورة المائدة، الآية: ٣٦] وفيه تأمّل.

قوله: **(استئناف لبيان حالهم الخ)** جعله بعضهم تأكيداً للأولى تطرية لطول العهد كما في قوله: **﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً إنكم مخرجون﴾** [سورة المؤمنون، الآية: ٣٥] وبه يسلم من أنّ رأي الحلمية كالعلمية تتعدى لمفعولين، ولا يحذف ثانيهما اقتصاراً، وعلى الوجه الأوّل يلزم حذفه من رأيت الأولى، واختار المصنف رحمه الله تبعاً للزمخشريّ أنه جواب سؤال مقدّر فيكون تأسيساً وهو أولى من التأكيد، وأمّا الاعتراض عليه بما مرّ فلعله لا يراه متعدّياً لمفعولين، وساجدين عنده حال أو يقول بجواز ما منعوه فيها. قوله: **(وإنما أجريت مجرى العقلاء)** يعني في ضميرهم، وجمع صفتهم جمع مذكر سالم، وصفات العقلاء هي السجود، وهو إمّا استعارة مكنية بتشبيههم بقوم عقلاء مصلين والضمير، والسجود قرينة أو أحدهما قرينة تخييلية، والآخر ترشيح أو استعارة تصريحية، والتصغير هنا يدل على الشفقة ولذا سماه النحاة تصغير التحبيب كما قال بعض المتأخرين:

قد صغر الجوهر في ثغره

لكنه تصغير تحبيب. قوله: **(فيحتالوا لإهلاكك حيلة الخ)** إشارة إلى أنّ كاد متعدّ بنفسه كما في قوله فكيدوني، وجعل اللام زائدة كجعله مما يتعدّى بنفسه، وبالحرف خلاف الظاهر فلذا حمله على تضمين ما يتعدّى بها، وهو الاحتيال فيقيد معنى الفعلين معاً فيكون هذا توطئة لما سيأتي، ويحتمل أن يريد أنّ الكيد والحيلة متقاربان فحمل على مناسبه في التعدية، وهو

كالرؤية غير أنها مختصة بما يكون في النوم فرّق بينهما بحرفي التأنيث كالقربة والقربى وهي انطباع الصورة المنحدرة من أفق المتخيلة إلى الحس المشترك، والصادقة منها إنما تكون باتصال النفس بالملكوت لما بينهما من التناسب عند فراغها من تدبير البدن، أدنى فراغ فتتصوّر بما فيها مما يليق بها من المعاني الحاصلة هناك، ثم إن المتخيلة تحاكيه بصورة تناسبه فترسلها إلى الحس المشترك فتصير مشاهدة، ثم إن كانت شديدة المناسبة لذلك المعنى بحيث لا يكون التفاوت إلا بالكلية والجزئية استغنت الرؤيا عن التعبير، وإلا

وجه آخر لكن الظاهر الأوّل، ويكيدوا منصوب في جواب النهي، وكيداً مصدر مؤكد، وقيل إنه مفعول به، ومعناه يصنعون لك كيداً، وهو ما يكاد به فلك حال أو اللام للتعليل، وفهم يعقوب عليه الصلاة والسلام ذلك لعلمه بالتعبير، ولدلالة خضوع الإجرام العلوية له على ذلك، وقوله أن الله يصطفيه لرسالته أي لنبوّته لأنه لم ينقل له شريعة مستقلة فكونه فوق إخوته إمّا بالملك أو لتفاوت مراتب النبوّة، وخوفه حسدهم إمّا لعلمهم بالتأويل أو لاحتمال تعب بينهم لذلك. قوله: **(والرؤيا كالرؤية)** ليس المراد التشبيه في تمام المعنى، وجميع الوجوه بل في كونها مصدر رأي إلا أنّ الرؤية مصدر رأي البصرية الدالة على إدراك مخصوص، والرؤيا مصدر رأي الحلمية الدالة على ما يقع في النوم سواء كان مرئياً أو لا وهو قول تقدّم ما يخالفه فلا يرد عليه شيء كما توهم ففرق بين مصدر المعنيين بالتأنيثين كالقربة للتقرّب المعنوي بعبادة ونحوها، والقربى للنسبي. قوله: **(وهي)** أي الرؤيا انطباع الصورة المنحدرة من أفق المتخيلة الخ. قيل عليه لا يلزم في الرؤيا الانحدار من المتخيلة لأنّ الإنسان إذا أدرك شيئاً وبقيت صورة ذلك المدرك في الخيال فبعد النوم ترتسم في الحس المشترك تلك الصورة التي بقيت مخزونة في الخيال، وهي من أقسام الرؤيا مع أنه لا يصدق التعريف المذكور عليها ولا مجال لأن يقال التعريف للصادقة منها لمكان قوله، والصادقة منها الخ. ثم إنّ ما ذكره مبنيّ على أصول الفلسفة، وقول المتكلمين في الرؤيا غير ذلك **(قلت)** هذا غير وارد كما بينه النفيسي في شرح الأسباب والعلامات حيث قال إذا ضعف الخيال بالنوم لم يحفظ الصور في اليقظة على المجرى الطبيعي حتى تتصرّف فيها القوّة المتخيلة، وتلقيها على الحس المشترك فتنعكس إليه منه ثانياً فيتذكر عند اليقظة وتفصيل الحواس، وبيان معانيها مفصل في محله فإن قلت المنقول عن المتكلمين إنّ النوم مضادّ للإدراك وأنّ الرؤيا خيالات باطلة، وكيف يصح هذا القول مع شهادة الكتاب، والسنة بصحة الرؤيا قلت دفع هذا بأنّ مرادهم أنّ كون ما يتخيله النائم إدراكاً بالبصر رؤية وكون ما يتخيله إدراكاً بالسمع سمع باطل فلا ينافي حقيته بمعنى كونه أمارة لبعض الأشياء لذلك الشيء بنفسه أو ما يضاهيه، ويحاكيه فتأمّل والانطباع مجاز مشهور في الارتسام في القوى الباطنة، وأفق المتخيلة استعارة لتلك القوّة، والملكوت عالم الملكوت، والتناسب هو التجرّد، وعند فراغها متعلق باتصال، وقوله أدنى فراغ لعدم قطع العلاقة كما في الموت، وقوله فتتصوّر أي يحصل لها صورة، وإدراك وتحاكيه بمعنى تحكيه أو تشابهه بصورة أخرى

احتاجت إليه، وإنما عدّى كاد باللام، وهو متعدّ بنفسه لتضمينه معنى فعل يعدّى به تأكيداً، ولذلك أكد بالمصدر، وعلله بقوله: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ ظاهر العداوة كما فعل بآدم عليه السلام وحوّاء فلا يألو جهداً في تسويلهم، وإثارة الحسد فيهم حتى يحملهم على الكيد ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ أي وكما اجتباك لمثل هذه الرؤيا الدالة على شرف وعز وكمال نفس ﴿يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ للنبوّة والملك أو لأمور عظام، والاجتباء من جبيت الشيء إذا حصلته لنفسك ﴿وَيُعَلِّمُكَ﴾ كلام مبتدأ خارج عن التشبيه كأنه قيل، وهو يعلمك ﴿مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ من تعبير الرأي لأنها أحاديث الملك إن كانت صادقة، وأحاديث النفس، أو الشيطان إن كانت كاذبة، أو من تأويل غوامض كتب الله تعالى، ومنن الأنبياء وكلمات

وقوله، ثم إن كانت أي تلك الصورة، وقوله بالكلية أي في المبادي، والجزئية في الحس المشترك، واستغناؤه عن التعبير في الأغلب ألا ترى إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه لما رأى ذبح ابنه عبر له بالقربان مع شدّة مناسبته، ولذا أراد ذبحه بناء على أغلب حاله فتأمّل. قوله: **(وإنما عدى كاد باللام)** قد مرّ تقريره، وقوله تأكيداً يعني أن التضمين لتأكيد المعنى بإفادة معنى الفعلين جميعاً، وقوله ولذلك أي لكون القصد التأكيد والمقام مقامه، وقوله وعلله الخ لأنّ بيان علة الشيء تفيد نوع تقرير له. قوله: **(ظاهر العداوة)** بيان لأنّ مبين من أبان اللازم، وقوله فلا يألو جهداً الخ. بيان لكونه تعليلاً لما قبله وقوله، وكما اجتباك لمثل هذه الرؤيا الخ هذا جرى على ما سلف من تغاير المشبه والمشبه به، والزمخشريّ يجعل المشبه، والمشبه به مصدر الفعل المذكور، وكذلك في محل نصب صفة لمصدر مقدّر، وقيل إنه خبر مبتدأ محذوف أي الأمر كذلك، وقوله أو لأمور عظام فيكون المعنى أعمّ مما قبله، ويشمل إغناء أهله ودفع القحط ببركته، ويجتبى بمعنى يختار من الجباية لأنه إنما يجتبى ما يطلب، ويختار. قوله: **(كلام مبتدأ الخ)** أي مستأنف، وقوله وهو يعلمك على عادتهم في تقدير المبتدأ فيما يستأنف، ولذا قيل إنه يحتمل الحالية بتقدير المبتدأ أيضاً لأنّ الجملة المضارعية لا تقترن بالواو. قوله: **(خارج عن التشبيه)** قيل لأنّ الظاهر أن يشبه الاجتباء بالاجتباء، والتعليم غير الاجتباء فلا يشبه به، وفيه نظر لأنّ التعليم نوع من الاجتباء، والنوع يشبه بالنوع، وقيل إنه يصير المعنى، ويعلمك تعليماً مثل الاجتباء بمثل هذه الرؤية ولا يخفى سماجته فإنّ الاجتباء وجه الشبه، ولم يلاحظ في التعليم ذلك **(قلت)** ولا مانع من جعله داخلاً فيه على أنّ المعنيّ بذلك الإكرام بتلك الرؤيا أي كما أكرمك بهذه المبشرات يكرمك بالاجتباء، والتعليم ولا تكلف فيه بجعله تشبيهياً، وتقدير كذلك والرأي بضم الراء وفتح الهمزة وألف مقصور جمع رؤيا ووقوع في نسخة الرؤيا لأنها مصدر يصدق على الكثير. قوله: **(لأنها أحاديث الملك إن كانت صادقة الخ)** هذا مذهب المحدّثين فيها، وما مرّ مذهب الحكماء، وهذا تعليل لإطلاق الأحاديث على المنامات وأحاديث النفس، والشيطان مجاز عن الوسوسة، والخيالات، ولذا سموها دعابة الشيطان، وعلى التفسير الآخر فالأحاديث على ظاهرها. قوله: **(وهو اسم جمع للحديث الخ)** ولا ينافي

الحكماء وهو اسم جمع للحديث كأباطيل اسم جمع للباطل ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ﴾ بالنبوّة أو بأن يصل نعمة الدنيا بنعمة الآخرة ﴿وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ يريد به سائر بنيه، ولعله استدلّ على نبوّتهم بضوء الكواكب أو نسله ﴿كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ﴾ بالرسالة، وقيل: على إبراهيم بالخلة، والإنجاء من النار وعلى إسحاق بانقاذه من الذبح، وفدائه بذبح عظيم ﴿مِن قَبْلُ﴾ أي من قبلك أو من قبل هذا الوقت ﴿إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ﴾ عطف بيان لأبويك ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ﴾ بمن يستحق الإجتباء ﴿حَكِيمٌ﴾ يفعل الأشياء على ما ينبغي ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ﴾ أي

هذا قوله في سورة المؤمنين في تفسير قوله: **﴿وجعلناهم أحاديث﴾** [سورة المؤمنون، الآية: ٤٤] إنه اسم جمع للحديث أو جمع أحدوثة إذا تأمّلت الفرق بينهما، وهذا مبنيّ على قول الفراء أنّ الأحدوثة تكون للمضحكات، والخرافات بخلاف الحديث فلا يناسب هنا، ولا في أحاديث الرسول ﷺ أن يكون جمع أحدوثة، ولذا قال ابن هشام رحمه الله الأحدوثة من الحديث ما يتحدّث به ولا يستعمل إلا في الشرّ، وقال المبرد إنها ترد في الخير وأنشد قول جميل:

وكنت إذا ما جئت سعدى أزورها ... أرى الأرض تطوى لي ويدنو بعيدها

من الخفرات البيض ودّ جليسها ... إذا ما انقضت أحدوثة لو يعيدها

ولما نقل كلام الفراء السهيليّ تعجب منه، وقال كيف لم يذكر هذا الشعر وهو مما سار وغار فإن قلت كيف يكون اسم جمع على تسليم كلام الفراء وقد شرط النحاة في اسم الجمع أن لا يكون على وزن يختص بالجموع كمفاعيل وأفعال وهذا مما اتفق عليه قلت سيأتي عن صاحب الكشف أنّ الزمخشريّ كغيره يطلق اسم الجمع على الجمع المخالف للقياس كليال، وأهال فلا يخالف كلام الكشاف هنا قوله في المفصل قد يجيء الجمع مبنياً على غير واحده كأباطيل، وأحاديث كما قيل، وقيل إنهم جمعوا حديثاً على أحدوثة ثم جمعوا الجمع على أحاديث كقطيع، وأقطعة وأقاطيع. قوله: **(بالنبوّة الخ)** هذا ناظر إلى الوجه الثاني في جمع اجتبائه لعظائم الأمور لئلا يتكرر وعلى تفسير تمام النعمة بإيصال نعم الآخرة ظاهر والتأويل من الأول، وهو الرجوع إلى الأصل، والردّ إلى الغاية المرادة منه قولاً أو فعلاً إما بتفسيره أو بوقوعه فمن الأوّل قوله: **﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾** ومن الثاني يوم يأتي تأويله، وقوله:

وللنوى قبل يوم البين تأويل

كذا حققه الراغب. قوله: **(ولعله استدلّ على نبوّتهم بضوء الكواكب)** يعني بمقتضى تعبير الرؤيا، وما عنده من علمها، وهذا بناء على تفسيره الإتمام بالنبوّة، وليس هذا استدلالاً عقلياً حتى يقال تمثيلهم بالكواكب إنما يدلّ على كونهم هادين للناس، وقوله أو نسله بالنصب عطف على سائر أي ذرّيته، وهو شامل لأولاد أولاده، وقوله بالرسالة إشارة إلى أنّ الأبوين بمعنى الأب، والجد أو الجدّ وحده، وكون الذبيح إسحق عليه الصلاة والسلام على رواية، والمشهور أنه إسماعيل عليه الصلاة والسلام. قوله: **(عليم بمن يستحق)** قيل إنّ هذا مبنيّ على مذهب

في قصتهم ﴿ءَايَـٰتٌ﴾ دلائل قدرة الله تعالى، وحكمته أو علامات نبوّتك، وقرأ ابن كثير آية ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ لمن سأل عن قصتهم، والمراد بإخوته علاته العشرة، وهم يهوذا وروبيل وشمعون ولاوي وربالون، وبشجر ودينة من بنت خالته ليا تزوّجها يعقوب أوّلاً فلما توفيت تزوّج أختها راحيل فولدت له بنيامين ويوسف، وقيل جمع بينهما ولم يكن الجمع محرّماً حينئذ وأربعة آخرون دان ونفتالي وجاد وآشر من سريتين زلفة وبلهة ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾ بنيامين، وتخصيصه بالإضافة لاختصاه بالأخوّة من الطرفين ﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾

الحكماء من أنّ النبوّة، والرسالة من الأمور المكتسبة بالتصفية والتكميل، وليس مذهب أهل السنة، ولا وجه لما قاله فإنه ظاهر في خلافه، وسيأتي ما في قوله الأجسام متماثلة في سورة الإسراء، وقد مرّ الكلام عليه في سورة الأنعام في تفسير قوله: ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٢٤]. قوله: (**دلائل قدرة الله تعالى وحكمته الخ**) أي المراد ما وقع في تلك القصة أو أنّ في ذلك علامات على نبوّة النبيّ ﷺ[1] وقوله لمن سأل عن قصتهم الخ أي وعرفها متعلق بالوجهين ويجوز أن يجعلا وجهاً واحداً كما قال أبو حيان رحمه الله تعالى: الذي يظهر أنّ الآيات هي الدلالات على صدق الرسول ﷺ، وما أظهره الله تعالى في قصة يوسف عليه الصلاة والسلام من عواقب البغي، وصدق رؤياه، وتأويله وضبط نفسه، وقهرها، وقيامه بالأمانة، وحدوث السرور بعد اليأس وبه يظهر معنى الجمع، وعلى الوجه الثاني الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى يكون وجهه إخباره بما طابق الكتب من غير سماع، ولا قراءة كتب مع ما فيما قصه من الإعجاز لفظاً، ومعنى، وقيل جمع لاشتماله السور على قصص أخر. قوله: (**والمراد بإخوته علاته العشرة الخ**) قيل عليه فيه أنّ العلات هم الأخوة لأب كما أنّ الأعيان الأخوة لأب وأمّ، والأخياف لام والعلات على ما عده أحد عشر، وقد وقع في بعض النسخ الإحدى عشرة لكن المشهور أنهم عشرة، وليس فيهم من اسمه دينة، وقيل كانت دينة أخت يوسف عليه الصلاة والسلام، وقوله هم عبارة عن مطلق علاته لا مقيدة بكونهم عشرة، والعلات يتناول الإناث أيضاً، ولا محصل له فدفعه أنّ الأخوة جمع أخ فهو مخصوص بالذكور فلا يضر ذكر أخته وكونهم بها أحد عشر، وعلى النسخة الأخرى هو من التغليب فلا غبار في كلامه، وقوله من بنت خالته أي خالة يعقوب عليه الصلاة والسلام، وقوله: تزوّج أختها أي أخت ليا أو بنيامين، المشهور فيه كسر الباء، وصححه بعضهم بضمها، وقوله زلفة وبلهة اسم السريتين، وقوله: وتخصيصه بالإضافة الخ. يعني أنّ الجميع إخوته، لكن الإخوّة من الجانبين الأب والأم أقوى، فلذا خص به ولم يذكره باسمه إشعاراً بأنّ محبة يعقوب عليه الصلاة والسلام له لأجل شقيقه يوسف، ولهذا لم يتعرضوا له بشيء مما وقع بيوسف. قوله: (**وحده الخ**) أي أتى به مفرداً، وهو فعل ماض مشدّد الحاء إشارة إلى القاعدة المشهورة في النحو،

---

(١) تقدم.

وحده لأنّ أفعل من لا يفرق فيه بين الواحد وما فوقه، والمذكر وما يقابله بخلاف أخويه فإن الفرق واجب في المحلى جائز في المضاف ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ والحال أنا جماعة أقوياء أحق بالمحبة من صغيرين لا كفاية فيهما، والعصبة والعصابة العشرة فصاعداً سموا بذلك لأنّ الأمور تعصب بهم ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ لتفضيله المفضول أو لترك التعديل في المحبة روي أنه كان أحب إليه لما يرى فيه من المخايل، وكان إخوته يحسدونه فلما رأى الرؤيا ضاعف له المحبة بحيث لم يصبر عنه فتبالغ حسدهم حتى حملهم على التعرّض له ﴿ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ﴾ من جملة المحكي بعد قوله إذ قالوا كأنهم اتفقوا على ذلك إلا من قال: لا تقتلوا يوسف، وقيل إنما قاله شمعون أو دان ورضي به الآخرون ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ منكورة بعيدة من العمران، وهو معنى تنكيرها وإبهامها ولذلك نصبت كالظروف المبهمة

وكونه جائزاً في المضاف إذا أريد تفضيله على المضاف إليه، فإذا أريد تفضيله مطلقاً فالفرق لازم، وأحب أفعل تفضيل من المبنيّ للمفعول شذوذاً، وأفعل من الحب والبغض يعدّى إلى الفاعل معنى بإلى وإلى المفعول باللام، وفي تقول زيد أحبّ إليّ من بكر إذا كنت تكثر محبته، ولي وفيّ إذا كان يحبك أكثر من غيره. قوله: **(والحال أنا جماعة أقوياء أحق بالمحبة)** إشارة إلى أنّ الجملة حالية، وقوله أقوياء إشارة إلى أنّ العصبة ليس المراد بها مجرد العدد، بل الدلالة على القوّة ليكون أدخل في الإنكار لأنهم قادرون على خدمته، والجدّ في منفعته فكيف يؤثر عليهم من لا يقدر على ذلك، وفي عدد العصبة خلاف لأهل اللغة، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى أحد الأقوال فيها وقوله: لأنّ الأمور تعصب بهم أي تشدّ فتقوى، وقوله: لتفضيله المفضول يشير إلى أنّ مرادهم بالضلال خطأ الرأي وعدم الاهتداء إلى طريق الصواب، لا ما يتبادر منه فيكون سوء أدب، ونسبة النبيّ المعصوم إلى ما لا يليق به، والجملة الاسمية المؤكدة، وجعل الضلال ظرفاً له لتمكنه فيه، ووصفه بالمبين إشارة إلى أنه غير مناسب له ذلك، والمخايل بالياء لا بالهمزة جمع مخيلة وهي الإمارة، والعلامة من خال بمعنى ظنّ أي زيادة محبته له، لأنّ فيه مظنة لعلوه مقامه لا لما توهمه إخوته من أنه مجرّد ميل بلا سبب، كما هو المعتاد في زيادة الميل لأصغر البنين، وضمير ضاعف ليعقوب عليه الصلاة والسلام، وله ليوسف ﷺ، والتعرّض له ما فعلوه به. قوله: **(من جملة المحكيّ بعد قوله إذا قالوا الخ)** إشارة إلى ارتباطه بما قبله، وليس التقدير، وقال رجل غيرهم شاوروه في ذلك، كما قيل وقوله كأنهم اتفقوا توجيه لإسناده إلى الكلّ، وقوله إلا من قال إشارة إلى أنّ الإسناد بالنظر إلى الأكثر وأنه في حكم المستثنى، وقوله: وقيل إنما قاله شمعون أحد الأخوة، وقيل: دان وهو أحدهم أيضاً كما مرّ، وقوله ورضي به الآخرون توجيه لنسبة القول الصادر من واحد إليهم، لأنهم لما رضوه فكأنهم قائلون كما مرّ. قوله: **(منكورة بعيدة من العمران الخ)** منكورة بمعنى مجهولة لا يهتدي إليها، ولذا نكرت ولم توصف فترك الوصف، والتنوين في قوّة الوصف بما ذكر، واختلف في نصبه فقيل على نزع الخافض كقوله كما عسل الطريق الثعلب، وقيل على الظرفية، واختاره

﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ جواب الأمر، والمعنى يصف لكم وجه أبيكم فيقبل بكليته عليكم، ولا يلتفت عنكم إلى غيركم ولا ينازعكم في محبته أحد ﴿وَتَكُونُوا﴾ جزم بالعطف على يخل أو نصب بإضمار أن ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ من بعد يوسف، والفراغ من أمره أو قتله أو طرحه ﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ تائبين إلى الله تعالى عما جنيتم أو صالحين مع أبيكم يصلح ما بينكم وبينه

المصنف تبعاً للزمخشريّ ورده ابن عطية وغيره بأنّ ما ينتصب على الظرفية المكانية لا يكون إلا مبهماً، ودفع بأنه مبهم إذ المبهم ما لا حدود له والأرض المبهمة كذلك، وفيه نظر يعرفه من وقف على معنى المبهم عند النحاة، وقيل إنه مفعول به لأنّ المراد أنزلوه فهو كقوله: **﴿أنزلني منزلاً مباركاً﴾** [سورة المؤمنون، الآية: ٢٩] والمراد إن تأثمتم من قتله فغرّبوه فإنّ التغريب كالقتل في حصول المقصود مع السلامة من إثم القتل، وقوله وهو معنى تنكيرها أي لا أيّ أرض كانت. قوله: **(والمعنى يصف لكم وجه أبيكم الخ)** يصف بمعنى يخلص، والوجه الجارحة المعروفة، ويعبر به عن الذات أيضاً فلذا ذكر فيه وجهان في الكشف أحدهما أنه كناية عن خلوص محبته لهم لأنه يدلّ على إقباله عليهم إذ الإقبال يكون بالوجه، والإقبال على الشيء لازم لخلوص المحبة له ففيه انتقال من اللازم إلى الملزوم بمرتبتين فالوجه بمعناه المعروف، والكناية تلويحية، وإلى هذا أشار بقوله يصف الخ، وإذا كان الوجه بمعنى الذات كان الانتقال بمرتبة فهو كناية إيمائية، وإليه أشار بقوله بكليته، والثاني أنه كناية عن التوجه، والتقيد بنظم أحوالهم، وتدبير أمورهم، وذلك لأنّ خلوه لهم يدلّ على فراغه عن شغل يوسف عليه الصلاة والسلام فيشتغل بهم، وينظم أمورهم، والوجه على هذا بمعنى الذات، وإليه أشار بقوله ولا ينازعه في محبته أحد أي لا يشغله شاغل عنكم، وقيل إنه اختار أنّ الوجه بمعنى الجارحة مطلقاً وفيه نظر. قوله: **(أو نصب بإضمار أن)** يعني يجوز فيه الجزم عطفاً على جواب الأمر، والنصب بعد الواو الصارفة بإضمار أن أي يجتمع لكم خلو وجهه والصلاح، وقوله من بعد يوسف عليه الصلاة والسلام والفراغ من أمره، وفي نسخة أو الفراغ فعلى الأولى الضمير ليوسف عليه الصلاة والسلام، ومعنى كونه بعده بعد الفراغ من الاشتغال فالعطف فيه بالواو لتفسيره إذ لا معنى للبعدية عن ذاته وعطف الوجهين بأو عليه إشارة إلى رجوع الضمير إلى أحد المصدرين المفهومين من الفعلين، ورجحت هذه النسخة فالوجوه ثلاثة، وعلى الأخرى الوجوه أربعة فالضمير ليوسف عليه الصلاة والسلام، ومعنى كونه بعده بعد مفارقته ولظهوره لم يفسره أو للفراغ المفهوم من قوله يخل لكم على ما مرّ من تفسيره. قوله: **(تائبين إلى الله تعالى عما جنيتم أو صالحين مع أبيكم الخ)** قيل الصلاح إما ديني أو دنيويّ، والدينيّ إمّا بينهم، وبين الله بالتوبة أو بينهم، وبين أبيهم بالعذر، وهو وإن كان مخالفاً للدين لكونه كذباً فموافق له من جهة أنهم يرجون عفوه وصفحه ليخلصوا من العقوق، والدنيويّ بصلاح أمورهم، وهو ظاهر فلا يرد عليه أنه كيف يكون الكذب دينياً، وقوله، وكان أحسنهم فيه رأياً إذ لم ير القتل له، ولا طرحه في أرض خالية قفراء بل في بئر يحتاج إليها السابلة، وتشرب من مائها فإنه أقرب لخلاصه،

بعذر تمهدونه أو صالحين في أمر دنياكم فإنه ينتظم لكم بعده بخلوّ وجه أبيكم ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ يعني يهوذا وكان أحسنهم فيه رأياً وقيل روبيل ﴿لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ﴾ فإنّ القتل عظيم ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ في قعره سمي به لغيبوبته عن أعين الناظرين، وقرأ نافع في غيابات في الموضعين على الجمع كأنه لتلك الجب غيابات، وقرىء غيبة وغيابات بالتشديد ﴿يَلْتَقِطْهُ﴾ يأخذه ﴿بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ بعض الذين يسيرون في الأرض ﴿إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ﴾ بمشورتي أو إن كنتم على أن تفعلوا ما يفرّق بينه وبين أبيه ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ

وقوله وكان أي يهوذاً أو المشير بذلك، وقوله: **﴿وألقوه في غيابت الجب﴾** يتضمن النهي عن إلقائه في الأرض الخالية بعد النهي عن قتله صريحاً، وفيه من حسن الرأي ما لا يخفى ووقوع هذا منهم قبل النبوّة إن قيل به، وليس بصغيرة كما قيل، وفي قوله قائل دون التعيين بأسمائهم إذ لم يسم منهم غير يوسف عليه الصلاة والسلام، وإنما ذكروا بعنوان إخوته، والإضافة إليه تشريف له في مقابلة ما ناله من الأذى، وستر على المسيء بعدم ذكره باسمه لما فيه من التفضيح، وأمّا القول بأنه كان على هذا ينبغي للمصنف رحمه الله تعالى أن لا يعينه فليس بشيء لأنه مقام تفسير، والقول بأنه يهوذا هو الصحيح كما يشعر به كلام المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(في قعره سمي به لغيبوبته الخ)** الجب البئر التي لا حجارة فيها من الجب، وهو القطع، وغيابتها حفرتها، وقرارها كما قال:

إذا أنا يوماً غيبتني غيابتي

يعني القبر وسميت الحفرة غيابة لغيبتها عن النظر، وقرئ بالإفراد، وهو ظاهر وبالجمع لأنّ كل جانب منها غيابة فهو يدل على سعتها، وقوله وقرئ غيبة أي بسكون الياء على أنه مصدر أريد به الغائب منه، وقرئ أيضاً غيبة بفتحات على أنه مصدر كغلبة أو جمع غائب كصاتع، وصنعة فتكون كقراءة الجمع، وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتملهما، وأمّا قراءة الجمع بتشديد الياء التحتية فعلى أنه صيغة مبالغة، ووزنه فعالات كحمامات أو فيعالات كشيطانة، وشيطانات، وقوله وألقوه في غيابة الجبّ يعني لا تقتلوه، ولا تطرحوه في أرض قفرة بعيدة لما فيه من المشقة عليكم، والتسبب إلى الهلاك الذي فررتم منه، وتقدّم أنه من حسن رأيه فيه. قوله: **(بمشورتي أو إن كنتم على أن تفعلوا)** أي إن كان فعلكم بمشورتي، ورأيي فألقوه الخ. أو إن كنتم عازمين مصرّين على أن تفعلوا به ما يفرق بينه، وبين أبيه، والفرق بين الوجهين أن كان باق على مضيه في الثاني دون الأوّل بناء على أنّ أن لا تقلب مضيها والأوّل محتاج إلى تقدير فلذا قيل بترجيح الثاني عليه. قوله: **(لم تخافنا عليه)** لم يفسره به لأنّ الأمن لا يتعدّى بعلى لأنّ الاستعمال على خلافه يقال ائتمنه على ماله ونفسه، وسيأتي كما أمنتكم على أخيه بل لأنهم فهموا منه الخوف، وعدم الأمن لا يستلزم الخوف ألا ترى أنّ من لم يأتمن أحداً على وديعة لم يأتمنه، ولم يخفه، ويلتقطه بمعنى يأخذه، ومنه

يُوسُفَ ﴾ لم تخافنا عليه ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ﴾ ونحن نشفق عليه ونريد له الخير أرادوا به استنزاله عن رأيه في حفظه منهم لما تنسم من حسدهم، والمشهور تأمنا بالأدغام بإشمام، وعن نافع بترك الإشمام ومن الشواذ ترك الادغام لأنهما من كلمتين وتئمنا بكسر التاء ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا﴾ إلى الصحراء ﴿يَرْتَعْ﴾ نتسع في أكل الفواكه، ونحوها من الرتعة وهي الخصب ﴿وَيَلْعَبْ﴾ بالاستباق والانتضال، وقرأ ابن كثير نرتع بكسر العين على أنه من ارتعى يرتعي، ونافع بالكسر والياء فيه، وفي يلعب وقرأ الكوفيون ويعقوب بالياء، والسكون على إسناد الفعل إلى يوسف، وقرىء يرتع من أرتع ماشيته ويرتع بكسر العين ويلعب بالرفع

اللقطة، والسيارة الجماعة السائرة. قوله: **(ونحن نشفق عليه الخ)** كأنه جعل النصح بمعنى الشفقة، واختيار الأحسن بحاله كناية لأنه المناسب للمقام، واستنزاله عن رأيه أي تبديل رأي يعقوب عليه الصلاة والسلام في خوفه عليه منهم، وفيه استعارة، ولما تنسم متعلق بحفظه، وأصل التنسم تلقي النسيم للتروّح، وشمه فهو استعارة للإحساس أي لإحساسه بحسدهم، وما مصدرية. قوله: **(والمشهور تأمناً بالإدغام الخ)** قراءة العامّة لا تأمنا بالإخفاء، وهو اختلاس الحركة الضعيفة، وقرأها بعضهم بالإشمام أي ضمّ الشفتين مع انفراج بينهما إشارة إلى الحركة مع الإدغام الصريح كما يكون في الوقف، وهو المعروف عندهم، وفيه عسر هنا قالوا، وهذه الإشارة بعد الإدغام أو قبله، وفي الثاني تأمّل، ويطلق الإشمام على إشراب الكسرة شيئاً من الضمة في نحو قيل، وعلى إشمام أحد حرفين شيئاً من حرف آخر كما مرّ في الصراط، وقرأ الحسن رحمه الله تعالى بالإظهار لكونه من كلمتين محافظة على حركة الإعراب، وقرئ بنقل ضمة النون إلى الميم، وقرئ بكسر حرف المضارعة مع الهمزة، وتسهيلها. قوله: **(نتسع في أكل الفواكه)** أصل معنى الرتع أن تأكل، وتشرب ما تشاء في خصب وسعة، ولذا أطلقت الرتعة بسكون التاء، وفتحها على الخصب بكسر أوّله ضدّ الجدب. قوله: **(بالاستباق والانتضال)** أي رمي السهام يعني أنّ لعبهم ليس لعب لهو، وإلا لم يقرّهم عليه يعقوب عليه الصلاة والسلام، ولم يصدر منهم بل هو مباح يحسن لتمرّنهم به على الحرب، وهو المسابقة، ورمي السهام، وهو مطلوب لما فيه من إحمام النفس، وإنعاش قوّة العمل. قوله: **(وقرأ ابن كثير نرتع بكسر العين الخ)** فيها أربع عشرة قراءة من السبعة، وغيرها فقرأ نافع بالياء التحتية، وكسر العين، وقرأ البزيّ نرتع، ونلعب بالنون وسكون العين، وقرأ قنبل بثبوت الياء بعد العين وصلاً، ووقفا وفي رواية عنه إثباتها في الوقف دون الوصل وهو المرويّ عن البزيّ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر بالنون فيهما، وسكون العين، والباء والكوفيون بالياء التحتية فيهما، وسكون آخرهما، وقرأ جعفر بن محمد بالنون في نرتع، والياء في يلعب أي يوسف عليه الصلاة والسلام لمناسبة اللعب له لصغر سنه، ويروى عن ابن كثير رحمه الله تعالى، وقرأ ابن سيابة بالياء فيهما وكسر العين، وضم الباء على أنه مستأنف، وقرأ مجاهد وقتادة بضم النون، وسكون العين والباء، وقرأها أبو رجاء كذلك إلا أنه بالياء التحتية

على الابتداء ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ أن يناله مكروه ﴿قَالَ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ لشدّة مفارقته عليّ، وقلة صبري عنه ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ لأنّ الأرض كانت مذأبة، وقيل رأى في المنام أنّ الذئب قد شدّ على يوسف، وكان يحذره وقد همزها على الأصل ابن كثير ونافع في راوية قالون وأبو عمرو وقفا وعاصم وابن عامر درجاً ووقفا وحمزة درجاً

فيهما والنخعيّ، ويعقوب برفع النون، ويلعب بالياء، والفعلان في هذه كلها مبنيان للفاعل، وقرأ زيد بن عليّ بالياء فيهما، والبناء للمفعول، وقرأ نرتعي، ونلعب بثبوت الياء، ورفع الباء، وقرأ ابن أبي عبلة يرعى، ويلعب فهذه أربع عشرة قراءة ست منها في السبعة، وما عداها شاذة وتوجيهها ظاهر، ونرتعي من الرعي أي ترعى مواشينا فأسند إليهم مجازاً أي تجوّز عن أكلهم بالرعي، وكسر العين لأنه مجزوم بحذف آخره، وقوله أن يناله مكروه على تقدير الجار من أو عن. قوله: (**﴿إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾**) أن قلنا اللام لا تخلص المضارع للحال فظاهر، وإن قلنا إنها تخلصه كما هو مذهب الجمهور قيل عليه إنّ الذهاب هنا مستقبل فيلزم تقدّم الفعل على فاعله، وهو غير جائز لأنه أثره فلذا قيل إنّ التقدير قصد أن تذهبوا أو توقع أن تذهبوا بتقدير المضاف، وهو الفاعل وهو حال، وقيل يجوز أن يكون الذهاب يحزنه باعتبار تصوّره كما قيل نظيره في العلة الغائية، وقد قيل إنّ اللام فيه جرّدت للتأكيد مسلوبة الدلالة عن التخليص للحال (**قلت**) كذا قالوا: وأنا أظنّ ذلك مغلطة لا أصل لها فإنّ لزوم كون الفاعل موجوداً عند وجود الفعل إنما هو في الفاعل الحقيقيّ لا النحويّ، واللغويّ فإنّ الفعل يكون قبله سواء كان حالاً كما فيما نحن فيه أو ماضياً كما أنه يصح أن يكون الفاعل في مثله أمراً معدوماً كما في قوله:

ومن سرّه أن لا يرى ما يسوءه فلا يتخذ شيئاً يخاف له فقدا

ولم يقل أحد في مثله أنه محتاج للتأويل فإنّ الحزن والغمّ كالسرور، والفرح يكون بالشيء قبل وقوعه وقد صرّح به ابن هلال في فروقه، ولا حاجة إلى تأويل أو تقديراً، وتنزيل للوجود الذهنيّ منزلة الخارجي على القول به أو الاكتفاء به فإنّ مثله لا يعرفه أهل العربية، واللسان فإن أبيت إلا اللجاج فيه فليكن من التجوّز في النسبة إلى ما يستقبل لكونه سبباً للحزن الآن، والذي في شرح الكتاب للسيرافي أنّ اللام الداخلة على المضارع فيها أقوال ثلاثة أحدها أنها في خبر أنّ مقصورة على الحال، وهو ظاهر كلام سيبويه رحمه الله الثاني أنها تكون للحال، وغيره واستدلوا بقوله: **﴿إنّ ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾** [سورة النحل، الآية: ١٢٤] الثالث أنها للحال إن خلت عن قرينة، ومعها تكون لغيره كالآية المذكورة اهـ، واعلم أنّ من ذهب إلى الأوّل قدّره بقصد أن تذهبوا، ونحوه، ولا يلزمه حذف الفاعل لأنه إنما يمتنع إذا لم يسدّ مسده شيء سواء كان مضافاً أو غيره فتقدير قصدكم صحيح أيضاً خلافاً لمن خطأه فيه لظنه أنه لا يقوم إلا المضاف إليه مع أنه يجوز أنه بيان للمعنى لا تقدير إعراب فاعرفه. قوله تعالى: (**﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾**) وقع هذا من يعقوب عليه الصلاة والسلام تلقيناً للجواب

واشتقاقه من تذاءبت الريح إذا هبت من كل جهة ﴿وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ لاشتغالكم بالرتع واللعب، أو لقلة اهتمامكم بحفظه ﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ اللام موطئة للقسم وجوابه ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ ضعفاء مغبونون أو مستحقون لأن يدعي عليهم بالخسار والواو في ونحن عصبة للحال ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾

من غير قصد، وهو على أسلوب قوله تعالى: **﴿ما غرّك بربك الكريم﴾** [سورة الانفطار، الآية: ٦] والبلاء موكل بالمنطق، وروى الدارمي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لا تلقنوا الناس فيكذبوا فإنّ بني يعقوب عليهم الصلاة والسلام لم يعلموا أنّ الذئب يأكل الناس فلما لقنهم إني أخاف أن يأكله الذئب قالوا أكله الذئب كذا في الجامع الكبير، ومذأبة بفتح الميم أي كثيرة الذئاب، ومفعلة يصاغ لهذا المعنى كثيراً كمقثأة وقوله، وقيل رأى في المنام الخ. يحذره من الحذر أو التحذير، وإنما حذره لأنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لمناسبتهم التامّة بعالم الملكوت تكون وقائعهم بعينها واقعة، وإلا فالذئب في النوم يؤوّل بالعدوّ، وشدّ بمعنى وثب، وحمل والذئب عينه همزة فمن قرأ بها أتى به على أصله، ومن أبدلها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها أتى به على القياس، ومن خصه بالوقف فلأنّ التقاء الساكنين في الوقف جائز لكن إذا كان الأوّل حرف مدّ يكون أحسن، وقوله من تذاءبت بالمدّ من باب التفاعل كما في الأساس، والذي نقله أهل اللغة عن الأصمعيّ عكس ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للزمخشريّ لأنهم جعلوا تذاءبت الريح مأخوذ من الذئب لأنها أتت كما يأتي، وهو أنسب، ولذا عدّه من المجاز في الأساب لكنه عدل عنه لأنّ أخذ الفعل من الأسماء الجامدة كإبل قليل مخالف للقياس، وقوله لاشتغالكم هذا ما عند الأخوة والثاني ما في نفس يعقوب منهم. قوله: **(اللام موطئة للقسم)** تقدّم تفسيرها، وهل يشترط أن تدخل على شرط مسبوق يقسم لفظاً أو تقديراً لتوطئ الجواب المذكور بعدها، وتؤذن به، ولهذا تسمى مؤذنة أم لا، وقوله وجوابه بالجرّ معطوف على القسم، وهو المقصود بالذكر أي لتوطئ الجواب للقسم. قوله: **(ضعفاء مغبونون الخ)** خاسرون هنا إمّا من الخسار بمعنى الهلاك أو من خسران التجارة، وكلاهما غير مراد فهو إمّا مجاز عن الضعف، والعجز لأنه يشبهه أو سببه كما في قوله تعالى: **﴿ولئن أطعتم بشراً مثلكم أنكم إذ الخاسرون﴾** أي عاجزون أو المراد به استحقاقهم له أو أن يدعي عليهم به، وأشار إلى أنه يجوز أخذ ذلك من عدم الربح في التجارة بقوله مغبونون، والوجوه في الكشاف أربعة هما لكون ضعفاً وعجزاً أو مستحقون للهلاك لعدم غنائهم أو مستحقون لأن يدعي عليهم بالخسار، والدمار فيقال خسرهم الله، ودمّرهم إذ أكل الذئب أخاهم، وهم معه أو أنهم إذا لم يقدروا على حفظ بعضهم هلكت مواشيهم وخسروا، والمقصود إدراجها في وجهين كما يعرف بالتأمّل الصادق، ولما ذكر يعقوب عليه الصلاة والسلام لهم في وجه عدم مفارقته أمرين حزنه لمفارقته، وخوفه عليه من ذئب أجابوا عن الثاني دون الأوّل لكراهتهم له لأنه سبب حسدهم له فلذا أعاروه أذناً صماء أو لترك ذكر ما يحزنه، وكأنه غير واقع لسرعة عودهم أو أنه إنما حزن

وعزموا على القائه فيها، والبئر بئر بيت المقدس، أو بئر بأرض الأردن أو بين مصر ومدين أو على ثلاثة فراسخ من مقام يعقوب، وجواب لما محذوف مثل فعلوا به ما فعلوا من الأذى فقد روي أنهم لما برزوا به إلى الصحراء أخذوا يؤذونه ويضربونه حتى كادوا يقتلونه فجعل يصيح ويستغيث فقال يهوذا أما عاهدتموني أن لا تقتلوه فأتوا به إلى البئر فدلوه فيها فتعلق بشفيرها فربطوا يديه ونزعوا قميصه ليلطخوه بالدم، ويحتالوا به على أبيهم فقال يا أخوتاه ردّوا عليّ قميصي أتوارى به فقالوا: ادع الأحد عشر كوكباً والشمس والقمر يلبسوك ويؤانسوك فلما بلغ نصفها ألقوه وكان فيها ماء فسقط فيه، ثم آوى إلى صخرة كانت فيها فقام عليها يبكي فجاءه جبريل بالوحي كما قال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ﴾ وكان ابن سبع عشرة سنة وقيل: كان مراهقاً أوحي إليه في صغره كما أوحي إلى يحيى وعيسى عليهم السلام، وفي القصص إن إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار جرّد عن ثيابه، فأتاه جبريل عليه السلام بقميص من حرير الجنة فألبسه إياه فدفعه إبراهيم إلى إسحاق وإسحاق إلى يعقوب فجعله في تميمة علقها بيوسف فأخرجه جبريل عليه السلام وألبسه إياه ﴿لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾ لتحدّثنهم بما فعلوا بك ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ أنك يوسف لعلوّ شأنك، وبعده عن أوهامهم وطول العهد المغير للحلي، والهيئات وذلك إشارة إلى ما قال لهم بمصرحين دخلوا عليه ممتارين فعرفهم، وهم له منكرون بشره بما يؤول إليه أمره إيناساً له، وتطييباً لقلبه، وقيل: وهم لا يشعرون متصل بأوحينا أي آنسناه بالوحي، وهم لا يشعرون ذلك ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ

لذهابه للخوف عليه فنفي الثاني يدلّ على نفي الأوّل. قوله: **(وعزموا على إلقائه فيها الخ)** إشارة إلى أنّ أصل معنى الإجماع العزم المصمم، وأنه على حذف الجارّ من متعلقه، والأردنّ بضم الهمزة، وسكون الراء وضم الدال المهملة، وتشديد النون، وقوله في القاموس، وتشديد الدال من طغيان القلم **(أقول)** هكذا في النسخ كما ذكره الفاضل المحشي، وفي نسخة الشريف المعتمد عليها بديارنا بتشديد النون، ولا أدري هو إصلاح منه أو من المصنف رحمه الله تعالى، ومدين تقدّم بيانها، والقول الأخير هو الراجح، ولا وجه لما قيل إنّ الخلاف لفظيّ لإمكان التوفيق بينها. قوله: **(وجواب لما محذوف الخ)** وهو ما ذكره، ومنهم من قدّره عظمت فتنتهم، ومنهم من قدّره وضعوه فيها، وقيل الجواب أوحينا، والواو زائدة، وقوله ليلطخوه أي بدم سخلة ذبحوها، وقوله أتواري به أي استتر وقولهم ادع الأحد عشر تهكم به. قوله: **(وأوحينا إليه)** أي أعلمناه بإرسال ملك، والموحى إليه ما ذكر بعده لا الإيحاء المعروف بإبلاغ الشرائع حتى يتكلف له بأنه أعلمه بالتبليغ بعد زمان تأنيساً، وتسلية له، ونزول الوحي من أوائل النبوّة، ولما كان أكثر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام نبئوا في سنّ الأربعين أشار إلى جوابه بأنه الأغلب، وقيل إنه بمعنى الإلهام وقيل الإلقاء في مبشرات المنام وقوله وفي القصص أي كتب قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو إمّا جمع أو مفرد، وقوله علقها بيوسف كان الظاهر

﴿عِشَآءً﴾ أي آخر النهار وقرىء عشياً وهو تصغير عشى وعشى بالضم والقصر جمع أعشى أي عشوا من البكاء ﴿يَبْكُونَ﴾ متباكين روي أنه لما سمع بكاءهم فزع، وقال: ما لكم يا بنيّ وأين يوسف ﴿قَالُوا يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ نتسابق في العدو، أو في الرمي وقد يشترك الافتعال والتفاعل، كالانتضال والتناضل ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَمَآ أَنتَ

على يوسف، وقوله لعلوّ شأنك، وما بعده بيان لوجه عدم شعورهم، وهو ظاهر، والحلي بالضم، والقصر جمع حلية بالكسر هيئة الشخص، وقوله وذلك أي قوله لتنبئهم بأمرهم هذا، وهو إشارة لما سيأتي في النظم القرآني، وقوله بشره تفسير لقوله وأوحينا أي أرسلنا جبريل عليه الصلاة والسلام لتبشيره الخ. ومرّض القول بكون هذه الجملة الحالية متعلقة بأوحينا لبعده وقلة جدواه، وفي الكشاف، ويجوز أن يتعلق وهم لا يشعرون على قراءة تنبئنهم بالتاء بقوله، وأوحينا على معنى آنسناه بالوحي، وأزلنا وحشته، وهم لا يشعرون بذلك، ويحسبون أنه مستوحش لا أنيس له، وقرئ لتنبئنهم بالنون على أنه وعيد لهم فقوله لا يشعرن متعلق بأوحينا لا غير، ونظر فيه بأنه يجوز أن يتعلق بقوله لننبئنهم، وأن يراد بأنباء الله إيصال جزاء فعلهم به، وهم لا يشعرون بذلك، ودفع بأنه بناء على الظاهر، وأنه لا يجتمع أنباء الله مع عدم شعورهم بما أنبأهم به إلا بتأويل كتقدير لنعلمنهم بعظيم ما ارتكبوه قيل، وهم لا يشعرون بما فيه. قوله: (**آخر النهار الخ**) قال الراغب العشي من زوال الشمس إلى الصباح، والعشاء من صلاة المغرب إلى العتمة، والعشاآن المغرب، والعتمة والعشا ظلمة تعرض في العين، ورجل أعشى، وامرأة عشواء، ومنه يخبط خبط عشواء، وعشى عمى وعشوت النار قصدتها ليلاً، ومنه العشوة بالضمّ، وهي الشعلة فلا تسامح في كلامه كما توهم، والذي غرّه قوله في القاموس العشاء أوّل الظلام، وكلام الكشاف مطابق لما قاله المصنف رحمه الله تعالى وهو إمام اللغة. قوله: (**وقرئ عشياً**) بضم العين، وفتح الشين، وتشديد الياء منوّناً وهو تصغير عشى وقد مرّ تفسيره. قوله: (**وعشى بالضم والقصر جمع أعشى**) وقيل إنه جمع عاش، وأصله عشاة كماش ومشاة فحذفت الهاء تخفيفاً، وأورد عليها أنه لا جواز لمثل هذا الحذف، وأنه لا يجمع أفعل فعلاء على فعل بضم الفاء وفتح العين بل على فعل بسكون العين، ولذا قيل كان أصله عشواً فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها لكونه حرفاً صحيحاً ساكناً، ثم حذفت بعد قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، وأن قدر ما بكوا به في ذلك اليوم لا يعشو منه الإنسان قيل، والأظهر أنه جمع عشوة مثلث العين، وهي ركوب أمر على غير بصيرة يقال أوطأه عشوة أي أمراً ملتبساً يوقعه في حيرة وبلية فيكون تأكيداً لكذبهم، وهو إمّا تمييز أو مفعول له أو يكون جمع عشوة بالضمّ بمعنى شعلة النار عبارة عن سرعتهم لابتهاجهم بما فعلوا من العظيمة، وافتعلوا من العضيهة، وقوله أي عشوا من البكا إشارة إلى أنّ قياسه أن يكون على فعل كحمر، وأمّا ما مرّ من أنه بقدر هذا البكا لا يكون عشو فدفعه ظاهر لأنّ المقصود المبالغة في شدّة البكا والنحيب لا حقيقته أي كاد أن يضعف بصرهم لكثرة البكا. قوله: (**متباكين**) أي مظهرين بتكلف لأنه

بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ بمصدّق لنا ﴿وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ لسوء ظنك بنا وفرط محبتك ليوسف ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ أي ذي كذب بمعنى مكذوب فيه، ويجوز أن يكون وصفاً بالمصدر للمبالغة، وقرىء بالنصب على الحال من الواو أي جاؤوا كاذبين، وكدب بالدال غير المعجمة أي كدر أو طريّ، وقيل: أصله البياض الخارج على أظفار الأحداث فشبه به الدم اللاصق على القميص وعلى قميصه في موضع النصب على الظرف أي فوق قميصه،

ليس عن حزن وقوله يشترك الافتعال والتفاعل أي يكونان بمعنى كنستبق بمعنى نتسابق، وفسر الإيمان بالتصديق، وهو معناه اللغويّ، ولذا عدى باللام، وأمّا في معناه الشرعيّ فيتعدّى بالباء، وقوله لسوء ظنك تعليل لكونه غير مصدّق لهم، وقوله ولو كنا صادقين قيل معناه ولو كنا عندك من أهل الصدق والثقة، ولا بدّ من هذا التأويل إذ لو كان المعنى، ولو كنا صادقين في نفس الأمر لكان تقديره فكيف إذا كنا كاذبين فيه فيلزم اعترافهم بكذبهم، وفيه نظر. قوله: **(وفرط محبتك)** فإنها داعية إلى اعتقاد عدم هلاكه، وأن لا يطمئن قلبه لما قالوه، وقوله أي ذي كذب الخ بيان لأنه وصف بالمصدر كرجل عدل فإمّا أن يكون بتقدير مضاف أو أنه وصف بالمصدر مبالغة، وقراءة النصب لزيد بن عليّ رضي الله تعالى عنهما على أنه مفعول له أو حال لكنه من النكرة على خلاف القياس لو كان من دم بمعنى مكذوباً فيه، والأحسن جعله من فاعل جاؤوا بتأويله بكاذبين، وعليه اقتصر المصنف رحمه الله تعالى، وما قيل إنّ المصدر يجيء بمعنى المفعول به، والمفعول له فلا حاجة إلى تقدير، وهم لأنه ليس بحقيقة، وهو تأويل كالتقدير لكن الثاني هو المشهور فيه فلذا اختاره المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(وكدب بالدال غير المعجمة الخ)** هذه قراءة عائشة رضي الله تعالى عنها، وليس من قلب الذال دالاً بل هو لغة أخرى بمعنى كدر أو طريّ أو يابس فهو من الأضداد وكدر مثلثة الدال نقيض صفا، وقوله وقيل أصله أي أصل الكدب بالدال المهملة، ومصدره الكدب بالفتح، وهو البياض في أظفار الأحداث فشبه به الدم في القميص لمخالفة لونه لون ما هو فيه فهو استعارة أو تشبيه بليغ. قوله: **(وعلى قميصه في موضع النصب على الظرف أي فوق قميصه)** قيل عليه الأصح جعله ظرفاً للمجيء يعني أنه العامل فيه فيقتضي أنّ الفوقية ظرف للجائين ورد بأنّ الظرفية ليست باعتبار الفاعل بل باعتبار المفعول كقوله جاء على جماله بأحمال فالظرفية كما تصح باعتبار المفعول الصريح كرميت الصيد في الحرم تكون باعتبار المتعلق أيضاً، وهو مما استفدناه من هذا المقام، وقيل إنه أراد أنّ على على حقيقته، وهو ظرف لغو وفي بعض الحواشي الأولى أن يقال إنه حال من جاؤوا بتضمينه معنى الاستيلاء أي جاؤوا مستولين على قميصه، وقوله بدم حال من القميص لكن الظاهر استولوا على القميص ملتبساً بدم جائين، وهذا أولى من جاؤوا مستولين لما مرّ في التضمين، والأمر فيه سهل فإن جعل المضمن أصلاً، والمذكور حالاً كل منهما جائز وإذا اقتضى المقام أحدهما رجح، والأظهر أنه ظرف للمجيء المتعدّي،

أو على الحال من الدم إن جوّز تقديمها على المجرور روي أنه لما سمع بخبر يوسف صاح، وسأل عن قميصه فأخذه وألقاه على وجهه، وبكى حتى خضب وجهه بدم القميص، وقال: ما رأيت كاليوم ذئباً أحلم من هذا أكل ابني، ولم يمزق عليه قميصه، ولذلك ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ أي سهلت لكم أنفسكم، وهوّنت في أعينكم أمراً عظيماً من السول وهو الاسترخاء ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ أي فأمري صبر جميل، أو فصبر جميل أجمل، وفي الحديث الصبر الجميل الذي لا شكوى فيه أي إلى الخلق ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا

ومعناه أتوا به فوق قميصه، ولا يخفى استقامته. قوله: **(أو على الحال من الدم إن جوّز تقديمها على المجرور)** قال السفاقسيّ وهو الحق لكثرته في لسانهم، وقال في الكشف أنّ الخلاف في غير الظرف قال في اللباب ولا تتقدّم على صاحبها المجرور على الأصح نحو مررت جالسة بهند إلا أن يكون الحال ظرفاً على أنّ الحق ما اختاره ابن مالك من جوازها مطلقاً. قوله: **(وقال ما رأيت كاليوم ذئباً الخ)** هذا مثل قول العرب ما رأيت كاليوم رجلاً قال المبرد في المقتضب: المعنى ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلاً أي ما رأيت مثله في الرجال ولكنه حذف لكثرة استعمالهم له، وإنّ فيه دليلاً عليه انتهى فتقديره على هذا ما رأيت كذئب أراه اليوم ذئباً أي ما رأيت مثله في الذئاب ففيه حذف لما بعد الكاف، ولعامل الظرف، وهو أراه وذئباً تمييز كما أنّ رجلاً في ذلك التركيب تمييز كما صرّحوا به، وأحلم صفته والمقصود منه التعجب منه إذ أكله، ولم يمزق ثيابه هذا ما صرّح به أهل العربية، وقيل أصله ما رأيت ذئباً كالذئب الذي رأيته اليوم أي مثل الذئب فقدّم الكاف على المضاف إليه فصار كذئب اليوم فحذف المضاف إليه، وهو ذئب، وقدّم كاليوم على ذئباً فصار حالاً وأحلم صفة ذئباً، وقوله من هذا إشارة إلى ما في الذهن من الذئب الذي أكل يوسف، وقوله أكل بيان لقوله ما رأيت، ولا يخفى ما فيه. قوله: **(ولذلك ﴿قال بل سوّلت لكم﴾ الخ)** يعني لما جعلوا الدم علامة لصدقهم وسلامة القميص دالة على كذبهم علم يعقوب عليه الصلاة والسلام أنه ليس الأمر كما قالوا مع وثوقه بالرؤيا الدالة على بلوغه مرتبة علية، وإنما حزن لما خشي عليه من المكروه، والشدائد غير الموت، والتسويل تزيين النفس للمرء ما يحرص عليه، وتصوير القبيح بصورة الحسن، وأصل اشتقاقه من السول بفتحتين، وهو استرخاء في العصب، ونحوه فكأنّ المسؤول بذله فيما حرص عليه، وأرخاه له بتزيينه. قوله: **(فأمري صبر جميل الخ)** يعني أنه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، وهذا الخبر، أو المبتدأ مع المصدر الذي هو بدل قيل حذفه واجب، وقيل إنه جائز. قوله: **(وفي الحديث الخ)**[1] هو حديث مرسل أخرجه ابن جرير وقيده بقوله إلى الخلق لقوله بعده **﴿أشكو بثي وحزني إلى الله﴾** ولذا لما سئل عليه الصلاة والسلام

---

(١) أخرجه الطبري ١٨٨٨٣ ـ ١٨٨٨٤ من حديث حبان بن أبي جبل وهذا مرسل وحبان تابعي فالخبر ضعيف.

تَصِفُونَ﴾ على احتمال ما تصفونه من هلاك يوسف، وهذه الجريمة كانت قبل استنبائهم إن صح ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ رفقة يسيرون من مدين إلى مصر فنزلوا قريباً من الجبّ، وكان ذلك بعد ثلاث من القائه فيه ﴿فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ﴾ الذي يرد الماء، ويستقي لهم، وكان مالك بن ذغر الخزاعيّ ﴿فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ﴾ فأرسلها في الجبّ ليملأها فتدلى بها يوسف فلما رآه ﴿قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾ نادى البشرى بشارة لنفسه، أو لقومه كأنه قال تعالى فهذا أوانك، وقيل هو اسم لصاحب له ناداه ليعينه على إخراجه، وقرأ غير الكوفيين يا بشراي بالإضافة، وقرىء يا بشريّ بالإدغام، وهو لغة وبشراي بالسكون على قصد الوقف ﴿وَأَسَرُّوهُ﴾ أي

عن سبب سقوط حاجبيه على عينيه فقال: «طول الزمان وكثرة الأحزان»[1] أوحى الله إليه أتشكو إلى غيري فقال خطيئة فاغفر لي. قوله: **(على احتمال ما تصفونه الخ)** أي يحمل ذلك بالصبر عليه حتى يسلو ويظهر خلافه، وقوله وهذه الجريمة أي الذنب العظيم جواب عن أنهم أنبياء عليهم الصلاة والسلام فكيف صدر هذا منهم، وقوله إن صح إشارة إلى أنّ فيه اختلافاً. قوله: **(قريباً من الجب)** قال في القاموس، والجب بالضم البئر أو الكثيرة الماء البعيدة القعر أو الجيدة الموضع من الكلأ أو التي لم تطو أو مما وجد لا مما حفره الناس وجب يوسف على اثني عشر ميلاً من طبرية أو بين سنجل ونابلس، وقوله بعد ثلاث أي ثلاث ليال مضت من زمان إلقائه. قوله: **(الذي يرد الماء ويستقي)** عطف تفسير له، وإدلاء الدلو إرسالها لإخراج الماء يقال أدلاها إذا أرسلها في البئر ودلاها إذا أخرجها ملأى، ولذا قال فتدلى بها يوسف عليه الصلاة والسلام أي تعلق للخروج وخرج، والدلو مؤنثة سماعية. قوله: **(نادى البشرى بشارة لنفسه أو لقومه)** فيه وجهان أحدهما أنه نادى البشرى كما في قوله: **﴿يا حسرتا﴾** كأنه نزلها منزلة شخص فناداه فهو استعارة مكنية وتخييلية وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله هذا أوان حضورك، وقيل المنادى محذوف كما في قوله يا ليت أي يا قومي انظروا أو اسمعوا بشراي، وأمّا جعل بشرى اسم صاحب له فضعيف لأنّ العلم لا تحسن إضافته في لغة العرب وقيل إنّ هذه الكلمة تستعمل للتبشير من غير قصد إلى النداء، والبشارة إمّا لنفسه أو لقومه ورفقته. قوله: **(وهو لغة)** هي لغة هذيل يقلبون الألف قبل ياء المتكلم ياء ويدغمونها فيها فيقولون في هواي هويّ، ويا سيدي ومولّيّ لأنهم لما لم يقدروا على كسر ما قبل الياء أتوا بالياء لأنها أخت الكسرة وأمّا من قراها بالسكون في الوصل مع التقاء الساكنين فيه على غير حدّه فلنية الوقف أجرى الوصل مجراه أو لأنّ الألف لمدّها تقوم مقام الحركة، وعلى كلّ حال ففيها ضعف من جهة العربية فلذا لم يقرأ بها السبعة هنا لكنهم رووها عن قالون وورش في سورة الأنعام، ورويت هنا في بعض التفاسير واستضعفها أبو عليّ رحمه الله تعالى ورد بإجراء

---

(١) المراد بالنبي ها هنا يعقوب عليه السلام أخرجه الطبري ١٨٨٨٩ عن حبيب بن أبي ثابت وهذا الخبر متلقى عن أهل الكتاب. وهو من الإسرائيليات.

الوارد، وأصحابه من سائر الرفقة، وقيل أخفوا أمره، وقالوا لهم دفعه إلينا أهل الماء لنبيعه لهم بمصر، وقيل الضمير لأخوة يوسف، وذلك إنّ يهوذا كان يأتيه بالطعام كل يوم فأتاه يومئذ فلم يجده فيها فأخبر إخوته فأتوا الرفقة، فقالوا: هذا غلامنا ابق منا فاشتروه، وسكت يوسف مخافة أن يقتلوه ﴿بِضَٰعَةً﴾ نصب على الحال أي أخفوه متاعاً للتجارة، واشتقاقه من البضع فإنه ما بضع من المال للتجارة ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ لم يخف عليه إسرارهم، أو صنيع إخوة يوسف بأبيهم وأخيهم ﴿وَشَرَوْهُ﴾ وباعوه وفي مرجع الضمير الوجهان أو اشتروه من اخوته ﴿بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾ مبخوس لزيف أو نقصان ﴿دَرَٰهِمَ﴾ بدل من الثمن

الوصل مجرى الوقف كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، ونظائره كثيرة في القرآن وغيره، وقرئ بكسر ياء الإضافة لأجل الياء المقدّرة قبلها كما سيأتي في مصرخي، وقرئ يا بشرى بغير ياء، ويقدر على ألفه ضمة إن كان تكرة مقصودة أو فتحة. قوله: **(أي الوارد وأصحابه من سائر الرفقة الخ)** يعني أخفوا يوسف عليه الصلاة والسلام حتى لا تراه الرفقة فيطمعوا فيه، وعلى القول الثاني لم يخفوه، وإنما أخفوا أمره، وكونه وجد في البئر وهذا لا يلائمه قوله يا بشراي على أنه ناداهم إلا أن تكون البشارة لنفسه أو يكون المراد الإخفاء عن غير رفقته من أهل القافلة فتأمّل. قوله: **(وقيل الضمير لأخوة يوسف)** عليه الصلاة والسلام، وهو مرويّ عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قيل وهو المناسب لإفراد قال وجمع ضمير أسروا وللوعيد بقوله والله عليم بما يعملون، وليس فيه اختلال في النظم كما قيل فتأمّل. قوله: **(ونصب على الحال الخ)** أي أخفوه حال كونه متاعاً للتجارة، وفي الفرائد أنه ضمن أسرّوه وجعلوه أي جعلوه بضاعة مسرّين فهو مفعول به، وقال ابن حاجب: يحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل التجارة، وليس شرطه مفقوداً لاتحاد فاعلهما إذ معناه كتموه لأجل تحصيل المال به، ولا يجوز أن يكون تمييزاً والبضاعة من البضع، وهو القطع لأنه قطعة وافرة من المال تقتني لتجارة، ومنه البضع بالكسر كما قاله الراغب. قوله: **(لم يخف عليه أسرارهم الخ)** الأوّل على أنّ المسرّين من السيارة والثاني على أنهم الأخوة فهو وعيد لهم. قوله: **(وباعوه)** شرى من الأضداد إذ يكون بمعنى اشترى، وباع فإن عاد ضمير شروه على الأخوة كان شرى بمعنى باع، وإن عاد على السيارة كان بمعنى اشترى كذا في الدرّ المصون، والمصنف رحمه الله تعالى جوّز الوجهين على تقدير كونه بمعنى باع أمّا إذا كان للأخوة فظاهر وأمّا إذا كان للرفقة فبناء على أنهم باعوه لما التقطوه من بعضهم بثمن قليل، والمشتري باعه مرة أخرى بوزنه، وفي قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إنّ إخوة يوسف نظروا إلى القافلة، واجتماعها على الجب فأتوهم، وكانوا يظنون أنّ يوسف عليه الصلاة والسلام مات فرأوه أخرج حيّاً فضربوه، وشتموه، وقالوا هذا عبد أبق منا فإن أردتم بعناه منكم، ثم قالوا له بالعبرانية لا تنكر العبودية فنقتلك فأقرّ بها فاشتراه مالك بن ذعراء منهم بثمن بخس اهـ، وأمّا إذا كان بمعنى اشترى تعين عود الضمير إلى السيارة فتعريف الوجهين للعهد أي الوجهان السابقان في أسرّوه. قوله: **(مبخوس لزيف أو نقصان)** وفي نسخة

﴿مَعْدُودَةٍ﴾ قليلة فإنهم كانوا يزنون ما بلغ الأوقية، ويعدّون ما دونها قيل: كان عشرين درهماً، وقيل: كان اثنين وعشرين درهماً ﴿وَكَانُوا فِيهِ﴾ في يوسف ﴿مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ الراغبين عنه والضمير في وكانوا إن كان للإخوة فظاهر وإن كان للرفقة وكانوا بائعين فزهدهم فيه لأنهم التقطوه، والملتقط للشيء متهاون به خائف من انتزاعه مستعجل في بيعه، وإن كانوا مبتاعين فلأنهم اعتقدوا أنه ابق، وفيه متعلق بالزاهدين إن جعل اللام للتعريف، وإن جعل بمعنى الذي فهو متعلق بمحذوف يبينه الزاهدين لأنّ متعلق الصلة لا

لزيفه أو نقصانه بالإضافة، والبخس بمعنى النقص مصدر والمراد به هنا المبخوس، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تفسير للبخس لا للمراد به هنا فإنّ قوله معدودة، وتفسيره يدلّ على أنّ بخسه هنا بمعنى نقصانه فقط، والمعدود كناية عن معنى القليل لأنّ الكثير يوزن عندهم، وهو ظاهر، والزهد فيه والرغبة عنه بمعنى، وزهدهم لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقيل لعدم علمهم بمنزلته، ولأنّ الله صرفهم عن النظر لحسنه صيانة له.

قوله: **(والضمير في وكانوا إن كان للإخوة الخ)** يعني إن كان ضمير كانوا للوارد، وأصحابه وهم بائعون، وهو الظاهر فزهدهم فيه لأنهم التقطوه، ويحتمل أن يكون الضمير لغيرهم من الرفقة باعوه بعد أن اشتروه من الرفقة، وقوله وإن كانوا مبتاعين الخ. أي إن كان الضمير للرفقة، وكانوا مبتاعين بأن اشتروه من بعضهم أو من الأخوة كما مرّ فزهدهم لأنه أبق والآبق لا يغالي في ثمنه فقد علم أنّ البيع وقع مرّتين. قوله: **(وفيه متعلق بالزاهدين الخ)** فيه اختلاف هنا فقال ابن مالك أنه متعلق بمحذوف دلت عليه الصلة، ومنهم من قدّر أعني، وليس بجيد فعلى الأوّل يقدر زاهدين فيه من الزاهدين، وحينئذ فهل من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء أو صفة مبينة أي زاهدين بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا في الزاهدين لأنّ الزاهد قد لا يكون عريقاً في الزاهدين حتى يعد فيهم إذا عدّوا أو يكون خبراً ثانياً كل ذلك محتمل، وليس بدلاً من المحذوف لوجود من معه، وقال ابن الحاجب: في أماليه أنه متعلق بالصلة، والمعنى عليه بلا شبهة، وإنما فروا منه لما فهموا من أنّ صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول مطلقاً، وبين صلة أل، وغيرها فرق فإنّ هذه على صورة الحرف المنزل منزلة جزء من الكلمة فلا يمتنع تقويم معمولها عليها فلا حاجة إلى القول بأنه على مذهب المازني الذي جعلها حرفاً للتعريف كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقوله متعلق بمحذوف إشارة إلى ما قاله ابن مالك، وليس هذا من الاشتغال في شيء، وفيه مانع آخر لم يذكره، وهو أنّ معمول المجرور لا يتقدّم عليه فكأنه لم يره مانعاً، وإلا لم يتم بما ذكره ارتفاع المانع، وأمّا لزوم عمل اسم الفاعل من غير اعتماد فساقط لأن محل الخلاف عمله في الفاعل، والمفعول به الصريح لا في الجارّ، والمجرور الذي يكفيه رائحة الفعل فإن قلنا إنه يجوز في الجارّ، والمجرور التقدّم لأنه يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره اندفع السؤال أيضاً، وما قيل على

يتقدّم على الموصول ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ﴾ وهو العزيز الذي كان على خزائن مصر واسمه قطفير أو اطفير وكان الملك يومئذ ريان بن الوليد العمليقي، وقد آمن بيوسف، ومات في حياته وقيل كان فرعون موسى عاش أربعمائة سنة بدليل قوله تعالى: ﴿**ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات**﴾ [سورة غافر، الآية: ٣٤] والمشهور أنه من أولاد فرعون يوسف، والآية من قبيل خطاب الأولاد بأحوال الآباء روي أنه اشتراه العزيز وهو ابن سبع عشرة سنة، ولبث في منزله ثلاث عشرة سنة، واستوزره الريان، وهو ابن ثلاثين وآتاه الله الحكمة والعلم وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، وتوفي وهو ابن مائة وعشرين سنة واختلف فيما اشتراه به من جعل شراءه غير الأوّل فقيل عشرون ديناراً وزوجاً نعل ونوبان أبيضان، وقيل ملؤوه فضة وقيل ذهباً ﴿لِٱمْرَأَتِهِۦٓ﴾ راعيل أو زليخا ﴿أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾ اجعلي مقامه

تقدير تعلقه بمحذوف يبينه الزاهدين أنه إن أراد أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير ففيه أنه ليس منه لعدم الاشتغال عنه بضميره، وإن أراد أنه جواب سؤال كأنه قيل في أيّ شيء زهدوا كما في الكشاف فهو تقدير سؤال في غير أوانه فغير وأراد لما نقلناه لك عن القوم. قوله: **(وهو العزيز الذي كان على خزائن مصر الخ)** فالعزيز وزير والذي باعه له مالك بن ذعراء، وغيره من الرفقة وقوله، وقيل كان فرعون الصحيح أنه من أولاده، وقوله والآية أي قول مؤمن من آل فرعون، ولقد جاءكم يوسف فالمعنى لقد جاء قومكم، وآباءكم أو جعل ما جاء آباءهم كأنه جاءهم، وقوله ولبث في منزل الخ. قيل هذا إمّا تغليب على مدّة السجن أو السجن كان في بيته أو هو مجاز بمعنى عبوديته. قوله: **(من جعل شراءه غير الأوّل)** أي من جعل شراء العزيز المذكور في قوله الذي اشتراه غير الشراء المذكور سابقاً في قوله: ﴿**وشروه بثمن بخس**﴾ على أنّ الأوّل شراؤهم من الأخوة أو شراء بعضهم من بعض، وهو الأصح وفيه إشارة إلى أنه قيل باتحادهما، وإنه ضعيف لقوله من مصر فإنه يصير ضائعاً، واختلف بصيغة المعلوم ومن فاعله، والقول الثاني لا يتأتى على القول باتحادهما، وقوله ملؤوه فضة، وقيل ذهباً كذا في النسخ فقيل المراد وزنه كما صرّح به في بعض الروايات، وفي نسخة مثله، وهي أظهر والمراد به ذلك أيضاً، وكونه استوزره وهو ابن ثلاثين، وأوتي الحكمة، وهو ابن ثلاث وثلاثين هو الموافق لما في التفاسير، والمشهور في النسخ وفي بعضها استوزره، وهو ابن ثلاث وثلاثين فقط، وهي الموافقة لما مرّ من أنه أوحى إليه في صغره فتأمّله. قوله: **(راعيل أو زليخا)** الأوّل بمهملات بوزن هابيل، والثاني بفتح الزاي، وكسر اللام، والخاء المعجمة وفي آخره ألف، وهو المشهور وقيل إنه بضم أوّله على هيئة المصغر، وقيل أحدهما لقبها، والآخر اسمها. قوله: **(اجعلي مقامه عندنا كريماً)** المراد بكونه كريماً أن يكون حسناً مرضياً، والمثوى محل الثواء وهو الإقامة، وإكرام مثواه كناية عن إكرامه على أبلغ وجه، وأتمه لأنّ من أكرم المحل بإحسان الأسرة واتخاذ الفراش، ونحوه فقد أكرم ضيفه بسائر ما يكرم به أو المقام مقحم

عندنا كريماً أي حسناً والمعنى أحسني تعهده ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ في ضياعنا وأموالنا ونستظهر به في مصالحنا ﴿أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ نتبناه، وكان عقيماً لما تفرّس فيه من الرشد، ولذلك قيل أفرس الناس ثلاثة عزيز مصر وابنة شعيب التي قالت: يا أبت استأجره وأبو بكر حين استخلف عمر رضي الله تعالى عنهما ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ وكما مكنا محبته في قلب العزيز أو كما مكناه في منزله أو كما أنجيناه، وعطفنا عليه العزيز مكنا له فيها ﴿وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ عطف على مضمر تقديره ليتصرّف فيها بالعدل، ولنعلمه أي كان القصد في إنجائه، وتمكينه إلى أن يقيم العدل، ويدبر أمور الناس ويعلم معاني كتب الله، وأحكامه فينفذها أو تعبير المنامات المنبئة عن الحوادث الكائنة ليستعدّ لها

كما يقال المجلس العالي، والمقام لسامي، ولذا قال والمعنى أحسني تعهده أي النظر فيما عهد له من لوازم إكرام الضيف. قوله: **(في ضياعنا)** بكسر الضاد جمع ضيعة، وهي القرية، ونستظهر بمعنى نستعين به، وقوله نتبناه تفعل من البنوّة أي نجعله بمنزلة الولد لأنه كان عقيماً، وقوله لما تفرس علة لما فهم منه أي تبناه لما تفرس أي فهمه منه بالفراسة، والأمور الثلاثة معروفة، وقوله: **«أفرس الناس ثلاثة الخ»**[1] أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، والحاكم وصححه عن ابن مسعود رضي الله عنه، ثم إنّ الفراسة على ما سيأتي في الحجر علم ما هو مغيب، ولو كان بأمارات بل هو الغالب فيه، والحذق والفراسة هو الانتقال منه إلى ذلك وإنما كان هؤلاء أفرس لأنّ ما تفرسوه وقع على أتم الوجوه والذي تفرسه العزيز منه أن يكون له شأن ونفع عظيم، وكذلك ابنة شعيب عليه الصلاة والسلام، والذي تفرّسه في عمر رضي الله عنه ما يكون في أيام خلافته من الصلاح، والسداد فما قاله القرطبيّ وغيره من أنه جرّبه في الأعمال، ومواظبة الصحبة وابنة شعيب عليه الصلاة والسلام كانت معها علامات ظاهرة، والعزيز عرفه لما أعلمه بنسبة ليس بشيء لأنه لا ينافي الفراسة لما يقع في المستقبل مما لا يعلمه إلا الله. قوله: **(وكما مكنا محبته في قلب العزيز الخ)** أي أثبتناها فيه يعني أنّ المشبه به ما علم مما قبله، وهو إمّا تمكين محبته في قلبه أو تمكينه في منزله، ومثواه وأنجاؤه، وعطف قلب مالكه عليه والمشبه تمكينه في الأرض يتصرّف فيها على ما أراده الله تعالى له، وقوله وعطفنا يجوز تشديده، وتخفيفه، ولا وجه لما قيل هنا من أنّ المصنف رحمه الله تعالى، والزمخشريّ جعلا قوله، ويعلمك من تأويل الأحاديث كلاماً مبتدأ لكونه غير معنون بعنوات الاجتباء، وهذا التفسير منهما مناف لما أسلفتاه فإنهما لم يجعلا قوله، ولنعلمه داخلاً في حيز التشبيه بل علة للمشبه فلو قلت زيد كالأسد لأنه أغار على قبيلة كذا لا يرد أنه لا دخل للإغارة في التشبيه، وهذا منه غريب، والاشتغال بدفعه أغرب منه مع أنّ ما سبق ليس بمسلم. قوله: **(أي كان القصد في إنجائه وتمكينه إلى أن يقيم العدل الخ)** إلى متعلق بالقصد، وإقامة العدل، والتدبير

---

(١) أخرجه الحاكم ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦ عن عبد الله بن مسعود وصححه، ووافقه الذهبي.

ويشتغل بتدبيرها قبل أن تحل كما فعل بسنيه ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ لا يردّه شيء ولا ينازعه فيما يشاء أو على أمر يوسف أراد به إخوة يوسف شيئاً وأراد الله غيره فلم يكن إلا ما أراده ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أنّ الأمر كله بيده، أو لطائف صنعه وخفايا لطفه ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ﴾ منتهى اشتداد جسمه وقوّته وهو سنّ الوقوف ما بين الثلاثين والأربعين، وقيل سنّ الشباب ومبدؤه بلوغ الحلم ﴿ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا﴾ حكمة وهو العلم المؤيد بالعمل أو

مأخوذ من المعطوف عليه المقدّر، وقد طوى في كلامه الإشارة إلى الوجوه الثلاثة السابقة في قوله كذلك لكنه لم يأت بها على الترتيب فإنجاؤه إشارة إلى الثالث، وتمكينه إلى الأوّلين لأنه شامل لتمكينه بالمحبة في قلبه، ولتمكينه في منزله، ومن لم يتنبه لهذا قال إنه يشير إلى اختياره للوجه الثالث منها، وقوله كما فعل بسنيه بكسر السين، والنون، وتشديد الياء جمع سنة بمعنى القحط أو بمعنى العام، والإضافة إليه لأدنى ملابسة وقوله أحكامه أي أحكام الله، وتعبير معطوف على معاني وفي نسخة يعبر فهو معطوف على يعلم. قوله: **(لا يردّه شيء ولا ينازعه فيما يشاء الخ)** يعني ضمير أمره إمّا لله فالمعنى أنه لا يمنع عما يشاء، ولا ينازع فيما يريد أو ليوسف عليه الصلاة والسلام، والمعنى أنه يدبره ولا يكله إلى غيره فلا ينفذ فيه كيد إخوته، ولا كيد امرأة العزيز، ولا غيرهم كما قص في قصته، وقوله أراد به إخوة يوسف الخ. أتى به على طريقة التمثيل، ولذا أظهر في محل الإضمار. قوله: **(إنّ الأمر كله بيده الخ)** هذا ناظر إلى التفسير الأوّل في أمره، والعموم مأخوذ من إضافة المصدر لأنّ المصدر المضاف من طرق العموم، وقوله أو لطائف صنعه ناظر إلى الثاني، واقتصر الزمخشري بعد ذكر الوجهين على قوله، ولكن أكثر الناس لا يعلمون أنّ الأمر كله بيد الله لشموله لتدبير أمر يوسف عليه الصلاة والسلام، وغيره فلا يرد عليه أنه لا يظهر تعلق الاستدراك بهذا المعنى بقوله: **﴿والله غالب على أمره﴾** كما توهم. قوله: **(منتهى اشتداد جسمه وقوّته وهو سنّ الوقوف)** يعني الوقوف عن النموّ لأنّ الإنسان ينمو جسمه في ابتداء أمره إلى تمام الشباب، وبعده يقف عن النمو، والانحطاط إلى زمان الشيخوخة، وسنّ الانحطاط والهرم، والأشدّ بفتح الهمزة، وقد تضم فيه قولان فقيل هو سنّ الوقوف وقيل سنّ النموّ، واختلف فيه على أقوال هل هو مفرد على بناء ندر في المفردات أو جمع لا واحد له أو له واحد، وهو شدّة كنعمة، وأنعم أو شدّ كضل، وأضل أو شدّ بالفتح ككلب، وأكلب، وهذا المفرد تقديريّ أيضاً لأنه لم يستعمل بهذا المعنى، وكما أنّ سنّ الوقوف يقف فيه البدن تقف فيه القوى، والشمائل والأخلاق، ولذا قيل:

إذا المرء وفي الأربعين ولم يكن ... له دون ما يهوى حياء ولا ستر

فدعه ولا تنفس عليه الذي مضى ... وإن جرّ أسباب الحياة له العمر

وقوله منتهى بمعنى زمان انتهائه إن كان أشدّ بمعنى الزمان، وإن كان بمعنى الانتهاء فهو مصدر، وفي الآية مضاف مقدّر أي زمان أشدّه، وما بين الخ عطف بيان أو بدل من سنّ، وقوله ومبدؤه بلوغ الحلم، وهو والاحتلام بمعنى البلوغ المعروف عرفاً. قوله: **(حكمة الخ)**

حكماً بين الناس ﴿وَعِلْمًا﴾ يعني علم تأويل الأحاديث ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تنبيه على أنه تعالى إنما آتاه ذلك جزاء على إحسانه في عمله واتقائه في عنفوان أمره ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ طلبت منه، وتمحلت أن يواقعها من راد يرود إذا جاء وذهب لطلب شيء ومنه الرائد ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ قيل كانت سبعة والتشديد للتكثير أو للمبالغة في الإيثاق ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ أي أقبل وبادر أو تهيأت والكلمة على الوجهين اسم فعل بني

الحكم يكون بمعنى الحكمة، وهو في لسان الشرع العلم النافع لكن بشرط العمل، ولذا قال المصنف رحمه الله المؤيد ولم يقل العلم، والعمل لأنها بدونه لا يعتدّ بها، ومن عمل بخلاف علمه يسمى سفيهاً لا حكيماً، وقوله يعني علم تأويل الأحاديث المراد بالأحاديث كما مرّ الرؤيا أو الكتب الإلهية فخص بالذكر لأنه غير داخل فيما قبله أو أفرد بالذكر لأنه مما له شأن وليوسف به اختصاص تامّ، وعلى تفسير الحكم بالحكومة فهو ظاهر، ولذا فسر الزمخشريّ علم هذا بعلم الدين. قوله: **(تنبيه على أنه تعالى إنما آتاه ذلك جزاء الخ)** كونه جزاء الإحسان لأنّ التعليق بالمشتق يقتضي عليه مأخذ الاشتقاق، وفيه إشارة إلى أنّ المراد بالإحسان الإحسان في العلم، والعمل لا يقال إحسان العمل لا يكون إلا بعد العلم به فلو كان العلم المؤيد بالعمل للإحسان في العمل لزم الدور لأنه قيل إحسان العمل يمكن بطريق آخر كالتقليد، والتوفيق الإلهي فيكون سبباً للعلم به عن دليل عقليّ أو سمعي أو المراد تحسين الأعمال الغير المتوقفة على السمع فهو السبب للعلم بما شرع له من لأعمال والظاهر تغاير العلمين كما في الأثر من عمل بما علم يسر الله له علم ما لم يعلم. قوله: **(طلبت منه وتمحلت أن يواقعها الخ)** التمحل الطلب بحيلة، وتكلف والفعلان تنازعا في أن يواقعها، والمواقعة المجامعة، وهو مأخوذ من راد إذا جاء، وذهب في طلب، وهو يدل على الجدّ في الطلب فلذا ذكر أخذه منه، ومن راد الرائد، وهو الذي يرسل لطلب الماء، والكلا، والإرادة مأخوذة منه أيضاً، وقوله التي هي في بيتها دون امرأة العزيز مع أنه أخصر، وأظهر لأنه أنسب في الدلالة على الداعي لها. قوله: **(قيل كانت سبعة والتشديد للتكثير)** يعني أنه للتكثير في المفعول إن قلنا بتعدّدها فإنّ التفعيل يكون لتكثير الفاعل، والمفعول فإن لم نقل به فهو لتكثير الفعل فكأنه غلق مرّة بعد مرّة أو بمغلاق بعد مغلاق، وجمع الأبواب حينئذ إمّا لجعل كل جزء منه كأنه باب أو لجعل تعدّد أغلاقه بمنزلة تعدّده، وما قيل إنّ التشديد للتعدية لأنّ غلقت الباب لغة رديئة كما في الصحاح، وجعله للتكثير أو للمبالغة في الإيثاق، وهم ردّ بأنّ إفادة التعدية لا تنافي إفادة التكثير معها، ولذا قال الجوهري: إنها للتكثير، ولم يتنبه الرادّ لأنّ ما نقله عليه لا له لأنّ الرديء الذي ذكره اللغويون إنما هو استعمال الثلاثيّ منه لا أنّ له ثلاثياً لازماً حتى يتعين كون التفعيل للتعدية فتعدّيه لازم في الثلاثي، وغيره سواء أكان رديئاً أو فصيحاً فتعين أنه للتكثير، وقد سبق المصنف رحمه الله غيره فيما ذكر فالواهم ابن أخت خالته فتدبر. قوله: **(﴿هيت لك﴾)** قال صاحب النشر قرأ المدنيان، وابن ذكوان بكسر الهاء، وفتح التاء من غير همز، وعن هشام

على الفتح كأين واللام للتبيين كالتي في سقيا لك، وقرأ ابن كثير بالضم تشبيهاً له بحيث ونافع وابن عامر بالفتح وكسر الهاء كعيط،وهو لغة فيه، وقرىء هيت كجير وهئت كجئت

بالهمز، وقال الداني رحمه الله تعالى إنه وهم لكونه فعلاً من التهيؤ فلا بدّ من ضم تائه حينئذ، وقد تبع في هذا الفارسيّ في الحجة حيث قال إنه وهم من الراوي لأنّ يوسف عليه الصلاة والسلام لم يتهيأ لها بدليل قوله وراودته الخ. وتبعه جماعة، وهي صحيحة، ومعناها تهيا إليّ أمرك لأنها لم تتيسر لها الخلوة قبل ذلك أو حسنت هيأتك، ولك بيان أن أقول لك، وهي صحيحة نقلاً مروية عن هشام رحمه الله من طرق، وعنه أيضاً بكسر الهاء، والهمزة وضم التاء، وانفرد الهذلي عن هشام بعدم الهمزة، وقرأ ابن كثير رحمه الله بفتح الهاء وضم التاء بغير همز، والباقون بفتح الهاء، والتاء من غير همز وورد فيها كسر الهاء، وضم التاء من غير همز، وفتح الهاء، وكسر التاء من غير همز قراءة الحسن ورويت عن ابن عباس رضي الله عنهما، والصواب أنّ هذه السبع قراآت كلها لغات فيها، وهي اسم فعل بمعنى هلم، وليست التاء ضميراً وقال الفراء والكسائي هي لغة أهل الحجاز ومعناها تعال، وقال أبو حيان لا يبعد أن يكون مشتقاً من اسم كحمدل، ولا يبرز ضميره بل يبين بالضمير المجرور باللام، ويختلف بحسبه اهـ، وقد اختلفوا في هذه الكلمة هل هي عربية أم معرّبة، وهل معناها تعال ولذا قال مجاهد رحمه الله أنها كلمة حث، وإقبال أو غير ذلك وهل هي اسم أو فعل، وقيل إنه في بعض اللغات يتعين اسميتها، وفي بعضها فعليتها، وقد رويت القراءة فيها على أنحاء كثيرة منها ما هو في السبعة، ومنها شواذ، والمعتمد لك ما مرّ والمصنف رحمه الله قدّم القراءة المشهورة، وجعله فيها اسم فعل، وذلك الفعل إمّا إنشائيّ كبادر، وأقبل لأنها تدل على الحث كما مرّ أو خبري كهيهات بمعنى بعد، وليس تفسيره بتهيأت على أنّ الدال على التكلم التاء التي من بنية الكلمة بل لأنها لما بينت التهيؤ بأنه له لزم كونها هي المتهيئة كما إذا قيل لك قرّبني منك فقلت هيهات فإنه يدل على معنى بعدت بالقرينة فلا يرد عليه ما قيل إنها إذا كانت بمعنى تهيأت لا تكون اسم فعل بل فعلاً مسنداً إلى ضمير المتكلم، ولو كان كذلك لم يصح تفسيره به على قراءة الفتح. قوله: **(واللام للتبيين كالتي في سقيا لك)** كأنه قيل لمن التهيؤ فقيل لك فهو متعلق بمحذوف أي هو كائن لك أو يقدّر السؤال لمن تقولين فقيل أقول لك، ولم يجعل على كونه بمعنى تهيأت متعلقاً بهيت لأنّ اسم الفعل لا يتعلق به الجارّ، وعيط بكسر العين المهملة، وسكون الياء، وفتح الطاء المهملة اسم صوت من العياط، وهي كلمة تقولها الصبيان، ويتصايحون بها في اللعب، وجير بمعنى نعم مبنيّ على الكسر، وأوّله مفتوح. قوله: **(وهئت كجئت الخ)** تقدّم أنّ هذه القراءة مروية عن هشام، وما أورده أبو علي في الحجة عليه وردّ صاحب النشر له فتذكره:

فما بالعهد من قدم

من هاء يهيىء إذا تهيأ وقرىء هيئت وعلى هذا فاللام من صلته ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ أعوذ بالله معاذاً ﴿إِنَّهُ﴾ إنّ الشأن ﴿رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ سيدي قطفير أحسن تعهدي إذ قال لك فيّ أكرمي مثواه فما جزاؤه أن أخونه في أهله، وقيل الضمير لله تعالى أي إنه خالقي أحسن منزلتي بأن عطف عليّ قلبه فلا أعصيه ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ المجازون الحسن بالسيىء، وقيل الزناة فإنّ الزنا ظلم على الزاني والمزنيّ بأهله ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ قصدت مخالطته، وقصد مخالطتها والهم بالشيء قصده، والعزم عليه ومنه الهمام وهو الذي إذا هم

وقوله، وعلى هذا الإشارة إلى القراءتين على حدّ **﴿عوان بين ذلك﴾** [سورة البقرة، الآية: ٦٨] وسقط من بعض النسخ قوله، وقرئ هيئت، وهو ظاهر واعلم أنه قال في المغني هيت لك من قرأ بهاء مفتوحة، وياء ساكنة، وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة اسم فعل ماض أي تهيأت واللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرّح به، وقيل مسماه فعل أمر بمعنى أقبل، واللام للتبيين أي إرادتي لك أو أقول لك ومن قرأ هئت مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت، واللام متعلقة به، ومن قرأ كذلك، وجعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها في اسم الفعل، ومعنى تهيؤه تيسر انفرادها به لا أنه قصدها بدليل قوله، وراودته فلا وجه لإنكار الفارسيّ هذه القراءة مع ثبوتها، وظهور وجهها، وهيا بكسر الهاء، وفتحها وتشديد التاء المثناة التحتية، وهي لغة بمعنى هيت. قوله: **(أعوذ بالله معاذاً)** إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف، وأنّ أصله التكثير، وأحسن مثواي تقدّم تفسيره، والرب على الأوّل بمعنى السيد، وقوله والضمير لله والرب عليه بمعنى الخالق، والضمير على الأوّل للشأن، ويجوز جعله ضمير شأن على هذا كما في الكشاف فالجملة خبر، وإذا كان لله فأحسن خبر آخر، ولذا عطفه المصنف رحمه الله بالواو والمحسن لمثواه زليخا فإسناده لقطفير لأنه الآمر به، ولله لأنه مسبب الأسباب بعطف قلبه عليه. قوله: **(المجازون الحسن بالسيئ)** لأنه وضع للشيء في غير موضعه، والحسن إكرامه، والسيئ قصد أهله بسوء، وإذا فسر الظالمون بالزناة فظلمه ما ذكر والمزني اسم مفعول، وضمير بأهله يعود على أل الموصولة. قوله: **(قصدت مخالطته وقصد مخالطتها الخ)** الهمّ بمعنى الإرادة، والقصد مطلقاً، وهو لا يتعلق بالذوات فلذا قدّر ما ذكر، وهو على ما قاله محيي السنة رحمه الله همان همّ ثابت معه عزم، وعقد ورضا كهم زليخا، وهو مذموم مؤاخذ به، وهمّ بمعنى خاطر، وحديث نفس من غير تصميم، ولا اختيار، وهو غير مذموم، ولا معاقبة عليه كهم يوسف عليه الصلاة والسلام، ويؤيده حديث الصحيحين **«إنّ الله تجاوز عن أمّتي ما حدّثت به النفس ما لم يعملوا أو يتكلموا»**[1] وقال الإمام المراد بالهمّ في

---

(١) أخرجه البخاري ٢٥٢٨ ـ ٥٢٦٩ ـ ٦٦٦٤ وأبو داود ٢٢٠٩ والترمذي ١١٨٣ والنسائي ٦/١٥٦ ـ ١٥٧ ـ وابن ماجه ٢٠٤٤ والطيالسي ٢٤٥٩ وأحمد ٢/٢٥٥ ـ ٣٩٣ وابن حبان ٤٣٣٤ كلهم من حديث أبي هريرة.

بشيء أمضاه، والمراد بهمه عليه السلام ميل الطبع، ومنازعة الشهوة لا القصد الاختياريّ، وذلك مما لا يدخل تحت التكليف بل الحقيق بالمدح، والأجر الجزيل من الله من يكف نفسه عن الفعل عند قيام هذا الهم، أو مشارفة الهم كقولك قتلته لو لم أخف الله ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ في قبح الزنا وسوء مغبته لخالطها لشبق الغلمة وكثرة المبالغة، ولا يجوز أن يجعل وهم بها جواب لولا فإنها في حكم أدوات الشرط فلا يتقدّم عليها جوابها بل

الآية خطور الشيء بالبال أو ميل الطبع كالصائم في الصيف يرى الماء البارد فتحمله نفسه على الميل إليه، وطلب شربه، ولكن يمنعه دينه عنه وكالمرأة الفائقة حسناً، وجمالاً تتهيؤ للشاب النامي القوي فتقع بين الشهوة، والعفة وبين النفس، والعقل مجاذبة، ومنازعة فالهم هنا عبارة عن جواذب الطبيعة، ورؤية البرهان جواذب الحكمة، وهذا لا يدل على حصول الذنب بل كلما كانت هذه الحال أشدّ كانت القوّة على لوازم العبودية أكمل إذا عرفت هذا فالمختار أنّ يوسف عليه الصلاة والسلام إن كان ما نسب إليه من الهمّ واقعاً بناء على أنه لا يقدر على دفعه، ونظيره جواب لولا فهو بهذا المعنى الذي لا يعدّ سيئة بل حسنة كما سمعت، ولذا غاير بين العبارة في الهمين، ولم يقل هما وأكد الأوّل دون الثاني وإن لم يكن واقعاً كما اختاره في البحر، وقال لم يقع منه همّ البتة بل هو منفي لوجود رؤية البرهان كما تقول لقد قارفت الإثم لولا أنّ الله عصمك، ولا تقول إنّ جواب لولا يتقدّم عليها، وإن لم يقم دليل على امتناعه بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف فيها حتى ذهب الكوفيون، وأعلام البصريين إلى جواز تقدّمه بل تقول هو محذوف لدلالة ما قبله عليه لأنّ المحذوف في الشرط يقدّر من جنس ما قبله، والبرهان ما عنده من العلم الدال على تحريم ما همت به وأنه لا يمكن الهمّ فضلاً عن الوقوع فيه هذا هو الذي يجب اعتقاده، والحمل عليه، وكلام المصنف رحمه الله راجع إليه كما ستراه فقوله، والهمّ بالشيء قصده، والعزم الخ بناء على أنه ليس مطلق القصد، وإن هذا أصله فهو في حقها على حقيقته، وأمّا في حقه فبمعنى آخر، وقوله أمضاه أي فعله. قوله: **(والمراد بهمه ميل الطبع الخ)** مبني على الطريقة الأولى المثبتة للهم له وجعله بمعنى الميل الطبيعي كميل الصائم للماء البارد وما فسر به الهم قبله إن كان حقيقة كما هو الظاهر من كلامه فإطلاقه على هذا استعارة أو مشاكلة أو من مجاز المشارفة. قوله: **(أو مشارفة الهم كقولك قتلته لو لم أخف الله)** هذا على إثبات الهم له وتأويله بالقرب من الهم كما في المثال المذكور إذا قصد بقتلته شارفت قتله بضرب أو نحوه، وقد مرّ له جواب آخر فلا يرد عليه ما قيل إنه ما الموجب لإخراج قتله عن حقيقته فإنه دليل الجواب إذ لم نجوّز تقديمه ولو للامتناع فالمعنى امتناع القتل لامتناع عدم الخوف منه تعالى، وهو معنى صحيح إذ المناقشة في التمثيل ليست دأب أرباب التحصيل، وقيل معنى همت به، وهمّ بها أنها اشتهته، واشتهاها، وإنه أحسن الوجوه. قوله: **(في قبح الزنا وسوء مغبته الخ)** المغبة بفتح الميم، والغبن العاقبة، وقوله لخالطها هو الجواب المقدّر للولا بدلالة ما قبله لأنّ الهم من لوازم المخالطة، والشبق،

الجواب محذوف يدل عليه، وقيل: رأى جبريل عليه الصلاة والسلام وقيل تمثل له يعقوب عاضاً على أنامله وقيل قطفير وقيل نودي يا يوسف أنت مكتوب في الأنبياء، وتعمل عمل السفهاء ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ أي مثل ذلك التثبيت ثبتناه أو الأمر مثل ذلك ﴿لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ﴾ خيانة السيد ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ﴾ الزنا ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ الذين أخلصهم الله لطاعته وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بالكسر في كل القرآن إذا كان في أوله الألف واللام أي الذين أخلصوا دينهم لله ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ﴾ أي تسابقا إلى الباب فحذف الجارّ أو ضمن الفعل معنى الابتدار، وذلك أنّ يوسف فرّ منها ليخرج وأسرعت وراءه لتمنعه الخروج ﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ﴾ اجتذبته من ورائه فانقدّ قميصه، والقدّ الشق طولاً والقط الشق عرضاً ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا﴾

والغلمة بالضم شدّ الشهوة، وهذا منفي عنه لدخوله في حيز لولا لكن كان التعبير بغيره أولى، وأنسب بسلوك طريق الأدب، والظاهر أنّ مراده لشبق غلمة زليخا ومبالغتها في مراودته التي تدعو إلى مخالطته لولا أن رأى برهان ربه، وهو ما علمه من تحريمه لما ذكر، وقوله ولا يجوز تقدّم أنّ النحاة أكثرهم جوّزه، وقوله في حكم أدوات الشرط أي الجازمة. قوله: (بل **الجواب محذوف يدل عليه**) وهو قوله لخالطها كما قررناه لك لا إنه مقدّر بغير المذكور كما توهم حتى يرد عليه ما قيل عليه إنه حينئذ لا يحتاج إلى تقدير خالطها في مقام الجواب، ولا يحتاج إلى إخراج الهم عن معناه وارتكاب المجاز كما اختاره. أو تقدير الكلام على هذا لولا أن رأي برهان ربه لقصد مخالطتها وعزم عليها، والمذكور قبل الشرط إنما أتى به ليكون دليلاً على الجواب المحذوف لا أنه مقصود بالإفادة في الكلام. قوله: (**وقيل رأى جبريل عليه الصلاة والسلام الخ**) هذا مع ما في القصص ونحوه مما لا يليق ذكره، وتركه أحسن منه كله مما لا أصل له والنص ناطق بخلافه. قوله: (**أي مثل ذلك التثبيت الخ**) يعني أنه في محل نصب صفة مصدر فعل محذوف، وذلك إشارة إلى المصدر أو خبر مبتدأ مقدّر وفيه وجوه أخر، وقوله إنه من عبادنا المخلصين قيل فيه إنّ كل من له دخل في هذه القصة شهد ببراءته فشهد الله تعالى بقوله لنصرف الخ. وشهد هو على نفسه بقوله: ﴿**هي راودتني**﴾ ونحوه، وشهدت زليخا بقولها: ﴿**ولقد راودته عن نفسه فاستعصم**﴾ وسيدها بقوله: ﴿**إنك كنت من الخاطئين**﴾ وإبليس بقوله: ﴿**لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين**﴾ فتضمن إخباره بأنه لم يغوه ومع هذا كله لم يبرئه أهل القصص فكان كما قيل:

وكنت فتى من جند إبليس فارتقى بي الحال حتى صار إبليس من جندي

وقوله إذا كان في أوّله الألف واللام هذا التخصيص ينافي ما ذكره في سورة مريم في قوله تعالى: ﴿**واذكر في الكتاب موسى أنه كان مخلصاً**﴾ [سورة مريم، الآية: ٥١] وهو المصرح به في القرآآت، وأخلصهم الله لطاعته أي اختارهم. قوله: (**تسابقاً إلى الباب**) أي قصد كل سبق الآخر إلى الباب فيوسف عليه الصلاة والسلام ليخرج، وهي لتمنعه من الخروج، ووحد الباب

وصادفا زوجها ﴿لَدَا ٱلْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ إيهاماً بأنها فرّت منه تبرئة لساحتها عند زوجها، وتغييره على يوسف وإغراءه به انتقاماً منه، وما نافية أو استفهامية بمعنى أي شيء جزاؤه إلا السجن ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾ طالبتني بالمواتاة، وإنما قال ذلك دفعاً لما عرّضته له من السجن أو العذاب، ولم لم تكذب عليه لما قاله ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ قيل ابن عم لها وقيل ابن خال لها صبياً في المهد وعن النبيّ ﷺ: «**تكلم أربعة صغارا ابن ماشطة فرعون وشاهد يوسف وصاحب جريج، وعيسى**

هنا مع جمعه أوّلاً لأنّ المراد الباب البرّاني فإن قلت كيف يستبقان إلى البراني ودونه أبواب جوّانية قلت أشار الزمخشريّ إلى دفعه بما روي أنّ أقفالها كانت تتناثر إذا قرب يوسف عليه الصلاة والسلام إليها وتنفتح، وقوله فانقدّ قميصه قالوا من جيبه، وأعلاه، والاجتذاب افتعال من الجذب، والفرق بين القدّ والقط مذكور في كتب اللغة ومنه قط القلم، وقيل القدّ مطلق الشق، ويؤيده أنه قرئ وقطت، وقال يعقوب القط في الجلد، والثوب الصحيحين.

قوله: **(وصادفا زوجها الخ)** الذي في كتب اللغة أنّ الفي بمعنى وجد، وهو قريب مما ذكر، والمراد بالسيد الزوج لأنهم كانوا يستعملونه بهذا المعنى لملكه التصرف فيها، ولذا لم يقل سيدهما، وقيل لأنه لم يكن مالكاً له حقيقة لحرّيته، وقوله إيهاماً مفعول له لقالت أي قالت ما ذكر لذا، وتغييره بالغين المعجمة معطوف على إيهاماً أي لتغيير زوجها، واعتقاده فيه والمفعول له يكون معرفة ونكرة، وقوله إلا السجن بفتح السين مصدر سجنه إذا حبسه، وقوله أو عذاب أو للتنويع عطفت المصدر الصريح على المؤوّل، وقرئ بالنصب بتقدير فعل، وعلى جعل ما استفهامية فجزاؤه مبتدأ أو خبر ومن موصولة أو موصوفة. قوله: **(طالبتني بالمواتاة الخ)** يعني قال هذا لدفع الضرر عن نفسه لا لتفضيحها، ولذا قال هي، ولم يقل هذه مشافهاً لها بما تكره، وقوله دفعاً لما عرضته التعريض في قولها ما جزاء من أراد بأهلك سواء إلا أن يسجن حيث لم تقل هذا أراد بأهلك السوء، وجزاؤه السجن بل قصدت العموم، وأجملت حياء، وحشمة لبعلها وكبت بالسوء عن الفاحشة كما قالت ابن شعيب عليه الصلاة والسلام: ﴿**إِنَّ خير من استأجرت القويّ الأمين**﴾ [سورة القصص، الآية: ٢٦] ولم تقل إنه قويّ أمين حياء من أبيها فجعل ذلك كناية عما ذكر وتعريضاً به، وقوله ولو لم تكذب عليه لما قاله هذا لا ينافي قوله دفعاً للضرر لأنه يقتضي أنه قاله لكذبها عليه فينافي الحصر الذي قاله لأنّ القصر الأوّل إضافيّ أي قاله لدفع الضرر لا للتفضيح فلا ينافي كونه لكذبها، وأيضاً معنى قوله لكذبها الدفع كذبها، وما يترتب عليه لو صدقت فهو داخل في الدفع المذكور فتنبه. قوله: **(قيل ابن عم لها الخ)** صبياً راجع إلى ابن العم، وابن الخال، وقيل إنه قيد للثاني، وترك كون الشاهد حكيماً كان عنده المذكور في الكشاف، وقوله **ومن النبيّ ﷺ تكلم أربعة**[1] الخ اعترض عليه الطيبي بأنه يرد على الحصر ما

---

(١) يشير المصنف لما أخرجه أحمد ١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠ وابن حبان ٢٩٠٤ والبيهقي في «الدلائل» =

ابن مريم عليه السلام، وإنما ألقى الله الشهادة على لسان أهلها ليكون ألزم لها».

رواه البخاري، ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ قال: «**لم يتكلم في المهد إلا عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام وصاحب جريج وساق قصته وبينا صبيّ يرضع أمّه مر رجل على دابة فارهة وشارة حسنة فقالت أمّه اللهمّ اجعل ابني مثل هذا فترك الثدي، وقال اللهمّ لا تجعلني مثله**»[1] يعني أنّ الحصر في الثلاثة المذكورة أخرج الماشطة وشاهد يوسف من الحكم، وأثبت بدلهما الرضيع المذكور، وسيأتي سادس في سورة البروج، وما وفق به من أنه يجعل قوله في المهد قيداً، وتأكيداً لكونه في مبادي الصبا، وفي هذه الرواية يحمل على الإطلاق أي سواء كان في المبادي أو بعيدها بحيث يكون تكلمه من الخوارق لا يخفى بعده، وقيل على الطيبيّ أنّ هذا على عادته من عدم الاطلاع على الأحاديث فإنّ الحديث الذي أورده المصنف رحمه الله تعالى صحيح أخرجه أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه، وصححه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وعن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال إنه على شرط الشيخين فصاروا خمسة، وهم أكثر ففي صحيح مسلم تكلم الطفل في قصة الأخدود أيضاً، وقد جمعها السيوطي فبلغت أحد عشر ونظمها في قوله:

تكلم في المهد النبيّ محمد ... ويحيى وعيسى والخليل ومريم
ومبري جريج ثم شاهد يوسف ... وطفل لدى الأخدود يرويه مسلم
وطفل عليه مر بالأمة التي ... يقال لها تزني ولا تتكلم
وماشطة في عهد فرعون طفلها ... وفي زمن الهادي المبارك يختم

(قلت) لم يرد الطيبي الطعن على الحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله كما توهم، وإنما أراد أنّ الحصر في الأحاديث متعارض يحتاج إلى التوفيق، وهو كما قال. قوله: **(ابن ماشطة فرعون)** قال ابن الجوزي: ماشطة ابنة فرعون لما أسلمت أخبرته ابنته بإسلامها فأمر بإلقائها وأولادها في البقرة التي اتخذها من نحاس تحمى، ويعذب بها من أسلم فلما بلغت النوبة آخر أولادها، وكان مرضعاً قال اصبري يا أمّاه فإنك على الحق[2] فقوله ماشطة فرعون الإضافة لأدنى ملابسة. قوله: **(وصاحب جريج)** بجيمين مصغر كان عابداً يعبد الله في صومعة فقالت بغيّ منهم أنا أفتنه فتعرّضت له فلم يلتفت إليها فمكنت من نفسها راعي غنم كان يأوي إلى صومعته فلما ولدت منه غلاماً قالت هو من جريج فضربوه، وهدموا صومعته فصلى ودعا

= ٢/ ٣٨٩ والبزار ٥٤ والطبراني في الكبير ١١/ ١٢٢٨٠ والهيثمي في «المجمع» ١/ ٦٥ كلهم من حديث ابن عباس وقال الهيثمي: فيه عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنه اختلط. وأخرجه الحاكم ٢/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧ عن ابن عباس وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

(١) هو بعض حديث مطول أخرجه البخاري ٢٤٨٢ ـ ٣٤٣٦ ومسلم ٢٥٥٠ ـ ٨ وأحمد ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤ ـ ٣٠٧ وابن حبان ٦٤٨٩ كلهم من حديث أبي هريرة بأتم منه.

(٢) هو المتقدم.

﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ لأنه يدل على أنها قدّت قميصه من قدّامه بالدفع عن نفسها، أو أنه أسرع خلفها فتعثر بذيله فانقدّ جيبه ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ لأنه يدل على أنها تبعته فاجتذبت ثوبه فقدّته، والشرطية محكية على إرادة القول، أو على أنّ فعل الشهادة من القول، وتسميتها شهادة

وانصرف إلى الغلام فوكزه، وقال له بالله يا غلام من أبوك فقال أنا ابن الراعي. قوله: **(وإنما ألقى الله الشهادة على لسان أهلها الخ)** تعبيره بإلقاء الشهادة لكونه صبياً لا يتعمدها فما قيل إنّ الأولى أن يذكره بعد قوله ابن عمها لاختصاصه بشهادة الرجل فإنّ شهادة الصبيّ حجة قاطعة لا فرق فيها بين الأقارب وغيرهم بخلاف الرجل فإنّ ظاهر القريب الشهادة لقريبه لا عليه، ولا يخفى ما فيه، وهو مبنيّ على جعل القيد للثاني، والقريب مطلقاً أقوى بلا شبهة فتدبر. قوله: **(لأنه يدل على أنّها قدّت الخ)** وفي الكشاف دلالة قدّ الدبر على كذبها لأنها تبعته، وجذبت ثوبه فقدته، ودلالة قدّ القبل على صدقها من وجهين إنه تبعها، وهي دافعته عن نفسها فقدّت قميصه من قدّامه بالدفع أو أنه أسرع خلفها ليلحقها فتعثر في مقادم قميصه فشقه، واعترض عليه بأنه يمكن مثله في اتباعها له بل هذا أظهر لأنّ الموجب للقدّ غالباً الجذب لا الدفع، وقيل إنه من قبيل المسامحة في أحد شقي الكلام لتعين الآخر بتنزيل المحتمل منزلة الظاهر لأنّ الشق بالجذب في هذا الشق أيضاً محتمل، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى غفلة عنه، وقيل أيضاً في دلالة الإمارتين على ذلك نظر إمّا دلالة قدّ القميص من دبره على كذبها فلجواز أنه قصدها فغضبت عليه وأرادت ضربه ففرّ منها فتبعته، وجذبته للضرب فقدّت قميصه من دبر، وهي صادقة، وأمّا قدّ القبل فمعارض بمثله لأنّ الخرق بالدفع معارض بالخرق بالجذب من خلف جذباً عنيفاً ينخرق به من قدّامه، ولأنه ربما تعثر في الفرار فانقدّ قميصه من قدّامه فالعثار في الاتباع معارض بالعثار في الفرار، ودفع بأن هذه الاحتمالات لا تضرّ في شهادة الشاهد على براءته لأنه متعين الصدق في نفسه، ومجرّد الاحتمال غير قادح فيه وكان ما علم من نزاهته، وحالها دافعاً لهذه الاحتمالات، وقيل الحق أنّ الشاهد إن كان صبياً في المهد فالبراءة بمجرّد كلامه، وتعيين ما عينه من غير نظر في الإمارة المذكورة تذعن لحاله، وإن كان رجلاً من أهلها أو من غيرهم كالحكيم فمراده تصديق يوسف عليه الصلاة والسلام، وتكذيبها لما شاهده لكن لم يرد فضاحتها بذا، والحاصل أنه لو شهد من غير ذكر إمارة، وقال رأيته فرّ منها، وهي تبعته، وجذبت قميصه فانقدّ من دبره لصدق لكنه ذكر امارات تلويحاً لما رآه ستراً عليها فتأمّله. قوله: **(والشرطية محكية على إرادة القول الخ)** يعني أنّ الشرطية مضمونها هو المشهود به، ولكنها في اللفظ كيف تتعلق به فقال إنه على تقدير القول أي فشهد فقال أو قائلاً إن كان الخ. أو الشهادة لما كانت في معنى القول جاز أن تعمل في الجمل، وهو جار في كل ما شابهه، هما قولان لنحاة البصرة، والكوفة، وقوله وتسميتها شهادة لأنها أدّت مؤدّاها دفع لما يقال إنه أمر معلق على شرط، وليس تعييناً حتى يكون شهادة به بأنه دل على صدقه فكان في معنى

لأنها أدّت مؤداها والجمع بين إن وكأن على تأويل أن يعلم أنه كان ونحوه ونظيره قولك إن أحسنت إليّ اليوم فقد أحسنت إليك من قبل فإن معناه إن تمنن عليّ بإحسانك أمنن عليك بإحساني لك السابق، وقرىء من قبل ومن دبر بالضم لأنهما قطعاً عن الإضافة كقبل، وبعد وبالفتح كأنهما جعلا علمين للجهتين فمنعا الصرف وبسكون العين ﴿فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ﴾ إنّ قولك ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً، أو إنّ السوء أو إنّ هذا الأمر ﴿مِن كَيْدِكُنَّ﴾ من حيلتكنّ والخطاب لها ولأمثالها أو لسائر النساء ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ فإنّ كيد النساء ألطف، وأعلق بالقلب وأشدّ تأثيراً في النفس، أو لأنهنّ يواجهن به الرجال،

الشهادة له. قوله: **(والجمع بين إن وكان على تأويل أن يعلم الخ)** هذا مبنيّ على إن كان قوية في الدلالة على الزمان فحرف الشرط لا يقلب ماضيها مستقبلاً، وإلا فكل ماض دخل عليه الشرط قلبه مستقبلاً من غير حاجة إلى التأويل نحو إن قام زيد قام عمر، وفعلى هذا القول كونه كذلك، وكذلك جعله إمارة صدقها أو كذبها، والجزأن على كونه كذلك، والمعلق عليه من الصدق والكذب واقعان فأوّل بمعنى حدوث العلم أي أن يعلم أو يظهر أنه كذلك فقد ظهر الصدق أو الكذب قال في الكشف، وهذا بين، وفيه إنك جعلت ما لا يعرف كونه كأنه ليس بكائن، وفيه دقة فكأنه يريد أنه ليس من باب التقدير لتكلفه، ولا التجوّز في كان يجعلها بمعنى علم لأنه يعود على المدّعي بالنقض بل يبقى على حاله وينزل استقبال علمه منزلة استقباله لما بينهما من التلازم كما قيل أي شيء يخفى فقيل ما لا يكون فتدبره. قوله: **(ونظيره قوله إن أحسنت إليّ اليوم فقد أحسنت إليك من قبل)** ووجه التنظير أنه ليس مستقبلاً لتقييده بما ذكر بل هو لتعليق الأخبار على سبيل الامتنان بمثله فيؤول إلى ما ذكره، وتمنن من المنّ أو الامتنان، وقيل كان بمعنى ثبت، والثبوت ليس بحاصل قبله. قوله: **(وقرئ من قبل ومن دبر بالضم الخ)** أشار أوّلاً إلى قراءة العامّة بضم الباءين مع جره، وتنوينه لأنه بمعنى خلق يوسف عليه الصلاة والسلام أو القميص وقدّامه، وقرأ الحسن وأبو عمرو، في رواية عنه بتسكين العين تخفيفاً وتنوينه، وقرأ ابن يعمر وابن أبي إسحق، والعطاردي، والجارود بثلاث ضمات، وروي أيضاً بضم الآخر مع السكون، ووجه بأنهم بنوهما على الضم كقبل، وبعد إذا قطعا عن الإضافة، وقال أبو حاتم أنه ضعيف في العربية لأنه مخصوص بأسماء الظروف، وقرأ ابن إسحق بفتحهما، ووجه بأنه جعلهما علمين للجهتين فمنعهما من الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار الجهة، وكأنه علم جنس، وفيه نظر. قوله: **(آن قولك ما جزاء من أراد الخ)** أي الضمير راجع إلى ما قبله من القول أو السوء لكنه قيل إنّ السوء ليس نفسه حيلة، ولكنه يلازمها ففيه مجاز، وهو لهذا الأمر وهو طمعها في يوسف عليه الصلاة والسلام وقدّ القميص وجعله من الحيلة مجاز كالذي قبله والمكر، والكيد، والحيلة متقاربان، ولذا فسره به. قوله: **(والخطاب لها ولأمثالها)** يعني بالخطاب ضمير النسوة في كيدكنّ، ولسائر النساء عطف على لأمثالها، وقال الزمخشريّ لها ولأمّتها أي جماعتها أي من جواريها، وهو أولى. قوله: **(فإنّ كيد النساء ألطف**

والشيطان يوسوس به مسارقة ﴿يُوسُفُ﴾ حذف منه حرف النداء لقربه وتفطنه للحديث ﴿أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ اكتمه ولا تذكره ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِ﴾ يا راعيل ﴿إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ من القوم المذنبين من خطىء إذا أذنب متعمداً، والتذكير للتغليب ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ هي اسم لجمع امرأة وتأنيثه بهذا الاعتبار غير حقيقيّ، ولذلك جرد فعله وضم النون لغة فيها ﴿فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ ظرف لقال أي أشعن الحكاية في مصر أو صفة نسوة، وكنّ خمساً زوجة الحاجب والساقي والخباز، والسجان وصاحب الدواب ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ تطلب مواقعة غلامها إياها، والعزيز بلسان العرب الملك وأصل فتى لقولهم

وأعلق الخ) يعني ألطف من كيد الرجال، وأعلق أي أكثر علاقة بالقلب منهم، وأكثر من ذلك، وأشدّ تأثيراً منهم، وكيد الشيطان ضعيف بالنسبة لكيدهنّ أيضاً، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله لأنهنّ يواجهن به، والشيطان كيده وسوسته، ومسارقته، ولذا قال بعض العلماء إني أخاف من النساء أكثر من الشيطان لأنّ الله يقول إنّ كيد الشيطان كان ضعيفاً، وقال في كيدهنّ أنه عظيم، وقيل عليه إنّ ضعف كيد الشيطان في مقابلة كيد الله، وعظم كيدهنّ بالنسبة للرجال، وهو ليس بشيء لأنه استدل بظاهر إطلاقهما، ومثله مما تنقبض له النفس، وتنبسط يكفي فيه ذلك القدر، وكذا ما قيل إنه محكيّ عن قطفير لأنه قص من غير نكير. قوله: **(حذف منه حرف النداء الخ)** يعني ذكريا إمّا لبعده حقيقة أو حكماً ككونه غافلاً أو غير فطن، وكلاهما منتف هنا فحذفه لهذه النكتة من الإيجاز الحسن، وقرئ بفتح الفاء من غير تنوين فقيل إنها غير ثابتة، وقيل إنها حركة إعراب فهو منصوب وقيل أجرى الوقف مجرى الوصل، ونقل له حركة الهمزة، وقرئ أعرض ماضياً وكلها شاذة، وقوله اكتمه قيل إنه يدل على عدم الغيرة، وهي لطف من الله تعالى بيوسف عليه الصلاة والسلام، وقال أبو حيان إنه مقتضى تربة مصر. قوله: **(من خطئ إذا أذنب متعمداً والتذكير للتغليب)** يقال خطئ يخطأ خطأ وخطأ إذا تعمد خلاف الصواب، وأخطأ إذا فعله من غير تعمد، ولهذا يقال أصاب الخطأ، وأخطأ الصواب وأصاب الصواب، وتغليبه كما مرّ تحقيقه في قوله من القانتين، وهو أبلغ من إنك خاطئة. قوله: **(هي اسم لجمع امرأة)** المشهور أنه جمع تكسير كصبية وغلمة، وقيل إنه اسم جمع وعلى كل فتأنيثه غير حقيقيّ، ولذا لم يؤنث فعله وليس له واحد من لفظه بل من معناه، وهو امرأة والمشهور كسر نونه وقد تضم وهو اسم جمع حينئذ بلا خلاف، ويكسر على نساء، ونسوان، وفي المدينة صفته، وهو الظاهر، وتعلقه بقال خلاف الظاهر ولذا أوّله المصنف رحمه الله تعالى بأنّ معنى كون قولهنّ فيها إشاعته وإفشاؤه وقوله بهذا الاعتبار أي باعتبار الجمعية لأنّ الجمع، واسمه من حيث هو كذلك، وإن نظر لمفرده فهو مؤنث حقيقي، ولم ينظر إليه لأنّ التأنيث المجازي لطروه أزال الحكم الحقيقيّ كما أزال التذكير وفيه نظر، وبالضم قرأ المفضل، والأعمش والسلمي كما قال القرطبيّ رحمه الله: فلا عبرة بمن أنكرها، وكونهنّ خمساً رواية مقاتل رحمه الله ورواية الكلبي أنهنّ كنّ أربعاً بإسقاط امرأة الحاجب. قوله: **(تطلب مواقعة**

فتيان، والفتوّة شاذة ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ شق شغاف قلبها، وهو حجابه حتى وصل إلى فؤادها حباً ونصبه على التمييز لصرف الفعل عنه، وقرىء شعفها من شعف البعير إذا هنأه بالقطران فأحرقه ﴿إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ في ضلال عن الرشد وبعد عن الصواب ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾ باغتيابهن وإنما سماه مكراً لأنهن أخفينه كما يخفي الماكر مكره، أو قلن ذلك لتريهن يوسف، أو لأنها استكتمتهنّ سرها فأفشينه عليها ﴿أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ﴾ تدعوهن قيل دعت أربعين امرأة فيهنّ الخمس المذكورات ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ ما يتكئن عليه من الوسائد ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ حتى يتكئن والسكاكين بأيديهن فإذا خرج عليهن يبهتن، ويشغلن عن نفوسهن فتقع سكينهن على أيديهن فيقطعنها فيبكتن بالحجة أو يهاب يوسف من مكرها إذا خرج وحده على أربعين امرأة في أيديهنّ الخناجر، وقيل متكأ طعاماً أو

غلامها إياها) تقدّم أنّ المراودة الطلب بتمحل، وحيلة، وأنه يتعلق بالمعاني لا بالذوات، وقال غلامها لأنه كان يخدمها، وقيل إنّ زوجها وهبه لها، وقوله العزيز بلسان العرب الملك لغلبته على أهل مملكته، وقيل إنه غلب على ملك مصر والإسكندرية لكنه قيل عليه إنّ ما ذكره ينافي ما مر من أنّ قطفير كان على خزائن مصر، وملكها الريان وفتى يائيّ بدليل تثنيته لأنها تردّ الأشياء لأصولها فالفتوة على هذا شاذة، وقيل إنه يائيّ وواوي ككنوت وكنيت، وله نظائر كثيرة. قوله: **(شق شغاف قلبها الخ)** الشغاف بوزن سحاب حجاب القلب، وقيل سويداؤه، والفؤاد القلب، وقوله لصرف الفعل عنه أي محوّل عن الفاعل، والأصل شغفها حبه، وهنأه بالهمزة بمعنى طلاه بالقطران، ومعنى إحراقه أنه أثر في جلده، وهذا أصله، والشغف والشعف تأثير الحب وهما متقاربان، وقد فرق بينهما. قوله: **(باغتيابهنّ وإنما سماه مكراً الخ)** يعني أنّ المكر استعير للغيبة لشبهها له في الإخفاء كما أشار إليه، وعلى الوجه الثاني هو حقيقة، وكذا على الأخير لأنهنّ مكرن بها في إظهار كتمان السرّ حتى أطلعن على أمرها، وقوله لتريهنّ أي زليخا، وفي نسخة ليرين أي النسوة من الثلاثيّ. قوله: **(تدعوهنّ)** أي للضيافة مكراً بهنّ لما سيأتي، ويبهتن مجهول أي يتحيرن، وأما بهته فبمعنى افترى عليه، ويقطعنها أي الأيدي من قطع الثلاثيّ، وكونه من الأفعال بمعنى يجعلنها قاطعة لها ركيك ويجوز أن يكون من التفعيل، ويبكتن من التبكيت، وهو الغلبة أي يغلبن بالحجة التي لها مما له من الجمال الذي لا يمكن صبر النساء معه ويهاب عطف على يبهتن أي يخاف يوسف عليه الصلاة والسلام فينقاد لها وهو مناف للمقام، ولذا لم يجعله في الكشاف وجهاً، وجمع بين المكرين. قوله: **(متكأ طعاماً)** هو على الثاني اسم مكان أو آلة بمعنى الوسادة، وهو مستعمل في حقيقته، وقوله فإنهم كانوا يتكؤون الخ بيان لوجه إطلاقه عليهما، وعلى الأوّل هو اسم للطعام، وهو اسم مفعول أو مصدر جعل كناية أو مجازاً عنه، والظاهر الثاني أي اتكاء أو متكأ له، واستشهد بالبيت للأوّل، وأنه لو فعل لأنه المحتاج للإثبات، وأما الثاني فهو اسم مكان لا حاجة لإثباته، والترف كالترفه

مجلس طعام فإنهم كانوا يتكؤون للطعام والشراب تترّقاً، ولذلك نهى عنه قال جميل:

فظللنا بنعمة واتكأنا وشربنا الحلال من قلله

وقيل المتكأ طعام يحز حزاً كأنّ القاطع يتكىء عليه بالسكين، وقرىء متكأ بحذف الهمزة ومتكاء بإشباع الفتحة كمنتزاح ومتكا وهو الأترج، أو ما يقطع من متك الشيء إذا بتكه ومتكأ من تكىء يتكأ إذا اتكأ ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ﴾ عظمنه وهبن حسنه

التنعم، وقوله ولذلك أي لكونه فعل المترفين المتكبرين نهى عنه في الحديث الذي رواه ابن أبي شيبة عن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبيّ ﷺ: «**نهى أن يأكل الرجل بشماله وأن يأكل متكئاً**»[1] لكن الواقع في الحديث النهي عن الأكل، والنهي عن الشرب ثبت بدلالة القياس، ولذا صرّحوا به قال العلامة في قوله، وآتت كلّ واحدة تقديره اعتدت لهنّ متكأ فجئن وجلسن وآتت كلّ واحدة الخ، ولا يبعد أن تسمى هذه الواو فصيحة فاحفظه. قوله: **(قال جميل)** هو من شعراء العرب الإسلامية، وهو مشهور، والبيت من قصيدة له من بحر الخفيف، وعروضها مختلف، وأوّلها:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله
موحشاً ما ترى به أحداً تنسج الترب ريح معتدله

ومنها:

فظللنا بنعمة واتكأنا وشربنا الحلال من قلله

قال ابن قتيبة معنى اتكأنا أكلنا، وطعمنا والقلل جمع قلة، وهي الجرّة، والحلال أراد به النبيذ. قوله: **(وقيل المتكأ طعام يحزحزا)** بالحاء المهملة أي يقطع، وكونه بالجيم جوّزه بعضهم لأنّ معناه قريب منه والأوّل أولى لأنه المعروف، وأمّا الجز فاستعماله في قطع الصوف، ونحوه، وهذا مخالف للأوّل لأنه مطلق الطعام، وهذا مخصوص باللحم، ونحوه. قوله: **(وقرئ متكاً بحذف الهمزة)** أي وضم الميم، وتشديد التاء مفتعاً من أوكيت القربة إذا شددت فاهاً بالوكاء، والمعنى اعتدت شيئاً يستندن عليه بالاتكاء أو بالقطع، وقرئ بالمدّ على أنه إشباع كما قالوا في منتزح، وهو البعيد منتزاح، وقرئ متكا بضم الميم، وسكون التاء

---

(١) أما صدره فقد أخرجه مسلم ٢٠٢٠ ـ ١٠٦ من حديث سالم بن عبد الله عن أبيه ولفظه «لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب لها، فإن الشيطان يأكل بها ويشرب بها ـ وزاد فيه نافع ـ ولا يأخذن بها، ولا يعطين بها».

وأما عجزه أخرجه الطبراني في الأوسط كما في المجمع ٢/ ١٧٩ ـ ٥/ ٢٤ من حديث أبي الدرداء بلفظ «لا تأكل متكئاً، ولا تخطّ رقاب الناس يوم الجمعة» وله شاهد من حديث أبي صحيفة أخرجه البخاري ٥٣٩٩ وأبو داود ٣٧٦٩ وأحمد ٤/ ٣٠٨ وأبو يعلى ٨٨٤ فهذا الحديث يشهد له ما قبله ويرقى به إلى درجة الحسن، والله أعلم.

الفائق وعن النبيّ ﷺ: «**رأيت يوسف ليلة المعراج كالقمر ليلة البدر وقيل كان يرى تلألؤ وجهه على الجدران**» وقيل أكبرن بمعنى حضن من أكبرت المرأة إذا حاضت لأنها تدخل الكبر بالحيض والهاء ضمير للمصدر أو ليوسف عليه الصلاة والسلام على حذف اللام أي حضن له من شدّة الشبق كما قال المتنبي:

خف الله واسترذا الجمال ببرقع فإن لحت حاضت في الخدور العواتق

﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ جرحنها بالسكاكين من فرط الدهشة ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ تنزيهاً له من

والتنوين، وروي فيه الضم، والفتح، وهو الأترج بضم الهمزة، والراء المهملة، وبينهما تاء ساكنة وفي آخره جيم مشدّدة، ويقال اترنج وترنج، وهو ثمر معروف، وقيل ما يقطع من المأكولات من متكه، وهو وبتكه بمعنى قطعه، والباء والميم تتعاقب كثيراً كلازم ولازب، وقيل إنه طعام يقال له زما ورد وقرئ متكأ بفتح فسكون، وفي آخره همزة من تكئ بمعنى اتكأ، ومعناه كمعنى متكأ. قوله: **(عظمنه الخ)** فأكبره بمعنى كبره أي عظمه، وقيل أكبرن بمعنى حضن، والإكبار يكون بمعنى الحيض، وأنشدوا عليه بيتاً قيل إنه مصنوع، وسمي الحيض إكباراً لكون البلوغ يعرف به كأنه يدخلهم سنّ الكبر فيكون في الأصل كناية أو مجازاً، وهذا منقول عن قتادة والسديّ. قوله: **(وعن النبيّ ﷺ الخ)**[1] أخرجه ابن جرير، والحاكم، وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه، وقوله والهاء ضمير للمصدر فكأنه قيل أكبرن إكباراً، والحامل عليه أنه غير متعد أو هو ليوسف عليه الصلاة والسلام على إسقاط حرف الجرّ أي حضن لأجله، وترك القول بأنها هاء سكت لأنه ردّ بأنها لا تحرّك، ولا تثبت في الوصل، وإجراء الوصل مجرى الوقف، وتحريكها تشبيهاً لها بالضمير كما في قوله:

وأحرّ قلباه ممن قلبه شبم

على تسليم صحته ضعيف في العربية، ونزع الخافض، والتأكيد بضمير المصدر أقرب، والقول بأنّ الأوّل يختص بالصفات، والظروف، والصلات، والثاني لا يصح ممنوع. قوله: **(كما قال المتنبي)** هو من قصيدة مدح بها الحسين بن إسحق التنوخي أوّلها:

هو البين حتى ما تأنى الحزائق ويا قلب حتى أنت ممن أفارق

ومنها:

خف الله واسترذا الجمال ببرقع فإن لحت حاضت في الخدور العواتق

قال الواحدي روي ذابت أي من شوقها إليك، وروي حاضت لأنّ المرأة إذا اشتدّت

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» ٢/ ٥٧١ من حديث أبي سعيد الخدري وفيه الفضل بن غانم الخزاعي قال يحيى: ليس بشيء، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الخطيب: ضعيف.

صفات العجز وتعجباً من قدرته على خلق مثله، وأصله حاشا كما قرأه أبو عمرو في الدرج فحذفت ألفه الأخيرة تخفيفاً، وهو حرف يفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء فوضع موضع التنزيه، واللام للبيان كما في قولك سقيا لك، وقرىء حاشا الله بغير لام بمعنى براءة الله

شهوتها حاضت والعواتق جمع عاتق، وهي المرأة الشابة، وذا الجمال بنصب الجمال نعت ذا اسم الإشارة، وجوّز فيه أن يكون ذا بمعنى صاحب، والجمال مجرور بالإضافة، والمراد بذي الجمال الوجه، والأوّل أولى رواية، ودراية والخدور جمع خدر بالكسر، وهو ستر يمد في جانب البيت للنساء، وقوله جرحنها يعني أنّ القطع ليس بمعنى الإبانة كما قيل لأنه خلاف الظاهر، وهذا معنى حقيقيّ له أيضاً، وقال صاحب الكشف الأصح أنه مجاز. قوله: **(تنزيهاً له من صفات العجز الخ)** تعليل لقولهنّ هذا لا تفسير له، وسيأتي تفسيره، وفي شرح التسهيل الاستعمال على أنهم إذا أرادوا تبرئة أحد من سوء ابتدؤوا بتنزيه الله سبحانه، وتعالى من السوء ثم يبرؤون من أرادوا تبرئته على معنى أنّ الله منزه عن أن لا يطهره مما يضيمه فيكون آكد وأبلغ كما في هذه الآية وقوله في الدرج فيه مخالفة للكشاف، وإشارة إلى أنّ في كلامه قصوراً. قوله: **(وهو حرف يفيد معنى التنزيه)** وفي نسخة التبرئة، المعنى فيهما واحد يعني أنه حرف وضع للاستثناء، والتبرئة معاً ثم بعد ذلك اقتصر فيه على معنى التبرئة فاستعمل له في غير الاستثناء كما هنا، وقال النحاة إنه أداة متردّدة بين الحرفية، والفعلية فإن جرّت فهي حرف وإن نصبت فهي فعل، وهي من أدوات الاستثناء، ولم ير سيبويه رحمه الله تعالى فعليتها، وذكر الزمخشريّ رحمه الله تعالى أنها تفيد في الاستثناء التنزيه أيضاً، وأنها حرف جرّ وضع موضع التنزيه ورده أبو حيان رحمه الله بأنّ إفادتها التنزيه في الاستثناء غير معروف، ولا فرق بين قولك قام القوم إلا زيداً وحاشا زيداً، وعدم ذكر النحاة له لا يدل على ما ذكره لأنه وظيفة اللغويين لا وظيفتهم وقال المبرد يتعين فعليتها إذا وقع بعدها حرف جرّ كما هنا ففاعله ضمير يوسف عليه الصلاة والسلام بدليل مجيء المضارع منها في قوله:

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

قوله: **(فوضع موضع التنزيه)** أي جرد له ووضع موضعه فيما لا يكون فيه استثناء فجعل اسماً بمعنى التنزيه بعد أن كان حرف استثناء، ولم ينوّن مراعاة لأصله المنقول عنه، وهو يقتضي أنه نقل من الحرفية إلى الاسمية، واعترض عليه بأنّ الحرف لا يكون اسماً إلا إذا نقل، وسمي به، وجعل علماً، وحينئذ يجوز فيه الحكاية، والإعراب، ولذا جعله ابن الحاجب رحمه الله تعالى اسم فعل، وكون المعنى على المصدرية لا يرد عليه لأنه قيل إنّ أسماء الأفعال موضوعة لمعاني المصادر، وهو منقول عن الزجاج رحمه الله تعالى، وقوله واللام للبيان فهي متعلقة بمحذوف، ومن جعلها مصدراً أو فعلاً جعلها متعلقة به. قوله: **(وقرئ حاشا الله بغير لام الخ)** قرأ بها أبيّ وعبد الله على الإضافة كسبحان الله لنقله إلى الاسمية، وقال الفارسي إنها

وحاشا الله بالتنوين على تنزيله منزلة المصدر، وقيل حاشى فاعل من الحشا الذي هو الناحية، وفاعله ضمير يوسف أي صار في ناحية الله مما يتوهم فيه ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ لأنّ هذا الجمال غير معهود للبشر، وهو على لغة الحجاز في إعمال ما عمل ليس لمشاركتهما في نفي الحال، وقرىء بشر بالرفع على لغة تميم وبشرى أي بعبد مشترى لئيم ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ فإنّ الجمع بين الجمال الرائق والكمال الفائق، والعصمة البالغة من خواص الملائكة أو لأنّ جماله فوق جمال البشر، ولا يفوقه فيه إلا الملك ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ أي فهو ذلك العبد الكنعانيّ الذي لمتنني في الافتتان به قبل أن تتصوّرنه حق تصوّره، ولو صوّرتنه بما عاينتن لعذرتنني، أو فهذا هو الذي لمتنني فيه فوضع ذلك موضع هذا رفعاً لمنزلة المشار إليه ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ فامتنع طلباً للعصمة أقرّت لهنّ

حرف جرّ مراد به الاستثناء ورد بأنه لم يتقدّمه ما يستثنى منه، والتنوين لنقله إلى الاسمية، وفيه ما مرّ. قوله: **(وقيل حاشى فاعل)** بفتح العين أي فعل كقاتل من المحاشاة، وهو مذهب المبرد، ومعناه صار في ناحية الله، والمراد بعده عما اتهم به وتنزيهه عنه لما رؤي فيه من آثار العصمة، وأبهة النبوّة عليه الصلاة والسلام. قوله: **(لأنّ هذا الجمال غير معهود للبشر الخ)** يعني نفي البشرية عنه لأنّ جماله لم ير مثله فيهم، وإثبات الملكية له لذلك مع الكمال، ولذا وصف بالكرم، ومشاركة ما لليس في نفي الحال هو المشهور، وقال الرضي: إنّ ليس ترد لنفي الماضي، والمستقبل فالمشاركة في مطلق النفي، وقراءة بشرى بالباء الجارة مخالفة لرسم المصحف لأنه لم يكتب بالياء فيه، ومخالفة لمقتضى المقام لمقابلته بالملك إلا أنّ ابن عادل رحمه الله تعالى قال من قرأ بها قرأ ملك بكسر اللام فيتناسب الكلام حينئذ، وقول المصنف رحمه الله تعالى أي بعبد مشتري لئيم إشارة إلى وجه المقابلة بينهما على هذه القراءة، وقوله ولا يفوقه في نسخة لا يفوقه بدون واو فالضمير ليوسف عليه الصلاة والسلام واستفادة فائقية الملك من كونه مشبهاً به.

تنبيه: أنكر بعضهم هذه القراءة لأنها لا تناسب ما بعدها من قوله إن هذا إلا ملك كريم ورد بأنها صحيحة رواية، ودراية أمّا الأوّل فلأنها رواها في المبهج عن عبد الوارث بسند صحيح، وأما الثاني فلأنّ من قرأ بهذه قرأ ملك بكسر اللام فتصح المقابلة أي ما هذا عبد لئيم يملك بل سيد كريم مالك، وكان على المصنف أن يذكر هذا إلا أنه أشار بقوله لئيم إلى ذلك وإن احتمل أنه أثبت المقابلة بوجه بينه، وبين وصفه بطريق برهانيّ ففيه خفاء فتأمّل. قوله: **(فهو ذلك العبد الكنعانيّ الذي لمتنني الخ)** يعني ذلك خبر مبتدأ محذوف دخلت الفاء عليه بعد حذفه، والذي صفة اسم الإشارة، وعلى الوجه الثاني ذلك مبتدأ، والذي خبره، وتنزيله لعلوّ منزلته منزلة البعيد ظاهر كلامه أنه على الوجه الثاني فقط، ولذا عبر عنه بهذا فيه دون الأوّل لأنّ يوسف عليه الصلاة والسلام في وقت اللوم كان غير حاضر، وهو الآن حاضر فإن جعلت

حين عرفت أنهنّ يعذرنها كي يعاونها على الإنة عريكته ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ﴾ أي ما آمر به فحذف الجارّ، أو أمري إياه بمعنى موجب أمري فيكون الضمير ليوسف ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ من الأذلاء، وهو من صغر بالكسر يصغر صغراً وصغاراً، والصغير من صغر بالضم صغراً وقرىء ليكونن، وهو يخالف خط المصحف لأنّ النون كتبت فيه بالألف كنسفعا على حكم الوقف، وذلك في الخفيفة لشبهها بالتنوين ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ﴾ وقرأ

الإشارة إليه باعتبار الزمان الأوّل كانت على أصلها، وجعله خبراً عن ضمير الغائب يقتضيه، وإن لوحظ الثاني كان قريباً، واحتمال أنه عليه الصلاة والسلام أبعد عنهنّ لئلا يزددن دهشة، وفتنة، ولذا أشير إليه بذلك بعيداً، والكنعاني منسوب إلى بلاد كنعان، وهي نواحي القدس، وفي الافتتان متعلق بلمتنني، وقوله ولو صوّرتنه يعني لو تصوّرتنه قبل المشاهدة. قوله: **(فامتنع طلباً للعصمة الخ)** قيل عليه إنّ الامتناع للعصمة، وعلى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى يلزم أن لا تكون العصمة حاصلة وقت الامتناع فإنه لا يطلب الحاصل إلا أن يراد بالعصمة زيادتها أو الثبات عليها، وفي البحر الذي ذكره التصريفيون في استعصم أنه بمعنى اعتصم، والظاهر أنّ العصمة لغة بمعنى الامتناع مطلقاً، وفي العرف ما أودعه الله فيه مما يمنع عن الميل للمعاصي كما للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومرادها الأوّل، وتعني به فراره منها فهو امتنع منها أوّلاً بالمقال، ثم لما لم يفده طلب ما يمنعه منها بالفرار فلا يرد عليه شيء، ويعاونها بتشديد النون ضمير النسوة كقولهم له أطعها، وافعل ما أمرتك به، والأنة العريكة تحويله عن الآباء، وهو مجاز معروف فيه كما يقال موطؤ الأكناف، وأصل العريكة السنام. قوله: **(ما آمر به فحذف الجارّ الخ)** يعني أنّ ما موصولة، والضمير عائد عليها، وأصله الذي آمر به فحذف الجارّ، واتصل الضمير، ولما كان هذا شائعاً في أمر كقوله:

أمرتك الخير فافعل ما ائتمرت به

وحينئذ فإمّا أن يكون ترك المفعول لأنّ مقصودها لزوم امتثال ما أمرت به مطلقاً أو لأن يفعل يدلّ عليه ويغني عنه، ولو جعل الضمير ليوسف عليه الصلاة والسلام، والعائد محذوف، وهو به جاز أيضاً بالحذف التدريجي لكنه اختار هذا لما مرّ قال ابن المنير في تفسيره والعائد على الموصول محذوف مثل: **﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾** [سورة الفرقان،الآية: ٤١] لا يقال ضمير المأمور به حينئذ مجرور به، ولا يحسن حذف العائد المجرور لأنا نقول هذا الجارّ مما أنس حذفه فلا يقدر العائد إلا منصوباً مفصولاً كأنه قال آمر يوسف إياه لتعذر اتصال ضميرين من جنس واحد فما عينه الزمخشريّ غير متعين، وتبعه المصنف رحمه الله تعالى، ومن قال في قوله فيكون الضمير ليوسف عليه الصلاة والسلام أي حتماً لم يصب وإن كانت مصدرية فالضمير ليوسف عليه الصلاة والسلام، وفعل الأمر بمعنى فعل موجبه بالفتح على الإسناد المجازي أو تقدير المضاف. قوله: (وهو) أي الصاغر بمعنى الذليل فعله صغر كفرح،

يعقوب بالفتح على المصدر ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ أي آثر عندي من مؤاتاً بها زنا نظراً إلى العاقبة وإن كان هذا مما تشتهيه النفس، وذلك مما تكرهه، وإسناد الدعوة إليهنّ جميعاً لأنهنّ خوّفنه من مخالفتها، وزين له مطاوعتها أو دعونه إلى أنفسهنّ، وقيل إنما ابتلي بالسجن لقوله هذا، وإنما كان الأولى به أن يسأل الله العافية، ولذلك ردّ رسول الله ﷺ على من كان يسأل الصبر ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ﴾ وإن لم تصرف ﴿عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ في تحبب ذلك إليّ، وتحسينه عندي بالتثبيت على العصمة ﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ أمل إلى جانبهنّ

ومصدره صغر بفتحتين، وصغر بضم فسكون وصغار بالفتح هذا في القدر، وأمّا في الجثة والجرم ففعله ككرم، ومصدره صغر كعنب، وفي القاموس جعل صغاراً مصدراً لهذا، والمشهور ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وأكدت ليسجنن بالنون الشديدة لتحققه وما بعده بالنون الخفيفة لأنه غير محقق، وقرئ بالتشديد فيهما، وهو يخالف رسم المصحف بالألف كقوله:

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

فترسم بها وشبهها بالتنوين لفظاً لكونه نوناً ساكنة مفردة تلحق الآخر فلذا حملت في الرسم عليه، وقراءة يعقوب السجن بالفتح على أنه مصدر سجنه، وبالكسر اسم المحبس. قوله: **(آثر عندي من مؤاتاتها زنا الخ)** إنما فسره به لأنه لا محبة له لما دعون له، ولا للسجن، وكذا آثر من الإيثار أفعل تفضيل، ولا إيثار له للمؤاتاة إلا على سبيل الفرض، وإنما هوى السجن لكونه أهون الشرّين وقد مرّ أن فاعل أحبّ يجر بإلى، ومفعوله باللام أوفى، والمؤاتاة بمعنى المطاوعة، وزنا تمييزاً، ومنصوب بنزع الخافض، وقوله نظراً إلى العاقبة فمحبة السجن لذلك. قوله: **(وإسناد الدعوة الخ)** فهو على الحقيقة فيما روي أنّ كلاً منهنّ طلبت الخلوة لنصيحته فلما خلت به دعته إلى نفسها، وقوله إنما ابتلي بالسجن لقوله هذا أي أنا أختار السجن، ولو لم يختره، ودعا الله بخلاصه من الأمرين معاً سهل الله له الخلاص منهما فلا يرد عليه ما قيل إن يوسف عليه الصلاة والسلام، إنما أجاب بهذا قولها لئن لم يفعل ما آمره به ليسجنن، والتقدير إذا كان لا بدّ من أحد الأمرين الزنا أو السجن فهذا أولى، وما ذكر مأثوراً وروي أنه لما قال السجن أحب إليّ أوحى الله يا يوسف أنت جنيت على نفسك، ولو قلت العافية أحبّ إليّ عوفيت ذكره القرطبي، وقوله: ولذلك رد الخ. إشارة إلى ما رواه الترمذي عن معاذ رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ: **«إنه سمع رجلاً وهو يقول اللهمّ إني أسألك الصبر فقال سألت الله البلاء فأسأله العافية»**[1] وقوله وإن لم إشارة إلى أنّ إلا مركبة من أن، ولا النافية

---

(١) هو بعض حديث أخرجه الترمذي ٣٥٢٧ من حديث معاذ بن جبل بأتم منه قال الترمذي: حديث حسن.

أو إلى أنفسهن بطبعي ومقتضى شهوتي والصبوة الميل إلى الهوى، ومنه الصبا لأنّ النفوس تستطيبها وتميل إليها وقرىء أصبّ من الصبابة، وهي الشوق ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ من السفهاء بارتكاب ما يدعونني إليه فإنّ الحكيم لا يفعل القبيح أو من الذي لا يعملون بما يعلمون فإنهم والجهال سواء ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ﴾ فأجاب الله دعاءه الذي تضمنه قوله وإلا تصرف ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾ فثبته بالعصمة حتى وطن نفسه على مشقة السجن، وآثرها على اللذة المتضمنة للعصيان ﴿إِنَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لدعاء الملتجئين إليه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بأحوالهم وما يصلحهم ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ﴾ ثم ظهر للعزيز وأهله من بعد ما رأوا الشواهد الدالة على براءة يوسف كشهادة الصبيّ، وقدّ القميص وقطع النساء أيديهنّ، واستعصامه عنهنّ، وفاعل بدا مضمر يفسره ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ وذلك لأنها خدعت

وقوله في تحبيب ذلك أي السجن. قوله: **(أمل إلى جانبهنّ أو إلى أنفسهنّ الخ)** مضارع مجزوم الأوّل ناظر إلى أنّ دعوتهن لاطاعتها فالميل إليهن كناية عن قبول ما قلن، وفي نسخة إجابتهن فهو بمؤاتاتها، والثاني ناظر إلى أنهن دعوته لأنفسهن فالميل لهن كناية عن المؤاتاة، وقوله بطبعي راجع إليهما، وقيل إنه متعلق بالثاني، والميل الأوّل اختياري، والثاني طبعي، وفيه أنه لا يلائم أكن من الجاهلين فتأمّل، وقرئ أصب من صببته كعلمته بمعنى عشقته فهو مضمن معنى الميل أيضاً ليتعدّى بإلى. قوله: **(من السفهاء بارتكاب ما يدعونني الخ)** لما كان عدم الصرف لا يترتب عليه الجهل بمعناه المعروف أشار إلى أنّ الجهل هنا بمعنى فعل ما لا يليق، وهو أحد معنييه كقوله:

ونجهل فوق جهل الجاهلينا

وإطلاق الجهل عليه لأنه لا يفعله الحكيم العالم بل السفيه فالجهل بمعنى السفاهة لا ضدّ العلم بل ضدّ الحكمة وعلى الوجه الثاني جعل عدم العمل أو العمل بخلاف ما يعلم جهلاً لأنّ العلم حينئذ بمنزلة العدم. قوله: **(الذي تضمنه قوله وإلا تصرف)** لأنه في قوّة قوله رب اصرفه عني، وقوله فثبته بالعصمة يحتمل التفسير والتفريع أي ثبته بسبب عصمته له عن الميل إلى الشهوات حتى وطن نفسه أي ثبتها كما يثبت الشيء في وطنه على تحمل مشقة السجن، وإيثار تلك المشقة على اللذات المتضمنة للمعاصي. قوله: **(ثم بدا لهم من بعد الخ)** قيل إنّ القطع، والاستعصام ليسا من الشواهد الدالة على البراءة في شيء، وأجيب بأنّ الاستعصام عنهنّ بدعوتهنّ لأنفسهنّ إمارة دالة على براءته مما ادّعته راعيل، والعزيز، وأهله سمعوا ذلك وتيقنوه حتى صار كالمشاهد لهم، وفيه نظر إما دلالة الاستعصام المعلوم لهم، وهو امتناعه، وإباؤه فظاهرة وأمّا دلالة القطع فلأنّ حسنه ﷺ الفاتن للنساء في مجلس واحد، وفي أوّل نظرة يدل على فتنتها بالطريق الأولى، وأنّ الطلب منها لا منه، وما قيل من أنه نشأ من فرط الدهشة مما شاهدن من نور النبوّة، وأبهة الملك لا مدخل له في ذلك قطعاً. قوله: **(وفاعل بدا مضمر**

زوجها وحملته على سجنه زماناً حتى تبصر ما يكون منه، أو يحسب الناس أنه المجرم فلبث في السجن سبع سنين وقرىء بالتاء على أن بعضهم خاطب به العزيز على التعظيم، أو العزيز ومن يليه، وعتى بلغة هذيل ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ أي أدخل يوسف السجن، واتفق أنه أدخل حينئذ آخران من عبيد الملك شرابيه وخبازه للاتهام بأنهما يريدان أن يسماه ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ﴾ يعني الشرابيّ ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ أي في المنام، وهي حكاية حال ماضية ﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ أي عنباً وسماه خمرا باعتبار ما يؤول إليه ﴿وَقَالَ ٱلْآخَرُ﴾ أي الخباز ﴿إِنِّيٓ

يفسره) وفي نسخة تفسيره ليسجننه الخ قال بعض النحاة: إنّ الجملة قد تكون فاعلاً نحو يعجبني يقوم زيد وبدا له ليفعلن كذا، والصحيح خلافه فقال المازني: فاعله مضمر في الفعل والمعنى، ثم بدا لهم بداء فأضمر لدلالة الفعل عليه وحسن، وإن لم يحسن ظهر لي ظهور لأنّ بداء قد استعمل في غير المصدر فقالوا بدا له بداء أي ظهر له رأي، ويدلّ عليه قوله:

لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء

وجملة ليسجننه تحتمل ثلاثة أوجه أن تكون مفعولاً لقول مضمر، والتقدير قالوا ليسجننه، وإليه ذهب المبرد، وأن تكون مفسرة للضمير المستتر في بدا فلا موضع لها، وهو الذي ذكره المصنف، والضمير إما للبداء بمعناه المصدري أو بمعنى الرأي أو للسجن بالفتح المفهوم من الكلام، وأن تكون جواباً لبدا لأنّ بدا من أفعال القلوب، والعرب تجريها مجرى القسم، وتتلقاها بما يتلقى به ففي الفاعل له أقوال، واختار أبو حيان رحمه الله تعالى أنه للسجن، وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتمله أي ظهر لهم سجنه، وقوله لأنها خدعت الخ روي أنها لما أيست منه قالت للعزيز إنّ الغلام فضحني فاحبسه، وقصدها أن يطول السجن لعله يساعدها على ما أرادت، وهو معنى قوله حتى تبصر. قوله: **(أي أدخل يوسف السجن واتفق الخ)** أشار بقوله اتفق إلى أنّ الدخول ليس باختيار لهم، وبقوله حينئذ إلى أنّ مع تدل على الصحبة، والمقارنة لفاعل الفعل في ابتداء تلبسه بالفعل، ونقض هذا بقوله تعالى: **﴿وأسلمت مع سليمان﴾** إذ ليس إسلامها مقارناً لابتداء إسلام سليمان، وأجيب بأنّ ذلك يحمل على التخصيص للصارف الدال عليه، ولذا قال الزمخشريّ في قوله تعالى **﴿فلما بلغ معه السعي﴾** أنه لا يصح تعلقه ببلغ لاقتضائه بلوغهما معاً حدّ السعي، ولا بالسعي لأنّ صلة المصدر لا تتقدّم عليه فبقي أن يكون بياناً كأنه لما قال فلما بلغ السعي أي الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع أبيه فمع هاهنا جار على الحقيقة حال من فاعل دخل، وقيد للفعل فيكون حدوثها مع حدوث الفعل، ويحمل على الحقيقة إذ لا صارف عنها، وقيل عليه أنه لا تتعين المعية في الفعل للفاعل فجاز أن يراد أسلمت لله، ولرسوله وتقديم مع للإشعار بأنها كانت تظن أنها كانت على دين في عبادة الشمس، وإن حمل على معية الفاعل لم يكن بدّ من محذوف نحو مع بلوغ دعوته أو إظهار معجزته لأنّ الفرق بين المعية ومطلق الجمع معلوم بالضرورة،

أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ ﴾ تنهش منه ﴿نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ من الذين يحسنون تأويل الرؤيا أو من العالمين، وإنما قالا ذلك لأنهما رأياه في السجن يذكر الناس، ويعبر رؤياهم أو من المحسنين إلى أهل السجن فأحسن إلينا بتأويل، ما رأينا إن كنت تعرفه ﴿قَالَ لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا بِتَأۡوِيلِهِۦ ﴾ أي بتأويل ما قصصتما عليّ، أو بتأويل الطعام يعني بيان ماهيته، وكيفيته فإنه يشبه تفسير المشكل كأنه

وتابعه على ذلك الفاضل المحشي، والفرق بين الفعل الممتدّ كالإسلام، وغيره كالدخول بأنّ الأوّل لا يقتضي مقارنتهما في ابتدائه بخلاف الثاني راجع إلى الجمع، وليس من المعية في شيء على أنه حينئذ لا يحتاج إلى تأويل في السعي فتأمّل، وشرابيه منسوب إلى الشراب أي ساقيه، ويسمانه بمعنى يجعلان السم في طعامه، وشرابه، وقوله حكاية حال ماضية، وأصله رأيت في المنام، وكون العنب يؤول إلى كونه خمراً ظاهر لكن الذي يؤول إليه ماؤه لا جرمه، ومثله لا يضر لأنه المقصود منه فما عداه غير منظور إليه فليس فيه تجوزان بالنظر إلى المتعارف فيه، وقيل العنب يسمى خمراً في لغة، وقوله تنهس فيه بالمهملة والمعجمة أي تأخذ منه، وتقضم بمقدم الفم، وفعله على مثال منع كما في التحبير، وقوله من عبيد الملك أي الملك الأعظم وهو الريان حكى أنّ بعض أهل مصر ضمن لهما مالاً على أن يسماه في طعامه، وشرابه فأجاباه، ثم إنّ الساقي لم يفعله، وفعله الخباز فلما حضر الطعام قال الساقي للملك لا تأكل منه فإنه مسموم فقال الخباز لا تشرب فإنّ شاربه مسموم فقال الملك للساقي اشرب فشرب، ولم يضره، وقال للخباز كل فأبى فجرّب في دابة فهلكت فأمر بسجنهما. قوله: **(من الذين يحسنون تأويل الرؤيا)** لعلمهم بذلك إذ عبر لبعضهم رؤياه أو المراد من العالمين كما في قولهم قيمة المرء ما يحسن أي يعلم أو المراد بالإحسان إلى أهل السجن لأنه كان يعود المريض منهم، ويجمع للمحتاج ما يقوم به منهم، وقوله إن كنت تعرفه لأنّ قولهما نراك من المحسنين فراسة فتناسب التعليق بالشرط لأنهما لم يتيقناه. قوله: **(أي بتأويل ما قصصتما عليّ الخ)** فالمراد بالتأويل تعبير الرؤيا لكنه يقتضي أن يكون الطعام المرزوق ما رأياه في النوم، ولا يخفى ما فيه ولذا لم يتعرّض لهذا في الكشاف فتأمّله. قوله: **(بيان ماهيته وكيفيته فإنه يشبه تفسير المشكل الخ)** فالمراد بالطعام ما يبعث إلى أهل السجن، وتأويله ذكر ما هو بأن يقول يأتيكما طعام كيت، وكيت فيجدانه كذلك، وقوله فإنه يشبه الخ. إشارة إلى أنّ حقيقة التأويل تفسير الألفاظ المراد منها خلاف ظاهرها ببيان المراد فإطلاقه على تعيين ما سيأتي من الطعام مجاز ففيه استعارة، ومشاكلة محسنة لها. قوله: **(كأنه أراد أن يدعوهما إلى التوحيد الخ)** بيان لارتباط الجواب بالسؤال فإنهما سألاه تعبير رؤياهما فذكر لهما إخباره بالمغيبات، وما ذهب إليه من التوحيد، وعرضه عليهما، ثم أتى بالجواب فكان غير مطابق ظاهراً فبين أنه أراد أن يعرض عليهما التوحيد لاقتراضه عليه، وجعل العلم بما ذكر مقدّمة له ووسيلة لتخليصه لما أراد كالتخلصات المعروفة عندهم أي كأنّ يوسف عليه الصلاة والسلام أراد بقوله هذا الذي قدّمه

أراد أن يدعوهما إلى التوحيد ويرشدهما إلى الطريق القويم قبل أن يسعف إلى ما سألاه منه كما هو طريقة الأنبياء والنازلين منازلهم من العلماء في الهداية والإرشاد فقدّم ما يكون معجزة لهم من الإخبار بالغيب ليدلهما على صدقه في الدعوة والتعبير ﴿قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا﴾ أي ذلك التأويل ﴿مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ بالإلهام والوحي، وليس من قبيل التكهن أو التنجيم ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ تعليل لما قبله أي علمني ذلك لأني تركت ملة أولئك ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ أو كلام مبتدأ لتمهيد الدعوة وإظهار أنه من بيت النبوّة لتقوى رغبتهما في الاستماع إليه، والوثوق عليه ولذلك جوّز للخامل أن يصف نفسه حتى يعرف فيقتبس منه، وتكرير الضمير للدلالة على اختصاصهم وتأكيد كفرهم بالآخرة ﴿مَا كَانَ لَنَا﴾ ما صح لنا معشر الأنبياء ﴿أَن نُّشْرِكَ بِاللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ أيّ

على جواب سؤالهما. قوله: **(أن يسعف إلى ما سألاه)** أي يساعد، وهو يتعدّى بالباء فعداه بإلى لتضمينه معنى التوجه، والقصد إليه. قوله: **(أي ذلك التأويل)** المراد بالتأويل كشفه عن الطعام قبل مجيئه لأنه لما ذكره لهما قالا له هذا كهانة أي سحراً وتنجيم أي استخراج له بما علم من علم النجوم فقال لا بل هو مما علمني الله بوحيه، وإلهامه. قوله: **(تعليل لما قبله الخ)** أي هذه الجملة مسوقة لبيان علة تعليم الله له بالوحي، والإلهام أي خصني بذلك لترك الكفر، وسلوك طريق آبائي المرسلين، وقوله أو كلام مبتدأ أي مستأنف أي الجملة الأولى ذكرت تمهيداً للدعوة، والثانية إظهاراً لما ذكر لتقوى الرغبة فيه، وقوله والوثوق عليه ضمنه معنى الاعتماد، ولذا عداه بعلى دون الباء أي الاعتماد عليه. قوله: **(وتكرير الضمير للدلالة على اختصاصهم)** أي تكريرهم مع إمكان أداء المعنى بقوله، وبالآخرة كافرون أو الاكتفاء بذكره مرّة واحدة يريد أنّ ضمير الفصل، وهو الثاني بناء على مذهب الزمخشريّ من عدم اشتراط تعريف الخبر معه لتخصيص الكفر بهم دون الكنعانيين، والأوّل لتأكيد كفرهم بتكرر الإسناد، وقال أبو حيان للدلالة على أنهم خصوصاً كافرون بالآخرة وغيرهم مؤمنون بها، وليست هم عندنا تدلّ على الخصوص قال المعرب لم يقل الزمخشري إن هم تدل على الخصوص، وإنما قال التكرير يدل على الخصوص، وهو معنى حسن عند أهل البيان اهـ **(أقول)** هذا عجيب منهما فإنّ هم إذا لم تفد تخصيصاً عند أبي حيان فكيف قال إنهم خصوصاً كافرون، والتكرار إنما يفيد التأكيد فمن أين ما يفيد التخصيص فالصواب أنه من ضمير الفصل، والتقديم فإن قلت قول القاضي تعليل أو كلام مبتدأ وقول المعرب إنه على الوجهين لا محلّ للجملة ما وجهه قلت التعليل استئناف بيانيّ إلا أنّ عبارة المصنف رحمه الله تعالى مغلقة فاعرفه، وقوله إني تركت أي أظهرت الترك فلا يلزم اتصافه بذلك. قوله: **(ما صح لنا معشر الأنبياء)** خصه بهم مع أنه لا يصح من غيرهم أيضاً لأنه يثبت بالطريق الأولى أو المراد نفي الوقوع منهم لعصمتهم، وقوله أيّ شيء كان يعني أنّ من زائدة في المفعول به لتأكيد العموم أي لا نشرك به شيئاً من الأشياء قليلاً أو حقيراً صنماً أو ملكاً أو جنياً أو غير ذلك. قوله: **(ذلك أي التوحيد)** جعل المشار إليه التوحيد المأخوذ من

شيء كان ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ أي التوحيد ﴿مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا﴾ بالوحي ﴿وَعَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وعلى سائر الناس ببعثتنا لارشادهم وتثبيتهم عليه ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ﴾ المبعوث إليهم ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾ هذا الفضل فيعرضون عنه ولا يتنبهون أو من فضل الله علينا، وعليهم بنصب الدلائل وإنزال الآيات ولكن أكثرهم لا ينظرون إليها، ولا يستدلون بها فيلغونها كمن يكفر النعمة، ولا يشكرها ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ أي يا ساكنيه أو يا صاحبي فيه فأضافهما إليه على الاتساع.

كقوله:

يا سارق الليلة أهل الدار

﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ﴾ شتى متعدّدة متساوية الأقدام ﴿خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ﴾ المتوحد

نفي صحة الشرك لقربه قال الزمخشريّ: ذلك التوحيد من فضل الله علينا، وعلى الناس أي على الرسل، وعلى المرسل إليهم لأنهم نبهوهم عليه، وأرشدوهم إليه ولكنّ أكثر الناس المبعوث إليهم لا يشكرون فضل الله فيشركون، ولا يتنبهون، وقيل إنّ ذلك من فضل الله علينا لأنه نصب لنا الأدلة التي ننظر فيها ونستدلّ بها، وقد نصب مثل تلك الأدلة لسائر الناس من غير تفاوت، ولكنّ أكثر الناس لا ينظرون، ولا يستدلون اتباعاً لإهوائهم فيبقون كافرين غير شاكرين ففضل الله على هذا عقليّ، وعلى الأوّل سمعي، وحاصله أنّ ذلك المراد به التوحيد، وكونه مبتدأ من فضل الله لأن من ابتدائية على أنّ المراد به إمّا الوحي بأقسامه أو نصب الدلائل العقلية، وإنزال المعجزات الملزمة عقلاً فعلى الأوّل معنى كون أكثر المبعوث إليهم غير شاكرين أنهم غير متبعين لهم، وعلى الثاني أنهم غير ناظرين للأدلة، ولا مصدقين بالمعجزات الباهرة فتضمن ذلك جعل بعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لإرشاد الكافرين، وتثبيت المؤمنين، ونصب الدلائل، وإقامة المعجزة نعمة مسوقة لهم، وعدم الاتباع كفراناً بها بعد ما حق عليهم شكرها، وإليه أشار المصنف بقوله كمن يكفر الخ فلا مخالفة بين كلام الشيخين فلا غبار عليه كما توهم بعض الناظرين فأثار العجاج دون قتال، ولا غنيمة. قوله: (**يا ساكنيه أو صاحبيّ فيه الخ**) يعني جعلهما صاحبي السجن، وصاحبه الملك أو السجان إمّا على أنّ الصحبة بمعنى السكنى كما يقال أصحاب النار لملازمتهم لها أو المراد صاحبيّ فيه فجعل الظرف توسعاً مفعولاً به كسارق الليل ولما ذكر ما هو عليه من الدين القويم تلطف في الاستدلال على بطلان ما عليه قومهما من عبادة الأصنام فوصفهما بالصحبة الضرورية المقتضية للمودّة، وبذل النصيحة، وإن كانت تلك الصحبة كما قلت:

ما صحبة الغار يا خليلي كصحبة السجن والسفينة

وليس في الإضافة على الأوّل اتساع، وقيل إنها على الاتساع، وأنه أضافهما إلى السجن دونه لكونهما كافرين، وإنّ قوله أهل الدار مفعول سارق، والأصل متاع أهل الدار أو مفعول لمحذوف بتقدير احذر أهل الدار وهو وهم كما مرّ تقريره في الفاتحة. قوله: (**شتى متعدّدة**

بالألوهية ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ الغالب الذي لا يعادله، ولا يقاومه غيره ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ﴾ خطاب لهما، ولمن على دينهما من أهل مصر ﴿إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ أي إلا أشياء اعتبار أسام أطلقتم عليها من غير حجة تدل على تحقيق مسمياتها فيها فكأنكم لا تعبدون إلا الأسماء المجردة والمعنى أنكم سميتم ما لم يدل على استحقاقه الألوهية عقل، ولا نقل آلهة، ثم أخذتم تعبدونها باعتبار ما تطلقون عليها ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ في أمر العبادة ﴿إِلَّا لِلَّهِ﴾ لأنه المستحق لها بالذات من حيث إنه الواجب لذاته الموجد للكل والمالك لأمره ﴿أَمَرَ﴾ على لسان أنبيائه ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ الذي دلت عليه الحجج ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ الحق، وأنتم لا تميزون المعوج عن القويم، وهذا من التدرج في الدعوة، وإلزام الحجة بين لهم أوّلاً رجحان التوحيد على اتخاذ الآلهة على طريق الخطابة، ثم برهن على أنّ ما يسمونها آلهة ويعبدونها لا تستحق الإلٰهية فإنّ استحقاق العبادة إمّا بالذات، وإمّا بالغير وكلا القسمين منتف عنها، ثم نص على ما هو الحق القويم والدين المستقيم الذي لا يقتضي العقل غيره ولا يرتضي العلم دونه ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيخبطون في جهالاتهم ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا﴾ يعني الشرابي ﴿فَيَسْقِى

متساوية الأقدام) حمل التفرّق على معنى التعدد، وقيل المراد مختلفة الأجناس، والطبائع ففيه إشارة إلى عدم صلاحيتها للربوبية، وأمّا قوله متساوية أي في عدم النفع، واللياقة لذلك فقيل إنه بيان للواقع إذ لا دلالة للكلام عليه، وقيل إنه مأخوذ من قوله القهار، ولو قيل إنه مأخوذ من قوله ما تعبدون من دونه إلا أسماء كان أظهر، وقوله المتوحد بالألوهية حمله عليه لقوله الله فيكون توصيفه به مفيداً. قوله: **(أي إلا أشياء باعتبار أسام أطلقتم الخ)** قيل إنه إشارة إلى أنّ التسمية بمعنى الإطلاق لا وضع الاسم، وإنّ الأسماء عبارة عما يطلق عليها إلا أنّ قوله فكأنكم الخ. ظاهر في أنه بمعناه المتبادر منه، وإنه استعارة إلا أن يجعل الأوّل بياناً لحاصل المعنى، وفيه نظر وقوله أطلقتم عليها أي على الأشياء، وقوله من غير حجة لأنه لا يدل عليه عقل، ولا نقل فإن الإله وضع لمستحق العبادة، وما سموه آلهة لا دليل على استحقاقها لها، وقوله في أمر العبادة أي شأنها، وصحتها فلا تكون إلا للإله أو لمن يأمر بعبادته، وهو لا يأمر بذلك، ولا يجعله لغيره لأنه أمر أن لا تعبدوا إلا إياه، وقوله الذي بدل من الضمير. قوله: **(الحق وأنتم لا تميزون الخ)** إشارة إلى أنّ القيم كالمستقيم بمعنى الحق، والصواب، وقوله وأنتم لا تميزون مأخوذ من الحصر أي هو المستقيم لا غيره مما أنتم عليه، وقوله على طريق الخطابة بفتح الخاء يعني قوله تعدّد الآلهة، وتشعبها خير أم وحدتها أمر خطابيّ لا برهاني، وقوله برهن أي استدلّ قال في الأساس برهن مولد، وأثبته بعض أهل اللغة، وقوله فإنّ استحقاق العبادة بناء على أنّ العبادة، والإلهية متحدان أو متلازمان، وقوله الذي لا يقتضي العقل غيره لأنّ معنى القويم كما قاله أبو حيان الثابت الذي دلت عليه البراهين فهم الذين ليسوا بعقلاء، ولا عقيدتهم بعلم، وقوله فيخبطون في جهالاتهم من قولهم خبط خبط عشواء. قوله: **(كما كان يسقيه قبل**

رَبَّهُۥ خَمْرًا ﴾ كما كان يسقيه قبل، ويعود إلى ما كان عليه ﴿وَأَمَّا ٱلْآخَرُ ﴾ يريد الخباز ﴿فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ﴾ فقالا كذبنا فقال: ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ أي قطع الأمر الذي تستفتيان فيه، وهو ما يؤول إليه أمركما، ولذلك وحده فإنهما وإن استفتيا في أمرين لكنهما أراد استبانة عاقبة ما نزل بهما ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ﴾ الظانّ يوسف إن ذكر ذلك عن اجتهاد وإن ذكر عن وحي فهو الناجي إلا أن يؤوّل الظنّ باليقين ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ ﴾ اذكر حالي عند الملك كي يخلصني ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ ﴾ فأنسى الشرابيّ أن يذكره لربه فأضاف إليه المصدر لملابسته له، أو على تقدير ذكر إخبار ربه أو أنسى يوسف ذكر الله، حتى استعان بغيره ويؤيده قوله عليه الصلاة

ويعود إلى ما كان عليه) من منزلته عند الملك فلا تكرار فيه وقوله فقالا كذبنا بناء على أنهما قصدا تجربته، وليست رؤيا حقيقة، وقيل رأي الشرابي، والآخر تحالم. قوله: **(ولذلك وحده)** أي لكونه بمعنى ما يؤول إليه أمركما فإنه المقصود من المسؤول عنه، وليس المراد ما اتهما به من التسميم كما في الكشاف فيحتاج إلى تقدير مضاف، وهو عاقبة، وقال أمركما بالخطاب جرياً على ما وقع في النظم، وقوله قطع الأمر قيل إنه مخصوص به لأنه علم بالوحي، والمشهور أن الرؤيا تقع كما تعبر وسيأتي، ولذا قيل الرؤيا على جناح طائر إذا قص وقع، وقوله لكنهما أراد استبانة عاقبة ما نزل بهما لا يخالف قوله كذبنا لأنهما قالاه له، وهو يكفي للنكتة مع احتمال الكذب في قولهما كذبنا. قوله: **(الظانّ يوسف عليه الصلاة والسلام إن ذكر ذلك عن اجتهاد)** بمقتضى علم التعبير، وقيل عليه أنّ قوله قضي الأمر ينافيه إلا أن يؤول بأنّ المراد أنه مقتضى علمي، وما عندي خلافه، والعلم عند الله أو يكون الظنّ مستعملاً بمعنى اليقين فإنه ورد بمعناه كثيراً، والتعبير به إرخاء للعنان، وتأدّب مع الله، وقوله فهو ضمير يعود إلى الظانّ أي فالظانّ هو الفتى الناجي لا يوسف عليه الصلاة والسلام إلا إذا جعل الظنّ بمعنى اليقين، وهو المناسب للسياق، وقوله اذكر حالي أي صفتي، وعلمي بالرؤيا، وما جرى عليّ. قوله: **(فأنسى الشرابيّ أن يذكره لربه الخ)** قدّمه لأنه المناسب لقوله الآتي، واذكر بعد أمّة، ولأنه المناسب لذكر الفاء، ومقتضى الظاهر على الثاني العكس فإضافة ذكر للمذكور له للملابسة أو هو مضاف للمفعول بتقدير مضاف. قوله: **(أو أنسى يوسف عليه الصلاة والسلام الخ)** وإنساء الشيطان ليس من الإغواء في شيء بل ترك الأولى بالنسبة لمقام الخواص الرافعين للأسباب من البين، وتأييد الحديث له بحسب ظاهره فلا يرد عليه أنه لا تأييد فيه لإرجاع الضمير ليوسف عليه الصلاة والسلام فإنه لو عاد على الشرابيّ لكان صدق الحديث على حاله إذ يكون المعنى لو لم يقل اذكرني عند ربك ما لبث في السجن بضع سنين بإنساء الشرابيّ ذكر ربه. قوله: **(رحم الله أخي يوسف الخ)**[1] هذا الحديث أخرجه المنذري، وابن أبي حاتم،

---

(١) أخرجه الطبري ١٩٣١٩ عن عكرمة و ١٩٣٢٠ ـ ١٩٣٢١ عن الحسن مرفوعاً ـ و ١٩٣٢٢ عن=

والسلام: «**رحم الله أخي يوسف لو لم يقل اذكرني عند ربك لما لبث في السجن سبعاً بعد الخمس**» والاستعانة بالعباد في كشف الشدائد وإن كانت محمودة في الجملة لكنها لا تليق بمنصب الأنبياء ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ البضع ما بين الثلاث إلى التسع من البضع وهو القطع ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ لما دنا فرجه رأى الملك سبع بقرات سمان خرجن من نهر يابس، وسبع بقرات مهازيل فابتلعت المهازيل السمان ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾ قد انعقد حبها ﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ وسبعاً أخر يابسات قد

وابن مردويه بلفظ ما لبث في السجن طول ما لبث، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى يدلّ على أنّ لبثه في السجن اثنتا عشرة سنة، وقوله تعالى فلبث في السجن بضع سنين حينئذ لا ينافيه لأنه يكون بياناً للبثه بعد قوله للشرابيّ لا للمدّة كلها لكن الذي صححوه أنّ مدّة لبثه كلها سبع سنين، ولبثه بعد القول سنتان وعلى هذه الرواية قوله في قوله ليسجننه أنه مكث سبع سنين فلا منافاة بينهما كما قيل.

قوله: **(والاستعانة بالعباد في كشف الشدائد الخ)** إشارة إلى أنه كيف أنكر على يوسف الاستعانة بغير الله مع قوله تعالى: ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى**﴾ [سورة المائدة، الآية: ٢] وغيره مما وقع في الأحاديث، والآيات فأشار إلى أنه أمر محمود أيضاً، ولكن اللائق بخصوص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تركه. قوله: **(لما دنا فرجه الخ)** يعني أنّ رؤيا الملك الأعظم وهو الريان لهذه الرؤيا جعلها الله سبباً لتخليصه وعلوّ منزلته الذي قدره له في علمه الأزلي، والسمان جمع سمينة، وهي الممتلئة لحماً وشحماً وضدّها العجاف جمع عجفاء بمعنى مهزولة، وقوله قد انعقد حبها لأنّ الخضرة قد تكون قبل الانعقاد، وهو غير مناسب للمقام. قوله: **(وسبعاً أخر يابسات)** تصريح بكونها سبعاً كالخضر فيكون العدد محذوفاً لقيام القرينة عليه قال في الكشاف فإن قلت هل في الآية دليل على أنّ السنبلات اليابسة كانت سبعاً كالخضر قلت الكلام مبنيّ على انصبابه إلى هذا العدد في البقرات السمان والعجاف، والسنابل الخضر فوجب أن يتناول معنى الآخر السبع، ويكون قوله، وأخر يابسات بمعنى وسبعاً أخر فإن قلت هل يجوز أن يعطف قوله، وأخر يابسات على سنبلات خضر فيكون مجرور المحلّ قلت يؤدّي إلى تدافع، وهو أنّ عطفها على سنبلات خضر يقتضي أن تدخل في حكمها فتكون معها مميزاً للسبع المذكورة، ولفظ الآخر يقتضي أن تكون غير السبع بيانه أنك تقول عندي سبعة رجال قيام، وقعود بالجرّ فيصح لأنك ميزت السبعة برجال موصوفين بالقيام، والقعود على أنّ بعضهم قيام، وبعضهم قعود فلو قلت عنده سبعة رجال قيام وآخرين قعود تدافع ففسد، وهو كلام حسن، وتوضيحه أمّا الأوّل فلأنه يلزم من وصف التمييز وصف المميز، ولا يلزم من وصف

= ابن عباس مرفوعاً و ١٩٣٢٣ عن قتادة بلفظ «لولا كلمة يوسف ما لبث في السجن طول ما لبث» ورواية «سبعاً بعد الخمس» لم أجدها وهي لا تصح.

أدركت فالتوت اليابسات على الخضر حتى غلبن عليها، وإنما استغنى عن بيان حالها بما قص من حال البقرات، وأجرى السمان على المميز دون المميز لأنّ التمييز بها ووصف السبع الثاني بالعجاف لتعذر التمييز بها مجرّداً عن الموصوف فإنه لبيان الجنس وقياسه

المميز وصف التمييز فإذا قلت عندي أربعة رجال حسان بالجرّ معناه أربعة من الرجال الحسان فيلزم حسن الأربعة لأنهم بعض الرجال الحسان فإن رفعت حسان فمعناه أربعة من الرجال حسان فليس فيه وصف الرجال بالحسن، والثاني معناه أنّ أسماء العدد لا تضاف إلى الصفات إلا في الضرورة، وإنما يجاء بها تابعة لأسماء العدد وورد عليه أصحاب، وفرسان فأجاب عنه بأنهما جريا مجرى الجوامد، والثالث أنه إنما امتنع ضخام ونحوه لأنه لا يعلم موصوفه بخلاف ما في الآية الكريمة، ولذا لم يصرّح به والرابع أنه وصف سبع بعجاف ولم يضف إليه لأنّ العدد لا يضاف للصفة كما تقدّم. قوله: **(قد أدركت)** أي نضجت، وقوله فالتوت أي التفت عليها حتى علين عليها أي عصرنها حتى أذهبنها ولم يبق منها شيء كما أكلت السمان العجاف، وإليه أشار بقوله، وإنما استغنى عن بيان حالها أي من عددها، وإذهابها للخضر لأنه يعلم من البقرات، وحالها لأنها نظيرتها. قوله: **(وأجرى السمان على المميز الخ)** المميز الأوّل بلفظ اسم الفاعل، والثاني بوزن اسم المفعول، وحاصله أنه جعل الوصف للتمييز دون العدد المميز فلم يقل سماناً بالنصب لأنّ وصف تمييزه وصف له معنى لكن الفارق المرجح لما في النظم مع تساويهما في المعنى أنه إذا وصف التمييز به كان التمييز بالنوع، وإذا وصف المميز به كان التمييز بالجنس ولا شك أنّ الأوّل أولى، وأبلغ لاشتمال النوع على الجنس فهو أزيد في رفع الإبهام المقصود من التمييز وقوله لأنّ التمييز بها أي لأنّ كمال التمييز حاصل بها. قوله: **(ووصف السبع الثاني بالعجاف لتعذر التمييز بها مجرّداً عن الموصوف فإنه لبيان الجنس)** يعني لم يقل سبع عجاف بالإضافة، وجعله صفة للتمييز المقدّر على قياس ما قبله لأنّ التمييز لبيان الجنس، والحقيقة والوصف لا يدل عليه بل على شيء ماله حال وصفة فلذا ذكروا أنّ التمييز يكون باسم الجنس الجامد، ولا يكون بالوصف المشتق في فصيح الكلام فتقول عندي ثلاثة قرشيون، ولا تقول قرشيين بالإضافة، واعترض عليه بأنّ الأصل في العدد التمييز بالإضافة فإذا وصف السبع فلا بدّ من تقدير المضاف إليه وكلّ واحد من الوصف وتقدير المضاف إليه خلاف الأصل أمّا إذا أضيف كانت الصفة قائمة مقام الموصوف فقولنا سبع عجاف في قوّة قولنا سبع بقرات عجاف فالتمييز المطلوب حاصل بالإضافة إلى الصفة لقيامها مقام الموصوف ولا يجوز سبع بقرات عجاف، ويجوز سبع عجاف، وإنما لم يضف لأنه قائم مقام البقرات، وهي موصوفة بعجاف فيكون من إضافة الموصوف إلى الصفة، وهو غير فصيح، وقيل هب أنّ الأصل في العدد التمييز بالإضافة لكن لما سبق ذكر سبع بقرات سمان تبين أنّ السبع العجاف بقرات فهذا السبع مميز بما تقدّم فقد حصل التمييز بالإضافة فلو أضيف إلى العجاف لكان العجاف قائماً مقام البقرات في التمييز فيكون التمييز بالوصف، وهو خلاف الأصل وإمّا أنّ

عجف لأنه جمع عجفاء لكنه حمل على سمان لأنه نقيضه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَىَ﴾ عبروها ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ إن كنتم عالمين بعبارة الرؤيا وهي الانتقال من الصور الخيالية إلى المعاني النفسانية التي هي مثالها من العبور، وهي المجاوزة وعبرت الرؤيا عبارة أثبت من عبرتها تعبيراً واللام للبيان أو لتقوية العامل فإنّ الفعل لما أخر عن مفعوله ضعف فقوّي باللام كلم الفاعل أو لتضمن تعبرون معنى فعل يعدّى باللام كأنه قيل إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا ﴿قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ أي هذه أضغاث أحلام، وهي تخاليطها جمع

السبع قائم مقام البقرات فإنما يكون إذا وصف بالعجاف أما إذا أضيف يكون العجاف قائمة مقام البقرات فلا يلزم إضافة الموصوف إلى الصفة، وفيه تأمّل فقوله وصف السبع يعني لم يضف إليه، وقوله مجرّداً عن الموصوف، وهو بقرات للاستغناء عنه وقوله فإنه لبيان الجنس مر تقييده. قوله: **(وقياسه عجف الخ)** أي القياس فيه ذلك كحمراء، وحمر لكنه حمل على سمان لأنه نقيضه، ومن دأبهم حمل النقيض كما يحمل النظير على النظير، والعجف شدّة الهزال. قوله: **(إن كنتم عالمين بعبارة الرؤيا)** أي بتفسيرها، وتأويلها، ومنه إطلاق العبارة على اللفظ لدلالته على المعنى، وتفسيره له، وقوله عبروها بالتشديد جرى على المشهور، وإن كان الفصيح خلافه كما سيأتي، ولما كانت من العبور، وهو المجاوزة بين المناسبة بينهما بأنّ فيها انتقالاً، وعبوراً من الصور الخيالية إلى المعاني النفسانية كما مرّ تحقيقه قال الراغب: أصل العبر تجاوز من حال إلى حال، وأمّا العبور فمختص بتجاوز الماء إمّا بسباحة أو في سفينة أو على بعير أو قنطرة، ومنه عبر النهر لجانبه، وقيل عابر سبيل، وأمّا العبارة فهي مختصة بالكلام العابر من لسان المتكلم إلى سمع السامع. قوله: **(وعبرت الرؤيا عبارة أثبت من عبرتها تعبيراً)** يعني التخفيف أقوى، وأعرف عند أهل اللغة من التشديد، وكذا المعروف عابر لا معبر قال الزمخشريّ عبرت الرؤيا بالتخفيف هو الذي اعتمده الإثبات، ورأيتهم ينكرون عبرت بالتشديد، والتعبير، والمعبر وقد عثرت على بيت أنشده المبرد في كتاب الكامل لبعض الإعراب، وهو:

رأيت رؤيا ثم عبرتها وكنت للأحلام عبارا

قال هما لغتان جمعهما الشاعر، ونقله المبرد فعلم منه أنه يقال عبر بالتخفيف وعبر بالتشديد فلا عبرة بمن أنكر التشديد لكن التخفيف لغة القرآن الفصيحة، وقل من ذكره من أهل اللغة. قوله: **(واللام للبيان أو لتقوية العامل الخ)** لما كان عبر متعدياً بنفسه، وقد اقترن هنا باللام أوّله بثلاثة أوجه الأوّل أنه ليس صلة له بل هو متعلق بمحذوف، والمقصود به البيان كأنه لما قيل تعبرون قيل لأيّ شيء قال للرّؤيا كما في سقيا لك لكن تقديم البيان على المبين لا يخلو من شيء، والثاني أنه لتقدّمه ضعف عامله فزيدت فيه لام التقوية وهي تدخل على المعمول إذا تقدّم وعلى معمول غير الفعل إذا تأخر كما قرّره النحاة أو ضمن معنى فعل قاصر، والانتداب افتعال من ندبه للأمر، إذا دعاه فانتدب له أي أجاب فهو مطاوع له. قوله: **(أي هذه**

ضغث، وأصله ما جمع من أخلاط النبات، وحزم فاستعير للرّؤيا الكاذبة وإنما جمعوا

أضغاث أحلام الخ) في الكشاف أضغاث أحلام تخاليطها، وأباطيلها، وما يكون منها من حديث نفس أو وسوسة شيطان، وأصل الاضغاث ما جمع من أخلاط النبات، وحزم الواحد ضغث فاستعيرت لذلك والإضافة بمعنى من أي أضغاث من أحلام، والمعنى هي أضغاث أحلام، وأوردوا عليه أنّ الأضغاث إذا استعيرت للأحلام الباطلة، والأحلام مذكرة، ولفظ هي المقدّر عبارة عن رؤيا مخصوصة فقد ذكر المستعار له، والمستعار وهو مانع من الاستعارة على الصحيح عندهم، ولنا في تقريره وجهان الأوّل أنه يريد أنّ حقيقة الأضغاث أخلاط النبات فشبه به التخاليط، والأباطيل مطلقاً سواء كانت أحلاماً أو غيرها ويشهد له قول الصحاح، والأساس وضغث الحديث خلطه، ثم أريد هنا بواسطة الإضافة أباطيل مخصوصة فطرفا الاستعارة أخلاط النبات، والأباطيل الملفقات فالأحلام، ورؤيا الملك خارجان عنهما فلا يضرّ ذكرهما كما إذا قلت رأيت أسد قريش فهو قرينة أو تجريد فقوله تخاليطها تفسير له بعد التخصيص وقوله فاستعيرت لذلك إشارة إلى التخاليط الثاني أنّ الأضغاث استعيرت للتخاليط الواقعة في الرؤيا الواحدة فهو أجزاؤها لا عينها فالمستعار منه حزم النبات، والمستعار له أجزاء الرؤيا فهذا كما إذا استعرت الورد للخدّ ثم قلت شممت ورد هند مثلاً فلا يقال إنه ذكر فيه الطرفان قال في الفرائد: أضغاث الأحلام مستعارة لما ذكر، وهي تخاليطها، وأباطيلها، وهي قد تتحقق في رؤيا واحدة، وقد وقع للشراح، وأرباب الحواشي هنا أجوبة غير منتجة منها أنّ المراد بالاستعارة معناها اللغوي فلا يضرّ كونه من قبيل لجين الماء، وهو مع تعسفه يردّه قوله في الأساس، ومن المجاز أضغاث أحلام، وهو ما التبس منها، وضغث الحديث خلطه لأنّ المتبادر منه المجاز المتعارف وإن كان قد يطلقه على غيره فيه، ومنها أنّ الأحلام وإن تخصصت بالباطلة فالمراد بها هنا مطلق المنامات والمستعار له الأحلام الباطلة، وهي مخصوصة، والمذكور هنا المطلق وليس أحد طرفيها قال العلامة فإن قلت شرط الاستعارة أن لا يكون المشبه مذكوراً، ولا في حكم المذكور، والتقدير كما ذكرت هي أضغاث أحلام فلا يكون استعارة قلت هذه الاستعارة ليست استعارة أضغاث الأحلام للمنامات بل استعارة الأضغاث لأباطيل المنامات، وتخاليطها، وهي غير مذكورة، والحلم بضم اللام، وسكونها والرؤيا بمعنى واحد، وهو ما يراه النائم في النوم هذا بحسب الأمر الأعمّ كما في أضغاث أحلام فإنّ المراد بها المنامات أعم من أن تكون باطلة أولاً إذ الأضغاث هي الأباطيل مضافة إلى الأحلام بمعنى من، وقد تخصص الرؤيا بالمنام الحق، والحلم بالمنام الباطل اهـ، وهذا وإن سلم أنّ ذكر المشبه بأمر أعم لا ينافي الاستعارة لا تسلم صحته هنا لأنّ المبتدأ المقدّر رؤيا مخصوصة فقد وقع فيما فرّ منه على أنّ إضافة العام إلى الخاص لا تخلو من الكدر، إذ المعهود عكسها فإن أراد أنّ الضمير راجع إلى الرؤيا من غير اعتبار كونها مخلطة، وباطلة كما قالوه في نهاره صائم إذا جعلا مجازاً من أنّ ذكر الطرفين مطلقاً لا ينافي الاستعارة بل إذا كان

للمبالغة في وصف الحلم بالبطلان كقولهم: فلان يركب الخيل، أو لتضمنه أشياء مختلفة ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ يريدون بالأحلام المنامات الباطلة خاصة أي ليس لها تأويل عندنا، وإنما التأويل للمنامات الصادقة فهو كأنه مقدّمة ثانية للعذر في جهلهم بتأويله ﴿وَقَالَ

على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان بالحمل كزيد أسد أو الإضافة كلجين الماء على أنّ المشبه هنا هو شخص صائم مطلقاً، والضمير لفلان من غير اعتبار كونه صائماً وهو محل كلام لكن العلامة في تفسير قوله في مقام أمين في سورة الدخان أشار إلى أنّ ذكر الأعم لا ينافي الاستعارة فانظره، وقد أورد على المصنف رحمه الله ما أورد على الزمخشريّ، وأجاب عنه المحشي بما ذكر ففيه ما فيه. قوله: **(وإنما جمعوا للمبالغة في وصف الحلم بالبطلان)** في الكشاف أنه كما يقال فلان يركب الخيل، ويلبس عمائم الخز لمن لا يركب إلا فرساً واحداً، وما له إلا عمامة فردة تزيدا في الوصف فهؤلاء أيضاً تزيدوا في وصف الحلم بالبطلان فجعلوه أضغاث أحلام، وأباطيل، وفي الفرائد لما كانت أضغاث الأحلام مستعارة لما ذكر، وهي تخاليطها وأباطيلها، وهي قد تتحقق في رؤيا واحدة إذا كانت مركبة من أشياء كل واحد منها حلم فكانت أحلاماً فلا افتقار إلى ما ذكره من التكلف، وهو كلام واه وإن استحسنه الشارح الطيبي نعم ليس هذا من إطلاق الجمع على الواحد لوجود ذلك في هذا الجنس إذ الإضافة على معنى من، وقد أشار إليه صاحب الكشف في سورة آل عمران، واعلم أنّ الرضي قال في شرح الشافية إنّ جمع القلة ليس بأصل في الجمع لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة فلا يستعمل لمجرّد الجمعية، والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة يقال فلان حسن الثياب في معنى حسن الثوب، ولا يحسن حسن الأثواب، وكم عندك من الثوب أو من الثياب، ولا يحسن من الأثواب اهـ، وقد ذكره الشريف رحمه الله في شرح المفتاح، وهو مخالف لما ذكروه هنا فتأمّله، وقوله أو لتضمنه أشياء مختلفة يعني أنّ الأضغاث بمعنى التخاليط، وهي تقع في الرؤيا الواحدة، وأضافها للأحلام لا على أنها أحلام حتى يلزم إطلاق الجمع على الواحد بل على أنها من جنسها، وهذا ما ذكره صاحب الفرائد. قوله: **(يريدون بالأحلام المنامات الباطلة)** الرؤيا، والحلم عبارة عما يراه النائم لكن غلبت الرؤيا على ما يراه من الخير، والشيء الحسن وغلب الحلم على خلافه كما في الآية **«وفي الحديث الرؤيا من الله والحلم من الشيطان»**[1] قال التوربشتي الحلم عند العرب يستعمل استعمال الرؤيا، والتفريق من الاصطلاحات التي سنها

---

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٣٣٩٢ ـ ٥٧٤٧ ـ ٦٩٨٤ ومسلم ٢٢٦١ ـ ١ ـ ٢ وأبو داود ٥٠٢١ والترمذي ٢٢٧٧ والنسائي ٨٩٧ ـ ٩٠٠ ـ ٩٠١ وابن ماجه ٣٩٠٩ وأحمد ٥/ ٣١٠ وابن حبان ٦٠٥٩ وابن أبي شيبة ١١/ ٧٠ كلهم من حديث أبي قتادة ولفظه «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان، فإذا رأى أحدكم الشيء يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات إذ استيقظ، وليتعوذ بالله من شرها فإنها لن تضره إن شاء الله».

﴿ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا﴾ من صاحبي السجن وهو الشرابيّ ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ وتذكر يوسف بعد جماعة من الزمان مجتمعة أي مدّة طويلة، وقرىء أمّة بكسر الهمزة، وهي النعمة أي بعدما أنعم عليه بالنجاة، وأمه أي نسيان يقال أمه يأمه أمها إذا نسي، والجملة اعتراض ومقول

الشارع للفصل بين الحق، والباطل كأنه كره أن يسمى ما كان من الله، وما كان من الشيطان باسم واحد فجعل الرؤيا عبارة عن الصالح منها لما في الرؤيا من الدلالة على المشاهدة بالبصر أو البصيرة، وجعل الحلم عبارة عما كان من الشيطان لأنّ أصل الكلمة لم تستعمل إلا فيما يخيل للحالم في منامه من قضاء الشهوة مما لا حقيقة له وفي كتاب الأحكام للجصاص هذه الرؤيا كانت صحيحة لا أضغاثاً لتعبير يوسف عليه الصلاة والسلام لها بالخصب، والجدب، وهذا يبطل قول من يقول إنّ الرؤيا تقع على أوّل ما تعبر به لأنهم قالوا إنها أضغاث أحلام، ولم تكن كذلك فدل على فساد القول بأنها على جناح طائر إذا فسرت وقعت اهـ، وفيه نظر لما رواه أبو داود، وابن ماجه عن أبي رزين: «**الرؤيا على جناح طائر ما لم تعبر فإذا عبرت وقعت ولا تقصها إلا على وادّ أو ذي رأي**»[1] اهـ فتفسيره بما ذكر لأنه مخصوص به في عرف الشرع، وقيل لما كان المناسب لما تقدّم في الجواب أن يقال، وما نحن بتأويل الأضغاث بعالمين حتى يكون عذراً لهم في جهلهم بتأويلها كأنه قيل هذه رؤيا باطلة، وكل رؤيا كذلك لا يعلم تأويلها أي لا تأويل لها حتى نعلمه على حدّ قوله:

علي لا حب لا يهتدي بمناره

حمل تعريف الأحلام على العهد، وقوله كأنه مقدّمة أي كبرى للقياس الذي ذكرناه، ولم يجعله للجنس كما في الكشاف حتى يكون المعنى على نفي علمهم بتأويل المنامات لئلا يضيع قوله أضغاث أحلام إذ لا دخل له في العذر إلا أن يقال المقصود إزالة خوف الملك من تلك الرؤيا وقد يجعل هذا جواباً مستقلاً، والحاصل أنه يحتمل أن يكون نفياً للعلم بالرؤيا مطلقاً، وأن يكون نفياً للعلم بتأويل الأضغاث منها خاصة. قوله: (**وتذكر يوسف عليه الصلاة والسلام بعد جماعة من الزمان الخ**) يعني أنّ أمة بلفظها المعروف بمعنى مدّة، وطائفة من الزمان، وإن غلب استعماله في الناس، وقرأ العقيلي أمة بكسر الهمزة، وتشديد الميم، ومعناها نعمة بعد نعمة، وهو خلاصه من القتل، والسجن، وإنعام ملكه عليه كقوله:

ثم بعد الفلاح والملك والأمّة وارتهم هناك القبور

وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره أمه بفتح الهمزة والميم المخففة وهاء منونة من

---

(١) هو شطر حديث أخرجه أبو داود ٥٠٢٠ والترمذي ٢٢٧٩ وابن ماجه ٣٩١٤ وأحمد ٤/ ١٠ وابن أبي شيبة ١١/ ٥٠ وابن حبان ٦٠٥٠ والبغوي ٣٢٨٢ والطبراني ١٩/ ٤٦١ ـ ٤٦٤ كلهم من حديث أبي رزين ولفظه: «رؤيا المؤمن جزء من ستةٍ وأربعين جزء آمن النبوة، والرؤيا على رجل طائر...».
ورد في الحديث على رجل طائر، وليس على جناح طائر.

القول ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ أي إلى من عنده علمه أو إلى السجن ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ أي فأرسل إلى يوسف فجاء وقال: يا يوسف وإنما وصفه بالصدّيق، وهو المبالغ في الصدق لأنه جرب أحواله، وعرف صدقه في تأويل رؤياه ورؤيا صاحبه ﴿أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ أي في رؤيا ذلك ﴿لَعَلِّيَ أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ أعود إلى الملك، ومن عنده أو إلى أهل البلد إذ قيل إنّ السجن لم يكن فيه ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تأويلها أو فضلك، ومكانك، وإنما لم يبت الكلام فيهما لأنه لم يكن جازماً من الرجوع، فربما اخترم دونه ولا من علمهم ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ أي على عادتكم المستمرّة، وانتصابه على الحال بمعنى دائبين أو المصدر بإضمار فعله أي تدأبون دأبا، وتكون الجملة حالاً وقرأ حفص دأباً بفتح الهمزة، وكلاهما مصدر دأب في العمل، وقيل تزرعون أمر أخرجه في صورة الخبر مبالغة لقوله ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي

الأمة، وهو النسيان وروي عن مجاهد وعكرمة في هذه سكون الميم فلا عبرة بمن أنكرها. قوله: **(والجملة اعتراض)** أي جملة واذكر أي تذكر، وهذا هو الظاهر، وجوّز فيها الحالية بتقدير قد والعطف على الصلة، وتذكره ليوسف عليه الصلاة والصلام تذكر علمه بالرؤيا أو ما وصاه به من قوله اذكرني عند ربك، وقيل إنه لم يذكره مخافة عليه لدينه، وهو مخالف للظاهر، وهذا مناسب لأحد الوجهين في قوله فأنساه الشيطان كما مرّ. قوله: **(أنا أنبئكم بتأويله)** أي أخبركم بمن عنده تأويله أو أدلكم عليه أو أخبركم إذا سألته عنه، وقوله وعرف صدقه هذا يدل على أنهما لم يكذبا على يوسف في منامهما، وأنهما كذبا في قولهما كذبنا إن ثبت، ولا يقال صدّيق إلا لمن شوهد منه الصدق مراراً لأنه صيغة مبالغة، وقوله أفتنا في سبع الخ. لم يغير لفظ الملك لأنّ التعبير يكون على وفقه كما بينوه، وقوله إذ قيل الخ تعليل للوجه الثاني، وقوله تأويلها الخ الأوّل يناسب الوجه الأوّل في تفسير تذكره، والثاني الثاني، ومكانك مجاز بمعنى قدرك، ورفعتك عند الله. قوله: **(وإنما لم يبت الكلام)** أي لم يقطع به بل قال لعلي، ولعلهم لما ذكر، واخترم بصيغة المجهول من اخترمه الموت إذا قطع عمره مفاجأة، وقوله جازماً من الرجوع أي واثقاً منه، وقيل إنه لما رأى عجز الناس خاف عجزه أيضاً وعدم وثوقه بعلمهم إمّا لعدم فهمهم أو لعدم اعتمادهم. قوله: **(أي على عادتكم المستمرّة الخ)** أصل معنى الدأب التعب، ويكنى به عن العادة المستمرّة لأنها تنشأ من مداومة العمل اللازم له التعب فهو إمّا حال بمعنى دائبين أو ذوي دأب، وأفرد لأنّ المصدر الأصل فيه الأفراد أو مفعول مطلق لفعل مقدّر، وجملته حالية أيضاً. قوله: **(وقيل تزرعون أمر الخ)** وفي نسخة قيل بدون الواو، والظاهر الأوّل لأنه عطف على ما قبله بحسب المعنى لأنه في قوّة، وهو خبر، وعلى هذه فهو مستأنف، ولا بعد فيه أيضاً، والدال على أنه خبر لفظاً، ومعنى قوله على عادتكم الخ فإنّ المعتاد لا يحتاج إلى الأمر به، وقائله الزمخشريّ، ووجه المبالغة فيه أنه بولغ في إيجاب إيجاده حتى كأنه وقع وأخبر عنه، وأيده بأنّ قوله فذروه يناسب كون الأوّل أمراً مثله قيل يعني

سُنۢبُلِهِۦٓ﴾ لئلا يأكله السوس وهو على الأوّل نصحية خارجة عن العبارة ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأۡكُلُونَ﴾ في تلك السنين ﴿ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ سَبۡعٞ شِدَادٞ يَأۡكُلۡنَ مَا قَدَّمۡتُمۡ لَهُنَّ﴾ أي يأكل أهلهن ما ادّخرتم لأجلهن فأسند إليهن على المجاز تطبيقاً بين المعبر والمعبر به ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحۡصِنُونَ﴾ تحرزون لبذور الزراعة ﴿ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ يمطرون من

أنّ الفاء جوابية فينبغي أن يكون تزرعون في معنى الأمر حتى يكون فما حصدتم جواباً له، وهو وهم منه لأنّ عبارة الكشاف، والدليل على كونه في معنى الأمر قوله فذروه، وما حصدتم جملة شرطية لا يصح أن تكون جواباً للأمر، وكون الأمر الغير الصريح يكون له جواب مصدر بالفاء لا وجه له، ووجه تمريضه أنه لا يناسب المقام، وكونه تعبيراً للرّؤيا الدالة على وقوع الخصب بالزراعة، والأمر بتركه في سنبله لا يدل على أنّ تزرعون بمعنى ازرعوا بل تزرعون إخبار بالغيب عما يكون منهم من توالي الزرع سبع سنين، وأمّا ذروه فأمر لهم بما ينبغي أن يفعلوه، وهم يزرعون على عادتهم من غير حاجة إلى الأمر بخلاف تركه في سنبله فإنه غير معتاد. قوله: **(وهو على الأوّل نصيحة خارجة عن العبارة)** أي على كونه خبراً هو زائد على تأويله للرّؤيا لنصحهم، وبيان ما يليق بهم، وفيه إشارة إلى دفع ما تمسك به الزمخشريّ من أنه لو لم يؤوّل بالأمر لزم عطف الإنشاء على الخبر لأنّ ما إمّا شرطية أو موصولة متضمنة لمعنى الشرط، وعلى كل حال فلكون الجزاء أمراً تكون الجملة إنشائية معطوفة على الخبرية بأنها ليست من جملة التعبير بل جملة مستأنفة لنصحهم أو هي جواب شرط مقدّر أي إن زرعتم فما حصدتم الخ. مع احتماله للعكس بأن يكون ذروه بمعنى تذرونه، وأبرز في صورة الأمر لأنه بإرشاده فكأنه أمرهم به مع أنه يعارضه قوله، ثم يأتي فإنه يقتضي عدم تأويله، وفيه نظر لأنه يقتضي أنّ الشرطية التي جوابها إنشائيّ إنشائية، وهو غير مسلم. قوله: **(خارجة الخ)** قيل، وعلى الثاني غير خارجة عنها فإنّ أكل السبع العجاف السبع السمان، وغلبة السنبلات اليابسات الخضر دال على أنهم يأكلون في السنين المجدبة ما حصل في السنين المخصبة، وطريق بقائه تعلموه من يوسف عليه الصلاة والسلام فبقي لهم في تلك المدّة، وقيل إنه على التقدير الثاني قوله تزرعون بمعنى ازرعوا خارج عن العبارة أيضاً، والتحقيق ما في الكشف من أنّ تزرعون على ظاهره لأنه تأويل للمنام بدليل قوله يأتي، وقوله فما حصدتم فذروه اعتراض اهتماماً منه بشأنهم قبل تتميم التأويل وفيه ما يؤكد السابق، واللاحق فهو يأمرهم بما فيه صلاحهم، وهذا هو الذي يلائم النظم المعجز اهـ. قوله: **(فأسند إليهنّ على المجاز تطبيقاً الخ)** يعني لما عبر البقرات بالسنين نسب الأكل إلى السنين كما رأى في الواقعة البقرات يأكلن حتى يحصل التطابق بين المعبر، وهو المرئيّ في المنام، والمعبر به، وهو تأويله ولا يتعين المجاز لأنه يؤكل فيها فيكون كقوله: **﴿النهار مبصر﴾** [سورة يونس، الآية: ٦٧] الجواز أن يكون مشاكلة حينئذ، وقوله سبع شداد أي سبع سنين حذف التمييز لدلالة الأوّل عليه. قوله: **(تحرزون لبذور الزراعة)** البزر بالزاي، والبذر بالذال بمعنى كما في العين، وهو الحب الذي يجعل في الأرض لينبت وفرق ابن دريد

الغيث أو يغاثون من القحط من الغوث ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ ما يعصر كالعنب والزيتون لكثرة الثمار، وقيل: يحلبون الضروع، وقرأ حمزة والكسائيّ بالتاء على تغليب المستفتي، وقرىء على بناء المفعول من عصره إذا أنجاه ويحتمل أن يكون المبنيّ للفاعل منه أي يغيثهم الله، ويغيث بعضهم بعضاً أو من أعصرت السحابة عليهم فعدى بنزع الخافض أو بتضمينه معنى المطر، وهذه بشارة بشرهم بها بعد أن أوّل البقرات السمان والسنبلات الخضر بسنين مخصبة والعجاف واليابسات بسنين مجدبة، وابتلاع العجاف السمان يأكل ما جمع في السنين المخصبة في السنين المجدبة، ولعله علم ذلك بالوحي أو بأنّ انتهاء الجدب بالخصب، أو بأنّ السنة الإلٰهية على أن يوسع على عباده بعد ما ضيق عليهم ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ

بينهما على ما في المجمل فقال البذر في البقول والبزر خلافه وجمعه بزور. قوله: **(يمطرون)** بصيغة المجهول من الثلاثي أو المزيد وكون المزيد في العذاب ليس بكليّ، وقوله من الغيث فهو ثلاثيّ يائيّ، ومنه قول الإعرابية غثنا ما شئنا وقول بعضهم أذى البراغيث إذا البراغيث، وإذا كان من الغوث فهو واويّ رباعيّ. قوله: **(ما يعصر كالعنب والزيتون الخ)** يعني أنه من العصر بمعناه المعروف فهو إمّا عصر الثمار التي من شأنها أن تعصر وترك مفعوله يدل على شموله، وعمومه، ولذا قدّر المصنف رحمه الله مفعوله بقوله ما يعصر أو هو بمعنى الحلب لأنّ فيه عصر الضرع ليخرج الدرّ، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء على تغليب المستفتي لأنه الذي خاطبه وما عداه غيب وكذا ما قبله من قوله يغاث الناس فكان الظاهر تعصر، ولم يذكر الالتفات في قوله تزرعون مع أنّ الظاهر أنه التفات أيضاً لكنه جرى على أنه ليس التفاتاً لأنه لما أشركهم معه في التكلم في قوله أفتنا جعلهم حاضرين فجرى الخطاب على ظاهره من غير التفات، وهو المناسب. قوله: **(وقرئ على بناء المفعول من عصره إذا أنجاه)** أي ينجيهم الله والعصر يرد بمعنى النجاة ومنه قوله:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري

وإذا كان المبنيّ للفاعل منه فهو بمعنى ينجي بعضهم بعضاً، ومنه خبر يكون لا المبني على أنّ اسمها ضمير راجع إلى يعصرون لما فيه من التكلف، وقوله يغيثهم الله معنى يغاث الناس، ويغيث بعضهم بعضاً معنى، وفيه يعصرون على البناء للفاعل فيكون كل منهما للإغاثة، والتغاير بينهما بما ذكر، ويحتمل أن يكون الأوّل من الغيث بفتح ياء يغيثهم في عبارته، وقيل يغيثهم الله تفسير للمبنيّ للمفعول، وما بعده تفسير للمبنيّ للفاعل.

قوله: **(أو من أعصرت السحابة عليهم)** أي حان وقت عصر الرياح لها لتمطر فعلى صلتها كما في عصرت الليمون على الطعام فحذفت على، وأوصل الفعل بنفسه أو تضمن معنى مطر فيتعدّى، وقد ذكره الجوهريّ في معنى عصر، وظاهره أنه موضوع له فلا يحتاج إلى التضمين عليه، وقوله معنى المطر بسكون الطاء مصدر مطره. قوله: **(ولعله علم ذلك بالوحي)**

﴿ٱئْتُونِي بِهِۦٓ﴾ بعدما جاءه الرسول بالتعبير ﴿فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ﴾ ليخرجه ﴿قَالَ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ إنما تأنى في الخروج، وقدّم سؤال النسوة وفحص حالهنّ لتظهر براءة ساحته ويعلم أنه سجن ظلماً فلا يقدر الحاسد أن يتوسل به إلى تقبيح أمره، وفيه دليل على أنه ينبغي أن يجتهد في نفي التهم، ويتقي مواقعها وعن النبيّ ﷺ: **«لو كنت مكانه ولبثت في السجن ما لبث لأسرعت الإجابة وإنما قال فاسأله ما بال النسوة ولم يقل فاسأله أن يفتش عن حالهنّ تهييجاً له»** على البحث، وتحقيق الحال وإنما لم

إنما ذكر هذا لأنّ الرؤيا تدل على سبع مخصبة، وسبع مجدبة ولا دلالة فيها على العام الثامن، وإنما قدّم كونه بالوحي لرجحانه لأنّ تفصيل ما فيه يقتضي ذلك، ولو كان جارياً على العادة أو السنة الإلهية أجمله، وحصر الجدب يقتضي تغيره بعدها بخصب ما لا على ما ذكره خصوصاً إغاثة بعضهم لبعض لأنها لا تعلم إلا بالوحي، ولذلك اقتصر عليه في الكشاف. قوله: **(تأنى في الخروج)** أي توقف، وهو تفعل من أنى الشيء إذا جاء أوانه وزمانه، وحقيقته انتظار حينه، وأوانه وقوله لتظهر براءة ساحتة أي قبل اتصاله بالملك الداعي للحسد فلذلك اهتم بتقديمه فلا يقال هو يحصل بتأخيره أيضاً. قوله: **(وفيه دليل على أنه ينبغي الخ)** الأوّل من صريح النظم لأنّ المبادرة إليه وتقديمه على خلاصه اجتهاد فيه، والثاني لازم له، وقال ينبغي لأنه دلالة على الوجوب فيها، ومواقعها بالعين أو الفاء. قوله: **(وعن النبيّ ﷺ الخ)**[1] هذا الحديث أخرجه الطبراني، وابن راهويه وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما وابن مسعود رضي الله عنه، ووقع في الصحيحين مختصراً، وأوّله لقد عجبت من يوسف وكرمه وصبره، والله يغفر له حين سئل عن البقرات العجاف، والسمان، ولو كنت مكانه ما أجبتهم حتى اشترطت أن يخرجوني، ولقد عجبت منه حين أتاه الرسول فقال ارجع إلى ربك، ولو كنت مكانه ولبثت في السجن ما لبث لأسرعت الإجابة، وبادرتهم الباب، ولما ابتغيت العذر إن كان حليماً ذا أناة قال البغويّ وصفه بالأناة، والصبر حيث لم يبادر إلى الخروج حين جاءه الرسول بالعفو عنه مع طول سجنه بل قال ارجع الخ إقامة للحجة على ظلمه، وإنما قال النبيّ ﷺ ذلك تواضعاً منه لا أنه لو كان مكانه بادر، وعجل، وإلا فحلمه ﷺ، وتحمله معلوم، وقوله والله يغفر له لتوقيره، وتوقير حرمته كما يقال عفا الله عنك ما جوابك في كذا، وقيل إنه إشارة إلى ترك العزيمة بالرخصة، وهو تقديم حق نفسه على تبليغ التوحيد، وقيل إنّ ما فعل يوسف عليه الصلاة والسلام صبر عظيم، وما رآه النبي ﷺ رأى آخر، وهو الأخذ بالحزم، وانتهاز الفرصة فإنه ربما عنّ أمر منع من إخراجه فهذا تعليم للناس. قوله: **(وإنما قال فاسأله ما بال النسوة الخ)** يعني أنّ السؤال عن

---

(١) أخرجه البخاري ٣٣٧٢ ـ ٤٥٣٧ ومسلم ١٥١ ـ ٢٣٨ وابن ماجه ٤٠٢٦ وأحمد ٢/ ٣٢٦ وابن حبان ٦٢٠٨ ـ ٦٢٠٦ ـ ٦٢٠٧ والبغوي في «شرح السنة» ٦٣ والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٥٠٧ والطبري في جامع البيان ٥٩٧٤ ـ ١٩٤٠٠ كلهم من حديث أبي هريرة بألفاظ متعددة وطرق كثيرة.

يتعرض لسيدته مع ما صنعت به كرماً ومراعاة للأدب، وقرىء النسوة بضم النون ﴿إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ حين قلن لي أطع مولاتك، وفيه تعظيم كيدهنّ والاستشهاد بعلم الله عليه، وعلى أنه بريء مما قذف به والوعيد لهنّ على كيدهنّ ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ﴾ قال الملك لهنّ ما شأنكنّ والخطب أمر يحق أن يخاطب فيه صاحبه ﴿إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ﴾ ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ تنزيه له، وتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾ من ذنب ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ ثبت واستقرّ من حصحص البعير إذا ألقى مباركه لبناخ قال:

شيء ما يهج الإنسان، ويحرّكه للبحث عنه لأنه يأنف من جهله، وعدم علمه به، ولو قال سله أن يفتش لكان تهييجاً له عن الفحص عنه، وفيه جراءة عليه فربما امتنع منه، ولم يلتفت إليه، وقوله وتحقيق الحال إشارة إلى أنّ البال بمعنى الشأن، والحال، وترك ذكر امرأة العزيز تأدّباً، وتكرّماً، ولذا حملها ذلك على الاعتراف بنزاهته، وبراءة ساحته، وضمّ نون النسوة تقدّم بيانه، واعلم أنّ من جرّ إليه هذا سبع الخمس النسوة، والعزيز، وامرأته، وأنّ المرئي في الواقعة سبعة أشياء، وحبسه في السجن سبع سنين على الصحيح فكانت سنو الجدب سبعاً جزاء على سني مكثه في السجن فتنبه لذلك. قوله: **(وفيه تعظيم كيدهن)** قال الزمخشريّ أراد أنه كيد عظيم لا يعلمه إلا الله لبعد غوره أو استشهد بعلم الله على أنهنّ كدنه، وأنه بريء مما قرف به أو أراد الوعيد لهنّ أي هو عليم بكيدهنّ فيجازيهن عليه فذكر وجوهاً ثلاثة، والحصر من تخصيصه بالذكر لصلوحه لإفادته عند بعضهم أو من اقتضاء المقام لأنه حمله على السؤال، ثم أضاف علمه إلى الله فدلّ على عظمه، وأنّ كنهه غير مأمول الوصول إليه لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله، وهذا هو الوجه، وفيه تشويق، وبعث على معرفته فهو تتميم لقوله اسأله الخ. والكيد على هذا ما كدنه به، وعلى الثاني هو الاستشهاد بالله على أنهنّ كدنه، وأنه بريء فيكون تذييلاً لما حمله على التعرف ليبين له البراءة فإنّ الله يعلم ذلك وأنه كيد منهنّ فيكون بريئاً لا محالة والكيد بمعنى الجدل فكأنه قال الله شاهد، وعلى الثالث يحتملهما، والمراد حث الملك على الغضب والانتقام له ليتلاءم الكلام لكنه لا يطابق كرمه فالوجه هو الأوّل، ثم الثاني كذا حقق في الكشف، وهذا مراد المصنف رحمه الله تعالى لكن الواو فيه بمعنى أو أو على ظاهرها. قوله: **(قال الملك الخ)** الخطب الأمر العظيم لأنه مخاطب به أو يخطب له كما في الدرّ المصون، والمراودة وحاش لله تقدّم تحقيقهما، وقوله تنزيه له ويلزمه تنزيه يوسف عليه الصلاة والسلام كما مرّ تحقيقه مما نقلناه عن شرح التسهيل. قوله: **(ثبت واستقرّ الخ)** الآن متعلق بحصحص، وحصحص معناه ظهر بعد خفاء كما قاله الخليل، وهو من الحصة أي بانت حصة الحق من حصة الباطل، والمراد تميز، وقيل معناه ثبت من حصحص البعير إذا برك، وحص وحصحص ككف، وكفكف وحصه قطعه، ومنه الحصة، والقطع إمّا بالمباشرة أو الحكم، والمبارك بفتح الميم جمع مبرك، وهو ما يبرك به، ويلصق بالأرض، وقوله لبناخ من قولهم

فحصحص في صم الصفا ثفناته وناء بسلمى نوأة ثم صمما

أو ظهر من حص شعره إذا استأصله بحيث ظهرت بشرة رأسه، وقرىء على البناء للمفعول ﴿أَنَا رَوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ في قوله هي راودتني عن نفسي ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ قاله يوسف لما عاد إليه الرسول، وأخبره بكلامهنّ أي ذلك التثبت ليعلم العزيز ﴿أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ بظهر الغيب، وهو حال من الفاعل أو المفعول أي لم أخنه، وأنا غائب عنه أو وهو غائب عني أو ظرف أي بمكان الغيب، وراء الأستار والأبواب المغلقة

أنخت الجمل أبركته، ويقال أيضاً أناخ الجمل نفسه أي برك، وقال ابن الأعرابي يقال أناخ، ولا يقال ناخ، وكذا قال في الأفعال. قوله:

(فحصحص في صمّ الصفا ثفناته وناء بسلمى نوأة ثم صمما)

هو من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي، والضمير المستتر في حصحص للبعير، وثفناته مباركة الخمس المعروفة وصمّ الصفا جمع أصمّ، وهو الصلب من الحجارة، والصفا الحجارة لا اسم موضع كما توهم، وقد وقع في نسخة الحصا، وناء بمعنى أثقل ونهض، والتصميم المضي في الأمر يعني أنها ركبت عليه، وقام بها ومضى في سبيله، وألف صمم للإطلاق، والإشباع والمراد تحزنه على فراق محبوبته. قوله تعالى: **(﴿أنا راودته﴾ الخ)** قالته بعد اعترافها تأكيداً لنزاهته، وقولها إنه لمن الصادقين اعترفت به قبل السؤال توخياً لمقابلة الاعتراف بالعفو، وقيل إنها لما تناهت في حبه لم تنال بانتهاك سترها وظهور سرّها، وقوله في قوله متعلق بمقدر أي صادق في قوله بعد جعله من الصادقين فهو إثبات له بطريق برهانيّ، ولا يتعلق بالصادقين لفساده. قوله: **(قاله يوسف عليه الصلاة والسلام لما عاد إليه الرسول الخ)** أي أنه من قول يوسف عليه الصلاة والسلام لا من قول امرأة العزيز، وذلك إشارة إلى التثبت، وما تلاه من القصة أجمع، ولذلك جمع الخائنين أي ذلك التثبت لظهور البراءة فتعين أنه من كلامه، وأنه فذلكة لما مرّ من طهارة ذيله، وبراءة ساحته، وفيه إيجاز أي فرجع فأنهى مقاله عليه الصلاة والسلام فأحضرهنّ سائلاً ما خطبكنّ، ورجع إليه الرسول قائلاً فتش الملك عن كنه الأمر فبان له جلية الحال من عصمتك فقال عليه الصلاة والسلام «**ذلك ليعلم**» الخ. أي لم يكن مني خيانة، وفيه من كثرة التقدير ما يبعده، وقوله لما عاد ردّ لأنه من كلامه متصل بقوله فاسأله، وقيل إنه من قول امرأة العزيز داخل تحت قوله قالت بدليل الاتصال الصوري لا قوله إذ لم يكن حاضراً وقت سؤال الملك النسوة، وهو الذي وجهه الزمخشريّ. قوله: **(ليعلم العزيز)** أي ليظهر علمه بذلك إذ كان علمه حين شهد شاهد من أهله وقيل الضمير للملك أي ليعلم الملك أني لم أخن العزيز أو لم أخن الملك لأنّ خيانة وزيره خيانة له. قوله: **(بظهر الغيب الخ)** هذا تفسير له على الوجوه، وظهر الغيب استعارة، والباء إمّا للملابسة أو للظرفية، وعلى الأوّل هو إمّا حال من الفاعل أي وأنا غائب عنه أو من المفعول أي، وهو غائب عني، وهما متلازمان،

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ لا ينفذه ولا يسدّده أو لا يهدي الخائنين بكيدهم فأوقع الفعل على الكيد مبالغة، وفيه تعريض براعيل في خيانتها زوجها وتوكيد لأمانته، ولذلك عقبه بقوله ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾ أي لا أنزهها تنبيهاً على أنه لم يرد بذلك تزكية نفسه، والعجب بحاله بل إظهار ما أنعم الله عليه من العصمة والتوفيق، وعن ابن عباس أنه لما قال ليعلم أني لم أخنه بالغيب قال له جبريل ولا حين هممت فقال ذلك ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ من حيث إنها بالطبع مائلة إلى الشهوات فتهتم بها وتستعمل القوى والجوارح في أثرها كلّ الأوقات ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ﴾ إلا وقت رحمة ربي، أو إلا ما رحمه الله من النفوس فعصمه

وجوّز ابن المنير كونه حالاً منهما وفيه نظر وعلى الظرفية فهو ظرف لغو ويحتمل الحالية أيضاً. قوله: **(لا ينفذه ولا يسدّده الخ)** فهداية الكيد مجاز عن تنفيذه، وعلى الوجه الثاني المراد لا يهدي الخائنين بسبب كيدهم فأوقع الهداية المنفية على الكيد، وهي واقعة عليهم تجوّزاً للمبالغة لأنه إذا لم يهد السبب علم منه عدم هداية مسببه بالطريق الأولى، والمراد بالفعل الهداية لأنها وإن كانت منفية لكن النفي يقتضي تصوّر الإثبات، وتقديره فلا يرد أنه ليس فيه إيقاع بل نفي، وقوله بكيدهم متعلق بيهدي، وتعليل لنفي الهداية، وجوّز تعلقه بالخائنين وأنّ فيه تنبيهاً على أنه يهدي كيد من لم يقصد به الخيانة ككيد يوسف بإخوته عليهم الصلاة والسلام. قوله: **(وفيه تعريض براعيل في خيانتها)** أي لو كنت خائناً ما نفذ كيدي، وسدده، وأراد بكيده فحصه عن الحال، وسماه كيداً مشاكلة كما في الكشف، وفيه نظر، وقوله وتوكيد لأمانته الخ بالواو دون أو إذ لا مانع من اجتماع التعريض، والتوكيد، وقوله تنبيهاً على أنه الخ وقيل فيه إشارة إلى أنّ عدم التعرّض لم يكن لعدم الميل الطبيعي بل لخوف الله. قوله: **(﴿وما أبرئ نفسي﴾)** أي أزكيها فمعنى لم أخنه أي بفعل قبيح. قوله: **(وعن ابن عباس رضي الله عنهما)** ذكر هذا في كثير من التفاسير فإمّا أن يراد الميل الطبيعي كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بعده أو أنه صغيرة تجوز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل النبوّة، وقوله قال له جبريل عليه الصلاة والسلام أو ملك آخر. قوله: **(من حيث إنها بالطبع مائلة الخ)** يعني الأمر مجاز عن الهمّ أي القصد، والعزم الذي يتبعه استعمال القوى، والجوارح غالباً، وهو إشارة لوجه الشبه فإنّ في الأمر استعمالاً لها بالقول، وفي الهمّ استعمال لها بالحمل عليه، وكونه في كل الأوقات مأخوذ من صيغة المبالغة. قوله: **(كل الأوقات)** إشارة إلى أنه استثناء من أعمّ الأوقات، وما ظرفية مصدرية زمانية فهو منصوب على الظرفية لا على الاستثناء كما توهم لكن فيه التفريغ في الإثبات أي هي أمّارة بالسوء في كل الأوقات إلا في وقت مخصوص، وهو وقت رحمة الله. قوله: **(أو إلا ما رحمه الله)** فالاستثناء من النفس أو من الضمير المستتر في إمارة أو من مفعوله المحذوف أي أمّارة صاحبها إلا ما رحمه الله، وفيه وقوع ما على ما يعقل، وهو خلاف الظاهر، ولذا أخره وقوله من النفوس ظاهر في الأوّل، وأورد على الوجه الأوّل أنّ المعنى حينئذ كلّ نفس أمّارة بالسوء في كل الأوقات إلا وقت رحمته، والمقصود إخراج نفس

من ذلك، وقيل الاستثناء منقطع أي ولكن رحمة ربي هي التي تصرف الإساءة وقيل الآية حكاية قول راعيل والمستثنى نفس يوسف، وإضرابه وعن ابن كثير ونافع بالسوّ على قلب الهمزة واواً، ثم الإدغام ﴿إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يغفر همّ النفس ويرحم من يشاء بالعصمة أو يغفر للمستغفر لذنبه المعترف على نفسه، ويرحمه ما استغفره واسترحمه مما ارتكبه ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي﴾ اجعله خالصاً لنفسي ﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ﴾ أي فلما أتوا به فكلمه وشاهد منه الرشد والدهاء ﴿قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ﴾ ذو مكانة ومنزلة ﴿أَمِينٌ﴾ مؤتمن على كل شيء روي أنه لما خرج من السجن اغتسل، وتنظف ولبس ثياباً جدداً فلما دخل على الملك قال: اللهمّ إني أسألك من خيره، وأعوذ بعزتك وقدرتك من شرّه، ثم سلم عليه ودعا له بالعبرية فقال الملك: ما هذا اللسان قال لسان آبائي، وكان الملك يعرف سبعين لساناً فكلمه بها فأجابه بجميعها فتعجب منه فقال: أحبّ أن أسمع رؤياي منك فحكاها ونعت له البقرات والسنابل وأماكنها على ما رآها فأجلسه على السرير، وفوّض إليه

يوسف، وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وعلى هذا يلزم دخولها في أكثر الأوقات إلا أن يحمل على ما قبل النبوّة بناء على جوازه قبلها أو المراد جنس النفس لا كل واحدة **(قلت)** أمّا الأخير فغير ظاهر لأنّ الاستثناء معيار العموم، ولا يرد ما ذكر رأساً لأنّ المراد هضم النوع البشري اعترافاً بالعجز لولا العصمة على أنّ وقت الرحمة قد يعم العمر كله لبعضهم فتأمّله. قوله: **(ولكن رحمة ربي الخ)** فكل نفس آمرة بالسوء أي تهمّ به سواء كان مع العزم والتصميم كما في أكثر الناس أو بدونه كما في المعصومين، وقد أشرنا لتحقيق ذلك قبيله. قوله: **(والمستثنى نفس يوسف عليه الصلاة والسلام)** هذا من جملة المحكي، وهو على المعنى الثاني، وأمّا على الأوّل فنفس راعيل، والمراد الوقت الذي تابت فيه، وقوله عن ابن كثير في رواية البزي، ونافع في رواية قالون. قوله: **(يغفر همّ النفس)** أي إن كان ذنباً وهو ناظر إلى كونه من كلام يوسف عليه الصلاة والسلام، وكذا قوله يرحم من يشاء بالعصمة، وفيه إشارة إلى أنها محض لطف من الله تعالى، وقوله أو يغفر للمستغفر ناظر لكونه من قول راعيل أو عام للأقوال. قوله: **(وقال الملك ائتوني الخ)** قال أوّلاً ائتوني به لأجل الرؤيا فلما تبين حاله طلب أن يجعله خالصاً لنفسه مختصاً به فلما كلمه أكرمه بقوله إنك اليوم لدينا مكين أمين، وفاعل كلمه ضمير الملك أو يوسف عليه الصلاة والسلام، وقوله فلما أتوا الخ يشير إلى أنّ في الكلام إيجازاً لاقتضائه ما ذكر، والدهاء بفتح الدال المهملة، والمد كثرة العقل وجودة سرعة الرأي، وجددا بضمتين جمع جديد كسرير، وسرور وقوله من خيره أي خير الملك، وقوله سلم عليه قيل إنه سلم عليه بالعبرية فقال له ما ذكر، وقوله فكلمه بها أي بالسبعين، وقوله فأجلسه أي بعد قص الرؤيا، وتأويلها وقيل كان قبله، وأمّا جعله على خزائن الأرض فقيل كان بعد سنة إذ لم يعلقه بمشيئة الله، وقوله وقيل توفي الخ، وعلى الأوّل ظاهره أنه جعله ملكاً مكانه وقيل عزل قطفير، وجعله مكانه، ولما كان من أذى جاره أورثه الله داره أورثه الله منصبه، وزوجته،

أمره، وقيل: توفي قطفير في تلك الليالي فنصبه منصبه، وزوّج منه راعيل فوجدها عذراء وولد له منها افراثيم وميثا ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ﴾ ولني أمرها، والأرض أرض مصر ﴿إِنِّى حَفِيظٌ﴾ لها ممن لا يستحقها ﴿عَلِيمٌ﴾ بوجوه التصرّف فيه، ولعله عليه السلام لما رأى أنه يستعمله في أمره لا محالة آثر ما تعم فوائده، وتجلّ عوائده وفيه دليل على جواز طلب التولية، وإظهار أنه مستعدّ لها، والتولي من يد الكافر إذا علم أنه لا سبيل إلى إقامة الحق في أرض مصر ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ينزل من بلادها الملك أسلم على يده ﴿يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ﴾ وسياسة الخلق إلا بالاستظهار به، وعن مجاهد أنّ حيث يهوي وقرأ ابن كثير نشاء بالنون ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ﴾ في الدنيا والآخرة ﴿وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ بل نوفي أجورهم عاجلاً وآجلاً ﴿وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ الشرك والفواحش لعظمه ودوامه ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ روي أنه لما استوزره الملك أقام العدل واجتهد في تكثير الزراعات، وضبط الغلات حتى دخلت السنون المجدبة، وعمّ القحط مصر والشأم ونواحيهما وتوجه إليه الناس فباعها أولاً بالدراهم والدنانير حتى لم يبق معهم شيء منها، ثم بالحلي والجواهر، ثم بالدواب ثم بالضياع والعقار، ثم برقابهم حتى

وتزوّج راعيل على الفور بناء على أنه لم تكن العدّة من دينهم، وقال القرطبي: إنه بعد مدّة طويلة. قوله: **(وقيل توفي قطفير الخ)** قال ابن المنير في تفسيره وكان قطفير عنيناً وجمالها فاتناً فكان يصانعها على عنته مع جمالها الفاتن، ومن العجب ما رواه القصاص أنها كانت عذراء، وكذا وجدها يوسف عليه الصلاة والسلام عندما أعيد إليها شبابها وتزوّجها بسابقة الكتاب انتهى، وفيه إشارة إلى رد قول إنها عادت شابة بكراً إكراماً له بعدما كانت ثيباً. قوله: **(ولني أمرها)** إشارة إلى أن على متعلقة بمسؤول مقدّر قيل إنه لما كلمه، وعبر رؤياه قال له ما ترى أيها الصديق قال تزرع في سني الخصب زرعاً كثيراً فإنك لو زرعت فيها على حجر نبت وتبنى الخزائن، وتجمع فيها الطعام فإذا جاءت السنون بعتها فيحصل مال عظيم فقال له من لي بهذا قال اجعلني على خزائن الأرض، وتحلّ بكسر الجيم بمعنى تعظم، وقوله إذا علم قيد لطلب التولية، والتولي من الكافر، ومثله السلطان الجائر جائز، وهو المذكور في كتب الفقه، وقوله وعن مجاهد فلا يكون فيه دليل على ذلك. قوله: **(وكذلك مكنا الخ)** التمكين إمّا من المكنة بمعنى القدرة أو من المكان يقال مكنه ومكن له، والمعنى مثل ذلك التمكين، والأقدار في نفس الملك أو السلطنة أعطيناه القدرة في أرض مصر أو كما جعلنا لمحبته مكاناً في طلب الملك جعلنا له مقرّاً فيها أو ومثل ذلك الأنعام بتقريبه، وإنجائه وجملة يتبوّأ حال من يوسف عليه الصلاة والسلام، ومنها متعلق بيتبوّأ وحيث ظرف له، وقيل مفعول به، وقيل حال وضمير يشاء ليوسف عليه الصلاة والسلام، ويجوز أن يكون لله ففيه التفات، وعلى قراءة ابن كثير لله. قوله: **(في الدنيا والآخرة)** عممه، وهو الظاهر لقول سفيان المؤمن يثاب على حسناته في

استرقهم جميعاً ثم عرض الأمر على الملك فقال الرأي رأيك فاعتقهم وردّ عليهم أموالهم، وكان قد أصاب كنعان ما أصاب سائر البلاد فأرسل يعقوب بنيه غير بنيامين إليه للميرة ﴿فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾ أي عرفهم يوسف ولم يعرفوه لطول العهد ومفارقتهم إياه في سنّ الحداثة ونسيانهم إياه، وتوهمهم أنه هلك وبعد حاله التي رأوه عليها من حاله حين فارقوه وقلة تأمّلهم في حلاه من التهيب والاستعظام ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ﴾ أصلحهم بعدّتهم وأوقر ركائبهم بما جاؤوا لأجله وأصل الجهاز ما يعدّ من الأمتعة للنقلة كعدد السفر وما يحمل من بلدة إلى أخرى وما تزف به المرأة إلى زوجها وقرىء بجهازهم بالكسر ﴿قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ روي أنهم لما دخلوا عليه قال من أنتم وما أمركم

الدنيا، والآخرة والكافر يعجل له الخير في الدنيا، وتلا هذه الآية كذا قيل، ولا دلالة في كلام سفيان رحمه الله عليه لأنه مأخوذ من مجموع الآية، ولذا ذكره الزمخشريّ أيضاً، وكذا عمم في الذي بعده بقوله عاجلاً، وآجلاً والزمخشريّ خصه بالدنيا ليكون ما بعده مصرحاً فيه بأجر الآخرة فيكون تأسيساً، وأمّا ذكر المتقين فتخصيصهم بالخيرية لا بالأجر مطلقاً، وقيل التخصيص بالذكر لا يقتضي الاختصاص فما قيل إنه لا داعي له لا داعي له، وقوله لعظمه، ودوامه متعلق بقوله خير، وقوله برقابهم بأن يملكهم، وهو مما كان يصح في شرعهم وقوله فأعتقهم، والحكمة إظهار قدرته وكرمه، وانقيادهم بعد ذلك لأمره حتى يخلص إيمانهم، ويتبعوه فيما يأمرهم به فلا يقال ما الفائدة في تحصيل ذلك المال العظيم، ثم إضاعته، والميرة بكسر الميم، وسكون الياء التحتية، والراء المهملة طعام يمتاره الإنسان أي يجلبه من بلد إلى بلد أخرى، وكنعان بلاد معروفة سميت باسم بانيها، وهو من أولاد نوح عليه الصلاة والسلام كما مرّ في سورة هود وذكره توطئة لما بعده من تفسير الآية. قوله: **(أي عرفهم يوسف عليه الصلاة والسلام ولم يعرفوه لطول العهد)** أي إنّ يوسف ﷺ عرفهم من غير تعرف لعدم المانع منه كما كان لهم لأنهم لم يعرفوه لهذه الأمور، وقال الحسن رحمه الله ما عرفهم يوسف حتى تعرّفوا له، وقد كان كثير الفحص عنهم، وهم لم يعرفوه لأنه عليه الصلاة والسلام أوقفهم موقف ذي الحاجات بعيداً منه، وكلمهم بالواسطة، ولم يكتف بطول العهد لاشتراكه معهم فيه، وقوله ونسيانهم إياه قيل الأظهر أن يقول، ولم يعرفوه لنسيانهم إياه بطول العهد، ويجعل النسيان معللاً بطول العهد وما عطف عليه، والأمر فيه سهل. قوله: **(أصلحهم بعدتهم وأوقر ركائبهم بما جاؤوا لأجله)** قال الراغب: الجهاز ما يعد من متاع وغيره والتجهيز حمل ذلك وبعثه، وضرب البعير بجهازه إذ ألقاه في رحله، والركائب جمع ركاب أو ركوبة، وهي الإبل المعدّة للحمل، والركوب، والوقر بالكسر الحمل الثقيل، والجهاز الذي جاؤوا له الطعام والميرة، والجهاز بالفتح، والكسر للميت، والعروس، والمشافر ما يحتاج إليه. قوله: **(ائتوني بأخ لكم)** لم يقل بأخيكم تنكراً منهم فكأنه لا يعرفه، ولو أضافه اقتضى معرفته لإشعار الإضافة به، وقوله روي الخ. قيل يضعفه بهت إخوته بجعلهم جواسيس فلعله بوحي، والعيون جمع

لعلكم عيون قالوا معاذ الله إنما نحن بنو أب واحد وهو شيخ كبير صدّيق نبيّ من الأنبياء اسمه يعقوب قال كم أنتم قالوا: كنا اثني عشر فذهب أحدنا إلى البرية فهلك قال فكم أنتم ههنا قالوا عشرة قال فأين الحادي عشر قالوا عند أبينا يتسلى به عن الهالك قال: فمن يشهد لكم قالوا لا يعرفنا أحد ههنا فيشهد لنا قال فدعوا بعضكم عندي رهينة، وائتوني بأخيكم من أبيكم حتى أصدّقكم فاقترعوا فأصابت شمعون، وقيل كان يوسف يعطي لكل نفر حملاً فسألوا حملاً زائداً لأخ لهم من أبيهم فأعطاهم وشرط عليهم أن يأتوه به ليعلم، دخول صدقهم ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ﴾ أتمه ﴿وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ للضيف والمضيفين لهم وكان أحسن إنزالهم وضيافتهم ﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ أي ولا تقربوني ولا تدخلوا دياري وهو إما نهي أو نفي معطوف على الجزاء ﴿قَالُوا۟ سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾ سنجتهد في طلبه من أبيه ﴿وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ﴾ ذلك لا نتوانى فيه ﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ﴾ لغلمانه الكيالين جمع فتى، وقرأ حمزة والكسائي وحفص لفتيانه على أنه جمع الكثرة ليوافق قوله: ﴿ٱجْعَلُوا۟

عين وهو الجاسوس، وقوله فاقترعوا أي فعلوا القرعة ليتعين من خرجت له لكونه رهينة، ولم يقل في شمعون، وكان أحسنهم رأياً كما في الكشاف لأنه ينافي قوله سابقاً إنّ يهوذا أحسنهم رأياً، وإن وفق بينهما، ومراده من ذكر الرواية بيان سبب طلبه لأخيه منهم، وما فسر به ائتوني بأخ الآية تبع فيه الزمخشريّ وغيره، وقال ابن المنير رحمه الله تعالى إنه غير صحيح لأنه إذا ظنهم جواسيس كيف يطلب منهم واحداً من إخوتهم، وما في النظم يخالفه، وأطال فيه، وليس بشيء لأنهم لما قالوا له أنهم أولاد يعقوب عليه الصلاة والسلام طلب أخاهم، وبه يتضح الحال. قوله: **(ألا ترون الخ)** تحريض لهم على الإتيان به وقوله فلا كيل أي في المرة الأخرى إيعاد لهم على عدم الإتيان به، وللضيف متعلق بالمنزلين والنزل الضيافة، وقوله ولا تقربوني إشارة إلى أنّ الياء محذوفة، والنون نون الوقاية، وأنّ المراد منه عدم دخول دياره، وقوله معطوف على الجزاء يحتمل عوده إلى الثاني فعلى الأوّل يكون مستأنفاً لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر، ويحتمل عوده إليهما، والعطف مغتفر فيه لأنّ النهي يقع جزاء، وأمّا كونه نفياً بمعنى النهي فخلاف الظاهر، ولا داعي حينئذ لحذف نونه فلذا لم يذكره المصنف رحمه الله تعالى، وإن ذكره في الكشاف وقوله سنجتهد الخ لما مرّ بيانه. قوله: **(ذلك لا نتوانى فيه)** يعني مفعوله ذلك، وهو إشارة إلى المراودة المفهومة من الفعل أو الإتيان به فيكون ترقياً إلى الوعد بتحصيله بعد المراودة، وعبروا بالفاعل الدالّ على تحققه لأنه كما في الكشاف فسر بأنا لقادرون عليه لا نتعايا به أو إنا لفاعلون ذلك لا محالة لا نفرّط فيه ولا نتوانى يعني أنه إمّا للحال فيكون بمعنى القدرة لأنهم ليسوا بمراودين في الحال، ولا نتعايا بمعنى لا نعجز، وإمّا بمعنى الاستقبال فيكون تأكيداً للوعد، وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتملهما، ومنهم من خصه بالثاني، وقيل إنّ قوله وقال لفتيته قبل تجهيزهم ففيه تقديم، وتأخير ولا حاجة إليه، وقوله جمع فتى أي جمع قلة، وقد مرّ أنه قيل إنه اسم جمع. قوله: **(ليوافق قوله اجعلوا الخ)**

بِضَٰعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ ﴾ فإنه وكل بكل رحل واحد يعبى يه بضاعتهم التي شروا بها الطعام، وكانت نعالاً وأدما، وإنما فعل ذلك توسيعاً وتفضلاً عليهم وترفعاً من أن يأخذ ثمن الطعام منهم، وخوفاً من أن لا يكون عند أبيه ما يرجعون به ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَآ ﴾ لعلهم يعرفون حق ردّها أو لكي يعرفوها ﴿إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ ﴾ انصرفوا ورجعوا ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ ﴾ وفتحوا أوعيتهم ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ لعلّ معرفتهم ذلك تدعوهم إلى الرجوع ﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمْ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ ﴾ حكم يمنعه بعد هذا إن لم نذهب ببنيامين ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ ﴾ نرفع المانع من الكيل، ونكتل ما نحتاج إليه، وقرأ حمزة والكسائي بالياء على إسناده إلى الأخ أي يكتل لنفسه فينضمّ اكتياله إلى اكتيالنا ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ من أن يناله مكروه ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ وقد قلتم في

لأنّ الرحال جمع كثرة، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد فينبغي أن يكون مقابله صيغة جمع الكثرة، وهم كانوا أحد عشر أو اثني عشر وعلى القراءة الأولى يستعار أحد الجمعين للآخر، وأدما بضم الهمزة، وفتحها جمع أدم، وهو الجلد المدبوغ. قوله: **(وإنما فعل ذلك توسيعاً الخ)** أي جعل بضاعتهم في رحالهم لما ذكر، وقيل لأنّ ديانتهم تحملهم على العود ليعطوا ثمن ما أخذوه أوّلاً لاحتمال أنه لم يقع قصداً أو قصداً للتجربة، ويؤيده ما بعده. قوله: **(لعلهم يعرفون حق ردّها)** يعني إن أبقى لعل على ظاهرها ففي الكلام مضاف مقدّر، وهو حق ردّها بخلاف ما إذا جعل بمعنى لكي فإنه حينئذ لا يحتاج إلى تقدير فإنّ المقصود من وضعها في الرحال أن يعرفوها ويعودوا لردّها. قوله: **(لعل معرفتهم ذلك تدعوهم إلى الرجوع)** إشارة إلى أنّ هذا مسبب عما قبله وأنّ رجوعهم بسبب معرفتها أو معرفة حق ردّها، وأنه وكل ذلك إلى فهم السامع، وقيل رجع هنا متعد والمعنى يرجعونها أي يردّونها. قوله: **(حكم بمنعه بعد هذا الخ)** لما رجعوا إلى أبيهم بادروا إلى الشروع في طلب إرسال أخيهم معهم، وأوّل منع بحكم مجازاً لا كناية لأنه لم يقع، والحكم بقوله لا كيل لكم، وقيل إنه على حقيقته، وأنّ المراد منع من أن يكال لأخيهم الغائب حمل آخر ورد بعيره غير محمل بناء على رواية أنه لم يعط له، وسقا بدليل قراءة يكتل بالتحتية. قوله: **(نرفع المانع من الكيل ونكتل الخ)** قيل إنه يريد أنه جاء بآخر الجزاءين مرتباً دلالة على أوّلهما مبالغة، وقيل إنّ هذا جواب الأمر فوضع موضع نكتل لأنه لما علق المنع على الكيل بعدم إتيان أخيهم كان إرساله رفعاً لذلك المانع فوضعه موضع نكتل لأنه المقصود، ووزن نكتل نفتل، وأصله نكتيل بوزن نفتعل، ولذا خطئ المازني رحمه الله لما سئل عنه فقال وزنه نفعل. قوله: **(على إسناده إلى الأخ الخ)** في الكشاف قرئ يكتل بمعنى يكتل أخونا فينضم اكتياله إلى اكتيالنا أو يكن سبباً للاكتيال فإنّ امتناعه بسببه يعني أنه يحتمل أن يراد اكتيال الأخ فيكون حقيقة، وأن يراد مطلق الاكتيال فيكون إسناده إلى الأخ مجازاً لأنه سببه كذا قال الشارح العلامة رحمه الله تعالى وتبعه من أرجع عبارة المصنف رحمه الله تعالى إلى الوجهين، وكأنّ نسخته أو يكتل بعطفه بأو

يوسف، وإنا له لحافظون ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ فأتوكل عليه، وأفوّض أمري إليه وانتصاب حفظاً على التمييز، وحافظاً على قراءة حمزة والكسائيّ وحفص يحتمله والحال كقوله لله درّه فارساً، وقرىء خير حافظ وخير الحافظين ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ فأرجو أن يرحمني بحفظه، ولا يجمع على مصيبتين ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا۟ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ وقرىء ردّت بنقل كسرة الدال المدغمة إلى الراء نقلها في بيع، وقيل: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى﴾ ماذا نطلب هل من مزيد على ذلك أكرمنا وأحسن مثوانا، وباع منا وردّ علينا متاعنا أو لا نطلب، وراء ذلك إحساناً أو لا نبغي في القول ولا نتزيد فيما حكينا لك من إحسانه، وقرىء ما نبغي على الخطاب، أي أيّ شيء تطلب وراء هذا من الإحسان أو من الدليل على صدقنا ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ استئناف موضح لقوله ما نبغي ﴿وَنَمِيرُ

الفاصلة لا بأي التفسيرية، وعلى النسخة الثانية قيل إن كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إلى الردّ على من قال المراد على هذه القراءة اكتيال الأخ فقط لأنّ اكتيالهم ملحوظ أيضاً كيف لا وقد قال يوسف عليه الصلاة والسلام فلا كيل لكم، وقالوا لأبيهم عليه الصلاة والسلام منع منا الكيل ولم يذكر ما في الكشاف من المجاز لأنه يلزمه ترك ذكر اكتياله لنفسه، وأمّا على قراءة النون فيدخل ذلك فيه، وليس بشيء لأنه سبب لتمام الكيل أو لمجموعه فيدخل فيه على كل حال، وقد عرفت من أين نشأ كلامه فتأمّل. قوله: **(هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم)** حال أو نعت مصدر محذوف شبه ائتمانه على هذا بائتمانه على ذاك، وآمنكم بالمدّ، وفتح الميم ورفع النون مضارع من باب علم وآمنه، وأتمنه بمعنى والاستفهام إنكاري في معنى النفي، ولذا وقع بعده الاستثناء المفرغ، ولم يصرّح بالمنع لما فيه من المصلحة بل فوّض أمره إلى الله، ولذا روي أنّ الله تعالى قال: **﴿وعزتي وجلالي لأردّهما عليك إذ توكلت عليّ﴾** وقوله: وقد قلتم يحتمل دخوله في التشبيه لأنهم قالوا ذلك له في حقهما.

قوله: **(وانتصاب حفظا على التمييز الخ)** حافظاً مبتدأ، ونصبه على الحكاية، ويحتمله أي التمييز خبره، والحال بالنصب معطوف على مفعول يحتمل وقوله كقوله مثال للتمييز، واعترض على الحالية بأنّ فيه تقييد الخبرية بهذه الحال ورد بأنها حال لازمة مؤكدة لا مبينة، ومثلها كثير مع أنه قول بالمفهوم، وهو غير معتبر، ولو اعتبر ورد على التمييز، وفيه نظر وقراءة خير حافظ بالإضافة قراءة الأعمش، وقراءة ردّت بكسر الراء بنقل حركة الدال إليها كما في قيل ونحوه من المعتل وقوله ماذا نطلب فما استفهامية مفعول مقدّم لنبغي وقوله هل من مزيد إشارة إلى أنّ الاستفهام في معنى النفي أي لا مزيد على ما فعل لأنه أكرمنا، وأحسن مثوانا بإنزالنا عنده وردّ الثمن علينا والقصد إلى استنزاله عن رأيه. قوله: **(أو لا نطلب وراء ذلك الخ)** يعني ما إما استفهامية، ونبغي بمعنى نريد ونطلب أو نافية، ونبغي بهذا المعنى أيضاً ومفعوله محذوف، وقوله وراء بمعنى غير مجازاً أو هو من البغي بمعنى مجاوزة الحدّ، ويقال بغى عليه إذا كذب، والمراد لا نكذب، وقيل المعنى ما نطلب بضاعة أخرى. قوله: **(ولا نتزيد فيما حكينا لك)**

أَهْلَنَا ﴾ معطوف على محذوف أي ردّت إلينا فنستظهر بها، ونمير أهلنا بالرجوع إلى الملك ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ من المخاوف في ذهابنا وإيابنا ﴿وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ وسق بعير باستصحاب أخينا هذا إذا كانت استفهامية، فأما إذا كانت نافية احتمل ذلك واحتمل أن تكون الجمل معطوفة على ما نبغي أي لا نبغي فيما نقول، وغير أهلنا، ونحفظ أخانا ﴿ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ ﴾.

مضارع من التزيد على وزن التفعل، وفي نسخة لا نزيد على أنه مصدر منه مبنيّ مع لا، والمعنى لا نكذب قال أبو علي يقال تزيد في الحديث إذا كذب فما قيل إنه لا احتمال لكذبهم رأساً، ولذا نفي الزيادة لا وجه له، وقوله أيّ شيء فما استفهامية، وجوّز فيها أن تكون تامّة على هذه القراءة أيضاً. قوله: **(استئناف موضح لقوله ما نبغي)** أي على جميع المعاني السابقة في قوله ما نبغي، وإنما الكلام فيما بعده. قوله: **(معطوف على محذوف الخ)** أي هو، وما بعده لا على جملة ما نبغي لاختلافهما خبرية، وإنشائية مع عدم الجامع، والمعطوف عليه تقديره هذه بضاعتنا نستظهر بها أي نستعين، ونتقوّى بها على معاشنا، وقيل عليه أنّ الاستفهام هنا راجع إلى النفي، واجتماع هذين القولين في الوجود واتحاد القائل، والغرض، وهو استنزال يعقوب عليه الصلاة والسلام عن رأيه يكفي للجامعية، ووسق بفتح فسكون بمعنى ما يحمله، وعن الخليل رحمه الله الوسق حمل البعير والوقر حمل البغل والحمار، ولعله أغلبيّ، وقوله باستصحاب أخينا لأنه كان يعطي لكل واحد وسقاً كما مرّ. قوله: **(هذا إذا كانت)** أي ما استفهامية، وهذا إشارة إلى تعين العطف على محذوف، وقوله احتمل ذلك أي العطف على محذوف وهو جار فيما إذا كان البغي بمعنى الطلب أو الكذب، وقوله لا نبغي فيما نقول الخ يعني اجتمع أسباب الأذن في الإرسال، وما ينبغي كالتمهيد والمقدّمة للبواقي، والتناسب من حيث تشارك الكلّ في توقف المطلوب عليها بوجه ما مصحح للعطف مع أنّ الاجتماع في القولية كاف، واعترض على المصنف رحمه الله تعالى بأنّ كلامه يشعر باختصاص العطف على ما نبغي بكونه بمعنى الكذب، ولا وجه له، وعلى كونه بمعنى الكذب جملة، وغير تذييلية اعتراضية كقوله فلان ينطق بالحق، والحق أبلج هذا محصل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقرّره من كتب عليه، والذي في الكشاف فإن قلت هذا إذا فسرت البغي بالطلب، وأمّا إذا فسرته بالكذب، والتزيد في القول كانت الجملة الأولى، وهي قوله هذه بضاعتنا الخ بياناً لصدقهم، وانتفاء التزيد عن قيلهم فما تصنع بالجمل البواقي قلت أعطفها على قوله ما نبغي على معنى لا نبغي فيما نقول، وغير أهلنا، ونفعل كيت وكيت، ويجوز أن يكون كلاماً مبتدأ كقولك وينبغي أن نمير أهلنا كما تقول سعيت في حاجة فلان، واجتهدت في تحصيل غرضه، ويجب أن أسعى، وينبغي لي أن لا أقصر، ويجوز أن يراد ما نبغي وما ننطق إلا بالصواب فيما نشير به عليك من تجهيزنا مع أخينا، ثم قالوا هذه بضاعتنا نستظهر بها، وغير أهلنا ونفعل، ونصنع بياناً لأنهم لا يبغون في رأيهم، وأنهم مصيبون فيه، وهو وجه حسن واضح اهـ وهو دائر

أي مكيل قليل لا يكفينا استقلوا ما كيل لهم فأرادوا أن يضاعفوه بالرجوع إلى الملك أو يزدادوا إليه ما يكال لأخيهم، ويجوز أن تكون الإشارة إلى كيل بعير أي ذلك شيء قليل لا يضايقنا فيه الملك، ولا يتعاظمه وقيل إنه من كلام يعقوب، ومعناه إن حمل بعير شيء يسير لا يخاطر لمثله بالولد ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ﴾ إذ رأيت منكم ما رأيت ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ﴾ حتى تعطوني ما أتوثق به من عند الله أي عهداً مؤكداً بذكر الله ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾ جواب القسم إذ المعنى حتى تحلفوا بالله لتأتنني به ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ إلا أن تغلبوا فلا

على جعله بمعنى الطلب والكذب، وكون هذه الجمل بياناً أو غير بيان، ولا تعلق له بالنفي والاستفهام الذي ذكره المصنف، ولذا قال العلامة في شرحه: تقدير السؤال إنّ قوله ما نبغي إذا فسر بلا نطلب شيئاً زائداً على ما حصل لنا فمن الظاهر أنّ الجمل المذكورة بعده بيان له، وأمّا قوله: **﴿نمير أهلنا﴾** الخ. فما موقعها فأجاب بثلاثة أجوبة، وتحرير الجواب الأخير أنهم كما تكلموا في فضل الملك، وإحسانة تكلموا في تجهيزهم مع أخيهم وتلك الجمل إنما لا تصلح أن تكون بياناً لقولهم ما نبغي بمعنى لا نكذب لو كان المراد به الصدق في فضل الملك أمّا إذا أريد به الصدق في التجهيز صحت لبيانه، وهو ظاهر اهـ فبين الكلامين بون بعيد، والشراح لم يوضحوه وهو محل نظر، وتأمّل فتدبره. قوله: **(استقلوا ما كيل لهم فأرادوا أن يضاعفوه بالرجوع إلى الملك الخ)** يعني أنه من كلام الأخوة لاتصاله بما حكي عنهم، والكيل مصدر بمعنى المكيل، والمراد به ما كيل لهم أوّلاً أي أنه غير كاف لنا فلا بدّ لنا من الرجوع مرة أخرى، وأخذ مثل ذلك مع زيادة، ولا يكون ذلك بدون استصحاب أخينا أو الإشارة إلى كيل البعير الزائد على مكيلهم، وأنّ يوسف عليه الصلاة والسلام لا يأباه أو هو من كلام يعقوب عليه الصلاة والسلام، وذلك إشارة إلى الكيل الزائد كما مرّ نظيره في قوله ذلك ليعلم لكن على هذا كان الظاهر تقديمه، وذكره مع مقوله أو تأخيره عن قوله قال ولكونه خلاف الظاهر أخره المصنف رحمه الله تعالى قيل، ولو قال ويزدادوا بالواو ليكون مع ما قبله وجهاً واحداً كان أحسن واستقلال عشرة أحمال، وتكثيرها بحمل واحد بعيد، وليس بشيء، وقوله جواب القسم أي الذي تضمنه الكلام ولذا قرن باللام قوله: **(حتى تعطوني ما أتوثق به من عند الله)** يعني أنّ الموثق مصدر ميميّ بمعنى المفعول، وقوله عهداً الخ يعني الحلف بالله بدليل قوله لتأتنني به فإنه جواب قسم مضمر أي تحلفون به وتقولون، والله لنأتينك به. قوله: **(إلا أن تغلبوا فلا تطيقوا ذلك الخ)** يعني أنه استعارة كقولهم أحيط بفلان إذا قرب هلاكه، وأصله من أحاط به العدوّ إذا سدّ عليه مسالك النجاة، ودنا هلاكه فقيل كلّ من هلك أو غلب أحيط به، وأوفى كلام المصنف للتقسيم، والتنويع أي إلا أن لا تقدروا على الدفع، وذلك إمّا بالغلبة التامّة أو الهلاك، والأوّل تفسير قتادة، والثاني تفسير مجاهد، والمصنف رحمه الله تعالى جمع بينهما لأنّ المراد منهما عدم القدرة على الدفع فلا يرد عليه أنه يلزم على الثاني كونهم خائنين إذ لم يأتوا به من غير أن يهلكوا جميعاً، وأنه لا وجه للقسم بهذا مع احتمال أن يغلبوا فلا يأتوا به،

تطيقوا ذلك أو إلا أن تهلكوا جميعاً وهو استثناء مفرّغ من أعمّ الأحوال، والتقدير لتأتنني به على كل حال إلا حال الإحاطة بكم، أو من أعم العلل على أن قوله لتأتنني به في تأويل النفي أي لا تمتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم كقولهم: أقسمت بالله إلا فعلت أي ما أطلب إلا فعلك ﴿فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ﴾ عهدهم ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ﴾ من طلب الموثق

وإن لم يهلكوا فالوجه هو الأول. قوله: **(وهو استثناء مفرغ من أعم الأحوال الخ)** قال أبو البقاء وردّ بأنّ المصدر من أن والفعل لا يقع موقع الحال كالمصدر الصريح فيجوز جئتك ركضاً أي راكضاً ولا يجوز جئتك أن أركض وإن كان في تأويله لأنّ الحال يلزمها التنكير، وأن مع ما في حيزها معرفة في رتبة المضمر ورد بأنه ليس مراده بالحال الحال المصطلح يعني أنه أراد في كل حال إلا في حال الإتيان وهذا أيضاً مبنيّ على جواز نصب المصدر المؤوّل على الظرفية كالصريح في نحو أتيتك خفوق النجم، وصياح الديك، وللنحاة فيه خلاف فهو أهون الشرّين، وفيه تأمّل. قوله: **(أو من أعم العلل على أنّ قوله لتأتنني به في تأويل النفي الخ)** أورد عليه أن ظاهره أنّ الاستثناء إذا كان من أعمّ الأحوال لا يحتاج إلى تأويله بالنفي مع أنه استثناء مفرغ، وهو لا يكون في الإثبات أيضاً إلا إذا صح، وظهر إرادة العموم في الإثبات نحو قرأت إلا يوم الجمعة لا مكان القراءة في كل يوم غير الجمعة، وهو هنا غير صحيح لأنه لا يمكن لإخوة يوسف عليه الصلاة والسلام أن يأتوا ببنيامين في كل وقت وعلى كل حال سوى وقت الإحاطة بهم لظهور أنهم لا يأتون به له، وهو في الطريق أو في مصر وقد دفع بما لا يجدي، وقد يقال إنه من هذا القبيل، وأنّ العموم والاستغراق فيه عرفيّ أي في كل حال يتصوّر الإتيان فيها أو يقال إنّ قوله في تأويل النفي قيد لما قبله من الوجهين، وتصويره في الوجه الأخير لقربه لا لاختصاصه به فذكر أحدهما ليقاس عليه الآخر. قوله: **(كقولهم أقسمت بالله إلا فعلت)** قال ابن هشام إذا وقع بعد الأفعل تصيد من لفظه اسم يكون هو المستثنى في المعنى فقال سيبويه مصدر، وقال المبرد اسم مشتق والأوّل أولى لقوّة دلالة الفعل على مصدره بالاشتقاق فإن كان قبل إلا نفي ظاهر فالكلام على ظاهره، وإن كان إثباتاً أوّل بالنفي لأنه استثناء مفرغ من متعلق الفعل العامّ إمّا من مفعوله العامّ أو من أحواله المقدّرة، والمفرغ لا يكون إلا بعد النفي ليفيد مثال الأوّل ما يقوم زيد إلا ضحك، وما يقوم إلا بكى تقديره عند سيبويه رحمه الله ما يقوم على حال إلا الضحك، وعند المبرد ما يقوم إلا ضاحكاً والمعنى عليهما واحد، ومثال الثاني نشدتك الله إلا فعلت، وأقسمت عليك إلا فعلت أي ما أطلب إلا فعلك، وما أسألك إلا فعلك لأن نشد بمعنى سأل وطلب، ومثله في تأويله بالنفي لتأتنني به إلا أن يحاط بكم أي لا تمتنعن من الإتيان به لعلة من العلل إلا لعلة الإحاطة أو في كلّ زمان إلا زمان الإحاطة فهو استثناء من عام إمّا عام في العلل أو الأزمان أو الأحوال، والاستثناء الذي هو كذلك لا يكون إلا في النفي لفظاً أو حكماً، وقال ابن يعيش إنما جاز وقوع فعلت في قولك أنشدك الله إلا فعلت من حيث كان دالاً على مصدره كأنهم قالوا ما أسألك إلا فعلك، ونظيره قوله:

وإيتانه ﴿وَكِيلٌ﴾ رقيب مطلع ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ﴾ لأنهم كانوا ذوي جمال وأبهة مشتهرين في مصر بالقربة، والكرامة عند الملك فخاف عليهم أن يدخلوا كوكبة واحدة فيعانوا ولعله لم يوصهم بذلك في الكرة الأولى لأنهم كانوا مجهولين حينئذ، أو كان الداعي إليها خوفه على بنيامين، وللنفس آثار منها العين، والذي يدلّ عليه قوله عليه الصلاة والسلام في عوذته: **«اللهمّ إني أعوذ بكلمات الله التامة من كل**

وقالوا ما تشاء فقلت ألهو

إذ أوقع الفعل موقع المصدر لدلالته عليه، وعلل الأخفش وقوع الفعل بعداً لا بأنه كلام في معنى الشرط فأشبه الشرط فلذا وقع بعده الفعل ألا ترى أنّ معنى لا يصيبهم ظمأ إلا كتب لهم إن أصابهم ذلك كتب لهم. قوله: **(رقيب مطلع)** فسره به لأنّ الموكل بالأمر يراقبه، ويحفظ، والمراد مجاز عليه، وقوله لأنهم الخ تعليل للنهي وبيان لحكمته، والأبهة بضم الهمزة، وتشديد الباء المفتوحة بمعنى المهابة، والرواء ولا يناسب تفسيرها بالكبر هنا، وإنما ضم اشتهارهم لذلك توطئة لما سيأتي من تخصيص التوصية بالمرّة الثانية، وكوكبة بمعنى جماعة أي مجتمعين، ويعانوا مجهول من عانه إذا أصابه بالعين كركبه إذا أصاب ركبته. قوله: **(ولعله لم يوصهم في الكرّة الأولى لأنهم كانوا مجهولين الخ)** قيل عليه إن تعبيره بلعلّ يقتضي أنه من بنات أفكاره مع أنه مسبوق بالوجه الأوّل، وكونه بالنظر إلى الوجه الثاني بعيد، ومن تتبع كلامه وجده يعبر بلعل كثيراً فيما سبق إليه، وإنما يعبر به فيما يكون تأويلاً غير منقول عن السلف تأدباً لئلا يجزم بأنه مراد الله. قوله: **(وللنفس آثار منها العين الخ)** لو استدلّ بقوله ﷺ: **«العين حق»**[1] فإنه حديث متفق عليه لكان أولى، وفيه أيضاً العين حق، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا وأخذ الجمهور بظاهره، وأنكره بعض المبتدعة وزعم بعض أهل الطبائع أنه تنبعث من عينه قوّة سمية تؤثر فيما نظره، وهل هو مجرّد تلك القوّة حتى يرد بأنّ العرض لا يؤثر أو بأجزاء سمية لطيفة تنفصل من عينه لكنها لا ترى أو بخلق الله تعالى ذلك عند نظره من غير انفصال، واختلف هل يجب على العائن أن يغتسل بماء، ثم يعطي الماء للمعيون ليغتسل به كما فصله في نهاية الحديث فقال المأزري يجب، ويجير عليه لظاهر الحديث، ولأنه جرّب وعلم أنّ البرأ به ففيه تخليص من الهلاك كإطعام المضطر، وفي شرح مسلم عن القاضي أنه ينبغي للإمام منعه من مخالطة الناس، ولزوم بيته فإن كان فقيراً رزقه من بيت المال ما يكفيه، وله تفصيل في كتاب الروح، وقوله منها العين الخ العين هنا بالمعنى المصدري، وهو مصدر عانه يعينه عيناً إذا أصابه بنظره، وقال الإمام تأثير النفس مبنيّ على قواعد الفلسفة فإنهم قالوا ليس من شرط المؤثر أن يكون تأثيره بحسب هذه الكيفيات

---

(١) أخرجه البخاري ٥٧٤٠ ـ ٥٩٤٤ ومسلم ٢١٨٧ وأحمد ٢/ ٣١٩ وابن حبان ٥٥٠٣ والبغوي ٣١٩٠ كلهم من حديث أبي هريرة.

شيطان وهامة ومن كل عين لامة» ﴿وَمَآ أُغْنِى عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ مما قضي عليكم بما أشرت به إليكم فإنّ الحذر لا يمنع القدر ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ يصيبكم لا محالة إن قضي عليكم سوءاً ولا ينفعكم ذلك ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ جمع بين الحرفين في عطف الجملة على الجملة لتقدّم الصلة للاختصاص كأنّ الواو للعطف والفاء لإفادة التسبب

المحسوسة من الحرارة، والرطوبة، وضدّهما بل قد يكون التأثير نفسانياً محضاً ألا ترى الإنسان يمشي على خشبة غير عريضة فإذا ارتفعت لا يقدر على ذلك، وأنه إذا غضب أو خاف سخن بدنه فإذا جاز أن يتأثر بدنه لم يبعد تعدّي أثره للغير، وقال الجاحظ: إنّ العين بانفصال أجزاء سمية من عينه تتصل بما استحسنه لأنه يطلب إزالة ما يستحسن به كما قاله البلخي: قيل وهو منظور فيه، والحق عند أهل السنة أنه لا تأثير للعين حقيقة بل المؤثر إنما هو الله عند رؤية ذلك المستحسن، ولا مانع من كون فعل الله مبنياً على أسباب خلقها في العين فقوله إنّ المصنف رحمه الله تعالى تبع الفلاسفة غير مسلم. قوله: **(في عوذته الخ)** العوذة بضم العين، وبالذال المعجمة كالرقية لفظاً، ومعنى وهذا الحديث رواه البخاري وأصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أنّ النبي ﷺ كان يعوّذ الحسن والحسين فيقول: «أعيذكما بكلمات الله التامّة من كل شيطان وهامّة ومن كل عين لامّة، ويقول إن أباكما إبراهيم كان يعوذ بهما إسماعيل، وإسحق عليهم الصلاة والسلام»[1] قال ابن الأثير: الهامّة واحدة الهوامّ وهي الحيات، وكل ذي سمّ يقتل، وما لا يقتل، ويسمّ هو السوامّ جمع سامة كالزنبور، وتطلق الهوامّ على كل ما يدب من الحيوان، واللامة ذات اللمم وهو الضرر من ألم، ولم يقل ملمة للازدواج، والمشاكلة بهامة ويجوز أن يكون على ظاهره من لمه بمعنى جمعه أي جامعة للشرّ على المعيون. قوله: **(مما قضى عليكم الخ)** تفسير لقوله من الله ففيه مضاف مقدّر أي قضاء الله، وقوله بما أشرت يعني قوله: ادخلوا من أبواب الخ وهو متعلق بأغنى، وقوله فإنّ الحذر هو من حديث رواه أحمد والحاكم والبزار **«لا يغني حذر من قدر»**[2]. قوله: **(يصيبكم لا محالة إن قضى عليكم سوءاً)** فاعل يصيبكم ضمير يعود إلى قوله ما قضى عليكم، ويصلح أن يعود على سوءاً على التنازع فيه، وقوله ولا ينفعكم ذلك أي ما وصيتكم به فحينئذ فائدة التوصية احتمال أنه قضاء غير مبرم بل معلق بشرط ولهذا يسعى العبد، ويجتهد مع العلم بأنّ المقدّر كائن، ويحتمل أنّ الأوّل جار على هذا، وقوله إن الحكم إلا لله إشارة إلى مرتبة الخواص في التفويض التام. قوله: **(جمع بين الحرفين)** يعني الواو والفاء، وقوله لتقدّم الصلة

---

(١) أخرجه البخاري ٣٣٧١ والترمذي ٢٠٦٠ وابن ماجه ٣٥٢٥ وأحمد ٢٤٣٠ كلهم من حديث ابن عباس بهذا اللفظ.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» ١/ ٤٩٢ من حديث عائشة بأتم منه. وصححه الحاكم، وقال الذهبي: فيه زكريا بن منظور مجمع على ضعفه.

فإنّ فعل الأنبياء سبب لأن يقتدى بهم ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم﴾ أي من أبواب متفرقة في البلد ﴿مَّا كَانَ يُغْنِى عَنْهُم﴾ رأى يعقوب وأتباعهم له ﴿مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ مما قضاه عليهم كما قال: يعقوب عليه السلام فسرّقوا وأخذ بنيامين بوجدان الصواع في رحله، وتضاعفت المصيبة على يعقوب ﴿إِلَّا حَاجَةً فِى نَفْسِ يَعْقُوبَ﴾ استثناء منقطع أي ولكن حاجة في نفسه يعني شفقته عليهم وحرازته من أن يعانوا ﴿قَضَىٰهَا﴾ أظهرها ووصى بها ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾ بالوحي، ونصب الحجج ولذلك قال: وما أغنى عنكم من الله من شيء، ولم يغترّ بتدبيره ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سرّ القدر وأنه لا يغني عنه الحذر ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ ضم إليه بنيامين على الطعام، أو

بيان لمصحح الجمع، وقوله للاختصاص علة للتقدّم يعني إنّ قصد الاختصاص أوجب تقديم الصلة عليه، وقد دخل عليها العاطف فلما قصد تسبب توكلهم على توكله لأنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مقتدى بهم وجب دخول الفاء لبيان التسبب لا للعطف ولو قيل فعليه لتتوكلوا أفاد تسبب الاختصاص لا أصل التوكل، وهو المقصود وفيه نظر، وقوله كأنّ الواو الخ. اعتذار عنه بعدم توالي عاطفين في جملة، وبيان لفائدة اجتماع الحرفين، ولم يجزم به لاحتمال أن يعطف على مقدّر أو أن يكون جواب شرط مقدّر أو متوهم، ولا بدّ من القول بزيادة الفاء وإفادتها السببية، ويلتزم أنّ الزائد قد يدل على معنى غير التوكيد، وفيه ما فيه. قوله: (**أي من أبواب متفرّقة**) فحيث للمكان، ويلزمه كونهم متفرّقين فلذا فسره الزمخشريّ به لا أنه جعله بمعنى الجهة كما قيل وقوله، واتباعهم له هو دخولهم متفرّقين المذكور قبله، ولذا زاده هنا ولم يذكره أوّلاً، وقد قيل إنّ العين دفعت عنهم، وهو المراد من رأيه لدفع عين الكمال فكيف قيل إنه لم يغن عنهم شيئاً، وأجيب بأنه أراد بدفع العين أنه لا يمسهم سوء ما وإنما خصت إصابة العين لظهورها، وأما ادعاء أنّ هذا من العين أيضاً فقد تخلف ما أراده عن تدبيره فتكلف، والظاهر أنّ المراد أنه خشي عليهم شر العين فأصابهم شرّ آخر لم يخطر بباله فلم يفد دفع ما خافه شيئاً كما في المثل قد أخاف عليه لآخر، واستدل بهذه الآية على أنّ لما حرف جواب إذ لو كانت ظرفاً عمل فيها جوابها، وهو ما كان، وما النافية لا يتقدّم معمول ما في حيزها عليها، ولذا قيل إنّ جوابها محذوف كامتثلوا وقضوا حاجة أبيهم، وقيل آوى جواب للما الأولى، والثانية ومن في من شيء زائدة في الفاعل أو المفعول، وسرّقوا مجهول مشدّد بمعنى نسبوا للسرقة. قوله: (**استثناء منقطع الخ**) وذكر الطيبي أنه يجوز أن يكون متصلاً على حد قوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

أي ما أغنى عنهم ما وصاهم به يعقوب عليه الصلاة والسلام شيئاً إلا شفقته التي في نفسه عليهم، والشفقة لا تغني شيئاً مع ما قدّره الله، وجملة قضاها صفة حاجة على هذا وعلى كونه منقطعاً، ويجوز أن يكون خبر إلا لأنها بمعنى لكن وهي يكون لها اسم، وخبر فإذا أوّلت بها

في المنزل روي أنه أضافهم فأجلسهم مثنى مثنى فبقي بنيامين وحيداً فبكى، وقال: لو كان أخي يوسف حياً لجلس معي فأجلسه معه على مائدته، ثم قال: لينزل كل اثنين منكم بيتاً وهذا لا ثاني له فيكون معي فبات معه، وقال له أتحب أن أكون أخاك بدل أخيك الهالك قال من يجد أخاً مثلك، ولكن لم يلدك يعقوب ولا راحيل فبكى يوسف، وقام إليه وعانقه و ﴿قَالَ إِنِّيٓ أَنَآ أَخُوكَ فَلَا تَبۡتَٔيِسۡ﴾ فلا تحزن افتعال من البؤس ﴿بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ في حقنا فيما مضى ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمۡ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ المشربة ﴿فِي رَحۡلِ أَخِيهِ﴾ قيل كانت مشربة جعلت صاعاً يكال به، وقيل كانت تسقى الدواب بها ويكال بها، وكانت من فضة، وقيل: من ذهب، وقرىء وجعل على حذف جوب فلما تقديره أمهلهم حتى انطلقوا ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ نادى مناد ﴿أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾ لعله لم يقله بأمر يوسف عليه الصلاة والسلام، أو كان تعبية السقاية والنداء عليها برضا بنيامين، وقيل معناه إنكم لسارقون

قد يقدر خبرها، وقد يصرح به كما نقله الطيبي رحمه الله عن ابن الحاجب وفيه إنّ عمل إلا بمعنى لكن عملها لم يقله أهل العربية، والشفقة الترحم ورقة القلب ولذا صرح باسم يعقوب عليه الصلاة والسلام لاشتهاره بالحزن، والحرازة بفتح الحاء، والراء المهملة والزاي المعجمة بمعنى الاحتراز وفسر قضاها بالإظهار والتوصية لأنه الواقع فقط. قوله: **(على الطعام أو في المنزل)** هما روايتان عن السلف، ولذا عطف بأو مع عدم المانع عن الجمع بينهما كما صرح به في الرواية المذكورة، وقوله أتحب الخ لم يذكر أنه صرّح به بأنه أخوه حقيقة كما روي لاختلافهم فيه فاقتصر على المتفق هنا، وقوله مثنى مثنى كما وقع في الحديث صلاة الليل مثنى مثنى، وقد قيل فيه إنّ مثنى بمعنى اثنين وقيل بمعنى اثنين فيكون الثاني تأكيداً، وكون بنيامين وحيد الأجل أن يضمه إليه، وقوله أن أكون أخاك أراد الأخوة الحقيقية، وبنيامين حملها على غيرها لعدم علمه به، وقوله افتعال من البؤس قال الراغب البؤس والبأس، والبأساء الشدّة، والمكروه لكن البؤس كثر في الفقر والحزن، والمراد الثاني كما ذكره المصنف رحمه الله. قوله: **(في حقنا الخ)** أي من الحسد، وصرف وجه أبينا وتفسير تبتئس بتخف الحسد بإقبالي عليك يأباه كان ظاهراً، والمشربة بكسر الميم ما يشرب به الماء، وأما المشربة بفتح الميم فهو بمعنى الغرفة كما في شرح الكشاف، وهو القياس، وقد نقل في الأوّل الفتح لكونه محلاً للماء المشروب، وقوله صاعاً أي مكيالاً والصاع يطلق عليه وعلى ما فيه، وقوله على حذف جواب فلما وقيل الواو زائدة. قوله: **(ثم أذن مؤذن نادى مناد)** تبع فيه الزمخشريّ، وأورد عليه أنّ النحاة قالوا لا يقال قام قائم لأنه لا فائدة فيه، وأجيب بأنهم أرادوا أنّ ذلك المنادي من شأنه الأعلام بهذا بمعنى أنه موصوف بصفة مقدّرة تتم بها الفائدة أي أذن رجل معين للأذان فتأمل. قوله: **(لعله لم يقله بأمر يوسف عليه الصلاة والسلام)** يعني نسبة السرقة إليهم غير واقعة فهي كذب لا تليق بيوسف عليه الصلاة والسلام، ولا بالنبوة والملك، والتعبية

يوسف من أبيه، أو أئنكم لسارقون، والعير القافلة، وهو اسم الإبل التي عليها الأحمال لأنها تعير أي تتردّد، فقيل لأصحابها كقوله عليه الصلاة والسلام: «**يا خيل الله اركبي**» وقيل جمع عير وأصلها فعل كسقف فعل به ما فعل ببيض تجوّز به لقافلة الحمير، ثم استعير لكل قافلة ﴿قَالُوا۟ وَأَقْبَلُوا۟ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾ أيّ شيء ضاع منكم والفقد غيبة الشيء عن الحس بحيث لا يعرف مكانه، وقرىء تفقدون من أفقدته إذا وجدته فقيداً ﴿قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ

جعل شيء في أثقاله وأحماله، وكونه برضا بنيامين قيل عليه أنه لا يدفع ارتكاب الكذب، وإنما يدفع تأذي أخيه منه إلا أن يقال إذا تضمن لكذب مصلحة رخص فيه وأمّا سرقة يوسف عليه الصلاة والسلام فعلى التأويل أي أخذتم يوسف عليه الصلاة والسلام من أبيه على وجه الخيانة كالسرّاق، واختير هذا على وجه التورية، وقيل المعنى على الاستفهام أي أئنكم لسارقون، ولا يخفى بعده فهو في عبارة المصنف رحمه الله أئنكم بهمزتين، ومن لم يعرفه اعترض بأنه مكرر لعلمه مما قبله. قوله: **(والعير القافلة وهو اسم الإبل التي عليها الأحمال)** وأصل معنى قافلة راجعة أي طائفة راجعة من السفر فأطلقت على الذاهبة تفاؤلاً، والعير من عار بمعنى تردد أي جاء وذهب، وهو اسم جمع للإبل لا واحد له فأطلق على أصحابها. قوله: **(كقوله عليه الصلاة والسلام: «يا خيل الله اركبي»)**[1] وهو من أحسن المجاز وألطفه كما في الآية، والخيل في الأصل الإفراس، ويستعمل للفرسان، والحديث الصحيح مرويّ عن سعيد بن جبير رضي الله عنه وروي في سيرة ابن عائذ عن قتادة رضي الله عنه أنّ النبيّ ﷺ بعث منادياً ينادي يوم الأحزاب يا خيل الله اركبي، وأخرجه العسكريّ في الأمثال عن أنس بن حارثة بن النعمان أنه قال للنبيّ ﷺ ادع الله لي بالشهادة فدعا له فنودي يا خيل الله اركبي فكان أوّل راكب وأوّل فارس استشهد رضي الله عنه، وفي الآية، والحديث مجاز أو تقدير لكن في الآية نظر إلى المعنى المراد بقوله: ﴿**إنكم لسارقون**﴾ ولم ينظر إليه في الحديث إذ قيل اركبي دون اركبوا. قوله: **(وقيل جمع عير)** بفتح العين وسكون الياء، وهو الحمار، وعلى هذا أصله عير بضم العين، والياء فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم كسرت العين لثقل الياء بعد الضمة كما فعل في بيض جمع أبيض، وقوله تجوّز به لقافلة الحمير مخالف لما في الكشاف حيث قال وقيل هي قافلة الحمير، ثم كثر حتى قيل لكل قافلة عير فتأمله. قوله: **(أيّ شيء ضاع منكم والفقد غيبة الشيء الخ)** إشارة إلى أنّ ماذا في محل نصب بتفقدون قال الراغب: الفقد عدم الشيء بعد وجوده فهو أخص من العدم فإنه يقال له، ولما لم يوجد أصلاً، والتفقد والتعهد بمعنى لكن حقيقة التفقد تعرّف فقدان الشيء، والتعهد تعرف العهد المقدّم، وما ذكره حاصل المعنى، وماذا تقدّم الكلام فيها، وقوله والفقد غيبة الشيء مخالف لما ذكرناه لكنه فسره به لأنه المناسب للحال، وجعله بمعنى الغيبة على أنه مصدر المجهول أو أريد به الحاصل بالمصدر

---

(١) تقدم.

ٱلْمَلِكِ﴾ وقرىء صاع وصوع بالفتح والضم والعين والغين وصواغ من الصياغة ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ من الطعام جعلاً له ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ كفيل أؤدّيه إلى من ردّه، وفيه دليل على جواز الجعالة، وضمان الجعل قبل تمام العمل ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ﴾ قسم فيه معنى التعجب

فلا يرد عليه أنّ الفقد العدم أو طلب ما غاب، وما ذكره المصنف رحمه الله ليس بشيء منهما، وقوله إذا وجدته فقيداً فالأفعال للوجدان، وهو أحد معانيه، وجملة أقبلوا حالية بتقدير قد. قوله: **(وقرئ صاع وصوع بالفتح والضم الخ)** والعين يذكر ويؤنث، وقراءة العامة، وهي التي بنى عليها المصنف رحمه الله كلاه أوّلاً صواع بوزن غراب والعين المهملة، وقراءة ابن جبير والحسن كذلك إلا أنهما أعجماه، وقرئ صواع بكسر الصاد، وقرئ صاع ففيه ثمان قراآت، والمتواتر منها واحدة، وهي الأولى، وقوله وصواغ من الصياغة أي قرئ بالألف والضم، والإعجام، وكذا القراآت على الأعجام كلها من الصياغة، وعلى قراءة صوغ بالفتح فهو مصدر أريد به المصوغ. قوله: **(جعلا له)** الجعل بالضم ما يعطى للشخص في مقابلة عمله، والجعالة بتثليث الجيم الشيء الذي يعطى، ومعنى لمن جاء به من دلّ على سارقه، وفضحه أو من أتى به مطلقاً، ولو كان السارق نفسه، ويناسبه قول المصنف رحمه الله أؤدّيه إلى من ردّه، وهو بمهمزتين بمعنى أعطيه من الأداء، وليس فيه أنّ الرّاد له هو من علم أنه سرقة حتى يقال إنه دفع لما قيل إنه لا يحل للسارق أن يأخذ شيئاً على ردّ السرقة فلعله جائز في دينهم.

قوله: **(وفيه دليل على جواز الجعالة وضمان الجعل قبل تمام العمل)** استدل بهذه الآية عامّة مشايخنا رحمهم الله على جواز تعليق الكفالة بالشروط كما في الهداية، وشروحها لأنّ مناديه علق الالتزام بالكفالة بسبب وجوب المال، وهو المجيء بصواع الملك، ونداؤه بأمر يوسف، وشريعة من قبلنا شريعة لنا إذا مضت من غير إنكار، وأورد عليه أمران أحدهما ما قاله بعض الشافعية من أنّ هذه الآية محمولة على الجعالة لمن يأتي به لا لبيان الكفالة فهو كقول من أبق عبده من جاء به فله عشرة دراهم فلا يكون كفالة لأنّ الكفالة إنما تكون إذا التزم عن غيره، وهنا قد التزم عن نفسه الثاني أنّ الآية متروكة الظاهر لأنّ فيها جهالة المكفول له، وهي تبطل الكفالة، وأجيب عن الأوّل بأنّ الزعم حقيقة في الكفالة، العمل بها مهما أمكن واجب فكان معناه قول المنادي للغير أنّ الملك قال لمن جاء به حمل بعير، وأنا به زعيم فيكون ضامناً عن الملك لا عن نفسه فتتحقق حقيقة الكفالة، وعن الثاني بأنّ في الآية ذكر أمرين الكفالة مع الجهالة للمكفول له، وإضافتها إلى سبب الوجوب، وعدم جواز أحدهما بدليل لا يستلزم عدم جواز الآخر، وقال السكاكي إنه كان مستأجراً والمستأجر ضامن الأجرة سواء كان أصلاً أم كفيلاً، وإذا كان ضامناً عن نفسه بحكم عقد الإجارة لا يكون كفيلاً إذ الكفيل معناه من يكون ضامناً عن الغير فمعنى قوله أنا به زعيم أنا ضامن الأجر بحكم الإجارة لا بحكم الكفالة، وكذا قال الجصاص في كتاب الأحكام روي عن عطاء الخراساني زعيم بمعنى كفيل فظن بعض

والتاء بدل من الباء مختصة باسم الله تعالى ﴿لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ﴾ استشهدوا بعلمهم على براءة أنفسهم لما عرفوا منهم في كرتي مجيئهم، ومداخلتهم للملك مما يدل على فرط أمانتهم كرد البضاعة التي جعلت في رحالهم، وكعم الدواب لئلا تتناول زرعاً أو طعاماً لأحد ﴿قَالُوا۟ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾ فما جزاء السارق أو السرق أو الصواع على حذف المضاف ﴿إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ﴾ في ادّعاء البراءة ﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى

الناس أنّ ذلك كفالة إنسان، وليس كذلك، وذلك لأنّ قائله جعل حمل بعير أجرة لمن جاء بالصاع وأكده بقوله، وأنا به زعيم أي ضامن فألزم نفسه ضمان الأجرة لردّ الصاع، وهذا أصل في جواز قول القائل من حمل هذا المتاع لموضع كذا فله درهم، وإنه إجارة جائزة وإن لم يشارط رجلاً بعينه، وكذا قال محمد بن الحسن في السير الكبير وفيه دلالة على صحة هذه الإجارة وإن لم يقاوله باللسان، وكان حمل البعير قدراً معلوماً فلا يقال إنّ الإجارة لا تصح إلا بأجر معلوم فإن قلت هذا يدل على الالتزام دون اللزوم، والنزاع إنما هو فيه قلت لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى اللزوم في الجعالة بل الجواز فيها، وفي الضمان أيضاً فإن دل الضمان على لزوم ما ضمنه فهو مصرّح به في النظم لأنّ زعيم بمعنى كفيل، والكفالة ضمان فتأمّل، وفيه ردّ على من قال الكفالة قبل لزوم الحق غير صحيحة. قوله: **(قسم فيه معنى التعجب)** أي تعجبوا من رميهم بما ذكر مع ما شاهدوه من حالهم، والتاء بدل من الباء والمشهور أنها بدل من الواو وقيل إنها أصلية، وقال الزمخشريّ: في غير هذا المحل الواو بدل من الباء، والتاء بدل من الواو، ويكثر استعمالها في التعجب نحو تالله تفتؤ، واختصاصها بالجلالة غير مسلم لدخولها على ربّ مطلقاً أو مضافاً للكعبة وعلى الرحمن، وقالوا تحياتك فلعله باعتبار المقيس، والأكثر. قوله: **(استشهدوا بعلمهم على براءة أنفسهم الخ)** يعني أنّ الكلام ليس على ظاهره بأن يحلفوا على علمهم بذلك لأنه غير معلوم لهم بل المراد بذكر علمهم الاستشهاد، وتأكيد الكلام، ولذا أجرته العرب مجرى القسم كقوله:

ولقد علمت لتأتينّ منيتي إنّ المنايا لا تطيش سهامها

وأنّ قوله ما كنا سارقين هو الجواب للقسم في الحقيقة لأنّ الظاهر أن حلفهم على فعلهم لا على علم الغير وفعله فيكونون أقسموا على شيئين نفي الفساد ونفي السرقة، وقوله ما جئنا يجوز أن يكون متعلق العلم وأن يكون جواب القسم أو جواب العلم لتضمنه معناه كما ذكرنا، وكعم بفتح الكاف، وسكون العين المهملة ربط فمها لئلا تعض أو تأكل وقريب منه العكم للشدّ، ومنه العكام وكانوا يفعلون ذلك إذا دخلوا المدينة والسرق بفتح السين المهملة، وفتح الراء وكسرها، وسكونها مصدر بمعنى السرقة. قوله: **(فما جزاء السارق)** جوّز في مرجع الضمير ثلاثة أوجه، وأشار إلى أنه إذا رجع للصواع، وهو الظاهر لاتحاد الضمير يحتاج إلى تقدير مضاف كسرقه، وأخذه، وإذا رجع إلى السارق لا يحتاج إلى تقدير لأنّ جزاء السارق بمعنى جزاء سرقته لأنّ الجزاء يضاف إلى الجناية، وإلى صاحبها مجازاً فلا وجه لما قيل إنّ

رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ أي جزاء سرقته أخذ من وجد في رحله، واسترقاقه هكذا كان شرع يعقوب عليه الصلاة والسلام وقوله فهو جزاؤه تقرير للحكم، وإلزام له أو خبر من والفاء لتضمنها معنى الشرط أو جواب لها على أنها شرطية، والجملة كما هي خبر جزاؤه على إقامة الظاهر فيها مقام الضمير كأنه قيل جزاؤه من وجد في رحله فهو هو ﴿ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ بالسرقة ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ ﴾ فبدأ المؤذن، وقيل يوسف لأنهم ردّوا إلى مصر

التخصيص بالأخير لا يظهر له وجه فتأمّل. قوله: **(أي جزاء سرقته أخذ من وجد في رحله)** تفسير له على الوجوه السابقة، وقوله أخذ الخ إشارة إلى أنه لا بدّ من تقدير مضاف قبل من لأنّ المصدر لا يكون خبراً عن الذات، ولأنّ نفس ذاته ليست جزاء في الحقيقة، والمضاف المقدّر إمّا أخذه أو استرقاقه أي جعله رقيقاً، والمصنف رحمه الله تعالى جمع بينهما، وجعل الثاني تفسيراً للأوّل لأنه المراد بالأخذ إذ الأخذ بمجرّده ليس جزاء. قوله: **(واسترقاقه)** وفي نسخة سبيه كما في الكشاف هكذا كان شرع يعقوب عليه الصلاة والسلام، وكان دين الملك أن يأخذ ضعف ما سرقه بعد ضربه، وقوله أو خبر من عطف على قوله تقرير للحكم، وقوله هكذا بمعنى أنه استمرّ شرعه على هذا كما في قوله:

هكذا يذهب الزمان ويفنى الـ ـعلم فيه ويدرس الأثر

وقيل إنه كقولهم مثلك لا يبخل، وهو مبتدأ واسم كان ضميره، وشرع خبرها أو هو مرفوع اسمها، وهكذا خبرها، ولذا سألوهم ليلزموهم بشريعتهم. قوله: **(خبر من والفاء لتضمنها معنى الشرط أو جواب لها الخ)** يعني جزاؤه الأوّل مبتدأ، ومن إن كانت موصولة فهي مع صلتها خبره وقوله فهو جزاؤه لتقرير ذلك الحكم وإلزامه أي هو جزاؤه لا غيره كقولك حق زيد أن يكسى، وينعم عليه فذلك حقه أو فهو حقه لتقرّر ما ذكر من حقه، وذكر الفاء فيه لتفرّعه على ما قبله ادعاء، وإلا فكان الظاهر تركها لأنه تأكيد، ومنه يعلم أنّ الجملة المؤكدة قد تعطف لنكتة، وإن لم يذكره أهل المعاني أو جملة هو جزاؤه خبرها، ودخلته الفاء لتضمه معنى الشرط، والجملة خبر جزاؤه أو من شرطية، والجملة المقترنة بالفاء جزاؤها، والشرط وجزاؤه خبره أيضاً وذكر في الكشاف وجهاً آخر هو أنّ جزاءه خبر مبتدأ محذوف تقديره المسؤول عنه جزاؤه ثم أفتوا بقوله من وجد في رحله فهو جزاؤه، ولخفائه تركه المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(كما هي)** أي كما كانت في الموصولية وقوله على إقامة الظاهر، وهو جزاء الثاني مقام الضمير العائد إلى جزاء الأوّل الواقع مبتدأ، وهو دفع لما أورد عليه من أنه يلزم عليه خلوّ الجملة الخبرية عن عائد إلى المبتدأ لأنّ الضمير المذكور لمن لا له فلذا جعل الاسم الظاهر، وهو الجزاء الثاني قائماً مقام الضمير لأنّ الربط كما يكون بالضمير يكون بالاسم الظاهر وقد قال الزجاج: إنّ الإظهار هنا أحسن من الإضمار لئلا يقع اللبس، ويتوهم أنه تأكيد أو عائد إلى غيره والعرب إذا فخمت شيئاً أعادت لفظه بعينه، وهذا المقام مقام التفخيم، والتهويل فلا يرد عليه ما في البحر من أنه لا يناسب لأنه إنما يفصح إذا كان المقام مقام تعظيم كما قاله سيبويه

﴿قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ بنيامين نفياً للتهمة ﴿ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا﴾ أي السقاية أو الصواع لأنه يذكر ويؤنث ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ وقرىء بضم الواو وبقلبها همزة ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ مثل ذلك الكيد ﴿كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ بأن علمناه إياه وأوحينا به إليه ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ ملك مصر لأنّ دينه الضربْ، وتغريم ضعف ما أخذ دون الاسترقاق، وهو بيان للكيد ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أن يجعل ذلك الحكم حكم الملك فالاستثناء من أعمّ الأحوال، ويجوز أن

رحمه الله، وقوله كأنه قيل جزاؤه من وجد في رحله فهو هو كما تقول لصاحبك من أخو زيد فتقول أخوه من يقعد إلى جنبه فهو هو يرجع الضمير الأوّل إلى من، والثاني إلى الأخ، وهكذا ما نحن فيه، وقوله بالسرقة متعلق بالظالمين لا بنجزي. قوله: **(فبدأ المؤذن الخ)** بأوعيتهم متعلق ببدأ أي بتفتيشها ففيه تقدير مضاف، وكون الضمير للمؤذن ظاهر، وعليه فالتفتيش حيث وجدوا قبل الردّ إلى مصر، وعلى الثاني الضمير المستتر ليوسف عليه الصلاة والسلام، ولكن الظاهر أنّ إسناد التفتيش له مجازي، ويرجح رجوعه للمؤذن قرب سبق ذكره، ويدل على الثاني مقاولة يوسف فإنها تقتضي وقوع ذلك بعد ردّه ظاهراً، وقوله وبقلبها همزة أي على الكسر فإنّ إبدال الواو المكسورة همزة مطرد في لغة هذيل كوشاح وأشاح، وهذه قراءة ابن جبير وقوله مثل ذلك للإشارة إلى أنّ الإشارة لما بعده، وقد مر تحقيقه، وأنه ليس القصد فيه إلى التشبيه، وقوله نفياً للتهمة أي لتهمة أنهم دسوه فيه إذ لو بدؤوا به ربما ظنّ، ولا ينافي ذلك كون تأخيره عن البعض كافياً فيه، والصواع يذكر، ويؤنث، وفي الكشاف وجه آخر تركه المصنف رحمه الله تعالى لابتنائه على تعين ضمير بدأ، واستخرج ليوسف عليه الصلاة والسلام، وفيه نظر. قوله: **(بأن علمناه إياه وأوحينا به إليه)** يعني أنّ المكر، والكيد، والخديعة إن توهم غيرك خلاف ما تخفيه، وتريده، وهو على الله تعالى محال فهو محمول على التمثيل كان صورة صنع الله في تعليمه يوسف عليه الصلاة والسلام أن لا يحكم بحكم الملك، ويجري على سنتهم في استعباد السارق صورة الكيد إذ المقصود ليس ظاهره بل إيواء أخيه إليه، وهو لا يتم إلا بهذا ولما كان قوله ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك هو عين ذلك الكيد جعله تفسيراً له مع ما بعده، وقيل إنّ في الكيد إسنادين بالفحوى إلى يوسف عليه الصلاة والسلام، وبالتصريح إلى الله تعالى، والأوّل حقيقيّ والثاني مجازيّ، والمعنى فعلنا كيد يوسف أو يحتمل أن يكون مجازاً لغوياً، والمعنى علمناه الكيد أو دبرناه أو صنعناه له. قوله: **(أن يجعل ذلك الحكم حكم الملك)** بأن تدين بدين يعقوب عليه الصلاة والسلام، والمراد ما كانوا يتدينون به بكون الله أذن له فيما ذكر لا بجعله من دين الملك كما توهم، ولعله كان يوحى إليه ما يطابق دينهم وإلا فالنبيّ ﷺ لا يجوز له العمل بما يدين به الكافر، ولذا قيل إلا أن يشاء الله المراد به التأبيد أي ما كان ليأخذه في دين الملك أبداً لأنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أجل من الاتصاف بالحكم بدين الكفار فهذا كقوله: **﴿وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٨٩]. قوله: **(فالاستثناء من أعمّ الأحوال)** أي ما كان ليأخذه في حال من الأحوال إلا في حال مشيئة الله وقد

يكون منقطعاً أي لكن أخذه بمشيئة الله تعالى وإذنه ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ بالعلم كما رفعنا درجته ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ أرفع درجة منه، واحتج به من زعم أنه تعالى عالم بذاته إذ لو كان ذا علم لكان فوقه من هو أعلم منه، والجواب أنّ المراد كل ذي علم من الخلق لأنّ الكلام فيهم، ولأنّ العليم هو الله تعالى ومعناه الذي له العلم البالغ، ولأنه لا فرق بينه وبين قولنا فوق كل العلماء عليم، وهو مخصوص ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ﴾ بنيامين ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ يعنون يوسف قيل ورثت عمته من أبيها منطقة إبراهيم عليه السلام، وكانت تحضن يوسف وتحبه فلما شبّ أراد يعقوب انتزاعه منها فشدّت المنطقة على وسطه ثم أظهرت ضياعها فتفحص عنها فوجدت محزومة عليه فصارت أحق به في حكمهم وقيل كان لأبي أمّه صنم فسرقه، وكسره وألقاه في الجيف، وقيل كان في البيت عناق أو دجاجة فأعطى السائل، وقيل دخل كنيسة وأخذ تمثالاً صغيراً من الذهب ﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ﴾ أكنها ولم يظهرها لهم، والضمير للإجابة أو المقالة أو

تقدّم الكلام فيه قريباً، وتحقيقه فتذكره. قوله: **(ويجوز أن يكون منقطعاً)** أي لكن أخذه له بمشيئة الله وإذنه، وإن لم يكن على دين الملك إذ لم يخالفه فيه أحد لتخييره لهم، وعلى الأوّل فهو متصل، ومن قال يمكن اتصاله على هذا فقد وهم فتدبر، وقوله كما رفعنا درجته أي درجة يوسف عليه الصلاة والسلام، ومرتبته على إخوته، وقوله أرفع درجة منه أي أعلم مأخوذ من قوله فوق وصيغة عليم. قوله: **(واحتج به من زعم أنه تعالى عالم بذاته)** أي لا بصفة علم زائدة على الذات، وهم المعتزلة ومن حذا حذوهم في أنّ الصفات عين الذات كما بين في الأصول، وحاصل استدلالهم أنه لو كان له صفة علم زائدة على ذاته كان ذا علم أي صاحب علم لاتصافه به، وكل ذي علم فوقه عليم فيلزم أن يكون فوقه، واعلم منه عليم آخر، وهو باطل والجواب عنه بمنع الملازمة وأنّ المراد بكل ذي علم المخلوقات ذوي العلم العقلاء لأنّ الكلام في الخلق لا في الله وهذا إثبات لسند المنع وقوله ولأنّ العليم هو الله يعني أنه صيغة مبالغة معناها أعلم من كل ذي علم فتعين أنّ المراد به الله تعالى فما يقابله يلزم كونه من الخلائق لئلا يدخل فيما يقابله. قوله: **(ولأنه لا فرق بينه وبين قولنا فوق كل العلماء عليم وهو مخصوص)** وجه آخر للتخصيص، وفيه جواب بطريق النقض بأنه لو صح ما ذكره المستدل لم يكن الله عالماً لاتفاقهم معنا في صحة هذا المثال فيلزم على تسليم دليله إذا كان الله عالماً أن يكون فوقه من هو أعلم منه فإن أجابوا بتخصيصه فالآية مثله، وهذا إنما يتم إذا كان هذا المثال مسلماً عندهم كذا قيل، ويدفعه أنّ الزمخشري فسره بهذا، وذهب إلى ما ذكر فألزمه بهذا. قوله: **(أن يسرق فقد سرق أخ له)** أتوا بكلمة أن لعدم تحققهم له بمجرّد خروج السقاية من رحله، وقد وجدوا بضاعتهم قبل في رحالهم، ولم يكونوا سارقين، وأمّا قولهم إنّ ابنك سرق فبناء على الظاهر، ومدّعي القوم، ويسرق لحكاية الحال الماضية، والمعنى إن كان سرق فليس ببدع

نسبة السرقة إليه وقيل إنها كناية بشريطة التفسير يفسرها قوله ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ فإنه بدل من أسرها والمعنى قال في نفسه أنتم شرّ مكاناً أي منزلة في السرقة لسرقتكم أخاكم أو في سوء الصنيع مما كنتم عليه، وتأنيثها باعتبار الكلمة أو الجملة، وفيه نظر إذ المفسر بالجملة لا يكون إلا ضمير الشأن ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ وهو يعلم أنّ الأمر ليس كما

لسبق مثله من أخيه، والعرق نزاع، وقيل إنهم جزموا بذلك، وإن لمجرّد الشرط، وقوله من أبيها يعني إسحق عليه الصلاة والسلام، والمنطقة بكسر الميم ما يتنطق به أي يشدّ في الوسط، وتحضن بمعنى أنه في حضانتها عندها، ومحزومة بالحاء المهملة، والزاي المعجمة أي مشدودة، وشب بمعنى كبر وصار شاباً مستغنياً عن الحضانة، والعناق بفتح العين المهملة أنثى المعز وألقاه في الجيف أي على المزبلة، وقيل إنّ ما أعطاه السائل بيضة، وقوله فأعطى السائل أي أعطاها له، واعلم أنّ ما ذكر في تفسير أن يسرق تبع فيه غيره، وفي البحر لابن المنير رحمه الله أنه تكلف لا يسوغ نسبة مثله إلى بيت النبوّة بل ولا إلى أحد من الأشراف فالواجب تركه، وإليه ذهب مكيّ، وفسره بعضهم بأن يسرق فقد سرق مثله من بني آدم، وذكر له نظائر في الحديث، وهو كلام حقيق بالقبول. قوله: **(والضمير للإجابة أو المقالة الخ)** يعني الضمير المنصوب المؤنث إمّا للمقالة أو للإجابة أي أضمر إجابتهم أو مقالتهم في نفسه فلم يجبهم عنها، والوجهان متقاربان، والمقالة بمعنى القول أي المقول، وقيل إنه للحزازة التي حصلت له وكونه لنسبة السرقة ظاهر، والحاصل أنه راجع لما فهم من الكلام والمقام أو لما بعده، وقوله أنها أنثه باعتبار الخبر والكناية بمعنى الضمير لأنها تطلق عليه، ولو قيل المقصود أنّ لفظها صح لكنه رسم متصلاً في النسخ، وقوله يفسرها قوله قال أنتم شرّ مكاناً في الكشاف أنتم شرّ مكاناً بدون قال، وبينهما فرق مع أنه على كلام الزمخشريّ لا يصح فيه البدلية إذ هو مقول القول، وتأنيثه باعتبار أنه كلمة وجملة، وكذا على كلام المصنف رحمه الله تعالى أيضاً لأن قال ليس المراد به لفظه قطعاً فيكون جملة، وإبدال الجملة من الضمير غير صحيح، وإن كان في الإبدال من الضمير المنصوب خلاف فكلام الشيخين فلا يخلو من الخلل فكان الصواب الاقتصار على أنه ضمير مفسر بما بعده، ولولا قوله على شريطة التفسير حمل كلامه على أنّ جملة قال بدل من أسرّها، وقد سبق إلى هذا الزجاج وهو كلام مشوش، ولذا حكاه المصنف رحمه الله تعالى بقيل وقوله منزلة في السرقة يشير إلى أنّ المكان بمعنى المنزلة أي أثبت في الاتصاف بهذا الوصف، وأقوى فيه. قوله: **(والمعنى قال في نفسه)** فلا يكون هذا القول خطاباً لهم بخلافه على الأوّل، وهو الأظهر، وقوله لسرقتكم أخاكم أي لخيانتكم في حقه المشبهة بالسرقة أي لا سرقة ثمة، وسوء الصنيع عقوق الوالد والكذب. قوله: **(وفيه نظر)** إذ المفسر بالجملة لا يكون إلا ضميراً لشأن قيل ليس هذا من التفسر بالجمل في شيء حتى يعترض بأنه من خواص ضمير الشأن الواجب التصدير، وإنما هو نظير: **﴿ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بنيّ﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٣٢] قيل وفي جعل المصنف رحمه الله تعالى قال بدلاً من أسرّ إثبات للكلام

تصفون ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ في السنّ أو القدر ذكروا له حاله استعطافاً له عليه ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾ بدله فإنّ أباه ثكلان على أخيه الهالك مستأنس به ﴿إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ إلينا فاتمم إحسانك أو من المتعوّدين بالإحسان فلا تغير عادتك ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِندَهُ﴾ فإنّ أخذ غيره ظلم على فنواكم فلو أخذنا أحدكم مكانه ﴿إِنَّا إِذًا لَّظَالِمُونَ﴾ في مذهبكم هذا أو أنّ مراده أنّ الله أذن أن آخذ من وجدنا الصاع في رحله لمصلحته، ورضاه عليه فلو أخذت غيره كنت ظالماً ﴿فَلَمَّا

النفسيّ وليس بذاك، وهذا أيضاً غير صحيح لأنه ليس وزانه وزان هذه الآية لأنّ في تلك تفسير جملة بجملة، وهذه فيها تفسير ضمير بجملة لكن ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من اختصاصه بضمير الشأن ليس بمسلم. قوله: **(وهو يعلم أنّ الأمر ليس كما تصفون)** فيه إشارة إلى أنّ أعلم ليس المراد به التفضيل، وقال أبو حيان رحمه الله معناه أعلم بما تصفون به منكم لأنه عالم بحقائق الأمور، وكيف كانت سرقة أخيه الذي أحلتم سرقته عليه فهو على ظاهره فإن قيل لم يكن فيهم علم، والتفضيل يقتضي الشركة قيل تكفي الشركة بحسب زعمهم فإنهم كانوا يدعون العلم لأنفسهم ألا ترى قولهم فقد سرق أخ له من قبل جزماً. قوله: **(في السنّ أو القدر ذكروا له حاله استعطافاً)** أي لأجل استعطافه وهو علة لهما لا للثاني وعطفهما بأو لأنهما معنيان متغايران وقوله ثكلان على أخيه أي حزين لفقده والثكلان بالمثلثة الحزين لفقد ولده مؤنثه ثكلى وتسميته هالكاً بناء على ظنهم ذلك. قوله: **(من المحسنين إلينا فأتمم إحسانك أو من المتعوّدين بالإحسان فلا تغير عادتك)** قيل الفرق بين الوجهين بتخصيص الإحسان أو توجيهه إلى أصل الفعل وعلى الأوّل كأنهم قالوا أنت من المحسنين إلينا وما الأنعام إلا بالإتمام، وعلى الثاني كأنهم قالوا قد عم إحسانك الورى فلن يعدونا، ونحن إخوته ولكل ترجيح من وجه وهما حسنان، والحمل على أنّ الأوّل استئناف لبيان الموجب، والثاني اعتراض لإثبات إحسانه على لعموم لا يلائم تقديرهم فتفوت المبالغة المشار إليها، وقوله فأتمم في الأوّل، وأجر في الثاني صريح في أنهما من أسلوب واحد، والتفاوت ما هديت إليه فهو اعتراض عليهما، وهذا وإن تلقوه بالقبول فالظاهر خلافه لأنّ مقتضى الظاهر أنه إذا أريد بالإحسان الإحسان إليهم يكون مستأنفاً لبيان ما قبله إذ أخذ البدل إحسان إليهم، وأمّا إذا أريد أنّ عموم ذلك من دأبك، وعادتك يكون مؤكداً لما قبله فذكر أمر عامّ على سبيل التذييل، والاعتراض أنسب به فما ذكروه غير متجه. قوله: **(فإن أخذ غيره ظلم الخ)** لأنه على ما أفتوا به من شريعتهم يؤخذ السارق فأخذ غيره ولو برضاه ظلم، وقوله فلو أخذت الخ قدّره لاقتضاء السياق له، ولأنّ إذا حرف جواب، وجزاء وإنما قيد الظلم بمذهبهم وشرعهم لأنه لكونه برضا منه لا ظلم فيه. قوله: **(أو أنّ مراده إنّ الله أذن الخ)** يعني كونه ظلماً لأنّ الله أذن في خلافه لمصلحته، ورضا الله عليه فيكون ظلماً في نفس الأمر وظنّ بعضهم أنّ هذا ابتداء كلام لا إشارة إلى المذهب لوقوع الواو في نسخته بدل أو فحرف لفظاً، وتكلف ما لا معنى له، وقوله كنت ظالماً أي لنفسي،

ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ ﴾ يئسوا من يوسف، وأجابته أياهم، وزيادة السين والتاء للمبالغة، وعن البزيّ استياسوا بالألف وفتح الياء من غير همز، وإذا وقف حمزة ألقى حركة الهمزة على الياء على أصله ﴿خَلَصُوا۟ ﴾ انفردوا واعتزلوا ﴿نَجِيًّا ۖ ﴾ متناجين، وإنما وحده لأنه مصدر أو بزنته كما قيل هم صديق وجمعه أنجية كنديّ وأندية ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ ﴾ في السنّ، وهو روبيل أو في الرأي وهو شمعون، وقيل يهوذا ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ عهداً وثيقاً وإنما جعل حلفهم بالله موثقاً منه لأنه بإذن منه، وتأكيد من جهته ﴿وَمِن قَبْلُ ﴾ ومن قبل هذا ﴿مَا فَرَّطتُّمْ فِى يُوسُفَ ۖ ﴾ قصرتم في شأنه وما مزيدة، ويجوز أن تكون مصدرية في موضع النصب بالعطف على مفعول تعلموا ولا بأس بالفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف أو على اسم إنّ وخبره في يوسف أو من قبل أو الرفع بالابتداء والخبر

وعلى الأوّل الظلم للغير فتأمّل. قوله: **(يئسوا من يوسف الخ)** أي استفعل بمعنى فعل وزيدت السين، والتاء للمبالغة أي يئسوا يأساً كاملاً لأنّ المطلوب المرغوب يبالغ في تحصيله، والضمير المجرور ليوسف عليه الصلاة والسلام، وقوله وإجابته إشارة إلى أنّ المراد باليأس منه اليأس من إجابته ويحتمل أنه إشارة إلى تقدير مضاف في الكلام، ولم يجعل الضمير لبنيامين كما قيل لأنهم لم ييأسوا منه بدليل تخلف كبيرهم لأجله، وقوله انفردوا إشارة إلى أنّ الخلوص من الناس عبارة عن الانفراد عنهم، وقول الزجاج انفرد بعضهم عن بعض فيه نظر. قوله: **(متناجين)** وإنما وحده لأنه مصدر كالتناجي بمعنى المشاورة، والتدبير فيما يقولون لأبيهم عليه الصلاة والسلام، وكان الظاهر جمعه لأنه حال من ضمير الجمع فوجهه بأنه مصدر بحسب الأصل أطلق على المتناجين مبالغة أو لتأويله بالمشتق، والمصدر، ولو بحسب الأصل يشمل القليل، والكثير أو لكونه على زنة المصدر لأنّ فعيلاً من أبنية المصادر، وهو فعيل بمعنى مفاعل كجليس بمعنى مجالس أي مناج بعضهم لبعض فيكونون متناجين، وقوله وجمعه أنجية ذكره لأنه على خلاف القياس إذ قياسه في الوصف أفعلاء كغنيّ، وأغنياء لكنهم جمعوه على ذلك كقوله:

إني إذا ما القوم كانوا أنجيه

وهو يقوي كونه جامداً كرغيف وأرغفة وقوله وهو شمعون وقيل يهوذا، والثاني هو الذي صرّح به في أوّل السورة ففيه اختلاف أشار إليه هنا، وقوله جعل حلفهم إشارة إلى أنّ المراد بالموثق اليمين لأنه يوثق به، وكونه من الله إمّا لأنه بإذنه فكأنه صدر منه أو هو من جهته فمن ابتدائية، ومن قبل هذا إشارة إلى أنّ قبل من الغايات المبنية على الضم لحذف المضاف إليه وهو هذا، وقوله قصرتم بمعنى فرطتم وفيه إشارة إلى المعنى المراد من التقصير فيه، وهو التقصير في أمره وشأنه أو أنّ فيه مضافاً مقدراً، وإذا كانت ما مزيدة فمن قبل متعلق بالفعل بعده، والجملة حالية، وقدّمه لأنه أحسن الوجوه، وأسلمها. قوله: **(ويجوز أن**

من قبل وفيه نظر لأنّ قبل إذا كان خبراً أو صلة لا يقطع عن الإضافة حتى لا ينقص وأن

تكون مصدرية) أي ما مصدرية، والمصدر في محل نصب لعطفه على مفعول تعلموا، وهو أنّ أباكم، وأورد عليه أمران الفصل بين حرف العطف، والمعطوف بالظرف وتقديم معمول صلة الموصول الحرفي عليه، وفي جوازهما خلاف للنحاة، والصحيح الجواز خصوصاً بالظرف المتوسع فيه كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى في الأول، ولم يتعرّض للثاني، وقوله أو على اسم أن فيحتاج حينئذ إلى خبر لأنّ الخبر الأوّل لا يصح أن يكون خبراً له فلذا ذكره، ولا يخفى أنّ المقصود الإخبار بوقوع التفريط في يوسف عليه الصلاة والسلام من قبل لا كونه واقعاً فيه أو من قبل، وفيه أيضاً المحذوران السابقان. قوله: **(وفيه نظر لأنّ قبل الخ)** هذا الردّ ذكره أبو البقاء رحمه الله، وتبعه أبو حيان فاعترض به على الزمخشريّ، وابن عطية فقال إنّ الغايات لا تقع صلة، ولا صفة، ولا حالاً، ولا خبراً، وهذا متفق عليه وقد صرّح به سيبويه سواء جرت أو لم تجر فتقول يوم السبت يوم مبارك، والسفر بعده، ولا تقول والسفر بعد وأجاب عنه في الدرّ المصون بأنه إنما امتنع ذلك لعدم الفائدة، وعدم الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف فينبغي إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه أن يقع ذلك الظرف المضاف إلى ذلك المحذوف خبراً وصلة، وصفة وحالاً، والآية الكريمة من هذا القبيل، وردّ بأنّ جواز حذف المضاف إليه في الغايات مشروط بقيام القرينة على تعيين ذلك المحذوف على ما صرّح به الرضي فدل ذلك على أنّ الامتناع ليس معللاً بهذا **(قلت)** ما ذكروه ليس متفقاً عليه، وقد قال الإمام المرزوقي في شرح الحماسة: إنها تقع أخباراً وصفات وصلات، وأحوالاً، ونقل هذا الإعراب المذكور هنا عن الرمانيّ، وغيره واستشهد له بما يثبته من كلام العرب، وفي تعريفها بالإضافة باعتبار تقدير المضاف إليه معرفة يعينه الكلام السابق عليها اختلاف فالمشهور أنها معارف، وقال بعضهم أنها نكرات، وأنّ التقدير من قبل شيء كما في شرح التسهيل، والفاضل سلك مسلكاً حسناً، وهو أنّ المضاف إليه إذا كان معلوماً مدلولاً عليه بأن يكون مخصوصاً معيناً صح الإخبار لحصول الفائدة فإن لم يتعين بأن قامت قرينة العموم دون الخصوص، وقدر ومن قبل شيء لم يصح الإخبار، ونحوه إذ ما من شيء إلا، وهو قبل شيء ما فلا فائدة في الأخبار فحينئذ يكون معرفة، ونكرة، ولا مخالفة بين كلامه، وكلام الرضي مع أنّ كلام الرضي غير متفق عليه فتأمّله فإنه تحقيق حقيق بأن يرسم في دفاتر الأذهان، ويعلق في حقائب الحفظ والجنان، وقوله وفيه نظر أي في كون من قبل خيراً سواء هذا الوجه، وما سبق، وبه اندفع الإشكال بأنه قبل ليس خبراً بل من قبل، وهو الجارّ والمجرور، وقوله حتى لا ينقص أي يكون ناقصاً غير صالح للخبرية، وقد أورد على أنها لا تكون صلة قوله تعالى: ﴿**كيف كان عاقبة الذين من قبل**﴾ [سورة الروم، الآية: ٤٢] ودفع بأنّ الصلة قوله كان أكثرهم مشركين، ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقرّ صلة.

تكون موصولة أي ما فرّطتموه بمعنى ما قدّمتموه في حقه من الخيانة ومحله ما تقدّم ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ فلن أفارق أرض مصر ﴿حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ في الرجوع ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيْ﴾ أو يقضي الله لي بالخروج منها أو بخلاص أخي منهم أو بالمقاتلة معهم لتخليصه روي أنهم كلموا العزيز في إطلاقه فقال روبيل أيها الملك والله لتتركنا أو لأصيحنّ صيحة تضع منها الحوامل، ووقفت شعور جسده فخرجت من ثيابه فقال يوسف عليه السلام لابنه قم إلى جنبه فمسه، وكان بنو يعقوب عليه السلام إذا غضب أحدهم فمسه الآخر ذهب غضبه فقال روبيل من هذا إنّ في هذا البلد لنوراً من نور يعقوب ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ لأنّ حكمه لا يكون إلا بالحق ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ على ما شاهدناه من

قوله: **(وأن تكون موصولة)** معطوف على أن تكون مصدرية وعلى هذا الوجه التفريط بمعنى التقديم من الفرط، وعلى الوجوه الأول بمعنى التقصير، وأورد عليه أنه يكون قوله من قبل تكراراً فإن جعل خبراً يكون الكلام غير مفيد، وإن جعل متعلقاً بالصلة يلزم مع التكرار تقديم متعلق الصلة على الموصول، وهو غير جائز كما مرّ، وقوله ومحله ما تقدّم أي في الإعراب من الرفع، والنصب وعائد الموصول محذوف، وأعلم أنّ السيرافي رحمه الله قال في شرح الكتاب قبل، وبعد مبنيان على الضمّ وفي حال الإضافة يجرّان، وينصبان فأعطيا حركة لم تسكن لهما حال التمكن، وهي الضمة فحرّكتا بأقوى الحركات لما حذف المضاف إليه، وتضمنا معنى الإضافة، وحرفها لتكون عوضاً عما ذهب، وعلة أخرى، وهو أنه أشبه المنادي المفرد الذي إذا نكر أو أضيف أعرب، وإذا أفرد أو كان معرفة بني، وكذا قبل، وبعد إذا حذف المضاف إليه، وكان معرفة فإن نكرا أعربا كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا

وإنما بنيا لأنهما صارا كبعض اسم آخره الجزء الثاني، ولذا سميتا غاية لأنهما صارتا آخراً، ومثلهما غيرهما من الظروف، وما أشبهها كقوله:

ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء

اهـ. وإنما نقلناه لما فيه من الفوائد منها أنّ الغايات معارف لا يقدّر ما حذف إلا معرفة فلا يقدّر نكرة كما تقدّم عن بعض الحواشي فإنه ناشئ من عدم المعرفة. قوله: **(فلن أفارق أرض مصر)** يعني أنّ أبرح تامّة ضمنت معنى فارق، والأرض مفعوله لا ناقصة لأنّ الأرض لا يصح أن تكون خبراً عن المتكلم هنا، وليس منصوباً على الظرفية، ولا بنزع الخافض وقوله في الرجوع لأنه المستحيي منه، وقوله بخلاص أخي أي بسبب من الأسباب فذكر ثلاثة أوجه أحدها خاص، وهو إذن أبيه في الانصراف، والآخر عام، وهو حكم الله فكأنه رجع عن الأسباب وفوض الأمر إلى الله، وقوله قفت بتشديد الفاء من قف شعره يقف إذا قام من غضب أو فزع، وفي نسخة ووقفت بواوين من الوقوف، والمراد بهما متحد، وقوله فمسه أمر في

ظاهر الأمر، وقرىء سرّق أي نسب إلى السرقة ﴿وَمَا شَهِدْنَآ﴾ عليه ﴿إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ بأن رأينا أنّ الصواع استخرج من وعائه ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ﴾ لباطن الحال ﴿حَٰفِظِينَ﴾ فلا ندري أنه سرق أو سرّق، ودس الصاع في رحله أو وما كنا للعواقب عالمين فلم ندر حين أعطيناك الموثق أنه سيسرق أو أنك تصاب به كما أصبت بيوسف ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ يعنون مصر أو قرية بقربها لحقهم المنادي فيها، والمعنى أرسل إلى أهلها واسألهم عن القصة ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ وأصحاب العير التي توجهنا فيهم وكنا معهم ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ تأكيد في محل القسم ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ﴾ أي فلما رجعوا إلى أبيهم، وقالوا له ما

الأوّل ماض في الثاني، وقوله لنوراً من نور يعقوب يريد أحداً من نسله ﷺ بدليل أنه وقع في نسخة لبذراً من بذر يعقوب عليه الصلاة والسلام، وهو استعارة تصريحية فيهما، وقوله لأنّ حكمه لا يكون إلا بالحق بخلاف حكم غيره قد تقدم تحقيق معنى هذه الآية. قوله: **(على ما شاهدناه من ظاهر الأمر)** وهو خروج الصواع من رحله وكذا علمهم أيضاً مبني عليه لأنه يحتمل أن يدس عليه، ويدل على هذا قراءة سرق بالتشديد المنسوبة إلى الكسائيّ فإنها بمعنى نسب للسرقة فتتحد القراءتان، وقد استحسنت قراءة التشديد لما فيها من تنزيه بيت النبوّة عن السرقة، وقوله بأن رأينا متعلق بعلمنا أو بدل تفسيري من قوله بما، والوعاء هنا بمعنى الغرارة ونحوها، وقوله ودس عطف على سرق بالتشديد، وهو عطف تفسيري، وحافظين على الوجهين بمعنى عالمين لأنّ العلم حفظ للشيء في الذهن، ولأنه سبب للعلم أو منشؤه فصح التجوّز به عنه، ولام للغيب للتقوية، وقوله وما كنا للعواقب اعتذار لأبيهم بأنّ ما أصاب بنيامين لم يكن داخلاً في الميثاق وما حلفنا عليه. قوله: **(يعنون مصر)** بناء على ما مر من أنّ المفتش لهم يوسف عليه الصلاة والسلام أو المؤذن، وقوله يعنون أي الأخوة، وفي نسخة يعني أي كبيرهم القائل له ذلك، وقوله أرسل الخ يعني أنّ فيه طياً للإيجاز، وسؤال القرية عبارة عن سؤال أهلها إمّا مجازاً في القرية لإطلاقها على أهلها بعلاقة أو في النسبة أو يقدّر فيه مضاف، وأمّا جواز أن يسأل القرية نفسها فتنطق على خرق العادة لأنه نبيّ ﷺ، فليس مراداً ولا يقتضيه المقام لأنه ليس بصدد إظهار المعجزة، وقوله عن القصة إشارة إلى حذف متعلقه للعلم به. قوله: **(وأصحاب العير)** بيان لمحصل المعنى فيحتمل تقدير المضاف، وجعله مجازاً كما مرّ في **«يا خيل الله اركبي»**[1] وقيل إنه رجح المجاز هناك لاقتضاء النداء له، ورجح هنا التقدير، وقوله التي توجهنا فيهم إشارة إلى كثرتهم وأنهم كانوا مغمورين بينهم، وقوله وكنا كالتعليل له. قوله: **(تأكيد في محل القسم)** يعني ليس المراد إثبات صدقهم بما ذكر حتى يكون مصادرة لإثبات الشيء بنفسه بل تأكيد صدقهم بما يفيد ذلك من الاسمية وأن واللام، ويحتمل أن يريد أن هنا قسماً مقدّراً. قوله: **(فلما رجعوا إلى أبيهم الخ)** بيان لاتصال الكلام بما قبله وارتباطه بما طوى

---

(١) تقدم.

قال لهم أخوهم قال بل سوّلت أي زينت وسهلت ﴿لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ أردتموه فقرّرتموه وإلا فما أدرى الملك أنّ السارق يؤخذ بسرقته ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ أي فأمري صبر جميل أو فصبر جميل أجمل ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ بيوسف وبنيامين وأخيهما الذي توقف بمصر ﴿إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ﴾ بحالي وحالهم ﴿الْحَكِيمُ﴾ في تدبيره ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ فأعرض عنهم كراهة لما صادف منهم ﴿وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ أي يا أسفي تعال فهذا أوانك، والأسف أشدّ الحزن، والحسرة، والألف بدل من ياء المتكلم وإنما تأسف على يوسف دون أخويه والحادث رزؤهما لأنّ رزأه كان قاعدة المصيبات وكان غضاً آخذاً بمجامع قلبه ولأنه كان واثقاً بحياتهما دون حياته وفي الحديث لم تعط أمّة من الأمم إنا لله وإنا إليه راجعون عند المصيبة إلا أمّة محمد ﷺ ألا ترى إلى يعقوب عليه الصلاة والسلام حين أصابه ما أصابه لم يسترجع، وقال يا أسفا ﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ لكثرة بكائه

لأنّ اسأل القرية قول بعض بنيه وبل سوّلت قول أبيهم عليه الصلاة والسلام ردّاً لعذرهم فلا بدّ من تقدير لمحصل المعنى، وبيان لأنّ فيه إيجازاً والتسويل تقدّم بيانه، وقوله وإلا فما أدري الملك الخ يعني أنّ منشأ ظنه بهم في هذه القصة أخذه بسرقته فإنه ليس دينهم فقام ذلك عنده مقام القرينة، وأورثه شبهة لاتهامهم بقصد السوء لأخيهم فما قيل كون هذا من التسويل محل نظر من قلة التدبر، وقوله فأمري الخ يعني هو إمّا خبر أو مبتدأ كما مرّ تحقيقه، وقوله عسى الله الخ لأنه كان عرف أنّ يوسف عليه الصلاة والسلام لم يمت لما سأل عنه ملك الموت عليه الصلاة والسلام هل قبضت روحه فقال لا ولأنه علم من تناهي الشدّة أنّ بعدها فرجاً عظيماً وقوله لما صادف أي لقي منهم في أمر يوسف وأخيه. قوله: **(أي يا أسفي تعال الخ)** إشارة إلى ما مرّ من نداء ما لا يعقل أي ما حلّ به من الأسف وتوطين نفسه له حتى كأنه يطلب إقباله والأسف أشدّ الحزن أي على ما فات لا مطلقاً، وقوله والألف بدل من ياء المتكلم للتخفيف، وقيل هي ألف الندبة، والهاء محذوفة، وقوله رزؤهما بضم الراء المهملة، وسكون الزاي المعجمة والهمزة وهي المصيبة، وقوله لأنّ رزأه أي مصيبة يوصف كانت قاعدة ومبني لجميع مصيباته فكلما عرضت له مصيبة ذكرته بمصيبة يوسف عليه الصلاة والسلام لأنها في كل زمان غضة أي طرية لم تزل عن فكره أبداً، وكلّ جديد يذكر بالقديم، وقوله دون حياته قيل إنه ينافي ما سيأتي في تفسير قوله، وأعلم من الله ما لا تعلمون، ويحتمل أنّ علمه بعد هذا، وفي أسفاً ويوسف تجنيس نفيس وقع من غير تكلف. قوله: **(وفي الحديث «لم تعط أمّة من الأمم» الخ)**[1] رواه الطبرانيّ وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان عن سعيد بن جبير رضي الله عنه أي أنهم لم يعلموه، ولم يوفقوا له عند نزول المصيبة بهم. قوله: **(لكثرة بكائه)** يعني أنه

---

(١) ليس بحديث، هو من كلام سعيد بن جبير رضي الله عنه وهو الذي يطلق عليه علماء المصطلح «المقطوع» وهو ما كان من كلام التابعي.

من الحزن كأنّ العبرة محقت سوادهما، وقيل ضعف بصره، وقيل عمي وقرىء من الحزن وفيه دليل على جواز التأسف والبكاء عند التفجع، ولعل أمثال ذلك لا تدخل تحت التكليف فإنه قلّ من يملك نفسه عند الشدائد ولقد بكى رسول الله ﷺ على ولده إبراهيم، وقال القلب يجزع، والعين تدمع ولا نقول ما يسخط الربّ، وإنا عليك يا إبراهيم لمحزونون ﴿فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ مملوء من الغيظ على أولاده ممسك له في قلبه لا يظهره فعيل بمعنى مفعول كقوله: ﴿وهو مكظوم﴾ [سورة القلم، الآية: ٤٨] من كظم السقاء إذا شدّه على ملئه أو بمعنى فاعل كقوله، والكاظمين من كظم الغيظ إذا اجترعه وأصله كظم البعير جرّته إذا ردّها في جوفه ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي لا تفتأ ولا تزال تذكره تفجعاً عليه فحذف لا كما في قوله:

جعل الحزن في الآية سبب ابيضاض عينه لأنه سبب للبكاء الذي بيضها فأقيم سبب السبب مقامه لظهوره، وقوله كأنّ العبرة بفتح العين أي الدموع محقت سوادهما يعني أنّ ظاهره أنه نزلت عينه غشاوة بيضتها، والقول الثاني إنه كناية عن العمى لأنه لازم لذهاب سوادها فلا وجه لما قيل إنه كان حق التعبير فقيل بالفاء لأنه ليس مقابلاً لما قبله بل تفصيل له والقول الأخير قيل هو الظاهر لقوله فارتدّ بصيراً، وقد مرّ الكلام في جواز العمى على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقوله الحزن أي بفتحتين. قوله: **(وفيه دليل على جواز التأسف)** أي الحزن عند التفجع أي المصيبة، وهو كذلك وإنما المنهيّ عنه النياحة واللطم، وقوله: **«بكى رسول الله ﷺ»**[1] حديث صحيح أخرجه الشيخان عن أنس رضي الله عنه، وقوله مملوء من الغيظ، وقيل من الحزن فهو فعيل بمعنى مفعول فكأنه مملوء بالغيظ ففيه استعارة مكنية وتخييلية، وقوله على ملئه أي ملآناً أو هو بمعنى فاعل أي شديد التجرّع للغيظ أو الحزن لأنه لم يشكه إلى أحد قط والجرّة بكسر الجيم، وتشديد الراء ما يجتره البعير أي يخرجه من جوفه مما أكله أوّلاً ليلوكه فكأنه يرده لجوفه مرّة بعد أخرى من غير أن يطلع أحداً عليه وهو استعارة بليغة. قوله: **(لا تفتأ ولا تزال تذكره تفجعاً عليه)** القائلون إخوة يوسف عليه الصلاة والسلام، وقيل غيرهم من أتباعه واستدلّ به على جواز الحلف بغلبة الظنّ، وقيل إنهم علموه منه لكنهم نزلوه منزلة المنكر فلذا أكدوه، وقوله ولا تزال تذكره عطف تفسيريّ مع الإشارة إلى حذف لا وقيل إنه فسره بلا تزال دون لا تفتر كما روي عن مجاهد، وأوّله الزمخشريّ بأنه جعل الفتوء، والفتور أخوين أي متلازمين لا أنه بمعناه يعني أنّ فثأ بمعنى فتر وسكن ليس بالمثناة بل هو فثأ بالمثلثة كما في الصحاح من فثأت القدر إذا سكنت غليانها، والرجل إذا سكنت غضبه، وهو كما قال أبو حيان تصحيف، وخطأ ابن مالك فيه وليس كما قال فإن ابن مالك نقله عن الفرّاء، وقد صرح به السرقسطي في أفعاله، ولا يمتنع اتفاق مادّتين في معنى، وهو كثير وقد جمعه ابن مالك رحمه

---

(١) أخرجه البخاري ١٣٠٣ ومسلم روى بعضه ٥٣١٥ وأبو داود ٣١٢٦ من حديث أنس.

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

لأنه لا يلتبس بالاثبات فإنّ القسم إذا لم يكن معه علامة الاثبات كان على النفي ﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ مريضاً مشفياً على الهلاك وقيل الحرض الذي أذابه همّ أو مرض، وهو في الأصل مصدر، ولذلك لا يؤنث ولا يجمع والنعت بالكسر كدنف، ودنف وقد قرىء به وبضمتين كجنب ﴿أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾ من الميتين ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ﴾ همي الذي لا أقدر الصبر عليه من البث بمعنى النشر ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ لا إلى أحد منكم، ومن غيركم فخلوتي وشكايتي ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ﴾ من صنعه، ورحمته فإنه لا

الله تعالى في كتاب سماه ما اختلف إعجامه، واتفق إفهامه، ونقله عنه صاحب القاموس. قوله: **(فقلت الخ)** شاهد على حذف لا في جواب القسم، وهو من قصيدة مشهورة لامرئ القيس أوّلها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

ومنها:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

ويمين الله يروى بالرفع والنصب على أنه مبتدأ خبره محذوف، والأوصال جمع وصل بكسر الواو وسكون الصاد المهملة وهي الأعضاء، وقيل المفاصل، وقيل ملتقى كل عظمين في الجسد. قوله: **(لأنه لا يلتبس بالإثبات)** أي لأنّ القسم إذا لم يكن معه علامة الإثبات كان على النفي وعلامة الإثبات هي اللام ونون التأكيد، وهما يلزمان جواب القسم المثبت فإذا لم يذكرا دلّ على أنه منفيّ لأنّ المنفيّ لا يقارنهما فلو كان مثبتاً قيل لتفتأنّ، وقوله كان على النفي أي كان المعنى على النفي أو كان الكلام مبنياً على النفي. قوله: **(مريضاً مشفياً على الهلاك)** أي مشرفاً عليه وقريباً منه، وقيل الحرض معطوف على ما قبله بحسب المعنى ومعنى أذابه جعله مهزولاً نحيفاً، وهو مصدر فلذا لا يؤنث، ولا يجمع ولا يثنى وجه ذلك أنّ المصدر يطلق على القليل، والكثير والنعت أي الصفة حرض بكسر الراء كدنف لفظاً، ومعنى وبضمتين صفة مشبهة أيضاً. قوله: **(أو تكون من الهالكين)** أو يحتمل أن تكون بمعنى بل أو بمعنى إلى أن فلا يرد عليه أنّ حقه التقديم على قوله حتى تكون حرضاً فإن كانت للترديد فهي بمعنى الخلوّ، وقدّم على ترتيب الوجود كما قيل في قوله تعالى: **﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢٥٥] أو لأنه أكثر وقوعاً، وما قيل إنه مقيد بعدم بلوغه إلى الهلاك سهو لأنه يتكرّر مع ما قبله. قوله: **(همي الذي لا أقدر الصبر عليه)** ضمن أقدر معنى أطيق فعداه بنفسه كأنّ همه ثقل يحمله فلا يطيق حمله وحده فيفرقه على من بعينه كقوله:

إذا الحمل الثقيل توزعته أكف القوم هان على الرقاب

فالبث استعارة تصريحية، وهو مصدر بمعنى الفاعل أو المفعول والظاهر الثاني. قوله:

يخيب داعيه، ولا يدع الملتجىء إليه أو من الله بنوع من الإلهام ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ من حياة يوسف قيل رأى ملك الموت في المنام فسأله عنه فقال هو حيّ وقيل علم من رؤيا يوسف أنه لا يموت حتى تخرّ له إخوته سجدا ﴿يَٰبَنِيَّ ٱذْهَبُوا۟ فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ فتعرفوا منهما وتفحصوا عن حالهما، والتحسس طلب الإحساس ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ ولا تقنطوا من فرجه وتنفيسه وقرىء من روح الله أي من رحمته التي يحيي بها العباد ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ بالله وصفاته فإنّ العارف المؤمن لا يقنط من رحمته في شيء من الأحوال ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ﴾ بعدما رجعوا إلى مصر رجعة ثانية ﴿مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ﴾ شدّة الجوع ﴿وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ﴾ رديئة أو قليلة تردّ وتدفع رغبة

(من صنعه ورحمته الخ) ففيه حذف مضاف، ومن بيانية قدّمت على المبين، وهو ما وقد جوّزه النحاة، وعلى الثاني هي ابتدائية، وقوله وأنه لا يخيب داعيه تفسير للصنع، وقوله رأى ملك الموت الخ بيان للإلهام، وقوله علم من رؤيا يوسف وجه آخر، ويحتمل أنه أيضاً من الإلهام، واعترض على قوله في المنام بأنه باطل رواية ودراية لأنّ النبيّ ﷺ يرى الملائكة يقظة فلا حاجة إلى جعله مناماً، وقد أخرج ابن أبي حاتم من النضر رضي الله عنه أنه قال بلغني أنّ يعقوب عليه الصلاة والسلام مكث أربعة وعشرين عاماً لا يدري أيوسف عليه الصلاة والسلام حيّ أم ميت حتى تمثل له ملك الموت عليه الصلاة والسلام فقال له: من أنت قال: أنا ملك الموت فقال: أنشدك بإله يعقوب هل قبضت روح يوسف قال لا فعند ذلك قال عليه الصلاة والسلام يا بنيّ اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه، وفيه نظر لأنّ مثله إنما يكون برواية. قوله: **(فتعرفوا منهما وتفحصوا عن حالهما الخ)** التحسس تفعل من الحس، وهو الإدراك بالحاسة وقريب منه التجسس بالجيم، وقيل إنه بالحاء في الخير وبالجيم في الشر وردّ بأنه قرئ بهما هنا، وقوله التحسس طلب الإحساس هو أصل معناه والمراد لازمه، وهو التعرّف، وذكر التفحص أي التفتيش لأنه طريقه وقيل التحسس طلب الإدراك بالحس مرّة بعد أخرى، وإنما أمرهم يعقوب عليه الصلاة والسلام بالتحسس لما رأى في منامه أو أخبره به الملك أو لما تفرس من ذكر إكرامه لهم، وما هو عليه من أنه ليس من الفراعنة. قوله: **(ولا تقنطوا من فرجه وتنفيسه)** الروح بالفتح أصل معناه النفس كما قاله الراغب ثم استعير للفرج كما قيل له تنفيس من النفس، وقرئ روح الله بالضم، وفسر بالرحمة على أنه استعارة من معناها المعروف لأنّ الرحمة سبب الحياة كالروح وإضافتها إلى الله تعالى لأنها منه، وقال ابن عطية رحمه الله تعالى معناه لا تيأسوا من حيّ معه روح الله الذي وهبه فإنّ كلّ من بقيت روحه يرجى وفي غير من قد وارت الأرض مطمع. قوله: **(بالله وصفاته)** لأنّ سبب اليأس عدم التصديق بالصانع وصفاته الكمالية، وليس فيه دليل على أنّ اليأس كفر بل هو ثابت بدليل آخر، وقوله بعدما رجعوا إلى مصر رجعة ثانية بيان له بحسب الواقع، وقوله شدّة الجوع هذا أحسن من تفسير الزمخشريّ له بالهزال، وهذا إشارة إلى مسألة أصولية وهي إلا من مكر الله، واليأس من رحمته كبيرة أو كفر قولان

عنها من أزجيته إذا دفعته، ومنه تزجية الزمان قيل كانت دراهم زيوفاً، وقيل صوفاً وثمناً، وقيل الصنوبر والحبة الخضراء، وقيل الأقط، وسويق المقل ﴿فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ﴾ فأتم لنا الكيل ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ﴾ بردّ أخينا أو بالمسامحة وقبول المزجاة أو بالزيادة على ما يساويها واختلف في أنّ حرمة الصدقة نعم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو تختص بنبينا ﷺ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾ أحسن الجزاء، والتصدق التفضل مطلقاً ومنه قوله عليه الصلاة والسلام في القصر هذه صدقة تصدّق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته لكنه اختص عرفاً بما

مشهوران، وفي جمع الجوامع وشروحه كلام مفصل فيها. قوله: **(رديئة أو قليلة)** يعني أصل معنى التزجية الدفع والرمي فكني بها عن القليل والرديء لأنه لعدم الاعتناء به يرمي ويطرح، والمراد أنّ ما أتوا به غير صالح لأن يكون ثمناً بدون محاباة وتزجية الزمان دفعه بالأمر القليل والصبر عليه حتى ينقضي كما قيل:

درّج الأيام تندرج وبيوت الهمّ لا تلج

وقد فسر الآية بهذا الزجاج فقال أي إنا جئنا ببضاعة الأيام مزجاة بها، والمصنف رحمه الله سكت عنه، ولم يفسر به ثم إنه شرع في بيان كونها رديئة أو قليلة بقوله قيل الخ والصنوبر معروف والحبة الخضراء أيضاً معروفة وليست الفستق كما قاله أبو حيان رحمه الله تعالى، والمقل هو الذي يسمونه دوماً، وهو بضم الميم وسكون القاف. قوله: **(فأتم لنا الكيل)** أي لا تنقصه لقلة بضاعتنا أو رداءتها، واختلف في حرمة أخذ الصدقة هل هي خاصة بالنبي ﷺ أو تعم جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فذهب سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى إلى اختصاص ذلك بنبينا ﷺ استدلالاً بظاهر هذه الآية، ومن ذهب إلى العموم، وأنّ هؤلاء أنبياء أو آل نبيّ والصدقة لا تحلّ لهم فسر الآية بردّ الأخ، ونحوه مما ليس بصدقة حقيقة أو يقول المحرم إنما هو الصدقة المفروضة مع أنّ الصدقة تكون بمعنى التفضل، ومنه تصدق الله على فلان بكذا، وأمّا قول الحسن رحمه الله تعالى لمن سمعه يقول اللهمّ تصدّق عليّ إنّ الله لا يتصدّق إنما يتصدّق من يبغي الثواب قل اللهمّ أعطني أو تفضل عليّ فقد ردّ بقوله ﷺ: «**صدقة تصدّق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته**»[1] وأجيب عنه بأنه مجاز أو مشاكلة، وإنما ردّ الحسن رحمه الله تعالى على القائل لأنه لم يكن بليغاً كما في قصة المتوفى، وقوله أحسن الجزاء إشارة إلى أنه حث على الإحسان فإنه يجزي أحسن جزاء من الله وإن لم يجزه المحسن إليه، وقوله في القصر أي في شأن القصر أي قصر صلاة المسافر والحديث في صحيح البخاريّ[2] رحمه الله

---

(١) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٦٨٦ وأبو داود ١١٩٩ ـ ١٢٠٠ وابن ماجه ١٠٦٥ وأحمد ١/ ٢٥ ـ ٣٦ والترمذي ٣٠٣٤ وابن خزيمة ٩٤٥ وابن حبان ٢٧٣٩ ـ ٢٧٤١ والبغوي ١٠٢٤ والبيهقي ٣/ ١٣٤ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ والطبري ١٠٣١٢ كلهم من حديث عمر بن الخطاب بأتم منه.

(٢) هو المتقدم.

يبتغي به ثواب من الله تعالى ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ أي هل علمتم قبحه فتبتم عنه وفعلهم بأخيه أفراده عن يوسف، واذلاله حتى كان لا يستطيع أن يكلمهم إلا بعجز وذلة ﴿إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ﴾ قبحه فلذلك أقدمتم عليه أو عاقبته وإنما قال ذلك تنصيحاً لهم، وتحريضاً على التوبة وشفقة عليهم لما رأى من عجزهم، وتمسكنهم لا معاتبة، وتثريباً، وقيل أعطوه كتاب يعقوب في تخليص بنيامين، وذكروا له ما هو فيه من الحزن على فقد يوسف وأخيه فقال لهم ذلك وإنما جهلهم لأنّ فعلهم كان فعل الجهال أو لأنهم كانوا حينئذ صبياناً طياشين ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ استفهام تقرير ولذلك حقق بأن ودخول اللام عليه، وقراءة ابن كثير على الإيجاب قيل عرفوه بروائه، وشمائله حين كلمهم به، وقيل تبسم فعرفوه بثناياه، وقيل رفع التاج عن رأسه فرأوا علامة بقرنه تشبه الشامة البيضاء، وكانت لسارة ويعقوب مثلها ﴿قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى﴾ من أبي وأمي ذكره تعريفاً لنفسه به وتفخيماً لشأنه وادخالاً له في قوله ﴿قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ﴾ أي بالسلامة،

تعالى. قوله: **(أي هل علمتم قبحه فثبتم)** إشارة إلى المراد منه كناية أو بتقدير مضاف لأنّ الفعل الصادر بالاختيار لا ينفك عن العلم به والشعور، ولذا قيل إنهم عالمون بقبحه أيضاً لأنه لا يخفى على مثلهم، وإنما ذكره حثالهم على التوبة لأنّ العاقل إذا اتضح له قبح فعله لا يتوقف في الرجوع عنه، ولذا رتب عليه قوله فتبتم، وقوله إذ أنتم جاهلون قبحه متعلق بفعلتم على هذا التقدير لأنه لا يصح هل علمتم قبحه إذ جهلتموه بل المعنى هل علمتم قبحه بعدما فعلتموه جاهلين به، وهو تلقين للعذر كما في قوله تعالى: **﴿ما غرّك بربك الكريم﴾** [سورة الانفطار، الآية: ٦] وتخفيف للأمر عليهم، والمراد بعاقبته ما آل إليه أمر يوسف عليه الصلاة والسلام والتنصيح بذل النصح تديناً لهم، وقوله لا معاتبة وتثريباً كما قيل إنه استعظام لما ارتكبوه لمخالفته لقوله لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم. قوله: **(وقيل أعطوه كتاب يعقوب عليه الصلاة والسلام)** وصورته كما في الكشاف من يعقوب إسرائيل الله بن إسحاق ذبيح الله بن إبراهيم خليل الله إلى عزيز مصر أمّا بعد فإنّا أهل بيت موكل بنا البلاء أمّا جدي فشدّت يداه ورجلاه، ورمى به في النار ليحرق فنجاه الله وجعلت النار عليه برداً وسلاماً، وأمّا أبي فوضع السكين على قفاه ليقتل ففداه الله، وأمّا أنا فكان لي ابن، وكان أحبّ أولادي إليّ فذهب به إخوته إلى البرية ثم أتوني بقميصه ملطخاً بالدم، وقالوا قد أكله الذئب فذهبت عيناي من بكائي عليه، ثم كان لي ابن وكان أخاه من أمّه وكنت أتسلى به فذهبوا به، ثم رجعوا وقالوا: إنه سرق وإنك حبسته لذلك، وأنا أهل بيت لا نسرق، ولا نلد سارقاً فإن رددته عليّ وإلا دعوت عليك دعوة تدرك السابع من ولدك والسلام. قوله: **(أو لأنهم كانوا حينئذ صبياناً طياشين)** الطيش الخفة ورد هذا بأنه غير مطابق للواقع ولقوله، ونحن عصبة، ولذا مرّضه المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(استفهام تقرير الخ)** ولذلك أكد لأنّ التأكيد يقتضي التحقق المنافي للاستفهام، وقوله ﷺ أنا يوسف تصديق لهم، وقراءة ابن كثير بحذف الهمزة والمراد بالإيجاب ما يقابل

والكرامة ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ﴾ أي يتق الله ﴿وَيَصْبِرْ﴾ على البليات أو على الطاعات وعن المعاصي ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وضع المحسنين موضع الضمير للتنبيه على أن المحسن من جمع بين التقوى والصبر ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ اختارك علينا بحسن الصورة وكمال السيرة ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ والحال إن شأننا أنا كنا مذنبين بما فعلنا معك ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ لا تأنيب عليكم تفعيل من الثرب، وهو الشحم الذي يغشى الكرش للإزالة كالتجليد فاستعير للتقريع الذي يمزق العرض، ويذهب ماء

الاستفهام كما يقال له إثبات، وقيل إنّ الهمزة محذوفة على هذه القراءة، وقوله بروائه أي برؤية منظره لأنه لم يدنهم قبل ذلك وقيل إنه كان يكلمهم من وراء حجاب وكان الظاهر أن يقول وبكلامه بلسان العبرية لقوله كلمهم به، وقوله ثناياه أي مقدم أسنانه لحسنها وانتظامها كالدرّ، وقوله بقرنه أي جانب رأسه، وقوله وكانت أي العلامة ولسارة ويعقوب مثلها جملة خبر كان أو اسم كان مثل وأنث لإضافته إلى المؤنث، ويجوز نصب مثلها، وقوله ذكره تعريفاً لنفسه جواب سؤال وهو أنّ السؤال عنه فلم ذكر أخاه. قوله: **(أي يتق الله)** أبقى التقوى على ظاهرها، وعدل عن تفسير الزمخشري له بيخف الله وعقابه لأنه اعترض عليه بأنه مجاز من غير داع ولا قرينة فالوجه تفسير التقوى بالاحتراز عن ترك المأمورات، وارتكاب المنهيات، والصبر بالصبر على المحن والبلايا، وقد أجيب عنه بأنّ هذه الجملة تعليل لقوله قد منّ الله علينا، وتعريض لإخوته بأنهم لم يخافوا عقابه، ولم يصبروا على طاعة الله وطاعة أبيهم، وعن المعصية إذ فعلوا ما فعلوا فيكون المراد بالاتقاء الخوف وبالصبر الصبر على الطاعة، وعن المعصية ورد بأنّ التعريض حاصل في التفسير الآخر أيضاً فكأنه فسره به لئلا يتكرّر مع الصبر، وفيه نظر وقرئ بإثبات ياء يتقي فقيل إنه على لغة من يجزمه بحذف الحركة المقدّرة وقيل شبهت من الشرطية بالموصولة، وقوله من جمع الخ فيكون الإحسان مجموعهما. قوله: **(اختارك الخ)** الإيثار الاختيار، ويكون بمعنى التفضيل أيضاً، وقوله بحسن الصورة قيل المناسب للمقام ما في الكشاف بالتقوى، والصبر وسيرة المحسنين بخلاف ما نحن عليه فإنا لم نصبر على تفضيل أبينا لك، ولم نحسن حالنا وسيرتنا معك، ومع أخيك وقيل آثرك بالملك أو بالعلم. قوله: **(والحال إن شأننا إنا كنا مذنبين الخ)** يشير إلى أنّ الواو حالية، وإن مخففة واسمها ضمير شأن وأنّ الخاطئ من تعمد الذنب، وأنّ اللام مزحلقة عن محلها. قوله: **(لا تأنيب الخ)** التأنيب، والتقريع اللوم بعنف، ولما لم يستعمل من هذه المادّة غير الثرب، وهو الشحم الرقيق في الجوف، وعلى الكرش جعلوه منه، وجعلوا التفعيل للسلب كالتجليد بمعنى إزالة الجلد فاستعير للوم لأنّ بإزالة الشحم يبدو الهزال، وما لا يرضى كما أنه باللوم تظهر العيوب فالجامع بينهما طريان النقص بعد الكمال أو إزالة ما به الكمال والجمال، وكذا التقريع أصله إزالة القرع، وهي البثور، وقوله يمزق العرض ويذهب ماء الوجه تفسير له بما يناسب معناه أي

الوجه ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ متعلق بالتثريب أو بالمقدّر للجارّ الواقع خبراً للاتثريب والمعنى لا أثربكم اليوم الذي هو مظنته فما ظنكم بسائر الأيام أو بقوله: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ لأنه صفح عن

التثريب الذي أصله إزالة الثرب استعير لتمزيق العرض، وإذهاب ماء الوجه الذي هو إزالة الخير والوجاهة. قوله: **(متعلق بالتثريب الخ)** تبع فيه الكشاف، وأورد عليه أنه يكون حينئذ شبيهاً بالمضاف نحو لا ضارباً زيداً فيتعين نصبه بل هو خبر كقوله:

لا نسب اليوم ولا خلة

أي لا تثريب كائن في اليوم، ولذا قال أبو البقاء خبر لا عليكم أو اليوم وعليكم متعلق بالظرف أو بمتعلقه، وهو الاستقرار، ولا يجوز أن يتعلق بتثريب، وإلا لنصب لأنّ اسم لا كالمنادى إذا عمل نوّن وقال أبو حيان رحمه الله لا يجوز تعلق اليوم بتثريب لأنه مصدر فصل بينه وبين معموله بعليكم، وهو لا يجوز سواء كان خبراً أو صفة لأنّ معمول المصدر من تمامه وأيضاً لو تعلق به لم يجز بناؤه لشبهه بالمضاف، ولو قيل الخبر محذوف وعليكم واليوم متعلق به أي لا تثريب كائن عليكم اليوم لكان قوياً **(أقول)** اتفق على هذا كلمتهم هنا وهو غريب منهم فإنه صرّح في متون النحو بأن شبيه المضاف سمع فيه عدم التنوين نحو لا طالع جبلاً ووقع في الحديث: **«لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت»**[1] باتفاق الرواة فيه، وإنما الخلاف فيه هل هو مبنيّ أو معرب ترك تنوينه، وأمّا الفصل بين المصدر ومعموله فقد ردّه المعترض على نفسه من حيث لا يشعر لأنه إذا سلم جعل معمولاً لمقدر، والجملة معترضة، وبالاعتراض سقط الاعتراض، وأمّا ما قيل إنه متعلق الظرف لا شبيه المضاف فمخالف لتصريح أهل العربية، وكذا كون الظرف متعلقاً بالنفي لا بالمنفيّ، وأنّ المراد بتعلقه به تعلقه بالخبرية، وأنه لما فصل بينه، وبين متعلقه جاز البناء وكل هذا مما لا حاجة إليه، وإنما هو ضغث على إبالة لأنه كلام ناشئ من قلة الاطلاع، ولبعض الناس هنا كلمات مظلمة تركناها لافتضاح المصباح بطلوع الصباح. قوله: **(والمعنى)** يعني على كلا التقديرين لا أثرّبكم اليوم يعني أنّ تعبيره باليوم ليس لوقوع التثريب في غيره لأنه إذا لم يثرب أول لقائه، واشتعال ناره فبعده بطريق الأولى وقال الشريف المرتضى في الدرر والغرر أن اليوم موضوع موضع الزمان كله كقوله:

اليوم يرحمنا من كان يغبطنا واليوم نتبع من كانوا لنا تبعا

أي بعد اليوم. قوله: **(أو بقوله يغفر الله)** قال الشريف في الدرر ضعف قوم هذا الجواب من جهة أنّ الدعاء لا ينصب ما قبله، ولم أر من صرّح به غيره قيل، وفي كلام المصنف إشارة

---

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٦٤٧٣ والنسائي ٣/ ٧١ وابن حبان ٢٠٠٦ وأحمد، ٤/ ٢٥٠ والطبراني في «الكبير» ٢٠/ ٨٩٨ وابن خزيمة ٧٤٢ كلهم من حديث المغيرة بن شعبة ولفظه «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

جريمتهم حينئذ واعترفوا بها ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ فإنه يغفر الصغائر، والكبائر ويتفضل على التائب ومن كرم يوسف عليه السلام أنهم لما عرفوه أرسلوا إليه وقالوا إنك تدعونا بالبكرة والعشيّ إلى الطعام، ونحن نستحي منك لما فرط منا فيك فقال إنّ أهل مصر كانوا ينظرون إليّ بالعين الأولى ويقولون سبحان من بلغ عبداً بيع بعشرين درهماً ما بلغ، ولقد شرفت بكم وعومت في عيونهم حيث علموا أنكم أخوتي وأني من حفدة إبراهيم عليه السلام ﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا﴾ القميص الذي كان عليه وقيل المتوارث الذي كان في التعويذ ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ يرجع بصيراً أي ذا بصر ﴿وَأْتُونِى﴾ أنتم، وأبي

إلى دفعه بجعله خبر الادعاء وقال ابن المنير رحمه الله تعالى الصحيح تعلقه بتثريب أو بالمقدر في عليكم فإنه لو كان متعلقاً بيغفر لقطعوا بالمغفرة بإخبار الصدّيق ولم يكن كذلك لقولهم يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا فأجيب بأنّ ستر الذنب، وعدم المؤاخذة به إنما يكون في القيامة، والحاصل قبله هو الأعلام به، وطلب ما يعلم حصوله غير ممتنع بل الممتنع طلب الحاصل على أنه يجوز أن يكون هضماً للنفس كما في استغفار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا فرق بين الدعاء والأخبار هنا. قوله: **(لأنه صفح عن جريمتهم حينئذ الخ)** قيل إنه إشارة إلى أنه أخبار لادعاء وتعليل لفظه بغفران الله بأنه عفا عنهم، وتابوا كما أشار إلى الأوّل بقوله صفح عن جريمتهم وإلى الثاني بقوله واعترفوا بها فلا محالة غفروا مما يتعلق به، وبالله بمقتضى، وعد الله بقبول توبة العباد لا مما يتعلق بأبيهم إذ هو المطلوب بقولهم يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا حتى يرد أنه قطع بمغفرتهم لإخبار الصادق فيجاب بما مرّ في القولة قبل هذا، وقيل قطع بالمغفرة فيما يرجع إلى حقه دون أخيه، وفيه بحث، وقوله وهو أرحم الراحمين تحقيق لحصول المغفرة لأنه عفا عنهم فالله أولى بالعفو والرحمة لهم فإن كانت الجملة دعائية فهو بيان للوثوق بإجابة الدعاء، وقد مرّ تحقيق التفصيل فيه، وقوله فإنه يغفر الصغائر والكبائر أو لأنّ رحمة البشر برحمته أيضاً وهي جزء من مائة جزء من رحمته قيل، ولو علله بهذا كان أولى، وقوله والكبائر أي التي لا يغفرها غيره، وتفضله على التائب بمقتضى وعده بخلاف رحماء الناس قد يقبلون التوبة، وقد لا يقبلونها ودلالة ما ذكره على الكرم إذ جعل مجيئهم إليه ليس لأجل إكرامهم بل لإكرامه هو فالمنة لهم في ذلك وحفدة جمع حفيد أو حافد، وهو ولد الولد. قوله: **(القميص الذي كان عليه الخ)** يجوز رفع القميص بتقدير هو، ونصبه بتقدير أعني، وضعف القول الثاني لأنّ قوله أجد ريح يوسف يدل على أنه كان لابساً له لا في تعويذته كما تشهد به الإضافة إلى ضميره، وقيل إنه القميص الذي قدّمن دبر أرسله ليعلم براءته من الزنا ولا يخفى بعده، وباء بقميصي للملابسة أو للمصاحبة أو للتعدية، والتعويذ التميمة التي تعلق للحفظ من لعين ونحوها. قوله: **(يرجع بصيراً أي ذا بصر)** أصل معنى الإتيان المجيء فإن كان على حقيقته يكون بصيراً حالاً وإن تجوّز به عن معنى الصيرورة يكون خبرها وترك الوجه الأوّل لأنه المناسب لقوله ارتد بصيراً وهو يدل على أنه ذهب بصره وفي نسخة يصر بصيراً، ومجيئه له

﴿بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بنسائكم، وذراريكم ومواليكم ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾ من مصر وخرجت من عمرانها ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ لمن حضره ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ أوجده الله ريح ما عبق بقميصه من ريحه حين أقبل به إليه يهوذا من ثمانين فرسخاً ﴿لَوْلَا أَن تُفَنِّدُونِ﴾ تنسبوني إلى الفند وهو نقصان عقل يحدث من هرم، ولذلك لا يقال عجوز مفندة لأنّ نقصان عقلها ذاتي، وجواب لولا محذوف تقديره لصدّقتموني أو لقلت إنه قريب ﴿قَالُوا﴾ أي الحاضرين ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ لفي ذهابك عن الصواب قدماً بالإفراط في محبة يوسف وإكثار ذكره والتوقع للقائه ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ يهوذا روي أنه قال كما أحزنته بحمل قميصه الملطخ بالدم إليه فأفرحه بحمل هذا إليه ﴿أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ طرح

يدل عليه قوله، وائتوني بأهلكم كما صرّح به المصنف ولو حمل على ظاهره احتاج إلى تكلف. قوله: **(أنتم وأبي)** إشارة إلى ما فيه من التغليب وما قيل إنه لا حاجة إليه لأنه كان شيخاً كبيراً عاجزاً فهو داخل في الأهل غير حسن لأنه متبوع لا تابع وما ذكره واه جداً، وقوله فصلت العير أي خرجت من قولهم فصل القوم عن المكان، وانفصلوا بمعنى فارقوه، وقوله لمن حضره أي من ولد ولده. قوله: **(أوجده الله ريح ما عبق بقميصه)** أي جعله الله واجداً لريحه أي رائحته وعبق يعبق كفرح يفرح بمعنى التصق، وتسامحوا فيه فجعلوه بمعنى فاح منه الرائحة، ويخص بالرائحة الطيبة والرائحة لعرقه لا للبدن نفسه ففيه تجوز وإضافته لأدنى ملابسة. قوله: **(تنسبوني إلى الفند)** بفتحتين وهو ضعف الرأي، والعقل من الهرم، وكبر السنّ وفنده نسبه إلى الفند وهو مأخوذ من الفند، وهو الحجر والصخرة كأنه جعل حجر القلة فهمه كما قال:

إذا أنت لم تعشق ولم تدر ما الهوى فكن حجراً من يابس الصخر جلدا

ثم اتسع فيه فقيل فنده إذا ضعف رأيه ولامه على ما فعله، ولذا لم يقل للمرأة مفندة لأنها لا رأي لها حتى تضعف كذا في الكشاف والأساس، وقال الشمني إنه غريب ولا وجه لاستغرابه فإنه منقول عن أهل اللغة كما في القاموس، ولعل وجهه أنّ لها عقلاً وإن كان ناقصاً يسدّ نقصه بكسر السين فتأمّل، وقوله ذاتي أي غير عارض لهرم ونحوه، وقوله لصدقتموني أو لأخبرتكم خبره لأنه مصدّق، ولكن ظنوا ما قاله من وساوس الشيخوخة، وقوله أو لقلت أنه أي يوسف قريب مكانه أو لقاؤه. قوله: **(لفي ذهابك عن الصواب الخ)** يعني أنّ الضلال بمعنى عدم الصواب، وجعله فيه لتمكنه، ودوامه عليه، ولا يليق تفسيره بجنونك القديم وإنما قالوا هذا لظنهم أنه مات، وقوله قدما بكسر القاف وسكون الدال المهملة بمعنى قديماً كما في قوله:

ثنى عطفه عن قرنه حين لم يجد مكراً وقدماً كان ذلك من فعلي

كذا في النبراس وهذا مما أهمله بعض أهل اللغة كصاحب القاموس، وأمّا القدم بالضم فبمعنى التقدّم كما في مثلثات البطليوسي. قوله: **(روي أنه قال كما أحزنته الخ)** لأنه الذي

البشير القميص على وجه يعقوب عليه السلام أو يعقوب نفسه ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ عاد بصيراً لما انتعش فيه من القوّة ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ من حياة يوسف عليه السلام، وإنزال الفرج، وقيل إني أعلم كلام مبتدأ والمقول لا تيأسوا من روح الله أو إني لأجد ريح يوسف ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ﴾ ومن حق المعترف بذنبه أن يصفح عنه، ويسأل له المغفرة ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ أخره إلى السحر أو إلى صلاة الليل أو إلى ليلة الجمعة تحرياً لوقت الإجابة أو إلى أن يستحلّ لهم من يوسف أو يعلم أنه عفا عنهم فإنّ عفو المظلوم شرط المغفرة، ويؤيده ما روي أنه استقبل القبلة قائماً يدعو، وقام يوسف خلفه يؤمن وقاموا خلفهما أذلة خاشعين حتى نزل جبريل، وقال إنّ الله قد أجاب دعوتك في ولدك، وعقد مواثيقهم بعدك على النبوّة، وهو إن صح فدليل على نبوّتهم وأنّ ما صدر عنهم كان قبل

حمل إليه ذلك القميص قيل الظاهر أن تطرح الفاء أو كما من العبارة، وقوله طرح البشير ففاعله ضمير البشير وهو الظاهر من قوله فألقوه على وجه أبي أو فاعله ضمير يعقوب عليه الصلاة والسلام قيل وهو الأنسب للأدب. قوله: **(عاد بصيراً)** فبصيراً خبرها، ومن أنكر مجيئها بمعنى صار جعله حالاً، وانتعش بمعنى تحرّك وقوي حتى قوي قلبه، وحرارته الغريزية فأوصل نوره إلى الدماغ وأدّاه إلى البصر فأبصر فلا يرد عليه أنّ الصواب أن يقال إنه معجزة ليعقوب عليه الصلاة والسلام لأنّ قوّة البدن لا تفيد قوّة البصر، وقوله والمقول لا تيأسوا أي إن كان الخطاب لأولاده أو أني لأجد إن كان مع من حضر، وقوله ومن حق المعترف الخ لأن قوله: **﴿إنا كنا خاطئين﴾** تعليل لما قبله فلا وجه لما قيل إنّ المناسب لقوله يا أبانا إذ نادوه بما يقتضي العطف والشفقة أن يقال، ومن حق شفقتك علينا أن تستغفر لنا فإنه لولا ذلك لكنا هالكين لتعمد الإثم فمن ذا يرحمنا إذا لم ترحمنا، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو المناسب للسياق والسباق. قوله: **(أخره إلى السحر أو إلى صلاة الليل أو إلى ليلة الجمعة)** قيل يأبى هذه الاحتمالات الثلاثة سوف لأنها أبلغ من السين في التنفيس فكان حقه على ما ذكر السين ورد بما في المغني من أنّ ما ذكره مذهب البصريين، وغيرهم يسوي بينهما، وهذا غير وارد حتى يحتاج إلى الدفع لأنّ التنفيس التأخير مطلقاً، ولو أقلّ من ساعة فتأخيره إلى السحر، ومضى ذلك اليوم محلّ للتنفيس بسوف وإنما أخر لما ذكر لأنها أوقات الإجابة كما وردت به الأحاديث، وفي الكشاف وجه آخر، وهو أن يراد الدوام على الاستغفار قيل وهو مبنيّ على أنّ السين، وسوف تدل على الاستمرار في المستقبل، وفيه كلام في مغني اللبيب، وقد مرّ تحقيقه في قوله تعالى: **﴿سيقول السفهاء﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٤٢]. قوله: **(أو إلى أن يستحل لهم من يوسف)** عليه الصلاة والسلام أن يجعلهم في حل منه بالعفو عنهم الأوّل مبنيّ على ظن أنه لم يعف عنهم، والثاني على أنه عفا، ولكن أراد تيقنه بسماعه منه، وهذا على أنّ ما طلبوه عفو يوسف عليه الصلاة والسلام عما فعلوه به وعفو المظلوم شرط المغفرة فيجب على الظالم أن

استنبائهم ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ روي أنه وجه إليه رواحل وأموالاً ليتجهز إليه بمن معه واستقبله يوسف والملك بأهل مصر، وكان أولاده الذين دخلوا معه مصر اثنين وسبعين رجلاً وامرأة، وكانوا حين خرجوا مع موسى عليه الصلاة والسلام ستمائة ألف وخمسمائة، وبضعة وسبعين رجلا سوى الذرية والهرمى ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ ضمّ إليه أباه وخالته واعتنقهما نزلها منزلة الأمّ تنزيل العم منزلة الأب في قوله: ﴿**وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٣٣] أو لأنّ يعقوب عليه السلام تزوّجها بعد أمّه والرابة تدعى أمّا ﴿وَقَالَ ٱدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ من القحط وأصناف المكاره والمشيئة

يتحلل منه، وهل يجب تعيين المظلمة له وقدرها لأنها إذا علمت قد لا تطيب نفسه بالعفو أو يكفي ذكرها إجمالاً فيه اختلاف للفقهاء، وقوله ولدك بضمّ فسكون جمع ولد، وقوله وعقد مواثيقهم أي عهد على نفسه أن يعطيهم النبوّة من قولهم عقاد الألوية، وفي النهاية هلك أهل العقد يعني أصحاب الولاية على الأمصار ثم تجوز بالعقد، والحل عن فصل الأمور إثباتاً ونفياً وأصله في اللواء كما عرفت، وقوله إن صح إشارة إلى الاختلاف في نبوّتهم فعلى القول بها يكون ما صدر عنهم قبل النبوّة بدليل هذه الرواية. قوله: (**وجه إليه**) أي إلى يعقوب عليه الصلاة والسلام وقوله واستقبله يوسف والملك يقتضي أنه لم يكن ملكاً، وإنما كان على خزائنه كالعزيز، وكأنّ الرواية مختلفة فيه فإنه قيل إنه تسلطن، وهو المشهور، والتجهيز حمله، وما معه، وفي قوله فلما دخلوا على يوسف إيجاز تقديره فرحل يعقوب عليه الصلاة والسلام بأهله أجمعين، وساروا حتى أتوا يوسف عليه الصلاة والسلام فلما دخلوا الخ. قيل وكان دخولهم يوم عاشوراء. قوله: (**بضعة وسبعين رجلاً**) في الصحاح إذا جاوز العدد العشرة ذهب البضع فلا يقال بضع وعشرون لكن في المغرب ما يخالفه، وقد وقع في الحديث الصحيح في البخاريّ، وغيره: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**»[1] ورأيت بضعة وثلاثين ملكاً، ولهذا قال الكرماني رحمه الله تعالى بعدما نقل كلام الجوهريّ أنه خطأ منه لأنّ أفصح الفصحاء تكلم به وكأنّ منشأ الغلط أنهم قالوا إنه لا يطلق على العشرة، وإنما يطلق على كسورها سواء كانت قبل العشرة أو بعدها فظنّ أنها لا تستعمل فيما بعدها فتأمّل، والهرمى جمع هرم. قوله: (**ضم إليه أباه وخالته واعتنقهما نزلها منزلة الأمّ الخ**) تنزيل منصوب على أنه مصدر تشبيهي أي نزل الخالة منزلة الأمّ كما نزل العم منزلة الأب بقطع النظر عن كونها زوجة يعقوب عليه الصلاة والسلام، وعلى الوجه الثاني أنه لما تزوّجها بعد أمّه صارت راية له فنزلت منزلة الأم لكونها مثلها في زوجية الأب، وقيامها مقامها، والرابة امرأة الأب غير الأم كما أنّ الولد من غيرها يسمى ربيباً واسم الخالة ليا، وقيل راحيل وقيل إنّ أمة كانت في الحياة، وما قيل إنّ الله أحياها لم يثبت،

---

(١) هو شطر حديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ٥٩٨ والترمذي ٢٦١٤ والنسائي ٨/ ١١٠ وابن ماجه ٥٧ وابن حبان ١٩١ وابن منده في «الإيمان» ١٧٠ كلهم من حديث أبي هريرة بأتم منه.

متعلقة بالدخول المكيف بالأمن والدخول الأوّل كان في موضع خارج البلد حين استقبلهم ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ تحية وتكرمة له فإنّ السجود كان عندهم يجري مجراها، وقيل معناه خروا لأجله سجداً لله شكراً، وقيل الضمير لله تعالى والواو لأبويه واخوته والرفع مؤخر عن الخرور وإن قدّم لفظاً للاهتمام بتعظيمه لهما ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا

ولو ثبت مثله لاشتهر. قوله: **(والمشيئة متعلقة بالدخول المكيف بالأمن)** قال صاحب التيسير الاستثناء داخل في الأمن لا في الأمر بالدخول لأنه أمر بالدخول، ووعد بالأمن والاستثناء يدخل في الوعد لا في الأمر وقال في الكشاف، إنّ المشيئة تعلقت بالدخول مكيفاً بالأمن لأنّ القصد إلى اتصافهم بالأمن في دخولهم فكأنه قيل أسلموا وآمنوا في دخولكم إن شاء الله، ونظيره قولك للغازي ارجع سالماً فإنما إن شاء الله فلا تعلق المشيئة بالرجوع مطلقاً، ولكن مقيداً بالسلامة والغنيمة مكيفاً بهما فقيل إنه إشارة إلى أنّ الكيفية مقصودة بالأمر كما إذا قلت ادخل ساجداً كنت آمراً بهما وليس إشارة إلى أنّ التركيب فيه معنى الدعاء إذ ليس المعنى على ذلك، وفيه نظر. قوله: **(والدخول الأوّل كان في موضع خارج البلد حين استقبلهم)** توفيق لما يترأى من منافاة الأمر بالدخول للبلد بعد ذكر أنهم دخلوا عليه إذ الدخول عليه المتبادر منه أنه فيها بأنّ الدخول الأوّل كان عليه في موضع الاستقبال خارج مصر فهو متقدّم على الثاني، وفي الكشاف يجوز أن يكون قد خرج في قبة من قباب الملوك التي تحمل على البغال فأمر أن يرفع إليه أبواه فدخل عليه القبة فآواهما إليه بالضمّ، والاعتناق، وقرّبهما منه، وقال بعد ذلك ادخلوا مصر، وليس فيه مخالفة للنظم كما توهم لأنّ قوله رفع أبويه المراد به رفعهما على سريره في مجلسه وهو شيء آخر. قوله: **(تحية وتكرمة له)** فإنّ السجود كان عندهم يجري مجراها دفع به السؤال بأنّ السجود لا يجوز لغير الله بأنه في غير شريعتنا، وقد كان جائزاً للتكرمة فنسخ وإمّا أنه كان الأليق حينئذ سجود يوسف ليعقوب عليهما الصلاة والسلام فدفع بأنه تحقيق لرؤياه لحكمة خفية، وبأنّ يعقوب عليه الصلاة والسلام إنما فعله لتتبعه الأخوة فيه لأنّ الأنفة ربما حملتهم على الأنفة منه فيجر إلى ظهور الأحقاد الكامنة، وعدم عفو يوسف عليه الصلاة والسلام. قوله: **(وقيل معناه خرّوا لأجله سجدا)** قال الإمام إنه قول ابن عباس رضي الله عنهما، وهو الأقرب، وفي الكشاف إن في الكلام نبوة عنه فقيل لأنه جعله تأويل رؤياه من قبل، وقد ذكر فيها رأيتهم لي ساجدين، ودفع بأنّ القائل به يجعل اللام للتعليل فيهما كما صرحوا به أو بمعنى إلى ما في صلى للكعبة أي اتخذوني قبلة وسجدوا إليّ أي إلى جهتي وكون ضمير له لله مثله في المغني وإنما المخالفة بينهما في مرجع الضمير هل هو ليوسف عليه الصلاة والسلام والمعنى خرّوا ليوسف سجداً لله أو خرّوا لله سجداً شكراً على ما لقوا من يوسف عليه الصلاة والسلام، وقوله والواو أي ضمير خروا للأبوين، والأخوة وقيل إنه للأخوة فقط أولهم، ولمن هنأه بهم، والقائل فرّ من سجود يعقوب ليوسف عليهما الصلاة والسلام إذ اللائق العكس، وقد مر توجيهه، وهذا لا يناسب تأويل الرؤيا. قوله: **(والرفع مؤخر عن**

تَأْوِيلُ رُءْيَـٰىَ مِن قَبْلُ ﴾ التي رأيتها أيام الصبا ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ﴾ صدقاً ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ ﴾ ولم يذكر الجب لئلا يكون تثريباً عليهم ﴿وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ ﴾ من البادية لأنهم كانوا أصحاب المواشي وأهل البدو ﴿مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَـٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ﴾ أفسد بيننا وحرش من نزغ الرابض الدابة إذا نخسها وحملها على الجري ﴿إِنَّ رَبِّى

الخرور إن قدم لفظاً) لأنّ الواو لا تدلّ على الترتيب، وهذا دفع لقول الإمام تقوية للوجه الثاني بأنّ قوله رفع أبويه وخرّوا يدل على أنهم صعدوا ثم سجدوا ولو كان السجود ليوسف عليه الصلاة والسلام كان قبل الصعود يعني لأنه يكون تحية والمعتاد فعلها حين الدخول لا بعد الصعود والجلوس بخلاف سجدة الشكر، ومخالفة لفظه ظاهر الترتيب ظاهر المخالفة للظاهر فما قيل إنّ الملازمة غير بينة ولا مبينة ساقط. قوله: **(رأيتها أيام الصبا)** إشارة إلى أنّ من قبل متعلق برؤياي، وجوّز تعلقه بتأويل لأنها أوّلت بهذا قبل وقوعها، وجوّز أبو البقاء كون من قبل حالاً من رؤياي، وكون الغايات لا تكون حالاً تقدّم ردّه، وقوله صدقاً إشارة إلى أنّ الحق بمعنى الصدق، والرؤيا توصف به ولو مجازاً وليس في كلامه إشارة إلى أنّ جعل يتعدّى لاثنين إذ يجوز في حقاً أن يكون مصدراً لفعل محذوف كما يجوز أن يكون بمعنى ثابتاً أي حق ذلك المرئي حقاً وثبت ثبوتاً. قوله تعالى: **(﴿وقد أحسن بي﴾)** أحسن أصله أن يتعدّى بإلى أو باللام كقوله: وأحسن كما أحسن الله إليك فقيل ضمن معنى لطف فتعدّى بالباء كقوله: **﴿وبالوالدين إحساناً﴾** وقول كثير عزة:

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة لدينا ولا مقلية إن تقلت

وقيل بل تتعدى بها أيضاً وقيل هي بمعنى إلى، وقيل المفعول محذوف أي أحسن صنعه بي فالباء متعلقة بالمفعول المحذوف، وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو ممنوع عند البصريين، وإذ منصوب بأحسن أو بالمصدر المحذوف وفيه النظر المتقدّم، وإذا كانت تعليلية فالإحسان هو الإخراج، والإتيان أو ظرفية فهو غيرهما، وقيل إنّ تعدية لطف بالباء غير مسلمة بل تعديته باللام يقال لطف الله له أي أوصل إليه مراده بلطف، وهذا ما في القاموس لكن المعروف في الاستعمال تعديه بالباء وبه صرح في الأساس وعليه المعوّل، وسترى تحقيقه عن قريب. قوله: **(ولم يذكر الجب لئلا يكون تثريباً عليهم)** ولأنّ الإحسان إنما تم بعد خروجه من السجن لوصوله للملك وخلوصه من الرق والتهمة والبادية والبدو والبداء بمعنى قيل سميت به لأنّ ما فيها يبدو للناظر لعدم ما يواريه، وقوله أهل البدو قيل إنّ يعقوب عليه الصلاة والسلام تحوّل إلى البادية بعد النبوّة لأنّ الله لم يبعث نبياً من البادية. قوله: **(أفسد بيننا وحرّش الخ)** الإفساد فعل الفساد، وأسنده إلى الشيطان مجازاً لأنه بوسوسته وإلقائه، وفيه تفاد عن تثريبهم أيضاً والنزع كالنخس وهو معروف ثم استعمل مجازاً في الدخول للإفساد، وذكره لأنّ النعمة بعد البلاء أحسن موقعاً، وقوله الرابض بالراء المهملة، والباء الموحدة، والضاد المعجمة من ربض الدابة إذا رتع بها وكونه بالهمزة من الرياضة، وإن صح غير مناسب. قوله: **(لطيف**

لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ﴾ لطيف التدبير له إذ ما من صعب إلا وتنفذ فيه مشيئته، ويتسهل دونها ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ﴾ بوجوه المصالح والتدابير ﴿ٱلْحَكِيمُ ﴾ الذي يفعل كلّ شيء في وقته، وعلى وجه يقتضي الحكمة روي أنّ يوسف طاف بأبيه عليهما السلام في خزائنه فلما أدخله خزانة القراطيس قال: يا بنيّ ما أعقك عندك هذه القراطيس وما كتبت إليّ على ثمان مراحل قال أمرني جبريل عليه السلام قال: أو ما تسأله قال أنت أبسط مني إليه فاسأله فقال جبريل الله أمرني بذلك لقولك، وأخاف أن يأكله الذئب قال فهلا خفتني ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ بعض الملك وهو ملك مصر.

﴿وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ الكتب أو الرؤي، ومن أيضاً للتبعيض لأنه لم يؤت كل التأويل ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مبدعهما وانتصابه على أنه صفة المنادي أو منادي برأسه ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ ﴾ ناصري أو متولي أمري ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾ أو الذي يتولاني بالنعمة فيهما ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا ﴾ اقبضني ﴿وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ من آبائي أو بعامة الصالحين في الرتبة

التدبير له) يعني اللطيف هنا بمعنى العالم بخفايا الأمور المدبر لها، والمسهل لصعابها، ولنفوذ مشيئته فإذا أراد شيئاً سهل أسبابه أطلق عليه اللطيف لأنّ ما يلطف يسهل نفوذه قال الراغب اللطيف ضدّ الكثيف، ويعبر اللطف عن الحركة الخفيفة، وتعاطي الأمور الدقيقة فوصف الله به لعلمه بدقائق الأمور ورفقه بالعباد فقوله لما يشاء متعلق بلطيف لأنّ المراد مدبر لما يشاء لا أنه يتعدّى باللام كما صرّح به في الدر المصون وقال الطيبي رحمه الله تعالى أنّ المعنى لأجل ما يشاء فليس متعدّياً باللام كما قيل يعني إنّ هذا الاجتماع ثم طيب العيش، وفراغ البال بتسهيل الله له بعد صعوبته، وقوله إنه هو العليم الحكيم أي كونه المدبر في أفعاله لكونه عليماً بجميع الاعتبارات الممكنة فيسهل صعابها، ويحكم بمقتضى الحكمة، وعن قتادة رحمه الله تعالى لطف بيوسف عليه الصلاة والسلام إذ أخرجه من السجن، وأتى بأهله من البدو ونزع نزغ الشيطان مما بينهم، وما أعقك بمعنى ما أعظم عقوقك وقيل المعنى ما جعلك عاقالي بترك الصلة بالمكتوب، وعندك هذه القراطيس، وقوله أنت أبسط مني إليه أي أقرب مني وأدلّ عليه من التبسط في الملاقاة، وقوله فهلا خفتني كان الظاهر فهلا خافني لكنه خاطبه تنزيلاً له منزلة الحاضر، وهكذا المعتاد في ذكر جناية الجاني أن يؤتى فيها بالخطاب. قوله: **(بعض الملك وهو ملك مصر)** الضمير إما للمضاف أو للمضاف إليه، والاحتمال الثاني لا ينافي قوله مكنا ليوسف في الأرض يتبوّأ منها حيث يشاء لأنه لم يكن مستقلاً فيه، وإن كان ممكناً في جميع أرضها فتأمل. قوله: **(الكتب أو الرؤي)** جمع رؤيا، وقوله أيضاً أي كالتي قبلها، وقوله لأنه لم يؤت كل التأويل أي تأويل الكتب أو الرؤي لأنه لا يمكن أن يؤتى جميعها وإن كانت له ملكة ما لم يؤت، وقوله فاطر السموات نعت لقوله رب أو بدل أو بيان أو نداء ثان أو منصوب بأعني، وقوله برأسه أي مستقل. قوله: **(ناصري أو متولي أمري الخ)** يعني الوليّ إما من الموالاة فهو بمعنى الناصر أو من الولاية فمعناه متكفل بأمره أو بمعنى المولى كالمعطى لفظاً

والكرامة، روي أنّ يعقوب عليه السلام أقام معه أربعاً وعشرين سنة،ثم توفي وأوصى أن يدفن بالشام إلى جنب أبيه فذهب به ودفنه ثمة ثم عاد وعاش بعده ثلاثاً وعشرين سنة، ثم تاقت نفسه إلى الملك المخلد فتمنى الموت فتوفاه الله طيباً طاهراً فتخاصم أهل مصر في مدفنه حتى هموا بالقتال فرأوا أن يجعلوه في صندوق من مرمر ويدفنوه في النيل بحيث يمرّ عليه الماء ثم يصل إلى مصر ليكونوا شرعاً فيه، ثم نقله موسى عليه الصلاة والسلام إلى مدفن آبائه وكان عمره مائة وعشرين سنة، وقد ولد له من راعيل إفراثيم وميشا، وهو جدّ يوشع بن نون ورحمة امرأة أيوب عليه السلام ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى ما ذكر من نبأ يوسف عليه السلام والخطاب فيه للرسول ﷺ، وهو مبتدأ ﴿مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ خبر إن له

ومعنى أي معطي نعم الدنيا والآخرة، وقوله أقبضني لأنّ التوفي استيفاء الشيء بقبضه وأخذه فلذا أطلق على الموت قيل، وفي تفسيره بهذا ذهاب إلى أنه تمنى الموت ولذا قيل إنه لم يتمنّ الموت نبيّ قبله ولا بعده وقيل إنه لم يتمن الموت وإنما عدد نعم الله عليه ثم دعا بأن تدوم تلك النعم في باقي عمره حتى إذا حان أجله قبضه على الإسلام وألحقه بالصالحين والحاصل أنه بمعنى الموافاة على الإسلام لا الموت ولا يرد عليه أنّ من المعلوم أنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يموتون إلا مسلمين إما لأنّ الإسلام هنا بمعنى الاستسلام لكل ما قضاه الله أو بيان لأنه، وإن لم يتخلف ليس إلا بإرادة الله، ومشيئته وهو ظاهر، والحاصل أنهم اختلفوا في قوله توفني مسلماً هل هو تمني الموت أو لا فكثير من المفسرين على أنه طلب الموت وبعضهم قالوا إنه طلب الوفاة في حال الإسلام وليس فيه دلالة على طلب الوفاة كقوله: **﴿ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٣٢] طلب موتهم في حال الإسلام لا موتهم. قوله: **(في الرتبة والكرامة)** قيل يوسف عليه الصلاة والسلام من كبار الأنبياء والصلاح أوّل درجات المؤمنين فكيف يليق به أن يطلب اللحاق بمن هو في البداية وأجيب بأنه طلبه هضماً لنفسه فسبيله سبيل استغفار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إذ قوله في الرتبة والكرامة راجع إلى قوله آبائي وفيه بعد ودفع بأن عامة الصالحين داخل فيهم أكابر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فهو يريد من الله أن ينال كرامتهم فلا يرد السؤال حتى يحتاج إلى ما ذكر من الجواب، ولا يخفى ما فيه فإنّ عامة الصالحين إن أريد به الأنبياء منهم فلا دلالة للفظ عليه، وإن أبقى على ظاهره عاد السؤال فالحق هو الجواب الأوّل فتأمل. قوله: **(ثم تاقت نفسه إلى الملك المخلد)** أي اشتاقت نفسه إلى الملك المخلد وهو الآخرة رغبة وزهادة في ملك الدنيا وقوله فتمنى الموت أي بقوله توفني، وهو على أحد القولين، وقوله فتخاصم أهل مصر أي طلب كل أن يدفن في محلته والمدفن محل الدفن والصندوق بضم الصاد على الأفصح. قوله: **(شرعا فيه)** بفتحات بمعنى سواء كقوله:

مجدي أخير أو مجدي أوّلاً شرع

﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ كالدليل عليهما، والمعنى أن هذا النبأ غيب لم تعرفه إلا بالوحي لأنك لم تحضر أخوة يوسف حين عزموا على ما هموا به من أن يجعلوه في غيابة الجب، وهم يمكرون به وبأبيه ليرسله معهم ومن المعلوم الذي لا يخفى على مكذبيك أنك ما لقيت أحداً سمع ذلك فتعلمته منه، وإنما حذف هذا الشق استغناء بذكره في غير هذه القصة كقوله: **﴿ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا﴾** [سورة هود، الآية: ٤٩] ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ على إيمانهم وبالغت في إظهار الآيات عليهم ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ لعنادهم، وتصميمهم على الكفر ﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ﴾ على الأنباء أو القرآن

وفي شرح الفصيح قال ابن درستويه قولهم أنتم فيه شرع أي سواء كأنه جمع شارع كخدم في جمع خادم أي كلكم يشرع فيه شروعاً ويستوي فيه المذكر والمفرد وغيره، وأجاز كراع والقزاز تسكين رائه، وأنكره يعقوب في الإصلاح، وقال إنما شرع بالسكون بمعنى حسب اهـ، وقوله ثم نقله موسى عليه الصلاة والسلام إلى مدفن آبائه ببيت المقدس بعد أربعمائة سنة قيل، وأخرجه من صندوق المرمر لثقله، وجعله في تابوت من خشب، وعمره مائة وعشرون سنة نقله في اللباب عن التوراة، وقيل مائة وسبع سنين ففيه اختلاف، وقوله وهو جدّ يوشع عليه الصلاة والسلام الضمير لا فراثيم فكان ينبغي ذكره بجنبه ورحمة عطف عى إفراثيم وقوله ذلك إشارة وجوز فيه أن يكون اسماً موصولاً، وهو مذهب مرجوح في كل اسم إشارة كما بينه النحاة. قوله: **(خبران له)** أي لذلك ويجوز في جملة نوحيه أن تكون حالاً، وقوله كالدليل عليهما أي على الخبرين، وهو خبر مبتدأ محذوف، وقوله حين عزموا عزمهم همهم بإلقائه في الجب أو مكرهم بيوسف إذ حثوه على الخروج معهم وبأبيهم في استئذانه. قوله: **(فتعلمته منه)** وفي نسخة فتعلمه وأصله فتتعلمه، وقوله وإنما حذف هذا الشق الخ يعني أن الدال على أنه إخبار بالغيب مجموع أمرين عدم مشاهدته للقصة، وأصحابه وعدم ملاقاة من يعلمه ذلك فحذف الثاني لعلمه من ذكره في آية أخرى، وفي الكشاف وجه آخر، وهو أنه تهكم بهم إذ جعل المشكوك فيه كونه حاضراً معهم مشاهداً لمكرهم فنفاه بقوله: **﴿وما كنت لديهم﴾** الخ فلما جعل المشكوك فيه ما لا ريب فيه دل على أنّ كونه لم يتعلم كفلق الصبح فجاء التهكم البالغ إذ حاصله أنكم أيها المكابرون علمتم أنه لم يشاهد من مضى من القرون الخالية وإنكاركم لما أخبر به يفضي إلى أن تكابروا في عدم مشاهدته لهم وهذا كقوله: **﴿أم كنتم شهداء إذ وصاكم الله﴾** [سورة الأنعام، الآية: ١٤٤] بهذا، ومنه ظهر وجه العدول عن أسلوب قوله ما كنت تعلمها أنت ولا قومك في سورة هود إلى هذا الأسلوب، وهذا أبلغ مما ذكره المصنف رحمه الله، وذكر لتركه نكتة أخرى، وهي أنّ المذكور مكرهم، وما دبروه، وهو مما أخفوه حتى لا يعلمه غيرهم فلا يمكن تعلمه من الغير، ولذا ترك الثاني، وهو وجه حسن. قوله: **(وأما أكثر الناس ولو حرصت الخ)** حرص من باب علم، وضرب وكلاهما لغة فصيحة،

﴿مِنْ أَجْرٍ﴾ من جعل كما يفعله حملة الإخبار ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ عظة من الله تعالى ﴿لِّلْعَالَمِينَ﴾ عامة ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ وكم من آية والمعنى، وكأيّ عدد شئته من الدلائل الدالة على وجود الصانع وحكمته، وكمال قدرته وتوحيده ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ على الآيات ويشاهدونها ﴿وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ لا يتفكرون فيها ولا يعتبرون بها، وقرىء والأرض بالرفع على أنه مبتدأ خبره يمرّون فيكون لها الضمير في عليها، وبالنصب على ويطؤون الأرض وقرىء والأرض يمشون عليها أي يتردّدون فيه فيرون آثار الأمم الهالكة ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ﴾ في إقرارهم بوجوده وخالقيته ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ بعبادة غيره أو باتخاذ الأحبار أرباباً ونسبة التبني إليه، أو القول بالنور والظلمة أو النظر إلى الأسباب، ونحو ذلك، وقيل الآية في مشركي مكة، وقيل في المنافقين

وجملة ولو حرصت معترضة بين المبتدأ والخبر وقوله على الأنبياء بكسر الهمزة مصدر وتعريفه للعهد أي هذا الأنباء أو للجنس، والضمير عليه عائد على ما يفهم مما قبله، وكذا إذا عاد على القرآن ومعنى عليه على تبليغه والجعل الأجرة وحملة جمع حامل وحامل الخبر من يقصه ويحكيه مجاز مشهور.

قوله: **(إن هو إلا ذكر عظة)** إن نافية، والذكر بمعنى التذكير والموعظة، وهو كالتعليل لما قبله لأنّ الوعظ العام ينافي أخذ الأجر من البعض لأنه لا يختص بهم وقوله وكم يشير إلى أن كأين بمعنى كم التكثيرية الخبرية هنا وإن وردت للاستفهام، والكلام عليها مفصل في النحو، وقوله وكأيّ عدد شئته وفي نسخة شئت إشارة إلى أنّ تمييزها مجرور بمن دائماً أو أكثرياً وهي زائدة أو مبينة للتمييز المقدّر، والآية هنا بمعنى الدليل الدال على ما ذكر وهي وإن كانت مفردة بمعنى الآيات لدلالة كأين على كثرتها ولذا فسرها بالجمع وقوله في السموات والأرض صفة آية وجملة يمرّون خبر كأين وجوز العكس فيه، وعلى رفع الأرض يكون في السموات خبر كأين، وقوله ويشاهدونها لأنه ليس القصد إلى مجرّد المرور بل مع المشاهدة وعدم الاعتبار بها، وقوله فيكون لها الضمير في عليها الأولى أن يقول فيكون الضمير في عليها لها أي للأرض لا للآيات كما في القراءة الأخرى. قوله: **(وبالنصب على ويطؤون)** أي قرئ الأرض بالنصب بفعل محذوف تقديره ويطؤون الأرض، وقوله يمرّون عليها تفسير لها فهو من الاشتغال المفسر بما يوافقه في المعنى، وجوز فيه كون يمرّون حالاً من ضمير يطؤون أو من الأرض، وقوله يتردّدون أي يذهبون ويجيئون، وهذا تفسير له على القراآت الثلاث لا على القراءة الأخيرة أو هو لها ويعلم منه حال القراءتين بالقياس، ولا مانع منه، وقوله فيرون الآثار الأمم الهالكة وقريب منه ما قيل فيشاهدون ما فيها من الآيات وليس بينهما فرق كبير كما قيل. قوله: **(في إقرارهم)** قيل لا يظهر لإقحام لفظ الإقرار فائدة، وقيل فائدته أنها نزلت في المشركين، والمعلوم إقرارهم لا مواطأة قلوبهم، وفيه نظر وكأنه إشارة إلى أنه إيمان لساني إذ

وقيل في أهل الكتاب ﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ عقوبة تغشاهم وتشملهم ﴿أَوۡ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ﴾ فجأة من غير سابقة علامة ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ باتيانها غير مستعدّين لها ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾ يعني الدعوة إلى التوحيد والإعداد للمعاد، ولذلك فسر السبيل بقوله ﴿أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ وقيل هو حال من الياء ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ بيان وحجة واضحة

لا اعتداد به مع الشرك، وقوله بعبادة غيره بناء على أنها في مطلق المشركين، واتخاذ الأحبار أرباباً لأهل الكتاب لأنهم اتخذوا أحبارهم أرباباً من دون الله، والتبني أي اتخاذ الابن لله بقولهم عزير ابن الله والمسيح ابن الله، والقول بالنور الخالق للخير، والظلمة الخالقة للشرّ الذاهب إليه المانوية، والمجوس من الثنوية، وقوله النظر إلى الأسباب كالمال، والكسب، ونحو ذلك كالاعتماد على الخلق، وهو بيان للشرك الخفي المعنوي، وكذا نسبه الآثار إلى الكواكب، وقولهم: **«مطرنا بنوء كذا»**[1] كما وقع في الحديث، وقلما ينجو من النظر إلى الأسباب أحد، ولذا قال في الحكم كلك شرك خفيّ. قوله: **(وقيل الآية في مشركي مكة)** أي على الاحتمال الأوّل، ولو قال فقيل كان أظهر، وكذا على الثاني يرجع إليه أيضاً، وقوله وقيل في أهل الكتاب على الاحتمال الثاني، وعلى الاحتمال الثالث فهو في الثنوية وعلى الرابع عام. قوله: **(عقوبة تغشاهم وتشملهم)** فسر الغاشية بالعقوبة ليظهر تأنيثها، وبالمضارع إشارة إلى دلالة اسم الفاعل على الاستقبال، وقوله تشملهم تفسير لتغشاهم، وأنه من الغشاوة الدالة على الشمول والإحاطة لا من الغشيان بمعنى الإتيان لتكرره، وقلة جدواه، والعقوبة نعم الدنيوية والأخروية، وفجاة بضم الفاء والمد أو بالفتح، والقصر بمعنى المفاجأة والبغتة، وقوله من غير سابقة علامة من إضافة الصفة للموصوف أو سابقة مصدر بمعنى سبق، وهو قليل وقوله غير مستعدين بالنصب إشارة إلى أنّ عدم الشعور عبارة عن عدم الاستعداد بتوبة، ونحوها فيفيد مع قوله بغتة، ولا حاجة إلى جعله تأكيداً لها كما قيل والجملة حالية كما أشار إليه بتأويلها بغير مستعدين. قوله: **(يعني الدعوة إلى التوحيد الخ)** فهذه إشارة إلى الدعوة ولذا أنث، وإن صح تأنيثه باعتبار السبيل أيضاً لأنها مؤنثة في الأكثر كالطريق ودعوته إلى التوحيد معلومة من قوله تعالى: **﴿وما يؤمن أكثرهم﴾** لدلالته على أنّ كونه ذكراً لهم لاشتماله على التوحيد لكنهم لا يرفعون له رأساً ودعوتهم للإيمان معلومة من حرصه على إيمانهم فإنه بدعوتهم له، والإعداد للمعاد من التخويف من مفاجأته من غير استعداد وجعل أدعو إلى الله مفسر الماء ذكر أما

---

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٨٤٦ ـ ١٠٣٨ ـ ٤١٤٧ ـ ٧٥٠٣ ومسلم ٧١ وأبو داود ٣٩٠٦ والنسائي ٣/ ١٦٥ ومالك في «الموطأ» ١/ ١٩٢ وأحمد ٤/ ١١٧ وابن حبان ١٨٨ كلهم من حديث زيد ابن خالد الجهني ولفظ البخاري: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر: فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكواكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب».

غير عمياء ﴿أَنَا﴾ تأكيد للمستتر في أدعو أو في على بصيرة لأنه حال منه، أو مبتدأ خبره على بصيرة ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ عطف عليه ﴿وَسُبْحَانَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ وأنزهه تنزيهاً من الشركاء ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ ردّ لقولهم لو شاء ربنا لأنزل ملائكة، وقيل معناه نفي استنباء النساء ﴿نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ كما يوحى إليك، ويميرون بذلك عن غيرهم وقرأ حفص نوحي في كل القرآن، ووافقه حمزة والكسائيّ في سورة الأنبياء ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ﴾ لأنّ أهلها أعلم وأحلم من أهل البدو ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ من المكذبين بالرسل والآيات فيحذروا

بالنسبة إلى التوحيد وإما بالنسبة للإعداد فكأنه من قوله على بصيرة لأن من كان على بصيرة استعدّ، وحمل غيره على الاستعداد أو هو تفسير للأهم المقصود بالذات منه، ومعنى أدعو إلى الله إلى معرفته بصفات كماله ونعوت جلاله ومن جملتها التوحيد والبعث. قوله: **(وقيل هو حال من الياء)** وعلى الأوّل الجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب وتمريضه لأن الحال من المضاف إليه في مثله مخالفة للقواعد ظاهراً، ولذا تكلف بعضهم فقال إنه حينئذ مفعول مصدر مقدّر أي سلوك سبيلي لا لأنها تقييد للشيء نفسه لأن تقييدها بكونها على بصيرة يدفعه. قوله: **(واضحة غير عمياء)** قد مرّ تحقيقه فتذكره، وقوله أو في على بصيرة أي أو للضمير المستتر في على بصيرة لأنه حال فيستتر فيه ضمير المتكلم وكذا إذا كان خبراً، وقوله عطف عليه أي على أنا في الوجه الأخير ولم يذكر عطفه على المستتر في الوجه الآخر لظهوره، وإذا عطف على المستتر ففيه تغليب كما مرّ تحقيقه في قوله: **﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾** [سورة البقرة، الآية: ٣٥] ومنهم من قدّر في مثله فعلاً عاملاً في المعطوف، وقيل معنى قوله عطف عليه على المستتر لتأكده بالمنفصل، ولا يصح عطفه على أنا لكونه تأكيداً، ولا يصح في المعطوف كونه تأكيداً كالمعطوف عليه فتأمّل، وقوله أو مبتدأ عطف على قوله تأكيد، وقوله وأنزهه تنزيهاً إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف هو المعطوف، وقوله من الشركاء خصه به لدلالة السياق والسباق عليه. قوله: **(ردّ لقولهم لو شاء ربنا لأنزل ملائكة الخ)** أي نفي له كما مرّ في سورة الأنعام، وقيل معناه نفى استنباء النساء، وفيه اختلاف أيضاً كما مرّ وهذا التفسير منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما وأمّا كونه نزل في سجاح بنت المنذر المتنبئة فلا صحة له، وإنما هو غلط من عبارة الزمخشريّ لأنّ ادّعاءها النبوّة كان بعد النبيّ ﷺ وكونه إخباراً بالغيب لا قرينة عليه وهي التي قيل فيها:

أضحت نبيتنا أنثى نطوف بها ولم تزل أنبياء الله ذكرانا

وتزوّجها مسيلمة لعنه الله ثم أسلمت بعده، وحسن إسلامها وقصتها معروفة في التواريخ. قوله: **(وقرأ حفص نوحي)** بالنون وهو مناسب لقوله أرسلنا، وقوله في كل القرآن يعني هنا، وفي النحل والأوّل من الأنبياء كما في النشر وكون أهل القرى أعلم من أهل البادية وأحلم مما لا شبهة فيه، ولذا يقال لأهل البادية أهل الجفاء، ونقل عن الحسن رحمه الله أنه

تكذيبك أو من المشغوفين بالدنيا المتهالكين عليها فيقلعوا عن حبها ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ ولدار الحال أو الساعة أو الحياة الآخرة ﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ الشرك والمعاصي ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ يستعملون عقولهم ليعرفوا أنها خير وقرأ نافع وابن عامر وعاصم ويعقوب بالتاء حملاً على قوله قل هذه سبيلي أي قل لهم أفلا تعقلون ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ غاية محذوف دل عليه الكلام أي لا يغررهم تمادي أيامهم فإنّ من قبلهم أمهلوا حتى أيس الرسل من النصر عليهم في الدنيا، أو من إيمانهم لانهماكهم في الكفر مترفهين متمادين فيه من غير وازع ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ أي كذبتهم أنفسهم حين حدّثتهم بأنهم

قال لم يبعث رسول من أهل البادية، ولا من النساء ولا من الجنّ، وأمّا قوله تعالى: **﴿وجاء بكم من البدو﴾** فقد مر أنهم ليسوا أهله، وإنما كانوا يخرجون إليه بمواشيهم، وكان مجيئهم إذ ذاك منه. قوله: **(من المكذبين بالرسل والآيات الخ)** المشغوفين بالغين المعجمة ويجوز إهمالها، وقوله فيقلعوا أي يكفوا يقال أقلع عن الأمر إذا كف عنه، وفي نسخة ينقلعوا والصحيح الأولى. قوله: **(ولدار الحال أو الساعة أو الحياة الآخرة)** إشارة إلى المذهب المختار في مثله فإن فيه مذهبين أحدهما أنه من إضافة الموصوف للصفة، والآخر أنه يقدر للصفة موصوف كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وهو خلاف مشهور بين الكوفيين، والبصريين في مثل بقلة الحمقاء، ومسجد الجامع. قوله: **(يستعملون عقولهم ليعرفوا)** وفي نسخة فيستعملون عقولهم بالفاء التفسيرية، وأما في النظم فسببية مزحلقة. قوله: **(حملاً على قوله قل هذه سبيلي أي قل لهم أفلا تعقلون)** أي أنه من مقول قل أي قل لهم مخاطباً أفلا تعقلون فالخطاب على ظاهره، وقوله وما أرسلنا إلى من قبلهم أو اتقوا اعتراض بين مقول القول، ولا ينافي الثاني كون تفسيره لقوله أفلا تعقلون على القراءتين كما توهم ولو جعل هذا التفاتاً كان أظهر. قوله: **(غاية محذوف دل عليه الكلام الخ)** لما لم يكن في الكلام شيء تكون حتى غاية له اقتضى ذلك تقدير أمر يكون مغيي بها، واختلفوا في تقديره، وما قدّره المصنف رحمه الله تعالى مأخوذ من محصل الكلام الذي قبله، وقوله أيس إشارة إلى أنّ الاستفعال بمعنى المجرد هنا، وقوله من غير وازع بزاي معجمة وعين مهملة أي مانع وكاف. قوله: **(وظنوا أنهم قد كذبوا)** في هذه الآية قراآت فقرأ الكوفيون كذبوا بالتخفيف، والباقون بالتثقيل فعلى التخفيف اضطرب الناس فيها فمنهم من أنكرها، وهو مرويّ عن عائشة رضي الله عنها قالوا، والظاهر أنه غير صحيح عنها فإنها قراءة متواترة، وقد وجهت بوجوه منها أنّ ضمير ظنوا عائد على المرسل إليهم لعلمهم مما قبله ولأنّ ذكر الرسل يستلزم ذكر المرسل إليهم، وضمير أنهم، وكذبوا للرّسل أي ظنّ المرسل إليهم أنّ الرسل قد كذبوا أي كذبوا فيما أرسلوا إليه بالوحي في نصرهم عليهم، ومنها أنّ الضمائر الثلاثة عائدة على الرسل عليهم الصلاة والسلام، والتقدير كما في الكشاف حتى إذا استيأسوا من النصر، وظنوا أنهم قد كذبوا أي كذبتهم أنفسهم حين حدّثتهم أنهم ينصرون أو رجاؤهم لأنه يقال للرّجاء صادق وكاذب والمعنى إنّ مدّة التكذيب والعداوة

. . . . . .

من الكفار، وانتظار النصر من الله وتأميله تطاولت حتى استشعروا القنوط، وتوهموا أنه لا نصر لهم في الدنيا فجاءهم نصرنا قال الحلبيّ رحمه الله فجعل الفاعل المقدّر إمّا أنفسهم أو رجاءهم، وجعل الظنّ بمعنى التوهم لا بمعناه الأصلي، ولا بالمعنى المجازي وهو اليقين، ومنها أنّ الضمائر كلها للرّسل عليهم الصلاة والسلام والظنّ بمعناه وإليه نحا ابن عباس رضي الله عنهما، وابن مسعود وابن جبير قالوا الرسل ضعفوا وساء ظنهم، قيل ولا ينبغي أن يصح هذا عنهم فإنه لا يليق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولذا نقل عن عائشة رضي الله عنها إنكار هذا التأويل، وقال الزمخشريّ، وتبعه المصنف رحمه الله تعالى إن صح هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما فقد أراد بالظنّ ما يخطر بالبال، ويهجس في القلب من شبه الوسوسة، وحديث النفس على ما عليه البشرية، وأما الظنّ فلا يليق بآحاد المسلمين فضلاً عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال السمين ولا يجوز أيضاً أن يقال خطر ببالهم شبه الوسوسة فإنها من الشيطان، وهم معصومون عنها فإن ذهب ذاهب إلى أنّ المعنى ظنّ الرسل الذين وعد الله أممهم على لسانهم أنهم قد كذبوا فقد أتى بأمر عظيم لا يجوز نسبته إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بل إلى صالحي الأمّة، وكذا ما أسند إلى ابن عباس فإنّ الله لا يخلف الميعاد، ولا مبدّل لكلماته، ومنها أنّ الضمائر كلها للمرسل إليهم أي ظنّ المرسل إليهم أنّ الرسل قد كذبوهم فيما ادعوه من النبوّة وفيما وعدوا به من لم يؤمن من العقاب، وهو المشهور عن ابن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم قالوا لا يجوز عود الضمير على الرسل عليهم الصلاة والسلام لأنهم معصومون، وحكي أنّ ابن جبير سئل عن معناها فقال معناها إذا استيأس الرسل من قومهم أن يصدقوهم وظنّ المرسل إليهم أنّ الرسل قد كذبوهم فقال الضحاك وكان حاضراً لو رحلت في هذا لليمن كان قليلاً، وأمّا قراءة التشديد فالضمائر فيها للرّسل عليهم الصلاة والسلام أي ظنّ الرسل أنهم قد كذبهم أممهم فيما جاؤوا به لطول البلاء عليهم فجاءهم نصر الله عند ذلك **«وهو تفسير عائشة رضي الله عنها المنقول عنها في البخاري»**[1] فيتحد معنى القراءتين، والظنّ على هذا بمعناه أو بمعنى اليقين أو التوهم، وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما والضحاك، ومجاهد كذبوا مخففاً مبنياً للفاعل فضمير ظنوا للأمم، وأنهم قد كذبوا للرّسل أي ظنّ المرسل إليهم أنّ الرسل قد كذبوهم فيما وعدوهم به من النصر أو العقاب، ويجوز عود ضمير ظنوا للرسل، وأنهم وكذبوا للمرسل إليهم أي ظنّ الرسل عليهم الصلاة والسلام أنّ الأمم كذبتهم فيما وعدوهم به من أنهم يؤمنون بهم والظن الظاهر أنه بمعنى اليقين وقال أبو البقاء أنه قرئ مشدّداً مبنياً للفاعل، وأوّله بأنّ الرسل عليهم الصلاة والسلام ظنوا أنّ الأمم قد كذبوهم في وعدهم، ولم يقف الزمخشريّ على أنها قراءة فقال لو قرئ بها صح هذا خلاصة

(١) أخرجه البخاري ٤٦٩٥ ـ ٤٦٩٦ عن عائشة رضي الله عنها بأتم منه.

ينصرون أو كذبهم القوم بوعد الإيمان، وقيل الضمير للمرسل إليهم أي وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم بالدعوة، والوعيد وقيل: الأول للمرسل إليهم والثاني للرسل أي وظنوا أنّ الرسل قد كذبوا، وأخلفوا فيما وعد لهم من النصر، وخلط الأمر عليهم، وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ الرسل ظنوا أنهم أخلفوا ما وعدهم الله من النصر إن صح فقد أراد بالظن ما يهجس في القلب على طريق الوسوسة هذا وإنّ المراد به المبالغة في التراخي والامهال على سبيل التمثيل، وقرأ غير الكوفيين بالتشديد أي وظن الرسل أنّ القوم قد كذبوهم فيما أوعدوهم، وقرىء كذبوا بالتخفيف وبناء الفاعل أي وظنوا أنهم قد كذبوا فيما حدّثوا به عند قومهم لما تراخى عنهم، ولم يروا له أثراً ﴿جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن

ما قالوه في هذه الآية فلنرجع إلى كلام المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(أي كذبتهم أنفسهم حين حدثتهم بأنهم ينصرون)** الضمائر في هذا الوجه وفي الثاني للرسل، ولذا قابلهما الثالث، وجعله شراح الكشاف على هذا من باب التجريد وفيه نظر، وقوله بأنهم ينصرون ناظر إلى قوله فيما قبيله من النصر عليهم، وقوله في الثاني بوعد الإيمان ناظر إلى قوله أو عن إيمانهم، وقيل عليه إنّ تحديث أنفسهم بالنصر بوعد من الله كما سيأتي عن ابن عباس رضي الله عنهما فظن كذب أنفسهم ظن بكذب وعده تعالى، وليس بلازم أن يكون بوعد من الله إذ يجوز تحديثها لهم بأمر لم يوعدوا به كما أشار إليه في الكشف، وأمّا تحديثها بإيمانهم فظاهر، ولا حاجة فيه إلى جعل الظن بمعنى اليقين حتى يرد عليه ما قيل إنّ الظن لا يستعمل بمعنى اليقين والعلم فيما يكون محسوساً فلا يقال أظنني إنساناً، ولا أظنني حياً. قوله: **(وقيل الضمير للمرسل إليهم)** أي الضمائر الثلاثة، وتقدّم توجيه عوده إلى المرسل، والدعوة قوله إني مبعوث إليكم وأمرهم بالتوحيد. قوله: **(وقيل الأول للمرسل إليهم والثاني للرّسل عليهم الصلاة والسلام الخ)** المراد بالثاني ضمير أنهم ولم يذكر الثالث لعلمه من كون الثاني للرسل، وإلا لزم خلو جملة الخبر من العائد، وقوله وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما الخ إن صح كذا في الكشاف، ولا وجه لقوله إن صح مع أنه مرويّ في البخاري والجواب بأنّ روايته فيه لا تقتضي تواتره ليس بشيء، وقوله على طريق الوسوسة اعترض عليه بأنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام منزهون عن وسوسة الشيطان كما مرّ، وأجيب بأنه لم يقل إنه وسوسة بل على طريق الوسوسة، ومثالها من حديث النفس، وهو غير الوسوسة. قوله: **(هذا وأنّ المراد الخ)** أي الأمر هذا أو مضى هذا وهو توجيه آخر لكلام ابن عباس رضي الله عنهما بأنّ المراد بظنهم كذب النفس في حديثها المبالغة في التراخي، وطول المدّة على طريق التمثيل أي الاستعارة التمثيلية بأن شبه المبالغة في التراخي بظن الكذب باعتبار استلزام كل منهما لعدم ترتب المطلوب فاستعمل ما لأحدهما للآخر. قوله: **(وقرأ غير الكوفيين بالتشديد)** في هذا الوجه الضمائر للرسل، وما في ما أو عدوهم مصدرية أي في إيعاد الرسل المرسل إليهم، وقوله عند قومهم متعلق بحدثوا، وقيل تنازع فيه كذبوا وحدثوا، وقد ذكر الزمخشريّ في هذه القراءة ثلاثة أوجه اختار المصنف رحمه الله ثانيها

﴿نَشَآءُ﴾ النبيّ والمؤمنين وإنما لم يعينهم للدلالة على أنهم يستأهلون إن تشاء نجاتهم لا يشاركهم فيه غيرهم، وقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب على لفظ الماضي المبني للمفعول، وقرىء فنجا ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ إذا نزل بهم وفيه بيان المشيئين ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ﴾ في قصص الأنبياء وأممهم أو في قصة يوسف واخوته ﴿عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ لذوي العقول المبرأة من شوائب الألف، والركون إلى الحس ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ﴾ ما

لاستبعاد أوّلها ورجع الثالث إلى الثاني في المبني للمفعول. قوله: **(النبي والمؤمنين)** بالنصب على أنه عطف بيان لمن أو بتقدير يعني وننجي قرأها ابن عامر، وعاصم بنون واحدة، وجيم مشدّدة وياء مفتوحة على أنه ماض مبني للمفعول ومن نائب الفاعل، والباقون بنونين ثانيهما ساكنة والجيم خفيفة، والياء ساكنة مضارع أنجى، ومن مفعوله، والفاعل ضمير المتكلم المعظم نفسه، وقرأها الحسن، ومجاهد في آخرين كعاصم إلا أنهم سكنوا الياء والأجود تحريكها وتسكينها للتخفيف، ومثله كثير، وقيل الأصل ننجي بنونين فأدغم النون في الجيم وردّ بأنها لا تدغم فيها، وقد ذهب بعضهم إلى جواز إدغامها وقرأها جماعة كالباقين إلا أنهم فتحوا الياء ورويت عن عاصم، وليست بغلط كما توهم لأنه مضارع منصوب، وقرأ الحسن ننجي بنونين وجيم مشدّدة وياء ساكنة مضارع نجى المشدّد، وقرأ نصر وأبو حيوة نجا ماضياً مخففاً، ومن فاعله وقرأها ابن محيصن كذلك إلا أنه شدّد الجيم، والفاعل ضمير النصر ومن مفعوله، وقد رجحت قراءة عاصم بأن المصاحف اتفقت على رسمها بنون واحدة وقال مكيّ أكثر المصاحف عليه فأشعر بوقوع خلاف في الرسم، وأما على الأخرى فلا خفاء بها ورسمت بنون واحدة تشبيهاً للإخفاء بالإدغام فكما حذف في الإدغام حذف فيه بل هو أولى، وقوله وإنما لم يعينهم الخ أي أنه ظاهر غير محتاج إلى التعيين لأنهم هم المستحقون للنجاة وقيل للإشارة إلى أنه بمجرّد مشيئة الله من غير استحقاق له لأحد وقوله وفيه بيان المشيئين أي من شاء الله نجاتهم لأنه يعلم من المقابلة أنهم من ليسوا بمجرمين وهم المؤمنون، ومشيئين جمع مشيء كمريء اسم مفعول من شاء فهو شاء، والآخر مشيء كراء فهو راء وذاك مريء، وقيد عدم ردّ البأس بالنزول لأنه قبل النزول قد يدفع ويردّ وهو ظاهر. قوله: **(في قصص الأنبياء الخ)** القصة ما يجري بين الناس بعضهم مع بعض كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام مع الأمم ويوسف مع إخوته ورجح الزمخشري التفسير الأوّل بقراءة قصصهم بكسر القاف جمع قصة، والمفتوح مصدر بمعنى المفعول وردّ بأنّ قصة يوسف عليه الصلاة والسلام وأبيه وإخوته مشتملة على قصص، وأخبار مختلفة، وقد يطلق الجمع على الواحد كما مرّ في أضغاث أحلام، وهو كما قيل إلا أنه خلاف المتبادر المعتاد فإنه يقال في مثله قصة لا قصص. قوله: **(لذوي العقول المبرأة عن شوائب الألف والركون إلى الحس)** فسره به لأن اللب وإن كان بمعنى العقل لكن أصله للخالص من الشيء فلذا يقال لكل شيء خالص إنه لب كذا فاعتبر خلوص العقل عن الأوهام الناشئة عن الألف والحس، ولم يقف عليه قال إنّ المصنف رحمه الله تعالى حمله على العقل

كان القرآن حديثاً مفتري ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ من الكتب الإلٰهية ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ يحتاج إليه في الدين إذ ما من أمر ديني إلا وله سند من القرآن بوسط أو بغير وسط ﴿وَهُدًى﴾ من الضلال ﴿وَرَحْمَةً﴾ ينال بها خير الدارين ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ يصدّقونه، وعن النبي ﷺ علموا أرقاءكم سورة يوسف فإنه أيما مسلم تلاها، وعلمها أهله وما ملكت

بالفعل فلذا قيده به، ولا حاجة إليه. قوله: **(ما كان القرآن حديثاً مفتري)** يعني اسم كان ضمير راجع للقرآن المفهوم من القصص إذا قرئ بالكسر ولا يعود لها لأنه كان يلزم تأنيث ضميره وإذا قرئ بفتح القاف يجوز أن يعود إلى القصص وإلى القرآن لكنه فسره بما يجري على القراءتين، وعوده إلى القصص بالفتح في القراءة به، وإليه في ضمن المكسور، وتذكيره باعتبار الخبر، وإن جوز لا حاجة إليه. قوله تعالى: **(﴿ولكن تصديق الذي بين يديه﴾)** العامة على نصب تصديق على عطفه على خبر كان، وقرأ غيرهم تصديق بالرفع وقد سمع من العرب فيه الرفع والنصب والمراد بما بين يديه ما تقدّمه من الكتب الإلهية. قوله: **(وتفصيل كل شيء يحتاج إليه في الدين الخ)** قيل عبارة كل للتكثير، والتفخيم لا للإحاطة والتعميم كما في قوله: **﴿وأوتيت من كل شيء﴾** [سورة النمل، الآية: ٢٣] ومن لم يتنبه لهذا احتاج إلى تخصيص الشيء بالذي يتعلق بالدين، ثم تكلف في بيانه فقال إذ ما من أمر ديني إلا وله سند من القرآن بوسط أو بغير وسط، ولم يدر أن عبارة التفصيل لا تتحمل هذا التأويل ورد بأنه متى أمكن حمل كلمة كل على الاستغراق الحقيقي لا تحمل على غيره، والعجب أن هذا القائل قال في تفسير قوله تعالى، وتفصيلاً لكل شيء يحتاج إليه في الدين ففيه دلالة على أنه لا اجتهاد في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام لأنه فرع الإجمال في بعض الأمور الدينية فبين كلاميه مناقضة ظاهرة والمنصوص عليه في التوراة ستمائة حكم، وشيء والوقائع غير متناهية فكيف لا يكون في شرعه اجتهاد والتفصيل هنا بمعنى التبيين كما صرح به في اللغة فلا ينافي الإجمال، والفرع الذي ذكره من كونه لا اجتهاد في الشرائع السابقة مما لم يتعرّضوا له في الأصول لأنه لا يترتب عليه حكم الآن، والظاهر أنه غير صحيح لما ذكره المجيب. قوله: **(يصدّقونه)** قيل حمل الإيمان على معناه اللغوي فقدّر له مفعولاً، والأولى أن يحمل على المصطلح عليه كي لا يدخل فيه من يصدق بقلبه، ويجحد به عناداً، ولا يخفى أن من هذا حالاً لا يعتد بتصديقه، ولا يسمى مؤمناً فالمراد تصديقه تصديقاً متعارفاً، وهو ما طابق فيه اللسان الجنان. قوله: **(وعن النبي ﷺ «علموا أرقاءكم سورة يوسف»)**[1] الأرقاء بالمد جمع رقيق، ولعل تهوين سكرات الموت لدعائه ﷺ بقوله توفني مسلماً وألحقني بالصالحين، وأما عدم الحسد فلاعتباره بما وقع بسبب حسد يوسف عليه الصلاة والسلام لإخوته وإن كان سبباً

---

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة المشهورة وقد نص الحفاظ على وضعه ومنهم العراقي كما في تخريج البيضاوي وابن الجوزي فيما ذكر المصنف. وقد تقدم.

يمينه هوّن الله عليه سكرات الموت، وأعطاه القوة أن لا يحسد مسلماً.

لرفعته في الدنيا والآخرة كما قال:

عداي لهم فضل عليّ ومنة فلا قطع الرحمن عني إلا عاديا

وهذا الحديث رواه الثعلبي والواحدي وابن مردويه عن أبيّ رضي الله عنه، وهو موضوع، وقال ابن كثير أنه منكر من جميع طرقه وهو من الحديث المشهور الذي ذكر فيه فضائل جميع السور، وقد اتفقوا على أنه موضوع تمت السورة والحمد لله على جميع آلائه، والصلاة والسلام على أشرف مخلوقاته وخاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه ما دعى الله بأسمائه اللهم يسر لنا خدمة كلامك ووفقنا لفهم معانيه بإلهامك إنك على ما تشاء قدير، وبالإجابة جدير.

سورة الرعد

مدنية وقيل مكية إلا قوله، ويقول الذين كفروا الآية وهي خمس وأربعون آية.

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿الٓمٓرٰۚ﴾ قيل معناه أنا الله أعلم وأرى ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ يعني بالكتاب السورة، وتلك إشارة إلى آياتها أي تلك الآيات آيات السورة الكاملة أو القرآن ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن

سورة الرعد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: **(سورة الرعد)** خبر مبتدأ محذوف ومدنية خبر آخر أو هو مبتدأ وخبر. قوله: **(مدنية وقيل مكية)** قال الداني في كتاب العدد وكونها مكية قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما، وقال قتادة هي مدنية إلا قوله ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعة، وروي من أوّلها إلى آخر ولو أنّ قرأنا الآية فإنه مدنيّ وباقيها مكي، وهي ثلاث وأربعون في الكوفي، وأربع في المدني، والمكي وخمس في البصري، وسبع في الشامي. قوله: **(قيل معناه أنا الله أعلم وأرى)** هذا بناء على أنها حروف مقتطعة من كلمات، وهو أحد الأقوال السابقة، وتخصيصه هنا هذا الوجه لأنه مأثور روي عن مجاهد كما في الدرّ المنثور فما قيل من أنه لا وجه له لا وجه له. قوله: **(يعني بالكتاب السورة الخ)** ليس من باب إطلاق اسم الكل على البعض لأنّ الكتاب بمعنى المكتوب صادق على السورة فلا داعي إلى التجوّز من غير قرينة، والحامل على ذلك ما ستراه في تصحيح الحمل، وقوله وتلك إشارة إلى آياتها باعتبار أنها التلاوة بعضها والبعض الآخر في معرض التلاوة صارت كالحاضرة أو لثبوتها في اللوح أو مع الملك، وهذا على جعل تلك مبتدأ، وآيات الكتاب خبره، وقيل إشارة إلى أنباء الرسل عليهم الصلاة والسلام المذكورة في آخر السورة المتقدّمة، وأمّا إعراب المر فكما مرّ في البقرة. قوله: **(أي تلك الآيات آيات السورة الكاملة)** قيل في بيانه إن خبر المبتدأ إذا عرف بلام الجنس أفاد المبالغة وأنّ هذا المحكوم عليه اكتسب من الفضيلة ما يوجب جعله نفس الجنس، وإنه ليس نوعاً من أنواعه وهو في الظاهر كالممتنع، ولذا قال الزمخشريّ: الكاملة العجيبة في بابها فيحمل على الاستغراق لمقتضى المقام مبالغة في الكمال إذا أريد بكل كتاب السورة أو على الحقيقة فيدّعي اتحاد مفهوم الكتاب بالسورة، ولذا قيل الكتاب دون السورة، وقيل الكمال مستفاد من إطلاق الكتاب الذي هو مجموع المنزل على بعضه فكأنه الكل في الكمال كأنه المستأهل لأن يسمى كتاباً دون غيره، وليس هذا من قبيل قوله تعالى ذلك الكتاب المفيد لحصر جنس الكتاب في المشار إليه فيفيد أنه الكامل دون ما عداه من الكتب إذ المسند هنا ليس معرّفاً باللام حتى يفيد حصره في المسند إليه بل المضاف إلى المعرف، وقيل إنّ الكمال مستفاد من حمل اللام على الاستغراق أو الحقيقة للمبالغة في الكمال لا لأنّ مدخول اللام ليس بمسند فإنّ مدار الإفادة هو

رَّبِّكَ﴾ هو القرآن كله، ومحله الجرّ بالعطف على الكتاب عطف العام على الخاص أو إحدى الصفتين على الأخرى أو الرفع بالابتداء وخبره ﴿ٱلْحَقُّ﴾ والجملة كالحجة على الجملة

كون اللام لأحد المعنيين المذكورين ليس إلا وليس بمخصوص بالمسند ومن ادعى ذلك فعليه البيان قيل لأنّ ذلك إنما ينتظم أن لو كانت السورة من أفراد الكتاب كما أنّ زيداً في قولك زيد هو الرجل من أفراد الرجال، وما قالوه في ذلك الكتاب لأمر غير ما نحن فيه، ثم إنه إنما اعتبر هذا المعنى هاهنا ليفيد الحكم ولم يعتبر في سورة يوسف لوصفه بالمبين، ولا يخفى عليك أنه إذا أريد بالكتاب السورة فالآيات إمّا أن يراد بها جميع آياتها أولاً، والمراد الأوّل وجميع الآيات هو السورة فتكون الإضافة بيانية، ويؤول المعنى إلى أنّ تلك آيات هي الكتاب، ومعناه معنى ذلك الكتاب، والمآل أنها سورة كاملة عجيبة ولا بدّ للقائل من الاعتراف بهذا أيضاً، وما أورده من الشبهة قد عرفت دفعه، وقد علم من هذا فائدة، وهي أنّ الخبر إذا كان مضافاً إضافة بيانية إلى المعرف باللام الجنسية يفيد الحصر، وما ذكره شراح الكشاف خال من التكلف والمجاز. قوله: **(أو القرآن)** بالنصب عطف على السورة فالمعنى آيات هذه السورة آيات القرآن، ولا يلزم منه كون آيات السورة جميع آيات القرآن لعدم الفائدة فيه، وإنما جوّزه في سورة يونس لوصفه بالحكيم. قوله: **(هو القرآن كله)** تفسير للذي أنزل، ولم يفسره أحد ببعض القرآن هنا، وإذا كان في محل جرّ عطفاً على الكتاب فالحق خبر مبتدأ محذوف أي هو الحق أو ذلك الحق. قوله: **(عطف العام على الخاص)** قيل عليه أنّ الكتاب إمّا بمعنى السورة أو القرآن كما مر وليس أعمّ لأنه إمّا من عطف الكل على الجزء أو من عطف أحد المترادفين على الآخر، وكذا ما قيل إنّ هذا الوجه على إرادة السورة من الكتاب وليس هذا بوارد لأنّ التفسير المذكور للمراد منه في النظم والعموم، والخصوص باعتبار مفهوم الكتاب بمعنى المكتوب من القرآن المتلو الصادق على الكل، والجزء والمراد منه أحد ما صدقاته، والذي أنزل ما أنزل على النبيّ ﷺ، وهو أعم من ذلك بل من القرآن فتدبر. قوله: **(أو إحدى الصفتين على الأخرى)** قيل هذا إذا أريد بالكتاب القرآن قيل، وفيه ردّ على أبي البقاء رحمه الله إذ جعله نعتاً للكتاب بزيادة الواو في الصفة كقوله أتاني كتاب أبي حفص والفاروق، ويرد عليه أنّ الذي ذكره في زيادة الواو للإلصاق خصه صاحب المغني بما إذا كان النعت جملة، ولم نر من ذكره في المفرد في غير هذا المحل، وعلى ما ذكره المصنف هو كقوله:

هو الملك القرم وابن الهمام

قوله: **(والجملة كالحجة على الجملة الأولى)** يعني على هذا الوجه، وهو ما إذا كان مبتدأ وخبراً، وعلى ما قبله الحق خبر مبتدأ محذوف، وفي الكشاف بعد ما فسر الكتاب بالسورة هو الحق الذي لا مزيد عليه لا هذه السورة وحدها وفي أسلوب هذا الكلام قول الإنمارية هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها تريد الكملة، والإنمارية هي فاطمة بنت

الأولى، وتعريف الخبر وإن دل على اختصاص المنزل بكونه حقاً فهو أعمّ من المنزل صريحاً أو ضمناً كالمثبت بالقياس وغيره مما نطق المنزل بحسن اتباعه ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لاخلالهم بالنظر والتأمل فيه ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون

الخرشب ولدت لزياد العبسي ربيعاً الكامل، وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس، وكانت العرب تسميهم الكملة قال في الكشف، وهو تغليب كالعمرين إن جعل الكامل لقباً وإن جعل وصفاً غالباً فأظهر، وفيه نظر لأنه لا يكون تغليباً إلا إذا كان لقباً، وجعل الجمع له أمّا إذا كان وصفاً فلا تغليب فيه إلا بادّعاء الاختصاص فكيف يكون أظهر مع أنه لقب بلا شبهة، وفيه كلام في حواشي المطوّل، وكانت قيل لها أيّ بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله أنهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها، ووجه الشبه عقلي مركب في حكم الواحد، وهو امتناع تعين أحد المتقابلين فيهما أعني الفاضل والمفضول في المشبه والطرف، والوسط في المشبه به فكما أنها نفت التفاضل آخراً بإثبات الكمال لكل واحد وأتت بالإجمال بعد التفصيل للدلالة على أنّ كمال كل واحد منهم لا يحيط به الوصف كذلك هنا لما أثبت لهذه السورة بخصوصها الكمال استدرك عليه بأنّ كل المنزل كذلك فلا تختص سورة دون أخرى بالكمال للدلالة المذكورة، وهذا وجه بليغ ومعنى بديع، وما ذكره المصنف رحمه تعالى شيء آخر وهو أنّ هذه الجملة لتقرير ما قبلها والاستدلال عليه لأنه إذا كان كل منزل عليه حقاً كان الكتاب النازل عليه كلاً وبعضاً حقاً فهو كامل لأنه لا أكمل من الحق والصدق، وإنما قال كالحجة، ولم يقل إنه حجة لأنه لا يلزم من الحقية الكمال ولأنه فيه شائبة إثبات الشيء بنفسه فتأمّله. قوله: **(وتعريف الخبر وإن دل على اختصاص المنزل بكونه حقاً)** إشارة إلى ردّ دليل النافين للقياس فإنهم قالوا الحكم المستنبط بالقياس غير منزل من عند الله وإلا لكان من لم يحكم به كافراً لقوله تعالى: **﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾** [سورة المائدة، الآية: ٤٤] وكل ما ليس منزلاً من عند الله ليس بحق لهذه الآية لدلالتها على أن لا حق إلا ما أنزله فأشار إلى إبطال المقدّمة الثانية بأنّ المراد بالمنزل من عند الله ما يشمل الصريح، وغيره فيدخل فيه القياس لاندراجه في حكم المقيس عليه المنزل من عنده وأمرنا بالقياس في قوله تعالى: **﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾** الدال على حسن اتباعه كما بين في الأصول وسكت عن إبطال المقدّمة الأخرى لأنّ إبطال إحدى مقدّمتي الدليل كاف في عدم صحته، واستقامة الاستدلال به مع أنه علم مما مرّ في المائدة أنّ المراد بعدم الحكم ليس هو الحكيم بغيره مما ذكر بل الاستهانة به وإنكاره، وقد قيل إنّ المراد من لم يحكم بشيء أصلاً مما أنزله، ولا شك أنه من شأن الكفرة أو أنّ المراد بما أنزله الله هنا التوراة بقرينة ما قبله ونحن غير متعبدين بها فتختص باليهود، ويكون المراد الحكم بكفرهم، إذ لم يحكموا بكتابهم، ونحن نقول بموجبه كما بين في شرح المواقف، ولا قصور في كلام المصنف رحمه الله تعالى كما قيل ثم إنه قيل لمانع أن يمنع دلالة هذه الآية على القصر بل هي دالة على كمال

الموصول صفة، والخبر يدبر الأمر ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ أساطين جمع عماد كأهاب وأهب أو عمود

الحقية في المنزل لعدم الاعتداد بحقية غيره لقصوره عن مرتبة الكمال كما أشار إليه الزمخشريّ، وبه يندفع ما يتوهم من أنّ الحكم بكمال السورة يشعر بأنّ غيرها ليس كذلك، ولو سلم أنه حقيقيّ فهو بالإضافة إلى غيره من الكتب المنزلة لتحريفها ونسخا فقوله وغيره أي السنة والإجماع، وفيه إشارة إلى انتقاض دليلهم بهما والجواب الجواب وما نطق المنزل الخ إشارة إلى ما مر وقوله وما آتاكم الرسول فخذوه وكنتم خير أمّة ونحوه مما يثبت حقية ذلك، ثم إنّ ما ذكروه من كونه إشارة إلى الدليل المذكور في شرح المواقف حتى يعتذر عن عدم تعرضه للمقدّمة الأخرى بما مر غير لازم لجواز أن يريد أن حصر الحقية في المنزل من الله يقتضي عدم حقية القياس لأنه من تصرّف المجتهدين فيدفع بما ذكر من غير حاجة إلى تكلف ما ذكر الداعي إلى ما مرّ من القصور فتأمل. قوله: (**مبتدأ وخبر الخ**) رجح هذا في الكشف بأن قوله، وهو الذي مدّ الأرض عطف عليه على سبيل التقابل بين العلويات، والسفليات، وفي المقابل الخبرية متعينة فكذا هذا ليتوافقا، ولدلالته على أنّ كونه كذلك مقصود بالحكم لا أنه ذريعة إلى تحقيق الخبر، وتعظيمه كما هو مقتضى الوجه الآتي، وهو على هذا جملة مقرّرة لقوله، والذي أنزل إليك من ربك الحق، وعدل عن ضمير الرب إلى الجلالة الكريمة لترشيح التقرير كأنه قيل كيف لا يكون المنزل ممن هذه أفعاله هو الحق، وتعريف الطرفين لإفادة أنه لا مشارك له فيها لا سيما، وقد جعل صلة للموصول، وهذا أشدّ مناسبة للمقام من جعله وصفاً مفيداً لتحقيق كونه مدبراً مفصلاً مع التعظيم لشأنهما كما في قول الفرزدق:

إنّ الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول

ولا تنافي بين الوجهين باعتبار أنّ الوصفية تقتضي معلوميتها، والخبرية تقتضي خلافها لأنها معلومة عليهما، والمقصود بالإفادة قوله لعلكم بلقاء ربكم توقنون فالمعنى أنه فعلها كلها لذلك، وعلى الثاني فعل الأخيرين لذلك مع أنّ الكل لذلك، وهذا مما يرجح الوجه الأوّل أيضاً كما يرجحه أن ذكر تدبير الآيات، وهي الرفع والاستواء، والتسخير فإنه ذكرها ليستدلّ بها على قدرته، وعلمه ولا يستدل بها إلا إذا كانت معلومة فيقتضي كونها صفة فإن قلت لا بدّ في الصلة أن تكون معلومة سواء كان الموصول صفة أو خبراً قلت إذا كان صفة دلّ على انتساب الآيات إلى الله تعالى وإذا كان خبراً دلّ على انتسابها إلى موجود مبهم وهو غير كاف في الاستدلال. قوله: (**والخبر يدبر الأمر**) ويفصل خبر بعد خبر وعلى الأوّل هما مستأنفان أو يدبر حال من فاعل سخر ويفصل حال من فاعل يدبر أو هما حالان من ضمير استوى وسخر من تتمته لأنه تقرير لمعنى الاستواء، وتبيين له أو جملة مفسرة. قوله: (**أساطين**) جمع أسطوانة، وهي السارية معربة أستون ووزنها أفعوالة أو فعلوانة كما في القاموس ووقع في بعض نسخة أفعوانة من غلط الكاتب والصحيح ما قاله في المصباح من أنه بضم الهمزة، والطاء السارية، والنون عند الخليل أصل فوزنها أفعوالة وعند بعضهم زائدة والواو أصل فوزنها أفعلانة، وجمعه

كأديم، وأدم وقرىء عمد كرسل ﴿تَرَوْنَهَا﴾ صفة لعمد أو استئناف للاستشهاد برؤيتهم السموات كذلك، وهو دليل على وجود الصانع الحكيم فإنّ ارتفاعها على سائر الأجسام المساوية لها في حقيقة الجرمية، واختصاصها بما يقتضي ذلك ولا بدّ وأن يكون بمخصص ليس بجسم ولا جسماني يرجح بعض الممكنات على بعض بإرادته، وعلى هذا المنهاج سائر ما ذكر من الآيات ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بالحفظ والتدبير ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ ذللهما لما أراد منهما كالحركة المستمرّة على حدّ من السرعة ينفع في حدوث الكائنات، وبقائها ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ لمدّة معينة يتم فيها أدواره، أو لغاية مضروبة ينقطع دونها

أساطين وأسطوانات اهـ. قوله: **(جمع عماد كإهاب وأهب أو عمود)** بالجرّ عطف على عماد وقال ابن مالك في التسهيل إنه جمع لفاعل، وذكروا له أمثلة في كلامهم بلغت اثني عشر مثالاً كما في شرح التسهيل، والمزهر وما قيل إنه جمع العماد كأديم، وأدم وإهاب وأهب وأفيق وأفق ولا خامس لها مردود، وكونه جمع عمود لأنّ فعيلاً وفعولاً يشتركان في كثير من الأحكام، وهو مخالف لما في التسهيل من وجهين لأنهم جعلوه جمعاً، وهو اسم جمع ولأنه ذكر أنه اسم جمع لفاعل، وهم جعلوه لفعيل أو فعول أو فعال والأمر فيه سهل ورجح كونه اسم جمع برجوع ضمير ترونه في قراءة أبيّ إليه، وقيل إنه راجع لرفع السموات بغير عمد. قوله: **(صفة لعمد أو استئناف)** على كونها صفة يصح توجه النفي للصفة فيكون لها عمد لكونها غير مرئية، والمراد بها قدرة الله فيكون العمد على هذا استعارة، ويصح أن يكون لنفي الصفة والموصوف على منوال قوله:

ولا ترى الضب بها ينحجر

لأنها لو كان لها عمد كانت مرئية، وهذا في المعنى كالاستئناف لأنها حينئذ تكون جملة مستأنفة لبيان موجب أنّ السموات رفعت بغير عمد كأنه لما قيل رفعها بغير عمد قيل ما الدليل عليه فقيل رؤية الناس لها بغير عمد وإليه أشار بقوله للاستشهاد فهو كقول القائل:

أنا بلا سيف ولا رمح تراني

ويحتمل أن يكون استئنافاً بدون تقدير سؤال وجواب، وما قيل إنّ المراد بالعمد الغير المرئية جبل قاف غير مناسب رواية ودراية. قوله: **(وهو دليل على وجود الصانع الحكيم الخ)** كونها متساوية في الجرمية أمر مقرّر مثبت في الكلام فما قيل إنه لا دليل عليه عقلاً ونقلاً ناشئ عن عدم الاطلاع، وكذا احتمال كونها مركبة من أجزاء مختلفة الحقائق بعضها يقتضي الارتفاع وبعضها يقتضي التسفل، وإنّ هذا دليل ظني فتدبر، وقوله ليس بجسم، ولا جسماني أي فيه خواص الأجسام كالتحيز إذ لو لم يكن كذلك لزم التسلسل، وقوله ما ذكر من الآيات أي من تسخير الشمس وإخواته، وقوله بالحفظ، والتدبير إشارة إلى أنه ليس المراد بالاستواء ظاهره بل هو استعارة تمثيلية لما ذكر كما مرّ تقريره، وقوله كالحركة المستمرّة أي في هذه النشأة، وقوله ينفع أي يجري العادة على ما أراده الله فليس ذهاباً إلى تأثير العلويات. قوله: **(لمدّة معينة يتم**

سيره وهي ﴿**إذا الشمس كوّرت**﴾، ﴿**وإذا النجوم انكدرت**﴾ ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ أمر ملكوته من الإيجاد والإعدام والإحياء والإماتة، وغير ذلك ﴿يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ ينزلها ويبينها مفصلة أو يحدث الدلائل واحداً بعد واحد ﴿لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ لكي تتفكروا فيها وتتحققوا كمال قدرته فتعلموا أنّ من قدر على خلق هذه الأشياء، وتدبيرها قدر على الإعادة والجزاء ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ﴾ بسطها طولاً وعرضاً لتثبت عليها الأقدام، وينقلب عليها الحيوان ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ جبالاً ثوابت من رسا الشيء إذا ثبت جمع راسية، والتاء للتأنيث على

فيها) وفي نسخة بها أدواره أو لغاية الخ إشارة إلى أنّ الأجل كما يطلق على مدّة الشيء يطلق على غايتها كما مرّ، وأنّ التسخير لمنافع العباد في هذه الدار وعن ابن عباس رضي الله عنهما كل منهما يجري إلى وقت معين فإنّ الشمس تقطع الفلك في سنة، والقمر في شهر لا يختلف جري واحد منهما كما في قوله تعالى: ﴿**والشمس تجري لمستقر لها والقمر قدّرناه منازل**﴾ [سورة يس، الآية: ٣٨] قيل وهذا هو الحق في تفسير الآية، وأمّا قول المصنف رحمه الله تعالى أو لغاية مضروبة الخ فلا يناسب الفصل به بين التسخير والتدبير، ثم إنّ غايتهما المذكورة متحدة، والتعبير بكلّ يجري صريح في التعدّد، وما للغاية إلى دون اللام وما ردّ به من أنه إن أراد أنّ التعبير به صريح في تعدّد ذوي الغاية فمسلم لكن لا يجديه نفعاً وإن أراد صراحته في تعدّد الغاية فغير مسلم واللام تجيء بمعنى إلى كما في المغني وغيره، وهو إنما يقتضي صحته لا مناسبته للظاهر ولما بعده وهو الذي ذكره المرجح لتفسير ابن عباس رضي الله عنهما على ما اختاره المصنف رحمه الله تعالى فتأمّل، ﴿**وإذا الشمس كوّرت**﴾ [سورة التكوير، الآية؛ ١] عبارة عن فناء العالم، وقيام الساعة كما سيأتي، وقوله أمر ملكوته أي ما يجري في ملكه. قوله: **(ينزلها ويبينها مفصلة الخ)** فالمراد بالآيات آيات الكتاب المنزلة وهو المناسب لما قبله أو المراد بالآيات الدلائل لأنه المناسب لما بعده، والمراد بالدلائل رفع السموات بغير عمد الخ، وتفصيلها بمعنى إحداثها وقال غيره بمعنى تبيينها، والمراد بالدلائل ما يدل على وجود الصانع وصفاته وألوهيته، وحكمته وقدرته، ويلزم من معرفة ذلك العلم بصحة القول بالحشر والنشر والجزاء كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بقوله أنّ من قدر الخ. قوله: **(بسطها طولاً وعرضاً)** استدل به بعضهم على تسطيح الأرض وأنها غير كرية بالفعل، وأنّ من أثبته أراد به أنه مقتضى طبعها كما بين في محله ورد بأنه ثبت كريتها بأدلة عقلية لكنه لعظم جرمها يشاهد كل قطعة، وقطر منها كأنه مسطح، وهكذا كل دائرة عظيمة، ولا يعلم كريتها إلا الله. قوله: **(جمع راسية الخ)** اعترض عليه بأنّ أئمة العربية كابن مالك وابن الحاجب، وأبي حيان صرّحوا بأنّ فواعل يجمع عليه فاعلة مطلقاً، وفاعل إذا كان صفة مؤنث كحائض أو صفة ما لا يعقل مذكراً كجمل بازل وبوازل أو اسماً جامداً أو ما جرى مجراه كحائط وحوائط، وأمّا صفة المذكر العاقل فلا تجمع عليه إلا شذوذاً كهالك وهوالك، ومن ظنّ أنّ فاعلاً المذكر لا يجمع عليه مطلقاً فقد غلط كما صرّح به ابن مالك في كافيته وشرحها، وهو مما لا شبهة فيه، وقد تبع المصنف

أنها صفة أجبل أو للمبالغة ﴿وَأَنْهَٰرًا﴾ ضمها إلى الجبال، وعلق بهما فعلاً واحداً من حيث إنّ الجبال أسباب لتولدها ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ متعلق بقوله ﴿جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ أي وجعل فيها من جميع أنواع الثمرات صنفين اثنين كالحلو والحامض والأسود والأبيض، والصغير والكبير ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ يلبسه مكانه فيصير الجوّ مظلماً بعدما كان مضيئاً وقرأ

رحمه الله تعالى المشهور بينهم فأورد عليه ما أورد عليهم ثم إنّ ما ذكره لا يخلو من شيء لأنّ تاء المبالغة في فاعله غير مطردة، ولأنّ رواسي إذا كان صفة فموصوفه إمّا جبال أو أجبل والثاني غير مراد، ولأنه جمع جبل فيلزم كون مفرد رواسي راسياً والأوّل مفرده أيضاً جبل لا أجبل لأنه ليس بجمع الجمع كما صرح به أهل اللغة، وأمّا قول أبي حيان رحمه الله تعالى بأنه غلب على الجبال وصفها بالرواسي، ولما استغنوا بالصفة عن الموصوف جمع جمع الاسم كحائط، وحوائط فلا حاجة إليه، وما أورد من أنّ الغلبة تكون بكثرة الاستعمال، والكلام في صحته من أوّل الأمر ففيما ذكره دور فيه نظر لأنّ كثرة استعمال الرواسي غير جار على موصوف تكفي لمدّعاه فتأمّل، وكذا ما قيل إنه جمع راسية صفة جبل مؤنث باعتبار البقعة. قوله: **(على أنها صفة جبل الخ)** لما كانت صيغة جمع الكثرة للفظ تنتظم أضعاف عدد جمع القلة لذلك اللفظ، وإن أريد بجمع القلة غاية ما يصح أن يطلق عليه فلذا قيل أجبل راسية، وجبال رواس ورد عليه ما قيل من أنه إما أن يراد بالجبال إلا جبلات جمع الجمع فلا يخطر ببال أحد، ولا يتوقف تحقيق مراد المصنف عليه فمن أورد على المصنف أنه لا حاجة إلى جعل مفردها صفة لجمع القلة، وهو أجبل بأن يعتبر في جمع الكثرة انتظامه لطوائف من جموع القلة ينزل كلّ منها منزلة مفرده فقد ألزمه ما لم يلزمه وإذا صح إطلاق أجبل راسية على جبال قطر مثلاً صح إطلاق الجبال على جبال جميع الأقطار من غير إرادة جعل الجبال جمع أجبلات، وبما ذكرنا تبين أيضاً فساد ما قيل إنه لا مجال لما ذكر فإنّ جمعية كل من صيغتي الجمعين إنما هي لشمول الأفراد لا باعتبار شمول جمع القلة للأفراد وجمع الكثرة لجموع القلة فكل منهما جمع جبل لا أنّ جبالاً جمع أجبل فتدبر. قوله: **(وعلق بهما فعلاً واحداً)** من حيث إنّ الجبال أسباب لتولدها هذا بناء على ما ذهب إليه بعض الحكماء من أنّ الجبال لتركبها من أحجار صلبة إذا تصاعدت إليها الأبخرة احتبست فيها، وتكاملت فتنقلب مياهاً، وربما خرقتها فخرجت منها والذي تدل عليه الآثار أنها تنزل من السماء، ولما كان نزولها عليها أكثر كانت كثيراً ما يخرج منها، ويكفي هذا لتشريكهما في عامل، وجعلهما جملة واحدة. قوله: **(أي وجعل فيها من جميع أنواع الثمرات الخ)** يعني أنّ معنى كون الثمرات زوجين زوجين أنّ كلّ ثمر مختلف بما ذكر وترك تفسيره بأن حين مدّ الأرض جعل كل صنف منها زوجين لأنه كما في الكشف دعوى بلا دليل، والزوج يطلق على الشيئين المزدوجين، وعلى كل واحد منهما فإن أريد الأول فاثنين مؤكد وإن أريد الثاني فمبين. قوله: **(يلبسه مكانه فيصير الجوّ مظلماً بعدما كان مضيئاً)** غشيه بمعنى ستره، وغشاه بكذا جعله ساتراً له، ومنه غاشية السرج، والنهار

حمزة والكسائيّ وأبو بكر يغشى بالتشديد ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فيها فإنّ تكوّنها وتخصصها بوجه دون وجه دليل على وجود صانع حكيم دبر أمرها، وهيأ أسبابها ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ بعضها طيبة وبعضها سبخة وبعضها رخوة، وبعضها صلبة، وبعضها تصلح للزرع دون الشجر وبعضها بالعكس، ولولا تخصيص قادر موقع لأفعاله على وجه دون وجه لم تكن كذلك لاشتراك تلك القطع في الطبيعة الأرضية وما يلزمها ويعرض لها بتوسط ما يعرض من الأسباب السماوية من حيث إنها متضامّة متشاركة في النسب والأوضاع ﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ﴾ وبساتي فيها أنواع الأشجار، والزرع وتوحيد

زمان ظهور الشمس، وانتشار الضوء، والليل زمان غيبوبتها فليس أحدهما مستوراً بالآخر فلذا جعلوه بمعنى غشيان مكان النهار وإظلاله له، وذلك بمنزلة غشيانه نفسه، فالتجوّز في الإسناد بإسناد ما لمكان الشيء إليه، ويجوز فيه أن يكون استعارة كقوله: **﴿يكوّر الليل على النهار﴾** [سورة الزمر، الآية: ٥] يجعله مغشياً للنهار ملفوفاً عليه كاللباس على الملبوس والأوّل أوجه وأبلغ ومكانه هو الجوّ وفي جعله مكاناً له تجوز لأنّ الزمان لا مكان له، والمكان للضوء الذي هو لازمه، واكتفى بذكر تغشية الليل النهار مع تحقق عكسه للعلم به منه مع أنّ اللفظ يحتملهما لأنّ التغشية بمعنى الستر، وهي أنسب بالليل من النهار. قوله: **(فإنّ تكوّنها وتخصصها بوجه دون وجه الخ)** قال الإمام الأكثر في الآيات إذا ذكر فيها الدلائل الموجودة في العالم السفلي أن يجعل مقطعها إنّ في ذلك لآيات لقوم يتفكرون وما يقرب منه وسببه أنّ الفلاسفة يسندون حوادث العالم السفلي إلى الاختلافات الواقعة في الأشكال الكوكبية فردّه الله تعالى بقوله لقوم يتفكرون لأنّ من تفكر فيها علم أنه لا يجوز أن يكون حدوث الحوادث من الاتصالات الفلكية ولذا عقبه بقوله: **﴿وفي الأرض قطع﴾** الخ ومن تأمّل هذه اللطائف علم اشتمال القرآن على علوم الأوّلين والآخرين ثم بين كيفية الاستدلال بما لخصه منه المصنف في قوله بعضها طيبة وبعضها سبخة الخ. قوله: **(لاشتراك تلك القطع الخ)**، وأمّا اشتراكها في الطبيعة الأرضية فظاهر لأنها بسيطة متحدة المادّة، وما يعرض لها بالعين المهملة على الصحيح، وفي بعض النسخ يفرض بالفاء أي ما يقدّر لها وبينه بالأسباب السماوية، وقوله من حيث إنها متضامّة تعليل للاشتراك، وقوله متشاركة في النسب أي في نسب العلويات، وأوضاعها في الاقترانات ونحوها. قوله: **(وبساتين فيها أنواع الأشجار والزروع)** بساتين جمع بستان وهو الحديقة معرب بوستان، وفي الكشاف وفي بعض المصاحف قطعاً متجاورات على معنى وجعل، وقرئ وجنات بالنصب للعطف على زوجين أو بالجرّ على كل الثمرات، وقرئ وزرع ونخيل بالجرّ عطفاً على أعناب أو جنات اهـ وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى الظاهر أنه على رفع جنات عطفاً على قطع، وقرئ بنصبه عطفاً على زوجين مفعول جعل، ومن كل الثمرات حالاً مقدّماً لا صلة جعل لفساد المعنى عليه أي جعلنا فيها زوجين حال كونهما من كل الثمرات، وجنات من أعناب، ولا يجب تقييد المعطوف بقيد المعطوف عليه فإن قلت إنهم قالوا في قوله:

الزرع لأنه مصدر في أصله، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص وزرع ونخيل صنوان بالرفع عطفاً على وجنات ﴿صِنْوَانٌ﴾ نخلات أصلها واحد ﴿وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ ومتفرّقات مختلفات الأصول قرأ حفص بالضمّ، وهو لغة بني تميم كقنوان في جمع قنو ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ في الثمر شكلاً وقدراً ورائحة وطعماً، وذلك أيضاً مما يدل على الصانع الحكيم فإنّ اختلافها مع اتحاد الأصول، والأسباب لا يكون إلا بتخصيص قادر مختار، وقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب يسقى بالتذكير على تأويل ما ذكر وحمزة والكسائي يفضل بالياء ليطابق قوله يدبر الأمر ﴿إِنَّ فِى

﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم﴾ [سورة التوبة، الآية: ٢٥] إنه لازم قلت قال في الكشف مرادهم ثمة إنه الظاهر الذي لا يخالف إلا لقرينة وهاهنا القرينة قائمة وقرئ بجرّه عطفاً على كل الثمرات على أن يكون هو مفعولاً بزيادة من في الإثبات وزوجين اثنين حالاً منه، والتقدير وجعل فيها من كل الثمرات حالة كونها صنفين صنفين، وقوله وتوحيد الزرع يعني لم يقل زروعاً لأنه مصدر في أصله وفي نسخة في الأصل مصدر زرع يزرع زرعاً فالمصدر شامل للقليل والكثير. قوله: **(وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص وزرع ونخيل صنوان بالرفع عطفاً على وجنات)** فيه تسمح بذكر صنوان كما في نسخة وفي نسخة إسقاطها، وهي ظاهرة لأنه ليس معطوفاً بل تابع للمعطوف، وكذا في قوله وجنات بالواو كما في النسخ، فإنّ المعطوف عليه جنات، ثم إنه إذا عطف على جنات فهو واضح، وأمّا إذا عطف على أعناب والزروع لا تعد حدائق فجعله في الكشف نحو متقلداً سيفاً ورمحاً أو المراد إنّ في الجنات فرجاً مزروعة بين الأشجار، وهو أحسن منظراً وأنزه.

قوله: **(وقرأ حفص بالضمّ وهو لغة بني تميم كقنوان في جمع قنو)** على قراءة الجمهور بالكسر هو مما اتحد فيه مثناه، وجمعه قال ابن خالويه في كتابه ليس، ولم يأت منه إلا ثلاثة أسماء صنو، وصنوان، وقنو وقنوان وزيد بمعنى مثل وزيدان، وحكى سيبويه شقد وشقدان وحش وحشان للبستان، وكون هذه مروية عن حفص نقله الجعبريّ رحمه الله تعالى في شرح الشاطبية فقال روى اللؤلؤي عن أبي عمرو القواس عن حفص ضمّ صاد صنوان فسقط ما قيل إنّ المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه الإمام، ولكن لم تقع هذه القراءة منسوبة إلى حفص في كتب القرآآت المشهورة بل عزوها إلى ابن مصرف والسلمي، وزيد بن عليّ، وسبب اختلافهم أنّ القرآآت السبع لها طرق متواترة، وقد ينقل عنهم من طرق أخر قراءة فتكون شاذة، وقارئها أحد السبعة فأعرفه فإنه ينبني عليه أمور يعترض بها على الناقل كما هنا. قوله: **(في الثمر)** الأكل بضم الهمزة، والكاف وتسكن ما يؤكل، وهو هنا الثمر، والحب ففي كلام المصنف رحمه الله تعالى تغليب، والأصول هي العناصر، والأسباب ما ينمو به كالسقي، وحرّ الشمس، ونحوه مما جعله الله سبباً لذلك، وقوله ليطابق قوله يدبر الأمر ليس المراد أنّ القراءة بالرأي لأجل هذا كما توهم بل كان وجه نزولها كذلك في تلك، وهذا هو الظاهر، وقوله يستعملون

ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ يستعملون عقولهم بالتفكر ﴿وَإِن تَعْجَبْ ﴾ يا محمد من إنكارهم البعث ﴿فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ حقيق بأن يتعجب منه فإنّ من قدر على إنشاء ما قص عليك كانت الإعادة أيسر شيء عليه والآيات المعدودة كما هي دالة على وجود المبدأ فهي دالة على إمكان الإعادة، من حيث إنها تدل على كمال علمه وقدرته وقبول المواد لأنواع تصرّفاته ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ بدل من قولهم أو مفعول له، والعامل في إذا

عقولهم إشارة إلى أنه نزل منزلة اللازم. قوله: **(وإن تعجب يا محمد من إنكارهم الخ)** هكذا قرّره الزمخشريّ، واعترض عليه بأنّ هذا ليس مدلول اللفظ لأنه جعل متعلق عجبه ﷺ هو قولهم في إنكار البعث وجواب الشرط هو ذلك القول فيتحد الشرط، والجزاء إذ تقديره إن تعجب من إنكارهم البعث فأعجب من قولهم في إنكار البعث وهو غير صحيح، وإنما المعنى أن يقع منك عجب فليكن من قولهم أئذا متنا الخ. وما ذكره وجه حسن بجعل تعجب منزلاً منزلة اللازم، والخطاب للنبيّ ﷺ، وأمّا اعتراضه فغير صحيح لأنّ مرادهم بعد جعل الخطاب للنبيّ ﷺ أنّ الشرط، والجزاء متحدان صورة ومتغايران حقيقة كقوله: «**من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله**»[1] وقوله من أدرك الصمان فقد أدرك المرعى وهو أبلغ في الكلام لأنّ معناه أنه أمر لا يكتنه كنهه ولا تدرك حقيقته وأنه أمر عظيم كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله حقيق بأن يتعجب منه، وقيل الخطاب عام أي وإن تعجب يا من نظر في هذه الآيات، وعلم قدرة من هذه أفعاله فازدد تعجباً ممن ينكر مع هذا قدرته على البعث، وهو أهون شيء عليه، وقيل المعنى إن تجدّد منك التعجب لإنكارهم البعث فاستمرّ عليه فإنّ إنكارهم ذلك من الأعاجيب كما تدلّ عليه الاسمية. قوله: **(فإنّ من قدر على إنشاء ما قص عليك الخ)** يعني ما ذكر سابقاً من الأمور العجيبة التي تدلّ على قدرة يصغر عندها كل عظيم، ودلالة ما ذكر على المبدأ ظاهرة، وكذا قبول موادها التصرّفات بنموها، وإخراجها الثمر، وغير ذلك. قوله: **(بدل من قولهم)** قال أبو حيان رحمه الله تعالى هذا إعراب متكلف، والوجه هو الثاني من أنه مقول القول، والقراآت في أئذا وأئنا مسطورة في فنها، وقوله والعامل في إذا محذوف دلّ عليه أئنا لفي خلق جديد، وهو نبعث قال أبو البقاء رحمه الله تعالى، ولا يجوز أن يعمل فيه ما بعد أنّ، والاستفهام لأنّ معمول ما بعدهما لا يجوز تقدّمه عليهما، ولا كنا لأنّ إذا مضافة إليه وردّ الثاني في المغني بأنّ إذا عند من يقول بأنّ العامل فيها شرطها، وهو المشهور غير مضافة كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله:

وإذا تصبك خصاصة فتحمل

قيل فالوجه في ردّه أنّ عمله فيها موقوف على تعيين مدلولها، وتعيينه ليس إلا بشرطها فيدور، وفيه نظر لأنها عندهم بمنزلة متى، وإيان غير معينة بل مبهمة كما في ذكره القائلون به،

---

(١) تقدم.

محذوف دلّ عليه ائنا لفي خلق جديد ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾ لأنه كفروا بقدرته على البعث ﴿وَأُولَٰئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ مقيدون بالضلالة لا يرجى خلاصهم، أو يغلون يوم القيامة ﴿وَأُولَٰئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ لا ينفكون عنها وتوسيط الفصل لتخصيص الخلود بالكفار ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ﴾ بالعقوبة قبل العافية، وذلك لأنهم استعجلوا ما هدّدوا به من عذاب الدنيا استهزاء ﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ عقوبات أمثالهم من المكذبين فما لهم لم يعتبروا بها، ولم يجوّزوا حلول مثلها عليهم والمثلة بفتح الثاء وضمها كالصدقة والصدقة العقوبة لأنها مثل المعاقب عليه ومنه المثال للقصاص، وأمثلت الرجل من صاحبه إذا اقتصصته منه، وقرىء المثلاث بالتخفيف، والمثلات باتباع الفاء العين والمثلات بالتخفيف بعد الاتباع، والمثلات بفتح الثاء على أنها

وصرّح به في المغني. قوله: **(لأنهم كفروا بقدرته على البعث)** كما يدل عليه ما قبله من إنكارهم له، وهو كفر بالله لأنّ من أنكر قدرته فقد أنكره لأنّ الإله لا يكون عاجزاً، ولأنه تكذيب لله، ولرسله عليهم الصلاة والسلام المتفقون عليه. قوله: **(مقيدون بالضلالة لا يرجى خلاصهم الخ)** يعني هذه الجملة إن نظر إلى ما قبلها، وجعلت وصفاً لهم بامتناعهم من الإيمان، وإصرارهم على الكفر فهي تشبيه، وتمثيل لحالهم في الدنيا في الإصرار، وعدم الالتفات إلى الحق بحال طائفة في أعناقهم أغلال لا يمكنهم الالتفات كقوله:

كيف الرشاد وقد خلفت في نفر ... لهم عن الرشد أغلال وأقياد

وإن نظر إلى ما بعدها تكون لوصف حالهم في الآخرة إمّا حقيقة، وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى وإمّا تشبيهاً لحالهم بحال من يقدم للسياسة. قوله: **(وتوسيط الفصل لتخصيص الخلود بالكفار)** يعني أنّ الخلود هنا على ظاهره لا بمعنى المكث الطويل فالمراد بأصحاب النار الكفار، والخلود مقصور عليهم ولذا وسط الضمير، وأورد عليه أنه ليس ضمير فصل لأنّ شرطه أن يقع بين مبتدأ، وخبر ويكون اسماً معرفة أو مثل المعرفة في أنه لا يقبل حرف التعريف كأفعل التفضيل، وهذا ليس كذلك، وقيل في جوابه مراده بضمير الفصل الضمير المنفصل، وأنه أتى به وجعل الخبر جملة مع أنّ الأصل فيه الإفراد لقصد التخصيص، والحصر كما في هو عارف، ولا يخفى أنه من عناية القاضي، ولو قيل إنّ الزمخشريّ لا يتبع النحاة في اشتراط ما ذكر كما أنّ الجرجاني والسهيلي جوّزاه إذا كان الخبر فعلاً مضارعاً واسم الفاعل مثله وقد تبعه المصنف رحمه الله تعالى لكان أقرب. قوله: **(بالعقوبة قبل العافية)** يعني أنّ المراد بالسيئة العقوبة التي هدّدوا بها والمراد بالحسنة السلامة منها، والخلاص منها، والمراد بكونها قبل العافية أنّ سؤالها قبل سؤالها أو أنّ سؤالها قبل انقضاء الزمان المقدّر لها. قوله تعالى: **(﴿وقد خلت من قبلهم المثلات﴾ الخ)** الجملة حالية، ويجوز أن تكون مستأنفة، والمثلات قراءة العامّة فيها فتح الميم وضمّ الثاء جمع مثلة كسمرة وسمرات، وهي العقوبة

جمع مثلة كركبة وركبات ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ مع ظلمهم أنفسهم ومحله النصب على الحال، والعامل فيه المغفرة والتقييد به دليل على جواز العفو قبل التوبة فإنّ التائب ليس على ظلمه، ومن منع ذلك خص الظلم بالصغائر المكفرة لمجتنب الكبائر، أو أوّل المغفرة بالستر والإمهال ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ للكفار أو لمن شاء، وعن

الفاضحة، وفسرها ابن عباس رضي الله عنهما بالعقوبة المستأصلة للعضو كقطع الأذن، ونحوه سميت بها لما بين العقاب، والمعاقب عليه من المماثلة كقوله: ﴿**وجزاء سيئة سيئة مثلها**﴾ [سورة الشورى، الآية: ٤٠] أو هي مأخوذة من المثال بمعنى القصاص يقال أمثلته وأقصصته بمعنى واحد أو هي من المثل المضروب لعظمها، وقرأ ابن مصرف بفتح الميم وسكون الثاء، وهي لغة أهل الحجاز، وقرأ ابن وثاب بضم الميم وسكون الثاء، وهي لغة تميم، وقرأ الأعمش ومجاهد بفتحهما، وعيسى بن عمر وأبو بكر بضمهما إمّا الضم، والإسكان فهي لغة أصلية أو مخففة من مضموم العين، وأمّا ضمهما فلغة أصلية، ويحتمل أنه اتبع فيه العين للفاء، وقوله عقوبات أمثالهم العقوبات تفسير للمثلات كما مرّ، وأمثالهم مأخوذ من قوله، وقد خلت من قبلهم، وقوله المثلة بفتح الثاء، وضمها يعني كلاهما لغة فيها، وقوله لأنها مثل المعاقب عليه أي الذنب، وقوله إذا قصصته أي اقتصصت منه، وقوله وقرئ المثلات بالتخفيف أي تسكين الثاء بعد فتح الميم، وهو في الأصل مضموم العين أو مفتوحها أو هي لغة كما مرّ، وقوله والمثلات أي بضمتين، والثانية أصلية أو حركة اتباع، وقوله اتباع الفاء العين مصدر مضاف لفاعله أو مفعوله، وقوله والمثلات بالتخفيف بعد الاتباع أي بضم الميم، وسكون الثاء تخفيف المثلات بضمتين، ولم يجعله أصلياً لأنّ قياسه بالفتح كحجرة، وحجرات، وقوله والمثلات أي بضم الميم وفتح الثاء كركبة وركبات. قوله: (**مع ظلمهم أنفسهم ومحله النصب الخ**) أي الجارّ والمجرور حال من الناس والعامل فيها هو العامل في صاحبه وهو المغفرة وهذه الآية ظاهرة في مذهب أهل السنة وهو جواز مغفرة الكبائر، والصغائر بدون توبة لأنه ذكر المغفرة مع الظلم أي الذنب، ولا يكون معه إلا قبل التوبة لأنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وهم يؤولونها بأنّ المراد مغفرة الصغائر لمجتنب الكبائر أو مغفرتها لمن تاب أو المراد بالمغفرة معناها اللغوي، وهو الستر بالإمهال، وتأخير عقابها إلى الآخرة، ولا يرد عليه أنه تخصيص للعام من غير دليل لأنّ الكفر خص منها بالإجماع فيسري التخصيص إلى ذلك لأنه لو حمل على ظاهره لكان حثاً على ارتكابها، وفيه نظر نعم التأويل الأخير في غاية البعد لأنه كما قال الإمام لا يسمى مثله مغفرة، وإلا لصح أن يقال إنّ الكفار مغفورون يعني أنه مخالف للظاهر، ولاستعمال القرآن فلا يتوجه عليه أنّ المغفرة حقيقتها في اللغة الستر، وكونهم مغفورين بمعنى مؤخر عذابهم إلى الآخرة لا محذور فيه وهو المناسب لاستعجالهم العذاب. قوله: (**لشديد العقاب للكفار**) التخصيص لأنّ ما قبله في شأنهم، والتعميم هو المناسب لقوله للناس قبله، والحديث المذكور أخرجه ابن أبي حاتم والثعلبي، والواحدي من حديث سعيد بن

النبيّ ﷺ لولا عفو الله وتجاوزه لما هنأ أحداً العيش ولولا وعيده وعقابه لاتكل كل أحد ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾ لعدم اعتدادهم بالآيات المنزلة عليه واقتراحاً لنحو ما أوتي موسى وعيسى عليهما السلام ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ مرسل للإنذار كغيرك من الرسل، وما عليك إلا الإتيان بما تصح به نبوّتك من جنس المعجزات لا بما يقترح عليك ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ نبيّ مخصوص بمعجزات من جنس ما هو الغالب عليهم

المسيب مرسلاً، وقوله: **«لما هنأ»**[1] بالهمزة أي ما التذ وتهنأ به، وقوله: **«لا تكل كل أحد»** أي اعتمد على عفو الله وكرمه فترك العمل. قوله: **(لعدم اعتدادهم بالآيات المنزلة الخ)** يعني قولهم هذا يقتضي عدم النزول، وهو مخالف للواقع فإمّا أن يكون لعدم الاعتداد بما أنزل عليه أو المراد آية مما كان للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، قبله كالعصا وإحياء الموتى وتنوين آية للتعظيم، ويجوز أن يكون للوحدة، والفرق بين الوجهين في كلام المصنف رحمه الله تعالى ظاهر. قوله: **(مرسل للإنذار كغيرك من الرسل عليهم الصلاة والسلام الخ)** يعني لما لم يعتدوا بالآيات المنزلة، ولم يجعلوها من دلائل النبوّة بل ما اقترحوه تعنت قيل إنما أنت منذر لا منصوب لإجابتهم في مقترحاتهم، ولك أسوة بسائر الرسل المنذرين الذين لم ينتصبوا لإجابة المقترحين، وجملة الله يعلم على هذا استئنافية جواب سؤال، وهو لماذا لم يجابوا لمقترحهم فتنقطع حجتهم فلعلهم يهتدن بأنه آمر مدبر عليم نافذ القدرة فعال لما تقتضيه حكمته البالغة دون آرائهم السخيفة فهاد عبارة عن الداعي إلى الحق المرشد بالآية التي تناسب كل نبيّ، والتنكير للإبهام، والحصر إضافيّ أي إنما عليك البلاغ لا إجابة المقترحات، والوجه الثاني أنهم لما أنكروا الآيات عناداً لكفرهم الناشئ عن التقليد، ولم يتدبروا الآيات قيل إنما أنت منذر لا هاد مثبت للإيمان في صدورهم صادّ لهم عن جحودهم فإنه إلى الله وحده فالهادي هو الله والتنكير للتعظيم، وقوله الله أعلم تفسير لقوله هاد أو جملة مقرّرة مؤكدة لذلك والحصر إضافيّ أي عليك الإنذار لا هدايتهم، وإيصالهم إلى الإيمان، وقوله نبيّ مخصوص بمعجزات تليق به وبرماته كما أنّ موسى عليه الصلاة والسلام لما كان في عصره السحر جعلت آياته قلب العصا، ونحوها، وعيسى عليه الصلاة والسلام لما غلب على قومه الطب أبرأ الأكمه، وأتى بما أتى، ونبينا عليه أفضل الصلاة والسلام، لما بعث بين أظهر قوم بلغاء جعل أشهر آياته، وأعظمها القرآن مع ما ضمّ إلى ذلك مما فاق معجزة كل نبيّ، وهذه جملة مستأنفة، ويجوز عطف هاد على منذور جعل المتعلق مقدّماً عليه للفاصلة لكن الأولى خلافه لما فيه من الفصل بين العطف، والمعطوف بالجارّ، والمجرور المختلف فيه عند النحاة إلا أنّ هذا يدل على عموم رسالته وشمول دعوته وقد يجعل خبر مبتدأ مقدّر أي وهو هاد أو وأنت هاد وعلى الأوّل فيه

---

(١) قال ابن حجر في الكشاف ٢/ ٥١٤: أخرجه ابن أبي حاتم والثعلبي عن رواية حماد بن سلمة عن علي ابن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وقد تقدم، وذكره الحافظ ابن كثير نقلاً عن ابن أبي حاتم ٤/ ٣٥٥.

يهديهم إلى الحق، ويدعوهم إلى الصواب أو قادر على هدايتهم، وهو الله تعالى لكن لا يهدي إلا من يشاء هدايته بما ينزل عليك من الآيات، ثم أردف ذلك بما يدل على كمال علمه وقدرته وشمول قضائه وقدره تنبيهاً على أنه تعالى قادر على إنزال ما اقترحوه، وإنما لم ينزل لعلمه بأنّ اقتراحهم للعناد دون الاسترشاد وأنه قادر على هدايتهم، وإنما لم يهدهم لسبق قضائه عليهم بالكفر فقال: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ أي حملها أو ما تحمله وأنه على أي حال هو من الأحوال الحاضرة والمترقبة ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ وما تنقصه، وما تزداده في الجثة والمدّة والعدد وأقصى مدّة الحمل أربع سنين عندنا وخمس عند مالك، وسنتان عند أبي حنيفة روي أنّ الضحاك، ولد لسنتين وهرم بن حيان لأربع سنين وأعلى عدده لا حدّ له، وقيل نهاية ما عرف به أربعة، وإليه ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه، وقال الشافعيّ رحمه الله أخبرني شيخ باليمن أنّ امرأته ولدت بطوناً في كل بطن

التفات. قوله: **(أو قادر على هدايتهم)** عطف على قوله نبيّ وتنوينه للتعظيم والتفخيم كما مرّ، وفي الكشاف إنّ هذا ناظر إلى الوجه الآخر في تفسير قوله لولا أنزل عليه، وقوله تنبيهاً على أنه تعالى قادر الخ ناظر إلى قوله على كمال علمه وقدرته وجار على تفسير الهادي وقيل إنه مخصوص بتفسيره بالنبيّ ﷺ فقط وفيه نظر. قوله: **(وإنما لم ينزل لعلمه الخ)** إشارة إلى أنّ قوله الله يعلم الخ جواب سؤال مقدّر كما بيناه وقوله لعلمه بأنّ اقتراحهم للعناد فلا يفيد أو يستوجب الاستئصال، وقوله وأنه قادر على هدايتهم عطف على أنه تعالى قادر وناظر إلى قوله، وشمول قضائه، وقدره، وإلى الثاني من معنى الهادي. قوله: **(وإنما لم يهدهم لسبق قضائه عليهم بالكفر)** قيل إنه لا يقطع السؤال فالأولى أن يقال لحكمة لا يعلمها إلا الله ورد بأنّ المراد أنه سبق قضاؤه به لعلمه بأنهم يختارون الكفر فلا يلزم الجبر وينقطع السؤال على هذا الوجه الآية جواب سؤال أي لم لم يهدهم وأقيم الظاهر فيها مقام المضمر. قوله: **(أي حملها أو ما تحمله)** يعني ما إمّا مصدرية أو موصولة، والعائد محذوف ويجوز أن تكون موصوفة وعلى الأوّل الحمل بمعنى المحمول، وعلم قيل إنها متعدّية إلى واحد هنا فهي عرفانية ونظر فيه بأنّ المعرفة لا يصح استعمالها في علم الله، وقد مرّ الكلام فيه مفصلاً، وقوله وأنه عطف تفسير وفي أكثر النسخ إنه بدون عاطف فهو بدل اشتمال لا مفعول ثان لعلم لأنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي باب علم، وفيه كلام في العربيّة، وجوّز في ما أن تكون استفهامية معلقة لعلم، والجملة سادة مسدّ المفعولين، وما مبتدأ أو مفعول مقدّم، وهو خلاف الظاهر المتبادر ففيها ثلاثة وجوه تجري فيما بعدها. قوله: **(وما تنقصه وما تزداده)** يقال غاض الشيء وغاضه غيره كنقص، ونقصه غيره فيكون متعدّياً ولازماً كذا ازداد، وفسر الزيادة، والنقص بأن تكون في الجثة أو في مدّة الحمل أو في عدده لإطلاقه واحتماله لما ذكر، والخلاف في أكثر مدّة الحمل، وأقلها مفصل في كتب الفروع، وهرم بوزن كتف وحيان بالمثناة التحتية بالصرف وعدمه وما نقله عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من وضع خمسة أولاد في بطن واحد من

خمسة، وقيل المراد نقصان دم الحيض وازدياده وغاض جاء متعدياً ولازماً وكذا ازداد قال تعالى: ﴿**وازدادوا تسعاً**﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٥] فإن جعلتهما لازمين تعين ما أن تكون مصدرية، وإسنادهما إلى الأرحام على المجاز فإنهما لله تعالى أو لما فيها ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ بقدر لا يجاوزه، ولا ينقص عنه كقوله تعالى: ﴿**إنا كل شيء خلقناه بقدر**﴾ [سورة القمر، الآية: ٤٩] فإنه تعالى خص كل حادث، بوقت وحال معينين، وهيأ له أسباباً مسوقة إليه تقتضي ذلك، وقرأ ابن كثير هاد ووال وواق، وما عند الله باق بالتنوين في الوصل، فإذا وقف وقف بالياء في هذه الأحرف الأربعة حيث، وقعت لا غير والباقون يصلون بالتنوين ويقفون بغير ياء ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ الغائب على الحس ﴿وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ الحاضر له ﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ العظيم الشأن الذي لا يبرح عن علمه شيء ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ المستعلي على

النوادر وقد وقع مثله في هذا العصر لكن ما زاد على اثنين لضعفه لا يعيش إلا نادراً. قوله: (**وقيل المراد نقصان دم الحيض الخ**) فيجعل الدم في الرحم كالماء في الأرض يظهر تارة، ويغيض أخرى وتعدّى هذين ولزومهما متفق عليه بين أهل اللغة، وقوله تعين ما أن تكون مصدرية، وفي نسخة تعين أن تكون ما مصدرية، وهي أحسن، وتعين المصدرية لعدم العائد، وعلى التعدّي يحتمل الوجهين، وقوله وإسنادهما إلى الأرحام يعني على وجهي التعدّي، واللزوم، وقوله فإنهما لله يعني على التعدّي أو لما فيها على اللزوم ففيه لف، ونشر تقديري. قوله: (**بقدر لا يجاوزه ولا ينقص عنه الخ**) أي مما كان وما هو كائن موجوداً أو معدوماً إن شملهما الشيء، وإلا فهو معلوم بالدلالة، وعنده صفة كل أو شيء، وقوله وهيأ له أسباباً أي لوجوده وبقائه حسبما جرت به العادة الإلهية، وقوله وقرأ ابن كثير هاد ووال الخ أي كل منقوص غير منصوب اختلف فيه القراء في إثبات الياء وحذفها وصلاً ووقفاً كما فصل في علم القراآت. قوله: (**الغائب عن الحس**) مرّ تحقيقه في البقرة، والشهادة الحاضر له أي للحس، وقوله الكبير العظيم الشأن يعني أنّ الكبر في حقه تعالى لتنزهه عن صفات الأجسام عبارة عن عظم الشأن، وقال الطيبي أنّ معنى الكبير المتعال بالنظر لما وقع بعده، وهو عالم الغيب والشهادة هو العظيم الشأن الذي يكبر عن صفات المخلوقين ليضمّ مع العلم العظمة، والقدرة بالنظر إلى ما سبق من قوله ما تحمل كل أنثى الخ مع إفادته التنزيه عما يزعم النصارى، والمشركون وعالم الغيب خبر مبتدأ محذوف أو هو مبتدأ والكبير خبره أو خبر بعد خبر، وقوله الذي لا يبرح أي لا يزول، وفي نسخة لا يخرج وصفه به بقرينة ما سبقه من قوله عالم الغيب، والشهادة. قوله: (**أو الذي كبر عن نعت المخلوقين وتعالى عنه**) معطوف على قوله العظيم الشأن لا على قوله الذي لا يبرح لأنه تفسير آخر للكبير المتعال فمعناه على الأوّل العظيم الشأن المستعلي على كلّ شيء في ذاته، وعلمه وسائر صفاته، وعلى هذا معناه الكبير الذي يجل عما نعته به الخلق، ويتعالى عنه فالأوّل تنزيه له في ذاته وصفاته عن مداناة شيء منه، وعلى هذا معناه تنزيهه عما وصفه الكفرة به فهو ردّ لهم كقوله: ﴿**سبحان الله عما يصفون**﴾ [سورة

كل شيء بقدرته أو الذي كبر عن نعت المخلوقين وتعالى عنه ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ﴾ في نفسه ﴿وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾ لغيره ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ﴾ طالب للخفاء في مختبا بالليل ﴿وَسَارِبٌۢ﴾ بارز ﴿بِٱلنَّهَارِ﴾ يراه كل أحد من سرب سروبا إذا برز وهو عطف على من أو مستخف على أنّ من في معنى الاثنين كقوله:

المؤمنون، الآية: ٩١]. قوله: **(سواء منكم من أسرّ القول ومن جهر به الخ)** فيه وجهان أحدهما أنّ سواء خبر مقدّم، ومن مبتدأه مؤخر، ولم يثن الخبر لأنه مصدر في الأصل، وهو الآن بمعنى مستو منكم حال من الضمير المستتر فيه لا في أسرّ، وجهر لأنّ ما في حيز الصلة، والصفة لا يتقدّم على الموصول والموصوف، وقيل سواء مبتدأ لوصفه بمنكم، ونقل عن سيبويه، وفيه الأخبار عن النكرة بالمعرفة، ومعنى أسرّ القول أخفاه في نفسه، ولم يتلفظ به، وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى، وهو أبلغ، وقيل تلفظ به بحيث يسمع نفسه دون غيره، والجهر ما يقابل السرّ بالمعنيين لكن على هذا ينبغي تفسير الجهر بما لم يضمر في النفس والمصنف رحمه الله تعالى فسره بمعناه المتبادر لأنه أبلغ لدلالته على استواء الكلام النفسي والكلام الذي يسمعه الغير عنده فتنبه. قوله: **(طالب للخفاء في مختبا بالليل)** أي محلّ الاختباء، وهو الاختفاء، وينبغي أن يكون قوله في مختبأ صفة طالب ليفيد الاختفاء إذ مجرّد الطلب له غير كاف هنا والسارب اسم فاعل من سرب إذا ذهب في سربه أي طريقه، ويكون بمعنى تصرّف كيف شاء، وأريد به هنا لازم معناه، وهو بارز وظاهر لوقوعه في مقابلة مستخف والمصنف رحمه الله تعالى ذهب إلى أنّ سرب حقيقة بمعنى برز، وهو ظاهر. قوله: **(وهو عطف على من أو مستخف)** أي سارب يعني إن سواء بمعنى الاستواء يقتضي ذكر شيئين، وهنا إذا كان سارب معطوفاً على جزء الصلة أو الصفة يكون شيئاً واحداً فدفع بوجهين أحدهما أنّ سارب معطوف على من هو الخ لا على ما في حيزه كأنه قيل سواء منكم إنسان هو مستخف وآخر هو سارب قال في الكشف، والنكتة في زيادة هو في الأوّل أنه الدال على كمال العلم فناسب زيادة تحقيق، وهو النكتة في حذف الموصوف عن سارب أيضاً، وهو الوجه في تقديم أسرّ وأعماله في صريح القول، وأعمال جهر في ضميره، والثاني أنه متعدّد المعنى كأنه قيل سواء منكم اثنان هما مستخف وسارب وعلى الوجهين من موصوفة لا موصولة فيحمل الأولان على ذلك ليتوافق الكل، وإيثارها على الموصولة دلالة على أنّ المقصود الوصف فإنه متعلق العلم، ولو قيل الذي أسرّ الخ وأريد الجنس كما في قوله:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني

فهو والأوّل سواء لكن الأوّل نص وإن أريد المعهود حقيقة أو تقديراً لزم إيهام خلاف المقصود كما مرّ، وأمّا الحمل على حذف الموصوف بتقدير ومن هو سارب كقوله:

فليت الذي بيني وبينك عامر وبيني وبين العالمين خراب

نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

كأنه قال سواء منكم اثنان ﴿**مستخف بالليل وسارب بالنهار**﴾ [سورة الرعد، الآية: ١٠] والآية متصلة بما قبلها مقرّرة لكمال علمه وشموله ﴿لَهُۥ﴾ لمن أسرّ أو جهر أو استخفى أو سرب ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ ملائكة تعتقب في حفظه جمع معقبة من عقب مبالغة عقبه إذا جاء على

وقول حسان رضي الله تعالى عنه:

ومن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

على ما نقل في الحواشي فضعيف جدّاً لما فيه من حذف الموصول، وصدر الصلة فإنه، وإن ذكر النحاة جواز كل منهما لكن اجتماعهما منكر بخلاف ما في البيتين، وما قيل المقصود استواء الحالتين سواء كانا لواحد أو لاثنين، والمعنى سواء استخفاؤه وسروبه بالنسبة إلى علم الله فلا حاجة إلى التوجيه بما مرّ وكذا حال ما تقدّمه فعبر بأسلوبين والمقصود واحد لا تساعده العربية لأنّ من لا تكون مصدرية، ولا سابك في الكلام فكيف يتأتى ما ذكره. قوله: **(كقوله الخ)** هو للفرزدق من شعر مشهور ذكر فيه ذئباً لقيه بفلاة فصحبه وأضافه ومنه:

فقلت له لما تكشر ضاحكاً وقائم سيفي من يدي بمكان

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

والشاهد فيه إطلاق من على متعدد ومراعاة معناه بتثنية الضمير، وقوله وقائم سيفي أي وأنا قابض على سيفي متمكن منه يظهر تجلده وشجاعته وكشر بمعنى أبدى أسنانه ضاحكاً لي، وهذا عكس قول المتنبي:

إذا رأيت نيوب الليث بارزة فلا تظنن أنّ الليث مبتسم

ولكل وجهة وقوله يا ذئب معترض بين أجزاء الصلة. قوله: **(والآية متصلة بما قبلها مقررة لكمال علمه وشموله)** أي جملة سواء الخ متصلة بقوله عالم الغيب والشهادة الخ اتصالاً معنوياً لأنها مؤكدة له، ولذا لم تعطف عليه وضمير شموله للعلم، وقوله سواء منكم اثنان اثنان معنى من واسقط هو للاستغناء عنه في بيان المعنى، واعتبره في الكشاف فقال اثنان هما مستخف وسارب فإفراد الضمير للفظ من وتقسيمه لاعتبار معناه وفي البيت اعتبر معناه فقط. قوله: **(لمن أسرّ أو جهر الخ)** يعني أنّ الضمير المفرد المذكر لما مرّ باعتبار تأويله بالمذكور وإجرائه مجرى اسم الإشارة، وكذا المذكور بعده، وجعل ضمير له لله وما بعده لمن تفكيك للضمائر من غير داع، وقيل الضمير لمن الأخير، وقيل للنبيّ لأنه معلوم من السياق. قوله: **(ملائكة تعتقب في حفظه)** يعني أنه جمع معقبة من عقب مبالغة في عقب فالتفعيل للمبالغة والزيادة في التعقيب فهو تكثير للفعل أو الفاعل لا للتعدية لأنّ ثلاثيه متعدّ بنفسه، وقوله إذا جاء على عقبه أصل معنى العقب مؤخر الرجل، ثم تجوّز به عن كون الفعل بغير فاصل ومهلة كان

عقبه كأنّ بعضهم يعقب بعضاً أو اعتقب فأدغمت التاء في القاف والتاء للمبالغة، أو لأنّ المراد بالمعقبات جماعات، وقرىء معاقيب جمع معقب أو معقبة على تعويض الياء من إحدى القافين ﴿مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ من جوانبه أو من الأعمال ما قدّم وأخر ﴿يَحْفَظُونَهُۥ

أحدهم يطأ عقب الآخر قال الراغب عقب إذا تلاه نحو دبره وقفاه. قوله: **(كان بعضهم يعقب بعضاً)** أي يطأ عقبه وهو مؤخر رجله، وإنما قال كأنّ لأنه لا وطء ولا عقب ثمة وإن أتى أحدهما بعد الآخر ومن لم يتنبه لمراده قال الظاهر أن يقول فإنّ ولعل وجه ما في الكتاب هو ما روي عنه عليه الصلاة والسلام إنه قال: كما في البخاري **«تتعاقب فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر»**[1] يعني أنّ اجتماعهم يقتضي عدم التعاقب فلذا قال كأنّ لأنه لا تعاقب في الحقيقة، وكذا ما قيل إنه عبر به لعدم جزمه به فإنه كيف يظنّ بالمصنف رحمه الله تعالى عدم الجزم بما صرّح به في الصحيحين، ولك أن تقول إنما لم يجزم بأنه مراد من الآية لأنّ له ملائكة كتبة وحفظة والظاهر تغايرهما. قوله: **(أو لأنهم يعقبون أقواله وأفعاله)** أي يتبعونها ومنه تعقب فلان كلام فلان، والمراد من التتبع الحفظ بالكتابة، ولذا عطف عليه قوله فيكتبونه وكان الظاهر فيكتبونها ولكنه أراد ما يصدر منه وما ذكر وهذا معطوف على ما قبله بحسب المعنى.

قوله: **(أو اعتقب)** أي هو من باب الافتعال، وقوله فأدغمت التاء في القاف تبع فيه الكشاف، وقد اتفقوا على ردّه بأنّ التاء لا تدغم في القاف من كلمة، أو كلمتين وقد قال أهل التصريف أنّ القاف والكاف كل منهما يدغم في الآخر، ولا يدغمان في غيرهما. قوله: **(والتاء للمبالغة)** أي تاء معقبة لأنّ المراد به الملائكة، وهي غير مؤنثة فتاؤه للمبالغة كما في علامة أو هي صفة جماعة، ولذا أنثت فمعقبات جمع معقبة مراد به الطائفة منهم. قوله: **(وقرئ معاقيب جمع معقب أو معقبة على تعويض الياء من إحدى القافين)** وفي نسخة من حذف إحدى القافين في التكسير لأنه جمع معقب أو معقبة بتشديد القاف فيهما، وقال ابن جني إنه تكسير معقب كمطعم ومطاعيم فجمع على معاقبة، ثم حذفت الهاء من الجمع وعوضت الياء عنها وهذا أظهر وأنسب بالقواعد مما تكلفوه. قوله: **(من جوانبه أو من الأعمال ما قدّم وأخر)** قال المعرب من بين يديه متعلق بمحذوف على أنه صفة معقبات، ويجوز أن يتعلق بمعقبات ومن لابتداء الغاية ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الظرف الواقع خبراً والكلام على هذه الأوجه تمّ عند قوله

---

(١) هو شطر حديث أخرجه البخاري ٥٥٥ ـ ٧٤٢٩ ـ ٧٤٨٦ ومسلم ٦٣٢ والنسائي ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١ وأحمد ٢/ ٢٥٧ ومالك في «الموطأ» ١/ ١٧٠ وابن حبان ١٧٣٦ ـ ١٧٣٧ ـ ٢٠٦١ والبغوي ٣٨٠ كلهم من حديث أبي هريرة ولفظه يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم، وهو أعلم، كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: «تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ من بأسه متى أذنب بالاستمهال، أو الاستغفار له أو يحفظونه من المضار أو يراقبون أحواله من أجل أمر الله تعالى، وقد قرىء به وقيل من بمعنى الباء، وقيل من أمر الله صفة ثانية لمعقبات، وقيل المعقبات الحرس والجلاوزة حول السلطان يحفظونه في توهمه من قضاء الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ ﴾ من العافية والنعمة ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ من الأحوال الجميلة بالأحوال القبيحة ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ فلا ردّ له فالعامل في إذا ما دل عليه الجواب ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ ﴾ ممن يلي أمرهم

ومن خلفه فإذا تعلق بمعقبات فالمعنى أنها تحفظ ما قدّم وأخر من الأعمال، وهو عبارة عن حفظ جميع أعماله وهو الوجه، وإن كان صفة أو حالاً فالمعنى أنّ المعقبات محيطة بجميع جوانبه. قوله: **(من بأسه متى أذنب بالاستمهال أو الاستغفار له الخ)** فمن على هذا متعلقة بيحفظون صلة له، وكذا على قوله يحفظونه من المضارّ، وكذا قوله بالاستمهال أو الاستغفار أي يحفظونه باستدعائهم من الله أن يمهله ويؤخر عقابه ليتوب فيغفر له أو يطلبون من الله أن يغفر له ولا يعذبه أصلاً. قوله: **(أو يراقبون أحواله من أجل أمر الله تعالى)** إياهم، وقد قرئ به أي يحفظونه لأمر الله لهم بحفظه فمن تعليلية والقراءة باللام لم يذكرها الزمخشري، وإنما ذكر القراءة بالباء السببية، ولا فرق بين العلة والسبب عند النحاة وإن فرق بينهما أهل المعقول فقوله، وقيل من بمعنى الباء محل نظر. قوله: **(وقيل من أمر الله صفة ثانية)** لا صلة كالوجه المتقدّم، والصفة الأولى يحفظونه فإن كان من بين يديه صفة أيضاً فهي ثالثة، ويجوز أن يريد بالثانية من بين يديه على أن جملة يحفظونه مستأنفة أو حالية. قوله: **(وقيل المعقبات الحرس والجلاوزة)** جمع جلواز وهو الشرطي من الجلوزة، وهي سرعة الذهاب والمجيء والحرس حرس السلطان والواحد حرسيّ، وهو وإن كان جمع حارس لكنه صار اسم جنس لهؤلاء بالغلبة كالأنصار فلهذا نسب إليه وإن كان القياس حارسيّ بردّ الجمع إلى واحدة في النسبة. قوله: **(يحفظونه في توهمه من قضاء الله تعالى)** يعني لا رادّ لما قضى ولا حافظ منه إلا هو ومن جعله حافظاً كالحفظة فجعل الحرس حفاظاً إن كان على زعمه وتوهمه فهو حقيقة، وإن لم يعتبر ذلك فهو استعارة تهكمية كبشرهم بعذاب أليم فهو مستعار لضده، ولذا قيل المعنى لا يحفظونه. قوله: **(من الأحوال الجميلة بالأحوال القبيحة)** فالمراد بما في أنفسهم ما اتصفت به ذواتهم من ذلك لا ما أضمروه ونووه والمراد بالتغيير تبديله بخلافه لا مجرّد تركه، وليس المراد أنه لا يصيب أحد إلا بتقدّم ذنب منه حتى يقال إنه قد يصاب بذنب غيره كقوله تعالى: **﴿واتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصة﴾** [سورة الأنفال، الآية: ٢٥] وإنه قد يستدرج المذنب بتركه إذ المراد إنه عادة الله في الأكثر، وإنها جارية بهذا إذا اتفقوا عليه وأصروا فلا ينافي غيره كما توهمه، ولك أن تقول إن قوله: **﴿وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مردّ له﴾** [سورة الرعد، الآية: ١١] تتميم لتدارك ما ذكر. قوله: **(فلا ردّ له)** يشير إلى أن مردّ مصدر ميمي، وقوله فالعامل في إذا ما دل عليه الجواب لأنّ ما بعد الفاء ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه على الصحيح،

فيدفع عنهم السوء وفيه دليل على أنّ خلاف مراد الله تعالى محال ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا﴾ من أذاه ﴿وَطَمَعًا﴾ في الغيث، وانتصابهما على العلة بتقدير المضاف أي إرادة خوف وطمع أو التأويل بالإخافة والأطماع أو الحال من البرق أو المخاطبين على

والتقدير لم يردّ أو وقع ونحوه، وقوله فيدفع عنهم السوء ليس هذا مكرراً مع ما قبله، ولا قوله يدفع مصحف يرفع بالراء ليكون الأوّل دفعاً، وهذا رفعاً كما توهم لأنّ هذا عام بعد خاص أي لا يلي جميع أمورهم غير الله من خير ونفع فلا يضرّ اندراج الدفع فيه ودخوله دخولاً أولياً لأنه مقتضى السياق. قوله: **(وفيه دليل على أنّ خلاف مراد الله تعالى محال)** فإن قلت الآية إنما تدل على أنه إذا أراد الله بقوم سوءاً وجب وقوعه، ولا تدل على أن كل مراد له كذلك، ولا على استحالة خلافه بل على عدم وقوعه قلت لا فرق بين إرادة السوء به وإرادة غيره فإذا امتنع رد السوء فغيره كذلك، والمراد بالاستحالة عدم الإمكان الوقوعي لا الذاتي كذا قيل، وفيه تأمل. قوله: **(خوفاً من أذاه وطمعاً في الغيث)** المراد بالأذى الصواعق ونحوها والطمع في غيثه فالخائف والطامع واحد والقول الآتي بالعكس. قوله: **(وانتصابهما على العلة بتقدير المضاف)** إذا كان مفعولاً له واشترط اتحاد فاعل العلة، والفعل المعلل احتاج هذا للتأويل لأن فاعل الإراءة هو الله، وفاعل الطمع والخوف غيره فأمّا أن يقدّر فيه مضاف، وهو إرادة أي إراءتهم ذلك لإرادة أن يخافوا وأن يطمعوا فالمفعول له المضاف المقدّر وفاعلهما واحد أو الخوف والطمع موضوع موضع الإخافة، والإطماع كما وضع النبات موضع الإنبات في قوله: **﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾** [سورة نوح، الآية: ١٧] فإنّ المصادر ينوب بعضها عن بعض أو هو مصدر محذوف الزوائد كما في شرح التسهيل على أنه قد ذهب جماعة من النحاة كابن خروف إلى أن اتحاد الفاعل ليس بشرط، وقيل إنه مفعول له باعتبار أنّ المخاطبين رائين لأنّ إراءتهم متضمنة لرؤيتهم والخوف والطمع من أفعالهم فهم فعلوا الفعل المعلل به، وهو الرؤية فيرجع إلى معنى قعدت عن الحرب جبناً ورد بأنه لا سبيل إليه لأنّ ما وقع في معرض العلة الغائية لا سيما الخوف لا يصلح علة لرؤيتهم، وهو كلام واه لأنّ القائل صرح بأنه من قبيل قعدت عن الحرب جبناً يريد أن المفعول له حامل على الفعل وليس من قبيل ضربته تأديباً فلا وجه للرد المذكور، وقيل التعليل هنا مثله في لام العاقبة لا أنّ ذلك من قبيل قعدت عن الحرب جبناً كما ظن لأنّ الجبن باعث على القعود دونهما للرؤية، وهو غير وارد لأنه باعث بلا شبهة، وما قيل عليه من أنّ اللام المقدّرة في المفعول له لم يقل أحد بأنها تكون لام العاقبة ولا يساعده الاستعمال ليس بشيء كيف، وقد قال النحاة: كما في الدرّ أنه كقول النابغة الذبياني:

وحلت بيوتي في يفاع ممنع تخال به راعي الحمولة طائرا
حذاراً على أن لا تنال مقادتي ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا

ثم إنّ قوله ليس ما نحن فيه مثل قعدت عن الحرب جبناً لأنّ الخوف والطمع ليسا

إضمار ذو، أو إطلاق المصدر بمعنى المفعول أو الفاعل للمبالغة، وقيل يخاف المطر من يضره، ويطمع فيه من ينفعه ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ﴾ الغيم المنسحب في الهواء ﴿ٱلثِّقَالَ﴾ وهو جمع ثقيلة، وإنما وصف به السحاب لأنه اسم جنس في معنى الجمع ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ﴾ ويسبح سامعوه ﴿بِحَمْدِهِۦ﴾ ملتبسين به فيضجون بسبحان الله، والحمد الله أو يدل الرعد بنفسه على وحدانية الله وكمال قدرته ملتبساً بالدلالة على فضله، ونزول رحمته وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما سأل النبيّ ﷺ عن الرعد فقال: «**ملك موكل بالسحاب معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب**» ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ﴾ من خوف الله تعالى، وإجلاله وقيل الضمير للرعد ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ﴾ فيهلكه ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى

مقدمين على الرؤية كالجبن، وإنما يحصلان في حال الرؤية إلا أن يراد بهما الملكة النفسانية فيكون إراءة الله لهم لما جبلوا عليه عند رؤيتهم من الخوف، والطمع لا يخفى ما فيه من التعسف، وقد علمت أنه غير وارد وسيأتي لهذا تتمة في سورة الروم. قوله: (**أو الحال من البرق أو المخاطبين**) معطوف على العلة، وقوله على إضمار ذو في نسخة ذا وفي أخرى ذوي فالمراد تقدير مضاف من هذا النوع أو جعل المصدر حالاً مبالغة أو تأويله باسم فاعل أو مفعول، وقوله بمعنى المفعول أو الفاعل لف ونشر مرتب، وقوله وقيل الخ تقدّم الفرق بينه وبين الوجه السابق وهو ظاهر، وقوله من يضره كالمسافر ونحوه وقوله المنسحب في الهواء أي المنجر فيه إشارة إلى وجه تسميته سحاباً. قوله: (**وهو جمع ثقيلة وإنما وصف به السحاب الخ**) أي لأنه اسم جنس في معنى الجمع فكأنه جمع سحابة ثقيلة لا أنه جمع أو اسم جنس جمعيّ لإطلاقه على الواحد وغيره. قوله: (**ويسبح سامعوه**) فهو على حذف مضاف، أو إسناد مجازيٌّ للحامل والسبب، وقوله ملتبسين إشارة إلى أنّ الباء للملابسة وأنّ الجار والمجرور حال، وقوله فيضجون بالضاد المعجمة والجيم وفي نسخة يصيحون من الصياح، ومعناهما متقارب يشير إلى أنه على ظاهره بمعنى قول ذلك. قوله: (**أو يدل الرعد بنفسه على وحدانية الله**) فالإسناد على حقيقته، والتجوّز في التسبيح والتحميد إذ شبه دلالته بنفسه على تنزيهه عن الشرك والعجز بالتسبيح والتنزيه اللفظي، ودلالته على فضله ورحمته بحمد الحامد لما فيها من الدلالة على صفات الكمال، وقيل إنه مجاز مرسل استعمل في لازمه والأوّل أولى فهو على حد قوله وإن من شيء إلا يسبح بحمده. قوله: (**وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الخ**)[1] أخرجه الترمذيّ وصححه النسائي والمخاريق جمع مخراق وهو ثوب يلف ويضرب به الصبيان بعضهم بعضاً إذا لعبوا ويطلق على السيف مجازاً فالمراد أنه آلة تسوق بها الملائكة السحاب فالرعد اسم لملك، ولذلك الصوت أيضاً ولا تجوّز فيه حينئذ وقوله من خوف الله إشارة إلى أنه مصدر، وليس المراد به النوع، وقوله فيصيب إما تفريع أو تفسير ومن مفعول يصيب، والباء

---

(١) هو بعض حديث أخرجه الترمذي ٣١١٧ من حديث ابن عباس. قال الترمذي: حسن غريب.

ٱللَّهِ ﴾ حيث يكذبون رسول الله ﷺ فيما يصفه به من كمال العلم، والقدرة والتفرد بالألوهية وإعادة الناس ومجازاتهم، والجدال التشدّد في الخصومة من الجدل وهو الفتل والواو إمّا لعطف الجملة على الجملة أو للحال فإنه روي أن عامر بن الطفيل واربد بن ربيعة أخا لبيد وفدا على رسول الله ﷺ قاصدين لقتله فأخذه عامر بالمجادلة، ودار أربد من خلفه ليضربه بالسيف فتنبه له الرسول ﷺ وقال: «**اللهم اكفنيهما بما شئت**» فأرسل الله على أربد صاعقة فقتلته، ورمى عامر بغدّة فمات في بيت سلولية وكان يقول عدّة كغدّة البعير، وموت في

للتعدية ومفعول يشاء محذوف مع العائد أي من يشاء إصابته، وعن ابن عباس رضي الله عنهما من سمع صوت الرعد فقال سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على كل شيء قدير إن أصابته صاعقة فعليّ ديته، وعنه أيضاً إذا سمعتم الرعد فاذكروا الله فإنه لا يضرّ ذاكراً. قوله: (**حيث يكذبون رسول الله ﷺ فيما يصفه به الخ**) فالمراد بالمجادلة في الله المجادلة في شأنه، وما أخبر به عنه مما جاء به الرسول ﷺ إليهم، والجدال أشد الخصومة من الجدل بالسكون، وهو فتل الحبل ونحوه لأنه يقوي به ويشتدّ طاقاته. قوله: (**والواو إمّا لعطف الجملة على الجملة**) أي هم يجادلون معطوف على قوله، ويقول الذين كفروا لولا أنزل المعطوف على يستعجلونك، والعدول إلى الاسمية للدّلالة على أنهم ما ازدادوا بعد الآيات إلا عناداً، وأمّا الذين كفروا فزادتهم رجساً إلى رجسهم وجاز عطفها على قوله هو الذي يريكم، على معنى هو الذي يريكم الآيات الباهرة الدالة على القدرة والرحمة وأنتم تجادلون فيه، وهذا أقرب مأخذاً والأوّل أكثر فائدة كذا في الكشف ولا يعطف على يرسل الصواعق لعدم اتساقه، والحالية من مفعول يصيب أي يصيب بها من يشاء في حال جداله أو من مفعول يشاء، وقوله فإنه روي راجع إلى قوله فإنهم يكذبون، وبيان له بسبب النزول روى محيي السنة عن عبد الرحمن بن زيد أنه قال نزلت هذه الآيات في عامر بن الطفيل، واربد بن ربيعة وهما عامريان أقبلا على رسول الله ﷺ وهو جالس في نفر من أصحابه في المسجد فاستشرف الناس لجمال عامر وكان أعور إلا أنه من أجمل الناس فقال رجل: يا رسول الله هذا عامر بن الطفيل قد أقبل نحوك، فقال: «دعه إن يرد الله به خيراً يهده» فأقبل حتى قام عنده فقال: يا محمد ما لي إن أسلمت فقال: «لك ما للمسلمين وعليك ما عليهم» قال: تجعل لي الأمر من بعدك قال: «ليس ذلك إليّ هو لله عز وجلّ يجعله حيث شاء» قال: تجعلني على الوبر وأنت على المدر قال: «لا»، قال: فما تجعل لي قال: «أجعلك على أعنة الخيل تغزو عليها»، قال: أوليس ذلك لي اليوم، ثم قال قم معي أكلمك فقام معه رسول الله ﷺ، وكان أوصى اربد بأنه إذا خاصمه أن يضر به بالسيف فجعل يخاصم النبيّ ﷺ ويراجعه فدار اربد خلفه ليضربه فاخترط سيفه فحبسه الله ولم يقدر على سله فجعل عامر يومئ إليه فالتفت رسول الله ﷺ ورأى صنيع اربد «فقال اللهم اكفنيهما بما شئت» فأرسل الله على اربد صاعقة في يوم صحو ياقظ فأحرقته وولى عامر هارباً، وقال: يا محمد دعوت على اربد فقتله ربك فوالله لأملأنها عليك خيلاً جرداً وفتياناً مرداً

بيت سلولية فنزلت: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ المماحلة والمكايدة لأعدائه من محل فلان بفلان إذا كايده، وعرّضه للهلاك، ومنه تمحل إذا تكلف استعمال الحيلة، ولعل أصله المحل بمعنى القحط، وقيل فعال من المحل بمعنى القوّة وقيل مفعل من الحول أو الحيلة أعل على غير قياس، ويعضده أنه قرىء بفتح الميم على أنه مفعل من حال يحول إذا احتال،

فقال رسول الله ﷺ: «يمنعك الله من ذلك وابنا قيلة» يعني الأنصار فنزل عامر ببيت امرأة سلولية فلما أصبح وقد تغير لونه وأصابه الطاعون جعل يركض في الصحراء بعدما ضم سلاحه عليه، ويقول واللات لئن أضحى إليّ محمد وصاحبه يعني ملك الموت لأنفذتهما برمحي فأرسل الله له ملكاً فلطمه فخرّ ميتاً»[1] والطفيل مصغر، واربد بوزن افعل بالباء الموحدة أخو لبيد العامري لأمّه، واختلف في اسم أبيه فقيل ربيعة وقيل قيس، وظاهر قوله فأرسل الله على اربد أنه كان في حين ملاقاته النبيّ ﷺ وفي بعض الكتب أنه كان بعد انصرافه عنه، وهو الصحيح فالفاء إشارة إلى عدم تطاول الزمان، وقوله فمات في بيت سلولية يشير إلى ما تقدّم في الرواية، وفي رواية أنه ركب فرسه وبرز في الصحراء فمات بها وهذه تنافيها إلا أن يراد أنه حصل له سبب الموت، وهو الطاعون. قوله: **(وكان يقول غدة كغدّة البعير وموت في بيت سلولية)** فأرسلها مثلاً، وهو كما قال الميداني: يضرب في خصلتين كل منهما شرّ من الأخرى، والغدّة طاعون يكون في الإبل وقلما تسلم منه يقال أغدّ البعير فهو مغدّاً إذا صار ذا غدّة، وهو مرفوع ويروى أغدّة وموتاً بالنصب أي أغدّ غدّة وأموت موتاً وسلولية امرأة من سلول، وهي التي نزل عندها وسلول من أخس قبائل العرب كباهلة، وقوله فنزلت وهي إحدى الروايات في سبب النزول، وفيه روايات أخر، والذي في البخاري عن أنس بن مالك أنّ النبيّ ﷺ: «**بعث خالداً رضي الله عنه في سبعين راكباً إلى قومه**»[2] وهو مخالف لما هنا. قوله: **(المماحلة والمكايدة)** المماحلة بالجرّ عطف بيان للمحال بكسر الميم إشارة إلى أنهما مصدران كالقتال، والمقاتلة والمكايدة عطف تفسير للممالحة، ومحل بالتخفيف، وقوله تكلف لأنّ التفعيل يكون للتكلف وكونه من المحل بمعنى القحط، والميم أصلية ذكره الراغب فعدّه معنى آخر في القاموس لا ينافيه كما توهم، وقوله فعال من المحل بمعنى القوّة أي اسم لا مصدر، والمحل بمعنى القوّة فمعناه شديد. قوله: **(وقيل مفعل من الحول)** بمعنى القوّة أو من الحيلة المعروفة والميم زائدة على هذا، وقوله أعل على غير قياس إذ كان القياس فيه صحة الواو كمحور ومرود ومقود، وقوله ويعضده أي يعضد زيادة الميم لكنه على هذا من الحيلة، وإنما عضده أي قوّاه لأنّ الأصل توافق القراءتين. قوله: **(ويجوز أن يكون بمعنى الفقار)** وهو عمود الظهر وسلسلة العظم التي فيه مركباً بعضها ببعض، وبها قوام البدن فيكون مثلاً في القوّة أي

---

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٥٤٧ عن ابن عباس، ومثله عن ابن جريج وابن زيد.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٤٠٩١ من حديث أنس: «أن النبي بعث خاله أخ لأم سليم في سبعين راكباً...».

ويجوز أن يكون بمعنى الفقار فيكون مثلاً في القوّة والقدرة كقولهم: فساعد الله أشدّ وموساه أحدّ ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ الدعاء الحق فإنه الذي يحق أن يعبد، ويدعى إلى عبادته دون غيره أو له الدعوة المجابة فإن من دعاه أجابه ويؤيده ما بعده والحق على الوجهين ما

استعارة ومجازاً فيها، قال في الأساس يقال فرس قويّ المحال، وهو الفقار الواحدة محالة والميم أصلية والفقار بفتح الفاء واحده فقارة ويجمع على فقارات. قوله: **(فساعد الله أشدّ وموساه أحد)**[1] هو حديث صحيح، وفي نهاية ابن الأثير رحمه الله تعالى في حديث البحيرة فساعد الله أشدّ، وموساه أحد أي لو أراد الله تحريمها بشق أذنها لخلقها كذلك فإنه تعالى يقول لما أراد كن فيكون فلذا قيل كان ينبغي للمصنف رحمه الله أن يقول كقول النبي ﷺ وموسى بضم الميم وسكون الواو والسين المهملة وألف مقصورة آلة الحلق المعروفة، ووزنها فعلى من أوساه بمعنى حلقه وقطعه، وأما موسى علم النبيّ ﷺ فمعرّب. قوله: **(الدعاء الحق فإنه الذي يحق أن يعبد الخ)** يعني أنّ الدعوة بمعنى الدعاء أي لطلب الإقبال، والمراد به العبادة لأنه يطلق عليها لاشتمالها عليه، وكلامه بيان لحاصل المعنى وتصوير له بأنّ إضافته إلى الحق لاختصاص عبادته به دون عبادة غيره، وقيل إنه ذهب إلى المذهب المرجوح في جواز إضافة الموصوف للصفة لعدم تكلفه هنا لكن يأباه جعل إضافته للملابسة، فإنّ المتبادر منها خلاف ما ذكر وعلى هذا تجعل الملابسة شاملة للملابسة الجارية بين الموصوف وصفته، وهو الذي صرحوا به كما ستراه. قوله: **(الذي يحق أن يعبد ويدعي الخ)** وفي نسخة أو بأو الفاصلة فقيل إنه يشير إلى أنّ المراد بالدعاء العبادة كما مر وأنّ تقديم له لإفادة الاختصاص، وقيل إنه على نسخة الواو بيان لأنّ الدعوة المتعدّية بإلى بمعنى الدعاء على ظاهرها وأنّ المدعوّ إليه هو العبادة لله لا أنها بمعناها، وقوله دون غيره ناظر إلى يدعي لا إلى يحق لأنه المناسب للحصر، وعلى نسخة أو بيان لأنّ الدعوة إمّا بمعنى العبادة أو بمعنى الدعوة إليها وعليه دون غيره تنازع فيه الفعلان، وقوله الذي يحق تفسير للاستحقاق المستفاد من اللام، وبيان لأنّ الحصر ناظر إلى المعنى الأوّل لا تفسير للحق، وفي هذه النسخة بحث فإنّ الوجوه حينئذ تكون ثلاثة لأنّ الدعاء إمّا بمعنى العبادة أو دعوة الخلق إلى العبادة أو بمعنى التضرّع فالذي يناسب كلامه أن تجعل النسختان بمعنى، وأنّ دعوة الحق بمعنى الدعوة إلى عبادته، وإذا كانت الدعوة إلى عبادته حقاً لزم كون عبادته حقاً فإذا أريد أحدهما لزم الآخر فالعطف بأو ترديد في المراد أوّلاً من اللفظ فتأمّل. قوله: **(أو له الدعوة المجابة الخ)** هذا وجه آخر معطوف على ما قبله فيه الدعوة بمعنى التضرع، والطلب المشهور وقوله فإنّ من دعاه أجابه بيان لأنّ الدعوة دعاء الخلق لله، ومعنى أنّ دعاء الخلق له أنّ له إجابته دون غيره ولم يقل فإنه المجيب لمن دعاه دون غيره بياناً للحصر المستفاد من الكلام كما في الوجه الأوّل إمّا لظهوره بالقياس إليه، أو لأنه لا حاجة إلى استفادته

---

(١) ذكره ابن الأثير في النهاية ٢/ ٣٦٧ ولم أره مسنداً.

يناقض الباطل وإضافة الدعوة إليه لما بينهما من الملابسة أو على تأويل دعوة المدعوّ الحق، وقيل الحق هو الله وكل دعاء إليه دعوة الحق والمراد بالجملتين إن كانت الآية في أربد وعامر أنّ إهلاكهما من حيث لم يشعرا به محال من الله إجابة لدعوة رسوله ﷺ أو دلالة على أنه على الحق، وإن كانت عامّة فالمراد، وعيد الكفرة على مجادلة رسول الله ﷺ مجلول محاله بهم وتهديدهم بإجابة دعاء الرسول ﷺ عليهم أو بيان

من التقديم لدلالة قوله بعده لا يستجيبون على حصر الإجابة فيه لكنه بالنسبة إلى آلهتهم فقط، والذي يفيده التقديم الحصر فيه مطلقاً فلو ذكره كان أظهر، وقوله ويؤيده ما بعده فإنّ ذكر الاستجابة دليل على أنّ الدعاء بهذا المعنى، وإن صح كونه بمعنى يعبدون، أو يدعون إلى العبادة. قوله: **(والحق على الوجهين ما يناقض الباطل)** أي على وجهي تفسير الدعاء السابقين، وقوله وإضافة الدعوة أي إلى الحق المقابل للباطل عليهما لما بين الدعوة بالمعنيين، وبين الحق بهذا المعنى من الملابسة لأنّ عبادة الله، والدعوة إليها ودعاء الله يتصف بالحقية، وإضافة الصفة إلى الموصوف عند من لا يؤوّلها بتقدير موصوف هو المضاف إليه لأدنى ملابسة كما في شرح التسهيل، وإلى الوجه الثاني أشار بقوله تأويل دعوة المدعوّ الحق أي دعوة المدعوّ إليه غير الباطل، والمدعوّ إليه العبادة لا الله فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، وليس فيه ردّ على الزمخشريّ حيث قدّر المدعوّ إذا أريد بالحق الله لأنه كلام آخر فلا منافاة بينهما كما توهم، وبهذا التقرير اندفع ما قيل عليه إنه لو كان الحق مصدراً كالصدق ظهر صحة ما قاله لكنه صفة يصح حمله مواطأة على الدعوة لما فسره به. قوله: **(وقيل الحق هو الله وكل دعاء إليه دعوة الحق)** لما كان لكلام مسوقاً لاختصاصه تعالى بأن يدعي، ويعبد ردّاً لمن يجادل في الله ويشرك به الأنداد فلا بدّ أن يكون في الإضافة إشعار بهذا الاختصاص، فإن جعل الحق مقابل الباطل فهو ظاهر، وإن جعل اسماً له تعالى فالأصل دعوة الله تأكيداً للاختصاص باللام والإضافة، ثم زيد ذلك بإقامة الظاهر مقام الضمير معاداً بوصف ينبئ عن اختصاصها به أشدّ اختصاص، فقيل له دعوة المدعوّ الحق، والحق من أسمائه تعالى يدل على أنه الثابت بالحقيقة، وما سواه باطل من حيث هو وحق بتحقيق الله له، وبهذا سقط ما قيل إن مآل الكلام على هذا لله دعوة الله فهو كما تقول لزيد دعوة زيد، وهو غير صحيح ولا حاجة إلى تأويله بأنّ المراد لله الدعوة التي تليق أن تنسب، وتضاف إلى ذاته فإنه قليل الجدوى. قوله: **(والمراد بالجملتين)** يعني وهو شديد المحال وله دعوة الحق، وهذا بيان لمناسبتهما لما قبلهما واتصالهما به فإن كان سبب نزول الأوّل قصة اربد وعامر فظاهر لأنّ إصابته بالصاعقة من حيث لا يشعر من مكر الله به ودعوة الحق دعاء النبيّ ﷺ عليه وعلى صاحبه بقوله: **«احبسهما عني بما شئت»**[1] فأجيب فيهما فكانت الدعوة دعوة حق فإن لم يكن الأوّل في قصتهما فهو وعيد

---

(١) تقدم.

ضلالهم، وفساد رأيهم ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ أي والأصنام الذين يدعوهم المشركون فحذف الراجع أو والمشركون الذين يدعون الأصنام فحذف المفعول لدلالة ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ عليه ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾ من الطلبات ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ﴾ إلا استجابة كاستجابة من بسط كفيه ﴿إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ يطلب منه أن يبلغه ﴿وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ لأنه جماد لا يشعر بدعائه، ولا يقدر على إجابته، والإتيان بغير ما جبل عليه وكذلك آلهتهم، وقيل شبهوا في قلة جدوى

للكفرة على مجادلتهم الرسول ﷺ بحلول محاله بهم، وإجابة دعائه إن دعا عليهم واتصاله ظاهر أيضاً، وقوله محال من الله أي كيد على طريق التمثيل، وإجابة لدعوة رسوله، وهي قوله ﷺ فيهما احبسهما عني بما شئت وفيه لف ونشر للجملتين المذكورتين، وقوله: أو دلالة على أنه الحق لأنه ناظر إلى تفسير الدعوة بالعبادة، أو الدعاء إليها أي الرسول ﷺ على الحق في ذلك، وقوله وعيد الخ بيان لمعنى الجملة الأولى على معنى الدعوة الثانية، وتهديدهم معطوف عليه بيان للثانية عليه أيضاً ناظر إلى تفسير الدعوة الثاني، وقوله أو بيان ضلالهم الخ ناظر إلى تفسير الدعوة الأوّل، وضلالهم وفسادهم كونهم على الباطل في عبادة غيره تعالى. قوله: **(والذين يدعون الخ)** أي الذين إمّا عبارة عن المشركين ومفعول يدعون محذوف لدلالة من دونه عليه لأنّ معناه متجاوزين له، وتجاوزه بعبادتها ولاستدعاء الدعوة ومدعوّاً له أو الأصنام فعائد الموصول محذوف أي يدعونهم، وقدر ضمير العقلاء لمناسبة صيغة الذين ففيه تنزيله منزلة أولي العلم بناء على زعمهم، وقوله عليه متعلق بدلالة، وقوله من الطلبات بيان لشيء وهو جمع طلبة بمعنى مطلوب. قوله: **(إلا استجابة كاستجابة من بسط كفيه الخ)** يعني الغرض نفي الاستجابة على القطع بتصوير أنهم أحوج ما يكونون إليها لتحصيل مباغيهم أخيب ما يكون أحد في سعيه لما هو مضطرّ إليه فضلاً عن مجرّد الحاجة، والحاصل أنه شبه آلهتهم حين استكفائهم إياهم ما أهمه بلسان الاضطرار في عدم الشعور فضلاً عن الاستطاعة للاستجابة، وبقائهم لذلك في الخسران بحال ماء بمر أي من عطشان باسط كفيه إليه يناديه عبارة، وإشارة فهو لذلك في زيادة ظمأ وشدّة خسران، والتشبيه على هذا من المركب التمثيلي في الأصل أبرز في معرض التهكم حيث أثبت للماء استجابة زيادة في التخسير والتحسير فالاستثناء مفرغ من أعمّ عام المصدر أي لا يستجيبون شيئاً من الاستجابة، وأمّا إذا شبه الداعون بمن أراد أن يغرف الماء بيديه فبسطهما ناشراً أصابعه في أنهما لا يحصلان على طائل، وقوله في قلة جدوى دعائهم أراد عدم الجدوى لكنه بالغ بذكر القلة، وإرادة العدم دلالة على تحقيق الحق، وإيثار الصدق لإشمام طرف من التهكم فهو من تشبيه المفرد المقيد كقولك لمن لا يحصل من سعيه على شيء كالراقم على الماء فإنّ المشبه هو الساعي مقيداً بكون سعيه كذلك، والمشبه به هو الراقم مقيداً بكونه على الماء، وكذلك فيما نحن فيه، وليس من المركب العقلي في شيء على ما توهم نعم وجه الشبه عقلي اعتباري، والاستثناء مفرغ من أعم عام الأحوال أي لا تستجيب الآلهة لهؤلاء الكفرة الداعين إلا مشبهين، أعني الداعين بمن بسط كفيه ولم يقبضهما،

دعائهم لها بمن أراد أن يغترف الماء ليشربه فيبسط كفيه ليشربه، وقرىء تدعون بالتاء وباسط بالتنوين ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ في ضياع وخسار وباطل ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ يحتمل أن يكون السجود على حقيقته فإنه يسجد له الملائكة والمؤمنون من الثقلين طوعاً حالتي الشدّة، والرخاء والكفرة كرها حال الشدّة والضرورة ﴿وَظِلَٰلُهُم﴾

وأخرجهما كذلك فلم يحصل على شيء لأنّ الماء يحصل بالقبض لا بالبسط، وقوله يطلب منه أن يبلغه فاعل يطلب الباسط، وضمير منه ويبلغه للماء أو فاعل يبلغ للماء ومفعوله للفم، وقوله وما هو يبالغه ضمير هو للماء وبالغه للفم، وقيل الأوّل للباسط، والثاني للماء وهو لا يناسب نفي الاستجابة وفيه نظر. قوله: **(فيبسط كفيه)** بسط الكف نشر الأصابع ممدودة كما في قوله:

تعوّد بسط الكف حتى لو أنه أراد انقباضاً لم تطعه أنامله

وقوله ليشربه هو في هذا الوجه وفي الأوّل بسط يديه للدعاء والإشارة إليه كما مرّ وما نقل عن عليّ رضي الله عنه من أنه في عطشان على شفير بئر بلا رشاء فلا يبلغ قعر البئر، ولا الماء يرتفع إليه راجع إلى الوجه الأوّل، وليس مغايراً له كما قيل والاستثناء في قوله إلا كباسط على حدّ قوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم

قوله: **(في ضياع وخسار وباطل)** قيل إمّا ضياع دعائهم لآلهتهم فظاهر لكنه فهم مما سبق، وأمّا ضياع دعائهم لله لكفرهم وبعدهم عن حيز الإجابة فيرد عليه أنّ المصرح به في كتب الفتاوى أنّ دعاء الكافر قد يستجاب إلا أن يحمل على الأوّل ويجعل مكرّراً للتأكيد، أو على الثاني ويقيد بما يتعلق بالآخرة، ولك أن تجعله مطلقاً شاملاً لهما ولا يعتدّ بما أجيب منه. قوله: **(يحتمل أن يكون السجود على حقيقته الخ)** ويؤيده من المخصوصة بالعقلاء لكن قيل إنه يأباه تشريك الظلال معهم والمعنى الثاني على عكس هذا كما لا يخفى، وقيل إنه يقدر له فعل أو خبر أو يكون هو مجازاً ولا يضرّ الحقيقة لكونه بالتبعية والعرض فتأمل هذا كله من عدم تأمّل كلام المصنف رحمه الله تعالى فإنّ مراده بالحقيقة ليس ما يقابل المجاز بل ما يقابل الانقياد في المعنى وإن كان مجازياً والحقيقة المذكورة إن كانت في مقابلته فقط فهي شاملة لما كان بالعرض أما على مذهب المصنف رحمه الله في جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز فظاهر أو يراد به الوقوع على الأرض بطريق عموم المجاز فيشمل سجود الظلال أيضاً وضمير ظلالهم ينبغي أن يرجع لمن في الأرض لأنّ من في السماء لا ظل له إلا أن يحمل على التغليب أو التجوّز. قوله: **(طوعاً حالتي الشدّة والرخاء)** فالطوع بالنسبة إلى الملائكة والمؤمنين، وهو على حقيقته، والكره بالنسبة إلى الكفار في حالة الشدّة والمراد به الاضطرار والإلجاء فيشمل المنافقين المصلين خيفة السيف، والظاهر أنه بمنزلة الكره لا كره حقيقي، وقيل إنّ قوله في حالتي الشدّة والرخاء إشارة إلى أنهما مجازان عن الحالتين، والمقصود استواء حالتيهم في أمر السجود، والانقياد بخلاف الكفرة وفيه نظر، وقال أبو حيان رحمه الله الساجدون كرهاهم الذين

بالعرض وأن يراد به انقيادهم لأحداث ما أراده منهم شاؤوا، أو كرهوا وانقياد ظلالهم لتصريفه إياها بالمدّ والتقليص، وانتصاب طوعاً وكرهاً بالحال أو العلة وقوله: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ ظرف ليسجد والمراد بهما الدوام أو حال من الظلال وتخصيص الوقتين لأنّ الامتداد والتقليص أظهر فيهما، والغدوّ جمع غداة كقنى جمع قناة والآصال جمع أصيل، وهو ما بين العصر والمغرب، وقيل الغدوّ مصدر ويؤيده أنه قرىء به والإيصال، وهو الدخول في الأصيل ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خالقهما ومتولي أمرهما ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ أجب عنهم بذلك إذ لا جواب لهم سواه ولأنه البين الذي لا يمكن المراء فيه، أو لقنهم الجواب

ضمهم السيف إلى الإسلام قال قتادة فيسجد كرهاً فإمّا نفاقاً أو يكون الكره، أوّل حاله فتستمرّ عليه الصفة وإن صح إيمانه بعد، وقوله بالعرض أي بالتبع، وهو مقابل للحقيقة أو مندرج فيه كما مرّ. قوله: **(وأن يراد به انقيادهم لإحداث ما أراده الخ)** يعني سجود من ذكر إمّا استعارة للانقياد المذكور أو مجاز مرسل لاستعماله في لازم معناه لأنّ الانقياد مطلقاً لازم للسجود، وشاؤوا بمعنى رضوا ولم يكرهوا، وتقلص الظل ارتفاعه ونقصه. قوله: **(وانتصاب طوعاً وكرهاً بالحال أو العلة)** أمّا الأوّل فإن قلنا بوقوع المصدر حالاً من غير تأويل فهو ظاهر وإلا فهو بتأويل طائعين، وكارهين وإذا كان علة أي مفعولاً لأجله فالكره بمعنى الإكراه، وهو مصدر من المبني للمفعول ليتحد فأعلاهما كما مرّ تحقيقه، وعلى قول ابن خروف فهو على ظاهره، وما قيل عليه من أنّ اعتبار العلية في الكره غير ظاهر فإنّ الكره الذي يقابل الطوع، وهو الإباء لا يعقل كونه علة للسجود قد مرّ دفعه في قوله خوفاً وطمعاً فإنّ العلة ما يحمل على الفعل، أو ما يترتب عليه لا ما يكون غرضاً له فتذكره. قوله: **(ظرف ليسجد)** فالباء بمعنى في وهو كثير والمراد بهما الدوام لأنه يذكر مثله للتأبيد فلا يقال لم خصا به، وإذا كان حالاً من الظلال فيصح فيه ذلك أيضاً، أو يقال التخصيص لأنّ امتدادها وتقلصها فيهما أظهر، وقيل المراد إنّ الامتداد في الآصال أظهر، والتقلص في الغدوّ أظهر أمّا الأوّل فلأن في الأصيل يزيد الظل في زمان قصير كثيراً، وأمّا الثاني فلأن نقصانه في زمان قليل كثير. قوله: **(والغدوّ جمع غداة كقنى جمع قناة)** بقاف، ونون وهي الرمح ومجرى الماء، والآصال جمع أصيل وأصله أأصال بهمزتين فقلبت الثانية ألفاً، وقراءة الإيصال بكسر الهمزة على أنه مصدر آصلنا بالمدّ أي دخلنا في وقت الأصيل كما قاله ابن جني، وهي قراءة لابن مجلز شاذة، وقد اقتصر على الوجه الثاني في سورة النور وسيأتي الكلام عليه هناك، وقوله خالقهما ومتولي أمرهما لأنّ الرب يكون بمعنى الخالق، أو بمعنى المربي الذي يتولى أمر من رباه وإليهما أشار المصنف رحمه الله. قوله: **(أجب عنهم بذلك إذ لا جواب لهم سواه الخ)** قد مرّ الكلام في هذا ونكتة مبادرة السائل إلى الجواب، والجواب عن الخصم، وقد وجهه المصنف رحمه الله هنا بأنه لتعينه للجواب، ولأنه لا نزاع فيه للمسؤول منه، والفرق بينهما أنه على الأوّل متعين عقلاً سواء كان بيناً أو لا، وعلى الثاني أنه أمر مسلم ظاهر لكل أحد بقطع النظر عن تعينه، ولهذه المغايرة عطفه فلا وجه

به ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ﴾ ثم ألزمهم بذلك لأنّ اتخاذهم منكر بعيد عن مقتضى العقل ﴿أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ لا يقدرون على أن يجلبوا إليها نفعاً أو يدفعوا عنها ضرّاً فكيف يستطيعون إيقاع الخير ودفع الضرّ عنهم، وهو دليل ثان على ضلالهم، وفساد رأيهم في اتخاذهم أولياء رجاء أن يشفعوا لهم ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ المشرك الجاهل بحقيقة العبادة والموجب لها والموحد العالم بذلك، وقيل المعبود الغافل عنكم، والمعبود

لما قيل الأولى ترك العطف ليكون علة للأوّل، وعلى الأخير لقنهم الجواب ليتبين لهم ما هم عليه من مخالفتهم لما علموه وقيل إنه حكاية لاعترافهم، والسياق يأباه. قوله: **(ثم ألزمهم بذلك الخ)** مترتب على الجواب أي أنه لقنهم الجواب ليلزمهم ويقول لهم إذا علمتم أنه الخالق المتولي للأمور فكيف اتخذتم أولياء غيره وفيه إشارة إلى أنّ الاستفهام للإنكار، وأنّ إنكار ذلك مترتب على ما قبله مسبب عنه، وإنما أتى المصنف رحمه الله بثم في التفسير إشارة إلى أنه تعكيس، وإلى أنه لا ينبغي أن يترتب على ذلك الاعتراف هذا بل عكسه، وليس إشارة إلى أنه لو عطف لكان حقه أن يعطف بثم، كما قيل وكذا كونه إشارة إلى أن الفاء للبعد فإنه لم يقله غيره، وإنما هو إشارة إلى استبعاد التعقيب كما يدل عليه إنكاره فتأمّل. قوله: **(لأنّ اتخاذهم منكر بعيد عن مقتضى العقل)** يعني أنه لإنكار التعقيب فالتعقيب واقع منهم وإليه الإشارة وإنكاره استبعاد لصدوره من العقلاء كما أشار إليه بقوله، ثم فتعقيبهم ذلك الاعتراف بالاتخاذ عكس قضية العقل، والسببية مقتضى أفعالهم، ولذا كان إلزاماً لهم فلا وجه لما قيل إنها للتعقيب لا للسببية، ولو جعلت لسببية الجواب لإنكار الاتخاذ لم يبعد. قوله: **(لا يقدرون أن يجلبوا إليها نفعاً الخ)** الملك التصرّف، ويطلق على التمكن منه والقدرة كما ذكره الراغب وأشار إليه المصنف رحمه الله، وقوله يجلبوا إليها أي إلى أنفسهم. قوله: **(فكيف يستطيعون إيقاع الخير ودفع الضرّ عنهم)** كذا في أصح النسخ هنا، والإيقاع أفعال من الوقوع وضمير عنهم للذين يدعون، ولا إشكال على هذه النسخة، وفي نسخة أخرى إنفاع الغير ودفع الضر عنه، واعترض عليه بأن لفظ الإنفاع من النفع لم يذكر في كتب اللغة، ولم يسمع من العرب، وقد استعمله المصنف رحمه الله في غير هذا المحل كسورة الجنّ وهو خطأ وفي أخرى إنفاع الغير، ودفع الضرّ عنهم بضمير الجمع باعتبار معنى الغير ولا بعد فيه كما قيل وقيل إن هاتين النسختين من تصحيف الكتاب. قوله: **(وهو دليل ثان على ضلالهم)** قيل الدليل الأوّل هو ما يفهم من قوله: **﴿قل أفاتخذتم من دونه أولياء﴾** [سورة الرعد، الآية: ١٦] وقيل إنه ما يفهم من قوله والذين يدعون من دونه الخ وهذا أظهر، وإن كان الأوّل أقرب من كلام المصنف رحمه الله، ولا خطأ فيه كما توهم. قوله: **(المشرك الجاهل بحقيقة العبادة الخ)** هذا المراد منه فهو استعارة تصريحية كما في القول بأنّ المراد الجاهل بمثل هذه الحجة، والعالم بها وقيل إنه تشبيه، والمعنى لا يستوي المؤمن والكافر كما لا يستوي الأعمى والبصير فهو حقيقة، وليس المراد على الأوّل بالعمى والبصر القلبيين فتأمّل. قوله: **(المعبود الغافل عنكم الخ)** هذا من إرخاء

المطلع على أحوالكم.

﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ الشرك والتوحيد، وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بالياء ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ بل اجعلوا والهمزة للانكار وقوله: ﴿خَلَقُوا كَخَلْقِهِۦ﴾ صفة لشركاء داخلة في حكم الانكار ﴿فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ خلق الله، وخلقهم والمعنى أنهم ما اتخذوا لله شركاء خالقين مثله حتى يتشابه عليهم الخلق فيقولوا هؤلاء خلقوا كما خلق الله فاستحقوا العبادة كما استحقها، ولكنهم اتخذوا شركاء عاجزين لا يقدرون على ما يقدر عليه الخلق فضلا عما يقدر عليه الخالق ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ أي لا خالق غيره فيشاركه في العبادة جعل الخلق موجب العبادة، ولازم استحقاقه ثم نفاه عما سواه ليدل على قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ﴾ المتوحد بالألوهية ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ الغالب على كل شيء ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ من السحاب أو من جانب السماء، أو من السماء نفسها فإن المبادي منه ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ﴾ أنهار

العنان وإلا فلا إدراك لها أصلاً حتى تتصف بالغفلة، ويصح أن يطلقه لمقابلة قوله المطلع على أنه من المشاكلة على حدّ قوله من طالت لحيته تكوسج عقله، وقوله الشرك والتوحيد إنما وحد التوحيد لأنه واحد كاسمه وجمع الشرك لتعدّد أنواعه كشرك النصارى، وشرك المجوس وغيرهم، وقوله بل أجعلوا والهمزة الخ يعني أم هنا منقطعة مقدّرة ببل، والهمزة المقدّرة للاستفهام الإنكاري، ومعنى الإنكار لم يكن لأحد الخلق. قوله: **(صفة لشركاء داخلة في حكم الإنكار)** يعني أنّ تعكيسهم ذلك لما لم يكن عن حجة كان حكايته أدخل في ذمّهم، وفيه تهكم لأنّ من لا يملك لنفسه شيئاً من النفع، والضرّ أبعد من أن يفيدهم ذلك، وكيف يتوهم فيه أنه خالق، وأن يشتبه على ذي عقل فالآية ناعية عليهم متهكمة بهم، وليس المقصود بالإنكار والنفي القيد، وهو قوله كخلقه بل المقيد، وقيده كما أشار إليه المصنف بقوله اتخذوا شركاء عاجزين الخ، وقوله حتى يتشابه إشارة إلى معنى فتشابه، وأنه منفي لترتبه على المنفي. قوله: **(لا خالق غيره فيشاركه في العبادة الخ)** إشارة إلى أن خلقه لكل شيء يستلزم أن لا خالق سواء لاستحالة التوراد، وأنه المقصود إذ نفي الخلق عن غيره يدل على نفي استحقاقه للعبادة، والألوهية وهو المقصود ولذا قال ثم نفاه عمن سواه، وكونه موجباً للعبادة ولازماً لاستحقاقها لأنه ذكره بعد إنكار التشريك فيها فيدل على ذلك. قوله: **(ليدل على قوله وهو الواحد الخ)** وجه الدلالة ظاهر فهو كالنتيجة لما قبله، وقوله وهو الواحد الخ يحتمل أن يكون من مقول القول، وأن يكون جملة مستأنفة، وقوله الغالب على كل شيء فما سواه مما هو مغلوب له كيف يكون شريكاً، وقوله من السحاب الخ إمّا لأنّ السحاب سماه حقيقة لأنها ما علا وارتفع أو مجاز بتشبيهها بها في الارتفاع، وقوله أو من جانب ففيه مجاز أو تقدير أو المراد بالسماء معناها الظاهر، والتجوّز في لفظ من لأنّ مبادي الماء لما كانت من السماء جعل نفسه من السماء ففيه استعارة تبعية حرفية، وضمير منه للسماء بتأويله بالفلك، ونحوه وإلا فهي مؤنثة وكون مباديه منها لكونه بتأثير الإجرام الفلكية في البخار كما في كتب الحكمة، وسيأتي

جمع واد، وهو الموضع الذي يسيل الماء فيه بكثرة فاتسع فيه واستعمل للماء الجاري فيه وتنكيرها لأن المطر يأتي على تناوب بين البقاع ﴿بِقَدَرِهَا﴾ بمقدارها الذي علم الله تعالى أنه نافع غير ضارّاً وبمقدارها في الصغر والكبر ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا﴾ رفعه والزبد وضر الغليان

تحقيقه. قوله: **(جمع واد وهو الموضع الذي يسيل الماء فيه)** وبه سميت الفرجة بين الجبلين، وجمعه أودية كناد وأندية وناج وأنجية قيل، ولا رابع لها وفي شرح التسهيل ما يخالفه، والوادي يطلق على الطريقة يقال فلان في واد غير واديك ذكره الراغب فإطلاقه على الماء الجاري إمّا مجاز لغويّ بإطلاق اسم المحل على الحال، أو عقلي والتجوّز في الإسناد، والمصنف رحمه الله ذهب إلى الأوّل ويحتمل تقدير مضاف أي مياهها. قوله: **(وتنكيرها لأنّ المطرياتي على تناوب بين البقاع)** قيل إنه دفع لما يتوهم من أنّ الأودية كلها تسيل وإن كان ذلك في أزمنة مختلفة فالظاهر تعريفها بلام الاستغراق، والتعريف هو الأصل والجواب أنه أريد التنبيه على تناوب الأودية في ذلك أي وقوعها نوبة في أودية، ونوبة أخرى في أخرى ووقع في نسخة تفاوت بالفاء، وهما بمعنى فلو عرّف فات ذلك التنبيه، وتفسيره للوادي بالموضع الذي يسيل فيه المال لا ينافي ما مرّ في آخر سورة التوبة من أنه منفرج ينفذ فيه السيل، وإنه اسم فاعل من ودى إذا سال ثم شاع في الأرض لما مرّ من أنه حقيقته المهجورة، وهذا حقيقته في عرف اللغة فلا حاجة إلى دفعه بأنّ هذا قول الجمهور وذاك قول شمر من أهل اللغة. قوله: **(بمقدارها الذي علم الله الخ)** فالقدر بمعنى المقدار، والضمير راجع إلى الأودية بالمعنى السابق فلا استخدام فيه كما في الوجه الثاني فإنه يعود عليها باعتبار معنى المواضع، وقوله نافع غير ضار إشارة إلى ما في الكشاف أنه فيما سيأتي لما ضرب المطر مثلاً للحق وجب أن يكون مطراً خالصاً للنفع خالياً من المضرّة ولا يكون كبعض الأمطار، والسيول الجواحف وقوله في الصغر والكبر أي يسيل بقدر صغر الأودية، وكبرها لأنّ النافع ذلك، وبقدرها إمّا صفة أودية أو متعلق بسالت أو أنزل. قوله: **(رفعه والزبد وضر الغليان)** الوضر بفتحتين، وبالضاد المعجمة والراء المهملة وسخ الدسم ونحوه وهو مجاز عما يعلو الماء من الغثاء، وإنما خصه بالغليان وهو اضطراب الماء وشدة حركته لأنّ الغثاء يحصل مع ذلك في الغالب بل لا يكون منشؤه إلا من ذلك، ولذا قال في الدرّ المصون إنه ما يطرحه الوادي إذا جاش ماؤه فما قيل إنه تفسير بالأخص إذ ليس من لازم الزبد الغليان ولا وجود غالباً معه لا وجه له، واحتمل بمعنى حمل، وقال أبو حيان عرّف السيل لأنه عنى به ما فهم من الفعل، والذي يتضمنه الفعل من المصدر وإن كان نكرة إلا أنه إذا عاد في الظاهر كان معرفة كما كان لو صرّح به نكرة، وكذا يضمر إذا عاد على ما دل عليه الفعل من المصدر نحو من كذب كان شرّاً له أي الكذب، ولو جاء هنا مضمراً لكان جائزاً عائداً على المصدر المفهوم من فسالت، وأورد عليه إنه كيف يجوز أن يعنى به ما فهم من الفعل، وهو حدث والمذكور المعرّف عين فإنّ المراد به الماء السائل، وأجيب بأنه بطريق الاستخدام وهو غير صحيح لا تكلف كما قيل لأنّ الاستخدام أن يذكر لفظ بمعنى،

﴿رَّابِيًا﴾ عالياً ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ يعم الفلزات كالذهب والفضة والحديد والنحاس على وجه التهاون بها إظهاراً لكبريائه ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ﴾ أي طلب حلي ﴿أَوْ مَتَٰعٍ﴾ كالأواني وآلات الحرب والحرث، والمقصود من ذلك بيان منافعها ﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ أي ومما توقدون عليه زبد مثل زبد الماء، وهو خبثه ومن للابتداء أو للتبعيض، وقرأ حمزة والكسائي وحفص بالياء على أنّ الضمير للناس، وإضماره للعلم به ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ مثل الحق والباطل فإنه مثل الحق في إفادته وثباته بالماء الذي ينزل من السماء فتسيل به الأودية على قدر الحاجة، والمصلحة فينتفع به أنواع المنافع ويمكث في الأرض بأن يثبت بعضه في مثافعه، ويسلك بعضه في عروق الأرض إلى العيون والقنى والآبار، وبالفلز الذي ينتفع به في صوغ الحلي، واتخاذ الأمتعة المختلفة ويدوم ذلك مدّة متطاولة، والباطل في

ويعاد عليه ضمير بمعنى آخر سواء كان حقيقياً أو مجازياً، وهذا ليس كذلك لأنّ الأوّل مصدر أي حدث في ضمن الفعل، وهذا اسم عين ظاهر يتصف بذلك الحدث فكيف يتصوّر فيه الاستخدام نعم ما ذكروه أغلبيّ لا مختص بما ذكر فإن مثل الضمير اسم الإشارة، وكذا الاسم الظاهر كما في قول بعض أهل العصر:

أخت الغزالة إشراقاً وملتفتاً

وقد فصلناه في محل آخر فالحق أنه إنما عرّف لكونه معهوداً مذكوراً بقوله أودية، وإنما لم يجمع لأنه مصدر بحسب الأصل. قوله: **(ومما توقدون عليه في النار)** هذه جملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى لضرب مثل آخر كما سيذكره المصنف رحمه الله، والفلز بكسر الفاء، واللام وفي آخره زاء معجمة مشدّدة ما يخرج من الأرض من الجواهر المعدنية التي تنطبع بالمطرقة كالذهب والفضة والنحاس والرصاص، وبقية الأجساد السبعة وتطلق على ما يتطاير منها وينفصل عند التطريق، وهذا هو المشهور وهو المراد وفيه لغات، وله معان قال في القاموس الفلز بكسر الفاء واللام، وتشديد الزاي وكهجف وعتلّ نحاس أبيض يجعل منه القدور المفرغة أو خبث الحديد أو الحجارة أو جواهر الأرض كلها أو ما ينفيه الكير من كل ما يذاب منها، وقوله يعم أي لفظه شامل لها. قوله: **(على وجه التهاون)** هو تفاعل من الهوان وهو التذلل والجار والمجرور حال من فاعل يعم، واستفادة التهاون من عدم ذكرها بأسمائها والعدول إلى وصفها بالإيقاد والضرب بالمطارق الذي الإيقاد لأجله ونحوه، وقوله إظهاراً لكبريائه أي لعظمته علة للتهاون بها بما مرّ لأن أشرف الجواهر خسيس عنده تعالى إذ عبر عن سبكه بإيقاد النار به المشعر بأنه كالحطب الخسيس، وصوره بحالة هي أحط حالاته وهذا لا ينافي كونه ضرب مثلاً للحق لأنّ مقام الكبرياء يقتضي التهاون به مع الإشارة إلى كونه مرغوباً فيه منتفعاً به بقوله ابتغاء حلية أو متاع فوفى كلاً من المقامين حقه فما قيل إنّ الحمل على التهاون لا يناسب المقام لأنّ المقصود تمثيل الحق بها وتحقيرها لا يناسبه ساقط، وابتغاء

قلة نفعه وسرعة زواله بزبدهما، وبين ذلك بقوله ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾ يجفأ به أي يرمي به السيل، أو الفلز المذاب، وانتصابه على الحال وقرىء جفالاً والمعنى واحد ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ كالماء، وخلاصة الفلز ﴿فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ينتفع به أهلها ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ لإيضاح المشتبهات ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾ للمؤمنين الذين استجابوا ﴿لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الاستجابة الحسنى ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ﴾ وهم الكفرة، واللام متعلقة بيضرب على أنه جعل ضرب المثل لشأن الفريقين ضرب المثل لهما، وقيل للذين استجابوا خبر الحسنى، وهي

مفعول له أو حال، وقوله طلب حلي يشير إلى أنه مفعول له وحلي بوزن رمى أو بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء ما يتحلى ويتزين به، والأواني جمع آنية وهي معروفة، وقوله ومما توقدون الخ إشارة إلى أنّ الجار والمجرور خبر مقدّم وزبد مبتدأ والمراد بالزبد الثاني خبث الجواهر المذكورة ومن في مما للابتداء أي نشأ منه أو هو بعضه، وقوله مثل الحق والباطل إشارة إلى أنّ في الكلام مضافاً مقدّراً وفي نسخة بمثل والقرينة على المقدّر قوله كذلك يضرب الله الأمثال، وقوله في النار صفة مؤسسة لأنّ الموقد عليه يكون في النار وملاصقاً لها وقيل إنها مؤكدة. قوله: **(فإنه)** أي الله تعالى مثل الحق بتشديد الثاء أي أتى به على طريق التمثيل المركب، إذ شبه الحق وثباته للنفع والباطل وعدم ثباته، وقوله في منافعه بالنون والقاف والعين جمع منقع، وهو مجتمع الماء كالغدران وفي نسخة منابعه بالباء الموحدة بدل القاف جمع منبع والأولى أظهر لأنه الذي يناسب السلوك بعده وقوله وبالفلز عطف على قوله بالماء إشارة إلى أنه تمثيل آخر، وبين ذلك أي وجه الشبه في المذكور بقوله فأمّا الزبد الخ تبدأ بالزبد في البيان، وهو متأخر في الكلام السابق وفي التقسيم يبدأ بالمؤخر كما في قوله يوم تبيض وجوه وتسودّ وجوه فأمّا الذين اسودّت الخ وقد راعى الترتيب فيه، ولك أن تقول النكتة فيه أنّ الزبد هو الظاهر المنظور أوّلاً وغيره باق متأخر في الوجود لاستمراره، والآية من الجمع والتقسيم على ما فصله الطيبيّ. قوله: **(يجفأ به أي يرمي به السيل الخ)** يقال جفأ الوادي بالسيل، والماء بالزبد إذا قذفه ورمى به فالباء للتعدية، وقيل إنه كرماه ورمى به وجفاء حال لأنه بمعنى مرمياً والجفال باللام بمعنى الجفاء بالهمز، وهو الزبد المرمى به، وهذه القراءة لرؤبة وكان أبو حاتم رحمه الله لا يقبل قراءته، وقوله للمؤمنين الذين استجابوا ليس تقديراً للموصوف بل بيان لحاصل المعنى، وقوله الاستجابة الحسنى تقدير للموصوف. قوله: **(على أنه جعل ضرب المثل لشأن الفريقين الخ)** شأن الفريقين هو صفتهما وحالهما، وهو الحق والباطل ولهما أي لأهل الحق والباطل، وهم المستجيبون وغيرهم فاللام داخلة على الممثل له لا على المضروب له المثل ولو كان كذلك لقيل للناس أو لقوم يعقلون ولم يفصل هذا التفصيل، قيل: ولك أن تعكس فتجعل المعنى ضرب مثل أهل الحق والباطل ضرب المثل للمؤمنين والكفار على أن يكون المراد بالفريقين أهل الحق والباطل بحذف المضاف، والمضاف إليه كقوله: **﴿أو كصيب من السماء﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٩] أي كمثل ذوي صيب فلفظ الشان ليس إلا لأن ضرب

المثوبة والجنة والذين لم يستجيبوا مبتدأ خبره ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦٓ﴾ وهو على الأوّل كلام مبتدأ لبيان مآل غيره المستجيبين ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ وهو المناقشة فيه بأن يحاسب الرجل بذنبه لا يغفر منه شيء ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ﴾ مرجعهم ﴿جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ المستقرّ، والمخصوص بالذم محذوف ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ فيستجيب ﴿كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾ عمي القلب لا يستبصر فيستجيب، والهمزة

المثل يكون للشؤون دون الذوات، ويجوز أن يكون قوله ضرب المثل لهما على معنى كضرب المثل لهما ونصبه بنزع الخافض، وفيه تأمّل. قوله: **(وقيل للذين استجابوا خير الحسنى الخ)** في البحر هذا التفسير أولى لأنّ فيه ضرب الأمثال غير مقيد بمثل هذين كما وقع في غير هذه الآية، والله قد ضرب الأمثال في غيرهما، ولأنّ فيه ذكر ثواب المستجيبين بخلاف الأوّل ولأنّ تقدير الاستجابة الحسنى مشعر بتقييد الاستجابة، ومقابلها بنفي الاستجابة الحسنى لا نفي الاستجابة مطلقاً، ولأنه على الأوّل يكون قوله لو أنّ لهم ما في الأرض كلاماً مفلتاً، أو كالفلت إذ يصير المعنى كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين والكافرين لو أنّ لهم إلى آخره، وأيضاً إنه يوهم الاشتراك في الضمير، وإن كان تخصيص ذلك بالكافرين معلوماً وردّ هذا مع الاعتراف بأنّ هذا الوجه أرجح كما اتفق عليه شراح الكشاف بأنه لا مقتضى للتفسير الأوّل لتقييد الأمثال عموماً بمثل هذين ألا ترى قوله تعالى كذلك، ثم إنه يفهم من الأوّل ثواب المستجيبين أيضاً ألا ترى القصر المستفاد من تقديم الظرف في قوله لهم، والإشارة بأولئك إلى علية أوصافهم الخبيثة، وأيضاً قوله الحسنى صفة كاشفة لا مفهوم لها فإنّ الاستجابة لله لا تكون إلا حسنى وكيف يكون قوله لو أنّ لهم الخ كلاماً مفلتاً، وقد قالوا إنه استئناف بياني لحال غير المستجيبين، وكيف يتوهم الاشتراك في الضمير مع أنّ اختصاصه بالكافرين معلوم **(قلت)** ما ذكروه متوجه بحسب بادئ الرأي، والنظرة الأولى أمّا إذا نظر بعين الإنصاف بعد تسليم أنه أحسن، وأقوى علم أنّ ما ذكره وارد فإنّ قوله كذلك يقتضي أنّ هذا شأنه، وعادته في ضرب الأمثال فيقتضي إن ما جرت به العادة القرآنية مقيد بهؤلاء، وليس كذلك وما ذكره ولو سلم فهو خلاف الظاهر، وأمّا قوله إنّ ثواب المستجيبين معلوم مما ذكره ففرق بين العلم ضمناً، والعلم صراحة، وأمّا أنّ الصفة مؤكدة أولاً مفهوم لها فخلاف الأصل أيضاً، وكون الجملة غير مرتبطة بما قبلها ظاهر، والسؤال عن حال أحد الفريقين مع ذكرهما ملبس وعود الضمير على ما قبله مطلقاً هو المتبادر وما ذكر يدفع الإيهام، وفي شرح الطيبي ما يؤيده فتأمّل، وقوله بأن يحاسب تفسير لمناقشة الحساب المذكور في حديث من نوقش الحساب عذب، وقوله والمخصوص بالذمّ محذوف أي مهادهم أو جهنم. قوله: **(فيستجيب)** بالرفع ويستجيب الثاني منصوب في جواب النفي وقوله لا يستبصر أي لا يدرك ما ذكر وفيه إشارة إلى تشبيه الجاهل بالأعمى الذي لا يأمن العثار والوقوع في المهاوي، وتشبيه ضدّه بضدّه. قوله: **(والهمزة لإنكار أن تقع شبهة في تشابههما الخ)** أشار بقوله بعدما ضرب الخ إلى أنّ الفاء للتعقيب في الذكر فالهمزة لإنكار

لانكار أن تقع شبهة في تشابههما بعدما ضرب من المثل ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ذوو العقول المبرأة عن مشايعة الألف ومعارضة الوهم ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ الذي عقدوه على أنفسهم من الاعتراف بربوبيته حين قالوا بلى أو ما عهد الله تعالى عليهم في كتبه ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ ما وثقوه من المواثيق بينهم وبين الله تعالى، وبين العباد، وهو تعميم بعد تخصيص ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ من الرحم، وموالاة المؤمنين والإيمان بجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ويندرج في ذلك مراعاة جميع حقوق الناس

التعقيب أو لتفريعه عليه ويصح أن تكون لتعقيب الإنكار لأنها مقدّمة من تأخير، والتشابه لأن تشبيه شيء بشيء يقتضي شبه الآخر به لا المصطلح. قوله: **(المبرأة عن مشايعة)** وفي نسخة متابعة، وهي بمعناها وفيه إشارة إلى الفرق بين اللب والعقل كما ذكره الراغب وغيره فإن لب كل شيء خالصه وخلوص العقل أن لا يتبع ما ألفه ولا وهمه من غير تأمّل قال الطيبيّ رحمه الله ولذا علق الله الأحكام التي لا تدركها إلا العقول الزكية بأولي الألباب، وقيل إنهما مترادفان والقصد بما ذكر دفع ما يتوهم من أنّ الكفار عقلاء مع أنهم غير متذكرين ولو نزلوا منزلة المجانين حسن.

قوله: **(الذي عقدوه)** وفي نسخة ما عقدوه فالعهد عهد ألست، والمصدر مضاف لفاعله ولو جعل العهد على هذا ما عقده الله لهم إذ ذاك صح، وكان مضافاً لفاعله أيضاً كما في الوجه الثاني، وفي قوله في كتبه إشارة إلى أنّ المراد من الذين ما يشمل جميع الأمم وما في كتبه الأحكام والأوامر والنواهي. قوله: **(ما وثقوه من المواثيق الخ)** ما بينهم وبين الله النذور ونحوها مما بين في كتب الأحكام وما بينهم وبين العباد هو العقود وما ضاهاها، وكونه تعميماً بعد تخصيص على كلا تفسيري العهد، وقيل إنه على التفسير الأوّل لعهد الله وإلا فعلى الثاني تخصيص بعد تعميم، وليس كذلك لأن نقض الميثاق على تفسيره، وهو إبطال ما تقدّم من العهود الإلهية وما يجري بينهم وبين غيرهم من الخلق شامل لما عهد في عالم الأزل من التوحيد وغيره، كما أنه شامل لما عهد الله على خلقه في كتبه وغيره مما لم يذكر فيها. قوله: **(من الرحم وموالاة المؤمنين والإيمان)** مفعول أمر محذوف تقديره أمرهم به وإن يوصل بدل من الضمير المجرور، وقول المصنف رحمه الله من الرحم بيان لما الموصولة قيل والموالاة والإيمان لا يستقيم جعله بياناً لما لأنه وصل لا موصول، ودفعه بأنّ المراد به الحاصل بالمصدر لا يجدي والأمر فيه سهل لأنّ مراده والمؤمنين بموالاتهم والأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالإيمان بهم، والناس بمراعاة حقوقهم بل سائر الحيوانات بما يطلب في حقها، وجوباً أو ندباً كما في الكشاف ما أمر الله به أن يوصل من الأرحام والقرابات، ويدخل فيه وصل قرابة رسول الله ﷺ وقرابة المؤمنين الثابتة بسبب الإيمان، إنما المؤمنون إخوة بالإحسان إليهم على حسب الطاقة، ونصرتهم والذب عنهم والشفقة عليهم والنصيحة لهم وطرح التفرقة بين أنفسهم

﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ وعيده عموماً ﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ خصوصاً فيحاسبون أنفسهم قبل أن يحاسبوا ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ على ما تكرهه النفس ويخالفه الهوى ﴿ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ طلباً لرضاه لا تحرّزاً وسمعة ونحوهما ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ المفروضة ﴿وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ بعضه الذي وجب عليهم إنفاقه ﴿أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ﴾ كمن لا يعرف بالمال ﴿وَعَلَانِيَةً﴾ لمن عرف به ﴿وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ ويدفعونها بها فيجازون الإساءة بالإحسان، أو يتبعون السيئة

وبينهم، وإفشاء السلام عليهم وعيادة مرضاهم وشهود جنائزهم، ومنه مراعاة حق الأصحاب والخدم والجيران والرفقاء في السفر وكل ما تعلق منهم بسبب حتى الهرّة والدجاجة انتهى، ومن توهم إنه خارج عما أمر الله بوصله فقد وهم وهو ظاهر. قوله: **(وعيده عموماً)** في فروق العسكري الخوف متعلق بالمكروه، ومنزل المكروه تقول خفت زيداً وخفت المرض والخشية تتعلق بمنزل المكروه دون المكروه نفسه، ولذا قال تعالى: **﴿يخشون ربهم ويخافون سوء الحساب﴾** [سورة الرعد، الآية: ٢١] قيل وبه يظهر ما في كلام المصنف رحمه الله تبعاً للزمخشري وليس هذا بمسلم لقوله خشية إملاق، وقوله لمن خشي العنت منكم وقد فرق الراغب رحمه الله في مفرداته بينهما بفرق آخر فقال الخشية خوف يشوبه تعظيم وأكثر ما يكون ذلك عن علم ولذلك خص العلماء بها في قوله تعالى: **﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾** [سورة فاطر، الآية: ٢٨] ومثله من الفروق أغلبي لا كليّ وضعي فلذا لم يفرق بينهما المصنف رحمه الله باعتبارهما، وإنما فرق بينهما باعتبار المتعلق، وقوله وعيده بيان لمتعلق الخشية لأنّ الذات من حيث هي لا تخشى أو إشارة إلى تقدير مضاف فيه وذكر الخاص بعد العام للاهتمام به وكونه خاصاً فيه تسمح لأنّ الوعيد من قبل ما يذكر والسوء فعل مغاير له لكنه لكونه موعوداً مندرج فيه في الجملة، وقوله فيحاسبون أنفسهم إشارة إلى ما ورد في الحديث: **«حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا»**[1]. قوله: **(على ما تكرهه النفس)** وفي نسخة النفوس بالجمع وما تكرهه هو المصائب البدنية والمالية وما يخالصه الهوى أي هوى النفس كالانتقام، ونحوه، ويدخل فيما ذكر التكاليف وقوله طلباً لرضاه إشارة إلى أنه مفعول له ويجوز أن يكون حالاً. قوله: **(لا تحرزاً وسمعة)** أي لا يكون صبره لأجل التحرّز والصيانة لنفسه أو ماله بل بنية حسنة فهو بالحاء والراء المهملتين والزاء المعجمة كما في نسخة، ووقع في نسخة أخرى تحوّزاً بالواو بدل الراء المهملة، وفسرت بالحماية من الحوزة وهي بيضة الملك، واعترض عليه بأنه لم يسمع لكن ابن تيمية قال إنه يقال تحوّز وتحيز وهو ثقة، والسمعة الرياء، وقوله المفروضة لو أبقاه على إطلاقه كان أولى ومثله سهل، وقوله بعضه بيان لمعنى من التبعيضية والواجب النفقة على المماليك والعيال، وإخراج الزكاة ونحوها، وقوله كمن لا يعرف الخ بالكاف وفي نسخة باللام وكونه لا يعرف بالمال بيان للأولى لأنّ من لا يعرف لو أظهر الإنفاق لأنهم ومن عرف به

---

(١) هو موقوف. ورد عن عمر بن الخطاب من قوله: انظر تفسير ابن كثير ٤/ ٤٤٢.

الحسنة فتمحوها ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ عاقبة الدنيا، وما ينبغي أن يكون مآل أهلها، وهي الجنة والجملة خبر الموصولات إن رفعت بالابتداء، وإن جعلت صفات لأولي الألباب فاستئناف بذكر ما استوجبوا بتلك الصفات ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ بدل من عقبى الدار، أو مبتدأ خبره ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ والعدن الإقامة أي جنات عدن يقيمون فيها، وقيل هو بطنان الجنة ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ عطف على المرفوع في يدخلون، وإنما ساغ للفصل بالضمير الآخر أو مفعول معه، والمعنى أنه يلحق بهم من صلح من أهلهم، وإن لم يبلغ مبلغ فضلهم تبعاً لهم، وتعظيماً لشأنهم وهو دليل على أنّ الدرجة تعلو بالشفاعة، أو أنّ الموصوفين بتلك الصفات يقرن بعضهم ببعض لما بينهم من القرابة، والوصلة في دخول

لو أظهره ربما دخله الرياء والخيلاء، ولو حمل السرّ على صدقة السرّ والعلانية على ما ينبغي إظهاره كالزكاة أو أبقى على إرادة العموم منه لكان له وجه. قوله: **(فيجازون الإساءة بالإحسان الخ)** أي يقابلونها بها مع القدرة على غيرها، وهذا كما فسر بدفع الشرّ بالخير وفي الوجه الثاني يكون كقوله تعالى: **﴿إنّ الحسنات يذهبن السيئات﴾** [سورة هود، الآية: ١١٤] وهو مخصوص بالصغائر أو بدفع الذنب بالتوبة. قوله: **(عاقبة الدنيا)** يعني تعريف الدار للعهد والمراد بها دار الدنيا وعاقبتها الجنة لأن العاقبة المطلقة هي الجنة قال تعالى: **﴿والعاقبة للمتقين﴾** [سورة الأعراف، الآية: ١٢٨] وترك قوله في الكشاف لأنها هي التي أراد الله لأنه مبنيّ على الاعتزال للتفادي عن نسبة دار الشرّ إليه كما لا ينسب الشرّ إليه عندهم وتبعية الإمام له في ذلك غفلة عما أراد أو أنه لم ينظر إلى مفهومه، وإنما قال مآل أهلها ليشمل الفاسق المعذب فإنه يؤول أمره إليها لأنه موصوف بهذه الصفات في الجملة فإن كان خارجاً منها فالمراد مآلهم من غير تخلل لدخول النار. قوله: **(إن رفعت بالابتداء)** وهو الأوجه لما في الكشف من رعاية التقابل بين الطائفتين، وحسن العطف في قوله ولا ينقضون وجريهما على استئناف الوصف للعالم، ومن هو كالأعمى والاستئناف نحويّ أو بيانيّ في جواب ما بال الموصوفين بهذه الصفات، وقوله بدل أي بدل كل من كل. قوله: **(أو مبتدأ خبره يدخلونها)** قيل إنه بعيد عن المقام والأولى أن يقال خبر مبتدأ محذوف، ولا وجه له لأنّ الجملة بيان لقوله: **﴿عقبى الدار﴾** فهو مناسب للمقام، وبطنان الجنة وسطها فيكون بدل بعض وقوله للفصل بالضمير أي المنصوب الذي هو مفعول، وقوله أو مفعول معه اعترض عليه بأنها لا تدخل إلا على المتبوع، ورد بأنه إنما ذكر في مع لا في واو المعية وفيه نظر. قوله: **(وهو دليل على أنّ الدرجة تعلو بالشفاعة الخ)** قيل إنه لا دلالة على ما ذكر خصوصاً إذا كان ومن صلح مفعولاً معه وأجيب عنه بأنه إذا جاز أن تعلو بمجرّد التبعية للكاملين في الإيمان تعظيماً لشأنهم فالعلوّ بشفاعتهم معلوم بالطريق الأولى **(أقول)** لما كانوا بصلاحهم مستحقين لدخول الجنة كان جعلهم في درجتهم يقتضي طلبهم لذلك، وشفاعتهم لهم بمقتضى الإضافة فتأمّل. قوله: **(أو أنّ الموصوفين بتلك الصفات الخ)** على هذا الوجه لا دلالة فيه على أنّ دخولهم بالتبعية بل إنهم بعد الدخول يجمع بينهم،

الجنة زيادة في أنسهم، والتقييد بالصلاح دلالة على أنّ مجرّد الأنساب لا تنفع ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ من أبواب المنازل، أو من أبواب الفتوح والتحف قائلين ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ بشارة بدوام السلامة ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ متعلق بعليكم، أو بمحذوف أي هذا بما صبرتم لا بسلام، فإن الخبر فاصل والباء للسببية أو للبدلية ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ وقرىء فنعم بفتح النون والأصل نعم فسكن العين بنقل كسرتها إلى الفاء، بغيره ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ يعني مقابلي الأوّلين ﴿مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ من بعد ما أوثقوه به من الإقرار، والقبول ﴿وَيَقْطَعُونَ

وبين أهلهم تأنيساً لهم وجمعاً لشملهم ودلالته على عدم نفع النسب في الآخرة من توصيفهم بالصلاح دون أن يقال وآباؤهم الخ وظاهر كلامه أنّ من قرن بهم يكون موصوفاً بتلك الصفات أيضاً، فما قيل في قوله يقرن بعضهم ببعض إنه إذا قرن بهم من هو أدنى منهم فلأن يقرن من هو مثلهم في تلك الصفات أولى فيه بحث. قوله: **(أو من أبواب الفتوح والتحف)** الفتوح جمع فتح، وهو الرزق الذي يفتح الله به عليهم مما لم يكن على بال من الأرزاق وليس التحف عطف تفسير له، وقيل المراد بالباب النوع ومن للتعليل والمعنى يدخلون لاتحافهم بأنواع من التحف، وفي كون الباب بمعنى النوع كالبابة نظر فإنّ ظاهر كلام الأساس وغيره أنه معنى الثاني فالظاهر أنه مجاز أو كتابة عما ذكر لأنّ الدار التي لها أبواب إذا أتاها الجم الغفير يدخلونها من كل باب فأريد به دخول الأرزاق الكثيرة عليهم وأنها تأتيهم من كل جهة وتعدّد الجهات يشعر بتعدّد المأتيات فإنّ لكل جهة تحفة. قوله: **(قائلين سلام عليكم)** أي هو حال بتقدير القول قيل، ولم يقل أو مسلمين كما في الكشاف لابتنائه على أنه إنشاء للتسليم وقد جعله المصنف رحمه الله للإخبار لأنه المناسب للمقام بدلالة قوله بشارة بدوام السلامة والدوام مستفاد من الجملة الاسمية، وفيه نظر لأنّ الجملة الإنشائية لا تقع حالاً فالظاهر أنّ مراده أنها مفعول قائلين المقدّر الواقع حالاً من فاعل يدخلون أو هو حال من غير تقدير لأنها فعلية في الأصل أي يسلمون سلاماً. قوله: **(متعلق بعليكم)** أي بما تعلق به عليكم أو به نفسه لأنه نائب عن متعلقه، وقد منع هذا السفاقسي لا بسلام لأنه لا يفصل بين المصدر ومعموله بالخبر لأنه أجنبيّ قاله أبو البقاء، وجوّزه غير أبي البقاء قال في الدر المصون وجهه أنّ المنع إنما هو في المصدر المؤوّل بحرف مصدريّ وفعل وهذا ليس منه والمصنف رحمه الله تبع فيه أبا البقاء، وقد علمت جوابه مع أنّ الرضي جوّزه مع التأويل أيضاً، وقال لا أراه مانعاً لأنّ كل مؤول بشيء لا يثبت له جميع أحكامه، وقال صاحب الكشف إنّ عليكم بحسب أصله ليس بأجنبي فلذا جاز الفصل به، أو هو خبر مبتدأ محذوف متعلق بكائن أو مستقرّ المحذوف، وتقديره هذا أي الثواب الجزيل بما صبرتم، وما مصدرية أي بصبركم أي بسببه أو بدل منه فإنّ الباء تكون للبدلية كما ذكره النحاة، وقوله وقرئ الخ أي قراءة الجمهور بالكسر والسكون وغيرها شاذة وهي لغات فيها، وقوله وبغيره أي بغير النقل وإبقائها مفتوحة على الأصل، والمخصوص بالمدح محذوف أي الجنة. قوله: **(من بعدما أوثقوه به من الإقرار والقبول)** جعل الميثاق اسم آلة وهو ما يوثق به

مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ بالظلم، وتهييج الفتن ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴾ عذاب جهنم أو سوء عاقبة الدنيا لأنه في مقابلة عقبى الدار ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾ يوسعه ويضيقه ﴿وَفَرِحُوا۟ ﴾ أي أهل مكة ﴿بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ بما بسط لهم في الدنيا ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ أي في جنب الآخرة ﴿إِلَّا مَتَٰعٌ ﴾ الأمتعة لا تدوم كعجالة

الشيء فعهد الله قوله: **﴿ألست بربكم﴾** [سورة الأعراف، الآية: ١٧٢] وميثاقه الاعتراف بقوله بلى، وقد يسمى العهد من الطرفين ميثاقاً لتوثيقه ما بين المتعاهدين، وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله أوّلاً في قوله ما وثقوه بينهم وبين الله فلا تنافي بين كلاميه لأنّ التوثيق حصل بالمجموع، وهو في الحقيقة بالجواب، وقوله بالظلم أي لأنفسهم وغيرهم وتهييج الفتن بمخالفة دعوة الحق وإثارة الحرب على المسلمين. قوله: **(عذاب جهنم)** يعني المراد بالدار جهنم وسوءها عذابها، أو سوء عاقبة الدنيا فالدار هي الدنيا وسوءها عاقبتها السيئة، وهي عذاب جهنم أو جهنم نفسها، ولم يقل سوء عاقبة الدار لأنّ العاقبة إذا أطلقت يراد بها الجنة كما مرّ وهذا الوجه أحسن كما أشار إليه المصنف رحمه الله لرعاية تقابل عقبى الدار إذ المراد بها ثمة الدنيا أيضاً، ولأنه المتبادر من الدار بقرينة ما قابله وهو الحاضر في أذهانهم. قوله: **(يوسعه ويضيقه)** ترك قول الزمخشريّ الله وحده هو يبسط الرزق لأنّ مثله لا يفيد الحصر عند صاحب المفتاح، والزمخشريّ يرى أنه قد يرد له لأنه لا مانع من الجمع بين التقوى، والتخصيص عنده وبسط الرزق توسعته، وأمّا قول المصنف رحمه الله تعالى ويضيقه فليس من مدلوله بل لازم له لأنه إذا وسعه إذا شاء لزم منه تضييقه إذا لم يشأ، وهذا وإن كان عاماً نزل في حق أهل مكة كأنه دفع لما يتوهم من أنه كيف يكونون مع ما هم عليه من الضلال موسعاً رزقهم فبين أنّ توسعة رزقهم ليس تكريماً لهم كما أنّ تضييق رزق بعض المؤمنين ليس إهانة لهم بل ذلك لحكم الهبة، ثم إنه تعالى استأنف النعي على قبح أفعالهم مع ما وسعه عليهم فقال، وفرحوا الخ والمراد بالرزق الدنيوي لا ما يعمّ الأخروي كما قيل لأنه غير مناسب للسياق، وقوله بما بسط لهم في الدنيا لأنّ فرحهم ليس بنفس الدنيا فنسبة الفرح إليها مجازية أو بتقدير أي ببسطه الحياة وكذا إسناد المتاع إليها أو الحياة الدنيا مجاز عما فيها، وفسر ضمير فرحوا بأهل مكة مع عدم سبق ذكرهم وهم المراد بالذين كفروا بعده ولم يعكس للعلم به في الأوّل، وتسجيل الكفر عليهم في الثاني، وليس فيها تقديم وتأخير كما قيل ومحله بعد يفسدون لاختلافهما عموماً وخصوصاً واستقبالاً ومضياً. قوله: **(في جنب الآخرة)** يعني أنّ الجارّ والمجرور حال أي، وما الحياة القريبة كائنة في جنب الآخرة وليس متعلقاً بالحياة ولا بالدنيا لأنهما ليسا فيها، وفي هذه معناها المقايسة، وهي كثيرة في الكلام كما يقال الذنب في رحمة الله كقطرة في بحر، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق وهي الظرفية المجازية لأنّ ما يقاس بشيء يوضع بجنبه، وقيل معنى الآية كالخبر الدنيا مزرعة الآخرة يعني كان ينبغي أن يكون ما بسط لهم في الدنيا وسيلة إلى الآخرة كمتاع تاجر يبيعه بما يهمه، وينفقه في مقاصده

الراكب وزاد الراعي، والمعنى أنهم أشروا بما نالوا من الدنيا ولم يصرفوه فيما يستوجبون به نعيم الآخرة واغتروا بما هو في جنبه نزر قليل النفع سريع الزوال ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ باقتراح الآيات بعد ظهور المعجزات ﴿وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ أقبل إلى الحق ورجع عن العناد، وهو جواب يجري مجرى التعجب من قولهم كأنه قال قل لهم ما أعظم عنادكم إن الله يضلّ من يشاء ممن كان على صفتكم فلا سبيل إلى اهتدائهم وإن نزلت كل آية ويهدي إليه من أناب بما جئت به بل بأدنى منه من الآيات ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بدل من من أو خبر مبتدأ محذوف ﴿وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ أنسابه، واعتماداً عليه ورجاء منه أو بذكر رحمته بعد القلق من خشيته، أو بذكر دلائله الدالة على وجوده، ووحدانيته أو بكلامه يعني القرآن الذي هو أقوى المعجزات ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ

لا أن يفرحوا بها ويعدونها مقاصد بالذات، والأوّل أولى وأنسب. قوله: **(الأمتعة لا تدوم كعجالة الراكب الخ)** المتعة ضم الميم وكسرها الزاد القليل كما يعطي لمن هو على جناح سفر وهو راكب على دابته من غير إعداد له فإنه يكون أمراً قليلاً كتمرات أو شربة سويق وقوله أشروا الأشر الفرح بطراً وكفراً بالنعمة، وهو المذموم لا مطلق الفرح وقوله ولم يصرفوه الخ إشارة إلى أن وضع النعمة في موضعها، وصرفها في محلها مما يستوجب به الثواب شكراً لها وإداء لحقها. قوله: **(باقتراح الآيات بعد ظهور المعجزات)** إنما فسره وقيده بما ذكر لأنه المناسب للجواب عن اقتراحها فلا وجه لحذفه حتى يشمل ما قبله من الضلال كما قيل وقوله أقبل إلى الحق إشارة إلى أنّ الإنابة بمعنى التوبة ولما كان حقيقته كما في الكشاف دخل في نوبة الخير، وهو الإقبال على الحق فسره به لأنّ أصل معناه الرجوع، ومن لوازم الرجوع عن شيء الإقبال على خلافه كما قيل. قوله: **(وهو جواب يجري مجرى التعجب من قولهم الخ)** يعني أنّ قولهم لولا أنزل عليه آية من ربه من باب العناد، والاقتراح ورد الآيات الباهرة المتكاثرة، وإنما يستحق هذا الكلام بحسب مقتضى الظاهر أن يقابل بأن يقال ما أعظم كفركم وأشد عنادكم ونحوه، فوضع هذا موضعه إشارة إلى أنّ المتعجب منه يقول إن الله يضل من يشاء الخ، وقوله ممن بيان لمن يشاء، وقوله كل آية أي مما اقترحوه وغيره، وقوله بما جئت به متعلق بيهدي، وقوله بدل من من أيّ بدل كل من كل أو عطف بيان عليه أو منصوب بأعني ونحوه مقدراً وقيل إنه مبتدأ والموصول الثاني بدل منه، وطوبى لهم خبره فيتم التقابل، وهو أولى من جعل الموصول الثاني خبراً وألا بذكر الله اعتراضاً وطوبى لهم دعاء. قوله تعالى: **(﴿وتطمئن قلوبهم﴾)** عبر بالمضارع لأنّ الطمأنينة تتجدّد بعد الإيمان حيناً بعد حين، وقوله أنسابه واعتماداً عليه أي لا تضطرب للمكاره لأنسها بالله، واعتمادها عليه في الإزالة أو الثبوت عليها والضمائر كلها لله، وهذه الآية لا تنافي قوله تعالى: **﴿إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾** [سورة الأنفال، الآية: ٢] إذ المراد هناك وجلت من هيبته واستعظامه، وهو لا ينافي اطمئنان الاعتداد والرجاء. قوله: **(أو بذكر رحمته)** ففي الكلام مضاف مقدّر وهذا مناسب للإنابة إليه تعالى وقوله أو بذكر دلائله فيه

تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴾ تسكن إليه ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ مبتدأ خبره ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾ وهو فعلي من الطيب قلبت ياؤه واواً لضمة ما قبلها مصدر لطاب كبشرى، وزلفى ويجوز فيه الرفع والنصب، ولذلك قرىء ﴿وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ بالنصب ﴿كَذَٰلِكَ ﴾ مثل ذلك يعني إرسال الرسل قبلك ﴿أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ ﴾ تقدّمتها ﴿أُمَمٌ ﴾ أرسلوا إليهم فليس ببدع ارسالك إليها ﴿لِتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ لتقرأ عليهم الكتاب الذي أوحيناه إليك

أيضاً إشارة إلى التقدير، وهذا يناسب ذكر الكفر ووقوعه في مقابلته فالمصدر مضاف للمفعول، والضمائر كلها لله والاطمئنان على الأوّل من مكروه العذاب، وعلى الثاني عن قلق الشك والتردّد، وقوله أو بكلامه الخ لا حاجة في هذا إلى تقدير المضاف لأنّ القرآن يسمى ذكراً وهذا يناسب قوله: **﴿لولا أنزل عليه آية من ربه﴾** [سورة يونس، الآية: ٢٠] أي هؤلاء ينكرون كونه آية والمؤمنون يعلمون أنه أعظم آية تطمئن لها قلوبهم ببرد اليقين، وهو أنسب الوجوه والمصدر فيه بمعنى المفعول، وقوله تسكن إليه أي إلى الله تستأنس بسبب ذكره أو إلى ذكره فهو معنى غير ما تقدّم، وليس تكريراً معه وتطمئن بمعنى اطمأنت معطوفة على الصلة، أو هي جملة معترضة فتدبر. قوله: **(فعلى من الطيب قلبت ياؤه واواً)** كموسر وموقن، وقيل إنها جمع طيبة كضوقي في ضيقة ورد بأنّ فعلى ليست من أبنية الجموع فلعله أراد أنه اسم جمع، وقيل إنها اسم شجرة في الجنة، وهي مرفوعة بالابتداء، وإن كانت نكرة لأنها للدعاء أو للتعجب كسلام لك وويل له، وقال ابن مالك إنها لا تكون إلا مبتدأ ولا تنصرف، وخالفه غيره فجوّز نصبها ويدل عليه عطف المنصوب عليها في قراءة، وأجاب عنه السفاقسيّ بأنه يجوز نصبه بمقدّر أي رزقهم حسن مآب، وهو بعيد، وقرئ طيبي بالياء في الشواذ وعلى الرفع الجملة الدعائية خبر للمبتدأ بتأويل يقول لهم أو هي خبرية، والمعنى لهم خير كثير وإذا نصبت فناصبها فعل مقدّر أي طاب، وهو الخبر واللام للبيان كما في سقيا له، ومنهم من قدّر جعل طوبى لهم، وقوله ولذلك قرئ وحسن مآب بالنصب، وأمّا الرفع فلا حاجة إلى دليل لأنه متفق عليه، وهو قراءة الجمهور. قوله: **(مثل ذلك)** يعني إرسال الرسل قبلك فشبه إرساله ﷺ بإرسال من قبله وإن لم يجر لهم ذكر لدلالة قوله قد خلت عليهم، والزمخشريّ على عادته في مثله يجعل الإشارة إلى إرساله والإشارة بالبعيد للتفخيم كما مرّ تحقيقه في سورة البقرة أي أرسلناك إرسالاً له شأن، وفي في قوله في أمم بمعنى إلى كما في قوله فردّوا أيدهم في أفواههم، وقوله يعني إرسال الخ تفسير لذلك فلا يرد ما قيل الأحسن أن يقول مثل إرسال الخ، وقيل في إشارة إلى أنه من جملتهم وناشئ بينهم فلا ينكر لا بمعنى إلى إذ لا حاجة لبيان من أرسل إليهم وفيه نظر. قوله: **(أرسلوا إليهم فليس ببدع إرسالك إليها)** هذا بناء على تفسيره للتشبيه وأمّا على تفسير الزمخشريّ فقيل إنه لا يكون لقوله قد خلت كثير مساس هنا، وتأويله بقوله فهي آخر الأمم الخ منظور فيه إذ لا يلزم من تقدّم أمم كثيرة قبله أن لا يكون أمّة يرسل إليها بعده حتى يلزم أن يكون خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفيه بحث لأنّ المراد بكون إرساله عجيباً أنّ رسالته

﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ وحالهم أنهم يكفرون بالبليغ الرحمة الذي أحاطت بهم نعمته ووسعت كلّ شيء رحمته، فلم يشكروا نعمه وخصوصاً ما أنعم عليهم بارسالك إليهم وإنزال القرآن الذي هو مناط المنافع الدينية والدنياوية عليهم وقيل نزلت في مشركي أهل مكة حين قيل لهم اسجدوا للرحمٰن قالوا: وما الرحمٰن ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي﴾ أي الرحمٰن خالقي، ومتولي أمري ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ لا مستحق للعبادة سواه ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ في نصرتي

أعظم من كل رسالة فهي جامعة لكل ما يحتاج إليه فيلزم أن لا نسخ إذ النسخ إنما يكون للتكميل، والكامل أتمّ كمال غير محتاج لتكميل كما قال تعالى: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**﴾ [سورة المائدة، الآية: ٣]. قوله: **(لتقرأ عليهم الكتاب الذي أوحيناه إليك)** بيان لمحصل المعنى لا لتقدير موصوف للذي، وإن جاز وفي إبهامه وذكر نون العظمة تفخيم له لا يخفى، وضمير عليهم للأمّة باعتبار معناها كما روعي في الذي قبلها لفظها. قوله: **(وحالهم أنهم يكفرون بالبليغ الرحمة الخ)** إشارة إلى أنّ هذه حال من فاعل أرسلنا لا من ضمير عليهم إذ الإرسال ليس للتلاوة عليهم حال كفرهم ومنهم من جوّزه وأنّ التلاوة عليهم في حال الكفر ليتفقوا على إعجازه فيصدّقوا به لعلمهم بأفانين الفصاحة، ولا ينافي تلاوته عليهم بعد إسلامهم، ويجوز في الجملة أن تكون مستأنفة لكنه مخالف لظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى، وقوله بالبليغ الرحمة إشارة إلى فائدة الالتفات عن بنا إلى الظاهر، وإيثار هذا الاسم الدال على ما ذكر والمبالغة في الرحمة من صيغة الرحمن، وفسرها لشمولها للكلّ بقوله وسعت كل شيء رحمته، وقوله فلم يشكروا نعمه الخ يعني أنهم قابلوا رحمته العامّة، ونعمه بالكفر ومقتضى العقل عكسه بأن يشكروها ويعرفوا المنعم بها فيوحدوه، وفسر الرحمة بالنعمة تنبيهاً على أنهما بمعنى هنا، وقوله الدنياوية بالألف على ما بين في الصرف من أنه يقال دنيوية ودنياوية، وما في ما أنعم مصدرية، وقوله بإرسالك فإنه رحمة للعالمين. قوله: **(وقيل نزلت الخ)**[1] وقيل نزلت في الحديبية حين كتب بسم الله الرحمن الرحيم فقالوا الرحمن لا نعرفه، وقيل نزلت حين سمعوه ﷺ يقول يا الله يا رحمن فقالوا: إنه يدعو الهين، وهذه كلها غير مناسبة، ولهذا مرضه المصنف رحمه الله تعالى لأنه يقتضي أنهم يكفرون بهذا الاسم، وإطلاقه عليه تعالى، والظاهر أنّ كفرهم بمسماه، وقوله حين قيل لهم الخ لا حين كفروا به ولم يوحدوه كما في الوجه الأوّل وهذه الآية في سورة الفرقان قيل، وهو يقتضي تقدّم نزول تلك الآية فالمناسب الجواب بهو ربي فيها أيضاً أو هو ربكم وفيه نظر. قوله: **(قل هو ربي الخ)** فسره بما ذكر لما أمر نبيه عليه الصلاة والسلام بالأخبار بتخصيص توكله عليه أو بإنشاء ذلك وأمر أولاً بأن يقول هو ربي توطئة لقوله عليه توكلت ولما لم يلزم من قوله هو ربي توحده بالألوهية ضم إليه قوله لا إله إلا هو وهو داخل في حيز قل سواء كان صفة أو خبراً بعد خبر، وفيه تنبيه على أنّ التوكل عليه لا

---

(١) تقدم.

عليكم ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ مرجعي ومرجعكم ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ شرط حذف جوابه والمراد منه تعظيم شأن القرآن أو المبالغة في عناد الكفرة وتصميمهم، أي ولو أنّ كتاباً زعزعت به الجبال عن مقارّها ﴿أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ﴾ تصدّعت من خشية الله عند قراءته، أو تشققت فجعلت أنهاراً وعيوناً ﴿أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ فتقرأه أو فتسمع وتجيب عند قراءته لكان هذا القرآن لأنه الغاية في الإعجاز والنهاية في التذكير، والانذار أو لما آمنوا به لقوله: ﴿**ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١١١] وقيل إنّ قريشاً قالوا يا

على غيره، وما قيل إنّ المقصود الإخبار بأنّ التوحيد بهو ربي لا الإخبار بأنه هو متوحد بالألوهية فيه فتأمّل. قوله: (**مرجعي ومرجعكم**) فيرحمني وينتقم منكم، والانتقام من الرحمن أشدّ كما قيل أعوذ بالله من غضب الحليم قيل، وعلى كلام المصنف رحمه الله تعالى متاب مبتدأ نكرة مخصص بتقدم خبره عليه، وهو مخالف لما في الكشاف ورد بأنّ التقديم للتخصيص أي إليه لا إلى غيره، والمبتدأ معرفة بالإضافة والمضاف إليه محذوف تقديره متابنا، وقوله مرجعي ومرجعكم تفصيل له والظاهر ما في الكشاف إذ تقدير ضمير المتكلم مع الغير لا يناسب ما قبله، وكلام المصنف رحمه الله تعالى قد يحمل عليه بأن يكون اكتفاء والتقدير متابي ومتابكم وإن الكلام دالّ عليه التزاماً فتأمّل. قوله: (**شرط حذف جوابه**) أي إن قلنا إنه يحتاج إلى جواب، وإن جعلت وصلية لا جواب لها والجملة حالية أو معطوفة على مقدّر لم يقدر شيء والجواب على هذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى فيما سيأتي بقوله لكان هذا القرآن الخ، وقوله والمراد منه تعظيم شأن القرآن مبنيّ على التقدير الأوّل، وقوله أو المبالغة الخ مبنيّ على الثاني، وقوله لو أن كتاباً بيان لأنّ قرآناً بمعنى الكتاب المقروء مطلقاً فهو بمعناه اللغوي لا العرفي لأنه المراد وبه يتم الارتباط، وزعزعت بزاءين معجمتين وعينين مهملتين بمعنى حركت وقلعت من مكانها إلى آخر، ومقارّها بتشديد الراء جمع مقرّ أي محل. قوله: (**تصدّعت من خشية الله الخ**) أي المراد بتقطعها تقطع وجهها وتفرقه وذلك إمّا لخشية الله أو لتجري منها الأنهار وتنفجر العيون والظاهر أنه حقيقة على سبيل الفرض كقوله:

ولـو طـار ذو حـافـر قـبـلـهـا

على كلا التقديرية في الجواب، وجعله تمثيلاً كقوله تعالى: ﴿**لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدّعاً من خشية الله**﴾ [سورة الحشر، الآية: ٢١] لا وجه له وأمّا تمثيل الزمخشري بتلك الآية فليس يريد به أنها تمثيل مثلها بل بيان لأنّ القرآن يقتضي غاية الخشية، وقوله وعيوناً في نسخة أو عيوناً وهما بمعنى. قوله: (**فتقرأه أو فتسمع وتجيب عند قراءته**) الباء على الأوّل صلة كلم وعلى الثاني للسببية أي لو كلم أحد بقرآن الموتى لكان هذا أو لو كلم الموتى بأن أسمعهم فأجابوا بسبب سماعه بما يدل على حقيته، وقوله النهاية في التذكير والإنذار ناظر إلى قوله تصدّعت من خشية الله، وقوله كقوله: ﴿**ولو أننا نزلنا**﴾ يعني هذه الآية

محمد إنّ سرك أن نتبعك فسير بقراءتك الجبال عن مكة حتى تتسع لنا فنتخذ فيها بساتين، وقطائع أو سخر لنا به الريح لنركبها، ونتجر إلى الشام أو ابعث لنا به قصيّ بن كلاب، وغيره من آبائنا ليكلمونا فيك فنزلت، وعلى هذا فتقطيع الأرض قطعها بالسير، وقيل الجواب مقدّم، وهو قوله وهم يكفرون بالرحمٰن وما بينهما اعتراض، وتذكير كلم خاصة لاشتمال الموتى على المذكر الحقيقي ﴿بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ بل لله القدرة على كل شيء وهو إضراب عما تضمنته لو من معنى النفي أي بل الله قادر على الإتيان بما اقترحوه من الآيات، إلا أنّ إرادته لم تتعلق بذلك لعلمه بأنه لا تلين له شكيمتهم، ويؤيد ذلك قوله: ﴿أَفَلَمْ يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾ عن إيمانهم مع ما رأوا من أحوالهم وذهب أكثرهم إلى أنّ معناه

تشهد لتقدير الجواب الثاني. قوله: **(وقيل إن قريشاً قالوا يا محمد إنّ سرّك الخ)**[1] بيان لسبب النزول، وهو تأييد لتقدير الجواب الثاني، وليس فيه مغايرة لما سبق إلا في جعل التقطيع من قطع الأرض بمعنى سيرها، وقطائع جمع قطيعة وهي الأرض التي تزرع ومنه إقطاع الجند، وقوله تتسع أي مكة مجزوم في جواب الأمر وتسخير الريح ليركبوها فيذهبوا ويأتوا في زمان يسير فيستغنون عن رحلة الشتاء والصيف، وابعث لنا أي أحيه لنا لنكلمه فيخبرنا بصحة نبوّتك.

قوله: **(وقيل الجواب مقدّم الخ)** معطوف على قوله حذف جوابه، وهذا منقول عن الفراء وغيره ممن يجوز تقديم جواب الشرط عليه ولا يخفى أنّ في اللفظ نبوة عنه لكونها اسمية مقترنة بالواو، ولذا أشار السمين رحمه الله تعالى إلى أن مراده أنها دليل الجواب لكنه يكون لا فرق بينه وبين تقدير لما آمنوا في المعنى وقوله خاصة أي دون سيرت وقطعت لأنه جمع ميت، والميت منه مذكر فنظر إليه تغليباً. قوله: **(بل لله القدرة على كلّ شيء الخ)** قال في الكشاف إنه على معنيين أحدهما بل لله القدرة على كلّ شيء، وهو قادر على الآيات التي اقترحوها ألا إنّ علمه بأنّ إظهارها مفسدة يصرفه، والثاني بل لله أن يلجئهم إلى الإيمان وهو قادر على الإلجاء لولا أنه بنى أمر التكليف على الاختيار، ويعضده قوله أفلم ييأس الذين الخ ولما كان الثاني مبنياً على مذهبه كما بينه شرّاح الكشاف تركه المصنف رحمه الله تعالى واقتصره على الأوّل وهذا جار على وجوه تقدير الجواب إمّا على الأخير فظاهر، وأمّا على الأوّل فلأنّ إرادة تعظيم شأن القرآن لا تنافي الردّ على المقترحين وقوله عن إيمانهم فمتعلق اليأس محذوف تقديره ما ذكر لا أن لو يشاء واليأس على هذا بمعنى القنوط وقدمه لأنه المعروف من معناه، وقوله إضراب عما تضمنته لو الخ أي لا يكون تسيير الجبال وما ذكر بقرآن بل يكون بغيره مما أراده

---

(١) أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (٥٥٠) من حديث الزبير بن العوام. وفيه عبد الجبار عمر الأيلي ضعيف: التقريب ١/ ٤٦٦ والمجروحين ٢/ ١٥٨ وذكره الهيثمي في المجمع ٧/ ٨٥ وقال: رواه أبو يعلىٰ من طريق عبد الجبار بن عمر الأيلي عن عبد الله بن عطاء بن إبراهيم وكلاهما وثق وقد ضعفهما الجمهور.

أفلم يعلم لما روي أنّ علياً وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين قرؤوا أفلم يتبين، وهو تفسيره وإنما استعمل اليأس بمعنى العلم لأنه مسبب عن العلم فإنّ الميؤس منه لا يكون إلا معلوماً، ولذلك علقه بقوله: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ فإنّ معناه نفى هدى بعض الناس لعدم تعلق المشيئة باهتدائهم وهو على

الله فإنّ الأمر له جميعاً فلا يرد عليه شيء حتى يتوهم أنّ الأحسن عطفه على مقدّر أي ليس لك من الأمر شيء بل الأمر لله جميعاً. قوله: **(وذهب أكثرهم)** أي المفسرين إلى أنّ معناه أفلم يعلم فاليأس بمعنى العلم، والتبين ويشهد له القراءة المذكورة، وقوله وهو تفسيره أي تفسيره بمعنى يدل على أنّ المراد منه ذلك لا أنهم قرؤوا بها للتفسير من غير أن يسمعوها من النبيّ ﷺ فإنه غير صحيح. قوله: **(وإنما استعمل اليأس بمعنى العلم لأنه)** أي اليأس مسبب عن العلم فإنّ الميؤوس عنه لا يكون إلا معلوماً، وقد اختلفوا في أن استعمال اليأس بمعنى العلم هل هو حقيقة لأنه لغة قوم من اليمن يسمون النخع أو مجاز لأنّ اليأس متضمن للعلم فإنّ اليائس عن الشيء عالم بأنه لا يكون فإن قلت اليأس حينئذ يقتضي حصول العلم بالعدم، وهو مستعمل في العلم بالوجود قلت أجيب بأنه لما تضمن العلم بالعدم تضمن مطلق العلم فاستعمل فيه فقول المصنف رحمه الله تعالى لا يكون إلا معلوماً إمّا على ظاهره لأنّ ما يتطلبه الشخص، ثم ييأس منه لا بدّ له من علمه لأنه لا يطلب ما لا يعلم، ولا حاجة إلى حمله على العلم بوجوده أو عدمه حتى يتكلف له ما مرّ وقيل المراد به أنه معلوم الانتفاء، وقوله فإن بالفاء، وفي نسخة بأنّ بالباء الموحدة والأولى أولى وفي نسخة لا يكون بدون قوله إلا معلوماً فهي كان التامّة، وهذه تؤيد ما قيل إنّ المعنى معلوماً انتفاؤه. قوله: **(ولذلك علقه بقوله أن لو يشاء الله الخ)** أي لكون اليأس بمعنى العلم، والمراد بتعلقه به جعله معلولاً له بحسب المعنى ساداً مسدّ مفعوليه كما ذكره المعرب رحمه الله تعالى، وأن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشان محذوف، والجملة الامتناعية خبرها، وقوله فإنّ معناه نفي هدى بعض الناس لتصحيح المعنى فإنّ نفي تعلق المشيئة بهداية الجميع صادق بأن لا يهدي أحداً، وبأن لا يهدي بعضهم، ويهدي بعضاً آخرين، والأوّل غير واقع، وغير معلوم فكونه معلوماً باعتبار ما صدقه الثاني، وليس هذا من التعليق المصطلح في شيء فإنه يتعدّى بعن وأمّا التعليق بمعنى جعله متعلقاً به، ومعمولاً له فهو يتعدى بالباء، وأمّا ما قيل إنه من التعليق الاصطلاحي ولذا جعله بمعنى النفي ليكون فيه ما يقتضي التعليق، وإنّ هذا معنى كلامه، وما عداه من خرافات الأوهام فليس بشيء، وإلى ما ذكرناه أوّلاً أشار بعض الفضلاء، والآية قيل إنها لإنكار سؤال المؤمنين على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهم سألوا نزول الآيات المقترحة طمعاً في إيمان قريش مع علمهم بانتفاء هدى بعض الناس لعدم تعلق مشيئة الله بذلك كما فيمن مات على إصراره فإنه يعلم منه أنّ اقتراحهم بالآيات بعد صدور معجزات قاهرة دالة على صحة النبوّة قطعاً ليس إلا لعدم تعلق مشيئة الله بإيمانهم فتأمّل. قوله: **(وهو على الأوّل متعلق بمحذوف تقديره الخ)** ضمير عن

الأوّل متعلق بمحذوف تقديره أفلم ييأس الذين آمنوا عن إيمانهم علماً منهم أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً، أو بآمنوا ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ﴾ من الكفر وسوء الأعمال ﴿قَارِعَةٌ﴾ داهية تقرعهم وتقلعهم ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ فيفزعون منها ويتطاير

إيمانهم للكفار، والضمير في علماً منهم للمؤمنين، وعلماً منصوب على أنه مفعول له، وأن لو يشاء الله مفعول به لعلما المحذوف، ولم يقصر المسافة بتقدير لأن لو يشاء الله لأنه لا يصلح للعلية وإنما العلة علمهم بذلك ولم يجعله تضميناً لبعده. قوله: **(أو بآمنوا)** معطوف على قوله بمحذوف فإن لو يشاء معمول لآمنوا بتقدير الباء أي لم ييأس الذين آمنوا بمضمون هذه القضية عن إيمان هؤلاء الكفرة فإن قلت تعلقه به، وتخصيص إيمانهم بذلك بالذكر يقتضي أنّ لهذه دخلاً في اليأس عن إيمانهم، والأمر بالعكس لأنّ قدرة الله على هداية جميع الناس تقتضي رجاء إيمانهم لا اليأس منه قلت وجه تخصيص الإيمان بذلك أنّ إيمان هؤلاء الكفرة المصممين كأنه محال متعلق بما لا يكون لتوقفه على مشيئة الله تعالى هداية جميع الناس، ذلك مما لا يكون بالاتفاق وذكر أبو حيان هنا وجهاً آخر، وهو أنّ الكلام قد تم عند قوله أفلم ييأس الذين آمنوا تقرير اليأس المؤمنين من إيمان هؤلاء المعاندين، وأن لو يشاء الله جواب قسم مقدّر أي أقسم لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً، وأن رابطة لجواب القسم كاللام الجوابية، وقد ذكر سيبويه رحمه الله، وابن عصفور أنها تكون كذلك في كلام العرب كقوله:

أما والله إن لو كنت حرّاً وما بالحر أنت ولا العتيق

وأمثاله.

تنبيه: قوله أفلم ييأس كما تقدّم في سورة يوسف عليه الصلاة والسلام استيأسوا، وهي خمس قرأها البزي عن ابن كثير رحمه الله بخلاف عنه بألف بعدها ياء، والباقون على الأصل يئس فاؤها ياء وعينها همزة، وهي لغة والأولى على القلب بتقديم الهمزة على الياء بقلب حروفها ويدل عليه أمران الأوّل المصدر، وهو اليأس، والثاني أنه لولا أنه مقلوب لقلبت ياؤه ألفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها لأنها كانت في محل لا يقبل القلب، وهو الفاء فكذلك ما وقع موقعه، وقال أبو شامة رحمه الله: بعدما ذكر قراءة البزي في الخمس كلمات، ولذا رسمت في المصحف كما قرأها البزي بألف مكان الياء، وياء مكان الهمزة، وقال أبو عبد اللّه: اختلف في هذه الكلمات في الرسم فرسم ييأس، ولا تيأسوا بألف ورسم الباقي بغير ألف **(قلت)** هذا هو الصواب، وكأنها غفلة من أبي شامة انتهى من الدر المصون **(أقول)** ما ذكره من اتفاقهم على رسمه كما ذكر مقرّر، وتخطئة أبي شامة خطأ منه لعدم فهم كلامه فإنه ذكر أنها رسمت بألف، ولم يقل في الخمسة ولا في الجميع، ثم نقل تخصيص رسم الألف بموضعين فيكون كلامه المطلق أوّلاً محمولاً على المقيد ومفسراً لما أبهم أوّلاً فالمخطئ له هو المخطئ فاعرفه. قوله: **(داهية تقرعهم وتقلعهم)** القارعة من القرع، وأصله ضرب شيء بشيء كما قاله الراغب،

إليهم شررها، وقيل الآية في كفار مكة فإنهم لا يزالون مصابين بما صنعوا برسول الله ﷺ فإنه عليه الصلاة والسلام كان لا يزال يبعث السرايا عليهم فتغير حواليهم وتخطف مواشيهم، وعلى هذا يجوز أن يكون تحل خطاباً للرسول عليه الصلاة والسلام فإنه حلّ بجيشه قريباً من دارهم عام الحديبية ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾ الموت، أو القيامة أو فتح مكة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ لامتناع الكذب في كلامه ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تسلية لرسول الله ﷺ ووعيد للمستهزئين والمقترحين عليه، والإملاء أن يترك ملاوة من الزمان في دعة وأمن ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ أي عقابي إياهم ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ﴾ رقيب عليه ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ من خير أو شرّ لا يخفى عليه شيء من أعمالهم، ولا يفوت عنده شيء من جزائهم والخبر محذوف تقديره كمن ليس كذلك

واستعملت مجازاً في الداهية المهلكة نحو قوله: **﴿القارعة ما القارعة﴾** [سورة القارعة، الآية: ١] وقوله تقلعهم أي تهلكهم وتستأصلهم وقوله تحلّ بمعنى تنزل، وقوله يتطاير إليهم شررها الشرر واحده شرارة وهي ما يتطاير من النار يشير إلى أنّ المراد بحلولها بقربهم إشرافهم على الهلاك، وظهور أماراته بتطاير شرره وتواتر شروره. قوله: **(وقيل الآية في كفار مكة فإنهم لا يزالون مصابين الخ)** هو على الأوّل للجنس من الكفرة، ولا يلزم منه حلول القارعة بجميعهم، وعلى هذا للكفرة المعهودين، والسرايا جمع سرية وهي قطعة من الجيش، ويغير من أغار على العدوّ، وحواليهم بفتح اللام، والياء ظرف بمعنى حوله وفي جوانبه، ومواشيهم أي دواب أهل مكة، وأنعامهم، وقوله وعلى هذا أي اختصاصه بأهل مكة، والوجه هو الأوّل، وقصة الحديبية معروفة، وقوله الموت أو القيامة هو على التفسير الأوّل، وما بعده على ما بعده وقوله لامتناع الكذب في كلامه هذا بناء على أنّ الوعد خبر يتصف بالصدق، والكذب. قوله: **(وعيد للمستهزئين والمقترحين عليه الخ)** أدخل الاقتراح في الاستهزاء لأنّ عدم الاعتداد بآياته، واقتراح غيرها في المعنى استهزاء وباندراجه فيه ارتبط بما قبله أشدّ ارتباط ولذا صرّح به فما قيل إنّ اقتراحهم تسيير الجبال، وأخويه على سبيل الاستهزاء فهما شيء واحد لا وجه له، وملاوة وملوة بتثليث الميم فيهما بمعنى حين وبرهة من الزمن ومنه الملوان، والحكمة في الإملاء ليؤمن من قدّر الله إيمانه، ويستدرج غيره والدعة بفتح الدال الراحة، وقوله فكيف كان عقاب أصله عقابي، والياء تحذف في الفواصل في أمثاله وهو المطرد، ومثله متاب فيما مضى فلا وجه لما مرّ من أن يقدر متابنا، والمعنى كيف رأيت ما صنعت بهم فكذا أصنع بمشركي مكة **إن شئت**، وفي كيف كان تفخيم للعقاب، وتهويل له. قوله: **(رقيب عليه)** أي مراقب لأحوالها، ومشاهد لها فهو مجاز لأنّ القائم عند الشيء عالم به، ولذا يقال وقف عليه إذا علمه فلم يخف عليه شيء من أحواله، وتذكير ضمير عليه بتأويله بالشخص، والإنسان وكان الظاهر تأنيثه، وقوله ولا يفوت عنده شيء من جزائهم عطف كالتفسير لأنّ اطلاع الله على أعمال العباد إذا ذكر فالمراد مجازاتهم عليها. قوله: **(والخبر محذوف تقديره كمن ليس كذلك)** أو تقدير

﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ استئناف، أو عطف على كسبت إن جعلت ما مصدرية، أو لم يوحدوه، وجعلوا عطف عليه، ويكون الظاهر فيه موضع الضمير للتنبيه على أنه المستحق

الخبر لم يوحدوه أي من مبتدأ خبره محذوف، وتقديره ما ذكر، وجملة وجعلوا على هذا مستأنفة أو معطوفة على جملة أفمن هو قائم كمن ليس كذلك لأنّ الاستفهام إنكاريّ بمعنى النفي فهي خبرية معنى، وعلى الثاني جملة، وجعلوا معطوفة على الخبر المقدّر، ولما قرّره في المغني قال الشارح رحمه الله لم يظهر لي وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا الوجه الثاني فقيل إنه لاح لي بفضل الله وجهه، وهو حصول المناسبة بين المعطوف، والمعطوف عليه التي هي شرط قبول العطف بالواو في التقدير الثاني، وعدمها في الأوّل، ولذا قال أهل المعاني زيد يكتب ويشعر مقبول دون يعطي ويشعر انتهى. وهذا من قلة التدبر فإن مرادهم إنه على التقدير الأوّل يكون الاستفهام إنكارياً بمعنى لم يكن نفياً للتشابه على طريق الإنكار فإنّ عطف جعلهم شركاء عليه يقتضي أنه لم يكن وليس بصحيح، وعلى التقدير الثاني الاستفهام توبيخيّ، والإنكار فيه بمعنى لم كان وعدم التوحيد وجعل الشركاء واقع موبخ عليه منكر فيظهر عطفه على الخبر، وأمّا ما ذكره من حديث التناسب فغفلة لأنّ المناسبة بين تشبيه الله بغيره، والتشريك تامّة، وعلى الوجه الثاني عدم التوحيد عين الإشراك فليس محلاً للعطف عند أهل المعاني على ما ذكره فهو محتاج إلى توجيه آخر، والمعنى أفالله الذي هو قائم كمن ليس كذلك من الأصنام، والهمزة لإنكار مضمون الجملة، والفاء قيل إنها للتعقيب الذكري أي بعدما ذكر أقول هذا الأمر المنكر، والذي في الكشف أنه تعقيب حقيقي للترقي في الإنكار يعني لا عجب من إنكارهم لآياتك الباهرة مع ظهورها، وإنما العجب كل العجب من جعلهم القادر على إنزالها المجازي لهم على إعراضهم عن تدبر معانيها كغيره ممن لا يقدر على شيء، ولا يملك لنفسه نفعاً، ولا ضرّاً، وله تفصيل طويل فيه وقوله من خير أو شرّ بيان لما الموصولة. قوله: **(استئناف أو عطف على كسبت الاخ)** يعني أنه استخبار عن سوء صنيعهم، وما تحتمل الموصولية، والمصدرية وعلى الأوّل فالعائد مقدّر وعلى المصدرية يجوز عطفه عليه، وليس هذا مخصوصاً بكون المقدر كمن ليس كذلك، ولا يلزم اجتماعهما حتى تختص كل نفس بالمشركين، وقوله أو لم يوحدوه عطف على من ليس كذلك، وأخره لأنّ الخبر فيه ليس مقابلاً للمبتدأ، والأكثر في التقدير ذلك لأنه ورد مصرحاً به كقوله: **﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾** [سورة النحل، الآية: ١٧] وقوله: **﴿أفمن يعلم إنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى﴾** [سورة الرعد، الآية: ١٩] لكن لا بأس به لدلالة قوله وجعلوا عليه، وأقيم فيه الظاهر مقام الضمير للدّلالة على أنّ الألوهية موجبة لاستحقاق التوحيد والعبادة وللنداء على سخافة عقولهم إذ جعلوا الجمادات مشاركة للذات المستجمعة لسائر الكمالات، وقيل إنه معطوف على قوله استهزئ، وقيل إنها حالية. قوله: **(ويكون لظاهر فيه موضع الضمير)** موضع منصوب على الظرفية وهو خبر يكون أو التقدير وضع موضع الضمير، وهذا إذا عطفت على الخبر لاحتياجه

للعبادة، وقوله: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ تنبيه على أنّ هؤلاء الشركاء لا يستحقونها والمعنى صفوهم، وانظروا هل لهم ما يستحقون به العبادة ويستأهلون الشركة ﴿أَمْ تُنَبِّئُونَهُ﴾ بل أتنبؤنه وقرىء تنبؤنه بالتخفيف ﴿بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ﴾ بشركاء يستحقون العبادة لا يعلمهم أو بصفات لهم يستحقونها لأجلها لا يعلمها، وهو العالم بكل شيء ﴿أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ الْقَوْلِ﴾ أم تسمونهم شركاء بظاهر من القول من غير حقيقة، واعتبار معنى كتسمية الزنجي كافورا، وهذا احتجاج بليغ عن أسلوب عجيب ينادي على نفسه بالإعجاز ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا

إلى العائد، وإن كان عطفه على كسبت ظاهراً بخلاف الاستئناف، وقيل إنه جار على التقادير الثلاثة وقوله للتنبيه الخ لأنّ الجلالة أصلها الإله وهو المعبود بالحق المستجمع لجميع الصفات الكمالية. قوله: **(تنبيه على أنّ هؤلاء الخ)** وفي بعضها تنبيهاً بالنصب فلفظ قوله، وتنبيهاً معطوف على اسم كان، وخبرها أي إنه كالدليل على عدم استحقاقهم العبادة، وإنما عبر بالتنبيه لكون ذلك معلوماً لكل من له أدنى مسكة، وأشار إلى وجه التنبيه بقوله، والمعنى الخ فإنه ليس فيهم ما يستحقون به ذلك. قوله: **(والمعنى صفوهم وانظروا هل لهم ما يستحقون به العبادة ويستأهلون الشركة)** فسر التسمية بالوصف فالمعنى اذكروا صفاتهم هل فيها ما يقتضي الاستحقاق، وفي الكشاف أي جعلتم له شركاء فسموهم له من هم ونبؤه بأسمائهم فذهب إلى أنّ المراد به ذكر أسمائهم، وليس فيه خلط كما توهم، ويعرف ذلك من نظر في شروحه، وقوله بل أتنبؤنه إشارة إلى أنّ أم منقطعة بتقدير بل، والهمزة، وقوله بالتخفيف أي من باب الأفعال، والضمير لله. قوله: **(بشركاء يستحقون العبادة)** يعني ما عبارة عن نفس الشركاء، وقوله أو بصفات معطوف على قوله بشركاء فعلى هذا ما عبارة عن صفات الشركاء، وضمير يستحقونها للعبادة، وضمير لأجلها للصفات، وقوله لا يعلمها أي الشركاء أو الصفات، وإذا كان لا يعلمها، وهو عالم بكل شيء مما كان، وما يكون فهي لا حقيقة لها فهو نفي لها بنفي لازمها على طريق الكناية قيل، وتفسيرها بالشركاء يناسب تفسير سموهم بذكر أسمائهم على ما في الكشاف، والمناسب لتفسيره هو الثاني، وفيه بحث. قوله: **(أم تسمونهم شركاء)** إن كان المعنى أم تصفونهم بأنهم شركاء فهو عين ما تقدّم، وإلا فهو غيره، وقوله من غير حقيقة أي معنى متحقق في نفس الأمر لفرط الجهل، وسخافة العقل، وقوله كتسمية الزنجي كافوراً كممدوح المتنبي المعروف، وكأنه إشارة إلى ذلك. قوله: **(وهذا احتجاج بليغ على أسلوب عجيب ينادي على نفسه بالإعجاز)** أي لما كان قوله أفمن هو قائم على كل نفس كافياً في هدم قاعدة الإشراك مع السابق، واللاحق، وما ضمن من زيادات النكت، وكان إبطالاً من طريق حق مذيلاً بإبطال من طرف النقيض على معنى ليتهم إذا شركوا بمن لا يجوز أن يشرك به أشركوا من يتوهم فيه ذلك أدنى توهم، وروعي فيه أنه لا أسماء للشركاء، لا حقيقة لها فضلاً عن المسمى على الكناية الإيمائية، ثم بولغ بأنها لا تستأهل أن يسئل عنها على الكناية التلويحية استدلالاً بنفي العلم عن نفي المعلوم، ثم منه إلى عدم الاستئهال مع التوبيخ، وتقدير أنهم

مَكْرُهُمْ ﴾ تمويههم فتخيلوا أباطيل ثم خالوها حقاً أو كيدهم للإسلام بشركهم ﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ سبيل الحق، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وصدّوا بالفتح أي وصدّوا الناس عن الإيمان، وقرىء بالكسر وصدّ بالتنوين ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ ﴾ بخذلانه ﴿فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ يوفقه للهدى ﴿لَّهُمْ عَذَابٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ بالقتل والأسر، وسائر ما يصيبهم من

يريدون أن ينبؤوا عالم السرّ، والخفيات بما لا يعلمه، وهو محال على محال، وفي جعل اتخاذهم شركاء، ومجادلة الرسول عليه الصلاة والسلام إنباء له تعالى نكتة بل نكت سرية، ثم أضرب عن ذلك، وقيل:

قد بين الشمس لذي عينين

وما تلك التسمية إلا بظاهر القول لا طائل تحته بل هو صوت فارغ فمن تأمّل حق التأمّل اعترف بأنه كلام خالق القوى، والقدر الذي تقف دون أستار أسراره أفهام البشر، وقوله أم بظاهر أم منقطعة وقيل متصلة وقيل الظاهر بمعنى الباطل كقوله:

وذلك عاريا ابن ريطة ظاهر

قوله: **(تمويههم فتخيلوا أباطيل ثم خالوها)** قوله بل زين إضراب عن الاحتجاج عليهم فكأنه قيل دع ذا فإنه لا فائدة فيه لأنهم زين لهم ما هم عليه من المكر، والتمويه من قولهم موّه الآنية إذا طلا النحاس منها بفضة أو ذهب ليظنّ أنها ذهب أو فضة، وليست به فأطلق على التلبيس بالمكر، والخديعة ولذا عطف أحدهما على الآخر، وقوله فتخيلوا أباطيل أي تكلفوا الإيقاع ذلك في الخيال من غير حقيقة، ثم بعد ذلك ظنوها شيئاً لتماديهم في الضلال ويحتمل أنّ المتخيل أوّل من أسسها، ومن خالها من قلدهم من بعدهم فأسند فيهما ما للكل إلى البعض لوقوعه بينهم، ورضاهم به، وحذف أحد مفعولي خال لأنه يجوز إذا قامت عليه قرينة، وإن كان الأكثر خلافه، وتمويههم ومكرهم مضاف إلى الفاعل ويجوز أن يكون مضافاً إلى المفعول، وقوله أو كيدهم للإسلام بشركهم فعلى الأوّل المراد به مكرهم بأنفسهم، وعلى هذا بغيرهم من الإسلام، وأهله. قوله: **(سبيل الحق)** فتعريفه للعهد أو ما عداه كأنه غير سبيل، وفاعل الصد إما مكرهم، ونحوه أو الله بختمه على قلوبهم، وعلى قراءة الفتح للمعلوم مفعوله محذوف، وأمّا قراءة الكسر فشاذة، وهو مجهول نقلت فيه حركة العين إلى الفاء إجراء له مجرى الأجوف، وهو قوله وصدّ بالتنوين أي وقرئ صدّ، وهو معطوف على مكرهم في النظم، وعلى كونه معلوماً مفعوله محذوف كما ذكره يناسب التفسير الثاني لمكرهم ولذلك قدّم القراءة المناسبة للتفسير الأوّل، ولم يجعل صدّوا منزلاً منزلة اللازم لعدم ملايمته للتفسيرين وفيه نظر لأنه يلائم التفسير الأوّل. قوله: **(بخذلانه)** وفي نسخة يخذله، وهما بمعنى، وليس هذا مبنياً على مذهب المعتزلة كما يتوهم في بادئ الرأي، ولو فسرا بخلق الضلال، والاهتداء كان أظهر، وأوفق بمذهبنا وقوله يوفقه للهدي إشارة إلى أنّ الهداية بمعنى الدلالة موجودة،

المصائب ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾ لشدّته ودوامه ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ من عذابه أو من رحمته ﴿مِن وَاقٍ﴾ حافظ ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ صفتها التي هي مثل في الغرابة وهي مبتدأ خبره محذوف عند سيبويه أي فيما قصصنا عليكم مثل الجنة، وقيل خبره ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ على طريقة قولك صفة زيد أسمر، أو على حذف موصوف أي مثل الجنة جنة

وإنما المنفي الإيصال، وتوفيقه بجعل أفعاله على وفق ما يرضاه الله، وقوله بالقتل، والأسر عقوبة من الله بكفرهم، وأمّا وقوع مثله للمؤمن فعلى طريق الثواب، ورفع الدرجات فلا غبار في كلامه، وكذا سائر المصائب. قوله: **(من عذابه أو من رحمته)** من الثانية زائدة للتأكيد، والأولى على تقدير من عذابه سواء كان معناه أو قدر فيه مضاف فلا يلزم تقديم معمول المجرور عليه لأنّ الزائد لا حكم له، وعلى الثاني من الله ظرف مستقر حال من واق وصلته محذوفة، والمعنى ما لهم واق، وحافظ من عذاب الله حال كون ذلك الواقي من جهة الله، ورحمته ومن في من الله للابتداء على الأوّل وللتبيين على الثاني، ومن رحمته على الأوّل يكون من كلام المصنف رحمه الله لبيان ذلك الواقي فتأمّل. قوله: **(صفتها التي هي مثل في الغرابة الخ)** قال العلامة قد مرّ في البقرة أنّ المثل له معنى لغوي، وهو الشبيه، ومعنى في عرف اللغة، وهو القول السائر المعروف، ومعنى مجازي، وهو الصفة الغريبة مأخوذاً من المعنى العرفي بعلاقة الغرابة لأنّ المثل إنما يسير بين الناس لغرابته، وقال أبو علي في الإغفال تفسير المثل بالصفة غير مستقيم لغة، ولم يوجد فيها، وأكثر المفسرين على خلافه لكنه يحتاج إلى إثبات من كلام العرب ولم يذكروه فمثل الجنة هنا إمّا أن يراد به المعنى أو غيره، وعلى هذا التفسير المراد به معناه المجازي، وحينئذ هو عند سيبويه مبتدأ، وخبره محذوف أي فيما يقص، ويتلى عليكم صفة الجنة، وقوله تجري من تحتها الأنهار جملة مفسرة كخلقه من تراب في قوله تعالى: **﴿إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب﴾** [سورة آل عمران، الآية: ٥٩] أو مستأنفة استئنافاً بيانياً أو حال كما سيأتي، وهذا هو الوجه السالم من التكلف مع ما فيه من الإيجاز والإجمال والتفصيل وإليه ذهب أيضاً في قوله: **﴿الزانية والزاني﴾** كما سيأتي تفصيله في سورة النور، وقدّر الخبر فيه مقدّماً لطول ذيل المبتدأ أو لئلا يفصل به بينه، وبين ما يفسره أو ما هو كالمفسر له. قوله: **(وقيل خبره تجري من تحتها الأنهار)** على طريقة قولك صفة زيد أسمر الخ فالمثل بالمعنى المجازي، وهذا قول الزجاج واعترض عليه بأنّ المثل بمعنى الصفة لم يثبت وهو وارد على القول الأوّل أيضاً وبأنه غير مستقيم معنى لأنه يقتضي أنّ الأنهار في صفة الجنة، وهي فيها لا في صفتها مع تأنيث الضمير العائد على المثل حملاً على المعنى وأمر التذكير والتأنيث سهل، وأمّا دفع الأوّل بأنه على تأويل أنها تجري فالمعنى مثل الجنة جريان الأنهار، وكذا صفة زيد أسمر المراد السمرة، وأنّ الجملة في تأويل المفرد فلا يعود منها ضمير للمبتدأ أو المراد بالصفة ما يقال فيه هذا إذا وصف فلا حاجة إلى الضمير كما في خبر ضمير الشان وكذا ما قيل إنّ تأنيث الضمير لكونه راجعاً إلى الجنة لا إلى المثل، وإنما جاز ذلك لأنّ

تجري من تحتها الأنهار أو على زيادة المثل، وهو على قول سيبويه حال من العائد المحذوف من الصلة ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾ لا ينقطع ثمرها ﴿وَظِلُّهَا﴾ أي وظلها كذلك لا ينسخ كما ينسخ في الدنيا بالشمس ﴿تِلْكَ﴾ أي الجنة الموصوفة ﴿عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ مآلهم ومنتهى أمرهم ﴿وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ لا غير، وفي ترتيب النظمين أطماع للمتقين، وإقناط للكافرين ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ يعني المسلمين

المقصود من المضاف عين المضاف إليه وذكره توطئة له وليس نحو غلام زيد فكله كلام ساقط متعسف لأنّ تأويل الجملة بالمصدر من غير حرف سابك شاذ كما في المثل تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وكذا التأويل بأنه أريد بالصفة لفظها الموصوف به، وليس في الكلام ما يدل عليه، وهو تجوّز على تجوّز ولا يخفى تكلفه، وقياسه على ضمير الشأن قياس مع الفارق، وأمّا عود الضمير على المضاف إليه دون المبتدأ فأضعف من بيت العنكبوت ولا أدري ما الداعي إلى ارتكاب مثله. قوله: **(أو على حذف موصوف أي مثل الجنة جنة تجري من تحتها الأنهار)** اعترض على هذا أبو علي الفارسي بأنّ المثل الشبه، وهو حدث فلا يجوز الإخبار عنه بالجثة، وهي الجنة ورد بأنّ المثل بمعنى المثيل، والشبيه فهو جثة أخبر عنها بمثلها، وقيل إنه غير وارد رأساً، ولا حاجة إلى جعله بمعنى الشبيه لأنّ التشبيه هنا تمثيلي، ووجهه منتزع من عدّة أمور من أحوال الجنان المشاهدة من جريان أنهارها، ونضارة أغصانها، والتفاف أفنانها، ونحوه، وهو مراد الزجاج بقوله إنه تعالى عرفنا أمر الجنة التي لم نرها بما شاهدناه في أمور الدنيا، وعايناه، ولذا أتى الزمخشري فيه بلفظ التمثيل، ويكون قوله: **﴿أكلها دائم وظلها﴾** بياناً لفضل تلك الجنان، وتميزها عن هذه الجنان المشاهدة وقيل إنّ هذه بيان لحال جنان الدنيا على سبيل الفرض، وإنّ فيما ذكره انتشاراً واكتفاء في النظير بمجرّد جريان الأنهار، وهو لا يناسب البلاغة القرآنية، والغرض المذكور لا قرينة عليه، والفصل بينهما أحسن منه، ولا تكلف فيها من جهة العربية.

قوله: **(أو على زيادة المثل)** بمعناه اللغوي، وهو الشبه لأنه ورد زيادته في نحو ليس كمثله شيء فقد عهد زيادته بهذا المعنى بخلافه بمعنى الصفة فلا يرد عليه ما قيل إنّ الأسماء لا يجوز إقحامها فإنه في كلامهم كثير كاسم السلام، ولا صدقة إلا عن ظهر غنى، ومقام الذئب في بيت الشماخ. قوله: **(حال من العائد الخ)** لأنّ تقديره التي وعدها ويحتمل التفسير والاستئناف البياني كما مرّ وقوله: لا ينقطع ثمرها قيل خصه بالثمر لأنه ليس في جنة الدنيا غيره، وإن كان في الموعودة غير ذلك من الأطعمة والظاهر أنه إنما فسره به لإضافته إلى ضميرها، وأمّا الأطعمة فلا يقال فيها أكل الجنة وقوله: **﴿وظلها﴾** كذلك أي هو مبتدأ محذوف الخبر، والجملة معطوفة على الجملة، وقوله كما ينسخ في الدنيا لعدم الشمس أو لكونها في طرف منها فتأمّل. قوله: **(وعقبى الكافرين النار لا غير)** الحصر من تعريف الخبر والمراد بالذين اتقوا من اتقى الكفر بدليل المقابلة بالكافر فيدخل فيه العصاة لأنّ عاقبتهم الجنة وإن عذبوا،

من أهل الكتاب كابن سلام، وأصحابه ومن آمن من النصارى، وهم ثمانون رجلاً أربعون بنجران، وثمانية باليمن، واثنان وثلاثون بالحبشة، أو عامتهم فإنهم كانوا يفرحون بما يوافق كتبهم ﴿وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ يعني كفرتهم الذي تحزبوا على رسول الله ﷺ بالعداوة ككعب بن الأشرف وأصحابه والسيد والعاقب، وأشياعهما ﴿مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ وهو ما يخالف شرائعهم أو ما يخالف ما جرفوه منها ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ﴾ جواب

ولو أريد المتقين عن المعاصي لأنّ المقام مقام ترغيب صح، ويكون العصاة مسكوتاً عنهم وقوله ترتيب النظمين أي ذكر الجملتين المذكورتين بعدما سبق، وهما تلك عقبى الذين اتقوا وعقبى الكافرين النار لأنّ النظم يطلق على اللفظ القرآني المركب، ووجه الأطماع، والإقناط ظاهر، والمراد إن ذكرها فيما بعدهما لما ذكر فلا تكرار فيه. قوله: **(يعني المسلمين من أهل الكتاب كابن سلام رضي الله تعالى عنه الخ)** فالمراد بالكتاب التوراة والإنجيل، وجوّز أن يراد به القرآن، وبالذين مطلق المسلمين، ومعنى يفرحون استمرار فرحهم وزيادته، وقوله كابن سلام بتخفيف اللام هو من اليهود، وقوله وثمانية باليمن زاده على الكشاف لأنهم بهم يتم العدد، وهذا بحسب المشهور فلا ينافيه إسلام بحيرا، وتميم الداري ونحوهما والحبشة بفتحتين الجماعة من الحبش، وهم طائفة من السودان معروفون. قوله: **(أو عامتهم فإنهم كانوا يفرحون بما يوافق كتبهم)** فالمراد بما أنزل بعضه، وهو ما وافق كتبهم، وقيل عليه إنه يأباه مقابلة قوله ومن الأحزاب من ينكر بعضه لأن إنكار البعض مشترك بينهم، وأجيب بأنّ المراد من الأحزاب من حظه إنكار بعضه فحسب، ولا نصيب له من الفرح ببعض منه لشدّة بغضه، وعداوته، وأولئك يفرحون ببعضه الموافق لكتبهم، وهو تكلف فالظاهر أنّ المعنى أن منهم من يفرح ببعضه إذا وافق كتبهم، وبعضهم لا يفرح بذلك البعض بل يغتم به، وإن وافقها، وينكر الموافقة لئلا يتبع أحد منهم شريعته كما في قصة الرجم، وأشار بقوله أو ما يخالف ما حرّفوه منها، ومع ذلك فهو مخالف للظاهر، ولذا أخره المصنف رحمه الله وتركه الزمخشريّ. قوله: **(يعني كفرتهم الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ الخ)** فالأحزاب جمع حزب بكسر فسكون، وهو الطائفة المتحزبة أي المجتمعة لأمر ما كعداوة، وحرب، وغيره على ما أفاده الراغب، وغيره من أهل اللغة، وأمّا الأحزاب المذكور في قوله تعالى، ولما رأى المؤمنون الأحزاب فطوائف من الكفرة مخصوصة بواسطة تعريف العهد فما ذكره المصنف رحمه الله تفسير لبعض الأحزاب ولا ينافي كون بعض الأحزاب أحزاباً لاندراجهم في معناه اللغوي كما توهمه من تعسف هنا بما لا طائل تحته والسيد والعاقب علمان لا سقفي نجران وأشياعهما اتباعهما. قوله: **(وهو ما يخالف شرائعهم)** هو على تفسير الذين يفرحون بمسلميهم، والمنكرين بكفرتهم، وقوله أو ما يخالف ما حرّفوه، وفي نسخة أو ما يوافق ما حرفوه على تفسير الفرحين بعامتهم من الكفرة فإن منهم من يفرح بما وافقها، ومنهم من ينكره لعناده وتشييد فساده، وإنكارهم لمخالفة المحرف بالقول دون القلب لعلمهم به أو هو بالنسبة لمن لم يحرفه فمن قال

للمنكرين أي قل لهم إني أمرت فيما أنزل إليّ بأن أعبد الله، وأوحده وهو العمدة في الدين، ولا سبيل لكم إلى إنكاره وإنما تنكرون ما يخالف شرائعكم فليس ببدع مخالفة الشرائع والكتب الإلٰهية في جزئيات الأحكام، وقرىء ولا أشرك بالرفع على الاستئناف ﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ﴾ لا إلى غيره ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ وإليه مرجعي للجزاء لا إلى غيره، وهذا هو القدر المتفق عليه بين الأنبياء فأمّا ما عدا ذلك من التفاريع، فمما يختلف بالأعصار والأمم فلا معنى لانكاركم المخالفة فيه ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومثل هذا الإنزال المشتمل على أصول الديانات المجمع عليها ﴿أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا﴾ يحكم في القضايا، والوقائع بما تقتضيه الحكمة ﴿عَرَبِيًّا﴾ مترجماً بلسان العرب ليسهل لهم فهمه، وحفظه وانتصابه على الحال ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾

الأولى ترك هذا اكتفاء بالأوّل لاختصاص الجواب بإنما أمرت بذلك لم يأت بشيء يعتد به كما ستراه. قوله: **(جواب للمنكرين أي قل لهم إنما أمرت الخ)** يعني أنه تعالى لما حكى عن بعض أهل الكتاب إنكار بعض ما عليه النبيّ ﷺ من إثبات الإسلام قال ﷺ: **«يا رب بماذا أجيبهم إذن»** فقيل له قل لهم إنّ ما أتيت به من إثبات الإسلام، والنبوّة يوجب عبادة الله تعالى وإثبات التوحيد ونفي الشرك وأنّ المرجع إليه. قوله: **(وإنما تنكرون ما يخالف شرائعكم)** وفي نسخة، وأمّا ما تنكرونه لما يخالف شرائعكم، وهما بمعنى، وما في لما يخالف مصدرية، وقوله فليس ببدع جواب أما، وهذا على التوجيه الأوّل، وسكت عن بيانه على الثاني لمرجوحيته مع أنه يعلم بالمقايسة، ويمكن إدراجه فيما ذكر لأنه مخالف لشرائعهم على زعمهم، وقوله ولا سبيل لكم إلى إنكاره أورد عليه أنّ النصارى المثلثة من أهل الكتاب وهم ينكرونه، وعدم الاعتداد بإنكارهم لا يناسب المقام، وقوله على الاستئناف أي، وأنا لا أشرك، وقيل على الحال قيل، وهو أولى لخلو الأوّل عن دلالة الكلام على أنّ المأمور به تخصيص العبادة به تعالى. قوله: **(وإليه مرجعي للجزاء لا إلى غيره الخ)** قيل عليه أن يقول ومرجعكم كما ذكره في تفسير قوله وإليه متاب مع أنّ هذا المقام أنسب بالتعميم ليدل على ثبوت الحشر عموماً **(قلت)** قول الزمخشري إليه لا إلى غيره مرجعي، وأنتم تقولون مثل ذلك فلا معنى لإنكارهم اهـ فيه بيان لنكتة التخصيص إنهم ينكرون حقيقة أو حكماً فلا حاجة إلى ما يقال لا حاجة لذكره هنا لدلالة قوله تلك: ﴿**عقبى الذين اتقوا وعقبى الكافرين النار**﴾ [سورة الرعد، الآية: ٣٥] عليه وقوله، وهذا القدر أي إثبات التوحيد، والمبدأ والمعاد، وفيه إشارة إلى حكمة النسخ، وأنه ليس ببداء كما تزعمه اليهود بل من انتهاء الشيء بانتهاء زمانه. قوله: **(ومثل هذا الإنزال المشتمل على أصول الديانات المجمع عليها)** يحتمل أن يكون المراد بالإنزال المشبه به في كلامه إنزال المأمور به مما هو في الكتب السالفة ويحتمل أن يكون إنزال القرآن على الأسلوب المشهور في أمثاله وكذلك صفة مصدر محذوف أي إنزالاً كذلك، وليس التشبيه على الأوّل في جميع الأحوال حتى يتوهم أنه ينافيه قوله حكماً عربياً. قوله: **(يحكم في القضايا والوقائع بما تقتضيه الحكمة)** إسناد يحكم إلى القرآن إسناد مجازيّ لأنه يحكم به، وإنما فسره به لأنه بمعنى حاكماً

التي يدعونك إليها كتقرير دينهم، والصلاة إلى قبلتهم بعد ما حوّلت عنها ﴿بَعْدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ ينسخ ذلك ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ ينصرك، ويمنع العقاب عنك، وهو حسم لأطماعهم، وتهييج للمؤمنين على الثبات في دينهم ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ﴾ بشراً مثلك ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ نساء وأولاداً كما هي لك ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ﴾ وما صح له، ولم يكن في وسعه ﴿أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ﴾ تقترح عليه، وحكم يلتمس به ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ فإنه المليّ بذلك ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ لكل وقت وأمدحكم يكتب على العباد على ما يقتضيه استصلاحهم ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ ينسخ ما يستصوب نسخه ﴿وَيُثْبِتُ﴾ ما تقتضيه حكمته

كما سيأتي، وهو بيان لما اشتمل عليه الإنزال من الأحكام الفرعية، والأصلية، وقوله بما تقتضيه الحكمة إشارة إلى وجه اختلاف أحكام الشرائع، ووقوع النسخ فيها كما مرّ، وقوله ليسهل لهم فهمه وحفظه بالنسبة للعرب، وبالنسبة لغيرهم يكون داعياً لتعلم العلوم التي يتوقف عليها ذلك، وقوله مترجماً أي معبراً عنه به، وهو مجاز وأصل الترجمة تفسير لسان بلسان آخر وقد تطلق على تبليغ الكلام مطلقاً كما مرّ في قوله:

قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

قوله: **(وانتصابه على الحال الخ)** أي انتصاب عربياً على أنه حال من ضمير أنزلناه فهو حال مترادفة لأنّ حكماً حال بمعنى حاكماً أو من المستتر فيه لتأويله بالمشتق فهي متداخلة، ويصح أن يكون صفة لحكما الحال أو هي موطئة، وهي الاسم الجامد الواقع حالاً لوصفه بمشتق هو الحال في الحقيقة، والأوّل أولى لأنّ حكماً مقصود بالحالية والحال الموطئة لا تقصد بالذات. قوله: **(التي يدعونك إليها كتقرير دينهم الخ)** أي بترك دعوتهم إلى الإسلام، وعدم بيان أنه منسوخ، وقوله بنسخ ذلك كقوله: **﴿عوان بين ذلك﴾** [سورة البقرة، الآية: ٦٨] إشارة إلى الدين، والقبلة وقوله ينصرك ويمنع العقاب عنك لف ونشر مرتب، وفيه حسن أدب إذ لم يقل غير ذلك، وقوله حسم أي قطع بالحاء المهملة، وتهييج للمؤمنين لا للنبي ﷺ فإنه بمكان لا يحتاج فيه إلى باعث أو مهيج. قوله: **(بشراً مثلك)** أي رسلاً مثلك في البشرية قيده به لما ذكر بعده مما يقتضي ذلك، وهو الازدواج والاستيلاد وقوله وما صح له إشارة بتفسيره بما ذكر إلى أنه يستعمل بهذا المعنى لعدم الفائدة في نفيه، ثم بينه بقوله ولم يكن في وسعه إشارة إلى أنه ليس المراد الصحة الشرعية. قوله: **(بآية تقترح عليه وحكم يلتمس منه)** قوله تقترح إذا أريد بالآية المعجزة، وحكم يلتمس منه إذا أريد بها الآية القرآنية النازلة بالحكم على وفق مرادهم فهو من استعمال اللفظ في معنييه، وهو جائز عند المصنف رحمه الله، ومن لا يجوزه يجعله من عموم المجاز بمعنى دال مطلقاً، وعبر بالالتماس في الثاني تفنناً، ولأنه ليس مقترحاً كالأوّل. قوله: **(إلا بإذن الله فإنه المليّ بذلك)** إذن الله عبارة عن تسهيله وتيسيره أو إرادته استعارة أو مجازاً مرسلاً والمليّ هنا بمعنى القوي القادر عليه، وفي نسخة المالك لذلك، والإشارة إلى ما اقترحوه والتمسوه. قوله: **(ينسخ ما يستصوب نسخه)** وفي نسخة ما يستصوب

وقيل يمحو سيئات التائب، ويثبت الحسنات مكانها، وقيل يمحو من كتاب الحفظة ما لا يتعلق به جزاء، ويترك غيره مثبتاً أو يثبت ما رآه وحده في صميم قلبه، وقيل يمحو قرناً ويثبت آخر، وقيل يمحو الفاسدات ويثبت الكائنات، وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، ويثبت بالتشديد ﴿وَعِندَهُۥ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أصل الكتب، وهو اللوح المحفوظ إذ ما من كائن إلا وهو مكتوب فيه ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ وكيفما دارت الحال أريناك بعض ما أوعدناهم، أو توفيناك قبله ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ لا غير ﴿وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ للمجازاة لا عليك فلا تحتفل باعراضهم، ولا تستعجل بعذابهم فإنا فاعلون له

نسخه بدون ينسخ فما فيها، وكذا في ما تقتضيه حكمته تفسير، وبيان لما يشاء أو بدل منه ويصح في ما الثانية أن تكون مفعول يثبت، وما تقتضيه مما جعل مكان المنسوخ أو إثبات ما لم يرد نسخه، وقوله يمحو سيئات التائب الخ لقوله تعالى: **﴿أولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾** [سورة الفرقان، الآية: ٧٠]. قوله: **(ما لا يتعلق به جزاء)** يعني المباح وطعن فيه الأصم بأنه تعالى وصف الكتاب بأنه لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأجيب بأنّ المراد بالصغيرة، والكبيرة الذنوب وهذا ليس بوارد رأساً لأنّ المراد هنا الكتابة في صحائف الحفظة، والمحو منها، وما في تلك الآية ما في اللوح المحفوظ أزلاً، ولو سلم اتحادهما فلا تعارض أيضاً فتأمل. قوله: **(أو يثبت ما رآه وحده الخ)** معطوف على يترك أي يثبت ما رآه الله وحده من غير اطلاع الملك عليه مما صمم عليه العبد في قلبه، وإثباته في صحائفه، وقيل إنّ الله تعالى جعل للملائكة علامة يعرفون بها ما في قلبه كذكر القلب كما صححه النووي، وقيل إنه لا يكتب لأنه لا يطلع عليه غيره تعالى، ويجوز أن يراد بما ذكر العقائد، وقوله الفاسدات المراد ما أراد عدمه. قوله: **(أصل الكتب الخ)** يعني أنه سمي أمّا لأنه أصل، والكتاب للجنس شامل للكثير، ولذا فسره بالجمع، وقوله إذ ما من كائن تعليل لكونه أصلاً، والمراد بالكتب صحائف الأعمال. قوله: **(وكيفما دارت الحال أريناك الخ)** دوران الحال تقلب الزمان به حياة وموتاً، وقوله أريناك بعض ما أوعدناهم أو توفيناك بيان للأحوال الدائرة أي على كل حال إنا فاعلون بهم العقاب فلا تحتفل، وقوله: **﴿فإنما عليك﴾** الخ ساد مسدّ الجواب لاما وهو فلا تحتفل الخ كما أشار إليه المصنف رحمه الله أو الجواب مقدّر، وهذا دليله. قوله: **(فإنما عليك البلاغ لا غير)** فالمقصور عليه البلاغ، ولذا قدّم الخبر، وهذا الحصر مستفاد من إنما لا من التقديم، وإلا انعكس المعنى. قوله: **(وعلينا الحساب للمجازاة لا عليك)** قيل هذه الجملة معطوفة على جملة إنما عليك البلاغ لا على مدخول إنما كي لا يفيد الحصر غير المقصود، وفي دلائل الإعجاز ما نصه، وإن أردت أن تزداد وضوحاً فانظر إلى قوله تعالى: **﴿فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب﴾** فإنك ترى الأمر ظاهراً في أنّ الاختصاص في المبتدأ، وهو البلاغ، والحساب دون الخبر الذي هو عليك وعلينا اهـ وقوله في الكشاف فما يجب عليك إلا تبليغ الرسالة فحسب، وعلينا لا عليك حسابهم، وجزاؤهم على أعمالهم اهـ، وتبعه المصنف هو مخالف لما في

وهذا طلائعه ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ﴾ أرض الكفرة ﴿نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ بما نفتحه على المسلمين منها ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ لا رادّ له وحقيقته الذي يعقب الشيء بالابطال، ومنه قيل لصاحب الحق معقب لأنه يقفو غريمه بالاقتضاء، والمعنى أنه حكم للإسلام غريمه بالاقتضاء، والمعنى أنه حكم للإسلام بالإقبال وعلى الكفر بالأدبار، وذلك كائن لا يمكن تغييره، ومحل لا مع المنفيّ النصب على الحال أي يحكم نافذاً حكمه ﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ فيحاسبهم عما قليل في الآخرة بعد ما عذبهم بالقتل والإجلاء في الدنيا ﴿وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ بأنبيائهم، والمؤمنين منهم ﴿فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا﴾ إذ لا

الدلائل لكنا نقول إن عطف علينا الحساب على ما بعد إنما كان الوجه ما قاله الشيخ، وإن عطف على إنما عليك البلاغ كان الوجه ما قاله الزمخشري، وهو الظاهر ترجيحاً للمنطوق على المفهوم إذا اجتمع دليلاً حصر وهذا مما يجب التنبيه عليه فاعرفه. قوله: **(فلا تحتفل بإعراضهم الخ)** أي لا تبال وفيه لف ونشر والواقع من الشرطين هو الأوّل كما في بدر قيل، ولم يوضح جواب الشرطين، وقال أبو حيان جواب الأوّل فذلك شافيك، والثاني فلا لوم عليك، وقوله فإنما عليك الخ دليل عليهما، وقوله وهذا طلائعه جمع طليعة، وهي المقدّمة من الجيش أي ما تراه الآن من الفتوح مقدّمة لما وعدت به، وقوله أو لم يروا أنا نأتي الأرض الخ مرتبط بما قبله يعني لم يؤخر عذابهم لإهمالهم بل لوقته المقدر أو ما ترى نقص ما في أيديهم من البلاد، وزيادة ما لأهل الإسلام، ولم يخاطب النبيّ ﷺ به تعظيماً له، وخاطبهم تهويلاً وتنبيهاً عن سنة الغفلة، ومعنى نأتي الأرض يأتيها أمرنا، وعذابنا. قوله: **(لا راد له الخ)** العقب مؤخر الرجل ومنه التعقيب، وهو أن تأتي بشيء بعد آخر، ولذا قيل للبحث عن الشيء تعقب، ولما كان الباحث عن الشيء يقصد رده أطلق على الراد للحكم أي لا يقدر أحد على ردّ ما حكم به، وجوز الراغب فيه أن يكون بمعنى البحث بأن يكون نهياً للناس أن يخوضوا في البحث عن حكمه، وحكمته إذا خفيا، وقوله وحقيقته الخ يشير إلى ما قررناه لك. قوله: **(ومنه قيل لصاحب الحق)** أي الذي يطلب حقاً من آخر يسمى معقباً لأنه يعقب غريمه، ويتبعه كما قال لبيد:

طلب المعقب حقه المظلوم

والاقتضاء الطلب كالتقاضي. قوله: **(والمعنى أنه حكم للإسلام بالإقبال الخ)** جعل متعلق قوله يحكم إعزاز الإسلام، وإذلال الكفر بقرينة السياق، والسباق ولو أبقى على عمومه صح، ودخل فيه ما ذكر، وذلك إشارة لحكمه بما ذكره، وقوله لا يمكن تغييره هو معنى قوله لا معقب الخ. وقوله نافذاً حكمه إشارة إلى تأويل الجملة الاسمية بالمفرد لأنّ تجرّدها من الواو غير فصيح عنده، وقد مر تفصيله في الأعراف، ولو جعلت معترضة لسلمت من هذا، وكانت عامة لجميع الأوقات لا مخصوصة بزمان الحكم. قوله: **(فيحاسبهم عما قليل في الآخرة الخ)** عن بمعنى بعد كما في قوله **﴿عما قليل ليصبحنّ نادمين﴾** [سورة المؤمنون، الآية: ٤٠] وما عبارة

يؤبه بمكر دون مكره، فإنه القادر على ما هو المقصود منه دون غيره ﴿يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ فيعدّ جزاءها ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ من الحزبين حيثما يأتيهم العذاب المعدّ لهم، وهم في غفلة منه وهذا كالتفسير لمكر الله تعالى بهم واللام تدل على أنّ المراد بالعقبى العاقبة المحمودة مع ما في الإضافة إلى الدار كما عرفت، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، الكافر على إرادة الجنس، وقرىء الكافرون والذين كفروا والكفر أي أهله وسيعلم من أعلمه إذا أخبره ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ قيل المراد بهم رؤساء اليهود ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ فإنه أظهر من الأدلة على رسالتي ما يغني عن شاهد يشهد عليها ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ علم القرآن، وما ألف عليه من النظم المعجز

عن الزمان أي بعد زمان قليل، وفسره به لمناسبته للمقام أي لا تستبطئ عقابهم فإنه آت لا محالة، وكل آت قريب، ولذا لم يحمله على سرعة الحساب في الآخرة، ولا تكلف فيه كما قيل. قوله: **(لا يؤبه)** أي لا يعتدّ به، وما هو المقصود منه إصابة المكروه، وهو قادر عليه بالذات، وغيره إن قدر عليه فهو بتمكين الله منه فالكل راجع إليه، وقيل المعنى فللّه جزاء المكر، وقوله فيعدّ جزاءها أي يهيئه ويقدّره في الدنيا، والآخرة، وقوله من الحزبين أي حزب المؤمنين، وحزب الكافرين تفسير قوله لمن وقوله حيثما المراد به الزمان كما جوّزه الأخفش، وكونه كالتفسير لما في قوله يعلم الخ من الوعيد بإتيان العذاب من حيث لا يشعرون كما أنّ الماكر يخفي ما يريده حتى يقع به من حيث لا يحتسب. قوله: **(واللام تدل الخ)** لكونها للنفع كما أنّ على للمضرة وقال الراغب العقب والعقبى، والعاقبة تختص بالثواب، وضدّها العقوبة والمعاقبة، وقد يستعمل مضافاً لغيره كقوله: **﴿ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوأى﴾** [سورة الروم، الآية: ١٠] ونحوه، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله المراد الخ، وقوله مع ما في الإضافة إلى الدار يعني أنها أيضاً تدل على أنها محمودة كما عرفته سابقاً في قوله أولئك لهم عقبى الدار، وقد قيل إنّ المراد سيعلم الكفار من يملك الدنيا آخراً فاللام للملك، وقوله وسيعلم أي قرئ سيعلم من مجهول الإعلام لكنهم قالوا من قرأ بهذه قرأ بإفراد الكافر فكان عليه أن يبينه ففي كلامه إجمال محل. قوله: **(فإنه أظهر من الأدلة على رسالتي ما يغني عن شاهد يشهد عليها)** جعل إظهار المعجزات الدالة على رسالته شهادة، وهو فعل، والشهادة قول فأشار إلى أنه استعارة لأنه يغني غنى الشهادة بل هو أقوى منها. قوله: **(علم القرآن وما ألف عليه من النظم المعجز الخ)** ويؤيده القراءة الثانية فإنّ المراد بالكتاب فيها القرآن، وفيه دلالة على أنّ الإعجاز بالنظم، والاشتمال على المزايا، والخواص المعجزة للبشر، والشهادة إن أريد بها تحمل الشهادة فالأمر ظاهر وإن أريد أداؤها فالمراد بهم من ترك العناد، وآمن، وفي الكشف أي كفى هذا العالم شهيداً بيني، وبينكم ولا يلزم من كفايته في الشهادة أن يؤدّيها فمن أداها فهو شاهد أمين، ومن لم يؤدّ فهو خائن، وفيه تعريض بليغ بأنهم لو أنصفوا شهدوا، وقوله التوراة، وكذا الإنجيل فإن قلت المنكرون من البلغاء عندهم علم ما ألف عليه القرآن من

أو علم التوراة، وهو ابن سلام وأضرا به، أو علم اللوح المحفوظ وهو الله تعالى أي وكفى بالذي يستحق العبادة، وبالذي لا يعلم ما في اللوح المحفوظ إلا هو شهيداً بيننا فيخزي الكاذب منا ويؤيده قراءة من قرأ ومن عنده بالكسر علم الكتاب، وعلى الأوّل يرتفع بالظرف فإنه معتمد على الموصول، ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبره، وهو متعين للثانية وقرىء ومن عنده علم الكتاب على الحرف والبناء للمفعول عن رسول الله ﷺ: «**من قرأ سورة**

النظم البليغ، ولا يشهدون قلت لا نسلم أنّ عندهم علماً فإن عين البغض تمنع من التأمل في جمال القرآن حتى يدركوا ذلك، ومن أدركه، وجحده فعلمه كلا علم لعدم ثمرته. قوله: (**وهو ابن سلام رضي الله تعالى عنه وأضرا به**) اعترض عليه أبو حيان رحمه الله بأنه لا يستقيم إلا أن تكون الآية مدنية، والجمهور على أنها مكية، وقيل إنه لا ينافي كون الآية مكية، وهي إخبار عما سيشهدوا به أو أنهم قيل لهم لستم بأهل كتاب فاسألوا أهله فإنهم في جواركم فتأمل. قوله: (**أو علم اللوح المحفوظ وهو الله تعالى الخ**) يعني المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، ومن عبارة عنه تعالى لكنه يلزم عليه عطف الشيء على نفسه بدون تفسير، ولا توضيح لأنّ الأوّل أظهر في الدلالة على الذات فلذا أوّل اسم الذات بما يدل عليه من الصفات، وهو المستحق للعبادة، وأوّل من بالذي ليكون من تعاطف الصفات لأنّ من لا تقع صفة فصار بالتأويل الذي أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله كفى بالذي الخ كقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام

وأشار بإعادة الجار إلى أن من في محل جر معطوفة على الله، ويؤيده أنه قرئ بإعادة الباء في الشواذ وقيل إنه في محل رفع بالعطف على محل الجلالة لأنّ الباء زائدة، وقيل هو مبتدأ خبره محذوف كأعلم وأمضى قولاً. قوله: (**وبالذي لا يعلم ما في اللوح المحفوظ إلا هو**) الحصر إمّا من الخارج لأنّ علمه مخصوص بالله أو لاختياره أنّ الظرف خبر مقدّم فيفيد الحصر، وقوله فيخزي من الخزي بالخاء والزاي المعجمتين أو بالجيم من الجزاء قيل إنه حمل الشهادة على غايتها، وهي خزيهم، وتفضيحهم لا على حقيقتها لعدم كون الكلام حينئذ حجة عليهم، وليس بشيء لأنه ينافيه ما مر في تفسير الشهادة، وقوله ويؤيده لأنّ ضمير عنده عليه راجع لله كما في الأولى على هذا التأويل، والأصل توافق القراءتين. قوله: (**وعلى الأوّل**) أي على الوجه الأوّل، وقوله ويجوز إشارة إلى أنّ الراجح أعمال الظرف إذا اعتمد، وقوله وهو متعين أي كون الظرف خبراً مقدماً متعين للقراءة الثانية بمن الجارة، وقوله على الحرف أي من الجارة والبناء للمفعول أي علم فعل ماض مبني للمجهول، ومعناها أمره بالاحتجاج بشهادة الله على رسالته ﷺ، وأنّ علم القرآن، وما هو محتو عليه لا يكون إلا منه. قوله: (**من قرأ سورة الرعد الخ**)[1] هذا الحديث مروي عن أبيّ رضي الله عنه، وهو موضوع، واعلم أنّ هذه السورة

---

(١) هو بعض حديث أبي الموضوع، وقد تقدم.

الرعد أعطي من الأجر عشر حسنات بوزن كل سحاب مضى، وكل سحاب يكون إلى يوم القيامة، وبعث يوم القيامة من الموفين بعهد الله.

مدارها كما في الكشف على بيان حقية الكتاب المجيد، واشتماله على ما فيه صلاح الدارين، وأنّ السعيد من تمسك بحبله والشقي من أعرض عنه إلى آخر ما فصله اللهم اجعلنا ممن تمسك بعروته الوثقى، واهتدى بهداه حتى لا يضل ولا يشقى ببركة من أنزل عليه ﷺ وعلى آله، وأصحابه، وأزواجه، وذرّيته أجمعين.

سورة إبراهيم عليه السلام مكية

وهي احدى وخمسون آية

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ﴾ أي هو كتاب ﴿أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ﴾ بدعائك إياهم إلى ما تضمنه ﴿مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ من أنواع الضلال ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ إلى الهدى ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ بتوفيقه وتسهيله مستعار من الأذن الذي هو تسهيل الحجاب، وهو صلة لتخرج أو حال من فاعله أو

سورة إبراهيم عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: **(مكية)** يعني كلها عند الجمهور، وفي رواية هي مكية إلا قوله ألم تر إلى الذين بدلوا إلى قوله النار وقال الإمام إذا لم يكن في السورة ما يتصل بالأحكام فنزولها بمكة، والمدينة سواء إذ لا يختلف الغرض فيه إلا أن يكون فيها ناسخ، ومنسوخ فتظهر فائدته يعني أنه لا يختلف الحال، وتظهر ثمرته إلا بما ذكر فإن لم يكن ذلك فليس فيه إلا ضبط زمان النزول، وكفى به فائدة. قوله: **(وهي إحدى وخمسون آية)** وقال الداني خمسون في البصري، واثنتان في الكوفي، وأربع في المدني، وخمس في الشامي. قوله: **(أي هو كتاب)** إشارة إلى اختيار أنّ الراسم للسورة لما مر في البقرة من أنّ كون التقدير هذه لم أرسخ عرقاً في البلاغة وكون ذلك الكتاب مقرّراً للأوّل شاذّاً من عضده فكذلك ما نحن فيه كذا في الكشف إذ قدّره الزمخشري هكذا، وقيل ينتظم الاحتمالات الثلاثة كون الر تعديداً للحروف، وكتاب خبر مبتدأ محذوف، وكونه اسم السورة، وهو خبر مبتدأ محذوف، وكذا كتاب، وأن يكون كتاب خبر الر، وهو كناية عنه وذكر باعتبار الخبر، واستبعد هذا الأخير فهو إما للسورة أو للقرآن الذي هذه السورة منه. قوله: **(بدعائك إياهم إلى ما تضمنه)** أي بدعوتك الناس إلى اتباع ما تضمنه الكتاب من التوحيد، وغيره وإنزاله ليكون حجة لرسالته بإعجازه، وقوله من أنواع الضلال إشارة إلى أنّ الظلمة مستعارة للضلال كما أنّ النور مستعار للهدى، وإن جمعه لأنّ الضلال أنواع كعبادة الأصنام، والملائكة، والكواكب وغير ذلك والحق واحد مؤسس على التوحيد فلذا وحده. قوله: **(بتوفيقه وتسهيله مستعار من الإذن الخ)** في قوله الإذن الذي هو تسهيل الحجاب مسامحة أي الذي يوجب تسهيله، وهو استعارة مصرحة شبه توفيق الله وتسهيله بالإذن لرفع المانع، وإن صح أن يكون مجازاً مرسلاً بعلاقة اللزوم فإذن الله توفيقه، وقال محيي السنة أمره، وقيل علمه، وقيل إرادته، وهي متقاربة ففيه ثلاث استعارات للظلمة والنور والإذن، وقيل إنه يحتمل أن تكون كلها استعارة مركبة تمثيلية بتصوير الهدى بالنور، والضلال بالظلمة، والمكلف المنغمس في ظلمة الكفر بحيث لا يتسهل له الخروج إلى نور الإيمان إلا بتفضل الله بإرسال رسول بكتاب يسهل ذلك عليه بمن وقع في تيه مظلم ليس منه خلاص فبعث ملك

مفعوله ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ بدل من قوله إلى النور بتكرير العامل أو استئناف على أنه جواب لمن يسأل عنه وإضافة الصراط إلى الله تعالى إما لأنه مقصده، أو المظهر له وتخصيص الوصفين للتنبيه على أنه لا يذل سابله، ولا يخيب سائله ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ على قراءة نافع وابن عامر مبتدأ وخبر، أو الله خبر مبتدأ محذوف، والذي صفته وعلى قراءة الباقين عطف بيان للعزيز لأنه كالعلم لاختصاصه بالمعبود على الحق ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ وعيد لمن كفر بالكتاب، ولم

توقيعاً لبعض خواصه في استخلاصه، وضمن تسهيل ذلك على نفسه، ثم استعمل هنا ما كان مستعملاً هناك فقيل كتاب أنزلناه الخ، وهذا مع بلاغته وحسنه لا يخلو من بعد. قوله: **(أو حال من فاعله أو مفعوله)** أي آذناً لهم أو مأذوناً لهم، وقيل كونه حالاً من الفاعل يأباه إضافة الرب إليهم دونه، ورد بأنّ فيه نكتة، وهي الإشارة إلى أن أذنه له بإخراجهم لكونهم عبادة الذين رباهم **(قلت)** هذا غريب منه فإنه إنما أباه لأنه مضاف لفاعله، وإذا كان حالاً من الفاعل يكون آذناً فينبغي أن يقدر متعلقه خاصاً أي مخرجاً لهم بإذن ربهم، وما ذكره لا يفيده شيئاً. قوله: **(بدل من قوله إلى النور الخ)** يعني صراط بدل من النور وأعيد عامله، وكرر لفظاً، وإلا فكل بدل على نية تكرار العامل ليدل على البدلية، ولو جعل الجار، والمجرور بدلاً من الجار والمجرور كان أظهر، وفي هذا كلام في الرضي، وغيره ولا يضر الفصل بين البدل، والمبدل منه بما قبله لأنه غير أجنبيّ إذ هو من معمولات العامل في المبدل منه، والوجه الثاني أنه متعلق بمحذوف على أنه جواب سائل إلى أيّ نور فقيل إلى صراط الخ.

قوله: **(وإضافة الصراط إلى الله إما لأنه مقصده)** أي محل قصده، واسم إنّ ضمير الله، وضمير مقصده وله للصراط، وفي نسخة مقصوده بصيغة اسم المفعول. قوله: **(وتخصيص الوصفين)** أي العزيز الحميد، وكونه لا يذل سالكه لأنّ من سلك طريق العزيز فهو عزيز لا يذل وكذا عدم خيبة من سلكه أو سأل فيه لأنّ المحمود سبيله محمود موصل لكن مقصود، وسابله بالباء الموحدة بمعنى سالك سبيله، وفي نسخة سائله بالهمزة من السؤال، والإضافة بمعنى في أي السائل فيه، ولو عاد الضمير إلى الله لأنه معلوم من السياق لم يبعد، وقيل في وجه التخصيص أنه لما ذكر قبله إنزاله تعالى لهذا الكتاب، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم ناسب ذكر هاتين الصفتين صفة العزة المتضمنة للقدرة، والغلبة لإنزاله مثل هذا الكتاب المعجز الذي لا يقدر عليه سواه وصفة الحمد لإنعامه بأعظم النعم لإخراج الناس من الظلمات إلى النور. قوله: **(على قراءة نافع)** أي بالرفع فهو مبتدأ، والذي خبره أو خبر مبتدأ محذوف، والذي صفته، وعلى قراءة الباقين بالجر هو عطف بيان أو بدل من العزيز الحميد، ومن جوز تقديم الصفة على الموصوف يقول إنه صفة مقدّمة لكنه قول ضعيف. قوله: **(لأنه كالعلم لاختصاصه بالمعبود الخ)** لم يجعله علماً على ما ارتضاه في الفاتحة، وليس جعله

يخرج به من الظلمات إلى النور، والويل نقيض الوأل وهو النجاة وأصله النصب لأنه مصدر إلا أنه لم يشتق منه لكنه رفع لإفادة الثبات ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ يختارونها عليها فإن المختار للشيء يطلب من نفسه أن يكون أحب إليها من غيره ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ بتعويق الناس عن الإيمان، وقرىء ويصدّون من أصدّه، وهو منقول من صدّ صدوداً إذا تنكب، وليس فصيحاً لأنّ في صدّه مندوحة عن تكلف التعدية بالهمزة

كالعلم بالغلبة كالثريا بناء على أنه يراها شرطاً في عطف البيان حتى ينافي ما ذكره في البيت الحرام من أنه عطف بيان كما توهم بل لأن عطف البيان شرطه إفادة زيادة إيضاح لمتبوعه، وهي هنا بكونه كالعلم في اختصاصه بالمعبود بحق، وقد خرج عن الوصفية بالغلبة فليس صفة كالعزيز الحميد وفي قوله على الحق ركاكة، والظاهر بحق، وقوله بالكتاب بيان لارتباطه بما قبله. قوله: **(والويل نقيض الوأل وهو النجاة)** الوأل بالهمز معناه النجاة، ونقيضه الويل فهو الهلاك، وعدم النجاة فمن بيانية، والجار والمجرور حال أو صفة لويل قال الراغب: قبوح، وقد تستعمل للتحسر وويس استصغار ووبح ترحم، ومن قال ويل واد في جهنم لم يرد أنه اسم له بل أن من قال الله له ذلك فقد استحق، وثبت له مقر من النار، وفي الكشاف أنه اسم معنى كالهلاك إلا أنه لا يشتق منه فعل إنما يقال ويلاً له فينصب نصب المصادر، ثم يرفع رفعها لإفادة معنى الثبات فيقال ويل له كسلام عليك ولما ذكر الخارجين من الظلمات إلى النور توعد الكافرين بالويل، واتصل قوله من عذاب بالويل لأنّ المعنى أنهم يولولون من عذاب شديد، ويضجون منه ويقولون يا ويلاه قال المدقق: يعني أنّ الويل من الذنوب لا من العذاب ألا ترى قوله فويل لهم مما كتبت أيديهم، وأمثاله فأشار إلى أن الاتصال معنوي لا من ذلك الوجه فإنه هناك جعل الويل نفس العذاب وهنا جعله تلفظهم بكلمة التلهف من شدّة العذاب، وكلاهما صحيح، ولم يرد أن هناك فصلاً بالخبر لقرب ما مرّ في قوله سلام عليكم بما صبرتم، واعترض عليه بأنه لا حاجة لما ذكر من التكلف لأنّ اتصاله به ظاهر لا يحتاج إلى صرفه للتلفظ بتلك الكلمة، ومن بيانية كما مرّ لا ابتدائية كما ذكره حتى يرتكب ما ذكر ورد بأن الويل حينئذ عدم النجاة فالإضافة معتبرة في مفهومه، والمضاف إليه خارج فاتصاله به باعتبار المضاف إليه لا يمكن، وهذا خبط فإنّ من إن كانت ابتدائية عنده كما في شرح العلامة فابتداء عدم النجاة متصل بالعذاب، وناشىء عنه، وإن كانت بيانية فهو بمعنى الهلاك فيصح بيانه به، ويتصل به اتصال المبين بالمبين فالحق ورود ما ذكر عليه فتأمل فيه. قوله: **(يختارونها عليها فإنّ المختار للشيء الخ)** هو بيان لأنه مجاز، وأنّ العلاقة فيه اللزوم في الجملة فلا يضر وجود أحدهما بدون الآخر كاختيار المريض الدواء المر لنفعه وترك ما يحبه، ويشتهيه من الأطعمة اللذيذة فهو مجاز مرسل، ولذا تعدّى بعلى، ولو جعل تضميناً صح، وقوله يطلب الخ معنى السين. قوله: **(بتعويق الناس عن الإيمان الخ)** إشارة إلى أنّ سبيل الله كالصراط المستقيم مجاز عن دينه، وتنكب بمعنى عدل، وحاد عنها، وقوله وليس فصيحاً أي بالنسبة إلى اللغة الأخرى والقراءة

﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ ويبغون لها زيغاً ونكوباً عن الحق ليقدحوا فيه فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير والموصول بصلته يحتمل الجر صفة للكافرين، والنصب على الذم والرفع عليه أو على أنه مبتدأ خبره ﴿أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ أي ضلوا عن الحق ووقعوا عنه بمراحل، والبعد في الحقيقة للضال فوصف به فعله للمبالغة، أو للأمر الذي به الضلال فوصف به لملابسته ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ إلا بلغة قومه الذي هو

الأخرى، ولا محذور في كون القراءة المتواترة أفصح من غيرها، وليس هذا مبنياً على مذهب الزمخشريّ من أن القراءة تكون برأي واجتهاد دون سماع منه ﷺ، كما قيل وقوله لأنّ في صدّه مندوحة أي سعة عن التعدية بالهمزة، وجعله من صدّ صدود اللازم لأنّ تعدية صد بنفسه فصيحة كثيرة في الاستعمال مع أنّ هذه القراءة شاذة، وهي قراءة الحسن كما قاله المعرب.

قوله: **(ويبغون لها زيغاً الخ)** قد فسره المصنف رحمه الله في أوّل هود بقوله يصفونها بالانحراف عن الحق، والصواب أو يبغون أهلها أن يعوجوا بالردة وهذا وجه آخر، وهو أنهم يطلبون أن يروا فيها ما يكون عوجاً قادحاً فيها كقول من لم يصل إلى العنقود وليسوا بواجدين ذلك فلذا عقبه بقوله أولئك في ضلال بعيد، والنكوب الانحراف والعدول، وقد أعرب الموصول بوجوه ظاهرة، وقد ردّ أبو حيان رحمه الله كونه صفة للكافرين بالفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ، وهو قوله من عذاب شديد وأنه يصير كقولك الدار لزيد الحسنة القرشي والتركيب الصحيح فيه أن يقال الدار الحسنة لزيد القرشي، وهو مبنيّ على أنّ قوله من عذاب شديد صفة ويل، وهو لم يذكره فهو إلزام له بما لا يلتزمه فيجوز أن يكون على هذا خبر مبتدأ محذوف، والجملة اعتراضية فلا يضر الفصل بها فتأمّل، وإذا كان مرفوعاً على الذمّ فهو خبر مبتدأ أيضاً، والفرق بينه، وبين الوجه الذي بعده أنه يعتبر أنه كان نعتاً فقطع بخلافه على الآخر، ولا يقدر فيه بئس الذين الخ كما توهم. قوله: **(أي ضلوا عن الحق ووقعوا عنه بمراحل)** يعني أنّ الضلال معنويّ بمعنى البعد عن الحق شبه بمن ضل في طريقه وبعد عن مقصده وبعيد ترشيح له، ولما كان من وضع البعد على أن يوصف به المكان أو المكاني، وقد وصف به هنا الفعل نفسه بين المراد منه، وقوله في الحقيقة للضال بالنسبة إلى الضلال فلا ينافي أنه يوصف به المكان أيضاً وفعله يعني صفته، وهي الضلال، والمبالغة بجعل الضلال نفسه ضالاً فقد أسند فيه إلى المصدر ما هو لصاحبه مجازاً كجن جنونه وجدّ جدّه، ولا يخفى ما فيه من المبالغة إلا أنّ الفرق بين ما نحن فيه وجد جدّه أنه مصدر غير المسند وذاك مصدره، وليس بينا وقوله أو للأمر الذي به الضلال الباء للسببية أو الملابسة أي أمر بسببه أو ملابسته حصل الضلال يعني أنّ البعد في الحقيقة صفة للشخص باعتبار بعد مكانه عن مقصده وسبب بعده ضلاله لأنه لو لم يضل لم يبعد عنه فأسند ما للشخص إلى سبب اتصافه بما وصف به فيكون كقولك قتل فلاناً عصيانه، والإسناد مجازيّ، وفيه المبالغة المذكورة أيضاً، والمعنى بعد الضلال لكنه اعتبر في الثاني بيان سبب البعد دون الأوّل، وفي الكشاف هو من الإسناد

منهم، وبعث فيهم ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ما أمروا به فيفقهوه عنه بيسر وسرعة ثم ينقلوه ويترجموه إلى غيرهم فإنهم أولى الناس إليه بأن يدعوهم، وأحق بأن ينذرهم، ولذلك أمر النبيّ ﷺ بإنذار عشيرته أوّلاً، ولو نزل على من بعث إلى أمم مختلفة كتب على ألسنتهم استقل ذلك بنوع من الإعجاز، ولكن أدى إلى اختلاف الكلمة، وإضاعة فضل الاجتهاد في تعلم الألفاظ، ومعانيها والعلوم المتشعبة منها وما في إتعاب القرائح، وكدّ النفس من القرب المقتضية لجزيل الثواب، وقرىء بلسن وهو لغة فيه كريش ورياش، ولسن بضمتين وضمة

المجازي والبعد في الحقيقة للضال لأنه هو الذي يتباعد عن الطريق فوصف به فعله كما تقول جدّ جدّه، ويجوز أن يراد في ضلال ذي بعد أو فيه بعد لأنّ الضال قد يضل عن الطريق مكاناً قريباً أو بعيداً قال المدقق: الإسناد المجازي على جعل البعد لصاحب الضلال لأنّ الضالّ الذي يتباعد عن طريق الصواب فوصف ضلاله بوصفه مبالغة، وليس معناه إبعادهم في الضلال، وتعمقهم فيه وأما قوله، ويجوز أن يراد في ضلال ذي بعد فعلى هذا البعد صفة للضلال حقيقة بمعنى بعد غوره، وأنه هاوية لا نهاية لها، وقوله أو فيه بعد على جعل الضلال مستقراً للبعد بمنزلة مكان بعيد عن الجادة، وهو معنى بعده في نفسه عن الحق لتضادهما، وإليه الإشارة بقوله لأنّ الضال قد يضل عن الطريق مكاناً بعيداً أو قريباً، والغرض بيان غاية التضاد، وأنه بعد لا يوازن وزانه، وعلى جميع التقادير البعد مستعار من البعد المسافي إلى تفاوت ما بين الحق، والباطل أو ما بين أهلهما، وذكر في سورة الحج أنه استعير الضلال البعيد من ضلال من أبعد في التيه ضالاً فطالت وبعدت مسافة ضلاله، ثم في قوله أولئك في ضلال دون ضالون ضلالاً بعيداً دلالة على تمكنهم فيه فاشتماله عليهم اشتمال المحيط على المحاط ليكون كناية بالغة في إثبات وصف الضلال فافهم. قوله: **(الذي هو منهم وبعث فيهم)** إشارة إلى أنّ اللسان ليس بمعنى العضو بل بمعنى اللغة فإنه يستعمل لكل منهما، ولا ينتقض الحصر بلوط عليه الصلاة والسلام فإنه تزوّج منهم، وسكن معهم، ولا بيونس عليه الصلاة والسلام فإنه من قومه الذين أرسل إليهم كما قالوه فلا حاجة إلى أنه هنا باعتبار الأكثر الأغلب، ولا يلزم من كون لغته لغتهم اختصاص بعثته بالعرب، وقوله ما أمروا به إشارة إلى مفعوله المقدّر واليسر بمعنى السهولة عليهم. قوله: **(ثم ينقلوه ويترجموه إلى غيرهم)** أي ينقلوا ما أمروا به، ويترجموه بلغة أخرى إن بعث ذلك الرسول إلى غير قومه ممن لهم لسان آخر، وقوله فإنهم أولى الناس أي أقربهم إليه تعليل لعدم تعكيس الأمر، وإنذار عشيرته لقوله تعالى: **﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾** [سورة الشعراء، الآية: ٢١٤] وقوله، ولو نزل الخ إشارة إلى سؤال وهو نبينا ﷺ بعث لجميع الأمم فلو كان له كتب معجزة بجميع الألسنة كانت أدل على النبوّة فدفعه بأنه يؤدّي إلى اختلاف الكلمة لاختلاف الكتب المتمسك بها المؤدّي إلى التنازع، وعدم الانقياد وإضاعة فضل الاجتهاد أي بذل الجهد في فهم معانيه، واتقان لغاته وعلومه، والقرب جمع قربة. قوله: **(وقرئ بلسن)** كذكر، وهي لغة في لسان لكنه لا يطلق على الجارحة، وقوله وقيل الضمير في

وسكون على الجمع كعمد، وعمد وقيل الضمير في قومه لمحمد ﷺ وإنه تعالى أنزل الكتب كلها بالعربية ثم ترجمها جبريل عليه السلام أو كل نبي بلغة المنزل عليهم، وذلك يرده قوله ليبين لهم فإنه ضمير القوم والتوراة والإنجيل ونحوهما لم تنزل لتبين للعرب ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾ فيخذله عن الإيمان ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ بالتوفيق له ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ فلا يغلب شيء على مشيئته ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي لا يضل، ولا يهدي إلا لحكمة ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ يعني اليد والعصا وسائر معجزاته ﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ بمعنى أي أخرج لأنّ في الإرسال معنى القول أو بأن أخرج فإن صيغ الأفعال سواء في الدلالة على المصدر فيصح أن يوصل بها أن الناصبة ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ﴾ بوقائعه التي وقعت على الأمم الدارجة، وأيام العرب حروبها وقيل بنعمائه وبلائه ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ يصبر على بلائه، ويشكر لنعمائه فإنه

قومه لمحمد ﷺ الخ الضمير على الأوّل لرسول وعلى هذا لنبينا ﷺ المفهوم من السياق وهذا قول لبعض المفسرين نسب فيه إلى الغلط كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله ويرده إلى آخره لأنه إذا لم يقع التبيين إلا بعد الترجمة فات الغرض مما ذكر، وضمير لهم للقوم بلا خلاف، وهم المبين لهم بالترجمة فقول المصنف رحمه الله لم تنزل لتبين للعرب فيه نظر لأنّ القائل لم يقل إنه تبين للعرب، ولم يكلفوا بالعمل بما فيها حتى تبين لهم، وقوله وقيل الخ. قال في الكشف دفعه الطيبي بأنه راجع إلى كل قوم بدلالة السياق والجواب أنه لا يدفع الإيهام على خلاف مقتضى المقام، وقوله فيخذله الخ قد مر تحقيقه وكذا مرّ تحقيق تفسير الهداية بالتوفيق، وقوله فلا يغلب شيء على مشيئته بيان لارتباطه، وكذا ما بعده وقوله، ولقد أرسلنا موسى أي كما أرسلناك كذا قال النسفي، وبه يرتبط النظم أتم ارتباط، وفي المرشد لأبي شامة رحمه الله قال السجستاني المراد بقومه العرب كلهم لقوله ﷺ: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**»[1] الحديث، وقال ابن قتيبة هم قريش لأنّ القرآن أنزل بلغتهم، ولا يجوز أن يكون فيه ما يخالفها فالقول الأوّل عظيم من قائله إلا أن يريد ما يوافق لغتهم من غيرهم اهـ. قوله: (**أي أخرج لأنّ في الإرسال معنى القول أو بأن أخرج الخ**) يعني أن إما مفسرة، وهي تفسير لمفعول مقدّر فيه معنى القول دون حروفه، وهذا شرط كما بينه أهل العربية، وإليه أشار المصنف رحمه الله أو مصدرية حذف قبلها حرف الجر لأنّ أرسل يتعدى بالباء، والجار يطرد حذفه قبل أنّ، وأن وقوله فإنّ صيغ الأفعال الخ إشارة إلى توجيه اتصالها بالأمر كما مرّ تحقيقه، وقوله أن الناصبة أي المصدرية لشهرة النصب بها. قوله: (**بوقائعه التي وقعت على الأمم الدارجة**) أي الخالية الماضية يعني الأيام بمعنى الحروب والوقائع كما في قولهم أيام العرب فإنه مشهور بهذا

---

(١) أخرجه أحمد ٥/ ١١٤ وابن حبان ٧٤٣ والطبري ١/ ١٥ كلهم من حديث أبي سلمة. قال شعيب في الإحسان: إسناده صحيح على شرط مسلم.

إذا سمع بما نزل على من قبله من البلاء، وأفيض عليهم من النعماء أعتبر، وتنبه لما يجب عليه من الصبر والشكر، وقيل المراد لكل مؤمن وإنما عبر عند بذلك تنبيهاً على أن الصبر والشكر عنوان المؤمن.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ أي اذكروا نعمته وقت إنجائه إياكم ويجوز أن ينتصب بعليكم إن جعلت مستقرّة غير صلة للنعمة وذلك إذا أريدت بها العطية دون الإنعام ويجوز أن يكون بدلاً من نعمة الله بدل الاشتمال ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ أحوال من آل فرعون أو من

المعنى كقوله:

وأيامنا مشهورة في عدوّنا

وهذا هو المناسب للتذكير، ولذا قدّمه أو المراد بأيام الله نعمه ونقمه كقوله:

وأيام لنا غرر طوال عضضنا الملك فيها أن يدينا

وذكرهم معطوف على أخرج أو مستأنفه، وهذا أنسب بقوله لكل صبار شكور، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أيام الله نعماؤه، وهو مثل الأوّل في عدم المناسبة لما بعده مع عدم المناسبة لما قبله أيضاً وفيه نظر. قوله: **(يصبر على بلائه ويشكر لنعمائه فإنه إذا سمع الخ)** هو جار على الوجهين في تفسير الأيام أما على الثاني فظاهر، وأمّا على الأوّل فالصبر على البلاء من التذكير بالوقائع، والشكر على النعم من الإخراج من الظلمات إلى النور فإنه تدبيل لمجموع الآية لا لقولهم ذكرهم فقط، وإليه أشار بقوله فإنه الخ وقيل إنه إشارة إلى ترجيح الثاني عكس ما فهم من صيغة التمريض، ومناسبته على تفسيره بالوقائع أنها تتضمن النعم، والنقم بالنسبة إلى قوم، وقوم كقوله:

مصائب قوم عند قوم فوائد

وهو تكلف لا حاجة إليه. قوله: **(وقيل المراد لكل مؤمن)** فعلى الأوّل يكون الصبار، والشكور عبارتين لمعنيين، وعلى هذا عبارة عن معنى واحد على طريق الكناية كحيّ مستوي القامة بادي البشرة في الكناية عن الإنسان، وقوله عنوان المؤمن استعارة حسنة أي الظاهر من حاله الدالّ على ما في باطنه من الإيمان كقولهم البشر عنوان الكرم. قوله: **(أي اذكروا نعمته وقت إنجائه إياكم)** يعني أنّ النعمة مصدر بمعنى الأنعام، وإذ متعلقة به أو بكلمة عليكم إذا كانت حالاً لا ظرفاً لغواً للنعمة لأنّ الظرف المستقر لنيابته عن عامله يجوز أن يعمل عمله أو هو على هذا معمول لمتعلقه، والنعمة على هذا يجوز كونها بمعنى العطية المنعم بها، ولا يتعين كما هو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أو إذ يدل من نعمة بدل اشتمال. قوله: **(أحوال الخ)** وجوّز في سورة البقرة أن يكون حالاً منهما جميعاً لوجود ما يربطه بهما، وتركه هنا قيل لما فيه من نوع تزاحم الاعتبارين معاً ومن شائبة اختلاف العامل، وإن أمكن تأويله بأنّ

ضمير المخاطبين، والمراد بالعذاب ههنا غير المراد به في سورة البقرة والأعراف لأنه مفسر بالتذبيح والقتل ثمة ومعطوف عليه التذبيح ههنا، وهو إمّا جنس العذاب أو استعبادهم واستعمالهم بالأعمال الشاقة ﴿وَفِي ذَٰلِكُم﴾ من حيث إنه بأقدار الله إياهم وإمهالهم فيه ﴿بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ ابتلاء منه، ويجوز أن تكون الإشارة إلى الإنجاء، والمراد بالبلاء النعمة ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ أيضاً من كلام موسى ﷺ وتأذن بمعنى آذن كتوعد

العامل في آل فرعون، وإن كان لفظ من في الظاهر لكنه لفظ أنجاكم في الحقيقة، وهذا الإشكال مع حله يتمشى في الأوّل، ولا يخفى سماجته فإنّ التركيب في السورتين واحد فهذا لو كان محذوراً تركه ثمت أيضاً فلا وجه لما تكلفه، وضمير المخاطبين مفعول أنجاكم. قوله: **(والمراد بالعذاب هاهنا غير المراد به في سورة البقرة الخ)** جواب عما يسئل عنه وهو أنه لم عطف ويذبحون هنا ولم يعطف هو في البقرة ويقتلون في الأعراف والقصة واحدة فأشار إلى أنه حيث طرح الواو قصد تفسير العذاب، وبيانه فلم يعطف لما بينهما من كمال الاتصال، وحيث عطف كما نحن فيه لم يقصد ذلك، والعذاب إن كان المراد منه الجنس فالتذبيح لكونه أشدّ أنواعه عطف عليه عطف جبريل على الملائكة عليهم الصلاة والسلام تنبيهاً على أنه لشدّته كأنه ليس من ذلك الجنس، وإن كان المراد به غيره كاسترقاقهم، واستعمالهم في الأعمال الشاقة فهما متغايران، والمحل محل العطف، وقد جوّز أهل المعاني أن يكون بمعنى، وتفسيراً فيها، وترك عطفه في تينك السورتين ظاهر، وعطفه هنا لعد التفسير لكونه أوفى بالمراد وأظهر بمنزلة المغاير فلذا عطف كما في المطول وهو وجه حسن أيضاً، وقوله بالتذبيح والقتل لف، ونشر لما في السورتين، ولو قال التقتيل كان أنسب، وثمة إشارة إلى الموضعين، وقوله ومعطوف عليه التذبيح، وفي نسخة الذبح، وفي أخرى معطوف عليه التذبيح فهو خبر سببي، وهو ظاهر، ورابطه ضمير عليه حينئذ. قوله: **(من حيث إنه بأقدار الله إياهم وإمهالهم فيه)** تبع فيه الزمخشريّ وهو إنما فسره به بناء على مذهبه فلو قال من حيث إنه يخلق الله، وإيجاده، وإن كان بكسبهم كان أوفى بمذهب أهل السنة، والإشارة على هذا إلى فعل آل فرعون بهم، وإنما عدل عنه لأنه مناسب لإمهالهم فتنبه له. قوله: **(ابتلاء منه)** إمّا كون قتل الأبناء ابتلاء فظاهر، وأمّا استحياء النساء، وهنّ البنات أي استبقاؤهم فلأنهم كانوا يستخدمونهنّ، ويفرّقون بينهنّ، وبين الأزواج أو لأنّ بقاءهنّ دون البنين رزية في نفسه كما قيل:

ومن أعظم الرزء فيما أرى بقاء البنات وموت البنينا

قوله: **(ويجوز أن تكون الإشارة إلى الإنجاء والمراد بالبلاء النعمة)** فإنّ البلاء هو الابتلاء سواء كان بالنعمة أو المحنة قال تعالى: **﴿ونبلوكم بالشرّ والخير فتنة﴾** [سورة الأنبياء، الآية: ٣٥] ولذا جوّز أن تكون الإشارة إلى جميع ما مرّ الشامل للنعمة، والنقمة، وجعله إشارة لما ذكر هرباً من إسناد ما فعلوا إلى الله على مذهب المعتزلة، ولذا أخره المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(من كلام موسى ﷺ)** فهو من مقول القول لا كلام مبتدأ وهو معطوف على نعمة الله أو

وأوعد غير أنه أبلغ لما في التفعل من معنى التكلف والمبالغة ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ﴾ يا بني إسرائيل ما أنعمت عليكم من الإنجاء وغيره بالإيمان والعمل الصالح ﴿لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ نعمة إلى نعمة ﴿وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ فلعلي أعذبكم على الكفران عذاباً شديداً ومن عادة أكرم الأكرمين أن يصرح بالوعد ويعرّض بالوعيد والجملة مقول قول مقدّر أو مفعول تأذن على أنه يجري مجرى قال: لأنه ضرب منه ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِن تَكْفُرُوا أَنتُمْ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ من الثقلين ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ﴾ عن شكركم ﴿الْحَمِيدِ﴾ مستحق للحمد في ذاته محمود تحمده الملائكة وتنطق بنعمه ذرّات المخلوقات فما ضررتم بالكفران إلا أنفسكم حيث حرمتموها مزيد الأنعام وعرضتموها للعذاب الشديد ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن

على إذ أنجاكم في محلّ نصب جار على جميع الوجوه السابقة، والإعلام بمزيد النعمة لمن شكر نعمه، وإحسانه منه أيضاً، وتأذن بمعنى آذن، وهو أعلم بوعده بذلك، والتفعل أبلغ من البلاغة أو المبالغة لأنّ صيغة التفعل للتكلف كتحلم، وما يتكلف فيه يكثر إظهاره، ويبالغ فيه فلهذا يستعمل في لازم معناه فيدل على ما ذكر كما وصف الله بالمتوحد فقوله، والمبالغة معطوف على التكلف لبيان المراد منه دفعاً لما يتوهم من أنه غير مناسب للمقام. قوله: **(بالإيمان)** لا بدّ من تأويله بالثبات على الإيمان أو إخلاصه لأنهم كانوا مؤمنين، ولذا قيل لو صرّح به كان أظهر وقيل إنه ذكر توطئة للعمل الصالح لأنه أساسه وفيه نظر وقوله نعمة إلى نعمة يفهم من زيادة النعم سبق نعم أخر فلذا فسر بما ذكر، وأيضاً لفظ الشكر الدال على سبق النعم فليس الزيادة لمجرّد الأحداث فافهم. قوله: **(فلعلي أعذبكم على الكفران)** فكفرتم من كفران النعم لمقابلته للشكر لا من الكفر مقابل الإيمان، وجوّز حمله عليه، وهو بعيد، وقوله ومن عادة أكرم الأكرمين الخ تصريح الوعد بقوله لأزيدنكم ظاهر، والتعريض بقوله: **﴿إن عذابي لشديد﴾** [سورة إبراهيم، الآية: ٧] دون أعذبكم أو عذابي لكم، وقيل إنه جار على عادته تعالى أيضاً في إسناده الخير للذات المقدس دون الشر وفيه نظر لأنّ عذابي مصدر مضاف لفاعله، والفرق بينه وبين صريح الإسناد محل نظر، وأكرم الأكرمين المراد به الله تعالى عبر به إشارة إلى أنّ التصريح، والتلويح المذكورين كرم منه تعالى، وليس المراد به كل من كان أكرم بناء على جواز إطلاقه على غير الله كما جوّزه بعضهم لبعده، وتكلفه، وكذا قوله فلعلي أعذبكم بصيغة الترجي الدالة على عدم القطع لمناسبته لكرمه، ورحمته لأنّ كفران النعم غير مستوجب للعذاب كغيره في عادته تعالى. قوله: **(والجملة)** أي قوله لئن شكرتم الخ إمّا مفعول قول مقدّر منصوب على الحال سادّ معموله مسدّه أي قائلاً أو مفعول تأذن لأنه في معنى القول على المذهبين المشهورين لنحاة البصرة والكوفة في أمثاله، وقوله من الثقلين خص العموم المستفاد من جميعاً بهم لأنه غير متصوّر فيهم. قوله: **(فما ضررتم بالكفران إلا أنفسكم حيث حرمتموها مزيد الأنعام)** وفي نسخة عريتموها مزيد الأنعام وكان الظاهر من مزيد لكنه ضمنه معنى

قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ﴾ من كلام موسى عليه الصلاة والسلام أو كلام مبتدأ من الله ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ ﴾ جملة وقعت اعتراضاً أو الذين من بعدهم عطف على ما قبله، ولا يعلمهم اعتراض، والمعنى أنهم لكثرتهم لا يعلم عددهم إلا الله، ولذلك قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كذب النسابون ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا

حرمتموها فهما بمعنى، وهذا هو جواب الشرط في الحقيقة وما ذكر في النظم دليله، وقيل إنما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لدفع توهم عود فائدة الشكر عليه والجواب تقديره لم يتضرر أو لم ينقص منه شيء، وما ذكر دليله فقول المصنف رحمه الله تعالى فما الخ تفريع على هذه الآية، وما قبلها لا تقدير للجواب لأنّ ضرر الكفران مستفاد مما تقدّم، وانحصاره فيهم مفهوم من هذه الآية، ولا يخفى أن ما ذكره، وما قدّره المعترض واحد لأنّ معنى ما ضررتم إلا أنفسكم أنّ نفعه، وضره عائد عليكم فلا يتضرر به الله فلا وجه لاعتراضه غير تكثير السواد بما لا محصل له. قوله: **(من كلام موسى عليه الصلاة والسلام أو كلام مبتدأ من الله)** فعلى الأوّل هو من مقول القول، وهو تذكير لبني إسرائيل بأحوال من تقدّمهم ليعتبروا بهم، وعلى الثاني هو ابتداء كلام من الله غير محكي مخاطباً به أمّة محمد ﷺ، بعدما ذكر إرساله ﷺ بالقرآن، وقص عليهم بعضاً من قصص موسى عليه الصلاة والسلام. قوله: **(جملة وقعت اعتراضاً)** أي جملة بتمامها من المبتدأ والخبر وقعت اعتراضاً في الكلام قيل عليه ليس جملة اعتراضية لأنّ الاعتراض لا يكون إلا بين جزأين يطلب أحدهما الآخر، وكذا قوله لا يعلمهم إلا الله اعتراض يرد عليه ما ذكر، ومنع بأنّ بينهما ارتباطاً يطلب به أحدهما الآخر لأنه يجوز أن تكون جملة جاءتهم حالاً بتقدير قد، والاعتراض يقع بين الحال، وصاحبها فليس ما ذكر مخالفاً لكلام النحاة، ولو سلم أنها ليست بحالية فما ذكروه هنا على مصطلح أهل المعاني فإنهم لا يشترطون الشرط المذكور حتى جوّزوا أن يكون في آخر الكلام كما صرّح به ابن هشام في المغني مع أنّ جملة جاءتهم رسلهم الخ مفسرة للجملة الأولى فهي مرتبطة بها معنى، واشتراط الارتباط الإعرابي عند النحاة غير مسلم أيضاً فتأمل. قوله: **(أو الذين من بعدهم عطف على ما قبله)** يعني الموصول أو قوم نوح، وذكر مع دخوله في الذين من قبلكم لتفسيره بقوم نوح الخ، والثاني أوفق بالمعنى، والأوّل أوفق باللفظ، وقال الطيبي: هذا أحسن لحسن موقع الاعتراض إذ حسنه أن يؤكد ما اعترض فيه وليس في الأوّل رائحة ذلك. قوله: **(والمعنى أنهم لكثرتهم الخ)** أي على الوجهين لكنه يختلف عليهما مرجع الضمير في أنهم ولكثرتهم، وعددهم فهو الموصول الثاني على الأوّل، ومجموع الموصولين على الثاني، ومعنى الاعتراض على الثاني ألم يأتكم أنباء الجم الغفير الذي لا يحصى كثرة فتعتبروا بها إنّ في ذلك لمعتبراً، وعلى الأوّل فهو ترق، ومعناه ألم يأتكم نبأ هؤلاء، ومن لا يحصى بعدهم كأنه يقول دع التفصيل فإنه لا مطمع فيه، وفيه لطف لإيهام الجمع بين الإجمال، والتفصيل، ولذا قدّمه جار الله، وأيده بقول ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم فإنه فيه أظهر. قوله: **(ولذلك قال ابن مسعود رضي الله**

أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ فعضوها غيظاً مما جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام كقوله تعالى: ﴿عضوا عليكم الأنامل من الغيظ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١١٩] أو وضعوها عليها

تعالى عنه كذب النسابون) لأنهم يدعون علم الأنساب، وقد نفى الله علمها عن العباد وعن ابن عباس رضي الله عنهما بين عدنان، وإسماعيل عليه الصلاة والسلام ثلاثون أباً لا يعرفون وفي الجامع اختلف في نسب النبيّ ﷺ، بعد اتفاقهم أنه من ولد إسماعيل عليه الصلاة والسلام، وأنه من ولد معدّ بن عدنان، وإنما الاختلاف في الأسماء التي قبل عدنان، ولا يكاد يصح لأحد من الرواة رواية، ولا ضبط للأسماء، واتصال هذه الآية بما قبلها أنه بعد ذكر ما مرّ من قصة موسى عليه الصلاة والسلام، وما معه عقبه توبيخاً، وتهديداً كما ذكره الطيبي.

قوله: **(فعضوها غيظاً مما جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام الخ)** في معنى رد الأيدي في الأفواه وجوه الأوّل إرجاع ضميري أيديهم وأفواههم إلى الكفار، وهو على أربعة احتمالات أحدها أنهم عضوها غيظاً من شدّة نفرتهم من رؤية الرسل عليهم الصلاة والسلام، واستماع كلامهم، وثانيها أنهم لما سمعوا كلام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، تعجبوا منه، ووضعوا أيديهم على أفواههم ضحكاً، واستهزاء كمن غلبه الضحك، وثالثها أنهم أشاروا بأيديهم إلى جوابهم، وهو قولهم إنا كفرنا أي هذا جوابنا الذي نقوله بأفواهنا، والمراد إشارتهم إلى كلامهم كما يقع في كلام المتخاطبين أنهم يشيرون إلى أنّ هذا هو الجواب، ثم يقرّرونه أو يقرّرون، ثم يشيرون بأيديهم إلى أنّ هذا هو الجواب، وهو الوجه القوي لأنهم لما حاولوا الإنكار على الرسل كل الإنكار جمعوا في الإنكار بين الفعل والقول، ولذا أتى بالفاء تنبيهاً على أنهم لم يمهلوا بل عقبوا دعوتهم بالتكذيب، وصدروا الجملة بأنّ ورابعها أنهم وضعوها على أفواههم مشيرين بذلك إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن يكفوا عن هذا الكلام، ويسكتوا والوجه الثاني أن يرجع الضمير في أيديهم إلى الكفار وفي أفواههم إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفيه احتمالان الأوّل أنهم أشاروا بأيديهم إلى أفواه الرسل عليهم الصلاة والسلام، أن اسكتوا، والآخر بأنهم وضعوا أيديهم على أفواه الرسل عليهم الصلاة والسلام منعاً لهم من الكلام والوجه الثالث أن يعود الضمير إلى الرسل عليهم الصلاة والسلام ويكون المراد بالأيدي نعمهم من مواعظهم ونصائحهم، والأيدي بمعنى الأيادي كما سيحققه أو يكون ردّها إلى أفواههم مثلاً لردّها، وتكذيبها بأن شبه ردّ الكفار مواعظ الرسل عليهم الصلاة والسلام بردّ الكلام الخارج من الفم فقيل ردّوا أيديهم أي مواعظهم في أفواههم، والمراد عدم قبولها، وفي هذا الوجه احتمال آخر، وهو أنّ الكفار أخذوا أيدي الرسل عليهم الصلاة والسلام، ووضعوها على أفواههم ليقطعوا كلامهم فحينئذ اليد، والفم على حقيقتهما وعلى الأوّل مجازان هذا حاصل ما ذكره الزمخشريّ على ما قرّره الشارح العلامة فقول المصنف رحمه الله تعالى فعضوها غيظاً بناء على إرجاع الضميرين للكفار فاليد والفم على حقيقتهما، والرد كناية عن العض ولا ينافي الحقيقة كون المعضوض الأنامل كما في الآية الأخرى فإن من عض موضعاً

تعجباً منه أو استهزاء عليه كمن غلبه الضحك أو اسكاتاً للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأمراً لهم بأطباق الأفواه، أو أشاروا بها إلى ألسنتهم، وما نطقت به من قولهم إنا كفرنا تنبيهاً على أن لا جواب لهم سواه أوردوها في أفواه الأنبياء يمنعونهم من التكلم، وعلى هذا يحتمل أن يكون تمثيلاً وقيل الأيدي بمعنى الأيادي أي ردوا أيادي الأنبياء التي هي مواعظهم وما يوحى إليهم من الحكم والشرائع في أفواههم لأنه إذا كذبوها، ولم يقبلوها فكأنهم ردّوها، إلى حيث جاءت منه ﴿وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ﴾ على زعمكم ﴿وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا

من اليد يقال حقيقة إنه عض اليد فلا يتوهم من ردها أنه مجاز كقوله: ﴿**يجعلون أصابعهم في آذانهم**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩] فتأمّل. قوله: (**أو وضعوها عليها تعجباً الخ**) فالضميران للكفار أيضاً، واليد والفم على حقيقتهما، ووضعها على الفم لغلبة الضحك من الاستهزاء أو التعجب، ولا ملازمة بين الاستهزاء، والتعجب فلذا عطفه بأو، وقيل الاستهزاء وإن استلزم التعجب لكن التعجب لا يستلزمه فصحت المقابلة. قوله: (**أو إسكاتاً للأنبياء عليهم الصلاة والسلام**) هذا كالوجه السابق في مرجع الضمير، والحقيقة، وكذا إذا كان أمر بالإطباق. قوله: (**أو أشاروا بها إلى ألسنتهم الخ**) هذا هو التوجيه الراجح فاليد حقيقة، والردّ مجاز، والإشارة تقارن قولهم إنا كفرنا مع احتمال التقدّم والتأخر. قوله: (**أو ردوها في أفواه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الخ**) فهما على حقيقتهما والضمير الأوّل للقوم والثاني للأنبياء عليهم الصلاة والسلام الخ وفيه معنى آخر، وهو أنه يحتمل أنهم أشاروا إلى أفواه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالسكوت، وفي بمعنى إلى كما في أدب الكاتب. قوله: (**وعلى هذا يحتمل أن يكون تمثيلاً**) أي استعارة تمثيلية بأن يراد بردّ أيدي القوم إلى أفواه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وعدم قبول كلامهم، واستماعه مشبهاً بوضع اليد على فم المتكلم لإسكانه فاليد، والفم على حقيقتهما وهذا التمثيل يجري في كون الضميرين للرسل أيضاً، ويحتمل إبقاؤه على حقيقته كما قرّرناه. قوله: (**وقيل الأيدي بمعنى الأيادي**) أي النعم، والمراد بالنعم نعم النصائح، والحكم، والشرائع فإنها من أعظم النعم، وضعفه لأنّ الأيدي بمعنى النعم قليل في الاستعمال حتى أنكره بعض أهل اللغة، وإن كان الصحيح خلافه، ولأنّ الردّ والأفواه يناسب إرادة الجارحة، وقوله بمعنى الأيادي إشارة إلى أنه المعروف في الاستعمال بمعنى النعم كقوله:

أيادي لم تمنن وإن هي جلت

وهو جمع أيد جمع يد فهو جمع الجمع لا جمع يدكما توهم. قوله: (**أي ردوا أيادي الأنبياء**) عليهم الصلاة والسلام، وقوله فكأنهم إشارة إلى أنه تمثيل على هذا، وأنّ الضميرين راجعان إلى الرسل عليهم الصلاة والسلام، وهو الوجه الثالث، والأيادي وحدها مجاز لا الأفواه، وقيل إنه مجاز أيضاً، وفيه نظر. قوله: (**على زعمكم**) لأنهم لا يسلمون إرسالهم فلا تنافي بين كفرهم، وذكر رسالتهم، وما أرسلوا به الكتب، والشرائع. قوله تعالى: (﴿**وأنا لفي**

تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ ﴾ من الإيمان، وقرىء تدعونا بالإدغام ﴿مُرِيبٍ ﴾ موقع في الريبة أو ذي ريبة، وهي قلق النفس وأن لا تطمئن إلى شيء ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ أدخلت همزة الإنكار على الظرف لأنّ الكلام في المشكوك فيه لا في الشك أي إنما ندعوكم إلى الله، وهو لا يحتمل الشك لكثرة الأدلة وظهور دلالتها عليه، وأشاروا إلى ذلك بقولهم ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهو صفة، أو بدل وشك مرتفع بالظرف ﴿يَدْعُوكُمْ ﴾ إلى الإيمان ببعثه إيانا ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم ﴾ أو يدعوكم إلى المغفرة كقولك دعوته لينصرني على إقامة المفعول

شك مما تدعونا﴾) فإن قلت أنا كفرنا جزم بالكفر لا سيما، وقد أكد بأنّ فقولهم إنا لفي شك ينافيه قلت أجيب بأنّ الواو بمعنى أو أي أحد الأمرين لازم، وهو إنا كفرنا جزماً فإن لم نجزم فلا أقلّ من أن نكون شاكين فيه، وأياماً كان فلا سبيل إلى الإقرار، وقيل إنّ الكفر عدم الإيمان عمن هو من شأنه فكفرنا بمعنى لم نصدق، وذلك لا ينافي الشك أو متعلق الكفر الكتب، والشرائع، ومتعلق الشك ما يدعونهم إليه من التوحيد مثلاً، والشك في الثاني لا ينافي القطع في الأوّل، وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه. قوله: **(من الإيمان)** أي المؤمن به أو في صحته إذ لا يظهر الشك في نفس الإيمان، وقوله بالإدغام أي إدغام نون الرفع في نون الضمير، وقوله موقع في الريبة فهو من أرانبي بمعنى أوقعني في الريبة، والثاني من أراب بمعنى صار ذا ريبة وهي صفة مؤكدة، وقد مرّ تحقيقه. قوله: **(أدخلت همزة الإنكار على الظرف الخ)** قيل المعنى أفي الله وحده شك لأنهم لم يكونوا دهرية منكرين للصانع بل عبدة أوثان فقوله: **﴿فاطر السموات والأرض﴾** إشارة إلى برهان التمانع وقيل إنه يعم الشك في وجوده، ووحدته لأنّ فيهم دهرية، ومشركين، وقوله فاطر السموات إشارة إلى الدليل عليهما، وتقديم في الله ليس بقصر بل للاهتمام بالمنكر المشكوك فيه لأنّ المنكر كونه تعالى محل الشك لا نفس الشك فإنه غير منكر، وقيل عليه إنّ تعليله يقتضي جواز التأخير لولا هذا القصد، وليس كذلك، وهو خطأ لأنّ وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغ للابتداء بها نحو هل رجل في الدار كما ذكره ابن مالك، وغيره فما قيل في جوابه أنّ المراد لم جعل هذا التركيب هكذا، وإن كان وجوباً لا وجه له مع تعسفه، وقوله وهو لا يحتمل الشك أي احتمالاً ناشئاً عن تأمّل. قوله: **(وشك مرتفع بالظرف)** لاعتماده على الاستفهام مع جواز كونه مبتدأ، ورجحه لأنّ فيه عدم الفصل بين التابع، ومتبوعه بأجنبي وهو المبتدأ بخلاف الفاعل فإنهم لم يعدوه أجنبياً لكونه كالجزء من عامله. قوله: **(يدعوكم إلى الإيمان ببعثه إيانا)** فعلى هذا المدعوّ له غير المغفرة، وهو الإيمان بقرينة إنا كفرنا، وعلى الوجه الثاني المدعوّ إليه المغفرة لا لأنّ اللام بمعنى إلى فإنه من ضيق العطن بل لأنّ معنى الاختصاص، ومعنى الانتهاء كلاهما واقعان في حاق الموقع فكأنه قيل يدعوكم إلى المغفرة لأجلها لا لغرض آخر، وحقيقته أنّ الأغراض آخر غايات مقصودة تفيد معنى الانتهاء، وزيادة كذا إفادة المدقق في الكشف، والحاصل أنّ المدعوّ إليه في الأوّل الإيمان، وليغفر لكم تعليل قصداً، وفي الثاني المدعو إليه المغفرة، والتعليل لازم لكن من غير

له مقام المفعول به ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ بعض ذنوبكم، وهو ما بينكم وبينه تعالى فإنّ الإسلام يجبه دون المظالم، وقيل جيء بمن في خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقة

قصد، وقد قيل في الفرق بين الوجهين أن ليغفر لكم سبب غائيّ على الأوّل فتقدير المدعو إليه، وهو الإيمان لأنّ المغفرة ليست غاية لمطلق الدعوة بل للدعوة إلى الإيمان، وسبب حامل على الثاني فلا يحتاج إلى المدعو إليه، ولا يخفى أنّ العبادة تأباه. قوله: **(بعض ذنوبكم وهو ما بينكم وبينه الخ)** المراد بما بينهم، وبين الله حقوق الله الخالصة له، وإن كان هذا التعبير يستعمل فيما خفي منها لكنه غير مراد هنا وهذا بناء على أنّ الإسلام لا يرفع المظالم، والذي صححه المحدّثون في شرح قوله ﷺ: **«أنّ الإسلام يهدم ما قبله»**[1] أنه يرفع ما قبله مطلقاً حتى المظالم، وحقوق العباد وفيه تأمّل، والتوفيق بين الآيات الواقع فيها من وغيرها محتاج إليه لأنّ من التبعيضية مدلولها البعضية المجرّدة من الكلية لا الأعمّ منه الشامل لما هو في ضمنها، ولما تجرّد عنها كما صرّح به في التلويح، وما قيل عليه إنه محل نظر لأنّ الرضي صرّح بعدم المنافاة بينهما مبنيّ على قول غير مرضيّ عند المحققين، وكذا ما قيل بزيادة من للتوفيق بينهما فإنه على قول الأخفش بزيادة من في الإثبات، وهو غير مقبول، ثم إنّ كلام المصنف رحمه الله تعالى هنا ينافي قوله في سورة نوح عليه الصلاة والسلام في تفسير من ذنوبكم ببعض ذنوبكم، وهو ما سبق فإنّ الإسلام يجبه لا يؤاخذكم به في الآخرة حيث أخذ ما يجبه الإسلام عامّاً لنوعي الذنوب فاضطرّ في توجيه البعضية إلى أن اعتبره بالنسبة لما قبل الإسلام، وما بعده من جنس الذنوب، وقوله يجبه بالجيم والموحدة أي يقطعه، ويرفع إثمه. قوله: **(وقيل جيء بمن في خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن الخ)** هذا هو مختاره في الكشاف عكس ما قاله المصنف رحمه الله تعالى حيث قال ما علمته جاء هكذا إلا في خطاب الكافرين دون المؤمنين، وذكر آيات استشهد بها عليه، وأحاله على الاستقراء، ثم قال وكان ذلك للتفرقة بين الخطابين، ولئلا يسوي بين الفريقين في الميعاد، واعترض عليه، وعلى قول المصنف رحمه الله تعالى في جميع القرآن، وقوله المعنى فيه أنّ المغفرة في خطاب الكفرة مرتبة على الإيمان، وفي خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة، وتجنب المعاصي، ونحوه فيتناول الخروج عن المظالم بأنه إنما يتم لو لم يجيء الخطاب للكفرة على العموم، وقد جاء ذلك كقوله في سورة الأنفال: **﴿قل للذين كفروا أن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾** [سورة الأنفال، الآية: ٣٨] وقال الكلبي كتب وحشيّ قاتل حمزة رضي الله عنه، وأصحابه إنا ندمنا وسمعناك تقرأ والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر الآية، وقد فعلنا كل ذلك فنزلت إلا من تاب فقال هذا شرط لعلي لا أقدر عليه فنزلت أنّ الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فقالوا نخاف أن لا نكون من أهل المشيئة فنزلت: **﴿إنّ الله يغفر الذنوب جميعاً﴾** [سورة الزمر، الآية: ٥٣] فأقبلوا مسلمين رضي

---

(١) هو بعض حديث مطول أخرجه مسلم ١٩٢ ـ ١٢١ من حديث عمرو بن العاص.

بين الخطابين، ولعلّ المعنى فيه أنّ المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على الإيمان، وحيث جاءت في خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة، والتجنب عن المعاصي ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلى وقت سماه الله تعالى، وجعله آخر أعماركم ﴿قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ لا فضل لكم علينا فلم تخصون بالنبوّة دوننا، ولو شاء الله أن يبعث إلى البشر رسلاً لبعث من جنس أفضل ﴿تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ بهذه الدعوة ﴿فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ يدلّ على

الله عنهم، وقال المصنف رحمه الله تعالى وتقييده بالتوبة خلاف الظاهر، ويدل على إطلاقه فيما عدا الشرك قوله تعالى: **﴿إنّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾** [سورة النساء، الآية: ٤٨] والتعليل بقوله أنه هو الغفور الرحيم، وليس هذا بوارد لأنّ مراده أنه باق على العموم مع ذكر من وحذفها لأنّ الدلالة على أنّ بعضاً آخر لا يغفر من قبيل دلالة اللقب، ولا اعتداد بها كيف وللتخصيص فائدة أخرى، وهي التفرقة بين الخطابين بالتصريح بمغفرة الكل، وإبقاء البعض في حق الكفرة مسكوتاً عنه لئلا يتكلوا على الإيمان، وهذا معنى حسن لا تكلف فيه كما ذكره صاحب الكشف، وأمّا توجيه المصنف رحمه الله تعالى فستعرف ما فيه، وأمّا الاعتراض بهذه الآيات فغير وارد لأنّ المراد ما ذكر فيه صيغة يغفر، وذنوب لا مطلق ما كان بمعناه، ولذا قال الزمخشريّ: إنه معلوم بالاستقراء، ومثله لا يخفى عليه ما أوردوه، ولا يلزم رعاية هذه النكتة في جميع الموادّ. قوله: **(ولعلّ المعنى فيه)** أي في التفرقة بين الخطابين أنها لما ترتبت في خطاب الكفرة على الإيمان لزم فهي من التبعيضية لإخراج المظالم لأنها غير مغفورة عنه، وأمّا في خطاب المؤمنين فلما ترتبت على الطاعة، واجتناب المعاصي التي من جملتها المظالم لم يحتج إلى التبعيضية لإخراجها لأنها خرجت بما رتبت عليه، وأورد عليه قوله تعالى **﴿يا قوم إني لكم نذير مبين أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون يغفر لكم من ذنوبكم﴾** حيث ذكرت من مع ترتبه على الطاعة واجتناب المعاصي الذي أفاده اتقوا، وقوله: **﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة﴾** [سورة الصف، الآية: ١٠] الآية لعدم ذكر من مع ترتبه على الإيمان فهذا يدل على أنّ وجه التفرقة ما في الكشاف لا ما اختاره المصنف رحمه الله تعالى فتأمّل، وأمّا ما قيل في دفع ما ذكر فإنه غير ضارّ إذ يكفيه ترتبه في بعض المواد فيحمل مثله على أنّ القصد إلى ترتبه على الإيمان وحده بقرينة الآيات الأخر، وما ذكره يحمل على أن الأمر به بعد الإيمان فتكلف ما لا طائل تحته، وقوله إلى وقت سماه لا يلزم منه تعدد الأجل كما ذهب إليه المعتزلة كما مرّ تفصيله في قوله ﷺ: **«الصدقة تزيد في العمر»**[1] ونحوه. قوله: **(لا فضل لكم علينا)** أي لستم من جنس آخر له فضل على جنسنا والفضيلة في بعض الجنس

---

(١) ضعيف. أخرجه الديلمي ٣٧٦٣ من حديث عمرو بن عوف وإسناده ضعيف لضعف كثير بن عبد الله المزني.

فضلكم واستحقاقكم لهذه المزية، أو على صحة ادّعائكم النبوّة كأنهم لم يعتبروا ما جاؤوا به من البينات والحجج، واقترحوا عليهم آية أخرى تعنتاً ولجاجاً ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ سلموا مشاركتهم في الجنس، وجعلوا الموجب لاختصاصهم بالنبوّة فضل الله ومنه عليهم وفيه دليل على أنّ النبوّة عطائية، وأنّ ترجيح بعض الجائزات على بعض بمشيئة الله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي ليس لنا الإتيان بالآيات ولا تستبدّه استطاعتنا حتى نأتي بما اقترحتموه وإنما هو أمر متعلق بمشيئة الله تعالى فيخص كلّ نبيّ بنوع من الآيات ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فلنتوكل عليه في الصبر على معاندتكم، ومعاداتكم عمموا الأمر للإشعار بما يوجب التوكل، وقصدوا به أنفسهم قصداً أولياً ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ أي أيّ عذر لنا في أن لا نتوكل عليه ﴿وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا﴾ التي بها نعرفه، ونعلم أنّ الأمور كلها بيده، وقرأ أبو عمرو بالتخفيف ههنا وفي العنكبوت ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا﴾ جواب قسم محذوف أكدوا به توكلهم، وعدم مبالاتهم بما يجري من

على بعض لا تقتضي الوصول إلى النبوّة بزعمهم الفاسد وقوله من جنس أفضل مطلقاً أو المراد الملائكة في اعتقادهم أو أفضليتهم باعتبار التجرّد، وعدم القوّة الشهوانية، وعلى كلّ حال فلا يلزم تفضيلهم على البشر بما ذكر حتى يكون كلامه مخالفاً لمذهب جمهور أهل السنة، وقوله أو على صحة دعائكم قيل هذا أولى مما قبله، ولهذا اقتصر عليه في قوله الآتي حتى يأتي بما اقترحوه. قوله: **(وجعلوا الموجب لاختصاصهم بالنبوّة الخ)** هذا هو مذهب أهل السنة، وليس يلزم منه نفي الفضيلة والمزية، وأنها غير لازمة للنبوّة بل أنها غير موجبة لذلك، وإن كانوا جميعاً لهم مزايا وخواص مرجحة لهم على غيرهم كما مرّ تحقيقه في قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته، وقوله ليس لنا الإتيان بالآيات أي ليس مقدوراً لنا، وقوله ولا تستبدّه استطاعتنا أي لا تستقل به، وكان الظاهر أن يقول تستبد به، وقد تقدّم تحقيقه، وقوله حتى نأتي بما اقترحتموه إشارة إلى ترجيح الوجه الثاني كما أشرنا إليه. قوله: **(فلنتوكل عليه في الصبر الخ)** إشارة إلى دخولهم في المأمورين بالتوكل لدلالة ما بعده عليه حيث ذكر بصيغة المتكلم مع الغير، وإن اختلف في دخول المتكلم في عموم كلامه كما بي في الأصول لأنّ محل الخلاف ما لم يعلم دخوله فيه بالطريق الأولى أو تقم عليه قرينة كما هنا، وقوله عمموا الأمر أي بالتوكل لأنّ موجبه الإيمان، وهو عام فيعمّ ما يستوجبه، وإيمانهم أقوى فيقتضي أن توكلهم أعظم من توكل غيرهم، وقوله وقصدوا به أنفسهم لما مرّ فليس القصد أمر غيرهم فقط، واحتمال أن يراد بالمؤمنين أنفسهم، وما لنا التفات لا التفات إليه، والجمع بين الفاء، والواو تقدّم تحقيقه في سورة يوسف عليه الصلاة والسلام، وقوله أي عذر الخ إشارة إلى أنّ ما استفهامية للسؤال عن السبب، والعذر، وأن لا نتوكل بتقدير في. قوله: **(التي بها نعرفه)** يعني

الكفار عليهم ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ فليثبت المتوكلون على ما استحدثوه من توكلهم المسبب عن إيمانهم ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ حلفوا على أن يكون أحد الأمرين، إمّا إخراجهم للرسل أو عودهم إلى ملتهم، وهو بمعنى الصيرورة لأنهم لم يكونوا على ملتهم قط ويجوز أن يكون الخطاب لكلّ رسول، ولمن آمن معه فغلبَوا الجماعة على الواحد ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ﴾ أي رسلهم ﴿لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ على إضمار القول أو إجراء الإيحاء مجراه لأنه نوع من ﴿وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ أي أرضهم، وديارهم كقوله تعالى: **﴿وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض**

أنّ السبل بمعنى الطرق إلى معرفة الله التي هدى الباس إليها، وقوله بالتخفيف أي بسكون الباء، وقراءة غيره بضمها، وهو الأصل فيه، وقوله أكدوا به الخ، لأنه فسر التوكل على الله بالاعتماد عليه في أمرهم بالصبر ليكون معناهما واحداً بحسب المآل. قوله: **(فليثبت المتوكلون)** فسره به لأنه أسند إلى المتوكل فيقتضي سبق توكله كما مرّ في نحو السلاح عصمة للمعتصم، وقوله هدى للمتقين لأنه لو لم يرد هذا كان المتوكل بمعنى مريد التوكل مجازاً، وحينئذ يتكرر مع ما مرّ فلذا رجح التجوّز في المسند دفعاً للتكرار إذ لا بدّ من التجوّز في أحد الطرفين فمن اعترض على ذكر المرجح بأنّ التكرار للاهتمام غير منكر فتأويله إنما هو لئلا يكون المتوكل بمعنى مريد التوكل فقد وهم. قوله: **(حلفوا على أن يكون أحد الأمرين الخ)** إشارة إلى أنّ قوله لنخرجنكم جواب القسم، ورفع لأنّ العود ليس فعل القسم فكيف يقسم على فعل الغير، وليس في وسعه لأنّ أحد الأمرين في وسعه، وقوله وهو بمعنى الصيرورة، وهي الانتقال من حال إلى أخرى إشارة إلى دفع ما يتوهم من أنّ العود يقتضي أنهم كانوا في ملة الكفر قبله، وليس كذلك فدفعه أوّلاً بأن عاد بمعنى صار وهو كثير الاستعمال بهذا المعنى فلا يقتضي ماذكر، واعترض على هذا في الفرائد بأنه لو كان عاد بمعنى صار لقيل إلى ملتنا فتعديته بفي تقتضي أنه ضمن معنى الدخول المتعدي بها أي لتدخلنّ في ملتنا ورد بأنه إنما يلزم ما ذكر لو كان في ملتنا صلة عاد أمّا إذا جعل خبراً لها لأنها بمعنى صار وهي من أخوات كان فلا يرد ما ذكر كما في نحو صار زيد في الدار نعم مما ذكره يفعهم وجه آخر، وهو جعله مجازاً بمعنى تدخلنّ لا تضمينا لأنه يقصد فيه المعنيان فلا يدفع المحذور، وهنا جواب آخر، وهو أنه على ظنهم، وزعمهم أنهم كانوا من أهل ملتهم قبل إظهار الدعوة كقول فرعون لموسى ﷺ: **﴿وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين﴾** [سورة الشعراء، الآية: ١٩]. قوله: **(ويجوز أن يكون الخطاب لكل رسول ولمن آمن معه الخ)** عطف بحسب المعنى على قوله بمعنى الصيرورة يعني أنّ الخطاب ليس للرسل عليهم الصلاة والسلام بل لهم، ولقومهم فغلبوا عليهم في نسبة العود إليهم فإن كانوا حاضرين فظاهر، وإلا ففيه تغليب آخر في الخطاب كما مرّ في قصة شعيب عليه الصلاة والسلام. قوله: **(على إضمار القول)** أي فعل الإيحاء لا يلائم لنهلكنّ، وأوحى لا مفعول له أو هو مفعوله لكونه في معنى القول على المذهبين المشهورين في أمثاله، والمراد بالظالمين

ومغاربها﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٣٧] وقرىء ليهلكنّ، وليسكننكم بالياء اعتبار إلا وحي كقولك أقسم زيد ليخرجنّ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى الموحى به، وهو إهلاك الظالمين، وإسكان المؤمنين ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ موقفي، وهو الموقف الذي يقيم فيه العباد للحكومة يوم القيامة، أو قيامي عليه وحفظي لأعماله، وقيل المقام مقحم ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ أي وعيدي بالعذاب أو عذابي الموعود للكفار ﴿وَٱسْتَفْتَحُوا۟﴾ سألوا من الله الفتح على أعدائهم أو القضاء بينهم، وبين أعدائهم من الفتاحة كقوله: **﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٨٩] وهو معطوف على فأوحى والضمير للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقيل للكفرة وقيل للفريقين لأنّ كلهم سألوه أن ينصر المحق، ويهلك المبطل وقرىء بلفظ الأمر عطفاً على ليهلكنّ ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ أي ففتح لهم فأفلح المؤمنون، وخاب كلّ عات متكبر على الله معاند للحق فلم يفلح، ومعنى الخيبة إذا كان الاستفتاح من الكفرة

المشركون لقوله تعالى إنّ الشرك لظلم عظيم، وهم لما أرادوا إخراجهم من ديارهم أخرجهم الله من دار الدنيا، وأورثهم أرضهم وديارهم كما في الحديث **«من أذى جاره أورثه الله داره»**[1] وقوله أرضهم إشارة إلى أنّ التعريف للعهد لا عوض عن المضاف إليه، وقوله وقرئ ليهلكنّ أي بالغيبة من الأفعال، وقوله ليخرجنّ بفتح الياء من الثلاثي، وقد تقدم تقرير هذه المسألة النحوية فيما يجوز في الفعل المذكور بعد القسم، وقوله إشارة إلى الموحى به توجيه لأفراد الضمير، وتذكيره مع أنّ المشار إليه اثنان فلا حاجة إلى جعله من قبيل **﴿عوان بين ذلك﴾** [سورة البقرة، الآية: ٦٨] وإن صح. قوله: **(موقفي وهو الموقف الذي يقيم فيه العباد الخ)** يعني مقام إمّا بمعنى موقف الحساب فهو اسم مكان، وإضافته إلى الله لكونه بين يديه أو مصدر ميميّ بمعنى حفظي لأعمالهم ليجازوا عليها، وقيل قيامهم على القبور إذا بعثوا أو لفظ مقام مقحم أي مزيد فإنه سمع إقحامه في قوله يغيب عنه مقام الذنب لأنّ الخوف من الله. قوله: **(أي وعيدي بالعذاب)** فياء المتكلم محذوفة للاكتفاء بالكسرة عنها في غير الوقف، ومتعلقه محذوف أو هو بمعنى الموعود به، وقوله الموعود إشارة إلى هذا، وأنه مصدر من الوعد على وزن فعيل فيكون الوعد مستعاراً للإيعاد. قوله: **(سألوا من الله تعالى الفتح على أعدائهم الخ)** يعني أنّ السين للطلب، والفتح بمعنى القضاء لأنه يكون بمعناه لغة كما مرّ فقوله، والقضاء عطف تفسير، وهذا استنجاز للوعد السابق بإهلاكهم إن كان متأخراً عنه، والضمير للرسل عليهم الصلاة والسلام، وأتباعهم لأنّ الواو، لا تقتضي ترتيباً، وقوله لأنّ كلهم، وفي نسخة فإنّ كلهم تعليل للقولين الأخيرين، وإذا كان للكفرة فهو معطوف على قال الذين كفروا. قوله: **(وقرئ بلفظ الأمر)** وكسر التاء، وعطفه على لنهلكنّ والواو من الحكاية دون المحكي أو ما قبله لإنشاء الوعد فلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر مع أنّ مذهب النحاة تجويزه، وقوله ففتح

---

(١) ليس بحديث إنما هو مثل أطلق على ألسنة الناس، واشتهر.

أو من القبيلتين كان أوقع ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ أي من بين يديه فإنه مرصد بها واقف على شفيرها في الدنيا مبعوث إليها في الآخرة، وقيل من وراء حياته، وحقيقته ما توارى عنك ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ﴾ عطف على محذوف تقديره من ورائه جهنم يلقى فيها ما يلقى ويسقى من ماء ﴿صَدِيدٍ﴾ عطف بيان لماء، وهو ما يسيل من جلود أهل النار ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ يتكلف جرعه وهو صفة لماء، أو حال من الضمير في يسقى ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ ولا يقارب أن يسيغه فكيف يسيغه بل يغص به فيطول عذابه والسوغ جواز الشراب على الحلق بسهولة وقبول نفس ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ أي أسبابه من الشدائد فتحيط به من جميع

يعني أنه من قبيل إيجاز الحذف بحذف الفاء الفصيحة، والمعطوف عليه، وقوله فأفلح المؤمنون لازم الفتح، وذكره لتظهر مقابلة الخيبة له لا أنه محذوف أيضاً، ولو قدر لم يمنع منه مانع وعات اسم فاعل من العتوّ، وهو التجبر، وقوله معاند إشارة إلى أنّ عنيد فعيل بمعنى مفاعل كخليط بمعنى مخالط، ورضيع بمعنى مراضع، وهو كثير فصيح، وما قيل إنه يعني أنه بمعنى عاند، ولكنه فسره بمعاند لأنه اشتهر مما لا داعي له، وقوله أوقع أي أحسن لحصول ضد ما أمّلوه لهم، ومطلوبهم لأعدائهم مع هلاكهم، وأمّا على الوجه الآخر فلأنّ الفتح مطلوب لهم، وإن لم يستفتحوا. قوله: **(من بين يديه)** يعني أنّ وراء هنا بمعنى قدام لأنها تطلق عليه لكونها من الأضداد أو لأنّ معناها ما توارى عنك سواء كان خلفاً أو قداماً. قوله: **(فإنه مرصد بها)** بفتح الميم، وبالباء أي مراقب مشارف يقال رصد به إذا قعد على طريقه يترقبه، وفي نسخة مرصد لها بضم الميم، وباللام أي معدلها يقال أرصدت له العقوبة إذا هيأتها، وأعددتها، وحقيقته جعلها على طريقه كالمترقبة له، وفي نسخة مترصد بصيغة اسم الفاعل من التفعل، وبالباء، وقوله من وراء حياته أي أنه على تقدير مضاف، وهو الحياة أي بعد انقضاء عمره وما وقع في نسخة خيوبه بالخاء المعجمة من الخيبة من تحريف الناسخ، وقوله واقف على شفيرها على كونه بمعنى أمام إشارة إلى أنهم لخسرانهم بضلالهم، وإن طالت أعمارهم متقاربون منها حتى كأنها حاضرة بلا فاصل، ووراء مراد به الزمان استعارة، وفي قوله واقف ومرصد إشارة إلى التجوّز فيه، وهذا على اعتبار أنها وراءهم في الدنيا فإن قدر المضاف كان بعدها فلا يلاحظ فيه ما ذكر، وقيل إنه إشارة إلى أنّ وراء بمعنى خلف. قوله: **(وحقيقته ما توارى الخ)** فليس من الأضداد كما قاله أبو عبيدة بل هو موضوع لأمر عام صادق عليهما، وقد مرّ تفصيله فتذكره، وقوله عطف على محذوف، وقيل على متعلق من ورائه المقدّر. قوله: **(عطف بيان لماء)** إن جوّز وقوعه في النكرات، ومن أباه يقول هو نعت له لأنه في الأصل صادر عن شربه أو بدل منه إن كان جامداً، ثم إطلاق الماء عليه إمّا حقيقة إن كان على التشبيه به أو مجاز لأنه بدله. قوله: **(يتكلف جرعه الخ)** أي تفعل دال على التكلف كتحلم، وقيل مطاوع جرّعه الماء فتجرّعه، وقيل إنه للمهلة، والتدريج كفهمته الكتاب، وعلمته أي شيئاً بعد شيء لمرارته لكن قوله فيطول عذابه يشعر بأنه لتطويل الله تعذيبه فلذا حمل على أنه متفرّع عليه في الواقع، وقوله

الجهات، وقيل من كلّ مكان من جسده حتى من أصول شعره، وإبهام رجله ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ بمستريح ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ﴾ ومن بين يديه ﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ أي يستقبل في كلّ وقت عذاباً أشدّ مما هو عليه، وقيل هو الخلود في النار، وقيل حبس الأنفاس وقيل الآية منقطعة عن قصة الرسل نازلة في أهل مكة طلبوا الفتح الذي هو المطر في سنيهم التي أرسل الله تعالى عليهم بدعوة رسوله فخيب رجاءهم، فلم يسقهم وأوعد لهم أن يسقيهم في جهنم بدل سقياهم صديد أهل النار ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾ مبتدأ خبره محذوف أي فيما يتلى عليكم صفتهم التي هي مثل في الغرابة، أو قوله ﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ وهي على الأوّل جملة

يسيغه بضم الياء لأنه يقال ساغ الشراب كقال فأساغه غيره، وهو الفصيح، وإن ورد ثلاثيه متعدّياً أيضاً على ما ذكره أهل اللغة. قوله: **(أسبابه من الشدائد)** يعني أنّ المحيط به، والآتي من كلّ مكان له أسبابه فهو مجاز عنه أو بتقدير مضاف أو المراد بالمكان الأعضاء فإنها مكان مجازاً لذلك فليس بمعنى الجهة. قوله: **(حتى من أصول شعره الخ)** أي حتى يأتيه ففيه مقدّر، والمراد به التعميم، وفسر ميت بمستريح لأنّ من مات استراح من ألم كان في جسده كما قيل:

ليس من مات فاستراح بميت

قوله: **(ومن بين يديه عذاب غليظ الخ)** يعني أنه لما هو أمامه كما مرّ، ولا يحتاج إلى تقدير من وراء عذابه، وقوله يستقبله في كلّ وقت ليس تفسيراً للوراء بالزمان، وإنما هو لازم كون الوراء بمعنى الإمام لأنك إذا قلت قدّامه عذاب دلّ على أنه بصدده وأنه يستقبله، وأمّا التعميم، والتأكيد فلأنّ كلّ وقت من أوقات تعذيبه بالصديد، وإتيان الموت من كلّ جانب يصدق عليه فيه أن قدّامه عذاباً غليظاً هو يستقبله فلا يزال يتجدّد له عذاب هو أغلظ من سابقه، وإلا لزم الخلف في خبر الصادق، وحبس الأنفاس أي لا يمكنه أن يتنفس لإطباق اللهب، والدخان عليه. قوله: **(وقيل الآية منقطعة عن قصة الرسل عليهم الصلاة والسلام نازلة في أهل مكة الخ)** يعني قوله، واستفتحوا إلى هنا، والواو حينئذ عاطفة أمّا على قوله: **﴿وويل للكافرين من عذاب شديد﴾** [سورة إبراهيم، الآية: ٢] أو على خبر قوله أولئك في ضلال بعيد لقربه لفظاً ومعنى، وإنما ضعفه المصنف رحمه الله تعالى لعدم القرينة، وبعد العهد، وقيل الواو للاستئناف، وما أصاب قريشاً من القحط بدعاء النبيّ ﷺ، وهو بمكة معروف في السير، وقوله وأوعد إشارة إلى توجيهه على هذا التفسير، وقوله بدل إشارة إلى ما مرّ من أنه مجاز. قوله: **(مبتدأ خبره محذوف أي فيما يتلى عليكم الخ)** هذا مذهب سيبويه رحمه الله تعالى كما مرّ، وهو أظهر الوجوه، وقوله صفتهم إشارة إلى أنّ المثل بمعنى الصفة الغريبة، وقد مرّ تحقيقه أيضاً، وقوله التي هي مثل أي كمثل إشارة إلى أنه مأخوذ منه لا من المثل بمعنى الشبه أو الشبيه. قوله: **(أو قوله ﴿أعمالهم كرماد﴾ الخ)** قيل عليه أنه غير جائز لأنّ الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ الذي هو مثل عارية عن رابط يعود على المبتدأ، وليست نفس المبتدأ في المعنى

مستأنفة لبيان مثلهم وقيل أعمالهم بدل من المثل، والخبر كرماد ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾ حملته، وأسرعت الذهاب به وقرأ نافع الرياح ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ العصف اشتداد الريح، وصف به زمانه للمبالغة كقولهم نهاره صائم، وليله قائم شبه صنائعهم من الصدقة، وصلة الرحم، وإغاثة الملهوف وعتق الرقاب، ونحو ذلك من مكارمهم في حبوطها وذهابها هباء منثوراً لبنائها على غير أساس من معرفة الله تعالى والتوجه بها إليه، أو أعمالهم للأصنام برماد طيرته الريح العاصفة ﴿لَّا يَقْدِرُونَ﴾ يوم القيامة ﴿مِمَّا كَسَبُوا﴾ من أعمالهم ﴿عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ لحبوطه فلا يرون له أثراً من الثواب وهو فذلكة التمثيل ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى

حتى يكون المعنى مثلهم هذه الجملة، وأجاب عنه السمين بأنه نفس المبتدأ لأنّ معناه في تأويل مثل الذين أي ما يقال فيهم، ويوصفون به إذا وصفوا فلا حاجة إلى الرابط كقوله صفة زيد عرضه مصون، وماله مبذول، ولا يخفى حسنه إلا أنّ المثل عليه بمعنى الصفة، والمراد بالصفة اللفظ الموصوف به كما يقال صفة زيد أسمر أي اللفظ الذي يوصف به هو هذا كقوله هجير أبي بكر لا إله إلا الله، وهذا وإن كان مجازاً على مجاز لكنه يغتفر لأنّ الأوّل ملحق بالحقيقة لشهرته وليس من الاكتفاء بعود الضمير على المضاف إليه لأنّ المضاف ذكر توطئة له كما مرّ وقد قيل إنّ المثل مقحم والاعتراض عليه بأنّ الأسماء لا تزاد مرّ ردّه فتذكره:

فما بالعهد من قدم

قوله: **(وقيل أعمالهم بدل من المثل)** هي على هذا بدل اشتمال وقوله كرماد خبر كقوله:

ما للجمال مشيها وئيدا

كذا قاله السمين، وفيه نظر وقال صاحب الكشاف أنه بدل بتقدير مثل في المبدل أي مثل أعمالهم فقال في الكشف أنه بدل كلّ من كل حينئذ وذلك لأنّ مثلهم ومثل أعمالهم متحدان بالذات وفيه تفخيم وقيل إنه عليه أيضاً بدل اشتمال لأنّ مثل أعمالهم كونها كرماد ومثلهم كون أعمالهم كرماد فلا اتحاد لكن الأوّل سبب للثاني فتأمّل. قوله: **(حملته وأسرعت الذهاب به)** فاشتدّ من شدّ بمعنى عداً، والباء للتعدية أو للملابسة، وقيل إنه يحتمل أن يكون من الشدّة بمعنى القوّة أي قويت بملابسة حمله، وقوله اشتداد الريح أي قوّة هبوبها. قوله: **(وصف به زمانه للمبالغة)** لما كان معنى العصف الشدّة لأنه من عصف الزرع بمعنى هشمه، وكسره كان صفة للريح لا لزمان هبوبها فوصفه به على الإسناد المجازي كنهاره صائم للمبالغة فيه ولم يحمله على الجرّ الجواري لأنّ شرطه أن يصح وصف الأوّل به، وهو لا يصح هنا لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً، وكون أصله عاصف الريح والتنوين عوض عن المضاف إليه ضعيف. قوله: **(شبه صنائعهم الخ)** الصنائع جمع صنيعة، وهي الإحسان يقال اصطنع إليّ زيد إذا أحسن فالتشبيه إما لأعمالهم الحسنة التي عملوها في الكفر للرياء والسمعة من غير إخلاص لله، لأنها ضائعة لا ثواب لها أو ما عملوه لأصنامهم من القرب في زعمهم وقوله: **(من معرفة الله)** أي

ضلالهم مع حسبانهم أنهم محسنون ﴿هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ فإنه الغاية في البعد عن طريق الحق ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ خطاب للنبيّ ﷺ والمراد به أمّته، وقيل لكل واحد من الكفرة على التلوين ﴿أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ بالحكمة والوجه الذي يحق أن يخلق عليه، وقرأ حمزة والكسائيّ خالق السموات ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ يعدمكم ويخلق خلقاً آخر مكانكم، رتب ذلك على كونه خالقاً للسموات والأرض استدلالاً به عليه فإنّ من خلق أصولهم، وما يتوقف عليه تخليقهم، ثم كوّنهم بتبديل الصور وتغيير الطبائع قدر أن يبدلهم بخلق آخر ولم يمتنع عليه ذلك كما قال ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ بمتعذر أو متعسر فإنه قادر لذاته لا اختصاص له بمقدور دون مقدور، ومن هذا شأنه كان حقيقاً بأن يؤمن به،

توحيده إذ المشرك لا يعرفه حق معرفته، لأنه لو عرفه لم يشرك به، والتوجه إليه بمعنى الإخلاص وقوله: **(أو أعمالهم الخ)** عطف على قوله صنائعهم ولا مانع من التعميم لما يشملهما وقوله طيرته الريح مجاز عن تفريقه وقوله فذلكة التمثيل أي المقصود منه ومحصل وجهه. قوله: **(إشارة إلى ضلالهم)** وفي نسخة أي ضلالهم بأي التفسيرية وهما بمعنى والمراد بالضلال الكفر وما عملوه رياء وسمعة وحسبانهم أي ظنهم إحسانهم لجهلهم المركب وتزيين الشيطان وقوله: **(فإنه الغاية في البعد عن طريق الحق)** إذ لا يمكنهم العود إليه لظنهم أنهم على شيء وإسناد البعد إلى الضلال مرّ تحقيقه. قوله: **(خطاب للنبيّ ﷺ والمراد به أمته)** إنما حمله على أنّ الخطاب له ﷺ شامل له، ولأمته لقوله إن يشأ يذهبكم والمراد بالأمة أمة الدعوة لا أمة الإجابة وقوله: **(على التلوين الخ)** التلوين تغيير أسلوب الكلام إلى أسلوب آخر، وهو أعم من الالتفات، وأصل معناه تقديم الأنواع من الطعام للتفكه والتلذذ وإنما عبر به لأنّ فيه غير الالتفات، وهو الإفراد بعد الجمع وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب. قوله: **(بالحكمة والوجه الذي يحق أن يخلق عليه)** فالباء للملابسة وهو حال من المفعول أي ملتبسة بالحق والمراد بالحق الحكمة والمراد بالحكمة ما يحق لها أن تكون عليه فقوله والوجه عطف تفسير لها وقرأ حمزة خالق باسم الفاعل والإضافة وجر الأرض. قوله: **(يعدمكم ويخلق خلقاً آخر مكانكم)** إما من جنس البشر أو من غيره على ما مرّ في سورة النساء وقوله: **(يعدمكم)** من الإعدام إشارة إلى أن الإذهاب ليس المراد به النقل من عالم، أو مكان إلى آخر بقرينة ما بعده من قوله: **﴿ويأت بخلق جديد﴾**. قوله: **(رتب ذلك)** أي أورده عقيبه وكونه إثباتاً له ودليلاً عليه يفيد تأكيده وتقريره، فلذا لم يعطف عليه لا يقال الاستدلال طلب الدليل أو تحصيل العلم بطريق الاكتساب، وذلك لا يسند له تعالى، فلا يكون مفعولاً له لاشتراط اتحادهما فاعلاً على الراجح، ولذا عدل عنه بعضهم إلى قوله إرشاداً إلى طريق الاستدلال لأنا نقول استفعل يكون لغير الطلب كالصيرورة نحو استعبده أي صيره عبداً وحاصله إقامة الدليل وإثباته وما ذكر من العدول لبيان المراد، والإرشاد أو هو مجاز عما ذكر وقوله: **(خلق أصولهم)** أي الأرض وما فيها من العناصر وما يكون فيها من الأغذية وما يتوقف عليه تخليقهم في عادة الله بمقتضى

ويعبد رجاء لثوابه، وخوفاً من عقابه يوم الجزاء ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ أي يبرزون من قبورهم يوم القيامة لأمر الله تعالى، ومحاسبته أو لله على ظنهم فإنهم كانوا يخفون ارتكاب الفواحش، ويظنون أنها تخفى على الله تعالى فإذا كان يوم القيامة انكشفوا لله تعالى عند أنفسهم وإنما ذكر بلفظ الماضي لتحقق وقوعه ﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ الإتباع جمع ضعيف يريد به ضعاف الرأي وإنما كتبت بالواو على لفظ من يفخم الألف قبل الهمزة فيميلها إلى الواو ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ﴾ لرؤسائهم الذين استتبعوهم، واستغووهم ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ في تكذيب الرسل والإعراض عن نصائحهم وهو جمع تابع كغائب وغيب أو مصدر نعت به

حكمته وهو السموات والكواكب وأوضاعها، وإلا فلا علية ولا شرطية بين الممكنات في الحقيقة، وتبديل الصور بجعل الغذاء نطفة ثم وثم وقوله بمتعذر أو متعسر أصل العزيز ما يعز ويندر وجوده والمراد ما ذكر وقوله: **(فإنه قادر لذاته)** أي قدرته ليست باستعانة وواسطة لا أنها عين ذاته وقوله: **(لا اختصاص الخ)** تفريع على القدرة الذاتية وقوله ومن كان هذا شأنه فذلكة الدليل السابق والآية. قوله: **(أي يبرزون من قبورهم يوم القيامة لأمر الله)** لما كان معنى البروز الظهور لله الذي لا يخفى عليه خافية فسره بالبروز والخروج من القبور يوم القيامة وجعل اللام للتعليل بتقدير مضاف، وهو أمره وحسابه، فاللام ليست صلة للفعل أو صلة له بناء على زعمهم الناشئ عن جهلهم وقوله: **(على ظنهم)** أي في الدنيا، وأمّا في الآخرة فهو متعين، فلا غبار في كلامه كما توهم وقوله انكشفوا الخ كان الظاهر انكشفت أي الفواحش، لكنه ذكره لإسناده في النظم إليهم وبانكشافهم، وانكشاف قبائحهم ظهر أنّ الله كان مطلعاً عليهم. قوله: **(الاتباع جمع ضعيف يريد به ضعاف الرأي الخ)** يعني إطلاق الضعفاء على اتباعهم لضعف رأيهم، فهو تفسير واحد لا اثنان كما توهم، وتفخيم الألف إمالتها إلى مخرج الواو لا ما يقابل الإمالة المعروفة ولا ضدّ الترقيق وقوله: **(فيميلها)** تفسير له وكتابتها بالواو هو الرسم العثماني.

واعلم أنّ المصنف رحمه الله تبع الزمخشريّ في قوله إنّ الألف تفخم، فتجعل كالواو وقد ردّه الجعبريّ رحمه الله وقال إنه ليس من لغة العرب فلا حاجة للتوجيه به لأنّ الرسم سنة متبعة وزعم ابن قتيبة أنه لغة ضعيفة فلو وجهه بأنه اتباع للفظه في الوقف بوقف حمزة كان حسناً صحيحاً. قوله: **(لرؤسائهم الذين استتبعوهم واستغووهم)** يعني أنّ شأن رؤسائهم أن يجعلوهم تبعاً لهم، ويحملوهم على الغواية وهذا توطئة لقوله: **﴿إنا كنا لكم تبعاً﴾** وتقديم لكم للحصر أي تبعاً لكم لا لغيركم، وما قيل المعنى أنا تبع لكم لا لرأينا ولذا سماهم الله ضعفاء ولا يلزم منه كون الرؤساء أقوياء الرأي حيث ضلوا وأضلوا ولو حمل الضعف على كونهم تحت أيديهم، وتابعين لهم كان أحسن ليس بشيء يعتد به. قوله: **(وهو جمع الخ)** يعني أنه جمع فيه فاعل على فعل كخادم، وخدم، وهو من صيغ الجمع أو هو اسم جمع أو هو مصدر نعت به مبالغة بتأويل، أو بتقدير مضاف أي تابعين أو ذوي تبع وقوله: **(دافعون عنا)**

للمبالغة، أو على إضماره مضاف ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا﴾ دافعون عنا ﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ من الأولى للبيان واقعة موقع الحال والثانية للتبعيض واقعة موقع المفعول أي بعض الشيء الذي هو عذاب الله، ويجوز أن تكونا للتبعيض أي بعض شيء هو بعض عذاب الله، والإعراب ما سبق، ويحتمل أن تكون الأولى مفعولاً، والثانية مصدراً أي فهل أنتم مغنون بعض العذاب بعض الأغناء ﴿وَقَالُوٓاْ﴾ أي الذين استكبروا جواباً عن معاتبة الإتباع واعتذاراً

يشير إلى أنه من الغناء وهو الفائدة وضمن معنى الدفع، فلذا عدّى بعن. قوله: **(من الأولى للبيان واقعة موقع الحال الخ)** إنما كان حالاً لأنه لو تأخر كان صفة، وصفة النكرة إذا قدّمت أعربت حالاً، وقول أبي حيان إنّ من البيانية لا تتقدّم على ما تبينه منعه غيره من النحاة تبعاً لمن جوّزه ففيه اختلاف والأصح جوازه، وإنما يفوت بتقديمه كونه صفة لا بياناً وإنما تقدّم الحال على صاحبها المجرور، وإن منعه بعض النحاة فقد جوّزه كثير كابن كيسان، وغيره فيكفي مثله سنداً، وأما كونه حالاً عما سدّ من شيء مسدّه، وهو بعض لا من المجرور فبعيد معنى، وصناعة مع أنّ قول المصنف رحمه الله بعض الشيء الخ لا يلائمه لأنه جعله بياناً للمضاف إليه فيكون حالاً من المجرور، وإن صح تطبيقه عليه لأنّ بيان الشيء بيان لبعضه فمحصل المعنى هل يدفعون عنا بعض شيء، وهو العذاب. قوله: **(ويجوز أن تكونا للتبعيض أي بعض شيء وبعض عذاب الله)** ضمير هو عائد على شيء، وقيل إنه للبعض دون شيء حتى يكون المعنى بعض شيء هو أي ذلك الشيء بعض عذاب الله كما في الكشاف، ولا معنى لقوله هل أنتم مغنون عنا بعض بعض عذاب الله، وعلى هذا يكون من عذاب الله حالاً مما سدّ مسدّه من شيء من غير خلل وفيه نظر لأنّ قوله لا معنى الخ مردود بأنه يفيد المبالغة في عدم الغناء كقولهم أقل من القليل. قوله: **(والإعراب ما سبق الخ)** أي الجار والمجرور الأوّل واقع موقع الحال، والثاني واقع موقع المفعول، والكلام فيه ما تقدّم، وقيل إنه بدل ويأباه اللفظ والمعنى كما في الكشف، وأورد على الأوّل أنّ المحقق السعد قال في قوله تعالى: **﴿كلوا مما في الأرض حلالاً﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٦٨] في البقرة إنّ كون التبعيضية ظرفاً مستقرّاً، وكون اللغو حالاً مما يأباه النحاة، وأنّ كلام المصنف رحمه الله يخالفه ومخالفته ظاهرة إلا أنه محل بحث. قوله: **(ويحتمل أن تكون الأولى مفعولاً والثانية مصدراً)** كون الثانية مصدراً بمعنى أنها صفة مصدر سادّ مسدّه، وشيء عبارة عن إغناء مّا، ويلزم منه أن يتعلق حرفان من جنس واحد بمتعلق واحد دون ملابسة بينهما تصحح النسبة، وفيه نظر لأنه لكون أحدهما في تأويل المفعول به والآخر في تأويل المفعول المطلق صح العمل، ولم يكونا من جنس واحداً، وتقييده بالثاني بعد اعتبار تقييده بالأول على حد **﴿كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢٥] وقيل إنّ من الثانية على هذا مزيدة في الإثبات والأصل إغناء شيئاً والبعضية مستفادة من شيء المنكر لا لأنّ من تبعيضية، ولا يخفى ما فيه، وقوله في الإثبات لا وجه له لأنّ الاستفهام هنا في معنى النفي، ومن تزاد بعده. قوله: **(جواباً عن معاتبة الاتباع)** يشير إلى أنّ

عما فعلوا بهم ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ للإيمان ووفقنا له ﴿لَهَدَيْنَٰكُمْ﴾ ولكن ضللنا فأضللناكم أي اخترنا لكم ما اخترناه لأنفسنا، أو لو هدانا الله طريق النجاة من العذاب لهديناكم وأغنيناه عنكم كما عرضناكم له لكن سدّد دوننا طريق الخلاص ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ مستويان علينا الجزع والصبر ﴿مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ منجا ومهرب من العذاب من الحيص، وهو العدول على جهة الفرار، وهو يحتمل أن يكون مكاناً كالمبيت، ومصدراً كالمغيب ويجوز أن يكون قوله سواء علينا من كلام الفريقين، ويؤيده ما روي أنهم يقولون تعالوا نجزع فيجزعون خمسمائة عام فلا ينفعهم فيقولون تعالوا نصبر فيصبرون كذلك، ثم يقولون سواء علينا ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ أحكم وفرغ منه، ودخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار خطيباً في الأشقياء من الثقلين ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ وعداً من حقه أن ينجز أو وعداً أنجزه، وهو الوعد بالبعث والجزاء ﴿وَوَعَدتُّكُمْ﴾ وعد الباطل، وهو

قولهم هل أنتم مغنون للتبكيت فينطبق عليه جوابهم، وقوله اخترنا لكم الخ يعني أنّ هذا هو النصح لكنا قصرنا في رأينا لا أنهم أحالوا ضلالهم، وإضلالهم على الله كما ذهب إليه الزمخشريّ، وقوله سدّد تفعيل من السدّ لا من السداد. قوله: **(مستويان علينا الجزع والصبر)** يعني أجزعنا أم صبرنا في تأويل مصدر هو مبتدأ، وسواء بمعنى مستو خبره، وأفرد لأنه مصدر في الأصل كما مرّ تفصيله، وتحقيقه في سورة البقرة وما لنا من محيص جملة مفسرة لما قبلها، والجزع حزن يصرف عما يراد فهو أبلغ من الحزن، وضمير علينا وجزعنا، وصبرنا للمتكلم منهم أو للمستكبرين أو لهم، وللضعفاء معاً كما سيصرح به، وهو بيان لاتصاله بما قبله كما فصله في الكشاف، واتصاله على الأخيرين ظاهر، وعلى الآخر بالنظر إلى أوّل الكلام لأنّ قولهم هل أنتم مغنون عنا جزع منهم، وكذا جوابهم باعترافهم بالضلال. قوله: **(منجا ومهرب من العذاب الخ)** معنى حاص جاء وفرّ فالمحيص إمّا اسم مكان أي ليس لنا محل ننجو فيه من عذابه، والمعنى لا نجاة على الكناية فهو، والمصدر الميمي بمعنى، ورجح كونه من كلام الفريقين لشدّة اتصاله بما قبله عليه، وأيده بالرواية المذكورة ووجه التأييد ظاهر لأنّ احتمال كونه كلام أحد الفريقين بعيد، وعلى تفسيره الأوّل فهو من كلام القادة فقط، واتصاله ظاهر، وسكت عن كونه من كلام الاتباع المذكور في الكشاف للفاصل بينهما، وأن وجهه بأنّ عتابهم لهم جزع فمن ادّعى أنّ الوجوه الثلاثة مندرجة في كلامه لا حجة له، وفيه ردّ على الزمخشريّ إذ جعل الأثر مؤيداً لكونه من كلام كبرائهم ووجهه أنه جنح إلى أنهم الآمرون لهم، وجزعهم رجاء لرحمة الله وكذا صبرهم. قوله: **(وقال الشيطان)** وهو خطيب جهنم روى القرطبيّ رحمه الله تعالى أنهم يقولون له اشفع لنا فإنك أضللتنا فيقوم خطيباً فيهم، ويقول إنّ الله وعدكم وعد الحق الخ. وقوله وعداً من حقه الخ إشارة إلى أنه من إضافة الصفة إلى موصوفها بالتأويل المشهور، وقوله أو وعدا أنجزه فهو بمعناه المصدري وقيل مراده أنّ الوعد لا يتصف بالحق إلا وقت إنجازه، وعلى الأوّل يتصف به وقت صدوره، وكلا المعنيين يناسب معناه اللغوي،

أن لا بعث ولا حساب، وإن كانا فالأصنام تشفع لكم ﴿فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾ جعل تبين خلف وعده كالأخلاف منه ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ﴾ تسلط فألجئكم إلى الكفر والمعاصي ﴿إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ﴾ إلا دعائي إياكم إليهما بتسويلي، وهو ليس من جنس السلطات ولكنه على طريقة قوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

ويجوز أن يكون الاستثناء منقطعاً ﴿فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ أسرعتم إجابتي ﴿فَلَا تَلُومُونِي﴾ بوسوستي فإنّ من صرح العداوة لا يلام بأمثال ذلك ﴿وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم﴾ حيث أطعتموني إذ دعوتكم، ولم تطعيوا ربكم لما دعاكم، واحتجت المعتزلة بأمثال ذلك على استقلال العبد بأفعاله، وليس فيها ما يدل عليه إذ يكفي لصحتها أن يكون لقدرة العبد مدخل ما في فعله،

والثاني أنسب به، وقيل إنه على الثاني مقابلة فأخلفتكم، وعلى الأوّل مقابله محذوف بقرينة الكلام الثاني أي فوفى، وأنجز كما أنّ مقابل وعد الحق محذوف من الثاني لقرينة الأوّل وهو من الإيجاز البليغ فتأمل، وقيل الأوّل باعتبار استحقاقه للإنجاز، والثاني لاتصافه بالإنجاز بالفعل. قوله: **(وعد الباطل)** فسره به لدلالة مقابله، ودلالة قوله فأخلفتكم عليه، وقوله جعل تبين خلف وعده يعني أنه استعير الإخلاف لعدم تحقق ما أخبر به وكذبه، ولو جعل مشاكلة لصح أيضاً، وقوله تسلط فهو مصدر وهو تبرّ منهم، ومنهم من فسره بالحجة، وهو حسن. قوله: **(وهو ليس من جنس السلطان)** أي حقيقة ولكنه من جنسه ادعاء فلذا كان الاستثناء متصلاً من تأكيد الشيء بضدّه كقوله:

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع

وهو من التهكم، وكونه استعارة أو تشبيهاً أو غيرهما غير صحيح كما تقدّم تحقيقه في سورة البقرة فإن لم يعتبر فيه التهكم والادعاء يكون الاستثناء منقطعاً على حدّ قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

قوله: **(أسرعتم إجابتي)** مستفادة من الفاء، وقيل من السين لأنها، وإن كانت بمعنى الإجابة لكنه عد من التجريد، وأنهم كأنهم طلبوا ذلك من أنفسهم فيقتضي ذلك السرعة، وهو بعيد، وقوله صرح العداوة الخ. صرح يكون لازماً، ومتعدياً يقال صرح الشيء، وصرح هو أي انكشف قاله المرزوقيّ في قوله:

فلما صرّح السرّ فأمسى وهو عريان

وتصريحه بقوله: **﴿لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم﴾** [سورة الأعراف، الآية: ١٦] وقوله بأمثال ذلك أي لا يلام بالوسوسة بعد تبين أنه عدوّ لهم، وإنما اللوم عليهم في اتباع عدوّهم، وترك سيدهم، وخالقهم المنعم عليهم كما بينه بقوله ولوموا أنفسكم. قوله: **(واحتجت المعتزلة بأمثال ذلك على استقلال العبد بأفعاله)** وكونها مخلوقة له، والجواب ما ذكره المصنف رحمه

وهو الكسب الذي يقوله أصحابنا ﴿مَّآ أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ﴾ بمغيثكم من العذاب ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ بمغيثيّ، وقرأ حمزة بكسر الياء على الأصل في التقاء الساكنين وهو أصل مرفوض في مثله لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات مع أنّ حركة ياء الإضافة الفتح فإذا لم تكسر، وقبلها ألف فبالحري أن لا تكسر، وقبلها ياء أو على لغة من يزيد ياء على ياء الإضافة إجراء لها مجرى الهاء، والكاف في ضربته، وأعطيتكه وحذف الياء اكتفاء بالكسرة ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ ما أمّا مصدرية، ومن متعلقة بأشركتموني أي

الله لا أنه من كلام الشيطان فلا يكون حجة لأنه ذكر من غير إنكار، وإن كان عدم الإنكار لا يدل على القبول أيضاً. قوله: **(بمغيثكم من العذاب)** إشارة إلى أنّ المصرخ من الصراخ، وهو مدّ الصوت بمعنى المغيث يقال استصرخته فأصرخني أي أغاثني، والهمزة للسلب يعني أزال صراخي والصارخ هو المستغيث قال:

فلا تصرخوا إني لكم غير مصرخ ... وليس لكم عندي غناء ولا نصر

قوله: **(وقرأ حمزة بكسر الياء على الأصل في التقاء الساكنين)** يعني أصله مصرخين ليس فأضيف، وحذفت نون الجمع للإضافة فالتقت ياء الجمع الساكنة، وياء المتكلم، والأصل فيها السكون فكسرت لالتقاء الساكنين وأدغمت، وقد طعن في هذه القراءة الزجاج رحمه الله، واستضعفها تبعاً للفراء، وتبعه الزمخشريّ، والمصنف رحمه الله والإمام، وهو وهم منهم فإنها قراءة متواترة عن السلف، والخلف فلا يجوز أن يقال إنها خطأ أو قبيحة، وقد وجهت بأنها لغة بني يربوع كما نقله قطرب، وأبو عمرو ونحاة الكوفة فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى، ويوصلونها بياء كعليي ولديي، وقد يكتفون بالكسرة قال الأغلب العجلي:

أقبل في ثوب معافريّ ... عند اختلاط الليل والعشيّ
ماض إذا ما همّ بالمضيّ ... قال لها هل لك يا تافيّ

أي يا هذه فلا عبرة بمن أنكرها، وقال إنّ الشعر مجهول لا يعرف قائله، وقوله فإذا لم تكسر، وقبلها ألف فبالحري أن لا تكسر، وقبلها ياء عين قول الزمخشريّ لأنّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث جاء قبلها ألف فما بالها، وقبلها ياء فإنه ردّ بأنه روي سكون الياء بعد الألف، وقرأ به القراء في محياي، وما ذكره أيضاً قياس مع الفارق فإنه لا يلزم من كسرها مع الياء لمجانستها كسرها مع الألف الغير المجانسة للكسرة ولذا فتحت لمجانستها وقوله مع أنّ حركة ياء الإضافة الفتح إن أراد أنه الأصل مطلقاً أو في كل محل فممنوع لأنّ أصل المبنيّ أن يبنى على السكون ومع الياء أجرى على الأصل، وقوله فإذا لم تكسر الخ علمت ما فيه، وقوله إجراء لها الخ لكونها ضميراً مفرداً فقد علمت من هذا صحة هذه القراءة، وأنها لغة فصيحة، وقد تكلم بها رسول الله ﷺ في حديث بدء الوحي فلا وجه لإنكارها، ولا لما قاله المصنف رحمه الله تبعاً للزمخشري، وقد علمت ردّه. قوله: **(ما إمّا مصدرية ومن متعلقة الخ)** المعنى

كفرت اليوم بإشراككم إياي من قبل هذا اليوم أي في الدنيا بمعنى تبرأت منه، واستنكرته كقوله: ﴿**ويوم القيامة يكفرون بشرككم**﴾ [سورة فاطر، الآية: ١٤] أو موصولة بمعنى من نحو ما في قولهم سبحان ما سخركنّ لنا، ومن متعلقة بكفرت أي كفرت بالذي أشركتمونيه، وهو الله تعالى بطاعتكم إياي فيما دعوتكم إليه من عبادة الأصنام وغيرها من قبل إشراككم حين رددت أمره بالسجود لآدم عليه الصلاة والسلام وأشرك منقول من شركت زيداً للتعدية إلى مفعول ثان ﴿إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ تتمة كلامه، أو ابتداء كلام من الله تعالى وفي حكاية أمثال ذلك لطف للسامعين، وإيقاظ لهم حتى يحاسبوا أنفسهم، ويتدبروا عواقبهم ﴿وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ بإذن الله تعالى وأمره والمدخلون هم الملائكة، وقرىء أدخل على التكلم فيكون قوله بإذن ربهم متعلقاً بقوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ أي تحييهم الملائكة فيها بالسلام بإذن

على المصدرية كفرت بإشراككم إياي لله في الطاعة لأنهم كانوا يطيعونه في أعمال الشر كما يطاع الله في أعمال الخير فالإشراك استعارة بتشبيه الطاعة به، وتنزيلها منزلته أو لأنهم لما أشركوا الأصنام، ونحوها بإيقاعه لهم في ذلك فكأنهم أشركوه، وقوله كفرت اليوم لأنه حمله على إنشاء التبري منهم في يوم القيامة لأنه الظاهر، وقد جوز فيه النسفيّ رحمه الله أن يكون إخباراً عن أنه تبرّ منهم في الدنيا فيكون من قبل متعلقاً بكفرت أو متنازعاً فيه، وقوله بمعنى تبرأت منه فالكفر مجاز عن التبري منه مما هم عليه. قوله: (**أو موصولة بمعنى من نحو ما في قولهم الخ**) يعني ما موصولة بمعنى من إذا وقعت على ذوي العلم كما في المثال المذكور إذ هي واقعة عليه تعالى بحسب الظاهر، وإن جوّز فيها أن تكون مصدرية بتقدير مضاف أي سبحان موجد أو ميسر تسخيركنّ لنا، والضمير للنساء، وسبحان للتعجب تعجب من تسخير الله النساء للرجال مع مكرهنّ وكيدهنّ، وفي قوله نحو ما لطف إذ يحتمل لفظها، والموصولية، وقال الطيبي رحمه الله ما لا تستعمل في ذوي العلم إلا باعتبار الوصفية فيه، وتعظيم شأنه كما في هذا المثال أي سبحان الذي سخركنّ أي قادكنّ وأمثالكنّ لنا أو خلقكنّ لأجلنا. قوله: (**أي كفرت بالذي أشركتمونيه**) فالعائد مقدر فعلى هذا يكون ذلك من إبليس إقراراً بتقدم كفره، وأنّ خطيئته سابقة عليهم فلا إغاثة لهم منه، وعلى الأوّل نفي لامتنانهم عليه باتباعه في الضلال، وقوله منقول من شركت زيداً للتعدية تعليل للنقل، وأنّ همزته للتعدية للمفعول الثاني، وقوله أو ابتداء كلام يؤيده قراءة أدخل بصيغة المتكلم، ووجه الإيقاظ، التدبر ظاهر إذ لم يفدهم ولم ينفعهم غير الله. قوله: (**بإذن الله تعالى وأمره**) عطف أمره عليه عطف تفسيريّ لأنه المراد منه على طريق الاستعارة كما تقدّم تحقيقه في هذه السورة، وقوله بإذن ربهم متعلقاً بقوله تحيتهم لم يعلقه بأدخل مع أنه سالم من الاعتراض، ومع أنه يشتمل حينئذ على الالتفات أو التجريد، وهو من المحسنات لأنّ قولك أدخلته بإذني كلام ركيك لا يناسب بلاغة التنزيل، والالتفات،

ربهم ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ كيف اعتمله ووضعه ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ أي جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة، وهو تفسير لقوله ﴿ضرب الله مثلاً﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٢٤] ويجوز أن تكون كلمة بدلاً من مثلاً وكشجرة صفتها، أو خبر مبتدأ محذوف أي هي كشجرة وأن تكون أول مفعولي ضرب إجراء لها مجرى جعل، وقد قرئت بالرفع على الابتداء ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ في الأرض ضارب بعروقه فيها ﴿وَفَرْعُهَا﴾ وأعلاها ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ويجوز أن يريد وفروعها أي أفنانها على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من

والتجريد حاصل إذا علق بما بعده أيضاً وتعلقه بخالدين لا يدفع الركاكة كما في الكشف لأنّ الإذن إنما يكون للدخول لا للاستمرار بحسب الظاهر فمن قال لا محذور فيه لم يأت بشيء، وكون المراد بمشيئتي، وتيسيري لا يدفعه عند التأمل الصادق، وقد اعترض أبو حيان على هذا بأنّ فيه تقديم معمول المصدر المنحلّ بحرف مصدريّ، وفعل عليه، وهو غير جائز ورد بأنه غير منحلّ إليهما هنا لأنه ليس المعنى المقصود منه أن يحيوا فيها بسلام فالظاهر أنه غير منحلّ ولو سلم فمراده التعلق المعنوي فالعامل فيه فعل مقدر يدل عليه تحيتهم أي يحيون بإذن ربهم، وفي قول المصنف رحمه الله أي تحييهم الملائكة إشارة إليه. قوله: **(كيف اعتمله ووضعه)** وفي نسخة اعتمده بالدال وقد سبق في سورة البقرة أنّ ضرب المثل اعتماله من ضرب الخاتم، وأصل الضرب وقع شيء على آخر، وقد مرّ هناك تحقيقه بما لا مزيد عليه فإن أردته فراجع ما قدّمناه ثمة وقوله ووضعه عطف تفسيريّ لاعتمله. قوله: **(أي جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة الخ)** فكلمة على هذا منصوبة بفعل مضمر، وهو جعل، والجملة تفسير لقوله ضرب الله مثلاً كقولك شرّف الأمير زيداً كساه حلة، وقيل فيه تكلف إضمار لا داعي له وردّ بأنه محتاج إليه في أداء هذا المعنى، وفيه تأمّل فالمثل بمعنى التشبيه التمثيلي لا الاستعارة.

قوله: **(ويجوز أن تكون كلمة بدلاً من مثلاً)** قيل عليه أنه لا معنى لقولك ضرب الله كلمة طيبة إلا بضم مثلاً إليه فمثلاً هو المقصود بالنسبة فكيف يبدل منه غيره، وهذا بناء على ظاهر قول النحاة إن المبدل منه في نية الطرح، وهو غير مسلم، وهذا الوجه مبنيّ على تعدي ضرب إلى مفعول واحد، والبدل قيل إنه بدل اشتمال، ولو جعل بدل كل من كل لم يبعد، وقوله وأن تكون أوّل مفعولي ضرب الخ بناء على أنها تتعدى إلى مفعولين كما مرّ تفصيله إمّا لكونه بمعنى جعل، واتخذ أو لتضمنه معناه، ولا يرد عليه بأنّ المعنى أنه تعالى ضرب لكلمة طيبة مثلاً لا كلمة طيبة مثلاً لأنّ المثل عليه بمعنى الممثل به، والتقدير ذات مثل أولها مثلاً. قوله: **(وقد قرئت)** أي كلمة بالرفع على الابتداء لكونها نكرة موصوفة، والخبر كشجرة، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أيضاً وكشجرة صفة أخرى، والجملة خبر لمبتدأ مقدّر، وهي تفسير لقوله ضرب الله مثلاً عليهما، وقوله ضارب بعروقه فيها تفسير للأصل بالعروق الداخلة في الأرض فضارب من ضرب في الأرض إذا سار فيها تجوز به عن الدخول، وقوله وأعلاها تفسيره

الإضافة وقرىء ثابت أصلها والأوّل على أصله ولذلك قيل إنه أقوى، ولعل الثاني أبلغ ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا﴾ تعطي ثمرها ﴿كُلَّ حِينٍ﴾ وقته الله تعالى لإثمارها ﴿بِإِذْنِ رَبِّهَاۗ﴾ بإرادة خالقها وتكوينه ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ لأنّ في ضربها زيادة إفهام، وتذكير فإنه تصوير للمعاني وأدناه لها من الحس ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ﴾ كمثل شجرة ﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ استؤصلت وأخذت جثتها بالكلية ﴿مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾ لأنّ عروقها قريبة منه ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ استقرار، واختلف في الكلمة والشجرة ففسرت الكلمة الطيبة بكلمة التوحيد ودعوة الإسلام والقرآن، والكلمة الخبيثة بالشرك بالله تعالى، والدعاء إلى الكفر وتكذيب الحق، ولعلّ المراد بهما ما يعمّ ذلك فالكلمة الطيبة ما أعرب عن حق، أو

بالأعلى لتفرّعه على الأصل من قولهم فرع الجبل إذا علاه وتوجيه لإفراده مع أنّ كل شجرة لها فروع بأنه أفرد لأنه أريد به الأعلى أو المراد به الفروع لأنه مضاف والإضافة حيث لا عهد ترد للاستغراق فاكتفى بالواحد أو لأنه مصدر بحسب الأصل، وإضافته تفيد العموم، وكلام المصنف رحمه الله يحتملهما، وأفنان جمع فنن بفتحتين، وهو الغصن، والشعبة من الشجر والسماء بمعنى جهة العلو لا المظلة. قوله: **(والأوّل على أصله ولذلك قيل إنه أقوى ولعل الثاني أبلغ)** كون الأوّل على الأصل الأقوى لإثباته لمن هو له قال ابن جني رحمه الله لأنك إذا قلت ثابت أصلها فقد أجريت الصفة على غير ما هي له، وهو الشجرة إذ الثبات إنما هو للأصل، والصفة إذا كانت في المعنى لما هو من سببه قد تجري عليه لكنها أخص بما هي له لفظاً، ومعنى فالأحسن تقديم الأصل عناية به مع ما فيه من حسن التقابل، والتقسيم، وقولك مررت برجل أبوه قائم أقوى من قولك قائم أبوه لأنّ المخبر عنه بالقيام إنما هو الأب لا الرجل مع ما فيه من تكرّر الإسناد، وكون الثاني أبلغ أي أكثر مبالغة لجعل الشجرة بثبات أصولها ثابتة بجميع أغصانها، وقوله تعطي ثمرها تفسير له، ونسبة الإعطاء إليها مجازية. قوله: **(وقته الله تعالى لإثمارها)** وفيه نسخة أقته بالهمزة، وهما بمعنى قيل إذا كان المراد من الشجرة النخلة على ما روي فأكلها الطلع، والبسر والرطب، والتمر وهو دائم لا ينقطع فلا حاجة إلى التقييد بهذا القيد، ولا يخفى أنه تقييد للإيتاء لا للأكل فلا بدّ من تخصيصه بما ذكر، وقوله بإرادة خالقها، وتكوينه مر تحقيقه. قوله: **(لأنّ في ضربها زيادة إفهام وتذكير الخ)** لأن المعاني العقلية المحضة لا يقبلها الحس، والخيال، والوهم فإذا ذكر ما يلائمها من المحسوسات ترك الحس، والخيال المنازعة، وانطبق المعقول على المحسوس فحصل به الفهم التام، وقد مرّ تفصيله. قوله: **(كمثل شجرة)** يعني فيه مضاف مقدّر، والمثل بمعنى الصفة القريبة وقوله استؤصلت بالهمزة، وتبدل واواً أي قلعت من أصلها، واجتثت مأخوذ من الجثة، وهي البدن يقال اجتثثت الشيء بمعنى اقتلعته فهو افتعال من الجثة كما أشار إليه المصنف رحمه الله قال لقيط الأيادي:

هو الجلاء الذي يجتث أصلكم فمن رأى مثل ذاآت ومن سمعا

دعا إلى صلاح والكلمة الخبيثة ما كان على خلاف ذلك وفسرت الشجرة الطيبة بالنخلة وروي ذلك مرفوعاً وبشجرة في الجنة والخبيثة بالحنظلة، والكشوث ولعل المراد بهما أيضاً ما يعمّ ذلك ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ الذي ثبت بالحجة عندهم، وتمكن

وقوله بالكلية إشارة إلى أنه عبارة عن ذلك، وقوله لأنّ عروقها قريبة منه أي من الفوق فكأنها فوق بدليل ما بعده، وقوله ما أعرب أي دل وأظهر، وقوله فالكلمة أي على تعميمها المراد بها ما ذكر، وقوله وفسرت الشجرة الطيبة بالنخلة فيكون المقصود تشبيه الكلام الحق بها كما شبه بها **(المؤمن)**[1] في الحديث ووجه الشبه ثباتها، وعدم تغيرها بحسب الفصول، وطيب ثمرتها. قوله: **(وروي ذلك مرفوعاً الخ)** قال الحافظ في الدر المنثور أخرجه الترمذيّ والنسائي وابن حبان والحاكم وصححه من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً قال أتى رسول الله ﷺ بقناع من بسر فقال: «**مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة حتى بلغ تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها قال هي النخلة، ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة حتى بلغ ما لها من قرار قال هي الحنظلة، والكشوث**»[2] بالفتح، وتضم والأكشوث بالكاب، والشين المعجمة، والثاء المثلثة نبت متعلق بالأغصان له عرق في الأرض، وقال الخليل بن أحمد أنه من كلام أهل السواد وليس بعربيّ محض، وتشبيه الكلمة الخبيثة به لعدم ثباتها، ونفعها، ولذا يشبه به الرجل الذي لا حسب له، ولا نسب كما قال الشاعر:

فهو الكشوث فلا أصل ولا ورق ولا نسيم ولا ظلّ ولا ثمر

وإطلاق الشجر على الحنظل، والكشوث للمشاكلة إذ هو نجم لا شجر، وقوله وبشجرة في الجنة معطوف على قوله بالنخلة، وهذا مرويّ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو أنسب بقوله تؤتي أكلها كل حين، وكذا تفسيرها بالحنظل مرويّ عن النبيّ ﷺ كما مرّ. قوله: **(الذي ثبت بالحجة عندهم وتمكن في قلوبهم)** بالقول جوّزوا تعلقه بيثبت، وآمنوا وفي الحياة متعلق

---

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٦٢ ـ ١٣١ ـ ٦١٢٢ ـ ٤٦٩٨ ـ ٦١٤٤ ومسلم ٢٨١١ والترمذي ٢٨٦٧ وأحمد ٢/ ٦١ وابن حبان ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ كلهم من حديث ابن عمر ولفظه: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم، أصلها ثابت وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها؟».. وهي «النخلة».

(٢) أخرجه الترمذي ٣١١٩ وصححه الحاكم ٢/ ٣٥٢ ووافقه الذهبي كلاهما من حديث أنس بن مالك من طريق حماد بن سلمة قال الترمذي: حدثنا قتيبة. حدثنا أبو بكر بن شعيب بن الحجاب عن أبيه عن أنس بن مالك نحوه بمعناه، ولم يرفعه ولم يذكر قول أبي العالية، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة، وروى غير واحدٍ مثل هذا موقوفاً ولا يعلم أحمد رفعه غير حماد بن سلمة، ورواه معمر، وحماد بن زيد، وغير واحد، ولم يرفعوه، حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا حماد بن زيد، عن شعيب بن الحجاب، عن أنس بن مالك نحو حديث عبد الله بن أبي بكر بن شعيب بن الحجاب ولم يرفعه وأخرجه الطبري ٢٠٦٧٤ ـ ٢٠٦٧٥ ـ ٢٠٦٧٦ كلهم عن أنس موقوفاً.

في قلوبهم ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ فلا يزلون إذا افتتنوا في دينهم كزكريا ويحيى عليهما السلام، وجرجيس وشمعون والذين فتنهم أصحاب الأخدود ﴿وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾ فلا يتلعثمون إذا سألوا عن معتقدهم في الموقف ولا تدهشهم أهوال يوم القيامة، وروي أنه ﷺ ذكر قبض روح المؤمن فقال، ثم تعاد روحه في جسده فيأتيه ملكان فيجلسانه في قبره، ويقولان له من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول ربي الله وديني الإسلام ونبي محمد ﷺ فينادي مناد من السماء أن صدق عبدي فذلك قوله: **﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت﴾** [سورة إبراهيم، الآية: ٢٧] ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الذين ظلموا أنفسهم بالاقتصار على التقليد فلا يهتدون إلى الحق، ولا يثبتون في مواقف الفتن ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ من تثبيت بعض وإضلال

بيثبت أو بالثابت فإذا تعلق بآمنوا فالباء سببية، والمعنى آمنوا بالتوحيد الخالص فوجدوه، ونزهوه عما لا يليق بجنابه فإذا تعلق بيثبت فالمعنى ثبتهم بالبقاء على ذلك أو ثبتهم في سؤال القبر به، وقوله فلا يزالون أي يتحوّلون عما هم عليه إذا قيض لهم من يقيهم، ويحاول زللهم عنه، وزكريا ويحيى معروفان وجرجيس من الحواريين من أصحاب عيسى عليه الصلاة والسلام علمه الله الاسم الأعظم الذي يحيي به الموتى، وكان بالموصل وبها ملك جبار كافر فدعاه جرجيس إلى عبادة الله ونهاه عن عبادة الأصنام فأمر به فشدّ يداه، ورجلاه ومشط بأمشاط من حديد ثم صب عليه ماء الملح فصبره الله على ذلك، ثم سمر عينيه وأذنيه بمسامير من حديد فصبر عليه، ثم دعا بحوض نحاس فأحمى، ثم ألقي فيه وأطبق رأسه عليه فجعله الله عليه برداً وسلاماً، وزاده حسناً وجمالاً، ثم قطع إرباً إرباً فأحياه الله، ثم دعاهم إلى الله، وأحيا الموتى فلم يؤمن الملك فأمره الله بأن يعتزلهم، ثم خسف بهم الأرض وشمعون كان من زهاد النصارى، وكان يحارب عبدة الأصنام من الروم فاحتالوا بأنواع الحيل عليه فلم يقدروا على قتله إلى أن خدعته امرأته بوعدها بأموال كثيرة، ونحوها فسألته في خلوة له كيف يغلب عليه فقال إن أشدّ بشعري إذا لم أكن طاهراً فإني لا أقدر على حله فأخبرتهم ففعلوا به ذلك، وألقوه من مكان عال فهلك، وقوله والذين فتنهم أصحاب الأخدود معطوف على زكريا، وستأتي قصرتهم في سورة البروج، وتلعثم بمعنى تأخر وتوقف عن الإجابة. قوله: **(وروي أنه ﷺ ذكر قبض روح المؤمن الخ)**[1] هذا الحديث أخرجه أبو داود والحاكم عن البراء بن عازب رضي الله عنه وصححوه، وهذا الحديث يدلّ على أنّ المراد من الآخرة القبر لأنه أول منزل من منازلها، وقد سماه بعض الأدباء دهليز باب الآخرة، وإعادة الروح في القبر عند السؤال كما في حال

---

(١) أخرجه أبو داود ٤٧٥٣ والحاكم ١/ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٣٩ كلاهما من حديث البراء بن عازب وله طرق كثيرة وألفاظ متعددة، وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا جميعاً بالمنهال بن عمرو وزاذان أبي عمر الكندي وفي الحديث فوائد كثيرة لأهل السنة وقمع للمبتدعة ولم يخرجاه بطوله وله شواهد على شرطهما يستدل بها على صحته.

آخرين من غير اعتراض عليه ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ أي شكر نعمته كفراً بأن وضعوه مكانه، أو بدّلوا نفس النعمة كفراً فإنهم لما كفروها سلبت منهم فصاروا تاركين لها محصلين الكفر بدلها كأهل مكة خلقهم الله تعالى، وأسكنهم حرمه وجعلهم قوّام بيته ووسع عليهم أبواب رزقه، وشرفهم بمحمد ﷺ فكفروا ذلك فقحطوا سبع سنين، وأسروا وقتلوا يوم بدر وصاروا أذلاء فبقوا مسلوبي النعمة موصوفين بالكفر وعن عمر وعليّ رضي الله تعالى عنهما وهم إلا فجران من قريش بنو المغيرة وبنو أمية فأمّا بنو المغيرة فكفيتموهم يوم بدر، وأما بنو أمية فمتعوا إلى حين ﴿وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ الذين شايعوهم في الكفر ﴿دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ دار الهلاك بحملهم على الكفر ﴿جَهَنَّمَ﴾ عطف بيان لها ﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ حال منها أو من القوم أي داخلين فيها مقاسين لحرّها أو مفسر لفعل مقدر ناصب لجهنم ﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾ أي وبئس المقرّ جهنم ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ الذي هو التوحيد وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس عن يعقوب بفتح الياء، وليس الضلال ولا الإضلال

الحياة، وقيل كحال النوم، ولعل المنادي من السماء ملك مأمور بذلك، وقوله بالاقتصار على التقليد أي تقليد أهل الضلال بقرينة المقام لا مطلق التقليد بدليل ما فرع عليه. قوله: (**أي شكر نعمته كفراً بأن وضعوه مكانه الخ**) فعلى الأوّل التبديل التغيير في الوصف، وهو على تقدير مضاف، والتبديل لغويّ، وعلى الثاني التبديل في الذات إذا زالت النعمة، وحل في محلها الكفر، وقوله فصاروا تاركين لها فالتبديل بين نفس النعمة وكفرانها، وقوله فقحطوا أي أصابهم القحط والغلاء، وقحطوا كسمعوا، ويقال قحطوا وأقحطوا بضمهما على قلة، وقوله إلا فجران أي الحيان إلا فجران وقوله فمتعوا إلى حين أي بقوا ولم يفنوا. قوله: (**الذين شايعوهم**) أي تابعوهم في الكفر، وهو صفة للقوم وضمير شايعوا لهم وهم للذين، وهم صناديد مكة، ودار الهلاك جهنم وحملهم على الكفر كونهم دعوهم له. قوله: (**داخلين فيها مقاسين لحرّها**) تفسير له على الوجهين وقيده بمقاسين لتتم الفائدة لأنّ الدخول فهم من قوله أحلوا ولو اقتصر على الثاني كان أحسن، وأفيد فإن صلى النار معناه قاسى حرّها، وقوله وبئس المقر جهنم إشارة إلى أنّ المخصوص بالذم محذوف. قوله: (**وليس الضلال ولا الإضلال الخ**) يعني أنه من الاستعارة التبعية كما في قوله: ﴿**فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً وحزنا**﴾ [سورة القصص، الآية: ٨] شبه ما يترتب على فعل الشخص بالعلة الباعثة فاستعمل له حرفه، وقد قيل عليه إنّ كون الضلال نتيجة للجعل لله أنداداً غير ظاهر إذ هو متحد معه أو لازم لا ينفك عنه إلا أن يراد الحكم به أو دوامه وردّ بأنهم مشركون لا يعتقدون أنه ضلال بل يزعمون أنه اهتداء فقد ترتب على اعتقادهم ضده على أنّ المراد بالنتيجة ما يترتب على الشيء أعمّ من أن يكون من لوازمه أولاً، وقوله جعل كالغرض أي أدخل عليه اللام التي تدخل عليه، وقد مرّ تفصيله في سورة الأنعام، ولا يخفى أنّ ما يترتب على الشيء يكون متأخراً عنه في الوجود، وهذا ليس كذلك

غرضهم في اتخاذ الأنداد لكن لما كان نتيجته جعل كالغرض ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا﴾ بشهواتكم أو بعبادة الأوثان فإنها من قبيل الشهوات التي يتمتع بها وفي التهديد بصيغة الأمر إيذان بأنّ المهدد عليه كالمطلوب لإفضائه إلى المهدّد به وأنّ الأمرين كائنان لا محالة، ولذلك علله بقوله: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ وإنّ المخاطب لانهماكه فيه كالمأمور به من آمر مطاع ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ خصهم بالإضافة تنويهاً لهم، وتنبيهاً على أنهم المقيمون لحقوق العبودية، ومفعول قل محذوف دل عليه جوابه أي قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة وأنفقوا ﴿يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ فيكون إيذاناً بأنهم لفرط مطاوعتهم

فلا بدّ من التأويل المذكور، وما ذكره مكابرة. قوله: **(بشهواتكم أو بعبادة الأوثان الخ)** يعني معموله مقدّر، والمراد بالشهوات الشهوات المعروفة في المآكل والملابس، والمساكن والمناكح، ونحوها أو المراد بها عبادة الأوثان لأنهم لضلالهم يتلذذون بها لعنادهم فشبهت بالمشتهيات المعروفة لأنّ التمتع لا يكون إلا بها. قوله: **(وفي التهديد بصيغة الأمر إيذان بأنّ المهدد الخ)** في الكشاف تمتعوا إيذان بأنهم لانغماسهم في التمتع بالحاضر، وأنهم لا يعرفون غيره، ولا يريدونه مأمورون به قد أمرهم آمر مطاع لا يسعهم أن يخالفوه، ولا يملكون لأنفسهم أمراً دونه، وهو أمر الشهوة، والمعنى إن دمتم على ما أنتم عليه من الامتثال لأمر الشهوة فإنّ مصيركم إلى النار، ويجوز أن يراد الخذلان والتخلية، والوجهان مشتركان في التهديد، وسيأتي له تفصيل في سورة العنكبوت، وهكذا كقول الطبيب لمريض يأمره بالاجتماء فلا يحتمي كل ما تريد فإنّ مصيرك إلى الموت وهو استعارة، وقوله لإفضائه أي لإيصال المهدّد عليه، وهو التمتع إلى المهدد به، وهو النار، وأنّ الأمرين أي التمتع ومصيرهم إلى النار كائنان لا محالة فلذا استعمل له صيغة الأمر تشبيهاً له بآمر مطاع لمأمور مطيع في تحقيق ذلك فهذا وجه الشبه بينهما كما أشار إليه المصنف رحمه الله، وقوله ولذلك علله أي الإنذار المذكور فقوله فإنّ مصيركم تعليل لما قبله، وهو قريب من جعله جواب شرط مقدر أي إن دمتم على ما أنتم عليه فإنّ الخ ومصير مصدر صار بمعنى رجع، وإلى النار خبره. قوله: **(خصهم بالإضافة تنويهاً لهم)** أي رفعاً لهم وتشريفاً، وإلا فالأمر شامل لهم، ولغيرهم بناء على أنّ الكفار مخاطبون بالفروع، ولما هدد الكفار بانهماكهم في اللذة الفانية أمر خلص عباده بالعبادة المالية، والبدنية وخصهما لأنهما أمّ العبادات. قوله: **(ومفعول قل محذوف دلّ عليه جوابه الخ)** وفي نسخة مقول قل وجوابه يقيموا الخ وقوله فيكون إيذاناً الخ اسم كان ضمير مستتر عائد إلى جعل يقيموا أو ينفقوا جواباً للأمر، وفي جزمه على الجوابية قولان أحدهما أنه جواب قل، وهو قول الأخفش، والمبرد، وأورد عليه أنه لا يلزم من قوله أقيموا وأنفقوا أن يفعلوا وكم مرّة يخلف أمره، ورد بأنّ المراد بالعباد خلص المؤمنين، ولذا أضافهم إليه تشريفاً وهم متى أمروا امتثلوا، وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله بقوله لفرط مطاوعتهم، ومنه يعلم نكتة حذف المقول إيهاماً

الرسول ﷺ بحيث لا ينفك فعلهم عن أمره، وأنه كالسبب الموجب له ويجوز أن يقدرا بلام الأمر ليصح تعلق القول بهما، وإنما حسن ذلك ههنا ولم يحسن في قوله:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

لدلالة قل عليه، وقيل هما جواباً أقيموا وأنفقوا مقامين مقامهما، وهو ضعيف لأنه لا بدّ من مخالفة ما بين الشرط، وجوابه ولأن أمر المواجهة لإيجاب بلفظ الغيبة إذا كان

لأنهم يفعلون بدون أمر مع أنّ مبناه على أنه يشترط في السببية التامة، وقد منع فقوله جوابه الضمير لقل لا للمقول حتى يكون هو القول الآخر الثاني أنه مجزوم في جواب الأمر المقول المحذوف، والتقدير قل لعبادي أقيموا، وأنفقوا يقيموا، وينفقوا وعزى هذا للمبرد أيضاً، وقيل عليه إنه فاسد لوجهين أحدهما أنّ جواب الشرط لا بدّ أن يخالف فعل الشرط إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما فإذا اتحدا لا يصح كقولك قم يقم إذ التقدير أن يقيموا يقيموا، والثاني أنّ الأمر المقدّر للمواجهة وهذا للغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً قيل أمّا الأوّل فقريب، وأمّا الثاني فليس بشيء لأنه يجوز أن يقول قل لعبدك أطعني يطعك، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال، وقيل إنه فيه شرط مقدّر، وهذا مجزوم في جوابه، وقيل يقيموا خبر في معنى الأمر وردّ بحذف النون، وإن وجه بتوجيهات ضعيفة، وقيل مقول القول الله الذي الخ، ولا يخفى ما فيه، وقوله لا ينفك فعلهم عن أمره الأمر هنا مصدر بمعنى قوله أقيموا، وأنفقوا. قوله: **(ويجوز أن يقدرا بلام الأمر الخ)** هذا معطوف على ما قبله بحسب المعنى أن يجعل جزمهما بلام أمر مقدّرة أي ليقيموا، وينفقوا كما في البيت المذكور، ويكون هو مقول القول قالوا، وإنما جاز حذف اللام هنا لأنّ الأمر الذي قبله، وهو قل عوض عنه، ودال عليه، ولو قيل يقيموا، وينفقوا ابتداء بحذف اللام لم يجز، وقد جعل ابن مالك حذف هذه اللام على أضرب قليل وكثير، ومتوسط فالكثير أن يكون قبله قول بصيغة الأمر كما هنا والمتوسط ما تقدّمه قول غير أمر كقوله:

قلت لبواب لديه دارها تيذن فإني حمؤها وجارها

والقليل ما سواه، وقوله ليصح تعلق القول بهما أي يكونان مقولاً له لا أنّ مفعوله محذوف كما في الإعراب الأوّل، وقوله وإنما حسن الخ قد علمت وجهه مما نقلناه عن ابن مالك رحمه الله. قوله:

(محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا)

قيل إنه للأعشى من قصيدة مدح بها النبيّ ﷺ، ومحمد منادى حذف حرف النداء وأراد لتقد فحذف لام الأمر، والتبات والتبال بفتح أوّلهما متقاربان قال الجوهريّ: تبلهم وأتبلهم بمعنى أهلكهم، والمعنى لتفد نفسك يا رسول الله كل نفس أي تكن فداء لها فإذا خفت هلاكاً من شيء فليصب غيرك. قوله: **(وقيل هما جواباً أقيموا الخ)** تقدم أنه قول لبعض النحاة، وأنه

الفاعل واحداً ﴿سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ منتصبان على المصدر أي إنفاق سرّ وعلانية أو على الحال أي ذوي سرّ، وعلانية أو على الظرف أي وقتي سرّ وعلانية، والأحب إعلان الواجب، وإخفاء المتطوّع به ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ فيبتاع المقصر ما يتدارك به تقصيره، أو يفدي به نفسه ﴿وَلَا خِلَالٌ﴾ ولا مخالة فيشفع لك خليلك أو من قبل أن يأتي يوم لا

عزى للمبرد رحمه الله، وقوله مقامين مقامهما بضم الميمين، والأوّل اسم مفعول، والثاني اسم مكان فيكونان داخلين في مقول قل، وقوله لأنه لا بدّ من مخالفة الخ. يعني لا بدّ من تخالفهما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما كما مرّ تحقيقه نحو ائتني أكرمك، وأسلم تدخل الجنة، وقم أقم، وقيل عليه لم لا يجوز أن يكون من قبيل: **(من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله)**[1] أي أن يقيموا يقيموا إقامة مقبولة نافعة ولا يخفى أنّ هذا إذا ذكر أو قامت عليه قرينة، وهنا ليس كذلك فهو دعوى بلا شهود، والعقل قاض بخلافها. قوله: **(ولأنّ أمر المواجهة لا يجاب بلفظ الغيبة إذا كان الفاعل واحداً)** إنما قيده باتحاد الفاعل لأنه عند الاختلاف يجوز نحو أقيموا يقيموا، وقد سمعت قوله في الدرّ المصون أنه يجوز وإن اتحدا كما مرّ، ولذا قيل إنه إن أراد أنه إذا كان محكياً بالقول فغير مسلم فإنه يجوز فيه تلوين الخطاب نظراً للآمر، والمأمور وإن أراد بدونه فلا يفيد. قوله: **(منتصبان على المصدر)** أي أصله إنفاق سر فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه أو هو صفة له قامت مقامه، وإذا كان حالاً فيؤول بالمشتق أو يقدر له مضاف أو منصوب على الظرفية أي في السرّ، والعلانية، وبينه بأنّ نفقة السرّ في التطوّع، والعلانية في الواجب كالزكاة. قوله: **(ولا مخالة الخ)** يعني الخلال مصدر بمعنى المخالة، وهي المصاحبة، والمصادمة يقال خاللته مخالة، وخلالاً قال:

ولست بمقلي الخلال ولا قالي

وقيل إنه جمع خلة كبرمة وبرام، وقوله قبل هذا فيبتاع المقصر ما يتدارك به تقصيره أو يفدي به نفسه إشارة إلى أنه متعلق بقوله ينفقوا، وقيل إنه متعلق بالأمر المقدر لعدم الفائدة في تعلقه بينفقوا، وليس بشيء لأنّ المعنى ينفقوا نفقة مطلوبة لهم مفيدة مثمرة فإنّ القصد منه الحث على الإنفاق لوجه الله من قبل أن يأتي يوم ينتفع المتفقون بإنفاقهم، ولا ينفع الندم لمن أمسك والعدول إلى قوله: **﴿لا بيع فيه ولا خلال﴾** ليفيد الحصر، وإنّ ذلك هو المنتفع به، ويفيد المضادّة بين ما ينفع عاجلاً، وآجلاً، وقد مرّ في قوله: **﴿من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢٥٤] أنّ المعنى من قبل أن يأتي يوم لا تقدرون فيه على تدارك ما فاتكم من الإنفاق لأنه لا بيع فيه حتى يبتاع ما ينفق، ولا أخلاء يبذلون ما ينفق لهم، وفرق

---

(١) تقدم.

انتفاع فيه بمبايعة ولا مخالة، وإنما ينتفع فيه بالإنفاق لوجه الله تعالى وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالفتح فيهما على النفي العام ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ مبتدأ وخبره ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ تعيشون به، وهو يشمل المطعوم والملبوس مفعول لأخرج من الثمرات بيان له حال منه، ويحتمل عكس ذلك، ويجوز أن يراد به المصدر فينتصب بالعلة، أو المصدر لأنّ أخرج في معنى رزق ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ بمشيئته إلى حيث توجهتم ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ﴾ فجعلها معدة لانتفاعكم وتصرفكم، وقيل تسخير هذه الأشياء تعليم كيفية اتخاذها ﴿وَسَخَّرَ

صاحب الكشف بينهما، وبين وجه اختصاص كل من التفسيرين بمحله، وقوله ولا مخالة معناه، ولا مخالة نافعة بذاتها في تدارك ما فات فلا ينافي قوله تعالى **﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدوّ إلا المتقين﴾** لأنه أثبت فيه المخالة، وعدم العداوة تبين المتقين، ولم يذكر فيها أنهم يتداركون لهم ما فاتهم فما قيل في التوفيق بينهما أنّ المراد لا مخالة بحسب ميل الطبع، ورغبة النفس وتلك المخالة في الله مع أنّ الاستثناء من الإثبات لا يلزمه النفي، وإن سلم لزومه فنفي العداوة لا يلزم منه وجود المخالة. قوله: **(أو من قبل أن يأتي يوم لا انتفاع فيه بمبايعة ولا مخالة وإنما ينتفع فيه بالإنفاق لوجه الله تعالى﴾** على الوجه الأوّل المنفي البيع، والخلال في الآخرة، والمعنى لا يجد في ذلك اليوم ما يبتاع ليتدارك به ما فرط فيه، ولا خليلاً يبذل ذلك، وعلى هذا المراد نفي البيع، والخلة اللذين كانا في الدنيا بمعنى نفي الانتفاع بهما من حيث ذاتهما، والانتفاع بما كان منهما لوجه الله ففيه ظرف للانتفاع المقدّر والبيع، والخلال في الآخرة للمتقين، والمراد باليوم يوم القيامة، وقوله على النفي العام إشارة إلى أنه يفيد استغراق النفي فإنه نص فيه بخلاف ما إذا رفع على ما مرّ تحقيقه، وفيه ليس متعلقاً به وإلا لزم نصبه فتدبر. قوله: **(تعيشون)** أي تنتفعون به في المعاش، وهذا مأخوذ من اللام، وقوله وهو يشمل الخ إشارة إلى أنه بمعناه اللغوي وهو كل ما ينتفع به، وقوله ومن الثمرات بيان له بناء على جواز تقدّم من البيانية على ما تبينه ما مرّ أنه ذهب إليه كثير من النحاة فلا يرد عليه ما قيل إنّ من البيانية إنما تأتي بعد المبهم الذي تبينه، ولا حاجة إلى دفعه بأنه بيان بحسب المعنى لا الإعراب. قوله: **(ويحتمل عكس ذلك)** أي تكون من بمعنى بعض مقول أخرج ورزقاً بيان للمراد من بعض الثمر لأنّ منها ما ينتفع به فهو مرزوق، ومنها ما ليس كذلك، وهو على هذا حال منها بمعنى المرزوق، وفي الوجهين الأخيرين هو مصدر فهما منصوبان على أنه مفعول له أي أخرجها لأجل الرزق، والانتفاع بها أو مفعول مطلق لأخرج لأنّ أخرج الثمرات في معنى رزق فيكون مثل قعدت جلوساً. قوله: **(﴿وسخر لكم الفلك﴾ الخ)** الفلك يكون واحداً وجمعاً، والمراد به الجمع هنا بدليل تأنيث تجري، واندرج في تسخيرها تسخير البحار والرياح، وقوله بمشيئته تفسير للأمر وفسره في الكشاف بقوله كن، ولا يناسبه تفسيره بالتكوين بناء على مذهبنا لأنه المراد من التسخير، وقوله إلى حيث توجهتم قيده به ليظهر معنى التعليل

لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ يدأبان في سيرهما، وإنارتهما وإصلاح ما يصلحانه من المكوّنات ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ يتعاقبان لسباتكم ومعاشكم ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ أي بعض جميع ما سألتموه يعني من كل شيء سألتموه شيئاً فإنّ الموجود من كل صنف بعض ما في قدرة الله تعالى، ولعل المراد بما سألتموه ما كان حقيقاً بأن يسأل لاحتياج الناس إليه سأل أو لم يسأل وما يحتمل أن تكون موصولة وموصوفة ومصدرية،

فيه، وجرّ حيث بإلى مسموع في كلام العرب كقوله:

إلى حيث ألقت رحلها أمّ قشعم

وقوله لانتفاعكم أي بالشرب منها والتصرف فيها بإخراجها للسائلين ونحوه، وقوله تسخير هذه الأشياء أي الفلك والأنهار وتعليم كيفية اتخاذها بإلهامهم، وإقدارهم وتمكينهم من صنعة السفن، وإجراء المياه بالسواقي، والقنى وما يترتب عليه. قوله: **(يدأبان في سيرهما وإنارتهما الخ)** إن كان دائبين بمعنى دائمين في الحركة فهو حقيقة، وإن كان بمعنى مجدين تعبين فهو على التشبيه، والاستعارة، والدأب العادة المستمرة، وقوله لسباتكم أو سكونكم، وانقطاعكم عن العمل، ومنه السبت، وإصلاح ما يصلحانه كالثمار بإنضاجها وتلوينها. قوله: **(بعض جميع ما سألتموه الخ)** يعني من كل مفعول ثان لآتي بمعنى أعطى ومن تبعيضية وقيل عليه كل للتكثير، والتفخيم لا للإحاطة، والتعميم كما في قوله تعالى: **﴿فتحنا عليهم أبواب كل شيء﴾** [سورة الأنعام، الآية: ٤٤] وحمل من على التبعيض لا ابتداء الغاية يفضي إلى إخلاء لفظ كل عن فائدة زائدة لأنّ ما نص في العموم بل يوهم إيتاء البعض من كل فرد متعلق به السؤال، ولا وجه له، ودفع بأنه بعد تسليم كون ما نصاً في العموم هنا عمومان عموم الأفراد، وعموم الأصناف بمعنى كل صنف صنف، وهما مقصودان هنا وإلى الأوّل أشار المصنف بلفظ الجميع، وإلى الثاني بقوله كل صنف صنف والمعنى من جميع أفراد كل صنف سألتموه فإنّ الاحتياج بالذات إلى النوع، والصنف لا لفرد بخصوصه. قوله: **(يعني من كل شيء سألتموه شيئاً)** بيان لأصل المعنى لا للإعراب أي من كل أفراد شيء سألتموه شيئاً أو من أفراد كل شيء سألتموه شيئاً فقوله شيئاً هو المستفاد من كلمة التبعيض، ومن في من كل شيء في عبارة المصنف لابتداء الغاية. قوله: **(فإنّ الموجود من كل صنف بعض ما في قدرة الله تعالى)** يعني أنّ من التبعيضية دالة على أنّ كل ما يحتاجون إليه، ويطلبونه فيعطيهم بفضله بعض مما في قدرته لأنه يقدر على إفراد أخر منه إلى غير النهاية فما قيل إنه أتى في تعليله بما لا يناسب المعلل لأنّ الكلام في أنّ الحاصل بعض المسؤول فكونه بعض المقدور لا يجدي نفعاً في بيانه ليس بشيء لأنّ بعض المسؤول هو بعض المقدور، وأحدهما مستلزم للآخر فليس بينهما فرق كبير كما ظنه المعترض، والمراد الامتنان، وبيان أنّ في القدرة ما هو أكثر مما أنعم به فهو بعض من كل، وقليل من كثير فما قيل إنه ليس فيه كثير معنى، وهم. قوله: **(ولعل المراد بما**

ويكون المصدر بمعنى المفعول وقرىء من كل بالتنوين أي وآتاكم من كل شيء ما احتجتم إليه وسألتموه بلسان الحال، ويجوز أن تكون ما نافية في موقع الحال أي وآتاكم من كل شيء غير سائليه ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ لا تحصروها ولا تطيقوا عدّ أنواعها فضلاً عن أفرادها فإنها غير متناهية، وفيه دليل على أنّ المفرد يفيد الاستغراق بالإضافة ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ﴾ يظلم النعمة بإغفال شكرها أو يظلم نفسه بأن يعرضها للحرمان ﴿كَفَّارٌ﴾ شديد الكفران، وقيل ظلوم في الشدّة يشكو ويجزع كفار في النعمة يجمع ويمنع ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ﴾ بلد مكة ﴿ءَامِنًا﴾ ذا أمن لمن فيها،

سألتموه ما كان حقيقاً الخ) يعني المراد بالمسؤول ما من شأنه أن يسئل فهو بمعنى المحتاج إليه وهو لا ينفي إيتاء ما لا حاجة إليه مما لا يخطر بالبال، وقيل إنه جواب عن سؤال مقدر، وهو أنّ الإنسان قد يسأل شيئاً فيعطيه الله ذلك الشيء بعينه فكيف هذا مع من التبعيضية فأشار إلى أنّ المراد الصنف الذي يحتاج إليه لا فرد منه. قوله: **(وما يحتمل الخ)** على المصدرية ضمير سألتموه لله والمصدر بمعنى المفعول أي مسؤولكم، وقوله من كل شيء إشارة إلى أنّ التنوين عوض عن المضاف، وقوله سألتموه بلسان الحال هو ما يحتاج إليه، وهو إشارة إلى المعنى السابق، وقوله ويجوز أي على هذه القراءة أن تكون ما نافية إشارة إلى أنه لا يجوز على الإضافة، وعبر بالجواز إشارة إلى مرجوحيته لأنه خلاف الظاهر، ووجهه أنها تخالف القراءة الأولى، والأصل توافق القراءتين، وإن فهم منها إيتاء ما سألتموه بطريق الأولى. قوله: **(لا تحصروها ولا تطيقوا عد أنواعها فضلاً عن أفرادها الخ)** أوّل الإحصاء بالحصر، وأصل معناه العدّ بالحصا كما كان عادة العرب ولذا قال الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

فاستعمل لمطلق العدّ لئلا يتنافى الشرط، والجزاء إذ أثبت في الشرط العدّ، ونفي في الجزاء، ولو تأوّل إن تعدّوا بمعنى أن تريدوا العدّ اندفع السؤال أيضاً، وقال بعض الفضلاء المعنى أن تشرعوا في عدّ أفراد نعمة من نعمه تعالى لا تطيقوا عدّها، وإنما أتى بأن، وعدم العدّ مقطوع به نظراً إلى توهم أنه يطاق، وفيه مخالفة لكلام المصنف رحمه الله تعالى، وهو أدق منه إذ فيه إشارة إلى أنّ النعمة الواحدة لا يمكن عدّ تفاصيلها فتدبر. قوله: **(وفيه دليل على أنّ المفرد الخ)** أورد عليه أنّ الاستغراق ليس مأخوذاً من الإضافة بل من الحكم بعدم العدّ والإحصاء، وفيه نظر لأنّ الحكم المذكور يقتضي صحة إرادته منه ولولاه تنافيا. قوله تعالى: **(﴿إن الإنسان لظلوم كفار﴾)** قيل إنه تعليل لعدم تناهي النعم، ولذا أتى بصيغتي المبالغة فيه، والظاهر أنه جواب سؤال مقدّر، وتقديره لم لم يراعوا حقها أو لم حرمها بعضهم، ولذا فسره المصنف رحمه الله تعالى بما ذكره لأنه المناسب لما قبله، وقوله يعرضها أي النفس للحرمان بترك الشكر وقوله يجمع، ويمنع أي يجمع المال، ويمنعه من مستحقه فذاك كالحدّ جامع مانع. قوله: **(بلد مكة)** فتعريفه للعهد، وقوله ذا أمن إشارة إلى أنّ الآمن أهل البلدة لا هي

والفرق بينه وبين قوله ﴿**اجعل هذا بلداً آمناً**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٦] إنّ المسؤول في الأوّل إزالة الخوف عنه، وتصييره آمناً وفي الثاني جعله من البلاد الآمنة ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ﴾ بعدني وإياهم ﴿أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ واجعلنا منها في جانب، وقرىء وأجنبني وهما على لغة نجد وأمّا أهل الحجاز فيقولون جنبني شره، وفيه دليل على أنّ عصمة الأنبياء بتوفيق الله،

فجعله من باب النسب كلابن وتامر، ويجوز أن يكون الإسناد فيه مجازياً من إسناد ما للحالّ إلى المحل كنهر جار. قوله: (**والفرق بينه وبين قوله ﴿اجعل هذا بلداً آمناً﴾ الخ**) جواب سؤال مقدّر، وهو أنه لم عرّف البلد هنا، ونكر في البقرة، وفي الكشاف أنه سأل في الأوّل أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها، ولا يخافون، وفي الثاني أن يخرجه من صفة كان عليها من الخوف إلى ضدّها من الأمن كأنه قال هو بلد مخوف فاجعله آمناً، وتحقيقه إنك إذا قلت اجعل هذا خاتماً حسناً فقد أشرت إلى المادّة أن يسبك منها خاتم حسن، وإذا قلت اجعل الخاتم حسناً فقد قصدت الحسن دون الخاتمية، وذلك لأنّ محط الفائدة هو المفعول الثاني لأنه بمنزلة الخبر، وفيه أنّ الزمخشريّ قدره في البقرة هذا البلد بلداً آمناً فلا فرق بينهما، وأجيب بأنّ المسؤول البلدية مع الأمن وما قدره إشارة إلى الحاضر في الذهن لا في الخارج بخلاف ما نحن فيه، واستشكل هذا التفسير بأنه يقتضي أن يكون سؤال البلدية سابقاً على السؤال المحكي في هذه السورة، وأنه يلزم أن تكون الدعوة الأولى غير مستجابة، ودفع بأن المسؤول أولاً صلوحه للسكنى بأن يؤمن فيه في أكثر الأحوال كما هو شأن البلاد، وثانياً إزالة خوف عرض كما يعترض البلاد أحياناً أو يحمل على الاستدامة أو بتنزيله منزلة العاري عنه مبالغة أو أحدهما من الدنيا، والآخر من الآخرة أو يقال الدعاء الثاني صدر قبل استجابة الأوّل، وذكر بهذه العبارة إيماء إلى أن المسؤول الحقيقي هو الأمن، والبلدية توطئة لا أنه بعد الاستجابة عراه خوف، وقد بني الكلام على الترقي فطلب أولاً أن يكون بلداً آمناً من جملة البلاد التي هي كذلك، ثم لتأكيد الطلب جعله مخوفاً حقيقة فطلب الأمن لأنّ دعاء المضطر أقرب إلى الإجابة، ولذا ذيله بقوله: ﴿**إني أسكنت**﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٣٧] الخ وهذا مبنيّ على تعدّد السؤال، وهو الظاهر من تغاير التعبير في المحلين، وإن قيل باتحادهما بجعل الإشارة في هذه السورة إلى ما في الذهن بعد تحقق البلدية أو قبلها، وجعل هذا بلدا آمناً مثل كن رجلاً صالحاً قيل، وهو الملائم لقوله: ﴿**إني أسكنت**﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٣٧] الخ إلا أنه لا يخفى ما فيه، والحاصل أنه دعا أولاً بأن يكون بلداً وتكون آمنة، وثانياً دعا للبلد بالأمن لتحقق بلديتها ويشهد له تنكيرها، وتعريفها. قوله: (**بعدني وإياهم الخ**) أصل التجنب أن يكون الرجل في جانب غير ما عليه غيره، ثم استعمل بمعنى البعد وفيه ثلاث لغات جنبه، وأجنبه وجنبه، وهي بمعنى، وقوله وقرئ، وأجنبي أي بقطع الهمزة بوزن أكرمني والمراد طلب الثبات، والدوام على ذلك، وقوله فيقولون جنبني أي من التفعيل، وقوله وفيه دليل الخ لأنه لو كان بغير ذلك أي بأمر طبيعيّ لم يفد طلبه. قوله: (**وهو بظاهره لا يتناول أحفاده وجميع ذرّيته**) المراد

وحفظه إياهم وهو بظاهره لا يتناول أحفاده، وجميع ذريته وزعم ابن عيينة أنّ أولاد إسماعيل عليه الصلاة والسلام لم يعبدوا الصنم محتجابه وإنما كانت لهم حجارة يدورون بها، ويسمونها الدوار ويقولون البيت حجر فحيث ما نصبنا حجراً فهو بمنزلته ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ فلذلك سألت منك العصمة، واستعذب بك من إضلالهنّ، وإسناد الإضلال إليهنّ باعتبار السببية كقوله تعالى: ﴿**وغرّتهم الحياة الدنيا**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٧٠]﴿فَمَن تَبِعَنِى ﴾ على ديني ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّى ﴾ أي بعضي لا ينفك عني في أمر الدين ﴿وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ تقدر أن تغفر له وترحمه ابتداء، أو بعد التوفيق للتوبة، وفيه دليل على أنّ كل ذنب فلله أن يغفره حتى أشرك إلا أنّ الوعيد فرق بينه وبين غيره ﴿رَبَّنَآ إِنِّىٓ

بالأحفاد أولاد الأولاد حتى لا يكون من نسله من عبدها كما قاله ابن عيينة لأنّ الواقع بخلافه فقوله، وجميع ذرّيته عطف تفسيريّ، وإنما كان كذلك لأنّ المتبادر من بنيه من كان من صلبه فلا يتوهم أنّ الله لم يستجب دعاءه حتى يجاب بأنّ المراد من كان منهم في زمنه أو أنّ دعاءه استجيب في بعض دون بعض، ولا نقص فيه. قوله: (**وزعم ابن عيينة رحمه الله تعالى أنّ أولاد إسماعيل عليه الصلاة والسلام لم يعبدوا الصنم محتجاً به**) أي بهذا النص وقيل عليه إنّ ظاهر الآية أنه أراد بنيه من غير واسطة ولو سلم فأين دليل الإجابة حتى يستدل بقوله: ﴿**واجنبني وبنيّ**﴾ مع أنّ قوله: ﴿**لا ينال عهدي الظالمين**﴾ فيه دليل على أنّ فيهم من هو كذلك، وكذلك قوله: ﴿**ومن كفر فأمتعه**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٦] مع أنه تعالى حكى عن قريش عبادتهم الأصنام في مواضع جمة فهو يدل على أنه المراد من كفرهم لأنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً فلا يرد عليه أنّ كفرهم لا يستلزم عبادة الأصنام مع أنه في الواقع كذلك. قوله: (**ويسمونها الدوار**) هو بضم الدال، وفتحها وتخفيف الواو، وتشديدها قال ابن الأنباري رحمه الله تعالى هي حجارة كانوا يدورون حولها تشبيهاً بالطائفين بالكعبة شرفها الله، ولذا كره الزمخشري أن يقال دار بالبيت بل يقال طاف به، وهو من الآداب فلا ينافي وروده في بعض الآثار كما قاله النوويّ رحمه الله تعالى. قوله: (**باعتبار السببية**) يعني أنّ إسناد الأضلال إلى الأصنام مجازيّ، والمضل في الحقيقة هو الله، وقيل إنهم ضلوا بأنفسهم، وليس كل مجاز له حقيقة، وفيه نظر، وقوله أي بعضي لا ينفك عني في أمر الدين يعني أنّ من تبعيضية على التشبيه أي كبعضي في عدم الانفكاك، ويجوز حملها على الاتصالية، ولا ينافيه التصريح بالبعضية كقوله: ﴿**المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض**﴾ وبه جزم الطيبي رحمه الله تعالى. قوله: (**وفيه دليل على أنّ كل ذنب الخ**) أي يجوز عقلاً كما تقرّر في الأصول أن يغفر كل ذنب حتى الشرك لكن الدليل السمعي منع من مغفرة الكفر لقوله: ﴿**إنّ الله لا يغفر أن يشرك به**﴾ [سورة النساء، الآية: ٤٨] الآية، وقيل إنّ معنى غفور بستره عليه، ورحيم بعدم معاجلته بالعذاب كقوله: ﴿**وإنّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم**﴾ [سورة الرعد، الآية: ٦] فلا دليل فيه على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى مع أنه لم يدر أنه بالترديد الذي ذكره قد هدم مبنى الدلالة، ولا يدفعه أنّ الدلالة في

أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي ﴾ أي بعض ذريتي، أو ذرية من ذريتي فحذف المفعول، وهم إسماعيل ومن ولد منه فإن إسكانه متضمن لإسكانهم ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ ﴾ يعني وادي مكة فإنها حجرية لا تنبت ﴿عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ ﴾ الذي حرّمت التعرض له، والتهاون به أو لم يزل معظماً ممنعاتها به الجبابرة، أو منع منه الطوفان فلم يستول عليه، ولذلك سمي عتيقاً أو أعتق منه، ولو دعا بهذا الدعاء أوّل ما قدم فلعله قال: ذلك باعتبار ما كان أو ما سيؤول إليه، روي أنّ هاجر كانت لسارة رضي الله عنها فوهبتها لإبراهيم عليه السلام فولدت منه إسماعيل عليه السلام فغارت عليهما فناشدته أن يخرجهما من عندها فأخرجهما إلى أرض

احتمال أن تكون المغفرة ابتداء كما قيل، وقيل إنّ أو للتنويع، والتعميم لا للترديد يعني أنه مطلق يتناول الوجهين والعصيان ففيه دليل على جواز مغفرة الشرك لكن الوعيد دلّ على عدم وقوعه، وهذا هو المناسب للمقام، وقد مرّ تحقيقه في آخر المائدة، وقال النوويّ في شرح مسلم أنّ مغفرة الشرك كانت في الشرائع المتقدّمة جائزة في أممهم، وإنما امتنعت في شرعنا، ولا ينافيه كلام المصنف رحمه الله تعالى لأنّ الوعيد جاء في القرآن ووجه الدلالة قوله غفور رحيم لأنه في حق الكفرة رجاء منه. قوله: **(أي بعض ذريتي أو ذرّية من ذرّيتي الخ)** أي من بمعنى بعض، وهي في تأويل المفعول به أو المفعول به محذوف، ومن ذريتي صفته سدّت مسدّه ومن يحتمل التبعيض، والتبيين، وقوله وهم إسماعيل ومن ولد منه على الوجهين، وقوله ولد منه عممه لقوله ليقيموا الخ، والإسكان له حقيقة ولأولاده مجاز فهو من عموم المجاز، وقوله فإنها حجرية أي كثيرة الحجارة، وقليلة المياه، وهذا باعتبار الأكثر الأغلب فيها، وقوله غير ذي زرع كقوله: **﴿قرآناً غير ذي عوج﴾** يفيد المبالغة في أنه لا يوجد فيه ذلك لأنّ معناه ليس صالحاً للزرع، وليس صالحاً للعوج فلذا عدل عن مزروع، وأعوج مع أنه أخصر، وهذا مما ينبغي التنبه له، وأشار إليه في الكشاف، وشروحه. قوله: **(الذي حرّمت التعرّض له الخ)** قال الزمخشريّ وقيل للبيت المحرم لأنّ الله حرّم التعرض له، والتهاون به وجعل ما حوله حرماً لمكانه أو لأنه لم يزل ممنعاً عزيزاً يهابه كل جبار كالشيء المحرّم الذي حقه أن يجتنب أو لأنه محترم عظيم الحرمة لا يحل انتهاكها أو لأنه حرم على الطوفان أي منع منه كما سمي عتيقاً فذكر في وجه تسميته به أربعة وجوه بناء على أنّ الحرمة التعظيم أو الحرمة الشرعية، وأنه حقيقة فيه أو باعتبار أمر آخر، والمصنف رحمه الله تعالى لما رأى تقاربها أدرجه فيما ذكر، وقوله ولذلك سمي عتيقاً أي لأنه أعتق من الطوفان، وقيل لقدمه. قوله: **(ولو دعا بهذا الدعاء الخ)** جواب لو قوله فلعله بناء على أنه قد يقترن بالفاء أي إن ثبت أنه دعا الخ فلعله، وفي نسخة ودعا بدون لو وهي ظاهرة، والمقصود توجيه قوله ﷺ عند بيتك المحرم فإنه إنما بني بعد ذلك فلا يكون الإسكان عنده، وحاصله أنّ الإسكان عند موضعه وكونه موضعاً إما باعتبار ما كان لأنه كان مبنياً قبله لكنه رفع وقت الطوفان أو باعتبار ما سيؤول إليه لأنه بناه بعد ذلك في مكانه الآن. قوله: **(روي أنّ هاجر الخ)** هو بفتح الجيم اسم أم إسماعيل عليه الصلاة

مكة فأظهر الله عين زمزم، ثم إنّ جرهم رأوا ثم طيوراً فقالوا لا طير إلا على الماء فقصدوه، فرأوهما وعندهما عين فقالوا أشركينا في مائك نشركك في ألباننا ففعلت ﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ اللام لام كي، وهي متعلقة بأسكنت أي ما أسكنتهم بهذا الوادي البلقع من كل مرتفق ومرتزق إلا لإقامة الصلاة عند بيتك المحرم، وتكرير النداء، وتوسيطه للإشعار بأنها المقصودة بالذات من إسكانهم ثمة، والمقصود من الدعاء توفيقهم لها، وقيل لام الأمر والمراد هو الدعاء لهم بإقامة الصلاة كأنه طلب منهم الإقامة، وسأل من الله تعالى أن

والسلام، وقوله كانت لسارة أي ملكاً، وجارية لها، وسارة امرأة إبراهيم عليه الصلاة والسلام وقوله فغارت بالغين المعجمة من الغيرة، وهي معروفة، وقوله فناشدته أي أقسمت عليه أو طلبت منه الحلف على ذلك فحلف لها، وإخراجها كان يوحي من الله لا بمجرّد رعايتها، وجرهم بضم الجيم والهاء، وسكون الراء المهملة حيّ من اليمن، وهم أصهار إسماعيل عليه الصلاة والسلام، وكانوا خرجوا من ديارهم لقحط أو وباء، وقصتهم وقصة زمزم مفصلة في أوّل سيرة ابن هشام، وهذا مرويّ في البخاري بمعناه أيضاً. قوله: **(وهي متعلقة بأسكنت أي ما أسكنتهم بهذا الوادي الخ)** أي الجار والمجرور، متعلق بأسكنت المذكور بدليل قوله، وتوسيطه الخ وعلى هذا فالحصر مستفاد من السياق لأنه لما قال بواد غير ذي زرع نفى أن يكون إسكانهم لأجل الزراعة، ولما قال عند بيتك المحرم أثبت أنه مكان عبادة فلما قال ليقيموا أثبت أنّ الإقامة عنده عبادة، وقد نفى كونها للكسب فجاء الحصر مع ما في تكرير ربنا من الإشارة إلى أنه هو المقصود، وهذا معنى لطيف، ولا ينافيه الفصل بقوله ربنا لأنه اعتراض لتأكيد الأوّل، وتذكيره فهو كالمنبه عليه فلا حاجة إلى ما قيل إنه متعلق بأسكنت مؤخر مقدّر غير الأوّل، وأنّ الحصر مستفاد من تقديره مؤخراً كما رجحه بعض الشراح، وعند مالك رحمه الله تعالى أنّ التعليل يفيد الحصر فإنه استدل بقوله لتركبوها على حرمة أكلها كما بين في أصولهم، والبلقع القفر الذي لا شيء فيه، وقوله من كل مرتفق ومرتزق متعلق بالبلقع لتضمنه معنى الخالي، وهما يحتملان المكان، والمصدرية، والارتفاق الانتفاع كما يقال بكرمك أثق، وعلى سوددك أرتفق، ومرافق الدار المتوضأ والمطبخ. قوله: **(وتكرير النداء وتوسيطه الخ)** اعتذار عن إعادته، والفصل الذي تمسك به من قدّر له متعلقاً آخر إشارة إلى أنّ النداء لتأكيد الأوّل فلا يمنع التعلق، ولا يرد ذلك أنّ النداء له صدر الكلام فكيف تعلق ما بعده بما قبله، ولا بدّ من تكرر النداء للإشعار بما ذكره فإنه لو توسط من غير أن يذكر أولاً لم يشعر بأنها المقصودة من الدعاء السابق، وكذا لو لم يتوسط. قوله: **(وقيل لام الأمر الخ)** هي على الأوّل جارة، والفعل منصوب بأن المقدرة بعدها، وعلى هذا هي لام الأمر الجازمة، والأمر للدّعاء، وقوله كأنه طلب منهم الإقامة إنما قاله لأنه شامل لغير الموجودين كما في سائر الأمور، وأيضاً المدعوّ هو الله فكان الظاهر إسناده له، والسؤال من الله مأخوذ من قوله ربنا فكأنه قال يا ربنا وفقهم لإقامة

يوفقهم لها ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ أي أفئدة من أفئدة الناس، ومن للتبعيض ولذلك قيل لو قال: أفئدة الناس لازدحمت عليهم فارس والروم، ولحجت اليهود والنصارى أو للابتداء كقولك القلب مني سقيم أي أفئدة ناس وقرأ هشام أفئيدة بخلف عنه بياء بعد الهمزة، وقرىء آفدة، وهو يحتمل أن يكون مقلوب أفئدة كآدر في أدؤر وأن يكون اسم فاعل من أفدت الرحلة إذا عجلت أي جماعة يعجلون نحوهم، وأفدة بطرح الهمزة

الصلاة، وخصها لأنها عمود الدين. قوله: **(أي أفئدة من أفئدة الناس ومن للتبعيض)** قدم هذا لأنه أظهر، وقدر من أفئدة الناس ليدل على عدم العموم المذكور بعده لأنّ جميع الأفئدة بعض الناس لا بعض أفئدة الناس وقوله لازدحمت بناء على الظاهر من إجابة دعائه، وكون الجمع المضاف يفيد الاستغراق. قوله: **(أو للابتداء كقولك القلب مني سقيم)** أي المعنى نشأ سقم هذا العضو من جهتي، وقيل عليه إنه لا يظهر كونها للابتداء لأنه لا فعل هنا مبتدأ منه لغاية ينتهي إليها إذ لا يصح ابتداء جعل الأفئدة من الناس ورد بأنّ فعل الهوى للأفئدة مبتدأ به لغاية ينتهي إليها ألا ترى إلى قوله إليهم، وإن لم يتعين كون من في الآية، والمثال لاحتمال التبعيض احتمالاً ظاهراً، وأورد عليه أنّ الابتداء في من الابتدائية إنما هو من متعلقها إلا مطلقاً، وإن جعلناها متعلقة بتهوي لا يظهر لتأخيره، ولتوسيط الجار فائدة، واعلم أنه قال في الإيضاح أنه قد يكون القصد إلى الابتداء دون أن يقصد انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضي إلا المبتدأ كأعوذ بالله من الشيطان وزيد أفضل من عمرو، وقد قيل إنّ جميع معاني من دائرة على الابتداء، والتبعيض هنا لا يظهر فيه فائدة كما في قوله: **﴿وهن العظم مني﴾** [سورة مريم، الآية: ٤] فإن كون قلب الشخص، وعظمه بعض منه معنى مكشوف غير مقصود بالإفادة فلذا جعلت للابتداء، والظرف مستقر للتفخيم كأنّ ميل القلب نشأ من جملته مع أنّ ميل جملة كل شخص من جهة قلبه كما أنّ سقم قلب العاشق نشأ منه مع أنه إذا صلح صلح البدن كله، وإلى هذا نحل المحققون من شراح الكشاف لكنه معنى غامض فتدبره، وقوله أفئدة ناس نكرة إشارة إلى أنّ تعريفه للجنس فهو في معنى نكرة، والمعين لذلك تنكير أفئدة. قوله: **(وقرأ هشام أفئدة بخلف عنه)** بضم الخاء، وسكون اللام أي باختلاف الرواية عنه، وقراءة العامة أفئدة بالهمزة المكسورة جمع فؤاد كغراب، وأغربة وهي ظاهرة، وقرأ هشام عن ابن عامر بياء بعد الهمزة فقيل إنها إشباع كقوله:

أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقدَ الأذناب

فقال بعضهم أنّ الإشباع مخصوص بضرورة الشعر فكيف يقرأ به في أفصح الكلام، وزعم أنه قرأ بتسهيل الهمزة بين بين فظنها الراوي زيادة ياء بعد الهمزة، وليس بشيء فإنّ الرواية أجل من هذا. قوله: **(وقرئ آفدة)** أي بهمزة ممدودة بعدها فاء مكسورة بوزن ضاربة، وهي محتملة أن تكون قدمت فيها الهمزة على الفاء فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً

للتخفيف، وإن كان الوجه فيه إخراجها بين بين، ويجوز أن يكون من أفد ﴿تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ﴾ تسرع إليهم شوقاً ووداداً وقرىء تهوي على البناء للمفعول من هوى إليه، وأهواه غيره وتهوى من هوي يهوى إذا أحب وتعديته بإلى لتضمين معنى النزوع ﴿وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ مع سكناهم وادياً لا نبات فيه ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ تلك النعمة فأجاب الله عز وجل دعوته فجعله حرماً آمناً يجبي إليه ثمرات كل شيء حتى توجد فيه الفواكه الربيعية والصيفية والخريفية في يوم واحد ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ﴾ تعلم سرنا كما تعلم علننا والمعنى إنك أعلم بأحوالنا ومصالحنا وأرحم بنا منا بأنفسنا فلا حاجة لنا إلى الطلب لكنا ندعوك إظهاراً لعبوديتك وافتقاراً إلى رحمتك واستعجالاً لنيل ما عندك وقيل ما نخفي من

فوزنها أعفلة كما قيل في أدور جمع دار قلبت فيه الواو المضمومة همزة، ثم قدمت وقلبت ألفاً فصار آدراً أو هي اسم فاعل من أفد يأفد بمعنى قرب، ودنا ويكون بمعنى عجل، وهو صفة جماعة أي جماعة آفدة، وقوله أفدت الرحلة أي الارتحال، وعجلت مبني للمجهول. قوله: **(وأفدة)** أي بفتح الهمزة من غير مدّ، وكسر الفاء بعدها دال، وهو إمّا صفة من أفد بوزن خشنة فيكون بمعنى آفدة في القراءة الأخرى أو أصله أفئدة فنقلت حركة الهمزة لما قبلها، ثم طرحت. قوله: **(وإن كان الوجه فيه إخراجها بين بين الخ)** تبع فيه الزمخشريّ، وقد قيل إنه مخالف لأهل الصرف والقرآآت أما الأوّل فلأنهم قالوا إذا تحركت الهمزة بعد ساكن صحيح تبقى أو تنقل حركتها إلى ما قبلها وتحذف، ولا يجوز جعلها بين بين لما فيه من شبه التقاء الساكنين، وأمّا الثاني فلقوله في النشر الهمزة المتحركة بعد حرف صحيح ساكن كمسؤولاً، وأفئدة وقرآن، وظمآن فيها وجه واحد، وهو النقل وحكي فيه وجه ثان، وهو بين بين، وهو ضعيف جداً وكذا قاله غيره. قوله: **(تسرع إليهم شوقاً ووداداً الخ)** تهوي هو المفعول الثاني لأجعل، ومعناه تسرع، وتعديته باللام، وإنما عدى بإلى لتضمنه معنى تميل، وهو معنى النزوع أي الميل، وهو متعدّ وفيه نظر لأنّ مصدره النزاع قال الصولي نزعت عن الأمر نزوعاً إذا كففت ونزعت الشيء نزعاً إذا أخرجته، ونزعت إلى أهلي نزاعاً إذا اشتقت وملت، ولذا عيب على أبي نواس قوله:

وإذا نزعت عن الغواية فليكن ... لله ذاك النزع لا للناس

وقوله مع سكناهم الخ إشارة إلى أنّ المقصود جلبها من غير بلادهم.

تنبيه: في هذه الآية بلاغة عجيبة حيث جعل القلوب نفسها تهوي، وفي معناه قلت:

كل امرئ يبذل إنعامه ... يمشي إليه القلب قبل القدم

قوله: **(تعلم سرنا كما تعلم أعلننا)** يشير إلى أنّ ما مصدرية وأنّ ذكر العلن بعد علم السر ليس بمستدرك لأنّ المراد استواؤهما في علمه تعالى كما مرّ تحقيقه غير مرّة، وهذا معنى قول الزمخشري تعلم السر كما تعلم العلن علماً لا تفاوت فيه لأنّ غيباً من الغيوب لا يحجب عنك

وجد الفرقة، وما نعلن من التضرّع إليك، والتوكل عليك وتكرير النداء للمبالغة في التضرع واللجا إلى الله تعالى ﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ لأن العالم بعلم ذاتيّ يستوي نسبته إلى كل معلوم، ومن للاستغراق ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ﴾ أي وهب لي، وأنا كبير آيس من الولد قيد الهبة بحال الكبر استعظاماً للنعمة وإظهاراً لما فيها من آلائه ﴿إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ روي أنه ولد له إسماعيل لتسع وتسعين سنة وإسحاق لمائة وثنتي عشرة سنة ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ أي لمجيبه من قولك سمع الملك كلامي إذا اعتدّ به، وهو من أبنية المبالغة العاملة عمل الفعل أضيف إلى مفعوله أو فاعله على اسناد السماع إلى دعاء الله تعالى على المجاز، وفيه إشعار بأنه دعا ربه، وسأل منه الولد فأجابه ووهب له سؤله حين ما وقع اليأس منه ليكون من أجلّ النعم وأحلاها ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ

لا خلاف بينهما كما توهم، وقوله والمعنى أي المقصود من فحوى النظم هذا، وقوله مناصلة أعلم لا ناقد نغفل، وقد لا تعرف المصلحة، وكونه مطلعاً على أحوالنا يقتضي عدم الحاجة إلى الطلب لأنّ ظهور الحال يغني عن السؤال كما قال السهروردي:

ويمنعني الشكوى إلى الناس أنني عليل ومن أشكو إليه عليل
ويمنعني الشكوى إلى الله أنه عليم بما أشكوه قبل أقول

قوله: **(وقيل ما نخفي من وجد الفرقة الخ)** فما موصولة، والعائد محذوف، والوجد بفتح فسكون الحزن والغمّ، وقوله والتوكل أي ذكره أو أثره لأنه بمعناه لا يحسن، واللجأ بفتح اللام، والجيم، والهمز مقصور بمعنى الالتجاء وقوله تعالى: **﴿وما يخفى على الله﴾** الخ ما اعتراض من كلامه تعالى أو من كلام إبراهيم عليه الصلاة والسلام على الالتفات، وهو كالدليل على ما قبله أي لا يخفى عليه كل معلوم فيعلم السر، والعلن، وقوله بعلم ذاتيّ فلا يتفاوت بالنسبة إليه معلوم دون معلوم كالبشر والملك. قوله: **(أي وهب لي وأنا كبير)** يشير إلى أنّ على بمعنى مع وأنّ الجار والمجرور حال كقوله:

إني على ما ترين من كبر أعرف من أين يؤكل الكتف

ويصح جعل على بمعناها الأصلي، والاستعلاء مجازيّ كما قاله أبو حيان وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتمله، ومعنى استعلائه على الكبر أنه وصل غايته فكأنه تجاوزه، وعلا ظهره كما يقال على رأس السنة أي في آخرها فلا يرد عليه أنّ الأنسب حينئذ جعل الكبر مستعلياً عليه كعليّ دين، وذنب لظهور أثره في الرأس باشتعال شيبه، ويصح إبقاؤها على معناها بمعنى مستمراً متمكناً عليه، وقوله لما فيها في نسخة فيه أي الكبر، وقوله آلائه أي نعمه، والضمير المضاف إليه لله وقوله روي الخ هو رواية، وقيل لأربع وستين وإسحق عليه الصلاة والسلام لسبعين، وقيل لم يولد له إلا بعد مائة وسبع عشرة سنة. قوله: **(أي لمجيبه)** فهو مجاز كما في سمع الله لمن حمده فإنّ السمع بمعنى القبول، والإجابة، وقوله وهو من

﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ معدّلاً لها مواظباً عليها ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ عطف على المنصوب في اجعلني والتبعيض لعلمه بأعلام الله أو استقراء عادته في الأمم الماضية أنه يكون في ذرّيته كفار ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ واستجب دعائي، أو وتقبل عبادتي ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ وقرىء ولأبوي، وقد تقدّم عذر استغفاره لهما، وقيل أراد بهما آدم وحوّاء ﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ يثبت مستعار من القيام على الرجل كقولهم قامت الحرب على ساق، أو يقوم إليه أهله فحذف المضاف، وأسند إليه قيامهم مجازاً ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا

أبنية المبالغة العاملة عمل الفعل هذا مذهب سيبويه رحمه الله تعالى إذ جعل أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل وخالفه كثير من النحاة فيه فهو مضاف لمفعوله إن أريد به المستقبل، وقيل إنه غير عامل لأنه قصد به الماضي أو الاستمرار وجوّز الزمخشريّ، وتبعه المصنف رحمه الله تعالى أن يكون مضافاً لفاعله المجازي فأصله سميع دعاؤه بجعل الدعاء نفسه سامعاً، والمراد أنّ المدعو، وهو الله سامع قيل، وهو بعيد لاستلزامه أن تصاغ الصفة المشبهة من الفعل المتعدّي، وهو قول للفارسي لكنه شرط في إضافتها إلى الفاعل عدم اللبس نحو زيد ظالم العبيد إذا علم أنّ له عبيداً ظالمين، وهنا فيه الإلباس منتف لأنّ المعنى على الإسناد المجازي، وهو كلام واه لأنّ المجاز خلاف الظاهر فاللبس فيه أشدّ، وكذا ما قيل إنّ عدم اللبس إنما يشترط في إضافته إلى فاعله على القطع، وهو ضعيف جداً، وقوله وفيه إشعار أي في قوله سميع الدعاء بمعنى مجيبه وذلك قوله: **﴿رب هب لي من الصالحين﴾** في آية أخرى وذكر حمده بيان لأنه كان من الشاكرين، وقوله ليكون متعلق بقوله وهب، وتعليل لكونه بعد اليأس. قوله: **(معدلاً لها)** يكون مجازاً من أقمت العود إذا قوّمته، ومواظباً من قامت السوق إذ أنفقت فأقمتها كما مرّ في سورة البقرة، ولذا قيل لو عطفه بأو كان أولى ورد بأنه جعله قيداً للمعنى الأوّل مأخوذاً من صيغة الاسم، والعدول عن الفعل كما أنّ الأوّل من موضوعه فلا يلزم استعمال اللفظ في معنيين مجازيين. قوله: **(عطف على المنصوب)** أي مفعول اجعل الأوّل، وهو في الحقيقة صفة للمعطوف أي بعضاً من ذريتي، ولولا هذا التقدير كان ركيكاً وقوله تقبل عبادتي فالدعاء بمعنى العبادة لكنه كان الأنسب أن يقال فيه دعاءنا حينئذ. قوله: **(وقد تقدم عذر استغفاره لهما الخ)** قد مرّ تفصيله في آخر التوبة لكنه قيل عليه أنّ الذي مرّ استغفاره لأبيه فقط، وقد قال الحسن رحمه الله تعالى إنّ أمّه كانت مؤمنة فلا يحتاج الاستغفار لها إلى عذر، وقيل إنّ المصنف رحمه الله تعالى لم يثبت عنده ذلك وأنّ مراده أنّ عذر استغفاره لهما هنا علم مما مرّ في العذر عن استغفاره لأبيه، وكون المراد بوالديه آدم، وحوّاء في غاية البعد فإنه النسب الواسع. قوله: **(يثبت الخ)** أي القيام مجاز عن التحقق، والثبوت إمّا مرسل أو استعارة من قام السوق، والحرب ونحوه أو شبه الحساب برجل قائم على الاستعارة المكنية، وأثبت له القيام على التخييل أو المراد يقوم أهل الحساب فحذف المضاف أو أسند إليه ما لأهله مجازاً، وقوله وأسند إليه كذا وقع في النسخ، والظاهر أن يقول أو أسند لأنه إذا اعتبر الحذف لا يكون المجاز

يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ خطاب لرسول الله ﷺ والمراد به تثبيته على ما هو عليه من أنه مطلع على أحوالهم وأفعالهم لا يخفى عليه خافية. والوعيد بأنه معاقبهم على قليله وكثيره لا محالة، أو لكل من توهم غفلته جهلاً بصفاته، واغتراراً بإمهاله، وقيل: إنه تسلية للمظلوم وتهديد للظالم ﴿ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ ﴾ يؤخر عذابهم وعن أبي عمرو بالنون ﴿ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ أي تشخص فيه أبصارهم فلا تقر في أماكنها من هول ما ترى ﴿ مُهْطِعِينَ ﴾

في الإسناد أو الواو بمعنى أو ووقع في نسخة أو، وهي ظاهرة.

قوله: (**خطاب لرسول الله الخ**) ذكر في هذا الخطاب وجهين الأوّل أن يكون للنبيّ ﷺ وقدمه لأنه الأصل المتبادر لكن لما كان عليه الصلاة والسلام أعلم الناس بالله فهو لا يتصوّر منه جواز الغفلة أوّله الزمخشري بوجهين، وهي في الحقيقة ثلاثة أوّلهما أنّ المراد به تثبيته على ما هو عليه من عدم ظن أنّ الغفلة تصدر من الله كقوله: ﴿**ولا تدع مع الله الها آخر**﴾ [سورة القصص، الآية: ٨٨] أي دم على ذلك، وهو مجاز كقوله: ﴿**يا أيها الذين آمنوا**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٠٤] ولا يخفى ما فيه لأنه لا يتوهم منه عدم الدوام عليه، ولذا قال المدقق في الكشف: إنّ فيه ركاكة يصان التنزيل عنها، وثانيهما أنّ المراد منه على طريق الكناية أو المجاز بمرتبتين الوعيد، والتهديد والمعنى لا تحسبنّ الله يترك عقابهم للطفه، وكرمه بل هو معاقبهم على القليل، والكثير أو هو استعارة تمثيلية أي لا تحسبنه يعاملهم معاملة الغافل عما يعملون فإنه يعاملهم معاملة الرقيب المحاسب على النقير والقطمير فقوله، والوعيد الخ. هو الوجه الثاني فإما أن تكون الواو فيه بمعنى أو كما قيل أو تبقى على ظاهرها بناء على أنه لاحظ ركاكة الوجه الأوّل في الكشاف لعدم مناسبته لمقام النبوّة فجعله مع الوجه الثاني وجهاً واحداً ليتم بأن تجوز بلا تحسبن عن دم على عدم الحساب، ثم جعله كناية عن الوعيد لأنه لا ينهي عما لا يتصوّر منه كما ذكره بعض المتأخرين وهو الأحسن. قوله: (**من أنه مطلع الخ**) بيان لما أي من تيقن أنه مطلع وقوله بأنه معاقبهم إشارة إلى ما مرّ، وقوله لا محالة مأخوذ من التأكيد بالنون المشدّدة. قوله: (**أو لكل من توهم غفلته**) عطف على قوله لرسول الله أي الخطاب ليس للرسول ﷺ بل لكل من يتوهم ذلك فهو لغير معين، ولا يحتاج حينئذ إلى تأويل الغفلة لجريها على ما في أنفسهم، وقوله وقيل إنه تسلية للمظلوم، وتهديد للظالم فالخطاب أيضاً لغير معين لأنّ الناس بين ظالم، ومظلوم فإذا سمع المظلوم أنه تعالى عالم يفعل الظالم منتقم منه تسلى بذلك، وإذا سمعه الظالم ارتدع عما هو فيه، وفي الكشف أنه تأييد للوجه الثاني، ويجوز جريانه على الأوجه إذ تقدير اختصاص الخطاب به عليه الصلاة والسلام أيضاً لا يخلو من التسلية، والتهديد للفريقين وفيه بحث، وقوله يؤخر عذابهم أي إيقاع التأخير مجاز، أو هو بتقدير مضاف. قوله: (**تشخص فيه أبصارهم الخ**) يعني أنّ الألف، واللام للعهد لا عوض عن المضاف قيل ولو حمله على العموم كان أبلغ في التهويل، وأسلم من التكرير ووجهه أنّ قوله لا يرتدّ إليهم طرفهم على تفسيره بمعناه فإذا جعل الأوّل لبيان حال الناس كلهم، والثاني لبيان

مسرعين إلى الداعي أو مقبلين بأبصارهم لا يطرفون هيبة وخوفاً، وأصل الكلمة هو الإقبال على الشيء.

﴿مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾ رافعيها ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ بل بقيت عيونهم شاخصة لا

حال هؤلاء خاصة كان في ذكره فائدة وإن كان لا يسلم من التكرار رأسا وكان المصنف رحمه الله تعالى اختاره لأنه المناسب لما بعده، وأنّ التكرير للتأكيد لازم عليهما كما قيل، وسيأتي ما يردّه. قوله: (**فلا تقر في أماكنها من هول ما ترى**) الظاهر أنه جعله مأخوذاً من شخص الرجل من بلده إذا خرج منها، وهو أحد معانيه المذكورة في اللغة فإنه يلزمه عدم القرار فيها أومن شخص بفلان إذا ورد عليه أمر يقلقه كما في الأساس فما ذكره بعده من كونها لا تطرف المقتضي لقرارها يكون بياناً لحال آخر، وأنهم لدهشتهم تارة لا تقرّ أعينهم، وتارة يبهتون فلا تطرف أبصارهم، وجعل تلك الحالتين المتنافيتين لعدم الفاصل كأنهما في حال واحد كقول امرئ القيس:

مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل

كما بين في شرحه فاندفع ما قيل إنّ الظاهر أنّ القرار ضدّ الحركة فيكون منافياً للحاق مع أنّ أهل اللغة لم يفسروا الشخوص به، وبهذا اندفع التكرار، وعلم ما أراده المصنف رحمه الله تعالى. قوله: (**مسرعين إلى الداعي أو مقبلين بأبصارهم الخ**) أي بذلة كالأسير الخائف ومهطعين، ومقنعي حالان إما من مضاف محذوف أي أصحاب الأبصار بناء على أنه يقال شخص زيد بصره أو الأبصار تدل على أصحابها فجاءت الحال من المدلول عليه قالهما أبو البقاء رحمه الله تعالى، وقيل مهطعين منصوب بفعل مقدّر أي تبصرهم مهطعين ويجوز في مقنعي أن يكون حالاً من المستتر فيه فهي حال متداخلة، ومقنعي إضافته غير حقيقية فلذا وقع حالاً، وقيل الأولى أنها حال مقدّرة من مفعول يؤخرهم، وقوله تشخص الخ. بيان حال عموم الخلائق وأوثرت الفعلية لعدم استمراره فلا يرد عليه توهم التكرار، وقد مرّ ما يعلم منه ما فيه والإهطاع معناه الإسراع في الشيء قال:

إذا دعانا فأهطعنا لدعوته

وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله مسرعين إلى الداعي، وقيل معناه الإقبال بالنظر كما ذكره الراغب، وإليه أشار بقوله أو مقبلين الخ وقال الأخفش رحمه الله تعالى أنه الإقبال على الاستماع لقوله:

ندخله مهطعين إلى السماع

وسمع فيه أهطع وهطع وكل معانيه تدور على الإقبال كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لأنه لا ينفك عنه. قوله: (**رافعيها**) هذا هو المشهور، وقيل إنه من الأضداد فيكون بمعنى رفع رأسه، وطأطأها، وقوله بل بقيت عيونهم شاخصة لا تطرف الخ. الطرف في الأصل تحريك

تطرف أو لا يرجع إليها نظرهم فينظرون إلى أنفسهم ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ خلاء أي خالية عن الفهم لفرط الحيرة والدهشة، ومنه يقال للأحمق وللجبان قلبه هواء أي لا رأي فيه ولا قوّة قال زهير:

من الظلمان جؤجؤه هواء

وقيل خالية عن الخير خاوية عن الحق ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ يا محمد ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾ يعني يوم القيامة أو يوم الموت فإنه أوّل أيام عذابهم، وهو مفعول ثان لأنذر ﴿فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بالشرك والتكذيب ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ أخر العذاب عنا وردّنا إلى الدنيا، وأمهلنا إلى حدّ من الزمان قريب، أو أخر آجالنا وأبقنا مقدار ما نؤمن بك ونجيب دعوتك ﴿نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ جواب للأمر، ونظيره لولا أخرتني إلى أجل قريب فاصدّق وأكن من الصالحين ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ﴾ على إرادة القول وما لكم جواب القسم جاء بلفظ الخطاب على المطابقة دون الحكاية،

الجفن، ثم تجوّز به عن النظر والعين نفسها، ولما كان الناظر يوصف بإرسال الطرف وصف برد الطرف، والطرف بالارتداد كما سيأتي في سورة النمل فعدم ارتداد الطرف إما عدم ارتداد تحريك الجفن فالطرف بمعناه الحقيقي، وهو كناية عن بقاء العين مفتوحة على حالها أو بمعنى عدم ارتداد النظر إلى أنفسهم فهو بالمعنى المجازي. قوله تعالى: (**﴿وأفئدتهم هواء﴾**) يعني بالهواء الخالي، وهو مصدر ولذا أفرد والمراد أنهم لدهشتهم خلت قلوبهم من العقل، والفهم كما يقال هواء لقلب الجبان لخلوّه من الرأي، والقوة وتفسيره المصدر باسم الفاعل بيان للمعنى المراد منه المصحح للحمل فلا ينافي المبالغة في جعله عين الخلاء. قوله: (**من الظلمان جؤجؤه هواء**) هو من قصيدة لزهير وأوّله:

كأنّ الرحل منها فوق صعل

يصف ناقته بالسرعة في السير وتشبيهها بالنعام، وهو يوصف بالجبن والخوف، وسرعة المشي فإذا خاف كان أسرع، وأجد في السير، وقيل إنه يصفها بعدم القوّة، والظلمان بالظاء المعجمة كغلمان جمع ظليم ويضم وهو ذكر النعام وجؤجؤ بجيمين مضمومتين، وهمزتين أو واوين الصدر، والصعل بالصاد والعين المهملة الصغير الرأس، وهو من صفة النعام، ورحل الناقة، وقوله وقيل الخ مرّضه لأنّ الأوّل أنسب بمقام الحيرة، والدهشة. قوله: (**وهو مفعول ثان**) أي هو له، وما فيه فالإيقاع عليه مجازيّ أو هو بتقدير مضاف وقوله بالشرك لأنّ الشرك ظلم عظيم، والتكذيب هو تكذيب الرسل عليهم الصلاة والسلام وقوله أخر العذاب يعني أنه تجوز في النسبة أو فيه تقدير مضاف، وهو ناظر إلى كون المراد باليوم يوم القيامة، وقوله وردّنا إشارة إلى أنه تضمن معنى الردّ وأنّ المراد بالأجل مقدار من زمن الحياة في الدنيا وقوله، وأمهلنا الخ عطف تفسير عليه، وقوله أو أخر آجالنا ناظر إلى أنّ المراد يوم الموت، وقوله ونظيره أي في المعنى لا في الإعراب. قوله: (**على إرادة القول**) أي على تقدير القول،

والمعنى أقسمتم أنكم باقون في الدنيا لا تزالون بالموت، ولعلهم أقسموا بطراً وغروراً أو دل عليه حالهم حيث بنوا شديداً وأملوا بعيداً، وقيل أقسموا أنهم لا ينتقلون إلى دار أخرى، وأنهم إذا ماتوا لا يزالون عن تلك الحالة إلى حالة أخرى، كقولك: ﴿**وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت**﴾ [سورة النحل، الآية: ٣٨] ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بالكفر والمعاصي كعاد وثمود، وأصل سكن أن يعدى بفي كقرّ وغنى وأقام، وقد يستعمل بمعنى التبوّىء فيجري مجراه كقولك: سكنت الدار ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ بما تشاهدونه في منازلهم من آثار ما نزل بهم، وما تواتر عندكم من أخبارهم ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ من أحوالهم أي بينا لكم أنكم مثلهم في الكفر واستحقاق هي العذاب أو صفات ما فعلوا، وفعل بهم التي هي في الغرابة كالأمثال المضروبة ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ﴾ المستفرغ فيه جهدهم لإبطال الحق، وتقرير الباطل،

والمعطوف عليه بالواو، وقبل قوله أو لم لا قبل ما لكم كما يتوهم، والتقدير فيقال لهم أطلبتم الآن هذا، ولم تطلبوه إذ أقسمتم، والقائل هو الله أو الملائكة توبيخاً لهم، والقول بأنهم أقسموا إمّا على ظاهره لأنهم قالوه من الجهل، والغرور أو هو بلسان الحال، ودلالة الأفعال كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وقوله وما لكم جواب القسم وقيل هو ابتداء كلام من الله جواباً لقولهم ربنا أخرنا أي ما لكم من زوال عن هذه الحال، وجواب القسم لا يبعث الله من يموت، وقوله دل الخ فلا قسم حقيقة، وقوله وقيل الخ فيكونون دهرية منكرين للبعث والزوال المراد به الزوال عما بعد الموت لا عن الدنيا كما في الأوّل، وقوله على المطابقة الخ أي أتى بالخطاب في لكم لمطابقة الحكاية وقوله أقسمتم، ولو روعي المحكي لقيل ما لنا وهما جائزان. قوله: (**وأصل سكن أن يعدى بفي الخ**) أي أصل معناه قرّ، وثبت من السكون فيتعدّى بفي لكنه نقل إلى سكون خاص فتصرف فيه وجعل متعدّياً بنفسه كتبوّأ الدار، واستوطنها وغنى كعلم بمعنى أقام، ومنه المغني فقوله وأقام عطف تفسير له. قوله: (**وتبين لكم كيف فعلنا بهم**) تبين فاعله مضمر يعود على ما دل عليه الكلام أي حالهم أو خبرهم، ونحوه وكيف في محل نصب بفعلنا، وجملة الاستفهام ليست معمولة لتبين لأنه لا يطق وقيل الجملة فاعل تبين بناء على جواز كونه جملة، وهو قول ضعيف للكوفيين، وقد مرّ في قوله تعالى: ﴿**ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآيات ليسجننه**﴾ [سورة يوسف، الآية: ٣٥] وقوله من أحوالهم أي بينا لكم من أحوال الأمثال فالأمثال جمع مثل بمعنى الشبيه، وهو تشبيه للحال بالحال، والمقصود تشبيه ذويها بذويها، وقوله أو صفات الخ فالأمثال جمع مثل بمعنى الصفة الغريبة العجيبة كما مرّ وقوله فعلوا، وفعل بهم أي في الدنيا. قوله: (**المستفرغ فيه جهدهم**) يقال استفرغ جهده إذا بذل طاقته، ومقدوره فهو استعارة، ومكرهم منصوب على أنه مفعول مطلق لأنه لازم فدلالته على المبالغة لقوله: ﴿**وإن كان مكرهم**﴾ الخ لا لأن إضافة المصدر تفيد العموم أي أظهروا كل مكر لهم أو لأنّ إضافة كلا إضافته، وأصل التنكير لإفادة أنهم معروفون بذلك وقوله لإبطال الحق

﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ ومكتوب عنده فعلهم فهو مجازيهم عليه، أو عنده ما يمكرهم به جزاء لمكرهم وإبطالاً له ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾ في العظم والشدّة ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ مسوي لإزالة الجبال، وقيل إن نافية واللام مؤكدة لها كقوله: ﴿وما كان الله ليعذبهم﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٣٣] على أنّ الجبال مثل لأمر النبيّ ونحوه، وقيل مخففة من الثقيلة، والمعنى أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال الراسية ثباتاً، وتمكناً من آيات الله تعالى وشرائعه، وقرأ الكسائي لتزول بالفتح والرفع على أنها المخففة، واللام هي الفاصلة،

لأنّ المكر لا يكون في الخبر. قوله: (**فهو مجازيهم**) لأنّ ذكر علم الله، ونحوه من كتابة الأفعال، وغيرها يكنى به عن المجازاة، وقوله ما يمكرهم فهو مصدر مضاف للمفعول لكن أبو حيان رحمه الله تعالى اعترض عليه بأن مكر لازم لم يسمع متعدّياً، وقد صرّح أهل اللغة بأنه إنما يتعدى بالباء بخلاف الكيد فإنه متعدّ بنفسه، وقد يقال إنه متجوّز به أو مضمن معنى الكيد أو الجزاء، وإطلاق المكر على الله حينئذ إمّا مشاكلة أو استعارة لجزائهم من حيث لا يشعرون، وقوله وإبطالاً له لم يجعله وجهاً آخر لإمكان إرادتهما معاً فتأمّل. قوله: (**مسوّي لإزالة الجبال**) وفي نسخة، ومعدّاً لذلك اعلم أنّ العامّة قرؤوا بكسر اللام، ونصب تزول، والكسائيّ بفتحها، ورفع تزول فالكسر إمّا لأنّ أن نافية واللام لام الجحود الواقعة بعد كان المنفية، وكان إمّا تامّة، والمعنى تحقير مكرهم، وأنه ما كان لتزول منه الشرائع التي هي كالجبال في الثبات، والقوّة ويؤيده قراءة ما كان مكرهم أو ناقصة وخبرها محذوف أو الجارّ، والمجرور على الخلاف فيه أو أن مخففة من الثقيلة، وقيل إنها شرطية وجوابها محذوف أي إن كان مكرهم معدّاً لإزالة الجبال فإنه مجازيهم عليه ومبطله، وأمّا الفتح ففيه وجهان الأوّل أنّ إن مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، والثاني أنها نافية، واللام بمعنى إلا، وقرئ كاد بالدال، وقرئ لتزول بفتح اللامين، وخرجت على لغة جاءت في فتح لام كي هذا حاصل ما ذكره المعربون هنا فقوله مسوّي اسم مفعول من سواه بمعنى صنعه، وأصل معناه جعله سواء إشارة إلى أنّ كان ناقصة محذوفة الخبر، والجارّ، والمجرور متعلق به، وقد مرّ جواز كونها تامّة، والظاهر أنّ أن عنده شرطية وصلية على الاختلاف في واوها وتقدير جوابها، وغيره ذهب إلى أنها مخففة من الثقيلة، والمعنى أنه عظم مكرهم، واشتدّ فضرب زوال الجبال منه مثلاً لشدّته أي، وإن كان مكرهم معدّاً لذلك كما في الكشاف، وقال ابن عطية رحمه الله تعالى يحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءة تعظيم مكرهم أي وإن كان شديداً يفعل لتذهب به عظام الأمور فإن عندهما مخففة من الثقيلة كما في الدرّ المصون، واللام مؤكدة للنفي فهي لام الجحود كما أشار إليه بالآية المذكورة، وقوله ونحوه أي من الشرائع، والتوحيد وزوال الجبال مثل أي استعارة تمثيلية تنبيه على أنه في الرسوخ، والثبات كالجبال الراسية، وعلى الأوّل الجبال بمعناها المعروف فالجبال استعارة، وقوله وقرأ الكسائيّ أي بفتح اللام الأولى، ورفع الثانية فالجبال على حقيقتها، وقوله الفاصلة أي الفارقة بين أن المخففة، والنافية كما بين في النحو. قوله: (**ومعناه**

ومعناه تعظيم مكرهم، وقرىء بالفتح والنصب على لغة من يفتح لام كي، وقرىء وإن كاد مكرهم ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ مثل قوله: ﴿**إنا لننصر رسلنا**﴾ [سورة غافر، الآية: ٥١] ﴿**كتب الله لاغلبن أنا ورسلي**﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٢١] وأصله مخلف رسله وعده، فقدّم المفعول الثاني إيذاناً بأنه لا يخلف الوعد أصلاً كقوله: ﴿**إنّ الله لا يخلف الميعاد**﴾ [سورة الرعد، الآية: ٣١] وإذا لم يخلف وعده أحداً فكيف يخلف رسله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ غالب لا يماكر قادر لا يدافع ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ لأوليائه من أعدائه ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ

تعظيم مكرهم الخ) كما في الشرطية، وقد مرّ تقريره وبقية كلامه ظاهر مما قرّرناه لك فإن قلت كونها نافية ينافي قراءة الكسائيّ المثبتة لدلالتها على عظم مكرهم، ودلالة كونها نافية على حقارته قلت أجيب عنه بأنّ الجبال في قراءة الكسائيّ يشار بها إلى ما جاء به النبيّ ﷺ من الحق وفي غيره على حقيقتها فلا تعارض إذ لم يتوارد على محلّ واحد نفياً، وإثباتاً ورد بأنه إذا جعل آيات الله شبيهة بالجبال في الثبات كانت مثلها بل أدون منها فإذا نفى إزالته إياها انتفى إزالته جبال الدنيا بالطريق الأولى فتنافي إزالته إياها الثابتة بقراءة الكسائيّ فالإشكال باق بحاله **(قلت)** هذا غير وارد لأنّ المشبه لا يلزم أن يكون أدون من المشبه به في وجه الشبه بل قد يكون بخلافه لكون المشبه به أعرق بوجه الشبه، وهنا كذلك لأنّ ثبوت الجبل يعرفه الغبيّ، والذكيّ بخلاف الحق، ولو سلم فقد يقدر على إزالة الأقوى دون الآخر لمانع كالشجاع يقدر على قتل أسد، ولا يقدر على قتل رجل مشبه به لامتناعه بعدّة أو حصن، ولا أحصن، وأحمى من تأييد الله للحق بحيث تزول الجبال يوم تنسف نسفاً، ولا يزول وهذا ظاهر لكلّ ذي بصيرة. قوله: **(مثل قوله إنا لننصر رسلنا الخ)** بيان لتحقق الوعد وروده، وقيل المراد بالوعد السابق في قوله، وعند الله مكرهم إذ معناه المجازاة عليه كما مرّ. قوله: **(إيذاناً بأنه لا يخلف الوعد أصلاً كقوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يخلف الميعاد﴾** [سورة الرعد، الآية: ٣١]) كذا في الكشاف، وقيل عليه إنّ الفعل إذا تقيد بمفعول انقطع احتمال إطلاقه، وهو هنا كذلك فليس تقديم الوعد دالاً على إطلاق الوعد بل على العناية والاهتمام به لأنّ الآية سيقت لتهديد الظالمين بما وعد الله على ألسنة رسله عليهم الصلاة والسلام، فالمهمّ ذكر الوعد، وكونه على ألسنة الرسل عليهم الصلاة والسلام لا يتوقف عليه التهديد، والتخويف، وقيل إنه قويّ لكن ما ردّه هو القاعدة عند أهل البيان كما قال عبد القاهر في قوله: ﴿**وجعلوا لله شركاء الجنّ**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٠٠] إنه قدّم شركاء للإيذان بأنه لا ينبغي أن يتخذ لله شركاء مطلقاً، ثم ذكر الجن تحقيراً فإذا لم يتخذ من غير الجنّ فالجنّ أحق بأن لا يتخذوا، وهذا لا يدفع السؤال بل يؤيده، وكذا ما ذكره الشارح الطيبي رحمه الله تعالى فإنه مع تطويله لم يأت بطائل فالوجه ما في الكشف من أنّ تقديمه يقتضي الاعتناء به، وأنه المقصود بالإفادة، وما ذكره ممن وقع الوعد على لسانه إنما ذكر بطريق التبع للإيضاح، والتفصيل بعد الإجمال، وهو من أسلوب الترقي كما في قوله: ﴿**رب اشرح لي صدري**﴾ [سورة طه، الآية: ٢٥] وقد أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله

﴿غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ بدل من يوم يأتيهم، أو ظرف للانتقام أو مقدر باذكر أو لا يخلف وعده، ولا يجوز أن ينتصب بمخلف لأنّ ما قبل أن لا يعمل فيما بعده ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ عطف على الأرض، وتقديره والسموات غير السموات، والتبديل يكون في الذات، كقولك: بدلت الدراهم بالدنانير وعليه قوله: ﴿**بدّلناهم جلودا غيرها**﴾ [سورة النساء، الآية:٥٦] وفي الصفة كقولك بدلت الحلقة خاتماً إذا أذبتها وغيرت شكلها، وعليه قوله: ﴿**يبدّل الله سيئاتهم حسنات**﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٧٠] والآية تحتملهما فعن علي رضى الله تعالى عنه تبدّل أرضاً من فضة وسموات من ذهب، وعن ابن مسعود وأنس رضي الله تعالى عنهما يحشر الناس على أرض بيضاء لم يخطىء عليها أحد خطيئة، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هي تلك الأرض، وإنما تغير صفاتها، ويدلّ عليه ما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: «**أنه عليه السلام قال تبدّل الأرض غير الأرض فتبسط وتمدّ مدّ الأديم**» العكاظي لا

فكيف يخلف رسله وتوهم صاحب الانتصاف هنا كتوهم صاحب التقريب هناك فتدبر، وقوله غالب لا يماكر الخ بيان لارتباط الخاتمة بالفاتحة، وكذا ما بعده. قوله: (**بدل من يوم يأتيهم**) بدل كلّ من كلّ أو عامله مقدّر باذكر أو لا يخلف وعده بقرينة مخلف وعده، وقوله ولا يجوز الخ تبع فيه أبا البقاء رحمه الله تعالى إذ منع كونه معمول مخلف أو وعده لما ذكر ورد بأنّ الجملة اعتراضية فلا تعدّ فاصلاً والعجب فإنه إذا كان بدلاً يكون العامل فيه أنذر فيلزم عليه عمل ما قبل إن فيما بعدها فكأنه ذهب إلى أنّ البدل له عامل مقدّر، وهو ضعيف قال أبو حيان رحمه الله تعالى والظاهر أنه استئناف. قوله: (**والتبديل يكون في الذات كقولك بدلت الدراهم بالدنانير الخ**) كون التبديل شاملاً للقسمين مما لا كلام فيه كما فصله في الكشف إلا أنه ذكر في قوله: ﴿**بدّلناهم جلوداً غيرها**﴾ [سورة النساء، الآية: ٥٦] أن المعنى خلق جلوداً أخر غير الأولى لأنه المتبادر من قوله غيرها، ولا يلزمه تعذيب غير المجرم فإنه مع كونه غير ممتنع غير وارد لأنّ المعذب الروح، والبدن آلة لها، وقد اختار في سورة النساء أنه من تبديل الصفة بأن يعاد ذلك الجلد بعينه على صفة أخرى كتبديل الخاتم قرطاً أو بأن يزال عنه أثر الإحراق ليقوي إحساسه للعذاب، ولكلّ وجهة. قوله: (**وعليه قوله ﴿يبدّل الله سيئاتهم حسنات﴾**) هذا بناء على ما سيأتي في الفرقان من أنّ المعنى أنه يثبت لهم بدل كلّ عقاب ثواباً جزاء لما عملوه من مآثر الجاهلية سمعة، ورياء بعدما أسلموا فهي حسنات باقية بعينها بعدما أزيل عنها صفة السوء، وهي الرياء، وسيأتي فيها وجوه أخر منها ما هو على أنه تبديل في الذات، وقوله والآية تحتملهما سيأتي تفصيله فما روي عن عليّ كرّم الله وجهه يدلّ على أنه تبديل في الذات، «**وكذا ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه ظاهر فيه وما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما**»[1] صريح في تبديل الصفة، والأديم الجلد والعكاظي منسوب إلى عكاظ، وهو محلّ

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك ٤/ ٥٧٠ عن ابن مسعود وصححه، ووافقه الذهبي.

ترى فيها عوجاً ولا أمتا، واعلم أنه لا يلزم على الوجه الأوّل أن يكون الحاصل بالتبديل أرضاً وسماء على الحقيقة، ولا يبعد على الثاني أن يجعل الله الأرض جهنم، والسموات الجنة على ما أشعر به قوله تعالى: ﴿**كلا إنّ كتاب الأبرار لفي عليين**﴾ [سورة المطففين، الآية:١٨] وقوله: ﴿**إنّ كتاب الفجار لفي سجين**﴾ [سورة المطففين، الآية:٧] ﴿وَبَرَزُواْ﴾ من أجداثهم ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ لمحاسبته ومجازاته، وتوصيفه بالوصفين للدلالة على أنّ الأمر في غاية الصعوبة كقوله: ﴿**لمن الملك اليوم لله الواحد القهار**﴾ [سورة غافر، الآية: ١٦] فإن الأمر إذا كان لواحد غلاب لا يغالب فلا مستغاث لأحد إلى غيره، ولا مستجار ﴿وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ﴾ قرن بعضهم مع بعض بحسب مشاركتهم في العقائد والأعمال، كقوله: ﴿**وإذا النفوس زوّجت**﴾ [سورة التكوير، الآية: ٧] أو قرنوا مع الشياطين، أو مع ما اكتسبوا من العقائد الزائغة والملكات الباطلة، أو قرنت أيديهم وأرجلهم إلى رقابهم بالأغلال، وهو يحتمل أن يكون تمثيلاً لمؤاخذتهم على ما اقترفته أيديهم وأرجلهم ﴿فِي

معروف كان يعمل فيه أو يباع فيه كذلك. قوله: **(أرضاً وسماء على الحقيقة)** أي من أفراد ذلك الجنس حقيقة كما أنه يجوز أن يكون غيره، وقوله ولا يبعد على الثاني أي تبديل الصفة قيل بل هو بعيد لأنه يلزم أن تكون الجنة، والنار غير مخلوقتين الآن، والثابت في الكلام، والحديث خلافه، وأجيب بأنّ الثابت خلقهما مطلقاً لا خلق كليهما فيجوز أن يكون الموجود الآن بعضهما، ثم تصير السموات والأرض بعضاً منهما، وهذا وإن صححه لا يقر به، ووجه دلالة الآيتين أنهما في جهة علو، وسفل وتعبيره بأشعر يقتضي أنه خفيّ مع أنّ وجه الإشعار فيه نظر، وأغرب منه جعل الإمام هذا دليلاً عليه، وقوله لمحاسبته يعني أنه على تقدير مضاف لظهورهم له قبل ذلك. قوله: **(للدلالة على أنّ الأمر في غاية الصعوبة)** أي أمر يوم الحساب، والجزاء لأنهم إذا كانوا واقفين عند ملك عظيم قهار لا يشاركه في الأمر غيره كانوا على خطر إذ لا مقاوم له، ومجبر ولا مغيث سواء، وشفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكونها بإذنه منه أيضاً فلا ينافي ما ذكر ثبوت شفاعتهم للعصاة. قوله: **(مقرّنين)** هو حال إن كانت رأي بصرية، ومفعول ثان إن كانت علمية، وفي الأصفاد متعلق به أو بمحذوف على أنه حال أو صفة له، والمقرّن من جمع في قرن، وهو بفتحتين الوثاق الذي يربط به، وقوله قرن بعضهم بالتشديد والتخفيف، وقوله بحسب مشاركتهم في العقائد أي بضم كلّ لمشاركه في كفره وعمله كما في المثال:

إنّ الطيور على أشباهها تقع

وقوله: ﴿**وإذ النفوس زوّجت**﴾ [سورة التكوير، الآية: ٧] فمعناه قرنت مع نوعها زوجاً زوجاً وسيأتي لها تفسير آخر، وقوله أو قرنوا مع الشياطين لقوله فوربك لنحشرنهم والشياطين،

---

(١) أخرجه الطبري ٢٠٩٦٢ من حديث أبي هريرة وفيه من لم يسمَّ فإسناده ضعيف.

﴿ٱلْأَصْفَادِ﴾ متعلق بمقرّنين أو حال من ضميره، والصفد القيد، وقيل الغل قال سلامة بن جندل:

وزيد الخيل قد لاقى صفادا بعض بساعد وبعظم ساق

وأصله الشدّ ﴿سَرَابِيلُهُم﴾ قمصانهم ﴿مِّن قَطِرَانٍ﴾ وجاء قطران وقطران لغتين فيه وهو ما يتحلب من الأبهل فيطبخ فتهنأ به الإبل الجربي فيحرق الجرب بحدّته، وهو أسود منتن تشتعل فيه النار بسرعة يطلى به جلود أهل النار، حتى يكون طلاؤه لهم كالقمص ليجتمع عليهم لذع القطران، ووحشة لونه ونتن ريحه مع إسراع النار في جلودهم، على أنّ التفاوت بين القطر أنين كالتفاوت بين النارين، ويحتمل أن يكون تمثيلاً لما يحيط بجوهر

وقوله مع ما اكتسبوا أي مع جزائه أو كتابه أو أعماله تجسم، وتقرن بهم كما قيل به أو هو تمثيل بأن شبه جزاء ما اكتسبته جوارحهم باقترانهم، وتلبسهم بها وذكر الأيدي، والأرجل مضمومة للرقاب وارد في الأثر فإذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى. قوله: **(متعلق بمقرّنين)** فهو ظرف لغو وهذا لكونهم مقرنين مع غيرهم وكونه حالاً مستقرّ ناظر إلى كون أيديهم، وأرجلهم قرنت برقابهم ففيه لف، ونشر. قوله: **(والصفد القيد)** أي الذي يوضع في الرجل، والغلّ بالضم هو ما في اليد، والعنق وما يضم به اليد، والرجل إلى العنق، ويسمى جامعة، وهو المذكور في الشعر فمن قال في تفسيره إنّ قوله يعض خبر زيد بعد خبر أو صفة صفاداً، وحال من ضمير لاقى أي زيد يعض على ساعده تارة، وعلى ساقه أخرى ليتخلص من الوثاق فلا شاهد فيه حينئذ لم يصب إذ المراد أن الغلّ جمعهما جمعاً مثبتاً حتى كأنه يؤلمه بعض ساعده، وساقه، وزيد الخيل زيد بن مهلهل الطائي أضيف إلى الخيل لفروسيته، وهو صحابيّ رضي الله تعالى عنه **«قدم على النبيّ ﷺ فسماه زيد الخير وقال له ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيته إلا دون صفته غيرك»**[1] ومن هذا أخذ الشاعر قوله:

حتى التقينا فلا والله ما سمعت أذني بأطيب مما قدر أي بصري

وقد وقع للزمخشريّ، والشريف ابن الشجري فييته قصة مذكورة في طبقات النحاة. قوله: **(وجاء قطران وقطران)** استغنى عن ضبط قراءة العامّة التي ابتدأ بها على عادته، وهي بفتح القاف، وكسر الطاء لأنّ شهرتها قراءة ولغة تغني عن التصريح بها ثم ثنى بفتح القاف، وسكون الطاء بوزن سكران وثلث بكسر القاف وسكون الطاء بوزن سرحان، وقوله وجاء أي في اللغة إذ لو أراد غيره لقال قرئ على عادته فلا يرد عليه أنّ الأخيرة لم يقرأ بها كما في الدرّ المصون، ولا ألغاز في كلامه كما قيل. قوله: **(وهو ما يتحلب من الأبهل)** أي يتقاطر منه كالصمغ، والأبهل بضم الهمزة، والهاء وباء ساكنة بينهما اسم شجر قيل هو العرعر وقيل غيره،

---

(١) أخرجه ابن عدي ٢/ ٢٢ من حديث عبد الله بن مسعود وقال: حديث منكر بهذا الإسناد، وقال الذهبي في «الميزان» ١٢٤٧ في ترجمة بشير مولى بني هاشم: أتى بخبر منكر. ومراده هذا الحديث.

النفس من الملكات الرديئة، والهيئات الوحشة فيجلب إليها أنواعاً من الغموم والآلام، وعن يعقوب قطرآن والقطر النجاس أو الصفر المذاب، والآني المتناهي حرّه، والجملة حال ثانية أو حال من الضمير مقرّنين ﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ وتتغشاها لأنهم لم يتوجهوا بها إلى الحق، ولم يستعملوا في تدبره مشاعرهم وحواسهم التي خلقت فيها لأجله، كما تطلع على أفئدتهم لأنها فارغة من المعرفة، مملوءة بالجهالات ونظيره قوله: ﴿أفمن يتقي بوجهه سوء

والزفت نوع منه كما شاهدناه في الديار التي يصنع فيها، وقوله فتهنأ بضم التاء الفوقية، وسكون الهاء، وفتح النون وفي آخره همزة مقصورة من الهناء كالطلاء لفظاً ومعنى، ومنه المثل يضع الهناء مواضع النقب لمن يضع الشيء في محله، وهو معروف، وقوله كالقميص إشارة إلى أنّ سرابيلهم من التشبيه البليغ وقيل إنه استعارة هنا، وفيه نظر، وقوله ووحشة لونه أي قباحته، وهو استعمال عامّي يقولون فلان وحش أي قبيح كما قال بعض المتأخرين رحمه الله تعالى عليهم:

ووحشة بيننا يحرّكها مرّ النوى فهي دائماً وحشة

وكذا ما في قوله من الهيئات الوحشة بكسر الحاء صفة منه، وأصل معنى الوحشة الانفراد، والهمّ من الوحش، وهو القفر، وقوله التفاوت بين القطرانين أي قطران الدنيا، والآخرة. قوله: (**ويحتمل أن يكون تمثيلاً لما يحيط بجوهر النفس الخ**) فشبه النفس المتلبسة بالملكات الرديئة كالكفر، والجهل، والعناد والغباوة بشخص لبس ثياباً من زفت، وقطران، ووجه الشبه تحلى كل منهما بأمر قبيح مؤذ لصاحبه يستنكره عند مشاهدته، ويستعار لفظ أحدهما للآخر استعارة تمثيلية مركبة، وقوله فيجلب الخ إشارة لوجه الشبه. قوله: (**وعن يعقوب**) أي روي عن يعقوب رحمه الله تعالى، وهو أحد القرّاء المعروفين أنه قرأ من قطران على أنهما كلمتان منونتان أولاهما قطر بفتح القاف، وكسر الطاء كما في الدرّ المصون وهو النحاس مطلقاً أو المذاب منه، وآن بوزن عان بمعنى شديد الحرارة كقوله: ﴿**وبين حميم آن**﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٤٤] ويقال فيه قطر بكسر فسكون، والصفر بضم الصاد المهملة، وسكون الفاء نوع من النحاس. قوله: (**والجملة حال ثانية أو حال من الضمير في مقرّنين**) أي جملة سرابيلهم من قطران حال ثانية من المجرمين، والحال الأولى مقرّنين، وهذا إذا كان في الأصفاد متعلق بمقرّنين، وإلا فهي ثالثة أو هي حال من الضمير المستتر في مقرّنين فهي حال متداخلة، وجوّز فيها أن تكون مستأنفة، وحالاً من نفس مقرّنين، وكونها حالاً، وهي اسمية غير مقترنة بالواو بناء على غير مختاره أو على تأويلها بمفرد أي متسربلين، وقد أشبعنا الكلام فيه في سورة الأعراف، وما ذكرناه هو ما ذكره المعربون، وكلام المصنف رحمه الله ظاهر فيه، وقيل إنه يعين أنها حال ثانية من ضمير مقرّنين، والأولى في الأصفاد أو حال ابتدائية منه، وفي الأصفاد ظرف لغو متعلق به فقوله من الضمير تنازع فيه حال، وحال. قوله: (**وتتغشاها**) عطف تفسير، وفي نسخة أي، وذكر وجه النص على تعذيبها لأنها لم تسجد لله، ولم تعمل الحواس

العذاب يوم القيامة﴾ [سورة الزمر، الآية: ٢٤] وقوله تعالى: **﴿يوم يسحبون في النار على وجوههم﴾** [سورة القمر، الآية: ٤٨] ﴿لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ﴾ أي فعل بهم ذلك ليجزي كل نفس مجرمة ﴿مَّا كَسَبَتْ﴾ أو كلّ نفس من مجرمة، أو مطيعة لأنه إذا بين أنّ المجرمين معاقبون لإجرامهم علم أنّ المطيعين مثابون لطاعتهم، ويتعين ذلك أن علق اللام ببرزوا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ لأنه لا يشغله حساب عن حساب ﴿هَٰذَا﴾ إشارة إلى القرآن أو السورة، أو ما فيه من العظة والتذكير، أو ما وصفه من قوله: **﴿ولا تحسبنّ الله﴾** [سورة إبراهيم، الآية: ٤٢] ﴿بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ كفاية لهم في الموعظة ﴿وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ﴾ عطف على محذوف أي لينصحوا ولينذروا بهذا البلاغ، فتكون اللام متعلقة بالبلاغ ويجوز أن تتعلق بمحذوف تقديره ولينذروا به، أنزل أو تلي، وقرىء بفتح الياء من نذر به إذا علم به واستعدّ

في معرفته، وقوله كما تطلع على أفئدتهم هو أحد التفاسير فيه كما سيأتي في سورة الهمزة. قوله: **(يفعل بهم ذلك ليجزي كل نفس مجرمة)** يعني أنّ متعلق الجارّ، والمجرور يقدّر كما ذكر، والنفس مخصوصة بالنفس المجرمة بقرينة المقام أو عامّ لأنه إذا خص المجرمين بالعقاب علم اختصاص غيرهم بالثواب مع أنّ عقاب المجرمين، وهم أعداؤهم جزاء للمطيعين أيضاً كما قيل:

من عاش بعد عدوّه يوماً فقد بلغ المنى

وعلى هذا يجوز تعلقه بقوله، وبرزوا ويكون ما بينهما اعتراضاً فلا اعتراض، وأورد عليه أمران الأوّل أنه لا حاجة لما تكلفه بقوله لأنه الخ. لأنه إذا أبقى على عمومه يدخل فيه المجرمون دخولاً أولياً الثاني أنّ الظاهر أنّ فاعل برزوا ضمير المعاندين للرسل عليهم الصلاة والسلام، وهو المناسب لمقام الوعيد، وهو متعين إذا فسر البروز بأنه على زعمهم كما مرّ فكيف يتعين التعميم على تعلقه به، ولا ورود لهما أمّا الأوّل فلأنّ ما قدّره بقرينة ما قبله إنما هو فعل العذاب لا الجزاء مطلقاً فلا بدّ من ذكره وأمّا الثاني فلأنّ ظاهر تفسيره السابق للبروز من القبور إنه شامل لجميع الخلائق كما صرّح به بعض المفسرين، وجعل الجملة حالية، ويجوز تعلقه بتري، وما ذكر يحتمله. قوله: **(لأنه لا يشغله حساب عن حساب)** فاللام للاستغراق، وقال بعض المتأخرين لأنه لا يشغله فيه تأمّل، وتتبع، ولا يمنعه حساب عن حساب حتى يستريح بعضهم عند الاشتغال بمحاسبة الآخرين فيتأخر عنهم العذاب، وبهذا التفصيل تبين إصابة هذا التذييل محزه. قوله: **(إشارة إلى القرآن أو السورة)** والتذكير باعتبار الخبر وقوله أو ما فيه إشارة إلى توجيه الأفراد، والتذكير على هذا، وقوله من قوله من ابتدائية أي إلى هنا، وقوله كفاية أصل معنى البلاغ التبليغ، ويطلق على الكفاية كما هنا صرّح به الراغب. قوله: **(عطف على محطوف الخ)** ذكروا في إعرابه وجوهاً منها أنه معطوف على علة أخرى متعلقة بقوله بلاغ محذوفة ومنها أنّ له متعلقاً هو المعطوف، ومنها أنّ الواو زائدة، وقيل اللام لام أمر قيل، وهو حسن لولا قوله، وليذكر وتعلقه بمحذوف تكلف. قوله: **(وقرئ بفتح**

له ﴿وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بالنظر والتأمّل فيما فيه من الآيات الدالة عليه، أو المنبهة على ما يدل عليه ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ فيرتدعوا عما يرديهم، ويتدرّعوا عما يحظيهم، واعلم أنه سبحانه وتعالى ذكر لهذا البلاغ ثلاث فوائد هي الغاية والحكمة في إنزال الكتب تكميل الرسل للناس، واستكمالهم القوّة النظرية التي منتهى كمالها التوحد، واستطلاح القوّة العملية الذي هو التذرّع بلباس التقوى، جعلنا الله من الفائزين بها، وعن النبيّ ﷺ من قرأ سورة إبراهيم أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد من عبد الأصنام وعدد من لم يعبد.

الياء من نذر به إذا علم به واستعدّ له) وهذه قراءة السلمي، وغيره من نذر بمعنى علم واستعدّ قالوا، ولم يسمع لنذر بمعنى علم مصدر فهي كعسى، وغيرها من الأفعال التي لا مصادر لها، وقيل إنهم استغنوا بأن، والفعل عن صريح المصدر، وفي القاموس نذر بالشيء كفرح علمه فحذره، وأنذره بالأمر إنذاراً ونذراً ويضم، وبضمتين ونذيراً أعلمه وحذره، وقوله يحظيهم بالظاء المعجمة أي ينيلهم الحظوة، وهي قبول الفضل والمحاسن، وقوله تكميل بالنصب، وكذا ما بعده بدل من ثلاث، ومرفوع خبر الحكم، وهو بيان لما قبله من الثلاث أيضاً، وتكميل الرسل عليهم الصلاة والسلام بالإنذار، واستكمالهم من قوله، وليعلموا الخ والاستصلاح من قوله، وليذكر وقوله منتهى كمالها التوحيد المراد بالتوحيد ما يتعلق بمعرفة الله مطلقاً، ولذا يسمى الكلام علم التوحيد فلا يرد عليه ما قيل إنّ التوحيد أوّل مراتب الإيمان، ومنتهاها معرفة الصفات الإلهية، والآيات المبينة في الآفاق، والأنفس. قوله: **(وعن النبيّ ﷺ الخ)**[1] هذا الحديث رواه ابن مردويه والثعلبيّ والواحديّ، وهو موضوع أيضاً كما ذكره العراقي رحمه الله تعالى.

---

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب الموضوع، وقد تقدم.

سورة الحجر

مكية وهي تسع وتسعون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الٓرٰۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾ الإشارة إلى آيات السورة والكتاب هو السورة، وكذا القرآن وتنكيره للتفخيم أي آيات الجامع لكونه كتاباً كاملاً وقرآناً يبين الرشد من الغي بياناً غريباً ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ حين عاينوا حال المسلمين عند نزول النصر أو حلول الموت، أو يوم القيامة، وقرأ نافع وعاصم ربما بالتخفيف،

سورة الحجر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: **(تسع الخ)** قال الدانيّ رحمه الله تعالى لا خلاف فيها. قوله: **(الإشارة إلى آيات السورة والكتاب هو السورة الخ)** جعل الإشارة إلى آيات السورة وجوّز كون الإشارة إلى ما في اللوح المحفوظ منها أو إلى جميع آيات القرآن، وأمر الحروف ما مرّ، وذكر أنّ المراد بالكتاب السورة، وقيل هو اللوح، وتركه هنا لأنّ قوله المبين يقتضي خلافه، وقوله وكذا القرآن أي المراد به السورة لأنه بمعنى المقروء مطلقاً الشامل للكل والجزء فلا حاجة لجعله مجازاً بإطلاق اسم الكلّ على الجزء، وقوله وتنكيره للتفخيم كما أنّ تعريف الكتاب لذلك كما أشار إليه بقوله كتاباً كاملاً، وبياناً غريباً، وفيه إشارة إلى التغاير بين المتعاطفين، وأنهما مقصودان بالذات فلذا عطف أحدهما على الآخر فالمقصود الوصفان، وقدّم الكتاب هنا باعتبار الوجود وأخره في النمل باعتبار تعلق علمنا به لأنا إنما نعلم ثبوته في اللوح من القرآن، ووجود القراءة بعد الكتابة كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هناك، وقوله يبين الرشد من الغي يناسب إرادة السورة لأنها كذلك، والمبين من أبان المتعدّي، ويجوز أخذه من اللازم أي الظاهر معانيه أو أمر إعجازه. قوله: **(حين عاينوا حال المسلمين عند نزول النصر الخ)** أمّا ودادتهم عند حلول النصر فظاهرة، وحلول الموت معطوف على نزول النصر وجوّز عطفه على عاينوا، والأوّل أقرب، ومعاينتهم عند حلول الموت أن تكشف لهم، وخامة الكفر فيعلموا منه حال أهل الإسلام حتى كأنها مشاهدة لهم، وترك كونه عند خروج العصاة من النار، وكأنه تبع الزمخشريّ فيه إذ لم يرضه بناء على مذهبه لكنه قول أكثر مفسري السلف كابن عباس، ومجاهد رضي الله تعالى عنهم، وهو مأثور عن النبيّ ﷺ في تفسير هذه الآية روى الترمذيّ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في تفسير هذه الآية قال: **(إذا خرج أهل التوحيد من النار، وأدخلوا الجنة ودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين)**[1] وورد من طرق أخر. قوله: **(وقرأ نافع وعاصم ربما بالتخفيف)** أي بضم

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» ٢/ ٣٥٣ عن ابن عباس. وصححه، ووافقه الذهبي.

وقرىء ربما بالفتح والتخفيف، وفيه ثمان لغات ضمّ الراء وفتحه مع التشديد والتخفيف، وبتاء التأنيث ودونها، وما كافة تكفه عن الجرّ فيجوز دخوله على الفعل، وحقه أن يدخل الماضي لكن لما كان المترقب في إخبار الله تعالى كالماضي في تحققه أجرى مجراه، وقيل ما نكرة موصوفة كقوله:

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحلّ العقال

الراء، وفتح الباء المخففة، وغيره من الباقين بالتشديد، وما عدا القراءتين شاذ، وأشار إلى أنه اختار في النظم الضم، والتشديد لكونها قراءة الأكثر، وقرئ بالتاء أيضاً في الشواذ، وقوله وفيه ثمان لغات قال في المغني إنها ست عشرة لغة ضم الراء، وفتحها مع ضم الباء وفتحها، وسكونها مع التخفيف، والتشديد في المحرك، ومع تاء التأنيث ساكنة ومتحرّكة، والتجرّد منها، وإذا ضممت إليه الاتصال بما، والتجرّد منها بلغت نيفاً وثلاثين، وقوله فيجوز دخوله على الفعل أي بعد الكف، وقبله مختصة بالأسماء كسائر حروف الجرّ. قوله: **(وحقه أن يدخل الماضي)** لو قال على الماضي كان أحسن قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى لأنها موضوعة لتقليل محقق أو لتقليل ما تحقق كما نقل عن المبرّد فهي بالماضي أحق وأجدر، وخالف في هذا أبو حيان رحمه الله تعالى فقال تدخل عليهما لكنه في الماضي أكثر، واختاره صاحب اللب. قوله: **(لكن لما كان المترقب في أخبار الله تعالى الخ)** هو جواب عن تمسك القائلين بدخولها على المضارع بهذه الآية، ولذا قيل إنّ فيه كان مقدّرة أي ربما كان يودّ وهو تكلف، وحاصله أنّ المضارع في أخبار الله المستقبلة محقق كتحقق الماضي فلذا وقع في موقعه، وقيل هو مؤوّل بالماضي كقوله: **﴿ونفخ في الصور﴾** [سورة الكهف، الآية: ٩٩] فقال ابن هشام في المغني، وفيه تكلف لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبر به عن ماضي متجوّز به عن المستقبل، وهو وارد على المفتاح، والتلخيص في نحو ولو ترى فقوله أجرى مجراه أي وقع في موقعه لا أنه متأوّل به كما يتوهم. قوله: **(وقيل ما نكرة موصوفة)** والجملة صفتها والعائد محذوف أي يودّه كما أنّ عود ضمير له على ما في البيت يدلّ على اسميتها وإن احتمل كونها كافة ومن الأمر متعلق بتكره، ومن تبعيضية، والضمير لبعض أو للأمر فإنه مع أنه مناقشة في المثال خلاف الظاهر، وعلى هذا لا تكون ما خارجة عما هو حقها. قوله: **(ربما الخ)** وروي بدل تكره تجزه، وهو من شعر لأمية بن أبي الصلت، وقيل لحنيف بن عمير اليشكري، وقيل للبهر ابن أخت مسيلمة الكذاب وهو:

يا قليل العزاء في الأهوال وكثير الهموم والأوجال
صبر النفس عند كلّ مسلم إنّ في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقنّ بالأمور فقد تكـ ـشف لأواؤها بغير احتيال
ربما تجزع النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحلّ العقال
قد يصاب الجبان في آخر الصف ويـنـجـو مقارع الأبطال

ومعنى التقليل فيه الإيذان بأنهم لو كانوا يودّون الإسلام مرّة، فبالحريّ أن يسارعوا إليه فكيف وهم يودّونه كلّ ساعة، وقيل تدهشهم أهوال القيامة فإن كانت منهم إفاقة في

وأخرج ابن عساكر رحمه الله تعالى عن الأصمعي قال لما قرأ أبو عمرو رحمه الله تعالى إلا من اغترف غرفة قال له الحجاج ائتني بنظير لها من كلام العرب وإلا ضربت عنقك فهرب منه فبينما هو مهموم إذ سمع أعرابياً ينشد هذه الأبيات فقال له ما وراءك يا أعرابيّ قال مات الحجاج قال فلا أدري بأيهما أفرح بموت الحجاج أو بقوله فرجة لأني كنت أطلب شاهد الاختيار هذه القراءة ومنه تعلم أنّ الرواية فيه ضم الفاء. قوله: **(ومعنى التقليل فيه الإيذان بأنهم لو كانوا يودّون الإسلام الخ)** جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ الظاهر أنّ الودادة وقعت منهم كثيراً والسؤال إنما يرد بناء على أنها موضوعة للتقليل وقيل إنها موضوعة للتكثير وقيل إنها مشتركة بينهما والمصنف رحمه الله تعالى ذهب إلى أنها موضوعة للتقليل وأنّ مقتضى المقام التكثير ولكن عدل عنه لما ذكر وهو بعينه ما في الكشاف وذهب المدقق في الكشف إلى أنه من استعارة أحد الضدّين للآخر للمبالغة وهي لا تختص بالتهكم والتمليح على ما يوهمه ظاهر كلام المفتاح كالمفازة للتفاؤل ثم إنه قد يختص موقعها بفائدة زائدة كما ذكر وليس استفادة ما ذكر بطريق الكناية الإيمائية كما توهم بل هو من فوائد الاستعارة على ما سيفصل في سورة التكوير وتبعه بعضهم في شرح كلام المصنف رحمه الله تعالى ورد بأنّ مراده أنّ التقليل ليس مقصوداً حقيقة بل مجرّد الإخبار بوقوع الودادة وفائدة صيغة التقليل ما ذكره من النكتة وليس استعارة ولك أن تقول التقليل إنما هو بالنسبة إلى إظهار الودادة لا إلى نفس الودادة وليس بشيء لأنه لم يبين كيفية دلالته على المعاني المذكورة ولعله من قبيل الكناية الإيمائية وإيضاحها ما أشار إليه في الانتصاف بقوله إنّ العرب تعبر عن المعنى بما يؤدّي عكس مقصوده كثيراً كقوله تعالى **﴿وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾** وقد اختلف توجيه علماء البيان لذلك فمنهم من وجهه بما ذكره الزمخشري من التنبيه بالأدنى على الأعلى ومنهم من وجهه بأنّ المقصود في ذلك الإيذان بأنّ المعنى قد بلغ الغاية حتى كاد أن يرجع إلى الضدّ وذلك شأن كل ما بلغ نهايته أن يعود إلى عكسه وقد أفصح عنه أبو الطيب بقوله:

ولجدت حتى كدت تبخل حائلاً ... للمنتهى ومن السرور بكاء

وكلا الوجهين يحمل الكلام على المبالغة بنوع من الإيقاظ إليها والعمدة في ذلك على سياق الكلام لأنه إن اقتضى تكثيراً قد خلت عنه العبارة وفيه عبارة يشعر ظاهرها بالتقليل استيقظ السامع لأنّ المراد المبالغة على إحدى الطريقتين المذكورتين وللكلام في تحقيقه محال ولعلّ النوبة تفضي إليه فقد تلخص منه أنه إمّا استعارة ضدّية أو كناية إيمائية والوجه الآتي يبقيه على حقيقته كما ستراه ففي مثله ثلاثة أوجه وفي المطول فيه كلام لولا خوف الإطالة أوردناه وقوله فبالحريّ بالحاء المهملة وتشديد الياء كحقيق وزنا ومعنى وأن يسارعوا مبتدأ وبالحريّ خبره وهو مصدر والباء غير زائدة بل للملابسة أي المسارعة ثابتة بالوجه الحق فإن كان صفة

بعض الأوقات تمنوا ذلك، والغيبة في حكاية ودادتهم كالغيبة في قولك حلف بالله ليفعلنّ. ﴿ذَرْهُمْ﴾ دعهم ﴿يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟﴾ بدنياهم ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ ويشغلهم توقعهم لطول الأعمار واستقامة الأحوال عن الاستعداد للمعاد ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ سوء صنيعهم إذا عاينوا

مشبهة فالباء زائدة في المبتدأ وأن يسارعوا خبره كقولك بحسب زيد درهم كذا أعربه الطيبي رحمه الله تعالى والجملة جواب لو الشرطية لكونها بمعنى إن فلذا اقترنت بالفاء. قوله: **(وقيل تدهشهم أهوال القيامة فإن كانت الخ)** وفي نسخة حانت بالحاء المهملة والنون أي جاء حينها وأوانها فعلى هذا التقليل على ظاهره غير محتاج إلى التأويل. قوله: **(والغيبة في حكاية ودادتهم كالغيبة في قولك حلف بالله ليفعلنّ)** اختار المصنف رحمه الله تعالى أن لو للتمني والكلام فيها مبسوط في المغني، وقيل إنها مصدرية فهي في تأويل مفرد هو مفعول يودّ، وعلى الأوّل محذوف تقديره النجاة، ولا ينبغي تقدير الإسلام لأنه يصير تقديره يودّون الإسلام لو كانوا مسلمين، وهو حشو، وقيل إنها امتناعية شرطية، والجواب محذوف تقديره لفازوا، ومفعول يودّ مقدّر كما مرّ وقوله، والغيبة الخ إشارة إلى ما قاله النحاة كما في البديع إنك إذا أخبرت عن يمين حلف بها فلك فيه ثلاثة أوجه أحدها أن تكون بلفظ الغائب كأنك تخبر عن شيء كأن تقول استحلفته ليقومنّ الثاني أن تأتي بلفظ الحاضر تريد اللفظ الذي قيل له فتقول استحلفته لتقومنّ كأنك قلت له لتقومنّ الثالث أن تأتي بلفظ المتكلم فتقول استحلفته لأقومنّ، ومنه قوله تعالى **﴿تقاسموا بالله لنبيتنه﴾**، وأهله بالنون والتاء والياء، ولو كان تقاسموا أمراً لم يجز فيه الياء لأنه ليس بغائب انتهى. وقد سيق الكلام فيه في هذه الآية، وإذا لم يكن لو كانوا الخ. مفعولاً يقدر قبله قول أي يودّون قائلين لو كنا الخ لكنه أتى بالغيبة لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى، وقول صاحب الفرائد أنه منزل منزلة المفعول غير ظاهر إذ ليس مما يعمل في الجمل إلا أن يكون بمعنى ذكروا التمني ويجري مجرى القول على مذهب بعض النحاة، وتعليل إيثار الغيبة بقلة الحذف ليس بشيء كما في الكشف. قوله: **(دعهم)** تفسير لذر بمعنى دع، واترك لكنهما أميت ماضيهما في المشهور، والمراد من الأمر التخلية بينهم وبين شهواتهم إذ لم تنفعهم النصيحة، والإنذار ويفهم من كلامهم هنا أنه أمر لهم بالأكل، والتمتع واللهو لا لتقدير لام الأمر قيل يأكلوا كما ظنّ بل لما أفاده في الكشف من أنه جعل أكلهم، وتمتعهم الغاية المطلوبة من الأمر بالتخلية، والغايات المطلوبة إن صح تعلق الأمر بها كانت مأموراً بها بنفس الأمر وأبلغ من صريحه فإذا قلت لازم سدّة العالم لتتعلم منه ما ينجيك في الآخرة كان أبلغ من قولك لازم، وتعلم لأنك جعلت الأمر وسيلة للثاني فهو أشدّ مطلوبية، وإن لم يصح جعلت مأموراً بها مجازاً كأسلم تدخل الجنة، وما نحن فيه لما جعل غاية للأمر على التجوّز صار مأموراً به على ما أرشدت إليه، وهذا من نفائسه وكم مثله فيه جزاه الله خيراً وقوله ويشغلهم بالجزم عطف على جواب الأمر وقوله سوء صنيعهم إشارة إلى تقدير مفعوله، وقوله والغرض أي الحكمة فيه المشابهة للغرض لأنّ أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض كما مرّ غير مرّة. وارعواؤهم

جزاءه، والغرض إقناط الرسول ﷺ من إرعوائهم، وإيذانه بأنهم من أهل الخذلان، وأن نصحهم بعد اشتغال بما لا طائل تحته، وفيه إلزام للحجة وتحذير عن إيثار التنعم، وما يؤدّي إليه طول الأمل ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ أجل مقدّر كتب في اللوح المحفوظ، والمستثنى جملة واقعة صفة لقرية، والأصل أن لا تدخلها الواو كقوله: إلا لها منذرون، ولكن المشابهة صورتها صورة الحال أدخلت عليها تأكيداً للصوقها بالموصوف ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ أي وما يستأخرون عنه، وتذكير ضمير أمّة للحمل على المعنى ﴿وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ نادوا به النبيّ ﷺ على التهكم ألا ترى إلى ما نادوه له وهو قوله: ﴿إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ونظير ذلك قول فرعون: **﴿إنّ رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون﴾** [سورة الشعراء، الآية: ٢٧] والمعنى إنك لتقول قول المجانين حين

بمعنى انزجارهم، وانكفافهم عن القبيح. قوله: **(وإيذانه بأنهم من أهل الخذلان الخ)** إشارة إلى أنّ الأمر ليس على حقيقته بل للتخلية بينهم، وبين ما هم عليه لأنهم مخذولون مأيوس منهم وإلزام الحجة لأنّ من أنذر فقد أعذر، وقوله أجل مقدّر إشارة إلى أنّ الكتاب بمعنى لأجل المكتوب، ولذا قال بعده ما تسبق من أمّة أجلها دون كتابها. قوله: **(والمستثنى جملة واقعة صفة لقرية الخ)** اختلف في إعراب هذا، ونحوه فمنهم من أعربه حالاً، ولا يلزم تقدّمها لكون صاحبها نكرة لأنها واقعة بعد النفي وهو مسوغ لمجيء الحال منها لأنه في معنى الوصف، ولأن التفريغ يقع في الحال عند أهل العربية، وأمّا في الصفة فذهب أكثرهم إلى منعه، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين، وأهل المعاني، وذهب الزمخشريّ، وأبو البقاء، وتبعهم المصنف رحمه الله تعالى إلى أنّ هذه الجملة صفة، وأنها يجوز أن تقترن بالواو كالحال لأنها في معناها فتوسطت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وقال أبو حيان رحمه الله تعالى أنه لم يسبقه إليه أحد من النحويين حتى جعله السكاكيّ سهواً منه، وليس كما قال: فإنه كما في الدرّ المصون سبقه إليه ابن جنيّ، وناهيك به من مقتدى بل جعله في الكشف مذهب الكوفيين فإنهم يجوّزون زيادة الواو مطلقاً ويؤيده أنّ ابن أبي عبلة قرأ بإسقاطها، وقوله إلا لها منذرون الخ منذرون إمّا فاعل الظرف أو مبتدأ مؤخر، وعلى الأوّل لا يقترن بالواو، ومثل بعضهم له بهذه الآية، وهو سهو منه. قوله: **(من أمّة أجلها)** من مزيدة في سياق النفي، وقد روعي في ضمير أمّة لفظها أوّلاً في قوله أجلها ثم روعي معناها لأنها في معنى الجمع، وضمير أمّة في لفظ يستأخرون. قوله: **(نادوا به النبيّ ﷺ على التهكم الخ)** لأنهم لا يعتقدون إنزال الذكر عليه فإذا كان النداء منهم فلا بدّ من حمله على التهكم، وأمّا إذا كان من كلام الله تعالى تبرئة له عما نسبوه إليه من أوّل الأمر لم يكن تهكماً لكنه قيل إنه لا يناسب قوله إنا نحن نزلنا الذكر فإنه ردّ لإنكارهم، واستهزائهم ﷺ، ولعلّ من يراه يجعل الاستهزاء من قوله تعالى: **﴿إنك لمجنون﴾** [سورة الحجر، الآية: ٦] لا من هذا فتأمّل. قوله: **(والمعنى أنك لتقول قول المجانين)** إشارة إلى

تدعي أنّ الله تعالى نزل عليك الذكر وهو القرآن ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا﴾ ركب لو مع ما كما ركب مع لا لمعنيين امتناع الشيء لوجود غيره والتحضيض ﴿بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ليصدّقوك ويعضدوك على الدعوة كقوله تعالى: ﴿**لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا**﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٧] أو للعقاب على تكذيبنا لك كما أتت الأمم المكذبة قبل ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في دعواك ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ بالياء ونصب الملائكة على أن الضمير لله تعالى، وقرأ حمزة والكسائيّ وحفص بالنون، وأبو بكر بالتاء، البناء للمفعول، ورفع الملائكة، وقرىء تنزل بمعنى تتنزل ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ إلا تنزيلاً ملتبساً بالحق أي بالوجه الذي قدّره واقتضته حكمته، ولا حكمة في أن تأتيكم بصورة تشاهدونها فإنه لا يزيدكم إلا لبساً، ولا في معاجلتكم بالعقوبة فإنّ منكم ومن ذراريكم من سبقت كلمتنا له بالإيمان، وقيل الحق الوحي أو العذاب ﴿وَمَا كَانُوٓاْ إِذًا مُّنظَرِينَ﴾ إذا جواب لهم، وجزاء لشرط مقدّر، أي ولو نزلنا الملائكة

أن تشبيهه بما ذكر لأجل قوله المذكور لا لما يظهر عليه من شبه الغشي حين ينزل عليه الوحي لأنّ هذا هو المناسب للمقام وقوله لمعنيين أي على طريق البدل لا معاً، والمعنى لأحد معنيين، وقد بينا في النحو. قوله: (**بالياء ونصب الملائكة على أن الضمير لله**) وفي نسخة بالياء مسنداً إلى ضمير اسم الله فاسم مقحم كما في قوله: ﴿**إلى الحول**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤٠] ثم اسم السلام عليكما وأورد عليه أنّ قراءة الياء لم يقرأ بها أحد من العشرة، ولم توجد في الشواذ أيضاً والمصنف رحمه الله تعالى بنى تفسيره عليها، وحكى قراءة السبعة بصيغة التمريض، وقوله تنزل الخ أي أصله تتنزل بتاءين، ورفع الملائكة فحذفت إحداهما تخفيفاً، وفي نسخة بمعنى نزل أي بمعنى الثلاثيّ ولو حمل على ظاهره كان أولى. قوله: (**إلا تنزيلاً ملتبساً بالحق الخ**) يعني أنّ الباء للملابسة، والجار والمجرور صفة مصدر محذوف مستثنى استثناء مفرغاً، وجوّز فيه الحالية من الفاعل، والمفعول وفسير الحق بمقتضى الحكمة، وهو أن لا يشاهدوا ليكون إيماناً بالغيب، وقوله فإنه لا يزيدكم إلا لبساً أي كونهم يشاهدونه بصورة البشر لأنّ البشر لا يقوى على رؤية الملك بصورته فإن تمثل بشراً التبس عليهم أيضاً كما قال تعالى: ﴿**ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً وللبسنا عليهم ما يلبسون**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩] وعدل عن قوله في الكشاف ولا حكمة في أن تأتيكم عياناً تشاهدونهم، ويشهدون لكم بصدق النبيّ ﷺ لأنكم حينئذ مصدّقون عن اضطرار لأنّ ما ذكره أوفق بالآية الأخرى وما ذكره الزمخشريّ مبنيّ على النزول بصورهم الحقيقية، وهذا على التمثيل بالصورة البشرية، ولا منافاة بينهما، وفي وجه الحكمة إشارة إليه على ما قرّرناه فليس في كلامه ردّ عليه كما توهم. قوله: (**ولا في معاجلتكم**) معطوف على قوله في أن تأتيكم، وهذا ناظر لقوله للعقاب كما أنّ الذي قبله ناظر لقوله فيكون معه نذيراً وهذا مما زاده على الكشاف كما أنّ الوجهين المذكورين بقيل ناظران لهما على اللف، والنشر أيضاً. قوله: (**جواب لهم وجزاء**) لأنّ وضعها لذلك، وبين

ما كانوا منظرين ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ ردّ لانكارهم واستهزائهم، ولذلك أكده من وجوه وقرّره بقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ أي من التحريف والزيادة والنقص بأن جعلناه معجزاً مبايناً لكلام البشر بحيث لا يخفى تغيير نظمه على أهل اللسان، أو نفي تطرّق الخلل إليه في الدوام بضمان الحفظ له، كما نفى أن يطعن فيه بأنه المنزل له، وقيل الضمير في له للنبيّ ﷺ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ في فرقهم جمع شيعة وهي الفرقة المتفقة على طريق ومذهب من شاعه إذا تبعه، وأصله الشياع، وهو الحطب الصغير توقد به الكبار، والمعنى نبأنا رجالاً فيهم وجعلناهم رسلاً فيما بينهم ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ كما يفعل هؤلاء، وهو تسلية للنبيّ عليه الصلاة والسلام، وما للحال لا

كونها جزاء بتقدير الشرط لأنها ظاهرة في جواب طلب نزول الملائكة التسليمي ومعنى الأنظار إمهالهم، وتأخير عذابهم. قوله: **(ولذلك أكده من وجوه)** هي أنّ، والجملة الاسمية، وتقديم الضمير ويزيده قوّة ضمير العظمة، وقوله والنقص أي نقص الكلمات لا السور فإنه لا يخلّ بالإعجاز كما لا يخفى وقوله أو نفي تطرّق الخلل الخ عطف على ما قبله بحسب المعنى أي حفظ بنفي التحريف الخ أو نفي تطرق الخلل الخ والفرق بين الوجهين أنّ الأوّل بالنظر إلى أوائل نزوله، وهذا إلى أواخره، والأوّل ناشئ من الإعجاز وهذا ناشئ من كونه ليس من كلام البشر كما أشار إليه بقوله بأنه المنزل له، وقوله أن يطعن فيه أي طعنا معتدّاً به مسلماً، ويحتمل حفظه مما يشينه من تناقض، واختلاف لا يخلو منه الكلام المفتري كقوله: **﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا﴾** [سورة النساء، الآية: ٨٢] وفي قوله بأنه المنزل له إشارة إلى أنّ الجملة الثانية مقرّرة للأولى لأنها كالدليل عليها لكن لتضمنها معنى زائداً عطفت عليها فتدبر، وكون الضمير للنبيّ ﷺ خلاف الظاهر فلذا مرضه. قوله: **(في شيع الأوّلين)** أي شيع الأمم الأوّلين، وقيل إنه من إضافة الصفة للموصوف، وقوله من شاعه أي هو مأخوذ من المتعدّي لأنه الذي يدلّ على التبعية وأمّا شاع الحديث اللازم فهو بمعنى انتشر واشتهر، والشياع بكسر الشين، وفتحها صغار الحطب فالشيعة بمعنى الاتباع أو الأعوان مأخوذ منه هنا لأنهم في الأصل أصغر ممن يتبعونه أو يعينونه فمن قال الاشتقاق من الشياع لا يناسب أحد المعنيين لم يأت بشيء، وإطلاقه على الفرقة المتفقة لأن بعضهم يشايع بعضاً، ويتابعه. قوله: **(والمعنى نبأنا رجالاً فيهم وجعلناهم رسلاً فيما بينهم)** أشار بقوله نبأنا إلى أن المراد بالرسل عليهم الصلاة والسلام المعنى العامّ الشامل للأنبياء غير الرسل فإنه يطلق على ذلك، وفيه أيضاً بيان لمفعوله المقدّر، وقيل إنه توجيه لتعدّي الإرسال بفي والأصل تعديه بإلى بتوجيهين الأوّل تضمينه معنى التنبئة، والثاني تضمينه معنى الجعل قالوا وبمعنى أو ويجوز أن يكون الثاني تفسيراً للأوّل، ولا يخفى ما فيه فإنّ من في الظرفية تتعلق بكل فعل من غير حاجة إلى التضمين فإن أراد التعدية بها فلا وجه له لأنّ أنبأ يتعدّى بالباء، وإنما هذا صفة للمفعول المقدّر أو حال

تدخل إلا مضارعاً بمعنى الحال، أو ماضياً قريباً منه، وهذا على حكاية الحال الماضية ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُ﴾ ندخله ﴿فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ والسلك إدخال الشيء في الشيء، كالخيط في المخيط، والرمح في المطعون، والضمير للاستهزاء، وفيه دليل على أنّ الله تعالى يوجد الباطل في قلوبهم، وقيل للذكر فإنّ الضمير الآخر في قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ له وهو حال من هذا الضمير، والمعنى مثل ذلك السلك نسلك الذكر في قلوب المجرمين مكذباً غير مؤمن به، أو بيان للجملة المتضمنة له، وهذا الاحتجاج ضعيف إذ لا يلزم من تعاقب الضمائر توافقها في المرجوع إليه، ولا يتعين أن تكون الجملة حالاً من الضمير لجواز أن

ولا وجه لجعل الواو بمعنى أو فإنه تكلف لا داعي له، وقيل إنه بيان لأنه عدل عن إلى إلى في للأعلام بمزيد التمكن فيهم فدل قوله نبأناه فيهم على معنى أعطيناه المعجزة، وقوله وجعلناه رسولاً فيما بينهم على معنى صيرناه صاحب كتاب وشريعة، ولا يخفى ما فيه أيضاً فتدبر.

قوله: **(وما للحال الخ)** هذا بناء على ما ذهب إليه الزمخشريّ من أنها مع المضارع لنفي الحال، ومع الماضي لنفي الماضي القريب من الحال، وهو أكثريّ لا كليّ فإنها جاءت لنفي المضارع في المستقبل كقوله: **﴿قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي﴾** [سورة يونس، الآية: ١٥] فما نحن فيه من القسم الأوّل بالتأويل المذكور، وقوله والسلك بفتح السين مصدر بمعنى الإدخال، والمخيط بكسر الميم آلة الخياطة، ويقال سلك السنان في المطعون وعدّه في الأساس من الحقيقة، وقوله والضمير للاستهزاء أي ضمير نسلكه المفعول وأرجعه إليه لقربه، وقوله كالخيط مثال للشيء، وقيل تقديره كإدخال الخيط، ولا حاجة إليه. قوله: **(وفيه دليل على أنه تعالى الخ)** هذا ردّ على المعتزلة في قولهم أنه قبيح فلا يصدر عنه تعالى، ولكن مع الاحتمال لا يخفى حال الاستدلال كما مرّ، ولذلك أيد ما ارتضاه الزمخشريّ من الوجه الثاني بما سيأتي الكلام عليه. قوله: **(فإنّ الضمير الآخر في قوله لا يؤمنون به له)** أي الضمير المجرور للذكر، وهذه الجملة حال من الضمير الذي هو مفعول نسلكه فيتعين كونه للذكر، ولا يصح كونه للاستهزاء وقوله مثل ذلك السلك إشارة إلى أنّ المشار إليه مصدر الفعل المذكور كما مرّ تحقيقه في البقرة، وكذلك صفة مصدر محذوف في محل نصب أو خبر مبتدأ في محل رفع ونسلكه جملة مستأنفة، وقوله مكذباً بيان لمعنى الحالية، وتوضيح لها، والمراد أنّ الإلقاء وقع بعده التكذيب من غير توقف فهما في زمان واحد عرفاً فلا حاجة إلى القول بأنها حال مقدّرة كما ذكره صاحب الكشف، وما ذكره من الحالية غير متعين لاحتمال الاستئناف، واعترض على هذا بوجهين الأوّل أنّ نون العظمة لا تناسب إرجاع الضمير للذكر فإنها إنما تحسن إذا كان فعل المعظم نفسه فعلاً ظهر له أثر قويّ، وليس كذلك هنا فإنه تدافع وتنازع فيه، وأجيب بأنّ المقام إذا كان للتوبيخ يحسن ذلك لأنّ العظمة قد تكون باعتبار اللطف، والإحسان، ولا يجب كونها باعتبار القهر والغلبة، ولا يخفى أنه باعتبار القهر، والغلبة يقتضي أنه يؤثر ذلك في قلوبهم، وليس كذلك لعدم إيمانهم به وكذا باعتبار اللطف، والإحسان يقتضي

تكون حالاً من المجرمين، ولا ينافي كونها مفسرة للمعنى الأوّل بل يقوّيه ﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ أي سنة الله فيهم بأن خذلهم وسلك الكفر في قلوبهم أو بإهلاك من كذب الرسل منهم فيكون وعيداً لأهل مكة ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم﴾ على هؤلاء المقترحين ﴿بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ يصعدون إليها ويرون عجائبها طول نهارهم مستوضحين لما يرون، أو تصعد الملائكة وهم يشاهدونهم ﴿لَقَالُوٓاْ﴾ من غلوّهم في العناد وتشكيكهم في الحق ﴿إِنَّمَا

أن يكون سلكه في قلوبهم إنعاماً عليهم، وإذا لم يؤمنوا به فأيّ إنعام عليهم بما يقتضي الغضب فلا وجه لما ذكر الثاني أنّ ضمير به لا يتعين عوده على الذكر حتى يلتزم إرجاع الأوّل إليه أيضاً لأنّ الأصل توافق الضمائر فيما ترجع إليه لجواز أن يكون للاستهزاء أيضاً والباء للسببية، وإنما يتعين لو كانت الباء صلة يؤمنون، ولا يخفى ركاكته وبعده يغني عن ردّه، وقوله إذ لا يلزم الخ القائل لا يدعي لزومه بل أنه أولى، وهو لا يمكن إنكاره فلا يعدل عنه لغير مقتض، وقوله أو بيان للجملة المتضمنة له أي للذكر أو لهذا المعنى فكأنه قيل أي لا يؤمنون به. قوله: **(لجواز أن تكون حالاً من المجرمين)** أي لا يلزم كونها حالاً من الضمير حتى يتعين عوده على الذكر قيل، وهذا لا يضرّ القائل إذ المعنى نسلك الذكر في قلوب المجرمين في تلك الحال، وبه يحصل توافق الضميرين أيضاً، ولا يخفى أنه ادّعى تعين عوده على الذكر لكونها حالاً منه فإذا لم تتعين الحالية لا يتعين ما ادّعاه وهذا في غاية الظهور، وكونه من المضاف إليه لأنّ المضاف بعضه، ولم يجعله من القلوب لعدم العائد إليها فمن قال الأولى جعله حالاً من القلوب لم يصب. قوله: **(ولا ينافي كونها مفسرة)** أي عود الضمير على الاستهزاء لا ينافي كون هذه الجملة مبينة، ومفسرة لها إذ عدم الإيمان بالذكر أنسب بتمكن الاستهزاء في قلوبهم، وكون القائل مراده بيان الإعراب لا دعوى المنافاة غير ظاهر من سياقه في صدد الاستدلال. قوله: **(أي سنة الله فيهم)** إشارة إلى أنّ الإضافة لأدنى ملابسة لأنّ السنة بمعنى العادة ليست لهم لا أنّ الإضافة على معنى في، وقوله بأن خذلهم، وسلك الكفر في قلوبهم الخ هذا ناظر إلى عود ضمير نسلكه إلى الاستهزاء لأنّ الاستهزاء كفر، وقدّمه لأنه تفسير أهل السنة، وقوله أو بإهلاك الخ جار على التفسيرين يعني المراد بسنة الله في الأوّلين إهلاك المكذبين منهم، وهو وإن لم يسبق له ذكر لكن السياق منبئ عنه، ولذا قدّم الأوّل لأنّ ما قبله دال عليه، وعلى التفسير الأوّل هو تسلية للنبيّ ﷺ، وعلى الثاني وعيد لأهل مكة لأنه إذا أهلك هؤلاء لكفرهم دل على أنّ هؤلاء على شرف الهلاك. قوله: **(يصعدون إليها ويرون عجائبها الخ)** فالضمير للكفرة، وقوله طول نهارهم من قوله ظلوا لأنه يقال ظل يعمل كذا إذا فعله في النهار حيث يكون للشخص ظل، وأمّا وروده بمعنى صار فعلى خلاف الأصل ومعنى مستوضحين يرونه واضحاً ظاهراً لكونه نهاراً، وقوله أو تصعد الملائكة فضمير ظلوا، ويعرجون للملائكة، وقوله وهم يشاهدونهم أي يشاهدون صعود الملائكة من عند الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلى السماء، ومشاهدتهم لهم لفرض وقوعها نهاراً كما مرّ، وتشكيكهم إيقاع غيرهم في الشك. قوله:

سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا ﴾ سدّت عن الأبصار بالسحر من السكر، ويدل عليه قراءة ابن كثير بالتخفيف، أو حيرت من السكر، ويدل عليه قراءة من قرأ سكرت، ﴿بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ قد سحرنا محمد بذلك كما قالوه، عند ظهور غيره من الآيات، وفي كلمتي الحصر والإضراب دلالة على البت بأنّ ما يرونه لا حقيقة له، بل هو باطل خيل ما خيل إليهم بنوع

(سدّت عن الأبصار بالسحر الخ) قال الراغب السكر حالة تعرض بين المرء وعقله، وأكثر ما يستعمل في الشراب المسكر، وقد يكون من الغضب، والعشق قال الشاعر:

سكران سكر هوى وسكر مدامة أنى يفيق فتى به سكران

والسكر بفتحتين ما يسكر، والسكر بالسكون حبس الماء بالسدّ، والسكر بالكسر الموضع المسدود، ولذا يطلق على الجسر فسكرت هنا قيل إنه من السكر بالضم، وقيل من السكر بالكسر والفتح، وقال ابن السيد السكر بالفتح سدّ الباب، والنهر وبالكسر السدّ نفسه، ويجمع على سكور قال الرفاء رحمه الله تعالى:

غناؤنا فيه ألحان السكور إذا قل الغناء ورنات النواعير

فقوله سدّت الخ إشارة إلى القول بأنه من السكر بالفتح، والكسر بمعنى السدّ بالمعنيين بيان للاشتقاق أي سدّت أبصارنا بسحر النبيّ ﷺ على زعمهم، وقوله عن الأبصار بكسر الهمزة متعلق بسدّت أي منعت من الأبصار حقيقة، وما نراه تخيل لا حقيقة له، وقوله ويدل عليه قراءة ابن كثير بالتخفيف أي والباقون بالتشديد، ووجه الدلالة عليه أنّ سكر المخفف المتعدّي اشتهر في معنى السدّ، وقوله أو حيرت بالبناء للمجهول إشارة إلى القول الثاني بأنه من السكر ضدّ الصحو، والتشديد فيه للتعدية لأنّ سكر لازم في الأشهر وقد حكي تعديه فيكون للتكثير، والمبالغة، ووجه دلالة قراءة سكرت كفرحت عليه أنّ الثلاثيّ اللازم مشهور فيه، ولأنّ سكر بمعنى سدّ المعروف فيه فتح الكاف، وعلى هذا فسكرت أبصارنا استعارة، وأمّا على الأوّل فالظاهر أنه حقيقة، وقيل إنه استعارة أيضاً. قوله: **(قد سحرنا محمد ﷺ بذلك)** أي بسكر أبصارنا أو بما نراه فالباء للسببية أو للملابسة. قوله: **(وفي كلمتي الحصر والإضراب الخ)** بين الزمخشريّ الحصر بقوله يبتون القول بأنّ ذلك ليس إلا تسكيراً وتبعه بعض المتأخرين، وأورد عليه العلامة أنّ إنما تفيد الحصر في المذكور آخراً فيكون الحصر في الأبصار لا في التسكير فكأنهم قالوا سكرت أبصارنا لا عقولنا فنحن، وإن تخيلنا هذه الأشياء بأبصارنا لكن نعلم بعقولنا إنّ الحال بخلافه، ثم أضربوا عن الحصر في الأبصار وقالوا بل تجاوز ذلك إلى عقولنا، وكذا قال الإمام أيضاً: وهذا مبنيّ على أن تقديم المقصور على المقصور عليه لازم، وخلافه ممتنع، وقد قال المحقق في شرح التلخيص إنه يجوز إذا كان نفس التقديم مفيداً للقصر كما في قولنا إنما زيداً ضربت فإنه لقصر الضرب على زيد قال أبو الطيب:

أساميا لم تزده معرفة وإنما لذة ذكرناها

من السحر ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ اثني عشر مختلفة الهيئات والخواص على ما دل عليه الرصد، والتجربة مع بساطة السماء ﴿وَزَيَّنَّٰهَا﴾ بالأشكال والهيئات البهية ﴿لِلنَّٰظِرِينَ﴾ المعتبرين المستدلين بها على قدرة مبدعها وتوحيد صانعها ﴿وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ فلا يقدر أن يصعد إليها، ويوسوس أهلها، ويتصرّف في أمرها، ويطلع على أحوالها ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ﴾ بدل من كل شيطان واستراق السمع اختلاسه سرّاً، شبه به خطفتهم اليسيرة

أي ما ذكرناها إلا للذة، وأجاب بأنّ الكلام فيما إذا كان القصر مستفاداً من إنما، وهذا ليس كذلك وجوابه غير مسلم فإنه قال في عروس الأفراح إنّ هذا الحكم غير مسلم فإنّ قولك إنما قمت معناه لم يقع إلا القيام فهو لحصر الفعل، وليس بأخير، ولو قصد حصر الفاعل لانفصل، ثم أورد أمثلة متعدّدة من كلام المفسرين تدل على خلاف ما قاله أهل المعاني في هذه المسألة فالظاهر أنّ الزمخشريّ لا يرى ما قالوه مطرداً، وهم قد غفلوا عن مراده هنا، وقيل إنه يجوز أن يعتبر الحصر بعد اعتبار إسناد التسكير إلى الأبصار فيكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة قصراً إضافياً أي الواقع تسكير أبصارنا لا أنه كذلك حقيقة، وهذا لا محصل له، ومعنى الإضراب جعل الأوّل في حكم المسكوت عنه دون النفي، ويحتمل الثاني فالإضراب لأنّ هذا ليس بواقع في نفس الأمر بل بطريق السحر، أو هو باعتبار ما تفيده الجملة من الاستمرار الذي دلت عليه الاسمية أي مسحوريتنا لا تختص بهذه الحالة بل نحن مستمرّون عليها في كل ما يرينا من الآيات، وقوله على البت بالتاء المثناة الفوقية أي القطع، وغير ما في الكشاف لما سمعته. قوله: **(اثني عشر مختلفة الهيئات الخ)** يعني الحمل وما بعده، واختلاف الخواص لاختصاص بعضها بالربيع، وبعضها بالصيف، وبعضها بالخريف، وبعضها بالشتاء، وتفاوت الهواء حرارة، وبرودة، ونحوه وقوله مع بساطة السماء أي كونها متماثلة في الصورة، والحقيقة، واختلاف الخواص مع التماثل يدل على خالق قدير حكيم، وتفسير البروج بما ذكر قول ابن عباس رضي الله عنهما، وهو المشهور وسيأتي في سورة البروج تفسيرها بالكواكب العظام، وما دل عليه الرصد راجع إلى الهيئات، والتجربة راجع إلى الخواص والرصد بمعناه المعروف عند أهل الهيئة، وبساطتها مما اتفق عليه الحكماء، وأصحاب الرياضات. قوله: **(بالأشكال والهيئات البهية)** جعل الضمير راجعاً إلى السماء لئلا تنتشر الضمائر، وقيل إنه للبروج، وقوله المعتبرين جعل النظر بمعنى الأبصار لأنه المناسب للتزيين، ثم أشار إلى أنه كناية عن الاعتبار، والاستدلال بالأثر على المؤثر ومنهم من فسّره بالمستدلين، ويناسبه ما وقع في بعض النسخ للمعتبرين باللام الجارة، ولو أسقط قوله يوسوس أهلها، ويتصرّف في أمرها كان أولى. قوله: **(بدل من كل شيطان)** أي بدل بعض من كل فإن قلت لا بدّ مع بدل البعض من ضمير يربطه، والبدل يشارك المبدل منه في معنى العامل، وهما هنا مختلفان نفياً، وإثباتاً قلت أجاب عن هذا أهل العربية بأن إلا رابطة، وإذا ظهر الربط استغني عن الضمير، وبأن اختلاف التابع، والمتبوع بما ذكر لا ينافي التبعية كما في مررت برجل لا ظريف، ثم إنه

من قطان السموات لما بينهم من المناسبة في الجوهر، أو باستدلال من أوضاع الكواكب وحركاتها، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنهم كانوا لا يحجبون عن السموات، فلما ولد عيسى عليه الصلاة والسلام منعوا من ثلاث سموات، فلما ولد محمد ﷺ منعوا من كلها بالشهب، ولا يقدح فيه تكوّنها قبل المولد، لجواز أن يكون لها أسباب أخر وقيل الاستثناء منقطع، أي ولكن من استرق السمع ﴿فَأَتْبَعَهُ﴾ فتبعه ولحقه ﴿شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ ظاهر

اعترض على البدلية بأنها يشترط فيها أن تكون في كلام غير موجب، وهذا مثبت، ودفع بأنه في تأويل المنفي كما أشار إليه المصنف رحمه الله بتفسير حفظنا بلا يقدرون، وأورد عليه أمران الأوّل أنّ تأويل المثبت بالمنفي في غير أبي ومتصرفاته غيره مقيس، ولا حسن فلا يقال مات القوم إلا زيد بمعنى لم يعيشوا، وقد يدفع بأنّ المصنف رحمه الله تعالى لا يسلم ذلك، ويدل عليه قول النحاة بعد نفي صريح أو مؤوّل مع أنّ المصنف رحمه الله مسبوق به فالعهدة فيه على قائله الثاني أنه على هذا يكون الاستثناء متصلاً فيقتضي أنهم أي المسترقين يوسوسون لأهلها ويتصرفون فيها، وتقدير حفظناها من قرب كل شيطان كما قيل لا يطابق كلام المصنف رحمه الله فالوجه جعله استثناء منقطعاً، وقد يدفع بأنه يكفي للاتصال دخوله في كل شيطان، وكونه غير محفوظ عنه في الجملة كما يشهد له تفسير الاسترق، والتصريح بالخطفة في آية أخرى على أنّ الواو في قوله ويوسوس وما بعده بمعنى أو فتأمل. قوله: **(واسترق السمع اختلاسه سراً الخ)** وهو المراد بالخطفة في الآية الأخرى وقوله شبه إشارة إلى أنه استعارة، وقطان جمع قاطن، وهو الساكن والمراد بالسمع المسموع، وقوله لما بينهم من المناسبة في الجوهر أي في جنسه لا نوعه لأنّ الملائكة عليهم الصلاة والسلام من نور، والشياطين من نار على ما حققه المصنف رحمه الله في سورة البقرة ولاختلاف النوع لا يقدرون على الاستماع، وتلقي الوحي، وإنما يخطفون خطفات يخلطون فيها فلا ينافي هذا قوله تعالى ﴿**أنهم عن السمع لمعزولون**﴾ في الشعراء، وقول المصنف رحمه الله هناك أنّ السمع مشروط بمشاركتهم في صفات الذات، وقبول فيضان الحق، والانتقاش بالصور الملكوتية، ونفوسهم خبيثة ظلمانية شريرة بالذات لا تقبل ذلك، وأمّا كون المراد بالسمع ثمة سمع القرآن، وهو مشروط بما ذكر فلا حاجة إليه لأنّ الشرط المذكور ينافيه، وقوله هنا الجوهر، وثمة صفات الذات صريح فيما قرّرناه لكن الكلام في أنّ الاسترق يقتضي مناسبة الجواهر، والسمع التامّ يقتضي المشاركة المذكورة فإنه لا يتمشى على أصول الشرع، وكأنها من همزات الفلاسفة، وأما كون تلقيهم ما ذكر من الأوضاع الفلكية فمخالف لصريح النظم والأحاديث مع أنه يقتضي أن يكون قطان السماء بمعنى الكواكب، وشموله لشياطين الأنس من المنجمين. قوله: **(ولا يقدح فيه تكونها قبل المولد)** أي لا يقدح في كلام ابن عباس رضي الله عنهما بكون الشهب قبل مولد عيسى عليه الصلاة والسلام، ومشاهدة انقضاضها لأنه يجوز أن يكون لأسباب أخر، وهو دفع لما قاله بعض الطاعنين في التنزيل. قوله: **(وقيل الاستثناء منقطع الخ)** فمن في محل رفع بالابتداء، وخبره

للمبصرين كالزينة والشهاب شعلة نار ساطعة، وقد يطلق للكوكب، والسنان لما فيهما من البريق ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا﴾ بسطناها ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ جبالاً ثوابت ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا﴾ في الأرض أو فيها، وفي الجبال ﴿مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ مقدر بمقدار معين تقتضيه حكمته، أو مستحسن متناسب من قولهم كلام موزون، أو ما يوزن ويقدّر، أو له وزن في أبواب النعمة والمنفعة ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ تعيشون بها من المطاعم والملابس، وقرىء بالهمز على التشبيه بشمائل ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ عطف على معايش أو على محل لكم، ويريد به

جملة فأتبعه الخ، ودخول الفاء لأنّ من إمّا شرطية أو موصولة مشبهة بها كما قاله أبو البقاء رحمه الله وعلى الاتصال فهي عاطفة، وقيل عليه إنّ الإبدال يقتضي التجانس، والانقطاع يقتضي خلافه فبينهما تناف وردّ بأن إثبات حكم آخر لبعض المستثنى منه من غير إخراجه عن الحكم السابق انقطاع في الاستثناء فقوله، والانقطاع يقتضي خلافه غير مسلم. قوله: **(فأتبعه فتبعه)** فليست الهمزة فيه للتعدية، والشهاب من الشهبة، وهي بياض مختلط بسواد وليست البياض الصافي كما يغلط فيه العامة فيقولون فرس أشهب كالقرطاس، وقوله ولحقه يشير إلى أن أتبعه أخص من تبعه قال الجوهريّ رحمه الله تبعت القوم تبعاً، وتباعة بالفتح إذا مشيت خلفهم أو مروا بك فمضيت معهم وأتبعت القوم على أفعلت إذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم، وقال الأخفش رحمه الله أنّ تبعه، وأتبعه بمعنى كردفته، وأردفته، والمصنف رحمه الله تعالى مشى على الفرق بينهما، وهو أحسن. قوله: **(ظاهر للمبصرين)** إشارة إلى أنه من أبان بمعنى ظهر اللازم، وقوله وقد يطلق للكوكب أي يستعمل له، ولذا عدّاه باللام دون على، وقوله في الأرض، وهي إمّا شاملة للجبال لأنها تعدّ من الأرض أو خاصة بغيرها لأنّ أكثر النبات وأحسنه فيها، وقوله أو فيها، وفي الجبال أي فالضمير إما لما قبله مطلقاً بالتأويل، وإمّا عائد على الأرض بمعنى ما يقابل السماء على طريق الاستخدام، وأمّا عوده على الرواسي لقربها، والمراد بالإنبات إخراج المعادن فبعيد. قوله: **(مقدّر بمقدار معين)** فهو مجاز مستعمل في لازم معناه أو كناية أو من استعمال المقيد في المطلق، وأمّا إذا كان بمعنى مستحسن فهو مجاز عما يوزن من الجواهر، وقد ذكر الشريف الرضي في الدرر إنّ العرب استعملته بهذا المعنى كقول عمرو بن أبي ربيعة:

وحديث ألذه وهو مما تشتهيه النفوس يوزن وزنا

وهو شائع في كلام العجم، وتبعهم المولدون كثيراً فيقولون قوام موزون أي معتدل، وقد علمت أنه سمع من العرب، وقوله أوله وزن أي قدر ووقع فتجوّز بالوزن كما تجوز بالقدر، وقوله أو ما يوزن، ويقدر هو إمّا مجاز كما مر فعطف قوله، ويقدر تفسيري، والفرق بينه، وبين الأوّل أنّ تقدير الأوّل جعله على مقدار تقتضيه الحكمة، وفي هذا جعله على مقدار يقدّره الناس، وقيل إنه حقيقة، وإنه مناسب لكون الضمير للجبال، وإنّ قوله له وزن معناه أنّ له قدراً واعتباراً. قوله: **(على التشبيه بشمائل)** هي رواية للأعرج وخارجة عن نافع يعني أنّ الياء فيه

العيال والخدم والمماليك، وسائر ما يظنون أنهم يرزقونهم ظناً كاذباً، فإنّ الله يرزقهم وإياهم، وفذلكة الاستدلال بجعل الأرض ممدودة بمقدار وشكل معينين مختلفة الأجزاء في الوضع، محدثة فيها أنواع النبات والحيوان المختلفة خلقة، وطبيعة مع جواز أن لا يكون كذلك على كمال قدرته، وتناهي حكمته والتفرّد في الألوهية والامتنان على العباد بما أنعم عليهم في ذلك ليوحدوه ويعبده، ثم بالغ في ذلك وقال: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُ﴾ أي وما من شيء إلا ونحن قادرون على إيجاده وتكوينه أضعاف ما وجد منه، فضرب الخزائن مثلاً لاقتداره، أو شبه مقدوراته بالأشياء المخزونة التي لا يحوج إخراجها إلى كلفة واجتهاد، ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ﴾ من يفاع القدرة ﴿إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ حدّه الحكمة وتعلقت به المشيئة، فإنّ تخصيص بعضها بالإيجاد في بعض الأوقات، مشتملاً

عين الكلمة، والقياس في مثله أن لا تبدل منه همزة لأنها إنما تبدل من الياء الزائدة كياء شمائل، وخبائث لكنها لمشابهتها لها في وقوعها بعد مدّة زائدة في الجمع عوملت معاملتها على خلاف القياس. قوله: **(عطف على معايش أو على محل لكم الخ)** لا على المجرور لأنه بدون إعادة الجار شاذ، وقوله ويريد الخ أي المراد بمن الخدم، والعيال، وذكر بهذا العنوان لظن بعض الجهلة أنهم يرتزقون منهم أو الامتنان بأنه استخدامهم من تكفل بنفقته، وقوله وفذلكة الآية أي محصلها وإجمالها، والاستدلال خبره، وعلى كمال قدرته متعلق به، والامتنان معطوف عليه، وقوله ممدودة لا ينافي كريتها كما مر واختلاف الشكل، والأجزاء مستفاده من جعل الرواسي فيها، وأنواع النبات من قوله، وأنبتنا فيها والحيوان مأخوذ من قوله معايش، ومن مدلول الكلام، وتناهي حكمته بلوغها النهاية، والغاية فيها. قوله: **(أي وما من شيء إلا ونحن قادرون على إيجاده وتكوينه)** يشير إلى أنّ أن نافية، والخزائن جمع خزانة، ولا تفتح، وهي اسم المكان الذي يخزن فيه الشيء، ويحفظ شبه اقتداره على كل شيء، وإيجاده بالخزائن المودعة فيها الأشياء المعدّة لإخراج ما يشاء منها وما يخرجه إلا بقدر معلوم فهو استعارة تمثيلية قيل، والأنسب أنه مثل لعلمه بكل معلوم، وأنه لم يوجد شيء منها إلا بقدر معلوم، ووجهه أنه يبقى شيء على عمومه لشموله الممكن، والواجب بخلاف القدرة، ولأنّ عند أنسب بالعلم لأنّ المقدور ليس عنده إلا بعد الوجود، وقيل عليه إنّ كون المقدورات في خزائن القدرة ليس باعتبار الوجود الخارجي بل الوجود العلمي، والفاء في قوله فضرب تفسيرية كما في قوله: **﴿ونادى نوح ربه﴾** [سورة هود، الآية: ٤٥] فقال الخ وهو تفسير لقوله بالغ لما في التمثيل من المبالغة كما بينه، وقوله ما من شيء أي من الأنواع أو الإفراد التي لم تخلق، وعممه ليكون كالدليل على ما قبله، وخصصه الزمخشريّ بما ينتفع به بقرينة السياق، وهو من الاستعارة التمثيلية على الأوّل، ومن المكنية، والتخييلية على الثاني. قوله: **(من يفاع القدرة)** بفتح الياء بمعنى المرتفع ضدّ الحضيض، وهو استعارة لعظمة قدرته أو هو كلجين الماء فالمراد بالتنزيل الإيجاد، والإنشاء. قوله: **(حدّه الحكمة)** بلفظ الماضي أي جعلت له حدّاً، وقوله لا بدّ له من

على بعض الصفات والحالات لا بدّ له من مخصص حكيم ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ حوامل شبه الريح التي جاءت بخير من إنشاء سحاب ماطر بالحامل، كما شبه ما لا يكون كذلك بالعقيم، أو ملقحات للشجر، أو السحاب ونظيره الطوائح، بمعنى المطيحات في قوله:

ومختبط مما تطيح الطوائح

وقرىء وأرسلنا الريح على تأويل الجنس ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ فجعلناه لكم سقياً ﴿وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾ قادرين متمكنين من إخراجه، نفى عنهم ما أثبته

مخصص حكيم إشارة إلى كون الآية دليلاً على الألوهية. قوله: **(حوامل شبه الريح الخ)** يعني أنه جمع لاقح بمعنى حامل يقال ناقة لاقح بمعنى حامل فهو من التشبيه البليغ شبهت الريح التي تأتي بالسحب الماطرة بالناقة الحامل لأنها حاملة للسحاب الماطر أو للماء الذي فيه، وقال الفراء: إنها جمع لاقح على النسب كلابن، وتامر أي ذات لقاح، وحمل وهي التي تجيء بالسحب الممطرة، ويقال لضدّها ريح عقيم. قوله: **(أو ملقحات للشجر أو السحاب)** عطف على قوله حوامل، وهو من ألقح الفحل الناقة إذا ألقى ماءه فيها لتحمل فاستعير لصب المطر في السحاب أو الشجر، وإسناده إليها على الأوّل حقيقة، وعلى الثاني مجاز إذ الملقي في الشجر السحاب لا الريح، وهو حينئذ جمع ملقح بحذف الزوائد كالطوائح أو هو جمع لاقح على النسب أو هو مجاز وكلام المصنف رحمه الله تعالى صريح في الأوّل، ولقح الشجر تنميته ليثمر، ويزهو أو أن يجري الماء فيه. قوله: **(ومختبط مما تطيح الطوائح)** صدره:

ليبك يزيد ضارع لخصومة

وهو من شعر في رثاء يزيد النهشلي واختلف في قائله فقيل لبيد وقيل نهشل بن حرب، وقيل الحرث بن نهيك النهشلي، وقيل الحرث بن ضرار النهشلي، وقيل مزرد كما في شرح أبيات الكتاب، والمختبط طالب العرف المحتاج، وأصله من تخبط ورق الأشجار لتأكلها الدواب، وإنما يفعل ذلك في الجدب، وشدّة الاحتياج، وتطيح بمعنى ترمي، والطوائح جمع المطيحة بمعنى السنين أو الجوائح الرامية له أو جمع طائحة على التجوّز، وقوله على تأويل الجنس الخ أي أنها وإن كانت مفردة على هذه القراءة لكن دخول الألف، واللام الجنسية عليها صيرها في معنى الجمع فلذا صح جعل لواقح حالاً منها فالمعنى جنس الريح نحو أهلك الناس الدينار الصغر فإن قلت هذه القراءة تخالف ما قالوه في حديث اللهمّ اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً من أنّ الرياح تستعمل للخير، والريح للشرّ قلت هذا ليس من الوضع، وإنما هو من الاستعمال، وهو أمر أغلبيّ لا كليّ فقد استعملت الريح في الخير أيضاً نحو قوله تعالى: **﴿وجرين بهم بريح طيبة﴾** [سورة يونس، الآية: ٢٢] أو هو محمول على الإطلاق بأن لا يكون معه قرينة كالصفة والحال، وأمّا كون المراد به الدعاء بطول العمر ليرى رياحاً كثيرة فلا وجه

لنفسه، أو حافظين في الغدران والعيون والآبار، وذلك أيضاً يدلّ على المدبر الحكيم، كما تدل حركة الهواء في بعض الأوقات من بعض الجهات على وجه ينتفع به الناس، فإنّ طبيعة الماء تقتضي الغور، فوقوفه دون حدّه لا بدّ له من سبب مخصص ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ﴾ بإيجاد الحياة في بعض الأجسام القابلة لها ﴿وَنُمِيتُ﴾ بإزالتها، وقد أوّل الحياة بما يعم الحيوان والنبات، وتكرير الضمير للدلالة على الحصر، ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ الباقون إذا مات الخلائق كلها ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾ من استقدم ولادة وموتاً، ومن استأخر أو من خرج من أصلاب الرجال ومن لم يخرج بعد، أو من تقدّم في الإسلام والجهاد وسبق إلى الطاعة وتأخر، لا يخفى علينا شيء من أحوالكم، وهو بيان لكمال علمه بعد

له، وقوله سقياً كبشرى بمعنى تسقي به الأراضي، والمواشي فليس أسقاه بمعنى سقاه، وإن ورد بهذا المعنى أيضاً. قوله: **(قادرين متمكنين من إخراجه)** أي من العدم لأنّ الخزن اتخاذ الخزائن، وهو يستعار للقدرة كما مرّ وأشار إليه بقوله نفي عنهم ما أثبته لنفسه أي في قوله: **﴿وإن من شيء إلا عندنا خزائنه﴾** أو في قوله وأنزلنا الخ ووجه دلالته على إثباته لنفسه هنا كما صرّح به أوّلاً أنه من باب، وما أنت علينا بعزيز فيفيد تقديمه القصر ولا حاجة إليه مع دلالة ما مرّ، وهذا على الحصر فيه. قوله: **(أو حافظين في الغدران)** فالخزن مجاز عن مطلق الحفظ في مجاريه مع أنه لو خلي وطبعه لفار، وقوله وذلك أي الحفظ فيما ذكر، وقوله أيضاً أي كإنزاله من السماء أو إيجاده، وقوله كما تدلّ حركة الهواء يشير إليه قوله: **﴿وأرسلنا الرياح﴾** الخ، وقوله فإنّ طبيعة الماء الخ. بيان لدلالة حفظ الماء على ما ذكر، وقوله دون حدّه أي حدّ الغور أو حدّ الماء وطبعه، والغور ذهاب الماء في الأرض. قوله: **(وقد أوّل الحياة بما يعم الخ)** فهو من عموم المجاز بمعنى يعطي لكل شيء قوّة النماء ونحوه، وقوله وتكرير الضمير أي في قوله نحن نحيي، ونحن الوارثون قيل إنه جعل الضمير للفصل، وهو يفيد القصر، وقد ردّه أبو البقاء رحمه الله تعالى بوجهين أحدهما أنه لا يدخل على الخبر الفعلي، وأنّ اللام لا تدخل عليه قال في الدرّ المصون والثاني غلط فإنه ورد دخولها عليه كقوله: **﴿إنّ هذا لهو القصص الحق﴾** [سورة آل عمران، الآية: ٦٢] وهذا مبنيّ على مذهب الجرجاني، وبعض النحاة إذ جوزوا دخوله على المضارع كقوله: **﴿إنه هو يبدي ويعيد﴾** [سورة البروج، الآية: ١٣] والعجب من أبي البقاء فإنه ردّه هنا وجوّزه في قوله تعالى: **﴿أولئك هو يبور﴾** [سورة فاطر، الآية: ١٠] كما نقله في المغني.

قوله: **(الباقون إذا مات الخلائق كلها)** فهو استعارة كما وقع في الحديث: **«اجعله الوارث منا»**[1] وقوله من استقدم ولادة وموتاً استقدم، واستأخر بمعنى تقدّم وتأخر، ولا حاجة إلى جعل الواو بمعنى أو لأنهما معلومان له تعالى وقوله بعد أي إلى الآن. قوله: **(وهو بيان لكمال**

---

(١) تقدم.

الاحتجاج على كمال قدرته، فإن ما يدل على قدرته دليل على علمه، وقيل رغب رسول الله ﷺ في الصف الأوّل فازدحموا عليه فنزلت، وقيل: إنّ امرأة حسناء كانت تصلي خلف رسول الله ﷺ، فتقدّم بعض القوم لئلا ينظر إليها وتأخر بعض ليبصرها فنزلت: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ﴾ لا محالة للجزاء وتوسيط الضمير للدلالة على أنه القادر والمتولي لحشرهم لا غير، وتصدير الجملة بانّ لتحقيق الوعد، والتنبيه على أنّ ما سبق من الدلالة على كمال قدرته، وعلمه بتفاصيل الأشياء يدلّ على صحة الحكم، كما صرّح به بقوله: ﴿إِنَّهُ حَكِيمٌ﴾ باهر الحكمة متقن في أفعاله ﴿عَلِيمٌ﴾ وسع علمه كلّ شيء ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ﴾ طين يابس يصلصل، أي يصوّت إذا نقر، وقيل هو من صلصل إذا أنتن

علمه بعد الاحتجاج على كمال قدرته) بما مرّ كما صرّح به في تفسير قوله تعالى: **﴿وإن من شيء إلا عندنا خزائنه﴾** وقوله فإنّ ما يدل على قدرته دليل على علمه بيان لوجه تعقيبه لأنّ القادر على كل شيء لا بدّ له من علمه بما يصنعه، وكونه بياناً لكمال علمه على هذا الوجه، وأمّا على الوجهين الأخيرين فالمعنى يجزيهم على قدر نياتهم كما أشار إليه بقوله يحشرهم لا محالة للجزاء. قوله: **(وقيل رغب رسولي الله ﷺ في الصف الخ)** قال السيوطيّ: لم أقف عليه، وقوله: **﴿أنّ امرأة حسناء﴾**(١) أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قوله: **(وتوسيط الضمير للدّلالة الخ)** جعل الضمير للحصر، وقد مرّ الكلام عليه، وقيل عليه إنه في مثله يكون الفعل مسلم الثبوت، والنزاع في الفاعل، وهاهنا ليس كذلك فالوجه جعله لإفادة التقوى، وهذا في القصر الحقيقي غير مسلم كما صرّح به المطوّل. قوله: **(وتصدير الجملة بأنّ لتحقيق الوعد والتنبيه الخ)** كما نبه عليه بقوله لا محالة، وفائدة الإعادة بناء قوله، والتنبيه الخ. عليه والمراد بالوعد وعدهم بالحشر، والجزاء، وقوله يدلّ على صحة الحكم أي بالحشر، وقوله كما صرّح به أي بالدلالة على كمال قدرته، وعلمه، وذكره لأنّ تأنيث المصدر غير معتبر، وقوله أنه حكيم الخ. جملة مستأنفة لتعليل ما قبله، وباهر الحكمة أي عالم بالأشياء على ما هي عليه وفاعل لها كما ينبغي، وقوله متقن في أفعاله تأكيد له باعتبار جزء معناه. قوله: **(طين يابس يصلصل)** أي يصوّت إذا نقر كذا نقله في الدرّ المصون عن أبي عبيدة رحمه الله تعالى، وهو محصل ما في الكشاف وناهيك بهما إمامان في اللغة، وكذا فسره الراغب فمن قال إني لم أجده في اللغة لم

---

(١) أخرجه الترمذي ٣١٢٢ والنسائي ٢/ ١١٨ وابن ماجه ١٠٤٦ وأحمد ١/ ٣٠٥ وابن حبان ٤٠١ والحاكم ٢/ ٣٥٣ والطيالسي ٢٧١٢ والبيهقي ٣/ ٩٨ كلهم عن ابن عباس من طريق نوح بن قيس الحداني.
قال الترمذي: روى جعفر بن سليمان هذا الحديث عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء نحوه ولم يذكر فيه عن ابن عباس مرفوعاً وهذا أشبه أن يكون أصح من حديث نوح.
وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي وقال: قال الفلاس: لم يتكلم أحد في نوح بن قيس بحجة قلت هو صدوق، خرج له مسلم.

تضعيف صلّ ﴿مِّنْ حَمَإٍ﴾ طين تغير واسودّ من طول مجاورة الماء، وهو صفة صلصال، أي كائن من حما ﴿مَّسْنُونٍ﴾ مصوّر من سنة الوجه، أو مصبوب ليبس، ويتصوّر كالجواهر المذابة تصبّ في القوالب، من السنّ وهو الصبّ، كأنه أفرغ الحمأ فصوّر منها تمثال إنسان، أجوف فيبس حتى إذا نقر صلصل، ثم غير ذلك طوراً بعد طور، حتى سوّاه ونفخ فيه من روحه، أو منتن من سننت الحجر على الحجر إذا حككته به، فإن ما يسيل بينهما

يصب، واشتقاق الصلصلة كالصريح فيه. قوله: **(وقيل هو من صلصل إذا أنتن تضعيف صل)** وصلصال بفتح أوّله، وكسره، وفي هذا ونحوه مما تكررت عينه، وفاؤه خلاف فقيل وزنه فعفع كررت الفاء، والعين ولا لام نقل عن الفرّاء رحمه الله تعالى قال في الدر المصون وهو غلط لأنّ أقل الأصول ثلاثة فاء، وعين ولام، وقيل وزنه فعفل، وهو المشهور عن الفرّاء، وقيل فعل بتشديد العين، وأصله صلل فلما اجتمع ثلاثة أمثال أبدل الثاني من جنس الفاء، وهو مذهب الكوفيين، وخص بعضهم هذا الخلاف بما إذا لم يختل المعنى بسقوط الثالث نحو لملم، وكبكب فإنك تقول لمّ وكبّ فلو لم يصح المعنى بسقوطه نحو سمسم فلا خلاف في أصالة الجميع، وقال اليمني ليس معنى أنه أصله أنه زيد فيه صاد بل هو رباعي كزلزل، والاشتراك في أصل المعنى لا يقتضي أن يكون منه إذ الدليل دالّ على أنّ الفاء لا تزاد لكن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى. قوله: **(طين تغير واسودّ)** لما خمرت طينته بالماء، وكون الجارّ، والمجرور صفة لوقوعه بعد النكرة، ويجوز أن يكون بدلاً من الجارّ والمجرور قبله، ومسنون صفته، ولا ضير في تقديم الصفة الغير الصريحة على الصريحة فإنه جائز، والنكتة فيه مناسبته لما قبله في أنّ كلا منهما من جنس المادّة قال الرضي إذا وصفت النكرة بمفرد، وظرف أو جملة قدم المفرد في الأغلب، وليس بواجب خلافاً لبعضهم، والدليل عليه قوله، وهذا كتاب أنزلناه مبارك لكنه يحتاج إلى نكتة في كلام الله لأنه لا يعدل عن الأصل لغير مقتض، وقد بيناها. قوله: **(من سنة الوجه)** أي صورته، وقوله أو مصبوب أي معنى مسنون مصبوب من سنه بمعنى صبه، وقريب منه شنّ الماء بالمعجمة إذا رشه، وقوله ليبس بياءين مفتوحة، وساكنة وبعدهما باء موحدة، وسين من اليبس ضدّ الرطوبة، وقوله ويتصور بالعطف عليه، والواو لا تقتضي ترتيباً أي صبه، وهو رطب لأجل التصوير، واليبس لتثبت الصورة فيه، وفي نسخة بدل الواو أي التفسيرية، ومعناه لتبقى صورته لأنّ ما لم ييبس لا يبقى، وقيل إنه من تحريف الناسخ، والصواب ليسنّ، وفي أخرى أو مصبوب مصوّر، وهي ظاهرة وقوله تمثال بكسر التاء الفوقية بمعنى مثال، وفي نسخة بمثال بالباء الموحدة، وقوله طوراً بعد طور أي صار جسداً ولحماً، وذا روح وخلقه من تراب سابق على كونه صلصالاً، وقوله إذا نقر صلصل أي صدم بجسم آخر سمع له صوت يشير إلى أنّ من في من حمأ مسنون ابتدائية فتكون مادّة سابقة على كونه صلصالاً، وليس فيه تمثيل كما توهم فإنه تخيل لا وجه له بل كناية عن غاية تجفيفه، وقوله من سننت الحجر الخ، ومنه المسنّ المعروف، ونتنه تغير رائحته كما نشاهده في طين

يكون منتناً ويسمى السنين، ﴿وَٱلْجَآنَّ﴾ أبا الجنّ، وقيل إبليس، ويجوز أن يراد به الجنس، كما هو الظاهر من الإنسان، لأنّ تشعب الجنس لما كان من شخص واحد خلق من مادة واحدة، كان الجنس بأسره مخلوقاً منها، وانتصابه بفعل يفسره ﴿خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ﴾ من قبل خلق الإنسان ﴿مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ من نار الحرّ الشديد النافذ في المسام ولا يمتنع خلق الحياة في الأجرام البسيطة، كما لا يمتنع خلقها في الجواهر المجردة، فضلاً عن الأجساد المؤلفة التي الغالب فيها الجزء الناري، فأنها أقبل لها من التي الغالب فيها الجزء الأرضي، وقوله: من نار باعتبار الغالب، كقوله: ﴿خلقكم من تراب﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٠] ومساق الآية كما هو للدّلالة على كمال قدرة الله تعالى، وبيان بدء خلق الثقلين فهو للتنبيه على المقدّمة الثانية التي يتوقف عليها إمكان الحشر، وهو قبول الموادّ للجمع والأحياء ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ واذكر وقت قوله ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ﴾ عدّلت

الآجام، والسنين بفتح السين المتغير ريحه. قوله: (**أبا الجنّ وقيل إبليس الخ**) يعني الجانّ بمعنى الجنّ أو هولهم كآدم للبشر، وأبو الجنّ إبليس كما في الدرّ المصون، وقوله لأن تشعب الجنس الخ إشارة إلى أنّ خلقهم من النار إذا كان بمعنى الجنس لا ينافي أنّ المخلوق منها إنما هو أبوهم لأنّ الخلق منها شامل لما يكون بواسطة، وبدونها فقوله من نار لا يعين التفسير الأوّل كخلق الإنسان من تراب، وطين. قوله: (**من نار الحر الشديد**) أراد بالحرّ الريح الحارة فإنه يطلق في العرف بهذا المعنى، وقال الإمام السموم في اللغة الريح الحارة، وهي فيها نار، وقيل سميت سموماً لأنها بلطفها تنفذ في مسام البدن قيل فالأولى أن يقول المصنف من نار الريح الشديد الحر ليوافق كلام أهل اللغة، وهو تسمح سهل كما عرفت والمسام منافذ البدن، وهو جمع لا واحد له، وهو إشارة لاشتقاقه. قوله: (**ولا يمتنع خلق الحياة في الإجرام البسيطة الخ**) جواب عما يقال كيف تخلق الحياة في النار، وهي بسيطة، والحياة كالمزاج لا تكون إلا في المركبات، وقد اشترط الحكماء فيها البنية المركبة فما ذكره رد عليهم فأجاب بمنعه لأنها إذا خلقت في المجردات كالملائكة عليهم الصلاة والسلام فبالطريق الأولى البسائط مع أنّ هذا غير وارد رأساً لأنّ معنى كونها من نار أنه الجزء الأعظم الغالب عليها كالتراب في الإنسان، ولذا مال بالطبع إلى أسفل فليست بسيطة كما هو محصل آخر كلامه لكنه لم يرتبه على مقتضى المناظرة، والمراد بالبسيط ما لم يتركب من أجزاء مختلفة الطبع فإنه أحد معنييه، والآخر ما لا جزء له، وقيل أراد بالمجردة الأجزاء الفردة كما وقع في بعض النسخ ففيه رد على المعتزلة في اشتراط البنية المركبة من الجواهر الفردة، وقوله فإنها أقبل لها لأنها غير مضادّة لها بل مقوية لها، وقوله باعتبار الغالب مرّ تقريره، وجزم به هنا، وصدره في سورة الأعراف بلعلّ، ولا منافاة بينهما. قوله: (**فهو للتنبيه على المقدمة الثانية الخ**) إشارة إلى ما استدلّ به المليون على إمكانه من أنه كلما كان جمع الأجزاء، وتأليفها على ما كانت عليه، وإعادة الحياة فيها أمراً ممكناً، وثبت أنه تعالى عالم بتلك الأجزاء قادر على جمعها وتأليفها، وإحيائها ثبت إمكان

خلقته وهيأته لنفخ الروح فيه ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ حتى جرى آثاره في تجاويف أعضائه فحيي، وأصل النفخ إجراء الريح في تجويف جسم آخر، ولما كان الروح يتعلق أوّلاً بالبخار اللطيف المنبعث من القلب، وتفيض عليه القوّة الحيوانية فيسري حاملاً لها في تجويف الشرايين إلى أعماق البدن، وجعل تعلقه بالبدن نفخاً وإضافة الروح إلى نفسه، لما مرّ في النساء. ﴿فَقَعُواْ لَهُ﴾ فأسقطوا له ﴿سَٰجِدِينَ﴾ أمر من وقع يقع ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ أكد بتأكيدين للمبالغة في التعميم، ومنع التخصيص، وقيل أكد بالكل للاحاطة، وبأجمعين للدلالة على أنهم سجدوا مجتمعين دفعة، وفيه نظر إذ لو كان الأمر كذلك كان الثاني حالاً لا تأكيداً ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ أن جعل منقطعاً اتصل به قوله: ﴿أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ

الحشر لكن المقدّم حق فالتالي مثله فإمكان الحشر يتوقف على أمرين قابلية الأجزاء للجمع، والأحياء، وعلمه تعالى بها، وقدرته على جمعها، وإحيائها ففي الآية دليل على كلا الأمرين كما أشار إليه لكنه أطلق المقدّمة الثانية على قبول الأجزاء للجمع والأحياء تقديماً لشمول العلم، وعموم القدرة في النظر، والاعتبار لكونه الأصل، وجعل كمال قدرته مقدمة أولى مع أنه لا بدّ من عموم علمه أيضاً لانطوائه فيه، واستلزامه كما نبه عليه أيضاً بقوله ما يدل على كمال قدرته دليل على عموم علمه كذا قرّره الفاضل المحشي، وقيل إنه تكلف لا حاجة إليه فإنه إمّا قياس استثنائي استثنى فيه عين المقدّم هكذا كلما أمكن جمع الأجزاء على ما كانت عليه، وإعادة الحياة فيها أمكن الحشر أو اقتراني هكذا أجزاء الموتى تقبل الجمع، والحياة، وكلّ ما كان شأنه ذلك أمكن حشره فالمنبه عليه المقدّمة الأولى دون الثانية، والمطلوب إمكان الحشر لا وقوعه، وقوله وهو قبول الخ الضمير للمقدمة وذكر باعتبار الخبر أو لتأويلها بجزء الدليل. قوله: (حتى جرى آثاره) فجعل الروح متفوخاً فيه مجاز عن جريان أثره فإنها مجردة، وتجاويف جمع تجويف، والمراد به المجوّف، وقوله إجراء الريح أي من الفم أو غيره، وهذا معنى عرفي لا لغويّ، وقوله ولما كان الروح أي النفس الناطقة، وهذا كلام الفلاسفة، وكثيراً ما يعوّل عليه والبخار اللطيف يسمى روحاً عند الأطباء، وهو في أحد تجويفي القلب فإنّ له تجويفاً في جانبه الأيسر ينجذب إليه دم لطيف يحصل منه بخار لطيف في الجانب الآخر بواسطة حرارته، وهذا البخار تتعلق به النفس الناطقة أوّلاً، وقوله المنبعث أي الخارج منه إلى الدماغ، وغيره وضمير وتفيض للروح، وقوله حاملاً لها لتلك القوّة، وفي تجاويف متعلق بيسرى، والشرايين العروق النابضة حينئذ جمع شريان، وغيرها تسمى أوردة. قوله: (لما مرّ في النساء) لأنه خلقها من غير واسطة تجري مجرى الأصل، والمادّة أو الإضافة للتشريف فتخصيص الروح الإنسانية لا يحتاج إلى مخصص كما قيل. قوله: (أمر من وقع يقع) كان الظاهر تقديمه على ساجدين، واعتذر بأن السجود لما كان بياناً لكيفية الوقوع هنا قدّمه عليه. قوله: (أكد بتأكيدين الخ) في التسهيل لا تعرض في أجمعين إلى اتحاد الوقت بل هو ككلّ في إفادة المعموم مطلقاً خلافاً للفراء فإنه زعم أنه يفيد مع التأكيد الاجتماع في وقت واحد، وليس

مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ أي ولكن إبليس أبى وإن جعل متصلاً كان استثنافاً على أنه جواب سائل، قال: هلا سجد ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ ﴾ أي غرض لك في أن لا تكون ﴿مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ لآدم ﴿قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ ﴾ اللام لتأكيد النفي أي لا يصح مني، وينافي حالي أن أسجد ﴿لِبَشَرٍ ﴾ جسماني كثيف، وأنا ملك روحاً ليّ ﴿خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ وهو أخس العناصر، وخلقتني من نار وهي أشرفها، استنقص آدم باعتبار النوع والأصل، وقد سبق الجواب عنه في سورة الأعراف ﴿قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا ﴾ من السماء أو الجنة، أو زمر

كذلك عند البصريين، واستدلوا بقوله عز وجل: ﴿**لأغوينهم أجمعين**﴾ [سورة ص، الآية: ٨٢] فإنّ إغواءهم لم يكن في وقت واحد ورده المدقق في الكشف بأنّ الاشتقاق من الجمع يقتضيه لأنه ينصرف إلى أكمل الأحوال فإذا فهمت الإحاطة من لفظ آخر، وهو كل لم يكن بدّ من كونه في وقت واحد، وإلا كان لغواً والردّ بالآية منشؤه عدم تصور وجه الدلالة، ومنه تعلم أنّ ما قاله المبرّد هو الحق الموافق لبلاغة التنزيل، وقوله ومنع مجرور معطوف على التعميم. قوله: (**إن جعل منقطعاً اتصل به قوله أبي الخ**) وجه الانقطاع ظاهر لأنّ المشهور أنه ليس من جنس الملائكة، والانقطاع يتحقق بأحد أمرين عدم دخوله في المستثنى منه أو في حكمه، وما قيل إنه لو كان منقطعاً لم يكن مأموراً بالسجود فلا يذم، والاعتذار عنه بأنهم كانوا مأمورين، واستغنى بذكر الملائكة عليهم الصلاة والسلام عنهم، وإنه معنى الانقطاع، وتوجه اللوم من ضيق العطن كما مرّ تفصيله. قوله: (**أي ولكن إبليس الخ**) فإلا بمعنى لكن وإبليس اسمها، وجملة أبي خبرها كذا في شرح الكشاف وسيأتي ما فيه، وقوله وإن جعل متصلاً إمّا بأن يكون ملكاً أو الجنّ من جنس الملائكة أو غيرهم، ولكنه داخل فيهم على طريق التغليب كما مرّ، وجملة أبي حينئذ مستأنفة استئنافاً بيانياً، وقوله أيّ غرض لك في أن الخ أي هو على تقدير حرف الجرّ، والغرضية من اللام، وقوله اللام لتأكيد النفي كما قرّرناه في لام الجحود، وتفسير نفي كان بنفي الصحة هو أحد استعمالاته، ومن قال إنه لزمه لا لأنّ نفي السجدة كناية عن نفي الصحة بناء على عدم صلوحه للجواب بل بيان لأنّ الجواب لم أكن مع ما بعده لا وجه له، وقوله وخلقتني من نار إشارة إلى مراده بدليل بيان مادّة آدم، وقوله قبله من نار السموم، وقوله وأناملك إشارة إلى وجه الاتصال على قول. قوله: (**باعتبار النوع والأصل الخ**) يعني قوله بشر، ومن صلصال ومرّ في الأعراف أنّ إبليس مخطئ فإنه رأى الفضل كله باعتبار العنصر، وغفل عما يكون باعتبار الفاعل كما أشار إليه بقوله: ﴿**ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي**﴾ [سورة ص، الآية: ٧٥] أي بغير واسطة، وباعتبار الصورة كما نبه عليه بقوله، ونفخت فيه من روحي، وباعتبار الغاية، وهو ملاكه. قوله: (**من السماء**) هذا هو الظاهر، ولذا قدّمه، وقوله أو الجنة قيل لقوله: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٥] ولوقوع الوسوسة فيها وردّ بأنّ وقوعها كان بعد الأمر بالخروج من السماء أو من زمر الملائكة عليهم الصلاة والسلام، ويلزم منه خروجه من السماء إذ كونه بانزوائه عنهم في جانب لا يعدّ خروجاً في المتبادر،

الملائكة ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ مطرود من الخير والكرامة، فإنّ من يطرد يرجم بالحجر، أو شيطان يرجم بالشهب، وهو وعيد يتضمن الجواب عن شبهته ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ﴾ هذا الطرد والابعاد ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فإنه منتهى أمد اللعن، فإنه يناسب أيام التكليف، ومنه زمان الجزاء، وما في قوله: ﴿**فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين**﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤٤] بمعنى آخر ينسى عنده هذه، وقيل إنما حدّ اللعن به لأنه أبعد غاية يضربها الناس، أو لأنه يعذب فيه بما ينسى اللعن معه فيصير كالزائل.

وكفى به قرينة. قوله: (**مطرود من الخير والكرامة الخ**) إشارة إلى أنه كناية عن الطرد لكونه لازماً للرّجم، وكونه بمعنى المرجوم بالشهب يقتضي أنه للاستقبال، وتقدير موصوفه بشيطان لأنه هو المرجوم بها لقوله تعالى: ﴿**وجعلناها رجوماً للشياطين**﴾ [سورة الملك، الآية: ٥] ولذا قيل إنه كناية عنه، وقوله وهو وعيد أي بالرجم بها، وما يتضمنه من الخزي وتضمنه للجواب عن شبهته لأنه تضمن شقاوته، وسوء خاتمته، وبعده عن الخير فهو الذي منعه عن السجود لا شرف عنصره، وفيه لطيفة أخرى، وهو أنه لما افتخر بالنار في الدنيا عذب بها كالمجوس فكب فيها على وجهه وقيل تضمنه للجواب بالسكوت كما قيل جواب ما لا يرتضي السكوت، وقيل لأنه علم منه أنّ الشرف بتشريف الله، وتكريمه فبطل ما ادّعاه من رجحانه إذ أبعده، وأهانه، وقرّب آدم عليه الصلاة والسلام، وكرمه. قوله: (**فإنه منتهى أمد اللعن فإنه يناسب أيام التكليف**) الضمير الأوّل ليوم الدين، ومنتهى اسم زمان النهاية جواب عن سؤال، وهو أنّ إلى لانتهاء الغاية فيلزم زوال اللعن، والطرد عن رحمة الله عندها فأجاب أنه أريد به وقت جمع الخلائق، وهو اليوم المعلوم لأنه لا يعلمه إلا الله فجعله غاية للعنة لانقطاع التكليف به، وقوله فإنه أي اللعن يناسب أيام التكليف فالمراد لعن الخلق له، وإلا فإبعاده عن الرحمة ثابت له إلى الأبد، ولا يلزم منه تكليف العباد إذ المراد منه الثواب، وقد يؤوّل بالطرد عن رحمة الله المجرّد عن الجزاء والعذاب، وفي نسخة لا يناسب فالضمير راجع إلى يوم الدين. قوله: (**ومنه زمان الجزاء**) وقع في النسخ هنا اختلاف فأشهرها هذه، وقد قيل فيها إنّ منه اسم فاعل من أنهى فهو منه، وزمان منصوب على أنه مفعوله أو مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر ومنه خبر مقدّم أي يوم الدين قاطع لزمان الجزاء، والتكليف، ومنهم من جعل منه جاراً، ومجروراً خبراً مقدّماً وزمان الجزاء مبتدأ مؤخراً، ومن ابتداء أي زمان الجزاء مبتدأ من يوم الدين، وهو الظاهر، ويشهد له أنه وقع في نسخة أخرى، ومن اليوم زمان الجزاء. قوله: (**وما في قوله فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله الخ**) جواب عن سؤال، وهو أنه كيف يكون منتهى أمد اللعنة، وقد أثبته الله فيه في هذه الآية فأجاب بأنها بمعنى آخر أي اليوم الذي تنسى عنده هذه اللعنة لغاية فظاعة اللعنة المذكورة كما يعلم من تفسيرها. قوله: (**وقيل إنما حدّ اللعن الخ**) هذان جوابان آخران يعني المراد به التأبيد، ويوم الدين بمعنى يوم القيامة لأنه أبعد غاية تضربها الناس أو المراد أنّ اللعن في يوم القيامة كالزائل لإذهال شدّة العذاب عنه. قوله: (**أو لأنه يعذب**) هذا هو الوجه الثاني،

﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ﴾ فأخرني، والفاء متعلقة بمحذوف دل عليه ﴿**فاخرج منها فإنك رجيم**﴾ [سورة الحجر، الآية: ٣٤] ﴿إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ أراد أن يجد فسحة في الإغواء، أو نجاة من الموت إذ لا موت بعد وقت البعث، فأجابه إلى الأوّل دون الثاني ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ المسمى فيه أجلك عند الله أو انقراض الناس كلهم، وهو النفخة الأولى عند الجمهور، ويجوز أن يكون المراد بالأيام الثلاثة يوم القيامة، واختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات، فعبر عنه أوّلاً بيوم الجزاء لما عرفته، وثانياً بيوم المبعث إذ به يحصل العلم بانقطاع التكليف، واليأس عن التضليل، وثالثاً بالمعلوم لوقوعه في الكلامين، ولا يلزم من ذلك أن لا يموت، فلعله يموت أوّل اليوم، ويبعث الخلائق في تضاعيفه، وهذه

والظاهر أنه عليه حقيقة، وإنه غاية لأهون الشرّين، وقيل إنه استعارة مكنية بتشبيه المنسيّ بالزائل وتخييلية هي إثبات التحديد بالوقت له أو إلى استعارة تبعية. قوله: (**والفاء متعلقة بمحذوف**) أي إن أخرجتني فأنظرني. قوله: (**أراد أن يجد فسحة في الإغواء**) وفي نسخة بالإغواء قال العلامة فإبليس لما سأل الأنظار إلى يوم البعث كان غرضه أن لا يموت أصلاً إذ لا موت بعد البعث فمنعه الله عن هذا الأنظار وأنظره إلى آخر زمان التكليف، وقد أعطاه الله تعالى مسؤوله. قوله: (**المسمى فيه أجلك عند الله أو انقراض الناس كلهم وهو النفخة الأولى عند الجمهور**) أي يوم النفخة الأولى ومقابل قول الجمهور القول الأوّل، وهو وقت علم الله انتهاء أجله فيه. قوله: (**ويجوز أن يكون المراد بالأيام الثلاثة يوم القيامة**) أي يوم الدين، ويوم يبعثون، ويوم الوقت المعلوم، وقوله فعبر إمّا مبنيّ للمفعول أو للفاعل والضمير لله، وقوله لما عرفته من أنّ الدين بمعنى الجزاء ومنه ابتدئ بزمان الجزاء. قوله: (**وثانياً بيوم البعث**) مع أنّ البعث قبله، ومراد إبليس بحدّه على أنّ المراد يوم القيامة الفسحة في الإغواء لا النجاة من الموت بناء على أنه عالم بموته قبله فلا يسأل ما يعلم أنه لا يجاب إليه كما في الكشف، وقيل عليه إنه ليس ببين ولا مبين، وكونه على غالب الظن لا يجدي في مثله، ثم اعترض على المصنف رحمه الله في توجيه يوم يبعثون بما ذكره بأنه لا مناسبة له مع تلك التسمية فالأولى أن يقال في وجهه أنّ الخلائق يبعثون فيه أو لأجله، وفيه تأمل، وقوله واليأس عن التضليل أي يأس إبليس عن الإغواء. قوله: (**وثالثاً بالمعلوم لوقوعه في الكلامين**) أي لسبق ذكره أو لأنه لا يعلمه إلا الله. قوله: (**ولا يلزم من ذلك أن لا يموت الخ**) جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنه إذا أنظر فأمهل إلى يوم القيامة يلزم عدم موته إذ لا موت بعده، والنص بخلافه فأجاب بأنّ أيام القيامة ليست كأيام الدنيا بل بمقدار سنين فيجوز أن يموت في أوّله، ويكون البعث بعد ذلك في أثنائه، ومنهم من حمل يوم يبعثون على ما يكون قريباً منه، وهو وقت موت كلّ المكلفين قريباً من يوم البعث فرجع الكلام إلى أنّ مسؤوله الأنظار إلى آخر أيام التكليف فيكون أعطى مسؤوله، وهو القول الآخر كما مرّ، وما قيل إنه ليس في القيامة يوم، ولا ليل فيوم البعث بمعنى وقت البعث فالمحذور باق ليس بشيء لأنّ المراد باليوم وقت معين فلا محذور فيه.

المخاطبة وإن لم تكن بواسطة لم تدل على منصب إبليس، لأنّ خطاب الله له على سبيل الإهانة والإذلال ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ الباء للقسم، وما مصدرية وجوابه ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ والمعنى أقسم باغوائك إياي لأزينن لهم المعاصي في الدنيا التي هي دار الغرور كقوله: ﴿أخلد إلى الأرض﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٦] وفي انعقاد القسم بأفعال الله تعالى خلاف وقيل: للسببية والمعتزلة، أولوا الأغواء بالنسبة إلى الغيّ، أو التسبب له بأمره إياه

قوله: (وهذه المخاطبة وإن لم تكن بواسطة لم تدل على منصب إبليس) أي شرفه لأنه في الأصل بمعنى الأصل ويستعار للشرف قال أبو تمام:

ومنصب نماه ووالد سما به

أي إنما تدل على ذلك لو لم تكن للإهانة وهي كذلك هنا، وقوله وإن لم معطوف على مقدر أي إن كانت بواسطة، وإن لم تكن لا تدل على الشرف، وطوى الأوّل لظهوره على قاعدة أن الوصلية فمن قال الأولى حذف الواو لم يصب وقد ذهب بعض المفسرين إلى أنها بواسطة ملك. قوله: (الباء للقسم الخ) اختار الوجه الآتي في الأعراف، ومرض القسمية، وعكس هنا، والقصة واحدة فالفرق بين المحلين تكلف لا حاجة إليه وكم في هذا الكتاب مثله، وضمير لهم للذرية المفهوم من السياق، وإن لم يجر له ذكر للتصريح في آية أخرى به كقوله: ﴿لاحتنكنّ ذريته﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٦٢] وقوله لأزينن لهم المعاصي إشارة إلى مفعوله المقدّر، وقوله في الدنيا إشارة إلى أن المراد على هذا الوجه بالأرض معناها العرفي، وهي دار الدنيا، وما فيها من الشهوات الفانية، وقد مر تفسيرها وذكرت بهذا اللفظ تحقيراً لها، وترك الوجه الآخر المذكور في الكشاف، وهو تنزيل الفعل منزلة اللازم ثم تعديته، وأنّ المراد لأحسننّ الأرض، وأزينها لهم حتى يشتغلوا بها عن الآخرة كما بين في شروحه. قوله: (وفي انعقاد القسم بأفعال الله تعالى خلاف) وقع في كتب الشافعية والحنفية، والنزاع في أنه يمين يترتب عليها أحكامها من الكفارة، وغير ذلك، ولا خلاف في أنّ الحلف والقسم في عرف العرب يقع عليه، وهو متعارف عندهم، ولهذا ورد النهي عن الحلف بالآباء، وعدّه الأصحاب مكروهاً فلذا قيل إنّ ما ذكره المصنف رحمه الله لا مساس له بالمقام، وليس بشيء لأنه استطراد الكلام الفقهاء إلا أنّ الصفة إذا لم تشعر بتعظيم ويتعارف منها ليست بيمين عندهم، وكلام المصنف رحمه الله موهم بأنّ الخلاف فيها مطلقاً، وكذا ما قيل إنّ أقسام إبليس بإغوائه بلا إنكار من الله يصلح دليلاً للقائلين بجواز الحلف الشرعي بفعل من أفعاله تعالى فمساسه للمقام ظاهر فإنه كيف يصلح دليلاً، وليس محلاً للنزاع عندنا، وعندهم فتأمّل. قوله: (وقيل للسببية) قيل إنه أولى لأنه وقع في مكان آخر فبعزتك، والقصة واحدة، والحمل على محاورتين لا موجب له، ولأنّ القسم بالإغواء غير متعارف، ولعله لذلك رجح السببية في الأعراف، وفيه نظر لأنّ قوله فبعزتك يحتمل القسمية، وقد صرّح الطيبي رحمه الله بأنّ مذهب الشافعية أنّ القسم بالعزة، والجلال يمين شرعاً فكيف تكون تلك الآية مؤيدة لمدّعاه، وهي

بالسجود لآدم عليه السلام، أو بالأضلال عن طريق الجنة، واعتذروا عن إمهال الله له وهو سبب لزيادة غيه وتسليطه له على اغواء بني آدم، بأنّ الله تعالى علم منه وممن تبعه أنهم يموتون على الكفر ويصيرون إلى النار، أمهل أو لم يمهل، وإنّ في إمهاله تعريضاً لمن خالفه لاستحقاق مزيد الثواب، وضعف ذلك لا يخفى على ذوي الألباب ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ولأحملنهم أجمعين على الغواية ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ الذين أخلصتهم لطاعتك وطهرتهم من الشوائب فلا يعمل فيهم كيدي، وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو بالكسر في كل القرآن، أي الذين أخلصوا نفوسهم لله ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ﴾ حق عليّ أن

عليه لا له. قوله: **(والمعتزلة أوّلوا الإغواء بالنسبة إلى الغيّ)** أي المراد من الإغواء نسبته إلى الغيّ كفسقته نسبته إلى الفسق لا فعلته أو أنّ المراد فعل به فعلاً حسناً أفضى به لخبثه إلى الغيّ كأمره بالسجود على ما في الكشاف، وقد ذكره المصنف رحمه الله في الأعراف، وفسر به الآية ثمة فلذا قيل إنه ذكره على أنه أحد محتملات النظم من غير التزام له، وإنكار لجواز نسبة مسببه إليه، والإضلال عن طريق الجنة ترك هدايته اللطف به فليس فيه نسبة القبيح إلى الله حتى يلزمهم الوقوع فيما فرّوا منه. قوله: **(واعتذروا عن إمهال الله له الخ)** أي المعتزلة اعتذروا عن أنظار إبليس وهو لإفضائه إلى الإغواء قبيح إذ الإعانة على القبيح مثله لا مطلق العلماء فإنّ أهل السنة ذكروه على أنه حكمة لا لأنهم لم يذكروه على وجه الاعتذار إذ لا حاجة إليه عندهم، وقوله بأنّ الله متعلق باعتذار. قوله: **(وضعف ذلك لا يخفى على ذوي الألباب)** لأنه مع أنّ مثله ينبغي أن يفوّض إلى الله فإنه لا يسئل عما يفعل لا يناسب أصولهم أيضاً في وجوب رعاية الأصلح فإنه يقتضي أن لا يمكن مما هو سبب الغيّ، وأن لا يسلطه على بني آدم فيزيد غيهم المقتضى لشدّة تعذيبهم، وما التجؤوا إليه من قولهم أنّ في إمهاله تعريضاً الخ يعني أنّ إمهاله ليس لما ذكر بل لتعريض بني آدم للثواب، ولا يرد عليه إنه معارض بالمثل فإنّ فيه تعريضاً لمتبعيه بخلافه. قوله: **(ولأحملنهم أجمعين على الغواية الخ)** أوّله ردّاً على المعتزلة في تمسكهم به لأنّ الإغواء القبيح فعل الشيطان لا فعل الله، ولذا نسب له، وحاصله أنه لا متمسك لهم فيه لأنّ المراد الحمل عليه لا إيجاده لقوله سابقاً بما أغويتني حيث أسند الإغواء إليه فإنّ أوّلوا الأوّل فليس تأويل أولى من تأويل. قوله: **(أخلصتهم لطاعتك)** تفسير له على فتح اللام وأنه اسم مفعول، وعلى الكسر معناه ما ذكره، وقال في سورة يوسف أخلصوا دينهم لقوله: **﴿مخلصين له الدين﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٢٩] وقوله وطهرتهم من الشوائب أي من كل ما ينافي الإخلاص وقوله فلا يعمل فيهم كيدي إشارة إلى أنه من ذكر السبب وإرادة مسببه، ولازمه على طريق الكناية لينتظم اللحاق بالسباق فإنه كان الظاهر أنّ منهم من لا أغويه لكن الإخلاص، والتمحض لله يستلزمه فذكر ليثبت ما ذكر بدليل فهو ابلغ من التصريح به قوله: **(حق على ان اراعيه)** كذا فسره في الكشاف بناء على مذهبه في الأصلح على الله وكلمة على

أراعيه ﴿مُّسْتَقِيمٌ﴾ لا انحراف عنه والإشارة إلى ما تضمنه الاستثناء وهو تخلص المخلصين من إغوائه، أو الإخلاص على معنى أنه طريق عليّ يؤدّي إلى الوصول إليّ من غير اعوجاج وضلال، وقرىء عليّ من علوّ الشرف ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ تصديق لإبليس فيما استثناه، وتغيير الوضع لتعظيم المخلصين، ولأنّ المقصود بيان عصمتهم وانقطاع مخالب الشيطان عنهم، أو تكذيب له فيما أوهم أنّ له سلطاناً على من ليس بمخلص من عباده، فإنّ منتهى تزيينه التحريض والتدليس، كما قال: ﴿**وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي**﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٢٢] وعلى هذا يكون

تستعمل للوجوب، وما ذكره المصنف رحمه الله ليس متابعة له بل هو على اصل اهل السنة، والجماعة كقوله: (﴿**وكان حقا علينا نصر المؤمنين**﴾) [سورة الروم، الآية: ٤٧] من أنه، وإن كان تفضلاً منه إلا أنه شبه بالحق الواجب لتأكد ثبوته، وتحقق وقوعه بمقتضى وعده، وعلى الوجه الآتي هو كقولهم طريقك عليّ، وإيثار حرف الاستعلاء دون إلى التشبيه الثبوت بتمكن الاستعلاء، وإلا فهو منزه عن استعلاء شيء عليه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قوله: (**لا انحراف عنه**) أي لا يجوز العدول عنه إلى غيره، وجعل الإشارة إلى ما تضمنه، وهو تخلصهم منه، وأنه مما التزمه تكرّماً بوعده، وهذا على قراءة فتح اللام أنسب، وقوله أو الإخلاص بالجرّ معطوف على ما تضمنه، وهو على قراءة الكسر، وقوله أنه طريق عليّ الخ هذا تفسير آخر على جعل الإشارة إلى الإخلاص لقوله عليّ، وهو تمثيل كما مرّ، وليست على فيه بمعنى إلى، وهو متعلق بيمر مقدّراً وطريق متضمن له فيتعلق به، وقوله من غير اعوجاج تفسير لمستقيم، وضلال عطف تفسير على اعوجاج. قوله: (**تصديق لإبليس الخ**) فهو كالتقرير لقوله إلا عبادك منهم المخلصين، ولذا لم يعطف على ما قبله، وقوله وتغيير الوضع أي التعبير بعبارة أخرى بجعل المستثنى مستثنى منه، وتقديم عبادة المشرّفين بالإضافة في الذكر، ولا تراد الإضافة لسبقها، وإن كان بين الإضافتين فرق، والتعظيم من جعلهم متبوعين محكوماً عليهم وعبادي للجنس فإذا أخرج منهم الغاوون بقي المخلصون، وكان يحتمل أن تكون الإضافة للعهد لكن يكون الاستثناء منقطعاً، وظاهر كلامه الآتي أنه على هذا الوجه يكون متصلاً، وحمل قوله يكون الاستثناء منقطعاً على أنه متعين الانقطاع خلاف الظاهر، وقال في المغني: المراد بالعباد المخلصون، والاستثناء منقطع بدليل سقوطه في سورة الإسراء. قوله: (**ولأنّ المقصود**) أي من الكلام فلذا صدر بقوله إنّ عبادي ليس لك عليهم سلطان مؤكداً بأنّ بخلاف الأوّل فإنّ المقصود فيه فعل الشيطان، وقوله مخالب الشيطان أي كيده، ومكره فهو استعارة. قوله: (**أو تكذيب له فيما أوهم أنّ له سلطاناً**) أي تسلطاً، وقهراً فإنّ غاية قدرته أن يغرّهم ولا يقدر على جبرهم لاتباعه كما في الآية المذكورة، وإنما جعله إيهاماً لأنّ استثناء المخلصين لإخلاصهم يقتضي أنّ من لا إخلاص له تحت تصرف غوايته،

الاستثناء منقطعاً، وعلى الأوّل يدفع قول من شرط أن يكون المستثنى أقل من الباقي لإفضائه إلى تناقض الاستثناءين ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ﴾ لموعد الغاوين أو المتبعين ﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيد للضمير أو حال، والعامل فيها الموعد أن جعلته مصدراً على تقدير مضاف، ومعنى الإضافة أن جعلته اسم مكان فإنه لا يعمل ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ﴾ يدخلون فيها لكثرتهم، أو

وتفسير أغوينهم السابق لا ينافي هذا الإيهام لأنه بحسب ظاهر الكلام فهو يؤيد كونه إيهاماً غير محقق، والسلطان المنفي هنا غير المثبت له فلا تنافي أيضاً، وقوله فإنّ منتهى تزيينه، وفي نسخة منة، وهو بضم الميم بمعنى قوّته، وقدرته. قوله: **(وعلى هذا يكون الاستثناء منقطعاً)** بخلافه على الوجه الأوّل فإنه متصل كما سمعته، وتعين انقطاعه لعدم دخولهم في الحكم إذ المعنى أنّ من اتبعك ليس لك عليهم سلطان بل هم أطاعوك في الإغواء لا غير، ولا يضرّ دخولهم في العباد لأنّ المعتبر في الاتصال، والانقطاع الحكم. قوله: **(وعلى الأوّل يدفع قول من شرط أن يكون المستثنى أقل من الباقي الخ)** لأنه جعل الغاوين مستثنى هنا فيكونون أقل، وقد كانوا مستثنى منهم في قوله إلا عبادك فيكونون أكثر، ويتناقض الكلام فيهما أي يستلزم أمرين متنافيين، وهو ظاهر وخصه بالأوّل لأنّ من قال به إنما قاله في الاستثناء المتصل لا المنقطع لأنه لا إخراج فيه، وصاحب هذا المذهب أبو بكر الباقلاني من الأصوليين، وقيل إن كان المستثنى منه عدداً صريحاً يمتنع فيه استثناء الأكبر، والنصف مثله في الخلاف، وإن كان غير صريح لا يمتنعان، واستدلوا عليه في غير العدد بهذه الآية، وتفصيله في الأصول وقد قيل عليه أنّ التصديق في صريح الاستثناء لا ينافي التكذيب في جعل الإخلاص علة للخلاص على ما يشير إليه كلامه فإنّ الصبيان، والمجانين خلصوا من إغوائه مع فقد هذه العلة، والظاهر أنّ من مات قبل أن يكلف من العباد أكثر من المكلفين خصوصاً إذا انضم إليهم المخلصون فظهر لتغيير الوضع فائدة أخرى على أنّ الكثرة الادّعائية تكفي في صحة شرطهم، والمخلصون كثيرون، وإن قلوا والغاون بالعكس كما في آخر قسم الاستدلال من المفتاح، ولذا لا تقول لفلان عليّ ألف إلا تسعمائة، وتسعين إلا وأنت تنزل ذلك الواحد منزلة الألف بجهة من الجهات الخطابية اهـ مع أنّ السكاكي يشترط كون المستثنى أقلّ من الباقي، وما ذكره من حديث الادّعاء يرفع الخلاف، وليس بمسلم عند المعترض فإنّ ظاهر كلام الأصوليين ينافيه. قوله: **(أو حال والعامل فيها الموعد إن جعلته مصدراً)** اشترط النحويون في مجيء الحال من المضاف إليه كون المضاف جزأه أو كجزئه أو أن يكون مما يعمل عمل الفعل ليتحد عامل الحال، وصاحبها حقيقة أو حكماً فإن كان الموعد على الحالية مصدراً ميمياً فقد وجد الشرط لكنه يقدّر قبله مضاف لأنّ جهنم ليست عين الموعد بل محله فيقدّر محل وعدهم أو مكانه فإذا كان اسم مكان لم يحتج إلى تقدير لكنه لا يوجد شرط الحال، ولا يمكن عمل المضاف لأنّ اسم المكان لا يعمل عمل فعله كما حقق في النحو فلذا جعل العامل معنى الإضافة، وهو

طبقات ينزلونها بحسب مراتبهم في المتابعة، وهي جهنم ثم لظى ثم الحطمة ثم السعير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية، ولعل تخصيص العدد لانحصار مجامع المهلكات في الركون إلى المحسوسات، ومتابعة القوّة الشهوية، والغضبية أو لأنّ أهلها سبع فرق ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ﴾ من الأتباع ﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ أفرز له فاعلاها للموحدين العصاة، والثاني لليهود، والثالث للنصارى، والرابع للصابئين، والخامس للمجوس، والسادس للمشركين، والسابع للمنافقين، وقرأ أبو بكر جزء بالتثقيل، وقرىء جزء على حذف الهمزة والقاء حركتها على الرأي ثم الوقف عليه بالتشديد، ثم إجراء الوصل مجرى الوقف، ومنهم حال منه أو من المستكنّ في الظرف لا في مقسوم، لأنّ الصفة لا تعمل فيما تقدّم موصوفها ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾

الاختصاص على القول بأنه هو الجارّ للمضاف، وهذا غير صحيح عند المحققين من أهل العربية لأنّ الإضافة من المعاني لا تنصب الحال، وقد سبق فيه تفصيل، والمصنف رحمه الله تبع في هذا أبا البقاء، ولو تركه كان أحسن، وفي جعل جهنم موعداً لهم تهكم، واستعارة فكأنهم كانوا على ميعاد. قوله: **(يدخلون فيها لكثرتهم)** ظاهره أنه على تعدّد الأبواب دون الطبقات، ولا محذور فيه إذ لا ينافي تعدّد الطبقات إذ المراد بيان كثرة الداخلين فيها فلا وجه لخلط التفسير الثاني بالأوّل، ولا حاجة إليه، والحكمة في تعدّدها سرعة تعذيبهم، وعدم تأخير عذاب بعض منهم كما أن تعدّد أبواب الجنة لسرعة تنعمهم، وعدم انتظارهم. قوله: **(أو طبقات)** وهو المشهور المأثور، ويدل عليه أفراد كل فرقة بباب فإنه يدل على تمايز مقرّهم، وقوله وهي جهنم الخ في ترتيبها وتعيين أهلها اختلاف في الروايات، وفي الدر المنثور أنه خرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وعلى هذا ينبني التغليب الآتي في سورة تبارك لكن قال الإمام السهيلي في كتاب الأعلام وقع في كتب الرقائق أسماء هذه الأبواب، ولم ترد في أثر صحيح، وظاهر القرآن، والحديث يدل على أنها أوصاف النار نحو السعير والجحيم، والحطمة والهاوية، ومنها ما هو علم للنار كلها نحو جهنم، وسقر ولظى فلذا أضربنا عن ذكرها. قوله: **(ولعل تخصيص العدد الخ)** أي حكمة ذلك انحصار مجامع المهلكات الموجبات لدخولها في الركون، والميل إلى زخارف الدنيا، ولذاتها المدركة بالحواس الخمس، واتباع القوّة الشهوانية والغضبية فصارت سبعة أو أصول الفرق الداخلين فيها سبعة، وهي المذكورة في هذه الآية، وقوله أفرز لها أي فصل، وميز يقال أفرزت الشيء عن الشيء إذا ميزته، وأمّا قول أبي نواس في وصف ما في الرياض:

وكأنها البرك الملاء يحفها ... أنواع ذاك الروض بالزهر

بسط من الديباج بيض فروزت ... أطرافها بفرا وزخضر

فقيل إنه معرّب برواز، وقيل إنه فعلال من فرزت الشيء إذا عزلته فيكون عربياً، وقوله

من أتباعه في الكفر والفواحش فإنّ غيرها مكفرة، ﴿فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ لكلّ واحد جنة وعين، أو لكلّ عدّة منهما. كقوله: ﴿**ولمن خاف مقام ربه جنتان**﴾ [سورة الرحمٰن، الآية: ٤٦] وقوله: ﴿**مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن**﴾ [سورة محمد، الآية: ١٥] الآية وقرأ نافع وحفص وأبو عمرو وهشام، وعيون بضمّ العين حيث وقع،

والثاني في ترتيب ما بعد الفرقة الأولى اختلاف في الرواية، وجعل المنافقين في الدرك الأسفل لأنّ حالهم أشدّ من الكفار كما مر في البقرة وقوله جزء بالتثقيل أي بزاي مضمومة بعدها همزة، والتخفيف تسكينها، وقوله ثم الوقف عليه بالتشديد لأنه لغة كما بين في النحو. قوله: **(ومنهم حال منه)** أي من جزء، وجاء من النكرة لتقدّمه، ووصفها والظرف المراد به الجارّ، والمجرور الواقع خبراً، ولم يجعله صفة باب لأنه يقتضي أن يقال منها، وتنزيلها منزلة العقلاء لا وجه له هنا، ولذا فسر المصنف رحمه الله الضمير بالاتباع أي أتباع الشيطان الذين أغواهم، وقوله لأنّ الصفة أي مقسوم لأنه صفة جزء، ولو كان حالاً من ضميره عمل في الحال لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها. قوله: **(من اتباعه في الكفر والفواحش فإنّ غيرها مكفرة)** الجارّ، والمجرور متعلق بالمتقين والاتباع مصدر من الافتعال، وفي الكفر متعلق به، وأنث خبر غير لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه فالمراد بالفواحش الكبائر، وغيرها الصغائر لأنها تكفر باجتناب الكبائر، وتبع في هذا التفسير الزمخشريّ، ولم يحمله على المتقين عن الكفر فقط، ولم يلتفت إلى اعتراض الإمام عليه، وغيره بأنه على مذهب المعتزلة في تخليد أصحاب الكبائر، وتفسيرها بما ذكر مخالف لتفسير الجمهور المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم، والمتقي من اتصف بتقوى واحدة، ولا يلزم اتصافه بجميع أنواعها كالضارب لا يفهم منه فعل جميع أنواع الضرب لأنّ السياق يدل على أنّ المتقين هم المخلصون السابق ذكرهم في قوله: ﴿**إنّ عبادي ليس لك عليهم سلطان**﴾ [سورة الحجر، الآية: ٤٢] وهو معنى التقوى شرعاً، وأمّا إخراج العصاة من النار فثابت بنصوص أخر، وكذا إدخال التائبين الجنة بل غيرهم كما هو مذهبنا فإن قلت كيف قلت إنّ غيرها من الصغائر يكفر حتى لا يكون صاحبها من الأجزاء المقسومة للنار إذا اجتنبت الكبائر، وقد قال أهل الكلام أنه يجوز العقاب على الصغائر، وإن اجتنبت الكبائر، وما وجه التوفيق قلت هو وارد في الحديث الصحيح[1]، وهو غني عن التوفيق لأنّ كلام أهل الكلام في تجويزه لتجويز عقاب المطيع، وما في الحديث يدل على أنه لا يقع التفضل من الله إلا بعفوه، ولا حاجة إلى حمله على صغيرة لم تقع بين الصلوات الخمس كما إذا صدرت عقب البلوغ فإنه تكلف مستغنى عنه مع أنّ الصغيرة قد يعرض لها ما يصيرها

---

(١) يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ٢٤٣٦ وابن ماجه ٤٣١٠ وابن حبان ٦٤٦٧ والحاكم ١/ ٦٩ والآجري في «الشريعة» ص ٣٣٨ وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ كلهم من حديث جابر، وقال الترمذي: حديث حسن غريب ولفظه: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

والباقون بكسر العين ﴿ٱدْخُلُوهَا﴾ على إرادة القول، وقرىء بقطع الهمزة وكسر الخاء على أنه ماض، فلا يكسر التنوين ﴿بِسَلَٰمٍ﴾ سالمين أو مسلماً عليكم ﴿ءَامِنِينَ﴾ من الآفة والزوال ﴿وَنَزَعْنَا﴾ في الدنيا بما ألف بين قلوبهم، أو في الجنة بتطييب نفوسهم ﴿مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ من حقد كان في الدنيا، وعن عليّ رضي الله تعالى عنه أرجو أن أكون أنا

كبيرة. قوله: **(لكلّ واحد جنة وعين أو لكلّ عدّة منهما)** الأوّل بناء على قاعدة تقابل الجمع بالجمع فالاستغراق مجموعيّ، وعلى الثاني الاستغراق افراديّ فيكون لكلّ واحد جنات، وعيون، . وقوله: **﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾** [سورة الرحمن، الآية: ٤٦] وما بعده وإن ذكر فيه الجنة فقط لكن بفهم منها العيون لأنها لا تكون بدون الماء في الغالب إلا أنه قيل إنه يدل على أنه له اثنان منهما لا جنات، وعيون إلا أن يبني على إطلاق الجمع على اثنين، وكذا قوله: **﴿مثل الجنة﴾** [سورة محمد، الآية: ١٥] الآية فإنه دالّ على تعدّد الأنهار دون تعدّد العيون لكلّ أحد فتأمّل، وضم العيون هو الأصل، وكسرها لمناسبة الياء. قوله: **﴿ادخلوها﴾** ذكر بعد الحكم بأنّ لهم جنات، وعيوناً قيل لأنهم لما سكنوا جنات كثيرة كانوا كلما خرجوا من جنة إلى أخرى قيل لهم ادخلوها سالمين من الآفات، وهذا إنما يجري على تفسيره الثاني وقيل لأنه لما اعتنى بحال المؤمنين أخبر أنهم في جنات وعيون، وجعلوا كأنهم مستقرّون فيها في الدنيا فلذا جاء ادخلوها بالأمر لأنّ من استقرّ في الشيء لا يقال له ادخل فيه فيكون قوله في جنات المراد به أنهم الآن فيها، وهذا على تفسيره الأوّل بأن يكون لكلّ جنة، وفيه تأمّل. قوله: **(على إرادة القول)** ليرتبط بما قبله، ولا يكون أجنبياً، وهو إمّا حال بتقدير، وقد قيل لهم ادخلوها فلا يرد أنه بعد الحكم بأنهم في الجنة كيف يقال ادخلوها كما مرّ أو يقدّر مقولاً لهم ذلك، والمقارنة عرفية لاتصالهما أو يقدر يقال لهم فيكون مستأنفاً، وقرئ بقطع الهمزة، وضمها وكسر الخاء فلا يكسر التنوين لعدم التقاء الساكنين كما في القراءة الأخرى، وعلى هذه القراءة لا حاجة إلى تقدير القول وكونه على القراءة بمجهول الأفعال لا يكسر باعتبار المشهور الجاري على أصل القياس، وقرأ الحسن رحمه الله، ويعقوب أيضاً ماضياً مبنياً للمفعول إلا أنّ يعقوب ضمّ التنوين بإلقاء حركة همزة القطع عليه كما ألقى حركة المفتوحة في قراءته الأخرى، والحسن كسره على أصل التقاء الساكنين إجراء لهمزة القطع مجرى همزة الوصف في الإسقاط. قوله: **(سالمين أو مسلماً عليكم الخ)** ولا يتكرر على التفسير الأوّل مع قوله آمنين على ما فسره به لأنّ معناه سالمين من الآفة، والزوال في الحال، وآمنين من طروّها في الاستقبال فلا حاجة إلى تخصيص السلامة بما يكون جسمانياً، والأمن بغيره، وتفسيره بمسلماً عليكم كقوله: **﴿سلام عليكم طبتم فأدخلوها خالدين﴾** [سورة الزمر، الآية: ٧٣]. قوله: **(والزوال)** إن كان المراد زوال ما هم عليه من النعيم، والسرور والصحة لا يتكرّر مع قوله: **﴿وما هم منها بمخرجين﴾** وإن أريد ظاهره من زوالهم عن الجنة، وانتقالهم منها قيل يلزم عليه التكرار ودفع بأنّ إلا من من الشيء لا يستلزم عدم وقوعه كأمن من الكفرة من مكر الله مثلاً،

وعثمان وطلحة والزبير منهم، أو من التحاسد على درجات الجنة ومراتب القرب ﴿إِخْوَانًا﴾ حال من الضمير في جنات، أو فاعل ادخلوها أو الضمير في آمنين.

أو الضمير المضاف إليه، والعامل فيها معنى الإضافة، وكذا قوله: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ ويجوز أن يكونا صفتين لاخواناً، أو حالين من ضميره لأنه بمعنى متصافين، وأن يكون متقابلين حالاً من المستقرّ على سرر ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾ استئناف، أو حال بعد حال، أو حال من الضمير في متقابلين ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ فإنّ تمام النعمة بالخلود

ويجوز أن يكون المراد زوال أنفسهم بالموت لا الزوال عن الجنة، والثاني في غاية البعد فإنه لا يقال للميت إنه فيها، وإن دفن بها كالأوّل فإنّ الله إذا بشرهم بالأمن منه كيف يتوهم عدم وقوعه فالجواب ما ذكرناه أوّلاً مع الاعتراف بالتكرار للاعتناء به، والتأكيد أحسن من هذا. قوله: **(من حقد كان في الدنيا)** قال الراغب أنه من الغلالة، وهو ما يلبس تحت الثوب فيقال لمن تدرّع ثوب العداوة، والضغن، والحقد، وكون النزع في الدنيا لما روي أنه كان بين أحياء العرب ضغائن، وعداوة في الجاهلية فلما جاء الإسلام ألف الله بين قلوبهم وصفى بواطنهم، وسرائرهم من ذلك، وأما كونه في الجنة فلما روي عنه ﷺ: **«إن أهل الجنة يدخلون الجنة بما في صدورهم من الشحناء فإذا تقابلوا نزع الله ما في صدورهم»**[1] فذلك قوله تعالى: **﴿ونزعنا ما في صدورهم﴾**. قوله: **(أو من التحاسد)** قيل الغل الحقد الكائن في القلب من انغلّ في جوفه، وتغلغل فلا وجه لتفسيره بما ذكر ورد بأنّ المعنى نزعنا ما يفضي إلى الحقد، وهو التحاسد، وليس كما ذكر لأنّ الغل ما يضمر في القلب مطلقاً كما يشهد به الاستعمال، واللغة. قوله: **(حال من الضمير في جنات الخ)** أي من الضمير المستتر في قوله في جنات ففي كلامه تساهل، وهي حال مترادفة إن جعل ادخلوها حالاً منها أيضاً، وإذا كان حالاً من فاعل ادخلوها فهي مقدّرة إن كان النزع في الجنة، وكذا إذا كان حالاً من ضمير آمنين، وقوله أو الضمير المضاف إليه في صدورهم، وجاز لأنه بعضه كما مرّ، وهي مقدّرة أيضاً، وقوله وكذا قوله: **﴿على سرر متقابلين﴾** [سورة الصافات، الآية: ٤٤] أي كل منهما حال على هذه الوجوه الثلاث، وقوله أو حالين أي مترادفين أو متداخلين، وقوله من ضميره أي الضمير المستتر فيه لأنه في معنى مشتق، وقوله من المستقرّ في على سرر سواء كان حالاً أو صفة، والتصافي خلوص المحبة تشبيهاً لها بالماء الصافي كما قيل:

والخل كالماء يبدي لي ضمائره ... مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

قوله: **(استئناف)** أي نحوي أو بياني، وقوله أو حال بعد حال أي من الضمير في قوله في جنات أو من ضمير إخواناً، وقوله بعد حال أي على أحد الوجهين، وكونه حالاً من

---

(١) أخرجه الطبري ٢١١٩٣ من حديث أبي أمامة. وإسناده ضعيف لضعف القاسم بن عبد الرحمن. قال الإمام أحمد: روىٰ القاسم أعاجيب. وانظر ترجمته في الميزان.

﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ فذلكة ما سبق من الوعد والوعيد وتقرير له، وفي ذكر المغفرة دليل على أنه لم يرد بالمتقين من يتقي الذنوب بأسرها كبيرها وصغيرها، وفي توصيف ذاته بالغفران والرحمة دون التعذيب، ترجيح الوعد وتأكيده، وفي عطف ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ على نبىء عبادي تحقيق لهما بما يعتبرون به ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ أي نسلم عليك سلاماً، أو سلمنا سلاماً ﴿قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ خائفون وذلك لأنهم دخلوا بغير إذن، وبغير وقت، أو لأنهم امتنعوا من الأكل، والوجل اضطراب النفس لتوقع ما تكره ﴿قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ﴾ وقرىء لا تاجل ولا توجل من أوجله، ولا تواجل من واجله بمعنى أوجله ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ استئناف في معنى التعليل للنهي عن الوجل فإنّ المبشر لا يخاف منه، وقرأ حمزة نبشرك من البشر ﴿بِغُلَٰمٍ﴾ هو إسحاق عليه السلام لقوله: ﴿**فبشرناها بإسحاق**﴾ [سورة هود، الآية: ٧١] ﴿عَلِيمٍ﴾ إذا بلغ ﴿قَالَ

الضمير في متقابلين على الوجوه السابقة أو من الضمير في قوله على سرر. قوله تعالى: (﴿**نبئ عبادي**﴾ **الخ**) هو إجمال لما سبق من الوعد، والوعيد، وتأكيد لهما، وأنا إمّا مبتدأ أو تأكيد أو فصل، وهو إمّا مبتدأ أو فصل، وقوله دليل الخ. إذ لو أريد ذلك لم يكن لذكر المغفرة موقع، وقد قيل إنه لو حمل المتقين على مجتنبي جميع الذنوب، ويكون ذكره للمغفرة لدفع توهم أنّ غيرهم لا يكون في الجنة بأنه يدخلها إذا تاب، وإن لم يتب لأنه الغفور الرحيم فله وجه. قوله: (**وفي توصيف ذاته بالغفران والحرمة دون التعذيب الخ**) إذ لم يقل في مقابله، وأني أنا المعذب المؤلم، والإضافة لا تقتضي حصول المضاف إليه بالفعل كما إذا قيل ضربي شديد أي إذا وقع، والإضافة لأدنى ملابسة. قوله: (**وفي عطف ونبئهم الخ**) أي لما تضمن ما قبله ذكر الوعد والوعيد عطفت هذه القصة عليه لتحقيقه فإنها تتضمن ذلك لما فيها من البشرى، وإهلاك قوم لوط عليه الصلاة والسلام، ولما فيها من الاعتبار، وزيادة قصة خاصة عطفت على ما قبلها، وقيل إنها تفصيل لقوله: ﴿**أنا الغفور الرحيم وإن عذابي هو العذاب الأليم**﴾ [سورة الحجر، الآية: ٥٠] فضمير لهما للوعد والوعيد، وما يعتبرون به قصة إبراهيم وقوم لوط عليهما الصلاة والسلام، وهذا أحسن من قصره على الوعيد الواقع في الكشاف، وفي تقديم الغفور، وبشرى إبراهيم عليه الصلاة والسلام إشارة لسبق رحمته غضبه. قوله: (**نسلم عليك الخ**) جعله منصوباً بفعل مقدّر مضارع أو ماض، وجوّز فيه النصب بقالوا أي ذكروا سلاماً، ولم يذكر ردّ السلام ولا بقية القصة اختصاراً لسبقها، ولأنّ المقصود هنا الترغيب، والترهيب فاقتصر على مقدار الحاجة منه وظاهره أنه ذكر لهم أنه خائف لهم، وقد مرّ في سورة هود أنهم شاهدوا منه أثر الخوف فيكون قوله هنا: ﴿**إنا منكم وجلون**﴾ [سورة الحجر، الآية: ٥٢] قولاً بالقوّة لا بالفعل لظهور علاماته أو صرّح به بعد إيجاس الخيفة. قوله: (**لأنهم دخلوا بغير إذن وبغير وقت الخ**) أي في وقت لا يطرق في مثله أو امتنعوا عن الأكل، وكان الطارق إذا لم يأكل من زادهم ناوياً لهم شراً، والموافق لما في هود هذا، ولهذا قيل لو كان الوجه هو الأوّل قاله عند دخولهم،

﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ تعجب من أن يولد له مع مس الكبر إياه، أو إنكار لأن يبشر به في مثل هذه الحالة، وكذلك قوله: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ أي فبأي أعجوبة تبشروني، أو فبأي شيء تبشروني، فإن البشارة بما لا يتصوّر وقوعه عادة بشارة بغير شيء، وقرأ ابن كثير بكسر النون مشدّدة في كل القرآن على إدغام نون الجمع في نون الوقاية، وقرأ نافع بكسرها مخففة على حذف نون الجمع استثقالاً لاجتماع المثلين ودلالة بإبقاء نون الوقاية على الياء ﴿قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِٱلْحَقِّ﴾ بما يكون لا محالة أو باليقين الذي لا لبس فيه، أو بطريقة هي حق، وهو قول الله تعالى وأمره ﴿فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ﴾ من الآيسين من ذلك فإنه تعالى قادر على أن يخلق بشراً من غير أبوين فكيف من شيخ فان وعجوز عاقر، وكان استعجاب إبراهيم

وليس كذلك إنما قاله عند امتناعهم من الأكل فالوجه هو هذا، وسيأتي في الذاريات أنه وقع في نفسه عليه الصلاة والسلام أنهم ملائكة أرسلوا للعذاب، وقد جعل البشارة هنا لإبراهيم عليه الصلاة والسلام، وفي أخرى لامرأته، ولكل وجهة فتدبر، وقراءة لا تأجل بالألف بقلب الواو ألفاً، وقوله ولا توجل ولا تواجل بالمجهول، والثاني من المفاعلة، وقراءة حمزة بفتح النون من الثلاثيّ بمعنى المزيد، وقوله إذا بلغ قيده به لأنّ تمام العلم الذي تفيده صيغة المبالغة به، وقد فسر عليم بنبيّ فالتقييد عليه ظاهر. قوله: (**تعجب من أن يولد له مع مس الكبر**) إشارة إلى أنّ الاستفهام للتعجب، وعلى بمعنى مع وقوله أو إنكار فالاستفهام للإنكار بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون، وإنما أوّله لأنّ البشارة واقعة فلا يتأتى فهي الاستفهام الحقيقي. قوله: (**فبأي أعجوبة تبشروني أو فبأي شيء تبشروني**) الأوّل على أنّ الاستفهام للتعجب، وعلى بمعنى مع، والثاني على أنه للإنكار ففيه لف ونشر، وقوله في كلّ القرآن قيل إنه سهو فإنه لم يقع تبشرون في غير هذه الآية، واعتذر بأنه قراءة في أمثاله لا في عين هذه الكلمة، وليس بشيء، وقوله على حذف نون الجمع استثقالاً الخ كأنه اختاره لأنّ فيه إعلالاً واحداً، وهو الحذف، ولو حذفت نون الوقاية احتيج إلى كسر نون الجمع فيكون فيه إعلالان فلا يرد عليه أنّ المذكور في النحو وهو القياس أن المحذوف نون الوقاية مع أنّ المذكور هو مذهب سيبويه رحمه الله تعالى، وكونه خلاف القياس لأن نون الرفع حذفت مع الجازم معارض بما مرّ، وأمّا احتمال هذه القراءة لعدم الحذف بأن يكون اكتفى بكسر نون الجمع من أوّل الأمر فخلاف المنقول في كتب النحو، والتصريف وإن ذهب إليه بعضهم، وأجاب به عما أورد على قراءة نافع بحذف الياء من أنّ حذف الحرفين لا يجوز. قوله: (**ودلالة بإبقاء نون الوقاية على الياء**) اعترض أبو حاتم على هذه القراءة بأنّ مثله لا يكون إلا في الشعر وتجرأ على غلطه فيها وقال وكسر نون الرفع قبيح، وهذا مما لا يلتفت إليه لأنّ حذف الياء في مثله اجتزاء بالكسرة كثير فصيح، وقد قرئ به في مواضع عديدة. قوله: (**بما يكون لا محالة أو باليقين الذي لا لبس فيه الخ**) على الوجهين الأخيرين اقتصر الزمخشريّ، والفرق بينهما أنّ الباء إمّا للتعدية كما في بشرته بقدوم زيد أو للآلة كضربه بالسوط فهي على الأوّلين للتعدية إلا أنّ الأوّل مبنيّ على أن الاستفهام للتعجب

عليه السلام باعتبار العادة دون القدرة، ولذلك ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ المخطئون طريق المعرفة فلا يعرفون سعة رحمة الله، وكمال علمه وقدرته، كما قال: **﴿لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾** [سورة يوسف، الآية: ٨٧] وقرأ أبو عمرو والكسائي يقنط بالكسر، وقرىء بالضمّ، وماضيهما قنط بالفتح ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ أي فما شأنكم الذي أرسلتم لأجله سوى البشارة، ولعله علم أنّ كمال

أي المبشر به أمر لا بدّ من وقوعه فكيف يتعجب منه، والثاني على أنه للإنكار أي أنّ المبشر به أمر محقق متيقن فكيف ينكر والثالث على أنّ الباء للآلة أي بطريق، وأمر من له الأمر القادر على خلق الولد من غير أبوين فكيف بإيجاده من شيخ، وعجوز فانيين، وقيل إنّ الثاني ناظر إلى إطلاق الحق على الحكم المطابق بفتح الباء للواقع فيكون المبشر به هو ذلك الحكم وعلى الأوّل الغلام نفسه، وعلى الثالث بم تبشرون سؤال عن الوجه والطريقة يعني بأي طريقة تبشرونني به، ولا طريق في العادة فالباء للملابسة لا صلة أي تبشرونني ملتبسين بأيّ طريقة. قوله: **(باعتبار العادة دون القدرة الخ)** أي تعجبه منه لكونه مخالفاً للعادة لا لقدرة الله تعالى إذ مقام النبوّة أجل من توهم مثله فمعنى قولهم لا تكن من القانطين الآيسين من خرق العادة لك فإنّ ظهور الخوارق على يد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كثير حتى يعدّ بالنسبة إليهم غير مخالف للعادة فلذا أجابهم باعترافه بذلك، والتصريح برحمة الله تعالى في أحسن مواقعه، وأنّ سؤاله عنه للاستكشاف، وتعجبه جرياً على عادة الناس لا بالقياس إليه، وقوله المخطئون طريق المعرفة الخ. يعني الكفار لا الأعم كما في الكشاف. قوله: **(وقرأ أبو عمرو والكسائيّ يقنط بالكسر الخ)** والباقون بالفتح، وهو مختارة في النظم، والضمّ شاذ وهي قراءة الأشهب كما قاله ابن جنيّ رحمه الله تعالى ففيه ثلاث قراآت، وماضيه محرك بحركات ثلاث أيضاً وورد من باب نصر، وضرب وفرح إلا أنه لم يقرأ إلا بواحدة منها، وهي الفتح في قوله تعالى: **﴿من بعد ما قنطوا﴾** [سورة الشورى، الآية: ٢٨] فقوله وماضيهما بالفتح أي في القراءة المأثورة إذ هو في اللغة مثلث كما سمعته. قوله: **(كما قال تعالى: ﴿لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾)** تقدّم الكلام على هذه الآية، وهي مسألة مفصلة في الأصلين حاصلها أنّ اليأس من رحمة الله تعالى استعظاماً للذنب، والأمن من مكره بالاسترسال في المعاصي اتكالاً على عفو الله اختلفوا فيهما فقال الحنفية أنهما كفر بناء على ظاهر الآية، وقال الشافعية أنهما من الكبائر لحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه الصحيح أنه ﷺ قال: «**من الكبائر الإشراك بالله واليأس من روح الله والأمن من مكر الله**»[1] والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، وقال ابن أبي شريف رحمه الله تعالى عطفه على الإشراك

---

(١) الصواب موقوف. أخرجه الطبري ٩١٩١ ـ ٩١٩٢ ـ ٩١٩٣ ـ ٩١٩٤ ـ ٩١٩٥ ـ ٩١٩٦ ـ ٩١٩٧ ـ ٩١٩٨ ـ ٩١٩٩ ـ ٩٢٠٠ ـ ٩٢٠١ ـ ٩٢٠٢ كلهم عن ابن مسعود.

المقصود ليس البشارة لأنهم كانوا عدداً والبشارة لا تحتاج إلى العدد، ولذلك اكتفى بالواحد في بشارة زكريا ومريم عليهما السلام، أو لأنهم بشروه في تضاعيف الحال لإزالة الوجل، ولو كانت تمام المقصود لابتدؤوا بها ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴾ يعني قوم لوط ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ إن كان استثناء من قوم كان منقطعاً إذ القوم مقيد بالاجرام،

بمعنى مطلق الكفر يقتضي المغايرة فإن أريد باليأس إنكار سعة الرحمة الذنوب، وبالأمن اعتقاد أنه لا مكر فكل منهما كفر اتفاقاً لأنه ردّ للقرآن وإن أريد استعظام الذنوب، واستبعاد العفو عنها استبعاداً يدخل في حدّ اليأس، وغلبة الرجاء المدخل له في حدّ الأمن فهو كبيرة اتفاقاً اهـ. قوله: **(فما شأنكم الذي أرسلتم لأجله سوى البشارة)** إشارة إلى أنّ الخطب، والشأن والأمر بمعنى لكن الخطب يختص بما له عظم، وقوله والبشارة لا تحتاج إلى العدد قيل، ولا التعذيب ألا ترى أنّ جبريل عليه الصلاة والسلام قلب مدائنهم بأحد جناحيه، وأورد على قوله، ولذلك اكتفى بالواحد في بشارة زكريا ومريم أنّ قوله تعالى: **﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أنّ الله يبشرك بيحيى﴾** [سورة آل عمران، الآية: ٣٩] يدل على أنّ المبشرين جميع الملائكة، وأمّا مريم إنما جاءها لنفخ الروح والهبة كما يدلّ عليه قوله تعالى: **﴿لأهب لك غلاماً﴾**، وقوله تعالى: **﴿فنفخنا فيه من روحنا﴾** [سورة التحريم، الآية: ١٢] وأمّا التبشير فلازم لتلك الهبة، وفي ضمنها وليست مقصودة بالذات فلا دلالة فيهما على أنّ الأصل في البشارة أن تكون بواحد ويدفع بأنّ المعنى أنّ العادة الجارية بين الناس ذلك فيرسل الواحد للبشارة، والجمع لغيرها من حرب وأخذ ونحوه والله تعالى يجري الأمور للناس على ما اعتادوه فلا ترد قصة جبريل عليه الصلاة والسلام في ذلك وإن قيل المراد من الملائكة في تلك الآية جبرائيل كما ذكره المفسرون كقولهم يركب الخيل، ويلبس الثياب أي الجنس من ذلك الصادق بالواحد كما مرّ تحقيقه في سورة يوسف عليه الصلاة والسلام، وعلى ما ذكرناه لا حاجة إلى ما ذكره فإنه يعلم منه عدم وروده، وأما كون بشارة الواحد توجد في ضمن بشارة الجمع فلا تنافي فمما لا يليق التفوّه به.

قوله: **(ولو كانت تمام القصة لابتدؤوا بها)** قيل يخدشه قصة مريم قالت: **﴿إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا﴾** [سورة مريم، الآية: ١٨] قال إنما رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً فيجوز أن يكون قوله تعالى لا توجل تمهيداً للبشارة، ولا يخفى عدم وروده فإنها لنزاهة شأنها أوّل ما أبصرته تمثلاً عاجلته بالاستعاذة فلم تدعه يبتدىء بالبشارة بخلاف ما نحن فيه، وهذا ظاهر لمن تدبره. قوله: **(إن كان استثناء من قوم كان منقطعاً إذ القوم مقيد الخ)** كذا في الكشاف أيضاً لأنه مستثنى من موصوف مقيد بتلك الصفة فلو أدخلوا فيه لكانوا متصفين بالاجرام، وليس كذلك فتعين انقطاعه، وأمّا احتمال تغليبهم على غير المجرمين فليس مقتضى المقام ولو سلم، فالكلام بناء على كونه حقيقة، ولا ينافي صحة الاتصال على تقدير آخر، والعجب من بعض أرباب الحواشي أنه نقل عن بعض فضلاء عصره هنا اشكالاً ادّعى أنه رفع

وإن كان استثناء من الضمير في مجرمين كان متصلاً، والقوم والإرسال شاملين للمجرمين، وآل لوط المؤمنين به، وكان المعنى إنا أرسلنا إلى قوم أجرم كلهم إلا آل لوط، منهم لنهلك المجرمين وننجي آل لوط، ويدل عليه قوله: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ أي مما يعذب به القوم، وهو استئناف إذا اتصل الاستثناء، ومتصل بآل لوط جار مجرى

إلى ابن الهمام، ولم يجب عنه فنقله على أنه وارد غير مندفع مع اشكالات أخر يتعجب منها، وهو أنّ الضمير في الصفة هو عين الموصوف المقيد بالصفة فينبغي أن يكون الاستثناء منقطعاً في الصورتين، وأطال فيه من غير طائل، وأظنّ ابن الهمام إنما سكت عن جوابه لوضوح اندفاعه، وإنه لا ينبغي أن يصدر عمن تحلى بجلية الفضل، ولكن ذلك من آفة الفهم:

وما آفة الاخبار إلا رواتها

ثم إنه قيل جعله على استثنائه من قوم مجرمين منقطعاً أولى وأمكن، وذلك أنّ في استثنائهم من الضمير العائد على قوم منكرين بعداً من حيث إنّ موقع الاستثناء إخراج ما لولاه لدخل المستثنى في حكم الأوّل، وهنا الدخول متعذر مع التنكير، ولذلك فلما تجد النكرة يستثنى منها إلا في سياق نفي لأنها حينئذ تعمّ فيتحقق الدخول لولا الاستثناء، ومن ثمة لم يحسن رأيت قوماً إلا زيداً، وحسن ما رأيت أحد إلا زيداً، ورد بأنه ليس نظير رأيت قوماً إلا زيدا بل من قبل رأيت قوماً أساؤوا إلا زيداً فالوصف يعينهم فيجعلهم كالمحصورين على أنّ المراد بالقوم أهل القرية كما صرّح به في آية أخرى فهم معنى محصورون، ونقل المدقق عن السكاكيّ أنّ الاستثناء من جمع غير محصور جائز على المجاز. قوله: **(وإن كان استثناء من الضمير في مجرمين كان متصلاً)** لأنه يعود على القوم بدون وصفهم بالاجرام، ولو عاد عليه مع وصفه لم يتأت إسناده إليه، وقد مرّ تحقيقه نقضاً وإبراماً فإن قلت فلا يكون إلا امرأته مستثنى من آل لوط إذا استثنى من الضمير، وجعل قوله إنا لمنجوهم اعتراضاً قلت جعل الدلالة على ذلك كفعله فتأمّل. قوله: **(والقوم والارسال شاملين للمجرمين الخ)** أي على الاتصال يكون القوم شاملاً للمجرمين وغيرهم بقطع النظر عن الصفة، وكذا الارسال بمعناه المطلق شامل لهما بخلافه على الأوّل فإنّ الارسال يختص بالقوم المجرمين لإخراج آل لوط منهم بالاستثناء فالمراد بالارسال أحد أنواعه، وهو ما كان لتعذيب، وإهلاك لا أنّ الارسال بمعنى الإهلاك كما توهمه بعض شرّاح الكشاف، وقوله لنهلك الخ إشارة إلى عموم الارسال وشموله لهما كما مرّ، وقوله مما يعذب به القوم قيل لم يقل من العذاب لأن الانجاء منه لا يحتاج إلى فعل فاعل لأنه على الأصل بخلاف انجائهم مما عذب به هؤلاء من الخسف فإنه يفعل الله، وإخراجه، وفيه نظر. قوله: **(وهو استئناف إذا اتصل الاستثناء)** لتمام الكلام عنده والاستئناف بياني كأنه قيل ما بالهم، وقوله جار مجرى خبر لكن الخ أي إذا كان استثناء منقطعاً وجب نصبه إذ لا يمكن توجيه العامل إليه لأنهم لم يرسلوا إليهم كما مرّ إنما أرسلوا إلى المجرمين خاصة

خبر لكن إذا انقطع، وعلى هذا جاز أن يكون قوله: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُ﴾ استثناء من آل لوط، أو من ضميرهم، وعلى الأوّل لا يكون إلا من ضميرهم لاختلاف الحكمين، اللهمّ إلا أن يجعل إنا لمنجوهم اعتراضاً وقرأ حمزة والكسائي لمنجوهم مخففاً

فيكون قوله: ﴿إنا لمنجوهم﴾ جارياً مجرى لكن في اتصاله معنى بآل لوط الواقع اسماً للسكن فيكون في موضع رفع التقدير إلا بلكن كذا قرّره أبو حيان والزمخشريّ، وفي كون إلا الاستثنائية تعمل عمل لكن خفاء من جهة العربية، وقد قرّره المعرب، وقال إنه إذا لم يذكر له خبر يقدر والظاهر أنّ المراد أنه في معنى ذلك، وقولهم يجري مجرى الخبر إشارة إلى أنه ليس خبراً في الحقيقة لأن ما بعد إلا منصوب في الحقيقة على الاستثناء، ومن لم يتنبه لهذا قال إنما قاله لأنّ الخبر محذوف تقديره ما أرسلنا إليهم، وهذا دليله لتلازمهما ولذا لم يجعله نفس الخبر بل جار مجراه. قوله: (**وعلى هذا جاز أن يكون قوله إلا امرأته استثناء من آل لوط**) فيفيد أنها غير ناجية، وفيه ردّ على الزمخشريّ إذا لم يجوّز إلا الوجه الثاني، وسنحققه لك. قوله: (**أو من ضميرهم**) بكسر الهاء أي ضمير الآل أو بضمها أي من ضمير هو لفظ هم في قوله: ﴿**إنا لمنجوهم**﴾ والمقصود فيهما واحد، وكذا قوله من ضميرهم المذكور بعده. قوله: (**وعلى الأوّل لا يكون إلا من ضميرهم**) أي على الاتصال لأنه ذكر أوّلاً هنا وإن كان ثانياً فيما تقدّم فيتعين على هذا كونه مستثنى من ضمير لمنجوهم فتكون امرأته مجرمة، ولا ينافيه ظاهر قول آل لوط لعمومه لأنّ المراد بآل لوط عليه الصلاة والسلام المؤمنون به كما مرّ في كلامه مع أنّ تقديرها في الغابرين، واخراجها من الناجين دال على تخصيصه بغيرها، وما ذكره مبنيّ على أن تخلل جملة بين المستثنى، والمستثنى منه منقطعة عنهما كالمستأنفة مانع من جواز الاستثناء، وقد صرّح به الرضي، وشراح الكشاف. قوله: (**لاختلاف الحكمين الخ**) أي لأنّ آل لوط متعلق بأرسلنا وإلا امرأته متعلق بمنجوهم فأنى يكون استثناء من استثناء كما في الكشاف، وهو مراد المصنف رحمه الله، وفي التقريب قد يتوهم أنّ الارسال إذا كان بمعنى الاهلاك فلا اختلاف إذ التقدير إلا آل لوط لم نهلكهم فهو بمعنى منجوهم، وجوابه أنّ الاستثناء من الاستثناء شرطه أيضاً أن لا يتخلل لفظ بين الاستثناءين متعدّد يصلح مستثنى منه، وههنا تخلل إنا لمنجوهم فلو قال إلا آل لوط إلا امرأته لجاز ذلك، وارتضاه الشارح الطيبي رحمه الله وهذا لا يدفع الشبهة لأنّ السبب حينئذ في امتناعه وجود الفاصل لا اختلاف الحكمين فلا وجه للتعبير به عنه، وما قيل في تأويله إنّ هنا حكمين الإجرام، والإنجاء فيجرّ الثاني الاستثناء إلى نفسه كيلا يلزم الفصل إلا إذا جعل اعتراضاً فإنّ فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة، وموصوفها فيجوز أن يكون استثناء من آل لوط ولذا جوّز الرضي أن يقال أكرم القوم، والنحاة بصريون إلا زيداً لا يخفى أنه مقرّر إلا أنه لا يغني شيئاً في دفع ما أورد على كلام التقريب، ومن ارتضاه. قوله: (**اللهمّ إلا أن يجعل إنا لمنجوهم اعتراضا**) قيل إنه استعان بالله لضعفه لأنّ الاعتراض بماله تعلق بالطرفين بعيد، ولا وجه له لأنه لتقرير الكلام الواقع فيه وتعلقه بهما أقوى في ذلك. فإن قلت لم لا

. . . . . .

يرجع إليهما قلت لأنّ الاستثناء متعلق بالجملة المستقلة والخلاف في رجوعه إلى الجملتين فصاعداً لا إلى جملة، وبعض جملة سابقة هذا، والمعنى مختلف في ذلك ومحل الخلاف الجمل المتعاطفة لا المنقطع بعضها عن بعض كذا في الكشف، واعلم أنّ تحقيق هذا المقام أنّ الزمخشريّ جوّز في استثناء إلا آل لوط أن يكون من قوم منقطعاً بملاحظة الصفة لأنهم ليسوا قوماً مجرمين أو من الضمير المستتر في مجرمين فيكون متصلاً لرجوع الضمير إلى القوم فقط فيخرجون من حكم الإجرام، وعلى الانقطاع وهم مخرجون من حكم الإرسال المراد به إرسال خاص، وهو ما كان للإهلاك لا مطلق البعث لاقتضاء المعنى له، وعلى الاتصال هم مخرجون من حكم المستثنى منه، وهو الاجرام داخلون في حكم الارسال بمعنى البعث مطلقاً، وجملة: ﴿إنا لمنجوهم﴾ في المعنى خبر لكن المؤوّل بها، وليس خبراً حقيقياً كما صرح به النحاة وأشير إليه هنا، وعلى الاتصال هي مستأنفة، وإلا امرأته مستثنى من ضمير منجوهم المضاف إليه وليس مستثنى من المستثنى سواء كان متصلاً أو لا لاختلاف الحكمين أي الحكم المخرج منه المستثنى الأوّل والمخرج منه الثاني لأنّ المخرج منه على الانقطاع الحكم بالارسال بمعنى الاهلاك، ولو أخرجت امرأته منه لكانت غير مهلكة، وليس كذلك وعلى الاتصال الاجرام، ولو أخرجت منه كانت غير مجرمة، وليس كذلك فتعين إخراجها من حكم الإنجاء هذا تقرير كلامه، وقال القاضي: إنه على الانقطاع يجوز أن يجعل إلا امرأته مستثنى من آل لوط أو من ضمير منجوهم، وعلى الاتصال يتعين الثاني لاختلاف الحكمين إلا إذا جعلت جملة: ﴿إنا لمنجوهم﴾ معترضة فخالفه من وجهين حيث جوّز الاستثناء من الاستثناء في الانقطاع، ومنعه الزمخشري فيهما، وحيث جعل اختلاف الحكمين في الاتصال وأثبته الزمخشريّ فيهما، فإن قلت المراد بالحكم في الكشاف معلوم، وبتقريره علم ثبوت الخلاف في كلا الوجهين فما مراد القاضي به حيث أثبته تارة ونفاه أخرى، وما معنى انتفاء الاختلاف على الاعتراض قلت كأنه أراد أنه على الانقطاع، وكون إلا بمعنى لكن ﴿وإنا لمنجوهم﴾ في معنى الخبر يكون في هذه الجملة حكم آخر وهو أن الإنجاء إلا امرأته مخرجاً منه ولا يختلف حكماهما، وكذا إذا كان اعتراضاً فإنه يكون لبيان حكمه فهو في المعنى كالأوّل فيصح الإخراج منه بخلاف ما إذا كان استئنافاً فإنه يكون منقطعاً عنه، ويكون جواباً لسؤال مقدّر، ولا يتم الجواب بدون الاستثناء، وهو ظاهر فإن قلت هل أحد المسلكين حق أحق أن يتبع أم لكل وجهة. قلت الذي ظهر لي أنّ الحق ما ذهب إليه الزمخشريّ دراية ورواية أمّا الأوّل فلأنّ الحكم المقصود بالإخراج منه هو الحكم المخرج منه الأوّل، والثاني حكم طارىء من تأويل إلا بلكن، وهو أمر تقديريّ، وأمّا الثاني فلما ذكر في التسهيل من أنه إذا تعدّد الاستثناء فالحكم المخرج منه حكم الأوّل، ومما يدل عليه أنه لو كان الاستثناء مفرغاً في هذه الصورة كما إذا قلت لم يبق في الدار إلا اليعافير أنها أبقاها الزمان إلا يعفور صيد فيها فإنه يتعين إعرابه بحسب العامل الأوّل كقولك ما عندي

﴿قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ الباقين مع الكفرة لتهلك معهم، وقرأ أبو بكر عن عاصم قدرنا هنا وفي النمل بالتخفيف، وإنما علق والتعليق من خواص أفعال القلوب لتضمنه معنى العلم، ويجوز أن يكون قدّرنا أجرى مجرى قلنا لأنّ التقدير بمعنى القضاء قول، وأصله جعل الشيء على مقدار غيره، وإسنادهم إياه إلى أنفسهم وهو فعل الله تعالى لما لهم من القرب والاختصاص به، ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ * قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ تنكركم نفسي، وتنفر عنكم مخافة أن تطرقوني بشرّ ﴿قَالُوا۟ بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ أي ما جئناك بما تنكرنا لأجله، بل جئناك بما يسرك ويشفي لك من عدوّك، وهو العذاب الذي توعدتهم به، فيمترون فيه ﴿وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ باليقين من عذابهم ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ فيما

إلا عشرة إلا ثلاثة، ثم إنّ كلامه مبنيّ على أمر، ومانع معنويّ لا على عدم جواز تخلل كلام منقطع بين المستثنى، والمستثنى منه كما قيل، وإن كان مانعاً أيضاً كما صرح به الرضي فتدبر. قوله: **(الباقين مع الكفرة الخ)** إشارة إلى ما ذكره الراغب من أنه من الغبرة، وهي بقية اللبن في الضرع ومعناه الماكث بعد من مضى، وقيل معناه من بقي، ولم يسر مع قوم لوط عليه الصلاة والسلام، وقيل فيمن بقي في العذاب. قوله: **(وإنما علق والتعليق من خواص أفعال القلوب لتضمنه معنى العلم)** يعني علق عن العمل في قوله إنها الخ. إذا لم يصح لوجود لام الابتداء التي لها صدر الكلام، والتضمين الظاهر أنّ المراد به المصطلح، وقيل المراد به التجوّز عن معناه الذي كأنه في ضمنه لأنه لا يقدر إلا ما يعلمه، وهو جائز وإذا أجرى مجرى القول لكون التقدير، والقضاء يقتضي قولاً يجوز أن يعمل عمله من غير تضمين. قوله: **(وإسنادهم إياه إلى أنفسهم)** يعني إذا كان من كلام الملائكة عليهم الصلاة والسلام فإن كان من كلام الله تعالى كما قيل به لا يحتاج إلى تأويل، وهذا يدل على أنّ المراد التضمين المصطلح إذ لو كان المراد به العلم مجازاً لم يحتج إلى تأويل أيضاً بحسب الظاهر، وقوله لما لهم من القرب توجيه للإسناد المجازي فإنهم لقربهم من الله كقرب خاصة الملك به يجوز أن يسندوا لهم ما أسند إليه كما تقول حاشية السلطان أمرنا ورسمنا بكذا، والآمر هو في الحقيقة. قوله: **(تنكركم نفسي وتنفر عنكم)** لما كان ظاهر قوله منكرون أنه لا يعرفهم وجوابهم بقولهم بل جئناك بالعذاب الذي كانوا يشكون فيه، والاضراب لا يوافقه، ويطابقه جعله كناية عن أنكم قوم أخاف شركم لأنّ من أنكر شيئاً نفر عنه، وخاف منه فلذا أضربوا عنه بما ذكر أي ما جئناك لايصال شرّ إليك بل لتمشية أمرك، وتعذيب أعدائك بما توعدتهم به، وقوله ما جئناك بما تنكرنا لأجله فهو اضراب عن هذا المقدّر وباء بما يسرك للملابسة أو التعدية، وقوله ويشفي لك أي يشفي ما بصدرك، وقوله الذي توعدتهم به لو قال كنت توعدتهم به كان أولى، ويمترون بمعنى يشكون أو يجادلون. قوله: **(باليقين من عذابهم)** يعني أنّ الحق بمعنى المتيقن المحقق، والباء للملابسة أي ملتبسين بحق أو ملتبساً أنت به لابصاره، ولو حمل على الخبر اليقين كان قوله: وإنا لصادقون مكرّراً. قوله: **(فاذهب بهم في الليل)** لأنّ الإسراء سير الليل خاصة وكذا السرى وفي

أخبرناك به ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ فاذهب بهم في الليل، وقرأ الحجازيان بوصل الهمزة من السري وهما بمعنى، وقرىء فسر من السير ﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ في طائفة من الليل، وقيل في آخره قال:

افتحي الباب وانظري في النجوم كم علينا من قطع ليل بهيم

﴿وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ﴾ وكن على أثرهم تذودهم، وتسرع بهم، وتطلع على حالهم ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ لينظر ما وراءه فيرى من الهول ما لا يطيقه أو فيصيبه ما أصابهم، أو لا ينصرف أحدكم، ولا يتخلف لغرض فيصيبه العذاب، وقيل نهوا عن الالتفات ليوطنوا نفوسهم على المهاجرة، ﴿وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ إلى حيث أمركم الله بالمضيّ إليه وهو الشأم، أو مصر فعدّي، وامضوا إلى حيث، وتؤمرون إلى ضميره المحذوف على الاتساع

ترادفهما والفرق بينهما كلام سيأتي في الإسراء، وقوله بقطع من الليل مؤكد له وعلى قراءة فسر تأسيس أو الإسراء مجرد عن جزء معناه لمطلق السير أو القيد لبيان وقوعه في بعض دون استغراقه فيكون لتقليل المدّة. قوله: **(افتحي الباب وانظري الخ)** يحتمل أن يكون استطال الليل فأمر جليسه لينظر في النجوم ليرى هل قرب الصبح أم لا، ويحتمل أنه كان يحب طوله فأمر بالنظم ليعلم ما بقي من الليل قال صاحبنا الموصلي في شرح شواهد الكشاف: أي كم بقي علينا يخاطب ضجيعته مستقصر الزمن الوصال أو مستطيلاً ليل الهجر لما عنده من الملال، وهذا الشعر لم أطلع على قائله، وهو شاهد على إطلاق القطع على طائفة من الليل. قيل: ولا شاهد فيه لاحتمال أنه بمعنى القطعة مطلقاً، وتخصيصه هنا بالإضافة. قوله: **(وكن على أثرهم)** بفتح الهمزة، والثاء أو بكسر فسكون بمعنى عقبهم وخلفهم، وقوله تذودهم الخ بذال معجمة بمعنى تسوقهم بيان الحكمة أمره بأن يكون خلفهم، وترك ما في الكشاف من أنّ خروجه مهاجراً سالماً يقتضي الاجتهاد في الشكر، وفراغ البال للذكر فلم يكن قدّامهم لئلا يشتغل عن ذلك بتفقد من خلفه لعدم تبادره. قوله: **(لينظر ما وراءه فيرى من الهول الخ)** فيكون لا يلتفت على ظاهره لأنّ الالتفات إنما هو للنظر وإذا كان بمعنى لا ينصرف، ويتخلف فهو مجاز لأنّ الالتفات إلى الشيء يقتضي محبته، وعدم مفارقته فيتخلف عنده فهو من لفته بمعنى ثناه وصرفه. قوله: **(وقيل نهوا عن الالتفات ليوطنوا نفوسهم على المهاجرة)** وتطبيب قلوبهم بمفارقة منازلهم لأنّ من هو كذلك لا يلتفت لما خلفه تحسراً على فراقه. قوله: **(فعدى وامضوا إلى حيث وتؤمرون إلى ضميره الخ)** كذا في الكشاف فقيل حيث ظرف مبهم فعلى تقدير نصبه على الظرفية لا يحتاج إلا في لأنه مبهم، والظرف المبهم منصوب، والمؤقت حكمه حكم ما ليس بظرف فيحتاج إلى في، وكذلك الضمير في تؤمرونه مبهم نظراً إلى تقديره، وهو راجع إلى حيث، ولو كان مؤقتاً لقيل تؤمرون فيه وردّ بأنه لم يرد ما ذكر فإن قلت هو مسلم في تعدية تؤمرون إلى ضمير حيث فإنّ صلته، وهي الباء محذوفة إذ أصله تؤمرون به أي بمضيه فأوصل بنفسه، وأمّا تعدية امضوا إلى حيث فلا اتساع فيه كما سمعته إلا أن يجعل تغليباً قلت تعليق

﴿وَقَضَيْنَآ﴾ أي أوحينا ﴿إِلَيْهِ﴾ مقضياً، ولذلك عدى بإلى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ مبهم يفسره ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ ومحله النصب على البدل منه، وفي ذلك تفخيم للأمر وتعظيم له، وقرىء بالكسر على الاستئناف، والمعنى أنهم يستأصلون عن آخرهم حتى لا يبقى منهم أحد ﴿مُصْبِحِينَ﴾ داخلين في الصبح وهو حال من هؤلاء، أو من الضمير في مقطوع، وجمعه للحمل على المعنى فإنّ دابر هؤلاء، في معنى مدبري هؤلاء ﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ﴾ سذوم، ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ بأضياف لوط طمعاً فيهم ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ لفضيحة

حيث بالفعل هنا ليس تعلق الظرفية ليتجه تعدية الفعل إليه بنفسه بكونه من الظروف المبهمة فإنه مفعول به غير صريح نحو سرت إلى الكوفة، وقد نص النحاة على أنه قد يتصرف فيه فالمحذوف ليس في بل إلى كما أشار إليه الزمخشريّ، والمصنف رحمه الله فلا اشكال قلت، وإن دفع به اشكال التعدّي لكنه غير صحيح لأنهم صرحوا بأنّ الجمل المضاف إليها لا يعود منها ضمير إلى المضاف. قال نجم الأئمة: اعلم أنّ الظرف المضاف إلى الجملة لما كان ظرفاً للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما مر لم يجز أن يعود من الجملة إليه ضمير فلا يقال يوم قدم زيد فيه لأنّ الربط الذي يطلب حصوله حصل بإضافة الظرف إلى الجملة وجعله ظرفاً لمضمونها فيكون كأنك قلت يوم قدوم زيد فيه اهـ، وحيث تلزم الإضافة لجمله فكيف يقدر الضمير في تؤمرون عائداً عليه، وأغرب منه أنّ بعض المتأخرين صبه في قالبه مع أنه قال في بعض كتبه: إنّ حيث لا يصح عود الضمير عليها، واعترض به على صاحب التوضيح، وقد أتى من مأمنه فحرّره. قوله: **(أوحينا إليه مقضياً ولذلك عدى بالى)** يعني أنّ قضي لا يتعدّى بإلى لكنه ضمن هنا معنى أوحى فعدى تعديته، وقوله مقضياً بالنصب على الحال من ذلك إشارة إلى أحد وجهي التضمين، وهو جعل المضمن فيه حالاً، ولذ أخره ليظهر تعلق الجار به، وإلا فلا يلزم تأخره، وقوله ولذلك عدي بإلى أي لكونه بمعنى أوحينا. قوله: **(يفسره أنّ دابر هؤلاء الخ)** كونه تفسيراً ليس مخصوصاً بقراءة الفتح، وقوله وفي ذلك أي في التفسير بعد الإبهام تفخيم للأمر حيث أبهم ثم فسر اعتناء بشأنه وأتى بلفظ ذلك الموضوع للبعيد وفي نسخة، وذلك بدون في، والأولى أولى وفي لفظ ذلك، والأمر حسن تعبير لايهامه معنيين، وقوله والمعنى الخ يعني أنّ الدابر الآخر، وليس المراد قطع آخرهم بل جملتهم، وقوله عن آخرهم مرّ تحقيقه، وهو واقع في محزه هنا، وقوله على الاستئناف أي في جواب وما ذلك الأمر، ونحوه والبدلية على الكسر لأنّ في الوحي معنى القول. قوله: **(داخلين في الصبح)** لأنّ الأفعال يكون للدخول في الشيء نحو أتهم، وأنجد وهو بيان لأنها تامّة هنا، وجعله حالاً من المضاف إليه لأنّ المضاف بعضه فهو مما يجوز فيه ذلك، وليس العامل معنى الإضافة، ولا يتوهم كونه اسم الإشارة لأنّ الحال لم يقل أحد أنّ صاحبها يعمل فيها فهذا من سقط القول، وقوله وجمعه توجيه لكونه حالاً من الدابر مع جمعه بأنه في معنى الجمع لأنّ دابر بمعنى المدبرين من هؤلاء. قوله: **(سذوم)** بفتح السين على وزن فعول بفتح الفاء، وذاله معجمة

ضيفي فإنّ من أسيء إلى ضيفه فقد أسيء إليه ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في ركوب الفاحشة ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ ولا تذلوني بسببهم من الخزي، وهو الهوان، أو ولا تخجلوني فيهم من الخزاية، وهو الحياء ﴿قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ عن أن تجير منهم أحداً وتمنع بيننا وبينهم فإنهم كانوا يتعرّضون لكل أحد، وكان لوط يمنعهم عنه بقدر وسعه، أو عن ضيافة الناس وإنزالهم ﴿قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ﴾ يعني نساء القوم فإنّ نبيّ كل أمة بمنزلة أبيهم، وفيه وجوه ذكرت في سورة هود ﴿إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ قضاء الوطر، أو ما أقول لكم ﴿لَعَمْرُكَ﴾ قسم بحياة المخاطب، والمخاطب في هذا القسم هو النبيّ عليه الصلاة والسلام، وقيل لوط عليه السلام، قالت الملائكة له ذلك، والتقدير لعمرك قسمي، وهو لغة في العمر يختص به

وروي إهمالها، وقيل إنه خطأ، وهو أعلى ما قال الطبريّ رحمه الله اسم ملك من بقايا اليونان كان غشوماً ظالماً، وكان بمدينة سرمين من أرض قنسرين، وباسمه تسمى البلد كما في المثل أجود من قاضي سذوم، وقال الميداني رحمه الله: سذوم مدينة من مدائن قوم لوط عليه الصلاة والسلام، وفي الصحاح بفتح السين، والدال غير معجمة وهو معرّب، ولذا قيل إنه بالاعجام بعد التعريب وبالإهمال قبله، والاستبشار السرور وفرحهم به إذ قيل لهم أن عنده ضيوفاً مردا في غاية الحسن، والجمال فطمعوا فيهم، والضيف يطلق على الواحد والجمع لأنه في الأصل مصدر ضافه فلذا كان خبراً لقوله هؤلاء، وقوله أسيء مبنيّ للمجهول من أساء إليه ضدّ أحسن، وقوله لفضيحة ضيفي باللام والباء لأنّ فضيحتهم تورث فضيحة له، وركوب الفاحشة فعلها كارتكابها. قوله: **(ولا تذلوني بسببهم)** أي بسبب محبتهم فإنه لولاه لم يكن قصدهم الشنيع أو بسبب اخزائهم، وقوله تخجلوني من التخجيل، وهو فعل ما يورث خجلاً وحياء، وهو إشارة إلى معنيي الخزي المختلفين باختلاف مصدريهما كما مر، وهو معطوف على الأمر بما يوجب الانتهاء أو على النهي، وهو مؤكد ومقرّر له. قوله: **(عن أن تجير منهم أحدا الخ)** يعني أنّ المراد منه ذلك أو هو على تقدير مضاف أي إجارة العالمين أو ضيافتهم وقوله، وتمنع الخ. عطف تفسير، وقوله يمنعهم عنه أي عن التعرّض، وهم ينهون عنه بالوعيد بالرجم ونحوه. قوله: **(إن كنتم فاعلين قضاء الوطر)** قال في الكشاف شك في قبولهم لقوله كأن قال إن فعلتم ما أقول لكم، وما أظنكم تفعلون، وقيل إن كنتم تريدون قضاء الشهوة، وهو المراد من الوطر في كلام المصنف رحمه الله، وقدّم الزمخشريّ الأوّل لأنه أنسب بالشك، وقدّم المصنف رحمه الله تعالى الثاني لتبادره من الفعل وهو تقدير لمفعوله على الوجهين، ويجوز تنزيله منزلة اللازم، وجواب الشرط محذوف أي فاقضوا الوطر بما قلته لكم أو فهو خير لكم، وكون النبيّ ﷺ بمنزلة الأب فالذكور بمنزلة البنين، والنساء بمنزلة البنات بالنسبة له ﷺ فقط. قوله: **(قسم بحياة المخاطب الخ)** عمرك مبتدأ محذوف الخبر وجوباً وتقديره قسمي أو يميني، والعمر بالفتح، والضم البقاء، والحياة إلا أنهم التزموا الفتح في القسم لكثرة دوره فناسب التخفيف، وإذا دخلت اللام التزم فيه الفتح، وحذف الخبر وهو صريح في القسم، وبدون اللام يجوز فيه

القسم لإيثار الأخف فيه لأنه كثير الدور على ألسنتهم ﴿إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾ لفي غوايتهم أو شدّة غلمتهم التي أزالت عقولهم، وتمييزهم بين خطئهم، والصواب الذي يشار به إليهم ﴿يَعْمَهُونَ﴾ يتحيرون فكيف يسمعون نصحك، وقيل الضمير لقريش، والجملة اعتراض ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ يعني صيحة هائلة مهلكة، وقيل صيحة جبريل عليه السلام ﴿مُشْرِقِينَ﴾ داخلين في وقت شروق الشمس ﴿فَجَعَلْنَا عَٰلِيَهَا﴾ عالي المدينة أو عالي قراهم، ﴿سَافِلَهَا﴾ وصارت منقلبة بهم ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ من طين متحجر أو طين عليه كتاب من السجل، وقد تقدّم مزيد بيان لهذه القصة في سورة هود ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾

النصب والرفع، وهو مصدر مضاف للفاعل أو المفعول وسمع فيه دخول الباء، وذكر الخبر قليلاً، وقيل شاذاً ورعمك بالقلب، وهي قراءة شاذة وكون المقسم به حياة النبي ﷺ هو قول جمهور المفسرين ولذا ورد في الأثر أنه تعالى لم يقسم بحياة أحد غير نبينا ﷺ تكريماً له وتعظيماً أخرجه ابن مردويه عن أبي هريرة رضي الله عنه فيعمهون حينئذ على حكاية الحال الماضية، وأمّا كونه خطاباً للوط عليه الصلاة والسلام فيحتاج إلى تقدير القول أي قالت الملائكة للوط عليه الصلاة والسلام لعمرك الخ. ولذا أخره المصنف رحمه الله تعالى عكس ما في الكشاف لأنه مع مخالفته للرواية محتاج للتقدير، وهو خلاف الأصل، وإن كان سياق القصة شاهداً له، وقرينة عليه فلا يرد عليه ما قيل إنه تقدير من غير ضرورة، ولو ارتكب مثله لأمكن اخراج كل نص عن معناه بتقدير شيء فيرتفع الوثوق بمعاني النص، وقوله قالت الملائكة الخ. إشارة لما ذكرنا إذ لو كان كلام لوط عليه الصلاة والسلام لقال لعمري، وقوله يختص به القسم على القلب أو تضمين معنى التمييز أو التجوّز به، وهو أكثري. قوله: (**لفي غوايتهم أو شدّة غلمتهم الخ**) الغلمة بالضم الشبق، واشتهاء الغلمان يشير إلى أنّ السكرة مستعارة لما ذكر، وقوله التي أزالت عقولهم إشارة لوجه الشبه وهو قيد للغواية، والشدّة ووصف لهما على البدل، وقوله الذي يشار به صفة للصواب، وما أشار به هو الكف عن القبيح، والاكتفاء بالحلال الطيب من نكاح البنات، وقوله يتحيرون تفسير للعمه لأنه عمى البصيرة المورث للحيرة كما مرّ، واستبعد كونه لقريش لعدم مناسبة السياق، والسباق ولذ جعل اعتراضاً. قوله: (**يعني صيحة هائلة مهلكة**) من غير تعيين لمن صاح بهم، وفي القول الآخر تعيين له، وأمّا قوله مهلكة فمستفاد من الأخذ لأنه في الأصل بمعنى القهر، والغلبة واشتهر في الإهلاك، والاستئصال، والتعريف على الأوّل للجنس وعلى الثاني للعهد. قوله: (**داخلين في وقت شروق الشمس**) وأمّا الجمع بين قوله مشرقين، ومصبحين فباعتبار الابتداء والانتهاء وأخذ الصيحة قهرها إياهم، وتمكنها منهم ومنه الأخيذ للأسير، ولك أن تقول مقطوع بمعنى يقطع عما قريب كذا في الكشف، وقيل مشرقين حال مقدّرة. قوله: (**عالي المدينة أو عالي قراهم**) المراد بعاليها وجه الأرض وما عليها، وقوله وأمطرنا عليهم وفي هود عليها أي المدينة أو القرى، والمآل واحد والسجيل تقدّم أنه معرّب سنك كل، وكونه من

المتفكرين المتفرسين الذين يتثبتون في نظرهم حتى يعرفوا حقيقة الشيء بسمته، ﴿وَإِنَّهَا﴾ وإن المدينة أو القرى ﴿لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾ ثابت يسلكه الناس، ويرون آثارها ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالله ورسله ﴿وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾ هم قوم شعيب كانوا يسكنون الغيضة، فبعثه الله إليهم فكذبوه، فأهلكوا بالظلة، والإيكة الشجرة المتكاثفة ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ بالإهلاك ﴿وَإِنَّهُمَا﴾ يعني سذوم والإيكة وقيل الإيكة ومدين فإنه كان مبعوثاً إليهما، فكان ذكر أحدهما منبهاً على الآخر ﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ لبطريق واضح، والإمام اسم ما يؤتمّ به فسمي الطريق واللوح، ومطمر البناء لأنها مما يؤتمّ به ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ﴾

السجلّ، وهو الكتاب أو الصك لأنها كتب عليها أسماؤهم أو لأنها مما كتب الله تعذيبهم بها، وقد مر الكلام عليه في سورة هود. قوله: **(للمتوسمين)** صفة آيات أو متعلق به، والتوسم تفعل من الوسم، وفسر بالتثبت والتفكر، وفسره ثعلب بالنظر من القرن إلى القدم واستقصاء وجوه التعريف قال:

بعثوا إليّ عريفهم يتوسم

وتوسمت فيه خيراً أي ظهرت علاماته لي منه قال ابن رواحة رضي الله تعالى عنه:

إني توسمت فيك الخير أعرفه والله يعلم أني ثابت البصر

وتوسم طلب عشب المطر الوسمي، وقوله المدينة أو القرى، وقيل الضمير للصيحة أو الحجارة أو الآيات وقوله للمؤمنين خصهم لأنّ غيرهم يظنها من الاقترانات، ونحوه. قوله: **(وإن كان أصحاب الآيكة)** أن مخففة من الثقيلة، واللام فارقة، والأيكة أصلها الشجرة الملتفة واحدة الأيك، وسيأتي أنه يقال فيها ليكة، وتحقيقه والغيضة بالضاد المعجمة البقعة الكثيفة الأشجار، وفيه إشارة لوجه تسميتهم بذلك وقيل الأيكة اسم بلدة، والظلة بالضم سحابة أظلتهم فأرسل الله عليهم منها ناراً أحرقتهم كما مرّ والتكاثف كثرة الأشجار والتفافها، وقوله والأيكة الشجرة المتكاثفة أي الملتفة الأغصان، وهذا بيان لمعناها الحقيقيّ، وأمّا المراد بها هنا فقد علم مما قبله، وهو أنه الغيضة أو البلدة بطريق النقل أو تسمية للمحل باسم الحالّ فيه، ثم غلب عليه حتى صار علماً فلا وجه لما قيل عليه أنه كان عليه أن يبدل الشجرة بالغيضة، ولا يحتاج إلى تكلف أنّ المراد الجماعة الواحدة من الشجر أو نوع منه. قوله: **(يعني سذوم والأيكة الخ)** يعني محل قوم لوط وقوم شعيب عليهما الصلاة والسلام، وقيل هما راجع إلى الأيكة وإلى مدين ومدين، وإن لم يذكر هنا لكن ذكر أحدهما يدلّ على الآخر لإرساله إلى أهلهما. قوله: **(فسمي به الطريق واللوح)** يعني اللوح المحفوظ أو مطلق اللوح المعد للقراءة كما سمي به مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه، وحيث أطلق في القراآت فهو المراد والمطمر بكسر الميم كالمطمار خيط البنائين الذي يقدرون به البناء، وهو المسمى زيجاً وبه سمي الزيج المعروف عند أهل الهيئة، وهو معرب زيه بمعنى الخيط وفي نسخة سمي به

يعني ثمود كذبوا صالحاً، ومن كذب واحداً من الرسل فكأنما كذب الجميع، ويجوز أن يكون المراد بالمرسلين صالحاً ومن معه من المؤمنين، والحجر واد بين المدينة والشأم يسكنونها ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمْ ءَايَٰتِنَا فَكَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ يعني آيات الكتاب المنزل على نبيهم، أو معجزاته كالناقة وسقبها وشربها ودرّها، أو ما نصب لهم من الأدلة ﴿وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ﴾ من الانهدام ونقب اللصوص، وتخريب الأعداء لوثاقتها أو من العذاب لفرط غفلتهم، أو حسبانهم أنّ الجبال تحميهم منه ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ من بناء البيوت الوثيقة واستكثار الأموال والعدد ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ إلا خلقاً ملتبساً بالحق لا يلائم استمرار الفاسد ودوام الشرور، ولذلك

اللوح، ومطمر البناء بدون ذكر الطريق لأنه علم تسميتها به من تفسير الآية فكأنه معناه الأصلي، وهذا منقول منه أي سمي به اللوح، والمطمر كما سمي به الطريق فلا غبار في كلامه. قوله: **(ومن كذب واحداً من الرسل فكأنما كذب الجميع الخ)** جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّ أصحاب الحجر كذبوا صالحاً ﷺ فقط فكيف قيل كذبوا المرسلين فأجاب بأنّ من كذب واحداً فقد كذب جميع الرسل لاتفاق كلمتهم على التوحيد، ودعوة الحق فجعل اتحاد المكذب فيه بمنزلة اتحاد المكذب، ولذا قال فكأنما لأنهم لم يواجهوهم بذلك حتى يكونوا مكذبين لهم حقيقة. قوله: **(ويجوز أن يكون المراد الخ)** على التغليب، وجعل الاتباع مرسلين كقوله:

قدني من نصر الخبيبين قدي

وقوله يسكنونها راجع للحجر أو الوادي، وأنث باعتبار البقعة. قوله: **(يعني آيات الكتاب المنزل على نبيهم)** أورد عليه أنّ صالحاً ﷺ ليس له كتاب مأثور إلا أن يقال الكتاب لا يلزم أن ينزل عليه بل يكفي كونه معه، وإن نزل على غيره لأنه أنزل على من قبله، والظاهر هو التفسير الثاني، وسقبها بفتح السين المهملة، وسكون القاف، والباء الموحدة، ولد الناقة وفصيلها وتفصيله مرّ في هود، وقوله أو ما نصب لهم من الأدلة أي ما أظهره الله من الأدلة العقلية الدالة عليه المبثوثة في الأنفس، والآفاق. قوله: **(من الانهدام ونقب اللصوص الخ)** فالحال مقدّرة، وقوله أو من العذاب الخ الظاهر أنّ المراد عذاب الآخرة فظنهم أنها تحميهم منه من غاية الحماقة إذ لا وجه له، ولو أريد الأعمّ منه، ومن عذاب الاستئصال في الدنيا كان التعليل بما ذكر أظهر، ويؤيده تفريع ما بعده عليه، والحسبان بكسر الحاء الظنّ. قوله: **(فأخذتهم الصيحة)** في الأعراف: **﴿فأخذتهم الرجفة﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٧٨] ووفق بينهما بأنّ الصيحة تفضي إلى الرجفة أو هي مجاز عنها قيل، وقوله تعالى: **﴿مصبحين﴾** يردّ ما مرّ في الأعراف من قوله فلما كانت ضحوة اليوم الرابع تحنطوا بالصبر، وتكفنوا بالأنطاع فاتتهم صيحة من السماء فتقطعت قلوبهم فإنه يقتضي أنّ أخذ الصيحة إياهم بعد الضحوة لا مصبحين ورد بأنه يحمل

اقتضت الحكمة إهلاك أمثال هؤلاء، وإزاحة إفسادهم من الأرض ﴿وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ﴾ فينتقم الله لك فيها ممن كذبك ﴿فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ ولا تعجل بالانتقام منهم، وعاملهم معاملة الصفوح الحليم، وقيل هو منسوخ بآية السيف ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ﴾ الذي خلقك وخلقهم وبيده أمرك وأمرهم ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بحالك وحالهم فهو حقيق بأن تكل ذلك إليه ليحكم بينكم أو هو الذي خلقكم وعلم الأصلح لكم، وقد علم أنّ الصفح اليوم أصلح، وفي مصحف عثمان وأبيّ رضي الله عنهما هو الخالق، وهو يصلح للقليل والكثير، والخلاق يختص بالكثير ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا﴾ سبع آيات وهي الفاتحة، وقيل سبع سور وهي الطوال، وسابعتها الأنفال والتوبة، فإنهما في حكم سورة ولذلك لم يفصل بينهما بالتسمية، وقيل

قوله مصبحين على كون الصيحة في النهار دون الليل أو أطلق الصبح على زمان ممتدّ إلى الضحوة لنص ظفر به دال عليه (**قلت**) هذا كله غفلة عن قوله تعالى: ﴿**فأخذتهم الصيحة مشرقين هنا**﴾ وقد مرّ الكلام عليه فتدبر. قوله: (**ولذلك اقتضت الحكمة الخ**) فهذه الآية لبيان هلاكهم في الدنيا، وما بعدها لبيان عذابهم في الآخرة، وهو أولى من قصره على الثاني كما في الكشاف، وقوله فينتقم الله الخ بيان لأن المراد من الإخبار بإتيانها، وقوله فاصفح يشير إلى أنه قادر على الانتقام منهم. قوله: (**وعاملهم معاملة الصفوح الحليم**) يعني المراد إمّا أمره بمخالقتهم بخلق رضا، وحلم وتأن بأن ينذرهم، ويدعوهم إلى الله قبل القتال، ثم يقاتلهم بعد ذلك فليست الآية منسوخة، وإن كان المراد مداراتهم، وترك القتال تكون منسوخة بآية السيف في سورة براءة. قوله: (**فهو حقيق بأن تكل ذلك إليه ليحكم بينكم**) أي في الآخرة، وهذا ناظر إلى كون الآية غير منسوخة كما أنّ ما بعده ناظر لنسخها، وقوله وعلم الأصلح أي وإن لم يجب عليه فعله، وإنما يفعله تفضلاً منه فليس مخالفاً لمذهب أهل السنة، وقوله وفي مصحف عثمان وأبي رضي الله تعالى عنهما قيل يلزم عليه أن لا تكون هذه القراءة شاذة لوجود شروطها، وفيه نظر. قوله: (**وهي الفاتحة الخ**)[1] قيل هذا أصح الأقوال وهو المصرح به في صحيح البخاري نقلاً عن النبيّ ﷺ في قوله الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته ونحوه من الأحاديث المروية من طرق. قوله: (**وقيل سبع سور وهي الطوال**) المعدود على التفسير الأوّل آيات، وعلى هذا سور، وحينئذ فيها قولان، والطوال كصغار جمع طويلة والذي ورد في الحديث الطول بوزن كبر جمع طولى، وفي سابعتها اختلاف، ولو قال في التعليل فإنهما سورة واحدة كان أظهر لكنه أقحم حكم إشارة إلى القول

---

(١) أخرجه البخاري ٤٧٠٣ من حديث سعيد بن المعلىٰ بلفظ: «الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته».

وكذلك من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ٤٧٠٤ بلفظ: «أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم».

التوبة، وقيل يونس أو الحواميم السبع، وقيل سبع صحائف وهي الأسباع ﴿مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ بيان للسبع والمثاني من التثنية، أو الثناء فإنّ كل ذلك مثنى تكرر قراءته، أو ألفاظه أو قصصه ومواعظه، أو مثنى عليه بالبلاغة والإعجاز، أو مثن على الله بما هو أهله من صفاته العظمى وأسمائه الحسنى، ويجوز أن يراد بالمثاني القرآن، أو كتب الله كلها فتكون من للتبعيض ﴿وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ إن أريد بالسبع الآيات والسور فمن عطف الكلّ على البعض أو العامّ على الخاص، وإن أريد به الإسباع فمن عطف أحد الوصفين على الآخر ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ لا تطمح ببصرك طموح راغب ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ أصنافاً من الكفار فإنه مستحقر، بالإضافة إلى ما أوتيته فإنه كمال مطلوب بالذات مفض إلى دوام اللذات، وفي حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه من أوتي القرآن فرأى أنّ أحداً أوتي من الدنيا

الآخر، وهذا القول ورد في الحديث أيضاً، وقد قيل بإنكاره لأنّ هذه السورة مكية، والسبع الطول مدنية، وأجيب بأنّ المراد من إيتائها إنزالها إلى السماء الدنيا، ولا فرق بين المدنيّ والمكيّ فيه، واعترض بأنّ آتيناك يأباه، وقيل إنه تنزيل للمتوقع منزلة الواقع في الامتنان، ومثله كثير. قوله: **(وقيل التوبة الخ)** معطوف على الأنفال، ومرضه لما فيه من الفصل بينها وهو خلاف الظاهر، وكذا قوله الحواميم، وهو مبنيّ على جواز أن يقال حواميم في جمع حم، وهو الصحيح لوروده في الحديث الصحيح[1]، والشعر الفصيح كما بيناه في شرح الدرّة فلا عبرة بقول بعض أهل اللغة أنه خطأ، والصواب آل حميم. قوله: **(وقيل سبع صحائف وهي الأسباع)** الظاهر أنّ المراد بالصحائف الصحف النازلة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأنه أنزل عليه سبع منها، والمراد ما يتضمنها، وإن لم يكن بلفظها فتأمّل. قوله: **(والمثاني من التثنية أو الثناء)** يعني أنه جمع مثنى على وزن مفعل، وهو إمّا من التثنية أي من الثني بمعنى التثنية أو الثناء، وهو مصدر سمي به المفعول أو اسم مكان سمي به مبالغة أيضاً، وقوله فإنّ كل ذلك مثنى بيان لكونه من التثنية، وقوله تكرّر قراءته لم يقل في الصلاة ليشمل الوجوه، وقوله قصصه ومواعظه هو مخصوص بغير الفاتحة، وقوله مثنى عليه بالبلاغة بيان لكونه من الثناء، وقوله فتكون من للتبعيض قيل إنه في غير الوجه الذي يفسر فيه بالإسباع، والقرآن فإنّ من فيه بيانية أيضاً. قوله: **(فمن عطف الكل على البعض)** بناء على أن يراد بالقرآن مجموع ما بين الدفتين، والعام على الخاص إذا أريد به المعنى المشترك بين الكلّ، والبعض وفيه دلالة على امتياز الخاص حتى كأنه غيره كما في عكسه حتى لا يعدّ تكراراً. قوله: **(لا تطمح ببصرك)** الباء للتعدية، وطمح بمعنى ارتفع، وقوله طموح راغب قيد به لأنه المنهيّ عنه، وقوله مطلوب بالذات لا إنه آلة لغيره، وإن أفضى إلى اللذات. قوله: **(وفي حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه الخ)**[2] قال العراقي:

---

(١) سيأتي.

(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٥٥٦ مرسلاً عن الحسين بن الفضل، فالخبر ضعيف.

أفضل مما أوتي فقد صغر عظيماً وعظم صغيراً، وروي أنه عليه الصلاة والسلام وافى بأذرعات سبع قوافل ليهود بني قريظة والنضير فيها أنواع البز والطيب والجواهر، وسائر الأمتعة فقال المسلمون لو كانت هذه الأموال لنا لتقوينا بها، ولأنفقناها في سبيل الله فقال لهم: لقد أعطيتم سبع آيات هي خير من هذه القوافل السبع ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ إنهم لم يؤمنوا، وقيل إنهم الممتعون به ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وتواضع لهم وارفق بهم ﴿وَقُلْ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ أنذركم ببيان وبرهان أنّ عذاب الله نازل بكم إن لم تؤمنوا ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ مثل العذاب الذي أنزلناه عليهم فهو وصف لمفعول النذير أقيم مقامه، والمقتسمون هم الاثنا عشر الذين اقتسموا مداخل مكة أيام الموسم لينفروا الناس عن الإيمان بالرسول ﷺ فأهلكهم الله تعالى يوم بدر، أو الرهط الذين اقتسموا أي تقاسموا على

الحديث مرويّ لكن لم أقف على روايته عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه في شيء من كتب الحديث، وأذرعات بفتح الراء وكسرها بلد بالشام قيل وهذا لم يعرف أيضاً ولم يعهد سفره ﷺ للشام فالظاهر ما وقع في غيره من التفاسير أنه وافت من بصرى وأذرعات سبع قوافل الخ، وقوله سبع آيات يعني الفاتحة، وفي الكشاف يقول لرسوله ﷺ قد أوتيت النعمة الكبرى التي كل نعمة، وإن كبرت وعظمت فهي إليها حقيرة فعليك أن تستغني به عن متاع الدنيا، ومنه الحديث: «**ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن**»[1] قال في الانتصاف: هذا هو الصواب في معنى الحديث، وقد حمله كثير على تحسين الصوت، وإنما ينهي عن تمطيط الصوت المخرج له عن حدّه، وقال إنه لا يبني يتغنى إلا من الغناء الممدود لا من الغنى المقصور، وقد وجدت بناء يتغنى من المقصور في حديث الخيل فرجل ربطها تغنياً، وتعففاً فقد ورد منهما جميعاً على خلاف ما ادّعاه المخالف، وهو كلام حسن. قوله: (**أنهم لم يؤمنوا**) بفتح الهمزة بدل اشتمال من الضمير المجرور، ويجوز أن يكون على تقدير اللام أي لأنهم لم يؤمنوا، وكذا قوله أنهم الممتعون به. قوله: (**وتواضع لهم وأرفق بهم**) فخفض الجناح مجاز عن التواضع أو تمثيل بتشبيهه بالطائر. قوله: (**أنذركم ببيان وبرهان**) سيأتي بيان وجه جعله في قوّة الفعل وقوله: ﴿**مثل العذاب الذي أنزلناه عليهم**﴾ فما موصولة والعائد محذوف وقوله فهو وصف لمفعول الخ أي نذير عذاباً كالعذاب الذي نزل الخ، واعترض بأنّ أعمال اسم الفاعل، والصفة المشبهة إذا وصفت غير جائز وكونه في قوة أنذركم لا فائدة فيه كما توهم، وأجيب بأنّ المراد بالمفعول المفعول الغير الصريح، وتقديره بعذاب وهو لا يمنع الوصف من العمل فيه، وأيضاً أنه لا يصلح أن يكون من كلام النبيّ ﷺ لقوله أنزلنا وإذا كان صفة مفعول يكون من مقول القول، واعتذر له بأنه كما يقول بعض خواص

---

(١) أخرجه أبو داود ١٤٦٩ ـ ١٤٧٠ وأحمد ١/ ١٧٥ ـ ١٧٢٠ والطيالسي ٢٠١ وابن حبان ١٢٠ وابن أبي شيبة ٢/ ٥٢٢ و ١٠/ ٤٦٤ والحاكم ١/ ٥٦٩ والدارمي ٢/ ٤٧١ والطحاوي ٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨ كلهم من حديث سعد بن أبي وقاص بهذا اللفظ وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

أن يبيتوا صالحاً عليه الصلاة والسلام، وقيل هو صفة مصدر محذوف يدلّ عليه ﴿**ولقد آتيناك**﴾ فإنه بمعنى أنزلنا إليك، والمقتسمون هم أهل الكتاب الذين جعلوا القرآن عضين، حيث قالوا عناداً بعضه حق موافق للتوراة والإنجيل، وبعضه باطل مخالف لهما، أو قسموه إلى شعر وسحر، وكهانة وأساطير الأوّلين، أو أهل الكتاب آمنوا ببعض كتبهم وكفروا ببعض، على أنّ القرآن ما يقرؤونه من كتبهم فيكون ذلك تسلية لرسول الله ﷺ، وقوله: ﴿**لا تمدّنّ عينيك**﴾ الخ اعتراضاً ممدّاً لها ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ أجزاء جمع عضة، وأصلها عضوة من عضى الشاة إذا جعلها أعضاء، وقيل فعلة من عضهته إذ أبهته وفي الحديث: «**لعن رسول الله ﷺ العاضهة والمستعضهة وقيل أسحاراً عن عكرمة العضة السحر**» وإنما جمع السلامة جبراً لما حذف منه، والموصول بصلته صفة للمقتسمين، أو

الملك أمرنا بكذا أو حكاية لقول الله عليه ولا يخفى ما فيه، وقوله الاثنا عشر، وقيل كانوا ستة عشر أرسلهم الوليد بن المغيرة أيام الموسم ليقفوا على رأس طرق مكة لما ذكر، وقوله فأهلكهم الله تعالى يوم بدر في الكشاف وقتلهم بآفات. قوله: (**أو الرهط الذين اقتسموا أي تقاسموا على أن يبيتوا صالحاً عليه الصلاة والسلام الخ**) فيكون تفاعلاً من القسم، وهو في الوجه الأخير من الانقسام على مفارق الطرق، وهو على هذا صفة مفعول النذير كما في الوجه الذي قبله، وترك كون المراد بالمقتسمين اليهود، وبما أنزل عليهم ما جرى على بني قريظة، والنضير لأنّ المشبه به يكون معلوماً حال النزول، وهذا ليس كذلك فيلغوا التشبيه. قوله: (**وقيل هو صفة مصدر محذوف الخ**) قائله جار الله، وآتينا بمعنى أنزلنا فكأنه قيل أنزلنا إنزالاً كما أنزل الخ والمقتسمون على هذا الذين قسموا القرآن عناداً لما ذكر: ﴿**وهم من أهل الكتاب**﴾[1] أيضاً كما في الوجه الذي بعده، وإنما الفرق بينهما تقسيمهم له إلى ما يؤمنون به، وما يكفرون، وأنّ المراد بالقرآن معناه اللغوي وهو المقروء من كتبهم، وعلى هذا الذين صفة المقتسمين، وعلى الأوّل مبتدأ خبره فوربك الخ، وكان الظاهر أن يقول، والمقتسمون هم أهل الكتاب، وما اقتسموه إمّا القرآن حيث قالوا الخ. أو ما يقرؤونه من كتبهم. قوله: (**فيكون ذلك تسلية لرسول الله ﷺ الخ**) أي على هذا الوجه الأخير المقصود منه تسلية النبيّ ﷺ، وقوله ممدّاً لها أي للتسلية، والمراد أنه مؤكد مقولها، وعبر به لموافقة النظم. قوله: (**أجزاء جمع عضة الخ**) عضوة بكسر العين، وفتح الضاد بمعنى جزء فهو معتلّ اللام من عضاه بالتشديد جعله أعضاء، وأجزاء وجعله أجزاء يتناول التقسيم إلى الشعر، والسحر، والكهانة وتقسيمه إلى حق، وباطل وإيمانهم ببعض، وكفرهم ببعض منه. قوله: (**وقيل فعلة من عضهته**) كذا في نسخة مصححة أي على وزن فعلة بوزن الهيئة، وأمّا في الوجه الأول فهو بفتح الضاد كما ذكره الطيبيّ ونقله السيوطيّ رحمه الله تعالى، وقيل إنه على الاحتمال الأوّل بوزن فعلة أيضاً، وأراد بفعلة بناء النوع فإنه علم وليس الأوّل،

---

(١) أخرجه البخاري ٤٧٠٥ ـ ٤٧٠٦ والحاكم في «المستدرك» ٢/ ٣٥٥ عن ابن عباس.

مبتدأ خبره ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ من التقسيم أو النسبة إلى السحر فيجازيهم عليه، وقل هو عامّ في كلّ ما فعلوا من الكفر والمعاصي ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ فاجهر به من صدع بالحجة إذا تكلم بها جهاراً، أو فافرق به بين الحق والباطل، وأصله الإبانة والتمييز، وما مصدرية أو موصولة، والراجع محذوف، أي بما تؤمر به من الشرائع

وإن وافق زنة بهذا المعنى فلهذا خصه بهذا، وفيه نظر، وفي بعضها، وقيل أسحاراً جمع سحر تفسير لعضين، وإذا كان من عضهته، فاللام المحذوفة هاء كشفة على القول بأنّ أصلها شفهة، وقوله إذا بهته أي افتريت عليه لكن الواقع في الحديث[1] بمعنى الساحرة، والمستسحرة أي المستعملة لسحر غيرها كما ذكره ابن الأثير فكان أصل معناه البهتان بما لا أصل له فأطلق على السحر لأنه تخييل أمر لا حقيقة له فلذا جمع بينهما المصنف رحمه الله تعالى لكن فيه إجمال، وهذا الحديث رواه ابن عديّ في الكامل، وأبو يعلى في مسنده كما قاله العراقي. قوله: **(وإنما جمع جمع السلامة الخ)** إشارة إلى ما ذكروه من أنّ ما حذف منه حرف يجمع جمع السلامة جبراً لما فات منه كعزين، وسنين وهو كثير مطرد وإلا فحقه أن لا يجمع جمع السلامة المذكر لكونه غير عاقل، ولتغيير مفرده، وهذه المسألة مفصلة في شرح التسهيل، وقوله والموصول الخ. ترك كونه منصوباً بالنذير الذي في الكشاف لبعده، وأعمال المصدر الموصوف فيه. قوله: **(من التقسيم)** ناظر إلى قوله أجزاء، وقوله أو النسبة إلى السحر ناظر إلى قوله، وقيل أسحاراً أو إلى تفسيره على الواقع في بعضها إذ معنى بهتهم القرآن جعله سحراً. قوله: **(فيجازيهم عليه)** بصيغة المتكلم أو الغيبة، والفاء تفسيرية أو عاطفة، وعلى الأوّل فالسؤال مجاز عن المجازاة لأنه سببها فلا يرد أنه ينافي قوله تعالى: **﴿فيومئذ لا يسئل عن ذنبه أنس ولا جان﴾** [سورة الرحمن، الآية: ٣٩] وعلى الثاني المراد سؤال التقريع بلم فعلتم لا الاستفهام لعلمه بجميع ما كان وما يكون، وأورد عليه الإمام أنه لا وجه لتخصيص نفيه بيوم القيامة، وأجيب بأنه بناء على زعمهم كقوله: **﴿وبرزوا لله جميعاً﴾** [سورة إبراهيم، الآية: ٢١] فإنه يظهر لهم في ذلك اليوم أنه لا يخفى عليه شيء فلا يحتاج إلى الاستفهام، وقيل المراد لا سؤال يومئذ من الله، ولا من غيره بخلاف الدنيا فإنه ربما سأل غيره فيها ورد بأنّ قوله لأنه تعالى عالم بكلّ أعمالهم يأباه، ثم إنّ الإمام ارتضى في سورة الرحمن ما ردّه هنا، وسيأتي الكلام فيه، وأنه باعتبار المواقف، والعموم نظراً إلى ظاهر ما وقوله أنا النذير المبين. قوله: **(فاجهر به)** فاصدع أمر من الصدع بمعنى الإظهار، والجهر من انصداع الفجر أو من صدع الزجاجة، ونحوها، وهو تفريق أجزائها فالمعنى افرق بين الحق، والباطل، وقوله وأصله الخ إشارة إلى أنه مستعار منه، والباء في الأوّل صلته، وفي الثاني سببية. قوله: **(وما مصدرية أو موصولة الخ)** رد أبو حيان رحمه الله تعالى المصدرية بأنه جار على مذهب من يجوّز أن يراد بالمصدر

---

(١) ذكره ابن الجوزي في غريب الحديث ٢/ ١٠٤ وابن الأثير في النهاية ٣/ ٢٥٥ بدون سند. ولم أره مسنداً بعد فلينظر.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ فلا تلتفت إلى ما يقولون ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ بقمعهم وإهلاكهم، قيل كانوا خمسة من أشراف قريش الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل وعديّ بن قيس والأسود بن عبد يغوث والأسود بن المطلب، يبالغون في إيذاء النبيّ ﷺ والاستهزاء به فقال: جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ: أمرت أن أكفيكهم فأومأ إلى ساق الوليد فمرّ بنبال فتعلق بثوبه سهم فلم ينعطف تعظماً لأخذه، فأصاب عرقاً في عقبه فقطعه فمات، وأومأ إلى أخمص العاص فدخلت فيه شوكة، فانتفخت رجله حتى صارت كالرحى ومات، وأشار إلى أنف عديّ بن قيس فامتخط قيحاً فمات، وإلى الأسود بن عبد يغوث وهو قاعد في أصل شجرة فجعل ينطح رأسه بالشجرة، ويضرب وجهه بالشوك حتى مات، وإلى عيني الأسود بن المطلب فعمي ﴿ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ عاقبة أمرهم في الدارين ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ من الشرك والطعن في القرآن والاستهزاء بك ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ فافزع إلى الله تعالى فيما نابك بالتسبيح والتحميد يكفك، ويكشف الغم عنك، أو فنزهه عما يقولون حامداً له على أن هداك للحق ﴿وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ من المصلين، وعنه عليه الصلاة السلام أنه كان إذا حز به أمر فزع إلى الصلاة ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ أي الموت فإنه متيقن لحاقه كلّ حيّ مخلوق، والمعنى فاعبده ما دمت حياً،

أن، والفعل المبنيّ للمفعول، والصحيح عدم جوازه وردّ بأنّ الاختلاف في المصدر الصريح هل يجوز انحلاله إلى حرف مصدري، وفعل مجهول أم لا إمّا أنّ الفعل المجهول هل يوصل به حرف مصدري فليس محلّ النزاع فإن كان اعتراضه على الزمخشريّ في تفسيره بالأمر، وأنه كان ينبغي أن يقول بالمأمور به فشيء آخر سهل، وقوله بما تؤمر به من الشرائع فالمأمور به الشرائع نفسها لا الأمر بها حتى يتكلف، ويقال أصله تؤمر بالصدع به فحذف تدريجاً إذ لا داعي له، وقوله فلا تلتفت الخ. يشير إلى أنه ليس أمراً بترك القتال حتى يكون منسوخاً بآية السيف. قوله: **(كانوا خمسة الخ)** كونهم خمسة قول وفي شرح البخاريّ أنهم سبعة، وفي بعض أسمائهم اختلاف مفصل في كتب الحديث، والعاص بضم الصاد وإجراء الإعراب عليها، وليس منقوصاً كالقاضي فإنه علم آخر كذا قيل، ولا أصل له، وقوله عديّ بن قيس كذا في نسخة وصوابه الحرث بن قيس ونبال بفتح النون، وتشديد الباء الموحدة من يصنع النبال أي السهام، وقوله لأخذه متعلق بينعطف، وقوله كالرحى في رواية كعنق البعير، وقوله فامتخط أي خرج قيح من أنفه بدل مخاطه.

تنبيه: في المستهزئين خلاف فقال الكرمانيّ في شرح البخاريّ هم السبعة الذين ألقوا الأذى على رأسه ﷺ وهو يصلي كما في البخاريّ فهم عمرو بن هشام، وعتبة بن ربيعة وشيبة ابن ربيعة والوليد بن عتبة، وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط، وعمارة بن الوليد وفي الأعلام للسهيلي أنهم قذفوا بقليب بدر وعدهم بخلاف ما ذكر. قوله: **(عاقبة)** إشارة إلى مفعوله، وقوله في الدارين متعلق به، وقوله فافزع الفزع هنا بمعنى الالتجاء، وقوله بالتسبيح، والتحميد

ولا تخلّ بالعبادة لحظة، عن رسول الله ﷺ من قرأ سورة الحجر كان له من الأجر عشر حسنات بعدد المهاجرين والأنصار، والمستهزئين بمحمد ﷺ والله أعلم.

بمعنى أنه بمعناه العرفي، وهو قول سبحان الله والحمد لله، وما بعده إشارة إلى أنه بمعناه اللغويّ، وما نابك بمعنى ما نزل بك، وقوله من المصلين فهو من إطلاق الجزء على الكلّ، وقوله حزبه بالباء الموحدة، والنون أيضاً وقد مرّ ضبطه وشرحه، وقوله فزع إلى الصلاة أي قام إليها واشتغل بها، وقوله الموت فاليقين بمعنى المتيقن، والمراد مدّة حياته ﷺ، وقيل المراد به تعذيب هؤلاء، وأن ينزل بهم ما وعده وتخلّ من الخلل والتقصير، وقوله من «**قرأ سورة الحجر الخ**»[1] هو حديث موضوع كما في أكثر ما ذكر في أواخر السور.

---

(١) هو بعض الحديث الموضوع في فضائل القرآن سورة سورة، وقد تقدم.

سورة النحل

مكية غير ثلاث آيات في آخرها وهي مائة وثمان وعشرون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ كانوا يستعجلون ما أوعدهم الرسول ﷺ من قيام الساعة، أو إهلاك الله تعالى إياهم كما فعل يوم بدر استهزاء وتكذيباً، ويقولون: إن صح ما يقوله فالأصنام تشفع لنا وتخلصنا منه فنزلت، والمعنى أنّ الأمر الموعود به بمنزلة الآتي المتحقق من حيث إنه واجب الوقوع، فلا تستعجلوا وقوعه فإنه لا خير لكم فيه، ولا خلاص لكم عنه ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تبرأ وجل عن أن يكون له شريك فيدفع ما أراد بهم، وقرأ حمزة والكسائيّ بالتاء على وفق قوله فلا تستعجلوه، والباقون بالياء على تلوين

سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: **(مكية غير ثلاث آيات)** وقيل مكية كلها، وقيل غير ذلك. قوله: **(مائة الخ)** الذي ذكره الداني في كتاب العدد أنها تسعون، وثلاث، وقيل أربع، وقيل خمس في سائر المصاحف، وتسمى سورة النعم جمع نعمة لما ذكر فيها مما أنعم الله به على الإنسان من المأكل، والمركب وغيره كما ستراه، ولما ذكر في آخر السورة السابقة المستهزئين المكذبين له ابتدأ هنا بقوله: **﴿أتى أمر الله﴾** المناسب له على ما ذكر في معناه، وسبب نزوله. قوله: **(كانوا يستعجلون ما أوعدهم الرسول ﷺ)**[1] الاستعجال طلب الشيء قبل زمانه ولذا قيل من استعجل بشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، وقوله وإهلاك الله، وفي نسخة أو بدل الواو، وهما بيان للوعيد، وقوله تشفع لنا ناظر للساعة، وتخلصنا للإهلاك فليس قوله إن صح ما يقوله الخ. ظاهراً في إرادة قيام الساعة كما توهم، وقوله استهزاء، وتكذيباً تعليل لقوله يستعجلون فليس استعجالهم على حقيقته بل هو في صورة الاستعجال، والمراد به ما ذكر، ويقولون معطوف على يستعجلون. قوله: **(والمعنى أنّ الأمر الموعود به)** يشير إلى أنّ أتى بمعنى يأتي على طريق الاستعارة بتشبيه المستقبل المحقق بالماضي في تحقق الوقوع، والقرينة عليه قوله فلا تستعجلوه فإنه لو وقع ما استعجل، وقوله من حيث إنه تعليل لما قبله، وإنّ بالكسر على ما ارتضاه ابن هشام رحمه الله تعالى، وجوّز ابن إياز فتحها لأنها قد تضاف للمفرد لكنه شاذ فالكسر أولى، وقوله فلا تستعجلوا وقوعه تفريع على وجوب الوقوع فإنّ ما هو كذلك لا يخاف فواته حتى يستعجل فإنّ الاستعجال إنما هو في الأكثر لذلك، ثم علل النهي بأنه لا خير في الوقوع، ولا بدّ منه فضمير فيه وعنه للوقوع، ولا غبار على كلامه. قوله: **(تبرّأ وجلّ عن أن يكون له**

---

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٥٥٧ عن ابن عباس بدون إسناد فالخبر ضعيف.

الخطاب، أو على أنّ الخطاب للمؤمنين أو لهم، ولغيرهم لما روي أنه لما نزلت أتى أمر الله، فوثب النبيّ ﷺ، ورفع الناس رؤوسهم، فنزلت فلا تستعجلوه ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾

شريك) لف ونشر فتبرأ تفسير سبحان وجلّ تفسير تعالى، وعن أن الخ تنازع فيه تبرّأ وجل، وما تحتمل الموصولية، والمصدرية لكنها ظاهرة في الثاني، وإليه أشار بقوله عن أن إذ فسرها بأن المصدرية مع احتماله للوجه الآخر، ولما كان التنزيه إنما يكون عن صفة العين لا عن الذوات، وصفات الغير فلا يظهر التنزيه عن الشريك أشار بقوله أن يكون له إلى أنه صفة سببية سلبية، وأيضاً لما كان التنزيه منه تعالى لنفسه آل إلى معنى التبري فلذا فسره به، وقوله فيدفع ما أراد بهم بيان لارتباطه بما قبله، ومناسبته له، ويدفع بالنصب أي تنزه سبحانه، وتعالى عن أن يحوم العجز اللازم لتكذيبهم حول سرادقات كبريائه فيكون له شريك فضلاً عن شركاء حتى يكون ما زعمتم من دفعهم عنكم، وهم أحجار، ومخلوقات لا تملك لأنفسها ضرّاً ولا نفعاً. قوله: **(بالياء على تلوين الخطاب)** الواقع في قوله فلا تستعجلوه فإنه للكفرة فإذا قرئ يشركون بالغيبة حينئذ كان التفاتاً، والمراد بتلوين الخطاب الالتفات من الخطاب للكفرة إلى الغيبة، والخطاب الكلام المخاطب به، وعليه إذا قرئ بالتاء لا التفات فيه، وكذا إذا كان الخطاب الأوّل للمؤمنين أولهم، ولغيرهم فإنه لا يتحد معنى الضميرين حتى يكون التفاتاً أو هما متحدان لكنه فيه تغليبان فغلب المؤمنون على غيرهم في الخطاب وغيرهم عليهم في نسبة الشرك على قراءة تشركون بالتاء، ولا التفات فيه أيضاً، وعلى قراءة الياء لا التفات، ولا تغليب أصلاً. فمن قال ليس المراد بتلوين الخطاب الالتفات بل المعنى الأعم منه لوجوده أيضاً إذا كان الخطاب لهم ولغيرهم فلا تصح المقابلة على الإطلاق لم يصب. قوله: **(لما روي أنه لما نزلت الخ)**[1] اعترض عليه بأنه ليس في هذه الرواية استعجال المؤمنين، وقد قيل في آية أخرى يستعجل بها الذين لا يؤمنون بها فالظاهر أنهم لما سمعوا أوّل الآية اضطربوا الظنّ أنه وقع فلما سمعوا خطاب الكفار بقوله فلا تستعجلوه اطمأنت قلوبهم وردّ بأنه ليس المراد بالاستعجال حقيقته بل اضطرابهم، وتهيؤهم لها المنزل منزلته، وليس هو الاستعجال الواقع من الكفرة في تلك الآية لأنه استعجال تكذيب كما في الوجه الآخر، وبه اندفع الاعتراض بلزوم الجميع بين الحقيقة، والمجاز إذا كان الخطاب للمؤمنين وغيرهم فإن قلت إذا كان الخطاب للمؤمنين لا يتصل قوله سبحانه وتعالى عما يشركون بما قبله بخلافه على العموم والاختصاص بالكفرة **(قلت)** كذا توهمه بعضهم وليس كذلك، فإنه لما نهاهم عن الاستعجال ذكر ما يتضمن أنّ إنذاره، وإخباره للتخويف، والإرشاد وأنّ قوله إنّ الساعة آتية إنما هو لذلك، فليستعدّ كلّ أحد لمعاده، ويشتغل قبل السفر بتهيئة زاده فلذا عقب بذلك دون عطف، وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى ارتباطه باعتبار ما بعده، فيكون ما ذكر مقدّمة واستفتاحاً له، وأيضاً فإنّ قوله تعالى أتى أمر الله

---

(١) هو المتقدم.

بالوحي أو القرآن فإنه يحيا به القلوب الميتة بالجهل، أو يقوم في الدين مقام الروح في الجسد، وذكره عقيب ذلك إشارة إلى الطريق الذي به علم الرسول ﷺ ما تحقق موعدهم به ودنوه، وإزاحة لاستبعادهم اختصاصه بالعلم به، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ينزل من أنزل، وعن يعقوب مثله، وعنه تنزل بمعنى تتنزل، وقرأ أبو بكر تنزل على المضارع المبني للمفعول من التنزيل ﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ بأمره أو من أجله ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ﴾ الأنبياء أن يتخذه رسولاً ﴿أَنْ أَنذِرُوٓاْ﴾ بأن أنذروا أي أعملوا من نذرت بكذا إذا علمته ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ

تنبيه وإيقاظ لما يرد بعده من أدلة التوحيد فتدبر.

قوله: (**بالوحي أو القرآن فإنه يحيا به القلوب الخ**) في الكشاف الروح استعارة للوحي الذي هو سبب الهداية ومن أمره بيان له فشبه الوحي مطلقاً أو بعضه بالروح فإن كان بالنظر إلى الموحى إليهم فلأنه بتخليصهم من الجهالة والضلالة المشبهة بالموت كما قال تعالى: ﴿**أو من كان ميتاً فأحييناه**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٢٢] فيه حياة لهم وإن كان بالنظر إلى الدين فلأنه به قيامة، وقوامه كما تقوم الروح بالبدن فهو استعارة مصرحة محققة لكنها تلزمها مكنية وتخييلية، وهي تشبيه الجهل والضلال بالموت، وضدّه بالحياة أو تشبيه الدين بإنسان ذي جسد وروح، كما إذا قلت رأيت بحراً يغترف الناس منه وشمساً يستضيؤون بها فإنه يتضمن تشبيه علمه بماء عذب ونور ساطع لكنه جاء من عرض فليس كاظفار المنية، وليس غير كونه استعارة مصرّحة كما توهم، وقد مرّ مثله في البقرة. (**فإن قلت**) قوله من أمره يخرج الروح من الاستعارة إلى التشبيه كما في قوله تعالى: ﴿**حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٧] (**قلت**) قالوا إنّ بينهما بوناً بعيداً لأنّ نفس الفجر عين المشبه شبه بخيط، وليس مطلق الأمر بمعنى الشأن مشبهاً به، ولذا بينت به الروح الحقيقية في قوله تعالى: ﴿**قل الروح من أمر ربي**﴾ كما تبين به المجازية، ولو قيل: يلقي أمره الذي هو الروح لم يخرج عن الاستعارة فليس وزان من أمره وزان قوله من الفجر، وليس كلّ بيان مانعاً من الاستعارة، كما يتوهم من كلام المحقق في شرح التلخيص، فعليك بالتفطن له فإنه مما تزل فيه الأقدام، ولم يلتفتوا إلى جعل الروح هنا بمعنى جبرائيل الواقع في بعض التفاسير، وقوله: (**فإنه الخ**) إشارة إلى وجه الشبه على ما حققناه، وقرينة الاستعارة إبدال أن أنذروا منه. قوله: (**وذكره عقيب ذلك إشارة إلى الطريق الذي به الخ**) هو على وجوه الخطاب، وإزاحة معطوف على قوله إشارة وقوله بالعلم الباء دخلت فيه على المقصور وقد مرّ بيانه، وقوله: ﴿**وعنه تنزل**﴾ أصله تتنزل فحذفت إحدى التاءين. قوله: (**بأمره أو من أجله**) يعني من إما سببية أو تعليلية، والأمر واحد الأوامر ومن جعله واحد الأمور جعلها تبيينية وقد صرح به شراح الكشاف رحمهم الله تعالى أخذاً من كلامه فلا عبرة لمن أنكره، وقوله أن يتخذه رسولاً بيان لمفعول يشاء المقدّر وقوله: ﴿**بأن أنذروا**﴾ تفسير له بما يجري على بعض الوجوه وهو كون أن مصدرية منصوبة

﴿إِلَآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ أنّ الشأن لا إله إلا أنا فاتقون أو خوّفوا أهل الكفر والمعاصي فإنه لا إله إلا أنا، وقوله: فاتقون رجوع إلى مخاطبتهم بما هو المقصود، وأن مفسرة لأن الروح

المحلّ بعد حذف الجار أو مجرورة وكونه بدلاً من الروح، وكونها مخففة من الثقيلة لا تفسيرية وإذا كانت مخففة فاسمها ضمير شأن مقدّر، والخبر أنذروا ولا يحتاج فيه إلى تقدير قول لأنّ خبر ضمير الشأن يكون أمراً من غير تأويل لأنه عينه كقولك كلامي اضرب كما حققه في الكشف. قوله: **(من نذرت بكذا إذا علمته)** تقدّم تحقيقه وأنه ليس له مصدر صريح، وإذا دخلت عليه همزة التعدية صار بمعنى أعلمت ثم خص بإعلام ما يخاف منه، فوقع في مقابلة التبشير ومحصله حينئذ التخويف، فإما أن يكون على أصل معناه لتعلقه بقوله لا إله إلا أنا ولا تخويف فيه بحسب الظاهر أو يكون بمعنى التخويف، ولذا قيل إنه يدلّ على أنهم أثبتوا له تعالى شركاء، وهو يقتضي الانتقام منهم لا منا وهم نسبوا إليه ما لا يليق بجلاله فمن قال: الثابت في اللغة أن نذر بالشيء كفرح به علمه، فحذره وأنذره إذا أعلمه بما يحذره، وليس فيها مجيئه بمعنى التخويف، فأصله للاعلام مع التخويف فاستعملوه في كل من جزأي معنييه لم يأت بشيء يعتدّ به. قوله: **(إنّ الشأن الخ)** فالضمير للشأن وهو مفعول أنذروا بمعنى أعلموا دون تقدير جارّ فيه بخلاف ما إذا كان بمعنى التخويف، ومفعوله الأوّل عام فلذا لم يقدره، وعلى الثاني خاص بأهل الكفر والمعاصي محذوف كما أشار إليه، وهو يتعدّى إلى الثاني بالباء فلذا قال بأنه. قوله: **(وقوله فاتقون رجوع إلى مخاطبتهم)** قيل: إنه لا يظهر لتخصيص كون الانذار بمعنى التخويف بكون اتقون رجوعاً إلى مخاطبتهم وجه بل ذلك في كونه بمعنى الاعلام أولى فإنّ قوله فاتقون إنذار وتخويف، فابقاؤه في حيز خوفوا هو الظاهر، وردّ بأنّ المراد أنه رجع إلى مخاطبة قريش بالانذار وليس في كلامه ما يدلّ على اختصاص هذا بالمعنى الثاني لأنذروا كما ظنه، ثم قال فإن قلت هذا على تقدير أن لا يكون **﴿فاتقون﴾** من جملة الموحى به، وهو الظاهر لجريانه على جميع الوجوه فهل لك أن تجعله منها، والمعنى أعلموهم قولي إنّ الشأن كذا فاتقون أو خوّفوهم بذلك قلت: لا وإلا لقيل إنّ بالكسر لا بالفتح، ثم وجه تفريع قوله فاتقون على التوحيد أنه إذا كان واحداً لم يتصوّر تخليص أحد لأحد من عذابه **(قلت)** إذا كان بمعنى التخويف، فالظاهر دخول قوله: **(فاتقون)** في المنذر به لأنه هو المنذر به في الحقيقة فمقتضاه أن يقال أنذروهم بأنه المنفرد بالألوهية الذي يجب عليهم أن يتقوه ويخشوا عذابه لأنه المقصود ذكره للانذار فالعدول عنه لذلك، وإذا كان بمعنى الاعلام فالمقصود بالاعلام هو الجملة الأولى وهذا متفرّع عليها على طريق الالتفات فتأمّل، وأمّا الكسر الذي ذكره، فغير وارد فإنه ليس بعد قول صريح ملفوظ، أو مقدّر إنما ذكروه لتصوير المعنى. قوله: **(وأن مفسرة)** فلا محلّ لها مع الجملة الداخلة عليها، وهي تفسير للروح بمعنى الوحي، وقوله الدال على القول بيان لوجود شرط أن المفسرة وقد وقعت بعد فعل يتضمن معنى القول، وهو قوله تعالى: **﴿ينزل الملائكة بالروح﴾** فليس شرطها مفقوداً هنا كما توهم، وإنما صرّح

بمعنى الوحي الدال على القول، أو مصدرية في موضع الجرّ بدلاً من الروح، أو النصب بنزع الخافض، أو مخففة من الثقيلة، والآية تدلّ على أنّ نزول الوحي بواسطة الملائكة، وأنّ حاصله التنبيه على التوحيد الذي هو منتهى كمال القوّة العلمية، والأمر بالتقوى الذي هو أقصى كمالات القوّة العملية، وأنّ النبوّة عطائية، والآيات التي بعدها دليل وحدانيته من حيث إنها تدل على أنه تعالى هو الموجد لأصول العالم وفروعه على وفق الحكمة والمصلحة، ولو كان له شريك لقدر على ذلك فيلزم التمانع ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ أوجدهما على مقدار وشكل وأوضاع وصفات مختلفة، قدّرها وخصصها بحكمته ﴿وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ منها أو مما يفتقر في وجوده أو بقائه إليها، ومما لا يقدر على خلقهما، وفيه دليل على أنه تعالى ليس من قبيل الإجرام ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ جماد لا حس لها ولا حراك، سيالة لا تحفظ الوضع والشكل ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ﴾ منطيق مجادل

بتأويل الروح به لأنه المفسر في الحقيقة، ولولاه لم تدلّ الجملة على ذلك. قوله: **(أو مصدرية)** على مذهب سيبويه المجوز لوصلها بالأمر والنهي وفوات معناه بالسبك، كفوات المضيّ مع أنه غير مسلم كما مرّ تحقيقه، وإذا كانت مخففة من الثقيلة، فهل يحتاج إلى تقدير القول معها أم لا تقدّم الكلام فيه، والنصب بنزع الخافض بتقدير الباء السببية معه. قوله: **(والآية تدل على أنّ نزول الوحي بواسطة الملائكة الخ)** دلالة الآية على ذلك ظاهرة وليس فيها دلالة على أنه لا يكون إلا بذلك حتى يرد عليه أنه لا دلالة فيها على الحصر مع أنه غير منحصر في ذلك، وقوله: **(منتهى كمال القوّة العلمية)** يعني أنه أشرف المطالب اليقينية، وكون النبوّة عطائية هو مذهب أهل الحق خلافاً للحكماء، وقد مرّ تحقيقه في سورة الأنعام وقوله: **(الأصول العالم)** يعني به السموات والأرض، وقوله: **(على وفق الحكمة)** هو معنى قوله بالحق وقوله فيلزم التمانع إشارة إلى برهان التمانع المذكور في علم الكلام، وقوله وفروعه يعني به ما في خلق الإنسان الخ. قوله: **(أوجدهما على مقدار وشكل الخ)** هو يؤخذ من قوله تعالى بالحق لأنّ معناه ما يحق لها بمقتضى الحكمة لتدلّ على صانع مختار منفرد بالألوهية وإلا لوقع التمانع لاجتماع مؤثرين على أثر واحد ولذا عقبه بقوله: **﴿تعالى عما يشركون﴾** وقيل: معنى قوله بالحق بحكمة الحق وقوله: **(منها)** وفي نسخة منهما وإليهما والمعنى واحد وقيده بما ذكر ليرتبط بما قبله ولأنه الواقع. قوله: **(على أنه تعالى ليس من قبيل الإجرام)** أي ليس بجسم كما يقوله المجسمة، ووجه الدلالة أنه يدلّ على احتياج الإجرام إلى خالق، فهو لا يجانسها وإلا لاحتاج إليه فلا يكون خالقاً أنّ كلّ ما هو جرم فهو منهما وخالقهما، وما فيهما هو الله فليس منهما حتى يرد عليه أنه إنما يدلّ على أنه ليس من السموات والأرض، فجاز أن يكون جسماً من غيرها إلا أن يراد بالسموات والأرض جهة العلو والسفل كما قيل. قوله: **(منطيق مجادل)** منطيق بكسر الميم صيغة مبالغة كمنحار، فهو دليل آخر على خالقيته، وقدرته وهذا هو الوجه كما في شرح الكشاف ولذا قدّمه المصنف رحمه الله تعالى، ووجه الاستدلال أنه كان نطفة

﴿مُّبِينٌ﴾ للحجة، أو خصيم مكافح لخالقه قائل: **﴿من يحيي العظام وهي رميم﴾** [سورة يس، الآية: ٧٨] روي أنّ أبيّ بن خلف أتى النبي ﷺ بعظم رميم، وقال: يا محمد أترى الله يحيي هذا بعدما قد رمّ فنزلت ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ﴾ الإبل والبقر والغنم، وانتصابها بفعل يفسره ﴿خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ أو بالعطف على الإنسان، وخلقها لكم بيان ما خلق لأجله، وما بعده تفصيل له ﴿فِيهَا دِفْءٌ﴾ ما يدفأ به فيقي البرد ﴿وَمَنَٰفِعُ﴾ نسلها ودرها وظهورها، وإنما

سيالة لا يستقرّ ولا يحفظ شكلاً فانتقلت إلى أطوار مختلفة حتى صارت تدفع عن نفسها وتخاصم وتحاج من حاجها، وهذا ليس مما تقتضيه الطبيعة بل هو بخلق فاعل حكيم مختار. قوله: **(أو خصيم مكافح الخ)** هذا هو الوجه الثاني وأخره لما مرّ وأصل الكفاح في القتال، وأراد به مطلق الدفع أو الدفع بالحجة على التشبيه لها بالسيف، ونحوه على طريق الكناية والتخييل وهو لبيان جراءة من كفر على الله وعدم استحيائه منه، ووقاحته بتماديه في الكفر قيل ويؤيد هذا الوجه قوله في سورة يس بعدما ذكر مثله قال: **﴿من يحيي العظام وهي رميم﴾** [سورة يس، الآية: ٧٨] فإنه نص في هذا فصدر الآية للاستدلال، وعجزها لتقرير الوقاحة وليس بشيء لأنّ مدار ما قبلها في تلك السورة على الحشر والنشر ومكابرتهم فيه بخلاف هذه، ولكل مقام مقال، وقد أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى هناك، وأمّا كون الآية مسوقة لتقرير وقاحة الإنسان لانتفاء التنافي بين الاستدلال على الوحدانية والقدرة وتقرير وقاحة المنكرين، ولذا جعل تتميماً لقوله تعالى: **﴿عما يشركون﴾** فعدم المنافي لا يقتضي وجود المناسب ووجه التعقيب وإذا الفجائية مع أنّ كونه خصيماً مبيناً لم يعقب خلقه من نطفة إذ بينهما وسايط أنه بيان لأطواره إلى كمال عقله فالتعقيب باعتبار أخرها فلا وجه لتقدير الوسايط ولا للقول بأنه من باب التعبير عن حال الشيء بما يؤول إليه وخصيم صيغة مبالغة أو بمعنى مخاصم، وترى بضمّ التاء بمعنى تزعم وتظنّ ورم بمعنى صار رميماً. قوله: **(روي أنّ أبيّ بن خلف الخ)**[1] الرميم البالي الفاني وفي هذه الآية دليل الشافعيّ رضي الله تعالى عنه على أنّ العظم والشعر ينجس بالموت، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى خالف في ذلك وقال لو أن فيه حياة ما لبث بعد الموت وتأويله بما سيأتي في سورة يس يأباه أنّ دخول صورة السبب لازم. قوله: **(ألا بل الخ)** سيأتي تحقيقه والغنم شامل للضأن والمعز كشمول البقر للجاموس وهذه هي الأزواج الثمانية والزوج ما معه غيره وقد يراد به المجموع، وفي نصب الأنعام أوجه نصب على الاشتغال وهو أرجح من الرفع لتقدّم الفعلية أو بالعطف على الإنسان فعلى الأوّل قوله خلقها مفسر، وعلى هذا مبين مؤكد وهو مستأنف جواب سؤال مقدّر وقرىء بالرفع في الشواذ. قوله: **(بيان ما خلق لأجله)** وفي نسخة ما خلقت لأجله والتذكير في الأولى بتأويل ما ذكر أو يكون لأجل نائب الفاعل وجوّز فيه أن يكون مبنياً للفاعل وفي الكشاف ما خلقها إلا لكم ولمصالحكم يا جنس الإنسان فقيل

---

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٥٥٨ بدون إسناد فهو ضعيف.

عبر عنها بالمنافع ليتناول عوضها ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ أي تأكلون ما يؤكل منها من اللحوم والشحوم والألبان، وتقديم الظرف للمحافظة على رؤوس الآي، أو لأن الأكل منها هو المعتاد المعتمد عليه في المعاش، وأما الأكل من سائر الحيوانات المأكولة، فعلى سبيل التداوي أو التفكه ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ زينة ﴿حِينَ تُرِيحُونَ﴾ تردّونها من مراعيها إلى مراحها بالعشيّ ﴿وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ تخرجونها بالغداة إلى المراعي، فإن الأفنية تتزين بها في الوقتين، فيجل أهلها في أعين الناظرين إليها، وتقديم الإراحة لأن الجمال فيها أظهر، فإنها

الحصر مأخوذ من لام الاختصاص بناء على أنه معنى اختصاها على أحد الاحتمالين، وقوله: يا جنس الإنسان إشارة إلى أنه التفات من الغيبة إلى الخطاب والكلام تم عند قوله خلقها، ويجوز أن يتم عند قوله لكم متعلقة بخلقها والأوّل أولى لعطف قوله: **﴿ولكم فيها جمال﴾** عليه وعليه فالحصر مستفاد من التقديم وعلى الأوّل من اللام أو الفحوى والمقام وخالفه المدقق، فجعل الأولى تعلق لكم بخلق قيل: وهو الذي أراده رحمه الله تعالى ولذا لم يذكر حديث الحصر لأنّ اللام لا تدلّ عليه كما مرّ تفصيله، والمقابلة غير متعينة هنا وفيه أن قوله هنا لأجله صريح في أن اللام تعليلية لا اختصاصية غير دالة على الحصر وإن قيل: إنّ التعليل قد يفيد ذلك فتأمّل وقوله فيقي البرد أي يكون وقاية دافعة بجعله لباساً أو بيتاً كما في آية أخرى ومن أصوافها الخ. والدفء اسم لما يدفىء أي يسخن وقرأ زيد بنقل حركة الهمزة إلى الفاء والزهريّ كذلك إلا أنه شدّد الفاء كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف وفي اللوامح منهم من عوّض من الهمزة تشديد الفاء، وهو أحد وجهي حمزة بن حبيب وقفاً، واعترض عليه المعرب بأنّ التشديد وقفاً لغة مستقلة، وإن لم يكن ثمة حذف من الكلمة الموقوف عليها، ويدفع بأنه إنما يكون ذلك إذا وقف على آخر حرف منها أمّا إذا وقف على ما قبل الآخر كقاض فلا. قوله: **(نسلها ودرها وظهورها)** أي وركوب ظهورها، وقوله وإنما عبر عنها أي عما ذكر من النسل وما ذكر معه والمراد بعوضها ثمنها ويلحق به الأجرة، وقوله أي تأكلون ما يؤكل إشارة إلى أنّ من تبعيضية، ويجوز أن تكون ابتدائية، وقوله: **(والألبان)** إشارة إلى أنّ الأكل هنا بمعنى التناول الشامل للشرب، وقوله: **(أو لأنّ الأكل منها هو المعتاد)** بيان لوجه آخر للتقديم، وهو الحصر وأنه إضافيّ بالنسبة إلى اللحوم المعتادة، ونحوها، فلا يرد لحم الطيور والخبز والبقول والحبوب، والاعتياد مأخوذ من المضارع الدال على الاستمرار. قوله: **(تردّونها من مراعيها إلى مراحها)** بضمّ الميم وهو مقرها في دور أهلها وفيه إشارة إلى أنّ ضمير المفعول محذوف من الفعلين، والأفنية جمع فناء الدار بالكسر والمدّ وهو ما حولها من الفضاء، ويجل بكسر الجيم بمعنى يعظم، وملأى بفتح الميم وسكون اللام تأنيث ملآن كعطشان وعطشى، وحافلة بمعنى ممتلئة باللبن وحاضرة لأهلها أي موجودة في أفنيتهم، وقوله: **﴿تريحون﴾** فيه إشارة إلى حذف العائد من الجملة الواقعة صفة، والتسريح بمعنى الارسال، وأصله في الشعر والمراد به هنا ارسال المواشي للرعي وتقييد الأوّل بالعشيّ. والثاني بالغداة بناء على المعتاد، والحظائر جمع

تقبل ملأى البطون حافلة الضروع، ثم تأوي إلى الحظائر حاضرة لأهلها، وقرىء حيناً على أنّ تريحون وتسرحون، وصف له بمعنى تريحون فيه وتسرحون فيه، ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾ أحمالكم ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ﴾ إن لم تكن، ولم تخلق فضلاً عن أن تحملوها على ظهوركم إليه ﴿إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ إلا بكلفة ومشقة، وقرىء بالفتح وهو لغية فيه، وقيل المفتوح مصدر شق الأمر عليه، وأصله الصدع، والمكسور بمعنى النصف كأنه ذهب نصف قوّته بالتعب ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حيث رحمكم بخلقها لانفاعكم، وتيسير الأمر عليكم ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ﴾ عطف على الأنعام ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ أي لتركبوها ولتتزينوا بها زينة، وقيل هي معطوفة على محل لتركبوها، وتغيير النظم لأنّ الزينة بفعل

حظيرة، وهي مبيتها، والأحمال جمع حمل بالكسر معروف. قوله: **(وتقديم الإراحة الخ)** أي مع تأخرها في الوجود لما ذكر والواو وإن لم تقتض ترتيباً لكن مخالفة الظاهر لا بدّ له من نكتة. قوله: **(إن لم تكن الخ)** بتشديد النون المدغمة في نون ضمير الإناث العائد على الأنعام ويجوز تحقيقه، وفاعله ضمير هي المقدّر للأنعام، وفي نسخة إن لم تكن الأنعام وكان تامّة، ويجوز أن تكون ناقصة، والخبر محذوف وهذا إشارة إلى السؤالين المذكورين في الكشاف، ودفع ما يتوهم من أنّ الموافق للسياق لم تكونوا حامليها إليه وأن طباقه من حيث إنّ معناه تحمل أثقالكم إلى بلد بعيد قد علمتم أنكم لا تبلغونه بأنفسكم إلا بجهد ومشقة فضلاً أن تحملوا على ظهوركم أثقالكم، وترك الوجه الثاني وهو أنّ المعنى لم تكونوا بالغيه بها إلا بشق الأنفس وحذف بها لأنّ المسافر لا بدّ له من الأثقال لأنّ الأوّل أبلغ وعن عكرمة رضي الله تعالى عنه أنّ البلد مكة. قوله: **(إلا بكلفة ومشقة)** هذا بيان المعنى المراد منه وما بعده بيان لأصل معناه وإنّ اطلاقه إمّا لكونه يكسر النفس أو يذهب نصفها كما تقول لن تبلغ كذا إلا بقطعة من كبدك، وقوله لانفاعكم الموجود في اللغة النفع لا الإنفاع، وقد استعمله المصنف رحمه الله تعالى في مواضع من كتابه، وخطىء فيه كما سيأتي في سورة الجنّ، وقوله وتيسير الأمر عليكم من قوله رؤوف. قوله: **(ولتتزينوا بها زينة)** فهي مفعول مطلق لفعل مقدّر معطوف على لتركبوا أو هو مفعول به لفعل مقدّر هو حال أي، وقد جعلها لكم زينة كما هو أحد الوجوه في إعرابه، وقوله: **(وتغيير النظم)** أي بإظهار اللام في الأوّل دون الثاني لأنّ الأوّل مختلف فاعله، فلا يصح نصبه على أنه مفعول له لفقد شرطه على ما عرف في النحو بخلاف الزينة بمعنى التزيين، واعترض عليه بفقد الشرط الآخر وهو المقارنة في الوجود فإنّ خلقها متقدّم على الزينة وردّ بأنها في حال خلقها زينة في نفسها، وفيه نظر وفي شرح المفصل للسخاوندي أنه لا بدّ من كون المصدر واقعاً بعد الفعل يعني أنه لا يشترط فيه المقارنة، ودفع أيضاً بأنّ المراد بالمقارنة عدم التقدّم، لأنه يقال شربت الدواء اصلاحاً للبدن كما قيل عليه أنه مخالف للمشهور بين النحاة وما ذكر محمول على الحال المقدّرة، والذي يحسم مادّة الاشكال التأويل، كما أوّل التأديب بإرادته في ضربته تأديباً، ولذا قيل إنه علة بحسب الوجود الذهني

الخالق، والركوب ليس بفعله، ولأن المقصود من خلقها الركوب، وأمّا التزين بها فحاصل بالعرض، وقرىء بغير واو، وعلى هذا يحتمل أن يكون علة لتركبوها، أو مصدراً في موقع الحال من أحد الضميرين أو متزينين أو متزيناً بها، واستدل به على حرمة لحومها، ولا دليل فيه إذ لا يلزم من تعليل الفعل بما يقصد منه غالباً أن يقصد منه غيره أصلاً، ويدلّ عليه أنّ الآية مكية، وعامّة المفسرين والمحدّثين على أنّ الحمر الأهلية حرمت عام خيبر ﴿وَيَخْلُقُ مَا

معلول بحسب الوجود الخارجي لاعتماده عليه، وقوله: **(معطوفة على محل لتركبوها)** فهي مفعول له. قوله: **(ولأنّ المقصود من خلقها الركوب)** فصرّح فيه بحرف العلة إشارة إلى أنّ الخلق في الأصل لأجله، وهذا لا يعارضه ما مرّ من أنّ نصبه لوجود شرط النصب فيه، لأنّ النكات لا تتزاحم، وقوله فحاصل بالعرض لأنّ العقلاء لا تنظر إلى زينة الحياة الدنيا، فإنها عرض زائل فلذا أخره، وغير الأسلوب فيه قيل وهذا هو الوجه. قوله: **(وقرىء بغير واو)** وهي قراءة شاذة لابن عباس رضي الله عنهما، وفي إعرابه الوجوه السابقة ويزيد عليها كونه مفعولاً له لتركبوها وهو بمعنى التزين، فلا يرد عليه اختلافهما، ولا حاجة إلى الجواب بأنه على القول بجوازه، وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إيماء إليه، وأما لزوم تخصيص الركوب المطلوب بكونه لأجل الزينة، وكون الحكمة في خلقها ذلك، وكون ذلك هو المقصود الأصلي لنا فلا ضير فيه لأنّ التجمل بالملابس، والمراكب لا مانع منه شرعاً كما مرّ في قوله ولكم فيها جمال وهو لا ينافي أن يكون لخلقها حكماً أهم عند العقلاء كالجهاد عليها وسفر الطاعات وإنما خص لمناسبته مقام الامتنان مع أنّ الزينة على ما قال الراغب ما لا يشين في الدنيا ولا في الآخرة، وأما ما يزينه في حالة دون أخرى فهو من وجه شين، ولذا قال تعالى: ﴿**حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم**﴾ [سورة الحجرات، الآية: ٧] وقوله: **(متزينين)** على الحالية من ضمير الفاعل ومتزيناً بها على كونه حالاً من ضمير المفعول. قوله: **(واستدلّ به على حرمة لحومها)** هو أحد قولي الحنفية في كراهتها هل هي تحريمية أم لا وإلى الأوّل ذهب صاحب الهداية رحمه الله تعالى، وذكر في وجه الاستدلال أنّ الآية واردة في مورد الامتنان والأكل من أعلى منافعها، والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم، ويمنّ بأدناها، ونقله في كتاب الأحكام عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى الجواب عنه بأنّ كونه أدنى النعمتين غير مسلم، وأن ذكر بعض المنافع لا ينافي غيرهما، والآية وردت للامتنان عليهم بما ألفوه واعتادوه، وهو الركوب والتزين بها لا الأكل بخلاف النعم فذكر أغلب المنفعتين عندهم وترك الأخرى اكتفاء بذكره أوّلاً كيف وحرمة لحوم الحمر الأهلية إنما وقعت عام خيبر عند أكثر المحدّثين، وهذه الآية مكية فلو علم منها ذلك كان ثابتاً قبله **(وفيه بحث)** لأنّ السورة وإن كانت مكية يجوز كون هذه الآية مدنية، ويؤيده ما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فتأمّل فإنّ الاستدلال بها لا يخلو من الكدر، وقوله: **(على أن الحمر الأهلية الخ)** يعني ولو كانت الآية دالة على حرمة لحوم الخيل لدلت على حرمة لحوم الحمر أيضاً لكونهما على سنن

لَا تَعْلَمُونَ ﴾ لما فصل الحيوانات التي يحتاج إليها غالباً احتياجاً ضرورياً أو غير ضروري أجمل غيرها، ويجوز أن يكون إخباراً بأنّ له من الخلائق ما لا علم لنا به، وأن يراد به ما خلق في الجنة والنار مما لم يخطر على قلب بشر ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾ بيان مستقيم الطريق الموصل إلى الحق، أو إقامة السبيل وتعديلها رحمة وفضلاً، أو عليه قصد السبيل يصل إليه من يسلكه لا محالة، يقال سبيل قصد وقاصد أي مستقيم كأنه يقصد الوجه الذي

واحد في النظم، وهو إشارة إلى ما في مسلم وغيره «**نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية**»[1]. قوله: **(لما فصل الحيوانات الخ)** إشارة إلى تفاوت مراتب الاحتياج وأن منها ما هو ضروريّ، وما هو غير ضروريّ، وقوله أجمل غيرها إشارة إلى أن قوله ويخلق ما لا تعلمون بمعنى ويخلق غير ذلك، والتعبير عنه بذلك لأن مجموعها غير معلوم، وقوله: **(ويجوز الخ)** فما لا تعلمون على ظاهره، وأنه مما لا يحتاج إليه، وأن يراد معطوف على أن يكون، وهو مخصوص بما في الجنة، وكونه غير معلوم لنا، وقوله: **(ما لم يخطر)**[2] إشارة إلى الحديث المشهور. قوله: **(بيان مستقيم الطريق الخ)** ليس القصد هنا مصدر قصدته بمعنى أتيته بل هو بمعنى تعديلها وهو مصدر وصف به فهو بمعنى قاصد يقال سبيل قصد وقاصد أي مستقيم، كأنه يقصد الوجه الذي يؤمه السالك، ولا يعدل عنه فهو نحو نهر جار وطريق سائر ولما كان على للوجوب ولا وجوب على الله عندنا كما ذكره الزمخشريّ كان معناه أنه لتحتمه وتعينه بطريق الوعد به تفضلاً كالواجب اللازم عليه كما أشار إليه بقوله رحمة الخ واللازم ليس هو مستقيم الطريق بل الهداية إليه وبيانه للعباد فلذا قدروا فيه مضافاً، وهو البيان كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى أو الهداية كما في الكشاف لقوله تعالى: ﴿**إن علينا للهدى**﴾ [سورة الليل، الآية: ١٢] أو هو مصدر بمعنى الإقامة، والتعديل أي اظهاره بالحجج والبراهين وإرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام، وإنزال الكتب ولا حاجة إلى تقدير المضاف على هذا والموصل صفة مستقيم لا صفة الطريق، لأن كل طريق موصل إلى الحق مستقيم، وإنما قيل إن عليه بيان الطريق المستقيم دون ضده، لأنه ما عداه فيعلم من بيانه بيانه وترك ذكره لعدم الاعتداد به، وإيهام أنه غير محتاج إلى البيان، وقد علم مما مرّ الفرق بين الوجهين باختلاف معنى القصد فيهما، والاحتياج إلى التقدير وعدمه وقيل الأوّل مبنيّ على ملاحظة وجود الطريق المستقيم، وتحققها وكونها مفروغاً عنها دون الثاني. قوله: **(أو عليه قصد السبيل الخ)** يعني أن على

---

(١) أخرجه البخاري ٤٢١٩ ـ ٥٥٢٠ ـ ٥٥٢٤ ومسلم ١٩٤١ وأبو داود ٣٧٨٨ والنسائي ٧/ ٢٠١ وابن ماجه ٣١٩٦ كلهم من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٣٢٤٤ ـ ٤٧٧٩ ومسلم ٢٨٢٤ والترمذي ٣١٩٧ وابن ماجه ٤٣٢٨ كلهم من حديث أبي هريرة قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى: ﴿**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر**﴾، ومصداق ذلك في كتاب الله: ﴿**فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون**﴾ [سورة السجدة، الآية: ١٧].

يقصده السالك لا يميل عنه، والمراد بالسبيل الجنس، ولذلك أضاف إليه القصد وقال: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾ حائد عن القصد أو عن الله، وتغيير الأسلوب لأنه ليس بحق على الله تعالى أن يبين طرق الضلالة، أو لأن المقصود بيان سبيله، وتقسيم السبيل إلى القصد، والجائر إنما جاء بالعرض، وقرىء ومنكم جائر أي عن القصد ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾ الله ﴿لَهَدَىٰكُمْ﴾

ليست للوجوب واللزوم، والمعنى أن قصد السبيل ومستقيمه موصل إليه، ومارّ عليه فشبه ما يدلّ على الله بطريق مستقيم شأنه ذلك، وقوله: **(والمراد بالسبيل الجنس الخ)** أي هو شامل للمستقيم، وغيره فإضافة القصد بمعنى المستقيم إليه من إضافة الخاص إلى العامّ لا من إضافة الصفة إلى الموصوف، وإليه أشار بقوله ولذلك الخ فإن إضافة الصفة إلى الموصوف خلاف الظاهر فلذا استدلّ به عليه وكذا استدل بقوله منها فإن الجائر ليس منها بل قسميها، وأمّا عود الضمير على المطلق الذي في ضمن المقيد فخلاف الظاهر، ونحن في غنى عنه بقصد السبيل. قوله: **(حائد عن القصد الخ)** حائد بالحاء والدال المهملتين اسم فاعل من حاد بمعنى عدل، وفي نسخة مائل، والوجه الأول ناظر إلى تفسير القصد بالقاصد والإقامة والتعديل، والثاني إلى الأخير. قوله: **(وتغيير الأسلوب لأنه ليس بحق الخ)** الجور العدل عن الاستقامة وطريق جائر غير مستقيم قال:

ومن الطريق جائر وهدى قصد السبيل ومنه ذو دخل

فكان الظاهر، وعلى الله قصد السبيل، وعليه جائرها فعدل عن ذلك لأن الضلال لا يضاف إلى الله إما لأنه غير خالقه كما هو مذهب المعتزلة كما في الكشاف، وقد جعلوا الآية حجة لهم أو لأنه لا يليق أن يضاف إليه تأدباً هو كقوله: ﴿**الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم**﴾ [سورة الفاتحة، الآية: ٧] والمصنف رحمه الله تعالى أشار إلى دفع استدلالهم تبعاً للإمام بأن المراد على الله بحسب الفضل والكرم بيان الدين الحق، والمذهب الصحيح فأمّا بيان كيفية الاغواء والاضلال فغير واجب وفيه بحث فإنه كما أن بيان الهداية، وطريقها متحتم فكذا ضدّه، وليس إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام، وإنزال الكتب إلا لذلك فالحق أن المعنى على الله بيان طريق الهداية ليهتدوا بها، وبيان غيرها ليحذروه، وإنما اكتفى بأحدهما للزوم الآخر له، ولذا قال محيي السنة رحمه الله تعالى المعنى بيان طريق الهدى من الضلالة:

وبضدها تتبين الأشياء

وقوله: **(أو لأن المقصود الخ)** هذا جواب آخر بناء على أن بيانهما لازم، ولكنه اقتصر على بيان الأوّل، لأنه المقصود بالذات والآخر إنما يبين ليجتنب كما قيل:

عرفت الشرّ لا للشرّ لكن لتوقيه

ولما كان مقتضى هذا ترك ذكره بالكلية أشار إلى أنّ ذكر انقسام السبيل إليهما وقع بالعرض كالاستطراد وقراءة ومنكم بالواو قراءة ابن أبيّ وقراءة على فمنكم بالفاء. قوله: **(أي ولو شاء هدايتكم الخ)** قدر مفعوله من مضمون الجواب كما هو المطرد فيه كما مرّ تحقيقه،

أَجْمَعِينَ ﴾ أي ولو شاء هدايتكم أجمعين لهداكم إلى قصد السبيل هداية مستلزمة للاهتداء ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ من السحاب أو من جانب السماء ﴿مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ ﴾ ما تشربونه، ولكم صلة أنزل، أو خبر شراب، ومن تبعيضية متعلقة به، وتقديمها يوهم حصر المشروب فيه ولا بأس به لأنّ مياه العيون والآبار منه لقوله: ﴿فسلكه ينابيع﴾ [سورة الزمر، الآية: ٢١] وقوله: ﴿فأسكناه في الأرض﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ١٨] ﴿وَمِنْهُ شَجَرٌ ﴾ ومنه يكون شجر يعني الشجر الذي ترعاه المواشي، وقيل كل ما ينبت على الأرض شجر قال:

نعلفها اللحم إذا عز الشجر والخيل في اطعامها اللحم ضرر

وأجمعين قيد المنفي لا النفي فهي لسلب العموم لا لعموم السلب، وقوله هداية مستلزمة للاهتداء قيد به لأنه هو المنفي إذ الهداية بمعنى مطلق الدلالة واقعة للجميع لما لم يكن تعلق مشيئة الله بشيء موجبة لوجوده عند المعتزلة والآية منادية على خلاف ما زعموه جعلوا المشيئة قسمين مشيئة قسر والجاء وغيرها، والأولى موجبة بخلاف الثانية وفسروا المشيئة هنا بالقسرية كما في الكشاف. قوله: **(من السحاب أو من جانب السماء)** لما كان المطر ينزل من الغيم دون السماء نفسها جعلها بمعنى السحاب إمّا استعارة، أو مجازاً مرسلاً على أنها بمعنى ما علا مطلقاً أو في الكلام مضاف مقدّر وهو جانب أو جهة، وقوله صلة أنزل فمنه شراب مبتدأ وخبر أو منه صفة وشراب فاعله وقوله: **(ومن تبعيضية)** أي في قوله منه والجملة صفة، وأمّا من في قوله: ﴿من السماء﴾ فابتدائية. قوله: **(وتقديمها يوهم حصر المشروب فيه)** أشار بقوله يوهم إلى أنه ليس بمراد لأنّ التقديم لا يلزمه ذلك ولذا قال ولا بأس به أي لا ضرر في قصد الحصر المتبادر منه فإنّ جميع المياه العذبة المشروبة بحسب الأصل منه كما بينه والآبار جمع بئر على القلب والتقديم إذا لم يكن صلة أنزل، وهو ظاهر وقوله فسلكه ينابيع دلالته على ما ذكره بحسب الظاهر إذ لا يأبى كون بعضها ليس منه، وكذا ما بعده. قوله: **(ومنه يكون شجر)** بيان لحاصل المعنى لا للإعراب، لأن منه خبر مقدّم أي كائن منه شجر، وقوله: **(يعني الشجر الذي ترعاه المواشي)** فيه إبقاء الشجر على حقيقته لأنه ما كان له ساق وقيده بما يرعى لقوله فيه تسيمون، والإبل والبقر تأكل من أوراقه طرية وتخبط لها يابسة، وقوله: **(وقيل كل ما ينبت)** فهو مجاز شامل، وهو أنسب بكونه مرعياً واستدل عليه بالبيت إشارة إلى استعماله بهذا المعنى كما ورد في الحديث: **(لا تأكلوا ثمن الشجر)**[1] يعني الكلا كما في النهاية.

قوله:

(نعلفها اللحم إذا عز الشجر والخيل في إطعامها اللحم ضرر)

رجز لم يعز وعلفها اللحم أنهم كانوا يطعمون خيولهم قديد اللحم، ويسقونها اللبن إذا

---

(١) لم أجده.

﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ ترعون من سامت الماشية، وأسامها صاحبها، وأصلها السومة، وهي العلامة لأنها تؤثر بالرعي علامات ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ﴾ وقرأ أبو بكر بالنون على التفخيم ﴿وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۗ﴾ وبعض كلها إذ لم ينبت في الأرض كلّ ما يمكن من الثمار. ولعلّ تقديم ما يسام فيه على ما يؤكل منه لأنه سيصير غذاء حيوانياً هو أشرف الأغذية ومن هذا تقديم الزرع، والتصريح بالأجناس الثلاثة وترتيبها ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ على وجود الصانع، وحكمته، فإنّ من تأمّل أنّ الحبة تقع في الأرض وتصل إليها نداوة تنفذ فيها فينشق أعلاها ويخرج منه ساق الشجرة، وينشق أسفلها فيخرج منه عروقها ثم تنمو، ويخرج منها الأوراق والأزهار والأكمام والثمار،

جدبوا، وقيل المراد باللحم الضرع، والمراد سقيها اللبن، وعز بمعنى قل والشجر هنا بمعنى الكلأ لأنه هو الذي يعلف، وكون ذلك فيه ضرر، لأنه لا يغني غناء غيره. قوله: **(ترعون من سامت الماشية وأسامها الخ)** والقراءة المشهورة بضم التاء من الأسامة وقرئ شاذاً بفتحها بتقدير لتسيم مواشيكم والسومة بضم السين كالسمة بكسرها بمعنى العلامة، وقوله لأنها تؤثر بالرعي علامات يعني أن المواشي تؤثر علامات في الأرض والأماكن التي ترعاها فلذا سميت أسامة. قوله تعالى: **(﴿ينبت لكم به الزرع﴾)** يحتمل أن تكون صفة أخرى لماء أو مستأنفة استئنافاً بيانياً كأنه قيل، وهل له منافع أخر، وقوله على التفخيم لأنه يستعمله المعظم نفسه، ولذا سماها النحاة نون العظمة. قوله: **(وبعض كلها)** فمن تبعيضية وصرّح بها لأنّ كلّ الثمرات لا تكون إلا في الجنة، وإنما أنبت في الأرض بعض من كلّ ليتذكر باقيها كما في الكشاف والمصنف رحمه الله تعالى ذكر وجهاً آخر، وهو أنها بعض مما في يفاع الإمكان من ثمر القدرة الذي لم تجنه راحة الوجود وهو أظهر وأشمل، وأنسب بما تقدم، لأنه كما عقب ذكر الحيوان المنتفع بها على التفصيل بقوله تعالى: **﴿ويخلق ما لا تعلمون﴾** عقب ذكر الثمرات المنتفع بها بمثله. قوله: **(ولعل تقديم ما يسام الخ)** يعني كان الظاهر تقديم غذاء الإنسان الأشرف فأشار إلى أن ما قدم منه غذاء له بواسطة أيضاً، وهذا لا يدفع السؤال لأنه كان ينبغي تقديم ما كان غذاء بغير واسطة فالنكتة أنه قدّم النعم التي لا دخل للخلائق فيها ببذر، وغرس وقدّم الزرع لمناسبته للكلأ المرعى، وقوله ومن هذا أي من هذا القبيل أو لأجل هذا صرّح بالأنواع الثلاثة لما فيها من الغذائية، وغيرها من الثمار للتفكه، وقدم الزيتون لأنه أعرف وثنى بالنخل لأنه أقوى غذاء من العنب، وقال الإمام قدّم ذلك للتنبيه على مكارم الأخلاق، وأن يكون اهتمام الإنسان بمن تحت يده أقوى من اهتمامه بنفسه، وقوله: **﴿كلوا وارعوا أنعامكم﴾** [سورة طه، الآية: ٥٤] إيذان بأنه ليس بلازم وإن كان من الأخلاق الحميدة ولك أن تقول لما سبق ذكر الحيوانات المأكولة، والمركوبة ناسب تعقيبها بذكر مشربها ومأكلها لأنه أقوى في الامتنان بها إذ خلقها ومعاشها لأجلهم فإنّ من وهب دابة مع علفها كان أحسن كما قيل من الظرف هبة الهدية مع الظرف. قوله: **(على وجود الصانع وحكمته فإنّ من تأمّل الخ)** الظاهر أنه متعلق بآية، وقيل إنه علق على

ويشتمل كل منها على أجسام مختلفة الأشكال والطباع مع اتحاد المواد، ونسبة الطبائع السفلية، والتأثيرات الفلكية، إلى الكل علم أنّ ذلك ليس إلا بفعل فاعل مختار مقدّس عن منازعة الأضداد والأنداد، ولعلّ فصل الآية لذلك ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ﴾ بأن هيأها لمنافعكم ﴿مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ حال من الجميع أي نفعكم بها

بيتفكرون لتضمينه معنى يستدلون قيل كان المناسب لما سبق من قوله في تفسير قوله أنه لا إله إلا أنا فاتقون، والآيات بعدها دليل على وحدانيته وما سيقوله من قوله مقدّس عن منازعة الأضداد، والأنداد أن يقول على وحدانيته فلعل مراده على وجود الصانع الواحد بقرينة كلامه السابق، واللاحق **(أقول)** الظاهر أنّ وجود الصانع الحكيم يدلّ على انتفاء غيره ووحدانيته بطريق التمانع كما أشار إليه بقوله فيما مرّ أنها تدلّ على أنه تعالى هو الموجد لأصول العالم، وفروعه على وفق الحكمة، والمصلحة فلو كان له شريك لقدر على ذلك فيلزم التمانع وبهذا يرتبط الشرط والجزاء ويأخذ الكلام بعضه بحجر بعض، وقوله علم خبران. قوله: **(ولعل فصل الآية به لذلك الخ)** كذا في بعض النسخ، وفي بعضها إسقاط لفظ به، والمراد بالفصل وقوعه فاصلة خاتمة لها على المعتاد في تتميم الآيات، وتذييلها ومعناه أنّ هذه ختمت بقوله: **﴿إنّ في ذلك لآية لقوم يتفكرون﴾** [سورة الزمر، الآية: ٤٢] وما بعدها بقوله إنّ في ذلك لآيات لقوم يعقلون لأنّ إنبات السنبلة أو الشجرة من الحبة بعد انشقاقها برطوبة مودعة في الأرض الخ أمر خفيّ يحتاج إلى التفكر، والتدبر لمن له نظر سديد يستدلّ به على قدرته، وحكمته، ولذا أفرد الآية لأنه معنى واحد والمختلف فروعه، وثمرته بخلاف أمر الليل، والنهار والشمس، والقمر والنجوم فإنه مختلف مع أنه أظهر دلالة على القدرة الباهرة، وأبين شهادة على الكبرياء، والعظمة، ولذلك جمعت الآيات على ما أشار إليه في الكشاف، وأمّا فصل جملة ينبت الخ فلأنها مستأنفة أو نعت هكذا ينبغي تحقيق كلامه فما قيل في تفسيره أنه فصل قوله ينبت لكم به الزرع بقوله إنّ في ذلك لآية الخ. للعلم بما ذكره، وإنّ فيه ما فيه وليس في بعض النسخ لفظ به فيكون المراد بالفصل ترك العاطف في تنبت، وهو معنى جيد لا غبار عليه ناشئ من عدم التفكر مع أنه غير ملائم لما قدّمه في بيان أعرابها، ولا يصلح وجهاً للفصل، وكيف يتأتى ما ذكر مع تصريح المصنف رحمه الله تعالى بما ذكرناه في خاتمة الآية التالية. قوله: **(بأن هيأها لمنافعكم)** لما كان التسخير بمعنى السوق قهراً كما ذكره الراغب، وهو غير مراد هنا أشار بأنه مجاز عن الإعداد والتهيئة لما يراد منه، وهو الانتفاع به. قوله: **(حال من الجميع أن نفعكم بها حال كونها مسخرات)** لما كان الحمل على الظاهر دالاً على أن التسخير في حال التسخير بأمره، وليس كذلك لتأخر الأوّل أوّلوه بأن المعنى جعلها مسخرات لأن في التسخير معنى الجعل فصحت مقارنته على أنه تجريد أو على أن التسخير لهم نفع خاص فمعناه نفعكم حال كونها مسخرات لما خلقت له مما هو طريق لنفعكم فسخر بمعنى نفع على الاستعارة أو المجاز المرسل لأن النفع من لوازم التسخير أو على أنّ مسخرات مصدر ميميّ منصوب على أنه مفعول

حال كونها مسخرات لله تعالى خلقها ودبرها كيف شاء، أو لما خلقن له بإيجاده وتقديره أو بحكمه، وفيه إيذان بالجواب عما عسى يقال: إنّ المؤثر في تكوين النبات حركات الكواكب، وأوضاعها، فإنّ ذلك إن سلم فلا ريب في أنها أيضاً ممكنة الذات، والصفات واقعة على بعض الوجوه المحتملة فلا بدّ لها من موجد مخصص مختار واجب الوجود دفعاً للدور والتسلسل، أو مصدر ميميّ جمع لاختلاف الأنواع، وقرأ حفص والنجوم مسخرات على الابتداء والخبر، فيكون تعميماً للحكم بعد تخصيصه، ورفع ابن عامر الشمس والقمر أيضاً ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ جمع الآية وذكر العقل لأنها تدل أنواعاً من الدلالة ظاهرة لذوي العقول السليمة، وغير محوجة إلى استيفاء فكر كأحوال النبات ﴿وَمَا

مطلق، وسخرها مسخرات على منوال ضربته ضربات أو يجعل قوله مسخرات بأمره بمعنى مستمرة على التسخير بأمره الإيجادي لأن الأحداث لا يدلّ على الاستمرار، وسيأتي تحقيقه. قوله: **(أو لما خلقن له بإيجاده وتقديره الخ)** هذا وما قبله تفسير لقوله بأمره فالأوّل على أن أمره شامل للإيجاد، والتدبير ابتداء، وبقاء فالمعنى أنها مسخرات لله منقادة في البروز من العدم إلى الوجود، وفي البقاء للانتفاع بها فإنها محتاجة إلى الفاعل في الحالين عند التحقيق فالأمر واحد الأمور، والمراد به الخلق، والتدبير الجاري على وفق مشيئته، وليس بياناً لمعنى التسخير لعدم تصوّر حقيقة التسخير، وهي القهر، والغلبة في الجمادات إذ لا حاجة إليه بعد ما فسره بالإعداد، والتهيئة وبين أنه بمعنى الجعل أو النفع أو الأمر واحد الأوامر، وهو تكوينيّ كقوله: **﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾** [سورة يس، الآية: ٨٢] فالمعنى أنها مسخرة لما خلقت له بقدرته، وإيجاده أو بحكمه عليها كما أراد فأوفى قوله أو بحكمه للتخيير في التفسير، وفي نسخة لحكمه باللام، والمشهور الباء. قوله: **(وفيه إيذان بالجواب عما عسى يقال الخ)** عسى هنا مقحمة بين الصلة والموصول كما مر تفصيله يعني كون ذلك بأمره على التفاسير فيه ينفي تأثير العلويات، والطبائع بالذات لأن تخصيص بعضها ببعض الأحوال لا بدّ له من مخصص فإن كان ذلك حادثاً دار أو تسلسل، وإن كان واجباً ثبت المراد، وقوله فيكون تعميماً للحكم بعد تخصيصه بناء على أنّ النجوم شاملة للشمس، والقمر. قوله: **(لأنها تدل أنواعاً من الدلالة ظاهرة الخ)** فيه لف، ونشر مرتب فقوله تدل الخ. بيان لنكتة الجمع وغير محوجة لذكر العقل يعني أنه لما ذكر الآثار السفلية أفرد الآية وذكر التفكر، وحين ذكر العلوية جمع الآية، وذكر العقل لظهور دلالتها على القدرة، والعظمة فكأنها مدركة ببديهة العقل، وكل منها دليل مستقل بخلاف الآثار السفلية فإنها خفية الدلالة لاحتمال استنادها إلى العلويات فلا بدّ من التفكر فيها، ومن ضمّ بعضها إلى بعض ليظهر المطلوب فهي بمنزلة آية واحدة، وكذلك الاستدلال باختلاف ألوان ما ذرأ فاحتاج إلى تذكر حال الآثار السفلية فيه فلذا قال إنّ في ذلك لآية لقوم يذكرون كذا قرّره العلامة في شرح الكشاف، والاستدلال بالدور والتسلسل إنما هو بعد التفكر في بدء أمرها وما نشأ منه من اختلاف أحوالها فلا وجه لما قيل إنه إذا انجرّ الكلام

ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ عطف على الليل أي وسخر لكم ما خلق لكم فيها من حيوان ونبات ﴿مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُۥ﴾ أصنافه فإنها تتخالف باللون غالباً ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ إنّ اختلافها في الطباع والهيئات والمناظر ليس إلا بصنع صانع حكيم ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ ﴾ جعله بحيث تتمكنون من الانتفاع به بالركوب، والاصطياد والغوص ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ هو السمك ووصفه بالطراوة لأنه أرطب اللحوم، فيسرع إليه الفساد فيسارع إلى أكله، ولاظهار قدرته في خلقه خلقه عذباً طرياً في ماء زعاق، وتمسك به مالك والثوري على أنّ من حلف أن لا يأكل لحماً حنث بأكل السمك. وأجيب عنه بأنّ

إلى إبطال التسلسل على ما قرّره لا تكون الدلالة محوجة إلى استيفاء فكر، وإنّ المقام غير محتاج إلى ذلك لأنه للردّ على عبدة الأوثان المعترفين بأنه خلق كل شيء، وأمّا التعكيس بجعل الاستدلال بالآثار العلوية أدق من الاستدلال بالسفلية لأنّ اختلاف أحوال النبات، ونحوه مشاهد بخلاف العلوية لاحتياجها إلى تدقيقات حكمية وهندسية فهو وإن كان له وجه غير ملائم للمقام، ولما في الفاصلتين من الختام فتدبر. قوله: **(عطف على الليل الخ)** ذرأ بمعنى خلق ومنه الذرّية على قول قيل عليه إنّ فيه شبه التكرار لأنّ اللام في ذرأ لكم للنفع، وقد جعل سخر لكم بمعنى نفعكم فمآل المعنى نفعكم بما خلق لنفعكم فالأولى جعله في محل نصب بفعل محذوف أي خلق أو أنبت كما قاله أبو البقاء رحمه الله، وما قيل من أنّ الخلق للإنسان لا يستلزم التسخير لزوماً عقلياً فإنّ الغرض قد يتخلف مع أنّ الإعادة لطول العهد لا تنكر ردّ بأنه غفلة عن كون المعنى نفعكم، وما ذكره علاوة مبنيّ على كون لكم متعلقاً بسخر أيضاً، وهو عند المصنف رحمه الله متعلق بذرأ وهذا ليس بشيء لأنّ التكرار لما ذكر، وللتأكيد أمر سهل، وكون المعنى نفعكم لا يأباه مع أنّ هذه الآية سيقت كالفذلكة لما قبلها، ولذا ختمت بالتذكر وقوله أصنافه إشارة إلى أنه مجاز عما ذكر كما يقال ألوان الطعام، وهو مجاز معروف في العربية، وغيرها قال الراغب الألوان يعبر بها عن الأجناس، والأنواع يقال فلان أتى بألوان من الحديث، والطعام. قوله: **(أنّ اختلافها في الطباع)** أي اختلاف طبائعها، وهيئاتها، وأشكالها مع اتحاد مدّتها يدل على الفاعل الحكيم المختار كما مرّ تقريره، وقيل المراد بالطباع الصفات التي تتميز بها الأجسام المتماثلة كما هو مذهب المتكلمين القائلين بتماثل الأجسام فلا يرد أنّ الماهيات ليست بجعل جاعل، ولا داعي لما ذكره، ولا قرينة على أنه المراد منه. قوله: **(ووصفه بالطراوة لأنه أرطب اللحوم)**، والرطوبة مستعدّة للتغير فلذا كان سريع الفساد والاستحالة، وقوله فيسارع إلى أكله إشارة إلى أنه ينبغي تناوله طرياً من ساعته، وقد قال الأطباء إنّ تناوله بعد طراوته من أضرّ الأشياء ففيه إدماج لحكم طبيّ، وهذا لا ينافي تقديده، وأكله مخللاً كما توهم، ومنه متعلق بتأكلون أو حال، ومن ابتدائية أو تبعيضية، وطريّ فعيل من طرو يطرو طراوة أو طرأ يطرأ، ويقال طراوة وطراء كشقاوة، وشقاء والطراوة ضدّ اليبوسة. قوله:

مبني الإيمان على العرف، وهو لا يفهم منه عند الإطلاق، ألا ترى أنّ الله تعالى سمى الكافر دابة، ولا يحنث الحالف على أن لا يركب دابة بركوبه ﴿وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ كاللؤلؤ والمرجان، أي تلبسها نساؤكم فأسند إليهم لأنهنّ من جملتهم، ولأنهنّ يتزين بها لأجلهم ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ﴾ السفن ﴿مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ جواري فيه تشقه بحيزومها،

(وأجيب عنه بأن مبني الإيمان على العرف) أي على ما يتفاهمه الناس في عرفهم لا على الحقيقة اللغوية، ولا على استعمال القرآن، ولذا لما أفتى الثوري بالحنث بأكل السمك لمن حلف لا يأكل لحماً لهذه الآية، وبلغ أبا حنيفة قال للسائل ارجع، واسأله عمن حلف لا يجلس على بساط فجلس على الأرض هل يحنث لقوله تعالى: **﴿جعل لكم الأرض بساطاً﴾** [سورة نوح، الآية: ١٩] فقال له كأنك السائل أمس قال نعم فقال لا تحنث في هذا، ولا في ذاك، ورجع عما أفتى به أوّلاً قال ابن الهمام فظهر أنّ متمسك أبي حنيفة العرف لا ما في الهداية من أنّ القياس الحنث، ووجه الاستحسان أن التسمية القرآنية مجازية لأنّ منشأ اللحم الدم، ولا دم فيه لسكونه الماء مع انتقاضه بالألية فإنها تنعقد من الدم، ولا يحنث بأكلها، وقيل عليه إنه يجوز أن يكون في المسألة دليلان ليس بينهما تناف، وما ذكره من النقض مدفوع بأن المذكور كل لحم ينشأ من الدم، ولا يلزم عكسه الكلي، ولا يخفى ما فيه فإنّ إطلاق اللحم على السمك لغة لا شبهة فيه فينقض الطرد والعكس فمراد المدقق الردّ عليه بزيادة في الإلزام نعم قد يقال مراده بالمجاز المذكور أنه مجاز عرفي كالدابة إنما أطلقت على الإنسان فيرجع كلامه إلى ما قاله أبو حنيفة رحمه الله، وحينئذ لا غبار عليه، وما ذكره بيان لوجه الاستعمال العرفيّ فلا يرد عليه شيء فتأمّل، وكون السمك عذباً تسمح، والزعاق بضم الزاي، والعين المهملة المرّ الذي لا يشرب، وفي الكشاف إذا قال الرجل لغلامه اشتر بهذه الدراهم لحماً فجاء بالسمك كان حقيقاً بالإنكار، وتعقب بأن الإنكار إنما جاء من ندرة اشتراء مثله لأنه غير متعارف، وفيما نحن فيه اشتراء السمك، ولحمه متعارف فمحل الإنكار إطلاق اللحم عليه. قوله: **(كاللؤلؤ والمرجان)** في تهذيب الأسماء المرجان فسره الواحدي بعظام اللؤلؤ، وقال أبو الهيثم صغاره، وقال آخرون: هو جوهر أحمر يسمى النسيد وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه، وهو المشهور في عرف الناس. قوله: **(فأسند إليهم لأنهنّ من جملتهم الخ)** لما كان الحلي من لبس النساء دون الرجال وجهه بأنه أسند إلى الرجال لاختلاطهم بالنساء، وكونهم متبوعين أو لأنهم سبب لتزينهنّ فإنهنّ يتزينّ ليحسنّ في أعينهم أو هو من المجاز في الطرف فمعنى تلبسون تتمتعون وتلتذون على طريق الاستعارة أو المجاز، ولو جعل من مجاز البعض لصح أن تلبسها نساؤكم، وأمّا كونه تغليباً، أو من إسناد ما للبعض إلى الكل فلا وجه له أمّا الأوّل فلعدم التلبس بالمسند، وهو اللبس، وأمّا الثاني فلأنه لا يتمّ بدون المنجاز في الطرف، واستدل أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بهذه الآية على أنّ اللؤلؤ يسمى حلياً حتى لو حلف لا يلبس

من الخمر، وهو شق الماء، وقيل صوت جري الفلك ﴿وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ من سعة رزقه بركوبها للتجارة ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ أي تعرفون نعم الله تعالى فتقومون بحقها ولعل تخصيصه بتعقيب الشكر لأنه أقوى في باب الأنعام من حيث إنه جعل المهالك سبباً للانتفاع وتحصيل المعاش ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ﴾ جبالاً رواسي ﴿أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ كراهة أن تميل بكم وتضطرب، وذلك لأنّ الأرض قبل أن تخلق فيها الجبال كانت كرة خفيفة بسيطة الطبع، وكان من حقها أن تتحرّك بالاستدارة كالأفلاك، أو أن تتحرّك بأدنى

حلياً فلبسه حنث، وأبو حنيفة رحمه الله يقول لا يحنث لأنّ اللؤلؤ وحده لا يسمى حلياً في العرف، وبائعه لا يقال له بائع الحلي كذا في أحكام الجصاص، وأمّا ما قيل إنه لا مانع من تزين الرجال باللؤلؤ فلا حاجة لما تكلفه المصنف رحمه الله فبعد تسليم أنه لا مانع منه شرعاً مخالف للعادة المستمرة، ويأباه لفظ المضارع الدال على خلافه فإن قلت الظاهر أن يقال تحلونهنّ أو تقلدونهنّ كما قال:

نـزوع حـصـاة حـالـيـة الـعـذارى فيـلـمـس جـانـب الـعـقـد الـنـظـيـم

وهي للنساء دون الرجال قلت أمّا الأوّل فسهل لأنّ المراد لازمه أي تحملونهنّ، والثاني على فرض تسليمه هم يتمتعون بزينة النساء فكأنهم لابسون، وإذا لم يكن تغليباً فهو مجاز بمعنى تجعلونها لباساً لبناتكم ونسائكم، ونكتة العدول أنّ النساء مأمورون بالحجاب، وإخفاء الزينة عن غير المحارم فأخفى التصريح به ليكون اللفظ كالمعنى. قوله: **(جواري فيه)** فهو جمع ماخره بمعنى جارية، وأصل معنى المخر الشق فسميت به لأنها تشق الماء بمقدّمها، وهو المراد بالحيزوم بالحاء المهملة، والزاي المعجمة لأنه أعلى الصدر مما اكتنفه الحلقوم، وله معان أخر أو المخر الصوت سميت به لأنها يسمع لها صوت إذا جرت. قوله: **(من سعة رزقه بركوبها للتجارة)** في إعراب لتبتغوا ثلاثة أوجه أحدها أنه معطوف على لتأكلوا، وما بينهما اعتراض وثانيها أنه معطوف على علة محذوفة أي لتنتفعوا بذلك ولتبتغوا، وقيل إنه متعلق بفعل محذوف أي وفعل ذلك لتبتغوا، وهو تكلف لا حاجة إليه وفسر الفضل بتوسيع الرزق، وقيده بما يكتسب من تجارة البحر لاقتضاء المقام. قوله: **(أي تعرفون نعم الله تعالى فتقومون بحقها)** ذكر المعرفة لأنه لا يشكر النعمة من لا يعرفها فهو لازم معناه المتقدّم عليه، والقيام بحقها هو معنى الشكر، وهو شامل لما كان باللسان، والأركان والجنان. قوله: **(ولعل تخصيصه بتعقيب الشكر لأنه أقوى في باب الأنعام)** إذ ركوب البحر مظنة الهلاك لأنهم كما قال عمرو رضي الله عنه دود على عود، وهو من كمال النعمة لقطع المسافة البعيدة في زمن يسير قريب مع عدم الاحتياج إلى الحلّ، والترحال كما في البر والحركة مع الاستراحة والسكون، ولله در القائل:

وأنـا لـفـي الـدنـيـا كـركـب سـفـيـنـة نـظـنّ وقـوفـاً والـزمـان بـنـا يـسـري

وقد تقدّم تحقيق الرواسي. قوله: **(كراهة أن تميل بكم وتضطرب الخ)** تقدّم نظيره، وأنه بتقدير مضاف أي ككراهة وخوف أو بتقدير لئلا تميد. قوله: **(وكان من حقها أن تتحرك**

سبب للتحريك، فلما خلقت الجبال على وجهها تفاوتت جوانبها، وتوجهت الجبال بثقلها نحو المركز فصارت كالأوتاد التي تمنعها عن الحركة، وقيل لما خلق الله الأرض جعلت تمور، فقالت الملائكة: ما هي بمقرّ أحد على ظهرها، فأصبحت وقد أرسيت بالجبال ﴿وَأَنْهَٰرًا﴾ وجعل فيها أنهاراً لأنّ ألقي فيه معناه ﴿وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ لمقاصدكم أو

بالاستدارة) قيل لا وجه لهذا على مذهب أهل الحق، ولا على مذهب الفلاسفة أمّا الأوّل فلأنّ ذات الشيء لا تقتضي تحرّكه، وإنما ذلك بإرادة الله تعالى، وأما الثاني فلأنّ الفلاسفة لم يقولوا إنّ حق الأرض أن تتحرّك بالاستدارة لأنّ في الأرض ميلاً مستقيماً، وما هو كذلك لا يكون فيه صيد وميل مستدير على ما ذكروا في العلم الطبيعي، وأورد أيضاً على منع الجبال لها من الحركة أنه قد ثبت في الهندسة أنّ نسبة أعظم جبل في الأرض، وهو ما ارتفاعه فرسخان وثلث فرسخ إلى جميع الأرض نسبة خمس سبع عرض شعيرة إلى كرة قطرها ذراع، ولا ريب في أنّ ذلك القدر من الشعيرة لا يخرج تلك الكرة عن الاستدارة بحيث يمنعها عن الحركة، وكذا حال الجبال بالنسبة إلى كرة الأرض فالصحيح أن يقال خلق الله الأرض مضطربة لحكمة لا يعلمها إلا هو، ثم أرساها بالجبال على جريان عادته في جعل الأشياء منوطة بالأسباب، وفيه أنه يرد عليه ما أورده، واعلم أنّ من أصحاب العلوم الرياضية من ذهب إلى أنّ الأرض متحرّكة على ما فصله في نهاية الإدراك مع ردّه، وأمّا كون الأرض ذات ميد وميل مستقيم فيمتنع أن تتحرّك على الاستدارة بالطبع فهو مبرهن في محله لكن قال الإمام الجمهور على أنه تعالى لما خلق الأرض على وجه الماء اضطربت فخلق عليها هذه الجبال الثقال فاستقرت على وجه الماء بسبب ثقل هذه الجبال كما أنّ السفينة إذا ألقيت على وجه الماء تميل من جانب إلى جانب فإذا وضعت فيها الإجرام الثقيلة استوت على وجه الماء، واستقرّت، وهذا مشكل لأنه سطح الماء إن كان حيز الأرض الطبيعي وجب سكونها، واستقرارها وإن لم يكن حيزها الطبيعي، وهي أثقل من الماء فلا بد من غوصها في الماء فلم تبق على وجه الأرض مضطربة، وأجاب بأنّ الأرض كرة من حقها أن تتحرك بالاستدارة كالفلك أو تتحرك بأدنى سبب فلما خلقت عليها الجبال توجهت نحو مركز العالم بثقلها العظيم فكانت جارية مجرى الأوتاد التي منعت الأرض عن الاستدارة فمنعها الأرض عن الميد والاضطراب هو الذي منعها من الحركة المستديرة، وقد تبعه المصنف رحمه الله تعالى على عادته، وأنت إذا تأملته علمت أنّ ما اعترضوا به غيروا رد لأنها من حيث هي كريتها تقتضي الحركة المستديرة بالذات والميل المستقيم عارض لها بالثقل فلا منافاة بينه وبين ما تقرّر في الطبيعي، وليس هذا محلاً يسع تحقيقه، ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق. قوله: **(ما هي بمقرّ أحد على ظهرها)** مقرّ بفتح الميم اسم مكان من القرار والباء زائدة، وقيل إنّ الظاهر أنه يضمها اسم فاعل من الإقرار بمعنى جعل الشيء قاراً والتذكير باعتبار المكان، ولا داعي له. قوله: **(وجعل فيها أنهار الخ)** لما كان الإلقاء بمعنى الطرح لا تتصف به الأنهار أشار إلى تسلطه عليه باعتبار ما فيه من معنى الجعل والخلق أو تضمينه إياه

إلى معرفة الله سبحانه وتعالى ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ﴾ معالم يستدل بها السابلة من جبل، وسهل وريح، ونحو ذلك ﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ بالليل في البراري والبحار، والمراد بالنجم الخنس، ويدل عليه قراءة وبالضم بضمتين وضمة وسكون على الجمع، وقيل الثريا والفرقدان وبنات النعش والجدي، ولعل الضمير لقريش لأنهم كانوا كثيري الأسفار للتجارة

ويجوز أن يقدر له فعل لأنه على حدّ قوله:

علفتها تبناً وماء بارداً

وقد جوّزوا فيه ذلك لكن المصنف رحمه الله تعالى اختار هذا لأن التقرير خلاف الظاهر. قوله: **(لمقاصدكم)** هذا بناء على الظاهر من أنه تعليل لقوله سبلاً، وقوله أو إلى معرفة الله على أنه تعليل لجميع ما قبله لأنّ تلك الآثار العظام تدل على فاعل حكيم عظيم ففي قوله تهتدون تورية حينئذ. قوله: **(معالم)** جمع معلم، وهو ما يستدل به على شيء والسابلة الفرقة التي تسلك سبيلاً، وتطلق على الطريق نفسها وليس بمراد هنا، وقوله وريح هو إشارة إلى ما في التفسير الكبير من أنّ من الناس من يشمّ التراب فيعرف يشمه الطريق، وأنها مسلوكة أو غير مسلوكة، ولذا سميت المسافة مسافة لأنها من السوف بمعنى الشمّ فالريح بمعنى الرائحة. قوله: **(بالليل في البراري)** جمع برّية، وهي معروفة وقوله والمراد بالنجم الخنس أراد بالجنس السيارة منها، وقد تطلق على النجوم كلها وعلى زحل، والمشتري والمرّيخ لأنها تخنس في مجراها أي ترجع هذا إن كان الخنس بخاء معجمة مضمومة، ونون مشدّدة مفتوحة وسين مهملة، وفي نسخة الجنس بجيم مكسورة ونون ساكنة، وسين مهملة أي تجنس النجوم، وهي أظهر عندي.

قوله: **(ويدل عليه قراءة الخ)** إمّا على أنه جمع نجم كسقف، وسقف ورهن ورهن، وتسكينه للتخفيف أو على أنّ أصله نجوم فخفف بترك الواو، وأورد عليه أنه لا اختصاص له بهذا التفسير بل هو مؤيد للوجه الثاني أيضاً إذ فيه معنى الجمعية، وكونه مؤيداً **﴿لا يسمن ولا يغني من جوع﴾** [سورة الغاشية، الآية: ٧] فالوجه أنّ مراده أنّ النجم غلب على الثريا وأصله العموم فذكر أنه باق على أصله بدليل هذا القراءة فالدليل نسبيّ شامل لهما، وخصه بما ذكر لأنه الأصح عنده والثريا والفرقدان نجوم معروفة، وقوله وبنات النعش كذا وقع في النسخ بالألف، واللام والصواب إسقاطها لأنه علم، وأحكام العلمية تراعي في الجزء الثاني في مثله كما هو مقرّر عندهم قال الجوهري: اتفق سيبويه، والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة، والتأنيث قال البدر الدماميني: الظاهر أنّ المراد ترك الصرف جوازاً لا وجوباً لأنه ثلاثيّ ساكن الوسط كهند فيجوز فيه الأمران، والجدي نجم عند القطب تعرف به القبلة، والمنجمون يقولون له جديّ بالتصغير فرقاً بينه، وبين اسم البرج المعروف فيصح قراءته في عبارة المصنف رحمه الله تعالى مصغراً ومكبراً. قوله: **(ولعل الضمير لقريش الخ)** لما كان ما قبله على سنن

مشهورين بالاهتداء في مسايرهم بالنجوم، وإخراج الكلام عن سنن الخطاب، وتقديم النجم وإقحام الضمير للتخصيص، كأنه قيل: وبالنجم خصوصاً هؤلاء خصوصاً يهتدون فالاعتبار بذلك، والشكر عليه ألزم لهم وأوجب عليهم ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ إنكار بعد إقامة الدلائل المتكاثرة على كمال قدرته، وتناهي حكمته، والتفرّد بخلق ما عدّد من مبدعاته لأن يساويه، ويستحق مشاركته ما لا يقدر على خلق شيء من ذلك، بل على إيجاد شيء ما، وكان حق الكلام أفمن لا يخلق كمن يخلق لكنه عكس تنبيهاً على أنهم بالاشراك بالله سبحانه وتعالى جعلوه من جنس المخلوقات العجزة شبيهاً بها، والمراد بمن لا يخلق كل ما

الخطاب، وقد أخرج هذا إلى الغيبة، وخصص هؤلاء الغائبون بالاهتداء دون غيرهم لتقديمهم على يهتدون وخصص اهتداؤهم بالنجم دون غيره حيث قدّم بالنجم على عامله، وهو يهتدون جعل المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للزمخشري الخطاب في الآيات السابقة لجميع الناس، والمراد بهؤلاء قريش، ولما امتازوا من بينهم بالاهتداء بالنجوم لكونهم أصحاب رحلة وسفر خص بهم، وعدل عن سنن الخطاب إلى الغيبة وعبر بكلمة التوقع لاحتمال عموم الضمير لكل عارف بسلوك البر والبحر، وتغيير التعبير للالتفات واحتمال تقديم بالنجم للفاصلة وتقديم الضمير للتقوّى. قوله: **(انكار بعد إقامة الدلائل)** إشارة إلى معنى الهمزة، وأنه استفهام إنكاريّ وأنّ معنى الفاء التعقيب والتفريع للمستدل عليه على الدليل، والدلائل المذكورة ما ذكره من أوّل السورة إلى هذه الآية، وقوله لأن يساويه متعلقة بانكار يعني أنّ المساواة بعد ما ذكر منكرة قطعاً والانكار بمعنى النفي للمساواة، وليس لانكار تسوية الكفار حتى يكون بمعنى عدم الابتغاء، وإن لزمه ذلك. قوله: **(والتفرّد بخلق ما عدّد من مبدعاته الخ)** إشارة إلى أنّ مفعول بخلق محذوف استغناء عنه بما مر أي أفمن يخلق ما ذكر من المخلوقات البديعة، وقوله ما لا يقدر على خلق شيء إشارة إلى أنّ مفعول لا يخلق مقدّر أيضاً لكنه عام أي كمن لا يخلق شيئاً ما جليلاً أو حقيراً، ويجوز أن يكون العموم فيه مأخوذاً من تنزيله منزلة اللازم وهو يفيد العموم في المنفي أيضاً، ومن هذا علم أنه لا يتوجه الاحتجاج بالآية على المعتزلة في إبطال قولهم بخلق العباد لأفعالهم كما وقع في كتب الكلام لأنّ السلب الكليّ لا ينافي الإيجاب الجزئي وقوله لأن يساويه وقع في نسخة لأن يساوي بدون الضمير فما لا يقدر مفعول يساوي أو المشاركة تنازعاً فيه وفاعلهما ضير الله، وعلى النسخة الأولى ما فاعل يساوي أو يستحق على التنازع أيضاً. قوله: **(وكان حق الكلام أفمن لا يخلق كمن يخلق الخ)** أي حقه هذا بحسب الظاهر في بادىء النظر لأنّ المقصود إلزام عبدة الأصنام، وسموها آلهة تشبيهاً بالله، وهم جعلوا غير الخالق مثله فكان حقه أفمن لا يخلق كم يخلق ووجه الجواب أنّ وجه التشبيه إذا قرن بين المشبه والمشبه به رجع التشبيه إلى التشابه فيقال وجه الخلفية كالقمر والقمر كوجه الخليفة، والمشركون لما عاملوا الأصنام معاملة الإله الخالق إذ سموها آلهة، وعبدوها فلم يبقى عندهم فرق بينها وبينه تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً فحصل التشابه فلذا عبر بما ذكر أو

عبد من دون الله سبحانه وتعالى مغلباً فيه أولو العلم منهم أو الأصنام وأجراها مجرى، أولي العلم لأنهم سموها آلهة، ومن حق الإلٰه أن يعلم أو للمشاكلة بينه وبين من يخلق، أو للمبالغة وكأنه قيل إنّ من يخلق ليس كمن لا يخلق من أولي العلم فكيف بما لا علم عنده

هو من التشبيه المقلوب إذ من حق المشبه أن يكون أحط من المشبه به فيما وقع في المشبه فإذا عكس كان فيه مزيد تقريع وتجهيل، وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتمل هذين الوجهين. قوله: **(والمراد بمن لا يخلق كل ما عبد من دون الله)** لما كان الظاهر ما لا يخلق لأنّ الكلام في الأصنام، وهي لا تعقل دفعه بأنه ليس مخصوصاً بها بل المراد كل ما عبد فيشمل الملائكة، وعيسى من أولي العلم، وأتى بمن تغليباً لذوي العلم على غيرهم. قوله: **(أو الأصنام وأجراها)** في نسخة، واجراؤها بصيغة المصدر يعني أنّ المراد الأصنام، ولما عبدوها والمعبود لا يكون إلا من ذوي العلم عبر به بناء على ما عندهم فهو حقيقة أو هو جار على نهج المشاكلة لمن يخلق. قوله: **(أو للمبالغة وكأنه قيل إن من يخلق ليس كمن لا يخلق الخ)** قال الزمخشريّ: في تقرير هذا الوجه أو يكون المعنى أفمن يخلق من أولي العلم كمن لا يخلق منهم فكيف من غيرهم كقوله: **﴿ألهم أرجل يمشون بها﴾** [سورة الأعراف، الآية: ١٩٥] يعني أن الآلهة حالهم منحطة عن حال من لهم أرجل، وأيدو أعضاء سالمة لأنّ هؤلاء أحياء وهم أموات فكيف تصح لهم العبادة لا أنها لو صحت لهم هذه الأعضاء لصح أن يعبدوا فقيل عليه أنه يحوم على أن العباد يخلقون أفعالهم، وأنّ المراد إظهار التفاوت بين من يخلق منهم، ومن لا يخلق كالعاجزين، والزمنى حتى يثبت التفاوت بين من يخلق منهم، وبين من لا يخلق من الأصنام بالطريق الأولى، ولقد تمكن منه الطمع حتى اعتقد أنه يثبت خلق العبد لأفعاله بتنزيله الآية على هذا التأويل، وتمنى لو تمّ له ذلك.

وما كلّ ما يتمنى المرء يدركه

وتبه بعض الشراح ورد بأنه غلط، وغفلة عن كلامه إذ المراد بمن لا يخلق جميع أولي العلم، وهذا هو الوجه الذي عزاه صاحب المفتاح لنفسه إذ توهم ما توهموا، وغفل كما غفلوا فقول المصنف رحمه الله تعالى للمبالغة معطوف على قوله للمشاكلة فيكون من فروع كون المراد بمن لا يخلق الأصنام على فرض أنها من أولي العلم يعني لو كانوا من أولي العلم وهم ليسوا بخالقين لا يستحقون المساواة والشركة للعالم الخالق فكيف يشبه بهم ولا علم فيهم أو هو معطوف بحسب المعنى على قوله، والمراد بمن لا يخلق أي أو الكلام للمبالغة فالمراد به لا يخلق العالم القادر من الخلق دون الأصنام فلفظ من على حقيقته، والمقصود انكار تشبيه الأصنام بالله على أبلغ وجه لأنه إذا لم يصح تشبيه الحيّ القادر به تعالى من الخلق فكيف الجمادات وهذا هو الموافق لما في الكشاف والمفتاح فإن حمل عليه كلام المصنف رحمه الله تعالى فبها وإلا فذاك وجه آخر لم يذكره المصنف رحمه الله تعالى كذا قرّره بعض أرباب

﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فتعرفوا فساد ذلك فإنه لجلائه كالحاصل للعقل الذي يحضر عنده بأدنى تذكر والتفات ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ لا تضبطوا عددها فضلاً أن تطيقوا القيام بشكرها أتبع ذلك تعداد النعم وإلزام الحجة على تفرده باستحقاق العبادة تنبيهاً على أنّ وراء ما عدّد نعماً لا تنحصر وأنّ حق عبادته غير مقدور ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ﴾ حيث يتجاوز عن تقصيركم في أداء شكرها ﴿رَّحِيمٌ﴾ لا يقطعها لتفريطكم فيه، ولا يعاجلكم بالعقوبة على كفرانها ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ من عقائدكم وأعمالكم، وهو وعيد وتزييف للشرك باعتبار العلم ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي والآلهة الذين تعبدونهم من دونه، وقرأ أبو بكر يدعون بالياء، وقرأ حفص ثلاثتها بالياء ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا﴾ لما نفى المشاركة بين من

الحواشي فتدبر. قوله: **(فإنه لجلائه كالحاصل للعقل الذي يحضر)** الموصول صفة الحاصل، ولما كان التذكر يستعمل فيما تصوّر أوّلاً ثم حصل الذهول عنه بحيث يحضر ثانياً بأدنى تنبيه، وهذا الحضور الثاني هو التذكر، ولم يسبق نفي المساواة حتى يتصوّر ويذهل عنه جعله لظهوره بمنزلة ما سبق تصوّره فعبر بما ذكر فالتذكر استعارة للعلم بما ذكر تصريحية، وقيل هي مكنية باعتبار أن التقدير يتذكرون عدم المساواة، والمداناة فالكناية في ذلك المفعول المقدّر، وإثبات التذكر تخييل، فلا يرد عليه شيء لكن الأوّل أظهر، وقوله بأدنى تذكر قيل الأظهر بأدنى توجه، وليس بشيء لأنّ التذكر أدنى مراتب التفكر لأنه شامل له ولأعمال الفكر والتعمق وهذا مما لا شبهة فيه. قوله: **(لا تضبطوا عددها)** أصل معنى الإحصاء العدّ بالحصى. وكان ذلك عادتهم قال الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

ثم كنى به عن مطلق العدّ واشتهر حتى صار حقيقة فيه، وزاد قيد الضبط بمعنى الحصر لئلا يتحد الشرط، والجزاء فيخلو عن الفائدة فلذا أوّل الجزاء بما ذكر، ولو أوّل الشرط بأن أردتم عدها اندفع المحذور أيضاً لكن ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى أولى، وقوله فضلاً الخ اعتبره في معنى الآية ليلتئم السياق والسباق، وقوله أتبع ذلك الإشارة إلى قوله: **﴿وإن تعدّوا نعمة الله لا تحصوها﴾** والنعم المراد بها ما مرّ من أوّل السورة إلى هنا. أو من قوله وهو الذي سخر البحر، وقوله ولا يعاجلكم بالعقوبة على كفرانها أي إن كان بترك الواجبات. قوله: **(وهو وعيد)** إنما كان وعيداً لأنّ علم الملك القادر بمخالفة عبده يقتضي مجازاته على ذلك، وقد مرّ مراراً أن ذكر علم الله، وقدرته يراد به ذلك، وهو ظاهر. قوله: **(وتزييف للشرك)** أي ردّ وإبطال له وأصل معنى التزييف في نقد الدراهم، وتمييز الزائف من الرائج، وقوله باعتبار العلم يعني أنه أبطل شركهم للأصنام أوّلاً بقوله فمن يخلق كمن لا يخلق الخ كما مرّ تقريره، وأبطله ثانياً بقوله: **﴿والله يعلم ما تسرون وما تعلنون﴾** بناء على أن تقديم المسند إليه يفيد الحصر كزيد غرق في إفادة التخصيص يعني أنه تعالى عالم بذلك دون ما يشركون به فإنه لا يعلم ذلك بل لا

يخلق ومن لا يخلق بين أنهم لا يخلقون شيئاً لينتج أنهم لا يشاركونه، ثم أكد ذلك بأن أثبت لهم صفات تنافي الألوهية فقال: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ لأنها ذوات ممكنة مفتقرة الوجود إلى التخليق، والإله ينبغي أن يكون واجب الوجود ﴿أَمْوَٰتٌ﴾ هم أموات لا تعتريهم الحياة،

يعلم شيئاً أصلاً فكيف يعدّ شريكاً لعالم السرّ والخفيات. قوله: **(والآلهة الذين تعبدونهم)** إشارة إلى أن الدعاء بمعنى العبادة كما مرّ تحقيقه، وقوله: وقرأ أبو بكر الخ. قال المعرب: قرأ العامة تسرّون وتعلنون بتاء الخطاب، وأبو جعفر وشعبة بالياء التحتية، وقرأ عاصم وحده بالياء، والباقون بالتاء من فوق، وقرىء يدعون مبنياً للمفعول، وهو واضح فما وقع في النسخ تبعاً للإمام، وقرأ أبو بكر يدعون الياء، وقرى حفص ثلاثتها بالياء مخالف لما في كتب القراآت فلعلها رواية شاذة عنه، وفي بعض النسخ قرأ عاصم ويعقوب يدعون بالياء، وهو الصحيح الموافق للنقل وما وقع في بعضها من الجمع بين النسختين لا وجه له فالظاهر أنّ النسخة الثانية إصلاح من المصنف رحمه الله تعالى. **(أقول)** هذا ما قالوه بأسرهم وهو من قصور الباع وقلة الاطلاع فإنّ الثلاثة قرأت بالمثناة التحتية في رواية عن أبي عمرو وحمزة من طريق إلا أنهما لم يقرآ بها وفي كتاب الزوائد المفيدة في الزيادة على القصيدة للأربلي وعن حفص أيضاً قراءة الثلاثة بتاء الخطاب. قوله: **(لما نفى المشاركة بين من يخلق ومن لا يخلق بين أنهم لا يخلقون شيئاً)** المشاركة مأخوذة من التشبيه وهذا دفع للتكرار وبيان لأنه ذكر للاستدلال على نفي التشابه والمشاركة لأنه في قوّة هم لا يخلقون شيئاً ومن يخلق لا يشارك من لا يخلق فينتج من الثالث من يخلق لا يشاركهم ويعكس، وقيل عليه أنه مبنيّ على أن من يخلق ومن لا يخلق مجرى على غير تعيين، وقد بناه فيما سبق على كون الأوّل هو الله تعالى، والثاني الأصنام، وتقريره هناك يقتضي عدم الحاجة إلى هذه المقدمة للعلم بها، وكونها مفروغاً عنها فإنما كرر لمزاوجة قوله، وهم يخلقون، ولا يخفى أن من لا يخلق عامّ، وكذا من يخلق كما صرّح به هنا، وأمّا تخصيصه بما مرّ كما يقتضيه التعبير بالموصول فلأن من يخلق عندنا مخصوص به تعالى في الخارج اختصاص الكوكب النهاري بالمشمس وإن عمّ باعتبار مفهومه ومن لا يخلق وإن عمّ ذهناً وخارجاً فتفسيره بمن عبد لاقتضاء المقام له مع أنه في الوجه السابق لا يختص بذلك وأمّا قوله أنه لا يحتاج إلى هذه المقدّمة فليس كما ذكره، وإنما مقتضاه أنها في غاية الظهور بحيث لا تحتاج إلى إثبات، وهو مصحح لكونها جزءاً من الدليل، وإذا ظهر المراد بطل الإيراد. قوله: **(لأنها ذوات ممكنة الخ)** إشارة إلى أنّ علة الاحتياج هي الامكان، وقوله ينبغي من المجاراة إذ لا بد من ذلك عقلاً. قوله: **(هم أموات لا تعتريهم الحياة الخ)** بيان لفائدة قوله غير أحياء بعد ذكر أنهم أموات، وإن قيل إنه تأكيد لأنّ التأسيس هو الأصل مع الإشارة إلى أنه خبر مبتدأ مقدّر، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتمله، وغير أحياء صفة أموات أو خبر بعد خبر فقوله لا تعتريهم الحياة أي لا تعرض لهم بناء على أن المراد الأصنام فهو بيان لأنهم غير متصفين بالحياة حالاً، ومآلا لعدم القابلية لها كما تقبلها

أو أموات خالاً أو مآلاً ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ بالذات ليتناول كل معبود، والإله ينبغي أن يكون حياً بالذات لا يعتريه الممات ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ ولا يعلمون وقت بعثهم أو بعث عبدتهم فكيف يكون لهم وقت جزاء على عبادتهم، والإله ينبغي أن يكون عالماً بالغيوب مقدّراً للثواب والعقاب، وفيه تنبيه على أنّ البعث من توابع التكليف ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ تكرير للمدّعي بعد إقامة الحجج ﴿فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ بيان

النطفة، ونحوها فهم أموات حالاً، وغير أحياء بمعنى غير قابلة للحياة مآلاً فهو تأسيس في الجملة، وهذا بناء على أن المراد بالأحياء الأجسام غير ذوي العلم بمعنى الأصنام. قوله: **(أو أموات حالاً أو مآلاً)** هو جواب آخر، وأو في قوله أو أموات للتنويع لا للترديد ومنع الجمع، وهو على هذا متناول لجميع معبوداتهم ففي لفظ أموات عموم المجاز فالمراد ما لا حياة له سواء كان له حياة، ثم مات كعزير أو سيموت كعيسى، والملائكة عليهم الصلاة والسلام أو ليس من شأنه الحياة كالأصنام فهو شامل لذوي العلم وغيرهم، والذي في الكشاف وجوه ثلاثة ثالثها أن يراد بالذين تدعون الملائكة عليهم الصلاة والسلام وكان ناس منهم يعبدونهم، وأنهم أموات أي لا بد لهم من الموت غير أحياء أي غير تامّة حياتهم فليس بعام وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل له. قوله: **(غير أحياء بالذات)** فالمراد به نفي الحياة الذاتية فليس مستغنى عنه، وقوله ليتناول تعليل له لبيان فائدته إذ لولاه لم يتناول عيسى، والملائكة عليهم الصلاة والسلام ممن عبدوه. قوله: **(ولا يعلمون وقت بعثهم الخ)** فسر يشعرون بيعلمون، ومنهم من فرق بين العلم والشعور، وهو سهل إلا أنّ ظاهر قوله وقت بعثهم أن إيان خرجت عن موضوعها، وهو الشرط أو الاستفهام إلى محض الظرفية بمعنى وقت مضاف إلى الجملة بعده كقولك وقت يذهب عمرو كما أورده المعرب على من جعل إيان ظرفاً لقوله: **﴿إلهكم إله واحد﴾** فالظاهر تفسيره بمتى يبعثون كما في الكشاف، وغيره لكنه تسمح في العبارة، وما ذكره حاصل المعنى، والضميران في تفسيره الأوّل للذين تدعون وفي قوله أو بعث عبدتهم الضمير الأوّل للذين، والثاني لعبدتهم، وقوله فكيف الخ جار على الوجهين. قوله: **(وفيه تنبيه على أنّ البعث من توابع التكليف)** أي مما يلزمه لأنّ البعث للجزاء، والجزاء للتكليف فلزمه كون البعث للتكليف، ولذا قيل تكليف العبادة لغرض مّا جزاء، وإذا ليس في هذه الدار جزاء فلا بد من دار جزاء ومن العلم بوقته لمن يجازي. قوله: **(تكرير للمدّعي بعد إقامة الحجج)** يعني أنه ذكره أوّلاً بقوله لا إله إلا أنا، وذكر ما يدلّ عليه، ويبطل الشرك ثم أعاده لأنه نتيجة لما تقدّمه فأعاده كما تعاد النتيجة بعد ذكرها غير مبرهن عليها، ولما كان المدعي مذكور بالقوّة في ضمن الدلائل لم يعد بعيداً فلا مخالفة بينه، وبين ما في الكشاف من أنه لما أثبت بالدلائل المتقدمة الدالة على إبطال الشريك أن الإله واحد لا شريك له فكان الواجب أن يخصص بالعبادة، ولا يشرك فيها، وهؤلاء عكسوا، واستمرّوا على الشرك فالفاء في قوله فالذين لا يؤمنون فاء القذلكة، والنتيجة لأنه كالتفسير لها، والمراد بالمستكبرين من استكبر عن التوحيد فهو مظهر

لما اقتضى إصرارهم بعد وضوح الحق، وذلك عدم إيمانهم بالآخرة فإنّ المؤمن بها يكون طالباً للدلائل متأملاً فيما يسمع، وينتفع به والكافر بها يكون حاله بالعكس، وإنكار قلوبهم ما لا يعرف إلا بالبرهان اتباعاً للأسلاف وركوناً إلى المألوف فإنه ينافي النظر، والاستكبار عن اتباع الرسول وتصديقه، والالتفات إلى قوله والأوّل هو العمدة في الباب، ولذلك رتب عليه ثبوت الأخيرين ﴿لَا جَرَمَ﴾ حقاً ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ فيجازيهم، وهو في موضع الرفع بجرم لأنه مصدر أو فعل ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ فضلاً عن الذين استكبروا عن توحيده أو اتباع الرسول ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾

وضع موضع ضمير المشركين أو من استكبر عن الحق مطلقاً فهو عامّ متناول لهم كما قرّره العلامة. قوله: **(بيان لما اقتضى اصرارهم الخ)** يعني قوله فالذين الخ صدّر بالفاء لأنه سبب لاصرارهم فالفاء للسببية كما قول أحسنت إلى زيد فإنه أحسن إليّ، ولما بين السبب، والمسبب من الارتباط كان هذا كالنتيجة، وقوله وذلك أي ما اقتضى اصرارهم هو أمور ثلاثة عدم الإيمان، والإنكار، والاستكبار، وقوله فإن المؤمن بها أي بالآخرة، ولو تقليداً، وقوله للدلائل أي دلائل التوحيد ليسلم في الآخرة وانكار قلوبهم معطوف على عدم إيمانهم، واتباعاً علة للإنكار، وقوله فإنه أي ما ذكر، والاستكبار معطوف عليه أيضاً وقوله، والأوّل هو العمدة يعني قول الذين لا يؤمنون بالآخرة، والأخيرين انكار قلوبهم واستكبارهم وترتيبه عليه بجعله خبراً للموصول المفيد لعلية الصلة للخبر على ما قرّر في المعاني. قوله: **(لا جرم حقاً الخ)** في هذه اللفظة خلاف بين النحاة فذهب الخليل رحمه الله تعالى وسيبويه والجمهور إلى أن لا جرم اسم مركب مع لا تركيب خمسة عشر، وبعد التركيب صار معناها معنى فعل، وهو حق، وما بعدها مرتفع بالفاعلية لمجموع لا جرم لتأويله بالفعل أو بمصدر قائم مقامه، وهو حقاً على ما ذكره أبو البقاء رحمه الله تعالى، وقيل هو مركب أيضاً كلا رجل، وما بعدها خبر، ومعناها لا محالة، ولا بد وقيل إنه على تقدير جارّ أي في أن الله الخ. وقيل لا نافية لكلام مقدر تكلم به الكفرة كقوله لا أقسم على وجه، وما بعده جملة فعلية، وجرم فعل ماض معناه كسب، وفاعله مستتر يعود إلى ما فهم من السياق، وأن وما معها في محلّ نصب لأنّ كسب متعدّ فيوقف على لا، وهذا قول الزجاج، وقيل معناها لا صدّ ولا منع وجرم اسم لا بمعنى القطع، وأنّ وما بعدها خبر حذف منه الجار، وفيها لغات كما مرّ فقوله حقاً تفسير له على مذهب الجمهور على مسلك أبي البقاء فيه، وقوله فيجازيهم مرّ تحقيقه مراراً، وقوله أو فعل يحتمل جرم وحده فعل، وهو الظاهر من لفظه لكن على هذا القول هو مفعول لا فاعل إلا أن يكون بمعنى ثبت، ووجب كما ذكره بعض المعربين، وهو قول فيه، ويحتمل أنّ مجموع لا جرم فعل تأويلاً لأنه بمعنى حق، وهو الموافق لكلامهم كما أشار إليه بعض الفضلاء فما قيل أن شرط عمل المصدر أن لا يكون مفعولاً مطلقاً كما في الكافية وحقاً مفعول مطلق من قلة التدبر على ما عرفته. قوله: **(فضلاً عن الذين الخ)** فيه إشارة إلى أنه باق على عمومه، ويدخل فيه من مر ممن

. . . . . .

استكبر عن التوحيد دخولاً أوّلياً، وهو الوجه الثاني في الكشاف، والأوّل أن يراد به من استكبر عن التوحيد وتركه لأن هذا أتمّ وأنسب بالتذييل، وقد جوّز كونه عاماً مع حمل الاستفعال على ظاهره من الطلب أي لا يحب من طلبه فضلاً عمن اتصف به. قوله تعالى: **﴿وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأوّلين﴾** في الكشاف ماذا منصوب بأنزل بمعنى أيّ شيء أنزل ربكم أو مرفوع بالابتداء بمعنى أي شيء أنزله ربكم فإذا نصبت فمعنى أساطير الأوّلين ما تدعون نزوله أساطير الأولين، وإذا رفعت فالمعنى المنزل أساطير الأولين كقوله: **﴿ماذا ينفقون قل العفو﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢١٩] فيمن رفع اهـ، وقد خفي تغاير التقديرين والفرق بين الوجهين على بعض النحاة تبعاً لصاحب التقريب حيث قال: إنه لا يتعين للتقدير في أحدهما بما فيه صورة فعل، وهو ما تدعون، وفي الآخر بالمنزل، وأيضاً لم خالف بين لفظي الدعوى، والإنزال في التقديرين مع أنه حمل الإنزال على السخرية، ثم ذكر جواباً لم يرضوه، ونسبه بعضهم في هذا الكلام إلى ارتكاب هجنة لا تليق بالمقام ولم يلتفت شراحه إلى نقله لأنه غث، وسمين نشأ من عدم تحقيق مرامه إذا سمعت هذا:

فـاعـلـم أنّ مـاذا فـيـه وجـهـان

أحدهما: أن يكون ما اسم استفهام وذا اسم موصول بمعنى الذي وتقديره أيّ شيء الذي الخ والمطابق حينئذ في جوابه الرفع ليطابق الجواب السؤال في كون كل منهما جملة اسمية.

والثاني: أن يكون ماذا اسماً واحداً مركباً للاستفهام بمعنى أيّ شيء محله النصب فينصب جوابه ليطابقه في الجملة الفعلية، ولذا قيل إنه كان مرفوعاً هنا وجب تقديره بالذي لأنه لو قدر بأيّ شيء وجب نصبه لعدم العائد، والأصل عدم التقدير فهو حينئذ مفعول لا محالة، وقوله وعلى هذا لا بدّ من إرادة الذي في كلامه حتى يكون التقدير أيّ شيء الذي أنزله ربكم كأنه من سهو الناسخ.

وإذا قيل للكفار أي شيء أنزله ربكم لم يكن جوابهم إلا ما أنزل من شيء، وما تدعون إنزاله أساطير الأوّلين لأنهم لا يقرّون بإنزاله من الله، ولذا لم يقرأ أساطير بالنصب في المشهور، وإن قرىء به شاذاً كما ذكره العرب فلا وجه لإنكاره أما إذا قيل لهم أيّ شيء الذي أنزل ربكم فالإنزال لما جعل صلة كان ثابتاً عند السامع فجوابهم المنزل أساطير الأولين لكن إثباتهم الإنزال لا يكون إلا على سبيل السخرية كما سيأتي، وهذا هو الذي أوجب اختلاف التقدير في الجواب بحسب الإعراب، وقد ارتكبوا هنا تعسفات تنبىء عن سبق، وهم أو سوء فهم، ولا يخفى أن هذا لا يدفع السؤال فالظاهر أن الذي يرفع نقاب الشبهة هنا قول المدقق طيب الله ثراه إن ما ذكر إيضاح، وإلا فالمعنى ما الذي كما هو متفق عليه، والفرق بين التقديرين أنّ المنصوب وإن دلّ على ثبوت أصل الفعل، وإنّ السؤال إنما هو عن المفعول

القائل بعضهم على التهكم أو الوافدون عليهم أو المسلمون ﴿قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ أي ما تدّعون نزوله أو المنزل أساطير الأوّلين وإنما سموه منزلاً على التهكم أو على الفرض أي على تقدير أنه منزل فهو أساطير الأوّلين لا تحقيق فيه، والقائلون له قيل هم المقتسمون ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ أي قالوا ذلك إضلالاً للناس فحملوا أوزار ضلالهم

متقاعد عن دلالة المرفوع لأنّ الصلة من حقها أن تكون معلومة للمخاطب، وأنّ الحكم معلوم عنده، وعلى التقديرين لم يطابق الجواب كما أشار إليه فيما سيأتي، وإنما قدّر ما يدعون في النصب لأنّ السائل لم يعتقد علمهم بالإنزال بل سأل عما سمع نزوله في الجملة، فيكفي في ردّه إلى الصواب ادعاء نزول الأساطير.

وأمّا على تقدير الرفع فلما دل على تحقق الإنزال فإنه مسلم عندهم، وإنما السؤال عن تعيين المنزل أجيب بأنّ ذلك المحقق عندك أساطير تهكماً إذ من المعلوم أنّ المنزل لا يكون أساطير فبولغ في ردّه بالتهكم به، وإن بت الحكم في غير موضعه، فأراد عدم المطابقة مبالغاً في ردّه، ويشبه أن يكون الأول جواباً للسؤال فيما بينهم أو بينهم، وبين الوافدين من الحجاج، والثاني جواباً عن سؤال المسلمين على ما ذكر من الاحتمالين لا العكس كما ظنّ، وهذا هو الموافق لما بعده، وجعل ما هنالك وجهاً ثالثاً وأنه لم يقصد به الجواب هنا، وتوجيه اختلاف التقديرين بغير ذلك تكلف مستغنى عنه. هذا غاية ما يمكن في كلامه، وإنما بسطناه لأنه من مشكلات الكشاف، وليس الريّ عن التشاف فانظر فيه بعين الإنصاف وأساطير جمع أسطار جمع سطر فهو جمع الجمع، وقال المبرد: جمع أسطورة كأرجوحة، وأراجيح أي مما كتبه الأولون فهو كقوله: ﴿**اكتتبها فهي تملى عليه**﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٥]. قوله: (**القائل بعضهم على التهكم الخ**) يعني أنه إذا كان السؤال من بعضهم لبعض، فهو تهكم لأنهم لا يعتقدون أنه منزل لا إن كان من الوافدين عليهم الذين سمعوا به ﷺ، وبما أنزل عليه أو من المسلمين لهم ليعلموا ما عندهم فليس الأولى حذفه مع أنه قول للمفسرين مسبوق به. قوله: (**أي ما تدّعون الخ**) قد مرّ تحقيقه، وهو إشارة إلى أنه خبر مبتدأ محذوف وهو على الوجوه السابقة. قوله: (**وإنما سموه منزلاً الخ**) يعني على تقدير المنزل أساطير الأولين، وليس توجيهاً لقوله: (**ماذا أنزل**) لتقدّم توجيهه فإن الأساطير لا تكون منزلة، وقوله: (**أو على الفرض**) والتسليم ليردّوه كقوله: ﴿**هذا ربي**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٧٧] أو على التقدير أي قدّروه منزلاً مجاراة ومشاكلة.

قوله: (**لا تحقيق فيه**) تفسير للأساطير وقوله والقائلون له أي للجواب المذكور، والمقتسمون هم الذين جعلوا القرآن عضين، وقد مرّ تفسيره. قوله: (**أي قالوا ذلك إضلالاً للناس الخ**) يشير إلى أن اللام لام العاقبة لأن ما ذكر مترتب على فعلهم، وليس باعثاً ولا غرضاً لهم كما بينه بقوله فحملوا لأنهم لم يصفوا القرآن بكونه أساطير الأوّلين لأجل أن يحملوا الأوزار لكن عاقبتهم ذلك إمّا مجازاً، وإمّا حقيقة على معنى أنه قدر صدوره منهم ليحملوا،

كاملة فإنّ إضلالهم نتيجة رسوخهم في الضلال ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ وبعض أوزار ضلال من يضلونهم، وهو حصة التسبب ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ حال من المفعول أي يضلون من لا يعلم إنهم ضلال، وفائدتها الدلالة على أنّ جهلهم لا يعذرهم إذ كان عليهم أن يبحثوا ويميزوا بين المحق والمبطل ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ بئس شيئاً يزرونه فعلهم ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أي سوّوا منصوبات ليمكروا بها رسل الله عليهم الصلاة والسلام ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ فأتاه أمره من جهة العمد التي بنوا عليها بأن

وقد قيل أيضاً أنها للتعليل وإنها لام أمر جازمة، والمعنى أنّ ذلك متحتم عليهم فيتمّ الكلام عند قوله أساطير الأوّلين، وقوله إضلالاً يبين أنّ حمل أوزارهم ليس علة، وهم يعتقدون أنهم محقون لا ضالون مضلون فإنه غير مسلم، ولو سلم فالمراد قصدوا ما يصدق عليه إنه إضلال لا مفهوم الإضلال، وفيه نظر. قوله: **(فإنّ إضلالهم نتيجة رسوخهم في الضلال)** توجيه للوصف بالكمال، وقوله: **(وبعض أوزار ضلال من يضلونهم الخ)** يشير إلى أنّ من تبعيضية لأنّ مقابلته لقوله كاملة يعينه، والمعنى مثل بعض أوزارهم فلا وجه لجعل من زائدة، ولا يرد عليه ما ورد في الحديث كما قيل وهو: **«من سنّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً لأنّ للتابعين أوزاراً غير ذلك»**[1]. قوله: **(خصة التسبب)** لأنّ ضلال من أضلوه من حيث المباشرة على المباشر ومن حيث التسبب على المضل من غير نقص، وفاعل يضلونهم ضمير القائلين ومفعوله ضمير الوافدين. قوله: **(حال من المفعول الخ)** أي أنهم يضلونهم حال كونهم جاهلين، وفيه تنبيه على أنهم إنما يضلون الجهلة الأغبياء، ويجوز أن يكون حالاً من الفاعل أي يضلونهم جهلاً منهم بما يستحقونه من العذاب الشديد على ذلك الإضلال، وكونه محدثاً عنه يعارضه القرب فلا يصلح مرجحاً وإن رجحه الواحدي وقد ردّه في الكشف، وكونه حالاً منهما كما نقل عن ابن جنيّ خلاف الظاهر، وقوله بئس شيئاً قد مر تحقيقه، وإن ساء من باب بئس. قوله: **(سووا منصوبات الخ)** سوى بمعنى صنع، والمنصوبة كما نقل عن الزمخشريّ الحيلة يقال سوى فلان منصوبة، وهي في الأصل صفة للشبكة، والحبالة فجرت مجرى الاسم كالدابة، والعجوز ومنه المنصوبة في لعب الشطرنج، وقوله: **﴿ليمكروا بها رسل الله﴾** أي ليخدعوا، ولما كان بمعناه عداه تعديته، ولما كان المكر صرف الغير عما يقصده بحيلة، وما بعده يدل على أنهم لم يصرفوهم أشار إلى أنه مجاز هنا عن مباشرة أسباب المكر، وترتيب مقدماته ولو جعل تجريداً صح، وما قيل إنه أخرج مكر عن ظاهره فاحتاج إلى تقدير معنى ليناسب كونه تمثيلاً مع ما فيه من الإشارة إلى عدم وقوع المكر

---

(١) هو بعض حديث أخرجه مسلم ١٠١٧ ـ ٧٠ والترمذي ٢٦٧٥ والنسائي ٥/ ٧٥ ـ ٧٧ وابن ماجه ٢٠٣ وأحمد ٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨ ـ ٣٥٩ والطيالسي ٦٧٠ وابن حبان ٣٣٠٨ والطبراني ٢٣٧٣ ـ ٢٣٧٤ والبيهقي ٤/ ١٧٦ كلهم من حديث المنذر بن جرير عن أبيه.

ضعضعت ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ وصار سبب هلاكهم ﴿وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ لا يحتسبون ولا يتوقعون وهو على سبيل التمثيل، وقيل المراد به نمرود بن كنعان بني الصرح ببابل سمكه خمسة آلاف ذراع ليترصد أمر السماء فأهب الله الريح فخرّ عليه، وعلى قومه فهلكوا ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ﴾ يذلهم أو يعذبهم بالنار

منهم حقيقة بل مقدّماته، وإلا لغلبوا على الرسل عليهم الصلاة والسلام لا يخفى ما فيه من التطويل من غير طائل. قوله: **(فأتاه أمره)** حقيقة الإتيان المجيء بسهولة كما قاله الراغب ولما كان هذا معناه الأصلي حمله المصنف رحمه الله تعالى عليه فاحتاج إلى تقدير مضاف، وهو الأمر، ولو جعل من قبيل أتى عليه الدهر بمعنى أهلكه، وأفناه على ما في الكشاف لم يحتج إليه وضمير أتاه بالتذكير كما في بعض النسخ للبنيان لأنه اسم مفرد مذكر قال تعالى **﴿كأنهم بنيان مرصوص﴾**، وفي أكثرها فأتاها بالتأنيث بناء على ما نقله الراغب عن بعض أهل اللغة من أنه جمع بنيانة على حدّ نخلة، ونخل وهذا، ونحوه يصح تذكيره، وتأنيثه. قوله: **(من جهة العمد)** بضم العين، والميم وجوز تسكينها أو بفتحهما جمع عمود، وهو والقاعدة بمعنى الدعامة، وضعضعت بالبناء للمفعول بمعنى هدمت ومنه ضعضعه الدهر إذا أذله وتضعضع بمعنى استكان قال:

إني لريب الدهر لا أتضعضع

وقوله من جهة الخ إشارة إلى أنّ من ابتدائية وقوله: **(وصار سبب هلاكهم)** وفي نسخة فصار بالفاء أي ما صنعوه ليكون سبباً لبقائهم صار سبباً لهلاكهم وفنائهم وانعكاس رجائهم وهو غاية الخيبة والحسرة عليهم وقوله: **﴿من فوقهم﴾** متعلق بخرّ ومن لابتداء الغاية أو متعلق بمحذوف على أنه حال من السقف مؤكدة وقيل إنه ليس بتأكيد لأنّ العرب تقول خبر علينا سقف، ووقع علينا حائط إذا انهدم في ملكه، وإن لم يقع عليه، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله صار سبب هلاكهم. قوله: **(لا يحتسبون ولا يتوقعون)** التوقع ترقب الوقوع، وهو في موقعه هنا، وقيل فسر عدم الشعور به لأنه أفحش منه لاجتماع عدم الشعور مع العلم بأصل الوقوع وفيه نظر. قوله: **(وهو على سبيل التمثيل)** يعني أنّ قوله: **﴿أتى الله بنيانهم﴾** الخ استعارة تمثيلية لأنّ ما نصبوه وتخيلوه سبباً للاستيلاء صار سبباً للبوار، والعفاء فالأساطين كالمنصوبات، وانقلابها عليهم مهلكة كانعكاس مكايدهم عليهم، ووجه الشبه أنّ ما عدوه سبب بقائهم عاد سبب استئصالهم، وفنائهم كقولهم من حفر لأخيه جباً، وقع فيه منكباً. قوله: **(وقيل المراد به نمرود)** هو بضم النون، وفي آخره دال مهملة، وهو اسم جبار معروف وكنعان في حواشي الكشاف الأفصح فيه كسر الكاف، والفتح مروي فيه، وهو المعروف وفي التهذيب مقيد بالفتح، وعن الليث أنّ كنعان بن سام بن نوح عليه الصلاة والسلام، وإليه ينسب الكنعانيون، ولغتهم العربية الذي في كتب التواريخ، أنّ كنعان بن كوش من أولاد حام بن نوح

كقوله: ﴿**ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته**﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٩٢] ﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ أضاف إلى نفسه استهزاء أو حكاية لاضافتهم زيادة في توبيخهم ﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمْ

والصرح القصر وكل بناء عال وبابل اسم ناحية معروفة وسمكه بمعنى ارتفاعه، وعلوّه، وقوله ليترصد أمر السماء أي ليعرف أمر السماء، ويقاتل أهلها وقوله: **(فخرّ عليه وعلى قومه فهلكوا)** يقتضي أنّ هلاك نمرود إذ ذاك بما ذكر والمعروف أنه عاش بعده، وأهلكه الله ببعوضة وصلت لدماغه إظهار الكمال خسته، وعجزه وجازاه من جنس عمله لأنه صعد إلى جهة السماء بالنسور فأهلكه الله بأخس الطيور، وعلى هذا لا يكون تمثيلاً بل حقيقة، وأخره لأنه لا دليل عليه. قوله: **(يذلهم أو يعذبهم بالنار كقوله الخ)** قد مر أنّ المصنف رحمه الله تبعاً للراغب فسر الخزي بذل يستحيا منه، ولتضمينه لهذين المعنيين استعمل في الذل تارة نحو عليه الخزي، وأخرى في الاستحياء واعترض عليه بأنه ليس كما ذكر فإنه مشترك بين المعنيين المذكورين، ويدل عليه اختلاف مصدريهما فإنه يقال خزي بالكسر يخزي خزياً إذا ذل وهان، وخزاية إذا استحيا كما قاله الجوهري، وقد مر تحقيقه والمراد به هنا الذل مطلقاً أو فرده الكامل، وهو التعذيب بالنار، واستدل عليه بأنه ورد في القرآن بهذا المعنى والقرآن يفسر بعضه بعضاً، والآية المستشهد بها قد مر الكلام عليها، وأنها من قبيل من أدرك الصمان فقد أدرك المرعى، وقد حقق ثمة بما لا مزيد عليه، وقيل إنه في الوجه الثاني كناية عن التعذيب بالنار أيضاً، وأشار إلى وجهها بقوله كقوله الخ فإنه يدل على أنّ الاخزاء من روادف التعذيب بالنار، وقيل عليه إنّ قوله أين شركائي يأباه لأنه قبل دخولهم النار فالمراد أصل معناه، وهو الاذلال، ولا ورود له لأنّ معنى لهم الخزي أي العذاب أنه يبين استحقاقهم له لما ظهر من الأحوال، ومشاهدة الأهوال مع أنّ الواو لا تقتضي الترتيب، ونقله بصيغة التمريض مغن عن الإيراد، والجواب فإنه يشير إلى أنه غير مرضي عنده فتأمّل. قوله: **(أضاف إلى نفسه الخ)** يعني في النظم تقريع، وتوبيخ بالقول، واستهزاء بهم إذ أضاف الشركاء إلى نفسه لأدنى ملابسة بناء على زعمهم مع الإهانة بالفعل المدلول عليها بقوله يخزيهم أي ما لهم لا يحضرونكم ليدفعوا عنكم لأنهم كانوا يقولون إن صح ما تقول فالأصنام تشفع لنا فهو كقوله: ﴿**أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٢] وقوله أو حكاية الظاهر رفعه عطفاً بحسب المعنى على قوله أضاف كأنه قال مضاف أو حكاية، وأضاف أو حكى ويجوز نصبه عطفاً على استهزاء أي حكى عن المشركين زيادة في توبيخهم إذ لو قيل أين أصنامكم كان فيه توبيخ أيضاً، وقراءة العامة شركائي بالمدّ ومنهم من سكن الياء فتحذف وصلاً لالتقاء الساكنين وقرأ البزيّ بخلاف عنه بقصره مفتوح الياء، وقد أنكره جماعة وزعموا أنّ هذه القراءة غير مأخوذ بها لأنّ قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة وليس كما قالوا فإنه يجوز في السعة، وقد يوجه بأنّ الهمزة المكسورة قبل الياء حذفت للتخفيف، وليس كقصر الممدود مطلقاً مع أنه قد روي عن ابن كثير قصر التي في القصص وروي عنه أيضاً قصر ورائي في مريم، وعن قنبل قصر أن رآه استغنى في العلق فكيف يعدّ

تُشَٰقُّونَ فِيهِمْ ﴾ تعادون المؤمنين في شأنهم وقرأ نافع بكسر النون بمعنى تشاقونني فإنّ مشاقة المؤمنين كمشاقة الله عز وجل ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾ أي الأنبياء أو العلماء الذين كانوا يدعونهم إلى التوحيد فيشاقونهم ويتكبرون عليهم أو الملائكة ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ﴾ الذلة والعذاب ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ وفائدة قولهم إظهار الشماتة بهم وزيادة الإهانة وحكايته لأن يكون لطفاً ووعظاً لمن سمعه ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ وقرأ حمزة بالياء وقرىء بإدغام التاء في التاء، وموضع الموصول يحتمل الأوجه الثلاثة ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ بأن عرّضوها

ذلك ضرورة فأعرفه فإنّ كثيراً من النحاة غفلوا عنه. قوله: **(تعادون)** المشاقة المعاداة، والمخاصمة من شق العصا أو لكون كل منهما في شق، وقوله المؤمنين إشارة إلى أنّ مفعوله محذوف، وقوله فيهم بمعنى في شأنهم من العبادة وغيرها والأولى أن يفسر تشاقون بتخاصمون وتنازعون ليظهر تعلق فيهم به كما في الكشاف، ويحتمل أن تكون في للسببية، وفي نسخة قبل قوله الذين كنتم تشاقون فيهم، وقرأ البزيّ بخلاف عنه أين شركاي بغير الهمزة، والباقون بالهمزة، وقد مرّ تحقيقه، والذين يحتمل الرفع، والنصب. قوله: **(وقرأ نافع بكسر النون الخ)** أي وأصله تشاقونني بنونين حذفت إحداهما تخفيفاً، ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة عنها، وقرئ بتشديد النون المكسورة، وحذف الياء، وبسطه في علم القراآت، وقد مر نظيره. قوله: **(فإنّ مشاقة المؤمنين كمشاقة الله)** أمّا إذا كانت المشاقة بمعنى المخاصمة فظاهر أنهم لم يخاصموا الله، وأمّا إذا كانت بمعنى العداوة فلأنهم لا يعتقدون أنهم أعداء الله، وأمّا قوله تعالى **﴿عدوّي وعدوكم﴾** فمؤوّل أيضاً بغير شبهة فلا وجه لما قيل ليت شعري ما الداعي لإخراج الكلام عن ظاهره فإنّ المشركين أعداء الله قال تعالى: **﴿لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء﴾** [سورة الممتحنة، الآية: ١]. قوله: **(أو الملائكة)** وعلى هذا فليسوا ملائكة الموت فلذا صرح بهم بعده فما قيل في ردّه إنّ الواجب حينئذ يتوفونهم مكان تتوفاهم الملائكة وإن يلزم منه الإبهام في موضع التعيين والتعيين في موضع الإبهام في غاية السقوط. قوله: **(الذلة والعذاب)** الواو بمعنى أو لما مر أنهما معنيان متغايران أو على بابها بأن يراد ما يشملهما هذا إن جعلا معنى الخزي والسوء تأكيد له، وإن جعلا لفاً ونشراً مرتباً فهو ظاهر وهو الأولى، وقوله الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو العلماء الخ إشارة إلى أنّ المراد بالذين أوتوا العلم الذين انتفعوا به في سبيل النجاة، وأن علم الكفار هو الجهل الذي هو سبب كل رذيلة، وقصر الخزي والسوء على الكافرين ادعائي بجعل ما لعصاة المؤمنين لعدم بقائه ليس من جنسه فلا دليل فيها للمرجئة ولا للخوارج، وقوله وفائدة الخ أي ليجمع لهم الله الإهانة قولاً وفعلاً، وحكايته مرفوع، وقوله لأن يكون خبره، وهو يتضمن فائدة حكايته وجره بالعطف على لفظ قولهم لا يخلو عن سماجة للتصريح باللام، ولو لم تكن كان معطوفاً عليه. قوله: **(وقرأ حمزة الخ)** وجه قراءته ظاهر لأنه غير مؤنث حقيقي فيجوز تذكيره، وأمّا إدغام التاء في التاء فيجتلب له همزة وصل في الابتداء، وتسقط في الدرج، وإن لم يعهد همزة وصل في أوّل فعل مضارع على ما بين في كتب النحو،

للعذاب المخلد ﴿فَأَلْقَوُاْ ٱلسَّلَمَ﴾ فسالموا وأخبتوا حين عاينوا الموت ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ قائلين ما كنا نعمل من سوء كفر وعدوان ويجوز أن يكون تفسيراً للسلم على أنّ المراد به القول الدال على الاستسلام ﴿بَلَىٰٓ﴾ أي فتجيبهم الملائكة بلى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فهو يجازيكم عليه، وقيل قوله فألقوا السلم إلى آخر الآية استئناف،

والأوجه الثلاثة الجرّ على أنه صفة الكافرين أو بدل أو بيان له، والنصب والرفع على القطع للذم، وأمّا كونه مبتدأ خبره قوله فألقوا السلم كما قاله ابن عطية فقيل إنه لا يتأتى إلا على مذهب الأخفش في إجازته زيادة الفاء في الخبر مطلقاً نحو زيد فقام أي قام، ولا يتوهم أنها الفاء الداخلة مع الموصول المتضمن معنى الشرط لأنه لو صرح بهذا الفعل مع أداة الشرط لم يجز دخول الفاء عليه فما ضمن معناه أولى بالمنع، وكونه أولى بالمنع غير مسلم لأنّ امتناع الفاء معه لأنه لقوّته لا يحتاج لرابط إذا صح مباشرته للفعل، وما تضمن معناه ليس كذلك. قوله تعالى: (**﴿الذين تتوفاهم الملائكة﴾**) وقد مر إعرابه وهو يصح فيه أن يكون مقولاً للقول وغير مندرج تحته، والقول إن كان في الدنيا فالمضارع على ظاهره، وإن كان يوم القيامة فهو على حكاية الحال الماضية. قوله: (**فسالموا**) أي انقادوا، وأخبتوا بخاء معجمة، وباء موحدة ومثناة فوقية من قولهم أخبت لله بمعنى ذل، وتواضع، وأصله الإلقاء في الأجسام فاستعمل في إظهارهم الانقياد إشعاراً بغاية خضوعهم واستكانتهم، وجعل ذلك الشيء الملقى بين يدي القاهر الغالب على الاستعارة، وقوله عرّضوها للعذاب المخلد من التعريض، وهو جعل الشيء عرضة لكذا إذا كان معدّاً له مهيأ، وظلمهم ونفسهم وضعها في غير موضعها من الآباء عن طاعة الخالق الجبار، وقوله فألقوا فيه وجوه منها أنه خبر الموصول، وقد تقدّم ما فيه أو هو عطف على قال الذين أو مستأنف والكلام تم عند قوله أنفسهم ثم عاد بقوله فألقوا إلى حكاية حال المشركين فقوله قال الذين الخ جملة اعتراضية أو هو معطوف على تتوفاهم كما قاله أبو البقاء وهو إنما يتمشى على كون تتوفاهم بمعنى الماضي قيل، وقول المصنف رحمه الله حين عاينوا الموت مبنيّ عليه إلا أنه لا يلائمه السياق، والسباق، وأنّ الظاهر أنّ هذه المسالمة حين عاينوا العذاب في يوم القيامة، وفيه بحث. قوله: (**قائلين ما كنا نعمل من سوء الخ**) يعني أنه منصوب بقول مضمر، وذلك القول حال ومن سوء مفعول نعمل، ومن زائدة أو جواب لما كنا نعمل إيجاب له. أو هو تفسير للسلم الذي ألقوه لأنه بمعنى القول بدليل الآية الأخرى فألقوا إليهم القول، وليس هذا على مذهب الكوفيين كما توهم لأنّ الجملة تفسيرية لا محل لها، وليست معمولة له، وإنما أوّلها بالقول ليتطابق المفسر والمفسر، وهذا كقوله تعالى: ﴿**والله ربنا ما كنا مشركين**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٣] ومن قال ليت شعري ما معنى هذا الاشتراط لأنّ كونه تفسيراً للسلم لا يقتضي كونه نفسه بل يكفي كونه بهذا اللفظ دون غيره فقد غفل عن المراد فبادر للإيراد. قوله: (**فهو يجازيكم**) فلا يفيد الإنكار والكذب على الأنفس، وقوله استئناف، ورجوع إلى شرح حالهم يوم القيامة أي ليس معطوفاً على قوله تتوفاهم كما مر، وفي

ورجوع إلى شرح حالهم يوم القيامة، وعلى هذا أوّل من لم يجوّز الكذب يومئذ ما كنا نعمل من سوء بأنا لم نكن في زعمنا واعتقادنا عاملين سوءاً، واحتمل أن يكون الرادّ عليهم هو الله تعالى أو أولو العلم ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ كل صنف بابها المعدّ له، وقيل أبواب جهنم أصناف عذابها ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ جهنم ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ يعني المؤمنين ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ أي أنزل خيراً وفي نصبه دليل على أنهم لم يتلعثموا في الجواب، وأطبقوه على السؤال معترفين بالإنزال على خلاف الكفرة روي أنّ أحياء العرب كانوا يبعثون أيام الموسم من يأتيهم بخبر النبيّ ﷺ فإذا جاء الوافد المقتسمين قالوا له ما قالوا

البحر فيكون قوله قال الذين إلى قوله فألقوا اعتراضاً بين الأخبار بأحوال الكفار قيل والظاهر أنّ الاعتراض بجملة الذين تتوفاهم الملائكة على احتمال النصب، والرفع دون الجرّ، ولا يخفى أنه لا مانع من الاعتراض الأوّل. قوله: **(وعلى هذا أوّل من لم يجوّز الكذب يومئذ الخ)** أي على احتمال الاستئناف، وأنه بيان لحالهم في الآخرة لزم وقوع الكذب يوم القيامة فإن قلنا بوقوعه كما مر تفصيله فلا إشكال، وإن لم نقل به فلا بدّ أن يؤوّل هذا القول، هو ما كنا نعمل من سوء بأنّ المراد ما كنا عاملين السوء في اعتقادنا إن كان اعتقادنا أن عملنا غير سيئ، وليس هذا مبنياً على أنّ الكذب ما لا يطابق الاعتقاد، وهذا كما أوّلوا قولهم، والله ما كنا مشركين، وقد مر أنّ المصنف رحمه الله ردّ هذا في سورة الأنعام بأنّ هذا التأويل لا يوافق قوله تعالى: **﴿انظر كيف كذبوا على أنفسهم﴾** [سورة الأنعام، الآية: ٢٤] أي بنفي الشرك عن أنفسهم وكذا لا يلائمه الردّ عليهم هنا لقوله بلى إنّ الله الخ لظهور أنه لإبطال النفي، ولا يقال الردّ على من جحد واستيقنت نفسه لأنه يكون كذباً أيضاً فلا يفيد التأويل، ولذا مرض هذا القول وأخره وما كنا الخ مفعول لقول المصنف رحمه الله أوّل. قوله: **(واحتمل أن يكون الرادّ)** عطف على قوله أوّل وهو من فروع الاستئناف، وقوله هو الله أو أولو العلم يعني الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو العلماء يعني أنه يحتملهما أيضاً لا أن يكون الراد منحصراً فيهما بخلاف الوجه الأوّل فإنّ الراد فيه الملائكة. قوله: **(كل صنف)** على معنى أنّ الخطاب لكل صنف لا لكل فرد حتى يلزم دخول فرد من الكفار من أبواب متعدّدة أو يكون لجهنم أبواب بعددهم، وليس أمر المخاطب هنا بمعنى أمر الغائب أي ليدخل كل صنف كما توهم، وبابها إمّا بمعنى المنفذ أو الطبقة كما مر، وفي الوجه الآخر الباب بمعنى الصنف كما يقال نظر في باب من العلم، والخطاب لكل فرد. قوله تعالى: **(﴿فلبئس مثوى المتكبرين﴾)** أدخل اللام في بئس، ولم يدخلها في الزمر، والمؤمن لما كان الكلام أحوج إلى التأكيد من حيث كان سياق الآية في التابع والمتبوع جميعاً باللام إلا تراه قال: **﴿ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة﴾** [سورة النحل، الآية: ٢٥] وقال بعده ولدار الآخرة فأدخل اللام ليطابق اللام بعده، وقوله جهنم يحتمل أنه تفسير للمثوى، وتقدير للمخصوص بالذم، وهو الظاهر والفاء عاطفة، وفي قوله المتكبرين إشارة إلى أنّ استحقاقهم النار للتكبر عن طاعة الله ورسوله. قوله: **(أي أنزل خيراً وفي نصبه**

وإذا جاء المؤمنين قالوا له ذلك ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ مكافأة في الدنيا ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ أي ولثوابهم في الآخرة خير منها، وهو عدة للذين اتقوا على قولهم، ويجوز أن يكون بما بعده حكاية لقولهم بدلاً وتفسيراً لخيراً على أنه منتصب بقالوا.

﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ دار الآخرة فحذفت لتقدّم ذكرها وقوله: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ خبر مبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون المخصوص بالمدح ﴿يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ﴾ من أنواع المشتهيات، وفي تقديم الظرف تنبيه على أنّ الإنسان لا يجد جميع ما يريده إلا في الجنة ﴿كَذَٰلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ﴾ مثل هذا الجزاء يجزيهم، وهو يؤيد

الخ) يقال تلعثم الرجل إذا توقف في الكلام، والمراد بالموسم موسم الحج من الوسم بمعنى العلامة، والإحياء جمع حيّ وهي القبيلة، وقوله أنزل خيراً إشارة إلى أنّ ماذا في محل نصب لا مبتدأ وخبر على أحد الوجهين ليطابقه الجواب، واختير كونها فعلية هنا دون ما مر في قوله أساطير الأوّلين حيث رفع من غير نظر إلى احتمال ماذا الخ للفعلية لأنّ الإنزال يناسب الفعل لتجدّده بخلاف كونه أساطير فإنه على زعمهم الفاسد أمر متقدّم ثابت فلذا غاير بينهما كما مر تحقيقه، وقوله على خلاف الكفرة لأنّ أنه أساطير الأوّلين أنه غير منزل، وإنما سموه منزلاً على طريق المجاز وتطبيق ما ذكر من سبب النزول على تقديره ظاهر، ووجه دلالة النصب على ما ذكر أنه كقوله الهلال، والله بحذف العامل للمبادرة. قوله: **(مكافأة في الدنيا)** إشارة إلى أنّ قوله في هذه الدنيا متعلق بحسنه كتعلقه بأحسنوا، والحسنة التي في الدنيا الظفر، وحسن السيرة، وغير ذلك وقوله ولثوابهم في الآخرة إشارة إلى تقدير مضاف أو بيان لجهة خيريتها، وقوله وهو عدة أي قوله للذين أحسنوا فهو المحمود عليه. قوله: **(ويجوز أن يكون بما بعده)** أي قوله للذين أحسنوا مع ما بعده، وهو على الأوّل أعني قوله عدة كلام مستأنف فيكون في الوعد هنا نظير قوله: **﴿ليحملوا أوزارهم﴾** [سورة النحل، الآية: ٢٥] في الوعيد هناك، وهو الوجه ولذا قدّمه، وحينئذ هو مقول القول، وعلى هذا قوله خيراً من كلام الله تعالى سماه خيراً ثم حكى مقولهم كما تقول قال فلان جميلاً من قصدنا وجب حقه علينا، ودلالته على ما مر لشهادة الله بخيريته فخيراً مفعول قالوا وعمل فيه لأنه في معنى الجملة كقال قصيدة أو صفة مصدر أي قولاً خيراً، وهذه الجملة بدل منه فمحلها النصب أو مفسرة له فلا محل لها من الإعراب، وهذا بيان لوجه آخر يحتمله النظم فلا يقال لم لم يجعل منصوباً بأنزل على هذا الاحتمال، وما قيل من أنه لم يجعله منصوباً بأنزل لأنّ هذا القول ليس منزلاً من الله، وفيه تفوت المطابقة حينئذ كلام ناشئ من عدم التدبر، وقوله دار الآخرة إشارة لتقدير المخصوص بالمدح على المذاهب المعروفة فيه، والقرينة عليه لفظية وهي تقدمه في الذكر كما ذكره، وعلى الوجه الآخر فهو مذكور، وقوله خبر مبتدأ أي هي أو الخبر محذوف، وهو لهم وتجري الخ جملة حالية أو صفة إن لم يكن جنات علماً. قوله: **(وفي تقديم الظرف)** يعني فيها تقدّمه يفيد الحصر، والموصول هنا للعموم بقرينة المقام فيدلّ على ما ذكر، وقوله مثل هذا الجزاء نجزيهم

الوجه الأول ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ﴾ طاهرين من ظلم أنفسهم بالكفر والمعاصي لأنه في مقابلة ظالمي أنفسهم، وقيل فرحين ببشارة الملائكة إياهم بالجنة، أو طيبين بقبض أرواحهم لتوجه نفوسهم بالكلية إلى حضرة القدس ﴿يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ﴾ لا يحيقكم بعد مكروه ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ حين تبعثون فإنها معدة لكم على أعمالكم، وقيل

مر تحقيقه. قوله: **(وهو يؤيد الوجه الأوّل)** يعني كون قوله للذين أحسنوا عدة فإنّ جعله جزاء لهم ينظر إلى الوعد به من الله، وإذا كان مقول القول لا يكون من كلام الله حتى يكون وعداً منه تعالى، وقيل إنّ المراد بالوجه الأوّل كون جنات عدن خبر مبتدأ محذوف لأنه إذا كان مخصوصاً بالمدح يكون كالصريح في أنّ جنات عدن الخ جزاء للمتقين فيكون قوله كذلك الخ تأكيداً بخلاف ما إذا كان خبر مبتدأ محذوف فإنه لم يعلم صريحاً أنّ جنات عدن جزاء للمتقين، وفيه نظر وقوله الذين تتوفاهم الملائكة يحتمل الرفع والنصب، وأن يكون مبتدأ خبره يقولون. قوله: **(طاهرين من ظلم أنفسهم بالكفر والمعاصي الخ)** مقتضى المقابلة أن يفسر طيبين بالطاهرين عن الكفر فقط فإنّ ظالمي أنفسهم صفة الكافرين، وقد قال المصنف رحمه الله تعالى هناك في تفسيره عرّضوها للعذاب المخلد لكن وصفهم بأنهم متقون موعودون بالجنة في مقابلة الأعمال يقتضي ما ذكر، وذكر الطهارة عن الكفر وحده لا فائدة فيه بعد وصفهم بالتقوى، وقال الطيبي رحمه الله تعالى أمّا المعاصي فإنّ قوله ظالمي أنفسهم مجاب بقولهم ما كنا نعمل من سوء فتأمّل. قوله: **(وقيل فرحين ببشارة الملائكة الخ)** فالمراد بالطيب طيب النفس، وهو عبارة عن القبول مع انشراح الصدر، وقوله إلى حضرة القدس حضرة مقحم للتعظيم كما يقحم المقام، والمجلس لذلك، وفي نسخة حظيرة بالظاء المشالة، وهي ظاهرة، وقوله لا يحيقكم أي لا يلحقكم، وبعد مبنيّ على الضمّ، والمكروه كلّ ما تكرهه النفس. قوله: **(حين تبعثون فإنها معدة لكم على أعمالكم الخ)** حين متعلق بقوله يقولون لا بادخلوا فإنّ الدخول ليس في حين البعث بل بعده، والأمر لا يقتضي الفور حتى يحتاج إلى أن يقال إنها حال مقدّرة، والمتبادر من الدخول دخول الأرواح في الأبدان لا دخول الأرواح فقط حتى يقال إنه لا حاجة إلى ما ذكر من التأويل، ودخول الأرواح هو المراد في حديث: **«إن القبر روضة من رياض الجنة»**[1] وكذا قوله أغرقوا فأدخلوا ناراً نعم لو أريد ذلك صح وكان وجهاً آخر. قوله: **(على أعمالكم)** على سببية كما في قوله: ﴿**على ما هداكم**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥] وقد حملت الباء على المقابلة دفعاً للتعارض بين الآية، وحديث: **«لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»**[2] وقد

---

(١) حسن. أخرجه الترمذي٢٤٦٠ والديلمي في الفردوس ٤٢٨٢ كلهم من حديث أبي سعيد. وحسنه الترمذي مع أن في إسناده عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو واهٍ. لكن له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط كما في المجمع ٤٦/٣ وقال الهيثمي: وفيه محمد بن أيوب بن سويد، وهو ضعيف اهـ. لكنه يشهد لما قبله، وفي الباب ما يقويه فالحديث حسن إن شاء الله.

(٢) هو بعض حديث أخرجه ٦٤٦٣ ـ ٥٦٧٣ ومسلم ٢٨١٦ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٤ وأحمد ٢/ ٥١٤ ـ ٥٣٧ =

هذا التوفي وفاة الحشر لأنّ الأمر بالدخول حينئذ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ ما ينتظر الكفار المارّ ذكرهم ﴿إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ لقبض أرواحهم، وقرأ حمزة والكسائيّ بالياء ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ القيامة والعذاب المستأصل ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثل ذلك الفعل من الشرك والتكذيب ﴿فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ فأصابهم ما أصابهم ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ بتدميرهم ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بكفرهم ومعاصيهم المؤدية إليه ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ﴾ أي جزاء سيئات أعمالهم على حذف المضاف، أو تسمية الجزاء باسمها ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ

ثبت في الأصول أنّ العمل غير موجب للجنة، وقد دفع أيضاً بحمل الحديث على السببية الحقيقية الموجبة، والآية وأمثالها على السببية الحاضرة، وقريب منه أنّ الله سبب الأسباب، وقد جعلها سبباً بمقتضى، وعده تكرّماً منه. قوله: **(وقيل هذا التوفي وفاة الحشر)** فالمراد بها غير المعنى المتعارف، وهو الذي في قوله ووفيت كلّ نفس ما كسبت أعني تسليم أجسادهم، وإيصالها إلى موقف الحشر من توفي الشيء إذا أخذوه وافياً، وقوله ما ينتظر الكفار قد مرّ في الأنعام أنّ الانتظار مجاز لأنهم شبهوا بالمنتظرين للحوقه لهم لحوق ما ينتظر فكأنهم لفعلهم ما يوجب العذاب منتظرون له فهو استعارة. قوله: **(لقبض أرواحهم)** يعني أنهم لا يرتدعون عن كفرهم بما شاهدوه، وسمعوه من البيان حتى يصير الأمر عياناً فيصدقوا حيث لا ينفع التصديق لأنّ الإيمان برهاني، وقيل المعنى هل ينتظرون في تصديقك إلا أن تنزل ملائكة تشهد بنبوّتك فهو كقوله لولا أنزل عليه ملك، وأو في قوله أو يأتي أمر ربك لمنع الجمع على هذا التفسير، وكذا على التفسير الآخر أما إذا فسر بالقيامة فقد أورد عليه أنه يجامعهما فليس محلالاً والفاصلة وردّ بأنها لمنع الخلو، وفيه بحث. قوله: **(من الشرك والتكذيب)** يعني المشار إليه بذلك ما دلت عليه الآيات السابقة من الشرك والتكذيب لأنه سبب لإصابة السيئات، وما بينهما اعتراض واقع في حاق موقعه، وجعله راجعاً إلى المفهوم من قوله هل ينظرون أي كذلك كان من قبلهم مكذبين لزمتهم الحجة منتظرين فأصابهم ما كانوا ينتظرونه سديد حسن إلا أنّ هذا أقرب مأخذاً، ودلالة فعل عليه أظهر، وهذا فذلكة ما قابلوا به تلك النعم، وأدمج فيه تسلية الرسول ﷺ فلا يرد عليه أنهم كانوا ينتظرون حقيقة، وأنه لا يلائم قوله فأصابهم سيئات ما عملوا.

قوله: **(فأصابهم ما أصابهم)** أي مثل ما أصابهم، وفي نسخة مثل ما أصابوا أي لقوا ووجدوا، وليس هذا تقديراً في النظم بل مبادرة إلى إظهار معنى المعطوف للإشارة إلى أن قوله وما ظلمهم الله الخ اعتراض، وقيل إنه مفهوم مما سبق أي كذلك كان من قبلهم مكذبين فأصابهم ما ينتظرونه وقوله فأصابهم سيئات الخ بيان لنتيجة ظلمهم أنفسهم فعلى هذا لا اعتراض، وقوله بتدميرهم أي إهلاكهم. قوله: **(أي جزاء سيئات أعمالهم)** يعني هو بظاهره

= وابن حبان ٣٤٨ كلهم من حديث أبي هريرة ولفظ البخاري «لن ينجي أحداً منكم عمله». . . «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته، سددوا وقاربوا واغدوا وروحوا، وشيء من الدلجة والقصد القصد تبلغوا».

يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وأحاط بهم جزاؤه والحيق لا يستعمل إلا في الشرّ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ إنما قالوا ذلك استهزاء ومنعاً للبعثة، والتكليف متمسكين بأنّ ما شاء الله يجب، وما لم يشأ يمتنع فما الفائدة فيهما أو إنكاراً لقبح ما أنكر عليهم من الشرك، وتحريم البحائر ونحوها محتجين بأنها لو كانت مستقبحة لما شاء الله صدورها عنهم، ولشاء خلافه ملجئاً إليه لا اعتذاراً إذ لم

يدلّ على أنّ ما أصابهم سيئة، وليس بها فإمّا أن يقدر المضاف أو يجعل من المشاكلة كما في الكشاف أو من إطلاق اسم السبب على المسبب على ما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى فمن قال إنّ المشاكلة لا تصح هنا، وإنه ليس في كلام جار الله ما يدلّ عليها لم يصب فتأمّل. قوله: **(وأحاط بهم جزاؤه)** يعني أنّ ما مصدرية، وفي الكلام مضاف مقدّر وبه متعلق بيستهزؤون قدّم للفاصلة، والضمير للرسول عليه الصلاة والسلام، ويجوز أن تكون موصولة عامة للرسول ﷺ وغيره وضمير به عائد عليها. قوله: **(والحيق الخ)** يعني أن أصل معناه الإحاطة مطلقاً لكنه خص في الاستعمال بإحاطة الشر فلا يقال حاقت به النعمة بل النقمة، ومن الأولى بيانية، والثانية زائدة لتأكيد الاستغراق، وكذا الثانية ونحن لتأكيد ضمير عبدنا لا لتصحيح العطف لوجود الفواصل، وإن كان محسناً له. قوله: **(إنما قالوا ذلك استهزاء ومنعاً للبعثة والتكليف)** يعني أنهم لم يقولوا ذلك اعتقاداً حتى يكون ذمهم عليهم حجة للمعتزلة في القول بخلق الأفعال، وبخلق الإرادة لكن لما سمعوا منه ﷺ ومن المؤمنين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن قالوا ذلك استهزاء بهم فذكر ذلك نعياً عليهم في الضلال أو إثباتاً لمنعهم الباطل. قوله: **(متمسكين بأن ما شاء الله يجب الخ)** لما مرّ، وهو حق أريد به باطل فلا حجة فيه للمعتزلة كما زعمه الزمخشريّ، وتخصيص الإشراك والتحريم بالذكر لأنهما أعظم، وأشهر ما هم عليه فلا يرد عليه أنه لا يلائم تقريره كما قيل. قوله: **(أو إنكاراً لقبح ما أنكر عليهم الخ)** فذكره ليس لأنه منكر في نفسه عندنا بل لردّ ما زعموه من أنه غير قبيح، وهذا الوجه هو مرتضى المصنف رحمه الله تعالى في آخر سورة الأنعام، وقوله فما الفائدة فيهما أي في البعثة والتكليف بعد ما شاء إشراك بعض، ودخوله النار، وإيمان بعض، ودخوله الجنة. قوله: **(محتجين بأنها الخ)** الضمائر عائدة على ما وتأنيثها مراعاة للمعنى، ولو راعى لفظها لذكر، وضمير خلافه وإليه للصدور، ويجوز عود الضمير على الثلاثة المذكورة في البيان، وضمير ونحوها للبحائر، والآية وإن دلت على تجويزهم مشيئة الله لإيمانهم فإنها تستلزم تعلقها بكفرهم أيضا لعدم القائل بخلافه، وقوله لا اعتذاراً عطف على إنكاراً أو على قوله استهزاء، ولو كان اعتذاراً كان دليلاً للمعتزلة في عدم جواز تعلق إرادة الله بالكفر والمعاصي، وقد مرّ ما قاله الفاضل المحشي في الأنعام إنه لا ينتهض ذمهم به دليلاً على أهل السنة لمكان الكسب فانظره ثمة، وقوله ملجئاً إليه حال مؤكدة، وفي العطف بلا بعد صريح الحصر كلام في المعاني وقد مرّ تفصيله. قوله: **(إذ لم يعتقدوا قبح أعمالهم)** قيل عليه فرض القبح يكفي للاعتذار يعني لو

يعتقدوا قبح أعمالهم وفيما بعده تنبيه على الجواب عن الشبهتين ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ فأشركوا بالله وحرّموا حله وردّوا رسله ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ إلا الإبلاغ الموضح للحق وهو إن لم يؤثر في هدي من شاء الله هداه لكنه مؤدي إليه على سبيل التوسط، وما شاء الله وقوعه إنما يجب وقوعه لا مطلقاً بل بأسباب قدرها له ثم بين أنّ البعثة أمر جرت به السنة الإلهية في الأمم كلها سبباً لهدى من أراد اهتداءه، وزيادة لضلال لمن أراد ضلاله كالغذاء الصالح فإنه ينفع المزاج السويّ ويقويه، ويضرّ المنحرف ويفنيه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ يأمر بعبادة الله تعالى واجتناب الطاغوت ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ﴾ وفقهم للإيمان بإرشادهم ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ إذ لم يوفقهم، ولم يرد هداهم وفيه تنبيه على فساد الشبهة الثانية لما فيه من الدلالة على أنّ تحقق الضلال، وثباته بفعل الله تعالى وإرادته من حيث إنه قسيم من هدى الله قد صرّح به في الآية الأخرى ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ يا معشر قريش ﴿فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ من عاد وثمود وغيرهم لعلكم تعتبرون ﴿إن

سلمنا القبح في هذه الأعمال فهي بمشيئة الله لا بقدرتنا، واختيارنا إلا أن يقال إنه سند لمنع كون قولهم ذلك على سبيل الاعتذار فلا يرد عليه ما ذكر، وفيه أنّ فرض القبح لا يلائم مقام الإنكار، والاحتجاج المذكور فتأمّل وقوله تنبيه على الجواب الخ سيأتي بيانه، وقوله وردّوا رسله عليهم الصلاة والسلام يؤخذ مما ذكر لأنه يلزمه. قوله: **(إلا الإبلاغ الموضح الخ)** إشارة إلى أنّ البلاغ مصدر بمعنى الإبلاغ، وأنّ المبين من أبان المتعدّي، وقوله مؤد إليه على سبيل التوسط أي توسط أسباب أخر قدرها، وهذا هو الجواب عن الشبهة الأولى لأنه علم منه أن ما شاء الله، وجوده أو عدمه لا يجب ولا يمتنع مطلقاً، وقوله قدرها له أي توقف عليها تعلق إرادته تعالى فرشد النبيّ ﷺ إليها، وقوله ثم بين وفي نسخة تبين هو معنى قوله، ولقد بعثنا الخ وقوله سبباً لهدى الخ إشارة إلى معنى الفاء في قوله فمنهم من هدى الله الخ، وقوله وزيادة لضلال إشارة إلى أنّ الناس لا تخلو عن ضلال ما لم يبعث فيهم نبيّ، وقوله بقوله متعلق بين، وقوله بعبادة الله الخ إشارة إلى أن أن مصدرية لا تفسيرية، وقيل إنه يحتملهما وقوله وفقهم الخ إشارة إلى أن الهداية هنا موصلة لا دلالة مطلقة. قوله: **(وفيه تنبيه على فساد الشبهة الثانية الخ)** الشبهة الثانية هي أنها لو كانت مستقبحة ما شاء الله صدورها عنهم يعني أنه لما وقع قسيماً للهداية، وهي بإرادته اقتضى ذلك أن يكون بإرادته أيضاً وأما أنّ إرادة القبيح قبيحه فلا يجوز اتصافه تعالى به فظاهر الفساد لأنّ القبيح كسبه، والاتصاف به لا خلقه وإيجاده على ما تقرر في الكلام، وقوله في الآية الأخرى يعني قوله فإنّ الله لا يهدي من يضل، وقوله يا معشر خصهم لأنهم المخاطبون، وفي الفاء إشعار بوجوب المبادرة إلى النظر، والاستدلال المنقذين من الضلال، وقوله لعلكم تعتبرون إشارة إلى جواب الأمر المقدر، وأنّ المقصود مما ذكر

تَحْرِصْ ﴾ يا محمد ﴿عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾ من يريد ضلاله، وهو المعنيّ بمن حقت عليه الضلالة وقرأ غير الكوفيين لا يهدي على البناء للمفعول، وهو أبلغ ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ من ينصرهم بدفع العذاب عنهم ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ عطف على، وقال الذين أشركوا إيذاناً بأنهم كما أنكروا التوحيد أنكروا البعث مقسمين عليه زيادة في البت على فساده، ولقد ردّ الله عليهم أبلغ ردّ فقال ﴿بَلَىٰ ﴾ يبعثهم ﴿وَعْدًا ﴾ مصدر مؤكد لنفسه، وهو ما دلّ عليه بلى فإنّ يبعث موعد من الله ﴿عَلَيْهِ﴾ إنجازه لامتناع الخلف في وعده أو لأنّ البعث مقتضى حكمته ﴿حَقًّا ﴾ صفة أخرى للوعد ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنهم يبعثون إمّا لعدم علمهم بأنه من مواجب الحكمة

الاعتبار. قوله: **(من يريد)** كذا في نسختنا، وفي أخرى من يرد بالجزم، والأصح الأولى، وإن أمكن توجيهها بتكلف أنه إشارة إلى أنه معنى الشرط أي من يرد الله إضلاله فلا هادي له، ولا داعي له، وهو معنى من حقت عليه الضلالة فإنه المراد. قوله: **(وهو أبلغ)** فإنه يدلّ على أنّ من أضله الله، وخذله لا تمكن هدايته لكل هاد بخلاف القراءة الأولى فإنها تدلّ على نفي هداية الله فقط، وإن كان من لم يهد الله فلا هادي له، والعائد محذوف أي من يضله، وضمير الفاعل لله قيل، والأبلغية مبنية على أنّ يهدي في القراءة الأخرى متعد أما إذا كان لازماً بمعنى يهتدي فهما بمعنى إلا أن الأولى صريحة في عموم الفاعل بخلاف هذه مع أنّ التعدي هو الأكثر، وقرئ لا يهدي بضم الياء، وكسر الدال قال ابن عطية: وهي ضعيفة يعني لعدم اشتهار أهدى المزيد فلا يرد عليه أنه إذا ثبت هدى لازماً بمعنى اهتدى لم تكن ضعيفة كما قيل، وقوله وما لهم من ناصرين تتميم له بإبطال ظن أنّ الآلهة تشفع لهم. قوله: **(إيذاناً بأنهم كما أنكروا التوحيد الخ)** يعني وهما أمران عظيمان من الكفر، والجهل فلذا حسن العطف فيه فلا يرد عليه أنّ ما ذكر مستفاد من العطف فكان عليه أن يذكر ما ذكره في الكشاف لأنه المحتاج للبيان، وقوله زيادة مفعول لقوله مقسمين والبت بمعنى القطع يتعدى بالباء لكنه ضمنه معنى النص، وقوله يبعثهم إشارة إلى أن بلى لا يجاب النفي وضمير فساده للبعث، وهو إمّا إعادة المعدوم أو جمع المتفرق كما بين في محله. قوله: **(مصدر مؤكد لنفسه)** قال النحاة ضابطه أنه إذا تقدمت جملة على المصدر لها دلالة عليه فإن احتملت غيره فهو توكيد لغيره، وإن لم تحتمل في المعنى غيره فهو توكيد لنفسه، وسمي توكيداً لغيره لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتماله، وسمي الثاني توكيداً لنفسه لأنه لا معنى له غيره فلم يبق سواه إذ مدلوله مدلول الأوّل، وهنا قوله يبعثهم الذي دل عليه بلى لا معنى له غير الوعد بالبعث، والإخبار عنه كما بينه المصنف رحمه الله تعالى، وقوله أبلغ رد حيث أثبت ما نفوه وأكده ثلاث مرّات، وقوله إنجازه إشارة إلى تقدير مضاف أو إلى أنّ الإسناد مجازي لأنه الذي عليه لا وعده والجارّ والمجرور صفة كما أشار إليه بقوله صفة أخرى فالصفة الأخرى مؤكدة إن كان بمعنى ثابتاً متحققاً ومؤسسة إن كان بمعنى غير باطل. قوله: **(إنهم يبعثون الخ)** أو أنه وعد على الله كما في الكشاف ولكون هذا

التي جرت عادته بمراعاتها وأما لقصور نظرهم بالمألوف فيتوهمون امتناعه ثم إنه تعالى بين الأمرين فقال ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ أي يبعثهم ليبين لهم بعض ﴿ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ وهو الحق ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ﴾ فيما يزعمون، وهو إشارة إلى السبب الداعي إلى البعث المقتضى له من حيث الحكمة، وهو الميز بين الحق والباطل والمحق والمبطل بالثواب والعقاب، ثم قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وهو بيان

أنسب بالسياق اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى، والظاهر أنه تركه لأن مآلهما واحد، ولما فيه من نزغة اعتزالية وأمّا أنّ السياق يدلّ على أن معناه ولكن أكثر الناس لا يعلمون ذلك الوعد الحق، والقول الصدق لقوله: ﴿**وعداً عليه حقاً**﴾ ففيه نظر، وكونه من مواجب الحكمة قد مرّ من المصنف رحمه الله تعالى بيانه بياناً شافياً. قوله: (**لقصور نظرهم بالمألوف**) أي بسببه، وعدم تجاوزه حصل لهم قصور النظر، وليس القصور بمعنى القصر للنظر عليه، وأن آل إليه ومعناه أنهم لا تتجاوز عقولهم المحسوسات، ولا يرى فيها معدوم عاد بعينه أو أنهم يرون بقاء كل نوع ببقاء إفراده. قوله: (**فيتوهمون امتناعه**) أي امتناع البعث، ويجوّزون عدم وقوعه لغرائه عن الفائدة، وتجويز مثله كفر لوجوب الجزم بالبعث في الإيمان قيل فلا يرد عليه أنّ عدم العلم به لا يستلزم العلم بعدمه فضلاً عن العلم بالامتناع لما عرفت أنه ليس لهم العلم بعدم البعث بل مجرد الاحتمال له، ولا وجه للجواب عن هذا بأن عدم العلم هاهنا في ضمنه العلم بالعدم، ولا لتنويره بأقسامهم بأن الله لا يبعث من يموت لأن المقسمين هم القسم الأوّل من الذين لا يؤمنون بالبعث، ولا يخفى أنه كلام ناشئ من عدم الوقوف على مراد المعترض فإنه ذكر أوّلاً جزمهم بعدم البعث، وبتهم بفساده، كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قبيله، وجعل ما بعده دليلاً عليه فأورده عليه لأنه لا تلازم بين الدليل والمدلول، وأن ما قرّره لا تتجاوب أطرافه، وهو ظاهر لمن تدبره، فالحق أن يقال إنه إنما ذكر عدم العلم الشامل لعلم العدم لأنه إذا أبطل توهمه علم منه إبطال الجزم به بالطريق الأولى ولعلّ هذا مبنيّ على قول المصنف رحمه الله تعالى قبل ردّ الله تعالى عليهم أبلغ ردّ فتأمّل. قوله: (**أي يبعثهم ليبين لهم**) إشارة إلى ما في الكشاف من أنه متعلق بما دلّ عليه بلى، وهو يبعثهم، والضمير لمن يموت الشامل للمؤمنين، والكافرين، وجوّز فيه أيضاً تعلقه بقوله: ﴿**ولقد بعثنا في كلّ أمّة رسولا**﴾ [سورة النحل، الآية: ٣٦] أي بعثناه ليبين لهم ما اختلفوا فيه، وأنهم كانوا على الضلالة قبله مفترين على الله الكذب. قوله: (**وهو الحق**) ضمير هو للمختلف فيه وبيانه إظهار حقيته وقوله فيما يزعمون، وفي نسخة فيما كانوا يزعمون وهما بمعنى، وهو عام للبعث وغيره، ويجوز تخصيصه به وقوله، وهو إشارة أي قوله ليبين الخ، وقوله من حيث الحكمة كقوله من حيث لي العمائم، وقوله وهو الميز الخ الضمير راجع للسبب والميز مصدر مازه بمعنى ميزه وقوله بالثواب، والعقاب متعلق بالمصدر إشارة إلى أنه المقصود من الميز كما قال تعالى: ﴿**وامتازوا اليوم أيها المجرمون**﴾ [سورة يس، الآية: ٥٩]. قوله: (**وهو بيان إمكانه**) أي مع سهولة، وفي

إمكانه وتقريره أنّ تكوين الله بمحض قدرته، ومشيئته لا توقف له على سبق الموادّ والمدد وإلا لزم التسلسل فكما أمكن له تكوين الأشياء ابتداء بلا سبق مادّة ومثال أمكن له تكوينها إعادة بعده ونصب ابن عامر والكسائي هاهنا، وفي يس فيكون عطفاً على نقول أو جواباً للأمر ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ﴾ هم رسول الله ﷺ وأصحابه المهاجرون

النسخ هنا اختلاف لفظي وأوضحها ما وقع في بعضها، وهو وتقريره أن تكوين الله بمحض قدرته، ومشيئته لا توقف له على سبق الموادّ، والمدد وإلا لزم التسلسل فكما أمكن له تكوين الأشياء ابتداء بلا سبق مادّة، ومثال أمكن الخ وكان هنا تامة، وفي الكشاف أي إذا أردنا وجود شيء فليس إلا أن نقول له احدث فهو يحدث عقيب ذلك لا يتوقف، وهذا مثل لأنّ مراده لا يمتنع عليه، وأنّ وجوده عند إرادته تعالى غير متوقف كوجود المأمور به عند أمر الآمر المطاع إذا ورد على المأمور المطيع المتمثل، ولا قول ثمة، والمعنى أن إيجاد كلّ مقدور عليه تعالى بهذه السهولة فكيف يمتنع عليه البعث الذي هو من شق المقدورات فسقط ما قيل إن كن إن كان خطاباً مع المعدوم فهو محال، وإن كان مع الموجود كان إيجاداً للموجود، وهو محال أيضاً، وقوله أمكن أي لسبق المثال، وظاهر قوله أنه بإعادة المعدوم وهو مقرّر في محله، وأنّ منهم من قال إنه جمع الأجزاء المتفرّقة، وهو ظاهر النصوص، وأنّ قوله: ﴿**كن فيكون**﴾ استعارة تمثيلية كما جزم به الزمخشريّ، ويحتمل أنه على حقيقته وأنه جرت به العادة الآلهية، وقد مرّ تفصيله. قوله: (**عطفاً على نقول أو جواباً للأمر**) قراءة النصب لابن عامر، والكسائيّ، وقراءة الرفع للباقين، وهو هكذا في نسخة صحيحة فما وقع في نسخة من ذكر أبي عمرو بدل ابن عامر من سهو الناسخ قال الزجاج الرفع على تقدير فهو يكون أي ما أراد الله فهو يكون، والنصب إمّا على العطف على نقول أي فإن يكون أو على أنه جواب كن وتبعه المصنف رحمه الله تعالى، وقد ردّ الرضي وغيره نصبه في جواب الأمر بأنه مشروط بسببية مصدر الأول للثاني، وهو لا يمكن هنا لاتحادهما فلا يستقيم، ولذا تركه الزمخشري واقتصر على الأوّل، ووجه بأنّ مراده أنه نصب لأنه مشابه لجواب الأمر لمجيئه بعده، وليس بجواب له من حيث المعنى لأنه لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب تضرب، ولا يخفى ضعفه، وأنه يقتضي إلغاء الشرط المذكور، والظاهر أن يوجه بأنه إذا صدر مثله عن البليغ على قصد التمثيل لسرعة التأثير بسرعة مبادرة المأمور إلى الامتثال يكون المعنى إن أقل لك تضرب تسرع إلى الامتثال فيكون المصدر المسبب عنه مسبوكاً من الهيئة لا من المادّة، ومصدر الثاني من المادّة أو من محصل المعنى، وبه يحصل التغاير بين المصدرين وتتضح السببية والمسببية، وقد مرّ نظيره للمدقق في الكشف في الجواب عن دخول أن المصدرية على صيغة الأمر فتدبر. قوله: (**هم رسول الله ﷺ وأصحابه الخ**)[1] الحبشة اسم جمع بمعنى الحبش، وهم جيل معروف، ويطلق على بلادهم،

---

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول (٥٦١) بدون إسناد فهو ضعيف.

ظلمهم قريش فهاجر بعضهم إلى الحبشة، ثم إلى المدينة أو المحبوسون المعذبون بمكة بعد هجرة رسول الله ﷺ وهم بلال وصهيب وخباب وعمار وعابس وأبو جندل وسهيل رضي الله تعالى عنهم وقوله في الله أي في حقه ولوجهه ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ مباءة حسنة وهي المدينة، أو تبوئة حسنة ﴿وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ﴾ مما يعجل لهم في الدنيا وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا أعطى رجلاً من المهاجرين عطاء قال له: خذ بارك الله لك فيه هذا ما وعدك الله في الدنيا وما ادّخر لك في الآخرة أفضل ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ الضمير للكفار أي لو علموا أنّ الله يجمع لهؤلاء المهاجرين خير الدارين لوافقوهم، أو

وهو المراد هنا وكأنه مجاز، والمهاجرون من الحبشة إلى المدينة يقال لهم ذوو الهجرتين والمحبوسون ممن هاجر إلى المدينة أيضاً، وقوله أو المحبوسون الخ معطوف على رسول الله ﷺ، وأصحابه وهذا القول منقول عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وأمر هؤلاء معروف في السير، ثم في أسماء هؤلاء المحبوسين اختلاف في التفاسير ففي بعضها جبير وما وقع في بعضها بدل أبو جندل بن جندل فخطأ من الناسخ لكنه أورد عليه أنه على القولين تكون الآية مدنية فيخالف قوله في أوّل السورة إنها مكية، إلا ثلاث آيات في آخرها، وإذا كان هذا التفسير مأثوراً فلا بدّ من الذهاب إلى أنّ فيها مدنياً غير ذلك، وأنّ ما ذكره تبع فيه المشهور اللهمّ إلا أن يراد بالمكي ما نزل في حق أهل مكة أو ما نزل بغير المدينة أو يكون أخبر به قبل وقوعه، وكله خلاف الظاهر، وفيه أن هجرة الحبشة كانت قبل هجرة المدنية فلا مانع من كونها مكية بالمعنى المشهور على القول الأوّل الأصح، ولا ينافيه قوله، ثم إلى المدينة لأنه بيان للواقع لا للهجرة المذكورة في النظم فلا يرد عليه ما ذكر. قوله: **(في حقه ولوجهه)** أي الذين هاجروا مخلصين لوجه الله لا لأمر دنيويّ، وهو إشارة إلى أن في على ظاهرها، وأنها هجرة متمكنة تمكن الظرف في مظروفه فهي ظرفية مجازية أو للتعليل كقوله ﷺ: **«إنّ امرأة دخلت النار في هرة»**[1] وقيل إنه إشارة إلى أنها ظرفية مجازية، وقوله لوجهه بيان لحاصل المعنى، ولو كان إشارة إلى كون في للتعليل لقال في الله أي لوجهه. قوله: **(مباءة حسنة الخ)** المباءة بالمد المنزل من بوّأه بمعنى أنزله، وإنما قدر مباءة ليكون تقديره أظهر لدلالة الفعل عليه، وليس تقدير داراً أحسن منه إلا أنه مأثور هنا عن الحسن لأنّ المراد به المدينة موافقة لقوله تعالى: **﴿تبوّؤوا الدار والإيمان﴾** [سورة الحشر، الآية: ٩] فهو إما صفة أو مفعول به إن ضمن الفعل معنى نعطيهم وإذا قدر تبوئة فهو صفة مصدر محذوف، وقوله ولأجر الآخرة أي المعدّ لهم كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله مما يعجل لهم في الدنيا، وقوله وعن عمر الخ روي

---

(١) هو بعض حديث أخرجه مسلم ٢٦١٩ وابن ماجه ٤٤٥٦ وأحمد ٢/٢٦٩ وابن حبان ٥٦٢١ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت».

للمهاجرين أي لو علموا ذلك لزادوا في اجتهادهم وصبرهم ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوا﴾ على الشدائد كأذى الكفرة ومفارقة الوطن، ومحله النصب أو الرفع على المدح ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ منقطعين إلى الله مفوّضين إليه الأمر كله ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ ردّ لقول قريش الله أعظم من أن يكون رسوله بشراً أي جرت السنة الإلهية بأن لا يبعث للدعوة العامّة إلا بشراً يوحى إليه على ألسنة الملائكة، والحكمة في ذلك قد ذكرت في سورة الأنعام فإن شككتم فيه ﴿فَسْـَٔلُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ أهل الكتاب أو علماء الأحبار ليعلموكم ﴿إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وفي الآية دليل على أنه تعالى لم يرسل امرأة ولا صبياً للدعوة العامة،

هذا عنه ابن جرير وابن المنذر. قوله: **(لوافقوهم)** أي فيما هم عليه من الإسلام وغيره، وقوله أو للمهاجرين قيل عليه إنه قال في معالم التنزيل إن الضمير للمشركين لا للمهاجرين لأنهم كانوا يعلمون ذلك، ودفع بأن المراد علم المشاهدة فإنّ الخبر ليس كالعيان أو المراد العلم التفصيلي، ويجوز أن يكون الضمير للمتخلفين عن الهجرة يعني لو علم المتخلفون عن الهجرة للمهاجرين من الكرامة لوافقوهم، وقوله ومحله النصب أي بتقدير أعني أو الرفع بتقديرهم، ويجوز أن يكون تابعاً للذين هاجروا بدلاً أو بياناً أو نعتاً. قوله: **(مفوّضين إليه الأمر كله)** الكلية مأخوذة من تعميم التوكل بحذف متعلقه أو من تقديم الجار والمجرور إذ معناه على ربهم وحده، وكونه لرعاية الفواصل ليس بمتعين كما قيل، وحينئذ فالتعبير بالمضارع، إما للاستمرار أو لاستحضار تلك الصورة البديعة، وقوله منقطعين حال مؤكدة. قوله: **(ردّ لقول قريش الخ)** أي ردّ لمقالهم هذا الذي جعلوه شبهة في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقوله إلا بشرى أي لا ملكاً واحترز بقوله للدعوة العامة عن بعث الملائكة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام للتبليغ أو لغيره كإرسالهم لمريم للبشارة، وما قيل من أنه المراد العموم لكافة الناس لأنه مخصوص بنبينا ﷺ بل المراد العموم لكثير من الناس لا صحة له مع ما فيه من الخلل لفظاً ومعنى، وقوله على ألسنة الملائكة عليهم الصلاة والسلام جمعه لتعدّدهم، وليس هذا مخالفاً لقوله: **﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء﴾** [سورة الشورى، الآية: ٥١] وغيره من أقسام الوحي لأنه ليس المقصود به التخصيص، وإنما اقتصر عليه لأنه الأغلب وقوله قد ذكرت في سورة الأنعام أي في قوله تعالى: **﴿ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً﴾** وقد مرّ تحقيقه. قوله: **(فإن شككتم فيه الخ)** ليس بياناً لأنه جواب شرط مقدّر بل بيان لحاصل المعنى فلا يرد عليه أن للنحاة في مثله قولين إمّا أنه جواب مقدّم أو دليل الجواب وهذا مخالف للقولين، وهذا جار على الوجوه الآتية في إعراب قوله بالبينات إلا الأخير كما ستراه، وقوله أهل الكتاب إشارة إلى أنّ الذكر بمعنى الكتاب لما فيه من الذكر، والعظة كقوله: **﴿إن هو إلا ذكر﴾** [سورة يس، الآية: ٦٩] وقوله أو علماء الأحبار أي أحبار الأمم السالفة فالذكر بمعنى الحفظ. قوله: **(وفي الآية دليل على أنه تعالى لم يرسل امرأة ولا صبياً)** ولا ينافيه نبوّة عيسى عليه الصلاة والسلام في المهد فإنّ النبوّة أعمّ من الرسالة، ولا يقتضي صحة القول بنبوة

وأما قوله جاعل الملائكة رسلاً معناه رسلاً إلى الملائكة أو إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقيل لم يبعثوا إلى الأنبياء إلا متمثلين بصورة الرجال وردّ بما روي أنه عليه الصلاة والسلام رأى جبريل صلوات الله عليه على صورته التي هو عليها مرتين، وعلى وجوب المراجعة إلى العلماء فيما لا يعلم ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ أي أرسلناهم بالبينات والزبر أي المعجزات والكتب كأنه جواب قائل قال بم أرسلوا، ويجوز أن يتعلق بما أرسلنا داخلاً في الاستثناء مع رجالاً أي وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات كقولك ما ضربت إلا زيداً بالسوط، أو صفة لهم أي رجالاً ملتبسين بالبينات، أو بيوحي على المفعولية أو الحال من القائم مقام فاعله، وهو إليهم على أنّ قوله فاسألوا اعتراض أو بلا تعلمون على أنّ الشرط للتبكيت،

مريم أيضاً، وقد ذهب إليه جماعة، وصححه ابن السيد، وقوله إلى الملائكة أو إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا للدعوة العامة، وهو المدعي، والرسول على الأوّل بمعناه المصطلح، وعلى الثاني بمعناه اللغويّ، وفي نسخة ولا ملكاً مكان قوله ولا صبياً. قوله: **(وردّ بما روي الخ)**[1] القائل هو الجبائيّ والردّ المذكور وارد على الحصر المقتضي للعموم فلا يرد عليه أنه لا دلالة فيما روي على رؤية من قبل نبينا ﷺ لجبريل عليه الصلاة والسلام على صورته مع أنه إذا ثبت ذلك للنبيّ ﷺ فلا مانع من ثبوته لغيره أيضاً، وقد نقل الإمام عن القاضي أنّ مراد الجبائي أنهم لم يبعثوا إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بحضرة أممهم ورؤيته على صورته لم تكن بمحضر منهم وقوله وعلى وجوب الخ معطوف على قوله على أنه تعالى الخ، والوجوب مستفاد من الأمر. قوله: **(أي أرسلناهم بالبينات والزبر الخ)** يعني أنه متعلق بمقدر يدلّ عليه ما قبله، وهو مستأنف استئنافاً بيانياً ولداً عطف عليه، ويجوز الخ وإنما قدّمه لأنه المختار السالم من الاعتراض، وفسر البينات، والزبر بما ذكر وقوله، ويجوز أن يتعلق بما أرسلنا داخلاً في الاستثناء فيه تسمح لأنه متعلق بأرسلنا فقط، ودخوله في الاستثناء، والحصر بناء على ما جوّزه بعض النحاة. من جواز أن يستثنى بأداة واحدة شيآن دون عطف فيقال ما أعطى أحد شيئاً إلا زيد درهماً، وأنه يجري في الاستثناء المفرغ أيضاً لكن أكثر النحاة على منعه كما صرّح به صاحب التسهيل، وغيره وأمّا تعلقه به من غير دخوله في الاستثناء على أنّ أصله ما أرسلنا بالبينات، والزبر إلا رجالاً فخلاف ظاهر الكلام، وإخراج له عن سنن الانتظام وأيضاً فيه عمل ما قبل إلا فيما بعدها من غير داع، وهو ممنوع أيضاً عند أكثر النحاة. قوله: **(أو صفة لهم)** أي للرجال لا حالاً عنه لتنكره، وتقدّمه وهو معطوف على داخلاً لأنه متعلق معنى بأرسلنا، وكونه مفعولاً ليوحي بواسطة الباء، ومثله يسمى مفعولاً أيضاً، والحالية من ضمير الرجال في قولهم

---

(١) أخرجه البخاري ٣٢٣٢ ومسلم ١٧٤ ـ ٢٨٢ والترمذي ٣٢٧٧ والطيالسي ٣٥٨ وابن حبان ٦٤٢٧ والطبراني في «الكبير» ٩٠٥٥ والبغوي ٤/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ والبيهقي ٢/ ٢٧١ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود قال: رأى جبريل في صورته له ستمائة جناح.

والإلزام ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾ أي القرآن وإنما سمي ذكراً لأنه موعظة وتنبيه ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ في الذكر بتوسط إنزاله إليك مما أمروا به ونهوا عنه، أو مما تشابه عليهم والتبيين أعمّ من أن ينص بالمقصود أو يرشد إلى ما يدلّ عليه كالقياس، ودليل العقل ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وإرادة أن يتأملوا فيه فيتنبهوا للحقائق ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ أي المكرات السيئات، وهم الذين احتالوا لهلاك الأنبياء أو الذين مكروا رسول الله ﷺ ورأموا

إليهم أي نوحي إليهم ملتبسين بالبينات، وقوله فاسألوا اعتراض أي **﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾** بتمامها جملة معترضة لأنها شرطية أو في قوتها، وهو جار على الوجوه المتقدّمة أو غير الأوّل، وتصدير الجملة المعترضة بالفاء صرّح به في التسهيل وغيره، وما نقل من منعه ليس يثبت كما في الكشف، ثم إذا كان اعتراضاً بين مقصوري حرف الاستثناء فمعناه: **﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾** [سورة النحل، الآية: ٤٣] أنهم رجال ملتبسون بالبينات، وعلى هذا يقدر الاعتراض مناسباً لما تخلل بينهما وأشبه الوجوه أن يكون على كلامين ليقع الاعتراض موقعه اللائق به لفظاً، ومعنى كذا أفاده المدقق في الكشف، وقوله من القائم مقام فاعله، وهو إليهم على القراءة المشهورة. قوله: **(على أنّ الشرط للتبكيت والإلزام)** كقول الأجير إن كنت عملت لك فأعطني حقي فإنّ الأجير لا يشك في أنه عمل، وإنما أخرج الكلام مخرج الشك لأن ما يعامل به من التسويف معاملة من يظنّ بأجيره أنه لم يعمل فهو يلزمه بما علم، ويبكته بالتقصير مجهلاً له فكذا هنا لا يشك في أن قريشاً المخاطبين بهذا لم يكونوا عالمين بالكتب فيقول إن كون الرسل كذلك أمر مكشوف لا شبهة فيه: **﴿فاسألوا أهل الذكر﴾** [سورة النحل، الآية: ٤٣] إن لم تكونوا من أهله يبين لكم أن إنكاركم وأنتم لا تعلمون ليس بسديد وإنما السديد السؤال منهم لا الإنكار وقد جوّز أن لا يخص أهل الذكر بأهل الكتاب ليشمل النبيّ ﷺ وأصحابه ولو خص بهم جاز لأنهم موافقون لهم، وإنكارهم إنكارهم ومنه يعلم وجه تخصيص التبكيت، والإلزام بتعلقه بتعلمون على أنّ الباء سببية لا زائدة، والمفعول محذوف فلا يتجه إنه يمكن اعتباره في الوجوه المتقدّمة أيضاً فتدبر. قوله: **(وإنما سمي ذكراً لأنه موعظة وتنبيه)** أي لأنّ فيه ذلك فالذكر من التذكير إما بمعنى الوعظ أو بمعنى الإيقاظ من سنة الغفلة، ولاشتماله على ما ذكر أطلق عليه أو لأنه سبب له، وقوله في الذكر الخ بيان لأنّ إنزاله ليس بالذات بل بالواسطة، وقوله مما أمروا بيان فما نزل وقوله كالقياس يدخل فيه إشارة النص، ودلالته، وما يستنبط منه من العقائد، والحقائق. قوله: **(وإرادة أن يتأملوا فيه)** قيل عليه إنّ الإرادة لا ينفك عنها المراد على المذهب الحق يعني، وهم كلهم لم يتأملوا، ويتنبهوا فيلزم الانفكاك فهو مناسب لمذهب المعتزلة، إلا أن يراد بها مطلق الطلب أو يراد تعلق الإرادة بالبعض لا بالكلّ إذ ليس فيه نص على كلية، وجزئية.

قوله: **(المكرات السيئات)** لما كان مكر لازماً جعل صفة للمصدر فهو مفعول مطلق،

صد أصحابه عن الإيمان ﴿أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ كما خسف بقارون ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بغتة من جانب السماء كما فعل بقوم لوط ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِى تَقَلُّبِهِمْ﴾ أي متقلبين في مسائرهم، ومتاجرهم ﴿فَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ على مخافة بأن يهلك قوماً قبلهم فيتخوّفوا فيأتيهم العذاب، وهم متخوّفون أو على أن ينقص شيئاً بعد شيء في أنفسهم، وأموالهم حتى يهلكوا من تخوّفته إذا تنقصته روي أنّ عمر رضي الله تعالى عنه قال على المنبر ما تقولون فيها فسكتوا فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا التخوّف التنقص فقال: هل تعرف العرب ذلك في أشعارهم قال: نعم قال شاعرنا أبو كبير يصف ناقته:

تخوّف الرحل منها تامكا قردا كما تخوّف عود النبعة السفن

ويجوز أن يكون مفعولاً به لتضمينه معنى فعل أو لا من بتقدير مضاف أو تجوّز أي عقاب السيئات أو على أنّ السيئات بمعنى العقوبات التي تسوءهم، وأن يخسف بدل منه، وعلى ذينك الوجهين هو مفعول أمن، والاستفهام إنكاريّ، ومعناه النفي وعدم وقوع الأمن على الأوّل، وعدم الانبغاء على الثاني، والباء في يخسف بهم للتعدية أو للملابسة وسيأتي تفصيله في سورة الملك. قوله: **(بغتة من جانب السماء)** كون ما لا يشعر به بغتة ظاهر وأمّا كونه من جانب السماء فإنه أراد به ظاهره فالتخصيص به لأنه لا يشعر به غالباً بخلاف ما يأتي من الأرض فإنه محسوس في الأكثر، وإن أراد به ما لا يكون على يد مخلوق سواء نشأ من الأرض أو السماء كما قيل:

دعها سماوية تجري على قدر

فيكون مجازاً لكنه لا يلائم قوله كما فعل بقوم لوط عليه الصلاة والسلام وإن كان المثال لا يخصص، وأمّا ما قيل الظاهر أنّ هذه الآية، وما بعدها معناهما معنى قوله: **﴿فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون﴾** فالمراد من هذه اتيانه حال نومهم وسكونهم ولا يلزم أن يكون من جانب السماء، والثانية حال يقظتهم، وتصرفهم فمع كونه لا قرينة عليه لا يناسب ما استشهد به. قوله: **(متقلبين الخ)** يشير إلى أنّ قوله في تقلبهم حال، ويصح أن يكون لغواً وما ذكر بيان لحاصل المعنى، والتقلب الحركة اقبالاً وادباراً. قوله: **(على مخافة بأن يهلك قوماً الخ)** فالتخوّف تفعل من الخوف، والجار والمجرور حال من الفاعل أو المفعول كما قاله أبو البقاء رحمه الله تعالى: والظاهر أنه من المفعول، وقوله أو على تنقص شيئاً بعد شيء فيكون المراد مما قبله عذاب الاستئصال، ومنه الأخذ شيئاً فشيئاً من قوله تخوّفه، وتخونه إذا انتقصه، وقال الراغب: تخوّفناهم تنقصناهم تنقصاً اقتضاه الخوف منه، وقول عمر رضي الله تعالى عنه ما تقولون فيها أي في معنى هذه الآية، والمقصود السؤال عن معنى التخوف، وأبو كبير بالباء الموحدة شاعر هذلي معروف، والبيت من قصيدة له مذكورة في شعر هذيل، وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إصلاح لما في الكشاف من نسبة البيت لزهير مع أنه ليس له، وهو مناقض لما نقله من قول الهذلي شاعرنا فإن زهيراً ليس بهذلي. قوله: **(تخوّف الرحل البيت)**

فقال عمر: عليكم بديوانكم لا تضلوا، قالوا: وما ديواننا قال شعر الجاهلية فإنّ فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم ﴿فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حيث لا يعاجلكم بالعقوبة ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ استفهام إنكار أي قد رأوا أمثال هذه الصنائع فما بالهم لم يتفكروا فيها ليظهر لهم كمال قدرته، وقهره فيخافوا منه وما موصولة مبهمة بيانها ﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ﴾ أي أو لم ينظروا إلى المخلوقات التي لها ظلال متفيئة وقرأ حمزة والكسائيّ تروا بالتاء، وأبو عمرو تتفيؤوا بالتاء ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ عن إيمانها وعن شمائلها أي عن

الرحل بالحاء المهملة رحل الناقة، وهو معروف والتامك بالمثناة الفوقية السنام المشرف، والقرد بفتح القاف، وكسر الراء المهملة، وبالدال المهملة يقال صوف قرد أي متلبد وسحاب قرد أي ركب بعضه بعضاً، والتبع شجر يتخذ منه القسى، والسفن بفتح السين المهملة، وفتح الفاء والنون، هو المبرد والقدوم يصف ناقة أثر الرحل في سنامها فأكله، وانتقصه كما ينتقص المبرد العود والديوان الجريدة من دوّن الكتب إذا جمعها لأنه قطع من القراطيس مجموعة، ولا تضلوا مجزوم لأنه جواب الأمر، وهو عليكم لأنه اسم فعل أمر وفي نسخة من الكشاف لا يضل وعود النبعة من إضافة العام للخاص، وقيل المسمى للاسم. قوله: **(حيث لا يعاجلكم بالعقوبة)** فإن عدم المعاجلة لرحمته بعباده، وإسهالهم ليرجعوا عما هم عليه فهذا سبب أمنهم فهو كالتعليل للمستفهم عنه فتأمل. قوله: **(أي قد رأوا أمثال هذه الصنائع الخ)** أي رأوا هذه الصنائع، وأمثالها فليس الأمثال مقحماً وليس من قبيل مثلك لا يبخل، والصنائع هي المذكورة من هنا إلى قوله الهين اثنين، والرؤية بصرية مؤدية إلى التفكر كما أشار إليه بقوله فما بالهم لم يتفكروا، وهو المقصود من ذكر الرؤية، وقراءة التاء على الالتفات أو تقدير قل أو الخطاب فيه عام. قوله: **(وما موصولة مبهمة بيانها يتفيؤوا الخ)** الذي في الكشاف أن من شيء بيان، وهو الظاهر، ولكن لما كان كونها شيئاً أمراً غنياً عن البيان، وإنما ذكر توطئة لصفته لأنها المبينة في الحقيقة عدل عنه المصنف رحمه الله تعالى إلى ما ذكر لأنّ البيان في الحقيقة إنما هو بالصفة، وقيل من ابتدائية لا بيانية، والمراد بما خلق عالم الأجسام المقابل لعالم الأرواح، والأمر الذي لم يخلق من شيء بل وجد بأمركن كما قال: **﴿ألا له الخلق والأمر﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٥٤] ولا يخفى بعده وأمّا ما أورد عليه من أنّ السموات، والجنّ من عالم الأجسام والخلق، ولا ظلّ لها، ومقتضى عموم ما أنه لا يخلو شيء منها عنه بخلاف ما إذا جعلت من بيانية ويتفيؤوا صفة شيء مخصصة له فقد ردّ بأنّ جملة يتفيؤوا حينئذ ليس صفة لشيء إذ المراد إثبات ذلك لما خلق من شيء لا له، وليس صفة لما لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً بل هي مستأنفة لإثبات أنّ له ظلالاً متفيئة، وعموم ما لا يوجب أنّ المعنى لكل منه هذه الصفة، ولا يخفى أنه إن أراد أنه لا يقتضي العموم ظاهراً فممنوع، وإن أراد أنه يحتمله فلا يرد ردّاً لأنه مبنيّ على الظاهر المتبادر. قوله: **(عن إيمانها وعن شمائلها الخ)** إشارة إلى أنه كان الظاهر تطابقهما إفراداً وجمعاً، وسيأتي وجه العدول عنه، وأن المعرف باللام في معنى المضاف إلى الضمير، والتفيؤ تفعل من فاء

جانبي كلّ واحد منها استعارة من يمين الإنسان وشماله، ولعلّ توحيد اليمين وجمع الشمائل باعتبار اللفظ والمعنى كتوحيد الضمير في ظلاله وجمعه في قوله ﴿سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ وهما حالان من الضمير في ظلاله، والمراد من السجود والاستسلام سواء كان بالطبع أو الاختيار يقال سجدت النخلة إذا مالت لكثرة الحمل، وسجد البعير إذا طأطأ رأسه ليركب أو

يفيء إذا رجع وفاء لازم فإذا أريد تعديته عدي بالهمزة أو التضعيف كأفاءه الله وفيأه فتفيأ، وتفيأ مطاوع له لازم، وقد وقع في قول أبي تمام:

وتـفـيـأت ظـلـه مـمـدوداً

متعدّياً، والكلام في الفيء والظل، والفرق بينهما معروف في اللغة. قوله: **(أي عن جانبي كلّ واحد منها الخ)** إشارة إلى الجواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّ انبساط الظلّ، وانقباضه وإنما هو عن جانبي المشرق، والمغرب باعتبار ما قبل الزوال وما بعده فأشار إلى أنّ المراد بهما جانبا الشيء استعارة أو مجازاً من إطلاق المقيد على المطلق لا جانباً لفلك على الوجهين اللذين ذكرهما الإمام الأوّل، وهو أنّ المراد بهما المشرق والمغرب فشبها بيمين الإنسان، وشماله فإن الحركة اليومية آخذة من المشرق، وهو أقوى الجانبين إذا طلعت الشمس يقع الاظلال في جانب المغرب إلى انتهاء الشمس إلى وسط الفلك، ثم بعده يقع في جانب المشرق إلى الغروب فهو المراد من تفيؤ الظلال من اليمين إلى الشمال، وعكسه وسيذكره المصنف رحمه الله تعالى بقوله: وقيل الخ، وترك جوابه، والثاني وهو أنّ البلد إذا كان عرضه أقلّ من الميل ففي الصيف يكون الظلّ في يمين البلد، وفي الشتاء في شماله لاختصاصه بقطر مخصوص، والكلام ظاهره العموم. قوله: **(ولعل توحيد اليمين وجمع الخ)** هذه النكتة مصححة لا مرجحة فإنه يقال لم روعي في أحدهما اللفظ، وفي الآخر المعنى، وقد وجهه ابن الصائغ بأنه نظر إلى الغاية فيهما لأنّ ظلّ الغداة يضمحلّ بحيث لا يبقى منه إلا اليسير فكأنه في جهة واحدة، وهو في العشيّ على العكس لاستيلائه على جميع الجهات فلحظت الغايتان هذا من جهة المعنى، وأما من جهة اللفظ فجمع ليطابق سجداً المجاور له كما أفرد الأوّل لمجاورة ضمير ظلاله، وقدم الأفراد لأنه أصل أخف، ولك أن تحمل كلام المصنف رحمه الله تعالى عليه، وتجعل قوله كقوله الخ إشارة إليه فتأمل، وعن اليمين متعلق بيتفيؤ، وقيل: إنه حال. قوله: **(وهما حالان الخ)** فهما حالان مترادفتان إن قلنا الواو حالية لجواز تعدّد الحال، ومن لم يجوزه جعلها بدل اشتمال أو بدل كل من كلّ كما فصله السمين، وجاز من المضاف إليه لأنه كالجزء كقوله تعالى: **﴿ملة إبراهيم حنيفا﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٣] كما مرّ تحقيقه أو هي عاطفة وهو ظاهر فلا تكون حالاً مترادفة بل متعاطفة، وقدّم هذا لأنه واضح إذ جعل الحال الأولى من شيء، والأخرى من آخر خلاف الظاهر فلا يطالب بأنه لم لم يجعلها متداخلين كما في الوجه الآتي مع أن الآتي ليس من التداخل في شيء فهو غفلة على غفلة. قوله: **(والمراد من السجود الاستسلام الخ)** جواب عما يقال إنه إذا كان حالاً من الضمير الشامل للعقلاء،

سجدا حال من الظلال، وهم داخرون حال من الضمير، والمعنى ترجع الظلال بارتفاع الشمس وانحدارها أو باختلاف مشارقها ومغاربها بتقدير الله تعالى من جانب إلى جانب منقادة لما قدّر لها من التفيؤ أو واقعة على الأرض ملتصقة بها على هيئة الساجد، والأجرام في أنفسها أيضاً داخرة أي صاغرة منقادة لأفعال الله تعالى فيها، وجمع داخرون بالواو لأنّ من جملتها من يعقل أو لأن الدخور من أوصاف العقلاء وقيل المراد باليمين والشمائل يمين الفلك، وهو جانبه الشرقي لأنّ الكواكب تظهر منه آخذة في الارتفاع والسطوع، وشماله وهو الجانب الغربي المقابل له من الأرض فإنّ الظلال في أوّل النهار تبتدىء من المشرق واقعة على الربع الغربي من الأرض، وعند الزوال تبتدئ من المغرب واقعة على الربع

وغيرهم وسجود المكلفين غير سجود غيرهم فكيف عبر عنهما بلفظ واحد، ودفعه بأن السجود بمعنى الانقياد سواء كان بالطبع أو بالقسر أو بالإرادة فلذا جاز أن يشمله لفظ أحد على طريقة عموم المجاز. قوله: **(أو سجدا حال من الظلال وهم داخرون حال من الضمير)** المراد من الضمير الضمير الأوّل على نهج إعادة المعرفة، وهو المضاف إليه الضلال، وهو في معنى الجمع لعوده على ما خلق من الإجرام التي لها ظلال وهذا هو الوجه المختار في الكشاف، ورجح في الكشف بأن انقيادهما مطلوب ألا ترى قوله: ﴿**وظلالهم بالغدوّ والآصال**﴾ [سورة الرعد، الآية: ١٥] وفيه تكميل حسن لوصف الظلال بالسجود، وأصحابها بالدخور الذي هو أبلغ، ولم يجعل حالاً من الضمير الراجع إلى الموصول في خلق لأن المعنى ليس عليه، والعامل في الحال الثانية يتفيؤ أيضاً كما مرّ. قوله: **(والمعنى ترجع الظلال بارتفاع الشمس الخ)** يعني أن المراد من سجودها انقيادها لأمر الله بتفيوئها من جانب إلى آخر فالسجود بمعناه المتقدم، وقوله بارتفاع الشمس، وانحدارها بتناقص الظلّ إلى الزوال، ثم تزايده وانبساطه في جانب الشرق، وقوله باختلاف مشارقها ومغاربها فالتفيؤ انتقال الظلال من جانب إلى آخر، وقوله أو واقعة على الأرض الخ فهو استعارة لابتنائه على التشبيه، وقيل إنه تشبيه بليغ، وقوله والإجرام في أنفسها أيضاً إشارة إلى أن قوله: ﴿**وهم داخرون**﴾ حال من الضمير المضاف إليه فلا صحة لما قيل في تفسيره إنهما حينئذ حالان متداخلان، وإنه يطالب أنه لم لم يجعلهما مترادفين كما في الوجه الأوّل، ولم يذكر كون الأوّل حالاً من الظلال، والثاني من الضمير كما اختاره جار الله، ولم يذكر عكسه أحد لبعده اهـ. قوله: **(وجمع داخرون بالواو الخ)** يعني أنه إما تغليب أو استعارة، وكذا ضميرهم أيضاً لأنه مخصوص بالعقلاء فيجوز أن يعتبر ما ذكر فيه، ويجعل ما بعده جارياً على المشاكلة، وكان عليه بيان ذلك إذ لا وجه لعدم ملاحظة ما ذكر فيه، وقيل على الثاني الدخور استعارة، والجمع ترشيح، وفيه نظر. قوله: **(وقيل المراد باليمين والشمائل يمين الفلك الخ)** هو معطوف على قوله عن أيمانها، وعن شمائلها الخ، وقد مرّ بيانه أيضاً، وقوله لأنّ الكواكب بيان لوجه مشابهة المشرق باليمين المستعار له لمشابهته لأقوى جانبي الإنسان الظاهر منه أقوى حركاته، وقوله الربع الغربي جعله ربعاً لأنّ الظاهر منها في

الشرقي من الأرض ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي ينقاد انقياداً يعم الانقياد لإرادته، وتأثيره طبعاً والانقياد لتكليفه وأمره طوعاً ليصح إسناده إلى عامّة أهل السموات والأرض وقوله ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ بيان لهما لأنّ الدبيب هو الحركة الجسمانية سواء كانت في أرض أو سماء ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ عطف على المبين به عطف جبريل على الملائكة للتعظيم، أو عطف المجرّدات على الجسمانيات وبه احتج من قال إنّ الملائكة أرواح مجرّدة أو بيان لما في الأرض، والملائكة تكرير لما في السموات وتعيين له إجلالاً وتعظيماً والمراد بها

حكم النصف فنصفه ربع الكرة. قوله: **(يعم الانقياد لإرادته وتأثيره طبعاً الخ)** لم يقل كرهاً أو قسراً ليقابل قوله طوعاً لأنّ المراد عموم الانقياد لغير ذوي العقول مما ينقاد لإرادة الله، وأفعاله بحسب طبعه، وللعقلاء المنقادين طوعاً للأوامر والنواهي، وأمّا خروج انقيادهم قسراً فلا يضر لأنه لا يمدح به. قوله: **(ليصح إسناده)** أي فسر بمطلق الانقياد المار ليصح إسناده من غير جمع بين الحقيقة والمجاز، وما قيل من أنه لو أريد الانقياد لإرادته طبعاً عمّ الجميع أيضاً مردود لأنّ إرادة الثاني منه متعينة لأنّ الآية آية سجدة فلا بدّ من دلالتها على السجود المتعارف، ولو ضمنا فاندفع ما قيل كونها آية سجدة يدل على أنّ المراد المنسوب للمكلفين فيها، وهو الفعل الخاص المتعارف شرعاً الذي يكون ذكره سبباً لفعله سنة معتادة في عزائم السجود لا القدر الأعمّ المشترك. قوله: **(بيان لهما لأنّ الدبيب هو الحركة الجسمانية الخ)** يعني أنه بيان لما في السماء، والأرض لأنّ معنى الدبيب ما ذكر فيشمل من في السماء من الملائكة عليهم الصلاة والسلام بناء على أنهم غير مجرّدين، وتقييد الدبيب بكونه على وجه الأرض لظهوره أو لأنه أصل معناه، وهو عامّ بقرينة المبين، وقيل إنه لو قال على أنّ الدبيب هي الحركة الجسمانية بطريق المجاز كان أولى، والأولى ترك مثله لقلة جدواه. قوله: **(عطف على المبين به)** القراءة برفع الملائكة والمبين به الدابة فعلى هذا هو معطوف على محل الجار والمجرور، وهو الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف لأنّ من البيانية لا تكون ظرفاً لغواً، وعلى الوجه الآخر هو معطوف على الفاعل وهو ما، وقوله عطف جبريل عليه السلام على الملائكة يعني أنه من عطف الخاص على العام لادّعاء أنه لكونه أكمل الأفراد صار جنساً آخر وهذا وجه إفادته التعظيم، وقوله أو عطف المجردات منصوب معطوف على عطف جبريل فيكون المراد بما في السموات الجسمانيات، ولا تدخل الملائكة عليهم الصلاة والسلام في ما في السموات لأنّ المجردات ليست في حيز وجهة ووجه الاستدلال به أنّ ما في السموات وما في الأرض بين أحدهما بالدابة والآخر بالملائكة، والتقابل الأصل فيه التغاير، والدابة المتحرّكة حركة جسمانية فلا يكون مقابلها من الأجسام لأنّ الجسم لا بد له من حركة جسمانية، وهذا دليل اقناعي فلا يرد عليه احتمال كونه تخصيصاً بعد تعميم كما مرّ. قوله: **(أو بيان لما في الأرض)** عطف على قوله بيان لهما فتكون الدابة ما يدب على الأرض، والملائكة تعيين لما في السماء بتكرير ذكرهم تعظيماً لهم أو هما بيان لما في الأرض، والمراد بالملائكة ملائكة تكون فيها

ملائكتها من الحفظة وغيرهم، وما لما استعمل للعقلاء كما استعمل لغيرهم كان استعماله حيث اجتمع القبيلان أولى من إطلاق من تغليباً للعقلاء ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ عن عبادته ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ يخافونه أن يرسل عذاباً من فوقهم أو يخافونه وهو فوقهم بالقهر كقوله تعالى: ﴿**وهو القاهر فوق عباده**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٨] والجملة حال من الضمير في لا يستكبرون أو بيان له وتقرير لأنّ من خاف الله تعالى لم يستكبر عن عبادته ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ من الطاعة والتدبير وفيه دليل على أنّ الملائكة مكلفون مدارون بين الخوف والرجاء ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ ذكر العدد مع أنّ المعدود يدل عليه دلالة على أنّ

كالحفظة، والكرام الكاتبين فتكون الدابة غير شاملة لهم. قوله: (**وما لما استعمل للعقلاء الخ**) هذا بناء على أن وضع ما أن يستعمل في غير العقلاء، وفيما يعم العقلاء، وغيرهم كالشبح المرئي الذي لا يعرف أنه عاقل أو لا فإنه يطلق عليه ما حقيقة، وكونه أولى لأنه غير محتاج إلى تغليب، وتجوّز ولا ينافيه ما ذكره في غير هذا المحل كقوله: ﴿**إنكم وما تعبدون**﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٩٨] من أنّ ما يختص بغير العقلاء لأنه مبنيّ على قول آخر، وقوله أولى من اطلاق من تغليباً عدل فيه عن قول الكشاف لو جيء بمن لم يكن فيه دليل على التغليب لأنه معترض بأن قرائن العموم كقوله من دابة دليل عليه، وإن وجه بأنه لا دليل في اللفظ، وقرينة العموم في السابق لا تكفي لجواز تخصيصهم من البين بعد التعميم على أنّ اقتضاء المقام العموم، وما في التغليب من توهم الخصوص الذي يؤيده السجود كاف في العدول فتأمّل. قوله: (**عن عبادته**) يشير إلى أنّ الضمير للملائكة عليهم الصلاة والسلام لا لما لاختصاصه بأولي العلم، وليس المقام مقام التغليب وقوله أن يرسل الخ يعني أنّ قوله من فوقهم إمّا متعلق بيخافون، وخوف ربهم كناية عن خوف عذابه أو هو على تقدير مضاف، وقوله أن يرسل بيان لحاصل المعنى لا تقدير إعراب أو هو حال من ربهم أي كائناً من فوقهم، ومعنى كونه فوقهم قهره وغلبته كما مرّ تحقيقه في الأنعام، وقوله أو بيان له أي لقوله لا يستكبرون كما قرّره بقوله لأنّ الخ، وإذا كان حالاً فهي حالاً غير منتقلة. قوله: (**وفيه دليل على أنّ الملائكة عليهم الصلاة والسلام مكلفون**) لأنّ الأمر تكليف فلا خفاء فيه كما توهم، وكون أمرهم دائراً بين الخوف والرجاء أمّا الخوف فمن حاق النظم، وأمّا الرجاء فلاستلزام الخوف له ولأنه بمقتضى الكلام إذ من خدم أكرم الأكرمين كان من الرجاء في مكان مكين فلا يرد عليه أنه لا ذكر للرجال في الآية حتى يناقش في الدلالة. قوله: (**ذكر العدد مع أنّ المعدود يدل عليه**) يعني المقصود النهي عن الإشراك مطلقاً، ولذا قال إنما هو إلٰه واحد وتخصيص هذا العدد لأنه الأقل فيعلم انتفاء ما فوقه بالدلالة، وإثبات الوحدة لله ولضميره مع أنّ المسمى المعين لا يتعدّد بمعنى أنه لا مشارك له في صفاته، وألوهيته فليس الحمل لغواً، ولا حاجة إلى جعل الضمير للمعبود بحق المراد من الجلالة على طريق الاستخدام، وسيأتي تحقيقه في سورة الإخلاص، وقوله تعالى، وقال الله معطوف على قوله. ولله يسجد أو على قوله، وأنزلنا إليك الذكر، وقيل

مساق النهي إليه، أو إيماء بأنّ الأثنينية تنافي الألوهية كما ذكر الواحد في قوله ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ للدلالة على أنّ المقصود إثبات الوحدانية دون الإلهية أو للتنبيه على أنّ الوحدة من لوازم الإلهية ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ نقل من الغيبة إلى التكلم مبالغة في الترهيب وتصريحاً بالمقصود فكأنه قال فأنا ذلك الإله الواحد فإياي فارهبون لا غير ﴿وَلَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خلقاً وملكاً ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ﴾ أي الطاعة ﴿وَاصِبًا﴾ لازماً لما تقرّر من أنه الإله وحده والحقيق

إنه معطوف على ما خلق الله على أسلوب:

علفتها تبناً وماءً بارداً

أي أو لم يروا إلى ما خلق الله ولم يسمعوا ما قال الله، ولا يخفى تكلفه، ودلالة تعليل لقوله ذكر، وقوله إليه يعني لا إلى الجنسية. قوله: **(أو إيماء بأنّ الاثنينية الخ)** حاصل هذا، وما قبله دفع لأنّ الواحد، والمثنى نص في معناهما لا يحتاج معهما إلى ذكر العدد كما يذكر مع الجمع بأنه يدل على أمرين الجنسية، والعدد المخصوص فلما أريد الثاني صرّح به للدلالة على أنه المقصود الذي سيق له الكلام، وتوجه له النهي دون غيره فإنه قد يراد بالمفرد الجنس نحو نعم الرجل زيد وكذا المثنى كقوله:

فإن النار بالعودين تذكى وإن الحرب أوّلها الكلام

وقوله أو إيماء الخ وجه آخر لذكره، وهو أنه في معنى قوله: **﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾** [سورة الأنبياء، الآية: ٢٢] والفرق بينه وبين الأوّل أنه ذكر في الأوّل لدفع إرادة الجنسية، والتأكيد وفي هذا للدلالة على منافاتها للألوهية فلذا صرّح بها وعقبت بذكر الوحدة التي هي من لوازم الألوهية، ومنافي اللازم منافي الملزوم فلا يرد عليه أنه ليس محلاً للعطف بأو لأنه متفرع على الدلالة على كونه مساق النهي، وكذا قوله أو للتنبيه ولا حاجة إلى الاعتذار بأنه يصلح وجهاً مستقلاً فلذا عطف بأو. قوله: **(أو للتنبيه)** على أن الوحدة من لوازم الإلٰهية وهذا عكس الوجه الأوّل حيث يكون نفي التعدّد لمنافاته للازم الألوهية فهو توطئة له فتدبر. قوله: **(نقل من الغيبة إلى التكلم مبالغة في الترهيب)** يعني أنه التفت عن الغيبة في إنما هو إلٰه واحد، وهو أبلغ لأن تخويف الحاضر مواجهة أبلغ من ترهيب الغائب سيما بعد وصفه بالوحدة والألوهية المقتضية للعظمة، والقدرة التامّة على الانتقام، وأمّا الايقاظ وتطرية الاصغاء فنكتة عامّة لكل التفات والفاء في فإياي جواب شرط مقدر أي إن رهبتم شيئاً فإياي ارهبوا، وقوله فارهبون دال على عامل إياي مفسر له، وانفصل الضمير لتقدّمه على عامله لإفادة التخصيص كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله فارهبون لا غير قال الزمخشريّ عوض عن الشرط المحذوف تقديم المفعول مع إفادة تقديمه الاختصاص، وأمّا عطف المفسر على المفسر بالفاء فلأن المراد رهبة بعد رهبة أو لأن المفسر حقه أن يذكر عقب المفسر، ولنا فيه تفصيل سيأتي، وقد مر نبذ منه. قوله تعالى: **﴿وله ما في السموات والأرض﴾** معطوف على قوله إنما هو إلٰه

بأن يرهب منه، وقيل واصباً من الوصب أي ولد الدين ذا كلفة، وقيل الدين الجزاء أي وله الجزاء دائماً لا ينقطع ثوابه لمن آمن، وعقابه لمن كفر ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ ولا ضار سواه كما لا نافع غيره كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ أي وأي شيء اتصل بكم من نعمة فهو من الله وما شرطية أو موصولة متضمنة معنى الشرط باعتبار الأخبار دون

واحد أو على الخبر أو مستأنف، وقوله خلقاً وملكاً منصوب على التمييز للنسبة وبيان لجهة الاختصاص فيه، وفسر الدين بالطاعة وسيأتي تفسيره بالجزاء وهما أحد ما له من المعاني، وفسر واصباً بمعنى لازماً على أنه حال من ضمير الدين المستكن في الظرف، والظرف عامل فيه، والوصب ورد في كلامهم بمعنى اللزوم والدوام، ولذا قيل للعليل وصب لمداومة السقم له. قوله: **(من أنه الإله وحده)** هو معنى قوله إنما هو إله واحد، وقوله والحقيق بأن يرهب منه معنى قوله فإياي فارهبون ولم يقل الواجب أن يرهب مع أنه مدلول الأمر وأقوى بحسب الظاهر المتبادر لأن ما ذكره مؤدي النظم وهو إن كنتم راهبين فارهبون إذ معناه أنه لا تليق الرهبة، وتحق إلا لي، وهو أبلغ من الوجوب إذ قد يجب شيء والحقيق غيره، وأوفق بالواقع وأنسب الاختصاص. قوله: **(وقيل واصباً من الوصب)** كالتعب لفظاً ومعنى، وفاعل حينئذ للنسب كلابن وتامر لأنّ فيه تكاليف، ومشاق متعبة للعباد، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله ذا كلفة، وإذا كان الدين بمعنى الجزاء كان واصباً بمعنى دائماً، وثوابه فاعل ينقطع أو مبتدأ خبره لمن الخ، وخص العقاب بالكفرة دون فسقة المؤمنين لأنه الدائم، وما سواه منقطع ولو عمم، واعتبر الدوام بالنظير للجميع جازو لكن لا حاجة تدعو له. قوله تعالى: **﴿أفغير الله تتقون﴾** الفاء للتعقيب، والهمزة للإنكار أي أبعد ما تقرّر من توحيده وكونه المالك الخالق لا غير فتتقون غيره والمنكر تقوى غير الله لا مطلق التقوى، ولذا قدّم الغير وأولى الهمزة لا للاختصاص حتى يرد أنّ انكار تخصيص التقوى بغيره لا ينافي جوازها، ولو اعتبر الاختصاص بالإنكار لصح فيكون التقديم لاختصاص الإنكار لا لإنكار الاختصاص فتأمّل. قوله: **(ولا ضارّ سواه كما لا نافع غيره)** إذا كان لا ضار سواه علم منه لا ينبغي أن يتقي غيره، وقد أشار بقوله كما لا نافع غيره إلى ارتباط قوله: **﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾** فإنه كان الظاهر وما يصيبكم سوء إلا منه فكيف يتقي غيره فأشار إلى أنه ذكر النفع لأنه الضار النافع، وأنه اقتصر عليه اكتفاء بسبق رحمته وعمومها، وقوله وأيّ شيء اتصل بكم أشار بأي إلى عموم ما على تقديري الموصولية والشرطية، وبقوله اتصل إلى أنّ الباء للالصاق، وأنه شامل للاتصاف وغيره، وفي الكشاف حل بكم أو اتصل بكم، وأشار به إلى تعميم متعلق الظرف. قوله: **(وما شرطية أو موصولة)** إذا كانت موصولة فهي مبتدأ والخبر قوله من الله والفاء زائدة في الخبر لتضمنه معنى الشرط، ومن نعمة بيان للموصول، والجار والمجرور صلة وإذا كانت شرطية ففعل الشرط مقدر بعدها كما ذكره الفراء، وتبعه الحوفي، وأبو البقاء وتقديره ما يكن بكم من نعمة الخ، واعترض بأنه لا يحذف فعل الشرط إلا بعد أن خاصة في موضعين باب الاشتغال نحوه وأن أحد من المشركين

الحصول فإنّ استقرار النعمة بهم يكون سبباً للإخبار بأنها من الله لا لحصولها منه ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ فما تتضرّعون إلا إليه والجؤار رفع الصوت في الدعاء والاستغاثة ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ وهم كفاركم ﴿لِيَكْفُرُواْ﴾ بعبادة غيره هذا إذا كان الخطاب عاماً فإن كان خاصاً بالمشركين كان من للبيان كأنه قال فإذا فريق وهم أنتم، ويجوز أن تكون من للتبعيض على أن يعتبر بعضهم كقوله: **﴿فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد﴾** [سورة لقمان، الآية: ٣٢] ﴿بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ من نعمة الكشف عنهم كأنهم

الخ، وأن تكون أن الشرطية متلوة بلا النافية، وقد دل على الشرط ما قبله كقوله:

فطلقها فلست لها بكفء وألا يعل مفرقك الحسام

وما عدا ذلك ضرورة والجواب أنّ الفراء لا يسلم هذا والوجه المذكور مبني على مذهبه.

قوله: **(متضمنة معنى الشرط باعتبار الأخبار)** إشارة إلى ما ذكره النحاة. قال في إيضاح المفصل في هذه الآية إشكال من حيث إنّ الشرط وما شبه به يكون الأوّل فيه سبباً للثاني تقول أسلم تدخل الجنة فالإسلام سبب لدخول الجنة وهنا على العكس وهو أنّ الأوّل استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله تعالى فلا يستقيم أن يكون الأوّل فيه سبباً للثاني من جهة كونه فرعاً عنه، وتأويله أنّ الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها أو شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة أو مجهولة سبب للأخبار بكونها من الله عز وجل فيتحقق أنّ الشرط، والمشروط على بابه وأنّ ذلك صح من حيث إنّ جواب الشرط لا يكون إلا جملة، ويكون معنى الشرط فيها إمّا مضمونها، وإما الخطاب بها فمثال المضمون قوله تعالى: **﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢٧٤] الآية، ومثال الخطاب بها قولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة كقوله: **﴿فلهم أجر عظيم﴾** فثبوت الأجر لهم هو مضمون الجملة، وهو مسبب عن الإنفاق، والمعنى بالخطاب بها أن يكون نفس الإعلام بها هو المشروط لا مضمونها ألا ترى أنك لو جعلت مضمون قوله فمن الله هو المشروط لكان المعنى أنّ استقرارها سبب لحصولها من الله فيصير الشرط سبباً للمشروط، ومن ثمة وهم من قال: إنّ الشرط قد يكون مسبباً، وإذا جعلنا الخطاب أو الإخبار بنفس الجملة هو الشرط ارتفع الإشكال، وفي الكشف أنّ المقصود منه تذكيرهم وتعريفهم فالاتصال سبب للعلم بكونها من الله وهذا أولى مما قدره ابن الحاجب من أنه سبب للاعلام بكونها منه لأنّ قوله ثم إذا مسكم الضر الخ، يدل على أنهم عالمون بأنه المنعم، ولكن يضطرون إليه عند الالجاء ويكفرون بعد الانجاء، ويدفع بأن علمهم نزل علدم الاعتداد به منزلة الجهل فاخبروا بذلك كما تقول لمن توبخه ما أعطيتك كذا أما، وأما.

قوله: **(فما تتضرعون إلا إليه)** الحصر مأخوذ من تقديم الجار والمجرور، والفاء جواب إذا، والجؤار رفع الصوت يقال جأر إذا أفرط في الدعاء، والتضرع وأصله صياح الوحش، وقوله بربهم يشركون أي يتجدّد إشراكهم بعبادة غيره، وفي الآية وجهان أحدهما أن يكون

قصدوا بشركهم كفران النعمة أو إنكار كونها من الله تعالى ﴿فَتَمَتَّعُواْ﴾ أمر تهديد ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أغلظ وعيده، وقرئ فيمتعوا مبنياً للمفعول عطفاً على ليكفروا وعلى هذا جاز أن تكون اللام لام الأمر الوارد للتهديد، والفاء للجواب ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي لآلهتهم التي لا علم لها لأنها جماد فيكون الضمير لما أو التي لا يعلمونها فيعتقدون فيها جهالات مثل إنها تنفعهم، وتشفع لهم على أنّ العائد إلى ما محذوف أو لجهلهم على أنّ ما مصدرية

الخطاب في قوله: **﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾** الخ عاماً فالفريق منهم الكفرة، ومن للتبعيض، وهو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله وهم كفاركم الخ والباء في قوله بعبادة غيره سببية، والثاني أن يخص المشركين فمن للبيان على سبيل التجريد ليحسن وإلا فليس من مواقعه، والمعنى إذا فريق هم أنتم مشركون ويجوز على اعتبار الخصوص أيضاً كون من تبعيضية لأنّ من المشركين من يرجع عن شركه إذا شاهد تلك الأهوال كما صرّح به في تلك الآية، والقرآن يفسر بعضه بعضاً ولم تدل تلك الآية على تعين هذا لأنّ الاقتصار فيها يحتمل معنى آخر، وهو عدم الغلوّ في الكفر لا التوحيد وقوله على أن يعتبر بعضهم بالبناء للفاعل، ورفع بعضهم أي بناء على اعتبار بعضهم بما رآه فيرجع عن شركه. قوله: **(كأنهم قصدوا بشركهم الخ)** لما كان في موقع اللام التعليلية هنا خفاء لأنه كتعليل الشيء بنفسه وجه بأنها لام العاقبة والصيرورة، وهي استعارة تبعية والكفر بمعنى كفران النعم أو جحودها لأنه لما لم ينتج كفرهم وشركهم غير كفران ما أنعم به عليهم، وإنكاره جعل كأنه علة غائبة له مقصودة منه، وقوله أو إنكار فالكفر بمعنى الجحود، وعلى الأوّل كفران النعمة، وهما متقاربان، وقوله أمر تهديد هو أحد معاني الأمر المجازية كما يقول السيد لعبده افعل ما تريد، وقوله فسوف تعلمون أغلظ وعيده إذ يفهم منه أنه إنما يعلم بالمشاهدة، ولا يمكن وصفه فلذا أبهم. قوله: **(وقرئ فيمتعوا)** قرأها أبو العالية ورواها مكحول عن أبي رافع مولى النبيّ ﷺ بضم الياء التحتية ساكن الميم مفتوح التاء مضارع متع مبنياً للمفعول كذا في البحر والإعراب فلا يلتفت إلى ما قيل إنه صحح في بعض النسخ المعتمدة بضم الياء وفتح الميم، وتشديد التاء من التفعيل فإنّ القراءة أمر نقلي لا يعوّل فيه على النسخ. قوله: **(وعلى هذا)** أي على قراءته مضارعاً يجوز كون لام ليكفروا لام الأمر، والمقصود من الأمر التهديد بتخليتهم، وما هم فيه لخذلانهم إذ الكفر لا يؤمر به، وعلى الأمر فالفاء واقعة في جواب الأمر وما بعدها منصوب بإسقاط النون ويجوز جزمه بالعطف أيضاً كما جاز نصبه بالعطف إذا كانت اللام جارة. قوله: **(أي لآلهتهم التي لا علم لها لأنها جماد الخ)** فما عبارة عن الآلهة، وضمير يعلمون عائد عليه، ومفعول يعلمون متروك لقصد العموم أي لا يعلمون شيئاً أو لتنزيله منزلة اللازم أي ليس من شأنهم العلم أو الضمير للمشركين والعائد محذوف كما أشار إليه بقوله أو التي لا يعلمونها. قوله: **(فيعتقدون فيها جهالات مثل أنها تنفعهم الخ)** تفسير لعدم علمها لأنها معلومة لهم فالمراد بعدم علمها عدم علم أحوالها وجهالات منصوب على المصدرية أي اعتقادات هي جهالات مركبة، وقوله أو

والمجعول له محذوف للعلم به ﴿نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ من الزروع والأنعام ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ من أنها آلهة حقيقة بالتقرب إليها وهو وعيد لهم عليه ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ كانت خزاعة وكنانة يقولون الملائكة بنات الله ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ تنزيه له من قولهم وتعجب منه ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ يعني البنين، ويجوز فيما يشتهون الرفع بالابتداء والنصب بالعطف على البنات على أنّ الجعل بمعنى الاختيار، وهو وإن أفضى إلى أن يكون ضمير الفاعل، والمفعول لشيء واحد لكنه لا يبعد تجويزه في المعطوف ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ﴾ أخبر

لجهلهم فما مصدرية، واللام تعليلية لأصلة الجعل، وصلته محذوفة والتقدير يجعلون لآلهتهم نصيباً لأجل جهلهم. قوله: (من الزروع والأنعام) مرّ تفصيله في سورة الأنعام في تفسير قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٣٦] الآية، وقوله من أنها الخ بيان لما وزاد حقيقة ليكون افتراء، وظاهر قوله بالتقرب أنّ الافتراء هنا ليس على ظاهره وليس بمراد وتحقيق الافتراء، والفرق بينه، وبين الكذب مبسوط في محله. قوله: (يقولون الملائكة بنات الله) يحتمل أنهم لجهلهم زعموا تأنيثها، وبنوّتها ويحتمل كما قاله الإمام أنهم سموها بنات لاستتارها كالنساء، ولا يرد عليه أنّ الجنّ كذلك لأنه لا يلزم في مثله الاطراد، وأمّا عدم التوالد فلا يناسب ذلك. قوله: (تنزيه له من قولهم) فهو حقيقة، وقوله وتعجب منه، وفي نسخة أو بدل الواو وفي أخرى تعجيب من التفعيل، وأحسنها أو تعجيب لأنه معنى مجازي، والأوّل حقيقي، والتعجب لا يوصف الله به كما مرّ تحقيقه إلا أن يؤوّل بأنه راجع، إلى العباد أو يكون المراد منه التوبيخ فإنّ المتعجب منه مستقبح يوبخ به فاعله فتأمّل. قوله: (الرفع بالابتداء) والخبر لهم والجعل كناية حينئذ عن الاختيار لأن من جعل قسماً لغيره، وقسماً لنفسه فقد اختاره، وقوله وهو وإن أفضى الخ دفع لما أورده الزجاج، وغيره من أنه مخالف للقاعدة النحوية، وهو أنه لا يجوز تعدّي فعل المضمر المتصل المرفوع بالفاعلية، وكذا الظاهر إلى ضميره المتصل سواء كان تعدّيه بنفسه أو بحرف الجر إلا في باب ظنّ وما ألحق به من فقد، وعدم فلا يجوز زيد ضربه بمعنى ضرب نفسه، ولا زيد مرّ به أي مرّ هو بنفسه، ويجوز زيد ظنه قائماً وزيد فقده وعدمه وكذا لا يجوز زيداً ضربه فلو كان مكان الضمير اسم ظاهر كالنفس أو ضمير منفصل نحو زيد ما ضرب إلا إياه، وما ضرب زيداً إلا إياه جاز فإذا عطفت ما على البنات موصولة أو مصدرية أدّى إلى تعدية فعل المضمر المتصل، وهو واو ويجعلون إلى ضميره المتصل، وهو هم المجرور باللام في غير ما استثنى وهو ممنوع عند البصريين ضعيف عند غيرهم فكان حقه أن يقال لأنفسهم، وقد اعترض أبو حيان على هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿وهزي إليك بجذع النخلة﴾ [سورة مريم، الآية: ٢٥] ﴿واضمم إليك جناحك﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٢] والعجب أن منهم من نسب هذا لنفسه، وأجيب عنه بأنّ الممتنع إنما هو تعدّي الفعل بمعنى وقوعه عليه أو على ما جر بالحرف نحو زيد مرّ به فإنّ المرور واقع بزيد وما نحن فيه ليس من هذا القبيل فإنّ الجعل ليس واقعاً بالجاعلين بل بما

بولادتها ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ صار أو دام النهار كله ﴿مُسْوَدًّا﴾ من الكآبة، والحياء من الناس واسوداد الوجه كناية عن الاغتمام والتشوير ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ مملوء غيظاً من المرأة ﴿يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ يستخفى منهم ﴿مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ﴾ من سوء المبشر ﴿بِهِۦٓ﴾ عرفاً ﴿أَيُمْسِكُهُۥ﴾ محدّثاً

يشتهون، ومحصله المنع في المتعدّي بنفسه مطلقاً، والتفصيل في المتعدي بالحرف بين ما قصد الإيقاع عليه، وغيره فيمتنع في الأوّل دون الثاني لعدم ألف إيقاع المرء بنفسه، وهذا تفصيل حسن غفل عنه المعترض، ومن تبعه، والمصنف رحمه الله تعالى دفعه بطريق آخر، وهو أن امتناعه إنما هو إذا تعدّى أوّلاً لا ثانياً، وتبعاً فإنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وقد أيد ذلك بأنه يجوز إذا انفصل الضمير كزيد ضرب أباه، وفصل العطف ليس بأقل منه وفيه نظر ظاهر، ومنهم من خصه بالمتعدّي بنفسه، وجوّزه في المتعدّي بالحرف، وارتضاه الشاطبي في شرح الألفية وهو قويّ عندي. قوله: **(أخبر بولادتها)** لما كانت البشارة الأخبار بما يسرّ وولادة الأنثى تسوءهم أشار إلى أنّ البشارة هنا بمعنى مطلق الأخبار وفيه مضاف مقدّر، ويحتمل أنه بشارة باعتبار الولادة بقطع النظر عن كونها أنثى وكلامه يحتمله، وقيل إنه حقيقة بالنظر إلى حال المبشر به في نفس الأمر. قوله: **(صار أو دام النهار كله)** يعني أنّ أصل معناه دوام على الفعل في النهار فإمّا أن يكون على أصل معناه لأنّ أكثر الوضع يكون ليلاً فيبشر به في يوم ليلته فيظل نهاره مغتماً أو أنه بمعنى صار كما يستعمل أصبح وأمسى وبات بمعنى الصيرورة، وقوله النهار منصوب على الظرفية أي دام على فعله في النهار كله، ويجوز رفعه على الإسناد المجازي. قوله: **(من الكآبة والحياء من الناس الخ)** الكآبة بسكون الهمزة، وفتحها ممدودة الغمّ، وسوء الحال والانكسار من حزن. قوله: **(واسوداد الوجه كناية عن الاغتمام والتشوير)** سواد الوجه وبياضه يعبر به عن المساءة، والمسرّة وجعله كناية لا مجازاً باعتبار أنّ من يغتم قد يلاحظ فيه سواد وجهه كما يسودّ وجه المخنوق لكن الظاهر أنه مجاز والتشوير من شور به إذا فعل به فعلاً يستحيا منه فتشوّر من الشوار، وهو الفرج والعرب تقول في الشتم أبدى الله شواره، والمراد به هنا الاستحياء والمعنى أنه الاغتمام أو الافتضاح القويّ. قوله: **(مملوء غيظاً من المرأة)** يشير إلى أنّ أصل الكظم مخرج النفس يقال أخذ بكظمه، ومنه كظم الغيظ لإخفائه وحبسه عن الوصول إلى مخرجه، ويقال كظم السقاء إذا مدّه بعد ملئه لمنعه عن خروج ما فيه، وكظيم بمعنى مشتدّ الغيظ مأخوذ من هذا كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وقد مر تفصيله في سورة يوسف. قوله: **(من سوء المبشر به عرفاً الخ)** عرفاً قيد لسوء ويجوز كونه قيداً للمبشر به لأنهم كانوا لا يبشرون بها وإنما أطلقت البشارة لأنها مما يبشر به عرفاً لكونه ولداً، ووجهه اسم ظل أو بدل من الضمير المستتر فيه وكظيم فعيل بمعنى فاعل أو مفعول، وكلام المصنف رحمه الله ظاهر في الثاني، والجملة حال من الضمير في ظل أو من وجهه أو من ضمير مسوداً ولو رفع مسوداً صح لكنه لم يقرأ به هنا، وجملة يتوارى مستأنفة أو حال على الوجوه إلا كونه من وجهه، ومن القوم ومن سوء متعلقان به لاختلاف معنيي من لأنّ الأولى ابتدائية والثانية تعليلية. قوله: **(محدّثاً نفسه متفكراً في أن يتركه على هون)** إشارة إلى أنّ

نفسه متفكراً في أن يتركه ﴿عَلَىٰ هُونٍ﴾ ذل ﴿أَمْ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِ﴾ أم يخفيه فيه ويئده، وتذكر الضمير للفظ ما وقرىء بالتأنيث فيهما ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ حيث يجعلون لمن تعالى عن الولد ما هذا محله عندهم ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ صفة السوء وهي الحاجة إلى الولد المنادية بالموت واشتهاء الذكور استظهاراً بهم، وكراهة الإناث ووأدهنّ خشية الإملاق ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ وهو الوجوب الذاتي، والغنى المطلق والجود الفائق والنزاهة عن صفات المخلوقين ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ المنفرد بكمال القدرة والحكمة ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾ بكفرهم ومعاصيهم ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾ على الأرض وإنما أضمرها من غير ذكر لدلالة الناس أو الدابة عليها ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ قط بشؤم ظلمهم، وعن ابن مسعود رضي

الجملة الاستفهامية معمولة لمحذوف معلق عليها وعنها، والعامل حال من فاعل يتوارى، وقول أبي البقاء إن جملة أيمسكه حال إمّا أن يريد هذا أو جوّز وقوع الطلبية حالاً لتأويلها بمتردّداً، ونحوه فلا يرد عليه شيء، والهون بضم الهاء الهوان والذل، وبفتحها بمعناه، ويكون بمعنى الرفق واللين، وليس مراداً في القراءة به، وعلى هون حال من الفاعل، ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما معناه أيمسكه مع رضاه هوان نفسه، وعلى رغم أنفه أو من المفعول أي أيمسكها ذليلة مهانة، والدس إخفاء الشيء، وهو هنا عبارة عن الوأد ويئده كيعده مضارع، وأده وأدا وقراءة التأنيث للجحدري، وقوله حيث الخ تعليل لسوء حكمهم وقباحته لأنّ قيد الحيثية يذكر للتعليل، وقوله ما هذا محله أي ما هو مرذول محقور عندهم كما سيذكره بعيده. قوله: **(صفة السوء)** لأنّ المثل يكون بمعنى الصفة العجيبة كما مر تحقيقه، وقوله المنادية بالموت من النداء، وجعل الحاجة إلى الولد منادية بالموت لكون الموت يعقبها بغير شبهة كأنه ينادي بها كما قيل:

لدوا للموت وابنوا للخراب

ولأنّ حاجة الوالد إلى الولد لأن يخلفه والخليفة متوقف على موته، وقوله واشتهاء الذكور بالرفع معطوف على الحاجة وكذا ما بعده ووقع في نسخة استبقاء الذكور استفعال من البقاء، وهي ظاهرة ومعناهما متقارب، والوجوب الذاتي في مقابلة الحاجة إلى الولد والغنى المطلق في مقابلة الاستظهار، والجود الفائق في مقابلة خشية الإملاق الذي هو بخل في الحقيقة، والنزاهة عن صفات المخلوقين بيان لكونه أعلى من صفات غيره على المعاني السابقة وقال الطيبي الغنى مقابل الحاجة للأولاد، والنزاهة عن صفات المخلوقين مقابل الوأد خشية الإملاق والجواد الكريم مقابل لإقرارهم على أنفسهم بالشح البالغ، وكلها نتيجة قوله: **﴿ويجعلون لله البنات سبحانه﴾** [سورة النحل، الآية: ٥٧] الخ، وقوله المنفرد الحصر من تعريف الطرفين وحمله على الكمال لأنه المختص به ولاقتضاء صيغة المبالغة. قوله تعالى: **(﴿ولو يؤاخذ الله الناس﴾ الخ)** المؤاخذة مفاعلة من فاعل بمعنى فعل أو هي مجاز كأنّ العبد يأخذ حق الله بمعصيته والله يأخذ منه بمعاقبته وكذا الحال في الخلق ودلالة الناس لأنهم سكان الأرض،

الله تعالى عنه كاد الجعل يهلك في حجره بذنب ابن آدم أو من دابة ظالمة، وقيل لو أهلك الآباء بكفرهم لم يكن الأبناء ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ سماه لأعمارهم أو لعذابهم كي يتوالدوا ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ بل هلكوا أو عذبوا حينئذ لا محالة، ولا يلزم من عموم الناس، وإضافة الظلم إليهم أن يكونوا كلهم ظالمين حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لجواز أن يضاف إليهم ما شاع فيهم وصدر عن أكثرهم ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ أي ما يكرهونه لأنفسهم من البنات والشركاء في الرياسة، والاستخفاف

وكذا الدابة لأنها ما تدبّ على الأرض وإن جوّز المصنف رحمه الله تعالى قبل هذا تعميمها لما في السماء، وعمم الظلم للكفر والمعاصي لأنه فعل ما لا ينبغي ووضعه في غير موضعه، وقد يخص بالكفر وبالتعدّي على غيره. قوله: **(قط بشؤم ظلمهم)** يعني أنه شامل لكل إنسان ظالماً كان أو لا أمّا الظالم فبظلمه وأمّا غيره فبشآمته كقوله تعالى: **﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾** [سورة الأنفال، الآية: ٢٥] وشامل أيضاً لغيره كما نقله عن ابن مسعود رضي الله عنه، ولأنّ الدواب خلقت لانتفاع الإنسان بها فإذا هلك لم تبق لعدم الفائدة والجعل بضم الجيم وفتح العين المهملة واللام دويبة منتنة معروفة، وخص لأنه أخس الحشرات والحجر بضم الجيم وسكون الحاء، والراء المهملة مأوى الحشرات، والبهائم. قوله: **(أو من دابة ظالمة)** فتنكيرها للنوع وهو مخصوص بالكفار، والعصاة على هذا بخلافه على الأوّل فإنه الجنس مطلقاً، ويجوز تعميمه لغير الإنسان فيشمل بعض الدواب إذا ضرّ غيره، وقيل إنّ الظلم فيه الكفر فيخص الكفرة، وقوله وقيل الخ قائله الجبائي لأنه ما من أحد إلا وفي آبائه من ظلم فإذا هلكوا لزم فناء النوع بل الدواب المخلوقة لمنافع العباد على ما نقل عنه في اللباب لكن على هذا الفرق بينه، وبين القول الأوّل قليل. قوله: **(سماه)** أي عينه لأعمارهم أي مدّة بقائهم أو عينه، وقتاً لعذابهم وهو ما بعد حياتهم لإهلاكهم في الدنيا، وهما متقاربان، ولذا جعل علتهما واحدة، وقد مر الكلام على قوله تعالى: **﴿ولا يستقدمون﴾** [سورة الأعراف، الآية: ٣٤] في الأعراف، وأنه هل هو مستأنف أو معطوف على الجملة الشرطية لا على الجزاء حتى يرد عليه ما ورد، وقوله بل هلكوا أو عذبوا لف ونشر على التفسيرين قبله. قوله: **(ولا يلزم من عموم الناس وإضافة الظلم إليهم الخ)** جواب عما استدل به بعض من ذهب إلى عدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من ظاهر الآية حتى احتاج بعضهم إلى تخصيص الناس بالمشركين لأنّ الكلام فيهم وهو خلاف الظاهر، وقوله ما شاع فيهم إشارة إلى أنه من إسناد ما للكل إلى البعض كما يقال بنو تميم قتلوا قتيلاً لتظاهر الأدلة والنصوص على عصمتهم فلا يقال الأصل الحمل على الحقيقة، وقوله ما يكرهونه إشارة إلى أنّ ما موصولة عائدها محذوف، وقوله الشركاء في الرياسة فلا يرضى أحدهم أن يشرك في ذلك مع ادّعاء التشريك لله، وقوله والاستخفاف بالرسل عليهم الصلاة والسلام فهم يغضبون لو استخف برسول لهم أرسلوه في أمر لغيرهم مع استخفافهم برسل الله المرسلين لهم، وأراذل الأموال معطوف على البنات وهو

بالرسل وأراذل الأموال ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ مع ذلك وهو ﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ أي عند الله كقوله: **﴿ولئن رجعت إلى ربي إنّ لي عنده للحسنى﴾** [سورة فصلت، الآية: ٥٠] وقرئ الكذب جمع كذوب صفة للألسنة ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ ردّ لكلامهم وإثبات لضدّه ﴿وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ مقدّمون إلى النار من أفرطته في طلب الماء إذا قدّمته، وقرأ نافع بكسر الراء على أنه من الإفراط في المعاصي، وقرئ بالتشديد مفتوحاً من فرّطته في طلب الماء ومكسوراً من التفريط في الطاعات ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ فأصرّوا على قبائحها وكفروا بالمرسلين ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ أي في الدنيا وعبر

إشارة إلى ما مرّ في الأنعام من أنهم كانوا إذا رأوا ما عينوه لله أزكى بدّلوه بما لآلهتهم وإذا رأوا ما لآلهتهم أزكى تركوه لها. قوله: **(وتصف ألسنتهم الكذب)** هذا من بليغ الكلام وبديعه كقولهم عينها تصف السحر أي ساحرة وقدّها يصف الهيف أي هيفاء قال أبو العلاء المعري:

سرى برق المعرّة بعدوهن ... فبات برامة يصف الكلالا

وقد بيناه في محل آخر، وقوله مع ذلك أي مع ذلك الجعل، والكذب مفعول لتصف، وعلى القراءة الآتية صفة الألسنة، وأنّ لهم الحسنى بدل منه على الأولى أو بتقدير بأنّ لهم وعلى الثانية مفعول لتصف، وقوله وهو أنّ لهم الحسنى الخ بيان لحاصل المعنى لا للإعراب وإن جاز أيضاً، والمراد بالحسنى الجنة بناء على أنّ منهم من يقرّ بالبعث وهذا بالنسبة لهم أو أنه على الفرض والتقدير كما روي أنهم قالوا إن كان محمد صادقاً في البعث فلنا الجنة بما نحن عليه، وهو المناسب لقوله لا جرم أنّ لهم النار لدلالته على أنهم حكموا لأنفسهم بالجنة فلا يرد أنهم كيف قالوا هذا وهم منكرون للبعث. قوله: **(وقرئ الكذب جمع كذوب صفة للألسنة)** وهو بضمتين مرفوع على أنه جمع كذوب كصبر وصبور وهو مقيس، وقيل جمع كاذب نحو شارف وشرف وهو غير مقيس، ولهذا اقتصر المصنف رحمه الله تعالى على الأوّل. قوله: **(ردّ لكلامهم وإثبات لضدّه)** الردّ بكلمة لا والإثبات بجرم بمعنى كسب أي كسب ما صدر منهم أنّ لهم النار فأنّ لهم الخ في محل نصب على المفعولية وهذا قول الزجاج، وقيل في محل رفع وجرم بمعنى وجب، وثبت وهو قول قطرب، وقيل لا جرم بمعنى حقاً وأنّ لهم النار في محل رفع فاعل حق المحذوف، وتفصيله في المطوّلات وقد مر طرف منه. قوله: **(مقدّمون إلى النار الخ)** قرأ نافع مفرطون بكسر الراء اسم فاعل من أفرط إذا تجاوز أي متجاوز والحدّ في معاصي الله وأفعل قاصر، والباقون بفتحها اسم مفعول من أفرطته بمعنى تركته ونسيته على ما حكاه الفراء أي هم منسيون متروكون في النار أو من أفرطته بمعنى قدّمته من فرط إلى كذا بمعنى تقدّم، وقال معناه مفرطون إلى النار يتعجلون إليها من أفرطته، وفرطته إذا قدّمته، ومنه الفرط للمتقدّم، وقرأ أبو جعفر مفرّطون بتشديد الراء المكسورة من فرّط في كذا إذا قصر وفي رواية عنه بالفتح والتضعيف، وقرئ أنّ بالكسر فيهما على أنها جواب قسم أغنت عنه لا جرم. قوله: **(فأصروا على قبائحها الخ)** هو إمّا تفسير لما زينه الشيطان لهم أو تفريع

باليوم عن زمانها أو فهو وليهم حين كان يزين لهم، أو يوم القيامة على أنه حكاية حال ماضية أو آتية، ويجوز أن يكون الضمير لقريش أي زين الشيطان للكفرة المتقدّمين أعمالهم، وهو ولي هؤلاء اليوم يغريهم ويغويهم، وأن يقدّر مضاف أي فهو ولي أمثالهم،

عليه. قوله: **(أي في الدنيا وعبر باليوم عن زمانها الخ)** أي موالاته لهم في مدّة الدنيا ومآربها ولما كان اليوم يستعمل معرّفاً لزمان الحال كالآن وليس الشيطان ولياً للأمم الماضية في زمان الحال وجه بأنّ ضمير وهو وليهم إن عاد إلى الأمم الماضية فزمان تزيين الشيطان لهم أعمالهم، وإن كان ماضياً صوّر بصورة الحال ليستحضر السامع تلك الصورة العجيبة، ويتعجب منها وسموه حكاية الحال الماضية وليست الحكاية المتعارفة، وهو استعارة من الحضور الخارجي للحضور الذهني أو المراد باليوم مدّة الدنيا لأنها كالوقت الحاضر بالنسبة للآخرة، وقد ورد إطلاق اليوم على مدّتها كثيراً فهو مجاز متعارف، وليس فيه حكاية لما مضى، وهي شاملة للماضي والآتي وما بينهما، والوليّ على هذين الوجهين بمعنى القرين أو المتولي لإغوائهم، وصرفهم عن الحق أو المراد باليوم يوم القيامة الذي فيه عذابهم لكنه صوره بصورة الحال استحضاراً له فهو حكاية لما سيأتي، وليس من مجاز الأول أي لا ناصر لهم في ذلك اليوم إلا هو لا بمعنى المتولي للإغواء إذ لا إغواء ثمة، ولا بمعنى القرين لأنه في الدرك الأسفل وهو نفي للناصر على أبلغ وجه على حدّ قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

أو ضمير وليهم لكفار مكة أي زين الشيطان للأمم الماضية أعمالهم فهو الآن وليّ هؤلاء لاتصالهم بهم في الكفر أو هو بتقدير مضاف. قوله: **(وعبر باليوم عن زمانها)** أي من جميع أزمنتها إشارة إلى وجه التجوّز وتنزيله منزلة الحال لما مر. قوله: **(أو فهو وليهم حين كان الخ)** عطف بحسب المعنى على ما قبله أي فهو وليهم في الدنيا أو فهو وليهم وقت تزيينه للأمم الماضية الذي هو لاستحضاره كالحال الحاضر، وهو مجاز آخر، وقوله أو يوم القيامة لتنزيله منزلة الحاضر باستحضاره لكنه في الوجه الثاني حكاية حال ماضية، وهذا حكاية حال آتية كما أشار إليه بطريق اللف بقوله على أنه الخ ولا حاجة في الوجه الأوّل إلى تأويل، وإن كانت الجملة الاسمية يقترن مضمونها بزمان الحال لأنّ جعل المجموع حالاً في العرف، وقد قارنه جزء منه في الحقيقة يكفي لذلك فلا يرد عليه شيء كما قيل. قوله: **(ويجوز أن يكون الضمير لقريش)** أي ضمير وليهم المضاف إليه لا لمن تقدّمهم كما في الوجوه السابقة، واليوم بمعنى الزمان الذي وقع فيه الخطاب، وقيل فيه بعد لاختلاف الضمائر من غير داع إليه، وإلى تقدير المضاف في الوجه الآتي وردّ بأن لفظ اليوم داع له، ولذا قيل إنّ هذا الوجه هو المناسب للقسم بعد الإنكار، وتعداد القبائح لأنه تسلية للنبيّ ﷺ بأن أمته على وتيرة من قبلهم، وقد تبع في هذا الشارح الطيبي رحمه الله وصاحب الكشف لم يرتضه حيث قال لا ترجيح لهذا الوجه من حيث التسلي إذ الكل مفيد لذلك على وجه بين وإنما الترجيح للوجه الصائر إلى استحضار

والولي القرين أو الناصر فيكون نفياً للناصر لهم على أبلغ الوجوه ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في القيامة ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ للناس ﴿ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ من التوحيد والقدر وأحوال المعاد وأحكام الأفعال ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ معطوفان على محل لتبين فإنهما فعلا المنزل بخلاف التبيين ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ أنبت فيها أنواع النبات بعد يبسها ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماع تدبر وإنصاف ﴿وَإِنَّ

الحال لما فيه من مزيد التشفي وكون ما ذكر ليس بظاهر ظاهر، والقرينة المذكورة مصححة لا مرجحة، وإذا قدّر المضاف فالضمير ليس لقريش لكن المراد بأمثال من مضى من قريش، ولذا جعل المصنف رحمه الله تعالى هذين الوجهين في قرن واحد. قوله: **(والوليّ القرين أو الناصر الخ)** الذي في الكشاف أنه إذا كان المراد باليوم يوم القيامة كان الولي بمعنى الناصر إذ لا مقارنة ولا إغواء وجعله ناصراً فيه مع أنهم لا ينصرون مبالغة في نفيه وتهكم على حدّ عتابه السيف كما مر تحقيقه، وتفصيله فإن كان قوله القرين أو الناصر على التوزيع رجع إلى ما في الكشاف لكنه فيه إجمال خفي، وقيل إنه جار على الوجوه وهو السرّ في تأخره. قوله: **(وفيه بحث)** فتأمّل، وقوله على أبلغ الوجوه من المبالغة أو البلاغة وهو ظاهر، وقوله في القيامة جار على التفاسير السابقة وقوله للناس عممه لعدم اختصاصه بقريش، وعدم تأتيه لمن قبلهم، وقوله وأحكام الأفعال المراد بها ما لا يتعلق بالاعتقاد كرجم الزاني ونحوه معطوفان على محل لتبين الخ يعني أنهما انتصبا مفعولاً له والناصب أنزلنا ولما اتحد الفاعل في العلة والمعلول وصل الفعل لهما بنفسه ولما لم يتحد في لتبين لأنّ فاعل الإنزال هو الله وفاعل التبيين الرسول ﷺ وصلت العلة بالحرف قال في الكشاف هدى ورحمة معطوفان على محل لتبين إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعولان لهما لأنهما فعلا الذي أنزل الكتاب، ودخل اللام على لتبين لأنه فعل المخاطب لا فعل المنزل، وإنما ينتصب مفعولاً له ما كان فعل فاعل الفعل المعلل به اهـ ما قاله الزمخشري، وتبعه المصنف رحمه الله تعالى، وقال أبو حيان هذا ليس بصحيح قال المعرب قلت الزمخشري لم يجعل النصب للعطف على المحل إنما جعله بوصول الفعل إليهما لاتحاد الفاعل كما صرح به الخ ما فصله **(قلت)** هو مبني على أمرين أحدهما أن شرط نصبه اتحاد الفاعل، والزمان فإذا عدما جرّ باللام، ولا كلام فيه إنما الكلام فيما إذا ذكر ما فيه الشرط ونصب هل يجوز عطفه عليه أم لا فجوّزه العلامة، والمصنف رحمه الله تعالى، ومنعه أبو حيان، وبقي أمر آخر وهو أنه إذا جر ما فيه مانع آخر هل يصح أم لا كالمصدر المؤوّل بأن، والفعل فإنه لا يقع مفعولاً له نحو زرتك أن أكرمك وزرتك إكراماً لك وهو محل يمتنع فيه حذف الجار مع أن فاعرفه فإنه لم يحرره الشراح كلهم فاحفظه، ومعنى كونه في محل نصب إنه في محل لو خلا من الموانع ظهر نصبه وهو هنا كذلك لمن تأمل هذا هو التحقيق، وما عداه تطويل بلا طائل، وقوله فإنهما الخ تعليل لظهور النصب فيهما دون المعطوف عليه فهو تعليل لما يفهم من السياق. قوله: **(أنبت فيها الخ)** يعني أنّ الإحياء والموت هنا استعارة لما

لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ﴾ لأدلة يعبر بها من الجهل إلى العلم ﴿**نسقيكم مما في بطونه**﴾ استئناف لبيان العبرة، وإنما ذكر الضمير ووحده هاهنا للفظ، وأنثه في سورة المؤمنين للمعنى فإنّ الأنعام اسم جمع، ولذلك عدّة سيبويه في المفردات المبنية على أفعال كأخلاق وأكياش

ذكر، وليس المراد إعادة اليابس بل إنبات مثله، وقوله سماع تدبر، وإنصاف خصه بما ذكر لاقتضاء المقام له أو لتنزيل غيره منزلة العدم، وقال خاتمة المفسرين أراد بالسمع القبول كما في سمع الله لمن حمده أي لقوم يتأملون فيها، ويعقلون وجه دلالتها، ويقبلون مدلولها، وإنما خص كونها آية بهم لأنّ غيرهم لا ينتفع بها وهذا كالتخصيص في قوله هدى ورحمة لقوم يؤمنون وبما قرّرناه تبين وجه العدول عن يبصرون إلى يسمعون **(قلت)** ما ذكره الشيخان هو اللائق بالمقام، وبيانه أنه تعالى لما ذكر أنه أرسل إلى الأمم السالفة رسلاً وكتباً فكفروا بها فكان لهم خزي في الدنيا، والآخرة عقبه بأنه أرسله ﷺ بسيد الكتب فكان عين الهدى، والرحمة لمن أرسل له إشارة إلى مخالفة أمته لمن قبلهم من سعادة الدارين، وتبشيراً له ﷺ بكثرة متابعيه وقلة مناويه، وأنهم سيدخلون في دينه أفواجاً أفواجاً ثم أتبع ذلك على طريق التمثيل لإنزاله تلك الرحمة التي أحيت من موتة الضلال إنزال الأمطار التي أحيت موات الأراضي وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا ولولا هذا لكان قوله، والله أنزل من السماء ماء كالأجنبي، عما قبله وبعده، وقوله إنّ في ذلك لآية لقوم يسمعون تتميم لقولنا وما أنزلنا الخ وللمقصود بالذات منه فالمناسب يسمعون لا يبصرون ولو كان مفهماً لما لاصقه من الإنبات لم يكن ليسمعون بمعنى يقبلون مناسبة أيضاً ومن لم يقف على محط نظرهم قال في جوابه يمكن أن يحمل على يسمعون قول الله أنزل من السماء الخ فإنه مذكر وحامل على تأمّل مدلوله فتدبر.

قوله: **(دلالة يعبر بها من الجهل إلى العلم)** أصل معنى العبر والعبور التجاوز من محلّ إلى آخر، وقال الراغب: العبور مختص بتجاوز الماء بسباحة ونحوها والمشهور عمومه فاطلاق العبرة على ما يعتبر به لما ذكر لكنه صار حقيقة في عرف اللغة فالعبرة بمعنى المعبر بكسر الميم، ولا حاجة إلى جعل الدلالة بمعنى الدليل. قوله: **(استئناف لبيان العبرة)** أي استئناف بياني كأنه قيل كيف العبرة فيها فقيل نسقيكم الخ ومنهم من قدّر هنا مبتدأ وهو هي نسقيكم، ولا حاجة إليه. قوله: **(وإنما ذكر الضمير الخ)** يعني أنه ذكر ضميره تارة، وأنث أخرى لأنه اسم جمع لا جمع إذ بناء أفعال يكون في المفردات كبرمة أعشار وثوب أسمال، وما كان كذلك فهو اسم جمع، واسم الجمع كرهط، وقوم يجوز تذكيره وإفراده باعتبار لفظه وتأنيثه، وجمعه باعتبار معناه فلذا ورد بالوجهين في القرآن وكلام العرب هذا ما أراده المصنف رحمه الله تعالى، وستسمع تحقيقه، وبيان الحق فيه عن كثب. قوله: **(ولذلك عده سيبويه في المفردات المبنية على أفعال الخ)** اعلم أنّ كلام سيبويه في كتابه تناقض في هذا، وأنه قال في موانع الصرف في صيغة منتهى الجموع، وكونها من الموانع دون غيرها ما نصه، وأمّا أفعال

ومن قال إنه جمع نعم جعل الضمير للبعض، فإنّ اللبن لبعضها دون جميعها أو لواحده أو له على المعنى، فإنّ المراد به الجنس وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ويعقوب نسقيكم بالفتح

فقد يقع للواحد، ومن العرب من يقول هو الأنعام وقال عز وجل: ﴿**نسقيكم مما في بطونه**﴾ وقال أبو الخطاب: سمعت العرب تقول هذا ثوب أكياش وقال في باب الزوائد ليس في الكلام أفعال إلا أن يكسر عليه اسم اهـ وقد اضطرب الناس في توجيهه والتوفيق بين كلاميه فذهب أبو حيان رحمه الله تعالى إلى تأويل ما في باب الموانع، وإبقاء الثاني على ظاهره وأنّ أفعالاً لا يكون من أبنية المفرد أصلاً، وأمّا قوله، وأما أفعال فقد يقع للواحد فمراده أنه يستعمل مجازاً بمعنى النعم فيعامل معاملته بأفراد الضمير وتذكيره لا أنه مفرد صيغة ووضعاً بدليل ما صرّح به في المحلّ الآخر من أنه لا يكون إلا جمعاً، واعترض عليه بأنّ مقصود سيبويه رحمه الله تعالى ما ذكر في باب ما لا ينصرف الفرق بين صيغة منتهى الجموع، وأفعال وفعول حيث منع الصرف للأوّل دون الثاني لوجوه منها أنّ الأوّلين لا يقعان على الواحد بخلاف الآخرين كما أوضحه بما لا شبهة فيه فلو لم يكن وقوع أفعال على الواحد بالوضع لم يحصل الفرق فلا يتم مقصود سيبويه نعم كلام في تدافع كلاميه، وأيضاً لو كان كذلك لم يختص ببعضهم وأيضاً أنّ التجوّز بالجمع عن الواحد يصح في كلّ جمع حتى صيغة منتهى الجموع، والحق في دفعه أنه لا تعارض بين كلاميه فإنه فرق بين مفاعل، ومفاعيل وأفعال، وفعول بأنّ منتهى الجموع لا يجمع وغيره يجمع فأشبه الآحاد ثم قواه بأنّ قوماً من العرب تجعله مفرداً حقيقة في لغتهم وأشار إلى أنها لغة نادرة وما ذكره في الباب الآخر بناء على اللغة المتداولة، وقوله فرق بينهما بوجوه لا وجه له كما يعرفه حملة الكتاب وبهذا عرفت ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى، وأما ما قيل إنّ كون بناء أفعال منه ما هو مفرد لا يلزم منه أنّ الأنعام كذلك فلا تنافي بين كلاميه فمن قلة التدبر، وفي الكشاف يجوز أن يقال في الأنعام وجهان أحدهما أن يكون تكسير نعم كأجبال في جبل، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع كنعم فإذا ذكر فكما يذكر نعم في قوله:

فـي كـلّ عـام نـعـم تـحـوونـه ... يـلـقـحـه قـوم وتـنـتـجـونـه

وإذا أنث ففيه وجهان أنه تكسير نعم وأنه في معنى الجمع ولا يخفى ما فيه فإنه إذا وقع مفرد ألا يكون جمعاً بل اسم جمع والاستدلال عليه بنعم لا يتم لأنه من أوزان المفردات. قوله: **(كأخلاق)** جمع خلق ضد جديد، وهو فيما سمع من قولهم ثوب أخلاق وثوب أكياش بياء تحتية بعد الكاف وشين ومعجمة، وهو ثوب غزل مرّتين وفي الأزهري أنه ضرب من برود اليمن ونقل فيه ضبطه بباء موحدة بدل التحتية، وروي فيه أكراش أيضاً فكلها بمعنى، وقد ورد أفعال صفة للمفرد في ألفاظ منقولة في المطوّلات. قوله: **(ومن قال إنه جمع نعم جعل الضمير للبعض الخ)** فإن قلت كيف يكون جمع نعم، والنعم تختص بالإبل والأنعام يقال للإبل والبقر والغنم مع أنه لو اختص كان مساوياً له قلت من يراه جمعاً له يخص الأنعام أو يعمم النعم

هنا وفي المؤمنين ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا﴾ فإنه يخلق من بعض أجزاء الدم المتولد من الأجزاء اللطيفة التي في الفرث وهو الأشياء المأكولة المنهضمة بعض الانهضام في الكرش، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما إنّ البهيمة إذا اعتلفت وانطبخ العلف في كرشها كان أسفله فرثاً وأوسطه لبناً وأعلاه دماً ولعله إن صح فالمراد أن أوسطه يكون مادّة اللبن، وأعلاه مادّة الدم الذي يغذي البدن لأنهما لا يتكوّنان في الكرش بل الكبد يجذب صفاوة الطعام المنهضم في الكرش، ويبقى ثفله وهو الفرث، ثم يمسكها ريثما يهضمها هضماً ثانياً فيحدث أخلاطاً أربعة معها مائية فتميز القوّة المميزة تلك المائية بما زاد على قدر الحاجة من المرتين وتدفعها إلى الكلية والمرارة والطحال، ثم يوزع الباقي على الأعضاء بحسبها

ويجعل التفرقة ناشئة من الاستعمال ويجعل الجمع للدلالة على تعدّد الأنواع، وكون الضمير للبعض إمّا أنه يعود على البعض المقدّر أي بعض الأنعام أو على الأنعام باعتبار بعضها، وهو الإناث التي يكون اللبن منها أو على البعض المفهوم منها. قوله: **(أو لواحده)** كما في قول ابن الحاجب: المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية، وقوله على المعنى لأنّ الألف، واللام لجنسية تسوي بين المفرد والجمع في المعنى فيجوز عود ضمير كل منهما على الآخر كما في تفسير النيسابوري أو الضمير له باعتبار ما ذكر. قوله: **(نسقيكم بالفتح هنا وفي المؤمنين)** والباقون بضمها فيهما واختلف فيه هل سقى وأسقى لغتان بمعنى واحد أم بينهما فرق فقيل هما بمعنى، وقيل بينهما فرق فسقى للشفة وأسقى للأرض، والشجر وقيل سقاه بمعنى رواه بالماء، وأسقاه بمعنى جعله شرباً معدّاً له وفيه تفصيل في اللغة. قوله: **(فإنه يخلق من بعض أجزاء الدم المتولد الخ)** بين يقتضي متعدّداً، وهو هنا الفرث أي الروث ما دام في الكرش والدم فيكون مقتضى النظم توسط اللبن بينهما كما نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فالبينية على حقيقتها، وظاهرها لكن ما ذهب إليه الحكماء يخالفه لأن الدم، واللبن عندهم لا يتولدان في الكرش لأنّ الحيوان إذا ذبح لم يوجد في كرشه دم، ولا لبن ولأنّ الدم لو كان في الكرش خرج بالقيء فلذا أوّل بأنّ المراد أنّ اللبن ينشأ من بين أجزاء الفرث، ثم من بين أجزاء الدم فإذا ورد الغذاء الكرش انطبخ فيه وتميزت منه أجزاء لطيفة تنجذب إلى الكبد فينطبخ فيها ويحصل الدم فتسري أجزاء منه إلى الضرع، ويستحيل لبناً فاللبن إنما يحصل بين أجزاء الفرث، ثم من بين أجزاء الدم فالنسبة، والبينية مجازية كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى فقوله وهو الأشياء المأكولة، وفي نسخة بعض الأشياء الخ، وضمير هو للفرث، وما نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما رواه الكلبيّ عن أبي صالح رضي الله تعالى عنهما، ولا ينافي هذا قوله فيما سيأتي، ويبقى ثفله وهو الفرث أمّا على النسخة الثانية فظاهر، أما على الأولى فكذلك لأنه لا يزول الاسم بزوال بعض الأجزاء فإن الرجل مثلاً يسمى رجلاً، وإن قطعت يده، والبينية على ما نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مكانية حقيقية بحسب الظاهر، والمصنف رحمه الله تعالى أوّله بما ذكر فهي مجازية أيضاً، والداعي ما مرّ من كلام الحكماء وقوله لأنهما

فيجري إلى كلّ حقه على ما يليق به بتقدير الحكيم العليم ثم إن كان الحيوان أنثى زاد أخلاطها على قدر غذائها الاستيلاء البرد والرطوبة على مزاجها فيندفع الزائد أوّلاً إلى الرحم لأجل الجنين فإذا انفصل انصبّ ذلك الزائد أو بعضه إلى الضروع فيبيض بمجاورة لحومها الغددية البيض فيصير لبناً، ومن تدبر صنع الله تعالى في إحداث الأخلاط والألبان وإعداد مقارها ومجاريها والأسباب المولدة لها والقوى المتصرّفة فيها كل وقت على ما يليق به اضطر إلى الإقرار بكمال حكمته، وتناهي رحمته ومن الأولى تبعيضية لأنّ اللبن بعض ما في بطونها، والثانية ابتدائية كقولك سقيت من الحوض لأنّ بين الفرث والدم المحل الذي يبتدأ منه الإسقاء، وهي متعلقة بنسقيكم أو حال من لبناً قدّم عليه لتنكيره، وللتنبيه على أنه موضع العبرة ﴿خَالِصًا﴾ صافياً لا يستصحب لون الدم ولا رائحة الفرث، أو مصفى عما يصحبه من الأجزاء الكثيفة بتضييق مخرجه ﴿سَآئِغًا لِّلشَّـٰرِبِينَ﴾ سهل المرور في حلقهم، وقرئ سيغا بالتشديد والتخفيف ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَـٰبِ﴾ متعلق بمحذوف أي ونسقيكم من ثمرات النخيل والأعناب أي من عصيرهما وقوله ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ

لا يتكوّنان تعليل لكون المراد ما ذكر، وصفاوة الطعام كصفوته ما صفا منه وخلص وقوله يمسكها أي يمسك الكبد الصفاوة وربما يهضمها بمعنى مقدار زمان هضمها، وهو منصوب على الظرفية كما مرّ وهذا هو الهضم الثاني الذي تحصل منه الأخلاط الأربعة ثم تذهب الصفراء إلى المرارة والسوداء إلى الطحال والماء إلى الكلية ومنها إلى المثانة، والمرّتين تثنية مرّة بكسر الميم، وتشديد الراء، والمراد بهما السوداء والصفراء تغليباً والأخلاط جمع خلط بالكسر، وهو معروف. قوله: **(ثم يوزع الباقي)** أي بعد الدخول في الأوردة، وهي العروق الثابتة في الكبد وهناك يحصل هضم ثالث كما فصل في محله وزيادة أخلاط الأنثى لغلبة البرودة، والرطوبة على مزاجها، وقوله لأجل الجنين أي ليكون ثديه وتغذيته، والضروع جمع ضرع وهو الثدي، وانصبابه ليتغذى به الطفل بعد فصاله. قوله. **(ومن الأولى تبعيضية)** متعلقة بنسقيكم أيضاً، ولا يضره اتحاد متعلقهما لاختلاف معناهما على ما عرف في النحو، ويجوز كون الأولى ابتدائية أيضاً فتكون الثانية، ومجرورها بدلاً منها بدل اشتمال. قوله: **(لأن بين الفرث والدم المحل)** إن لم تكن بين لازمة الظرفية كما سيجيء تحقيقه في العنكبوت يصح رفع المحل خبراً لأن ولا إشكال في نصبه، وقوله لتنكيره علة لتقديمه، وكذا ما بعده، وكونه موضع العبرة ظاهر، وهو مرجح الحالية على الوصفية. قوله: **(صافياً)** قيل الصحيح هو التفسير الثاني لابتناء هذا على أنّ محل اللبن بين الفرث والدم وهو وهم ورد بأنه يكفي لصحته كون أصل اللبن الأجزاء اللطيفة في الفرث ولا يضره بعد مكان تصوّره بصورة اللبن عن محل الفرث كما لا يخفى مع أنّ عد ما ذكر مع كونه ظاهر النظم، وتفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهما لا يليق وليس المصنف رحمه الله تعالى غافلاً عنه بعدما فصله قبيل هذا، وكونه سهل المرور لدهنيته، وقد قيل إنّ أحداً لم يشرق بلبن قط، وهو مرويّ عن السلف. قوله: **(متعلق**

سَكَرًا ﴾ استئناف لبيان الإسقاء أو بتتخذون ومنه تكرير للظرف تأكيداً أو خبر لمحذوف صفته تتخذون أي ومن ثمرات النخيل والأعناب ثمر تتخذون منه، وتذكير الضمير على الوجهين الأوّلين لأنه للمضاف المحذوف الذي هو العصير، أو لأن الثمرات بمعنى الثمر والسكر مصدر سمي به الخمر ﴿وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ كالتمر والزبيب والدبس الخلّ، والآية إن كانت سابقة على تحريم الخمر فدالة على كراهتها وإلا فجامعة بين العتاب والمنة وقيل

بمحذوف الخ) في إعرابه وجوه أظهرها وهو هذا أنه متعلق بمحذوف تقديره نسقيكم، وهو من عطف جملة على أخرى وهو أولى من تقدير خلق أو جعل كما ذكره أبو البقاء لدلالة نسقيكم المتقدّم عليه وأما الاستغناء عن التقدير بعطفه على قوله مما في بطونه فيكون من عطف بعض متعلقات الفعل على بعض كقولك سقيته من اللبن ومن العسل فلم يذكر مع أنه أقرب لأن نسقيكم الملفوظ به وقع تفسير العبرة الأنعام فلا يليق تعلق هذا به لأنه لا تعلق له بتلك العبرة وكذا جعله متعلقاً بما في الاسقاء من معنى الإطعام أي نطعمكم منها فينتظم المأكول منها، والمشروب المتخذ من عصيرهما، وأما إدّعاء أنه ليس ببيان فخلاف الظاهر، ومخل بالانتظام، ومن عصيرهما بيان للمعنى المراد، وتقدير المضاف اللازم على هذا الوجه، والجائز على الوجه الثاني كما سيذكره المصنف رحمه الله تعالى وكون التعليق ثمة على التوزيع ليس بسديد، ولما كان اللبن نعمة عظيمة لا دخل لفعل الخلق فيه إضافة لنفسه بقوله نسقيكم بخلاف اتخاذ السكر فلذا أضافه لهم، وقوله لبيان الاسقاء أي المقدر لا الملفوظ. قوله: **(أو بتتخذون ومنه تكرير للظرف الخ)** أخره لأنه مخالف للظاهر لتقدّم المتعلق، ولتكرير الظرف للتأكيد كما تقول بزيد مررت به، وسيأتي تفسيره في سورة النور، وفي مرجع ضميره أقوال منها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من عوده على المضاف المقدر أو على الثمرات المؤوّل بالثمر لأنه جمع معرف أريد به الجنس، وأما على الثالث فعلى ثمر المقدر، وحذف الموصوف بالجملة إذا كان بعضاً من مجرور من أو في المقدم عليه مطرد نحو منا ظعن وفينا أقام. قوله: **(والسكر مصدر سمي به الخمر)** فهو بمعنى السكر كالرشد، والرشد وقوله كالثمر، والزبيب دخوله في الرزق إذا لم يقدر المضاف ظاهر فإن قدر يحتاج إلى جعله معمولاً لعامل آخر مقدّر، ويتم البيان عند قوله سكراً، وهو بعيد والدبس بكسر الدال المهملة، وسكون الباء الموحدة، والسين المهملة عسل التمر، وهو عربي فصيح. قوله: **(والآية إن كانت سابقة على تحريم الخمر الخ)** قيل كيف لا تكون سابقة، وهذه السورة مكية إلا ثلاث آيات من آخرها إلا أن يكون فيه اختلاف، وهذا على قول آخر مع أنه سقط من بعض النسخ ما ذكر أو هذا جار على مجرد الاحتمال، وأمّا الدلالة على كراهتها فقيل من كونها وقعت في مقابلة الحسن المقتضي لقبحها، وقيل عليه إنهما ليسا طرفي نقيض فيجوز ثبوت الواسطة بالإباحة وفي أنّ السياق للامتنان بالنعم، ولا مقتضى للعدول، وفيه نظر والطعم بالضمّ، ثم السكون المطعوم المتفكه به كالنقل، ووجه الاستشهاد في البيت ظاهر، وعلى الوجه الآخر هو بمعنى المأكول مطلقاً،

السكر النبيذ وقيل الطعم قال:

جعلت إعراض الكرام سكرا

أي تنقلت بأعراضهم، وقيل ما يسدّ الجوع من السكر فيكون الرزق ما تحصل من أثمانه ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ يستعملون عقولهم بالنظر والتأمّل في الآيات ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ ألهمها وقذف في قلوبها وقرئ إلى النحل بفتحتين ﴿أَنِ اتَّخِذِي﴾ بأن اتخذي، ويجوز أن تكون أن مفسرة لأنّ في الإيحاء معنى القول، وتأنيث الضمير على المعنى فإنّ النحل مذكر ﴿مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ ذكر بحرف التبعيض لأنها

وقوله من السكر بفتح فسكون، ويجوز كسره أيضاً قال ابن السيد في مثلثاته السكر بالفتح سد النهر، والباب ونحوه ومنه سكرت أبصارنا وبالكسر السد نفسه، ويجمع على سكور قال السري:

غناؤنا فيه ألحان السكور إذا قلّ الغناء ورنات النواعير

وقيل إنّ البيت المذكور كون السكر فيه بمعنى الخمر أشبه منه بالطعام، والمعنى أنه لشغفه بالغيبة وتمزيق الأعراض جرى ذلك عنده مجرى الخمر المسكرة، وفيه أن المعروف في الغيبة جعلها نقلاً، ولذا قيل الغيبة فاكهة القرّاء. قوله: **(وإلا فجامعة بين العتاب والمنة الخ)** فقوله سكراً عتاب، ورزقاً حسناً امتنان ولذا وصف بالحسن دون السكر كأنه وبخهم بالجمع بين السكر والرزق الحسن وقوله، وقيل السكر النبيذ عطف على قوله السكر مصدر سمي به الخمر ففيه ثلاثة أقوال وعلى القول الأوّل هي منسوخة والمراد المطبوخ من ماء العنب والزبيب، والتمر الذي يحلّ منه ما دون المسكر وهو المثلث، وقوله يستعملون عقولهم إشارة إلى تنزيله منزلة اللازم. قوله: **(ألهمها وقذف في قلوبها الخ)** فسره غيره بسخرها لهذا الفعل والمراد بالإلهام هدايتها لما ذكر وإلا فالإلهام حقيقة إنما يكون للعقلاء والنحل منه ما يكون في الجبال والعياض وإليه الإشارة بقوله: **(اتخذي من الجبال بيوتاً ومن الشجر)** وما يكون مع الناس يتعهدونه، وهو المراد بقوله ومما يعرشون **(وقرىء إلى النحل بفتحتين)** هذه قراءة ابن وثاب رحمه الله تعالى، وهو يحتمل أن يكون لغة وأن يكون اتباعاً لحركة النون كما قاله المعرب. قوله: **(بأن اتخذي الخ)** فإن مصدرية بتقدير الجار، وهو باء الملابسة أو هي مفسرة للإيحاء إليها لأنّ فيه معنى القول دون حروفه، ولا ينافيه كونه بمعنى الإلهام لأنّ معنى القول فيه باعتبار معناه المشهور على أنّ من ألهم شيئاً يتكلم به ومثله كاف لاعتبار معنى القول فالاعتراض غير وارد. قوله: **(وتأنيث الضمير)** أي ضمير اتخذي وكلي، وقوله على المعنى يعني به أنه اسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء، ومثله يجوز تذكيره باعتبار لفظه وتأنيثه باعتبار معناه، وهو أنه طائفة منه وجماعة وتأنيث لغة أهل الحجاز، وعليها ورد التنزيل هنا كما في قوله نخل خاوية، وورد تذكيره في قوله أعجاز نحل منقعر لكن قوله فإنّ النحل مذكر يقتضي أنّ الأصل

لا تبنى في كلّ جبل وكلّ شجر وكلّ ما يعرش من كرم أو سقف ولا في كل مكان منها، وإنما سمي ما تبنيه لتعسل فيه بيتاً تشبيهاً ببناء الإنسان لما فيه من حسن الصنعة وصحة القسمة التي لا يقوى عليها حذاق المهندسين إلا بآلات وأنظار دقيقة، ولعلّ ذكره للتنبيه على ذلك وقرئ بيوتاً بكسر الباء للياء، وقرأ ابن عامر وأبو بكر يعرشون بضم الراء ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَٰتِ﴾ من كل ثمرة تشهيتها مرّها وحلوها ﴿فَٱسْلُكِي﴾ ما أكلت ﴿سُبُلَ رَبِّكِ﴾ في مسالكه التي يحيل فيها بقدرته النور المرّ عسلاً من أجوافك أو فاسلكي الطرق التي ألهمك في عمل العسل، أو فاسلكي راجعة إلى بيوتك سبل ربك لا تتوعر عليك ولا تلتبس

فيه التذكير، وتأنيثه بالتأويل وهو مذهب الزمخشري، وغيره من النحاة يخالفه كما نقلناه فمن ادّعى موافقة كلامه لهم فقد تعسف. قوله: **(ذكر بحرف التبعيض)** وهو من وفيه من البديع مع قوله من كلّ الثمرات صنعة الطباق وقوله كلّ ما يعرش من كرم أي يتخذ كالعرش من الكروم بهذا فسره السلف، وقوله أو سقف هو تفسير الطبري، وقوله ولا في كلّ مكان منها إشارة إلى أنّ التبعيض شامل للتبعيض بحسب الأفراد وبحسب الأجزاء، ومن تستعمل لكلّ منهما ولا مانع من شموله لهما، وفيه كلام أفرده بعض الفضلاء بالتأليف فإن أردت تفصيله فانظره ولا حاجة إلى جعله كلاماً مستأنفاً لبيان الواقع لا من مدلول من فتأمل. قوله: **(وقوله لتعسل فيه)** تفعيل من العسل أي تضع العسل فيه وقوله مشبهاً ببناء الإنسان يعني أنه استعارة لأن البيت مأوى الإنسان، ومأوى غيره عش، ووكر وحجر ونحوه، وقوله وصحة القسمة لأنه مسدّس متساوي الأضلاع، ولو كان غير مسدس بقي بينها فرج ضائعة ومثله يوضع بآلات كالبيركار وذكر البيوت واستعارتها لمأواها للتنبيه على ما ذكر، وجمع فعل على فعول بالضم فكسره لمناسبة الياء، وقوله بضم الراء هذا هو الموجود في النسخ الصحيحة، ووقع في نسخة بكسر الراء، وهو من تحريف النساخ. قوله: **(من كلّ ثمرة الخ)** إشارة إلى أنّ استغراق الجمع، والمفرد بمعنى، وليس الثاني أشمل على ما عرف في محله، والثمر حمل الشجرة، ويطلق على الشجرة نفسها قيل، وهو المناسب هنا إذ التخصيص بحمل الشجرة خلاف الواقع لعموم أكلها للأوراق والأزهار والثمار، ولا يخفى أنّ إطلاق الثمرة على الشجرة مجاز غير معروف، وكونها تأكل من غيرها غير معلوم، وغير مناف للاقتصار على أكل ما ينبت فيها، وقوله تشهيتها بكسر التاء لخطاب المؤنث إشارة إلى أنّ العموم عرفي، وقيل كلّ هنا للتكثير، وقيل إنه إشارة إلى أنه عام مخصوص بالعادة ولو أبقى على ظاهره أيضاً جاز لأنه لا يلزم من الأمر بالأكل من جميع الثمرات الأكل منها لأنّ الأمر للتخلية والإباحة. قوله: **(فاسلكي ما أكلت الخ)** سلك يكون متعداً بمعنى دخل كسلكت الخيط في الإبرة سلكاً ولازماً بمعنى دخل كسلك في الطريق سلوكاً فإن كان متعدياً فمفعوله محذوف، وهو ما أكلت، ولذا قدره المصنف رحمه الله تعالى والسبل جمع سبيل وهي الطريق، وهي تحتمل أن يكون طريقاً مجازية، وهي طريق عمل العسل أو طريق إحالة الغذاء، وهي الأجواف أو حقيقية، وهي طريق المجيء والذهاب وعلى الأخير كلي

﴿ذُلُلًا﴾ جمع ذلول، وهي حال من السبل أي مذللة ذللها الله تعالى وسهلها لك، أو من الضمير في اسلكي أي وأنت ذلل منقادة لما أمرت به ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا﴾ عدل به عن خطاب النحل إلى خطاب الناس لأنه محلّ الأنعام عليهم، والمقصود من خلق النحل وإلهامه لأجلهم ﴿شَرَابٌ﴾ يعني العسل لأنه مما يشرب، واحتج به من زعم أنّ النحل تأكل الأزهار والأوراق العطرة فيستحيل في بطنها عسلاً، ثم تقيء ادّخاراً للشتاء، ومن زعم أنها

بمعنى اقصدي الأكل فالوجوه أربعة أو ثمانية فأشار بقوله في مسالكه إلى أن نصب سبل على الظرفية، وبقوله التي يحيل أي يغير من الإحالة إلى أنّ السبل مجاز بمعني البطون، وأشار بقوله بقدرته إلى معنى إضافة السبل إلى الرب، وأشار بقوله أو فاسلكي الطرق الخ إلى وجه لزومه، والسبل مجاز عن طرق العمل وأنواعها، وقوله أو فاسلكي راجع إلى كون السبل على حقيقتها مع اللزوم فاختار من الوجوه ثلاثة وترك باقيها، وقوله من أجوافك بيان للمسالك والنور بفتح النون الزهر، وقيل على الوجه الذي اختاره إنّ النحل لا دخل لها في السلك في تلك المسالك المحيلة حتى تؤمر به فالأمر تكوينيّ، وليس بشيء لأنّ الإدخال باختيارها فلا يضرّه كون الإحالة المترتبة عليه ليست اختيارية وهو ظاهر فليس كما زعم.

قوله: **(لا تتوعر عليك ولا تلتبس)** بالرفع حال من سبل ربك فإن كان تفسيراً لقوله ذللاً مقدّماً عليه فلا ضير فيه إذ كثيراً ما يقدّم التفسير على طريق التوطئة والتمهيد فلا يقال في مثله الأولى تأخيره أو يقال إنه بيان لمعنى إضافتها إليه فإنه مع كونه تنبيهاً سابقاً يصير قوله ذللاً تأكيداً والأصل التأسيس، وقوله أي مذللة تفنن في التعبير إذ أفرد وأنث هنا لأنّ الجمع يوصف بالمفرد المؤنث كما يقال جبال راسية، وجمع في قوله وأنث ذلل إشارة إلى أنّ ذا الحال، وإن كان ضمير المؤنثة المخاطبة لكنه عبارة عن النحل المؤنث معنى كما مرّ فهو مطابق له فما قيل إنه اكتفى بحرف التأنيث مع كون ذللاً جمعاً لكون دمها، وهو السبل جامداً بخلاف النحل، وهم على وهم. قوله: **(عدل به)** أي بهذا القول، والباء للتعدية أو الملابسة عن خطاب النحل في اتخذي، وما بعده إلى خطاب الناس في قوله يخرج الخ ففيه التفات إذ لم يقل من بطونك، والمراد بخطاب الناس الكلام معهم بما ألقى إليهم فلا يرد أنه لا خطاب لهم هنا حتى يقال إنه باعتبار أنّ المعنى يخرج لكم أيها الناس شراب الخ، ولو قيل الخطاب في قوله إنّ في ذلك لم يبعد، وقوله لأنه محل الأنعام عليهم أي لأنّ هذا المحلّ بسياقه، وسباقه بيان لنعم الله على الناس، وأنهم المقصودون من خلق النحل وإلهامه، والمقصود معطوف على الأنعام، ولا يخلو عن ركاكة، وإلهامه مفعوله محذوف أي ما ذكر من الاتخاذ ونحوه وقوله لأنه مما يشرب أي مع الماء وغيره. قوله: **(واحتج به)** أي بهذا الكلام على هذا القول فإنهم اختلفوا فيه على أقوال المشهورة منها هذان القولان فقيل إنها تأكل ما ذكر فإذا استحال في جوفها فاءته وادخرته للشتاء، وهو المشهور وعن عليّ كرّم الله تعالى وجهه في تحقير الدنيا أشرف لباس ابن آدم فيها لعاب دودة، وأشرف شرابه رجيع نحل ومن ذهب إلى القول الآخر قال إنه على طريق التمثيل

تلتقط بأفواهها أجزاء طلية حلوة صغيرة متفرّقة على الأوراق والأزهار وتضعها في بيوتها ادّخاراً فإذا اجتمع في بيوتها شيء كثير منها كان العسل فسر البطون بالأفواه ﴿تُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ أبيض وأصفر وأحمر وأسود بحسب اختلاف سنّ المحل والفصل ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ أمّا بنفسه كما في الأمراض البلغمية أو مع غيره كما في سائر الأمراض إذ قلّ ما يكون معجون إلا والعسل جزء منه مع أنّ التنكير فيه مشعر بالتبعيض، ويجوز أن يكون للتعظيم وعن قتادة أنّ رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إنّ أخي يشتكي بطنه فقال: «**اسقه العسل**» فذهب، ثم رجع فقال قد سقيته: فما نفع فقال: «**اذهب واسقه عسلاً**» فقد صدق الله وكذب بطن

والنظم ظاهر في هذا، ولذا قيل:

تقول هذا مجاج النحل تمدحه وإن ترد ذمّه قيء الزنابير

قوله: (**ومن زعم أنها تلتقط بأفواهها الخ**) وهذا مذهب أكثر الأطباء ورجحه الإمام، والمصنف رحمه الله تعالى رجح الأوّل لكونه ظاهر النظم والآثار معه ولأنه يحتاج إلى تأويل البطون بالأفواه لأنها تطلق على كلّ مجوّف كما يقال بطون الدماغ، وفي الكشف ليت شعري ما يصنع هؤلاء بقوله تعالى ثم كلي من كل الثمرات، ولا يخفى أنّ تفسير الأكل بالالتقاط وإن دفع الفساد لا يدفع الاستبعاد، والتقاطها عند هؤلاء بعد الأكل والاغتذاء والطلية بتشديد اللام نسبة للطل والمراد به أجزاء صغيرة رشية من الندى وقوله كان العسل أي بنوع تغير لا إلى حدّ الاستحالة كما في القول الأوّل. قوله: (**بحسب اختلاف سنّ النحل**) فالأبيض لفتيها والأصفر لكهلها والأحمر لمسنها ولا يخفى أنه مما لا دليل عليه، وقيل اختلافه باختلاف ما يؤكل من النور. قوله: (**إمّا بنفسه**) جواب عما توهم من أنه كيف يكون شفاء للناس مع ضرره بالمحرورين وتهييجه المرّة ونحوها يعني أنه شفاء بنفسه وله دخل في أكثر ما به الشفاء من المعاجين والتراكيب فالتنوين للتعظيم فيحمل على بعض الأمراض أو هو للتبعيض فلا يقتضي إنّ كل شفاء به، ولا إنّ كل أحد يستشفي به فلا يرد عليه منع الكلية، وقوله إلا والعسل جزء منه أي فيكون له دخل في الشفاء وقال أبو حيان رضي الله تعالى عنه وأمّا السكر فمع اختصاصه ببعض البلاد محدث مصنوع للبشر، وفي شرح الشمائل أنه عليه الصلاة والسلام لم يأكل السكر[1] وقد قيل على هذا إن جعله جزءاً منه لا يقتضي أنّ له دخلاً في الشفاء بل عدم ضرره إذ قيل إنّ إدخاله في التراكيب لحفظها، ولذا ناب عنه السكر في ذلك. قوله: (**وعن قتادة رضي الله تعالى عنه الخ**) هذا الحديث رواه البخاريّ ومسلم والترمذيّ عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه مع تفسير فيه، وليس في آخره كأنما نشط من عقال، وسيأتي بيانه وما فعله النبيّ ﷺ من معجزاته الدالة على علمه بدقائق الطب من غير تعليم. قال: (**في طبقات الأطباء المسمى**

---

(١) أخرجه البخاري ٥٦٨٤ ـ ٥٧١٦ ومسلم ٢٢١٧ ـ ٩١ والترمذي ٢٠٨٢ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري.

أخيك فسقاه فشفاه الله تعالى فبرأ فكأنما أنشط من عقال، وقيل الضمير للقرآن أو لما بين

بالأنباء) مرض ثمامة العبسيّ من خواص المأمون بالإسهال فكان يقوم في اليوم، والليلة مائة مرّة، وعجز الأطباء عن علاجه فعالجه يزيد بن يوحنا طبيب المأمون، وأعطاه مسهلاً فلما تناوله اتفق الأطباء على أنه لا يبقى لغد فقام إلى الزوال خمسين مرّة، ومن الزوال إلى الغروب عشرين مرّة، ثم إلى طلوع الشمس ثلاث مرات، وانقطع إسهاله ونام، وكان لا ينام قبله، ثم أصلح له طعاماً فتناوله، وأفاق فسأله المأمون فقال هذا رجل في جوفه كيموس فاسد فلا يدخله غذاء، ولا دواء إلا أفسده ذلك الكيموس فعلمت أنه لا علاج له إلا قلع ذلك الكيموس بالإسهال، وإن كان مخاطرة لأنه أيس منه قال: وهذه الحكاية كما روي عن النبيّ ﷺ أنه جاء إليه رجل من العرب فقال يا رسول الله إن أخي غلب عليه الجوف وداويناه فلم ينقطع عنه بشيء فقال ﷺ: **«أطعمه عسل النحل فأطعمه إياه فزاد إسهاله لأنه مسهل فراجع النبيّ ﷺ فقال: أطعمه العسل فأطعمه فزاد إسهاله فشكى إليه عليه الصلاة والسلام فقال أطعمه العسل فأطعمه في اليوم الثالث فتقاصر إسهاله حتى انقطع بالكلية فأخبر النبيّ ﷺ بذلك فقال صدق الله وكذب بطن أخيك»** وإنما قال ذلك لأنه علم أنّ في معدة المريض رطوبات لزجة غليظة قد أزلقت معدته فكلما مرّ به شيء من الأدوية القابضة لم يؤثر فيها والرطوبات باقية على حالها والأطعمة تزلق عنها فيبقى الإسهال فلما تناول العسل جلا تلك الرطوبات، وأحدرها فكثر الإسهال أوّلاً بخروجها، وتوالى ذلك حتى نفدت الرطوبة بأسرها فانقطع إسهاله وبرئ فقوله صدق الله يعني بالعلم الذي عرف نبيه ﷺ به، وقوله كذب بطن أخيك يعني ما كان يظهر من بطنه من الإسهال، وكثرته بطريق العرض، وليس هو إسهالاً ومرضاً حقيقياً فكأنّ بطنه كاذبة في ذلك انتهى ففسر صدق الله في الحديث بما علمه في ذلك وفسره غيره بجعل العسل شفاء ودواء في الآية، وجعل كذب بطنه استعارة مبنية على تشبيهها بالكاذب في كون ما ظهر من إسهالها ليس بأمر حقيقي وإنما هو لما عرض لها، ولذا سمي مثله الأطباء زحيراً كاذباً، وفرقوا بينه، وبين الزحير الصادق بما هو معروف في علم الطب وهو وجه حسن، وغيره ذهب إلى أنّ قوله كذب بطن أخيك من المشاكلة الضدية كقوله: من طالت لحيته تكوسج عقله، وهي مما حققه المدقق في الكشف وغيره فمن قال إنها ليست بمعروفة وإنه إنما عبر به لأن بطنه كأنه كذب قول الله بلسان حاله لم يصب، وقوله يشتكي بطنه يصح رفعه ونصبه، وقوله فبرأ من البرء، وفي نسخة برئ كفرح، وهي لغة أيضاً. قوله: **(فكأنما أنشط من عقال)** بالبناء للمجهول شبهه بالبعير الذي حلّ عقاله فأسرع الحركة، والقيام قال في النهاية أنشط حل يقال نشطت العقدة إذا عقدتها وأنشطتها إذا حللتها، وكثيراً ما يجيء كأنما نشط من عقال بغير همزة، وليس بصحيح لما ذكرنا. قوله: **(وقيل الضمير للقرآن الخ)** مرضه لبعده ولدلالة الحديث، والتفسير المأثور على خلافه وقوله بآجال مختلفة منها ما هو في سن الطفولية ومنها ما هو فيما بعده، وهذا بيان للواقع، وللمراد من النظم بقرينة قوله ومنكم من يردّ إلى أرذل العمر فإنه صريح فيه، ولذا قيل

الله من أحوال النحل ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فإنّ من تدبر اختصاص النحل بتلك العلوم الدقيقة، والأفعال العجيبة حق التدبر علم قطعاً أنه لا بدّ له من قادر حكيم يلهمها ذلك ويحملها عليه ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ﴾ بآجال مختلفة ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ﴾ يعاد ﴿إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ﴾ أخسه يعني الهرم الذي يشابه الطفولية في نقصان القوّة والعقل، وقيل هو خمس وتسعون سنة، وقيل خمس وسبعون ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ ليصير إلى حالة شبيهة بحالة الطفولية في النسيان وسوء الفهم ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بمقادير أعمارهم ﴿قَدِيرٌ﴾ يميت

إن قوله ومنكم الخ معطوف على مقدر أي فمنكم من تعجل وفاته ومنكم الخ ويمكن حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى عليه والخطاب إن كان للموجودين وقت النزول فالتعبير بالماضي، والمستقبل فيه ظاهر، وإن كان عاماً فالمضي بالنسبة إلى وقت وجودهم والاستقبال بالنسبة للخلق. قوله: **(يعني الهرم الذي يشابه الطفولية الخ)** وصفه بكونه مشابهاً لحال صغره، وبدء أمره ليتضح معنى قوله يرد فإنه لم يكن قبل ذلك حتى يتصور الرد أما إذا لوحظ نقص القوي تصوّر ذلك لأنه يردّه لما يشبه حاله الأولى كأنه ردّ إليها، وهذا كقوله: **﴿ننكسه في الخلق﴾** [سورة يس، الآية: ٦٨] ففيه مجاز، وعلى هذا أرذل العمر الهرم مطلقاً، وعلى ما يعده مقيد بذلك السن، وهو مرويّ عن السلف وإنما مرضه لأنه يختلف باختلاف الأمزجة فرب معمر لم يهرم، ورب هرم لم يبلغ ذلك السنّ فهو مبنيّ على الأغلب وقوله خمس وسبعون في بعض النسخ خمس وتسعون. قوله: **(ليصير إلى حالة شبيهة بحالة الطفولية في النسيان وسوء الفهم)** أشار بقوله ليصير إلى أنّ اللام هنا للصيرورة والعاقبة، وهي في الأصل للتعليل، وكي مصدرية ناصبة للفعل، والمصدر المسبوك منهما مجرور باللام على المذهب الصحيح عند النحاة والجار والمجرور متعلق بيردّ، وقوله في النسيان وسوء الفهم إشارة إلى أنّ كونه غير عالم بعد علمه كناية عن النسيان لأنّ الناسي يعلم الشيء ثم ينساه فلا يعلم بعد ما علم، وهذه صفة الأطفال أو العلم بمعنى الإدراك والتعقل، والمعنى لا يترقى في إدراك عقله وفهمه لأنّ الشابّ في الترقي، والشيخ في التوقف، والنقصان، وفي الكشاف ليصير إلى حالة شبيهة بحال الطفولية في النسيان، وأن يعلم شيئاً ثم يسرع في نسيانه فلا يعلمه إن سئل عنه، وقيل لئلا يعقل بعد عقله الأوّل شيئاً، وقيل لئلا يعلم زيادة علم على علمه الأوّل، وتحقيقه ينظر في شروحه وشيئاً منصوب على المصدرية أو المفعولية، وجوّز فيه التنازع بين يعلم وعلم، وكون مفعول علم محذوفاً لقصد العموم أي لا يعلم شيئاً ما بعد علم أشياء كثيرة. قوله: **(بمقادير أعمارهم الخ)** في نسخة أعماركم، وهي ظاهرة وأما هذه فلكونه تفسيراً لا تقديراً له في كلام الله حتى يجري على مقتضاه مع أنه حينئذ يكون التفاتاً، وليس لمراعاة لفظ من كما توهم لأنّ الضمير ليس له بل هو عام للمخلوقين ومنهم من فسره بأنه مستمر على العلم الكامل لا يتغير علمه بمرور الأزمان فالاستمرار تقيده اسمية الجملة، والكمال من صيغة المبالغة، وقال إنه أنسب وأحسن، وكذا الكلام في قدير، ومقتضى السياق ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى كما

الشاب النشط ويبقى الهمّ الفاني، وفيه تنبيه على أنّ تفاوت آجال الناس ليس إلا بتقدير قادر حكيم ركب أبنيتهم، وعدّل أمزجتهم على قدر معلوم ولو كان ذلك مقتضى الطبائع لم يبلغ التفاوت هذا المبلغ ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ﴾ فمنكم غنيّ، ومنكم فقير ومنكم موال يتولون رزقهم ورزق غيرهم، ومنكم مماليك حالهم على خلاف ذلك ﴿فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ﴾ بمعطي رزقهم ﴿عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ﴾ على مماليكهم فإنّ ما يدرّون عليهم رزقهم الذي جعله الله في أيديهم ﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ فالموالي والمماليك سواء في أنّ الله رزقهم فالجملة المنفية أو مقررة لها ويجوز أن تكون واقعة موقع الجواب كأنه قيل فما الذين فضلوا برادّي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فيستووا في الرزق على أنه ردّ

يعرفه من يدري أساليب القرآن، ووصف الشاب بالنشط كحذر لأنه شأنه، والهمّ بكسر الهاء وتشديد الميم الشيخ المسن كالهمة ويقال فإن لفناء قواه. قوله: **(وفيه تنبيه على أنّ تفاوت آجال الناس الخ)** الحصر مأخوذ من السياق فيعلم منه أنه لا تأثير لغير القدرة في ذلك ولأنه لو كان ذلك بمقتضى الطبيعة النوعية لم يتفاوت الإفراد فيه فتأمّل. قوله: **(ومنكم موال)** أي سادات لأنّ المولى يطلق على السيد والعبد، وقوله يتولون الخ إشارة لوجه إطلاقه على السيد، وهو إشارة إلى أنّ تفاوتهم فيه في الكم والكيف، وقوله حالهم على خلاف ذلك أي يتولى رزقهم غيرهم، وقوله بمعطي رزقهم أي بمعطين فحذفت نونه للإضافة أي لا يعطون رزقهم للمماليك بل ما ناله المماليك رزق أنفسهم لكنه أجراه على أيديهم من غير نقص لما قدر لهم كما بينه بقوله فإن ما يدرّون الخ وفاعل يدرّون ضمير الذين والضمير المضاف إليه في أيديهم للموالي، وضمير عليهم ورزقهم للمماليك ويدرّون بالدال المهملة، والراء المشدّدة من إدرار الرزق، وهو إيصاله على التوالي. قوله: **(فالموالي والمماليك الخ)** يعني أن ضميرهم راجع لجملة ما قبله من الذين فضلوا وما ملكت أيمانهم، والمعنى أنهم مستوون في تقدير الرزق، وإن كان بعضهم واسطة لبعض، والمراد باستوائهم استواؤهم في أنّ كلا مرزوق يناله ما قدّر له من غير زيادة، ولا نقص فاندفع ما يتوهم من أنّ الاستواء ينافي تفضيل الموالي المتقدّم، وقوله في أنّ الله رزقهم أي الكلّ، وقوله لازمة للجملة المنفية فالفاء تفريعية، وعلى الوجه الآخر إن أريد بالتقرير التقرير ببيان وجهها فالفاء تعليلية، وإن أريد أنها مؤكدة لها لكون مدلوليها لشيء واحد فالفاء هي الأولى بعينها أعيدت للتأكيد، ولتغاير هذين الوجهين فيما ذكر أتى بأو فليس عطفه بالواو أولى كما توهم. قوله: **(ويجوز أن تكون واقعة موقع الجواب الخ)** يعني أنها واقعة موقع فعل منصوب في جواب النفي تقديره فما الذين فضلوا برادّي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فيستووا، وهو في تأويل شرط وجزاء، وأشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله فيستووا حيث أتى به فعلاً منصوباً، وقال واقعة موقع الجواب لأنها ليست فعلية، ولهذا أوّلها بالفعل، وقد جوّز فيه أيضاً أن يكون في تأويل فعل مرفوع معطوف على قوله برادّي أي لا يردون فلا يستوون نحو ما تأتينا فتحدّثنا، وضمير يستووا للكل، وعلى أنه متعلق بتكون وضمير لا

وإنكار على المشركين فإنهم يشركون بالله بعض مخلوقاته في الألوهية، ولا يرضون أن يشاركهم عبيدهم فيما أنعم الله عليهم فيساووهم فيه ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ حيث يتخذون له شركاء فإنه يقتضي أن يضاف إليهم بعض ما أنعم الله عليهم، ويجحدوا أنه من عند الله أو حيث أنكروا أمثال هذه الحجج بعدما أنعم الله عليهم بإيضاحها والباء لتضمن الجحود معنى

يرضون للمشركين، وعلى هذا فالتساوي منفيّ، وعلى الأوّل مثبت لهم. قوله: (**فإنهم يشركون بالله بعض مخلوقاته**) في الكشاف أنّ المعنى أنه جعلكم متفاوتين في الرزق فرزقكم أفضل مما رزق مماليككم، وهم بشر مثلكم، وإخوانكم فكان ينبغي أن تردوا فضل ما رزقتموه عليهم حتى تتساووا في الملبس، والمطعم كما يحكى عن أبي ذرّ رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إنما هم إخوانكم فاكسوهم مما تلبسون، وأطعموهم مما تطعمون**»[1] فما رؤي عبده بعد ذلك إلا ورداؤه رداؤه وإزاره إزاره من غير تفاوت أفبنعمة الله يجحدون فجعل ذلك من جملة جحود النعمة، وقيل هو مثل ضربه الله للذين جعلوا له شركاء فقال لهم أنتم لا تسوّون بينكم، وبين عبيدكم فيما أنعمت به عليكم، ولا تجعلونهم فيه شركاء، ولا ترضون ذلك لأنفسكم فكيف رضيتم أن تجعلوا عبيدي لي شركاء، وقيل المعنى أنّ الموالي، والمماليك أنا رازقهم جميعاً فهم في رزقي سواء فلا يحسبنّ الموالي أنهم يردّون على مماليكهم من عندهم شيئاً من الرزق فإنما ذلك رزقي أجريه إليهم على أيديهم قال الشارح رحمه الله تعالى وتبعه غيره فسر الآية بوجوه أحدها بين فيها حسن الملكة وثانيها أن يكون تمثيلاً والممثل به ما تعورف بين الناس من أحوال السادات مع المماليك فذكر لتوبيخ المشركين، وثالثها أنها بيان للجميع لأنّ جميع النعم المعدودة من أوّل السورة إلى هنا واصل منه تعالى للعبد سواء الحرّ وغيره لئلا يمنّ أحد على أحد، ووجه كونه تمثيلاً بأنّ القرينة عليه كون الآية تخلصاً إلى بيان قبائح الكفار وكفرانهم النعم في قوله، ويعبدون من دون الله الخ وقوله أفبنعمة الله يجحدون تنبيه على القرينة، وفيه بحث فإنّ معناه الحقيقي مراد منه بلا شبهة فلا يصح أن يكون تمثيلاً بالمعنى المتعارف فالظاهر أنه كناية عما ذكر إلا أن يريد بالتمثيل كونه مثالاً، ونظيراً له والقرينة المذكورة لإرادة التمثيل بالمعنى المذكور ما ذكر وهذا كما قاله في سورة الروم: ﴿**ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء**﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٨] وقيل الفرق بين الأقاويل أنّ نعمته تعالى في القول الأوّل والثالث هي الرزق وفي القول الثاني نعمة الله مطلقاً هذا والجحود في القول مجاز عن الكفران لأنّ جحود النعمة ملزوم له وإطلاق الملزوم على اللازم مجاز وفي الثالث استعارة شبه منع الرزق من المماليك بالجحود وفيه تأمل وإلى الوجه الثاني أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله

---

(١) أخرجه أبو داود ٥١٥٨ والترمذي ١٩٤٥ كلاهما من حديث أبي ذر، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

اللكفر وقرأ أبو بكر تجحدون بالتاء لقوله: ﴿**خلقكم وفضل بعضكم**﴾ ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ أي من جنسكم لتأنسوا بها وليكون أولادكم مثلكم، وقيل هو خلق حوّاء من آدم ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ وأولاد أولاد أو بنات فإنّ الحافد هو المسرع في الخدمة، والبنات يخدمن في البيوت أتمّ خدمة، وقيل هم الأختان على البنات

ردّ وإنكار الخ، وكذا قوله يتخذون له شركاء وقوله فإنه يقتضي بيان لإطلاق الجحد على الشرك، وقوله أو حيث أنكروا أمثال هذه الحجج بيان لأنّ المراد من نعمة الله ما أنعم به من إقامة الحجج، وإيضاح السبل وإرسال الرسل ولا نعمة أجلّ منها، وهو معطوف على قوله حيث يتخذون ولما كان الجحود يتعدّى بنفسه فعدّى بالباء كما في قوله: ﴿**وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم**﴾ [سورة النمل، الآية: ١٤] أشار إلى أنّ تعديه بالباء لتضمنه معنى الكفر أو لما فيه من معناه، وقريب منه ما قيل إنه من حمل النظير على النظير فالتضمن اصطلاحيّ أو لغوي. قوله: **(وقرأ أبو بكر تجحدون بالتاء)** أبو بكر رحمه الله تعالى أحد القراء السبعة والباقون قرؤوا بالياء التحتية لسبق الخطاب في قوله بعضكم، والغيبة في قوله فما الذين الخ فروعيا فيهما. قوله: **(أي من جنسكم الخ)** لما كانت النفس لها معان كالذات، وهو أشهرها، ولا يستقيم هنا كغيره فسرها بالجنس وهو مجازاً ما في المفرد أو الجمع لأنّ الذوات مجموعها جنس واحد فتدبر، وقد استدل بعضهم بهذه الآية على تحريم نكاح الجن. قوله: **(وقيل هو خلق حوّاء من آدم)** قيل عليه لا يلائمه جمع الأنفس، والأزواج وحمله على التعظيم تكلف غير مناسب للمقام، وكذا كون المراد منهما البعض أي بعض الأنفس وبعض الأزواج وكأنه وجه تمريضه، والذاهب إليه رأى أنّ حوّاء خلقت من نفس آدم عليه الصلاة والسلام كما مرّ فهو أنسب بالنظم مما قبله. قوله: **(وحفدة)** الحفدة جمع حافد ككاتب وكتبة كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وهو من قولهم حفد يحفد حفداً وحفوداً وحفداناً إذا أسرع في الخدمة والطاعة وفي الحديث: «**إليك نسعى ونحفد**»[1] وقد ورد لازماً ومتعدّياً وقيل أحفد أيضاً، وقيل أصل معناه سرعة القطع وقيل مقاربة الخطو وفي معناه اختلاف فقيل هو ولد الولد وكونهم من الأزواج حينئذ يكون بالواسطة وإذا كان بمعنى البنات فلا واسطة، وقوله فإنّ الحافد الخ بيان لوجه تخصيص الحافد ومعناه الخادم من الأقارب أو مطلقاً بهن واختيار التعبير به لتعارفهن بالخدمة التامة لشفقتهن على الآباء، والأمهات والأختان الأصهار، وقوله على البنات وقيده به ليخرج أزواج القرائب ممن يطلق الصهر عليه، ولما كان القيد إذا تقدّم تعلق بالمتعاطفين، والأصهار

---

(١) أخرجه البيهقي ٢/ ٢١٠ ـ ٢١١ عن عمر وهو موقوف حسن وذكر الزيلعي في نصب الراية ٢/ ١٣٥ وقال: روى هذا الدعاء أبو داود في مراسيله عن خالد بن أبي عمران أن جبريل علمه للنبي ﷺ اهـ وهذا مرسل جيد الإسناد رجاله ثقات إلا أنه في وتر أو في غير وتر.
انظر تلخيص الحبير ٢/ ٢٤.

وقيل الربائب، ويجوز أن يراد بها البنون أنفسهم، والعطف لتغاير الوصفين ﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ من اللذائذ أو الحلالات ومن للتبعيض فإنّ المرزوق في الدنيا أنموذج منها ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ وهو أنّ الأصنام تنفعهم أو أنّ من الطيبات ما يحرم عليهم كالبحائر والسوائب ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ حيث أضافوا نعمه إلى الأصنام أو حرموا ما أحل الله

ليسوا من الأزواج جعلوا حفدة على هذا منصوباً بمقدر أي وجعل لكم حفدة ولذا مرضه لأنه لا قرينة على تقدير ما هو خلاف الظاهر، وكذا تفسيره بالربائب جمع ربيبة وهي ابنة امرأة الرجل من غيره لأنّ السياق للامتنان ولا يمتن بها، وإن قيل إنه باعتبار الخدمة. قوله: **(ويجوز أن يراد بها البنون الخ)**، ولما كان الظاهر ترك العطف حينئذ لاتحادهما بين أنه للتنبيه على تغاير الوصفين المنزل منزلة تغاير الذات وهما البنوّة والحفدة فهو كقوله: **﴿المنافقون والذين في قلوبهم مرض﴾** [سورة الأنفال، الآية: ٤٩] وقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام

ومثله كثير فصحيح فيكون امتناناً بإعطاء الجامع لهذين الوصفين الجليلين فكأنه قيل وجعل لكم منهنّ أولادا هم بنون، وهم حافدون أي جامعون بين هذين الأمرين. قوله: **(من اللذائذ أو الحلالات)** إشارة إلى أنّ الطيب إمّا بمعناه اللغوي وهو ما يستلذ أو ما هو متعارف في لسان الشرع وهو الحلال ولو قال الحلال بدل الحلالات كان أحسن لركاكته، ولا يرد على الثاني أنّ المخاطب بهذا الكفار، وهم لا شرع لهم فلا يناسب تفسيرها بها كما توهم لأنهم مأمورون ومكلفون بها كما بين في الأصول، وأيضاً فهم مرزوقون بكثير من الحلال الذي أكلوا بعضه وحرموا بعضه، ولا يلزم اعتقادهم للحل ونحوه. قوله: **(ومن للتبعيض الخ)** المرزوق بمعنى ما رزقه الإنسان ووصل إليه، وهو بعض من كل الطيبات في الدنيا أو في الآخرة لأنّ هذا كالأنموذج لها إذ **«فيها ما لا عين رأيت ولا أذن سمعت»**[1] وأنموذج كنموذج بالفتح المثال معرّف نموذه، وقد مرّ تحقيقه، وضمير منها إمّا للطيبات مطلقاً أو للتي في الدنيا لأنّ منها كثيراً لم يصل إليهم أو التي في الآخرة بقرينة قوله أنموذج وقوله الدنيا وهو المصرح به في الكشاف ففي عبارته الغاز. قوله: **(وهو أنّ الأصنام تنفعهم الخ)** يعني المراد بالباطل نفع الأصنام بشفاعتها، ونحوه وتحريم ما ذكر وفسر كفران النعم بإضافتها إلى غيره تعالى أو تحريم ما أحل منها لأنه إنكار وجحود لها في الحقيقة لأنهم إذا أضافوها لغيره فقد أنكروا كونه منعماً بها وإذا حرموها فقد أنكروها، ثم إنه وقع في هذه الآية كما ترى وفي العنكبوت: **﴿وبنعمة الله يكفرون﴾** [سورة العنكبوت، الآية: ٦٧] بدون ضمير لأنه لما سبق في هذه السورة قوله أفبنعمة الله يجحدون أي يكفرون كما مرّ فلو ذكرت بدونه هنا لكانت تكراراً بحسب الظاهر فأتى بالضمير الدال على المبالغة، والتأكيد ليكون ترقياً في الذم بعيداً عن اللغوية، وقيل إنه أجرى على عادة

---

(١) تقدم.

لهم، وتقديم الصلة على الفعل إما للاهتمام، أو لإيهام التخصيص مبالغة أو للمحافظة على الفواصل ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ من مطر ونبات ورزقاً إن جعلته مصدراً فشيئاً منصوب به وإلا فبدل منه ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ أن يملكوه

العباد إذا أخبروا عن أحد بمنكر يجدون موجدة فيخبرون عن حاله الأخرى بكلام آكد من الأوّل، ولا يخفى أنه فرق بلا فارق، وقيل آيات العنكبوت أنكرت على الغيبة فلم يحتج إلى زيادة ضمير الغائب، وتخصيص هذه بالزيادة دون أفبالباطل لئلا تزيد الفاصلة الأولى على الثانية، ولا يخفى أنه لا مقتضى للزوم الغيبة، ولا لبس لو ترك الضمير فتأمّله، وقوله أو حرموا الخ أي كما حللوا ما حرّم الله كالميتة. قوله: **(وتقديم الصلة على الفعل الخ)** أي في الفاصلتين لا في هذه فقط ولا فيهما، والأولى تعلم بالقياس، وإن صح لقوله في العنكبوت، وتقديم الصلتين الخ ثم إنه ذكر للتقديم نكتتين الاهتمام لأنّ الأهمّ المقدّم، والأهمية لأنّ المقصود بالإنكار الذي سيق له الكلام تعلق كفرانهم بنعمة الله، واعتقادهم للباطل لا مطلق الإيمان والكفران، وإيهام التخصيص، وأقحم الإيهام قيل لأنّ المقام ليس بمقام تخصيص حقيقة إذ لا اختصاص لإيمانهم بالباطل، ولا لكفرانهم بنعم الله لكنه مخالف لقوله في العنكبوت وتقديم الصلتين للاهتمام أو الاختصاص على طريق المبالغة وهو المصرح به في الكشاف هنا لأنهم إذا آمنوا بالباطل كان إيمانهم بغيره بمنزلة العدم، ولأنّ النعم كلها من الله بالذات أو بالواسطة فكفرانهم ليس إلا لنعمه كما قيل:

لا يشكر الله من لا يشكر الناسا

ولا منافاة بينهما لأنه إذا نظر للواقع لا حصر فيه، وإن لوحظ ما ذكر يكون حصراً ادعائياً وهو معنى الإيهام للمبالغة فلا تخالف بين الكلامين كما ظنّ، ولا حاجة إلى أن يقال يجوز قصد التخصيص بالنسبة إلى بعض ما عداهما على منوال القصر الإضافي، وهو الذي أراده الزمخشري. قوله: **(من مطر ونبات الخ)** بيان لرزقاً على اللف، والنشر، وقيل إنه بيان لشيئاً بإعرابيه. قوله: **(ورزقاً إن جعلته مصدراً الخ)** قال المعرب في نصب شيئاً وجوه أحدها أنه على المصدرية ليملك أي شيئاً من الملك، والثاني أنه منصوب برزقاً، وهو منقول عن الفارسي رحمه الله فإن كان الرزق يكون مصدراً كالعلم كما صرح به بعض النحاة، وأشار إليه المصنف رحمه الله تعالى فلا غبار عليه وإن استعمل بمعنى المرزوق كرعي بمعنى مرعى وكان اسم مصدر ففي علمه عمل المصدر خلاف فقد منعه البصريون، وأجازه غيرهم فالنصب على مذهب أهل الكوفة والثالث أنه بدل من رزقاً أي لا يملك لهم شيئاً وأورد عليه أنه غير مفيد إذ من المعلوم أنّ الرزق من الأشياء، والبدل يأتي لأحد شيئين البيان أو التأكيد وليسا بموجودين هنا، وفي الكشاف ما يدفعه، وهو أنّ تنوين شيئاً للتقليل، والتحقير فإن كان تنوين رزقاً كذلك فهو مؤكد، وإلا فمبين وحينئذ فيصح فيه أن يكون بدل بعض أو كل ولا إشكال، وقوله وإلا أي وإن لم يكن مصدراً بل اسماً بمعنى المرزوق، وقوله تعالى: ﴿**من السموات**﴾ جوّزوا فيه

أو لا استطاعة لهم أصلاً، وجمع الضمير فيه وتوحيده في لا يملك لأنّ ما مفرد في معنى الآلهة ويجوز أن يعود إلى الكفار أي ولا يستطيع هؤلاء مع أنهم أحياء متصرفون شيئاً من ذلك فكيف بالجماد ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ فلا تجعلوا له مثلاً تشركونه به، أو تقيسونه

تعلقه بيملك ورزقاً على المصدرية، وأن يكون صفة لرزقاً. قوله: **(ولا يستطيعون أن يتملكوه الخ)** جوّزوا في جملة لا يستطيعون وجهين العطف على صلة ما والاستئناف، واستطاع متعدّ فمفعوله محذوف أشار المصنف رحمه الله تعالى إليه بقوله أن يتملكوه أو هو إشارة إلى أن مفعوله ضمير محذوف راجع لملك الرزق وعلى هذا لا يكون نفي الاستطاعة بعد نفي ملك الرزق لغواً غير محتاج إليه فإن عاد الضمير المحذوف إلى الرزق نفسه كما في الكشاف يكون نفي الاستطاعة تأكيداً لنفي الملك أو يراد أنهم لا يملكون الرزق ولا يمكنهم أن يملكوه ولا يتأتى لهم ذلك ولا يستقيم فهو تأسيس وهو الأولى لئلا يرد عليه ما قيل إنّ التأكيد يمنع من دخول العاطف لما بين المؤكد، والمؤكد من كمال الاتصال كما قرّر في المعاني، وإن كان مدفوعاً بأنه غير مسلم عند النحاة، وليس مطلقاً عند أهل المعاني ألا ترى قوله تعالى: ﴿**كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون**﴾ [سورة النبأ، الآيتان: ٤ ـ ٥] وقوله: ﴿**يسومونكم سوء العذاب ويذبحون أبناءكم**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٤٩] وأمّا ما قيل إنه في غير التأكيد المصطلح فهو ممنوع وأنه يجوز أن يحمل الأوّل على الحال، والثاني على الاستقبال فليس بشيء للتصريح بخلافه فهو منع للنقل ونقل لمحل النزاع فتدبر. قوله: **(أو لا استطاعة لهم أصلاً)** دفع لتوهم التكرار بوجه آخر، وهو أنه منزل منزلة اللازم لا تقدير فيه، والمعنى نفي الاستطاعة عنهم مطلقاً على حدّ يعطي ويمنع فالمعنى أنهم أموات لا قدرة لهم أصلاً فيكون تذييلاً للكلام السابق.

قوله: **(وجمع الضمير فيه وتوحيده في لا يملك)**، والعود على المعنى بعد الحمل على اللفظ فصيح وارد في أفصح الكلام وإن أنكره بعضهم لما يلزمه من الإجمال بعد البيان المخالف للبلاغة، وهو مردود كما فصل في غير هذا المحل، وقوله ويجوز أن يعود ضمير يستطيعون الخ هذا جواب آخر وعليه فجملة لا يستطيعون جملة معترضة لتأكيد نفي الملك عن الآلهة والمفعول محذوف كما أشار إليه بقوله شيئاً وهذا وإن كان خلاف الظاهر كما يشعر به التعبير بالجواز لكنه سالم عن مخالفة المشهور في العود على المعنى بعد مراعاة اللفظ فلا يرد عليه شيء. قوله: **(فلا تجعلوا له مثلاً تشركونه به الخ)** المثل في عبارته بوزن العلم الشبه، وليس واحد الأمثال الواقع في النظم بل بيان لحاصل المعنى فهو كما في الكشاف تمثيل للإشراك بالله قال المدقق في الكشف أي إنّ الله تعالى جعل المشرك به الذي يشبهه بخلقه بمنزلة ضارب المثل فإنّ المشبه المخذول يشبه صفة بصفة وذاتاً بذات كما أنّ ضارب المثل كذلك فكأنه قيل ولا تشركوا وعدل عنه لما ذكر دلالة على التعميم في النهي عن التشبيه وصفاً وذاتاً وفي لفظ الأمثال لمن لا مثال له نعي عظيم على سوء فعلهم وفيه إدماج لأنّ الأسماء توقيفية، وهذا هو الظاهر لدلالة الفاء، وعدم ذكر المثل منهم سابقاً اهـ، ويجوز عندي أن يريد

عليه فإنّ ضرب المثل تشبيه حال بحال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ فساد ما تعوّلون عليه من القياس على أنّ عبادة عبد الملك أدخل في التعظيم من عبادته، وعظم جرمكم فيما تفعلون ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك، ولو علمتموه لما جرأتم عليه فهو تعليل للنهي، أو أنه يعلم كنه الأشياء وأنتم لا تعلمونه فدعوا رأيكم دون نصه، ويجوز أن يراد فلا تضربوا لله الأمثال فإنه يعلم

أن تضربوا بمعنى تجعلوا لأنّ الضرب للمثل فيه معنى الجعل كما صرح به المصنف رحمه الله تعالى في سورة البقرة فيكون كقوله: ﴿**فلا تجعلوا لله أندادا**﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢] على أنّ الأمثال جمع مثل فيكون وجهاً غير المذكور في الكشاف، وبه يظهر مغايرة ما بعده وعطفه بأو وهذا مع ظهوره لم يعرج عليه أحد من أرباب الحواشي، ولبعض الشراح هنا كلام مختل تركناه خوف الإطالة. قوله: (**أو تقيسونه عليه الخ**) هذا معطوف على تشركون به فهو صفة مثلاً أيضاً، وضمير عليه للمثل لا لله والفرق بينه وبين ما قبله على الوجه الثاني ظاهر لفظاً ومعنى، وأمّا على الأوّل فمعنى ضرب المثل فيما قبله الإشراك بالله على أنه استعارة تمثيلية كما حقق في شروح الكشاف، ومعناه على هذا النهي عن قياس الله على غيره فضرب المثل استعارة للقياس فإنّ القياس إلحاق شيء بشيء، وهو عند التحقيق تشبيه مركب بمركب فأو على ظاهرها، وليست للتنويع كما توهم، وقوله فإن ضرب المثل تشبيه حال بحال تعليل لهذا فقط على الوجه الأوّل، وتعليل لهما أو للثاني، ويعلم منه حال الأوّل على غيره. قوله: (**فساد ما يعوّلون عليه**) من التعويل بالعين المهملة، وهو الاعتماد ومن القياس بيان لما هو المعول عليه، ووقع في بعضها بالقاف بحذف إحدى التاءين من التقول، وهو الافتراء، ولا يخفى بعدها لفظاً ومعنى لأنّ القياس ليس من الافتراء في شيء، وقوله على أنّ الخ صلة القياس لأنه يتعدّى بعلى كما يتعدى بالباء وإلى قال أبو نواس:

من قاس غيركم بكم قاس الثماد إلى البحار

وجوّز فيه أن يتعلق بشيء مقدّر على أنّ صلة القياس محذوفة أي بناء على أنّ عبادة الخ وقوله وعظم جرمكم بالنصب عطف على فساد وهو مفعول ليعلم مقدر وقوله وأنتم لا تعلمون ذلك الإشارة إلى فساد ما تعولون عليه وعظم جرمكم على حد قوله عوان بين ذلك وذلك مفعول تعلمون، وقوله لما جرأتم عليه بالتخفيف والتشديد للرّاء يقال جرأتك على فلان حتى جرأت عليه والجراءة الإقدام والشجاعة. قوله: (**فهو تعليل للنهي**) قيل إنه جار على جميع الوجوه فالظاهر تأخيره، واعتذر له بأنه قدم للاهتمام، واقتضاء التفسير الأوّل له ولو أخر لم يخل من ركاكة، والظاهر أن وجه التعليل خفيّ في الأوّل فلذا احتاج إلى التصريح به، وأشار بالفاء في قوله فإنه الخ إلى اشتراكهما فيه وتقريره أنه كأنه قيل لا تشركوا به فأنتم قوم جهلة فلذا صدر عنكم ما صدر فتأمّل. قوله: (**أو أنه يعلم كنه الأشياء**) أي حقائقها هذا ناظر إلى قوله أو يقيسون عليه الخ. قوله: (**ويجوز أن يراد فلا تضربوا لله الأمثال الخ**) فعلى هذا المنهي عنه ضرب الأمثال له تعالى حقيقة والمراد النهي مبالغة عن الإلحاد في أسمائه وصفاته لأنه إذا لم

كيف تضرب الأمثال، وأنتم لا تعلمون، ثم علمهم كيف يضرب فضرب مثلاً لنفسه ولمن عبد دونه فقال: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ﴾ مثل ما يشرك به بالمملوك العاجز عن التصرف رأساً ومثل نفسه بالحرّ المالك الذي رزقه الله مالاً كثيراً فهو يتصرف فيه، وينفق منه كيف شاء، واحتج بامتناع الإشراك والتسوية بينهما مع تشاركهما في الجنسية والمخلوقية على امتناع التسوية بالأصنام التي هي أعجز المخلوقات وبين الله الغني القادر على الإطلاق وقيل هو تمثيل للكافر المخذول والمؤمن الموفق وتقييد العبد بالمملوك للتمييز عن المكاتب والمأذون من الحرّ فإنه أيضاً عبد الله وبسلب القدرة للتمييز عن المكاتب، والمأذون وجعله

يجوز ضرب المثل له، وهو استعارة يكفي لها شبه ما فعدم إطلاق الأسماء والإثبات الصفات من غير توقيف أولى ثم ضرب مثلاً دل به على أنهم ليسوا بأهل ضرب الأمثال لأنهم على هذا الحد من المعرفة، والتقليد أو المكابرة فليس لهم إلى ضرب الأمثال المستدعي لشدة الذكاء سبيل فهذا وجه التئام ما بعده به على هذا الوجه عند صاحب الكشف، وعند المصنف رحمه الله تعالى ما أشار إليه بقوله ثم علمهم الخ وأما على الأوّل فإنه تعالى لما نهاهم عن ضرب المثل الفعلي، وهو الإشراك عقبه بالكشف لذي البصيرة عن حالهم في تلك الغفلة، وحال من تابعهم بقوله ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً الآية. قوله: **(فضرب مثلاً لنفسه ولمن عبد دونه)** هذا باعتبار المعنى المراد من التمثيل والتشبيه كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى ولا يضره كونه إخباراً عما في اللوح أو العلم لأنّ إشراكهم وضربهم الأمثال من غير تطبيق لمفاصلها ثابت فيه أيضاً مع أنه لا يتعين فيه المضي ولا الإخبار فتدبر. قوله: **(الذي رزقه الله مالاً كثيراً)** الكثرة تؤخذ من كونه حسناً فإنّ القلة التي هي أخت العدم لا حسن في ذاتها أو هو من قوله سراً وجهراً الدالين على كمال التصرّف وسعة المتصرف فيه. قوله: **(واحتج بامتناع الإشراك والتسوية)** هو عطف تفسير للإشراك، واحتج معطوف على مثل يعني المقصود من التمثيل ما ذكر من الاحتجاج وترك لأنه يعلم بالطريق الأولى ولإيهام أنه لا يليق بعاقل توهمه. قوله: **(وقيل هو تمثيل للكافر المخذول الخ)** يعني شبه الكافر المخذول بمملوك لا تصرف له لأنه لإحباط عمله وعدم الاعتداد بأفعاله وأتباعه لهواه كالعبد المنقاد الملحق بالبهائم بخلاف المؤمن الموفق فلا لغوية في التمثيل كما قيل، وأشار بتمريضه إلى ضعفه لبعده. قوله: **(وجعله قسيماً للمالك المتصرف يدل الخ)** الدال على المالكية قوله ومن رزقناه لأنّ من رزق شيئاً ملكه ولوقوعه في مقابلة المملوك، والتصرف من قوله ينفق منه سر الخ الواقع في مقابلة عدم القدرة على شيء من التصرفات فإن قلت جعله قسيماً للمالك المتصرف إنما يلزم منه أن لا يكون مالكاً كما ذكر فإنّ المالك قد لا يكون متصرفاً كالصبي والمجنون قلت هذا بناء على أنّ الملك يلزمه صحة التصرف بالذات، وأنّ قوله لا يقدر على شيء صفة كاشفة لا تقييدية، ولا يضره خروج المكاتب، والمأذون له وفيه نظر، وأمّا عدم تصرف الصبيّ والمجنون فلعارض، وفقد

قسيماً للمالك المتصرف يدل على أنّ المملوك لا يملك والأظهر أنّ من نكرة موصوفة ليطابق عبداً، وجمع الضمير في يستوون لأنه للجنسين فإنّ المعنى هل يستوي الأحرار والعبيد ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ كل الحمد له لا يستحقه غيره فضلاً عن العبادة لأنه مولى النعم كلها ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيضيفون نعمه إلى غيره، ويعبدونه لأجلها ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ﴾ ولد أخرس لا يفهم ولا يفهم ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ من الصنائع والتدابير لنقصان عقله ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾ عيال وثقل على من يلي أمره ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ حيثما يرسله مولاه في أمر، وقرئ يوجه على البناء للمفعول، ويوجه بمعنى

شرط فتأمّل وهذا ردّ على من قال إنّ الآية تدل لمذهب مالك رحمه الله الذاهب لصحة ملك العبد لأنّ الأصل في الصفة أن تكون مقيدة فتدبر. قوله: **(والأظهر أنّ من نكرة موصوفة ليطابق عبداً)** فيكون تقديره، وحرا رزقناه الخ وكل منهما نكرة موصوفة، وقوله وجمع الضمير وإن تقدّمه اثنان فالظاهر يستويان. قوله: **(كل الحمد له)** رجح كون التعريف استغراقياً واللام استحقاقية والمراد الاستحقاق الذاتيّ، وقد مر تفصيله في فاتحة الكتاب فلا يرد عليه أنه قد يحمد غير الله تعالى، ونفي الاستحقاق عن غيره لإفادة الاستغراق للحصر كما مرّ، وقوله لأنه مولى النعم كلها المراد بالنعم ما يشمل الفضائل والفواضل فلا يرد عليه أنّ الحمد أعمّ من الشكر أو أنه حمل الحمد على معنى الشكر بقرينة المقام، وقوله فضلاً عن العبادة بيان لارتباطه بما قبله، ولذا قيل في تفسيره إنّ المراد الحمد لله على قوّة هذه الحجة، وظهور الحجة بل أكثرهم لا يعلمون ذلك، وقوله لا يعلمون حذف معموله اختصاراً أو اقتصاراً، وقوله فيضيفون الخ ربط له بما قبله. قوله: **(ولد أخرس الخ)** الخرس عدم النطق والبكم الخرس المقارن لخلقته لا العارض، ويلزمه الصمم فكونه لا يفهم لعدم السمع، وكونه لا يفهم غيره بالتشديد لعدم نطقه والإشارة لا يعتدّ بها لعدم تفهيمها حق التفهيم لكل أحد، وقوله من الصنائع، والتدابير خصه به لأنّ له قدرة على بعض الأشياء كما يشاهد منه لنقصان عقله المكتسب لأنّ قوّته بسلامة الحواس الظاهرة التي هي آلة له، وأمّا اكتسابه بعض الصنائع بالنظر كما تراه فلعل دفعه أنّ الصنائع ليس المراد بها الاستغراق، وفيه نظر. قوله: **(عيال)** في التكملة عيال جمع عيل كجياد جمع جيد، ويكون اسماً للواحد وعليه استعمال المصنف رحمه الله تعالى، وكذا استعمله صاحب المقامات كما نبه عليه الإمام المطرزي، وثقل بكسر فسكون بمعنى ثقيل، ومن يلي أمره تفسير لمولاه، وله معان أخر. قوله: **(حيثما يرسله)** بالجزم إشارة إلى أنها شرطية، وأنّ فاعل يوجه ضمير المولى، ومفعوله ضمير الأبكم وقوله على البناء للمفعول أي مع حذف الضمير، وهي قراءة علقمة وطلحة. قوله: **(ويوجه)** أي وقرئ يوجه بالبناء للفاعل والجزم، وحذف هاء الضمير فهو معطوف على قوله يوجه على البناء للمفعول، وقوله بمعنى يتوجه يعني أنه على هذه القراءة المعزية لابن مسعود رضي الله عنه، وابن وثاب وجه فيها لازم بمعنى توجه، وفاعله ضميراً لا بكم كما ورد كذلك في المثل المذكور وغيره فأوجه في المثل

يتوجه كقوله أينما أوجه ألق سعداً، وتوجه بلفظ الماضي ﴿لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ بنجح وكفاية مهم ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ ومن هو فهم منطيق ذو كفاية، ورشد ينفع الناس بحثهم على العدل الشامل بمجامع الفضائل ﴿وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ وهو في نفسه على طريق مستقيم لا يتوجه إلى مطلب إلا ويبلغه بأقرب سعي وإنما قابل تلك الصفات بهذين الوصفين لأنهما كمال ما يقابلهما، وهذا تمثيل ثان ضربه الله تعالى لنفسه وللأصنام لإبطال المشاركة بينه وبينها، أو للمؤمن والكافر.

﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يختص به علمه لا يعلمه غيره، وهو ما غاب فيهما عن

المذكور بكسر الجيم معلوم لا بفتحها مجهول كما ضبط بقلم بعض النساخ فهو تحريف منه وقيل إنه على هذه متعد والفاعل ضمير الباري ومفعوله محذوف تقديره كقراءة العامّة. قوله: **(أينما أوجه ألق سعداً)** هذا مثل لمن يتلقاه الشر أينما سلك أو لمن يفرّ من مكروه فيقع في آخر وسعدا هنا اسم قبيلة لا اسم رجل شرير كما غلط في تفسيره به العلامة، وأصله أنّ الأضبط بن قريع السعدي كان سيد قومه فأصابه منهم جفوة فارتحل عنهم إلى قوم آخرين فرآهم يصنعون بساداتهم مثل صنيع قومه فقال أينما أوجه ألق سعداً أي قوماً مثلهم في الجفوة، وقوله وتوجه الخ أي وقرئ توجه ماضياً من التفعل وفاعله ضمير الأبكم، وقوله بنجح بضم النون وسكون الجيم، والحاء المهملة هو الظفر والفوز وكفاية المهم كفاية غيره فيما يهمه ويعتني به وذكره تمثيلاً لا تخصيصاً، وهو مأخوذ من السياق. قوله: **(ومن هو فهم)** بكسر الهاء صفة كحذر ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة في النطق قيل هو مأخوذ من الاستمرار التجدّدي الدال عليه يأمر بالعدل، وقيل إنه إشارة إلى اعتبار معنى النطق بكل ما فيه نفع للناس لا حصره في الأمر بالعدل لأنّ مقابل أبكم ناطق بكل خير ومن أخذه من الاستمرار التجددي في المضارع جعله بمنزلة تفسير يأمر بالعدل، وليس كذلك ولا يخفى ما فيه فإنّ مقابل أبكم ناطق مطلقاً لا ما ذكر وما ذكر إن جعل تفسير المنطوق يأمر بالعدل فلا شبهة في بطلانه، وإن جعل تفسيراً له باعتبار لوازمه ومدلول هيئته فلا محذور فيه كما ستسمعه عن قريب، وقوله ذو كفاية أي يكفي الناس في مهماتهم ويبلغ من مراداتهم كما يقال للوزير كافي الكفاة. قوله: **(وهو على صراط مستقيم)** جملة حالية مبينة لكماله في نفسه ولما كان ذلك مقدّماً على تكميل الغير أتى بها اسمية فإنها تشعر بذلك مع الثبوت إلى مقارنة ذي الحال فلا يقال الأنسب تقديمها في النظم كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله، وهو في نفسه الخ. قوله: **(لا يتوجه إلى مطلب إلا ويبلغه بأقرب سعي)** وأسهله لأنّ كلّ طريقين موصلين المستقيم منهما أقرب بديهة كما يظهر في الشكل المثلث. قوله: **(وإنما قابل تلك الصفات)** أي كونه أبكم، لا قدرة له ثقل على غيره لآيات بخير بهذين الوصفين يعني أمره بالعدل، وكونه على الطريق القويم لأنهما كمال مقابله، ونهايته لأنه اختير آخر صفات الكمال المستدعية لما ذكر وأزيد حيث جعله هادياً مهدياً، وتحقيق ما ذكر في ضرب المثل بوجهيه يعلم بالقياس على المثل السابق. قوله: **(يختص به**

العباد بأن لم يكن محسوساً، ولم يدلّ عليه محسوس، وقيل يوم القيامة فإنّ علمه غائب عن أهل السموات والأرض ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ﴾ وما أمر قيام الساعة في سرعته وسهولته ﴿إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ﴾ إلا كرجع الطرف من أعلى الحدقة إلى أسفلها ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ أو أمرها أقرب منه بأن يكون في زمان نصف تلك الحركة بل في الآن الذي يبتدأ فيه فإنه تعالى يحيي الخلائق دفعة، وما يوجد دفعة كان في آن وأو للتخيير أو بمعنى بل، وقيل معناه إنّ

علمه لا يعلمه غيره) الضمير الأوّل إن كان لله، والثاني للغيب أي يختص بالله علم الغيب فالباء داخلة على المقصور عليه، وقوله لا يعلمه غيره مستفاد من تقديم الخبر لا من اللام ولو عكس حال الضمير كانت داخلة على المقصور والاختصاص بمعنى التمييز أو على القلب كما مرّ تفصيله وأشار بقوله علمه إلى تقدير المضاف أو هو بيان لحاصل المعنى. قوله: **(بأن لم يكن محسوساً ولم يدلّ عليه محسوس)** بتعريفه للغيب بما ذكر خرج ما أثبته أهل الهيئة من أحكام النجوم فإنّ حركات النجوم المرصودة المحسوسة دالة عليه وقوله غائب عن أهل السموات قيل إنه إشارة إلى تقدير مضاف، ولا حاجة إليه. قوله: **(وما أمر قيام الساعة)** فيه إشارة إلى تقدير مضاف، والسرعة والسهولة عليه تعالى مأخوذة من تشبيهه بلمح البصر، والطرف مصدر في الأصل ويطلق على الجفن الأعلى وهو المراد هنا، وقوله أو أمرها بيان لأنّ ضمير هو راجع لأمر الساعة، وضمير منه للمح البصر، وهو بيان لأنّ متعلق أقرب محذوف للعلم به، وتلك الحركة أي حركة الطرف، وقوله كان في آن أي أيّ جزء من الزمان غير منقسم، وهذا مما تبع في استعماله الحكماء والمولدين والمذكور في كتب اللغة، والنحو أنّ الآن هو الزمان الذي تقع فيه الحركة، والسكون قولاً وفعلاً، وقد وقع آن في أوّل أحواله بالألف واللام معرفة، وأنه ليس له نكرة، ولا يقال آن منكراً ولذا بني، وفيه كلام طويل في شرح أدب الكاتب. قوله: **(وأو للتخيير الخ)** هذا بناء على ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ التخيير مدلول أو وأنه غير مختص بالوقوع بعد الطلب بل يقع في الخبر ويكثر في التشبيه حتى خصه بعضهم به في الخبر كقوله: **﴿فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة﴾** [سورة البقرة، الآيات: ١٧ ـ ١٩] وفي شرح الهادي اعلم أنّ التخيير والإباحة مختصان بالأمر إذ لا معنى لهما في الخبر كما أنّ الشك والإيهام مختصان بالخبر وقد جاءت الإباحة في غير الأمر كقوله: **﴿كمثل الذي استوقد ناراً إلى قوله أو كصيب من السماء﴾** [سورة البقرة، الآية: ٧٤] أي بأيّ هذين شبهت فأنت مصيب وكذا إن شبهت بهما جميعاً ومثله في الشعر كثير فما قيل إنّ التخيير إنما يكون في المحظور كخذ من مالي ديناراً أو درهماً أو في التكليفات كالكفارات غير وارد، وكذا ما توهم أنّ المراد تخيير المخاطب بعد فرض الطلب، والسؤال فلا حاجة إلى البناء على ما ذكر، وأنه مشكل من جهة أخرى، وهو أنّ أحد الأمرين من كون قدره قدر لمح البصر أو أقرب غير مطابق للواقع فكيف يخبر الله بين ما لا يطابقه، وهذا كله من ضيق العطن فإنّ كون أحدهما بل كليهما غير واقع لا ضير فيه فإنه مشبه به، ولم يقل أحد بأنّ عدم الوقوع فيه لازم بل قد يستحسن فيه عدم الوقوع كما في قوله:

قيام الساعة وإن تراخى فهو عند الله كالشيء الذي يقولون فيه هو كلمح البصر أو هو أقرب مبالغة في استقرابه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر أن يحيي الخلائق دفعة كما قدر أن أحياهم متدرجاً ثم دلّ على قدرته فقال: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ وقرأ الكسائيّ بكسر الهمزة على أنه لغة أو اتباع لما قبلها، وحمزة بكسرها وكسر الميم والهاء مزيدة مثلها في إهراق ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ جهالاً مستصحبين جهل الجمادية ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ

إعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

والبعرة تدلّ على البعير، وقد مر تحقيق هذا في قوله ﴿كالحجارة أو أشدّ قسوة﴾. قوله: **(أو بمعنى بل)** هذا مرويّ عن الفراء، وقد ردّه أبو حيان رحمه الله تعالى بأنّ الإضراب بقسميه لا يصح هنا أما الإبطاليّ فلأن إبطال ما قبله من الإسناد يؤول إلى أنه إسناد غير مطابق، ولا يصح، وأما الانتقالي فيلزمه التنافي بين الأخبار بكونه مثل لمح البصر، وكونه أقرب منه فلا يمكن صدقهما معاً، وأجيب باختيار الثاني، ولا تنافي بين تشبيهه في سرعة تحققه وسهولته بما هو غاية ما يتعارفه الناس في بابه، وبين كون تحققه في الواقع فيما هو أقرب منه، وهذا بنا على أنّ الغرض من التشبيه بيان تحققه، وسرعته لا بيان مقدار زمان وقوعه، وتحديده فلا يرد عليه أنّ المعنى على تشبيه أمر قيام الساعة في قدر زمانه لا في حال آخر من أحواله فالمنافاة بحالها، وأجيب بما يصححه بشقيه وهو أنه ورد على عادة الناس بمعنى أنّ أمرها إذا سألتم عنه أن يقال فيه هو كلمح البصر، ثم يضرب عنه إلى ما هو أقرب كما قرره في الكشاف، وبينه المصنف رحمه الله تعالى بقوله الذي يقولون فيه الخ وفي قوله أيضاً مبالغة ما يشير إلى دفع السؤال رأساً فلا محذور، وقال الزجاج أو للإبهام يعني أنه يستبهم على من يشاهد سرعتها هل هي كلمح البصر أو أقل إنه لا فائدة في الإبهام هنا فتدبر، واستقرابه عدّه قريباً، وهو بعيد عند الناس. قوله: **(فيقدر أن يحيي الخلائق الخ)** أي لبعثهم إذا قامت الساعة، وذكر أمر قيام الساعة بعد غيب السموات كذكر جبريل عليه الصلاة والسلام بعد الملائكة، وقوله إنّ الله على كلّ شيء قدير تعليل له، وعقبه بقوله والله أخرجكم الخ. معطوفاً بالواو إيذاناً بأنّ مقدوراته تعالى لا نهاية لها، والمذكور بعض منها، وإليه أشار بقوله ثم دلّ على قدرته الخ. قوله: **(أمهاتكم)** القراآت وتوجيهها مفصل في محله ووزن أمّ فعل لقولهم الأمومة، والهاء فيه مزيدة والأكثر زيادتها في الجمع وورد بدونها، وقلّ زيادتها في المفرد، وقيل الأمّات للبهائم، والأمهات للأناسي، وأمّا زيادة الهاء في الفعل فنادرة. قوله: **(والهاء مزيدة مثلها في إهراق الخ)** هذا ردّ لما قاله بعض أهل اللغة أنها أصلية، وقال ابن السيد في شرح أدب الكاتب هو غلط والصحيح أنهما فعلان رباعيان أأمت والهاء بدل من همزة أفعلت، وفي أهرقت عوض من ذهاب حركة عين الفعل عنها، ونقلها إلى الفاء وأصله أريقت أو أروقت على اختلاف فيه، ثم نقلت حركة الياء أو الواو إلى الراء فانقلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها الآن، وحذفت لالتقاء الساكنين، والدليل عليه أنها لو كانت فاء الفعل لزم أن يجري هرق مجرى ضرب من الأفعال الثلاثية،

ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ﴾ أداة تتعلمون بها فتحسون بمشاعركم جزئيات الأشياء فتدركونها، ثم تتنبهون بقلوبكم لمشاركات ومباينات بينها بتكرار الإحساس حتى تتحصل لكم العلوم البديهية، وتتمكنوا من تحصيل المعالم الكسبية بالنظر فيها ﴿وَلَعَلَّكُمْ

وأهرقت مجرى أكرمت من الرباعي الصحيح، ولم تقله العرب. وإنما قالوا أهرقت إهريق بفتح الهاء، وكذا تفتح في اسم الفاعل، والمفعول مهريق، ومهراق بالفتح لها أو بدل من همزة لو ثبتت في تصريف الفعل فتحت فلو أبقوا تصريفه على أصله قلت في مضارعه يؤريق، وفي اسم فاعله مؤرق، ومفعوله مؤرق بفتح الهمزة فيها، ومصدره هراقة كإراقة، وإذا صرفوا أهرقت فمضارعه إهرق ومصدره إهراق، واسم فاعله مهرق، ومفعوله مهرق بسكون الهاء في جميعها فهذا يدلّ على أنه رباعيّ معتلّ، والهاء بدل من الهمزة أو عوض من الحركة اهـ. قوله: **(جهالاً الخ)** يشير إلى أنّ الجملة حالية، وقوله مستصحبين الخ صفة كاشفة له، وتفسير للا تعلمون، وشيئاً منصوب على المصدرية أو مفعول تعلمون، والنفي منصب عليه أي لا تعلمون شيئاً أصلاً من حق المنعم وغيره، وجهل الجمادية ما كانوا عليه قبل نفخ الروح. قوله: **(أداة تتعلمون بها فتحسون الخ)** الأداة الآلة، وجملة وجعل لكم السمع ابتدائية أو معطوفة على ما قبلها، والواو لا تقتضي الترتيب، ونكتة تأخيره أنّ السمع، ونحوه من آلات الإدراك إنما يعتدّ به إذا أحس وأدرك، وذلك بعد الإخراج، وجعل أن تعدّى لواحد فلكم متعلق به، وهو بمعنى خلق، وإن تعدّى لاثنين بمعنى صير فهو مفعوله الثاني، وفي قوله مشاعر إشارة إلى أنّ السمع، والبصر عبارة عن الحواس الظاهرة أو اكتفى به عن غيره إذ لكل منها مدخل في الإدراك، وقوله أداة الخ تفسير لحاصل معنى جعلها لهم، وأفرد لاتحادها في سببية الإدراك، ولو جمع كان أظهر، وكأنه تركه لئلا يتوهم دخول الأفئدة فيها وفاء فتحسون تفصيل، وتفسير لما قبله، ومشاعر جمع مشعر بفتح الميم، وكسرها محلّ الشعور أو آلته، والمراد الحواس الظاهرة. قوله: **(فتدركونها)** ترتيبه على ما قبله إمّا لأنّ تحسون بمعنى تقصدون الحس ولإدراك أو تستعملون الحواس أو بناء على تغايرهما فإنّ الإدراك للحس المشترك أو للعقل والإحساس للحواس الظاهرة، وأمّا كونه تكريراً، وتوكيداً فلا وجه له. قوله: **(وتتمكنوا من تحصيل المعالم الكسبية)** كان الظاهر أن يقول العلوم الكسبية لأنّ المعالم جمع معلم الشيء، وهو مظنته وما يستدلّ به عليه، وليس هذا محله، وأمّا كونه جمع معلوم أو معلومة أي قضية معلومة فتكلف لا يساعده اللفظ والاستعمال فالظاهر أنه جمع علم والمراد به الأمر الكلي الذي سيتعلق به العلم لأنه محلّ للعلم في الجملة وعبر به دون معلوم لأنه ليس معلوماً بالفعل للزوم تحصيل الحاصل أو استعمل مفعل بمعنى مفعول مجازاً كمركب بمعنى مركوب كما في شرح المفصل، وبالنظر متعلق بتتمكنوا أو بتحصيل، والتمكن بترتيب ما عنده من المعلومات، والمشاركات تقتضي الحكم إيجاباً والمباينات سلباً، ومحصله ما ذهب إليه الحكماء من أنّ النفس في أوّل أمرها خالية عن العلوم فإذا استعملت الحواس الظاهرة أدركت أموراً جزئية بمشاركات ومباينات جزئية

تَشْكُرُونَ﴾ كي تعرفوا ما أنعم عليكم طوراً بعد طور فتشكرونه ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ قرأ ابن عامر وحمزة ويعقوب بالتاء على أنه خطاب للعامة ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ مذللات للطيران بما خلق لها من الأجنحة والأسباب المؤاتية له ﴿فِي جَوِّ السَّمَاءِ﴾ في الهواء المتباعد من الأرض ﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ﴾ فيه ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فإنّ ثقل جسدها يقتضي سقوطها ولا علاقة فوقها ولا دعامة تحتها تمسكها ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ﴾ تسخير الطير للطيران بأن خلقها خلقة يمكن معها الطيران، وخلق الجوّ بحيث يمكن الطيران فيه، وإمساكها في الهواء على خلاف طبعها ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ لأنهم هم المنتفعون بها ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾

بينها فاستعدّت لأن يفيد عليها المبدأ الفياض المشاركات الكلية، وأهل السنة لا يقولون بهذا، ويقولون النفس تدرك الكلي، والجزئي باستعمال المشاعر، وبدونه كما فصل في محله. قوله: **(كي تعرفوا ما أنعم تعالى عليكم)** ذكر المعرفة لأنّ مجرّد ما ذكر قبله لا يقتضي الشكر ما لم يعرف كونه نعمة منه تعالى، وتفسير لعلّ بكى مرّ تحقيقه في البقرة. قوله: **(على أنه خطاب للعامة)** أي جميع الخلق المخاطبين قبله في قوله أخرجكم لا على أنّ المخاطب من وقع في قوله **﴿ويعبدون من دون الله﴾** بتلوين الخطاب لأنه التناسب للاستفهام الإنكاري في ألم يروا، ولذا جعل قراءة الغيبة باعتبار غيبة يعبدون، ولم يجعلوه التفاتاً وحينئذ فالإنكار باعتبار اندراجهم في العامة، ولما فيه من الخفاء نص عليه فسقط ما قيل إنّ الخطاب وجهه ظاهر لأنّ ما قبله، وما بعده كذلك، والمحتاج إلى التوجيه قراءة الغيبة، وأمّا ما قيل إنّ مصاحف دياره بالياء التحتية فلذا احتاج لتوجيه الخطاب فتلفيق وتلزيق لأنّ النقط، والشكل ليس في المصاحف العثمانية وإنما كان بعد ذلك. قوله: **(بما خلق لها من الأجنحة الخ)** المؤاتية بمعنى الموافقة، وترد بمعنى المساعدة تقول آتيته على كذا مؤاتاة إذا وافقته وطاوعته، والعامة تقول، وأتيته كما تقول واسيته، وهو خطأ عند بعضهم وصوابه الهمز، وصححه بعض أهل اللغة أيضاً، وفسر الزمخشريّ الجوّ مطلقاً بالهواء المتباعد من الأرض ووقع في بعض كتب اللغة تفسيره بالهواء مطلقاً فإمّا أن يكون المصنف رحمه الله تعالى تبعه فيه أو هو تفسير للجوّ المضاف للسماء، وعن كعب أنّ الطير لا يرتفع أكثر من اثني عشر ميلاً، والعلاقة بكسر العين ما يعلق به والدعامة بكسر الدال المهملة، والعين المهملة ما يدعم به الشيء أي يجعل تحته لئلا يقع كالعمود، وجملة ما يمسكهنّ حال من ضمير مسخرات أو من الطير أو مستأنفة. قوله: **(تسخير الطير للطيران)** مجرور عطف بيان لذلك، وتفسير للمشار إليه، ويصح رفعه، ونصبه ويجوز أن يدرج في معنى اسم الإشارة ما قبله من قوله، والله أخرجكم فيظهر معنى الجمعية في آيات، وقوله الطيران فيه أي في الجوّ، وفي بعض النسخ فيها أي في الأهوية وقيل إنه على تأنيث الجوّ باعتبار الجوّة التي هي لغة فيه، وقوله على خلاف طبعها يعني الهويّ لجهة السفل كما هو شأن الأجسام والإجرام، وقوله بحيث يمكن لطيران لخفته، وإلهامه التحرك كالسابح في الماء إلى غير ذلك، وقوله لأنهم المنتفعون بها بيان لوجه التخصيص مع ظهور

موضعاً تسكنون فيه، وقت إقامتكم كالبيوت المتخذة من الحجر والمدر فعل بمعنى مفعول ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا﴾ هي القبات المتخذة من الأدم، ويجوز أن يتناول المتخذة من الوبر والصوف والشعر فإنها من حيث إنها نابتة على جلودها يصدق عليها إنها من جلودها ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا﴾ تجدونها خفيفة يخف عليكم حملها ونقلها ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ وقت ترحالكم ﴿وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ ووضعها أو ضربها وقت الحضر أو النزول، وقرأ الحجازيان والبصريان يوم ظعنكم بالفتح وهو لغة فيه ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾ الصوف للضائنة والوبر للإبل والشعر للمعز وإضافتها إلى ضمير الأنعام لأنها من جملتها ﴿أَثَٰثًا﴾ ما

الآيات لغيرهم، وفيه إشارة إلى أنّ لام الاختصاص يفهم منها النفع. قوله: **(موضعاً تسكنون فيه)** وحده لأنه بمعنى ما يسكن أي المسكون فيه لأنّ فعلاً بمعنى مفعول أو لأنه في الأصل مصدر، ومن بيانية الجار والمجرور حال، والمدر بفتح الدال المهملة الطين اليابس، والقباب جمع قبة، وهو ما يرفع للدخول فيه، ولا يختص بالبناء كما في العرف، وفي لفظ الاتخاذ ما يشعر به لأنه لا يشترط في التسمية السكنى بالفعل، والأدم بفتحتين جمع أديم، وهو الجلد المدبوغ أو اسم جمع له. قوله: **(ويجوز أن يتناول المتخذة من الوبر)** وهو شعر الإبل، والصوف للغنم، والشعر لغيرهما وتخصيص المصنف رحمه الله تعالى له بالمعر فيما سيأتي باعتبار ما ذكر من الأنعام، وهو المراد هنا أيضاً، ولا يرد عليه أنه على كونه بمعنى الأدم من تبعيضية، وإذا أريد الوبر ونحوه فهي ابتدائية فإذا عمم لزم استعمال المشترك في معنييه لأنّ المصنف رحمه الله تعالى ممن يجوزه، وقيل الجلود مجاز عن المجموع، وقوله تجدونها إشارة إلى أنّ السين ليست للطلب بل للوجدان كأحمدته وجدته محموداً. قوله: **(وقت ترحالكم)** كذا في أكثر النسخ، وهو ظاهر وفي بعضها يوم وقت ترحالكم، وكان وجهها أنه تفسير لليوم بمعنى الوقت، ومطلق الزمان فوقت بدل من يوم أو مرفوع خبره والأولى أولى ولما كانت خفتها في السفر أعظم منه قدّمت ولذا وجه خفة الحضر بأنها يخف ضربها، ونقلها فيه إذ قد تضرب في الحضر، وتنقل لداع لذلك كما سيأتي وقوله ووضعها أي على الأرض، وهو مرفوع عطف على حملها، وكذا ضربها وأو للتقسيم. قوله: **(أو النزول)** هذا هو التفسير الثاني، وهو أنّ المراد بالظعن ترحال المسافر وبالإقامة نزوله في متأهله، ومراحله، وعلى الأوّل الظعن السفر، والإقامة الحضر قيل، والثاني أولى إذ ظهور المنة في خفتها في السفر أقوى إذ لا يهم المقيم أمرها، وقيل ينبغي أن يكون الأول أولى لشموله حالي السفر والحضر، ولأنّ حالي الترحل والنزول اندرجا في الظعن مقابل الحصر والخفة فيهما نعمة وقد تنقل في الحضر لداع يقتضي ذلك كما قيل:

تنقل فلذات الهوى في التنقل

والاندراج المذكور غير ظاهر لأنّ من ذهب إلى التالي لا يجعل الظعن مقابل الحضر بل

يلبس، ويفرش ﴿وَمَتَٰعًا﴾ ما يتجر به ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ إلى مدّة من الزمان فإنها لصلابتها تبقى مدة مديدة أو إلى مماتكم أو إلى أن تقضوا منه أوطاركم ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ﴾ من الشجر والجبل والأبنية وغيرها ﴿ظِلَٰلًا﴾ تتفيؤون به حرّ الشمس ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ مواضع تسكنون بها من الكهوف والبيوت المنحوتة فيها جمع كنّ ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ﴾ ثياباً من الصوف، والكتان والقطن وغيرها ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ خصه بالذكر اكتفاء بأحد الضدّين، أو لأنّ وقاية الحرّ كانت أهمّ عندهم ﴿وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ يعني الدروع والجواشن والسربال يعمّ كل ما يلبس ﴿كَذَٰلِكَ﴾ كإتمام هذه النعم التي تقدّمت

مقابل النزول ففيه نظر، وقوله بالفتح هما لغتان فيه، والفتح كما في المعالم أجزل اللغتين وقيل الأصل الفتح، والسكون تخفيف لأجل حرف الحلق كالشعر والشعر، وقوله الضائنة الضائن خلاف الماعز وجمعه ضأن، وهي ضائنة فالمناسب الضأن لمقابله، وقد تقدّم تفسير الأنعام، وشموله للأزواج الثمانية بخلاف النعم فإنه يختص بالإبل، والمعز بفتح العين معروف يشمل ذكره وأنثاه. قوله: **(ما يلبس ويفرش)** فالفرق بينه، وبين المتاح أنّ الأوّل ما يتخذ للاستعمال، والثاني للتجارة، وقيل هما بمعنى وعطفاً لجعل تغاير اللفظ بمنزلة تغاير المعنى كما في قوله:

وألفى قولها كذباً ومينا

والأول أولى، ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى، وأثاثاً منصوب بالعطف على بيوتاً مفعول جعل فيكون مما عطف فيه جار ومجرور مقدّم، ومنصوب على مثلهما نحو ضربت في الدار زيداً، وفي الحجرة عمراً وهو جائز أو هو حال فيكون من عطف الجارّ والمجرور فقط على مثله والتقدير **﴿وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها﴾** [سورة النحل، الآية: ٨٠] حال كونها أثاثاً وليس المعنى على هذا كما قاله السمين رحمه الله تعالى، وهو ظاهر. قوله: **(أو إلى أن تقضوا منه أوطاركم)** أي حاجاتكم من الانتفاع بها، والفرق بين هذا وما قبله أنّ المعنى على الأوّل أنّ التمتع به ممتدّ لا كالثمار والمأكولات، وعلى الثاني بيان لمدّة امتداده، وهي زمان حياتهم، وعلى هذا زمان الاحتياج إليه، وهي متقاربة، وقيل إنّ الأخير عام متناول لما قبله وقوله والجبل المناسب والجبال، ومعنى تتفيؤون تستظلون من الفيء، وتستكنون تسترون من الكنّ، والكهوف جمع كهف، وهو المغارة هنا، والكنّ السترة من أكنه وكنه أي ستره وجمعه أكنان، وأكنة. قوله: **(خصه بالذكر الخ)** فهو على هذا من الاكتفاء بهذا دون ذاك لما سيذكر، وترك قول الزمخشريّ أو لأن ما يقي من الحرّ يقي من البرد لأنه خلاف المعروف إذ وقاية الحرّ رقيق القمصان، ورفيعها ووقاية البرد ضدّه، وكون وقاية الحر أهمّ لشدّته بأكثر بلادهم قيل يبعده ذكر وقاية البرد سابقاً في قوله لكم فيها دفء، وهو وجه الاقتصار على الحرّ هنا لتقدّم ذكر خلافه ثمة فتأمّل. قوله: **(والجواشن)** جمع جوشن وهو الدرع أيضاً، وقوله كذلك لتشبيه إتمام النعم في الماضي بإتمامها في المستقبل:

﴿يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ أي تنظرون في نعمه فتؤمنون به أو تنقادون لحكمه، وقرئ تسلمون من السلامة أي تشكرون فتسلمون من العذاب أو تنظرون فيها فتسلمون من الشرك وقيل تسلمون من الجراح بلبس الدروع ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ أعرضوا ولم يقبلوا منك ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ فلا يضرّك فإنما عليك البلاغ وقد بلغت وهذا من إقامة السبب مقام المسبب ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ أي يعرف المشركون نعمة الله التي عدّدها عليهم وغيرها حيث يعترفون بها، وبأنها من الله تعالى ﴿ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ بعبادتهم غير المنعم بها، وقولهم إنها بشفاعة آلهتنا أو بسبب كذا أو بإعراضهم عن أداء حقوقها وقيل نعمة الله نبوّة محمد ﷺ عرفوها بالمعجزات، ثم أنكروها عناداً ومعنى، ثم استبعاد الإنكار

كما أحسن الله فيما مضى كذلك يحسن فيما بقي

أو هو تشبيه لهذا الإتمام به كما مرّ غير مرّة. قوله: **(أي تنظرون في نعمه فتؤمنون به)** يعني أنّ الإسلام إمّا بمعناه المعروف فهو رديف الإيمان أو بمعناه اللغويّ، وهو الاستسلام والانقياد، وعلى كلّ حال فهو موضوع موضع سببه، وهو النظر، والتفكر في مصنوعاته أو مكنى به عنه. قوله: **(وقرئ تسلمون من السلامة)** هي قراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وقدّر تشكرون لأنّ مجرّد إتمام النعمة ليس مؤدّياً للسلامة بدونه وكذا تقدير تنظرون، ولو فسر بالسلامة من الآفات مطلقاً ليشمل آفة الحرّ، والبرد تمت النعمة. قوله تعالى: **(﴿فإن تولوا﴾)** في التعبير بالفعل إشارة إلى أنّ الأصل فطرة الإسلام، وخلافها عارض متجدّد، وقوله أعرضوا إشارة إلى أنّ تولوا ماض غائب ففيه التفات للإعراض عن المعرض، ويصح أن يكون مضارعاً حذفت إحدى تائيه، وأصله تتولوا فهو على الظاهر إلا أنه قيل عليه أنه لا يظهر حينئذ ارتباط الجزاء بالشرط إلا بتكلف ولذا لم يلتفت إليه المصنف رحمه الله تعالى، ومعنى إن تولوا إن داموا على التولي أو ثبتوا عليه لظهور توليهم. قوله: **(فلا يضرّك فإنما عليك البلاغ)** إشارة إلى نتيجة سبب الجزاء الذي أقيم مقامه عكس لعلكم تسلمون، وقوله يعرف المشركون في نسخة يعرفون المشركون على لغة أكلوني البراغيث، وقوله حيث يعترفون بها الخ فسره به لأنه ليس المراد معرفتها في ذاتها فهو توطئة لاستبعاد الإنكار. قوله: **(بعبادتهم غير المنعم بها)** وعبادة غيره إمّا فقط، وهو ظاهر في الكفران المنزل منزلة الإنكار، وأما مع عبادته فعبادته مع الشرك لا اعتداد بها كما مر لأنها محبطة فسقط ما قيل عليه إن مجرد هذا لا يوجب إنكار النعمة إلا أن يعتبر معه عدم عبادتهم له تعالى، وليس في كلامه ما يفيده نعم لو جعل قولهم إنها بشفاعة آلهتنا دليل الإنكار لكفي لكنه ذكر لبيان وجه عبادتهم لغير الله، وهو آلهتهم، وما ادّعى أنه دليل الإنكار عليه لا له فتأمّل. قوله: **(أو بسبب كذا)** عطف على قوله بشفاعة آلهتنا يعني إذا لم يعتقد أنها من الله أجراها عليه بواسطة ذلك كما صرّح به الزمخشريّ فسقط ما قيل إنه لا يصلح وجهاً لعبادة غير الله تعالى، وقوله أو بإعراضهم عطف على قوله بعبادتهم الخ، وهذا منزل

بعد المعرفة ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ الجاحدون عناداً وذكر الأكثر إما لأنّ بعضهم لم يعرف الحق لنقصان العقل أو التفريط في النظر أو لم تقم عليه الحجة لأنه لم يبلغ حدّ التكليف، وإما لأنه يقام مقام الكل كما في قوله بل أكثرهم لا يعلمون ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ وهو نبيها يشهد لهم وعليهم بالإيمان والكفر ﴿ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في الاعتذار إذ لا عذر لهم وقيل في الرجوع إلى الدنيا، وثم لزيادة ما يحيق بهم من شدّة المنع عن الاعتذار لما فيه من الإقناط الكلي على ما يمنون به من شهادة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ ولا هم يسترضون من العتبي وهي الرضا وانتصاب يوم بمحذوف تقديره اذكر أو خوفهم أو يحيق بهم ما يحيق، وكذا قوله: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا

منزلة الإنكار أيضاً فأعرفه. قوله: **(الجاحدون عناداً)** هذا هو المشهور، وفي نسخة المجاهرون أي بالإنكار، وعلى النسخة المعروفة هو تفسير له ولما كان الكفر منه ما يكون ناشئاً عن جهل أو تقليد فسره بفرده الكامل، وهو من كفر عناداً لأن الجحد كفر، ولا حاجة إلى جعله للإشارة إلى أنه بمعناه اللغوي لأنّ الجحد ستر للحق، وهذا مراد من قال إنه يشير إلى انصرافه للفرد الكامل. قوله: **(وذكر الأكثر إما لأنّ الخ)** يعني لم يقل، وهم الكافرون إما لأنّ المراد الجاحدون عناداً لأنّ منهم من كفر لنقصان عقله، وعدم اهتدائه للحق لا عناداً أو لعدم نظره في أدلة الوحدانية نظراً يؤدّي إلى المطلوب أو لأنه لم تقم عليه الحجة لكونه لم يصل إلى حدّ المكلفين لصغر ونحوه، وعلى هذا لا يبقى الكافرون على إطلاقه لا إنّ المراد من المنكر من لم يعرفها، وإن لم ينكر لأنّ الإنكار ليس على ظاهره كما مرّ فيدخل فيه من هو غير كافر فالكفرة أكثرهم لا كلهم حتى يحتاج إلى أن يقال الأكثر بمعنى الكل ونحوه كما أنه يجوز أن يكون ذكر ذلك لأنه تعالى علم أنّ منهم من سيؤمن كما مرّ وهذا مع ظهوره خفي على من ردّ هذا بأنه يلزمه إطلاق الكافر على من لم يبلغ حدّ التكليف ومن بلغ ذلك ممن يعرف نعم الله، وينكر وهو في حيز المنع. قوله: **(في الاعتذار)** يشير إلى أنّ مفعول الإذن، ومتعلقه محذوف تقديره ما ذكر وقوله إذ لا عذر لهم أما أراد أنهم لا استئذان منهم، ولا إذن إذ لا حجة لهم حتى تذكر، ولا عذر لهم حتى يعتذروا أو أنهم يستأذنون فلا يؤذن لهم، وهو الظاهر، وتفسير الشهيد بالأنبياء للتصريح به في قوله: ﴿وجيء بالنبيين﴾ الآية. قوله: **(وثم لزيادة ما يحيق بهم)** أي هي للتراخي الرتبي وأنّ ما بعدها لكونه أشدّ مما قبله كأنه بعيد منه زماناً، وقوله من شدّة المنع بيان لما يحيق، وفي نسخة من شدّة ما يمنع وما مصدرية، وقوله لما فيه الخ تعليل لشدّة أو لزيادة، وعلى في قوله على ما يمنون متعلق بزيادة وهو مجهول مناه يمنوه، ويمنيه بالتخفيف بمعنى ابتلاه. قوله: **(ولا هم يسترضون)** أي يطلب رضاهم وقوله من العتبى، وهي الرضا أي أراد رضاهم في أنفسهم بالتطلف بهم فهو من استعتبه كأعتبه إذا أعطاه العتبى والرضا، وإن أراد رضا غيرهم أن الله بالعمل فهو كقول الزمخشري لا يقال لهم أرضوا ربكم لأنّ الآخرة ليست بدار عمل، والعتبى مصدر أعتبه فإن قلت الاستفعال للطلب فيكون معناه

﴿ٱلْعَذَابَ﴾ عذاب جهنم ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ أي العذاب ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ يمهلون ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ شُرَكَآءَهُمْ﴾ أوثانهم التي دعوها شركاء أو الشياطين الذين شاركوهم في الكفر بالحمل عليه ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا۟ مِن دُونِكَ﴾ نعبدهم أو نطيعهم، وهو اعتراف بأنهم كانوا مخطئين في ذلك أو التماس بأن يشطر عذابهم ﴿فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ أي أجابوهم بالتكذيب في أنهم شركاء الله أو أنهم ما عبدوهم حقيقة، وإنما عبدوا أهواءهم كقوله تعالى: **﴿كلا سيكفرون بعبادتهم﴾** [سورة مريم، الآية: ٨٢] ولا يمتنع إنطاق الله الأصنام به حينئذ أو في أنهم حملوهم على الكفر وألزموهم إياه كقوله: **﴿وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي﴾** [سورة إبراهيم، الآية: ٢٢] ﴿وَأَلْقَوْا۟﴾ وألقى الذين ظلموا ﴿إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ﴾ الاستسلام لحكمه بعد

طلب العتب لا الرضا قلت قال الكرماني رحمه الله الاستفعال قد جاء أيضاً لطلب المزيد فيه كما هنا فإنّ الاستعتاب ليس لطلب العتب بل لطلب الأعتاب بمعنى العتبى أي إزالة العتب، وهو بالرضا، والهمزة فيه للسلب وله نظائر وهذا ما أشار إليه في الكشف بقوله لا تطلب منهم العتبى أي إزالة عتب ربهم، وغضبه فافهم، وقيل استعتب بمعنى أعتب واستفعل بمعنى أفعل كثير. قوله: **(وكذا قوله وإذا رأى الذين الخ)** أي هو منصوب بمقدر هو أحد الأفعال الثلاثة التي ذكرها فعلى الأوّلين هو مفعول به بمعنى وقت، وقوله فلا يخفف مستأنف، وعلى الثالث هو ظرف شرطي والعامل فيه يحيق على ما بين في النحو وهو جوابه وقوله فلا يخفف مستأنف أيضاً، وقد يجعل جوابها بتقدير فهو لا يخفف لأن المضارع مثبتاً كان أو منفياً إذا وقع جواب إذا لا يقترن بالفاء إلا أنّ التقدير مع كونه خلاف الأصل مناف للغرض في تغاير الجملتين في النظم، وهو أنّ التخفيف واقع بعد رؤية العذاب فلذا لم يؤت بجملة اسمية بخلاف عدم الإمهال فإنه ثابت لهم في تلك الحالة، وقوله التي دعوها شركاء إشارة إلى معنى إضافة الشركاء إلى ضميرهم، وهو ورد أيضاً مضافاً إليه في غير هذه الآية ودعوا بمعنى سموا، وخص الشركاء بالأوثان عن هذا التوجيه قيل ولو عمم على أن القائل بعضهم وهو من يعقل أوكلهم بإنطاق الأصنام كما سيذكره المصنف رحمه الله كان أولى. قوله: **(أو الشياطين الذين شاركوهم)** أي كفروا مثل كفرهم فكونهم شركاءهم على ظاهره فهذا توجيه آخر للإضافة أو المراد حينئذ بشركتهم لهم شركتهم في وباله لحملهم لهم عليه، وهذا ما ذكره المصنف رحمه الله، وقوله نعبدهم أو نطيعهم لف ونشر للأوثان والشياطين الحاملين لهم على الكفر. قوله: **(هو اعتراف بأنهم كانوا مخطئين)** وهو يؤخذ من السياق، وقوله أن يشطر بالتشديد أي ينصف بأن يطرح عنهم نصفه لتشريكهم لله في العبادة التي تستحق عدم العذاب أو يلقي نصفه على من عبدوه، والأوّل لا يناسب قوله من دونك كما أنّ الثاني لا يناسب تفسيرهم بالأصنام فتأمّل. قوله: **(أي أجابوهم بالتكذيب في أنهم شركاء الله)** الجار والمجرور متعلق بالتكذيب وأنهم عبدوهم معطوف على أنهم شركاء الله فهو مما كذبوا به، وهذا ناظر إلى أنّ الشركاء الأوثان

الاستكبار في الدنيا ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾ وضاع عنهم وبطل ﴿مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ من أنّ آلهتهم ينصرونهم ويشفعون لهم حين كذبوهم وتبرؤوا منهم ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ بالمنع عن الإسلام والحمل على الكفر ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا﴾ لصدّهم ﴿فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ المستحق بكفرهم ﴿بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ بكونهم مفسدين بصدّهم ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ يعني نبيهم فإنّ نبي كل أمّة يبعث منهم ﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يا محمد ﴿شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ على أمّتك ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ استئناف أو حال بإضمار قد

ويلائم ما بين به الإضافة، وقوله أو في أنهم حملوهم الخ ناظر إلى أنهم الشياطين وأورد عليه أنهم لم يقولوا هم ألزمونا الكفر حتى يكذبوا فيه فيكفي للتكذيب دعوتهم لذلك، وحين كذبوهم الخ متعلق بقوله ضاع. قوله تعالى: **(﴿الذين كفروا﴾)** قال المعرب يجوز أن يكون مبتدأ والخبر زدناهم، وجوّز ابن عطية أن يكون الذين كفروا بدلاً من فاعل يفترون، ويكون زدناهم مستأنفاً، ويجوز أن يكون الذين كفروا نصباً على الذم أو رفعاً عليه فيضمر الناصب، والمبتدأ وجوباً، وقوله زدناهم عذاباً أي أمّا بالشدّة أو بنوع آخر منه، وهو المروي عن السلف رحمهم الله وهي حيات وعقارب كالبخاتي رواه ابن أبي حاتم. قوله: **(بكونهم مفسدين بصدّهم)** لما فسر الصدّ أي المنع عن سبيل الله بوجهين أعني كونه باقياً على ظاهره لأنهم كانوا يتعرّضون لمن يريد الإسلام فيمنعونه أو لأنهم كانوا يحملون غيرهم ممن استخفوه على الكفر وفي ذلك منع لهم فهم ضالون مضلون فسر الفساد بالصدّ بوجهيه، ولم يحمله على الكفر لأنه بيان لسبب الزيادة فتأمّل، وقوله فإنّ نبي كل أمّة يبعث منهم بيان لمعنى من أنفسهم وأنّ المراد به أنه من جنسهم كما مرّ تحقيقه، ولم يذكر هذا القيد في قوله قبله، ويوم نبعث من كل أمّة شهيداً لإفادة من له لا الشهادة، ولا يرد لوط عليه الصلاة والسلام فإنه لما تأهل فيهم، وسكن معهم عدّ منهم. قوله: **(على أمتك)** قيل المراد بهؤلاء شهداء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لعلمه بعقائدهم واستجماع شرعه لقواعدهم لا الأمة لأن كونه شهيداً على أمّته علم مما تقدّم فالآية مسوقة لشهادته على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فتخلو عن التكرار وردّ بأنّ المراد بشهادته هنا على أمته تزكيته، وتعديله لهم، وقد شهدوا على تبليغ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهذا لم يعلم مما مرّ وهو الوارد في الحديث[1] كما فصله المصنف رحمه الله في سورة البقرة في قوله: **﴿ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] ولذا ترك التصريح بالمراد بالشهادة هنا تعويلاً على ما مرّ وأما على ما هنا فلا مضرّة فيها كما بينه ثمة مع أنه مشترك الورود وبهذا ينتظم ما بعده أشدّ انتظام. قوله: **(استئناف أو حال بإضمار قد)** قيل إن كان قوله وجئنا بك كلاماً مبتدأ لا معطوفاً على قوله نبعث، وشهيدا حال مقدّرة فلا إشكال في الحالية وإن عطف عليه فالتعبير بالماضي لتحققه فمضمون الجملة الحالية متقدّم بكثير فلا يفيد

---

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٤٤٨٧ والترمذي ٢٩٦١ من حديث أبي سعيد الخدري.

﴿تِبْيَـٰنًا﴾ بياناً بليغاً ﴿لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ من أمور الدين على التفصيل أو الإجمال بالإحالة إلى السنة أو القياس ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ للجميع، وإنما حرمان المحروم من تفريطه ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ خاصة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ بالتوسط في الأمور اعتقاداً كالتوحيد المتوسط

ما ذكر في كون الماضي حالاً هنا ففي صحته كلام إلا أن يبنى على عدم جريان الزمان عليه تعالى، وليس بشيء لأنّ بيانه لكل شيء داخل فيه تلك العقائد والقواعد بالدخول الأوّلي وهو مستمرّ إلى البعث وما بعده وأما أنّ المعنى بحيث أو بحال إنا كنا نزلنا عليك الكتاب، وتلك الحيثية ثابتة له تعالى إلى الأبد فمما لا حاجة إليه. قوله: **(بياناً بليغاً)** المبالغة من كون هذه الصيغة تدل على التكثير كالتطواف، والتحوال، ولم يرد بالكسر إلا في تبيان، وتلقاء على المشهور، وقال ابن عطية رحمه الله أنّ التبيان اسم، وليس بمصدر، والمعروف خلافه. قوله: **(على التفصيل أو الإجمال)** اختاره لبقاء كل على معناها الحقيقي لكنه خص عموم شيء بقيد أو وصف مقدر بقرينة المقام وأنّ بعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إنما هي لبيان الدين ولذا قال عليه الصلاة والسلام أنتم أعلم بأمور دنياكم ولذا أجيبوا عن سؤال الأهلة بما أجيبوا، وقيل كل للتكثير والتفخيم كما في قوله: **﴿تدمر كل شيء بأمر ربها﴾** [سورة الأحقاف، الآية: ٢٥] إذ ما في الإحاطة والتعميم ما في التبيان من المبالغة في البيان وأنّ قوله من أمور الدين تخصيص لا يقتضيه المقام، وقد علمت ردّ الثاني، وأما الأوّل فقد ردّ بأنّ ذلك بحسب الكمية لا الكيفية فلكل وجهة والمرجح للأول إبقاء كل على حقيقتها في الجملة. قوله: **(بالإحالة إلى السنة أو القياس)** الظاهر على بدل إلى لكنه تسمح فيه أو ضمنه معنى الصرف، وهو دفع لأنّ الإجمال ينافي البيان البليغ بأنه لما بينته السنة أو علم بالقياس كان معلوماً منه مبنياً به، واختير في بعضه ذلك للإيجاز وابتلاء الراسخين، وتمييز العالمين، وترك الإجماع اكتفاء بذكرهما فإن قلت من أمور الدين ما ثبت بالسنة ابتداء فإن دفع بأنه قليل بالنسبة لغيره رجع الأمر بالآخرة للتكثير قلت المراد بالإحالة على السنة كما في الكشاف أنه أمر باتباع رسول الله ﷺ وطاعته، وقيل وما ينطق عن الهوى، وحث على الإجماع في قوله ويتبع غير سبيل المؤمنين، وقد رضي رسول الله ﷺ لأمته اتباع أصحابه، والاقتداء بآثارهم في قوله: **«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»**(١) وقد اجتهدوا، وقاسوا ووطؤوا طريق القياس، والاجتهاد فكانت السنة، والقياس مستندة إلى تبيان الكتاب وفيه تأمل. قوله: **(للجميع)** بقرنية قوله وما أرسلناك إلا رحمة ولذا جعل قوله للمسلمين قيداً للأخير، ولو صرف للجميع لأنهم المنتفعون بذلك أو لأنّ الهداية الدلالة الموصلة والرحمة الرحمة التامة كان صحيحاً، وقوله وحرمان الخ دفع لسؤال مقدر وبيان لشمول الرحمة. قوله: **(بالتوسط في الأمور اعتقاد الخ)** فسر التعطيل بالتعطيل عن الأفعال كما هو مذهب الفلاسفة، وغيرهم من المعطلة، وقال أهل السنة القول بنفي الصفات عنه تعالى

---

(١) ذكره الألباني في الضعيفة ٦١ وحكم بوضعه. وقد أطال الكلام عليه وبين فساد معناه.

بين التعطيل والتشريك والقول بالكسب المتوسط بين محض الجبر والقدر وعملاً كالتعبد بأداء الواجبات المتوسط بين البطالة، والترهب وخلقاً كالجود المتوسط بين البخل والتبذيل ﴿وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ إحسان الطاعات، وهو إما بحسب الكمية كالتطوّع بالنوافل أو بحسب الكيفية كما قال عليه الصلاة والسلام: **«الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»**

تعطيل، والقول بإثبات المكان والأعضاء تشبيه والعدل إثبات صفات الكمال ونفي غيرها، وأيضاً نفي لصفات تعطيل، وإثبات الصفات الحادثة تشبيه والعدل إثبات الصفات القديمة والظاهر أنّ المراد بالتعطيل نفي الصانع كما تقول الدهرية، والمراد بالتشريك إثبات الشريك، ولا حاجة لتفسيره بالتشبيه فإنه تكلف لا داعي له وما ذكره المصنف رحمه الله ملخص من تفسير الإمام ولم يرتض ما في الكشاف من تفسير العدل بالواجب لما فيه من إخراجه عن ظاهر مع أنه قيل إنّ فيه اعتزالاً وإن نوزع فيه. قوله: **(والقول بالكسب الخ)** الجبر إسناد فعل العبد له تعالى من غير مدخل له فيه كما هو مذهب الجبرية والقدر إسناد الأفعال إلى العبد وقدره فهو بضم القاف جمع قدرة، ونفي خلق الله لفعله كما هو مذهب المعتزلة، وكذا القول بعدم المؤاخذة بالذنوب أصلاً مع الإيمان وتخليد الفساق فالعدل في الحقيقة ما ذهب إليه أهل السنة رضي الله عنهم، وإن زعمت المعتزلة أنهم العدلية. قوله: **(بين البطالة والترهب)** قال الإمام المرزوقي في شرح الفصيح يقال رجل بطال إذا اشتغل بما لا يعنيه، وتبطل إذا تعاطى ذلك ومصدره البطالة بالفتح وحكى الأحمر فيه الكسر انتهى وفي شرح المعلقات لابن النحاس أنّ الأفصح فتحه ويجوز كسره فالجزم بالكسر وأنّ وزنه وإن اختص بما فيه صناعة، ومعالجة كالحياكة لكنه مما حمل فيه النقيض على النقيض قصور، والبطالة ترك لعمل لعدم فائدته إذ الشقي والسعيد متعين في الأزل كما ذهب إليه بعض الملاحدة والترهب المبالغة في التزهد بترك المباحات تشبيهاً بالرهبان لأنه لا رهبانية في الدين، وليس إخلاص الزهد منه وقوله وخلقا بضم الخاء والبخل والتبذير معروفان، وكان بين ذلك قواماً وسيأتي تحقيقه في سورة الإسراء. قوله: **(إحسان الطاعات الخ)** الإحسان يتعدّى بنفسه، وبإلى فيقال أحسنه، وأحسن إليه، وهو هنا يحتمل أن يكون من الثاني والمراد الإحسان إلى الناس فهو أمر بمكارم الأخلاق كما روي وأن يكون من الأوّل والمراد إحسان الأعمال وإليه الإشارة في الحديث الصحيح[1] المذكور والمصنف رحمه الله اقتصر على الثاني لوروده في الحديث المذكور ولذا رجحه المصنف رحمه الله على غيره، والحديث صحيح رواه البخاري والإحسان فيه بمعنى اتقان الأعمال، والعبادة بالخشوع، وفراغ البال لمراقبة المعبود حتى كأنه يراه بعينه وإليه أشار ﷺ بقوله كأنك تراه ويستحضر أنه مطلع على أعماله، وإليه أشار بقوله فإنه يراك وهاتان الحالتان تثمران معرفة الله وخشيته، وقال النوويّ رحمه الله معناه إنك إنما تراعي الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك

---

(١) تقدم.

﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ وإعطاء الأقارب ما يحتاجون إليه، وهو تخصيص بعد تعميم للمبالغة ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ﴾ عن الإفراط في متابعة القوّة الشهوية كالزنا فإنه أقبح أحوال الإنسان وأشنعها ﴿وَٱلْمُنكَرِ﴾ ما ينكر على متعاطيه في إثارة القوّة الغضبية ﴿وَٱلْبَغْىِ﴾ والاستعلاء والاستيلاء على الناس والتجبر عليهم فإنها الشيطنة التي هي مقتضى القوة الوهمية ولا يوجد من الإنسان شر إلا وهو مندرج في هذه الأقسام صادر بتوسط إحدى هذه القوى الثلاث، ولذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه هي أجمع آية في القرآن للخير والشر، وصارت سبب إسلام عثمان بن مظعون رضي الله تعالى عنه، ولو لم يكن في القرآن غير

وهذا الحديث من أصول الدين وجوامع الكلم وعد التنفل إحساناً لأنه زيادة في العمل، وجبراً لما في الواجبات من النقص الذي لا تخلو عنه الأعمال على ما حققه في الكشاف. قوله: **(وإعطاء الأقارب ما يحتاجون إليه)** أتى بمعنى جاء وآتاه بمعنى أعطاه، وهو مما تغير معناه بعد النقل كما سيأتي تحقيقه في سورة مريم والتخصيص بعد التعميم لدخوله في العدل على تفسيره، وقيل في توجيهه بأنه يدخل في الإحسان التعظيم لأمر الله والشفقة على خلقه، وأعظمها صلة الرحم فتأمل، وقوله ما يحتاجون إليه إشارة إلى مفعوله المقدّر، والمبالغة لجعله للاعتناء به كأنه جنس آخر. قوله: **(عن الإفراط الخ)** هذا مأخوذ من مقابلته للعدل بمعنى التوسط كما مر، وقوله كالزنا تمثيل لا تخصيص وأمّا قوله فإنه فضميره عائد على الإفراط لا على الزنا كما قيل. قوله: **(ما ينكر على متعاطيه الخ)** في إثارة متعلق بينكر أي يحصل وقت إثارتها أو بسبب إثارتها أي تحريكها كالانتقام، وغيره مما لا يوافق الشرع، وقوله صارت سبب إسلام عثمان بن مظعون رضي الله عنه بالظاء المعجمة صحابي معروف أي صار نزول هذه الآية سبباً لإخلاص إسلامه لأنه أسلم أوّلاً، ولم يطمئن قلبه للإسلام كما ورد تفصيله في الآثار، وكون الأظهر أن يقول كانت بدله أمر سهل، ولم يقل ما تنكره العقول كما في الكشاف للتعميم، ولدفع إيهام القبح العقلي الذي ذهب إليه المعتزلة. قوله: **(والبغي الخ)** أصل معنى البغي الطلب، ثم اختص بطلب التطاول بالظلم والعدوان، وإليه أشار المصنف رحمه الله بقوله والاستعلاء الخ. وقوله فإنها الشيطنة الضمير راجع للأمور المذكورة من الاستعلاء والاستيلاء والتجبر أو للبغي وأنث باعتبار الخبر، والشيطنة مصدر شيطن بمعنى فعل فعل الشياطين في الخيانة كتشيطن، والقوى الثلاث الشهوانية والغضبية، والوهمية وهي من القوى الباطنة التي سمتها الفلاسفة قوة حيوانية والأطباء قوّة نفسانية، وقسموها إلى مدركة، ومحركة فمن المدركة القوّة الوهمية، وهي التي تدرك المعاني الجزئية غير المحسوسة كالعداوة المخصوصة وضدّها، وهي تقتضي ما ذكر لترتبه عليها، ومن المحركة الباعثة، وتسمى شهوانية إن كانت حاملة على جلب أمر محبوب وغضبية إن كانت حاملة على دفع مكروه على ما فصل في الحكمة، واعلم أنه قابل في النظم الأمر بالنهي مع مقابلة ثلاثة لثلاثة، وكما دخل إيتاء ذي القربى فيما قبله

هذه الآية لصدق عليه أنه تبيان لكل شيء وهدى ورحمة للعالمين، ولعل إيرادها عقيب قوله: ﴿**ونزلنا عليك الكتاب**﴾ [سورة النحل، الآية: ٨٩] للتنبيه عليه ﴿يَعِظُكُمْ﴾ بالأمر والنهي والميز بين الخير والشر ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ تتعظون ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ يعني البيعة لرسول الله ﷺ على الإسلام لقوله تعالى: ﴿**إنّ الذين يبايعونك إنما يبايعون الله**﴾ [سورة الفتح، الآية: ١٠] وقيل كل أمر يجب الوفاء به ولا يلائمه قوله: ﴿إِذَا عَاهَدتُّمْ﴾ وقيل النذر

دخل البغي في المنكر أيضاً ولما كان بنو أمية يسبون علياً كرم الله وجهه في خطبهم وآلت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أسقط ذلك منها وأقام هذه الآية مقامه وهو من أعظم مآثره والذي خصها بذلك ما فيها من العدل والإحسان إلى ذوي القربى، ودفع البغي وقد سمى النبيّ ﷺ من عادى علياً رضي الله عنه وكرّم الله وجهه فئة باغية وقال: «**اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه**»[1] وكونها أجمع آية لاندراج ما ذكر فيها. قوله: (**ولو لم يكن الخ**) بيان لوجه مناسبة الآية لما قبلها وارتباطها بها ووجه التنبيه أنه إذا جمعت هذه الآية ما ذكر مع وجازتها أيقظت عيون البصائر وحركتها للنظر فيما عداها، والميز مصدر مازه بمعنى ميزه والخير والشر لف ونشر للأمر والنهي، وقوله تتعظون إشارة إلى أنّ التذكير بمعنى الوعظ هنا. قوله: (**يعني البيعة لرسول الله ﷺ الخ**) تفسير للعهد بالبيعة وإن عمّ كل موثق لأنه روي في سبب النزول أنها نزلت فيمن بايع الرسول ﷺ على الإسلام فهو قرينة على أنه أريد به موثق خاص وأورد عليه أنّ الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فحكمها عام كما صرح به البغوي، وفيه نظر لأن ما قبله من قوله إنّ الذين كفروا الخ قرينة مخصصة له فتأمل. قوله: (**لقوله تعالى: ﴿إنّ الذين يبايعونك إنما يبايعون الله﴾**) قيل إنه تعليل لإطلاق عهد الله على عهد رسوله ﷺ وتصحيح له فالمعلل منوي مقدّر، ولا تعليل لكون المراد لعهد البيعة له، ولا بيان لأنّ الآية واردة في تلك البيعة، وهي بيعة الرضوان لعدم انتهاضه، ولأنّ السورة مكية نزلت في المستضعفين فهي البيعة الأولى لا هذه وفيه نظر. قوله: (**وقيل كل أمر يجب الوفاء به**) بنصب كل وكذا النذر والإيمان ويجوز رفعها بتقدير ضمير العهد أو البيعة، وقوله ولا يلائمه الخ وجه عدم الملاءمة بأنه قد يجب الوفاء بأمر من غير سبق عهد لعموم الخطاب فيمن أسند إليه في الموضعين، وأورد عليه أنّ مراد القائل كل أمر سبق الوعد به يجب الوفاء به وهذا مما لا مزية فيه لأنّ الوفاء يقتضي سبق ما ذكر وأما التوجيه بأنّ ما يجب الوفاء به أعمّ مما وقع العهد به في

---

(١) هو بعض حديث أخرجه أحمد في «المسند» ٤/ ٤٧٠ وفي الفضائل ١١٦٧ والنسائي في «الخصائص» ٩٣ وابن حبان ٦٩٣١ من حديث علي رضي الله عنه وأخرجه البزار ٢٥٣٨ والطبراني ٤٩٦٩ والحاكم ٣/ ١٠٩ كلهم من حديث زيد بن أرقم وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.
وأخرجه الترمذي ٣٧١٣ مختصراً من حديث زيد بن أرقم أو أبي سريحة. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقيل الإيمان بالله ﴿وَلَا تَنقُضُوا ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ أي أيمان البيعة أو مطلق الإيمان ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ بعد توثيقها بذكر الله تعالى، ومنه أكد بقلب الواو همزة ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ شاهداً بتلك البيعة فإنّ الكفيل مراع لحال المكفول به رقيب عليه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ في نقض الإيمان والعهود ﴿وَلَا تَكُونُوا كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ ما غزلته مصدر

الماضي والمستقبل، وقوله إذا عاهدتم مختص بالثاني فليس بشيء. قوله: **(وقيل الأيمان بالله)** بفتح الهمزة جمع يمين وهو إما يمين البيعة أو المطلق فقوله: **﴿ولا تنقضوا الإيمان﴾** تكرير للتوكيد على هذا ثم الظاهر أنّ المراد بالإيمان في النظم المحلوف عليه كما في الحديث: «**من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه**»[1] لأنه لو كان المراد به ذكر اسم الله كان عين التأكيد لا المؤكد فلم يكن محلّ ذكر العاطف كما تقرّر في المعاني، وهذا إذا لم يرد به يمين مخصوصة كما مر وإذا حمل على مطلق الإيمان فهو عام للحديث السابق لا خاص كما ذهب إليه الإمام لأنّ الخطر لو لم يكن باقياً ما احتيج إلى الكفارة الساترة للذنب كذا قيل ورد بأنّ المراد به العقد لا المحلوف عليه لأنّ النقض إنما يلائم العقد، ولا ينافيه قوله بعد توكيدها كما توهم لأنّ المراد كون العقد مؤكداً بذكر الله لا بذكر غيره كما يفعله العامة فالمعنى إنّ ذلك النهي لما ذكر لا عن نقض الحلف بغير الله، ثم إنّ النهي عن نقضه عام مخصوص بالحديث السابق، ووجوب الكفارة بطريق الزجر إذ أصل الإيمان الانعقاد، ولو محظورة فلا ينافي لزوم موجبها، وقد يقال إنه للإقدام على الحلف بالله في غير محله فليتأمل.

قوله: **(بقلب الواو همزة)** هذا مذهب الزجاج وغيره من النحاة، وذهب غيرهم إلى أنهما لغتان أصليتان كأرخت وورخت لأنّ الاستعمالين في المادّتين متساويان فلا يحسن القول بأنّ الواو بدل من الهمزة كما في الدر المصون. قوله: **(شاهداً الخ)** يعني أنّ الكفيل هنا ليس بمعناه المتبادر منه بل بمعنى الشاهد إمّا على التشبيه فهو استعارة أو باستعماله في لازم معناه فهو مجاز مرسل، والعبارة محتملة لهما، والظاهر أن جعلهم مجاز أيضاً لأنهم لما فعلوا ذلك، والله مطلع عليهم فكأنهم جعلوه شاهداً، ولو أبقى الكفيل على ظاهره، وجعل تمثيلاً لعدم تخلصهم من عقوبته وأنه يسلمهم لها كما يسلم الكفيل من كفله كما يقال من ظلم فقد أقام كفيلاً بظلمه تنبيهاً على أنه لا يمكنه التخلص من العقوبة كما ذكره الراغب لكان معنى بليغاً جدّاً فتأمّله، وقوله إنّ الله يعلم كالتفسير لما قبله، وهذه الجملة حالية إمّا من فاعل تنقضوا أو من فاعل المصدر وإن كان محذوفاً، وقوله إبرام بالباء الموحدة والراء المهملة أصل معناه تقوية فتل الخيط والحبل ونحوه ولذا تجوّز به عن الإلحاح فقوله وأحكام عطف تفسير، وهما مصدران

---

(١) أخرجه النسائي ٧/ ١٠ وابن ماجه ٢١١١ وأحمد ٢/ ١٨٥ ـ ٢١١ ـ ٢١٢ والطيالسي ٢٢٥٩ وابن حبان ٤٣٤٧ والبيهقي ١٠/ ٣٣ ـ ٣٤ كلهم من حديث عبد الله بن عمرو بهذا اللفظ.

بمعنى المفعول ﴿مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ﴾ متعلق بنقضت أي نقضت غزلها من بعد إبرام وإحكام ﴿أَنكَٰثًا﴾ طاقات نكث فتلها جمع نكث وانتصابه على الحال من غزلها أو المفعول الثاني لنقضت فإنه بمعنى صيرت، والمراد به تشبيه الناقض بمن هذا شأنه، وقيل هي ريطة بنت سعد بن تميم القرشية فإنها كانت خرقاء تفعل ذلك ﴿تَتَّخِذُونَ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ﴾ حال

من المبنيّ للمجهول. قوله: **(ما غزلته مصدر بمعنى المفعول)** لم يكتف بأحدهما، وإن كان قد يغني عن الآخر للتوضيح إذ ما تحتمل المصدرية والموصولية ولأنّ الثلاثيّ أعمّ من الأوّل فينطبق على الوجه الثاني كما سننقله عن الكشاف، وقيل إنه لم يكتف بقوله مصدر بمعنى المفعول لأنّ مغزولها قد يكون بغزل الأجانب والإضافة إليها للملك، ونقض ما غزلته بنفسها أدلّ على شدّة حمقها لكنه لو اكتفى بقوله ما غزلته كان أخصر وفيه ما فيه، وقوله متعلق بنقضت أي على أنه ظرف لقوله نقضت لا حال، ومن زائدة مطردة في مثله. قوله: **(طاقات نكث فتلها الخ)** جمع طاقة وهي ما فتل وعطف من الخيوط والحبال ونحوها كطاقات الأبنية والنكث والنقض بمعنى، وهو حلّ ما فتل أو بني في الأصل نقل مجازاً إلى إبطال العهود والإيمان ففي نقض الإيمان استعارة بها يتمّ الارتباط بين المشبه والمشبه به وقد مر تفصيلها في سورة البقرة، وقوله جمع نكث أي بكسر النون وسكون الكاف بمعنى منكوث كنقض بمعنى منقوض. قوله: **(وانتصابه على الحال الخ)** فهي حال مؤكدة وفي إعرابه وجوه أحدها هذا، والثاني أنه منصوب على أنه مفعول لنقضت لتضمنه معنى صيرت أو لتقديره أو لجعله مجازاً عنه كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قيل، والأوّل أولى، ونقضت فيه مجاز أيضاً بمعنى أرادت النقض على حدّ قوله إذا قمتم إلى الصلاة لما فيه من الجمع بين القصد، والفعل ليدل على حماقتها واستحقاقها اللوم بذلك فإنّ نقضها لو كان من غير قصد لم تستحق ذلك ولأنّ التشبيه كلما كان أكثر تفصيلاً كان أحسن، وفي هذا التمثيل إشارة إلى أنّ ناقض يمينه خارج من الرجال الكمل داخل في زمرة النساء بل في أدناهنّ، وهي الخرقاء، وكأنّ المصنف رحمه الله تعالى عدل عنه لما فيه من التجوّز مرّتين طياً للمسافة لا اغتراراً بقوله جار الله فجعلته إنكاراً كما توهم، وجوّز الزجاج فيه وجهاً ثالثاً، وهو النصب على المصدرية لأنّ نقضت بمعنى نكثت فهو ملاق لعامله في المعنى، وقوله والمراد به تشبيه الناقض بالضاد المعجمة أي من غير تعيين كما في الوجه الآخر إذ التشبيه لا يقتضي وجود المشبه به بل يكفي فرضه. قوله: **(وقيل هي ريطة)** وفي نسخة بريطة بباء جر داخلة على ريطة أي المراد تشبيه الناقض بريطة بفتح الراء المهملة وسكون المثناة التحتية، وفتح الطاء المهملة، وهو علم لامرأة معروفة منقول من الريطة بمعنى الأزار، والملاءة ذات اللفقين فالمشبه به معين كما تشهد له الموصولية قال جار الله إنها اتخذت مغزلاً قدر ذراع وصنارة مثل أصبع وفلكة عظيمة على قدرها فكانت تغزل هي وجواريها من الغداة إلى الظهر ثم تأمرهنّ فينقضن ما غزلن، والخرقاء بخاء معجمة، وراء مهملة وقاف، ومدّ الحمقاء أو ذات الجنون، والوسوسة. قوله: **(حال من الضمير في ولا تكونوا)** إن كان الدخل

من الضمير في ولا تكونوا أو في الجار الواقع موقع الخبر أي لا تكونوا متشبهين بامرأة هذا شأنها متخذي أيمانكم مفسدة ودخلا بينكم وأصل الدخل ما يدخل الشيء، ولم يكن منه ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ لأن تكون جماعة أزيد عدداً وأوفر مالاً من جماعة، والمعنى لا تغدروا بقوم لكثرتكم وقلتهم أو لكثرة منابذيهم وقوّتهم كقريش فإنهم كانوا إذا رأوا شوكة في أعادي حلفائهم نقضوا عهدهم وحالفوا أعداءهم ﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ﴾ الضمير لأن تكون أمة لأنه بمعنى المصدر أي يختبركم بكونكم أربى لينظر أتتمسكون بحبل الوفاء بعهد الله، وبيعة رسوله أم تغترون بكثرة قريش، وشوكتهم، وقلة المؤمنين وضعفهم وقيل الضمير للأربى، وقيل للأمر بالوفاء ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ إذا جازاكم على أعمالكم بالثواب والعقاب ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ متفقة على الإسلام ﴿وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ﴾ بالخذلان ﴿وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ بالتوفيق ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سؤال تبكيت ومجازاة ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾ تصريح بالنهي

بمعنى الدغل، وهو الفساد فقائدة الحال الإشارة إلى وجه الشبه وقوله متخذي جار على الوجهين، وجوّز فيه أن تكون جملة تتخذون خبر كان وكالتي نقضت حال، وقوله أصل الدخل الخ يعني أنّ هذا أصل معناه ثم كني به عن الفساد كما ذكره الراغب في مفرداته. قوله: (**لأن تكون جماعة أكثر عدداً الخ**) إشارة إلى أنّ المصدر المؤول بتقدير الجار المطرد حذفه معه، وقدّر باللام كما سيشير إليه أو مخافة أو تكون، وجوّز في كان أن تكون تامة وناقصة، وفي هي أن تكون مبتدأ وعماداً وقوله والمعنى الخ قيل هذا لا يناسب السباق، واللحاق، وليس بشيء لأنه لما ذكر نقض عهودهم وأيمانهم في البيعة أردفه بذكر سببه ثم بحكمة الابتلاء بما ذكر وأيّ مناسبة أتم من هذه وهذا مما لا خفاء فيه، وقوله لكثرة منابذيهم أصله منابذين أي معادين بصيغة الجمع فحذفت نونه للإضافة، وأما كونه بالتاء الفوقية مصدراً كالمقابلة كما في بعض النسخ فتحريف وفي بعضها منابذهم بصيغة المفرد والشوكة القوة مستعار لها من الشوكة بمعنى السلاح المشبه بشوك الشجر، وقوله نقضوا عهدهم ضمير الجمع للحلفاء وهو ظاهر. قوله: (**الضمير لأن تكون أمّة الخ**) يعني أنّ الضمير في النظم إمّا عائد على المصدر المنسبك من أن تكون أو للمصدر المنفهم من أربى بمعنى أزيد، وهو الربو بمعنى الزيادة، وقيل إنه لا ربى لتأويله بالكثير، وفي نسخة لا ربى وفي أخرى للربو، وقوله وقيل للأمر بالوفاء المدلول عليه بقوله، وأوفوا الخ، ولا حاجة إلى جعله منفهماً من النهي عن الغدر بالعهد كما قيل، وقوله بحبل الوفاء بعهد الله استعارة مبنية على الاستعارة في قوله، ولا تنقضوا. قوله: (**إذا جازاكم الخ**) الظرف بدل من يوم القيامة بدل بعض من كل لبيان الجزاء الواقع فيه البيان وتفسير البيان بالمجازاة لأنها سبب لعلم ما هم عليه من الرأي الفاسد، والتوفيق ضدّ الخذلان وفسر الإضلال والهداية بهما ولو أبقاهما على ظاهرهما صح، وترك ما في الكشاف لابتنائه على مذهبه. قوله: (**سؤال تبكيت ومجازاة**) لا سؤال استفسار وتفهيم، وهو المنفي في غير هذه الآية كما مر

عنه بعد التضمين تأكيداً، ومبالغة في قبح المنهي ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌ﴾ أي عن محجة الإسلام ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ عليها، والمراد إقدامهم، وإنما وحد ونكر للدلالة على أنّ زلل قدم واحدة عظيم فكيف بأقدام كثيرة ﴿وَتَذُوقُوا السُّوءَ﴾ العذاب في الدنيا ﴿بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بصدودكم عن الوفاء أو صدّكم غيركم عنه، فإنّ من نقض البيعة وارتدّ جعل ذلك سنة لغيره ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ في الآخرة ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ ولا تستبدلوا عهد الله وبيعة رسوله ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ عرضاً يسيراً وهو ما كانت قريش يعدون أضعاف المسلمين ويشترطون لهم على الارتداد ﴿إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ﴾ من النصر والتغنيم في الدنيا والثواب في الآخرة ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مما يعدونكم ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ إن كنتم من أهل العلم والتمييز ﴿مَا

تفصيله. قوله: **(تصريح بالنهي عنه الخ)** لما كان اتخاذهم الإيمان دخلا قيداً للمنهي عنه كان منهياً عنه ضمناً فصرح به لما ذكر، وهذا معنى قول الزمخشريّ ثم كرر النهي عن اتخاذ الإيمان دخلا بينهم تأكيداً عليهم، وإظهار العظم ما ارتكب ولا مخالفة بينهما كما توهم، وقد اعترض عليه أبو حيان بأنه لم يتكرر النهي إذ ذكر أولاً على طريق الأخبار عنهم بأنهم اتخذوا أيمانهم دخلاً معللاً بأمرٍ خاص، وجاء النهي المستأنف الإنشائي عن اتخاذ الإيمان دخلاً على العموم ليشمل ما عداه من الحقوق المالية وغيرها، وردّ بأنّ قيد المنهي عنه منهي عنه فليس إخباراً صرفاً ولا عموم في الثاني لأنّ قوله فتزل الخ إشارة إلى العلة السابقة إجمالاً لتقدم ذكرها كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى على أنه قد يقال إنّ الخاص مذكور في ضمن العام أيضاً فلا محيص عن التكرار أيضاً، ولو سلم ما ذكره فتأمّل، وقوله في قبح المنهي أي المنهيّ عنه والمراد به القبح الشرعي. قوله: **(والمراد إقدامهم الخ)** فتزل قدم منصوب بإضمار إن في جواب النهي لبيان ما يترتب عليه، ويقتضيه وإذا كان زلل قدم واحدة قبيحاً منكر فسوه أشدّ، وهذه نكتة سرية، وأما ما ذهب إليه في البحر من أنّ الجمع تارة يلحظ فيه المجموع من حيث هو مجموع فيؤتى بما هو له مجموعاً، وتارة يلاحظ فيه كل فرد فرد فيفرد ماله كقوله: **﴿وأعتدت لهنّ متكأ﴾** [سورة يوسف، الآية: ٣١] أي لكل واحدة منهنّ متكأ ولما كان المعنى لا يفعل هذا كل واحد منكم أفرد قدم مراعاة لهذا المعنى ثم قال وتذوقوا مراعاة للفظ الجمع فهو توجيه للإفراد من جهة العربية، وهو لا ينافي النكتة فلا وجه لردّه به ومتابعة غيره له. قوله: **(بصدودكم عن الوفاء الخ)** يعني أنّ صد يكون لازماً بمعنى أعرض، ومصدره الصدود لأنّ فعولاً يغلب في المصادر اللازمة ومتعدياً بمعنى منع ومصدره الصد والفعل هنا يحتملهما، وقوله فإنّ من نقض البيعة الخ جواب سؤال مقدر يرد على الوجه الثاني، وهو أنّ نقض العهود فيه صدود عن الوفاء لا صد للغير عنه فكيف ترتبه على ما قبله فأشار إلى أنهم بذلك سنوا سنة سيئة اتبعها من بعدهم من أهل الشقاء والإعراض عن الحق فكان صدودهم عن محجة الإسلام. قوله: **(ولا تستبدلوا عهد الله الخ)** إشارة إلى أنّ الاشتراء هنا مجاز عن الاستبدال لأنّ الثمن مشترى به لا مشتري كما مر تحقيقه، وفي كلامه اختصار وطيّ لما علم، والعرض بالراء

عِندَكُمْ ﴾ من أعراض الدنيا ﴿يَنفَدُ﴾ ينقضي ويفنى ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ من خزائن رحمته ﴿بَاقٍ﴾ لا ينفد وهو تعليل للحكم السابق، ودليل على أنّ نعيم أهل الجنة باق ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجْرَهُم﴾ على الفاقة وأذى الكفار أو على مشاق التكاليف، وقرأ ابن كثير وعاصم بالنون ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ بما ترجح فعله من أعمالهم كالواجبات، والمندوبات أو بجزاء أحسن من أعمالهم ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ بينه بالنوعين دفعاً للتخصيص ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ إذ لا اعتداد بأعمال الكفرة في استحقاق الثواب، وإنما المتوقع عليها تخفيف العذاب ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ في الدنيا يعيش عيشاً طيباً فإنه إن كان

المهملة، والضاد المعجمة ما لا ثبات له قال تعالى: ﴿**تريدون عرض الدنيا**﴾ ولهذا استعارة المتكلمون لما يقابل الجوهر، وفي بعضها عوض بالواو وهو ظاهر، وقوله إن كنتم من أهل العلم إشارة إلى أنه منزل منزلة اللازم لا أنّ مفعوله محذوف، وهو فضل ما بين العوضين لأنّ هذا أبلغ ومستغن عن التقدير. قوله: (**ينقضي ويفني**) مبتدأ وخبر من النفاد بالدال المهملة بمعنى الفناء، والذهاب يقال نفد بكسر العين ينفد بفتحتها نفاداً ونفوداً، وأما نفذ بالذال المعجمة ففعله نفذ بالفتح ينفذ بالضم، وسيأتي تحقيقه، وقوله من خزائن رحمته أي من رحمته المخزونة عنده، وفيه استعارة مكنية لتشبيه رحمته بالجواهر والنفائس التي تخزن وكونه تعليلاً لكون ما عنده خيراً ظاهر، وكونه دليلاً على بقاء نعيم الجنة بمعنى بقاء نوعه بناء على أنّ المراد بما عنده ما أعدّه لهم في الآخرة. قوله: (**على الفاقة**) أي الفقر، وقوله على مشاق التكاليف فيعمّ جميع المؤمنين وقوله بالنون أي بنون العظمة في أوّل المضارع على الالتفات من الغيبة إلى التكلم. قوله: (**بما ترجح فعله الخ**) لما كان ظاهر النظم أنهم لا يجازون على الحسن منها أوّله بأنّ المراد بالأحسن ما ترجح فعله على تركه فيشمل الواجب والمندوب، والحسن هو المباح فإنه لا يثاب عليه، والمراد بالأعمال ما يشمل الأعمال القلبية ككف النفس عن المحرّمات والمكروهات والعزم على فعل الخيرات، وقوله أو بجزاء أحسن من أعمالهم فأحسن صفة الجزاء، وكونه أحسن لمضاعفته، وهذا جواب آخر بأنّ الإضافة على معنى من التفضيلية، والإضافة إلى جنسه، والباء على هذا صلة نجزين وعلى الأول سببية، وقيل أحسن بمعنى حسن وأما الجواب بأنه إذا جازى على الأحسن علمت مجازاته على الحسن بالطريق الأولى فغيره مسلم. قوله: (**بينه بالنوعين**) أي الذكر والأنثى دفعاً لتوهم تخصيصه بالذكور لتبادره من ظاهر لفظ من فإنه مذكر وإن شملهما بدون تغليب ولأنّ النساء لا يدخلن في أكثر الأحكام والمحاورات لا سيما وقد عاد عليه ضمير مذكر. قوله: (**إذ لا اعتداد بأعمال الكفرة الخ**) معنى قوله، وهو مؤمن، وهو ثابت على إيمانه إلى أن يموت كما تفيده الجملة الاسمية، وجعل حياته طيبة كلها فلا حاجة إلى قيد آخر ليخرج من ارتد خصوصاً، والمصنف ممن يعتبر الموافاة. قوله: (**وإنما المتوقع عليها تخفيف العذاب**) قيل إنما عبر بالمتوقع لتعارض الأدلة،

موسراً فظاهر، وإن كان معسراً كان يطيب عيشه بالقناعة والرضا بالقسمة، وتوقع الأجر العظيم في الآخرة بخلاف الكافر فإنه إن كان معسراً فظاهر، وإن كان موسراً لم يدع الحرص، وخوف الفوات أن يتهنأ بعيشه، وقيل في الآخرة ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ من الطاعة ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ إذا أردت قراءته كقوله تعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦] ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ فاسأل الله أن

والنصوص في تخفيف عذاب الكفرة بسبب أعمالهم الحسنة كقوله: ﴿**وإذا رأى الذين ظلموا العذاب فلا يخفف عنهم**﴾ [سورة النحل، الآية: ٨٥] وقوله: ﴿**فمن يعمل مثقال ذرّة خيراً يره**﴾ [سورة الزلزلة، الآية: ٧] وحديث أبي طالب أنه: «**أخف الناس عذاباً**»(١) وردّ بأنّ هذا الحديث لا يدلّ إلا على تفاوت عذاب الكفرة بحسب تفاوت شرورهم زيادة ونقصاناً ولا نزاع فيه، وليس بشيء لأنه لا شيء أشدّ من الكفر المستحق صاحبه للعذاب الأليم، وقد ورد في حق أبي طالب إنه لمحبته وحمايته للنبيّ ﷺ خفف عذابه، وفي البخاريّ ما معناه «**إنه في ضحضاح من نار يغلي منه دماغه**»(٢) فقال الإمام الكرماني في شرحه فإن قلت أعمال الكفار كلها هباء منثوراً يوم القيامة فكيف انتفع أبو طالب بعمله حتى شفع له ﷺ قلت ليس هذا جزاء لعمله بل أو هو لرجاء غيره أو هو من خصائص نبينا ﷺ وبه يظهر التوفيق وسيأتي له تفصيل إن شاء الله تعالى. قوله: (**كان يطيب عيشه بالقناعة والرضا بالقسمة**) أي بما قسم الله له وقدره، والأجر العظيم في الآخرة على تخلف بعض مراداته عنه وضنك عيشه وهذه الأمور لا بد من وجود بعضها في المؤمن والأخير عام شامل لكلّ مؤمن فلا يرد عليه أنّ هذا لا يوجد في كل من عمل صالحاً حتى يؤول المؤمن بمن كمل إيمانه أو يقال المراد من كان جميع عمله صالحاً، وتوقع الأجر العظيم إما على صبره على العسر أو على عمله الصالح، وأن يتهنأ بالهمزة في آخره، وقد تبدل ألفاً، وهو مفعول يدع أي يترك وقوله وقيل في الآخرة معطوف على قوله في الدنيا، وقوله من الطاعة مر بيانه. قوله: (**إذا أردت قراءته**) يعني أنه مجاز مرسل كما في الآية المذكورة كما تشهد له فاء السببية والحديث المشهور عن جبير أنّ النبي ﷺ كان يقول قبل القراءة: «**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**»(٣) وغيره مما استفاض رواية وعملاً وتفصيله في كتب الآداب، وهذا

---

(١) أخرجه مسلم ٣٦٢ ـ ٢١٣ وأحمد ٢٦٣١ والحاكم ٤/ ٥٨١ كلهم من حديث ابن عباس ولفظه: «أهون الناس عذاباً أبو طالب وفي رجليه نعلان من نار يغلي منهما دماغه». وصححه الحاكم.

(٢) أخرجه البخاري ٣٨٨٥ ـ ٦٥٦٤ من حديث أبي سعيد الخدري ولفظه «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه أم دماغه».

(٣) جيد. أخرجه أبو داود ٧٦٤ وابن ماجه ٨٠٧ كلاهما من حديث جبير بن مطعم وإسناده حسن. وأخرجه الطيالسي ٩٤٧ وأحمد ٤/ ٨٠ ـ ٨١ وابن الجارود ١٨٠ وابن حبان ١٧٧٩ ـ ١٧٨٠ وابن خزيمة ٤٦٩ والبيهقي ٢/ ٣٥ والحاكم ١/ ٢٣٥ وصححه، ووافقه الذهبي روو من طرق عن جبير بن مطعم.

يعيذك من وساوسه لئلا يوسوسك في القراءة، والجمهور على أنه للاستحباب وفيه دليل على أنّ المصلي يستعيذ في كل ركعة لأنّ الحكم المترتب على شرط يتكرر بتكرره قياساً، وتعقيبه لذكر العمل الصالح والوعد عليه إيذان بأنّ الاستعاذة عند القراءة من هذا القبيل، وعن ابن مسعود قرأت على رسول الله ﷺ فقلت أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم فقال: «**قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا أقرأنيه جبريل عن القلم عن اللوح**

مذهب الجمهور من القراء والفقهاء، وقد أخذ بظاهر الآية بعض الأئمة كأبي هريرة رضي الله تعالى عنه وابن سيرين، وقيل إنّ الفاء لا دلالة فيها على ما ذكر وأنّ إجماعهم على صحة هذا المجاز يدل على أنّ القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة ليس بشرط فيه، وليس بشيء لأنّ طلب الاستعاذة من الوسوسة في القراءة المؤدّية إلى خلل ما بحسب الظاهر يكون قبل الشروع فيها ومثله يكفي قرينة قيل، والذي غره أنه لا فرق بين هذه الآية وقوله: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦] فإنّ ثمة دليلاً قائماً على المجاز وترك الظاهر بخلاف ما نحن فيه، وقد أشار إلى ردّه في الكشف حيث قال أجمع القراء وجمهور الفقهاء على أنّ الاستعاذة حال الشروع في القراءة، ودل الحديث على أنّ التقديم هو السنة فتبقى سببية القراءة لها، وإلقاء في فاستعذ تدلّ عليها فتقدر الإرادة ليصح وأيضاً الفراغ عن العمل لا يناسب الاستعاذة من العدوّ، وإنما يناسبها الشروع فيها فتقدر الإرادة ليكونا أي القراءة، والاستعاذة مسببين عن سبب واحد، ولا يكون بينهما مجرد الصحبة الاتفاقية التي تنافيها الفاء وأشار إليه في المفتاح بقوله بقرينة الفاء والسنة المستفيضة فتأمل. قوله: (**فاسأل الله**) بيان لأنّ السين للطلب، وقوله من وساوسه بيان للمراد أو لتقدير المضاف بقرينة المقام، وقوله والجمهور على أنه للاستحباب لما روي من ترك النبي ﷺ لها وقال عطاء إنها واجبة لظاهر الأمر. قوله: (**وفيه دليل الخ**) المراد بالحكم ما دلّ عليه الأمر، وقد اختلف فيه هل يقتضي التكرار أولاً على ما فصل في الأصول فقيل الأمر المعلق على شرط أو صفة للتكرار لا المطلق وهو مذهب بعض الحنفية والشافعية وإليه ذهب المصنف رحمه الله تعالى هنا في الشرط لأنه سبب أو علة، والشيء يتكرر سببه وعلته كما في قوله: ﴿**وإن كنتم جنباً فاطهروا**﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦] فإنه يدلّ على وجوب الغسل لكل جنابة، وهذا معنى قوله قياساً أي قياساً لما وقع في الصلاة على ما وقع خارجها وقيل معناه قياساً على ما وقع ابتداء للاشتراك في العلة. قوله: (**يستعيذ في كل ركعة**) وهذا مذهب ابن سيرين والنخعيّ وأحد قولي الشافعي، وفي قول آخر له كأبي حنيفة يتعوّذ في الركعة الأولى لأنّ قراءة الصلاة كلها كقراءة واحدة ومالك رحمة الله تعالى لا يرى التعوّذ في الصلاة المفروضة، ويراه في غيرها كقيام رمضان. قوله: (**بأنّ الاستعاذة عند القراءة من هذا القبيل**) أي قبيل العمل الصالح المطلوب من الذكور والإناث المورث لطيب حياة الدارين وإنما خوطب به النبي ﷺ دلالة على فضل هذا العمل، وأنّ غيره تابع له فيه بحسب الذات والزمان، وتأكيداً للحث عليه لأنه إذا أمر بالاستعاذة المعصوم فغيره أولى. قوله: (**هكذا أقرأنيه جبريل عليه**

المحفوظ» ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ﴾ تسلط وولاية ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ على أولياء الله تعالى المؤمنين به والمتوكلين عليه فإنهم لا يطيعون أوامره ولا يقبلون وساوسه إلا فيما يحتقرون على ندور وغفلة، ولذلك أمروا بالاستعاذة فذكر السلطنة بعد الأمر بالاستعاذة لئلا يتوهم منه أنّ له سلطاناً ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ﴾ يحبونه ويطيعونه ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ﴾ بالله أو بسبب الشيطان ﴿مُشْرِكُونَ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ بالنسخ فجعلنا الآية الناسخة مكان المنسوخة لفظاً أو حكماً ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا

الصلاة والسلام عن القلم عن اللوح المحفوظ»[1] هكذا رواه الثعلبيّ، والواحدي ولم يتعقبه العراقي في تخريجه وفي الكشف كذا وجدته في كتب القرآآت، ولا يريد بالقلم القلم الأعلى فإنه مقدّم الرتبة على اللوح بالنص وإنما أراد القلم الذي نسخ به من اللوح، ونزل به جبريل عليه الصلاة والسلام دفعة إلى السماء الدنيا فافهم ففيه نظر فإنه لا داعي للعدول عن الظاهر إذ المراد أنه مشروع كذلك في الأزل فتأمل وكأنه وقع في نسخة عن اللوح عن القلم كما في بعض التفاسير، والذي في نسخ القاضي، والكشاف خلافه مع أنّ التأخير الذكري لا يقتضي التأخر الرتبي لا سيما بدون أداة ترتيب وفي كتب الكلام القلم العقل الأوّل، واللوح العقل الثاني. قوله: **(تسلط وولاية)** إشارة إلى أنّ السلطان هنا مصدر بمعنى التسلط، وهو الاستيلاء، والتمكن من القهر فعطف الولاية عليه للتفسير ثم أطلق على الحجة وعلى صاحب ذلك وقوله على أولياء الله أخذه من قوله الذين آمنوا لقوله تعالى: **﴿والله ولي الذين آمنوا﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢٥٧] أو من التوكل لأنّ من فوض أمره لله وولاه جميع أموره كان ولياً له ويدل عليه مقابلته بقوله يتولونه، وقوله المؤمنين به والمتوكلين عليه إشارة إلى أنّ الأصل في الصفة الإفراد، وقوله فإنهم الخ دفع لسؤال، وهو أنه إذا لم يكن له عليهم تسلط لم أمروا بالاستعاذة منه بأنه للاحتياط وإن كان صدوره نادراً اعتناء بحفظهم، ولذا جعل الخطاب له ﷺ كما مرّ فالمنفي ما عظم منه، والاستعاذة عن محقراته، وقيل نفي التسلط بعد الاستعاذة، وفي الكشف إنّ هذه الآية جارية مجرى البيان للاستعاذة المأمور بها، وأنه لا يكفي فيها مجرد القول الفارغ عن اللج إلى الله تعالى وأنّ اللج إليه إنما هو بالإيمان أوّلاً والتوكل ثانياً، وعلى الوجهين ظهر وجه ترك العطف. قوله: **(يحبونه ويطيعونه)** إشارة إلى أنّ تولاه بمعنى جعله والياً عليه، ومن جعل غيره والياً عليه فقد أحبه وأطاعه كقوله: **﴿ومن يتولهم منكم﴾** [سورة التوبة، الآية: ٢٣] الخ، وقوله بالله الخ إشارة إلى أنّ الضمير راجع لربهم، والباء للتعدية أو للشيطان والباء للسببية ورجح باتحاد الضمائر فيه. قوله: **(بالنسخ فجعلنا الآية الخ)** إشارة إلى أن بدّلنا مضمن معنى جعلنا لأنّ المبدّل نفسها لإمكانها، وذكر هذا عقب الاستعاذة لأنه مما يدخل فيه الشيطان الوسوسة على الناقضين بالبداء ونحوه، وقوله لفظاً أو حكماً إشارة إلى قسمي النسخ كما فصل

---

(١) لم أجده.

﴿يُنَزِّلُ﴾ من المصالح فلعل ما يكون مصلحة في وقت يصير مفسدة بعده فينسخه، وما لا يكون مصلحة حينئذ يكون مصلحة الآن فيثبته مكانه، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ينزل بالتخفيف ﴿قَالُوٓاْ﴾ أي الكفرة ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ متقوّل على الله تأمر بشيء، ثم يبدو لك فتنهي عنه وهو جواب إذا والله أعلم بما ينزل اعتراض لتوبيخ الكفار على قولهم والتنبيه على فساد سندهم، ويجوز أن يكون حالاً ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ حكمة الأحكام ولا يميزون الخطأ من الصواب ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ يعني جبريل عليه السلام وإضافة الروح إلى القدس، وهو الطهر كقولهم حاتم الجود، وقرأ ابن كثير روح القدس بالتخفيف وفي ينزل ونزله تنبيه على أن إنزاله مدرّجاً على حسب المصالح بما يقتضي التبديل ﴿مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ ملتبساً بالحكمة ﴿لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ليثبت الله الذين آمنوا على

في محله وأو لمنع الخلو فإنهما قد ينسخان معاً، وقوله بالتخفيف أي بتخفيف الزاي وسكون النون. قوله: **(من المصالح)** بيان لما ينزل والباء للسببية، ولو جعلت صلة العلم صح وما ذكر بيان لحكمة النسخ وردّ الطعن بالبداء أو فائدة التبديل فإنّ الطبيب الحاذق قد يأمر المريض بشربة ثم بعد ذلك ينهاه عنها ويأمره بضدّها، وقوله تأمر بشيء ثم يبدو لك إشارة إلى وجه الطعن بالبداء، ولم يقولوا يأمر الله، وينهي بناء على زعمهم في أنه افتراء. قوله: **(اعتراض)** قدّم الاعتراض لأنّ الحالية لا تخلو من الاعتراض، وفيه التفات، والسند قولهم يأمر بشيء ثم ينهي عنه فإنه لجهلهم يقتضي البداء الذي لا يليق بالحكيم، ويعني بهذا أنه منزل من عندي لا تقوّل عليّ، وقوله حكمة الأحكام أي في تبدلها. قوله: **(كقولهم حاتم الجود)** قيل المراد حاتم الجواد فأضيف للمبالغة في كثرة ملابسته له وردّ بأنه قال في الكشف في الصافات في رب العزة أنه أضيف لاختصاصه بها كحاتم الجود وسحبان الفصاحة وليس الإضافة فيه، ولا في نحو رجل صدق من إضافة الموصوف للصفة على جعله نفس الصدق مبالغة وذكر ثمة وجهاً آخر لا يناسب هنا **(قلت)** ما ارتضاه الفاضل وجه وجيه، وليس هو أبا عذرته قال الرضي في باب النعت هم كثيراً ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة نحو خبر السوء أي الخبر السيئ ورجل صدق أي صادق اهـ، وقوله بالتخفيف أي بسكون الدال. قوله: **(تنبيه على أنّ إنزاله مدرجاً الخ)** قوله مدرجاً بصيغة المفعول أي بالتدريج، وهو مقابل الدفعي وهو إشارة إلى الفرق بين الإنزال والتنزيل، وقد مر تفصيله يعني أنه لم ينزل دفعة واحدة بل دفعات على حسب المصالح الدينية، والمصالح تختلف باختلاف الأزمان فكم من شيء يلزم في وقت ويمتنع في آخر فكونه كذلك مما يؤيد صحة النسخ وحسنه فلذلك اختار صيغة نزل هنا دون أنزل لمناسبته لمقتضى المقام فقوله على حسب المصالح خبر أن وبما يقتضي بدل منه أو حال من الضمير المستتر في مدرّجاً وبما الخ خبر، وقوله بما بالباء السببية، وفي نسخة مما وليس الإنزال التدريجي هنا مخصوصاً بالناسخ والمنسوخ كما قيل بل شامل له، وقوله ملتبساً الخ إشارة إلى أنّ الباء للملابسة، وأنّ الحق بمعنى الحكمة والصواب المقتضي للتبديل. قوله: **(ليثبت الله**

الإيمان بأنه كلامه وأنهم إذا سمعوا الناسخ وتدبروا ما فيه من رعاية الصلاح والحكمة رسخت عقائدهم واطمأنت قلوبهم ﴿وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ المنقادين لحكمه، وهما معطوفان على محل ليثبت أي تثبيتاً وهداية وبشارة، وفيه تعريض بحصول أضداد ذلك لغيرهم وقرئ ليثبت بالتخفيف ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ يعنون جبراً الرومي غلام عامر بن الحضرمي، وقيل جبراً ويساراً كانا يصنعان السيف بمكة ويقرآن التوراة والإنجيل، وكان الرسول ﷺ يمرّ عليهما ويسمع ما يقرآنه، وقيل عائشاً غلام حويطب بن عبد العزى قد أسلم وكان صاحب كتب وقيل سلمان الفارسي ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى

الذين آمنوا) لم يؤوّله بقوله ليبين الله ثباتهم كما أوّله به غيره لأنه لا حاجة إليه إذ التثبيت بعد النسخ لم يكن قبله فإن نظر إلى مطلق الإيمان صح، وقوله وأنهم عطف تفسيري وفي نسخة فإنهم بالفاء وهي أولى، وقوله المنقادين تفسير للمسلمين بمعناه اللغوي ليفيد بعد توصيفهم بالإيمان. قوله: **(وهما معطوفان على محل ليثبت)** وجوّز المعرب العطف على لفظه لأنه مصدر تأويلاً وقد مر نظيره في قوله لتركبوها وزينة على القراءة المشهورة مع وجوه أخر فيه لكن المصنف رحمه الله حكاه بقيل هناك مضعفاً له وهنا ساقه على وجه يقتضي ارتضاءه له فبين كلاميه تناف، ويدفع بالفرق بينهما فإن ثمة اختلافاً في الفاعل مجوّزاً للصراحة في أحدهما دون الآخر فهو نظير زرتك لتكرمني، وإجلالاً لك وهذا نظير زرتك لأحدّثك، وإجلالاً لك فالتضعيف راجع إلى التوجيه، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله أي تثبيتاً وهداية، وبشارة فهو راجع إلى اتحاد فاعل الفعل المعلل وعدمه نعم يبقى الكلام على الاتحاد في وجه ترك اللام في المعطوف دون المعطوف عليه، ويوجه بأنّ المصدر المسبوك معرفة على ما تقرر في العربية والمفعول له الصريح، وإن لم يجب تنكيره كما عزى للرياشي فخلافه قليل كقوله:

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره

ففرق بينهما تفنناً وجرياً على الأفصح فيهما، والنكتة فيه أنّ التثبيت أمر عارض بعد حصول المثبت عليه فاختير فيه صيغة الحدوث مع ذكر الفاعل إشارة إلى أنه فعل لله مختص به بخلاف الهداية، والبشارة فإنها تكون بالواسطة، وأمّا الدفع بأنّ وجود الشرط مجوّز لا موجب والاختيار مرجح ما فيه من فائدة بيان جواز الوجهين فلا يصح وجهاً عند التحقيق. قوله: **(وفيه تعريض بحصول أضداد ذلك لغيرهم)** في الكشف إنّ هذا لأنّ قوله نزله الخ، جواب لقولهم إنما أنت مفتر فيكفي فيه قل نزله روح القدس فالزيادة لمكان التعريض، وأفاد سلمه الله أنّ قوله نزله روح القدس من ربك بدل أنزله الله فيه زيادة تصوير على جواب الطعن بأحسن وجه فإنّ الحكمة تقتضي التبديل فهو من الأسلوب الحكيم، وفيه نظر.

قوله: **(يعنون جبراً الرومي الخ)** جبر بفتح الجيم وسكون الباء الموحدة، والراء المهملة، وهذه الرواية أنسب بإفراد الذي، والحضرمي بالضاد المعجمة نسبة إلى حضرموت واسمه على

يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ ﴾ لغة الرجل الذي يميلون قولهم عن الاستقامة إليه مأخوذ من لحد القبر وقرأ حمزة والكسائي يلحدون بفتح الياء والحاء لسان أعجمي غير بين ﴿وَهَـٰذَا﴾ وهذا القرآن ﴿لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ ذو بيان وفصاحة والجملتان مستأنفتان لإبطال طعنهم، وتقريره يحتمل وجهين أحدهما أنّ ما يسمعه منه كلام أعجمي لا يفهمه هو، ولا أنتم

ما ذكره السهيلي في الإعلام عبد اللّه بن عماد وله من الأولاد العلاء وعمر وعامر والعلاء أسلم وصحب النبي ﷺ على القول بأنهما «**غلامان روميان جبر ويسار**»[1] كضدّ اليمين فالذي للجنس، وقوله كانا يصنعان السيف الأولى السيوف كما في الكشاف وعائش بدون هاء مذكر عائشة اسم الغلام المذكور، وقيل اسمه يعيش، وحويطب بالحاء والطاء المهملتين تصغير حاطب وهو جامع الحطب، وقوله وكان صاحب كتب أي كان له دراسة وعلم بالكتب القديمة كالإنجيل. قوله: (**وقيل سلمان الفارسي**) ضعفه لما في حواشي الكشاف من أنّ هذه الآية مكية وسلمان أسلم بالمدينة وكونها إخباراً بأمر مغيب لا يناسب السياق ورواية أنه أسلم بمكة، واشتراه أبو بكر رضي الله عنه وأعتقه بها ضعيفة لا يعوّل عليها كاحتمال أنّ هذه الآية مدنية. قوله: (**لغة الرجل الخ**) إشارة إلى أنّ اللسان هنا بمعنى التكلم مجازاً لا الجارحة المعروفة، وهو مجاز مشهور وقوله يميلون قولهم عن الاستقامة إليه أي ينسبون إليه التعليم، وفيه إشارة إلى أنّ مفعوله محذوف، وأصل معنى لحد وألحد أمال ومنه لحد القبر لأنه حفرة مائلة عن وسطه ولحد القبر حفره كذلك وألحده جعل له لحداً ولحد بلسانه إلى كذا مال، وقوله من لحد القبر بصيغة الماضي أو المصدر ووجه الأخذ ما مر، ولحده وألحده لغتان فصيحتان مشهورتان وليستا كصدّه وأصده لأنّ أصده غير مشهورة الاستعمال فليس فيما مر في سورة إبراهيم من أنّ قراءة الحسن يصدّون من أصده منقولاً من صد صدوداً غير فصيحة لأنّ في صده مندوحة عن تكلف التعدية ما يقتضي أنّ قراءة غير حمزة والكسائي ليست بفصيحة كما توهم، وقولهم لسان أعجمي يعني أنه صفة موصوف مقدر، وقوله غير بين تفسير لأعجمي لمقابلته بقوله مبين، وقوله ذو بيان وفصاحة الفصاحة تؤخذ من ذكر هذا الوصف بعد توصيفه بالعربية فإنه يقتضي أنه قوي البيان لا تعقيد فيه، ولا لكنه فتأمل. قوله: (**والجملتان مستأنفتان الخ**) استئناف نحوي أو بياني فلا محل لهما من الإعراب، وفي البحر أنهما حال من فاعل يقولون أي يقولون هذا، والحال أنّ علمهم بأعجمية هذا البشر، وعربية هذا القرآن كان ينبغي أن يمنعهم عن مثل هذه المقالة كقوله أتشتم فلاناً، وقد أحسن إليك، وإنما ذهب الزمخشري إلى الاستئناف لأنّ مجيء الاسمية حالاً بدون واو شاذ عنده، وهو مذهب مرجوح تبع فيه الفراء وقد مر تفصيله. قوله: (**وتقريره**) أي تقرير النظم أو تقرير إبطال الطعن، وقوله بأدنى تأمل من قوله مبين، وتلقفه بالفاء

---

(١) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٥٦٦ وابن جرير ١٤/ ١٢٠ وذكره الحافظ في «الإصابة» ٢/ ٤٤٧ كلهم عن عبد الله بن مسلم به ورجال الإسناد وُثقوا.

والقرآن عربي تفهمونه بأدنى تأمل فكيف يكون ما تلقفه منه، وثانيهما هب أنه تعلم منه المعنى باستماع كلامه لكن لم يتلقف منه اللفظ لأنّ ذلك أعجمي وهذا عربي، والقرآن كما هو معجز باعتبار المعنى فهو معجز من حيث اللفظ مع أنّ العلوم الكثيرة التي في القرآن لا يمكن تعلمها إلا بملازمة معلم فائق في تلك العلوم مدّة متطاولة فكيف تعلم جميع ذلك من غلام سوقي سمع منه في بعض أوقات مروره عليه كليمات أعجمية لعلهما لم يعرفا معناها فطعنهم في القرآن بأمثال هذه الكلمات الركيكة دليل على غاية عجزهم ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ لا يصدقون أنها من عند الله ﴿لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ إلى الحق أو إلى سبيل النجاة وقيل إلى الجنة ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة هدّدهم على كفرهم بالقرآن بعدما أماط شبهتهم وردّ طعنهم فيه ثم قلب الأمر عليهم فقال: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا

أي أخذه، وتناوله منه، وما اسم يكون ومنه خبرها أي مأخوذاً منه وقيل اسم يكون ضمير القرآن وما خبر له وضمير منه للبشر وقوله هب أنه أي قدّر ذلك الوصف وأفرضه، وهذا التركيب كما في الحديث: «**هب أنّ أبانا كان حمارا**»[1] وقد بيناه في شرح الدرة وحاصلهما منع تعلمه منه مع سنده، ثم تسليمه باعتبار المعنى إذ لفظه مغاير للفظ ذلك البشر بديهة فيكفي دليلاً له ما أتى به من اللفظ المعجز، وقوله في بعض أوقات مروره استبعاد لتعلم مثل هذا الأمر الجليل في وقت قليل بلفظ يسير عجمي لا سيما مع احتمال أنّ السامع والمتكلم لا يعرفان معنى ذلك فهذا مما يكذبه العقل السليم وقوله معجز باعتبار المعنى لاشتماله على المغيبات. قوله: (**لا يصدقون أنها من عند الله**) فسره به بقرينة قوله إنما أنت مفتر، وقوله إلى الحق الظاهر أنه تقدير للمتعلق إمّا عامّاً شاملاً لما هو منج لهم، ولغيره فإنّ من الحق ما لا ينجيهم كالإقرار ببعض الرسل والشرائع القديمة السابقة أو خاصاً كالإيمان بمحمد ﷺ ونحوه أو الجنة فالتغاير بين التفاسير المأثورة ظاهر فليست أو للتخيير في التفسير لأنّ الحق هو الصراط المستقيم الذي من سلكه نجا كما قيل، ومعنى لا يهديهم أن سبب عدم إيمانهم هو أنه تعالى لا يهديهم لختمه على قلوبهم أو عدم هدايتهم مجازاً لعدم إيمانهم بأنّ تلك الآيات من عنده تعالى، وقيل الحق ما هو حق عند الله وهو الإيمان، والنجاة هي النجاة عن العقاب، وفيه تنبيه على أنّ الهداية كما تضاف إلى نفس الحق تضاف إلى طريقه والأولى أن يقول أو إلى سبيل الحق لكنه أضاف السبيل إلى لازمه، وهو النجاة، ولا يخفى أنه تعسف نحن في غنى عنه بما سمعته فتأمل. قوله: (**إلى الجنة**) قيل هو تفسير للمعتزلة مناسب لأصولهم، وفيه نظر وقوله هدّدهم التهديد بما ذكره في هذه الآية وإماطة الشبهة قد مر في قوله لسان الذي الخ وقوله قلب الأمر عليهم إشارة إلى أنّ في الآية قصر قلب والمعنى إنما يفتري هؤلاء لا هو وقوله لأنهم لا يخافون عقاباً يردعهم لعدم تصديقهم بوعيده ومن لا يخاف العقاب يجترئ على الكذب. قوله:

---

(١) هو أثر قاله جماعة أتوا إلى عمر. انظر كتب الفرائض فللخبر قصة، وتعرف عندهم بالمسألة الحمارية.

يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ لأنهم لا يخافون عقاباً يردعهم عنه ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ إشارة إلى الذين كفروا أو إلى قريش ﴿هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾ أي الكاذبون على الحقيقة أو الكاملون في الكذب لأن تكذيب آيات الله والطعن فيها بهذه الخرافات أعظم الكذب أو الذين عادتهم الكذب لا يصرفهم عنه دين ولا مروءة أو الكاذبون في قولهم إنما أنت مفتر إنما يعلمه بشر ﴿مَن

(إشارة إلى الذين كفروا أو إلى قريش) أمّا كونه إلى الكافرين مطلقاً فلسبقهم في قوله الذين لا يؤمنون ويدخل فيهم قريش دخولاً أوّلياً، وأمّا كونه لقريش فلأنّ السياق فيهم، وهم القائلون إنما أنت مفتر كأنه بعد تمهيد مقدمة كلية هي إنّ الذين يفترون كاذبون صرح بما هو كالنتيجة له، وهو أنّ قريشاً كاذبون فلا استدراك في الكلام على هذا فأمّا إذا كان إشارة إلى الذين كفروا فيدفع الاستدراك بأنّ المراد بالكاذبين الكاملون في الكذب، والتعريف جنسيّ على ما مر تحقيقه في أولئك هم المفلحون أو المستمرّون على الكذب أو يقيد الكذب فهذه الوجوه الثلاثة إذا كان أولئك إشارة إلى الذين لا يؤمنون على ما حققه الشارح العلامة. قوله: **(أي الكاذبون على الحقيقة الخ)** شروع في دفع الاستدراك، والتكرار وتوجيه للحصر المستفاد من الضمير وتعريف الطرفين ومعنى قوله على الحقيقة أي الكاذبون حقيقة، وفي نفس الأمر لا بحسب الزعم والإسناد الواقع منهم في قولهم إنما أنت مفتر ومآله إلى الحصر الإضافي، وهذا على عموم المشار إليه على ما صرح به شراح الكشاف وجوز إرجاعه إلى كون الإشارة لقريش أو إليهما والإشكال بأنّ أحد الحصرين مناف للآخر مدفوع بأنّ معنى حصره في الكفرة عدم تجاوزه عنهم إلى غيرهم، وهو لا يقتضي وجوده في كلهم والفائدة في ضم قريش الموصوفين به، والحكم على الكل الإشارة إلى أنّ منشأ التكذيب الكفر المشترك بينهم، وأنّ من لم يكذبه منهم في قوة المكذب مستحق لما يستحقه مع أنّ الظاهر أنّ هذا الإشكال لا ورود له رأساً لأنّ الحصر على الوجوه الأربعة غير حقيقي فلا ينافي آخر مثله فتأمل. قوله: **(أو الكاملون في الكذب)** هذا هو ثاني الوجوه الأربعة، والتعريف للجنس الادعائي بجعل ما عداه كأنه ليس بكذب بالنسبة إليه على ما مر، وهذا أبلغ من جعله للعهد كما مر، وقوله أو اللذين عادتهم الكذب كما تدل عليه الاسمية، ولذا عطف على الفعلية وبه اندفع الاستدراك لأنه كقولك كذبت يا زيد وأنت كاذب يعني أنّ عادتهم الكذب فلذلك اجترؤوا على تكذيب آيات الله لأنه لا يصدر مثله إلا ممن عرف بالكذب، وفيه قلب حسن لأنه إشارة إلى أنّ قريشاً لما كان عادتهم الكذب أخذوا يكذبون بآيات الله ومن أتى بها حتى نسبوا من شهد له بالأمانة، والصدق إلى الافتراء وقوله أو الكاذبون في قولهم إنما أنت مفتر فهو تقييد للكذب. قوله: **(بدل من الذين لا يؤمنون الخ)** أي بدل من الذين لا يؤمنون بآيات الله في قوله إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله، وقوله وأولئك هم الكاذبون اعتراض أي بين البدل والمبدل منه كما في الكشاف، واعترض عليه أبو حيان وغيره من المعربين بأنه يقتضي أنه لا يفتري الكذب إلا من كفر بعد إيمانه والوجود يقتضي أنّ من يفتري الكذب هو الذي لا يؤمن مطلقاً، وهم أكثر المفترين وأيضاً البدل هو

﴿كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ﴾ بدل من الذين لا يؤمنون، وما بينهما اعتراض أو من أولئك أو من الكاذبون، أو مبتدأ خبره محذوف دل عليه قوله فعليهم غضب، ويجوز أن ينتصب

المقصود والآية سيقت للرد على قريش وهم كفار في أصلهم وأجيب تارة بأنّ المراد بعد تمكنهم من الإيمان كقوله: ﴿**اشتروا الضلالة بالهدى**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٦] كما مر تحقيقه وردّ بأنّ قوله إلا من أكره يأباه ودفع بأنّ التمكن منه أعم من التمكن من إحداثه وإبقائه ولا يخفى ما فيه من التكلف وتارة بأنّ المعنى من وجد الكفر فيما بينهم بعد الإيمان تعييراً على الارتداد أيضاً بجعله كأنه صدر منهم لارتضائهم له كبنو فلان قتلوا قتيلاً وتارة بأنّ المراد من بعد تصديقه بآيات الله وأيد بأنه مناسب للمبدل منه، وكون المشار إليه أهل مكة الذين جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم، ولا يخفى ما في هذا كله، وأنه غير ملائم لسبب النزول، ولك أن تقول أقرب من هذا كله أن يبقى الكلام على ظاهره من غير تكلف، وأنّ هذا تكذيب لهم على أبلغ وجه كما يقال لمن قال إنّ الشمس غير طالعة في يوم صالح هذا ليس بكذب لأنّ الكذب يصدر فيما قد تقبله العقول، ويكون هذا على الوجه الأوّل، وهو قوله لا يهديهم إلى الحق فالله تعالى لما لم يهدهم إلى الحق والصدق، وختم على حواسهم نزلوا منزلة من لم يعرفه حتى يساعده لسانه على النطق به فقبح إنكارهم له أجلّ من أن يسمى كذباً، وإنما يكذب من تعمد ذلك ونطق به مرة فتكون الآية للردّ على قريش صريحاً والأخرى دلالة على أبلغ وجه فتأمّل، وقوله أو من أولئك أو من الكاذبون يرد عليه ما ورد على ما قبله والكلام السابق يجري فيه برمته، وقيل إنّ هذا على أن يكون المشار إليه قريشاً فلا يرد اعتراض أبي حيان بناء على أنّ الإشارة إلى الذين لا يؤمنون إذ هو يقتضي حصر افتراء الكذب في المرتدين، والواقع خلافه على أنه قد عرف المخلص منه، وإذا كان بدلاً من الكاذبون يكون المعنى قريش هم الكاذبون بعد إيمانهم، ولا يخفى أنّ جملتهم ليسوا كذلك، وجوابه ما مر وفيه بحث. قوله: (**أو مبتدأ خبره محذوف الخ**) أي من مبتدأ خبره محذوف، وهو عليه غضب الله بقرينة ما ذكره ومن موصولة على هذا، وقوله بالذم أي كلام مقطوع عما قبله لقصد الذمّ بتقدير أعني أو أذم والقطع للمدح والذم، وإن تعورف في النعت ومن لا يوصف بها لكن لا مانع من اعتباره في غيره كالبدل، وقد نص عليه سيبويه، والجواب المحذوف تقديره فعليه غضب الله كما مر وإذا كانت شرطية فهي مبتدأ أيضاً، والكلام في خبرها مشهور. قوله: (**دل عليه قوله إلا من كره**) كذا في بعض النسخ، وهو ساقط في أكثرها، وقد قيل في توجيه هذه النسخة مع أنّ الدالّ عليه بحسب الظاهر قوله فعليهم غضب كما أنه هو الدال على الخبر أيضاً أن مبناها على اعتبار تقديم تقدير الجواب على الاستثناء كما في الكشاف ليكون الحكم المخرج عنه المستثنى ما تضمنه الجواب أعني الغضب لا ما تضمنه الشرط أي الكفر والفرق بينهما أنه يلزم على الأوّل أن يكون إجراء كلمة الكفر على اللسان مكرهاً محظوراً مرخصاً لكن لم يترتب عليه حكمه، وهو العذاب والغضب، وعلى الثاني لم يكن محظوراً حيث لم يكن كفراً والأوّل هو المختار لكن قوله ﷺ

بالذم وأن تكون من شرطية محذوفة الجواب دل عليه قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ على الافتراء أو كلمة الكفر استثناء متصل لأنّ الكفر لغة يعم القول، والعقد كالإيمان ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ لم تتغير عقيدته وفيه دليل على أنّ الإيمان هو التصديق بالقلب ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ اعتقده وطاب به نفساً ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ

كلا إنّ عماراً رضي الله عنه ملىء إيماناً يؤيد الثاني إلا أن يؤوّل الردع بعدم إصراره ثم إنه لا فرق بين الجواب، والخبر في هذا إلا أنه ذكر لكل منهما دليلاً تنبيهاً على جريان كل من الدليلين في كل منهما كذا قيل، ولا يخفى ما فيه من التعسف إذ ليس في كلامه ما يدل على تقديره مقدماً أو مؤخراً، وما تثبتوا به أو هن من بيت العنكبوت وما ذكره من الفرق غير مسلم كما ستسمعه عن قريب فالظاهر أن هذه النسخة على تقدير صحتها المراد منها أن ما ذكر إلى آخر الآية دليل للجواب لتضمنه له، ومثله من التسمح كثير سهل أو ضمير عليه يعود على كونه شرطاً فإنه صريح في العموم بخلاف الموصول فإنه يحتمله كما يحتمل العهد والاستثناء معيار العموم. قوله: (**على الافتراء أو كلمة الكفر**) تقدير لما يدل عليه الكلام وقيل إنّ الأوّل مبنيّ على أن من كفر بدل من الذين لا يؤمنون، وقوله استثناء متصل لأن الكفر التلفظ بما يدل عليه سواء طابق القلب أو لا فيدخل فيه ما ذكروا العقد بمعنى اعتقاد القلب لأن أصل معناه الربط، ثم استعمل في التصميم واعتقاد القلب الجازم، وقال لغة تبعاً للإمام الراغب إمام أهل اللغة فإنه قال في مفرداته كفر فلان إذا اعتقد الكفر، ويقال ذلك إذا أظهر الكفر وإن لم يعتقده اهـ، وأمّا إطلاقه شرعاً على من تلفظ به مع القرينة الدالة على أنه لم يعتقده كالإكراه فغير مسلم فمن قال الأولى ترك قوله لغة فإن من تكلم بكلمة الكفر يجعل شرعاً كافراً فقدوهم، وظاهره أنه مستثنى من قوله إلا من كفر، وقيل إنه مستثنى مقدم من قوله فعليهم غضب، وقيل من الجزاء والجواب المقدر ولذا قدره في الكشاف قبل الاستثناء، وكلام المصنف رحمه الله محتمل له أيضاً. قوله: (**لم تتغير عقيدته**) أصل معنى الاطمئنان سكون بعد انزعاج، والمراد هنا السكون والثبات على ما كان عليه بعد انزعاج الإكراه، وقوله وفيه دليل الخ حيث أطلق الإيمان على مجرد ما في القلب في قوله بالإيمان، وأورد عليه أنه لا يلزم منه كون ذلك حقيقة الإيمان لأن من جعل الإقرار ركناً قال إنه ركن يحتمل السقوط إذا منع منه مانع من خرس أو إكراه (**قلت**) هذا اختلاف لفظي لأنه إذا لم يعتبر إذا وجد المانع كان التصديق وحده إيماناً حينئذ فتأمل. قوله تعالى: (﴿**ولكن من شرح بالكفر صدرا**﴾) الاستدراك على الإكراه لأنه ربما يتوهم أنه مطلق وقوله: ﴿**وقلبه مطمئنّ بالإيمان**﴾ لا يدفعه فتأمل ومن إما شرطية أو موصولة لكن إذا جعلت شرطية قال أبو حيان رحمه الله تعالى: لا بدّ من تقدير مبتدأ بعدها لأنّ لكن لا تليها الجمل الشرطية وردّه المعرب ويؤيده قوله:

ولكن متى يسترفد القوم أرفد

عَظِيمٌ ﴾ إذ لا أعظم من جرمه روي أنّ قريشاً أكرهوا عماراً وأبويه ياسراً وسمية على الارتداد فربطوا سمية بين بعيرين ووجيء بحربة في قلبها، وقالوا إنك أسلمت من أجل الرجال فقتلت، وقتلوا ياسراً وهما أوّل قتيلين في الإسلام وأعطاهم عمار بلسانه ما أرادوا مكرها فقيل يا رسول الله إنّ عماراً كفر فقال كلا إنّ عماراً ملىء إيماناً من فرقه إلى قدمه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه فأتى عمار رسول الله ﷺ وهو يبكي فجعل رسول الله ﷺ يمسح عينيه **«ويقول ما لك إن عادوا لك فعدلهم بما قلت»**، وهو دليل على جواز التكلم بالكفر عند الإكراه، وإن كان الأفضل أن يتجنب عنه إعزازاً للدين كما فعله أبواه لما روي أنّ مسيلمة أخذ رجلين فقال لأحدهما ما تقول في محمد قال رسول الله ﷺ قال فما تقول فيّ فقال أنت أيضاً فخلاه، وقال للآخر ما تقول في محمد قال رسول الله ﷺ قال فما تقول فيّ قال أنا أصم فأعاد عليه ثلاثاً فأعاد جوابه فقتله فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: أما

والتقدير فيه غير لازم وقوله إذ لا أعظم من جرمه الخ، وهو التصميم على قبول الكفر، وأما أنه أعظم منه كفر يضم إليه منكر آخر كالصد عن سبيل الله فليس بشيء لأنّ الأعظمية بالنسبة لغيره وحده لا معه فلا وجه لما قيل الأظهر أن يقول بعظم جرمه، والمراد أنّ عظم عذابه لعظم جرمه فجوزي من جنس عمله. قوله: **(روي أنّ قريشاً الخ)**[1] خرج هذا الحديث ابن حجر رحمه الله تعالى على اختلاف في طرقه وألفاظه وسمية بالتصغير أم عمار رضي الله تعالى عنهما وقوله بين بعيرين أي شجوها بينهما، وقوله وجيء بضم الواو، وكسر الجيم ثم همزة مبنيّ للمجهول من وجأه بمعنى طعنه والجار والمجرور نائب الفاعل، وروي أن الذي قتلها أبو جهل لعنه الله وقوله من أجل الرجال أي رغبة في جماعهم فلذا طعنت في قبلها لزعمهم الفاجر، وقوله أعطاهم الخ فيه مجاز لطيف كأنه فداء له، وقوله ما لك أي ما لك تبكي وتجزع من ذلك. قوله: **(فعدلهم بما قلت)**[2] ذكره في الهداية بلفظ فعدلهم دون قوله بما قلت، ويؤيد ما رواه المصنف رحمه الله تعالى ما رواه الحاكم، وغيره وصححه من أنه قال له فقل لهم، وفسره في الهداية بأنّ معناه عد إلى طمأنينة القلب لا إلى إجراء كلمة الكفر والطمأنينة معاً لأن أدنى درجات الأمر الإباحة فيكون إجراء كلمة الكفر مباحاً، وليس كذلك لأنّ الكفر مما لا تزول حرمته كما بين في الأصول، وقال الرازي: إنّ الأمر للإباحة، وقولهم الكفر مما لا تنكشف حرمته صحيح لكن الكلام في إجراء كلمة الكفر مكرهاً لا في الكفر نفسه، وتعقب في حواشي الهداية بأنّ إجراء كلمة الكفر كفر وإن كان مكرهاً غايته أنه لا يترتب عليه حكم الكفر وأورد على قولهم أدنى درجات الأمر الإباحة بأنّ الإمام النسفيّ رحمه الله

---

(١) أخرجه الطبري ١٤/ ١٢٢ عن ابن عباس بسند ضعيف لضعف عطية بن سعد العوجي، وذكره الواحدي في «أسباب النزول» ٥٦٧ عن ابن عباس بدون إسناد.

(٢) هو بعض المتقدم.

الأوّل فقد أخذ برخصة الله، وأمّا الثاني فقد صدع بالحق فهنيئاً له ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى الكفر بعد الإيمان أو الوعيد ﴿بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ بسبب أنهم آثروها عليها ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي الكافرين في علمه إلى ما يوجب ثبات الإيمان ولا يعصمهم من الزيغ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ فأبت عن إدراك الحق والتأمل فيه ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ الكاملون في الغفلة عما يراد بهم إذ أغفلتهم الحالة الراهنة عن تدبر العواقب ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ إذ ضيعوا أعمارهم وصرفوها فيما أفضى بهم إلى العذاب المخلد ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟﴾ أي عذبوا كعمار رضي الله تعالى عنه

تعالى صرّح بأن أدنى درجاته الترخيص، وهو لا يقتضي الإباحة كالحنث في اليمين على ما هو خير، وأورد على تأويل الهداية أنه لا معنى لأمره بالعود إلى الطمأنينة، وهي لم تزل، وليس بشيء لأن المراد الثبات عليها والعود إلى جعلها نصب عينه قال الجصاص: الإكراه المبيح أن يخاف على نفسه أو بعض أعضائه التلف إن لم يفعل مع أخطاره بباله أنه لا يريده فإن لم يخطر بباله كفر، وقوله لما روي تعليل لأفضلية التجنب ومسيلمة بكسر اللام لوقوعها بعد ياء التصغير والفتح غلط، وقوله أخذ برخصة الله دليل لما مرّ عن النسفي، وقوله صدع بالحق أي صرّح به وأظهره استعارة من الصدع يعني الشق كقوله: ﴿**فاصدع بما تؤمر**﴾ [سورة الحجر، الآية: ٩٤] وليس هذا إلقاء للتهلكة بل هو كالقتل في الغز، وكما صرّح به. قوله: **(أو الوعيد)** وهو قوله فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم فوحد الإشارة على هذا لأنها لا يشار بها إلى متعدد أو لتأويله بما ذكر أو بالوعيد كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى وقوله آثروها بالمد أي اختاروها وقدّموها وفسره به إشارة إلى تعدي الاستحباب بعلى لتضمنه معنى الإيثار. قوله: **(الكافرين في علمه إلى ما يوجب ثبات الإيمان)** إلى متعلق بيهدي والقيد الأوّل ظاهر لأنّ من لم يعلم بقاءه على الكفر يهديه والثاني ليدخل فيه من ارتد ودام على ذلك وبه يرتبط النظم أتم ارتباط، وتحقيق الطبع قد تقدّم، وقوله الكاملون في الغفلة فسره به لتتم فائدته بعد ذكر الطبع، وقوله إذ أغفلتهم أي أوقعتهم في الغفلة الحالة الراهنة أي الحالة الراهنة عندهم مما هم عليه من زخرف الدنيا قال السمين في مفرداته أصل معنى الرهن الحبس، ومنه الحالة الراهنة أي الثابتة الموجودة اهـ، ومنه قول الفقهاء والحالة الراهنة هذه وهو استعمال فصيح سائغ، وفي بعض النسخ الواهنة وهو من تحريف جهلة النساخ. قوله: **(لا جرم أنهم في الآخرة هم الخاسرون)** وقال في آية أخرى الأخسرون لاقتضاء المقام أو لأنه وقع في الفواصل هنا اعتماد الألف كالكاذبين، والكافرين فعبر به لرعاية ذلك، وهو أمر سهل، وقوله ضيعوا أعمارهم جعل الأعمال بمنزلة رأس المال على طريق الكناية بقرينة الضياع والخسران كما قال الشاعر:

إذا كان رأس المال عمرك فاحترس عليه من الإنفاق في غير واجب

ومن غفل عن هذا قال الأولى أن يقول ضيعوا رؤوس أموالهم. قوله: **(عذبوا)** يشير إلى

بالولاية والنصر، وثم لتباعد حال هؤلاء عن حال أولئك وقرأ ابن عامر فتنوا بالفتح أي بعدما عذبوا المؤمنين كالحضرمي أكره مولاه جبراً حتى ارتد ثم أسلما وهاجرا ﴿ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟﴾ على الجهاد وما أصابهم من المشاق ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾ من بعد الهجرة والجهاد والصبر ﴿لَغَفُورٌ﴾ لما فعلوا قبل ﴿رَّحِيمٌ﴾ منعم عليهم مجازاة على ما صنعوا بعد ﴿يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ﴾ منصوب برحيم أو باذكر ﴿تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ تجادل

أنّ أصل الفتنة في اللغة إدخال الذهب النار لتظهر جودته من رداءته كما قال الراغب، ثم تجوّز به عن البلاء، وتعذيب الإنسان، وقوله بالولاية والنصر تفسير لمعنى اللام الداخلة على النفع، ومتعلق بها أو بما تدلّ عليه وفيه إشارة إلى أنّ قوله للذين هاجروا خبر أنّ أي هو كائن لهم لا عليهم، وقيل إنه متعلق بالخبر على نية التقديم والتأخير والخبر لأنّ الأولى والثانية مكرّرة للتأكيد أو للثانية، وخبر الأولى مقدر، وقوله وثم لتباعد حال هؤلاء يعني أنها للتفاوت والتباعد في الرتبة مجازاً لا للتراخي الحقيقي إذ أمرهم في الآخرة مؤخر فمقتضى الظاهر العكس، وقوله من بعدما عذبوا مرّ بيانه، وفسر فتنوا على هذه بوقعوا في الفتنة فإنه ورد لازماً ومتعدّياً. قوله: **(على الجهاد الخ)** يعني متعلقه إمّا خاص بقرينة أو عام، وقوله من بعد الهجرة والجهاد، والصبر يعني أنّ الضمير راجع لما قبله وأنث باعتبار المذكورات، ولو زاد الفتن كان أظهر وتركه لدخوله في الصبر، وقوله منصوب برحيم أي على الظرفية، ولا يضرّ تقييد الرحمة بذلك اليوم لأن الرحمة في غيره تثبت بالطريق الأولى، وهذا أحسن لارتباط النظم به ومقابلته لقوله: **﴿في الآخرة هما الأخسرون﴾**. قوله: **(تجادل عن ذاتها)** هو إشارة إلى ما في الكشاف من أن الضمير للنفس فيكون تقديره نفس النفس، وفيه إضافة الشيء لنفسه قال في الكشف النفس الأولى هي الذات، والجملة أي الشخص بإجزائه كما في قولك نفس كريمة، والثانية ما يؤكد به ويدلّ على حقيقة الشيء وهويته والفرق بينهما أنّ الإجزاء ملاحظة في الأوّل دون الثاني، والأصل هو الثاني لكن لعدم المغايرة بين الذات وصاحبها استعمل بمعنى الصاحب ثم أضيف الذات إليه فوزان كل نفس وزان كل أحد، وفي الفرائد المغايرة شرط بين المضاف، والمضاف إليه لامتناع النسبة بين منتسبين فلذا قالوا يمتنع إضافة الشيء لنفسه إلا أنّ المغايرة قبل الإضافة كافية، وهي محققة هنا لأنه لا يلزم من مطلق النفس نفسك، ويلزم من نفسك مطلق النفس فلذا صحت الإضافة، وإن اتحدا بعدها ولذا جاز عين الشيء وكله ونفسه بخلاف أسد الليث وحبس المنع فتأمل. قوله: **(وتسعى في خلاصها)** بيان للمراد من المجادلة، والاعتذار بنحو هؤلاء أضلونا وما كنا مشركين، وقوله فتقول نفسي نفسي معمول لمقدر كنج، وهو بيان لعدم الاهتمام بشأن غيرها إذ لم يقل ولدي وأبي وأمي ونحوه لا للمجادلة وهو ظاهر، وهذه العبارة وردت بعينها في الحديث[1] وقوله جزاء ما عملت يعني أنه تجوّز يجعل الجزاء كأنه عين العمل

---

(١) هو بعض حديث مطول أخرجه البخاري ٣٣٤٠ ـ ٣٣٦١ ـ ٤٧١٢ ومسلم ١٩٤ والترمذي ٢٢٣٤ =

عن ذاتها وتسعى في خلاصها لا يهمها شأن غيرها فتقول نفسي نفسي ﴿وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ جزاء ما عملت ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ لا ينقصون أجرهم ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً﴾ أي جعلها مثلاً لكلّ قوم أنعم الله عليهم فأبطرتهم النعمة فكفروا، فأنزل الله بهم نقمته أو لمكة ﴿كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ لا يزعج أهلها خوف ﴿يَأْتِيهَا رِزْقُهَا﴾ أقواتها ﴿رَغَدًا﴾ واسعاً ﴿مِّن كُلِّ مَكَانٍ﴾ من نواحيها ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾ بنعمه جمع نعمة على ترك الاعتداد بالتاء كدرع وأدرع أو جمع نعم كبؤس وأبؤس ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ استعار الذوق لادراك أثر الضرر واللباس لما غشيهم، واشتمل عليهم من الجوع والخوف،

أو فيه مضاف مقدّر. قوله: **(لا ينقصون أجرهم)** إن أريد بجزاء ما عملت العقاب، وبهذا الثواب فلا تكرار فيه، وإن كان الأوّل أعم يكون هذا تكراراً للتأكيد، ولذا قيل الأولى تفسيره بأنهم لا يظلمون بزيادة العقاب أو بالعقاب بغير ذنب إلا أن يقال هذا أولى لأنه لما ذكر مجازاة ذنبها توهم إحباط عملها فدفع بهذا أي توفي جزاء عملها كله من خير وشرّ. قوله: **(جعلها مثلاً)** أي جعل القرية التي هذه حالها مثلاً، والمراد أهلها مجازاً أو بتقدير مضاف فضمن ضرب معنى جعل وقرية مفعول أوّل ومثلاً مفعول ثان، وقد مرّ تفصيله، وقوله لكل قوم أي هذا المثل ضرب لكل قوم كانوا بهذه الصفة من غير تعيين أو لقوم مخصوصين وهم أهل مكة كما أشار إليه بقوله أو لمكة أي لأهلها والقرية إمّا مقدّرة بهذه الصفة غير معينة إذ لا يلزم وجود المشبه به أو معينة من قرى الأوّلين، وقوله من نواحيها بيان لمكان. قوله: **(جمع نعمة على ترك الاعتداد بالتاء)** لأنّ المطرد جمع فعل على أفعل لا فعلة، ونعم بضم النون بمعنى النعمة أو اسم جمع للنعمة كما قاله الفاضل اليمني. قوله: **(استعار الذوق الخ)** لما كان المتبادر أنّ الإذاقة واللباس هنا استعارتان إذ معناهما الحقيقي غير مراد وفي إيقاع إحداهما على الأخرى خفاء ذهب الزمخشريّ، وتبعه المصنف رحمه الله تعالى إلى ما ذكر، وحاصله على ما قرره في الكشف أنّ الإذاقة استعيرت للإصابة وأوثرت للدلالة على شدة التأثير التي تفوت لو استعملت الإصابة وبين العلاقة بأنّ المدرك من أثر الضرر شبه بالمدرك من طعم المر البشع، ووجه الشبه بينهما الكراهة، والنفرة فهو من باب استعارة المحسوس للمعقول، وإنما قدم الزمخشريّ أنها جرت مجرى الحقيقة ليفرع عليه أنّ إيقاعها على اللباس تجريد فلا فرق بين إذاقها إياه، وأصابها به على ما حقق من أنّ التجريد إنما يحسن أو يصح بالحقيقة أو ما ألحق بها من المجاز الشائع فكان على المصنف رحمه الله تعالى أن لا يهمله، وأمّا الاعتراض عليه بأنه لولاه لم يظهر كونه ملائماً للمستعار له لأنّ حدوث الاستعارة في هذا يستدعي أن يكون لباس الجوع قرينة الاستعارة لعدم ما يصلح قرينة لها غيره فكيف يتأتى التجريد فمدفوع بأنه مبنيّ على أنّ التجريد

= وأحمد ٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦ وابن حبان ٦٤٦٥ وابن أبي شيبة ١١/ ٤٤٤ وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ والبغوي ٤٣٣٢ والبيهقي ص ٣١٥ في «الأسماء والصفات» كلهم من حديث أبي هريرة.

. . . . . .

لا يكون قرينة مع أنه حينئذ يجعل القرينة إيقاعه على اللباس واللباس استعير لما غشيه من أثر الجوع والخوف، وهو ضررهما والغاشي هو الضرر لا الجوع، والخوف وإلا كان لباس الجوع كلجين الماء، وحينئذ تبين وجه إيقاع الإذاقة على اللباس إذ المعنى فأذاقهم ما غشيهم من ضرر الجوع والخوف، وظهر وجه إيثار التجريد على الترشيح لأنّ الإذاقة تفيد ما لا تفيده الكسوة من التأثير والإدراك وأوثر اللباس على الطعم للدلالة على الشمول والإذاقة على الكسوة للدلالة على التأثير والتأثر الموجب لقوة الإدراك، وهذا أولى مما في المفتاح من حمل اللباس على رثاثة الهيئة، وتغير اللون اللازمين للجوع، والخوف إذ لا يحسن موقع الإذاقة وتكون الإصابة أبلغ موقعاً يعني أنه حينئذ استعارة محسوس لمثله فتفوت المبالغة التي اختير لأجلها الإذاقة إيهاماً للعلة، وقال المحقق في شرح التلخيص الذي يلوح من كلام القوم إنّ في هذه الآية استعارتين إحداهما تصريحية، والأخرى مكنية فإنه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له اسمه، ومن حيث الكراهية بالطعم المرّ البشع فيكون استعارة مصرّحة نظراً إلى الأوّل ومكنية نظراً إلى الثاني، وتكون الإذاقة تخييلاً، وتحقيق ذلك أنّ الاستعارة بالكناية إن كانت تشبيهاً مضمراً في النفس فلا مانع من كون المشبه في التشبيه مذكوراً مجازاً، وإن كانت المشبه به المرموز إليه المستعار للمشبه فلا مانع أيضاً في ذلك من ذكر المشبه مجازاً وإن كانت المشبه المستعار للمشبه به كما هو مذهب السكاكيّ فصحته تدور على صحة الاستعارة من المستعار فإن صحت صح وإلا فلا ولذا قال المدقق في الكشف أنّ الحمل على التخييل ضعيف لا يلائم بلاغة التنزيل فكونه منزع القوم هنا لا يخلو من التأمل كيف، وقد ذهب شيخنا الصناعة إلى خلافه، وقوله من الجوع، والخوف من هنا ابتدائية أو سببية أي ما غشيهم ناشئ من ذلك أو حاصل بسببه لا بيانية وإلا كان لباس الجوع تشبيهاً كلجين الماء كما مر، وقد جوّزه شرّاح المفتاح في النظم، واعلم أنّ السكاكيّ جعل هذه الاستعارة من الاستعارات المحتملة للتحقيق والتخييل فقال الذي يظهر من لفظ اللباس عند الأصحاب بتأملهم فيه هو الحمل على التخييل بأنه يشبه الجوع في التأثير بذي لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليها اسمه الموضوع لما هو متحقق، ويحتمل عندي أن يحمل على التحقيق، وذلك بأن يستعار لما يحيط بالإنسان عند جوعه من تغير لونه، ورثاثة هيئته فيكون استعارة المحسوس للمحسوس، واعترض بأنّ الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن لأنّ الجوع إذا شبه بالمؤثر القاصد الكامل فيما تولاه ناسب أن يخترع له صورة ما يكون آلة للتأثير لا صورة اللباس، وهذا الاعتراض أورده الشريف في شرح المفتاح، وتبعه الفاضل المحشي ظاناً أنه وارد غير مندفع، ولا يخفى أنّ السكاكي ترى أن التخييلة مستعملة في أمر وهميّ توهمه المتكلم شبيهاً بمعناه الحقيقي على ما حقق في محله فاللباس إذا كان تخييلاً يجوز أن يكون المراد به أمراً مشتملاً على الجوع اشتمال اللباس كالقحط، ومشتملاً على الخوف كإحاطة العدوّ، ونحوه فلا

وأوقع الإذاقة عليه بالنظر إلى المستعار له كقول كثير:

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكاً غلقت لضحكته رقاب المال

فإنه استعار الرداء للمعروف لأنه يصون عرض صاحبه صون الرداء لما يلقى عليه وأضاف إليه الغمر الذي هو وصف المعروف والنوال لا وصف الرداء نظراً إلى المستعار له وقد ينظر إلى المستعار كقوله:

وجه لقوله صورة اللباس مما لا مدخل له في التأثير، وما ادّعاه من أنه لا يناسب مع الفاعل إلا ذكر الآلة للتأثير لم يصرح به أحد من القوم ولا يتأتى التزامه في كل مكنية ألا تراك لو قلت إنّ مسافة القصر القريض ما زال يطويها حتى نزل ببابه على تشبيه المدح بمسافر أثبت له المسافة تخييلاً وما بعده ترشيحاً كانت استعارة حسنة، وليست قرينتها آلة لذلك الفاعل بل أمر من لوازمه، ولو تتبعت كلام البلغاء وجدت مثله يفوت العد، ويخرق سياج الحد مع أنه لو سلم ورد على ما اختاره فإنّ الإذاقة لا تناسب اللباس ظاهراً فتأمل.

قوله: **(كقول كثير:**

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال)

هذا البيت من شواهد العربية، وهو من قصيدة لكثير عزة مدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه يقول إنه جواد لأنّ الغمر من الغمرة، وهي في الأصل معظم الماء وكثرته فاستعيرت للشدّة والعطاء الكثير بل لكلّ كثير فالمعنى أنه كثير العطاء، وقيل كثير الدين لكثرة عطائه فوضع الرداء موضع الدين الذي يغمر الذمّة لأنّ كلاً منهما كذلك أما الرداء فيغمر اللابس، وأما الدين فيغمر الذمة ومنه قول حكيم العرب من أراد الغنى فليخفف الردا أي ثقل الدين، وإذا تبسم ضاحكاً قيل معناه شارعاً في الضحك، وقال الفاضل اليمني معناه إذا ضحك تبسم أي إن ضحكه كله تبسم، وهو من أخلاق الكرام، والمعنى أنه إذا تبسم في وجه راجيه وجبت لهم رقاب ماله صارت لهم بمنزلة الرهن إذا غلق عند مرتهنه بأن استحقه وصار له إذا عجز الراهن عن تخليصه، وكان هذا معروفاً في الجاهلية، وإن لم يتعاقدا عليه كما في بيع الوفاء ففيه استعارة تبعية، وقال السيرافيّ معناه أنه إذا ضحك وهب ماله والمال عام لكل متموّل ويختص بالإبل في إطلاق كلامهم لأنها أكثر أموالهم فرقاب الأموال الإبل نفسها كقوله من أعتق رقبة أي عبداً، والغلق هنا بالغين المعجمة ضد الفتح، والمعروف الإحسان هنا. قوله: **(الغمر الذي هو وصف المعروف والنوال)** نظراً إلى المستعار له كذا في الكشاف واعترض عليه بأنّ أهل اللغة نصوا على أنه يوصف به الثوب أيضاً كما يوصف به المنوال وكلاهما مجاز، وقد صرّح به في الأساس فبين كلاميه تدافع، وأجيب بأنه شاع في النوال وإن كان مجازاً فلا ينافيه استعماله في اللباس مجازاً أيضاً وهذا لا يحسم مادّة الاشكال لأنه إذا وصف به الثوب وأضيف إليه لم يكن تجريداً قال الفاضل اليمني بعدما قرر كلام الزمخشريّ قلت فيه عدول عن الظاهر

ينازعني ردائي عبد عمرو رويدك يا أخا عمرو بن بكر
إلى الشطر الذي ملكت يميني ودونك فاعتجر منه بشطر

استعار الرداء لسيفه، ثم قال: فاعتجر نظراً إلى المستعار ﴿بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ بصنيعهم ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ﴾ يعني محمداً ﷺ، والضمير لأهل مكة عاد إلى ذكرهم بعدما ذكر مثلهم ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ أي حال التباسهم بالظلم والعذاب ما أصابهم من الجدب الشديد أو وقعة بدر ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا

لأنّ الغمر ليس صفة حقيقية للنوال، والمعروف بل هو وصف للبحر المستعار أولاً للمعروف يقال غمره الماء يغمره غمراً أي علاه، والغمر الماء الكثير فهو هاهنا تجريد للاستعارة بعد أن كان ترشيحاً وهذا المثال المستشهد به يشبه ما في الآية في أنّ التجريد ليس تجريداً محضاً انتهى وهذا هو تحقيق المقام بما تندفع به الأوهام، ونظيره من بعثنا من مرقدنا فتدبر. قوله: **(ينازعني ردائي عبد عمرو الخ)** أراد بالرداء سيفه لأنه يتوشح به كما يتوشح بالرداء كما في الأساس وفي الإيضاح أنه أريد به السيف لأنه يصون صاحبه صون الرداء، والأوّل أظهر وسأل بعض الملاحدة ابن الأعرابي فقال أللتقوى لباس فقال نعم للتقوى لباس ولاباس، وإذا رحم الله الناس فلا رحم هذا الراس هب أنّ محمداً ﷺ لم يكن نبياً ألم يكن عربياً، والاعتجار لف العمامة من غير إدارة تحت الحنك يقول يجاذبني سيفي الشخص المسمى بعبد عمرو ويريد أن يأخذه مني فقلت له رويدك أي تمهل فلي النصف الأعلى منه وهو ما كان منه بيمينه فخذ أنت النصف الآخر منه فلفه على رأسك ومعناه أنه يضر به، ومثله قول الآخر:

نقاسمهم أسيافنا شرّ قسمة ففينا غواشيها وفيهم صدورها

فالاعتجار ترشيح لاستعارة الرداء، وهو معنى قوله نظراً إلى المستعار والشطر النصف، والبعض من الشيء وقوله بصنيعهم أي مصنوعهم إشارة إلى أنّ ما موصولة والعائد محذوف أي يصنعونه، ويجوز أن تكون مصدرية، والباء سببية والضميران عائدان على المضاف المقدّر في قوله ضرب الله مثلاً قرية إذ تقديره قصة أهل قرية بعدما عاد إلى لفظها، وقيل إنه عائد على القرية مراداً بها أهلها فهو كقوله: **﴿أو هم قائلون﴾** بعد قوله: **﴿وكم من قرية أهلكناها﴾**. قوله: **(عاد إلى ذكرهم)** بعدما ذكر مثلهم هذا مبنيّ على المختار في تفسير قوله ضرب الله مثلاً قرية من أنّ القرية ليست مكة بل قرية مفروضة ضرب بها المثل فإنها ذكرت تمثيلاً لهم بما يشبه حالهم، ثم انتقل من التمثيل لهم للتصريح بحالهم الداخلة في التمثيل فلا وجه لقول أبي حيان رحمه الله تعالى أنه يتعين أن يراد بالقرية مكة لقوله: **﴿ولقد جاءهم رسول منهم﴾** وإذا أريد بها مكة فهو ظاهر المناسبة، والارتباط بما قبله. قوله: **(أي حال التباسهم بالظلم)** بيان لأنّ الجملة الحالية تقتضي تلبسهم بمضمونها قبل وقوع معنى العامل فيها، وهو لا ينافي الاستمرار الذي تفيده الاسمية بل تقتضيه فلا وجه لما قيل إنّ الأظهر أن يقول حال استمرارهم على الظلم،

طَيِّبًا ﴾ أمرهم بأكل ما أحل الله لهم، وشكر ما أنعم عليهم بعد ما زجرهم عن الكفر، وهددهم عليه بما ذكر من التمثيل والعذاب الذي حلّ بهم صدّاً لهم عن صنيع الجاهلية ومذاهبها الفاسدة ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ تطيعون، أو إن صح زعمكم إنكم تقصدون بعبادة الآلهة عبادته ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لما أمرهم بتناول ما أحل لهم عدّد عليهم محرّماته ليعلم أن ما عداها حل لهم، ثم أكد ذلك بالنهي عن التحريم والتحليل بأهوائهم فقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ كما قالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا الآية، ومقتضى سياق الكلام وتصدير الجملة بإنما حصر المحرّمات في الأجناس الأربعة إلا ما ضم إليه دليل كالسباع

وقوله ما أصابهم من الجدب أي بمكة لأنّ السورة مكية أو وقعة بدر لتبادر القتل من العذاب، وهو لم يقع بمكة فيكون إخباراً بالغيب ولا ينافيه كون الماضي مجازاً عن المستقبل المتحقق وقوعه كما توهم. قوله: **(أمرهم بأكل ما أحل الله لهم الخ)** أمر وأحلّ تنازعاً قوله الله، وما أحلّ من قوله حلالاً وهو حال من مالا مما دلت عليه من التبعيضية لتكلف الحال من الحرف بلا مقتض، وخصه لأنه لا يأمر بأكل الحرام، والطيب ما يستلذ، وقد يكون بمعنى الحلال في غير هذا، ومن ابتدائية أو تبعيضية والمقصود بهذا بيان ارتباطه بما قبله بالفاء، وقوله صدّاً مفعول لأجله من قوله أمرهم أي صداً لهم عن فعله بعد ذلك أو عن الاستمرار عليه، وقوله وشكر ما أنعم توطئة لما بعده وقوله حل بهم مبنيّ على التفسير الأوّل. قوله: **(تطيعون الخ)** يعني أنّ هذه مرتبطة بما قبلها، ومؤكدة له فإما أن تحمل على الطاعة لتطابق الأمر أو تجري على حقيقتها بناء على زعمهم الكاذب من أنّ الآلهة مقربة لله وشفعاء عنده فعبادتها عبادة له لأنه المستحق للعبادة وما عداه ذريعة له، وإنما أوّلت بهذا لأنهم لم يكونوا يخصون الله بالعبادة. قوله تعالى: **(﴿إنما حرم﴾ الخ)** مرّ تفسيره وقوله فمن اضطر أي دعته ضرورة المخمصة إلى تناول شيء من ذلك غير باغ على مضطر آخر ولا عاد متعدّ قدر الضرورة وسدّ الرمق فالله لا يؤاخذه بذلك، وقوله ليعلم مجهول علم أو معلوم أعلم، وقوله ما عداها حلّ لهم بكسر الحاء بمعنى حلال، وهذا بناء على أنّ الأصل الإباحة، والحرمة متوقفة على الدليل، وقوله ثم أكد الخ توطئة لما بعده وإنما كان تأكيداً لأنّ الحصر يفيد أنّ المحرمّ والمحلل ما حرّمه الله، وأحله فغيره كذب منهي فالتصريح بالنهي عن الكذب يؤكده ولا ينافيه العطف كما مرّ مراراً، وقوله كما قالوا الخ مر تفسيره في الأنعام. قوله: **(ومقتضى سياق الكلام)** وهو النهي عن التحليل، والتحريم بعد تعديد المحرمات والحصر، وليس هذا من السكوت في موضع البيان حتى يكون بياناً لأنه نفي لما عدا ما ذكر. قوله: **(إلا ما ضم)** بصيغة المعلوم أي ضمه إليها دليل آخر من السنة، وهو استثناء من مقدّر متفرّع على ما قبله أي فتنحصر المحرّمات فيما ذكر إلا ما ضمه الدليل وسكت عن الخيل للاختلاف في حرمتها كما فصل في الفقه، والحمر بضمتين جمع

والحمر الأهلية وانتصاب الكذب بلا تقولوا وهذا حلال، وهذا حرام بدل منه أو متعلق بتصف على إرادة القول أي ولا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم فتقولوا هذا حلال وهذا حرام أو مفعول لا تقولوا والكذب منتصب بتصف وما مصدرية أي ولا تقولوا هذا حلال، وهذا حرام لوصف ألسنتكم الكذب أي لا تحرّموا ولا تحللوا بمجرّد قول تنطق به ألسنتكم من غير دليل. ووصف ألسنتهم الكذب مبالغة في وصف كلامهم بالكذب كأنّ حقيقة

حمار، والأهلية هي الحمر المركوبة لا الوحشية فإن قلت كيف يضم إليها ما ذكر مع الحصر المنافي له قلت هو لا ينافيه لأنه حصر إضافيّ بالنسبة إلى ما حرموه ولأنّ المذكورات لم تحرم في الماضي فتأمّل. قوله: **(وانتصاب الكذب الخ)** هذا توجيه لقراءة الجمهور بكسر الذال ونصب الباء، وقد وجهت بوجوه منها هذا، وهو أنه مفعول به، وقوله هذا حلال الخ بدل منه بدل كل، وقيل إنه مفعول مطلق فلا يكون هذا بدلاً منه لأنه مقول القول، وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون بدل اشتمال، وهذا من إبدال الجملة من المفرد قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى، وهذا بناء على أنّ القول هل هو متعدّ أو لا، وما على هذا موصولة والعائد محذوف، والمعنى لا تقولوا هذا حلال، وهذا حرام لما تصفه ألسنتكم بالحل، والحرمة فقدم الكذب عليه وأبدل منه، واللام صلة للقول كما يقال لا تقل للنبيذ أنه حلال أي في شأنه وحقه فهي للاختصاص، وسيأتي لها تفسير آخر، وفيه إشارة إلى أنه مجرد قول باللسان لا حكم مصمم عليه. قوله: **(أو متعلق بتصف)** أي بيان وتفسير له على إرادة القول أي تقديره بعده ليكون قوله هذا حلال وهذا حرام مقولاً ومعمولاً له والجملة مبينة ومفسرة لقوله تصف الخ لتصديرها بالفاء التفصيلية كما في قوله: **﴿فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم﴾** [سورة البقرة، الآية: ٥٤] كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ويحتمل أنه بيان لحاصل المعنى بلا تقدير وقيل إنه بتضمين القول أي قائلين ذلك واللام بحالها وقوله فتقولوا جواب النهي ولا تعقيد فيه كما في بيت الفرزدق كما توهم إذ لا تقديم ولا تأخير فيه وقوله لما تصفه إشارة إلى أنّ ما موصولة عائدها محذوف. قوله: **(أو مفعول لا تقربوا)** أي قوله هذا حلال وهذا حرام مقول القول، والكذب مفعول به لتصف فهو معطوف على قوله، وهذا حلال وهذا حرام بدل منه، وهي معطوفة على الاسمية قبلها لا حال حتى يتوجه ما قيل إنه عطف على قوله أو متعلق لكنه مع ما عطف عليه كان تفصيلاً متعلقاً بقوله، وانتصاب الكذب بلا تقولوا وهذا ليس كذلك فالوجه عطفه على جملة، وانتصاب الكذب بلا تقولوا الخ بتقدير مبتدأ أي، وهو مفعول لا تقولوا ولا يتكلف توجيهه مع أنه ظاهر، وتردّد المعرب في جواز كون الكذب تنازع فيه تقولوا وتصف، واللام على هذا للتعليل، وبيان أنه قول لم ينشأ عن حجة ودليل كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى، وليس بتكرار مع قوله لتفتروا على الله الكذب لأنّ هذا لإثبات الكذب مطلقاً، وذلك لإثبات الكذب على الله فهو إشارة إلى أنهم لتمرنهم على الكذب اجترؤوا على الكذب على الله فنسبوا ما حللوه وحرّموه إليه. قوله: **(ووصف ألسنتهم الكذب مبالغة الخ)** هذا على جعل الكذب مفعول تصف ففيه

الكذب كانت مجهولة، وألسنتهم تصفها وتعرّفها بكلامهم هذا ولذلك عدّ من فصيح الكلام كقولهم: وجهها يصف الجمال وعينا تصف السحر. وقرىء الكذب بالجرّ بدلاً من ما والكذب جمع كذوب أو كذاب بالرفع صفة للألسنة وبالنصب على الدم، أو بمعنى الكلم الكواذب ﴿لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ تعليل لا يتضمن معنى الغرض ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ

مبالغة لجعله عين الكذب ترقي عنها إلى أن خيل أنّ ماهية الكذب كانت مجهولة حتى كشف كلامهم عن ماهية الكذب، وأوضحها كما أشار إليه الرازي فتصف بمعنى توضح فهو بمنزلة الحدّ، والتعريف الكاشف عن ماهية الكذب فالتعريف في الكذب للجنس كأنّ ألسنتهم إذا نطقت كشفت عن حقيقته وعليه قول المعرّي:

سرى برق المعرّة بعد وهن فبات برامة يصف الكلالا

ونحوه نهاره صائم إذا وصف اليوم بما يوصف به الشخص لكثرة وقوع ذلك الفعل فيه، وكذلك وجهها يصف الجمال لأنّ وجهها لما كان موصوفاً بالجمال الفائق صار كأنه حقيقة الجمال ومنبعه الذي يعرف منه حتى كأنه يصفه ويعرفه كقوله:

أضحت يمينك من جود مصوّرة لا بل يمينك منها صوّر الجود

فهو من الإسناد المجازي أو نقول إنّ وجهها يصف الجمال بلسان الحال فهو استعارة مكنية، وعليه اقتصر في الكشف كأنه يقول ما بي هو الجمال بعينه ومثله وارد في كلام العرب والعجم هذا زبدة ما في شروح الكشاف وما في الآية أبلغ من المثال المذكور لما سمعت. قوله: **(وقرئ الكذب بالجر الخ)** تبع فيه أبا البقاء رحمه الله تعالى لكنه تسمح في قوله من ما إذ المبدل منه هي مع مدخولها، وفيه ردّ على الزمخشريّ إذ جعله نعتاً لما المصدرية مع صلتها لأنّ المصدر المسبوك من أن، وما المصدرية مع الفعل معرفة كالمضمر لا يجوز نعته، وكذا أخواتهما فلا يقال أعجبني أن تقوم السريع بمعنى قيامك السريع. قوله: **(والكذب)** معطوف على ما قبله أي وقرئ الكذب بضم الكاف، والذال المخففة جمع كذوب كصبور وصبر أو جمع كذاب بكسر الكاف، وتخفيف الذال مصدر كالقتال وصف به مبالغة، وجمع على فعل ككتاب وكتب، وقيل إنه جمع كاذب كشارف وشرف، وقوله وبالنصب هي قراءة مسلمة بن محارب كما نقله ابن عطية رحمه الله تعالى وخرجت على وجوه أحدها أنها منصوبة على الشتم والذم، وهي نعت للألسنة مقطوع، والثاني أن يكون بمعنى الكلم الكواذب يعني أنها مفعول بها والعامل فيها إمّا تصف أو القول أي لا تقولوا الكلم الكواذب، والثالث أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لتصف من معناه على أنه جمع كذاب المصدر ولبعده تركه المصنف رحمه الله تعالى وأعرب هذا حلال الخ. على ما مر ولا إشكال في إبداله لأنه كلم باعتبار مواده وكلامان ظاهراً. قوله: **(تعليل لا يتضمن معنى الغرض)** يعني أنها لام الصيرورة والعاقبة المستعارة من التعليلية كما مر تحقيقه إذ ما صدر منهم ليس لأجل هذا بل لأغراض أخر يترتب عليها ما ذكر،

﴿ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ لما كان المفتري يفتري لتحصيل مطلوب نفي عنهم الفلاح وبينه بقوله: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ أي ما يفترون لأجله، أو ما هم فيه منفعة قليلة تنقطع عن قريب ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾ أي في سورة الأنعام في قوله: **﴿وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر﴾** [سورة الأنعام، الآية: ١٤٦] ﴿مِن قَبْلِهِمْ﴾ متعلق بقصصنا أو بحرمنا ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ بالتحريم ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ حيث فعلوا ما عوقبوا به عليه، وفيه تنبيه على الفرق بينهم وبين غيرهم في التحريم، وإنه كما يكون للمضرة يكون للعقوبة ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ بسببها أو ملتبسين بها لتعمّ الجهل بالله، وعقابه وعدم التدبر في العواقب لغلبة الشهوة والسوء يعم الافتراء على

وقال المعرب يجوز أن تكون للتعليل ولا يبعد قصدهم لذلك، وهو بدل من لما تصف لأنّ وصفهم الكذب هو افتراء على الله أو متضمن له كما مر قاله أبو حيان رحمه الله تعالى، وهو على تقدير جعل ما مصدرية إمّا إذا كانت بمعنى الذي فاللام ليست للتعليل فيبدل منها ما يفهم التعليل، وإنما هي متعلقة بلا تقولوا على حدّها في قولك لا تقولوا لما أحلّ الله هذا حرام أي لا تسموه بهذا الاسم وقد مر لها توجيه آخر قريب من هذا قيل، ولا مانع من إرادة التعليل على الموصولية أيضاً. قوله: **(لما كان المفتري)** اسم فاعل أي الكاذب وقوله نفى عنهم الفلاح أي الظفر، والفوز بمطلوب يعتد به، وأمّا ما قصدوه فأمر قليل منقطع مفض إلى الخسران، والعذاب المخلد فلا عبرة به كما سيصرح، وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله وبينه الخ. قوله: **(أي ما يفترون لأجله)** يشير إلى أنّ قوله متاع خبر مبتدأ محذوف تقديره ما ذكر لا متاع مبتدأ، وقليل خبره لأنّ النكرة لا يخبر عنها بدون مسوغ، وتأويله بمتاعها ونحوه بعيد، وقوله منفعة الخ تفسير لقوله متاع. قوله: **(أي في سورة الأنعام)** قيل، وفي هذه الآية دليل على تقدّم آية سورة الأنعام في النزول لا على تقدم سورة الأنعام بتمامها كما ظنّ قلت هذا غفلة عما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في آخر سورة الأنعام من أنها أنزلت جملة واحدة فالقائل بنى كلامه على مدعي المصنف رحمه الله تعالى، وقد تقدم منا كلام فيه. قوله: **(متعلق بقصصنا أو بحرمنا)** بتقدير مضاف تقديره على الأوّل من قبل نزول هذه الآية، وكذا على الثاني ويحتمل أن يقدر فيه من قبل تحريم ما حرّم على أمّتك وهو أولى، ويجوز فيه التنازع، وقوله عوقبوا به أي بالتحريم عليه أي على ما عوقبوا به فالضمير الأوّل للتحريم، والثاني للموصول، والفرق بينهم وبين غيرهم في التحريم أنّ هذه الأمّة لم يحرم عليها إلا ما فيه مضرة لها وغيرهم قد يحرم عليهم ما لا ضرر فيه عقوبة لهم بالمنع كاليهود قال تعالى: **﴿فبظلم من الذين هادوا حرّمنا﴾** الآية. قوله: **(بسببها)** فالباء للسببية والمراد بالجهالة السبب الحامل لهم على العمل كالغيرة الجاهلية الحاملة على القتل وغير ذلك، وقوله أو ملتبسين فهي للملابسة وقوله لتعم الجهل بالله وعقابه متعلق بتقدير ملتبسين تعليل له يعني أنه فسره بما ذكر فشمل الجاهل بما ذكر إذا عمل سوءاً لغلبة شهوته فسببه غلبة الشهوة، ويصدق عليه أنه ملتبس بالجهالة المذكورة وعدم التدبر

الله وغيره ﴿ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا﴾ من بعد التوبة ﴿لَغَفُورٌ﴾ لذلك السوء ﴿رَحِيمٌ﴾ يثيب على الإنابة ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ لكماله واستجماعه فضائل لا تكاد توجد إلا مفرقة في أشخاص كثيرة كقوله:

ليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

وهو رئيس الموحدين، وقدوة المحققين الذي جادل فرق المشركين، وأبطل مذاهبهم الزائغة بالحجج الدامغة، ولذلك عقب ذكره بتزييف مذاهب المشركين من الشرك والطعن

بالنصب معطوف على الجهل، ولغلبة الشهوة متعلق بملتبسين، وقيل بقوله عملوا السوء وغيره منصوب معطوف على الافتراء. قوله: **(من بعد التوبة)** لم يذكر الإصلاح كما في بعض التفاسير لأنه مندرج في التوبة وتكميل لها وليس شيئاً آخر ثم نظم هذه الآية وإعرابها كقوله تعالى: **﴿ثم إنّ ربك للذين هاجروا﴾** [سورة النحل، الآية: ١١٠] فلذا ترك التعرّض له لقرب العهد، وقوله يثيب على الإنابة وهي التوبة أي تفضلاً منه فإنّ مقتضاها العفو لا الإثابة. قوله: **(لكماله واستجماعه فضائل الخ)** أي الأمّة أصل معناها الجماعة الكثيرة فأطلقت عليه لاستجماعه كمالات لا تكاد توجد في واحد بل في أمة من الأمم واستشهد عليها استشهاداً معنوياً بالبيت المذكور، وهو لأبي نواس الشاعر المشهور من شعر يمدح به الفضل بن الربيع الوزير وهو:

قولاً لهرون إمام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد
نصيحة الفضل وإشفاقه أخلى له وجهك من حاسد
بصادق الطاعة ديانها وواحد الغائب والشاهد
أنت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد
أوجده الله فما مثله لطالب ذاك ولا ناشد
وليس لله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

وقوله وليس لله روي ليس من الله كما في نسخ هذا الكتاب، والمشهور في الكتب الأدبية ليس على الله ومستنكر بمعنى مستغرب فلا يقال الأحسن أن يقول ليس من الله بمستبدع، والبيت ظاهر غير محتاج للتفسير وقد تبعه كثير من الشعراء في هذا المعنى، وقوله وهو أي إبراهيم عليه الصلاة والسلام رئيس الموحدين أي في عصره، وقوله قدوة المحققين لأنه أوّل من نصب أدلة التوحيد فقوله الذي الخ بيان له والزائغة المائلة عن السداد وقوله بالحجج الدامغة أي التي تلزم الخصم بحيث لا يقدر على الجواب مجاز من دمغه إذا شجه شجة بلغت دماغه. قوله: **(ولذلك عقب ذكره بتزييف)** في نسخة بالباء وفي أخرى بدونها وعلى الثانية فهو بالتشديد من قولهم عقبه إذا خلفه ثم تعدّى بالتضعيف إلى مفعولين، ويجوز رفع ذكره فإنه يقال عقبه تعقيباً إذا جاء بعقبه أي بعده فمن قال إنّ هذا مبنيّ على ترك الباء في تزييف، ولم أجده في النسخ لا يلتفت إليه لأنه موجود في نسخ مصححه عندنا، وعلى الأولى قيل إنه من القلب

في النبوة، وتحريم ما أحله أو لأنه كان وحده مؤمناً وكان سائر الناس كفاراً وقيل هي فعلة بمعنى مفعول كالرحلة والنخبة من أمه إذ قصده، أو اقتدى به فإن الناس كانوا يؤمونه للاستفادة ويقتدون بسيرته لقوله: ﴿**إني جاعلك للناس إماماً**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٤] ﴿قَانِتًا لِلَّهِ﴾ مطيعاً له قائماً بأوامره ﴿حَنِيفًا﴾ مائلاً عن الباطل ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ كما زعموا فإنّ قريشاً كانوا يزعمون إنهم على ملة إبراهيم ﴿شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ﴾ ذكر بلفظ القلة للتنبيه على أنه كان لا يحل بشكر النعم القليلة فكيف بالكثيرة ﴿اجْتَبَاهُ﴾ للنبوّة ﴿وَهَدَاهُ إِلَى

والأصل عقب تزييف مذاهب المشركين بذكره، وهو تكلف يؤيد أن تلك النسخة هي الصحيحة والتزييف الرد والإبطال مستعار من زيف الدراهم إذ جعلها زيوفاً لا تروج، وهذا إشارة إلى ما مرّ في سورة الأنعام، وقوله من الشرك الخ إشارة إلى ما سبق في النظم. قوله: (**أو لأنه كان وحده مؤمناً الخ**) لأنه عليه الصلاة والسلام قال لسارة: «**ليس على الأرض اليوم مؤمن غيري وغيرك**» كما في البخاري، ومن معاني الأمة كما في القاموس من هو على الحق مخالف لسائر الأديان، وهذا التفسير مرويّ عن مجاهد والظاهر أنه مجاز بجعله كأنه جميع أهل ذلك العصر لأنّ الكفرة بمنزلة العدم.

قوله: (**وقيل هي فعلة الخ**) الرحلة بضم الراء، وسكون الحاء المهملتين، وهو الشريف ونحوه مما يرحل إليه فهو بمعنى مرحول إليه، والنخبة بضم النون، والخاء المعجمة والباء الموحدة المنتخب المختار فهو على هذا بمعنى مأموم أي مقصود أو مؤتم به بمعنى مقتدي به في سيرته والآية ظاهرة في الثاني، وقيل إنها تحتملهما قال في الانتصاف ويقوي هذا الثاني قوله: ﴿**ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم**﴾ [سورة النحل، الآية: ١٢٣] أي كان أمة يؤمه الناس ليقتبسوا منه الخيرات، ويقتفوا بآثاره المباركة حتى أنت على جلالة قدرك قد أوحينا إليك أن اتبع ملته واقف سيرته اهـ. قوله: (**مائلاً عن الباطل**) أصل معنى الحنف الميل الحسي، ونقل إلى المعنويّ وهو يتعدّى بإلى إلى الجانب المرضي المأخوذ وبعن إلى المتروك، وأحدهما مستلزم للآخر، ولذا فسره في الكشاف بالمائل إلى ملة الإسلام غير الزائل عنها، وما فسره به المصنف رحمه الله تعالى غير مخالف له لأنّ من مال عن الباطل وأعظمه الكفر مال إلى الحق وأعلاه الإسلام، والعقائد الحقة وإنما اختاره المصنف رحمه الله تعالى لئلا يتكرر مع ما قبله فمن قال تفسير الزمخشريّ هو الموافق للغة لم يأت بشيء. قوله: (**كما زعموا الخ**) تنبيه على أنّ فائدته الرد على هؤلاء وإلا لم يفد ذكره، وقوله للتنبيه الخ إشارة إلى أنه عبر به لأنه يعلم منه غيره بالطريق الأولى فلا حاجة إلى استعارة جمع القلة للكثرة، وهذا الجار والمجرور يتعلق بشاكراً ويجوز تعلقه باجتباه، واجتباه إمّا حال وإمّا خبر آخر لكان وإلى صراط يجوز تعلقه باجتباه، وهداه على التنازع واجتباه بمعنى اصطفاه، واختاره، وقوله في الدعوة إلى الله تعالى في الكشاف في الدعوة إلى ملة الإسلام قيل، وما فعله المصنف رحمه الله تعالى خال من

صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ في الدعوة إلى الله ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ بأن حببه إلى الناس حتى إنّ أرباب الملل يتولونه، ويثنون عليه ورزقه أولاداً طيبة وعمراً طويلاً في السعة والطاعة ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ لمن أهل الجنة كما سأله بقوله: ﴿وألحقني بالصالحين﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٠١] ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ يا محمد، وثم إمّا لتعظيمه والتنبيه على أن أجل ما أوتي إبراهيم اتباع الرسول عليه السلام ملته أو لتراخي أيامه ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ في التوحيد والدعوة إليه بالرفق، وإيراد الدلائل مرّة بعد أخرى والمجادلة مع كل أحد على حسب فهمه ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ بل كان قدوة الموحدين ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ ﴾ تعظيم السبت، أو التخلي فيه للعبادة ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾ أي على نبيهم، وهم اليهود أمرهم

الإعادة فتأمله. قوله: **(بأن حببه إلى الناس الخ)** أي جعله محبباً في قلوبهم فهم يتولونه أي يجعلونه والياً أي مقتدى به في هديه، وسيرته فحسنة بمعنى سيرة حسنة، وعلى ما بعده فالمعنى عطية، ونعمة حسنة وقوله لمن أهل الجنة أي المستحقين لها، ولمقاماتها العلية فعلى هذا قوله ألحقني بالصالحين أي احشرني مع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الدرجات العلى فلا يقال وصف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالصلاح لا يعدّ مدحاً، ولذا قيل المراد بالصالحين الكاملون في الصلاح كما في قوله تعالى: ﴿أولئك هم المفلحون﴾ [سورة البقرة، الآية: ٥]. قوله: **(وثم إمّا لتعظيمه الخ)** يعني أنّ ثم إمّا للتراخي في الرتبة فتكون دالة على التعظيم، وقد صرح صاحب الانتصاف أنها لتعظيم المعطوف فلينظر هل تكون لتعظيم المعطوف عليه أيضاً، وتحقيقه كما قال المدقق في الكشف إنّ فيه تعظيماً لا يدرك كنهه إما للإيذان بأنّ أشرف ما أوتي خليل الله ﷺ أتباعه له لدلالة ثم على تباين هذا المؤتي، وسائر ما أوتي من الرتب والمآثر، وأما تعظيم رسول الله ﷺ من حيث إنّ الخليل عليه الصلاة والسلام مع علو مقامه أجلّ ما أونيه اتباع نبينا ﷺ له ثم الأمر باتباع الملة دون اتباع الخليل عليه الصلاة والسلام إشارة إلى استقلاله في الأخذ عمن أخذ عنه إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهذا من بدائعه رضي الله تعالى عنه، ثم إنّ تخصيص إبراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الرسل عليهم الصلاة والسلام صريح في جلالته بكلّ وجه، فلا يرد عليه أنه تفوت الدلالة على جلالة المؤتى في الوجه الثاني كما قيل، وقوله أو لتراخي أيامه فهي على حقيقتها، وقدّم الأوّل لأنه أبلغ، وأنسب بالمقام. قوله: **(في التوحيد والدعوة الخ)** أي لا في الشرائع، والأحكام فإنه لم يؤمر بذلك قيل الدين والملة، والشريعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار كما بين في محله فكون ما ذكر بعد التوحيد من الملة محل بحث، وجهة أنه ليس داخلاً في مفهومها ما ذكر من إيراد الدلائل، ونحوه على تفسيرهم ولا بأس في تسمية ما يتوقف عليه تبليغ التوحيد توحيداً كما يسمى الكلام علم التوحيد مع ما فيه من الأدلة، ومثله سهل. قوله: **(تعظيم السبت أو التخلي فيه للعبادة)** لما كان استعمال جعل في كلام العرب على وجهين فتارة يتعدّى إلى مفعولين وأخرى إلى واحدة فتعدّيه، إلى الثاني بعلى غير متعارف أوّلت الآية بوجهين الأوّل تقدير

موسى عليه السلام أن يتفرغوا للعبادة يوم الجمعة فأبوا وقالوا نريد يوم السبت لأنه تعالى فرغ فيه من خلق السموات والأرض فألزمهم الله السبت وشدّد الأمر عليهم، وقيل معناه إنما

مضاف، وهو وبال السبت والوبال عامّ أو هو المسخ أي جعل الله، وبال السبت كائناً أو واقعاً على هؤلاء فهي متعدية لمفعولين، وأتى بعلى لاقتضاء الأوّل لها، وقيل إنّ الحال على هذا متعلق بالمضاف المقدّر والثاني أن يضمن جعل معنى فرض وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله تعظيم الخ. والأظهر أن يقول كما في الكشاف فرض عليهم تعظيمه، وترك الاصطياد، والتخلي للعبادة لأنّ التعظيم والتخلي لا يتعديان بعلى وليس في كلامه ما يقتضي أنّ السبت في الآية مصدر سبتت اليهود إذا عظمت سبتها، وإن كان ورد بهذا المعنى وبمعنى اليوم المخصوص. قوله: **(على نبيهم وهم اليهود)** الجار والمجرور متعلق باختلفوا، وفيه مخالفة للزمخشريّ بجعل ما اختاره مرجوحاً، وقد أورد عليه بحث، وهو أنّ السبت فرض على المختلفين على نبيهم وعلى غير المختلفين عليه أيضاً، والقول بأنهم كلهم اختلفوا ممنوع، والمثبت مقدّم على النافي، وفي بعض نسخ القاضي هنا إلا طائفة منهم، وهي تقتضي أنهم لم يختلفوا كلهم **(أقول)** إنّ المصنف رحمه الله تعالى تبع الإمام فيما ذكره، وتحقيقه على ما في شروح الكشاف إنّ الاختلاف إمّا أن يقع بينهم بأن يكون فرقة منهم محرمة للسبت، وأخرى محللة له أو يقع من جميعهم بأن يكونوا جميعاً محرمين تارة، ومحللين أخرى لأنّ الاختلاف كما يقع بين المتنازعين، وهو المعروف الذي فسر به قوله ليحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون فإنه المتبادر يقع بين الفعلين، وإن لم يقع بين قومين بل وقع من الجميع باعتبار زمانين، وهو المراد هنا على ما اختاره المصنف رحمه الله تعالى لأنه مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال معنى اختلفوا فيه اختلفوا على نبيهم في ذلك حيث أمرهم بالجمعة فاختاروا السبت لأنّ اختلافهم في السبت كان اختلافهم على نبيهم في ذلك اليوم، وأيده الطيبي رحمه الله بما روى البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم يوم الجمعة فاختلفوا فهدانا الله له فالناس لنا تبع فيه اليهود غداً والنصارى بعد غد»**[1] فلما أمر الله محمداً ﷺ بمتابعة إبراهيم عليه الصلاة والسلام وقد اختار الجمعة قبل فلما اختار اليهود السبت فقيل إنما جعل السبت الخ فمعنى اختلفوا فيه خالفوا جميعهم نبيهم فهو اختلاف بينهم، وبين نبيهم فإذا كان هذا تفسير رئيس المفسرين المروي من طرق صحيحة عن أفضل النبيين ﷺ علم أنّ منعه لا يسمع، وأنّ النسخة المشهورة هي الصحيحة، وإلى ما ذكر أشار المصنف رحمه الله بقوله أمرهم. قوله: **(فرغ فيه من خلق السموات الأرض)** يعني أنه تعالى لما خلق العالم في ستة أيام بدأ الخلق في يوم الأحد، وأتمه

---

(١) أخرجه البخاري ٢٣٨ ـ ٨٧٦ ـ ٨٩٦ ـ ٢٩٥٦ ـ ٣٤٨٦ ـ ٦٦٢٤ ـ ٦٨٨٧ ـ ٧٠٣٦ ـ ٧٤٩٥ ومسلم ٨٥٥ ـ ٨٥٦ والنسائي ٣/ ٨٧ وابن ماجه ١٠٨٣ وأحمد ٢/ ٢٤٩ ـ ٢٧٤ كلهم من حديث أبي هريرة.

جعل وبال السبت وهو المسخ على الذين اختلفوا فيه فأحلوا الصيد فيه تارة، وحرموه أخرى واحتالوا له الحيل وذكرهم ههنا لتهديد المشركين كذكر القرية التي كفرت بأنعم الله ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ بالمجازاة على الاختلاف أو بمجازاة كل فريق بما يستحقه ﴿ٱدْعُ﴾ من بعثت إليهم ﴿إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ إلى الإسلام ﴿بِٱلْحِكْمَةِ﴾ بالمقالة المحكمة، وهو الدليل الموضح للحق المزيح للشبهة ﴿وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ الخطابات المقنعة والعبر النافعة والأولى لدعوة خواص الأمة الطالبين للحقائق، والثانية لدعوة عوامهم ﴿وَجَـٰدِلْهُم﴾ وجادل معانديهم ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ بالطريقة التي هي أحسن طرق المجادلة من الرفق واللين وإيثار الوجه الأيسر والمقدّمات التي هي أشهر فإنّ

في يوم الجمعة فكان يوم السبت يوم الفراغ، وقالت اليهود نحن نوافق ربنا في ترك الأعمال في السبت، وقالت النصارى يوم الأحد مبدأ الخلق فنجعله عيداً لنا، وقلنا نحن يوم الجمعة يوم التمام، والكمال فهو أحق بالسرور والتعظيم كما روي وقوله فألزمهم الله السبت هو مصدر بمعنى تعظيم ذلك اليوم، وقوله وشدّد الأمر عليهم بوجوب ترك العمل والاصطياد فيه عليهم لمخالفة نبيهم في الجمعة كما مر ولا حاجة إلى أن يقال إنّ البلوى عمت لغير المختلفين كما قيل. قوله: **(وقيل معناه إنما جعل وبال السبت الخ)** قد مر بيان إعرابه، وقوله وهو المسخ تفسير للوبال أي، وبال ترك السبت فالمعنى على أنه مصدر سبتت اليهود إذا عظمت ذلك اليوم أو وبال ترك تعظيم السبت على أنه اسم اليوم، ويؤيده قوله فأحلوا الصيد فيه أي في يوم السبت إلا أن يحمل على الاستخدام، وهو خلاف الظاهر هنا، ولذا اختاره الفاضل المحشي فلا وجه لردّه وعلى هذا للمضرة، وهذا رد على الزمخشري فيما اختاره، وقد عرفت وجهه، والحيل جمع حيلة، وقد مرت مفصلة في البقرة. قوله: **(وذكرهم)** يعني اليهود وما وقع منهم في أمر السبت على وجه التمثيل للمشركين والتهديد لهم بما في مخالفة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الوبال كما ذكرت القرية التي كفرت بأنعم الله تمثيلاً وهذا على القول الثاني لذكر الوبال فيه تقديراً، وأمّا على الأوّل فلما مر من أنه جواب عما يقال من طرفهم من أنّ الرسول ﷺ إذا كان مأموراً باتباع إبراهيم عليه الصلاة والسلام فما باله لم يعظم السبت وهو من ملته على زعمهم كما صرح به الإمام. قوله: **(بالمجازاة على الاختلاف الخ)** قد مر أنّ الاختلاف هنا على وجهين، وأنّ الاختلاف السابق غير الاختلاف الذي هنا، وإن كان الظاهر جعلهما على نسق واحد فتدبر فالمجاز بإثابة من لم يختلف، وعقاب غيره، وبين كلامه وكلام الزمخشري هنا مخالفة لما عرفت. قوله: **(ادع من بعثت إليهم)**، وفي نسخة إليه رعاية للفظ من وفيه إشارة إلى أنّ المفعول محذوف للدلالة على التعميم لعموم بعثته فلا يناسب المقام تنزيله منزلة اللازم كما لا يناسب قوله وجادلهم، وكون الإسلام سبيل الله ظاهر لأنه الطريق المستقيم. قوله: **(بالمقالة المحكمة)** أي الحجة القطعية المزيحة للشبهة، وقريب منه أنّ الحكمة هي الكلام الصواب الواقع من النفس أجمل موقع، وقوله وهو الدليل ذكر فيه ضمير

ذلك أنفع في تسكين لهبهم وتبيين شغبهم ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ أي إنما عليك البلاغ والدعوة، وأما حصول الهداية والضلال والمجازاة عليهما فلا إليك بل الله أعلم بالضالين والمهتدين، وهو المجازي لهم ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا

المقالة رعاية للخبر أو لعدم اعتبار تأنيث المصدر لتأويله بمصدر مذكر أو بأن والفعل، والمزيح بالزاي المعجمة بمعنى المزيل والخطابات بفتح الخاء المعجمة جمع خطابة بفتحها على ما صرح به في القاموس، وغيره ويجوز فيه الكسر والخطابة هي إيراد الكلام في الدعاء إلى الاغراض، ونصر ما يقصده في المحافل العامّة، وهي كالخطبة، والمقنعة من الإقناع، وهو إيراد ما يقنع به المخاطب، وإن لم يكن ملزماً كالمقدمات الإقناعية، ولذا خص الأوّل بالخواص، والثاني بالعوام كما في الأثر خاطبوا الناس على قدر عقولهم، وقوله وجادل معانديهم قدر فيه المضاف لأنّ الجدال إنما يحتاج إليه المعاند، وقوله التي هي أشهر فهي لشهرتها تكون مسلمة عندهم لا يمكن إنكارها بخلاف المقدّمات المموهة الباطلة فإنّ الجدل بها ديدن المبطلين. قوله: **(وتبيين شغبهم)** الشغب بفتح الغين المعجمة، وتسكن، وهو الأكثر ولا عبرة بمن أنكر الفتح كالحريري في الدرة، وغيره وهو تهييج الشر والمراد به هنا الشرّ، والفساد. قوله: **(﴿إن ربك هو أعلم﴾ الآية)** هو ضمير فصل للتقوية أو للتخصيص، والثاني هو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله تعالى وإن احتمل غيره، وقوله وهو أعلم عطف على جملة أن أو على خبرها وإيثار الفعلية في الضلال، والاسمية في مقابلته إشارة إلى أنهم غيروا الفطرة بإحداث الضلال، ومقابلوهم استمرّوا عليها، وتقديم أهل الضلال لأنّ الكلام فيهم. قوله: **(أي إنما عليك البلاغ الخ)** قيل إنه يعني فلا تلح عليهم إن أبوا بعد الإبلاغ مرة أو مرتين مثلاً **﴿إن ربك هو أعلم بهم﴾** فمن كان فيه خير كفته النصيحة اليسيرة ومن لا خير فيه عجزت عنه الحيل كما في الكشاف لا أنّ المعنى فلا تعرض فما عليك باس من إيمانهم فاندفع كما قيل إنّ دلالة الآية على الثاني، وهو المجازاة مسلمة وأمّا إنّ حصول الضلالة، والهداية ليس إليه فالآية لا تدلّ عليه نفياً، وإثباتاً لأنه إنما نشأ من تفسيره بما ذكر اهـ، ولا يخفى أنّ ما فسره به هذا القائل أحسن مما في الكشاف فإنّ قوله وجادلهم ناطق بخلافه، وأمّا ما أورده عليه فغيروا رد لأنه إذا انحصر علم الهداية والضلال فيه تعالى علم أنه لا يكون لغيره علمها فكيف يكون له حصولها وهو في غاية الظهور فلا يصح عدم دلالة الآية على ما ذكر، وقوله لا إليك معناه فلا يفوّض إليك فحذف المنفي لدلالة متعلقه بقرينة السياق عليه، وقوله وهو المجازي لهم يعلم من علم الله به كما مر مراراً فلا تغفل ولذا أدرج فيه قوله، والمجازاة بالجرّ عطفاً على المضاف إليه أو بالرفع عطفاً على المضاف. قوله: **(﴿بمثل ما عوقبتم به﴾)** المفاعلة ليست هنا للمشاركة والعقاب في العرف مطلق العذاب، ولو ابتداء، وفي أصل اللغة المجازاة على عذاب سابق لأنها ما يقع عقب مثله فإن اعتبر الثاني فهو مشاكلة، وسماها الزمخشري مزاوجة، وهي خلاف ما اصطلح عليه في البديع، وإن اعتبر الأوّل فلا مشاكلة فيه، ولذا لم يذكرها المصنف رحمه

عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ لما أمره بالدعوة وبين له طرقها أشار إليه وإلى من شايعه بترك المخالفة ومراعاة العدل مع من يناصبهم، فإنّ الدعوة لا تنفك عنه من حيث إنها تتضمن رفض العادات، وترك الشهوات والقدح في دين الأسلاف، والحكم عليهم بالكفر والضلال، وقيل إنه عليه السلام لما رأى حمزة وقد مثل به فقال: «**والله لئن أظفرني الله بهم**» لأمثلن بسبعين

الله تعالى فمن قال لا وجه للمشاكلة لم يصب. قوله: **(لما أمره بالدعوة وبين له طرقها الخ)** قال الإمام هذا هو الوجه الصحيح الذي يجب حمل الآية عليه ليرتبط بما قبله، وأما الوجه الآتي فبعيد جداً لما فيه من عدم الارتباط المنزه عنه كلام رب العزة، وعلى هذا تكون هذه الآية مكية كما قاله ابن النحاس، وعلى الثاني تكون مدنية كما صرح به المصنف رحمه الله تعالى في قوله في أوّل السورة إنها مكية إلا ثلاث آيات في آخرها فهي مدنية **(أقول)** كون هذه الآية مدنية كما صرح به المصنف، وكون سبب نزولها قصة حمزة رضي الله عنه مصرح به في كتب الحديث[1]، والتفسير ومروي عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم كما في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر، وقال القرطبي: أطبق أهل التفسير على أنّ هذه الآية مدنية نزلت في شأن حمزة رضي الله عنه والتمثيل به، ووقع ذلك في صحيح البخاري فلا وجه لما ذكره الإمام، وأما ما ذكره من سوء الترتيب، وعدم الارتباط فليس بشيء فإنّ ذكر هذه القصة للتنبيه على أنّ الدعوة لا تخلو من مثله، وأنّ المجادلة تجر إلى المجادلة فإذا وقعت فاللائق ما ذكر فلا فرق بينه وبين الوجه الأوّل بحسب المآل، وخصوص السبب لا ينافي عموم المعنى، وتفسيره بما مر، وقوله شايعه بالشين المعجمة، والعين المهملة أي من اتبعه وعدّ من شيعته، وفي نسخة تابعه بالمثناة، وهي بمعناها يعني أنّ الله تعالى أشار إلى النبي ﷺ وأتباعه بما ذكر، وقوله المخالقة ضبط بالخاء المعجمة والقاف أي التخلق والاتصاف به في معاملة الخلق، ولو قرئت بالفاء كان له وجه، وقوله يناصبهم بالصاد المهملة بمعنى يعاديهم ويحاربهم، وقد يخص النصب في العرف بعداوة علي، وبغضه رضي الله عنه ومنه الناصبة، وقوله من حيث إنها أي الدعوة، ورفض وفي نسخة رفع بمعنى ترك أي تتضمن التكليف بذلك، وقوله والقدح أي الطعن في دين أسلافهم في الجاهلية وهو معطوف على المقدّر قبل رفض أو هو معطوف عليه. قوله: **(وقيل الخ)** تبع في تضعيفه الإمام وقد عرفت أنه لا وجه له كما مر، وقوله قد مثل به مجهول مشدّد من المثلة وهي القتل بما يخالف المعتاد أو فعل مثله بعد القتل، وقد شق بطن حمزة رضي الله عنه وأخرج قلبه، وقوله بسبعين حذف مميزه وهو رجلاً للقرينة عليه، وقوله مكانك خطاب لحمزة رضي الله عنه لتنزيله منزلة الحي لكونه سيد الشهداء وقوله فكفر عن يمينه إن قيل بتجويز الكفارة قبل الحنث فظاهر، وإلا فالفاء فصيحة أي فأظفره الله بهم فكفر الخ. قوله: **(وفيه دليل على أنّ الخ)** المقتص اسم فاعل القصاص، ومماثلة الجاني أن يفعل به

---

(١) أخرجه البخاري ٤٠٧٢ وأحمد ٣/ ٥٠١ من حديث وحشي الحبشي المطول.

مكانك فنزلت فكفر عن يمينه، وفيه دليل على أنّ للمقتص أن يماثل الجاني وليس له أن يجاوزه، وحث على العفو تعريضاً بقوله: ﴿**وإن عاقبتم**﴾ [سورة النحل، الآية: ١٢٦] وتصريحاً على الوجه الآكد بقوله: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ﴾ للصبر ﴿خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ﴾ من الانتقام للمنتقمين، ثم صرح الأمر به لرسوله لأنه أولى الناس به لزيادة علمه بالله ووثوقه عليه فقال: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ إلا بتوفيقه وتثبيته ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ على الكافرين أو

مثل ما فعل في الجنس والقدر، وأمّا اتحاد الآلة بأن يقتل بحجر من قتل به وبسيف من قتل به فذهب إليه بعض الأئمة ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه لا قود إلا بالسيف فإن قلت هذه الآية صريحة في خلاف مذهبه فما معناها عندهم قلت القتل بالحجر، ونحوه لا يمكن مماثلة مقداره شدة، وضعفاً فاعتبرت مماثلته في القتل، وإزهاق الروح والأصل فيه السيف كما ذكره الرازي في أحكامه، وقد اختلف في هذه الآية فأخذ الشافعي بظاهرها وأجاب الحنفية بأنّ المماثلة في العدد بأن يقتل بالواحد واحد لقول النبي ﷺ: «**لأمثلن بسبعين منهم لما قتل حمزة**»[1] فنزلت هذه الآية فلا دليل فيها، وقال الواحدي أنها منسوخة كغيرها من المثلة وفيه كلام في شرح الهداية، وقوله يجاوزه معناه يزيد في مقداره. قوله: (**وحث على العفو تعريضاً**) لما في أن الشرطية من الدلالة على عدم الجزم بوقوع ما في حيزها فكأنه قال لا تعاقبوا وإن عاقبتم الخ كقول طبيب لمريض سأله عن أكل الفاكهة إن كنت تأكل الفاكهة فكل الكمثري، وقوله على الوجه الآكد بالمد أفعل تفضيل أي الأكثر توكيداً لما فيه من القسم المقدّر والجواب بالاسمية والتنصيص على الخبرية وفي الأوّل توكيد لما في كلمة الشرط من جعله مما يشك في وقوعه مع التعريض الذي قد يكون أبلغ من التصريح وإن عاقبتم بمعنى إن أردتم العقاب، وقوله للصبر إشارة إلى أنه من باب اعدلوا هو أقرب للتقوى، وفي نسخة أي الصبر. قوله: (**للصابرين**) في الكشاف المراد بهم المخاطبون فالتعريف للعهد وضع فيه الظاهر موضع المضمر، والصبر الراجع إليه الضمير صبرهم أيضاً ثناء من الله عليهم بأنهم صابرون في الشدائد فالصبر من شيمهم فلا يتركونه إذن في هذه القضية، ونحوها أو وصفهم بالصفة التي تحصل لهم إذا صبروا على المعاقبة فهو على حد من قتل قتيلاً أو الضمير لجنس الصبر الدال عليه صبرتم، والمراد بالصابرين جنسهم فيدخل هؤلاء دخولاً أولياً قيل، وكلام المصنف رحمه الله تعالى ظاهر في هذا، واختاره لما فيه من العموم، وفيه نظر. قوله: (**صرح الأمر به**) متعلق بالأمر، واستعمل صرح متعدياً بنفسه لأنه يقال صرح الأمر، وصرح به إذا كشفه، وبينه متعدياً ولازماً كما صرح به أهل اللغة أي خص الرسول ﷺ دون من معه بالتصريح بالأمر بالصبر وعلم أمر غيره به ضمناً من قوله: ﴿**ولئن صبرتم**﴾ الخ، وفي قوله علمه بالله ما يدل على أنه يصح أن يقال علمت الله كعرفت الله، وقد بيناه في محل آخر، وقوله وثوقه عليه أي اعتماده

---

(١) هو المتقدم.

على المؤمنين وما فعل بهم ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ في ضيق صدر من مكرهم، وقرأ ابن كثير في ضيق بالكسر هنا، وفي النمل وهما لغتان كالقول والقيل، ويجوز أن يكون الضيق تخفيف ضيق ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ المعاصي ﴿وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ في أعمالهم بالولاية، والفضل أو مع الذين اتقوا الله بتعظيم أمره، والذين هم محسنون بالشفقة على خلقه عن النبي ﷺ: «**من قرأ سورة النحل لم يحاسبه الله بما أنعم عليه في دار الدنيا وإن مات في يوم تلاها أو ليلته كان له من الأجر كالذي مات وأحسن الوصية**».

عليه، ولذا عداه بعلى وإن كان الظاهر به وقوله بتوفيقه يعني أنه فيه مضاف مقدر لاقتضاء المعنى له، وقوله على الكافرين أي على كفرهم، وعدم هدايتهم، وقيل على أزاهم. قوله: **(في ضيق صدر الخ)** فيه استعارة تبعية في أداة الظرفية كما يقال زيد في نقمة لجعله النقم، ونحوها من الغموم لشدته كأنه لباس أو مكان محيط به، وقيل إنه من القلب الذي شجع عليه أمن اللبس لأنّ ضيق الصدر وصف في الإنسان، وليس الإنسان فيه، وقد تضمن من اللطف ما حسنه، وهو أن الضيق عظم حتى صار كالشيء المحيط به من جميع الجوانب، وهو في المعنى كالأوّل إلا أنه لا داعي إلى ارتكاب القلب مع الاستغناء عنه بما مر، وقوله من مكرهم إشارة إلى أنّ ما مصدرية، وقوله وهما لغتان أي الفتح الذي هو مشهور، والكسر المقروء به فهما مصدران كالضرب، والكبر والقول والقيل، وقوله هنا متعلق بقرأ أو هو صفة، وأصله ضيق مخفف كميت، وميت أي في أمر ضيق ورده الفارسي بأنّ الصفة غير خاصة بالموصوف فلا يجوز ادعاء الحذف ولذلك جاز مررت بكاتب وامتنع بآكل، وهو ممنوع لأنه إذا كانت الصفة عامة وقدر موصوف عام فلا مانع منه، وقوله المعاصي بيان لمفعوله المقدر، وسيأتي له تقدير آخر، ويدخل فيها زيادة العقاب ويجوز تنزيله منزلة اللازم. قوله: **(في أعمالهم الخ)** يعني أنّ ما قبله تخلية وهذا تحلية، وقوله بالولاية أي يتولى أمورهم، وكفايتها والفضل الإحسان، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به مع بيان المعية وفيه لف ونشر، وقوله أو مع الذين اتقوا الله أي خافوه، والمعنى خافوا عقابه، وأشفقوا منه فشفقوا على خلقه بعدم الإسراف في المعاقبة، وهذا التفسير مناسب لما قبله أتم مناسبة والإحسان على الأوّل بمعنى جعل الشيء حسناً، وعلى الثاني ترك الإساءة كما قيل:

تـرك الإسـاءة إحـسـان وإجـمـال[1]

والحديث المذكور وقع في التفاسير مروياً عن أبيّ بن كعب رضي الله تعالى عنه، وهو موضوع كما قاله العراقي تمت هذه السورة بحمد الله وعونه.

تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أوّله سورة الإسراء

---

(١) هو بعض حديث أُبَيّ الموضوع وقد تقدم الكلام عليه مراراً. والله الموفق وهو الهادي إلى سواء الصراط.

الفهرس

تفسير سورة يونس عليه السلام

الآية: ١ ..... ٣
الآية: ٢ ..... ٤
الآية: ٣ ..... ٧
الآية: ٤ ..... ٩
الآية: ٥ ..... ١١
الآيتان: ٦ و٧ ..... ١٢
الآيتان: ٨ و٩ ..... ١٤
الآية: ١٠ ..... ١٥
الآية: ١١ ..... ١٦
الآية: ١٢ ..... ١٧
الآية: ١٣ ..... ١٩
الآية: ١٤ ..... ٢١
الآية: ١٥ ..... ٢٢
الآية: ١٦ ..... ٢٤
الآية: ١٧ ..... ٢٥
الآية: ١٨ ..... ٢٦
الآية: ١٩ ..... ٢٧
الآيتان: ٢٠ و٢١ ..... ٢٨
الآية: ٢٢ ..... ٢٩
الآية: ٢٣ ..... ٣٢
الآية: ٢٤ ..... ٣٤
الآية: ٢٥ ..... ٣٦
الآيتان: ٢٦ و٢٧ ..... ٣٧
الآية: ٢٨ ..... ٤٠
الآيتان: ٢٩ و٣٠ ..... ٤٢
الآية: ٣١ ..... ٤٣
الآيتان: ٣٢ و٣٣ ..... ٤٤
الآيتان: ٣٤ و٣٥ ..... ٤٥
الآية: ٣٦ ..... ٤٧
الآية: ٣٧ ..... ٤٨
الآية: ٣٨ ..... ٥١
الآية: ٣٩ ..... ٥٢
الآيات: ٤٠ ـ ٤٢ ..... ٥٤
الآيتان: ٤٣ و٤٤ ..... ٥٥
الآية: ٤٥ ..... ٥٦
الآيتان: ٤٦ و٤٧ ..... ٥٨
الآيتان: ٤٨ و٤٩ ..... ٥٩
الآية: ٥٠ ..... ٦٠
الآية: ٥١ ..... ٦٣
الآيتان: ٥٢ و٥٣ ..... ٦٤
الآية: ٥٤ ..... ٦٦
الآيات: ٥٥ ـ ٥٧ ..... ٦٧
الآية: ٥٨ ..... ٦٨
الآية: ٥٩ ..... ٧١
الآيتان: ٦٠ و٦١ ..... ٧٢
الآية: ٦٢ ..... ٧٥
الآيتان: ٦٣ و٦٤ ..... ٧٦
الآية: ٦٥ ..... ٧٨
الآية: ٦٦ ..... ٧٩

الآيتان: ٦٧ و٦٨ ..... ٨٠
الآيات: ٦٩ ـ ٧١ ..... ٨١
الآيتان: ٧٢ و٧٣ ..... ٨٣
الآية: ٧٤ ..... ٨٤
الآيات: ٧٥ ـ ٧٧ ..... ٨٦
الآية: ٧٨ ..... ٨٧
الآيات: ٧٩ ـ ٨١ ..... ٨٨
الآيتان: ٨٢ و٨٣ ..... ٨٩
الآية: ٨٤ ..... ٩١
الآيات: ٨٥ ـ ٨٧ ..... ٩٢
الآية: ٨٨ ..... ٩٤
الآيتان: ٨٩ و٩٠ ..... ٩٦
الآيتان: ٩١ و٩٢ ..... ٩٨
الآية: ٩٣ ..... ١٠٠
الآية: ٩٤ ..... ١٠١
الآيات: ٩٥ ـ ٩٨ ..... ١٠٢
الآية: ٩٩ ..... ١٠٥
الآية: ١٠٠ ..... ١٠٦
الآيتان: ١٠١ و١٠٢ ..... ١٠٧
الآيتان: ١٠٣ و١٠٤ ..... ١٠٨
الآية: ١٠٥ ..... ١١٠
الآية: ١٠٦ ..... ١١١
الآية: ١٠٧ ..... ١١٢
الآيتان: ١٠٨ و١٠٩ ..... ١١٣

تفسير سورة هود

الآية: ١ ..... ١١٤
الآية: ٢ ..... ١١٦
الآية: ٣ ..... ١١٧
الآيتان: ٤ و٥ ..... ١٢٠
الآية: ٦ ..... ١٢٣
الآية: ٧ ..... ١٢٤
الآية: ٨ ..... ١٣٠
الآيتان: ٩ و١٠ ..... ١٣١
الآية: ١١ ..... ١٣٢
الآية: ١٢ ..... ١٣٣
الآية: ١٣ ..... ١٣٤
الآية: ١٤ ..... ١٣٦
الآية: ١٥ ..... ١٣٩
الآية: ١٦ ..... ١٤٠
الآية: ١٧ ..... ١٤٢
الآيتان: ١٨ و١٩ ..... ١٤٥
الآية: ٢٠ ..... ١٤٦
الآية: ٢١ ..... ١٤٧
الآيتان: ٢٢ و٢٣ ..... ١٤٨
الآية: ٢٤ ..... ١٤٩
الآية: ٢٥ ..... ١٥٠
الآيتان: ٢٦ و٢٧ ..... ١٥١
الآية: ٢٨ ..... ١٥٤
الآية: ٢٩ ..... ١٥٥
الآيتان: ٣٠ و٣١ ..... ١٥٦
الآيات: ٣٢ ـ ٣٤ ..... ١٥٨
الآيتان: ٣٥ و٣٦ ..... ١٦١
الآيتان: ٣٧ و٣٨ ..... ١٦٢
الآيتان: ٣٩ و٤٠ ..... ١٦٣
الآية: ٤١ ..... ١٦٥
الآية: ٤٢ ..... ١٦٧
الآية: ٤٣ ..... ١٦٩
الآية: ٤٤ ..... ١٧٠
الآية: ٤٥ ..... ١٧٢
الآية: ٤٦ ..... ١٧٣
الآيتان: ٤٧ و٤٨ ..... ١٧٥

الآيتان: ٤٩ و٥٠ ..... ١٧٧
الآيتان: ٥١ و٥٢ ..... ١٧٨
الآية: ٥٣ ..... ١٧٩
الآيتان: ٥٤ و٥٥ ..... ١٨١
الآية: ٥٦ ..... ١٨٢
الآية: ٥٧ ..... ١٨٣
الآيتان: ٥٨ و٥٩ ..... ١٨٤
الآية: ٦٠ ..... ١٨٥
الآية: ٦١ ..... ١٨٦
الآية: ٦٢ ..... ١٨٧
الآية: ٦٣ ..... ١٨٨
الآية: ٦٤ ..... ١٨٩
الآيتان: ٦٥ و٦٦ ..... ١٩٠
الآيتان: ٦٧ و٦٨ ..... ١٩١
الآية: ٦٩ ..... ١٩٢
الآية: ٧٠ ..... ١٩٣
الآية: ٧١ ..... ١٩٤
الآية: ٧٢ ..... ١٩٦
الآية: ٧٣ ..... ١٩٧
الآية: ٧٤ ..... ١٩٨
الآيتان: ٧٥ و٧٦ ..... ١٩٩
الآية: ٧٧ ..... ٢٠٠
الآية: ٧٨ ..... ٢٠١
الآيتان: ٧٩ و٨٠ ..... ٢٠٤
الآية: ٨١ ..... ٢٠٥
الآية: ٨٢ ..... ٢٠٩
الآية: ٨٣ ..... ٢١٠
الآية: ٨٤ ..... ٢١١
الآية: ٨٥ ..... ٢١٢
الآية: ٨٦ ..... ٢١٣
الآية: ٨٧ ..... ٢١٤
الآية: ٨٨ ..... ٢١٥
الآية: ٨٩ ..... ٢١٨
الآيتان: ٩٠ و٩١ ..... ٢٢٠
الآية: ٩٢ ..... ٢٢١
الآية: ٩٣ ..... ٢٢٢
الآية: ٩٤ ..... ٢٢٤
الآيتان: ٩٥ و٩٦ ..... ٢٢٥
الآية: ٩٧ ..... ٢٢٦
الآيتان: ٩٨ و٩٩ ..... ٢٢٧
الآية: ١٠٠ ..... ٢٢٨
الآيتان: ١٠١ و١٠٢ ..... ٢٢٩
الآية: ١٠٣ ..... ٢٣٠
الآية: ١٠٤ ..... ٢٣١
الآية: ١٠٥ ..... ٢٣٢
الآيتان: ١٠٦ و١٠٧ ..... ٢٣٣
الآية: ١٠٨ ..... ٢٣٨
الآية: ١٠٩ ..... ٢٣٩
الآيتان: ١١٠ و١١١ ..... ٢٤٠
الآية: ١١٢ ..... ٢٤٢
الآية: ١١٣ ..... ٢٤٥
الآية: ١١٤ ..... ٢٤٧
الآيتان: ١١٥ و١١٦ ..... ٢٤٩
الآية: ١١٧ ..... ٢٥٣
الآيتان: ١١٨ و١١٩ ..... ٢٥٤
الآيات: ١٢٠ ـ ١٢٣ ..... ٢٥٦

تفسير سورة يوسف عليه السلام

الآية: ١ ..... ٢٥٨
الآية: ٢ ..... ٢٥٩
الآية: ٣ ..... ٢٦٠
الآية: ٤ ..... ٢٦١

الآية: ٥ ..... ٢٦٥
الآية: ٦ ..... ٢٦٧
الآية: ٧ ..... ٢٦٨
الآية: ٨ ..... ٢٦٩
الآية: ٩ ..... ٢٧٠
الآيتان: ١٠ و١١ ..... ٢٧٢
الآية: ١٢ ..... ٢٧٣
الآية: ١٣ ..... ٢٧٤
الآيتان: ١٤ و١٥ ..... ٢٧٥
الآية: ١٦ ..... ٢٧٦
الآية: ١٧ ..... ٢٧٧
الآية: ١٨ ..... ٢٧٨
الآية: ١٩ ..... ٢٨٠
الآية: ٢٠ ..... ٢٨١
الآية: ٢١ ..... ٢٨٢
الآية: ٢٢ ..... ٢٨٥
الآية: ٢٣ ..... ٢٨٦
الآية: ٢٤ ..... ٢٨٨
الآية: ٢٥ ..... ٢٩٠
الآية: ٢٦ ..... ٢٩١
الآية: ٢٧ ..... ٢٩٣
الآية: ٢٨ ..... ٢٩٤
الآيتان: ٢٩ و٣٠ ..... ٢٩٥
الآية: ٣١ ..... ٢٩٦
الآية: ٣٢ ..... ٣٠٠
الآية: ٣٣ ..... ٣٠١
الآيتان: ٣٤ و٣٥ ..... ٣٠٣
الآية: ٣٦ ..... ٣٠٤
الآية: ٣٧ ..... ٣٠٥
الآية: ٣٨ ..... ٣٠٦
الآية: ٣٩ ..... ٣٠٧
الآيتان: ٤٠ و٤١ ..... ٣٠٨
الآية: ٤٢ ..... ٣٠٩
الآية: ٤٣ ..... ٣١٠
الآية: ٤٤ ..... ٣١٢
الآية: ٤٥ ..... ٣١٤
الآيتان: ٤٦ و٤٧ ..... ٣١٦
الآيتان: ٤٨ و٤٩ ..... ٣١٧
الآية: ٥٠ ..... ٣١٨
الآية: ٥١ ..... ٣٢٠
الآية: ٥٢ ..... ٣٢١
الآية: ٥٣ ..... ٣٢٢
الآية: ٥٤ ..... ٣٢٣
الآيات: ٥٥ ـ ٥٨ ..... ٣٢٤
الآية: ٥٩ ..... ٣٢٥
الآيات: ٦٠ ـ ٦٢ ..... ٣٢٦
الآيتان: ٦٣ و٦٤ ..... ٣٢٧
الآية: ٦٥ ..... ٣٢٨
الآية: ٦٦ ..... ٣٣٠
الآية: ٦٧ ..... ٣٣٢
الآيتان: ٦٨ و٦٩ ..... ٣٣٤
الآية: ٧٠ ..... ٣٣٥
الآيتان: ٧١ و٧٢ ..... ٣٣٦
الآية: ٧٣ ..... ٣٣٧
الآيتان: ٧٤ و٧٥ ..... ٣٣٨
الآية: ٧٦ ..... ٣٣٩
الآية: ٧٧ ..... ٣٤١
الآيات: ٧٨ ـ ٨٠ ..... ٣٤٣
الآية: ٨١ ..... ٣٤٦
الآيتان: ٨٢ و٨٣ ..... ٣٤٧
الآية: ٨٤ ..... ٣٤٨
الآية: ٨٥ ..... ٣٤٩

الآية: ٨٦ ..... ٣٥٠
الآيتان: ٨٧ و٨٨ ..... ٣٥١
الآيتان: ٨٩ و٩٠ ..... ٣٥٣
الآيتان: ٩١ و٩٢ ..... ٣٥٤
الآية: ٩٣ ..... ٣٥٦
الآيات: ٩٤ ـ ٩٦ ..... ٣٥٧
الآيتان: ٩٧ و٩٨ ..... ٣٥٨
الآية: ٩٩ ..... ٣٥٩
الآية: ١٠٠ ..... ٣٦٠
الآية: ١٠١ ..... ٣٦٢
الآية: ١٠٢ ..... ٣٦٣
الآية: ١٠٣ ..... ٣٦٤
الآيات: ١٠٤ ـ ١٠٦ ..... ٣٦٥
الآيتان: ١٠٧ و١٠٨ ..... ٣٦٦
الآية: ١٠٩ ..... ٣٦٧
الآية: ١١٠ ..... ٣٦٨
الآية: ١١١ ..... ٣٧١

تفسير سورة الرعد

الآية: ١ ..... ٣٧٤
الآية: ٢ ..... ٣٧٦
الآية: ٣ ..... ٣٧٩
الآية: ٤ ..... ٣٨١
الآية: ٥ ..... ٣٨٣
الآية: ٦ ..... ٣٨٤
الآية: ٧ ..... ٣٨٦
الآية: ٨ ..... ٣٨٧
الآية: ٩ ..... ٣٨٨
الآية: ١٠ ..... ٣٨٩
الآية: ١١ ..... ٣٩٠
الآية: ١٢ ..... ٣٩٣
الآية: ١٣ ..... ٣٩٤
الآية: ١٤ ..... ٣٩٧
الآية: ١٥ ..... ٤٠٠
الآية: ١٦ ..... ٤٠١
الآية: ١٧ ..... ٤٠٣
الآية: ١٨ ..... ٤٠٦
الآية: ١٩ ..... ٤٠٧
الآيتان: ٢٠ و٢١ ..... ٤٠٨
الآية: ٢٢ ..... ٤٠٩
الآية: ٢٣ ..... ٤١٠
الآيتان: ٢٤ و٢٥ ..... ٤١١
الآية: ٢٦ ..... ٤١٢
الآيتان: ٢٧ و٢٨ ..... ٤١٣
الآيتان: ٢٩ و٣٠ ..... ٤١٤
الآية: ٣١ ..... ٤١٦
الآيتان: ٣٢ و٣٣ ..... ٤٢٠
الآية: ٣٤ ..... ٤٢٣
الآية: ٣٥ ..... ٤٢٤
الآية: ٣٦ ..... ٤٢٥
الآية: ٣٧ ..... ٤٢٧
الآيتان: ٣٨ و٣٩ ..... ٤٢٨
الآية: ٤٠ ..... ٤٢٩
الآيتان: ٤١ و٤٢ ..... ٤٣٠
الآية: ٤٣ ..... ٤٣١

تفسير سورة إبراهيم عليه السلام

الآية: ١ ..... ٤٣٤
الآية: ٢ ..... ٤٣٥
الآية: ٣ ..... ٤٣٦
الآية: ٤ ..... ٤٣٧
الآية: ٥ ..... ٤٣٩

الآية: ٦ ..... ٤٤٠
الآية: ٧ ..... ٤٤١
الآيتان: ٨ و٩ ..... ٤٤٢
الآية: ١٠ ..... ٤٤٦
الآيتان: ١١ و١٢ ..... ٤٤٩
الآيتان: ١٣ و١٤ ..... ٤٥٠
الآية: ١٥ ..... ٤٥١
الآيتان: ١٦ و١٧ ..... ٤٥٢
الآية: ١٨ ..... ٤٥٣
الآيتان: ١٩ و٢٠ ..... ٤٥٥
الآية: ٢١ ..... ٤٥٦
الآية: ٢٢ ..... ٤٥٨
الآيتان: ٢٣ و٢٤ ..... ٤٦١
الآيتان: ٢٥ و٢٦ ..... ٤٦٣
الآية: ٢٧ ..... ٤٦٤
الآيات: ٢٨ ـ ٣٠ ..... ٤٦٦
الآية: ٣١ ..... ٤٦٧
الآيتان: ٣٢ و٣٣ ..... ٤٧٠
الآية: ٣٤ ..... ٤٧١
الآية: ٣٥ ..... ٤٧٢
الآيتان: ٣٦ و٣٧ ..... ٤٧٤
الآية: ٣٨ ..... ٤٧٨
الآيتان: ٣٩ و٤٠ ..... ٤٧٩
الآيتان: ٤١ و٤٢ ..... ٤٨٠
الآية: ٤٣ ..... ٤٨١
الآية: ٤٤ ..... ٤٨٣
الآيتان: ٤٥ و٤٦ ..... ٤٨٤
الآيتان: ٤٧ و٤٨ ..... ٤٨٦
الآية: ٤٩ ..... ٤٨٨
الآية: ٥٠ ..... ٤٨٩
الآيتان: ٥١ و٥٢ ..... ٤٩١

تفسير سورة الحجر

الآيتان: ١ و٢ ..... ٤٩٣
الآية: ٣ ..... ٤٩٦
الآيات: ٤ ـ ٦ ..... ٤٩٧
الآيتان: ٧ و٨ ..... ٤٩٨
الآيات: ٩ ـ ١١ ..... ٤٩٩
الآيتان: ١٢ و١٣ ..... ٥٠٠
الآيتان: ١٤ و١٥ ..... ٥٠١
الآيات: ١٦ ـ ١٨ ..... ٥٠٣
الآيتان: ١٩ و٢٠ ..... ٥٠٥
الآية: ٢١ ..... ٥٠٦
الآية: ٢٢ ..... ٥٠٧
الآيتان: ٢٣ و٢٤ ..... ٥٠٨
الآيتان: ٢٥ و٢٦ ..... ٥٠٩
الآيات: ٢٧ ـ ٢٩ ..... ٥١١
الآيتان: ٣٠ و٣١ ..... ٥١٢
الآيات: ٣٢ ـ ٣٤ ..... ٥١٣
الآية: ٣٥ ..... ٥١٤
الآيات: ٣٦ ـ ٣٨ ..... ٥١٥
الآية: ٣٩ ..... ٥١٦
الآيتان: ٤٠ و٤١ ..... ٥١٧
الآية: ٤٢ ..... ٥١٨
الآيتان: ٤٣ و٤٤ ..... ٥١٩
الآية: ٤٥ ..... ٥٢١
الآيتان: ٤٦ و٤٧ ..... ٥٢٢
الآية: ٤٨ ..... ٥٢٣
الآيات: ٤٩ ـ ٥٣ ..... ٥٢٤
الآيتان: ٥٤ و٥٥ ..... ٥٢٥
الآيتان: ٥٦ و٥٧ ..... ٥٢٦
الآيتان: ٥٨ و٥٩ ..... ٥٢٧
الآية: ٦٠ ..... ٥٢٩

الآيات: ٦١ ـ ٦٥ ..... ٥٣١
الآية: ٦٦ ..... ٥٣٢
الآيتان: ٦٧ و٦٨ ..... ٥٣٣
الآيات: ٦٩ ـ ٧٢ ..... ٥٣٤
الآيات: ٧٣ ـ ٧٥ ..... ٥٣٥
الآيات: ٧٦ ـ ٨٠ ..... ٥٣٦
الآيات: ٨١ ـ ٨٥ ..... ٥٣٧
الآيتان: ٨٦ و٨٧ ..... ٥٣٨
الآية: ٨٨ ..... ٥٣٩
الآيتان: ٨٩ و٩٠ ..... ٥٤٠
الآية: ٩١ ..... ٥٤١
الآيات: ٩٢ ـ ٩٤ ..... ٥٤٢
الآيات: ٩٥ ـ ٩٩ ..... ٥٤٣

تفسير سورة النحل

الآية: ١ ..... ٥٤٥
الآية: ٢ ..... ٥٤٦
الآيتان: ٣ و٤ ..... ٥٤٩
الآية: ٥ ..... ٥٥٠
الآية: ٦ ..... ٥٥١
الآيتان: ٧ و٨ ..... ٥٥٢
الآية: ٩ ..... ٥٥٤
الآية: ١٠ ..... ٥٥٦
الآية: ١١ ..... ٥٥٧
الآية: ١٢ ..... ٥٥٨
الآية: ١٣ ..... ٥٥٩
الآية: ١٤ ..... ٥٦٠
الآية: ١٥ ..... ٥٦٢
الآية: ١٦ ..... ٥٦٤
الآية: ١٧ ..... ٥٦٥
الآيات: ١٨ ـ ٢٠ ..... ٥٦٧
الآية: ٢١ ..... ٥٦٨
الآية: ٢٢ ..... ٥٦٩
الآيتان: ٢٣ و٢٤ ..... ٥٧٠
الآية: ٢٥ ..... ٥٧٢
الآية: ٢٦ ..... ٥٧٣
الآية: ٢٧ ..... ٥٧٤
الآية: ٢٨ ..... ٥٧٦
الآيتان: ٢٩ و٣٠ ..... ٥٧٨
الآية: ٣١ ..... ٥٧٩
الآية: ٣٢ ..... ٥٨٠
الآيتان: ٣٣ و٣٤ ..... ٥٨١
الآية: ٣٥ ..... ٥٨٢
الآية: ٣٦ ..... ٥٨٣
الآيتان: ٣٧ و٣٨ ..... ٥٨٤
الآيتان: ٣٩ و٤٠ ..... ٥٨٥
الآية: ٤١ ..... ٥٨٦
الآيتان: ٤٢ و٤٣ ..... ٥٨٨
الآية: ٤٤ ..... ٥٨٩
الآية: ٤٥ ..... ٥٩٠
الآيتان: ٤٦ و٤٧ ..... ٥٩١
الآية: ٤٨ ..... ٥٩٢
الآية: ٤٩ ..... ٥٩٥
الآيتان: ٥٠ و٥١ ..... ٥٩٦
الآية: ٥٢ ..... ٥٩٧
الآية: ٥٣ ..... ٥٩٨
الآيتان: ٥٤ و٥٥ ..... ٥٩٩
الآية: ٥٦ ..... ٦٠٠
الآيتان: ٥٧ و٥٨ ..... ٦٠١
الآية: ٥٩ ..... ٦٠٢
الآيتان: ٦٠ و٦١ ..... ٦٠٣
الآية: ٦٢ ..... ٦٠٤

الآية: ٦٣ ..... ٦٠٥
الآيتان: ٦٤ و٦٥ ..... ٦٠٧
الآية: ٦٦ ..... ٦٠٨
الآية: ٦٧ ..... ٦١١
الآية: ٦٨ ..... ٦١٣
الآية: ٦٩ ..... ٦١٤
الآية: ٧٠ ..... ٦١٨
الآية: ٧١ ..... ٦١٩
الآية: ٧٢ ..... ٦٢١
الآية: ٧٣ ..... ٦٢٣
الآية: ٧٤ ..... ٦٢٤
الآية: ٧٥ ..... ٦٢٦
الآية: ٧٦ ..... ٦٢٧
الآية: ٧٧ ..... ٦٢٨
الآية: ٧٨ ..... ٦٣٠
الآيتان: ٧٩ و٨٠ ..... ٦٣٢
الآية: ٨١ ..... ٦٣٤
الآيتان: ٨٢ و٨٣ ..... ٦٣٥
الآيتان: ٨٤ و٨٥ ..... ٦٣٦
الآيتان: ٨٦ و٨٧ ..... ٦٣٧
الآيتان: ٨٨ و٨٩ ..... ٦٣٨
الآية: ٩٠ ..... ٦٣٩
الآية: ٩١ ..... ٦٤٢
الآية: ٩٢ ..... ٦٤٣
الآيتان: ٩٣ و٩٤ ..... ٦٤٥
الآية: ٩٥ ..... ٦٤٦
الآيتان: ٩٦ و٩٧ ..... ٦٤٧
الآية: ٩٨ ..... ٦٤٨
الآيات: ٩٩ ـ ١٠١ ..... ٦٥٠
الآية: ١٠٢ ..... ٦٥١
الآية: ١٠٣ ..... ٦٥٢
الآيتان: ١٠٤ و١٠٥ ..... ٦٥٤
الآية: ١٠٦ ..... ٦٥٥
الآية: ١٠٧ ..... ٦٥٨
الآيات: ١٠٨ ـ ١١٠ ..... ٦٥٩
الآية: ١١١ ..... ٦٦٠
الآية: ١١٢ ..... ٦٦١
الآيتان: ١١٣ و١١٤ ..... ٦٦٤
الآيتان: ١١٥ و١١٦ ..... ٦٦٥
الآيات: ١١٧ ـ ١١٩ ..... ٦٦٨
الآية: ١٢٠ ..... ٦٦٩
الآية: ١٢١ ..... ٦٧٠
الآيات: ١٢٢ ـ ١٢٤ ..... ٦٧١
الآية: ١٢٥ ..... ٦٧٣
الآية: ١٢٦ ..... ٦٧٤
الآية: ١٢٧ ..... ٦٧٦
الآية: ١٢٨ ..... ٦٧٧